الدين والسياسة في إسرائيل

دراسة فى : الأحزاب والجماعات الدينية فى إسرائيل
ودورها فى الحياة السياسية

عبد الفتاح محمد ماضى



مكتبة مدبولى

الديـــن والسياســـة فى «إسرائيل»

دراسة فى : الأحـزاب والجمـاعات الدينية
فى «إسرائيل» ودورها فى الحياة السياسية

عبد الفتاح محمد ماضى

قسم العلـوم السيـاسيـة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الناشر
مكتبة مدبولى
١٩٩٩

الكتـــــاب : الدين والسياسة فى (إسرائيل)

دراسة فى الأحزاب والجماعات الدينية فى (إسرائيل)
ودورها فى الحياة السياسية

الكـــاتب : عبد الفتاح محمد ماضى

قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة الأسكندرية

الطبعـــــة : الأولى ١٩٩٩م

رقـم الإيـــداع : ١٥٨٠٥ / ١٩٩٨

الترقـيم الدولـــى : ISBN : 977-208-250-0

النـاشـــــر : مكتبة مدبولى : ٦ ميدان طلعت حرب . القـاهـرة
تليفون ٥٧٥٦٤٢١ فاكس ٥٧٥٢٨٥٤

تصـميم الغـــلاف : هشام مصطفى

إهــــداء

إلى من تعجز الكلمات عن أن توفيهم حقهم

أبى وأمى ...

وروح أستاذى الدكتور محمد طه بدوى ...

تقديراً لحبهم وعرفاناً بفضلهم

تقديم

يستهدف هذا الكتاب التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل»، والكشف عن حقيقة الدور الذى تضطلع به فى التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وبالتالى على عملية صنع القرار السياسى، وكذا عن مدى التوافق بين القوة البرلمانية للأحزاب الدينية، وبين دورها فى الحياة السياسية.

لقد اتخذت الحركة الصهيونية من الدين ركيزة رئيسية لما أسمته «تجانس اليهود القومى»، وراحت تستغل قيمه ورموزه - بعد إفراغها من محتواها الدينى - فى خدمة مصالحها وأطماعها، ولهذا نشأت الدولة الصهيونية مستندة إلى الشرعية التى يوفرها الدين اليهودى. وفى هذا الكتاب محاولة لدراسة موضوع الدين والدولة فى «إسرائيل» حرصت فيه على التزام الحياد والموضوعية. وقد اتسع نطاق الدراسة ليشمل، نشأة الحركات والجماعات والأحزاب اليهودية التى تعبر عن اليهودية الأرثوذكسية فى أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكذلك دور الأحزاب والجماعات الدينية فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» منذ قيامها وحتى نهاية عام ١٩٩٧. ولما وجدت أن بعض الباحثين العرب يرددون إدعاءات الصهيونية وأساطيرها وكأنها حقائق تاريخية أو دينية فقد لجأت إلى إعداد ملحقين مقتضبين، عرضت فى أحدهما (ملحق رقم ١) ملخصاً لأهم الأحداث التاريخية المتصلة ببنى إسرائيل القدماء والجماعات اليهودية فى العالم ودولة «إسرائيل»، وتناولت فى الآخر (ملحق رقم ٣) الرد على الأسانيد الدينية والتاريخية للفكر الصهيونى إستناداً إلى القرآن الكريم من جهة، وإلى حقائق التاريخ من جهة أخرى، وهذان موضوعان يحتاجان إلى مزيد من البحث الجاد والجهد الصادق وبخاصة من الباحثين فى حقلى التاريخ ومقارنة الأديان.

ومما تجدر الإشارة إليه - فى تقديمى لهذا الكتاب - أنه لم يكن مقصدى قط من هذه الدراسة التهوين أو التهويل من عدونا، عن طريق إظهار مجتمعه كمجتمع منقسم على نفسه يتصارع فيه العديد من الأحزاب والجماعات المتنافرة، وأنه على شفا الإنهيار والإنحلال، أو من خلال إبراز طبيعة نشأته الإستعمارية وتحالفه الإستراتيجى مع القوى الكبرى : بريطانيا ثم الولايات المتحدة، ذلك لأننى استهدفت من هذه الدراسة معرفة حقيقة دولة «إسرائيل» فى جانب من أهم جوانبها ألا وهو علاقة الدولة بالدين، إذ أنها دولة اتخذت من الدين ركيزة رئيسية لما أسمته

«تجانسها القومى». إننا، نحن العرب، نجهل الكثير عن المجتمع الإسرائيلى فى حين أن المعرفة تعد أول أدوات النهوض والتقدم والرقى فى عالمنا المعاصر. وهذا الأمر لايناقض قناعتى الشخصية بأن ما آلت إليه المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى (بروز الحركة الصهيونية وتحالفها مع بريطانيا ثم ظهور الدولة الصهيونية)، ثم بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير مصير علاقات القوة فى النسق العالمى (ظهور مايسمى عملية سلام الشرق الأوسط)، إنما يرتد– فى المقام الأول – إلى ضعف العرب والمسلمين، وجهلهم، وتشتت كلمتهم، إننا نعيش فى عالم تحكمه القوة وليس فيه مكان للضعفاء والمتخاذلين، ولهذا انتصر الباطل الصهيونى المتحالف مع المستعمر الغربى البغيض على الحق العربى الضعيف بسلاح واحد، لاتعرف الصهيونية – ولاقوى المستعمر الغربى – غيره، ألا وهو القوة، فظهرت لذلك دولة «إسرائيل» على أنقاض فلسطين. ولاتزال هذه الدولة – عن طريق تحالفها مع القوة الأمريكية – تقرر مصير علاقات القوة فى المنطقة العربية. ولذا فلن تعود فلسطين عربية إسلامية إلا إذا صار الحق العربى قوياً، وعاد العرب والمسلمون إلى منهج الله الخالد، وتجمعت كلمتهم، وتوحدت جهودهم فى مواجهة عدوهم بذات سلاحه، فما أخذ بالقوة لايسترد بسواها .

هذا، ولايسعنى، قبل الإنتهاء من تقديم كتابى هذا، إلا أن أتقدم بخالص العرفان والتقدير والثناء لعالم جليل، رحل عن دنيانا قبل الإنتهاء من هذا العمل هو الأستاذ الدكتور/ محمد طه بدوى أستاذ العلوم السياسية ورائد مدرسة الإسكندرية للعلوم السياسية الذى تعجز الكلمات عن أن توفيه حقه من الشكر والثناء والتقدير، أو عن أن تعبر عن مكانته فى قلوب تلاميذه ومريديه، إذ كان من العلماء القلائل الذين أوتو العلم الراسخ، والرأى السديد، والبديهه الحاضرة دون تعال أو تكبر. ولقد كان لى شرف أن كان لهذا العالم الجليل الفضل الأوفى فى تكوينى الأكاديمى عبر مراحل دراستى المختلفة، كما كان له الإسهام الأكبر فى إعداد الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة، إذ أن مضمون هذه الدراسة كان قد قُدم فى الأساس للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية. ولايسعنى هنا إلا أن أدعو الله – عز وجل – أن يرحم أستاذنا الراحل، وأن تظل أعماله العلمية الخالدة منهاجاً رشيداً ونبراساً هادياً ودافعاً قوياً لكل الباحثين فى شتى ضروب المعرفة السياسية. كما لايسعنى – فى هذا المقام – إلا أن أتوجه بعظيم الشكر وخالص التقدير والإجلال لأستاذتى الفاضلة الأستاذة الدكتورة/ ليلى أمين مرسى أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية لقاء مابذلته من جهد صادق ونصح غالٍ لى على إمتداد مراحل دراستى المختلفة وأثناء إعداد هذه الدراسة فلها خالص

الشكر وعظيم الإمتنان. كما أتوجه بعظيم الشكر وخالص التقدير إلى الدكتور/ ممدوح منصور بقسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، إذ كان لما قدمه لى من عون كريم ورأى سديد، طوال مدة إعداد هذه الدراسة، عميق الأثر فى إخراج هذا الكتاب بصورته النهائية، فأثابه الله عنى خير المثوبة. وكذلك أود أن أعبر عن صادق إعتزازى وعظيم تقديرى لكل من قدم لى العون وساهم فى إعداد هذا العمل، وأخص بالذكر إخوانى فى قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية على تعاونهم الكريم وتوجيهاتهم السديدة وملاحظاتهم الثاقبة.

ولايفوتنى فى هذا المقام أيضاً، أن أسجل عظيم التقدير والإجلال لعالم جليل تعلمت كثيراً من مدرسته العلمية الأصيلة عبر مؤلفاته وكتبه ومقالاته العلمية الرائدة، وهو الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب المسيرى رائد الدراسات اليهودية والصهيونية فى العالم العربى، ولايسعنى هنا إلا أن أسأل الله-عز وجل – أن يبارك فى عطائه العلمى الموفور، وأفكاره النيرة الأصيلة.

وبعد، فإننى لأرجو من الله – عز وجل – أن أكون قد وفقت فى عرض هذا الموضوع على نحو سليم، وأن يغفر لى ما قد يكون شاب هذا الكتاب من نقص أو قصور، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من يعمل على خدمة ديننا الحنيف ووطننا الحبيب، والله وحده الموفق والهادى إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين. **بسم الله الرحمن الرحيم** ﴿ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير. ربنا لاتجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم﴾. **صدق الله العظيم** (من الآية ٤ والآية ٥ من سورة الممتحنة) .

عبد الفتاح محمد ماضى

الإسكندرية فى : الخامس عشر من شهر صفر ١٤١٩ هـ .

الموافق : العاشر من يونيو (حزيران) ١٩٩٨م .

مضامين الكتاب

الصفحة

تفصيل مضامين الكتاب

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
(١)	أعداد اليهود فى فلسطين فى سنوات مختارة	٢٩
(٢)	مراحل هجرة يهود أوربا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨	٣٤
(٣)	هجرة يهود أوربا وأمريكا واسيا وأفريقيا قبل عام ١٩٤٨	٣٧
(٤)	المهاجرون إلى «إسرائيل» من مختلف القارات بعد عام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩٣	٤١-٤٣
(٥)	أعداد القادمين إلى «إسرائيل» والنازحين منها، ونسبة النازحين إلى القادمين فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٨٨	٥٠
(٦)	نسبة اليهود الشرقيين فى الكنيست من الأول حتى الرابع عشر	٦٠
(٧)	عدد الوزراء الشرقيين ونسبتهم إلى إجمالى عدد الوزراء فى سنوات مختارة	٦١
(٨)	نسب التصويت فى الوسط العربى وتوزيعها على القوائم والأحزاب المختلفة ١٩٤٩ - ١٩٩٦	٧٠
(٩)	أعداد المهاجرين اليهود إلى كل من الولايات المتحدة وفلسطين فى سنوات مختارة	١٠٧
(١٠)	عدد اليهود فى فلسطين ونسبتهم إلى يهود العالم	١٠٧
(١١)	رؤساء الكنيست بحسب الترتيب الزمنى	١١٣
(١٢)	رؤساء الدولة فى إسرائيل من ١٩٤٩ - ١٩٩٧	١٢٢
(١٣)	القوة البرلمانية لأحزاب : المابای ، المعراخ ، العمل من ١٩٤٩ - ١٩٩٦م	١٤٧
(١٤)	القوة البرلمانية للأحزاب الشيوعية من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	١٥٤
(١٥)	القوة البرلمانية لأحزاب : حيروت، غاحال، الليكود من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	١٥٨
(١٦)	القوة البرلمانية للصهيونيين العموميين والأحزاب المنشقة عليهم	١٥٩
(١٧)	أسماء الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الدينية من ١٩٤٨ - ١٩٩٧	٢٧٩
(١٨)	الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب الدينية فى الإنتخابات ونسبتها إلى إجمالى عدد الأصوات الصحيحة من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	٣٠٥-٣٠٦
(١٩)	عدد المقاعد التى حصلت عليها الأحزاب الدينية فى الكنيست ونسبتها إلى مجمل عدد مقاعد الكنيست من ١٩٤٩ - ١٩٩٦	٣٠٧-٣٠٨
(٢٠)	نتائج إنتخابات الهيئة التأسيسية (الكنيست الأول) : ٢٥ يناير ١٩٤٩	٣١٤
(٢١)	الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الأول : مارس ١٩٤٩	٣١٥
(٢٢)	نتائج إنتخابات الكنيست الثانى : ٣٠ يوليو ١٩٥١	٣١٨

مقدمـــة

قائمة الأشكال

قائمة الرسوم البيانية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

قام النموذج المعاصر للدولة القومية فى أوربا على أساس الفصل بين الدين والدولة، وإستبعاد عنصر الدين كليةً من أسس التنظيم السياسى فيها. ففى أعقاب الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩م)، ظهرت الدولة العلمانية كرد فعل على تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية طوال القرون الوسطى فى أوربا، وذلك إستناداً إلى مبادئ عدة أبرزها: الفصل فيما بين سلطة الكنيسة الروحية وبين سلطة الدولة الزمنية، والحرية الفردية، والمساواة بين الأفراد جميعاً بغض النظر عن أصولهم السلالية واللغوية أو مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العامل الدينى يمثل المقوم الرئيسى لما أسمته الحركة الصهيونية «القومية اليهودية» فى « إسرائيل»، بل وتكاد هذه الأخيرة تنفرد دون غيرها من الدول القومية المعاصرة بإستنادها إلى ذلك المقوم كعامل مهيئ لتجانسها «القومى». لقد استندت الحركة الصهيونية – فى القرن التاسع عشر – إلى عنصر الدين جاعلةً منه ركيزةً أساسية فى بناء دولتها المنشودة، وراحت – فى الآن نفسه – تقتنع بالإيمان بفكرة «الولاء القومى» بهدف تحقيق المصالح الذاتية لليهود، وذلك على اعتبار أن فى الأخذ بهذه الفكرة مايكفل تجنيب اليهود عمليات الإضطهاد التى كانوا يتعرضون لها فى المجتمعات الأوربية بسبب إنتمائهم الدينى. ذلك فضلاً عن إتخاذ الحركة الصهيونية من هذه الفكرة مبرراً تؤيد به مطالبها بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين. ومن هنا يبدو التناقض العميق بين المرتكزات الفكرية التى قامت عليها الحركة الصهيونية، وبين فكرة القومية.

وهكذا، أدرك رواد الحركة الصهيونية – التى هى حركة سياسية بأهدافها ووسائلها – أهمية توظيف عنصر الدين فى تحقيق أهداف حركتهم. ولهذا، فقد كان الدين أحد أساليب الصهيونية فى مد جسور التفاهم مع يهود شرق أوربا، ولا سيما المتدينين منهم، بهدف إستمالتهم لمساندة أهداف الحركة الصهيونية وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين. ولعل فى رموز وشعارات وأعياد الحركة (ثم الدولة بعد عام ١٩٤٨) مايؤكد ذلك التوظيف.

وقد شكل اليهود المتدينون أحزاباً وحركات سياسية إستناداً إلى «اليهودية الأرثوذكسية»، التى تُعد الركيزة الأيديولوجية لهذه الأحزاب والحركات. لقد أطلق اليهود الإصلاحيون – فى أواخر

القرن الثامن عشر – وصف «الأرثوذكسية» على اليهود المتدينين أنصار العقيدة اليهودية التلمودية بقصد إظهارهم بأنهم أصحاب العقيدة المتشددة، وقد تقبل هؤلاء هذا الوصف فى البداية، بيد أنهم يفضلون فى الوقت الحاضر اسم «اليهودية المصدّقة للتوراة». ولقد كان من جرّاء الخلاف الذى نشب بين أنصار التيار اليهودى الأرثوذكسى إزاء موقفهم من الفكرة الصهيونية، أن انقسم هذا التيار إلى فريقين رئيسيين :

– **الفريق الأول** : اليهودية الأرثوذكسية المعترفة بالصهيونية، وبدولة «إسرائيل»، وهى التى سُميت «الصهيونية الدينية». ويتسم هذا الفريق بالخروج على الفكرة التى آمن بها عامة اليهود والداعية إلى إنتظار المسيح بهدف قيادة اليهود نحو فلسطين لإقامة «مملكة إسرائيل»، وبالإيمان – بدلاً من ذلك – بفكرة الحركة الصهيونية الداعية إلى عدم إنتظار المسيح والإعتماد على عمل اليهود أنفسهم بهدف «العودة» إلى فلسطين لإقامة الدولة. ومن الأحزاب الممثلة لهذا الفريق : «الحزب الدينى القومى : المفدال»، والأحزاب المنشقة عليه.

– **الفريق الثانى** : اليهودية الأرثوذكسية المتشددة، وهى التى لاتعترف لا بالصهيونية ولا بالدولة، وترى أن خلاص اليهود لايمكن أن يتم بجهود بشرية وإنما على يد «المسيح المخلص» الذى سيرسله «الرب» للقيام بهذا العمل. ومن بين القوى الممثلة لهذا الفريق حزب «رابطة إسرائيل : أغودات يسرائيل»، والأحزاب المنشقة عليه.

وتلتقى الأحزاب الدينية فى «إسرائيل» على جملة من المبادئ والأهداف، لعل أبرزها : تبنى الرؤية الأرثوذكسية فى تعريف اليهودى، ومراعاة التعاليم الدينية فى الدولة، وإستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على مؤسسات ومدارس التيار الدينى. وتشير الملاحظة إلى أن لهذه الأحزاب دوراً فاعلاً فيما يتصل بعملية صنع القرار السياسى على وضع يفوق قوتها التمثيلية فى الكنيست، ذلك بأنه فى حين لم يزد عدد المقاعد التى احتلتها هذه الأحزاب – مجتمعةً – عن ثمانية عشر مقعداً طوال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٩٢ (وثلاثة وعشرين مقعداً عام ١٩٩٦ من جملة عدد مقاعد الكنيست البالغة مائة وعشرون مقعداً)، فإن كافة الحكومات الإسرائيلية التى تألفت من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٦ لم تخل من مشاركة أحزاب دينية.

هذا، وتتعرض الأحزاب الدينية فى «إسرائيل» للعديد من الإنشقاقات والإنقسامات التى تلعب فيها الأبعاد الطائفية والخلافات ذات الصبغة التنظيمية دوراً رئيسياً شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب السياسية الأخرى. ومن هنا فقد ظهرت عدة أحزاب دينية منشقة على الحزبين الرئيسيين :

«المفدال» و «أغودات يسرائيل»، راحت تحتل موقعاً مرموقاً فى الحياة السياسية هناك على وضع يفوق دور هذين الحزبين الرئيسيين. ومن هذه الأحزاب : حزب «حراس التوراة الشرقيين : شاس»، وحزب « راية التوراة : ديغيل هيتوراه» ، وحزب «قائمة تقاليد إسرائيل : تامى»، وحزب «التراث : مورشاه».

وبجانب هذه الأحزاب الدينية المشاركة فى عملية صنع القرار السياسى من ثنايا خوضها للإنتخابات البرلمانية، ومشاركتها فى الحكومات الإئتلافية، فإن ثمة جماعات وكتل دينية أخرى ترفض خوض الإنتخابات البرلمانية، ولاتعترف بالصهيونية لأنها خروج عن اليهودية وكفر بها، وتدعو إلى إزالة الدولة لأنها تدنيس لاسم الرب، وتجاوز لتعاليمه. ومن هذه الجماعات جماعة «حراس المدينة : ناطورى كارتا». هذا فضلاً عن وجود جماعات دينية يمينية أخرى تمارس العنف والإرهاب ضد العرب، وتشجع عمليات مصادرة أراضى العرب وإستيطان اليهود فيها، ولا تشارك فى الإنتخابات البرلمانية. ولعل أهم هذه الجماعات : «كتلة الإيمان : غوش أُمونيم»، وحركة «كاخ».

وإنطلاقاً مما سبق، تستهدف هذه الدراسة التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل»، والكشف عن حقيقة الدور الذى تضطلع به فى التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وبالتالى على عملية صنع القرار السياسى، وكذا عن مدى التوافق بين قوة الأحزاب الدينية التمثيلية فى الكنيست، وبين دورها فى الحياة السياسية. وإستناداً إلى هذا التصور، فإنه يمكن أن نتوصل إلى هدف هذه الدراسة فى ثنايا الإجابة عن التساؤلات التالية :

١ – ما موقع الدين فى بناء الأيديولوجية الرسمية للدولة (الصهيونية السياسية) ؟

٢ – ما موقف اليهود المتدينين فى شرق أوربا من الفكرة الصهيونية وقت ظهورها أواخر القرن التاسع عشر ؟ وكيف كان رد فعل هؤلاء حينما قامت الدولة عام ١٩٤٨ ؟

٣ – ما هى الملامح الرئيسية لشكل العلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل» ؟

٤ – ما حجم الدور الذى تلعبه الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية ؟ وهل يتوافق هذا الدور مع قوتها البرلمانية ؟ . وهذا بدوره يتطلب الإجابة عما يلى :

– كيف نشأت هذه الأحزاب؟ ، ومن هم قادتها ؟

– ماهى برامجها ؟، ومن هم أعضاؤها؟

– من هم المصوتون لهذه الأحزاب ؟ وكم عددهم ؟ وأين يقطنون ؟

– ما حجم القوة البرلمانية لهذه الأحزاب؟

– ما حجم مشاركة هذه الأحزاب فى الحكومات الإئتلافية التى تُشكل دوماً فى «إسرائيل» ؟، وما الدور الذى تلعبه هذه الأحزاب فى بقاء أو إنهيار تلك الحكومات ؟ ، وما هى مكاسب هذه الأحزاب من جرّاء تلك المشاركة؟

– ما موقف هذه الأحزاب من المسائل التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل» ؟

٥ – ما الدور الذى تلعبه الجماعات الدينية غير الحزبية فى الحياة السياسية ؟

ولما كانت الأحزاب والجماعات الدينية تمارس نشاطاتها الفعلية فى الحياة السياسية فى إطار بيئة اجتماعية معينة، فقد إرتأينا أن نُمهّد لحديثنا عن هذه الأحزاب والجماعات بعرض يشمل الملامح الرئيسية للبناء الإجتماعى والسياسى والإقتصادى فى «إسرائيل»، والذى يمثل الحد الأدنى اللازم لهدف الدراسة.

ولأننا سنعرّف بالأحزاب والجماعات الدينية، وبدورها فى الحياة السياسية فإننا سنتناول بالتحليل، فى هذه الدراسة، مواقف اليهود المتدينين من الفكرة الصهيونية وردود أفعالهم عليها من جهة، و النشاطات والأدوار الفعلية التى تُمارسها هذه الأحزاب والجماعات فى الحياة السياسية من جهة أخرى. تلك النشاطات والأدوار التي تُمارس من خلال خوض الإنتخابات البرلمانية والمشاركة فى الحكومات الإئتلافية بالنسبة للأحزاب، أو من ثنايا مجرد الضغط على (أو مساندة) سياسات الحكومة بالنسبة للجماعات غير الحزبية.

غير أنه يتوجب علينا – فى ختام هذه المقدمة، وقبل أن نلج فى صلب موضوعنا – أن نشير إلى ثلاثة أمور اعتبر أنها تمثل حقائق يجب ألا تغيب عنا، نحن الباحثون العرب، وهى تمثل فى الآن نفسه النقيض لما تروجه الأجهزة الإعلامية الصهيونية فى داخل «إسرائيل» وخارجها، وكذا العديد من الدوائر الغربية. ولسوف تثبت هذه الدراسة ـ بعون الله ـ بعضاً من هذه الحقائق، وهذه الأمور هى :

أولاً : إن للفظة **«الدولة»** مدلولاً إصطلاحياً فى لهجة المعرفة السياسية، حيث تشير إلى

المجتمع السياسى، بعناصره الثلاثة : التجمع البشرى، والإقليم، والسلطة السياسية، وقد تراكمت عليه خصائص كيفية (معنوية) ثلاث هى : التنظيم القانونى للسلطة، السيادة، التجانس القومى، حيث أن لفظة **«المجتمع»** تعنى فى الإصطلاح التجمع البشرى الغريزى البحت، وقد تراكم عليه العامل السيكولوجى (أو عامل الفكرة)، الذى يعنى إحساس أعضاء الجماعة بذواتهم إزاء التجمع المنتمين إليه من ناحية، ووعيهم بالحياة الاجتماعية باعتبارها وسيلة إلى غاية هى الخير المشترك للجماعة من جهة أخرى. وثمة عوامل مادية مُهيئة لعامل الفكرة هذا أهمها ظاهرة إستقرار الجماعات البشرية بأقاليم معينة وما يرتبط بها من ظواهر (حال الظواهر الاقتصادية كتنظيم إستخدام الموارد المحدودة، وحال مفهوم «الوطن» ومفهوم «الوطنية»)، كما أن قدرة الحياة الاجتماعية على الإستمرار تقتضى فوق ما تقدم قوة دافعة للمجتمع تحقق إنسجامه فى الداخل، ومغالبته لغيره فى الخارج ألا وهى السلطة السياسية، وقد راحت تقوم فى ضمائر أعضاء الجماعة كإحتكار خيّر لأدوات العنف. وهكذا، فلكى نُطلق على جماعة ما عبارة «المجتمع السياسى» فلا بد من توفر : تجمع بشرى (بعنصريه المادى : التجمع الغريزى، والمعنوى : الوعى بالمصلحة العليا للجماعة)، وإقليم جغرافى (بعنصريه المادى : الإقليم كمجال جغرافى، والمعنوى : الإرتباط بالإقليم من حيث هو وطن الجماعة وأرض الآباء ودار السلام)، وسلطة سياسية (بعنصريها المادى : الإحتكار الفعلى لأدوات العنف المادى، والمعنوى : كون هذا الإحتكار شرعياً تبعاً لاستهدافه تحقيق الخير العام). والدولة هى الصورة التاريخية الراهنة من صور المجتمع السياسى، تلك الصور التى تطورت بعامل تطور صورة السلطة السياسية وصولاً إلى صورة السلطة المنظمة (الدولة) [١]. ولئن كان الكيان السياسى – الذى أقامته الحركة الصهيونية فى فلسطين عام ١٩٤٨ بدعم وتأييد قوى عالمية – يُنظر إليه على أنه «دولة»، حال بقية دول عالمنا المعاصر، التى لها سكان، وإقليم، وسلطة سياسية، فضلاً عن وجود مُعترف به دولياً من ثنايا إعتراف العديد من دول العالم بها، ومن خلال عضويتها فى منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، فإنه يتوجب علينا أن نسارع إلى التنويه إلى أنه لايمكن أن نتجاهل أو نتجاوز عن طبيعة ذلك الكيان أو نشأته التاريخية، فذلك التجاهل أو

(١) انظر فى شأن المدلول الإصطلاحى للفظتى «المجتمع»، و «الدولة» :

– محمد طه بدوى، **النظرية السياسية : النظرية العامة للمعرفة السياسية** (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦)، ص: ٣١ – ٩٢.

أو التجاوز هو مايريده رواد الحركة الصهيونية وساسة الدولة من خلال ما صار يعرف بـ «التطبيع» :

فالحركة الصهيونية نشأت أولاً، ثم راحت تُجنّد أنصاراً ومؤيدين لها فى أوساط الجماعات اليهودية فى أوربا، لتشرع – بعد ذلك وبدعم من بريطانيا فى الأساس – فى تهجيرهم إلى فلسطين، وتشكيل عصابات مسلحة منهم لإرهاب وطرد أصحاب البلاد الشرعيين، بل وقتلهم وإبادتهم. ولهذا فالحركة الصهيونية حركة إستعمارية نشأت فى أوربا كحل إستعمارى لما أسمته الحركة ذاتها – فى القرن التاسع عشر – المسألة اليهودية، ولذلك لايمكن فهمها خارج إطار الحضارة الغربية. هذا فضلاً عن أن أهداف ومطامع الحركة الصهيونية فى إقامة دولة لليهود فى فلسطين قد التقت مع أهداف ومطامع القوى الإستعمارية الغربية فى إقامة حاجز بشرى غريب بين مشرق العالم العربى ومغربه يحول دون قيام خلافة إسلامية عربية تحل محل الخلافة الإسلامية العثمانية، تلك الأهداف والمطامع التى ارتبطت – أيضاً – بما سُمى الحركة الصهيونية غير اليهودية (الصهيونية المسيحية)، التى كانت من نتاج حركة الإصلاح الدينى البروتستانتى فى أوربا، والتى آمن أتباعها بحرفية الكتاب المقدس ووعود الرب لإبراهيم ويعقوب، وبأن عودة اليهود إلى فلسطين هى المقدمة لعودة المسيح المنتظر وقرب بداية العصر الألفى السعيد. وقد انتقلت أفكار هذه الحركة مع المهاجرين الأوربيين البروتستانت إلى أمريكا حيث ظهرت منظمات الحركة المسيحية الأصولية التى تؤمن إيمانا دينياً عميقاً بمساعدة «إسرائيل» وشعبها. وراحت الحركة الصهيونية فى سعيها هذا تُسخّر – بدأب متصل – أساطير دينية وإدعاءات تاريخية لخدمة أهدافها.

أما **«إسرائيل»** فهى :

– **كيان إستعمارى إستيطانى إحلالى** (كما وصفها العالم الراحل جمال حمدان)، لأن إقليمها الجغرافى أُغتصب من أهله بعد عمليات قتل وإرهاب وتشريد، ولأن عنصرها البشرى تم جلبه من أوربا فى الأساس – ثم من العالمين العربى والإسلامى – دون أن يتسم بالتجانس السلالى أو اللغوى أو المذهبى. ولهذا، فهى – أيضاً – **كيان عنصرى**، لأنها تمارس كل صور التمييز العنصرى ضد الشعب الفلسطينى، صاحب فلسطين الشرعى، بل وضد اليهود الشرقيين أيضاً.

– **وهى كيان وظيفى عميل**، لأنها تعمل كأداة فى يد قوى استعمارية عظمى، حيث تقوم بدور الوكيل عن دول غربية «ليبرالية ديمقراطية» بهدف الحفاظ على المصالح الإستراتيجية

لهذه الأخيرة. وهى تأخذ مقابلاً لذلك فى صورة دعم مادى ومعنوى من بريطانيا والمانيا وفرنسا فى البداية ثم من الولايات المتحدة الأمريكية (وذلك كما يرى الدكتور عبد الوهاب المسيرى).

– **وهى كيان إستعمارى عسكرى توسعى**، فبجانب عمالتها للقوى العظمى، فهى كيان توسعى، لأنها تفترض أحقيتها فى البقاء والتوسع ولو على حساب ماعداها من الشعوب، و «إسرائيل الكبرى» التى تمتد على حساب الغير هى هدف الصهيونية. وهى تُقنّع سياستها التوسعية تلك بأيديولوجيات متباينة مثل أيديولوجية المجال الحيوى وأيديولوجية الحدود التاريخية وأيديولوجية الحدود الطبيعية (كما كتب العالم الراحل محمد طه بدوى). ولتحقيق ذلك التوسع كان لابد أن يكون جيشها هو سكانها، وسكانها هم جيشها ، وأن يكون «أمن الدولة» هو مشكلتها المحورية (كما كتب جمال حمدان).

ولهذا، فـ «إسرائيل» – فى حقيقتها – كيان إستعمارى، إستيطانى، إحلالى،عنصري، عسكرى، توسعى، عميل للقوى الإستعمارية الكبرى، تابع – إقتصادياً – لها، غريب – حضارياً – عن المنطقة العربية الإسلامية، وهى تُسخر، فوق ذلك، مقولات دينية توراتية وتلمودية وادعاءات تاريخية فى خدمة أهدافها ومطامعها. وبهذا التصور يجب أن ننظر إلى كافة الأمور المتعلقة بـ «إسرائيل» من أفكار وسياسات ومنظمات وأحزاب ومؤسسات، وغيرها.

ثانياً : **إن الصهيونية تمثل أحد الحلول التى ظهرت وسط الجماعات اليهودية فى أوربا للمشكلات التى واجهتها هذه الجماعات فى أعقاب إنهيار النظم الإقطاعية وظهور حركات التحرير فى أوربا.** وقد ظهرت بجانبها حلول أخرى كاليهودية الأرثوذكسية واليهودية الإصلاحية ثم اليهودية المحافظة واليهودية التجديدية، وغيرها. ونظراً لأن الحركة الصهيونية قد تحالفت مع القوى الاستعمارية الغربية الكبرى فى القرن التاسع عشر من جهة، واستغلت – بدأب متصل – عدة أساطير دينية وتاريخية فى دعوتها من جهة أخرى، فقد استطاعت الهيمنة على بقية الحركات اليهودية الأخرى وإنشاء دولة لليهود فى فلسطين. **ولهذا، يجب التمييز بين الصهيونية كفكرة وكحركة سياسية، وبين ماعُرف بالديانة اليهودية، فالصهيونية حركة سياسية ظهرت بين يهود أوربا كحل لمشكلة معينة واجهت هؤلاء اليهود وقد ظهرت على الدعوات اليهودية الأخرى بهدف سياسى هو إنشاء دولة لليهود فى فلسطين، وبوسائل سياسية هى الإعتماد على عمل اليهود أنفسهم وطلب دعم القوى الإستعمارية الكبرى. أما الديانة اليهودية فلم تكن فى يوم من الأيام تدعو إلى قيام دولة لليهود فى فلسطين قبل مجئ المسيح، بل وكانت تنظر إلى هذا الأمر على أنه**

خروج عن الدين وكفر بالشريعة، هذا فضلاً عن أن معظم شعائرها لا يراعى فى «إسرائيل». وعلى الرغم من ذلك ماكانت الصهيونية لتنجح وسط الجماهير اليهودية دونما إستغلال للأساطير الدينية التى وفرتها الديانة اليهودية للحركة الصهيونية ثم لـ «إسرائيل» بعد عام ١٩٤٨. والصهيونية فى ذلك شأنها شأن كافة الفرق والجماعات والتيارات اليهودية التى تجد، دوماً، فى نصوص التوراة وأسدار التلمود مبررات لأفكارها ومواقفها، فقد استخدم دعاة الهسكالاه والإصلاح، ودعاة الصهيونية الدينية والأرثوذكسية الحريدية المعارضة للصهيونية ذات الأسلوب.

ثالثاً : أنه لم يكن لبنى إسرائيل القدماء كيان سياسى مستقل قبل ميلاد المسيح، فإدعاءات الحركة الصهيونية وساسة «إسرائيل» بأنه كان لليهود كيان سياسى أيام النبيين داود وسليمان (عليهما السلام) أمر غير صحيح. ذلك بأن ما أقامه النبيان ماهو إلا ملك إسلامى خالص، لقد كانت مملكة داود وسليمان – التى امتدت لتشمل بلاد الشام (الأرض المباركة للعالمين بنص القرآن الكريم) وشبه جزيرة العرب – تضم مسلمى بنى إسرائيل ومسلمى غيرهم من الأقوام والشعوب، وتدين بنهج الله الخالد : الإسلام. ولهذا لم يكن أنبياء الله : إبراهيم وإسحق ويعقوب وموسى وداود وسليمان ويحيى وزكريا وعيسى (عليهم السلام) يهوداً أو نصارى، وإنما كانوا أنبياء مسلمين. وفى هذا يقول الله عز وجل : بسم الله الرحمن الرحيم : « ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يابنى إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون. أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدى قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون »[1]، ويقول أيضاً « ماكان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وماكان من المشركين »[2] أما الديانة اليهودية (والتى هى ديانة

---

(١) الآيتان ١٣٢ و ١٣٣ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٦٧ من سورة آل عمران. وانظر لمزيد من الآيات القرآنية فى هذا المعنى :

- سورة آل عمران، الآيات : ١٨ – ١٩ ، ٥٠ – ٥٢، ٦٣ ، ٦٧ – ٦٨ ، ٨٣ – ٨٥.
- سورة النساء، الآية : ١٢٥.
- سورة المائدة، الآية : ٤٤.
- سورة الأنعام، الآيات : ١٦٠ – ١٦٢.
- سورة الأعراف، الآيتان : ١٢٥ – ١٢٦.
- سورة يونس ، الآيات : ٨٤ – ٨٦.
- سورة يوسف ، الآية : ١٠١.
- سورة النمل ، الآيات : ٢٩ – ٣١ ، ٣٨.
- سورة العنكبوت ، الآية : ٤٦.

قبلية عنصرية لاتمت بصلة إلى دعوة التوحيد ولا إلى التوارة التى أنزلها الله عز وجل على موسى عليه السلام) فهى ما صاغه كفار بنى إسرائيل، الذين شتتهم البابليون إلى بابل فى القرن السادس قبل الميلاد بعد موت النبى موسى بأكثر من خمسة قرون. وقد أضاف كفار بنى إسرائيل إلى ديانتهم المحرفة تلك باطلاً جديداً تمثل فيما أسموه «التلمود».

وإرتباطاً بهذه الأمور الثلاثة فقد آثرنا أن نلحق بدراستنا هذه ملاحق ثلاثة : الأول تناول – بإيجاز – أهم الأحداث التاريخية المتصلة ببنى إسرائيل القدماء، والجماعات اليهودية فى العالم، ودولة «إسرائيل» ، والثانى عرض للتيارات اليهودية المختلفة التى ظهرت بين مفكرى اليهود وعامتهم بعد حركات التحرير والمساواة التى تعرضت لها الجماعات اليهودية بعد عصر الإحياء الأوربى. أما الملحق الثالث فقد إنصب الإهتمام فيه – بإقتضاب – على الرد على الإدعاءات والأسانيد الدينية والتاريخية للفكرة الصهيونية.

والله المستعان وهو ولى التوفيق....

الباب الأول

فى

البناء الاجتماعى - الاقتصادى والسياسى

فى « إسرائيل »

تمهيد :

يستهدف هذا الباب إلقاء الضوء على البناء الاجتماعى والسياسى فى «دولة إسرائيل» ، والذى تمارس فى إطاره الأحزاب والجماعات الدينية – مع بقية قوى الحياة السياسية – نشاطاتها الفعلية مؤثرة بذلك فى عملية صنع القرار السياسى ورسم السياسات العامة. وتتعين الإشارة – فى مستهل هذا الباب – إلى أن العرض والتحليل فى هذا الباب قد توخى – عن قصد – الموازنة بين ضرورة الوقوف على الحد الأدنى من الحقائق عن البناء الاجتماعى السياسى فى «إسرائيل» اللازم للوصول إلى هدف الدراسة، وبين مقتضيات عدم الإطالة فى موضوع ليس من صلب الدراسة. وإنطلاقاً من هذا التصور يتضمن هذا الباب فصلين، يتناول الأول البنيان الاجتماعى الاقتصادى فى «إسرائيل»، ويعرض الثانى لقوى الحياة السياسية فى «إسرائيل».

الفصل الأول

فى

البنيان الاجتماعى الاقتصادى فى « إسرائيل »

- دهليز
- المبحث الأول : الكيان الاجتماعى.
- المبحث الثانى : الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلى.

الفصل الأول

فى

البنيان الاجتماعى الاقتصادى فى « إسرائيل »

دهليز

بعد مضى أكثر من قرن على هجرة الجماعات اليهودية[١] إلى فلسطين، وبعد خمسين عاماً من قيام «دولة إسرائيل»، تعيش فى هذه الأخيرة جماعات وفئات يهودية مختلفة الأصول السلالية واللغوية تشكل أغلبية سكانها. وبجانب هذه الأغلبية ثمة أقلية عربية تمثل من تبقى من أهل فلسطين الأصليين من العرب المسلمين والمسيحيين والدروز.

والدولة الإسرائيلية كيان إستيطانى يقوم على تهجير يهود من كافة أنحاء العالم، والعمل على توطينهم فى فلسطين بعد تفريغها من أهلها الشرعيين بكل الوسائل المتاحة بما فيها كل صور العنف والتنكيل. وقد نجم عن هذا الأمر قيام دولة تقوم على خليط من أقوام وجماعات لايجمع بينها سوى «الديانة اليهودية».

ولأن هذه الدولة وُجدت نتيجة ظروف دولية وإقليمية ويهودية خاصة[٢]، فإنها اعتمدت – فى بقائها وإستمرارها – على قوى دولية كبرى، الأمر الذى هيأ لتبعيتها اقتصادياً لهذه القوى.

وتأسيساً على ماتقدم فسوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين إثنين، الأول يتناول الكيان الاجتماعى، والثانى يعرض للملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلى.

المبحث الأول

الكيان الاجتماعى

ينصب الإهتمام فى هذا المبحث على العنصر البشرى فى «إسرائيل»، وذلك بهدف الوقوف على الكيان الاجتماعى الذى تُمارس فى إطاره النشاطات السياسية. إنّ الملاحظة الأولية للحياة السياسية فى «إسرائيل» تشير إلى أن صورة قوى الحياة السياسية ترتبط – على نحو أساسى – بالأوضاع الثقافية والحضارية لفئات «المجتمع الإسرائيلى»[٣]، فمن الناحية الدينية ثمة أحزاب

---

(١) ترتد عبارة «الجماعات اليهودية» – كبديل للفظة اليهود – إلي الأستاذ الدكتور «عبد الوهاب المسيرى»، ذلك لأن عبارة الجماعات اليهودية تؤكد علي عدم تجانس هذه الجماعات برغم إيمان أفرادها بديانة واحدة (اليهودية).

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أننا سوف نعرض لهذه الظروف بشئ من التفصيل فى سياق تناولنا للأيديولوجية الرسمية للدولة (الصهيونية) فى الفصل الثانى من هذا الباب.

(٣) انظر لتفاصيل مطولة عن التركيب الطبقى والعرقى للمجتمع الإسرائيلى :

=

علمانية وأخرى دينية، ومن الناحية العرقية ثمة أحزاب تمثل الطوائف الشرقية، وأخرى تمثل اليهود السوفييت، وثالثة تمثل الأقلية العربية، وهكذا. وإنطلاقاً مما سبق فإن هذا المبحث يحتوى على ثلاثة مطالب يتناول أولها : البنية الاجتماعية - العرقية الحالية لسكان إسرائيل، وثانيها : المصادر الديمغرافية للسكان. أما المطلب الثالث فيتناول العلاقة بين الطوائف والفئات المختلفة.

المطلب الأول : البنية الاجتماعية - العرقية الحالية لسكان «إسرائيل» :

يضم «المجتمع الإسرائيلى» - كما سبق التنويه - خليطاً من البشر قل أن نجد له نظيراً فى دولة أخرى فى العالم المعاصر، فهو يحتوى على العديد من الطوائف والجماعات اليهودية المختلفة فى الأصول العرقية واللغوية، والتى لايجمع بينها سوى الدين اليهودى، وذلك بجانب أقلية عربية تمثل من تبقى من سكان فلسطين بعد عمليات قتل وطرد غالبية أصحابها العرب، وزرع المستعمرات اليهودية، وقيام دولة للجماعات اليهودية فيها. وقد بلغ عدد سكان دولة إسرائيل نحو (٥,٥) مليون نسمة ، خمسهم تقريباً من العرب عام ١٩٩٥ .

وعلى الرغم من تعدد المعايير التى يمكن أن ننظر من ثناياها إلى هذا الخليط - كأن نُميز من الناحية الدينية بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، أو من الناحية العرقية بين العرب ويهود أوربا ويهود آسيا ويهود شمال أفريقيا ويهود الهند، وهكذا - فإنه يمكن أن نميز بين الفئات والجماعات التالية، والتى يجمع العديد من الباحثين على أنها تؤلف الفئات الرئيسية المشكلة للسكان.

أولاً : اليهود الغربيون (الأوربيون والأمريكيون) [١] :

ويُقصد بهؤلاء اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من أوربا وأمريكا والذين ترتد أصول غالبيتهم إلى «اليهـود الإشكنـاز [٢] / الإشكنـازيم» . وتجدر الإشارة إلى أن قلة من هؤلاء اليهود الغربيين

= - Ben - Porat, A.; **Divided we stand : Class structure in Israel from 1948 to the 1980s** (Greenwood Press, New York - Westport, Connecticut, London, 1989), P. : 59 - 77 , 121 - 128.

(١) يرتد وجود اليهود فى أوربا إلى أيام الإمبراطورية الرومانية حين استوطن العديد من اليهود فى بلاد أوربية مختلفة وخاصة فى المناطق السلافية شمالى البحر الأسود، غير أن دخول قبائل الخزر فى الديانة اليهودية فى القرن الثامن الميلادى جعل أغلبية يهود أوربا الإشكناز يرتدون إلى أصول خزرية. انظر الملحق رقم (١).

(٢) ترتد لفظة «إشكناز» إلى التسمية العبرية لألمانيا، ومن هنا فإن الإشكنازى هو اليهود الألمانى فى الأساس، إلا أنه تم التوسع فى إستعمال هذه اللفظة لتطلق على كل اليهود القادمين من أوربا أو أمريكا عموماً بمن فيهم من ترتد أصوله إلى السيفارديم. ولغة اليهود الإشكنازيم هى لغة خليط من العبرية والألمانية وتسمى «اليديشية». ومن الباحثين من يرد أصول الإشكنازيم إلى قبائل الخزر التركمانية التى دخلت الديانة اليهودية فى القرن الثامن الميلادى، ومع سقوط كيانهم السياسى على يد الروس فى القرن العاشر انتشر هؤلاء اليهود فى روسيا وهنغاريا وشكلوا أغلبية يهود العالم. ولقد عاش الإشكناز - أينما وجدوا فى أوربا - فى مناطق خاصة بهم سميت «الجيتو»، وبعد الحروب الصليبية هاجروا إلى وسط وشرق أوربا بوجه عام. هذا وقد وردت لفظة «إشكناز» فى سفر التكوين- أول أسفار التوراه- للإشارة إلى أنهم أبناء «جومر بن يافث بن نوح» (الإصحاح العاشر)، =

ينتمون إلى أصول سفاردية [١] ، فعبارة «اليهود الغربيون» تطلق اليوم فى إسرائيل على كل أفراد الجماعات اليهودية الذين هاجروا من أوربا وأمريكا بما فيهم هؤلاء الذين يرتدون إلى أصول سفاردية [٢] . ومن هؤلاء من هاجر من أوربا إلى فلسطين فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى، ومنهم من هاجر من ألمانيا والنمسا فى الثلاثينيات من هذا القرن بعد ظهور النازية، ومنهم من قدم من بلدان شرق أوربا (الشيوعية سابقاً) فى بداية الخمسينيات، وذلك بجانب أن عدداً صغيراً منهم جاء من أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية [٣] .

وقد شكّل اليهود الإشكناز - خلال السنرات من ١٩١٩ إلى ١٩٤٨ - حوالى ٨٩,٣٪ من مجموع المهاجرين، وخلال السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٢ مايقرب من ٤٥,٤٪. وفى عام ١٩٦٧ شكل هؤلاء أقل من ٣٠٪ من المهاجرين [٤] . وفى مطلع التسعينيات - ومع موجات

= ومن هنا فمن السهولة إدراك التناقض بين ماجاء فى التوراه بصدد الإشكناز وبين ما يدعيه يهود اليوم من أنهم جميعاً - سيفارديم وإشكنازيم وفلاشا ويمنيين، وغيرهم - من أصل واحد يرتد إلى «سام بن نوح».

ولمزيد من التفاصيل حول الإشكناز بصفة عامة، انظر :

- أحمد عثمان؛ **تاريخ اليهود؛ الجزء الثانى** (مكتبة الشروق، القاهرة، ١٩٩٤)، ص : ١٣١ - ١٣٦ ، ١٧٩ - ١٨٥ .

- آرثر كيستلر ؛ **القبيلة الثالثة عشرة ويهود اليوم**، ترجمة : أحمد نجيب هاشم (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١).

- عبد الحميد بن أبى أزيان بن شنهو؛ **أصول الصهيونية ومآلها** (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤)، ص : ٦١ - ٦٣ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لفظة «الإشكنازيم» هى اللفظة العبرية للفظة «إشكنازيون»، وقد آثرنا أن نذكر اللفظتين على ذلك النحو على أن نستخدم أياً من اللفظتين العبرية أو العربية بمفردها بعد ذلك. وهذا ما سيتم اتباعه لاحقاً - بإذن الله - مع الألفاظ الأخرى فى هذا الفصل.

(١) تعنى لفظة «سفاراد» أسبانيا فى اللغة العبرية، وقد أطلق اسم «السيفارديين / السيفارديم» على اليهود المطرودين من أسبانيا والبرتغال عقب سقوط الحكم الإسلامى فيها (عام ١٤٩٢م). وقد هاجر معظم هؤلاء إلى جنوب أوربا وشمال أفريقيا ولندن وأمستردام وهامبورغ. هذا وقد كان معظم هولاء أكثر ثقافة وحضارة من الإشكنازيين بحكم إختلاطهم مع الشعوب التى عاشوا بينها، وكانوا يتحدثون لغة البلاد التى يعيشون فيها، كما كانت لهم لغة خاصة بهم تسمى «اللادينو». وجدير بالذكر هنا أن العبرية المستخدمة اليوم فى «إسرائيل» هى العبرية السيفاردية وليست العبرية الإشكنازية، ولعل مرد ذلك إلى أن السيفارديين هاجروا إلى فلسطين قبل الإشكناز، واختلطوا بيهود فلسطين. انظر لمزيد من التفاصيل :

- أحمد عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٧ - ١٤٨ ، ١٧٥ - ١٧٨ .

- هلدا شعبان صايغ؛ **التمييز ضد اليهود الشرقيين فى إسرائيل** (مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت، بالتعاون مع وزارة التعليم السورية ، ١٩٧١)، ص : ٢٢ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

- **المرجع السباق**، ص : ٢١ .

(٣) دوف فريد لاندر، كالفن غولد شايدر؛ **سكان إسرائيل : تحدى التعددية؛** ترجمة : فوزى سهاونه (منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦)، ص : ٣٠ .

(٤) رشاد عبد الله الشامى؛ **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو، ١٩٨٦)، ص : ٩٠ .

الهجرة اليهودية المكثفة من الإتحاد السوفيتى - ارتفعت النسبة إلى مايربو على ٩٧٪ (١). وتجدر الإشارة إلى أن خصوبة هذه الفئة من السكان ليست عالية، فهى تصل إلى ٢,٨ ولادة لكل امرأة فى عام ١٩٨٢، كما أن العمر المتوقع لها يصل إلى ٧٤ عاماً (٢).

وتتعين الإشارة إلى أن هذه الفئة هى التى عانت من الاضطهاد والتمييز فى أوربا، وهى التى قدّم روادها الأوائل الأسس الفكرية التى قامت عليها الحركة الصهيونية. وذلك فضلاً عن أن الدولة قامت على أيدى المهاجرين الغربيين. وبرغم أن هذه الفئة لا تُشكل أغلبية السكان فى الدولة إلا أنها هى الفئة المسيطرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

ثانياً : اليهود الشرقيون :

ويتشكل هؤلاء اليهود من يهود فلسطين من جهة، ومن اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من آسيا وأفريقيا من جهة أخرى. فقد كان تعداد يهود فلسطين قبيل موجات هجرة الجماعات اليهودية فى نهاية القرن التاسع عشر حوالى ١٠٠٠٠ نسمة (٣). أما يهود آسيا الشرقيون ويهود شمال أفريقيا ذوو الأصول السفاردية فقد هاجر معظمهم بعد قيام الدولة خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن(٤). وهكذا فإن عبارة «اليهود الشرقيون» تطلق اليوم فى «إسرائيل» على كل من : يهود فلسطين، واليهود السيفارديين الذين عاش بعضهم فى شمال أفريقيا ودول المشرق منذ هروبهم من أسبانيا عام ١٤٩٢، واليهود الشرقيين الذين عاشوا منذ أكثر من ألفى عام فى العراق واليمن وسوريا وكردستان وإيران والهند ومصر(٥).

وقد شكّل هؤلاء اليهود خلال السنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٤٨ حوالى ٧و١٠٪ من مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين. ونظراً للزيادة المطردة فى هجرات اليهود الشرقيين بعد قيام الدولة، ونظراً لارتفاع نسبة المواليد بينهم، فقد ارتفعت نسبة هذه الفئة إلى إجمالى سكان الدولة

---

(١) تم إشتقاق هذه النسبة من الجدول الوارد فى صفحة (٤) من هذا الفصل، ص : ٣١ من هذا البحث.

(٢) دوف فريد لاندر، كالفن غولد شايدر؛ **مرجع سبق ذكره،** نفس المكان.

وتجدر الإشارة إلى أن اليهود الغربيين يشكلون نحو ٣٩,٩٪ من سكان البلاد عام ١٩٩٣ مقابل ٣٦,٣٪ لليهود الشرقيين وذلك بعد تدفق المهاجرين السوفييت اليهود - فى أوائل التسعينيات - إلى «إسرائيل».

(٣) ورد هذا الرقم فى :

- روجيه جارودى : **المأزق : إسرائيل، الصهيونية السياسية؛** ترجمة : ذوقان قرقوط (دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٤)، ص : ١٦٦.

(٤) دوف فريد لاندر، كالفن غولد شايدر؛ **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣١.

(٥) انظر فى هذا المضمون :

- هلدا شعبان صايغ، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٢ - ٢٥.

من ٢٢٪ فى نهاية فترة الانتداب البريطانى إلى ٥٢٪ فى نهاية عام ١٩٨٠م. وتتسم هذه الفئة بارتفاع نسبة المواليد، كما أن العمر المتوقع أقل بقليل من الفئات اليهودية الأخرى(١).

هذا وتتسم هذه الفئة - عموماً - بانخفاض المستوى الثقافى والحضارى والاقتصادى من جهة، وبالطابع الدينى المحافظ من جهة أخرى. ولأن هذه الفئة لم تعان من الإضطهاد والتمييز العنصرى، ولم تناصر الصهيونية حال قيامها، فإنها خضعت لصور مختلفة من التمييز العنصرى من قبل اليهود الغربيين وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

ثالثاً : يهود الصابرا (الصباريم) (٢) :

ويشكل يهود الصابرا - بداية - كل اليهود الذين ولدوا على أرض فلسطين. وبرغم هذا فإن أبناء اليهود الشرقيين الذين ولدوا فى فلسطين ليسوا - وإن كانوا من جيل الصابرا نظرياً - من الناحية العملية فى عداد فئة الصابرا. إن اليهود الصابرا كما يعرفهم د. قدرى حفنى هم : «ليسوا مواليد فلسطين بشكل عام، وإنما هم بالتحديد الشباب الإسرائيلى أصحاب الحضارة الأرقى والمكانة الأرفع والبشرة البيضاء، إنهم أبناء الصفوة الإسرائيلية، وهم بالتالى صفوة أبناء إسرائيل، إن الصابرا فى النهاية ليسوا سوى أبناء الإشكنازيين» (٣). أما أبناء الشرقيين فيطلق عليهم فى المدارس تعبير «السود»، الذين يتعرضون - فى كثير من الأحيان - للإهانات والمضايقات والسباب(٤).

---

(١) انظر فى ذلك :

- رشاد عبد الله الشامى؛ **مرجع سبق ذكره،** ص : ٩١.

- دوف فريد لاندر، كالفن غولد شايدر؛ **مرجع سبق ذكره،** ص :٣١ . وكذلك :

- Morag - Tailmon, P.; **The Integration Processes of Eastern Jews in Israeli Society, 1948 - 1988 in : Medding, P.; Israel : State and Society, 1948 - 1988** (Oxford University Press, New York, 1989), P. : 30 - 32.

(٢) يرتد ظهور لفظة «الصابرا» لنعت اليهود المولودين فى فلسطين إلى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى فى مدرسة «هرتزليا» الثانوية فى تل أبيب، فإزاء تفوق اليهود الأوربيين - وهم الذين قدموا من بلاد متقدمة حضارياً على زملائهم من مواليد فلسطين - أبناء الحضارة الأقل تقدماً - كان مواليد فلسطين يلجأون - كتعويض عن شعورهم بالنقص - إلى تحدى أولئك الأقران المتفوقين فى نوع من النشاط يرد لهم إعتبارهم ألا وهو الإمساك بثمرات التين الشوكى (الصابرا) وتقشيرها باليد. ومن هنا التصقت لفظة «الصابرا» بأولئك اليهود ثم انتشرت لتغطى ما يسمى اليوم «جيل الصابرا». انظر فى ذلك :

- قدرى حفنى؛ **الإسرائيليون من هم ؟ : دراسة نفسية** (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩)، ص : ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٣) ورد ذلك فى :

- **المرجع السابق،** ص : ٣٥٧.

(٤) **المرجع السابق،** ص : ٣٦١.

ويتسم جيل الصابرا بارتفاع عنصر الشباب فيه، وارتفاع العمر المتوقع عن جيل آبائهم. كما أن نسبة المواليد دون نظيرتها فى جيل الآباء. ويتمتع اليهود الصابرا بمستويات تعليمية عالية، ويتولى الكثير منهم المراكز الأهم فى الاقتصاد والصناعة والجيش وفى الجامعات. أما أبناء الشرقيين فهم دونهم فى مستوى التعليم، وأدنى مرتبة فى المناصب العليا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة لا تعرف عن «معاداة السامية» إلا ما يُقال لها عنها حيث أن أفرادها لم يشهدوا ما شهده جيل آبائهم من اضطهاد وتمييز [(١)].

هذا، وقد شكّل هؤلاء اليهود الصابرا ٣٥٪ من سكان «إسرائيل» عام ١٩٤٨. وفى عام ١٩٦٤ ارتفعت هذه النسبة إلى مايربو على ٣٩٪ (من بينهم ١٧٪ سيفارديين، ٢٢٪ إشكناز) ثم إلى ٥٠٪ عام ١٩٧٣، فإلى ٦٤٪ عام ١٩٨٩، و ٦٠,٩٪ عام ١٩٩٣ [(٢)].

رابعاً : العرب :

يشكل العرب الفلسطينيون المقيمون فى «إسرائيل» الفئة الرابعة من حيث العدد. ويمثل هؤلاء ماتبقى من أصحاب البلاد الأصليين بعد قيام «دولة إسرائيل» عام ١٩٤٨، فبعد أن كان عدد سكان فلسطين ٧٥٠٠٠٠ نسمة عشية قيام الدولة، تبقى منهم مايقرب من ١٥٦٠٠٠ نسمة [(٣)]. وفى عام ١٩٩١ وصل عددهم إلى ٩٠٠٠٠٠ نسمة (منهم ٦٩٥٠٠٠ مسلم، و ١١٦٠٠٠ مسيحى؛ و ٨٥٠٠٠ درزى، و ٤٠٠٠ أرمنى، وذلك من جملة سكان «إسرائيل» الذين بلغوا وقتذاك خمسة ملايين نسمة [(٤)].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول يهود الصابرا، انظر :
– **المرجع السابق**، ص : ٣٢٣ ومايليها.
– رشاد عبد الله الشامى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩١ – ١١٢.
- Eisenstadt, S. N.; **Jewish Civilization : The Jewish Historical Experience in a Comparative Perspective** (State University of New York Press, New York, 1992), P. : 161 - 180.

(٢) محمود ميعارى؛ التركيب السكانى فى : صبرى جريس، أحمد خليفة؛ **دليل إسرائيل العام** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ٥٤.
وتجدر الإشارة هنا إلى أن المفكرين الصهاينة يهدفون من وراء إستخدام لفظة «صابرا» إلى حل مشكلة تعدد الأصول الحضارية واللغوية لفئات المجتمع بالإيهام بأن صهر المهاجرين قد تم، وأنه قد تشكل عنصر متجانس من السكان. انظر فى ذلك :
– رشاد عبد الله الشامى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٤ – ١٠٥.

(٣) النعمانى أحمد السيد؛ **التركيب الاجتماعى للمجتمع الإسرائيلى وأثره على النسق السياسى ١٩٤٨ – ١٩٧٥** (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠)، ص : ٨١ – ٨٢.

(٤) وردت هذه الأرقام فى :
- Gilbert, M.; **The Arab - Israeli Conflict : Its History in Maps** (Weidenfeld and Nicolson, Lonndon, Fifth edition, 1992), P. : 136.

وتتسم هذه الفئة بارتفاع نسبة المواليد، كما أن العمر المتوقع لهذه الفئة فى حدود ٧٢ سنة [(١)]. وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن ثمة فجوة واسعة بين العرب من ناحية، وبين اليهود – الشرقيين والغربيين على حد سواء – وذلك من النواحى السياسية والاقتصادية، وكما سيلى تفصيله لاحقاً.

وبجانب الفئات الرئيسية السابقة يتعايش فى «المجتمع الإسرائيلى» جماعات أخرى، تُعد – من الناحية الدينية – فرقاً دينية يهودية، وتتضاءل أعداد هذه الجماعات بشكل لايجعل لها دوراً يُذكر فى الحياة السياسية هناك، ومن هذه الجماعات : السامريون ، والقراءون، والفلاشا، وغيرهم.

المطلب الثانى : المصادر الديمغرافية للسكان :

إن الوقوف على المصادر الديمغرافية للفئات والجماعات التى تشكل سكان «إسرائيل» يساعد على فهم «المجتمع الصهيونى» فهماً صحيحاً من حيث أصوله العرقية واللغوية والحضارية والثقافية؛ ذلك أن لهذه المصادر الديمغرافية تأثيرها الفعال فى تشكيل قوى الحياة السياسية هناك. وتتمثل هذه المصادر، بصفة رئيسية، فى تهجير اليهود من كافة أصقاع الأرض إلى فلسطين، الأمر الذى جعل من «إسرائيل» نموذجاً فريداً بين الدول الإستيطانية التى ظهرت فى القرن العشرين. فـ«إسرائيل» هى الدولة الوحيدة – فى عالمنا العاصر – التى قامت على أساس هجرة أتباع ديانة معينة إليها، بل ولاتزال حتى اليوم – وتطبيقاً لقانونى «العودة» و «الجنسية» – مفتوحة لأى يهودى يرغب – مجرد الرغبة – فى الذهاب إلى «إسرائيل»، بل وتمنح له «الجنسية الإسرائيلية» فوراً [(٢)].

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية قد استخدمت لفظة «عاليا – Aliyah» للتعبير عن الهجرة – بدلاً من لفظة هجيراه – Hegirah » العبرية والتى تعنى الهجرة – وذلك لأن لفظة «عالياه» هى كلمة عبرية لها عدة معانٍ دينية مؤثرة هى : الصعود إلى السماء، الصعود لقراءة

---

(١) دوف فريد لاندر، كالفن غولد شايدر، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٢ – ٣٣.

(٢) يجب التنويه – فى هذا المقام – إلى أن التركيز على تهجير اليهود كأساس للسكان فى إسرائيل لاينفى – بالطبع – أن ثمة زيادة طبيعية للسكان، غير أن تضاؤل معدلات الزيادة الطبيعية نظراً لانخفاض نسبة المواليد بين اليهود بصفة عامة من جانب، وارتفاع معدلات الهجرة اليهودية إلى «إسرائيل» (بعد قيام الدولة) من جانب آخر يجعل من هجرة اليهود المصدر الرئيسى والأهم لزيادة السكان.
وقد كان معدل التكاثر الطبيعى ٢,٥٪ فيما بين عامى ٥١ و ١٩٥٥م ثم هبط إلى ٢,١٪ فيما بين عامى ٥٦ و ١٩٦٠م فإلى ١,٩٪ فيما بين عامى ٦١ و ١٩٦٥. وقد بلغ هذا المعدل ١,٨٪ فى بداية السبعينيات. ورد ذلك :
– فؤاد مرسى؛ **الاقتصاد السياسى لإسرائيل** (دار المستقبل العربى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣)، ص : ١٤٠.

التوراة فى المعبد أثناء الصلاة، الصعود إلى «أرض إسرائيل» (أى فلسطين) بغرض الإستيطان الدينى[١].

وتأسيساً على ماتقدم فإن لهذه اللفظة العبرية أبعاداً توراتية دينية راحت الحركة الصهيونية تستخدمها – مع غيرها من الألفاظ والأساطير – بهدف إعطاء دلالات دينية لعملية الإستيطان اليهودى فى فلسطين. لقد أقامت الحركة الصهيونية حركة الإستيطان اليهودى فى فلسطين على أساس مجموعة من الأساطير والإدعاءات الدينية بغية التأثير على اليهود فى كافة أنحاء العالم وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين[٢].

وقد مثلت هجرة الجماعات اليهودية الركن الركين لسياسة الحركة الصهيونية و «إسرائيل»، ولعل ما جاء فى كتاب «تيودور هرتزل» «المعنون» بـ «الدولة اليهودية» مايؤكد على أهمية الهجرة والإستيلاء على الأرض بهدف التمهيد لقيام الدولة. فقد جاء فى هذا الكتاب الصادر عام ١٨٩٦م:

> **« لاينبغى أن تتصور أن رحيل اليهود سيكون رحيلاً مفاجئاً، وانما سيكون رحيـلاً تدريجياً ومستـمراً على مدى عدة عقود من الزمان. وسوف يرحل أولاً الأكـثر فقراً لزراعة الأرض، وفى إطار خطة سبق تصميمها سـوف ينشئون الطرق والجسـور، والسكك الحديدية، والتلغراف، وإستثمار الأنـهار، وبناء المساكن، وسيخلق عملهم هذا التجارة، وستخلق التجارة الأسواق، وسوف تجذب الأسواق مستوطنين جدد ....**
>
> **..**
>
> **إن المهاجرين الذين يقفون فى أسفل السلم الاقتصادى سوف يتبعهم ببطء أولئك الذين هم أفضل حالاً، هؤلاء الذين يعيشون الآن فى يأس**

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :
- عبد الوهاب محمد المسيرى؛ **الإستعمار الصهيونى الإستيطانى وتطبيع الشخصية اليهودية** (مؤسسة الأبحاث العربية، قبرص، ١٩٨٨)، ص : ٩٤.
- عبد الوهاب محمد المسيرى؛ **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥)، ص : ٤٤.
- محمود سعيد عبد الظاهر؛ **الصهيونية وسياسة العنف : زئيف جابوتنسكى وتلاميذه فى السياسة الإسرائيلية** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص : ١٩٧ – ١٩٨.
- يوسى ميلمان؛ **الإسرائيليون الجدد : مشهد تفصيلى لمجتمع متغير**؛ ترجمة : مالك فاضل البديرى (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، بدون تاريخ)، ص : ٢٢.

(٢) يجب التنويه إلى أننا سوف نعرض – بشئ من التفصيل بإذن الله – لهذه الأساطير والإدعاءات فى الفصل الثانى من هذا الباب.

سوف يذهبون أولاً، وسوف يليهم المتعلمون الذين نوفرهم بأعداد لا حصر لها، والذين يضطهدون فى كل مكان »[١].

وقد أكد «هرتزل» على أن الهجرة الجماعية هى الأسلوب الأنجع «فعلى شعبنا أن يهاجر فى جماعات من الأسر والأصدقاء»[٢]، كما اعتبر «بن غوريون» أن «الهجرة من شأنها أن تعزز أمن الدولة أكثر من أى شئ آخر »[٣]، والهجرة – لدى «شيمون بيريز» – «تساعد الجيش فى فرض هيمنته على الشرق الأوسط»[٤].

ولئن كانت « وثيقة إعلان قيام «إسرائيل» قد أعلنت – بكل وضوح – أن الدولة ستكون «مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية ولجمع الشتات»، ودعت – بكل قوة – «الشعب اليهودى فى كافة أنحاء العالم إلى أن ينضم إليها [أى إلى الدولة] فى مهمة الهجرة والبناء» [٥]، فإن برامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد أكدت هذه السياسات منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا[٦].

هذا، وقد التقت المصالح الإستعمارية للدول الكبرى وخاصة بريطانيا – فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين – مع تطلعات الحركة الصهيونية ومخططاتها. فلقد أدركت بريطانيا أهمية موقع فلسطين الإستراتيجى بالنسبة لإمبراطوريتها الواسعة فكانت دبلوماسيتها المزدوجة بغية إقامة جسر بشرى غريب يفصل المشرق العربى عن مغربه، فجاء ذلك لصالح إستراتيجيتها الإستعمارية من جهة، ولصالح الصهيونية من جهة أخرى[٧]. ومن هنا فقد اكتسبت الحركة

(١) تيودور هرتزل : **الدولة اليهودية** ؛ ترجمة : محمد يوسف عدس، مراجعة ودراسة : عادل حسن غنيم (دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩٤)، ص : ٦٢ – ٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص :٩٦.

(٣) ورد هذا فى :
- جدع جلادى؛ **إسرائيل نحو الإنفجار الداخلى** (دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨)، ص : ٨٩.

(٤) المرجع السابق، نفس المكان.

(٥) انظر نص الوثيقة فى :
- Shimshoni, D.; **Israeli Democracy : The Middle of the Journey** (The Free Press : A Dirvision of Macmillan Publishinng Co., Inc., New York, 1982), P. : 475.

(٦) انظر على سبيل المثال ماجاء فى الخطوط الأساسية لسياسة «شمعون بيريز» التى أعلنت فى ١٩٩٥/١١/٢٣ تحت بند «إستيعاب المهاجرين» فى :
- وثائق إسرائيلية؛ **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد (٢٥) شتاء ١٩٩٦ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت)، ص : ٢٣١.
وكذلك انظر ماجاء فى برنامج حكومة «بنيامين نتنياهو» الذى أعلن فى ١٨ يونيو ١٩٩٦ فى :
- أحمد خليفة، سمير صراص، وهانى عبد الله (إعداد) ؛ **ملف الإنتخابات الإسرائيلية : وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الإنتخابية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧) ، صيف ١٩٩٦)، ص: ٦٤ – ٦٦.

(٧) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :

=

الصهيونية فى صفها قوة دولية كبرى مكنتها من السير قُدماً فى مشروعها الرامى إلى تهجير يهود العالم وإقامة دولة يهودية فى فلسطين. ولهذا أضحت فلسطين مركزاً للاستيطان اليهودى، وغدت عمليات الإستيلاء على الأرض – بعد طرد سكانها العرب وتوطين اليهود فيها – هى الأداة الرئيسية لنجاح عمليات الهجرة والإستيطان. وفى السبيل إلى تحقيق هذا الهدف تم تشكيل المؤسسات اليهودية القادرة على إمتلاك الأراضى وتسجيل ملكيتها لليهود القادمين من شتى أنحاء العالم(١).

وفيما يلى نعرض – فى عجالة – للمصادر الديمغرافية لسكان «إسرائيل» بغية الوقوف على مصادر، وأعداد، ودوافع المهاجرين فى كل مرحلة، والآثار والنتائج التى ترتبت على وصولهم. وسوف تنطوى هذه العجالة على المواضيع التالية :

أولاً : يهود فلسطين قبل موجات هجرة الجماعات اليهودية :

ظلت فلسطين تضم بجانب سكانها العرب – المسلمين والمسيحيين – طوائف وفئات يهودية شكلت على طول تاريخها أقلية عددية بالنسبة للعرب. ولقد عاش اليهود فى فلسطين كجزء من المجتمع العربى القائم، ولم يكن يميزهم عن غيرهم شئ سوى ديانتهم اليهودية. وقد كان عدد يهود فلسطين حتى عام ١٨٣٥ حوالى ١٠٠٠٠ نسمة(٢)، أقام أغلبهم فى أربع مدن مقدسة – لدى اليهود – هى : القدس (حوالى نصف العدد)، والخليل، وطبرية، وصفد(٣). وقد ارتفع

– محمد طه بدوى؛ **القضية الفلسطينية : عوامِلها ووضعها الإستراتيجى الراهن فى : حسن الساعاتى** (إعداد)؛ **المجتمع العربى والقضية الفلسطينية** (دار النهضة العبرية، بيروت، ١٩٨١)، ص : ٤١٨ – ٤٤١.

(١) من أهم هذه المؤسسات : منظمة بيكا، والصندوق القومى، وصندوق الأساس، وقسم الإستيطان فى الوكالة اليهودية، والبنك البريطانى الفلسطينى، وشركة إنماء أراضى إسرائيل. ولمزيد من التفاصيل حول هذه المؤسسات ، انظر :

– عبد الرحمن أبو عرفة، **الإستيطان : التطبيق العملى للصهيونية** (دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص : ٧٥ – ٨٣.

(٢) ورد ذلك فى :

– روجيه جارودى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦١.

(٣)انظر لمزيد من التفاصيل حول مراكز تجمع اليهود فى فلسطين قبل حركة الإستيطان الصهيونى :

– صموئيل أتينجر، **اليهود فى البلاد الإسلامية (١٨٥٠ – ١٩٥٠)**، ترجمة : جمال أحمد الرفاعى (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (١٩٧)، مايو ١٩٩٥)، ص : ١٧٤.

– النعمانى أحمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦.

- Etzioni – Halevy, E.; **Political Culture in Israel : Cleavage and Integration among Israeli Jews** (Preaeger Publishers, New York, London, 1977), P. : 3 - 12.

عددهم عام ١٨٨٠ إلى ٢٦٠٠٠ (١). ويبين الجدول التالى تطور أعدادهم من عام ١١٧١ إلى عام ١٩٢٢م :

جدول رقم (١)

أعداد اليهود فى فلسطين فى سنوات مختارة

السنة	عدد اليهود
١١٧١	١٤٤٠
١٧٩٩	٥٠٠٠
١٨٣٥	١٠٠٠٠
١٨٤٥	١٢٠٠٠
١٨٨٠	٢٦٠٠٠
١٨٩٥	٤٧٠٠٠
١٩٢٢	٨٣٠٠٠

المصدر : تم تركيب هذا الجدول إعتماداً على :

– روجيه جارودى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٠ ، ١٦١.

– بسام محمد العبادى؛ **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠ – ١٩٩٠ : جذورها ، دوافعها، مراحلها، إنعكاساتها** (دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠)، ص : ٦١.

وقد ظلت الطوائف اليهودية تعيش فى سلام إبان فترة حكم العثمانيين فى فلسطين، وخاصة بعد حرب القرم عام ١٨٥٦م وما أعقبها حيث تعهدت السلطة العثمانية بالمحافظة على حقوق اليهود والنصارى الدينية ومنحتهم حكماً ذاتياً (٢).

هذا، وقد تطورت المؤسسات الخاصة بالطوائف اليهودية فى فلسطين مع تبدل السلطة الحاكمة هناك، فإبان حكم العثمانيين كان السلطان العثمانى يعين شخصية سفاردية دينية للإشراف على شؤون الطوائف اليهودية، يُطلق عليها لقب «حاخام باشى Hakham Bashi»،

---

(١) صموئيل أتينجر، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٥.

(٢) صلاح الزرو، **المتدينون فى المجتمع الإسرائيلى** (رابطة الجامعيين ، مركز الأبحاث، الخليل، ١٩٩٠)، ص : ١٩٩ – ٢٠٠

وبتوجيه من هذا الحاخام للسلطان كان يتم تعيين حاخام سفاردى أكبر لليهود يُسمى «هاريشون لتسيون» أى «الأول فى صهيون» [1]. وقد أضحت فلسطين مركزاً يهودياً روحياً مهماً منذ القرن السادس عشر – أى إبان الفترة التى عاشت فيها سائر الطوائف اليهودية فى الشرق فى حالة لا مثيل لها من التردى والركود الفكرى – فقد شكل حاخامات القدس – آنذاك – وخاصة منذ القرن التاسع عشر أعلى سلطة روحية لكل يهود الشرق [2].

ولقد ظلت الأقلية اليهودية فى فلسطين تتكون أساساً من اليهود الشرقيين بجانب أقلية إشكنازية متدينة. وقد كانت أول جماعة إشكنازية وفدت إلى فلسطين هى تلك الجماعة التابعة للحركة الحسيدية عام ١٧٧٧م [3]، ولكن لم تتزايد أعداد اليهود الإشكناز بعد ذلك نظراً لفتح الولايات المتحدة الأمريكية أبواب الهجرة إليها عام ١٨٤٨م. وقد سُميت هذه الهجرة الحسيدية الأولى «الييشوف القديم – Old Yishuv» [4].

ومن الناحية السياسية، ظل الحكم الذاتى الذى منحه العثمانيون ليهود فلسطين بأيدى يهود فلسطين الشرقيين لأنهم حملوا الجنسية العثمانية، فى الوقت الذى كان فيه المهاجرون الإشكنازيون يحملون الجنسيات الأوربية، ومن هنا كانت القنصليات الأجنبية تدافع عن حقوقهم طبقاً لمعاهدات الإمتيازات بين العثمانيين والدول الأوربية [5].

غير أن أفراد الطائفة الإشكنازية راحوا يرفضون سيطرة اليهود الشرقيين، وينفصلون عنهم من الناحية العملية. فقد شكل الإشكناز مؤسسة خاصة بهم هى «كنيس إسرائيل» فى القدس عام ١٨٦٦م، وكذلك أقاموا محكمة حاخامية خاصة بهم، ومؤسسات تعليمية واجتماعية تابعة لهم[6]. ذلك فضلاً عن معارضتهم لإستعمال اللغتين العربية والتركية، وإنصرافهم إلى جمع

---

(١) انظر فى ذلك :

– **المرجع السابق**، ص : ٢٠٠.

- Beilin, Y.; **Israel : A Concise Political History** (St. Martin's Press, New York, 1992), P. : 14 - 16.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :

- Idem.

– صموئيل أتينجر، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢٩.

(٣) تجدر الإشارة إلى أننا سنعرض بشئ من التفصيل للوجود الحسيدى فى «إسرائيل» وذلك فى الفصلين الأول والخامس من الباب الثانى من هذه الدراسة.

(٤) صموئيل أتينجر، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٥) جدع جلادى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٣.

(٦) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

المساعدات لصالح المستوطنات الإشكنازية فقط [1].

وإبان فترة الإنتداب البريطانى استغلت الحركة الصهيونية مناسبة فراغ منصب حاخام باشى ورئيس المحكمة الدينية الإشكنازية وبادرت إلى تأسيس «مكتب الحاخامية للطائفة اليهودية» فى القدس بمشاركة حاخامات وراببين من الإشكناز ومن السيفارديين. وقد عملت هذه الحاخامية – بجانب وظيفتها – كمحكمة برئاسة «الحاخام إسحق كوك» [2]. ولما تولى «هربرت صموئيل» منصبه كأول مندوب سامى بريطانى فى فلسطين عام ١٩٢٠، بادر إلى تأسيس «دار الحاخامية» أو ما عُرف بإسم «الحاخامية الرئيسية» والتى انتخبت مجلساً للحاخامية الرئيسية فى فلسطين من ثلاثة حاخامات من الإشكنازيين، ومثلهم من السيفارديين، وثلاثة آخرين من العلمانيين (كمستشارين). وقد تولت هذه الحاخامية الإشراف على شؤون اليهود فى فلسطين حال شؤون الزواج، والطلاق، والنفقة، وعلاقة اليهود بغيرهم، والإرث والمعونات [3].

وفى عام ١٩٢٨م تم إنشاء «كنيست إسرائيل للطائفة اليهودية» بمباركة من سلطات الإنتداب كهيئة عليا لإدارة شؤون اليهود. وقد اعترفت هذه الهيئة بالحاخامية الرئيسية. وفى هذه الأثناء أيضاً ظهر العديد من القرى الدينية مثل «كفار حسيديم» كأول موشاف دينى عام ١٩٢٤، وقرية «بنى براك» عام ١٩٢٥[4]. ويمكن القول أنه فى فترة الإنتداب بدأت عمليات إبعاد زعماء يهود فلسطين عن إدارة شئونهم، وسيطرة اليهود الإشكناز على مقاليد الأمور هناك، فى نفس الوقت الذى تم فيه – أيضاً – إبعاد المؤسسات الدينية الإشكنازية المعارضة للصهيونية عن المشاركة فى هذه الإدارة [5].

وهكذا يمكن القول أن جذور التمييز بين اليهود الإشكناز واليهود الشرقيين قد نبتت مع وصول أول الجماعات اليهودية الإشكنازية – بدءاً من عام ١٧٧٧م – ثم إزداد التمييز قوة إبان

---

(١)

Beilin, Y.; **Op. cit.**, P. : 15.

وتجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن سياسات الطائفة الإشكنازية هذه قد أدت إلى إضعاف كافة الطوائف اليهودية من الناحية الاقتصادية، انظر فى ذلك :

– جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٩ ومابعدها.

(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠١.

(٣) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٤) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٥) انظر لمزيد من التفاصيل حول عمليات الإبعاد هذه :

– جدع جلادى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٧، ٥٩ – ٦٣.

فترة الإنتداب، وأينعت ثماره مع الهجرات الإشكنازية الجماعية التى قادتها الحركة الصهيونية فى أواخر القرن التاسع عشر [١].

ثانياً : هجرة اليهود الشرقيين قبل عام ١٩٤٨ :

انطوت هجرة اليهود الشرقيين قبل عام ١٩٤٨ على ثلاث مراحل : الهجرة الفردية (١٨١٢ - ١٨٨٠)، والهجرة بأعداد كبيرة (١٨٨٠ - ١٩١٤)، والهجرة غير الشرعية (١٩١٩ - ١٩٤٨). لقد كانت أولى الهجرات الفردية من كردستان خلال عام ١٨١٢، ثم من إيران خلال الفترة من ١٨١٥ - ١٨٤١، فمن العراق خلال الفترة من ١٨١٨ إلى ١٨٥٦، ومن اليمن بدءاً من ١٨٥٥، ومن بخارى خلال الفترة من ١٨٢٧ - ١٨٧١. وقد كان سبب هجرة معظم هؤلاء هو تدهور أوضاع يهود الشرق الاجتماعية والاقتصادية إبان القرن التاسع عشر فى الوقت الذى كانت هجرة يهود بخارى نتيجة نشاطات الحاخام «يوسف ممان» فى تشجيعهم على الهجرة لأسباب دينية[٢].

أما مرحلة الهجرة بأعداد كبيرة (١٨٨٠ - ١٩١٤) فقد شهدت هجرة عدد كبير من يهود الشرق، الأمر الذى جعلهم يشكلون مايقرب من ١٠٪ من تعداد يهود فلسطين آنذاك (١٠٠٠٠ نسمة)، وقد توقفت هذه الهجرة مع إندلاع الحرب العالمية الأولى. هذا، وقد تعددت دوافع مهاجرى هذه المرحلة، حيث هاجر يهود اليمن مع إنتشار شائعات عن شراء «البارون روتشيلد» أراضٍ واسعة فى فلسطين وقيامه بتوزيعها على اليهود، أما هجرة يهود إيران فكانت نتيجة نشاطات «أهارون هكوهين» فى «شيراز» عام ١٨٩١.

ويمكن القول أنه كانت هناك عوامل طرد مشتركة فى كل بلدان الشرق دفعت اليهود للهجرة، كما كانت هناك أيضاً عوامل جذب مشتركة شجعت اليهود على الهجرة إلى فلسطين، فمن عوامل الطرد : تدهور أوضاع اليهود نتيجة تدهور علاقات الشرق الإسلامى بالغرب المسيحى مما أضر كثيراً بأنشطة اليهود الاقتصادية. أما عوامل الجذب فتمثلت فى وصول أنباء مساواة يهود

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول «مجتمع الييشوف» :

- حامد ربيع ؛ **إطار الحركة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى** (دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٨)، ص : ٢٠٦ - ٢١٠.

- Horowitz, D.; **Before the State : Communal Politics in Palestine Under the Mandate** in Kimmerling, B. (ed); **The Israeli State and Society : Boundaries and Frontiers** (State University of New York Press, New York, 1989), P. : 28 - 53.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :

- صموئيل أتينجر ؛ مرجع سبق ذكره، ص : ١٤١.

فلسطين ويهود الدولة العثمانية داخل فلسطين مع السكان الأصليين، هذا فضلاً عن تزايد قوة الإستيطان فى القدس لأسباب دينية، وتصاعد نشاطات اليهودى البريطانى «موشيه مونتفيورى» (١٨٨٤ - ١٨٨٥) لصالح يهود الشرق [١]. كما أدت ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٩ إلى إزالة العقبات - التى وضعها «السلطان عبد الحميد الثانى» فى وجه هجرة اليهود إلى فلسطين - مما أدى إلى تعزيز هجرتهم. وقد عمدت الحركة الصهيونية إلى إستغلال حالة الفقر والجهل التى كانت سائدة فى المنطقة العربية كذريعة لإلهاب حماس الجماعات اليهودية وتشجيعها على الهجرة إلى فلسطين [٢].

أما مرحلة الهجرة غير الشرعية (١٩١٩ - ١٩٤٨) فقد شهدت هجرة مايربو على ٤٠٠٠٠ يهودى، نصفهم تقريباً من اليمن، والنصف الثانى من بخارى وكردستان وإيران وأفغانستان والعراق. لقد كانت هجرة يهود الشرق ممنوعة فى هذه الفترة والتى كان فيها المندوب السامى البريطانى هو الصهيونى «هربرت صموئيل». كما أن هذه الهجرة تأثرت بنتائج الصراع العربى الصهيونى حيث راحت بعض دول الشرق تمنع رعاياها اليهود من الهجرة، وخاصة بعد نشاطات مفتى القدس «الشيخ أمين الحسينى» الإعلامية المعادية للصهيونية من ناحية، نشاطات الإعلام النازى المناوئ للصهيونية فى عقد الثلاثينيات من ناحية أخرى، وذلك فضلاً عن أن الوكالة اليهودية - المنوط بها تنظيم هجرة الجماعات اليهودية - لم تر حاجة ملحة لهجرة هؤلاء الشرقيين، حيث كان جُل إهتمامها منصبا على هجرة اليهود الإشكناز [٣]، الأمر الذى تغير مع قيام الدولة على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

ثالثاً : هجرة يهود أوربا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨ :

وقد ضمت هذه الهجرة ست مراحل إمتدت من عام ١٨٨٠ وحتى قيام الدولة فى عام ١٩٤٨. وفيما يلى جدول يوضح هذه المراحل الست من حيث : تاريخ كل مرحلة، ومواطن مهاجريها، وأعدادهم، وعدد المستوطنات التى تمت إقامتها لاستيعابهم فى فلسطين.

---

(١) المرجع السابق، ص : ١٤٢ - ١٤٤.

(٢) بسام العبادى؛ مرجع سبق ذكره، ص : ٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص : ١٤٥ - ١٤٦.

جدول رقم (٢)

مراحل هجرة يهود أوربا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨

المرحلة	الفترة		مواطن المهاجرين *	عدد المهاجرين **	عدد المستوطنات التى تمت إقامتها	مساحة *** كل مستوطنة
	من	إلى				
الأولى	١٨٨٠	١٩٠٣	روسيا – رومانيا – بولندا	٢٠ – ٣٠	١٧	٢٧٥٠٠٠
الثانية	١٩٠٤	١٩١٨	روسيا – شرق أوربا – دول البلطيق	٣٥ – ٤٠	٢٥	١٩٩٠٠
الثالثة	١٩١٩	١٩٢٣	الاتحاد السوفيتى– بولندا– المجر	٣٥	٢٤	١٧٣٤٠٠
الرابعة	١٩٢٤	١٩٣٢	بولندا – الاتحاد السوفيتى –رومانيا	٩٤	٢٩	٩٩٩١٠٠
الخامسة	١٩٣٣	١٩٣٨	المانيا – بولندا – رومانيا	٢٠٣	٢٧	٤٧٤٩٠٠
السادسة	١٩٣٩	١٩٤٨	المانيا – بولندا – النمسا	١٥٠	٧٩	٢٠٢٥٠٠٠

* تجدر الإشارة إلى أن الدول المذكورة هى الدول التى جاء منها جل المهاجرين حيث كانت هناك دول أخرى عديدة جاء منها المهاجرون فى كل مرحلة ولكن بأعداد ضئيلة.

** عدد المهاجرين بالآلاف.

*** المساحة بالدونم.

المصدر : تم تركيب هذا الجدول إعتماداً على المصادر التالية :

– عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٣ – ٥١.

– بسام محمد العبادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٠ – ٧٨.

– عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٥ – ٩٦.

وتجدر الإشارة إلى أن دوافع الهجرة – فى هذه المراحل الست – متعددة ومتباينة من مرحلة إلى أخرى، كما أن سمات كل مرحلة مختلفة عن الأخرى. ففى **المرحلة الأولى** (١٨٨٠ – ١٩٠٣) كان دافع الهجرة هو عمليات الإضطهاد والمذابح التى تعرض لها يهود روسيا فى أعقاب إغتيال القيصر الروسى «الكسندر الثانى» عام ١٨٨٠[١]. وقد تولت جماعة «أحباء صهيون» تحت رعاية «البارون روتشيلد» دعم هجرة اليهود بعد أن تمكنت من شراء الأراضى وإقامة المستعمرات[٢]. كما كان لانعقاد المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧ – وما تلاه من مؤتمرات

(١) عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٣.

(٢) بسام محمد العبادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٤.

صهيونية أخرى – أثر واضح فى دفع حركة الهجرة فى هذه الفترة، وذلك برغم أن العديد من مهاجريها لم ينتموا إلى الحركة الصهيونية، بل ورفض بعضهم مبادئ الحركة[١].

أما المرحلة الثانية (١٩٠٤ – ١٩١٨) فقد شهدت العديد من المتغيرات على الساحتين الدولية والصهيونية، فعلى الساحة الصهيونية أدى موت «هرتزل» – عام ١٩٠٤ – إلى ظهور تيار ينادى بالتخلى عن الأساليب الدبلوماسية وإنتهاج سياسة عملية لتهجير اليهود مما دفع بالهجرة إلى الأمام. أما على الساحة الدولية، فقد أفضى إستمرار المذابح فى روسيا – وأهمها مذابح كيشينيف عام ١٩٠٣ و ١٩٠٥ – إلى تعزيز الهجرة اليهودية، وذلك فضلاً عن إستغلال الحركة الصهيونية إنتصار الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ بغية زيادة أعداد المهاجرين إلى فلسطين. ومن جانب آخر أدى صدور وعد بلفور دوراً محورياً وهاماً فى بلورة رفض يهودى مطلق لأى حل للمسألة اليهودية إنطلاقاً من مجتمع الشتات – الدياسبورا – والإندماج [٢].

وقد اتسم مهاجرو هذه المرحلة بالثورة على عمليات الإضطهاد، وبإستعدادهم القوى للتضحية من أجل بناء دولة خاصة باليهود فى فلسطين. ولقد سيطرت على هؤلاء المهاجرين الروح العملية الواقعية، ومن هنا كان رفضهم تشغيل العمال العرب، وقد ساعد على ذلك إنشاء «المكتب الفلسطينى» من جانب المنظمة الصهيونية عام ١٩٠٨ برئاسة عالم الإجتماع «آرثر روبين» وتأسيس منظمة «الحارس الفتى – هاشومير هاتسعير» عام ١٩٠٩. وفى الإجمال، فقد شهدت هذه المرحلة قدوم مؤسسى الدولة، وزعماء الحركات والأحزاب السياسية التى ظهرت آنذاك[٣].

أما المرحلة الثالثة (١٩١٩ – ١٩٢٣) فتعتبر إمتداداً للمرحلة الثانية، وتتسم بزيادة أعداد المهاجرين نتيجة إستئناف الحركة الصهيونية نشاطها فى مجال تعزيز الهجرة فى أعقاب إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وتكوين منظمات صهيونية أكثر تطرفاً مثل منظمتى «الهاغاناه»، و «بيتار». كما كان لظهور سلطة الإنتداب عام ١٩٢٠، وقيامها بتنشيط عمليات الهجرة – تنفيذاً لوعد بلفور – وإستمرار المذابح فى بولندا والمجر أثره القوى فى تلك الزيادة. هذا

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :

– حامد ربيع، **إطار الحركة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى** (دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٨)، ص : ١١٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

– عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٤ – ٤٦.

– بسام العبادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٤ – ٦٥.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :

– حامد ربيع ، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢١ – ١٢٣.

وقد شهدت هـذه الفـترة تأسيس الهستدروت : النقابة العامة لإتحاد النقابات العمالية، ومنظمات عمالية أخرى[١].

أما فى مرحلة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ - ١٩٣٢) فقد كان الدافع الرئيسى لتزايد أعداد المهاجرين فيها هو التمييز الاقتصادى ضد يهود بولندا، فى الوقت الذى تراجع فيه عدد السوفييت اليهود المهاجرين نتيجة إقامة السلطة السوفيتية الجديدة جمهورية ذات حكم ذاتى لليهود فى أذربيجان عام ١٩٢٨. كما كان لقيام الولايات المتحدة بإتباع أسلوب النصاب - عام ١٩٢٤ - للحد من هجرة اليهود إليها دور قوى فى إرتفاع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة قد شهدت إرتفاعاً ملحوظاً فى أعداد المهاجرين اليهود من فلسطين وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

أما مرحلة الهجرة الخامسة (١٩٣٣ - ١٩٣٨) فقد دفعت إليها المذابح التى تعرض لها يهود المانيا على يد النظام النازى بزعامة «هتلر»، فى الوقت الذى تواصلت فيه هجرة يهود بولندا ورومانيا. وقد اتسمت هذه الهجرة بارتفاع نسبة الشباب الذين شكلوا نواة الجيش الإسرائيلى فيما بعد من ناحية، وبارتفاع نسبة أصحاب الأموال مما أدى إلى إنتعاش إقتصاد الجماعات اليهودية من ناحية أخرى. وفى أعقاب إندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ - بعد محاولات ومشاريع التقسيم - هبطت أعداد المهاجرين بالنسبة لأعداد الفترة السابقة على الثورة[٣].

أما فى المرحلة الأخيرة (١٩٣٩ - ١٩٤٨) فقد تزايدت أعداد المهاجرين نتيجة إستغلال الحركة الصهيونية بوادر إنهزام المانيا بغية تهجير اليهود النازحين لغرب أوربا من ناحية، ونتيجة لسماح بريطانيا لليهود بالهجرة إلى فلسطين بمعدل شهرى يعادل ٧٥٠ مهاجر بشكل رسمى من ناحية أخرى، وذلك فضلاً عن المهاجرين المتسللين[٤].

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :
- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى ...، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٥.
- بسام العبادى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٠ - ٧١.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :
- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى ...، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.
- عبد الرحمن أبو عرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٩ - ٥١.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :
- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى ...، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.
- بسام العبادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٤ - ٧٦.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل :
- عبد الرحمن أبو عرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥١.
- بسام العبادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٦ - ٧٧.

وهكذا فبحلول عام ١٩٤٨ بلغ عدد اليهود فى فلسطين مايربو على ٦٥٠٠٠٠ نسمة، الأمر الذى أفضى إلى طرد أصحاب البلاد الأصليين لكى يمكن توطين هذا العدد من المهاجرين اليهود القادمين من مشارق الأرض ومغاربها[١].

وتجدر الإشارة - بعد أن عرضنا لهجرة يهود الشرق، ويهود أوربا وأمريكا قبل عام ١٩٤٨ - إلى أن هجرات ما قبل ١٩٤٨ قد غلب عليها الطابع الغربى، فمعظم المهاجرين أتوا من دول أوربا وأمريكا الأمر الذى مكّن لسيطرة يهود الغرب عموماً (أى يهود أوربا والولايات المتحدة) على مقاليد الحركة الصهيونية، وعلى إتجاهات الهجرة اليهودية. ولعل الجدول التالى يؤكد هذا.

جدول رقم (٣)

هجرة يهود أوربا وأمريكا وهجرة يهود آسيا وأفريقيا قبل عام ١٩٤٨

فترة الهجرة	مجموع المهاجرين	مهاجرون من		نسبتهم إلى مجموع المهاجرين	مهاجرون من		نسبتهم إلى مجموع المهاجرين
		آسيا	أفريقيا		أوربا	أمريكا	
١٩١٩ - ١٩٢٣	٣٥١٨٣	١١٨١	٢٣٠	٪٤	٢٧٨٧٢	٦٧٨	٪٨١
١٩٢٤ - ١٩٣١	٨١٦١٣	٩١٨٢	٦٢١	٪١٢	٦٦٩١٧	٢٢٤١	٪٨٤,٦
١٩٣٢ - ١٩٣٨	١٩٧٢٣٥	١٦٢٧٢	١٢١٢	٪٨,٨	١٧١١٧٣	٤٥٨٩	٪٨٩,١
١٩٣٩ - ١٩٤٥	٨١٨٠٨	١٣١١٦	١٠٧٢	٪١٧,٣	٦٢٩٦٨	١٠٨	٪٧٧
١٩٤٦ - ١٩٤٨	٥٦٤٦٦٧	١١٤٤	٩٠٦	٪٣,٦	٤٨٤٥١	١٣٨	٪٨٦

المصدر : تم تركيب هذا الجدول إعتماداً على :
- عبد الوهاب المسيرى؛ ملحق تحديث كتاب جمال حمدان : اليهود أنثربولوجيا، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٨.

رابعاً : هجرات مابعد عام ١٩٤٨ :

بعد أن نجحت الحركة الصهـيونية فى تجميع الجمـاعات اليهودية من أحياء «الجيتو» الأوربية وتشييد دولة لهم، هى فى حقيقتها إمتداد للحضارة الغربية بقدر ماهى غريبة عن المحيط

(١) تجدر الإشارة إلى أن العالم «جمال حمدان» وصف هجرة اليهود إلى فلسطين - وصفاً دقيقاً - بأنها «هجرة إحلالية، وإستعمار سكنى إستيطانى توسعى عدوانى فى أعلى مراحله : استيطان بالإستئصال والإحلال والإجتثاث والإبادة». لمزيد من التفاصيل انظر :
- جمال حمدان؛ **اليهود أنثربولوجيا** (دار الهلال ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦)، ص : ٢٧.

العربى والإسلامى الذى نشأت فيه، وجدت – هذه الحركة – أن الإحتيـاطى البشرى الذى ستعول عليه فى القدوم إلى الدولة الوليدة يتمثل فى اليهـود الشرقيين [١]. لقد كانت هجرة مابعد عام ١٩٤٨ ذات بعد مصيرى بالنسبة للوجـود الصهيونى فى فلسطين. ومن هنا أعلنت «إسرائيل» عن سياستها الجديدة حيال الهجرة اليهودية، وهى السياسة التى عرفت بإسم «سياسة جمع شمل المنفيين»[٢].

وفى الثالث من يوليو عام ١٩٥٠ قدّم «بن غوريون» للكنيست مشروع **«قانون العودة»** فى نفس الوقت الذى قدّم فيه وزير الداخلية «موشيه شابيرا» مشروع **«قانون الجنسية»**، وأعلن «بن غوريون» – على غرار ما أعلنه الثوار الفرنسيون إبان ثورتهم من أنهم يعلنون (مجرد الإعلان) عن حقوق للإنسان وللمواطن – أن « **إسرائيل لم تخلق لليهود حقاً بالعودة ولكنها تعلنه فقط .... فهذا الحق سابق على دولة إسرائيل**». وفى أول إبريل عام ١٩٥٠ تم إقرار «قانون العودة»، كما تم إقرار «قانون الجنسية» فى إبريل عام ١٩٥٢[٣].

ويمنح **«قانون العودة»** – فى مادته الأولى– لكل يهودى الحق فى المجئ إلى «إسرائيل» كمهاجر (Oleh) ، ويستثنى القانون من هذا الحق اليهودى الذى يعمل ضد «الشعب اليهودى»، واليهودى الذى من شأنه أن يعرض للخطر صحة الجمهور أو أمن الدولة، واليهودى الذى له ماضٍ إجرامى ومن شأنه أن يعرض سلامة الجمهور للخطر[٤].

أما **«قانون الجنسية»** فينطوى – عملياً – على قانونين ، الأول يتناول جنسية اليهود، والثانى يتعلق بجنسية غير اليهود. وثمة أربعة أنواع من اليهود يمنحهم القانون الجنسية بموجب «حق العودة» : اليهود الذين جاءوا إلى البلاد أو ولدوا فيها قبل إنشاء الدولة، واليهود الذين جاءوا إلى «إسرائيل» بعد قيامها، ومن ولد فى الدولة بعد قيامها، وأخيراً، اليهودى الذى لم يأت إلى «إسرائيل» كمهاجر إلا أنه عبّر عن رغبته فى الإستقرار فيها وحصل بالتالى على شهادة مهاجر[٥].

(١) يوسى ميلمان؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥.

(٢) **المرجع السابق**.

(٣) انظر نص قانونى «العودة» و «الجنسية» فى :

– أنيس فورزى قاسم؛ **قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان : دراسة فى القانونين المحلى والدولى** (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٢).

(٤) **المرجع السابق**، ص : ٣٧ – ٣٨.

(٥) **المرجع السابق**، نفس المكان.

ولمزيد من التفاصيل حول قانونى «العودة» و «الجنسية» ، ومسألة من هو اليهودى؟ – والتى سنعرض لها بالتفصيل فى الفصل الرابع من الباب الثانى من هذا البحث بإذن الله – انظر :

– **المرجع السابق**.

– أنيس شقور؛ **النظام القانونى والنظام القضائى** فى : صبرى جريس، وأحمد خليفه، مرجع سبق ذكره، ص : ٦ – ٨.

وهكذا فقد ضمن هذا القانون للمهاجر اليهودى إلى فلسطين أن «يستأنف» – كما يزعم قادة الحركة الصهيونية و «إسرائيل» – «وضعه القانونى الذى فقده ذات مرة قبل ألفى عام» حينما يترك مسقط رأسه و «يعود» إلى «وطنه الأصلى» !!.

وفى إطار التحديات التى جابهتها الدولة الوليدة، وتنفيذاً لنصوص قانونى «العودة» و «الجنسـية» شهدت البـلاد قدوم أعداد ضخمة من المهاجرين (من الشرق ومن الغرب)، وخاصة بعـد اتبـاع «سياسة الهجرة غير المقيدة»، تلك السياسة التى نبعت من عديد من الإعتبارات لعل أهمهـا:

– إنتهاز الحركة الصهيونية الظروف التى أدت إلى سماح الدول العربية ودول شرق أوربا بهجرة الطوائف اليهودية بعد أن قدّرت الحركة الصهيونية أنها ظروف استثنائية، وأنها لن تتكرر.
– كانت هذه السياسة هى الأسلوب الوحيد لاستقبال أكبر عدد ممكن من المهاجرين فى وقت محدود نسبياً فى ظل نسق دولى ثنائى القوى القطبية ومناصرة القطب السوفيتى للعرب.
– كان من مصلحة الحركة الصهيونية و «إسرائيل» إتساع الهجرة الأمر الذى يضمن لهما اتساع عمليات التمويل والمساعدة الاقتصادية التى تتولاها الجماعات اليهودية فى الخارج وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، عبر الوكالة اليهودية [١].

وقد قامت الوكالة اليهودية بهذا الدور، ثم راحت – بعد عام ١٩٥١م – تتبع سياسة «المفاضلة» بين المهاجرين عن طريق التحكم فى مصادر الهجرة ودون الإخلال بنصوص قانونى «العودة» و «الجنسية» [٢].

وتتعين الإشارة هنا إلى أن الهجرات التى تمت بعد عام ١٩٤٨ قد اختلفت عن سابقاتها من عدة نواح. فلقد كان دافع مهاجرى ما قبل عام ١٩٤٨ – فى الإجمال – هو خلق «مجتمع» جديد، والهروب من الإضطهاد الذى عانوا منه فى أوربا، أما يهود الشرق فقد تم تهجيرهم – بعد عام ١٩٤٨ – من بلدانهم الأصلية دون أن يعتنق هؤلاء الأفكار الصهيونية، ودون أن يعانوا من صور التمييز العنصرى التى كانت سائدة فى أوربا [٣]. ولئن كانت هجرة يهود أوربا قد تمت بعد

(١) محمد السيد سعيد، أميرة سلام؛ **إستيعاب المهاجرين فى إسرائيل** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص : ٢٢ – ٢٣.

(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

– حامد ربيع، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٨ – ٢٢٣.

إختبارات طبية أشرفت عليها الحركة الصهيونية بالتعاون مع دول أوربا – والتى حالت دون وصول العديد من المرضى والشيوخ والعجزة الأطفال – فإن هجرة الطوائف الشرقية – بعد عام ١٩٤٨ – ضمت الأصحاء والمرضى، الأطفال والشيوخ والشباب، المبصرين والمكفوفين دونما تمييز. وقد كان اليهود الشرقيون يخضعون للتقاليد والمعايير الدينية، ويتسمون بإنخفاض المستوى الثقافى والحضارى، ويحترمون العلاقات الأسرية والعادات والتقاليد الشرقية [١].

ويمكن أن نضيف بعداً آخر – فى هذا المقام – والمتمثل فى الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للهجرة. فقد مكنت الهجرة المهاجرين من أن يحققوا الحراك الاجتماعى الذى فشلوا فى تحقيقه فى مسقط رؤوسهم من جانب، وضمنت لهم إزدهار أوضاعهم التجارية والاقتصادية من جانب آخر. لقد كان اليهود – فى واقع الأمر – ضحايا المجتمعات الإشتراكية وضحايا عمليات التأميم. ولعل هذا ما يفسر هجرة يهود الإتحاد السوفيتى، ويهود إيران بعد ثورة ١٩٧٩، ويهود البلاد العربية فى الخمسينيات من هذا القرن[٢].

وهكذا، وبدءاً من عام ١٩٤٨، ظهر النقص الواضح فى عدد المهاجرين من ذوى الأصول الأوربية فى مقابل زيادة عدد المهاجرين من العالمين العربى والإسلامى. وفى هذا الإطار وصل إلى «إسرائيل» مايربو على مليونين من المهاجرين خلال الفترة من نهاية الأربعينيات وحتى نهاية الخمسينيات، وثمة تجمعات يهودية هاجرت بأكملها إلى «إسرائيل» من العالم العربى[٣]. ويمكن تقسيم الهجرة اليهودية بعد عام ٤٨ إلى أربع مراحل يوضحها الجدول التالى:

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

– رشاد عبد الله الشامى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٨ – ٨٩.

(٢) انظر فى هذا بتوسع :

– عبد الوهاب المسيرى فى : جمال حمدان ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٢ – ٢٣٥.

– عبد الوهاب المسيرى؛ **يهود العالم فى** صبرى جريس، أحمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٨٩ – ٤٩٦.

وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن الدكتور « عبد الوهاب المسيرى » يفسر – وبنفس المنطق – هجرة يهود أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا إلى الولايات المتحدة وليس إلى «إسرائيل» وذلك بالنظر إلى إرتفاع مستوى معيشتهم، كما يفسر أيضاً عدم هجرة يهود أوربا الغربية والولايات المتحدة إلى «إسرائيل» فليس ثمة مايبرر تلك الهجرة.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر :

– رشاد عبد الله الشامى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٨ – ٨٩.

جدول رقم (٤)

المهاجرون إلى «إسرائيل» بعد عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٣

من مختلف القارات

المرحلة	سنة الهجرة	مجموع المهاجرين	مواطن المهاجرين				
			آسيا	أفريقيا	أوربا	أمريكا	غير معروف
الأولى	١٩٤٨	١٠,٨٢٨	٤,٧٣٩	٨,١٩٢	٧٦,٥٥٤	٤٧٨	١١,٨٦٥
	١٩٤٩	٢٣٩,٩٥٤	٧١,٦٥٢	٣٩,٢١٥	١٢١,٩٦٣	١,٤٢٢	٥,٧٠٢
	١٩٥٠	١٧٠,٥٦٣	٥٧,٥٦٥	٢٦,١٦٢	٨١,١٩٥	١,٩٥٤	٣,٦٨٧
	١٩٥١	١٧٥,٢٧٩	١٠٣,٣٩٦	٢٠,٣٨٢	٤٧,٠٧٤	١,٢٨٦	٣,١٤١
	١٩٥٢	٢٤,٦١٠	٦,٨٦٧	١٠,٢٨٦	٦,٢٣٢	٩٥٠	٢٧٥
	١٩٥٣	١١,٥٧٥	٣,٠١٤	٥,١٠٢	٢,١٤٧	٩٣٠	٣٨٢
	١٩٥٤	١٨,٤٩١	٣,٣٥٧	١٢,٥٠٩	١,٣٦٩	١,٠٩١	١٦٥
	١٩٥٥	٣٧,٥٢٨	١,٤٣٢	٣٢,٨١٥	٢,٠٦٥	١,١٥٥	٦١
	١٩٥٦	٥٦,٣٣٠	٣,١٣٩	٤٥,٢٨٤	٦٠,٧٣٩	١,٠٦٧	١٠١
	١٩٥٧	٧٢,٦٣٤	٤,٢٣٠	٢٥,٧٤٧	٣٩,٨١٢	١,٤١٠	١,٤٣٥
	١٩٥٨	٢٧,٢٠٠	٧,٩٢١	٤,١١٣	١٣,٦٩٥	١,٣٢٠	٢٤١
	١٩٥٩	٢٣,٠٠٠	٣,٥٤٤	٤,٤٢٩	١٤,٧٣١	١,١٤٧	١٣٧
	١٩٦٠	٢٤,٠٠٠	١,٧٨٢	٥,٣٧٩	١٦,١٦٩	١,١٥٨	٢٠٤
	١٩٦١	٤٧,٧٣٥	٤,١٤٩	١٨,٠٤٨	٢٣,٣٧٥	١,٩٦٩	١٩٤
	١٩٦٢	٦١,٥٣٣	٥,٣٥٥	٤١,٨١٦	١١,٨٢٥	٢,١٨٧	٣٥٠
	١٩٦٣	٦٤,٤٨٩	٤,٩٦٤	٣٨,٦٧٢	١٤,٢١٣	٦,٤٩٧	١٤٣
	١٩٦٤	٥٥,٠٣٦	٥,٠٥٧	١٧,٣٤٠	٢٨,١٢٤	٤,١٨٨	٣٢٧
	١٩٦٥	٣١,١١٥	٥,٢٢٣	٨,٥٣٥	١٣,٨٧٩	٣,٠٩٦	٣٨٢
	١٩٦٦	١٥,٩٥٧	٣,١٣٧	٣,٠٢٤	٧,٤٣٥	٢,١٣٢	٢٢٩
	١٩٦٧	١١٤,٤٦٩	١,٩٨٧	٦,٢٦٨	٤,٢٩٥	١,٧٧١	١٤٨

يتبع ------>

(تابع) جدول رقم (٤)

المرحلة	سنة الهجرة	مجموع المهاجرين	مواطن المهاجرين				
			آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا	غير معروف
الثانية	١٩٦٨	٢٠,٧٠٣	٤,٦٧١	٧,٥٦٧	٦,٠٢٩	٢,٢٧٥	١٦١
	١٩٦٩	٣٨,١١١	٧,٠١٨	٥,٩٢٦	١٥,٢٣٦	٩,٦٠١	٣٣٠
	١٩٧٠	٣٦,٧٥٠	٦,٩٠٤	٣,٧٨٥	١٤,٤٣٤	١١,٤٠٥	٢٢٢
	١٩٧١	٤١,٩٣٠	٥,٧٧٨	٢,٣٥٤	٢٠,٨٨٨	١٢,٨٨٥	٢٥
	١٩٧٢	٥٥,٨٨٨	٣,١٤٣	٢,٧٦٦	٣٩,١٤٥	١٠,٨١٤	٢٠
	١٩٧٣	٥٤,٨٨٦	٢,٠٢٥	٢,٨٣٩	٤٠,٤٩٢	٩,٥٢٢	٨
الثالثة	١٩٧٤	٣١,٩٨١	١,١٧٩	١,٢١٦	٢٣,١٢٦	٦,٤٣٩	٢١
	١٩٧٥	٢٠,٠٢٨	٩٢٧	٦٨٩	١٣,٤١٧	٤,٩٨٩	٦
	١٩٧٦	١٩,٧٥٤	١,١٣٥	٦٩٧	١٢,١٣٧	٥,٧٧٤	١١
	١٩٧٧	٢١,٤٢٩	٩٠٨	١,٦٢٠	١٢,٦٦٠	٦,٢٠١	٤٠
	١٩٧٨	٢٦,٣٩٤	١,٧٣٦	١,٦٨٣	١٦,٥٤٩	٦,٣٠٥	١٢١
	١٩٧٩	٣٧,٢٢٢	٧,٠٨٧	١,٣٤٠	٢٢,٤٠٤	٦,٠٢٤	٣٦٧
الرابعة	١٩٨٠	٢٠,٤٢٨	٣,٢٠٢	١,٠٠٧	١١,٧٩٢	٤,٣٥٠	٧٧
	١٩٨١	١٢,٥٩٩	١,٢١٥	١,١٧٠	٥,٩٠١	٤,٢٤٣	٦٢
	١٩٨٢	١٣,٧٢٣	٩٥١	١,٥٥٥	١,١٦٨	٥,٠٠٣	٤٦
	١٩٨٣	١٦,٩٠٦	٨٤٤	٣,٠٩٤	٦,١٥٤	٦,٧٥٨	٥٦
	١٩٨٤	١٩,٩٨١	٧٠٠	٨,٨٨٥	٥,٤٨٥	٤,٨٧٦	٣٥
	١٩٨٥	١٠,٦٤٢	٦٠٧	٢,٣١٨	٣,٩٦٤	٣,٧٣٩	١٤
	١٩٨٦	٩,٥٠٥	١,١٨٣	٩٨٢	٣,٦٧٥	٣,٦٣٤	٣١
	١٩٨٧	١٢,٩٦٥	١,٨٨٨	١,٢٠٥	٦,٠٤٤	٣,٨١٢	١٦
	١٩٨٨	٢٤,٠٥٠	١,٧٠٠	١,٣٣٤	٦,٠١٢	٣,٩٦٩	١٩

يتبع ------>

(تابع) جدول رقم (٤)

المرحلة	سنة الهجرة	مجموع المهاجرين	مواطن المهاجرين				
			آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا	غير معروف
تابع الرابعة	١٩٨٩	٢٤,٠٥٠	١٨٥	١,٨٦١	١٦,٧٦٦	٤,١٤٧	٩١
	١٩٩٠	١٩٩,٥١٦	٩٤٠	٤,٤٧٢	١٨٩,٦٥٠	٤,٣١٥	١٣٩
	١٩٩١	١٧٦,١٠٠	٦٢٢	٢٠,٢٥١	١٥٢,١٤٢	٣,٠٢٣	٦٢
	١٩٩٢	٧٧,٠٥٧	٨٩١	٤,٠٧٥	٦٨,٩٦٢	٣,٠٠٦	١٢٣
	١٩٩٣	٧٦,٨٠٥	١,٧٢٨	١,٤٣١	٧٠,٣١٥	٣,٢٨٣	٤٨

المصدر :

– عبد الوهاب المسيرى فى جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص :٢٣٨ – ٢٣٩.

وتتعين الإشارة إلى أن دوافع الهجرة – فى تلك المراحل المختلفة – متعددة ومتباينة، كما أن سمات كل مرحلة مختلفة عن الأخرى. ففى **المرحلة الأولى** (١٩٤٨ – ١٩٦٧)، ترتد أسباب الزيادة الهائلة فى أعداد المهاجرين إلى عدة عوامل لعل أهمها : إعلان قيام الدولة إستناداً إلى قرار من الأمم المتحدة – تشجيع الولايات المتحدة عمليات الهجرة وضغطها على بريطانيا فى هذا الإتجاه – طرد مئات الآلاف من أهل البلاد الأصليين مما أفسح المجال لمزيد من المهاجرين اليهود – لجوء الحركة الصهيونية لأساليب الإرهاب والعنف والرشوة لدفع اليهود العرب إلى الهجرة. وتتمثل مصادر الهجرة خلال هذه الفترة فى مخيمات الإعتقال والنازحين فى أوربا الغربية، وبلدان أوربا الشرقية، وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [(١)]. لقد كانت الدولة الوليدة – آنذاك – تحتل مايربو على

(١) لتفاصيل مطولة حول هذه الدوافع والأسباب، انظر على سبيل المثال :
– بسام محمد العبادى، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٥ – ١٠١.
– عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى، مرجع سبق ذكره، ص :٩٦ – ١٠٤.
– عمران أبو صبيح؛ **الهجرة اليهودية ، حقائق وأرقام** : رصد وتحليل للهجرة اليهودية من فلسطين وإليها (١٨٨٢ – ١٩٩٠) (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩١)، ص : ٩٢ – ٩٤.
ومما تجدر الإشارة إليه – فى هذا المقام – أن هذه المرحلة قد شهدت قدوم كثير من اليهود – من غرب أوربا – الذين ينتشر بينهم الزواج المختلط، الأمر الذى أثار حفيظة اليهود الأرثوذكس. وسوف نعالج هذا الأمر بالتفصيل فى الفصل الرابع من الباب الثانى بعون الله.

٧٧٪ من مساحة فلسطين (أى ٨٠١٧ ميل مربع) بعد أن كانت المساحة المقترحة للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة تمثل ٥٦٪ من مساحة فلسطين[١].

أما **المرحلة الثانية** (١٩٦٨ - ١٩٧٣)، فقد بدأت بعد أن امتدت الدولة اليهودية لتشمل كل فلسطين وشبه جزيرة سيناء، ومرتفعات الجولان السورية، بزيادة قدرها (٢٦٤٧٦ ميلاً مربعاً) هى مساحة سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة لتصبح المساحة التى تحتلها الدولة (٣٤٤٩٣ ميلاً مربعاً)[٢]. وقد نجم عن ذلك تحسن الحالة الاقتصادية فى البلاد الأمر الذى كان من المفترض أن يدفع إلى زيادة أعداد المهاجرين عام ١٩٦٨م إلا أن هذا لم يحدث نتيجة لتخوف اليهود من التوسع الإسرائيلى بعد أن ظهر جلياً - بعد عام ١٩٦٧ - أن «إسرائيل» ليست بالدولة الضعيفة المسالمة والمستهدفة من جيرانها العرب. وقد إرتفعت أعداد المهاجرين فى السنوات الأولى من عقد السبعينيات (٧١ - ١٩٧٣) وذلك بسبب تزايد قدرة السوفييت اليهود على الهجرة بعد نشاطات الحركة الصهيونية والولايات المتحدة لحمل الإتحاد السوفيتى على فتح باب الهجرة لليهود[٣].

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وإبان **مرحلة الهجرة الثالثة** (٧٤ - ١٩٧٩)، انخفضت أعداد المهاجرين إلى إسرائيل نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها: تراجع عدد المهاجرين السوفييت اليهود، وارتفاع حركة الهجرة المعاكسة نتيجة حرب أكتوبر[٤]. وقد كان العدد الأكبر من مهاجرى هذه المرحلة من إيران بسبب ظهور بوادر الثورة الإسلامية ثم سقوط الشاه ووصول الخمينى إلى سدة الحكم فى إيران عام ١٩٧٩[٥].

أما **مرحلة الهجرة الرابعة** التى بدأت عام ١٩٨٠ وتستمر حتى يومنا هذا، فقد شهدت إنخفاضاً فى عدد المهاجرين خلال الأعوام الأولى من الثمانينيات بالمقارنة مع الهجرات السابقة نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التى نجمت عن إرتفاع تكاليف عمليات الإستيطان، وتضخم ميزانية وزارة الدفاع من جانب، وارتفاع عدد المهاجرين من «إسرائيل» من جانب آخر[٦].

(١) اليشار أفرات؛ **الجغرافيا والسياسة فى إسرائيل**؛ ترجمة : منير كنعان (مركز الدراسات العسكرية، دمشق ، ١٩٩٣)، ص : ٢٠ - ٢١.

(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٣) بسام العبادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٨.

(٤) عمران أبو صبيح؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٣ - ٨٥.

(٥) بسام العبادى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٧.

(٦) **المرجع السابق**، ص : ١١٠.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٥ قد شهدت تساوى عدد المهاجرين اليهود إلى «إسرائيل» مع عدد المهاجرين منها.

ونتيجة لهذا اتجهت أنظار الساسة الإسرائيليين إلى مصادر جديدة للهجرة، فكانت أفريقيا ثم الإتحاد السوفيتى (سابقا) بعد عام ١٩٨٨. فكما كانت حاجة مؤسسى الدولة - فى السنوات الأولى للدولة - إلى أيدٍ عاملة بديلة للعمال العرب هى التى دفعتهم إلى تشجيع هجرة اليهود الشرقيين، فإن القيادة السياسية - فى منتصف الثمانينيات - تطلعت لأيدٍ عاملة يهودية جديدة بديلة، أيضاً، للأيدى العربية العاملة الوافدة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن هنا كانت هجرة يهود أثيوبيا (الفلاشا).

لقد استغلت «إسرائيل» الظروف الدولية والإقليمية بغية ترحيل ما يربو على ١٢٠٠٠ يهودى من أثيوبيا[١] فى الفترة من ديسمبر ١٩٨٤ وحتى يناير ١٩٨٥ فيما عرف بإسم «عملية موسى»، وفى يونيو ١٩٩١ تم تهجير نحو ١٥٠٠٠ يهودى من الفلاشا فيما عرف بإسم «عملية سليمان» وذلك بعد تعاون حكام أثيوبيا وكينيا والسودان[٢]. وحرى بالقول - فى هذا المقام - أن الإحتياجات العملية (الحاجة إلى أيد عاملة بديلة للعرب) قد دفعت قادة «إسرائيل» إلى مخالفة الشريعة اليهودية، والمزاعم الصهيونية حول نقاء «العرق اليهودى»، ذلك بأن عقيدة الفلاشا هى خليط من اليهودية والمسيحية والوثنية. إن حاجة الدولة الصهيونية - بعد ضم الأراضى العربية وبعد الغزو العسكرى للبنان - إلى وقود بشرى لآلة الحرب من جانب وللاقتصاد من جانب آخر طغت على الأساطير والإدعاءات الدينية التى تقوم عليها الفكرة الصهيونية[٣].

(١) ولمزيد من التفاصيل ، انظر :

- **المرجع السابق**، ص : ١١١ - ١١٢.

- بارى شميس؛ **سقوط إسرائيل**؛ ترجمة : عماد جولاق، محمد العابد (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣)، ص ٢٣٢ - ٢٤٥.

(٢) بارى شميس؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٢.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :

- عبد الوهاب محمد المسيرى؛ **هجرة اليهود السوفييت** (كتاب الهلال، العدد (٤٠) ، جمادى الأولى - ديسمبر، ١٩٩٠)، ص : ٢٠٦ - ٢٠٧.

وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن ثمة إختلافات حول أصل اليهود الفلاشا وعقيدتهم ذلك بأنهم لايؤمنون إلا بالتوراه، ويمارسون طقوساً تختلف عن طقوس عامة اليهود الأمر الذى جعلهم عرضة للتمييز بمجرد وصولهم إلى «إسرائيل». لقد تجاهلت الوكالة اليهودية أمر هؤلاء اليهود (الذين كان عددهم فى السبعينيات نحو (٢٥٠٠٠) موزعين على ٤٩٠ قرية فى أثيوبيا). ومن هنا فقد هاجر عدد ضئيل جداً من الفلاشا خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن. انظر ماجاء فى الكتاب السنوى التابع للموسوعة اليهودية الصادر عام ١٩٩١/٩٠ :

- Encyclopaedia Judaica : Year book (Keter Publishing House Jerusalem Ltd., 1990 - 1991), P.:290.

وكذلك انظر لتفاصيل أوسع حول الفلاشا :

- جعفر هادى حسن؛ **اليهود الأثيوبيون (الفلاشا) : سيرتهم ومسيرتهم** (جريدة الحياة، لندن : ٩ ، ١٠ ، ١١، ١٢ فبراير ١٩٩٦)، ص : ١٨.

أما هجرة الجماعات اليهودية من الإتحاد السوفيتى (السابق) فقد اكتسبت أهمية كبرى هى الأخرى نظراً لأن الإتحاد السوفيتى (السابق) ضم ثانى أكبر جالية يهودية فى العالم بعد الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ عدد السوفييت اليهود عام ١٩٨٩م نحو (٢,٢) مليون نسمة. وقد ركزت الحركة الصهيونية - فى نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات - جل إهتمامها على تهجير هؤلاء اليهود وذلك بتأييد ودعم كاملين من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من عدم رغبتهم فى الهجرة إلى «إسرائيل» لعدة أسباب لعل أهمها عدم إيمان غالبيتهم بالصهيونية ومقولاتها عن أن «إسرائيل» هى جنة اليهود وملاذهم من الإضطهاد، كما أن حلم هؤلاء بالثراء وجمع المال وتحقيق الحراك الاجتماعى جعل من الولايات المتحدة القبلة الأولى لهم[1]. وهذه الحقيقة أكدتها أرقام المهاجرين السوفييت اليهود من الإتحاد السوفيتى - ومن روسيا قبل عام ١٩١٧ - فقد كانت إسرائيل بمثابة محطة عبور إلى الولايات المتحدة بالنسبة إلى الكثير منهم[2]. وحينما أصبحت الظروف الدولية مواتية، وتدهورت الأوضاع الداخلية فى الإتحاد السوفيتى كان التعاون الإسرائيلى - الأمريكى - السوفيتى بقصد تهجير الجماعات اليهودية من الإتحاد السوفيتى[3].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول دوافع وأوضاع المهاجرين اليهود السوفييت، انظر :
- عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفييت، **مرجع سبق ذكره**.
- بسام محمد العبادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٣ - ١٢٦.
- أحمد يوسف أحمد؛ **هجرة اليهود السوفييت إلى الكيان الصهيونى** فى عبد الوهاب المسيرى وآخرون؛ المشروع الصهيونى فى الفكر والتطبيق (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣)، ص : ١٨٩ - ٢٠١

(٢) حيث بلغت نسبة السوفييت اليهود الذين غادروا البلاد فى الفترة من نهاية السبعينيات وحتى نهاية عقد الثمانينيات ٩٠٪ من القادمين الأمر الذى جعل ساسة «إسرائيل» يتوقفون عن السعى إلى جلب السوفييت اليهود والإنتظار حتى تكون الظروف الدولية والإقليمية مواتية، انظر :
- عبد الوهاب المسيرى؛ **هجرة اليهود السوفييت، مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٢.

(٣) تمثل هذا التعاون الإسرائيلى - الأمريكى - السوفيتى فيما تم الإتفاق عليه فى جنيف وموسكو عام ١٩٨٨ بين الأطراف الثلاثة، والذى تم إعتماده عام ١٩٨٩ فى قمة «مالطا» الأمريكية السوفيتية. وقد إتفق الطرفان على النقاط التالية : « - فتح الحدود السوفيتية أمام كل اليهود الراغبين فى الهجرة - حرية الحركة بشكل كامل «لإسرائيل» ومنظمات الشتات اليهودى التى تشرف عليها «إسرائيل» من أجل تنظيم الهجرة - خفض كبير للهجرة اليهودية نحو الولايات المتحدة، وإلغاء التسهيلات والإجراءات التى تسهل هذه الهجرة - تسهيلات اقتصادية وسياسية للإتحاد السوفيتى فى حال تشجيعه هجرة اليهود السوفييت، وذلك بواسطة وسطاء يهود أمريكيين - منح إسرائيل قروض ومساعدات إضافية من أجل إقامة المهاجرين السوفييت فى «إسرائيل». ورد هذا فى تقرير أعدته لجنة دولية تشكلت فى واشنطن وباريس حملت إسم «لجنة الحدود المفتوحة» من أجل تشجيع فتح حدود دول أخرى أمام هجرة اليهود السوفييت، وقد نشرت مجلة «اليوم السابع» مقتطفات واسعة من هذا التقرير فى عددها رقم (٣٢٢) الصادر فى ٩ يوليو عام ١٩٩٠ من باريس.

وقد تضاربت الأرقام حول أعداد المهاجرين السوفييت اليهود، حيث اتجهت وسائل الدعاية الصهيونية إلى تضخيم هذه الأعداد بهدف التأكيد على مزاعمهم بأن «إسرائيل» هى موطن كل يهود العالم وحاميتهم من جهة، ومن أجل تعزيز المعونات المالية الأمريكية لاستيعابهم من جهة أخرى. هذا بجانب أن تضخيم عدد المهاجرين السوفييت اليهود وتصويره على أنه إنتصار ضخم كان بقصد تحجيم إنتفاضة الشعب الفلسطينى وتثبيط عزم أبنائها أيضاً[1]. وقد أورد «زئيف كاتس» - المحاضر فى قسم الدراسات الروسية فى الجامعة العبرية - الرقم (٢٦٣,٧٠٠) للدلالة على إجمالى عدد المهاجرين السوفييت اليهود إلى «إسرائيل» فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٩٠. حيث شهد العام ١٩٨٩ قدوم ١٣٠٠٠ مهاجر سوفيتى، كما وصل مايربو على ٤٩٠٠٠ مهاجر فى النصف الأول من العام ١٩٩٠ (وهو عدد يفوق مجمل المهاجرين السوفييت من ١٩٤٨ - ١٩٧٠)[2]. وحسب الأرقام التى أصدرتها وزارة الإستيعاب والهجرة الإسرائيلية فإن عدد المهاجرين السوفييت اليهود فى الأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ هى على التوالى : (٦٧,٦٠٠) ، (٦٥,٠٠٠)، (٥٩,٠٠٠). أما فى الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٩٧ فكان الرقم (١٧,٧٧٩) مهاجر[3].

وتتعين الإشارة - هنا - إلى أن المهاجرين اليهود السوفييت يتسمون بإرتفاع مستوى التعليم بينهم، وإرتفاع أعداد الكفاءات من علماء وأكاديميين، وذلك بجانب أن جلهم غير منتمٍ فكرياً إلى الأحزاب السياسية فى «إسرائيل» مما جعلهم يشكلون قائمة حزبية مستقلة تدافع عن مصالحهم فى إنتخابات ١٩٩٦ والتى حصلت على سبعة مقاعد بعد أن حصلت على (١٧٤,٩٢٨) صوتاً بنسبة (٥,٧٪) من إجمالى الأصوات الصحيحة، الأمر الذى يكشف عما يمثله المهاجرون السوفييت من ثقل سياسى مؤثر[4].

---

(١) انظر فى هذا :
- عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفييت......، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٨٢ - ١٨٤.

(٢) زئيف كاتس؛ **الهجرة من الإتحاد السوفيتى : التركيب الإجتماعى والمهنى والهوية اليهودية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت عدد (٥)، شتاء ١٩٩١)، ص : ٣٧٢ - ٣٨٥.

(٣) وذلك حسبما أوردته وكالات الأنباء المختلفة ونقلته جريدة الحياة الصادرة من لندن فى ٤ مارس ١٩٩٧، ٢٠ يونيو ١٩٩٧. وهذه الأرقام تجعل إجمالى عدد المهاجرين السوفييت فى العشر سنوات الأخيرة يربو على نصف مليون.

(٤) تتعين الإشارة - فى نهاية حديثنا عن هجرة السوفييت اليهود إلى «إسرائيل» - إلى أن جل المهاجرين السوفييت اليهود يواجهون مشاكل جمة بمجرد وصولهم إلى «إسرائيل» ، ومن هذه المشاكل : البطالة ، والإسكان، ونظرة المتدينين اليهود إليهم، ومشكلات الزواج المختلط. فعلى سبيل المثال تشرد المدعى العام السابق لمنطقة ريغا، عاصمة جمهورية لاتفيا السوفيتية (سابقا) (وكان عمره ٧٢ سنة) فى شوارع حيفا، فبعد أن نفذت الإعانة المقدمة له ولزوجته طُرد من الفندق. والمهندس «يعقوب غوفمان» (٥٠ عاما) صاحب الخبرة الطويلة فى أجهزة التوليد الكهربائى أعطوه وظيفة عامل نظافة فى أحد =

خامساً : الهجرة المعاكسة وآثارها على «الدولة» :

تشهد «إسرائيل» حركة نزوح واسعة النطاق، حيث يهاجر كل عام الآلاف من اليهود بهدف الإستقرار فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية. وتطلق الحركة الصهيونية لفظة «يريداه» العبرية على هذه الهجرة، ولفظة «يورديم» على من يفعل ذلك. وتعنى لفظة «يريداه» الهبوط أو الإرتداد، ومن هنا «فاليورديم» هم النازحون أو الهابطون أو المرتدون. كما تطلق الحركة على من يهاجر من موطنه بدعوى التوجه إلى «إسرائيل»، ولكنه يُغير طريقه فى محطات الإنتظار ويتجه إلى دول أخرى للإستقرار فيها، أو الذى يتخذ من «إسرائيل» محطة وصول مؤقتة يستأنف بعدها الهجرة إلى بلاد الإستيطان الحديثة الأخرى، تطلق عليه لفظة «نشيراه» أى «التساقط»، (وهى لفظة مشتقة من فعل «نشر» أو «قطع» أو «لم يستكمل المسيرة») [1].

وغنى عن البيان أن الحركة الصهيونية فى إستخدامها لهذه الألفاظ – ذات الدلالة الدينية – تؤكد على أن الهجرة المعاكسة من فلسطين (ثم من «إسرائيل») هى خيانة للمبادئ الصهيونية، وخروج على نصوص التوراة والتلمود، كما أنها تمثل إنهياراً أخلاقياً.

وبرغم أن «إسرائيل» كيان إستيطانى إلا أن الهجرة المعاكسة تُثير قلق قادة الحركة الصهيونية وساسة الدولة حتى اليوم، وخاصة بعد ظهور منظمات يهودية تعمل على مساعدة الراغبين فى النزوح إلى الولايات المتحدة وأوربا الغربية، حيث تقوم بتعليمهم اللغة الإنجليزية ، وإمدادهم بالمعونات المالية وتنظيم عمليات هجرتهم [2].

= الفنادق. وقد دفعت هذه الأوضاع العديد منهم إلى السكن فى الحدائق العامة. انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الأوضاع، وحول هجرة اليهود السوفييت عموماً وتصنيفهم المهنى والطائفى والحزبى:

- زئيف كاتس؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٧٤ – ٣٨١.
- عبد الوهاب المسيرى؛ هجرة اليهود السوفييت .... ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٥ – ٢٨٠.
- تقرير حول «صراع البقاء» فى إسرائيل بين المهاجرين الجدد والقدامى ؛ **مجلة اليوم السابع**، العدد ٣٢٤ ، ٣٢ يوليو ١٩٩٠، باريس ، ص : ١٨ – ١٩.

أما الأرقام الخاصة بقوة اليهود السوفييت فى الإنتخابات الأخيرة فمستمدة من :

- النتائج الرسمية للإنتخابات البرلمانية ؛ مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد التاسع عشر، يوليو ١٩٩٦)، ص : ٦٠.

(١) عبد الوهاب المسيرى؛ الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٥.

(٢) انظر فى هذا :

- إلياس زين؛ **هجرة الأدمغة والهجرة المضادة من إسرائيل** (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧١).
- عبد الوهاب المسيرى؛ الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١١.
- محمد السيد سعيد ، أميرة سلام، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠.

وتشمل عمليات النزوح و«التساقط» أولئك اليهود الذين قدموا من شتى أنحاء العالم إلى فلسطين، كما تشمل اليهود المولودين فى «إسرائيل» – جيل الصابرا – ومن هؤلاء النازحين من يُعلن صراحة –لدى مغادرته «إسرائيل» – عن عزمه على الهجرة بشكل نهائى، ومنهم من لايُصرح بذلك، حيث يغادر هؤلاء البلاد ثم لايعودوا إليها مُفضلين البقاء فى الخارج [1].

وتوضح الأرقام المتوافرة عن أعداد النازحين اليهود جسامة الهجرة المعاكسة وتعاظم تأثيرها على الكيان الإسرائيلى. لقد كان ينزح عن فلسطين مايقرب من (٢٠٠) شخص يهودى سنوياً إبان فترة الإنتداب البريطانى، وذلك مقابل (١٠٠٠) مهاجر سنوياً إلى فلسطين، أى بنسبة ٢٠٪ من القادمين [2]. وبعد عام ١٩٤٨ شهدت البلاد – فى بعض السنوات مثل ١٩٥٣، و ١٩٨٠ ، و ١٩٨١ ، و ١٩٨٥ ، و ١٩٨٦ ، و ١٩٨٧ ، و ١٩٨٨ – معدلات هجرة صافية سالبة، حيث هاجر من البلاد عدد يفوق عدد القادمين إليها. ويوضح الجدول التالى أعداد المهاجرين إلى «إسرائيل»، والمهاجرين منها، ونسبة النازحين إلى إجمالى عدد المهاجرين، وذلك فى الأعوام من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٨م .

(١) إلياس زين؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠.

(٢) جالينا نيكيتينا؛ **دولة إسرائيل : خصائص التطور السياسى والإقتصادى** (دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ) ، ص : ١٦٧.

جدول رقم (٥)

أعداد القادمين إلى «إسرائيل» والنازحين منها فى الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٨٨

ونسبة النازحين إلى القادمين

السنة	القادمون	المغادرون	نسبة النازحين إلى القادمين ٪	السنة	القادمون	المغادرون	نسبة النازحين إلى القادمين ٪
١٩٤٨	١٠١,٨١٩	١١,٥٤	١,١	١٩٦٩	٣٧,٨٠٤	١١,٨٣٥	٣١,٣
١٩٤٩	٢٣٩,٥٧٦	٧,٥٠٠	٣,١	١٩٧٠	٣٦,٧٥٠	٥,٥٠٠	١٥
١٩٥٠	١٧٠,٢١٥	١٠,٠٠٠	٥,٨	١٩٧١	٤١,٩٣٠	١٠,٦٠٠	٢٥,٣
١٩٥١	١٧٥,١٢٩	١٠,٥٠٠	٦	١٩٧٢	٥٥,٨٨٨	٩,٥٠٠	١٧
١٩٥٢	٢٤,٣٦٩	١٣,٥٠٠	٥٥,٣	١٩٧٣	٥٤,٨٨٦	١٤,٨٠٠	٢٧
١٩٥٣	١١,٣٢٦	١٣,٠٠٠	١١٤,٧	١٩٧٤	٣١,٩٧٩	٢٠,٠٠٠	٦٢,٥
١٩٥٤	١٨,٣٧٠	٧,٥٠٠	٤٠,٨	١٩٧٥	٢٠,٠٢٨	٢٠,٠٠٠	٩٩,٨
١٩٥٥	٣٧,٤٧٨	٦,٤٠٠	١٧	١٩٧٦	١٩,٧٥٤	١٣,٥٠٠	٦٨,٣
١٩٥٦	٥٦,٢٣٤	١١,٤٠٠	٢٠,٢	١٩٧٧	٢١,٤٢٩	١٤,٣٠٠	٦٦,٧
١٩٥٧	٧١,٢٢٤	١١,٤٠٠	١٦	١٩٧٨	٢٦,٣٩٤	١٣,٠٠٠	٤٩,٣
١٩٥٨	٢٧,٠٨٢	١١,٧٠٠	٤٣,٢	١٩٧٩	٣٧,٢٢٢	٣٠,٠٠٠	٨٠,٥
١٩٥٩	٢٣,٨٩٥	٩,٧٥٠	٤٠,٨	١٩٨٠	٢٠,٧٨٧	٣٠,٠٠٠	١٤٤,٣
١٩٦٠	٢٤,٥١٠	٨,٨٠٠	٣٦	١٩٨١	١٢,٥٩٩	٣٦,٠٠٠	٢٨٥,٧
١٩٦١	٤٧,٦٣٨	٧,٣٣٠	١٥,٣	١٩٨٢	١٣,٢٤٣	١٤,٥٨٧	١١٠,١
١٩٦٢	٦١,٣٢٨	٧,٦٤٤	١٢,٤	١٩٨٣	١٦,٤٧٨	١٥,٠٠٠	٩١
١٩٦٣	٦٤,٣٦٤	١٠,٨٦٦	١٧	١٩٨٤	١٩,٨٦٦	١٧,٠٠٠	٨٥,٦
١٩٦٤	٥٤,٧١٦	٩,١٢١	١٦,٦	١٩٨٥	١٠,٦٤٢	٢١,٨٧٧	٢٠٥,٥
١٩٦٥	٣٠,٧٣٦	٧,٩٤١	٢٦	١٩٨٦	٩,٥٠٥	١٤,٣٠٠	١٥٠,٤
١٩٦٦	١٥,٧٣٠	٧,٧٩٣	٥٠	١٩٨٧	١٢,٩٦٥	١٧,٠٠٠	١٣١,١
١٩٦٧	١٤,٣٢٧	١١,٢٣٠	٧٨,٣	١٩٨٨	١١,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٧٢,٧
١٩٦٨	٢٠,٥٤٤	١٠,٠٤٤	٥٠	الإجمالى	١,٨٠٢,٤٤٢	٥١٤,٠٣٢	٢٨,٥

المصدر : تمت صياغة هذا الجدول إعتماداً على :

– عمران أبو صبيح، **مرجع سبق ذكره**، ص :١١٨.

– بسام محمد العبادى، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٢٨ – ١٢٩.

ويتضح من الجدول رقم (٥) أن الأعوام الأخيرة ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٩٨٨ قد شهدت تزايداً ملحوظاً فى معدلات النزوح، ففى الأعوام المذكورة كان عدد النازحين أكبر من عدد القادمين، وفى الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٨٨ كانت النسبة الإجمالية للنزوح تربو على ٢٨ ٪. وحسب تقرير أعده المدير الأسبق للوكالة اليهودية «شموئيل لاهيس» فإنه يعيش فى الولايات المتحدة مابين (٣٠٠) و (٥٠٠) ألف إسرائيلى، ويطلق على هؤلاء النازحين عبارة «الدياسبورا الإسرائيلية». وهذه العبارة تثير كثيراً من القلق لدى الإسرائيليين، فالدياسبورا لفظة تشير إلى اليهود الذين يقطنون خارج «إسرائيل» ولا يمكنهم الهجرة إليها لسبب أو لآخر[(١)]. كما تجدر الإشارة إلى أن معظم المهاجرين اليهود الإيرانيين الذين هاجروا بعد ثورة ١٩٧٩ من إيران قد هاجر إلى الولايات المتحدة وأوربا الغربية [(٢)].

ويلاحظ أن ثمة تناسباً عكسياً بين عدد النازحين، وعدد القادمين فكلما انخفضت أعداد القادمين كلما زادت أعداد النازحين، ومرد ذلك أنه مع توقف أو تقلص عمليات الهجرة، تتفاقم الأعباء الاقتصادية، وتتعاظم تكاليف الخدمة العسكرية على المقيمين، الأمر الذى يتمخض عنه مزيد من النازحين[(٣)].

ويلعب العامل الاقتصادى دوراً فاعلاً فى حركة النزوح من «إسرائيل»، فتردى الأوضاع الاقتصادية (من ارتفاع فى معدلات البطالة، وتفاقم نسب التضخم والديون الخارجية) يؤدى إلى تزايد رغبة الإسرائيليين فى الخروج من البلاد بهدف تحسين وضعهم الاقتصادى؛ ومن هنا تزداد معدلات النزوح. والحق أن هذا أمر طبيعى، فلئن كان الدافع الرئيسى لجُل حركات هجرة الجماعات اليهودية هو فى الأساس دافع اقتصادى، فإنه لا غرابة أن يكون نفس العامل سبباً فى نزوحهم من جديد. وبجانب هذا العامل الاقتصادى ثمة عوامل أخرى لاتقل أهمية وتتمثل فى العامل الاجتماعى، والعامل الأمنى، وكشف عمليات التضليل التى تمارسها الوكالة اليهودية بغرض دفع اليهود إلى الهجرة، وغيرها[(٤)].

---

(١) انظر فقى هذا المضمون :

– عبد الوهاب المسيرى؛ الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٥.

(٢) صموئيل اتينجر، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٤٩.

(٣) بسام محمد العبادى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص :١٢٩.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل حول أسباب ودوافع الهجرة المعاكسة :

– الياس زين؛ **مرجع سبق ذكره**، ص :١٤١ – ١٧١.

– عبد الوهاب المسيرى؛ الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية، **مرجع سبق ذكره**، ص :١١٨ – ١١٩.

– عمران أبو صبيح؛ **مرجع سبق ذكره**، ص :١٢٣ – ١٣٣.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المهاجرين من «إسرائيل» هم من ذوى المهارات المهنية والكفاءات الأكاديمية التى تفوق المستوى العام فى «إسرائيل» ولهذا فإنه كثيراً ما يُطلق على هجرة هؤلاء عبارة «هجرة الأدمغة». وقد هاجر حتى عام ١٩٨٧ مايقرب من (٣٢) ألف أكاديمى إسرائيلى تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والأربعين عاماً، و (٨٠٠٠) مهندس، و (١٧١) ضابط كبير فى الإحتياط برتبة عقيد فما فوق، كما أن (٤٠٠) شخص من أرسلوا فى بعثات حكومية فى الأعوام من ١٩٦٦ حتى ١٩٨٥، ودخلوا الولايات المتحدة الأمريكية قد غيّروا وضعهم واختاروا البقاء هناك [(١)].

وهكذا يمكننا القول أن السنوات التى تشهد تردى الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وتفاقم الإنقسام الاجتماعى بين المستوطنين الذين يختلفون عرقياً واقتصادياً ودينياً واجتماعياً، وتعاظم أزمات الاستيعاب، تشهد أيضاً إرتفاعاً فى معدلات النزوح، الأمر الذى يهدد دعائم الحركة الصهيونية، ويقض مضجعها، ويُثبت زيف إدعاءاتها.

المطلب الثالث : العلاقة بين الطوائف والفئات المختلفة فى المجتمع :

لم يكن غريباً على مجتمع شُيِّد بنيانه عن طريق هجرة جماعات يهودية من شتى أصقاع الأرض أن يشهد العديد من الأزمات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن حلم زعماء الحركة الصهيونية بدولة - تجمع «الشتات اليهودى» من كافة أنحاء العالم وتُنهى «المسألة اليهودية» التى عانت منها الجماعات اليهودية أينما وجدت - قد تبخر وتلاشى بمجرد وصول أفراد تلك الجماعات إلى أرضٍ هم غرباء عنها بقدر ما هى غريبة عنهم. ولعل من أهم تلك الأزمات والمشكلات التى عانى - ولا يزال - منها الكيان الإسرائيلى هو التمييز بين الطوائف والفئات المختلفة. فمن ناحية، ثمة تمييز بين اليهود الغربيين، واليهود الشرقيين، ومن ناحية أخرى، ثمة تمييز ضد العرب من قبل اليهود الغربيين والشرقيين على حد سواء. هذا بجانب التناقض والصراع الدائم بين اليهود المتدينين، واليهود العلمانيين. وفى هذا المطلب ينصب الإهتمام على الموضوعين الأولين، على أن نرجئ الحديث عن الموضوع الثالث إلى الباب الثانى من هذا البحث بإذن الله.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول التركيب العمرى والمهنى والتعليمى للنازحين :
- **المرجع السابق**، ص : ١٣٤ - ١٣٧.
- عبد الوهاب المسيرى؛ الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٧ - ١١٨.
- إلياس زين؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩.

أولاً : التميز ضد اليهود الشرقيين :

ترتد أسس العلاقة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين - القائمة على التميز ضد اليهود الشرقيين - إلى ما قبل قيام الدولة بقرون؛ ذلك لأن التباين بين الفريقين هو - فى الأساس - تباين فى التاريخ والثقافة واللغة والعادات والتقاليد والطقوس الدينية، نبتت بذوره الأولى مع هجرة اليهود السيفارديين من الأندلس فى نهاية القرن الخامس عشر، وانتشرت آثاره فى كل بلد عاش فيه السيفارديون بجوار الإشكنازيين. وقد تأصلت وتعمقت صور هذا التباين حينما قامت الدولة، حيث عاش أفراد الجماعات اليهودية على أرض واحدة، وهم ينتمون إلى أكثر من مائة دولة، ويتكلمون أكثر من ثمانين لغة. لقد كان تاريخ الجماعات اليهودية - فى مختلف عصورها التاريخية، وفى شتى البلدان - هو تاريخ منازعات وتعالٍ من فريق على فريق.

لقد تظاهر يهود الأندلس (السيفارديون) بالمسيحية خوفاً من إضطهاد المسيحيين لهم ثم ما لبثوا أن عادوا إلى اليهودية بعد خروجهم من الأندلس. وبحكم إختلاطهم مع الشعوب التى عاشوا بينها، وإطلاعهم على ثقافاتها وآدابها فقد جمعوا بين الثقافة الدينية والثقافة العلمانية [(١)]. أما اليهود الإشكنازيون فقد ظلوا منعزلين فى أحياء خاصة بهم، متمسكين بالعادات والطقوس الدينية. وبحكم أن اللغة اللاتينية هى لغة الأدب والعلم فى أوربا - آنذاك -، وبحكم أن اليهود كانوا يرون أنها لغة الكنيسة المسيحية فلم يُعنوا بها وظلوا - بذلك - بعيداً عن الحضارة والثقافة والفلسفة والأدب[(٢)].

وقد كان من جرّاء ما سبق أن استطاع السيفارديون إثبات أنفسهم اقتصادياً فى كل بلد هاجروا إليه فكانوا أغنى وأكثر نفوذاً من الإشكنازيين ذلك لأنهم حملوا شيئاً من ثرواتهم من الأندلس فى الوقت الذى ظل فيه الإشكنازيون فقراء حتى فى البلدان التى وصلوا إليها من بلدان «الغيتو» حال إنجلترا والولايات المتحدة. وكان من نتائج ذلك أن نظر السفارديون بتعالٍ وتكبر إلى الإشكنازيين بلغ أحياناً حد الإحتقار. لقد كان السيفارديون يشكلون طبقة أرستقراطية ثرية فى أى بلد يحلون به[(٣)].

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر :
- أحمد عثمان؛ تاريخ اليهود : الجزء الثانى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٥ - ١٧٨.
(٢) هلدا شعبان صايغ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٧.
(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :
- **المرجع السابق**، ص : ٢٩ - ٣٢.

وهكذا نتج عن التباين الثقافى والحضارى بين الفريقين تباين حقيقى بينهما فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لصالح السيفارديين. وقد ظل الحال على ذلك الوضع فى سائر الدول التى هاجر إليها السيفارديون إلى أن ظهرت الحركة الصهيونية فى أوربا الشرقية على يد الإشكنازيين فانقلب الحال رأساً على عقب. وفى فلسطين ظل الحكم الذاتى اليهودى فى يد يهود فلسطين (أى أولئك اليهود الذين كانوا يعيشون فى فلسطين من مئات السنين، واليهود الشرقيون الذين كانوا يهاجرون إلى فلسطين بدوافع دينية) إلى أن بدأت هجرة الجماعات اليهودية الإشكنازية من روسيا وشرق أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر. لقد راح الإشكنازيون يرفضون سيطرة الشرقيين على الحكم الذاتى لليهود، وينفصلون عنهم اقتصادياً، ويعيشون فى أحياء خاصة بهم، وينشئون لأولادهم مدارس لا يدخلها أبناء الشرقيين[1]. وإبان السنوات الأولى من عمر الصهيونية فى فلسطين تلقى اليهود الشرقيون عدة ضربات من الإشكنازيين كان من أبرزها[2]:

- جمع المساعدات والمعونات من الخارج وتوزيعها لصالح المهاجرين الإشكنازيين فقط.
- إقامة مؤسسات وهيئات خاصة بالإشكنازيين وعلى رأسها المنظمة الصهيونية العالمية، تلك المنظمة التى راحت تعمل لصالح المستوطنات الإشكنازية فى الداخل والخارج.
- إرغام يهود فلسطين على عدم جمع التبرعات المالية من الخارج.
- فرض طريقة الإنتخاب بالقائمة النسبية بدلاً من الإنتخابات الفردية فى المؤسسات اليهودية الوليدة مما مكن الإشكنازيون من السيطرة.
- محاربة كل محاولة لإنشاء تنظيم سياسى يجمع الشرقيين.
- التمييز ضد المهاجرين اليهود من البلدان العربية والإسلامية حيث لم تعن المؤسسات الصهيونية بإستجلابهم إلا حينما احتاجت إليهم[3].
- إتباع سياسة تجهيل الشرقيين بفرض رسوم دراسية عالية عليهم.

---

(١) انظر فى ذلك :
- جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٣ - ٤٦ .

(٢) انظر فى ذلك بتوسع :
- **المرجع السابق**، ص : ٤٨ ، ٦١ - ٦٣، ٦٦ - ٦٧ .

(٣) وذلك حال حاجتها إلى اليهود اليمنيين عامى ١٩١١ ، ١٩١٢ لمنافسة العمل العربى، وحاجتها إلى يهود كردستان وإيران لاستخدامهم فى المحاجر والأعمال الشاقة. وكان من مظاهر إستغلالها وإحتقارها للسفارديين أيضاً تحويلها لليهود اليونانيين - والذين هم من أصل سيفاردى ولديهم خبرة ومهارة فى أعمال التجارة والملاحة - إلى حمالين وعمال فى الموانئ. انظر فى ذلك :
- **المرجع السابق**، ص : ٦٧ .

وقد راح المهاجرون الإشكنازيون يصفون اليهود الشرقيين بأبشع الأوصاف، فهم «وحوش بشرية» لدى «بن غوريون»[1] الذى شبههم أيضاً بـ «الزنوج»، وهم «متخلفون يعيشون حياة العصور الوسطى»، و «يخضعون تماماً للغرائز البدائية والمتوحشة»، و «لم يمارسوا خلال مئات السنين الأخيرة سوى دور سلبى فى تاريخ الشعب» كما جاء على ألسنة القادة الصهاينة[2].

ويمكننا أن نجمل **الأسباب** التى مهدت السبيل لتعميق الهوة بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين فى «إسرائيل» وإستمرارها حتى اليوم، ولتبوء اليهود الغربيين مكان الصدارة فى المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً فى الأمور التالية :

- تأصيل عادة الإختلافات بين الطوائف والفرق اليهودية فى مختلف العصور، وفى مختلف البلدان التى تواجدوا فيها. لقد احتقر يهود أسبانيا يهود المانيا فى الولايات المتحدة ثم احتقر يهود المانيا يهود شرق أوربا بعد ذلك فى الولايات المتحدة أيضاً. بل إن ثمة خلافات بين اليهود حتى فى البلدان التى استقروا فيها لمدد طويلة، وذلك حال ماهو قائم بين الطوائف اليهودية الثلاث فى الهند. وفى وقتنا المعاصر، ينظر اليهود الغربيون إلى اليهود الشرقيين بعين الإحتقار، هذا فضلاً عن أن هناك إختلافات واضحة داخل كل فريق، فيهود روسيا ينظرون لأنفسهم على أنهم صفوة الشعب الإسرائيلى، وأن من عداهم لايتساوون معهم فهم غرباء فى نظرهم، كما يعانى يهود أثيوبيا (الفلاشا) من إحتقار وإزدراء كافة فئات المجتمع.
- التراث الذهنى للخلافات القديمة بين اليهود الشرقيين والغربيين (السيفارديين والإشكنازيين) فى أوربا وأمريكا. ولهذا فقد كان طبيعياً أن يجد المهاجرون الإشكنازيون فى إضطهاد السفارديين - والشرقيين عموماً - عـزاءً عمـا قاسوه هم أنفسـهم من بؤس وتأخر وتمييز[3].
- أسبقية اليهود الشرقيين فى الإقامة فى فلسطين، فمنذ القرن السادس عشر عاش هؤلاء مع

---

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن «بن غوريون» هذا كان لايجرؤ على أن يقول أنه إشكنازى حينما ذهب إلى «سالونيكا» بتركيا عام ١٩١٢ ليدرس التركية ذلك لأن يهود سالونيكا كانوا يحتقرون الإشكنازيين.

(٢) انظر فى ذلك :
- توم سيغف، **الإسرائيليون الأوائل : ١٩٤٩**، ترجمة : خالد عايد وآخرون (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦)، ص : ١٦٦ - ١٧٢ .

(٣) هلدا شعبان صايغ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٨ .

يهود فلسطين حتى الهجرات الإشكنازية فى أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذى دفع الإشكنازيون إلى ممارسة التمييز ضدهم[١].

—أدت الإختلافات الدينية بين الشرقيين والغربيين إلى إختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية. وذلك فضلاً عن المستوى الثقافى والحضارى المنخفض لليهود الشرقيين الذين هاجروا بعد قيام الدولة من البلدان العربية والإسلامية وعدم تخصصهم المهنى وهجرة صفوتهم إلى فرنسا وكندا[٢]. وقد كان من ثمار ذلك شعور الجماعات اليهودية الإشكنازية بالتفوق الثقافى والحضارى، ونظرتهم إلى اليهود الشرقيين بعين الإحتقار والإزدراء[٣]. وقد أدى تفوق اليهود الإشكنازيين عددياً على اليهود الشرقيين عشية قيام الدولة إلى تفاقم هذا الوضع[٤].

– ظهور المسألة اليهودية فى أوربا، وتحمل يهود شرق أوربا لصنوف متعددة من الإضطهاد والتمييز. ومن هنا كان طبيعياً أن يسيطر هؤلاء على مقاليد الأمور فى الحركة الصهيونية بعد نشأتها على يد أبنائهم[٥]. وقد ترتب على هذا عدم إهتمام اليهود الشرقيين بالحركة الصهيونية، ذلك لأنهم لم يعانوا من الإضطهاد والتمييز، ولم يشتركوا فى إنشائها، ومن هنا لم يكن لليهود الشرقيين أية دوافع عقائدية لهجرتهم. لقد دفع هؤلاء إلى الهجرة تحت ظروف محلية وإقليمية معينة، الأمر الذى تمخض عنه تعميق التمييز بينهم وبين اليهود الغربيين.

– مساعدة الإنتداب البريطانى لليهود الغربيين، وتدعيم نفوذهم سياسياً ومالياً، وذلك على حساب يهود فلسطين واليهود الشرقيين[٦].

---

(١) المرجع السابق، ص : ٤٤ – ٤٦.

(٢) انظر فى ذلك :

– حامد ربيع؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢١– ٢٢٢، وكذا :

- Gaulnoor, I.; Israeli Democracy in Transition in Medding, P. (ed); **Op. cit.,** P. : 133.

(٣) Morag - Talmon, P.; **The Integration Processes of Eastern Jews in Israeli Society** (1948 - 1988) in Medding, P.; **Op. cit.,** P. : 32 - 34.

(٤) Borthwick, B.; **Comparative Politics of the Middle East : An Introduction** (Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1980), P. : 98 - 100.

(٥) انظر فى هذا الصدد بتوسع :

- Kimmerling, B. (ed); **Op. cit.,** P. : 222 - 224.

– عبد الحفيظ محارب؛ **الهوة الاجتماعية فى إسرائيل** (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، عدد (١٥)، نوفمبر ١٩٧٢)، ص : ٤٠.

(٦) انظر لتفاصيل موسعة حول دور الإنتداب البريطانى فى سياسة التمييز بين فئات اليهود المختلفة :

- Kimmerling, B.; **Op. cit.,** P. : 28 - 52.

– تحويل قادة الحركة الصهيونية للمساعدات المالية المحولة من الخارج لصالح المستوطنين الإشكنازيين والمستوطنات الإشكنازية فقط قُبيل قيام الدولة. وذلك فضلاً عن إستغلال قادة الدولة للتعويضات الألمانية لصالح اليهود الإشكنازيين وضمان إستيعاب هجرتهم من روسيا وبولندا وغيرها من دول أوربا، وذلك على حساب اليهود الشرقيين أيضاً[١].

– تخوف قادة إسرائيل – ومن قبلها قادة الحركة الصهيونية – من أن تصبح إسرائيل بلداً شرقياً متوسطيا إذا ما تم الحفاظ على هوية وتقاليد وعادات اليهود الشرقيين، ومن هنا كانت سياسة «تغريب» اليهود الشرقيين، والعمل على طمس هويتهم الشرقية، والقضاء على عاداتهم وثقافاتهم وتقاليدهم الأصلية؛ وذلك بقصد جعل الدولة ذات طابع غربى محض[٢]. إن «إسرائيل» تمثل «حاجزاً فى مواجهة آسيا وكموقع أمامى للحضارة فى مواجهة البربرية» وذلك كما تطلع إليها «هرتزل» فى كتابه الشهير[٣].

– عدم سكوت الجيل الثانى من اليهود الشرقيين على الغبن والتمييز الواقعين عليه خاصة أن القوانين الإسرائيلية لا تفرق بين اليهود داخل «إسرائيل». لقد كانت مطالب جيل الآباء مقتصرة على تلبية الحاجات اليومية الملحة من سكن وملبس ومأكل، أما الأبناء فيتطلعون إلى تحقيق المساواة التامة ولايرضخون – كما رضخ آباؤهم من قبل – لممارسات التمييز[٤]، ومن هنا شهدت «إسرائيل» العديد من صور الإحتجاج والتمرد على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

– التشابه الواضح بين اليهود الشرقيين والعرب فى الشكل وفى طريقة الحياة وفى التقاليد واللغة أدى إلى أن ترسخ فى أذهان اليهود الغربيين ذلك التشابه. ومن هنا كان خوف الغربيين من حدوث تقارب أو تحالف بينهم[٥].

هذا وتتعدد **مظاهر التمييز العنصرى** ضد اليهود الشرقيين فى «إسرائيل»، فثمة تمييز عنصرى

---

(١) انظر فى هذا :

– جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٢.

– عبد الحفيظ محارب، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٢) انظر فى ذلك :

– هلدا شعبان صايغ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٢.

– عبد الحفيظ محارب، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٣) ثيودور هرتزل ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٥.

(٤) عبد الحفيظ محارب؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩.

(٥) هلدا شعبان صايغ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٧.

فى جُل قطاعات المجتمع من إسكان وتعليم وصحة وإقتصاد وجيش، وغيرها. ويكفى أن نشير هنا إلى بعض أبرز هذه المظاهر :

– إتجاه قادة الصهيونية – ومن بعدهم ساسة «إسرائيل» – إلى طمس الهوية الثقافية لليهود الشرقيين، والقضاء على تقاليدهم وعاداتهم، ومنع التزواج المختلط أو حتى الإختلاط بالشرقيين فى الحياة اليومية. هذا فضلاً عن تعرض اليهود الشرقيين، فى كثير من الأحيان، للعديد من الإهانات والأوصاف غير اللائقة بخصوص شكلهم وعاداتهم[١].

– تعرّض اليهود الشرقيين لصنوف عديدة من التمييز فى مجال الإسكان، وذلك بدءاً من المعسكرات الإنتقالية فى محطات الإنتظار فى الخارج، ومروراً بمعسكرات المهاجرين، والمعسكرات الإنتقالية (معبروت)، ومدن التطوير، والقرى التعاونية، وأحياء الفقر حول المدن، وإنتهاءً بسياسة التمييز ضد الشرقيين فى المساكن حتى اليوم. لقد كان المهاجرون الغربيون ينقلون إلى المساكن المغتصبة من العرب، وإلى مساكن معدة ومجهزة جيداً، فى نفس الوقت الذى كان الشرقيون فيه يُتركون لمدد طويلة فى الأكواخ والخيمات المؤقتة فى ظل أحوال صحية وغذائية سيئة، ودون تعليم أو رعاية مما أدى إلى تفشى الأمراض وإرتفاع عدد الوفيات. وقد علّق «بن غوريون» على أوضاع المعسكرات الإنتقالية موجهاً كلامه إلى سكانها بقوله : « إن النبى موسى تركم فى المخيم مدة أربعين سنة فى صحراء سيناء، أما أنا فلن أترككم فى المخيمات إلا لمدة بضعة أعوام فقط »[٢]. وقد قام «بن غوريون» بتعبئة هؤلاء المهاجرين الشرقيين فى كتائب العمل وفرض عليهم القيام بالأعمال الشاقة، كما أرسل العديد منهم إلى الصفوف الأولى فى جبهات القتال[٣]. وقد أقيمت المعسكرات الإنتقالية بجوار المستوطنات الإشكنازية بهدف تزويدها بالعمل الرخيص وسط ظروف معيشية صعبة. أما مدن التطوير فقد أقيمت بهدف إقامة «سور إنسانى» لحماية المستوطنات الإشكنازية من الأعمال الفدائية العربية، وقد بلغ عدد هذه المدن عام ١٩٨٤ (٢٩) مدينة يقطنها مايربو على نصف مليون نسمة [٤]. ونتيجة للأحوال السيئة فى المعسكرات الإنتقالية ومدن التطوير

---

(١) لتفاصيل موسعة حول هذا الموضوع انظر :
– **المرجع السابق**، ص : ١٢١ – ١٢٤.
– جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٧ – ٢٤٠.
– عبد الحفيظ محارب، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٣.
- Kimmerling : B.; **OP. cit.**, P. : 222.

(٢) جدع جلادى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٧.

(٣) **المرجع السابق**، ص : ١٢٠.

(٤) بلغ عدد سكان المعسكرات الإنتقالية عام ١٩٥٤ مايربو على (٢٠٠٠٠٠) نسمة منهم ٨٠٪ من اليهود الشرقيين، وقد =

هربت آلاف غفيرة من اليهود الشرقيين إلى الأحياء الفقيرة حول المدن. وقد توسعت هذه الأحياء وتفاقمت حدة الفقر فيها مع مرور السنوات وسُميت بـ «الحزام الأسود». وقد بلغ عدد هذه الأحياء عام ١٩٧٧ مايربو على (٧٧) حياً[١].

– إتباع سياسة «التغريب» بمعنى جعل «إسرائيل» بلداً غربياً، الأمر الذى أدى إلى جعل المناهج الدراسية ذات طابع إشكنازى غربى، وطمس الحضارة والثقافة العربيتين، وإتباع سياسة تجهيل الشرقيين برفع رسوم الدراسة وتوجيههم إلى التعليم الصناعى والحرفى. كما تم إلغاء الخط العبرى الشرقى، وتشويه الشعر والأدب العبرى الشرقى، وتجاهل الشعراء والأدباء الشرقيين[٢].

– من الناحية الاقتصادية، مارس ساسة الدولـة سياسـة التمييز فى تعيين الموظفين لصـالح اليهود الغربيين مما أدى إلى إنتشار البطالة فى صفوف اليهود الشرقيين وإزدياد حدة الفقر والبؤس الأمر الذى نجم عنه تفاقم حدة التفاوت بين الفريقـين فى مستوى الدخل والمعيشـة، وخلـق نـوع من التقسيم العرقى / الطبقى يتمثل فى وجـود طبقـة غربية غنيـة تتبوأ الوظـائف والمناصب العليا فى الدولة وطبقة شرقية فقيرة تقبع فى قاع السلم الوظيفى ويمارس أفرادها المهن والحرف الحقيـرة[٣].

– ومن الناحية السياسية، يعانى اليهود الشرقيون من التمييز ضدهم وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها : طريقة الإنتخاب بالقائمة النسبية – والتى لا تمكن الشرقيين من الوصول إلى مناصب عليا

= تبقى منهم مايقرب من (٣٠٠٠٠) نسمة حتى عام ١٩٨٠. وكثيراً ما يقوم هؤلاء بمظاهرات إحتجاج ضد الحكومة، كما أنهم يطالبون الأمم المتحدة بالتدخل والإعتناء بهم كلاجئين، انظر فى ذلك :
– **المرجع السابق**، ص : ١٣٩ – ١٤٠.

(١) **المرجع السابق**، ص : ١٨٨ – ١٩٧. ولمزيد من التفاصيل حول أوضاع المهاجرين فى هذه المعسكرات والمخيمات أنظر :
– هلدا شعبان صايغ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٢ – ١٠٠.
– توم سيغف؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣١ – ١٤٨، ١٧٩، ١٨٤.
– جالينا نيكيتينا؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٠.

(٢) علّق أحد زعماء اليهود المغاربة عام ١٩٦٢ على هذه السياسة بقوله أن عدد الأساتذة اليهود المغاربة فى جامعة السوربون أكبر من عدد الطلاب اليهود المغاربة فى الجامعة العبرية، انظر فى هذا :
– جدع جلادى ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٧ – ٢٥٥.

(٣) لتفاصيل موسعة فى هذا الموضوع انظر :
- Morag - Talmon, P. ; **Op. cit.**, P. : 26 - 27.
- Galnoor, I.; **Op. cit.**, P. : 133 - 134.
- Morag - Talmon, P., **Loc. cit.**
– هلدا شعبان صايغ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٦ – ١٢٠.
– عبد الحفيظ محارب، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٨.

لأن اليهود الغربيين هم الذين يسيطرون على مقاليد الأمور داخل جُل الأحزاب السياسية - والحيلولة دون قيام منظمات سياسية شرقية الطابع [1]. وقد نجم عن ذلك ضعف التمثيل اليهودى الشرقى فى مؤسسات الدولة الرسمية : الكنيست والوزارة. فبينما كان أكثر من ٣٥٪ من سكان «إسرائيل» عام ١٩٤٨ من اليهود الشرقيين، كان عدد اليهود الشرقيين فى الكنيست الأول تسعة أعضاء، أى بنسبة ٧,٥٪ [2]. وقد ارتفع هذا العدد إلى (٣١) عضواً عام ١٩٨٤ فإلى (٤٠) عضواً عام ١٩٩٦ . والجدول التالى يبين نسب اليهود الشرقيين فى الكنيست من الأول حتى الرابع عشر :

جدول رقم (٦)

نسبة اليهود الشرقيين فى الكنيست من الأول حتى الرابع عشر

الكنيست	نسبة اليهود الشرقيين	الكنيست	نسبة اليهود الشرقيين
الأول ١٩٤٩	٧,٥	الثامن ١٩٧٣	١٦,٧
الثانى ١٩٥١	٦,٣	التاسع ١٩٧٧	١٧,٦
الثالث ١٩٥٥	٨,٨	العاشر ١٩٨١	٢٢,٥
الرابع ١٩٥٩	١٢,٤	الحادى عشر ١٩٨٤	٢٥,٨
الخامس ١٩٦١	١٢,٣	الثانى عشر ١٩٨٨	٣٠,٨
السادس ١٩٦٥	١٨,٦	الثالث عشر ١٩٩٢	٣٣,٣٠
السابع ١٩٦٩	١٥,٠	الرابع عشر ١٩٩٦	٣٣,٣٠

المصدر : تم تركيب هذا الجدول إعتماداً على :

- جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٤.

- Morag - Talmon, P.; **Op. cit.**, P. : 30.

---

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن هذه السياسة ظلت باقية حتى نشأ - عام ١٩٨١ - حزب «قائمة تقاليد إسرائيل : تامى» من اليهود المتدينين الشرقيين وخاصة المغاربة، وحزب «حراس التوراة الشرقيين : شاس» عام ١٩٨٤.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن جل هؤلاء التسعة لم يمثلوا الطائفة الشرقية؛ ذلك لأنهم كانوا من مؤيدى الطائفة الغربية، انظر :

- جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٤. ويعلّق هذا المؤلف على ديمقراطية «إسرائيل» بقوله أن «إسرائيل إقتبست ديمقراطيتها من النظام البرلمانى الغربى أما محتوياتها فلا تزال روسية قيصرية»، وهو يشير هنا إلى غلبة العنصر الروسى على موجات الهجرة الإشكنازية، وسيطرتهم على الحركة الصهيونية وجل قوى الحياة السياسية فى الدولة حال قيامها. ورد هذا فى :

- **المرجع السابق**، ص : ٢١٠.

أما فى الوزارات المختلفة، فقد احتل اليهود الشرقيون القليل من المقاعد الوزارية والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول رقم (٧)

عدد الوزراء الشرقيين ونسبتهم إلى إجمالى عدد الوزراء فى سنوات مختارة

السنة	١٩٥٢	١٩٥٨	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨٤	١٩٩٦ [1]
اليهود الشرقيين	١	١	٢	٣	٨	٧
اليهود الإشكنازيين	١٥	١٥	١٦	١٦	٢٥	١١
المجموع	١٦	١٦	١٨	١٩	٣٣	١٨
نسبة اليهود الشرقيين	٦,٣٪	٦,٣٪	١١,١٪	١٥,٧٪	٣٢٪	٣٨,٩٪

المصدر :

- جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٢.

- مختارات إسرائيلية، **ملف وثائقى عن إنتخابات ١٩٩٦** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عدد (٢٩)، مايو ١٩٩٧)، ص : ٢٧.

(١) تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الخاصة بإنتخابات ١٩٩٦ هى تلك التى كانت قائمة عند التشكيل الأول لحكومة «بنيامين نتانياهو»، حيث أدخل هذا الأخير عدة تغييرات عليها بعد ذلك.

وقد أيد اليهود الشرقيون «حزب الليكود» عام ١٩٧٧ - بعد أن فقدوا الأمل فى حكومات حزب العمل وسياستها التى لم تُنه المسألة الطائفية - مما أدى إلى إنتصاره فى الإنتخابات. وقد أعاد «مناحيم بيغن» بعض الإعتبار إلى اليهود الشرقيين وعرض عليهم فرصاً متساوية فى مجالات عدة[1]. وفى عام ١٩٨٤ كان من بين الـ (٢٥٠٩٧) صوتاً التى حصل عليها زعيم حركة

---

(١) انظر فى ذلك :

- يوسى ميلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢٩.

- Galnoor, I.; **Op. cit.**, P. : 134.

- Kimmerling, B.; **Op. cit.**, P. : 224 - 225.

«كاخ» العنصرية «مائير كاهانا» الكثير من الشرقيين وذلك كتعبير عن الإحتجاج وعدم الرضا عن سياسات الحكومة[1]. وكثيراً ما تقوم الحكومات المختلفة بتعيين يهود شرقيين فى وزارة الشرطة وذلك بغية الإدعاء أنها تحقق المساواة بين الطوائف فى مجال التعيين فى الوظائف، فارتفاع نسبة اليهود الشرقيين فى وزارة الشرطة ودمجها مع النسب المتدنية الأخرى يرفع النسبة الإجمالية. هذا فضلاً عن أن هذه الحكومات تستخدم رجال الشرطة الشرقيين فى قمع إحتجاجات العرب واليهود الشرقيين[2].

– وفى الجيش، يسيطر اليهود الإشكنازيون على المناصب العليا والقيادية. فقد كانت معظم قوات الهاغاناه من الإشكنازيين، كما كان من دوافع إستقدام اليهود الشرقيين من أوطانهم تزويد الآلة العسكرية الصهيونية بالعمال الذين فُرض عليهم القيام بالأعمال الدنيا والشاقة[3]. وفى الفترة من ١٩٥١ حتى ١٩٧٣ لم يكن بالجيش الإسرائيلى ضابط شرقى واحد يحمل رتبة «لواء، بريجيدير»[4]. وفى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٧ كان من بين (٢٣٣) ضابطاً تولوا المناصب القيادية فى الجيش الإسرائيلى سبعة عشر ضابط من مواليد الدول العربية (أى بنسبة ٧,٦ ٪)، وأربعة ضباط من مواليد تركيا (بنسبة ١,٨ ٪)، وستة وثمانون ضابط من أصول أوربية (بنسبة ٣٨,٧ ٪)، و (١١٥) ضابط من مواليد فلسطين (بنسبة ٥١,٨ ٪)[5]. وفى العام ١٩٨٤ وصل – لأول مرة – يهودى من مواليد فلسطين، ومن أبوين يهوديين عراقيين إلى منصب رئيس هيئة الأركان العامة ويدعى «موشيه ليفى». وقد ظل هذا الأخير فى منصبه حتى أبريل ١٩٨٧[6].

– ولعل من أبرز مظاهر التمييز العنصرى فى «إسرائيل» مسألتين كان لهما – مؤخراً – صدى كبير داخل «إسرائيل». وتتمثل المسألة الأولى فى حادثة إختفاء أطفال اليهود اليمنيين فى بداية الخمسينيات، حيث تم إختطافهم من المعسكرات الإنتقالية وبيعهم لليهود الإشكنازيين فى

(١) Galnoor, I., Loc. cit.

(٢) جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٢ – ٢١٩.

(٣) وذلك حال أعمال الصيانة والتنظيف والحفر والطهى، وقيادة السيارات، وفى الوحدات العسكرية فرضت على اليهود الشرقيين مهام المشاه. انظر فى ذلك :
– **المرجع السابق**، ص : ٢١٩ – ٢٢٠.

(٤) **المرجع السابق**، ص : ٢٢٠.

(٥) ورد ذلك فى :
– رياض الأشقر؛ **قيادة الجيش الإسرائيلى : ١٩٦٠ – ١٩٨٧** ؛ تحديث : كمال إبراهيم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨)، ص : ١٨٩.

(٦) Morag - Talmon, P., Op. cit., P. : 30.

داخل الدولة وفى أوربا. وقد أُعيد فتح هذا الملف فى مطلع عام ١٩٩٦، وتم تشكيل لجنة للتحقيق فى ذلك فى شهر فبراير. أما المسألة الثانية فتتمثل فى تظاهر اليهود الإثيوبيين أمام مقر مجلس الوزراء بسبب ما سربته الصحف الإسرائيلية من أخبار تؤكد إتلاف المستشفيات دمائهم بحجة تلوثها بالأمراض المعدية. وقد اهتزت الحكومة الإسرائيلية، ووعد رئيسها – «شيمون بيريز» فى ذلك الوقت – بالتحقيق فى الأمر، وكان ذلك فى شهر فبراير من عام ١٩٩٦ أيضاً.

وقد تعددت وسائل **إعتراض اليهود الشرقيين** على سياسة التمييز العنصرى ضدهم، ففى البداية كان الإعتراض سلمياً – وذلك قبيل قيام الدولة – عن طريق لجنة طائفة السيفارديين فى القدس بقيادة «الياس (الياهو) الياشار» وقد كانت أهداف هذه اللجنة : تأسيس منظمة سياسية تدافع عن حقوق الشرقيين، إلغاء طريقة الإنتخابات النسبية وإحلال نظام الإنتخابات الفردية، إسكان الفقراء فى تعاونيات زراعية، توفير التعليم المجانى فى المدارس الإبتدائية، وإقامة نقابة عمال لليهود الشرقيين. وقد ناضلت هذه اللجنة فى سبيل تحقيق هذه الأهداف غير أنها فشلت فى ذلك[1].

ومع قيام الدولة، بدأت الإنتفاضات الشعبية الشرقية، والتى منها مظاهرات «أشكلون» بقيادة النقابى «نعيم خلاصجى (جلعادى)»، وفى أواخر عام ١٩٤٩ تظاهر عدد كبير من سكان مدينة الرملة الشرقيين فى تل أبيب مطالبين بالخبز والعمل. وفى حيفا عام ١٩٥٩ وقعت أشهر الإنتفاضات الشعبية الشرقية، والتى عُرفت بإسم «حوادث وادى الصليب»، وكان السبب الرئيسى لهذه الإنتفاضة هو منح وحدات سكنية جيدة ومريحة للمهاجرين الإشكنازيين البولنديين مما أدى إلى خروج اليهود المغاربة فى حارة «وادى الصليب» فى حيفا فى مظاهرات إحتجاجية بقيادة «داوود بن هاروش». وقد تم إلقاء القبض على بعض زعماء المظاهرة ومحاكمتهم، وإحتواء ورشوة بعضهم الآخر[2]. وفى عام ١٩٧١ شكّل اليهود الشرقيون فى حى «المصرارا» بالقدس «منظمة الفهود السود»، وذلك فى أعقاب العديد من السياسات الحكومية المعادية للشرقيين والمحابية للمهاجرين الإشكنازيين وخاصةً الروس منهم، وهدم حى المصرارا وتحويله إلى ضاحية غنية لليهود الإشكنازيين. وقد كان أنصار هذه المنظمة من الشباب العاطل عن العمل، والذى لم يتلق تعليماً، ولم يخدم بالجيش. وقد كان هؤلاء محط إستفزاز وإعتقال قوات الشرطة بإستمرار. وقد ناضلت هذه المنظمة من أجل تحقيق المساواة ليس فقط لليهود الشرقيين، وإنما للشعب العربى الفلسطينى أيضاً، وذلك عن طريق تنظيم العديد من المظاهرات والمسيرات. وقد واجهت الحكومة هذه المنظمة

(١) جدع جلادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣١٣.

(٢) **المرجع السابق**، ص : ٣١٤ – ٣١٥.

أيضاً، وذلك عن طريق تنظيم العديد من المظاهرات والمسيرات. وقد واجهت الحكومة هذه المنظمة عن طريق العديد من الوسائل، منها : القمع، تشكيل لجان تحقيق، تمزيق وحدة الحركة بواسطة عملاء المخابرات، وإتباع سياسة «فرق تسد»، وإغراء بعض قياداتها بالمناصب تارةً وبالرشوة تارةً أخرى. وقد نجحت هذه الوسائل فى تحقيق هدفها وإنهارت المنظمة وتشتت أتباعها بين العديد من المنظمات والأحزاب الأخرى[1].

وقد أعقب قيام منظمة الفهود السود ظهور منظمات وأحزاب شرقية أخرى[2]. ذلك فضلاً عن وجود عدة منظمات صغيرة آمنت بالكفاح المسلح طريقاً لإنهاء التمييز العنصرى، وذلك حال «الجبهة الحمراء»[3]، ومنظمة «ماعتس : مجلس الفارين من الجيش»[4]. وفى سبتمبر من العام ١٩٩٧ تناقلت وكالات الأنباء خبر لجوء ستة من اليهود الشرقيين إلى أريحا وطلبهم اللجوء السياسى لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أعرب هؤلاء الستة عن أنهم يمثلون أكثر من (١٠٠) عائلة يهودية شرقية أعلنت عن رغبتها فى السكن فى المناطق الفلسطينية، وذلك بسبب دوافع اقتصادية واجتماعية والمعاملة السيئة من قبل قوات الشرطة.

وخلاصة القول أن اليهود الشرقيين يخضعون لصور عديدة من صور التمييز العنصرى على وضع يمكن القول معه أن ثمة مسألة طائفية فى «إسرائيل» يعانى منها اليهود الشرقيون حتى اليوم.

ثانياً : التمييز ضد العرب فى «إسرائيل» :

يخضع العرب فى «إسرائيل» لتمييز عنصرى من قبل الأغلبية اليهودية، ذلك أن الحركة الصهيونية لم تعترف بوجود العرب فى فلسطين كأمة أو كشعب، كما أن الدولة لم تنشأ كدولة لكل المقيمين فى فلسطين، وإنما كدولة لليهود أينما كانوا. ولهذا فالعرب هناك غير متساوين فى المواطنة مع اليهود، ومن هنا فمن الطبيعى ألا يتساووا فى مجال التمتع بالحقوق فى كافة مجالات

(١) انظر مزيد من التفاصيل :
- المرجع السابق، ص : ٣١٥ - ٣٣٩.

(٢) وذلك حال : حركة «عوديد» ، ومنظمة «خيام : أوهليم» ، ومنظمة « آيلة» ، ومنظمة «الشرق إلى السلام» ، ولجنة «الحوار الإسرائيلى الفلسطينى»، وحزبا «تامى» و «شاس».

(٣) وقد استخدمت هذه الجبهة الكفاح المسلح ضد «إسرائيل» بهدف تأييد مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية فى أوائل السبعينيات، وقد ضمت يهوداً شرقيين وإشكنازاً وعرباً. انظر فى هذا بتوسع :
- المرجع السابق، ص : ٣٥٣ - ٣٨٦.

(٤) وكانت هذه المنظمة تضم يهوداً شرقيين فقط، وقد قامت بعدة عمليات مسلحة ضد الحكومة، انظر :
- المرجع السابق، نفس المكان.

الحياة، وأن يخضعوا لكل صنوف التمييز والإجحاف. لقد تحول أصحاب البلاد الشرعيون إلى أقلية تتحكم فيها أقلية الأمس على نحو عنصرى بغيض، وعدائى سافر، وتحولوا من الشعب العربى فى فلسطين إلى طائفة «السكان من غير اليهود»[1].

ففى الوقت الذى كان اليهود فيه أقلية فى فلسطين، لجأت الحركة الصهيونية إلى التقنيع كأداة لتحقيق مطامعها فى توسيع الإستيطان اليهودى فى فلسطين، واستقطاب الرأى العام الدولى وخاصة فى بريطانيا، وذلك عن طريق رفع شعارات: «ثنائية القومية»، و «عدم السيطرة على الآخرين»، و «المساواة» [2]. ومع زيادة أعداد المستوطنين اليهود فى فلسطين رفضت الحركة الصهيونية فكرة المساواة، وادعت أن «اليهود هم المجموعة الوحيدة التى يمكن اعتبارها مجموعة قومية فى فلسطين، ولها حقوق تاريخية كاملة على «أرض إسرائيل»، وليس هناك أى عرق أو أمة أخرى - كوحدة واحدة - ترى فى هذا البلد موطنها »، وذلك كما أوضح «بن غوريون» أمام لجنة «بيل» الملكية عام ١٩٣٧[3]. وعند قيام حرب ١٩٤٨، انتهت قيادة الحركة الصهيونية إلى أن مشكلة عرب فلسطين حُلت بترك هؤلاء مساكنهم، فصارت دولة «إسرائيل» الوليدة دولة متجانسة السكان تقريباً كما رأت الحركة[4].

وقد أعلنت «وثيقة إعلان دولة إسرائيل» إنشاء دولة «إسرائيل» لـ «شعب إسرائيل»، التى ستكون «مفتوحة أمام هجرة يهود العالم»، والتى ستضمن «المساواة التامة فى الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها دون التمييز بينهم بسبب المعتقد أو العرق أو الجنس». ودعت الوثيقة العرب إلى القيام «بدورهم فى تطوير الدولة على أساس المساواة التامة فى المواطنة، والتمثيل العادل فى كافة أجهزة الدولة ... »[5]. وعلى الرغم من هذا، وإلى جانب أن هذه الوثيقة بجملتها ليس

(١) انظر فى هذا :
- أسامة حلبى، **حقوق المواطنين العرب ومكانتهم فى إسرائيل** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٥) ، شتاء ١٩٩١)، ص : ١٢٨ - ١٢٩.

(٢) تتجنب الإحصاءات الإسرائيلية ذكر الصفة القومية للعرب فى «إسرائيل» بهدف نفى الهوية الوطنية الفلسطينية أو العربية، ولهذا فهى تذكر العرب بوصفهم سكان غير يهود أو طوائف أخرى، مسلمين ومسيحيين ودروز.

(٣) ورد فى : - المرجع السابق، ص : ١٢٩.

(٤) المرجع السابق، ص : ١٣٠.

(٥) تذكرنا الديمقراطية التى إدعى قادة الحركة الصهيونية تطبيقها فى دولة «إسرائيل» - من خلال وثيقة إعلان الدولة تلك، أو من خلال شكل نظام الحكم فى الدولة الوليدة - بالديمقراطية التى نادى بها مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية فى إعلان الإستقلال الأمريكى. ألم يعلن هؤلاء : « أن جميع البشر قد خلقوا متساويين، وأن خالقهم حباهم بحقوق معينة غير قابلة للإسقاط أو التنازل عنها من بينها حق الحياة والحرية وطلب السعادة .... »، فى نفس الوقت الذى أبقوا فيه على عبودية أصحاب البشرة السوداء، ومطاردة وسحق وإبادة أصحاب البلاد الأصليين والإستيلاء على أراضيهم، فتحول أصحاب البلاد الشرعيون بين عشية وضحاها إلى «هنود حمر» ليس لهم حق الحياة؟

لها أى وزن قانونى ملزم، فإن ثمة تناقضاً بين إعلان الدولة كدولة لكل يهود العالم وبين الإعلان عن المساواة التامة بين جميع مواطنيها فى كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ولهذا، يخضع العرب فى «إسرائيل» لصنوف عدة من التمييز والإجحاف تمتد لتشمل كافة أوجه الحياة، وهو ما ينظر إليه جُل قادة الدولة على أنه «فارق» بين العرب واليهود سببه الرئيسى هو عدم المساواة بينهم فى الواجبات، حيث لايخدم العرب فى الجيش، وهذا أمر تدحضه حقيقة أن العرب الدروز والبدو الذين يخدمون بالجيش يتعرضون أيضاً للتمييز العنصرى. وفيما يلى سنعرض على نحو مقتضب بعض أوجه ذلك التمييز [1].

لقد شرعت قيادة الدولة بعد حرب ٤٨ – ١٩٤٩ فى إستكمال عملية التشريد الجماعى للشعب الفلسطينى وتجريده من كافة حقوقه وممتلكاته، وذلك من خلال إستخدام التشريعات القانونية التى درجت مؤسسات الدولة على إصدارها منذ العام ١٩٥٠ وحتى اليوم، حيث وتؤمّن كافة هذه التشريعات للمواطنين اليهود حقوقاً وإمتيازات يُحرم منها المواطنون الذين تصنفهم الدولة على أنهم غير يهود [2].

---

(١) إعتمدنا فى عرض هذه الأوجه على المراجع التالية :

– إيليا زريق؛ **أوضاع الفلسطينيين فى إسرائيل** فى صبرى جريس، أحمد خليفة (محرران) : دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣١٩ – ٣٤٨.

– أسامة حلبى، حقوق العرب فى إسرائيل ......، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٣١ – ١٤٨.

– عزيز حيدر؛ **العرب فى إسرائيل والتعليم العالى** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (١٥)، صيف ١٩٩٣، ص : ٣٨ – ٥٨.

– سمير زيدانى؛ **المواطنة الديمقراطية والعرب فى إسرائيل** (مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠)، ص : ٤٢ – ٥٥.

– دان ليون ؛ **مواطنة من دون مساواة : التمييز ضد الفلسطينيين يوسع الفجوة بين القطاعين العربى واليهودى** (جريدة الحياة، لندن، ١٧ أغسطس ١٩٩٧)، ص : ٧.

– أوردى ديفيس؛ **التفرقة فى إسرائيل : دولة لكل مواطنيها** (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ مارس ١٩٩٧)، ص :١٨.

- Smooha, S.; **The Arab Minority in Israel : Radicalization or Polticization in Medding,** P. (ed); **Op. cit.,** P. : 62 - 85.

- Smooha, S.; **Arabs and Jews in Israel,** Volume 1 : Conflicting and Shared Attitudes in a divided society (Westview Press, London, 1989), P. : 36 - 44.

- Galnoor, I., **Israeli Democracy in Transition in Medding,** P. (ed); **Op. cit.,** P. : 135 - 138.

(٢) علّق المفكر الفرنسى «روجيه جارودى» على المستعمرات اليهودية بقوله : « حتى هتلر لم ينتهك القانون الدولى [كما فعلت إسرائيل]، فهو لم يُسكّن أى مستوطن مدنى ألمانى فى الأراضى التى طرد منها الفلاحين الفرنسيين »، ورد ذلك فى :

– روجيه جارودى؛ **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية** (دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ١٦٧.

وكان على رأس هذه التشريعات قانونا العودة والجنسية، فالقانون الأول ترجم وعداً إلهياً (هو الوعد الذى يزعم أن الله وعد اليهود «أرض إسرائيل»، فى صورة نص قانونى يقول : «لكل يهودى الحق فى القدوم إلى البلاد» فيميز بذلك بين اليهود وغير اليهود الراغبين فى الهجرة إلى «إسرائيل». أما القانون الثانى فيمنح جنسية الدولة الوليدة آلياً لكل يهودى يصل إلى «إسرائيل» أو حتى قبل وصوله إليها، وذلك بمجرد تعبيره عن الرغبة فى الحصول على تلك الجنسية، ومن دون التنازل عن الجنسية التى يحملها، فيميز بذلك بين اليهود وبين من تبقى من عرب فلسطين. حيث صار على كل غير يهودى يرغب فى الحصول على الجنسية أن تتوفر فيه شروط التجنس الستة مجتمعة[1]. وقد طُبق هذان القانونان بأثر رجعى، حيث أضحى كل اليهود الذين هاجروا قبل عام ١٩٤٨ إسرائيليين، فى الوقت الذى توجّب على أصحاب البلاد الأصليين الذين لم يغادروا فلسطين بعد ١٩٤٨ إثبات توفر ثلاثة شروط مجتمعة للحصول على الجنسية الإسرائيلية[2]. كما يحصل المولود اليهودى على الجنسية الإسرائيلية إستناداً إلى «حق العودة» وليس بناءً على ولادته ومن دون شروط، أما المولود العربى فلا يحصل على الجنسية بالمولد إذا لم يحصل والداه عليها، بالرغم من أن الولادة فى «إسرائيل» إحدى طرق الحصول على الجنسية شريطة أن يكون أحد الوالدين مواطناً إسرائيلياً[3].

---

(١) وتتمثل هذه الشروط فى : أن يكون موجوداً فى «إسرائيل» ، أن يكون له حق الإقامة الدائمة فيها، أن يتنازل عن جنسيته السابقة أو يثبت أنه لن يبقى أجنبى الجنسية عندما يحصل على الجنسية، الإقامة فى «إسرائيل» ثلاث سنوات من السنوات الخمس السابقة لتقديم طلبه، وأن يكون ملماً إلماماً ما باللغة العبرية. (مادة (٥) أ من قانون الجنسية) انظر النص فى : أنيس فوزى قاسم ؛ **قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيلية ....، مرجع سبق ذكره،** ص : ١٣٧ – ١٤٥.

وقد خفف تعديل قانون الجنسية عام ١٩٨٠ من حدة التمييز فى شأن الحصول على الجنسية الإسرائيلية، إلا أن التمييز مازال قائماً. انظر فى شأن هذا الأمر :

– أسامة حلبى، حقوق المواطنين العرب، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٣٤.

(٢) وتتمثل هذه الشروط فى : أن يكون الشخص مسجلاً فى سجل السكان فى يوم ١ مارس ١٩٥٢، وأن يكون مقيماً فى «إسرائيل» يوم بدء سريان قانون الجنسية (أى ١٤ يوليو ١٩٥٢)، وأن يكون موجوداً فى «إسرائيل» أو فى أراضٍ صارت أراضى إسرائيلية بعد إنشاء الدولة أو دخل «إسرائيل» خلال هذه المدة بصورة قانونية (أى بين الفترة من يوم قيام الدولة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وبدء سريان قانون الجنسية). (مادة (٣) أ من قانون الجنسية) ، انظر : – **المرجع السابق،** ص :١٣٨.

(٣) وذلك كما نصت مادة (٤) من قانون الجنسية، انظر : **المرجع السابق ،** نفس المكان. وكذلك انظر :

– أسامة حلبى، حقوق المواطنين العرب........، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٣٣ – ١٣٤.

وفى الإجمال يمكننا فيما يلى إجمال أبرز الملامح العنصرية فى قانون الجنسية والتى تخالف كل مبادئ الأمم المتحدة، وبنود الإتفاقية الدولية لإزالة أشكال التمييز العنصرى، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان [(١)] :

١ - يشمل القانون يهود العالم بغض النظر عن جنسيتهم أو قوميتهم، كما يُمنح القانون لكل يهودى مهاجر بمجرد دخوله البلاد ولو كان بغرض التجارة أو السياحة، إلا إذا أعلن قبل دخوله أنه لايريد الحصول على الجنسية. هذا بينما لايعطى القانون هذا الحق لغير اليهود وخاصة عرب فلسطين، إذ يضع شروطاً صعبة أمامهم فى هذا المجال.

٢ - ينطلق القانون من الدين كأساس للحصول على الجنسية وهو أمر ليس له مثيل فى أية دولة أخرى.

٣ - يبيح القانون مبدأ إزدواجية الجنسية لليهود فقط بينما يحرم منها العرب الذى تم تجريدهم من جنسياتهم الأصلية. وهذا قد يفضى إلى مشكلة إزدواجية الولاء.

وعلى صعيد آخر كان لزاماً على الدولة التى قامت على زعم أن «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» أن تُسخر كل الوسائل القانونية لمصادرة الأرض العربية، وطرد أصحابها منها، وتهويدها. ولتحقيق هذا الهدف سنت الدولة عدداً من القوانين[(٢)] من جهة، وأنشأت عدة مؤسسات وأجهزة [(٣)] من جهة أخرى. ولازالت الدولة حتى اليوم تستند إلى هذه القوانين فى

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

- غازى حسين؛ العنصرية فى القوانين الإسرائيلية (مجلة المستقبل العربى، العدد (٢٢٢)، أغسطس ١٩٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ص : ٧٨.

(٢) من هذه القوانين : قانون وضع اليد على الأراضى فى حالات الطوارئ لسنة ١٩٥٠ ، قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠؛ قانون سلطة التطوير (نقل الأملاك) لسنة ١٩٥٠؛ قانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١؛ قانون إستملاك الأراضى لسنة ١٩٥٣ قانون صندوق أراضى إسرائيل لسنة ١٩٥٣؛ قانون وضع اليد على الأراضى (تعليمات مؤقتة) لسنة ١٩٥٦؛ قانون التقادم الزمنى لسنة ١٩٥٨؛ قانون أراضى إسرائيل لسنة ١٩٦٠؛ قانون أساسى : أراضى إسرائيل لسنة ١٩٦٠؛ قانون الغابات لسنة ١٩٦٢؛ قانون تسوية الحقوق فى الأراضى لسنة ١٩٦٩؛ وقانون إستملاك الأراضى فى النقب (لاستعمالها لإقامة مطارات ومناطق تدريب عسكرية بدلاً من تلك التى أُعيدت لمصر بموجب إتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩) لسنة ١٩٨٠. انظر فى شأن هذه القوانين وغيرها من القوانين التى استخدمتها الحركة الصهيونية قبيل إنشاء الدولة (إبان فترة الإنتداب) :

- أسامة حلبى، حقوق العرب فى إسرائيل ....، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٣٨ - ١٤٠ ، ١٤٢ - ١٤٥.

(٣) وضعت الدولة يدها على كل الأراضى المصادرة من أصحابها العرب من خلال «صندوق أراضى إسرائيل : الكيرين كاييمت»، و «سلطة التطوير»، وهما اللتان تضمهما اليوم هيئة واحدة باسم «هيئة أراضى إسرائيل». وقد منع «قانون أساسى أراضى =

الأراضى التى يمتلكها العرب، حيث حدد قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠ الغائب بأنه كل مواطن ترك مكان إقامته الإعتيادى إلى خارج فلسطين قبل أول سبتمبر ١٩٤٨ أو إلى مكان آخر فى فلسطين كان خاضعاً لقوات هدفها منع قيام «دولة إسرائيل» أو حاربتها بعد قيامها. وكان الهدف من ذلك تسهيل الإستيلاء على الأراضى العربية وتهويدها. كما راحت دولة «إسرائيل» تطبق قوانين الطوارئ التى وضعتها سلطة الإنتداب البريطانى عام ١٩٤٥، بشكل أعنف على العرب فقط، وفرضت بموجبها الحكم العسكرى عليهم، حيث صار بالإمكان توجيه أية تهمة لعربى بحجة أمن الدولة ، بل تعذيبه وإنتزاع أسباب الإدانة بالقوة والتعذيب [(١)].

وترتيباً على ما شرعه قانونا العودة والجنسية، خضع العرب فى «إسرائيل» لكل صنوف التمييز العنصرى فى كافة أوجه الحياة من سياسية وإجتماعية واقتصادية وتعليمية وثقافية، وغيرها[(٢)]. فمن الناحية السياسية أفسدت الدولة أية محاولة من جانب العرب لتشكيل حزب عربى موحد، كما لم يصل أى عربى إلى منصب وزير أو قاضى فى المحكمة العليا. وقد ظل قطاع من الناخبين العرب يؤيد حكومات الماباى حتى العام ١٩٧٧، لكن دون الحصول على أية مناصب وزارية. كما درجت الأحزاب الصهيونية على التودد لأصوات الناخبين العرب قبل الإنتخابات بالوعود والعهود، والتى سرعان ما تتلاشى فى أعقاب عملية التصويت. أما الأصوات العربية التى تحالفت مع القوائم اليهودية الشيوعية فقد انضوت تحت شعار «بدون حيروت والشيوعيين» الذى رفعه حزب الماباى طوال عقدى الخمسينيات والستينيات. وفى الإجمال اتسم النشاط السياسى للعرب بارتفاع نسبة التصويت بينهم من جهة، وتوزيع الأصوات العربية على ثلاثة أنواع من القوائم الإنتخابية هى القوائم والأحزاب الصهيونية، والقوائم العربية المتحالفة مع الماباى والقوائم الشيوعية من جهة أخرى. والجدول التالى يلخص النشاط العربى فى إنتخابات الكنيست من ١٩٤٩ حتى ١٩٩٦ م :

=إسرائيل» إنتقال أراضى إسرائيل إلى غير اليهود بالبيع أو بأية طريقة أخرى. كما سن الكنيست قانوناً آخر فى العام ١٩٦٧ بمنع نقل التصرف فى هذه الأراضى إلى أيدى المزارعين العرب. انظر فى هذا : - **المرجع السابق**، ص : ١٤١.

(١) انظر فى هذا :

- غازى حسين، مرجع سبق ذكره، ص : ٨١ - ٨٦.

(٢) يذكر أن العرب فى «إسرائيل» ظلوا يعيشون تحت حكم عسكرى إسرائيلى حتى العام ١٩٦٦ حينما تم إلغاء الحكم العسكرى على العرب فى أول نوفمبر فى محاولة لاستقطاب العناصر المعتدلة منهم. غير أن صلاحيات الحاكم العسكرى إنتقلت - عملياً - إلى الشرطة المحلية حيث بقيت أنظمة الطوارئ - الموروثة عن الإنتداب البريطانى - وسن العديد من القوانين العنصرية السابق عرضها. وغنى عن البيان أن كافة هذه الأنظمة والقوانين تتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولى، ولاسيما المعاهدة التى أبرمت فى العام ١٩٦٥ والخاصة بالقضاء على جميع أنواع التمييز العرقى.

جدول رقم (٨)

نسب التصويت فى الوسط العربى وتوزيعها على القوائم والأحزاب المختلفة

الكنيست : العام	نسبة الناخبين العرب إلى مجمل أصحاب الإنتخاب	نسبة التصويت فى الوسط العربى	توزيع الأصوات العربية على القوائم والأحزاب المختلفة (٪) [١]					
			الأحزاب الشيوعية ثم حداش منذ ١٩٧٧	القوائم العربية المتحالفة مع حزب الماباى	القائمة التقدمية للسلام منذ ١٩٨٤	الحزب الديمقراطى العربى منذ ١٩٨٨	القائمة العربية الموحدة منذ ١٩٩٦	حزب العمل
١٩٤٩:١	٦,٦	٧٩	٢٢	٢٨	–	–	–	١٠
١٩٥١:٢	٧,٥	٨٦	١٦	٥٥	–	–	–	١١
١٩٥٥:٣	٨,٢	٩٠	١٥	٤٨	–	–	–	١٤
١٩٥٩:٤	٧,٩	٨٥	١١	٤٢	–	–	–	١٠
١٩٦١ : ٥	٨,٣	٨٣	٢٢	٤٠	–	–	–	٢٠
١٩٦٥ : ٦	٨,٦	٨٢	٢٣	٣٨	–	–	–	١٣
١٩٦٩ : ٧	٨,٤	٨٠	٢٨	٤٠	–	–	–	١٧
١٩٧٣ : ٨	٨,٥	٧٧	٣٧	٢٧	–	–	–	١٣
١٩٧٧ : ٩	٨,٩	٧٤	٥٠	١٦	–	–	–	١١
١٩٨١:١٠	٩,٨	٦٨	٣٧	١٢	–	–	–	٢٩
١٩٨٤:١١	١٠,٤	٧٢	٣٢	–	١٨	–	–	٢٦
١٩٨٨:١٢	١٢,–	٧٤	٣٤	–	١٤	١١	–	١٧
١٩٩٢:١٣	١١,٨	٦٩,٧	٢٣,٢	–	٩,٢	١٥,٢	–	٢٠,٣
١٩٩٦:١٤	٢١	٧٨	٣٦,٨	–	–	–	٢٥,٥	١٦,٦

(١) تجدر الإشارة إلى أن ثمة أصواتاً عربية أخرى تذهب لأحزاب صهيونية ودينية أخرى مثل الليكود والمفدال وشاس وهى تشكل فى الإجمال نسبة ضئيلة.

المصدر : تم تركيب هذا الجدول إعتماداً على المصادر التالية:

- **نتائج إنتخابات العام ١٩٩٦** من مجلة الدراسات الفلسطينية عدد (٢٧) ، صيف ١٩٩٦.
- Majid Al-Haj; **The Political Behavior of the Arabs in Israel in the 1992 Elections : Integration versus segregation in Arian** , A. and Shamir, M. (eds). ; The Elections in Israel : 1992 (State University of New York Press. 1995), P. : 144.

وغنى عن البيان أن القوة العددية للناخبين العرب تؤهلهم إلى مكانة أكثر نفوذاً فى توزيع المقاعد فى الكنيست، وفى تشكيل الإئتلافات الحكومية، الأمر الذى لا يتحقق فى ظل ممارسات الأحزاب الإسرائيلية المختلفة. وقد تم تعديل «قانون أساسى : الكنيست» فى العام ١٩٨٤ بهدف حظر نشاط أية قائمة إنتخابية فى إنتخابات الكنيست ترفض وجود دولة «إسرائيل» كدولة «للشعب اليهودى»، وترفض الصيغة الديمقراطية للدولة، وتُحرّض على العنصرية. وقد كان الهدف من وراء هذا التعديل تجاهل الناخبين العرب بشكل كلى والتأكيد على أن الدولة «دولة للشعب اليهودى فقط»[١].

وبجانب ما سبق يعيش العرب فى «إسرائيل» فى مستويات اقتصادية متواضعة (نحو ٥٠٪ من الأسر العربية تحت خط الفقر مقارنةً بـ ٨٪ فقط من الأسر اليهودية، ويبلغ متوسط دخل الفرد فى الوسط العربى نحو نصف نظيره فى الوسط اليهودى)، ويعانون من سياسات تعليمية تمييزية (حيث تبلغ نسبة التلاميذ العرب الذين لايكملون التعليم الإجبارى ضعف نسبة نظرائهم اليهود، ولا يلتحق بالجامعة من الطلبة العرب إلا ٥٪ من مجموعهم)، ومن أزمة سكن مزمنة، ومن سياسات صحية غير عادلة، ذلك إلى جانب منع العرب من السكن فى مدن بكاملها منها : مرمئيل، الناصرة العليا، حتزور، أراد، متزبه، رامون، وحى رامات اشكول فى القدس المحتلة وذلك بمقتضى قانون توزيع السكان الصادر فى مايو ١٩٧٥ [٢]. وفوق كل هذا يخضع العرب لعمليات طمس هويتهم وتراثهم من خلال مناهج التربية والتعليم ووسائط الثقافة والإعلام، ومن خلال تطوير ثقافة درزية مستقلة[٣].

المبحث الثانى

الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلى

ينصب الإهتمام فى هذا المبحث على الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلى، وذلك إستكمالاً لحديثنا عن البناء الإجتماعى والسياسى فى «إسرائيل»، والذى تمارِس فى إطاره الأحزاب والجماعات الدينية – مع بقية قوى الحياة السياسية – نشاطاتها الفعلية مؤثرة بذلك فى عملية صنع القرار السياسى. وسوف يتضمن هذا المبحث – بإذن الله – مطالب ثلاثة، على النحو التالى:

المطلب الأول : نشأة اقتصاد الجماعات اليهودية فى فلسطين :

تمثل هدف الحركة الصهيونية – منذ قيامها – فى إقامة «وطن قومى لليهود» فى

(١) انظر فى هذا : أسامة حلبى ، حقوق العرب .... ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٥ – ١٤٧.

(٢) انظر فى هذا :
– غازى حسين ، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٧ – ٨٨.

(٣) انظر فى هذا الشأن بتوسع المراجع التى سبق عرضها فى هامش رقم (١) ، ص : (٥٦) من هذا البحث .

فلسطين[1]، وقد إقتضى ذلك جلب مهاجرين يهود من كافة أصقاع الأرض، والعمل على توطينهم فى فلسطين من جهة، وإغتصاب أراضى أهل البلاد الأصليين وتشريدهم من جهة أخرى. وقد كان من الطبيعى أن تحتاج هذه المهام إلى تمويل مالى قادر على بناء عصابات مسلحة تُرهب العرب وتجتث أصولهم، وتُقيم قاعدة إستيطانية قادرة على إستيعاب المهاجرين. ولهذا كان إعتماد الحركة الصهيونية فى تشييد بنائها الاقتصادى الوليد على نهب ممتلكات وأراضى العرب من جهة، وعلى «تسول» المال والدعم من الخارج من جهة أخرى. وقد ساعدها على ذلك ماقدمته سلطة الإنتداب البريطانى لليهود من دعم سياسى وعسكرى واقتصادى.

لقد شكلت ممتلكات أهل فلسطين الشرعيين مصدراً رئيسياً لاقتصاد الجماعات اليهودية فى فلسطين قبل ١٩٤٨، ولاقتصاد الدولة الوليدة عند قيامها فى العام ١٩٤٨، حيث صادرت العصابات اليهودية المسلحة (ثم جيش الدفاع الإسرائيلى) أراضى ومزارع ومتاجر وأموال وودائع العرب لصالح المهاجرين اليهود، الأمر الذى وفّر قاعدة رئيسية لقيام «اقتصاد يهودى» فى فلسطين[2]. وقد اعتمد هذا الاقتصاد – فى الأساس – على الزراعة، أما الصناعة فكانت متخلفة، وتمثلت فى صناعات الماس والنسيج والمعادن والكيماويات والأغذية[3]. وعلى صعيد آخر، وفى الوقت الذى تمكنت فيه الأحزاب الصهيونية العمالية – فى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن – من إقامة أسس اقتصاد عمالى اشتراكى فى المستعمرات الزراعية ذات الطابع الإشتراكى، كانت المدن الفلسطينية ذات الشأن حال القدس ويافا وحيفا وصفد تشهد تزايداً فى عدد السكان اليهود ونمواً متعاظماً لرأس المال اليهودى الخاص. وقد اقترن نمو هذه المدن بمرحلة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ – ١٩٣٢)، حيث ابتعد المهاجرون البولنديون عن العمل الزراعى واستقروا فى المدن[4].

ومع مرحلة الهجرة الخامسة (١٩٣٣ – ١٩٣٨)، انتعشت الصناعة اليهودية فى فلسطين من جرّاء ارتفاع نسبة أصحاب رؤوس الأموال بين المهاجرين. وقد ظهر هذا الإنتعاش جلياً فى صناعات النسيج والكيماويات والمعادن وفى عملية تصدير الموالح أيضاً. وقد كان من ثمار هذا الإنتعاش أن

(١) وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً – بعون الله – فى الفصل التالى.

(٢) ولقد علّق «بن غوريون» على ما نهبه اليهود من العرب بقوله لأول سفير أمريكى فى «إسرائيل» «جيمس مكدونالد» : «إن الحصول على هذه الموارد قد يسر بصورة كبيرة مهمة بناء «إسرائيل». ورد هذا فى :
– ملحم خالد ملحم؛ **البنى الاقتصادية والسياسية لإسرائيل** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠)، ص : ٧٤. ومما تجدر الإشارة إليه – فى هذا المقام – أن ما قام به اليهود فى فلسطين يشبه إلى حد كبير ما قامت به إنجلترا وأسبانيا وفرنسا وهولندا – باسم التجارة الدولية – من «فتح» لما سُمى بـ «العالم الجديد» وإستعماره، الأمر الذى تطلب جلب مهاجرين من أوربا، وتوطينهم هناك بعد إبادة أهل البلاد الأصليين والإستيلاء على أراضيهم وسلب ممتلكاتهم. انظر فى شأن هذه المقارنة: –
فؤاد مرسى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣ – ١٤.

(٣) انظر، **المرجع السابق**، ص : ٣٢.

(٤) انظر فى هذا : – فضل النقيب؛ **الاقتصاد الإسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى : دراسة تحليلية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥)، ص : ٢٤ – ٢٥.

تزايد عدد المنشآت الصناعية اليهودية من (٦٠٠٠) منشأة عام ١٩٣٠ إلى (١٤٠٠٠) منشأة عام ١٩٣٧، كما ارتفع عدد العمال الصناعيين من (١٩٠٠٠) عامل إلى (٥٥٠٠٠) عامل فى الفترة ذاتها، كما عززت عمليات الحرب العالمية الثانية من الصناعة اليهودية فى فلسطين، فقد أُغلقت كل أبواب المنافسة لصالح المنتجات اليهودية من جهة، وعزز الجيش البريطانى طلبه على منتجاتها من جهة أخرى[1].

وقد ساعدت سياسات سلطة الإنتداب البريطانى فى فلسطين فى بناء أسس اقتصاد الجماعات اليهودية فيها، وأعانت على ظهور رأسمالية يهودية خاصة، فإبان فترة الإنتداب البريطانى على فلسطين تجاوز رأس المال اليهودى الخاص رأس المال اليهودى العام، وتمكن أصحاب رأس المال اليهودى من الحصول على إمتيازات تأسيس شركات إحتكارية لتوليد الكهرباء[2] وضخ المياه، وإستخراج أملاح ومعادن البحر الميت، وغيرها. كما سهلت سلطة الإنتداب لليهود شراء الأراضى، وذلك باللجوء إلى أساليب مختلفة، حال منع تصدير الحبوب والزيوت على الرغم من وفرة محاصيلها حتى تهبط الأسعار ويعجز الفلاحون عن تسديد ديونهم وتأدية ضرائبهم فيضطرون إلى بيع أراضيهم، وإغلاق البنك الزراعى العثمانى – الذى كان يقرض العرب قروضاً ميسرة بدون فوائد – لتضييق الخناق عليهم، ليقترضوا من البنوك الأخرى، وحين يعجزون عن سدادها تؤخذ الأرض منهم عنوة، وما إلى ذلك من أساليب[3].

كما عمدت سلطة الإنتداب البريطانى إلى تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها على حساب مصلحة العرب، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لحماية المنتجات الصناعية اليهودية أو تخفيض (أو إلغاء) الرسوم على المواد التى تحتاج إليها الصناعة اليهودية، فى الوقت الذى أطلقت فيه حرية التجارة إزاء ما ينتجه العرب[4]. هذا إلى جانب أن سلطة الإنتداب وفرت المرافق الضرورية للرأسمالية اليهودية، مثل : ميناء حيفا، شبكة طرق معبدة، خط سكة حديد، وآخر لأنابيب النفط من الموصل إلى حيفا، ومطارين فى اللد وحيفا[5].

وهكذا، شهد اقتصاد اليهود فى فترة الإنتداب نمواً هائلاً[6]، وذلك على حساب اقتصاد

(١) انظر : – **المرجع السابق**، ص : ٢٧ – ٢٨.

(٢) ويذكر أن سلطة الإنتداب منحت اليهودى «روتمبرغ» إمتيازاً لتوليد الكهرباء مدته سبعون عاماً فى سبتمبر ١٩٢١، وذلك بالإستفادة من نهر الأردن وروافده، ونهر اليرموك وروافده وبحيرة طبريا ونهر العوجا.

(٣) انظر فى هذا الشأن :
– أكرم زعيتر؛ **القضية الفلسطينية** (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦)، ص:٦٩، ٧٨.

(٤) أكرم زعيتر، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٩ – ٧٩.

(٥) فضل النقيب؛ **مرجع سبق ذكرها**، ص : ٢٦.

(٦) قدرت بعض المصادر معدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى فى الاقتصاد اليهودى فى فترة الإنتداب بنسبة (١٣,٧٪) فى السنة خلال الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٣، وكانت الزيادة السنوية فى عدد السكان اليهود فى فلسطين تتم بمتوسط (٨,٥٪) فى السنة، وهذا يعنى أن هذا الإقتصاد قادر ليس فقط على إستيعاب أفواج المهاجرين اليهود فحسب، وإنما قادر أيضاً على رفع =

أصحاب البلاد الأصليين، الأمر الذى مكّن الجماعات اليهودية المختلفة من تسليح الآلاف من اليهود من جهة، ومن توفير المقومات الكافية لبناء دولة لليهود فى فلسطين من جهة أخرى[1].

المطلب الثانى : السمات العامة للاقتصاد الإسرائيلى:

يتسم الاقتصاد الإسرائيلى بجملة من السمات تجعل منه اقتصاداً فريداً من نوعه، ويمكن إجمال هذه السمات فى :

– سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتتأتى هذه السيطرة من ثنايا ثلاث جهات هى : مؤسسات الدولة، الوكالة اليهودية، والهستدروت. فالدولة تقوم من خلال مؤسساتها المختلفة – بدور الإشراف والتخطيط فى كافة مجالات النشاطات الاقتصادية عن طريق سياساتها المالية والنقدية، والتجارية، ومن ثنايا دورها فى تحديد الأسعار والأجور فى كافة المجالات[2]. أما الوكالة اليهودية فتقوم بدور

= مستوى معيشة المهاجر بصفة مستمرة. وقد قدرت هذه المصادر أيضاً نمو متوسط دخل الفرد اليهودى – فى الفترة ذاتها – بمتوسط قدره (٢,٥ ٪) سنوياً. ورد هذا فى : – **المرجع السابق،** ص : ٢٨.

(١) وتتعين الإشارة إلى أن هذا الاقتصاد استطاع – قُبيل إنشاء الدولة – أن يُكون عصابات مسلحة تحولت إلى جيش نظامى عام ١٩٤٨. وقد فاق عدد أفراد هذه العصابات المسلحة – فى حرب ١٩٤٨ – أكثر من ضعف عدد ما جندته ست دول عربية هى مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية، كما استطاع هذا الاقتصاد أن يفعل الشئ نفسه بالنسبة للعتاد والسلاح، فقد فاق عدد الطائرات اليهودية عدد الطائرات العربية بأكثر من النصف أيضاً. وعلى صعيد آخر مكنت هذه القوة المسلحة اليهود من الإستيلاء على الأرض الفلسطينية، فبعد أن كانت الحركة الصهيونية تسيطر على ٧٪ منها إبان الإنتداب، استطاعت العصابات المسلحة إبان حرب ١٩٤٨ – ١٩٤٩ من إغتصاب مايربو على ٧٧٪ من أرض فلسطين، وتشريد أهلها بحيث لم يبق داخل حدود الدولة الصهيونية الوليدة عام ١٩٤٩ سوى ١٥ ٪ من الذين كانوا فيها قبل الحرب.

انظر لمزيد من التفاصيل حول ميزان القوة العسكرى بين «إسرائيل» والدول العربية أياً من المراجع التالية :

– محمد حسنين هيكل؛ **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول : الأسطورة والإمبراطورية والدولة الصهيونية** (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ٢٧٢ – ٢٧٣، ٢٧٨ – ٢٧٩.

– زكريا حسين أحمد، **العرب إلى أين : الصراعات العربية فى القرن العشرين** (المكتب المصرى الحديث ، القاهرة، ١٩٩٦)، ص: ٤٩ – ٥١، ٥١٨.

– فلاح خالد على : **الحرب العربية الإسرائيلية : ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل** (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢)، ص : ٩٣ – ١٤٠.

(٢) فعلى سبيل المثال يزداد حجم الإنفاق الحكومى بصورة مضطردة، فبينما كان لايفوق نسبة ٢٩ ٪ من الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٦٠، بلغ فى منتصف الثمانينيات أكثر من ٧٠ ٪. وغنى عن البيان أن الحكومة تلجأ إلى المساعدات الخارجية لسد العجز فى ميزانيتها وتغطية حجم إنفاقها الضخم، كما أن للحكومة دوراً مؤثراً فى النشاط الإدخارى والإستثمارى فى البلاد، فبرغم أن الإدخار الحكومى يكون فى الغالب سلبياً فإن مجمـوع الإدخار القومـى (الإدخار الحكومى والإدخار الخاص) يكون دوماً صغيراً، لذا تلجأ الحكومة إلى المساعدات الأجنبية لتمويل إستثماراتها. وتسيطر الحكومة على الإدخار الفردى من خلال إجبار المصارف وشركات التأمين ومؤسسات الإدخار الأخرى (وهى التى يضع الفرد فيها مدخراته الخاصة) على وضع جزء كبير من أموالها فى سندات حكومية، وهى السندات التى ترتبط عوائدها النقدية بمعدل التضخم فى البلاد. وقد مكّن هذا الدولة من توجيه عمليات الإستثمار وفق أولوياتها فى المجالات المختلفة. انظر بصدد دور الدولة فى الاقتصاد فى «إسرائيل» :

– فضل النقيب؛ **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣٢ – ٣٣، ٨٨ – ٩٢.

رئيسى فى كل ما يتعلق بهجرة الجماعات اليهودية بعد قيام الدولة، وبتنسيق تام مع أجهزة الدولة. وتعد الهستدروت النقابة العامة للعمال اليهود فى «إسرائيل»، وأكبر رب عمل فى البلاد فى الآن نفسه[1]. وعلى صعيد آخر تعرف «إسرائيل» نوعين من الملكية، فثمة ملكية عامة تضم قطاع الحكومة (ويضم هذا القطاع ملكية الوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى)، وقطاع الهستدروت. ويشمل هذا النوع كل أشكال الملكية التى لاتخضع للملكية الفردية وهى تضم الأراضى[2] والمياه والموارد الطبيعية وبعض مشروعات التعدين والنفط والصناعات الكيماوية والألكترونية وصناعة السلاح، وعدداً من البنوك والأسطولين التجارى والجوى، والمزارع التعاونية (الكيبوتز). وبجانب هذا النوع ثمة ملكية قطاع خاص، وهى تسيطر على أكثر من نصف الاقتصاد الإسرائيلى وخاصة فى مجالات الصناعة والخدمات والتجارة[3].

– ثمة علاقة وثيقة بين الاقتصاد والجيش فى «إسرائيل»، فلقد كان طبيعياً أن يوضع الاقتصاد هناك فى خدمة جيش دولة قامت بحد السيف، وتعيش وسط عالم غريب عنها، ويمثل التوسع البشرى والجغرافى هدفاً نهائياً لها. لقد استدعت طبيعة دولة «إسرائيل» وصراعها الأبدى مع جيرانها العرب ضرورة وجود جيش حديث مسلح بأحدث الأسلحة، وقادر على تحطيم أية قوة عربية، ومنع أى جيش عربىٍ من الحصول على أسلحة متطورة. وهذا يعنى أن الدولة تعيش حالة «حرب دائمة»، الأمر الذى يترجم – عملياً – إلى نسبة عالية من الانفاق على المجالات العسكرية على وضع يجعل هذه النسبة من أعلى نسب الإنفاق العسكرى فى العالم، ويجعل نصيب الفرد الواحد فى «إسرائيل» من الإنفاق العسكرى من أعلى النسب فى العالم أيضاً. وإذا لجأنا إلى الإحصاء – كأداة لاستقراء الحقيقة – لوجدنا أن الميزانية العسكرية فى «إسرائيل» تمثل نحو ثلثى الناتج القومى الإجمالى ونحو نصف الميزانية العامة فى معظم السنوات. ويرتبط هذا الأمر – بشكل عام – بالحالة الأمنية التى تعيشها البلاد، وعلى نحو طردى[4]. وعلى صعيد آخر تطورت صناعة

= – **فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره،** ص : ٩١ – ١٠٦.

- Shimshoni, D.; **Op. cit.,** P. : 230 - 235.

- Landau, P.; **The Israeli Economy in the 1990s : breakout or breakdown in : Kyle, K. and Peters, J., whither Israel ? : The domestic challenge** (The Royal Institute of International Affairs in association with I. B. Touris and Co. Ltd. Publishers, London, N. Y., 1993), P. : 66 - 67.

(١) سوف نعرض لدور كل من الهستدروت والوكالة اليهودية فى الفصل التالى بإذن الله.

(٢) يذكر أن الدولة تمتلك فى إسرائيل ما يربو على (٩٥٪) من الأراضى، وتتبع هذه الأراضى هيئة «إدارة أراضى إسرائيل» التى استحدثت عام ١٩٦٠.

(٣) انظر فى هذا بتوسع :

– **فؤاد مرسى، مرجع سبق ذكره،** ص : ٩٦ – ١٠٣.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل حول دور العسكريين فى الحياة السياسية، ومكانة المؤسسة العسكرية – بشكل عام – فى الدولة المبحث الثالث من الفصل التالى.

السلاح فى «إسرائيل» كثيراً، وخاصة بعد عام ١٩٦٧، وإيقاف فرنسا تصدير السلاح إلى دول المنطقة، إذ تنتج إسرائيل اليوم مقاتلات حربية وصواريخاً ودبابات، بالإضافة إلى الذخيرة والأسلحة الكيماوية والأسلحة الخفيفة. وقد أدى نمو قطاع الصناعات العسكرية هناك إلى نمو ما صار يعرف بـ «المجمع العسكرى – الصناعى Military - Industrial Complex »، ذلك أن عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية صار يعتمد إعتماداً رئيسياً على العقود التى يحصل عليها من وزارة الدفاع[1].

– الإعتماد الكامل على المعونات والمساعدات الأجنبية سواء أكان ذلك فى شكل منح أم قروض أم تسهيلات تجارية. ونظراً لأهمية هذه السمة فسوف نفرد لها – بإذن الله – مطلباً يعالجها بمفردها.

– يعيش سكان «إسرائيل» – البالغ عددهم فى منتصف العام ١٩٩٥ نحو (٥,٥) مليون نسمة[2]– على مساحة من الأرض قدرها (٢٠,٣) ألف كيلو متر مربع نصفها تقريباً يقع فى صحراء النقب، تتسم بمواردها الطبيعية المحدودة ومياهها النادرة [3]. ويمكن إجمال أبرز معدلات أداء الاقتصاد الإسرائيلى على النحو التالى : بلغ الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٥ (٩١,٩٦٥)

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول صناعة السلاح فى «إسرائيل» :

– فؤاد مرسى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٥ – ١٣٠.

– أمين هويدى؛ **صناعة الأسلحة فى إسرائيل** (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦).

- Peri, Y.; **Between battles and ballots : Israeli Military in Politics** (Cambridge University Press, Cambridge, 1983), P. : 213 - 220.

وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة «جورنال دى جنيف» السويسرية الدولية وضعت – فى تقرير لها نشر فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٧ – إسرائيل فى المرتبة الخامسة بين الدول المصدرة للسلاح فى العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا. وقد ذكر التقرير أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إزدادت بعد وصول مايقرب من (١٢٠) ألف عالم من الإتحاد السوفيتى السابق إلى إسرائيل. وعلى صعيد آخر، كان من الطبيعى أن نسمع – مؤخراً (منتصف أكتوبر ١٩٩٧) – عن توقيع إسرائيل وبولندا عقداً بقيمة مليار دولار تتعهد فيه إسرائيل بتزويد بولندا بصواريخ مضادة للدبابات، وتحديث الطائرات البولندية، وذلك بعد أن مارس اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة دوراً رئيسياً فى إنجاح الصفقة وذلك على حساب شركة بيونغ الأمريكية، حيث خيّر بولندا بين رفض الصفقة وبالتالى الإعتراض على خطة ضم بولندا والمجر وتشيكيا إلى حلف الناتو أثناء التصويت فى الكونغرس، أو قبول الصفقة ، والحصول على مساعدات اللوبى فى تحسين صورة بولندا فى أمريكا، والكف عن التلويح بعبارة معاداة السامية فى بولندا. وقد ذكر نفس التقرير أن إسرائيل عقدت صفقات مشابهة مع دولاً أخرى منها : أستونيا وليتوانيا وأكرانيا وجورجيا وكازاخستان وتركيا.

(٢) **تقرير عن التنمية فى العالم (١٩٩٧)** ، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧)، ص : ٢٣٣.

(٣) جودة عبد الخالق، **من يساعد إسرائيل : التمويل الخارجى لإسرائيل منذ إنشائها وأثره فى دعم إمكانياتها** (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص : ١٦.

مليار دولار بعد أن كان ٥١,٢ ، ٥٧,٩ ، ٦٦ ، ٧٧,٨ مليار دولار فى السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٤ على التوالى [1]. وقد بلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى (٧٪) فى عام ١٩٩٤ طبقاً للإحصاءات الصادرة عن مكتب الإحصاءات المركزية فى «إسرائيل»، بعد أن كان (٣,٥ ٪) عام ١٩٩٣[2]، و (٥,٤ ٪) فى عام ١٩٩٠[3]. وقد قدر تقرير البنك الدولى الصادر عام ١٩٩٧ معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى فى السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ بنحو (٦,٤ ٪) [4]. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (متوسط دخل الفرد) نحو (١٦) ألف دولار عام ١٩٩٥[5] بعد أن كان (١١)، (١٢)، (١٣,٧) ألف دولار أعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٤ على التوالى [6]. ويجعل هذا المعدل الأخير الفرد الإسرائيلى فى مركز يضاهى نظيره فى العديد من دول العالم الغنية والمتقدمة [7]. وغنى عن البيان أن الإنتعاش الذى يعيشه الاقتصاد فى «إسرائيل» فى العديد من السنوات إنما يعود إلى المنح والمعونات التى تصل من الخارج، أى أن هذه المؤشرات لاتمثل «معجزة إسرائيلية اقتصادية»، فثمة أوجه قصور شديدة الوضوح تتضح من خلال معدلات عديدة، منها :

- ارتفاع نسبة الغلاء السنوية حيث كانت (٤٤٩ ٪) عام ١٩٨٤ و (١٨٥ ٪) عام ١٩٨٥، وبعد برنامج حكومى لتخفيض قيمة الشيكل صارت النسبة المذكورة (١٨ ٪) عام ١٩٩١[8]. وقد قدر تقرير البنك الدولى عن التنمية الصادر ١٩٩٧ متوسط التضخم السنوى فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ بنحو (١٧,١ ٪) [9].

- إرتفاع نسبة البطالة، حيث بلغت (٩,٦ ٪) عام ١٩٩٠ ، (١٠,٦ ٪) عام ١٩٩١، و

---

(١) محمود وهبة؛ **إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية** (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤)، ص : ١٦٣ . وكذلك : تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٥.

(٢) نزيرة الأفندى؛ **الاقتصاد الإسرائيلى : القدرات والتحديات** (مجلة الباحث العربى، مركز الدراسات العربية، لندن، مارس – يونيو ١٩٩٧)، ص : ٢٨.

(٣) محمود وهبه، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٣.

(٤) تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٣.

(٥) **المرجع السابق**، ص : ٢٣٣.

(٦) محمود وهبه، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٧) فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط دخل الفرد فى أسبانيا نحو (١٣,٦) ألف دولار، وفى الكويت والإمارات العربية المتحدة (١٧,٤)، وفى بريطانيا واستراليا (١٧,٧) ألف دولار وذلك فى عام ١٩٩٥. انظر لمزيد من المقارنات : تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٣.

(٨) محمود وهبه، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٧.

(٩) تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٥.

(١١ ٪) عام ١٩٩٢. وذلك بجانب البطالة المقنعة، حيث يعمل الكثير من المهاجرين فى غير تخصصاتهم[١].

• إرتفاع نسبة الإستهلاك العام والخاص، حيث بلغت هذه النسبة فى الأعوام ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٩٥ الأرقام التالية على التوالى: ٨٣٪، ٩٣٪، ٨٩٪، ٨٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى[٢]. وهذا يتم إعتماداً على المنح والمعونات الخارجية، ذلك لأن إنتاجية العامل الإسرائيلى متدنية بالنظر إلى مستوى دخل الفرد[٣]. ويؤدى إرتفاع نسبة الإستهلاك تلك - تباعاً - إلى إنخفاض نسبة الإدخار المحلى الإجمالى: (١١٪) عام ١٩٨٠، (١٣٪) عام ١٩٩٥[٤].

يساهم القطاع الخاص الإسرائيلى بنسبة ثلثى الناتج القومى، بينما يساهم القطاع العام بالثلث الباقى. ويعد قطاع الخدمات أضخم القطاعات على الإطلاق (وهو قطاع غير إنتاجى)، ويليه قطاع الصناعة فقطاع المواصلات والإتصالات فقطاع التشييد والبناء ثم قطاع الزراعة (نسبة العاملين فى الزراعة والصناعة من مجمل قوة العمل بلغت فى عام ١٩٨٠ (٦٪)، (٣٢٪) وفى عام ١٩٩٠ (٤٪) و، (٢٩٪) على التوالى)[٥].

• عجز شبه دائم فى الميزان التجارى (بلغ ٦,٢ مليار دولار عام ١٩٩١)، فى الوقت الذى يُحقق فيه ميزان المدفوعات فائضاً لصالح الدولة فى بعض السنوات نظراً لتدفق المعونات الخارجية[٦].

المطلب الثالث: الدعم الخارجى للدولة:

تشير ملاحظة واقع عالم السياسة الدولى المعاصر إلى تزايد درجة الإعتماد المتبادل بين الدول ولاسيما فى المجال الاقتصادى، بيد أن إعتماد «إسرائيل» على التمويل الخارجى بصوره المختلفة فاق

(١) محمود وهبه، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٣٨.

(٢) انظر:
- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٣٣.
- تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٥٧.

(٣) ولعل من أبرز أسباب إنخفاض إنتاجية العامل الإسرائيلى: تلاشى الدفعة الأيديولوجية القوية التى سادت قبل قيام الدولة فى أوساط المستوطنين، حيث يأتى المهاجر اليوم ومعه مطالب اقتصادية محددة، وتضخم قطاع الخدمات، وهيمنة الهستدروت ودفاعها عن العمال، وتضخم الإنفاق العسكرى والإعتماد شبه المطلق على المعونات والمنح الخارجية. انظر فى هذا الشأن:
- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى ......، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٣٤ - ١٣٦.

(٤) تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٥٧.

(٥) **المرجع السابق**، ص: ٢٣٩.

(٦) محمود وهبه، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٣٨ - ٣٩.

جميع أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة أضحى معها الاقتصاد الإسرائيلى اقتصاداً فريداً بين اقتصاديات العالم. فقبيل إنشاء الدولة اعتمدت الجماعات اليهودية - التى استعمرت فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر - على الدعم المالى الذى وفره الأثرياء اليهود. ونظراً لأن بريطانيا هى التى مهدت الطريق أمام قيام دولة لليهود فى فلسطين فإن عبء تمويل وتسليح الجماعات اليهودية كان يقع على عاتقها. وبعيد قيام الدولة استمرت بريطانيا - ومعها بقية دول أوربا الغربية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا الغربية - فى تقديم الدعم المالى والعسكرى والسياسى للدولة الوليدة. ومنذ منتصف الستينيات، بدأ الدعم الأمريكى فى التزايد - بعد أن ظل محدوداً طوال الخمسينيات - إلى أن وصلت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية إلى حد ليس له مثيل فى العلاقات الدولية المعاصرة[١].

وغنى عن البيان أن إحتضان الدول الغربية الحركة الصهيونية - ثم دولة «إسرائيل» لاحقاً - إنما جاء دعماً لمصالحها الإستراتيجية الإستعمارية فى المنطقة، فإسرائيل قامت كقاعدة إستعمارية لرعاية المصالح الغربية فى المنطقة العربية، ولردع أية قوة تهدد هذه المصالح[٢]. وفيما يلى سنعرض - على نحو مقتضب - لأوجه الدعم المالى والعسكرى المختلفة التى حصلت عليها «إسرائيل» منذ قيامها وحتى اليوم، وذلك دون أن نخوض فى بحث تفاصيل هذا الدعم، الأمر الذى لا يُطيقه

(١) وقد علق «شمعون بيريز» على إعتماد بلاده على الغرب بقوله: «لقد أعطتنا أمريكا المال، وأعطتنا فرنسا السلاح مقابل المال، وأعطتنا ألمانيا السلاح بلا مال». ورد ذلك فى:
- محمد عبد العزيز ربيع، **المعونات الأمريكية لإسرائيل** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠)، ص: ١٢٧.

(٢) ترى «حنة أرنت» أن الدولة اليهودية تُمثل فى واقع الأمر مجال نفوذ إستراتيجى لأية قوة كبرى تدفع الثمن. أما «ناحوم غولدمان» فقد قال فى ١٩٤٧ أن «الدولة الصهيونية سوف تؤسس فى فلسطين، لا لاعتبارات دينية أو اقتصادية بل لأن فلسطين هى ملتقى الطرق بين أوربا وآسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقى للقوة السياسية العالمية والمركز العسكرى الإستراتيجى للسيطرة على العالم». أما «حاييم وايزمان» فقد أكد على أن «السياسة الصهيونية فى فلسطين ليست على الإطلاق تبديداً للموارد، وإنما هى التأمين الضرورى الذى نعطيه للقوى الغربية بسعر أرخص من أن يحلم به أى فرد». وذكر «يعقوب ميريدور» - وزير الاقتصاد فى عدد من حكومات الليكود - أن دور «إسرائيل» يحل محل عشر من حاملات الطائرات، ولأن تكلفة هذه الحاملات تبلغ (٥٠) مليار دولار فإن «ميريدور» يتساءل عن بقية المبلغ!. وبنفس المنطق يرى «شارون» أن المعونات الأمريكية التى تُقدم لبلاده لاتزيد عن ثلاثين ملياراً من الدولارات، أما الخدمات التى قدمتها «إسرائيل» لأمريكا فتفوق مائة مليار دولار. ولهذا «فلا تزال الولايات المتحدة مدينة لنا بسبعين مليار» كما يرى. تم إقتباس هذه الأقوال من:
- عبد الوهاب المسيرى، الإستعمار الصهيونى ....، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٣٧.
- عبد الوهاب المسيرى، **عقد المنفعة: الغرب يذبح والوكيل إسرائيل** (جريدة العربى، القاهرة، ٢٩ إبريل ١٩٩٦).
ويجب أن نشير - هنا - إلى أن «إسرائيل» تمثل بجانب دورها هذا - أى دورها كأداة للإستعمار فى المنطقة - قوة إستعمارية هى الأخرى لها مشروعها الإستعمارى الخاص بها.

هدف هذه الدراسة[1]. ومهما يكن من أمر، فإن أبرز مصادر ذلك الدعم يتمثل فى: التعويضات الألمانية، والدعم الأمريكى.

أولاً: التعويضات الألمانية:

استطاعت «إسرائيل» - بمجرد قيامها - أن تُنصّب نفسها ممثلاً لكل يهود العالم، وكان أول نجاح لها فى هذا الإطار التوصل إلى عدة إتفاقيات مع الحكومة الألمانية الغربية لما صار يُعرف بتعويض اليهود الذين أُضيروا من الحكم النازى[2]. وكانت صيغة التعويضات هذه هى الصيغة التى توصلت إليها حكومة ألمانيا الغربية - بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية[3] - لكى تقدم لإسرائيل المال بلا مقابل فى وقت كانت فيه الدولة الوليدة فى أمس الحاجة إليه. وكانت أولى هذه الإتفاقيات هى تلك التى وقّعت بين حكومة إسرائيل وحكومة ألمانيا الغربية فى سبتمبر ١٩٥٢، والتى التزمت بموجبها هذه الأخيرة بدفع مبلغ (٣,٥) مليار مارك (٨٢٢ مليون دولار) لإسرائيل على هيئة توريد سلع وتقديم خدمات كتعويض عما لحق باليهود على يد الحكم النازى، وذلك خلال فترة اثنى عشر عاماً. وقد تلا ذلك إتفاق آخر - عام ١٩٥٤ - تعهدت فيه الحكومة الألمانية بتقديم تعويضات فردية أو شخصية لضحايا النازية من الأفراد اليهود. ولا تزال الحكومة الألمانية تدفع هذا النوع من التعويضات حتى اليوم. وقد قُدرت هذه التعويضات الفردية فى الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨١ بنحو (٢,٨) مليار دولار. وفى العام ١٩٥٩ سمحت ألمانيا لإسرائيل ببيع سندات التنمية الإسرائيلية فى أراضيها، كما قامت بتشجيع المؤسسات والأفراد على الإستثمار فى «إسرائيل»، وتم إلغاء الضرائب المزدوجة منذ عام ١٩٦١. وقد شرعت ألمانيا - مع مطلع الستينيات - فى تزويد «إسرائيل» - بطريقة سرية وبوساطة فرنسية - بالسلاح، وفى دعم صناعة السلاح الإسرائيلية.

(١) ومما تجدر الإشارة إليه هنا أننا لانستطيع أن نُميط اللثام عن كافة وجوه الدعم الخارجى التى تصل «إسرائيل» لاسيما الدعم غير المنظور منها حال هجرة العلماء مثلاً.

(٢) تعود جذور مطالبة الحركة الصهيونية بتعويضات المانية إلى الرسالة التى بعث بها زعيم الحركة إلى دول الحلفاء التى كانت تحتل المانيا فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥، والتى قدّر فيها حجم الخسائر التى لحقت باليهود فى أوربا بما قيمته (٨) مليارات دولار. وكان مؤتمر بلتيمور (١٩٤٢) قد طالب الألمان بدفع تعويضات إلى «الشعب اليهودى». انظر لاحقاً صفحة (٧١ - ٧٢).
ويجب التنويه إلى أن تنصيب «إسرائيل» نفسها ممثلة لكل اليهود الذين أُضيروا من النازية أمر لا تؤيده حقيقة أن نحو (٨٠) ألف نسمة فقط من مجمل سكان «إسرائيل» - البالغ وقتذاك (١,٤) مليون نسمة - قدموا من ألمانيا.

(٣) كانت الولايات المتحدة - فى ذلك الحين - لا ترغب فى الإعلان عن علاقتها الكاملة بإسرائيل خوفاً على مصالحها النفطية الناشئة مع الدول العربية، وتحيناً - فى واقع الأمر - لفرصة تنقض فيها عليها بعد تصفية الوجود الفرنسى والإنجليزى فيها.

وإلى جانب ما سبق استطاعت «إسرائيل» الحصول على تعويضات أخرى عما أسمته بـ «ممتلكات اليهود الأوربيين» من خلال نظام «أموال من لا وارث لهم»، وهى الأموال التى أودعها أصحابها فى البنوك والشركات السويسرية والنمسوية ولم تطلب إما لوفاة أصحابها أو لموتهم فى معسكرات النازى. وقد قُدرّت هذه الأموال بنحو (٩٠٠) مليون دولار. كما حصلت «إسرائيل» على نحو (٦٠٪) من تعويضات يهود أوربا الشرقية والتى قُدرّت بـ (٣٠٠) مليون دولار. وفى عام ١٩٧٧ تم إنشاء صندوق من أجل ضحايا النازية برأس مال قدره (٦٠٠) مليون مارك، تحصل «إسرائيل» على (٩٠٪) من مخصصاته. وقد استمرت التدفقات المالية الألمانية والدعم الألمانى لإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧. وبدءاً من العام ١٩٦٩ شرعت البنوك الألمانية الكبرى فى تنفيذ برنامج واسع النطاق من الإستثمارات الصناعية فى «إسرائيل» والأراضى المحتلة عام ١٩٦٧[1].

وعلى الرغم من إختلاف صور هذه المساعدات الألمانية، فإن الحقيقة التى لايمكن أن ينكرها أحد هى أن هذه المساعدات كانت نقطة تحول هامة فى تطور الاقتصاد الإسرائيلى - الوليد آنذاك - فمن جهة كان لها الفضل الأول - تاريخياً - فى بناء الاقتصاد، ذلك أنها أُستخدمت فى إرساء قاعدة الصناعات الإسرائيلية، ومن جهة أخرى شكلت التعويضات الألمانية الأساس الذى به تم بناء ترسانة «إسرائيل» العسكرية، وهى الترسانة التى إستطاع الجيش الإسرائيلى بها إحتلال أراضى أربع دول عربية عام ١٩٦٧[2]. وفى الإجمال، قدّر وزير خارجية ألمانيا «كلاوس كينكل»

(١) إعتمدنا فى عرض هذا الجزء على:
- جودة عبد الخالق، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٦٥ - ٦٩.
- فؤاد مرسى، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٦٠ - ٦٢.
- حسين أبو النمل، **الاقتصاد الإسرائيلى** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨)، ص: ٨٢ - ٨٦.
- محمد عبد العزيز ربيع، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٢٥ - ١٢٧.

(٢) كانت المانيا المورد الرئيسى للسلاح لإسرائيل قبل عام ١٩٦٧. ويذكر أن «إسرائيل» حصلت بجانب التعويضات الألمانية على دعم اقتصادى كبير من دول أوربا الأخرى وذلك عن طريق صور عديدة منها توريد الخامات اللازمة للصناعة الإسرائيلية، وتصريف محصول الموالح الإسرائيلية، وعقد إتفاقيات تجارية مختلفة مع السوق الأوربية المشتركة، وإعفاء الصادرات الإسرائيلية الزراعية من الرسوم الجمركية بدءاً من ١٩٧٧، وغيرها. كما أن «إسرائيل» إستطاعت - فى أغسطس ١٩٩٦ - التوقيع على إتفاقية للتجارة الحرة مع كندا. ويذكر أنه لم يسبق لكندا أن عقدت مثل هذه الإتفاقية إلا مع الولايات المتحدة والمكسيك. كما أن «إسرائيل» قد وقعت فى أواخر عام ١٩٩٣ إتفاقية تجارة حرة أخرى مع دول «الإفتا: EFTA» والتى تشمل النمسا وفنلندا وأيسلندا وليشتنشتين والنرويج والسويد وسويسرا. انظر فى هذا الشأن:
- فؤاد مرسى، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٦٢ - ٦٦.
- محمود وهبه، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٦ - ٤٨.

- فى مايو ١٩٩٦ - إجمالى المساعدات التى قدمتها بلاده حتى عام ١٩٩٦ إلى «إسرائيل» بنحو (٩٧) مليار مارك ألمانى، أى حوالى (٦٠) مليار دولار أمريكى[١].

ثانياً : الدعم الأمريكى :

بعد أن كان «هرتزل» ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها بديل منافس لمشروعه الرامى إلى زرع دولة يهودية فى فلسطين بسبب وصول عدد كبير من يهود شرق أوربا إليها فى القرن التاسع عشر، وبروز عدد غير قليل منهم فى مجالات المال والإعلام والفن، اتجهت أنظار الحركة الصهيونية - فى منتصف القرن العشرين بينما كانت رحى الحرب العالمية الثانية لاتزال دائرة - إلى الولايات المتحدة. لقد كان دخول هذه الأخيرة الحرب ضد جيوش هتلر نقطة تحول بارزة فى تاريخ العلاقات الأمريكية الصهيونية، فقد أوصلها إلى قلب المنطقة فصار لها فيها مصالح وأهداف ولاسيما بعدما أكدت عدة دراسات أن هذه المنطقة ستكون فى وقت قريب أهم منابع النفط فى العالم[٢]. ولهذا اتجهت الحركة الصهيونية إلى الأمريكيين اليهود، ولسان حالها يقول : «إن يهود أوربا قد نجحوا فى استصدار وعد بلفور، وضمان الدعم الإنجليزى، وعلى يهود أمريكا إستكمال الطريق من خلال إنهاء المراحل الأخيرة لقيام الدولة وتحقيق إعتراف العرب بها». وقد كان من ثمار هذا التوجه إنتقال مقر الحركة الصهيونية من لندن إلى نيويورك، وإنعقاد مؤتمر بلتيمور فى مارس ١٩٤٢ فى الولايات المتحدة[٣].

---

(١) وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن جهود «إسرائيل» فى تسول الدعم من الخارج لم تقف عند هذا الحد، ففى مطلع العام ١٩٩٧ شرعت فى حملة جديدة ضد البنوك السويسرية هذه المرة، بهدف ما أسمته «إستعادة المسلوبات اليهودية التى انتزعها النازيون من الضحايا اليهود». وقد بدأت الحملة - دراميا - فى الكنيست، حينما قام أحد الأعضاء قائلاً : «الألمان قتلوا .... والسويسريون ورثوا .... والعالم لزم الصمت ...». وترتكز هذه الحملة على المطالبة بفسخ كل الإتفاقيات التى عقدها الحلفاء مع سويسرا والتى قدمت البنوك السويسرية بموجبها تعويضات قُدرت بمئات الملايين من الفرنكات السويسرية للحلفاء وللاجئى الحرب. وقد حققت هذه الحملة نجاحات كبيرة لاتزال صحف العالم حتى كتابة هذه السطور تتابعها. ولأن النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة لا مثيل له فإن حملة التعويضات تلك قد بلغت مبلغاً لا نظير له، فقد طالب «الفونسو داماتو» - رئيس اللجنة المصرفية التابعة للكونغرس الأمريكى - بتشكيل هيئة مستقلة لتحديد ملكية قرابة ألفين تحفة فنية سُرقت من ضحايا «المحرقة»، وتُعرض اليوم فى المتاحف الفرنسية، والتى قدّرها «داماتو» هذا بنحو (١٩٩٥) قطعة فنية، كما طالب هذا الأخير فرنسا بالتحقيق فى ذلك لمعرفة الملاك الشرعيين لهذه التحف ..!!

(٢) مع تقدم جيش «هتلر» بقيادة «روميل» فى الصحراء الغربية وإتجاهه نحو مصر وفلسطين - حيث هاجر الآلاف من اليهود - تصاعدت صيحات يهودالعالم كله خوفاً من تكرار مذابح النازى من جديد فى فلسطين. ولهذا ظهرت الدبابات الأمريكية - لأول مرة - فى العلمين، ووصلت شحنات الأسلحة الأمريكية إلى فلسطين ووزعت على المستعمرين اليهود حتى يدافعوا عن أنفسهم إذا ما وصل الألمان !!.

(٣) وقد انتهى هذا المؤتمر إلى عدة مقررات هامة، منها : ضرورة الإعلان الفورى عن دولة يهودية فى فلسطين كجزء لايتجزأ من العالم الديمقراطى الجديد - رفض الكتاب الأبيض البريطانى لعام ١٩٣٩ - إطلاق حرية الهجرة اليهودية وإستيطان اليهود فى =

ولئن كانت جذور الدعم الأمريكى لإسرائيل تعود إلى موافقة الرئيس «وودرو ويلسون» (١٩١٣ - ١٩٢١) - صاحب النقاط الأربعةعشرة الشهيرة، فى رسالة سرية أرسلها إلى وزارة الحرب البريطانية على وعد بلفور، وإلى موافقة الكونغرس الأمريكى فى ٣٠ يونيو ١٩٢٢ - فى عهد «وارين هاردنج» (١٩٢١ - ١٩٢٣) على الإنتداب البريطانى على فلسطين، فإن الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» (١٩٤٥ - ١٩٥٢) قد أرسى حجر الأساس للإنحياز الأمريكى لإسرائيل، برغم تحذير أركان إدارته من خطورة هذا الإنحياز على العلاقات الأمريكية العربية وقتذاك. ومع عهد الرئيس «ليندون جونسون» (٦٣ - ١٩٦٩) بدأت حقبة جديدة من السياسة الأمريكية تتسم بالإنحياز التام لإسرائيل على مستوى الرئاسة والكونغرس معاً. وقد إستمرت هذه السياسة فى عهود الرؤساء «نيكسون» و «فورد» و «كارتر» و «ريغان» و «بوش» حتى وصلت فى عهد الرئيس الحالى «بيل كلنتون» إلى حد لم يسبق له مثيل. وبدون الولوج فى تفاصيل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، فإن الدعم القادم من أمريكا «لإسرائيل» قد تعددت صوره، فبجانب دعم الحكومة الأمريكية الرسمى ثمة أموال ومساعدات يُرسلها الأمريكيون اليهود «لإسرائيل». وفيما يلى سنعرض - على نحو مقتضب - لأبرز هذه الصور[١]:

١ - الدعم العسكرى :

شهدت إدارة الرئيس «جون كيندى» (٦١ - ١٩٦٣) عقد أول صفقة سلاح أمريكى مع «إسرائيل» بقيمة (٢٢) مليون دولار، وكان ذلك فى عام ١٩٦٢. وقد ظلت المعونة العسكرية

= فلسطين بقيادة الوكالة اليهودية - إنشاء جيش يهودى يحارب تحت رايته الخاصة - دفع تعويضات المانية إلى «الشعب اليهودى» من أجل إعمار فلسطين ومصادرة جميع الأملاك الألمانية فى فلسطين لصالح الإستيطان الصهيونى. ويعد هذا البيان المرة الأولى التى يعلن فيها اليهود أن مطالبهم هى قيام «دولة» يهودية فى فلسطين. انظر فى هذا الشأن :
- أكرم زعيتر، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥٣ - ١٥٤.

(١) انظر لتفاصيل موسعة حول صور الدعم الأمريكى المختلفة لإسرائيل، وكذلك حول تطور العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية أيا من المراجع التالية:

- محمد عبد العزيز ربيع؛ **المعونات الأمريكية لإسرائيل**، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٧ - ٢٠٥.
- كميل منصور؛ **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل : العروة الأوثق** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦).
- يوسف الحسن؛ **إندماج : دراسة فى العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فى ضوء إتفاقيات التعاون الإستراتيجى والتجارة الحرة بينهما** (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦)، ص : ٤٣ - ٨٥، ١١٥ - ١٥٩.
- لى أوبرين؛ **المنظمات اليهودية ونشاطاتها فى دعم إسرائيل** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦).
- هشام الدجانى؛ **الإدارات الأمريكية وإسرائيل** (منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤).
- حسن نافعة؛ **هل تستطيع إسرائيل الإستغناء عن المعونة الأمريكية** (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد (١٢٦)، أكتوبر ١٩٩٦)، ص : ٩٢ - ٩٦.
- Zunes, S.; **The Strategic Functions of U.S. Aid to Israel,** (Middle East Policy, Vol. IV, No. 4, October, 1996), P. : 90 - 101.

الأمريكية لإسرائيل متواضعة حتى مجئ «جونسون» إلى سدة الرئاسة حين بدأت فى التصاعد بشكل سريع. ومنذ العام ١٩٨٦ تحصل «إسرائيل» على معونة عسكرية أمريكية رسمية «معلنة» تقدر بنحو (١,٨) مليار دولار سنوياً (وهذا الرقم يعادل نحو ٣٦,٢٪ من مجمل ميزانية برنامج المعونات العسكرية الأمريكية فى المتوسط). وقد درجت الإدارات الأمريكية المختلفة على «مكافأة» «إسرائيل»، فى أعقاب كل عدوان تقوم به هذه الأخيرة، فبعد حرب ١٩٦٧ ارتفعت المعونة العسكرية بنسب عالية (٧ ملايين دولار عام ١٩٦٧، ثم ٢٥ مليون دولار عام ١٩٦٨، ثم ٨٥ مليون دولار عام ١٩٦٩). وبعد حرب ١٩٧٣ حصلت «إسرائيل» على (٢,٥) مليار دولار مقابل حصولها على (٣٠٧,٥) مليون دولار قبل الحرب. وفى أعقاب غزو لبنان قفزت المعونة العسكرية السنوية إلى (١,٤) مليار دولار، ثم إلى (١,٧) مليار دولار. وفى أواخر العام ١٩٨٥ وفى أعقاب عدوان «إسرائيل» على مقر منظمة التحرير الفلسطينية، أقر الكونغرس معونة إضافية مقدارها (١,٤) مليار دولار. وبعيد عدوان «إسرائيل» على لبنان فى إبريل ١٩٩٦ عززت إدارة «كلنتون» دعمها العسـ ، إلى «إسرائيل» بأشكال مختلفة. وفى الإجمال، يقدر إجمالى المعونات العسكرية الأمريكية المعلنة لإسرائيل منذ قيامها وحتى العام ١٩٩٦ بنحو (٤٢ مليار دولار)، علما بأن هذه المعونات صارت - منذ العام ١٩٨٤ وإبان عهد ريغان - على شكل منح لا ترد، كما أن فوائد الديون العسكرية السابقة على ذلك التاريخ خفضت بقرار إدارى من «ريغان» فى ديسمبر ١٩٨٦.

٢ - التعاون الإستراتيجى بين الولايات المتحدة و «إسرائيل» :

وُلد هذا التعاون - إبان فترة حكم ريغان (٨٢ - ١٩٨٨)[١] - بعدما أدركت الولايات المتحدة صعوبة تنفيذ الصيغة الأمريكية لحلف دفاعى إستراتيجى تشارك فيه جميع الدول الصديقة فى المنطقة. لقد رأت الإدارة الأمريكية أن أضمن وأسرع الطرق إلى حماية مصالحها فى المنطقة هو الطريق الإسرائيلى. وقد عزز هذا التوجه إنتعاش الحرب الباردة بين القطبين الأمريكى والسوفيتى - مع مجئ ريغان للحكم - وبروز دور «إسرائيل» العسكرى والأمنى خاصة بعد خروج مصر من حلبة

(١) كان «ريغان» من أكثر الرؤساء الأمريكيين رضوخاً لمطالب «إسرائيل»، فقد كان مؤمناً إيماناً دينياً عميقاً - وهو ينتمى إلى جماعة دينية تسمى «الأصوليون الإنجيليون» - بأن على أمريكا تقديم الدعم والمال لإسرائيل لأن الله يريد منها أن تفعل ذلك، وأن من حق إسرائيل إمتلاك كل أنواع السلاح لتحقيق أهدافها بالقوة، ومن حقها - أيضاً - الحصول على ماتريد من الأراضى العربية وإختراق كل القوانين الدولية. وهذا - فى رأى ريغان والجماعة التى ينتمى إليها - سيمهد الطريق لمعركة آخر الزمان «هر مجدون» التى رأى أنها ستقع بين بلاده والإتحاد السوفيتى السابق. انظر فى هذا الشأن :
- غريس هالسل ؛ **النبوءة والسياسة : الإنجيليون العسكريون فى الطريق إلى الحرب النووية**، ترجمة : محمد السماك (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس ١٩٨٩).

الصراع. وقد ظهر هذا التعاون بعد توقيع وزيرى الدفاع فى البلدين («كايسبر واينبجر» و «آريل شارون») فى واشنطن على «مذكرة التفاهم الإستراتيجى» فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ ثم على إتفاقية التعاون الإستراتيجى» فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٣.

وبموجب هاتين الإتفاقيتين انتقلت «إسرائيل» من موقع «التبعية» للولايات المتحدة إلى «موقع الشراكة»، وذلك من خلال تأكيد البلدين على أن التعاون بين البلدين «تعاون متبادل». وكان مما تم الإتفاق عليه فى هذا المجال : تبادل المساعدات العسكرية، إجراء مناورات عسكرية مشتركة، التعاون فى مجال البحث والتطوير فى مجال الصناعات العسكرية، تشكيل مجلس للتنسيق من وزيرى الدفاع فى البلدين. وفى العام ١٩٨٦ سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل بالمشاركة فى أبحاث برنامج حرب الكواكب ضمن مجموعة دول الحلفاء، وفى العام التالى اعتبرت إدارة «ريغان» «إسرائيل» «حليفاً رئيسياً غير منتم لحلف الناتو». وفى أعقاب عدوان «إسرائيل» على لبنان - فى إبريل ١٩٩٦ - وقعت الولايات المتحدة و «إسرائيل» إتفاقاً جديداً لتعزيز التعاون الإستراتيجى بينهما، وآخراً للتعاون الأمنى والإستخباراتى. وبعد وصول «نتانياهو» إلى سدة الحكم (يونيو ١٩٩٦)، وفى إبريل من العام ١٩٩٧ أعلن البلدان عن تعزيز التعاون الإستراتيجى والعسكرى فى مجال البحوث وتطوير أسلحة مضادة لصواريخ الكاتيوشا. وبجانب كل ذلك الدعم العسكرى والإستراتيجى «لإسرائيل» تحصل هذه الأخيرة على دعم آخر غير مباشر من الولايات المتحدة، وذلك من خلال التعهد بضمان التفوق النوعى لإسرائيل على الدول العربية، وذلك من خلال الحيلولة دون بيع أسلحة أمريكية - وغير أمريكية - متطورة إلى الدول العربية، وتضييق الحصار على الدول المناهضة لإسرائيل (العراق، إيران ، ليبيا، سوريا ...).

٣ - المعونات الاقتصادية :

ظلت المعونات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل متواضعة حتى العام ١٩٧٤ مقارنة بما آلت إليه بعد ذلك التاريخ. ومنذ العام ١٩٨٦ تحصل «إسرائيل» سنوياً على معونة اقتصادية أمريكية رسمية «معلنة» بقيمة (١,٢) مليار دولار. وفى الإجمال تقدر المعونات الأمريكية الاقتصادية لإسرائيل منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٦ بنحو (٢٧,٦) مليار دولار. وتنفرد «إسرائيل» بالعديد من المزايا فيما يتعلق بهذه المعونات مقارنةً ببقية الدول المتلقية للمعونة الأمريكية، فمنذ عام ١٩٨٤ صارت كل المعونات الأمريكية لإسرائيل منحاً لا ترد، وصارت تدفع نقداً، وفى بداية السنة المالية فى الولايات المتحدة. هذا بجانب أن الحجم المعلن أقل بكثير من الحجم الحقيقى تبعاً لما تقرره أبحاث محايدة. وفى العام ١٩٨٥ عقدت الولايات المتحدة و «إسرائيل» إتفاقية للتجارة الحرة بينهما، فصارت العلاقة بين البلدين كالعلاقة بين الولايات داخل الولايات المتحدة.

٤ – معونات ومنح أمريكية أخرى غير مباشرة :

وبخلاف المعونات الاقتصادية والعسكرية الرسمية التى تحصل عليها «إسرائيل» (والتى تقدر بنحو ٣ مليار دولار سنويا) تجنى «إسرائيل» العديد من وجوه الدعم الاقتصادى والعسكرى غير المباشر، وذلك من خلال العديد من السبل، منها : السماح لسلع إسرائيلية بالدخول إلى السوق الأمريكية دون رسوم جمركية قبل إتفاق التجارة الحرة (١٩٨٥)، وإلغاء كافة هذه الرسوم بعد الإتفاق – تقديم معونات مالية لإسرائيل لبدء برنامج للمعونات الخارجية خاص بها – تقديم المعونات المالية للمنظمات الصهيونية العاملة فى مجال تهجير الجماعات اليهودية إلى «إسرائيل» – تسهيل حصول «إسرائيل» على القروض من البنوك التجارية الأمريكية، وقيام الحكومة الأمريكية بضمان هذه القروض – الإستثمار المباشر فى الاقتصاد الإسرائيلى من قبل الحكومة والشركات الأمريكية – السماح لإسرائيل بشراء معدات عسكرية قديمة بأسعار زهيدة لتعيد بيعها بأرباح وفيرة بعد ذلك لدول أخرى – استثناء «إسرائيل» من قانون تصدير السلاح فى أمريكا – السماح لإسرائيل بالحصول على أحدث المعارف الفنية المتقدمة الخاصة بصناعة السلاح وعلى أدق المعلومات السرية المتعلقة بجيوش الدول المجاورة ولاسيما العربية منها – شراء أسلحة إسرائيلية وإدخالها الخدمة فى الجيش الأمريكى، ومساعدة «إسرائيل» على تصدير منتجاتها العسكرية إلى دول العالم المختلفة – تمويل الولايات المتحدة، فى النصف الثانى من الثمانينيات، مشروع الطائرة الإسرائيلية «لافى»، والتى خصص لها نحو (٥٠٠) مليون دولار سنوياً فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧ – تحمل الولايات المتحدة تكاليف بناء قاعدتين جويتين فى النقب كتعويض عن قاعدة عسكرية إنسحبت منها «إسرائيل» فى سيناء، وبلغت هذه التكاليف (١,١) مليار دولار – العمل على إفشال سياسة المقاطعة العربية وتطويقها، وغير ذلك.

٥ – المعونات الخاصة من الأمريكيين اليهود :

وتأتى هذه المعونات من عدة قنوات أهمها : الأفراد العاديون، المؤسسات والمنظمات اليهودية الخاصة، وبيع «سندات إسرائيل». ويقوم بالقناة الأولى الأمريكيون اليهود الأثرياء من خلال عدة وسائل منها استثمار أموالهم فى «إسرائيل»، مساعدة البضائع الإسرائيلية على التغلغل فى السوق الأمريكية، إيداع أموالهم فى بنوك «إسرائيل» ، وشراء «سندات إسرائيل». وتُقدر تبرعات الأمريكيين اليهود وإستثماراتهم فى الاقتصاد الإسرائيلى خلال الفترة من ٤٨ – ١٩٨٨ بنحو (٧) مليار دولار.

أما مساهمات المؤسسات والمنظمات اليهودية الخاصة فتأتى من المنظمات اليهودية الأمريكية التى يزيد عددها عن (٢٠٠) منظمة لايخضع نشاطها للضريبة فى الولايات المتحدة. وأهم هذه المنظمات جمعية النداء الموحد. وتُقدر حصيلة ما أرسلته هذه المنظمات إلى «إسرائيل» حتى عام ١٩٨٨ بنحو (١٢) مليار دولار. أما منظمة «سندات حكومة إسرائيل» فهى تعمل فى الولايات المتحدة من خلال شركة مالية مسجلة فى نيويورك تحت إسم «إستثمارات التنمية الإسرائيلية» كمؤسسة مالية خيرية. وقد قُدرت الأموال التى جمعتها هذه المنظمة منذ عام ١٩٥١ وحتى العام ١٩٨٨ بنحو (٩,٥) مليار دولار من دول أمريكا وغرب أوربا، منها أكثر من (٨٠٪) من الولايات المتحدة (حوالى ٧,٥ مليار دولار).

وهكذا يُقدر هذا النوع من المعونات الذى وصل «إسرائيل» منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٨٨ بما قيمته (٢٦,٥) مليار دولار. ونظراً لأن هذه الأموال لا تخضع للضرائب فهى تُحمّل الخزانة الأمريكية ملايين الدولارات سنوياً، هى حصيلة الضريبة المستحقة عنها فيما لو خضعت هذه الأموال كغيرها للضرائب.

وجملة القول فى شأن الدعم الأمريكى لإسرائيل يمكن الإنتهاء إلى أن الولايات المتحدة تتولى رعاية إسرائيل إقتصادياً وعسكرياً، وتعمل على إشراكها فى برامجها الإستراتيجية المتقدمة، وهى فوق هذا وذاك توفر لها حماية دبلوماسية فى كافة المحافل الدولية منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ وحتى اليوم، فقد تجاوز عدد المرات التى لجأت فيها الولايات المتحدة إلى حق الفيتو فى مجلس الأمن لصالح «إسرائيل» – منذ أول فيتو عام ١٩٧٢ وحتى مطلع العام ١٩٩٧ – أكثر من ثلاثين مرة. وفى عهد الرئيس الحالى «كلنتون» وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى وضع ليس له مثيل فى العلاقات الدولية، ويكفى للتدليل على ذلك ما قاله «شمعون بيريز» – وقت أن كان رئيساً لوزراء إسرائيل بعد إغتيال «رابين» – معلقاً على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية «لقد أفلسنا من الطلبات فكل ما طلبناه من كلنتون أعطاه لنا». أما صحف «إسرائيل» فقد كتبت الكثير عن سخاء «كلنتون» وإدارته، ومن ذلك ما جاء فى صحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ الثانى من مايو ١٩٩٦ : «إن كلنتون سيدخل فى سجلات التاريخ الإسرائيلى كأول رئيس أمريكى يتصرف كالولد المطيع الذى لا يعرف كيف يقول : لا »[1]. وتبعاً لمعلومات أوردها

(١) ليس غريباً صدور مثل هذه التصريحات من الإسرائيليين إزاء ما قدمه «كلنتون» لـ «إسرائيل» منذ وصوله إلى الحكم، فقد جعل «كلنتون» جل موظفى البيت الأبيض والإدارة الأمريكية ومستشاريه إما من الأمريكيين اليهود وإما من المعروف عنهم ولائهم الشديد للوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة. ومن المسؤولين الأمريكيين اليهود فى إدارة «كلنتون» اليوم (مطلع عام ١٩٩٨) : «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية، «وليام كوهين» وزير الدفاع، «روبرت روبين» وزير الخزانة ، «دان عليكمان» =

أحد الباحثين [1] فى مايو ١٩٩٦ فإن «إسرائيل تستأثر بـ (١٠٠٠) دولار سنوياً لكل فرد إسرائيلى، خمسة أضعاف ما تحصل عليه (٦٠) دولة من دول العالم الثالث حيث يذهب إليها (٢٧٪) من المساعدات الخارجية الأمريكية، و (٣) زيارات لـ «كلنتون» إلى «إسرائيل» فى ثلاث سنوات.

= وزير الزراعة، «ستيوارت ايزنشتات» نائب وزيرة الخارجية، «مارتن إنديك» نائب وزيرة الخارجية (والذى شغل من قبل المناصب التالية : خبير شؤون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى، سفير أمريكا فى «إسرائيل»)، «صموئيل بيرجر» رئيس مجلس الأمن القومى، «صموئيل لويس» مدير إدارة التخطيط فى وزارة الخارجية، « دينس روس» المنسق العام لمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، «بيتر تارنوك» نائب وزيرة الخارجية، «كارين ادر» مدير بوزارة الخارجية، «جيم شتانيبرغ» نائب رئيس مجلس الأمن القومى، «ستانلى ريس» عضو بمجلس الأمن القومى، «جاى فوتليك» ضابط إتصال، «مانى غرائر وولد» ضابط إتصال، «جيف إبلار» مساعد خاص للرئيس، «سوزان توماس» مساعدة خاصة لزوجة الرئيس. هذا فضلاً عن عدد آخر من الشخصيات المعروف عنهم ولائهم الشديد للوبى الصهيونى حال : «آل غور» نائب الرئيس و «جيمس وبلزى» مدير الإستخبارات المركزية السابق، و «أنطونى ليك» رئيس مجلس الأمن السابق. إلى جانب ضغط الإدارة الأمريكية على الأطراف العربية فى إطار مايسمى بعملية التسوية، ودعم عقد مؤتمرات اقتصادية سنوية بهدف تسريع عملية التطبيع السياسى والإقتصادى بين «إسرائيل» والدول العربية، وإحتواء الدول العربية المناوئة لـ «إسرائيل»، والتعاضى عن سياسات «إسرائيل» الإستيطانية وحمايتها فى المحافل الدولية.

(١) وهو الدكتور «غسان سلامة» أستاذ العلوم السياسية فى جامعة باريس.

الفصل الثانى

فى

قوى الحياة السياسية فى « إسرائيل »

- دهليز
- المبحث الأول : الأيديولوچية الرسمية للدولة : الصهيونية السياسية.
- المبحث الثانى : المؤسسات الرسمية للدولة.
- المبحث الثالث القوى اللارسمية فى الحياة السياسية.

الفصل الثانى
فى
قوى الحياة السياسية فى « إسرائيل »

دهليز :

يعرض هذا الفصل لقوى الحياة السياسية الرسمية واللارسمية فى مبحثين إثنين، وذلك على أن يسبق هذين المبحثين، مبحث يتناول الأيديولوچية الرسمية للدولة، والتى تتمثل فى «الصهيونية السياسية». إن مؤسسات الدولة الرسمية – القوة الرسمية فى الحياة السياسية – قد قامت إعمالاً لتلك الأيديولوچية الرسمية، التى تحدد القيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع. ومن هنا فإننا لانستطيع أن نفهم المؤسسات الرسمية لدولة ما دون فهم فلسفتها السياسية، أى أننا لا نستطيع سلخ الأفكار المذهبية عن مؤسسات الحكم التى ما جاءت إلا لوضع هذه الأفكار موضع التطبيق.

ويرتبط فهمنا هذا بتعريفِ عبارة « النظم السياسية » ، والتى تعنى « مركب من مؤسسات سياسية رسمية، وقيم مذهبية صورت فى فلسفات سابقة عليها وجاءت تلك المؤسسات مصورة فى كيانها العضوى والوظيفى وفى أهدافها على أساس تلك القيم » [1].

وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أننا نرتبط فى عرضنا لقوى الحياة السياسية فى «إسرائيل» بتعريف أستاذنا الدكتور « محمد طه بدوى » للحياة السياسية بأنها « عالم قوى المجتمع الوطنى الرسمية واللارسمية دون تمييز، وهى تتفاعل فيما بينها تفاعلاً يكون من شأنه تحقيق حالة الإتزان له » [2]، وذلك على أساس أن المؤسسات السياسية الرسمية للدولة هى القوة الرسمية، وأن قوى الواقع الإجتماعى الفعلية (أى التى تنشأ نشأة واقعية، وهى لذلك ليست من بين مؤسسات الدولة الرسمية) هى القوى اللارسمية. ولهذه القوى اللارسمية دورٌ فاعل فى الحياة السياسية، فهى تشارك المؤسسات الرسمية فى عملية صنع القرار السياسى على مستوى مجتمعها [3]. وإنطلاقاً مما سبق يتضمن هذا الفصل مباحث ثلاثة، يتناول أولها الأيديولوچية الرسمية للدولة : الصهيونية السياسية، ويعرض ثانيها لمؤسسات الدولة الرسمية. أما المبحث الثالث فيتضمن الحديث عن قوى الحياة السياسية اللارسمية : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسى.

---

(١) وذلك كما يعرفها الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى فى :
– محمدطه بدوى ؛ **النظرية السياسية : النظرية العامة للمعرفة السياسية** (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦)، ص ٢١٨ – ٢٢٤.

(٢) **المرجع السابق** ؛ ص ٢٢٦.

(٣) **المرجع السابق** ؛ نفس المكان.

المبحث الأول

الأيديولوچية الرسمية للدولة : الصهيونية السياسية

نتناول فى هذا المبحث الأيديولوچية[1] الرسمية للدولة (الصهيونية السياسية) من خلال الحديث عن الموضوعات التالية :

المطلب الأول : التعريف بالصهيونية السياسية.

المطلب الثانى : العوامل التى هيأت لظهور الفكرة الصهيونية فى القرن التاسع عشر.

المطلب الثالث : الأسانيد الدينية والتاريخية التى ارتكزت إليها الحركة الصهيونية فى وضع أفكارها.

المطلب الأول : التعريف بالصهيونية السياسية :

ترتد لفظة « الصهيونية – Zionism» إلى جبل « صهيون – Zion» [2] بفلسطين. ولقد صارت لفظة « صهيون » تعنى – لدى اليهود – «أرض الميعاد» أو « الأرض المقدسة»، أى

(١) تجدر الإشارة – فى هذا المقام إلى أننا نعنى بلفظة « الأيديولوجية » مجموعة من الأفكار المذهبية التى تتصل بكيان المجتمع فى قطاعاته المختلفة (إجتماع ، سياسة، إقتصاد .... إلخ)، والتى يدّعى أصحابها أنها إذ تطبق – أى إذ يقوم المجتمع إستناداً إليها – يتحقق المجتمع الأمثل. والأيديولوجية أفكار أى أنها من نتاج الذهن، وهى مذهبية لكون أصحابها يتجهون بها إلى المجتمع بقصد تغيير ملامحه، وباعتبار أن هذا التغيير يمثل الهدف النهائى لذلك الفكر المذهبى. والأيديولوجيات قد تكون ثورية – حيث يقدر أصحابها أن هدفها لابد وأن يتحقق عن طريق العنف والثورة – وذلك حال فلسفة ماركس السياسية، وفلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر الفردية النزعة، وقد تكون إصلاحية، حيث يتم التغيير بشكل تدريجى. وغنى عن البيان أن الفكر الصهيونى ينحصر هدفه فى العمل على «عودة» اليهود إلى فلسطين – إستناداً إلى أسس غير موضوعية – بغية إقامة « دولة قومية » باعتبار أن اليهود يشكلون شعباً وعرقاً واحداً. ومن هنا فإنه يمكننا القول أن الفكر الصهيونى لايشكل فكراً مذهبياً يتجه إلى كافة قطاعات المجتمع، وإنما هو مجرد « فكرة » تدعى أن « اليهود جنس واحد»، وتطالب « بإقامة وطن قومى » لهم فى فلسطين. وقد دعا لها وأيدها العديد من اليهود فى القرن التاسع عشر كحل « للمسألة اليهودية » فى الوقت الذى راحت فيه الدولة – التى قامت كثمرة لهذه الفكرة – تنظم قطاعات المجتمع إستناداً إلى العديد من القيم والأفكار الدينية والإشتراكية والليبرالية.

ولمزيد من التفاصيل حول مدلول لفظة « الأيديولوجية » ، انظر :

– محمد طه بدوى ؛ **محاضرات فى النظم السياسية المقارنة** ؛ محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة بكالوريوس العلوم السياسية بكلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، العام الجامعى : ١٩٩٠/١٩٩١م.

(٢) وهو أحد الجبال الأربعة التى أقيمت عليها مدينة القدس، وقد فتح النبى داوود، عليه السلام، هذه المدينة وجعلها عاصمة لملكه الذى دام من عام ١٠٠٠ ق.م. حتى عام ٩٦٠ ق.م. والتوراة تضفى هالة من القداسة على جبل صهيون خاصة، =

فلسطين . وقد اشتق الكاتب الألمانى اليهودى «ناثان برنباوم ، Nathan Birnbaum » [1] (١٨٦٤ – ١٩٣٧) من لفظة «صهيون» كلمة «الصهيونية» ليصف بها الإتجاه السياسى – الجديد آنذاك فى القرن التاسع عشر – بين يهود أوربا. لقد إستغل هذا الكاتب تلك اللفظة بهدف إستثارة الحمية الدينية، وإبتعاث التعبئة الروحية لدى الجماعات اليهودية للإنضواء تحت لواء هذا الإتجاه الجديد، وإعتناق مبادئه ، والعمل على تحقيق أهدافه.

هذا وقد ظهرت الصهيونية السياسية كبرنامج عمل – فى القرن التاسع عشر – على يد الصحفى النمساوى «ثيودور هرتزل ، Theodor Herzl (١٨٦٠ – ١٩٠٤)، وهى تستند إلى فكرة رئيسية مؤداها أن « ثمة مشكلة يهودية [2] تتمثل فى تشتت اليهود، وتعرضهم للمطاردة والإضطهاد أينما وجدوا برغم أنهم يشكلون أمة واحدة وشعباً واحداً»، وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو «عودة» هذا «الشعب» إلى «أرضه المقدسة، أرض الميعاد» بغية إقامة دولة خاصة به.

وفكرة « العودة » تلك ليست فكرة جديدة، فقد آمن بها عامة اليهود – على مر العصور – بهدف « إعادة بناء هيكل سليمان »، وإقامة « مملكة إسرائيل » وذلك تحت قيادة «المسيح المنتظر» [3]. غير أن الجديد لدى دعاة الصهيونية السياسية هو ظهور دعوتهم على الدعوات السابقة عليها بهدف سياسى هو إقامة « دولة يهودية » فى فلسطين، وبوسائل سياسية تتمثل فى الإعتماد على العمل اليهودى الذاتى وليس إنتظار المسيح المنتظر [4]، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

= ففيه يقيم « يهوه » إله اليهود فيما يزعمون، وفى رحابه يظهر المسيح المخلص الذى ينتظره اليهود. انظر فى ذلك:

– عبد السميع الهرّواى ؛ **الصهيونية بين الدين والسياسة** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ١٥٠ .

(١) وكان « برنباوم » آنذاك رئيس جمعية « كاديناح » كبرى الجمعيات اليهودية التى تألفت فى النمسا لتشجيع هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين.

(٢) يرى الأستاذ الدكتور « عبد الوهاب المسيرى » أن المسألة اليهودية تعنى المشاكل التى واجهتها الجماعات اليهودية المختلفة، وأنه ليس ثمة مسألة يهودية واحدة ثابتة، فمشاكل يهود اليمن تختلف عن مشاكل يهود الولايات المتحدة. ومن هنا صورت الحركة الصهيونية هذا المصطلح وكأن ثمة « مسألة يهودية » واحدة لها حل واحد هو « التخلص من اليهود عن طريق إبادتهم أو تهجيرهم». انظر فى هذا المعنى :

– عبد الوهاب المسيرى : **الأيديولوجية الصهيونية ؛ دراسة حالة فى علم اجتماع المعرفة** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الثانية، يونيو ١٩٨٨)، ص ١٣ .

(٣) انظر فى هذا الصدد :

– عابد توفيق الهاشمى؛ **عقيدة اليهود فى تملك فلسطين : وتفنيدها قرآناً وتوراةً وإنجيلاً وتاريخاً** (مكتبة أم القرى ، القاهرة، ١٩٩٠)، ص : ٢٩ – ٧٦.

(٤) انظر تفاصيل ذلك :

– محمد طه بدوى ؛ القضية الفلسطينية ......، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠٣ .

المطلب الثانى : العوامل التى هيأت لظهور الفكرة الصهيونية فى القرن التاسع عشر :

تعد الصهيونية نتاجاً لعدة عوامل مترابطة ومتداخلة يعود بعضها إلى المجتمعات الأوربية فى القرن التاسع عشر، ويرتد بعضها الآخر إلى أوضاع الجماعات اليهودية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية فى تلك المجتمعات، وفيما يلى عرض لأظهر هذه العوامل :

أولاً – العوامل المرتبطة بالمجتمعات الأوربية : يتمثل أظهر هذه العوامل فى :

– بزوغ عصر النهضة وإنهيار النظم الإقطاعية وبدء الثورة الصناعية وحركات التحرير فى أوربا.

– حركة العداء للسامية.

– حركة الإستعمار الأوربى.

ففى ظل النظم الإقطاعية، إضطلعت الجماعات اليهودية بدور التجارة الوسيطة فيما بين الإقطاعيات الأوربية من ناحية، وفيما بين المجتمعات الأوربية المسيحية الإقطاعية وبين المجتمع الإسلامى فى آسيا وأفريقيا من ناحية أخرى. ومن هنا فقد عاشت هذه الجماعات على هامش المجتمعات الأوربية دون أن تكون البتة جزءاً من القطاع الإنتاجى فيه. ومع حلول القرن الثانى عشر بدأت علامات الإنهيار تظهر على المجتمعات الأوربية الإقطاعية نتيجة للعديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية، والتى منها : ظهور المدن، وإزدياد حجم التجارة الدولية، وإزدهار الصناعات المحلية، وظهور بعض الملكيات القومية القوية – وخاصة فى إنجلترا وفرنسا – بجيوشها المستقلة عن الإقطاعيين، والحملات الصليبية ضد الشرق[1]. ونتيجة لكل هذه التطورات إهتز وضع الجماعات اليهودية فى المجتمعات الأوربية، فقد ظهر العديد من الإتحادات الدولية التى حلت محل اليهود فى عمليات التجارة الوسيطة مما دفع اليهود إلى الإشتغال بالتجارة الداخلية وعمليات الإقراض بالربا. ومع ظهور المصارف وطبقة التجار المحليين، بدأت الجماعات اليهودية تفقد أعمالها، فقد حل التاجر والمرابى الأوربى محل التاجر والمرابى اليهودى الأمر الذى حوّل الجماعات اليهودية إلى عبء حقيقى على المجتمعات الأوربية.

ومن هنا ظهر ما راح يعرف بـ « المسألة اليهودية » التى هى – فى الأساس – ظاهرة إجتماعية نتجت عن تطور المجتمعات الأوربية تاريخياً من نظام الإقطاع إلى النظام

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر :
– عبد الوهاب المسيرى؛ الاستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية؛ **مرجع سبق ذكره،** ص :١٨ – ٢٠.
– جلال يحيى؛ **عصر النهضة والعالم الحديث** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٩) ص :٥٨ – ٦٢.
– جورجى كنعان؛ **سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية** (دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢)، ص :٩٢ – ٩٧.

الرأسمالى[1]. ولعل ما سبق يفسر لنا عمليات الطرد والإبعاد التى مورست تجاه اليهود فى فرنسا وإنجلترا فى القرن الثانى عشر. لقد كان اليهود المطرودون يحلون مشكلتهم عن طريق الهجرة إلى مجتمعات لاتزال إقطاعية، وهذا ما يفسر أيضاً حركات هجرة الجماعات اليهودية إلى وسط أوربا، ثم إلى شرقها وخاصة إلى بولندا[2].

وإبان الفترة التى سُميت « **عصر النهضة** » أو « **عصر الإحياء الأوربى** » – أواخر القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر – شهدت القارة الأوربية العديد من التطورات أدت إلى أن وجد اليهود أنفسهم شيئاً فشيئاً داخل الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية الأوربية، ومن هذه التطورات : الإتجاه نحو الفردية المطلقة وسيادة العقل، وتسفيه الأسس الدينية، وهدم سلطة الكنيسة، وإطلاق حرية الفكر والعقيدة، وظهور المذاهب المادية والإلحادية، والعودة إلى التقاليد الفكرية اليونانية القديمة[3]. وقد نجم عن كل ما سبق عدم التفرقة بين الأفراد إستناداً إلى الإنتماء الدينى. وقد كانت أولى حركات تحرير اليهود تلك التى تمت فى النمسا[4]، فى الوقت الذى لم يتم فيه تحرير الجماعات اليهودية فى أوربا على نطاق واسع إلا بعد الثورة الفرنسية، حيث صدر عن الجمعية الوطنية الفرنسية فى ٢٧ سبتمبر ١٧٩١ قرار اعتبر اليهود المقيمين فى فرنسا مواطنين لهم كل حقوق المواطن الفرنسى وعليهم جميع واجباته. ومع إنتشار النفوذ الفرنسى فى أوربا زحفت حركات تحرير الجماعات اليهودية إلى مختلف أرجاء القارة الأوربية : فى هولندا وإيطاليا عام ١٧٩٦، وفى روسيا عام ١٨١٢[5]. وفى سنة ١٨٧٠

---

(١) عبد الوهاب المسيرى؛ الاستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية؛ **مرجع سبق ذكره،** نفس المكان.
(٢) **المرجع السابق،** ص : ٢١ . وكذلك :
– جورجى كنعان، **مرجع سبق ذكره،** ص :٩٧ – ٩٨.
- Eisenstadt, S. N.; **Jewish Civilization : The Jewish Historical Experience in a comparative Perspective** (State University of New York Press, 1992), P. : 103 - 108.
(٣) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات :
– إسماعيل راجى الفاروقى ؛ **الملل المعاصرة فى الدين اليهودى** (مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨)، ص : ٣٢ – ٣٥.
– محمود إسماعيل محمد؛ **المدخل إلى العلوم السياسية** (دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية : ١٩٩١)، ص:٣٨٥ – ٣٩٢.
– عبد العزيز صقر؛ **دور الدين فى الحياة السياسية فى الدولة القومية : تحليل تجريبى؛** رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩، ص : ٢٣٠ – ٢٣٤.
(٤) لقد اتخذ إمبراطور النمسا جوزيف الثانى عدة إجراءات رفع بها الضرائب الخاصة المفروضة على اليهود وألغى إرتداء العلامة الصفراء المميزة لهم. ورغم ذلك لم يستجب اليهود لذلك واستغلوا هذه الأوضاع لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية دون أن يعتبروا أنفسهم مواطنين نمساويين . انظر فى هذا الصدد :
– إسماعيل راجى الفاروقى؛ **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣٧.
(٥) تجدر الإشارة هنا إلى أن هزيمة فرنسا فى حربها ضد روسيا قد أدت إلى العودة إلى حرمان اليهود من مكاسبهم السياسية =

لم يتبق فى أوربا يهودى واحد غير محرر.

وقد سُميت إستجابة يهود أوربا – وخاصة فى ألمانيا – حركة « الهسكالاه » (وهى كلمة عبرية تعنى بالعربية التنوير) والتى استمرت من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٨٠ تقريباً. وقد راحت الحركة تدعو اليهود إلى الحصول على الحقوق المدنية الكاملة التى وفرتها حركات التحرير فى أوربا، وذلك عن طريق الإندماج فى المجتمعات التى يعيشون فيها. لقد كان السبيل الأمثل لدى أنصار هذه الحركة هو «فصل الدين اليهودى» عن حياة اليهود فى المجتمعات الأوربية، وحصر ولائهم للدول التى يقطنون فيها. وقد كان التعليم القضية الأساسية بالنسبة لدعاة « الهسكالاه » نظراً إلى إغراق الجماعات اليهودية فى الرجعية والتخلف[1].

ويُعد الفيلسوف اليهودى الألمانى «موسى مندلسون» (١٧٢٩ – ١٧٨٦) أعظم من تأثر بجو التحرر والتنوير، وفيلسوف التنوير اليهودى الأول. لقد درس «مندلسون» التلمود واللغات الأوربية وجمع بين المعرفتين الدينية والدنيوية وانتهى إلى تكريس جُل وقته إلى إنهاء العزلة اليهودية وتوضيح علاقة الدين بالعقل[2]. لقد كان يرى أنه «إذا أُريد للمواطن ..... أن يحسن القيام بالواجب القومى المنوط به، يجب عليه ألاينظر فى أمر الدين، بل أن ينحيه عن المجالات العملية، وإذا أُريد أن يتمتع المواطن بحرية الفكر.... وجب عليه أن ينحى الدين عن المجالات النظرية أيضاً » [3]. وقد انتقد « مندلسون » فى كتابه « أورشليم أو إنعتاق اليهود المدنى» الذى

= والمدنية فى دول أوربا – عدا فرنسا وهولندا – ولكن سرعان ما أبرمت قوانين جديدة أعادت لليهود حريتهم، انظر فى ذلك :

– **المرجع السابق**، ص : ٣٩.

- Sicker, M.; **Judaism, Nationalism, and the Land of Israel** (Westview Press, Boulder, San Francisco, Oxford, 1992), P. : 90 - 94, 97 - 110.

(١) انظر فى هذا :

– عبد الوهاب المسيرى؛ **الأيديولوجية الصهيونية : دراسة حالة فى علم اجتماع المعرفة** (قسمان) (سلسلة عالم المعرفة، عددا ٦٠ ، ٦١، ديسمبر ٨٢ ويناير ٨٣، الكويت)، ص : ٨٠ – ٨١.

- Jacobs, L.; **The Jewish Religion : A companion** (Oxford University Press, Oxford, 1995) P. : 223 - 226.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن موسى مندلسون (الذى ولد فى أحد معسكرات الجيتو فى ألمانيا عام ١٧٢٩) قد صارت له سمعة أدبية عالية وذاع صيته بين اليهود وأطلقوا عليه لقب موسى الثالث (بعد النبى موسى عليه السلام وموسى بن ميمون). انظر لمزيد من التفاصيل عن حياة وفكر « مندلسون » :

- **Ibid.**, P. 341.

– عبد الوهاب المسيرى؛ **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥)، ص : ٢٧١ – ٢٧٢.

نشره عام ١٨٧٣، سيطرة الحاخامات على الديانة اليهودية وعلى اليهود [1]، ورأى أن اليهودية ليست عقيدة وحيية وإنما هى مجرد شريعة فقط [2]. وقد ترجم مندلسون «أسفار موسى» إلى الألمانية، وأنشأ مجلة باسم « هاميعاسف : المجمع » لنقل الثقافة الألمانية إلى اليهود باللغة العبرية، كما أسس « المدرسة اليهودية الحرة » فى برلين عام ١٨٧١، وكان هدفه من كل ذلك دمج اليهود فى المجتمع الألمانى وضمان إستمرار حركة الهسكالاه [3].

والحق أن حركات تحرير الجماعات اليهودية تلك وضعت اليهود أمام العديد من التساؤلات، فأولاً : كيف يكون المرء يهودياً يدين بالتوراة والتلمود فى حياته وفكره، وألمانياً أو فرنسياً يدين بالولاء لوطن وحكومة، ويعيش ثقافة وحضارة مغايرة لما جاء فى كتبه المقدسة ؟، وثانياً : كيف يوفق اليهودى بين العلمانية التى فصلت الدين عن الدولة وأدت إلى جعل اليهود مواطنين فى المجتمعات الأوربية، وبين « الدين اليهودى » القائم على تميز وتمايز اليهود عن غيرهم من الشعوب؟

وهكذا، فبرغم أن حركات تحرير اليهود قد جلبت العديد من المنافع لليهود أفراداً وجماعات؛ حيث مكنتهم من الإندماج فى الحياة الأوربية بل والسيطرة على العديد من قطاعاتها الحيوية، فإنها قد ألحقت باليهود – كجماعة دينية أو كأمة متميزة (كما يزعمون) العديد من الأضرار[4]. وإزاء هذه المعضلة إنقسم مفكرو اليهود وعامتهم بين العديد من

(٣) إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٦.

(١) عبد الوهاب المسيرى؛ الأيديولوجية الصهيونية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٠.

(٢) ويتعين التنويه هنا إلى أن فكر « مندلسون » لم يكن معادياً لجوهر القيم الدينية الأخلاقية ولا للأفكار والعقائد الغيبية فى الدين مثل فكرة الألوهية وخلود الروح، بل كان يتمسك بهذه المعتقدات. لقد رأى أن من الضرورى تنحية الدين عن المجالات العلمية وعن حياة الأفراد فالدين مسألة عقيدة لا دخل للدولة بها وهى علاقة بين الفرد وخالقه. لقد خاطب اليهودى قائلاً : « أيها اليهودى، وافق على دستور الدولة، واعمل بجميع عادات البلد الذى تحل فيه، وبقوانينه، ولكن فى الوقت نفسه، كن أميناً على دين آبائك وأجدادك » ، انظر فى ذلك :

– صلاح الزرو ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٦ – ١١٧.

(٣) انظر فى ذلك :

- Jacobs, L.; **Op. cit.**,.P. : 224.

- Eisenstadt, S. N.; **Op. cit.**, P. : 95 - 100.

وتجدر الإشارة إلى أننا سنعرض لهذه الحركة أيضاً فى إطار حديثنا عن التيارات اليهودية الحديثة فى الملحق رقم (٢) من هذه الدراسة.

(٤) إسماعيل راجى الفاروقى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠.

ولمزيد من التفاصيل الموسعة والمعمقة حول المسألة اليهودية وتحرير اليهود، انظر :

– عبد الوهاب المسيرى؛ الأيديولوجية الصهيونية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٦ – ٧٨.

- Eisenstadt, S. N.; **Loc. Cit.**

- Evron, B.; **Jewish State or Israeli Nation ?** (Indiana University Press, Bloomington, 1995), P. : 53 - 66.

الإتجاهات، فثمة إتجاه إصلاحى Reform Judaism ، وثمة « إتجاه محافظ Conservative Judaism » ، وثمة إتجاه « إنشائى أو تجديدى Reconstructionist Judaism » . وذلك فضلاً عن «اليهودية التلمودية» التى سميت «اليهودية الأرثوذكسية Orthodox Judaism » . وأخيراً انبثقت إلى الوجود الحركة الصهيونية لتشكل هى الأخرى تياراً جديداً يجمع بين العديد من سمات الإتجاهات الأولى(١) .

أما حركة « العداء للسامية Anti-Semitism » (٢) فتعنى كراهية المجتمع الأوربى ليهود أوربا الذين يعيشون فيه، وما تبع ذلك من عمليات مطاردة وإضطهاد ما فتئت تتجدد على إمتداد مرحلة العصور الوسطى. وظاهرة العداء للسامية قديمة قدم ظاهرة التناقض المسيحى اليهودى، فبعد الشتات اليهودى الذى تم على يد الرومان، ظل اليهود يعيشون فى عزلة عن بقية الشعوب فى ظل القيم التى تضمنتها كتبهم المقدسة، والتى سرعان ما صاحبتها أساليب سلوكية عدائية تهدف إلى إفساد وتخريب المجتمعات التى يعيشون فيها، ومن هنا ترتبط ظاهرة العداء للسامية – التى وظفتها الحركة الصهيونية لصالحها – بظاهرة « العداء لليهودية » فى ظل سلطان الكنيسة الكاثوليكية (٣). ولأن من أقوى الأساليب التى لقنها التلمود لليهود هو «أسلوب الإتخاذ من الضعف قوة»، وإدعاء «كراهية الشعوب لليهود» فإنه كان لزاماً على يهود القرن التاسع عشر ورواد الحركة الصهيونية الإبقاء على «العداء لليهودية القديمة»، ولكن بتسمية جديدة هى «العداء للسامية» وبسند جديد يتلاءم مع روح العصر(٤).

هذا، وقد راحت الحركة الصهيونية تدعى أن العداء لليهود إتخذ أبعاداً ثلاثة (٥) :

– البعد التاريخى، أى أن العداء قد وُجد منذ وُجد اليهود وحتى اليوم : السبى البابلى،

(١) انظر عن الإتجاهات : الإصلاحى، والمحافظ، والتجديدى الملحق رقم (٢) من هذه الدراسة. أما عن الإتجاه الأرثوذكسى فيتم تناوله بالتفصيل – بإذن الله – فى الفصل الأول من الباب الثانى، والمعنون بـ « الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية ».

(٢) تجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم هذه العبارة هو الكاتب الألمانى « فلهلم مار » عام ١٨٨٠م بعد الحرب الفرنسية البروسية والتى أعقبتها خسارة كبيرة لبعض رجال المال الألمان الذين عزوا هذه النكبة إلى اليهود، وثمة العديد من المؤلفات التى تتناول العداء للسامية من نواح عدة ، منها :

– سيد فرج راشد؛ **دراسات فى الصهيونية وجذورها** (دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩١)، ص : ٨٢ .

- Sicker, M.; **Op. cit.**, P. : 127.

(٣) انظر فى هذا :

– محمد طه بدوى؛ القضية الفلسطينية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠٥ .

(٤) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٥) قدرى حفنى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٩ – ١٨٠ ، وكذا :

- Evron, B., **Op. cit.**, P. : 68 - 80.

فالشتات الرومانى فى العصر القديم، وحياة الجيتو وإضطهاد العصور الوسطى، ثم إضطهاد النازى فى العصر الحديث.

– البعد الجغرافى، فى معنى أن العداء يشمل اليهود فى كل أنحاء العالم.

– البعد الكيفى، أى أن ما وقع على اليهود لا يعادله أى إضطهاد وقع على سواهم فى أى زمان ومكان.

ومن هنا كان إدعاء الحركة الصهيونية أن الحل الوحيد والناجع لهذه المسألة هو أن يكون لليهود وطن خاص بهم إستناداً إلى فكرة القومية. هذا وترتد ظاهرة العداء للسامية إلى العديد من الأسباب الدينية والإجتماعية والإقتصادية، فمن الناحية الدينية خضع اليهود لكراهية المسيحيين بسبب عقيدتهم الدينية. أما من الناحية الإجتماعية فقد إتسم اليهود منذ وجودهم بالإنعزالية والتقوقع مما دفع المجتمعات الأوربية إلى النظر لهم بعين الإرتياب والشك، أما من الناحية الإقتصادية فقد كان تسلط اليهود فى عالم الإقتصاد مع ظهور النظم الرأسمالية سبباً إضافياً من أسباب تفاقم كراهية اليهود فى المجتمعات الأوربية(١).

وترتبط الصهيونية بظاهرة « الإستعمار » التى كانت « تشكل زى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى عالم الغرب الرأسمالى » (٢). ونظراً لسيطرة اليهود على المشروعات الإقتصادية الرأسمالية وعلى المؤسسات المالية الكبرى فى غرب أوربا فإن مصالحهم الاقتصادية راحت ترتبط بحركة الإستعمار الغربى الناشئة آنذاك، وكان الإلتقاء التام بين الحركة الصهيونية والحكومات الرأسمالية الإستعمارية فى غرب أوربا (٣). ولما كان الحل الإستعمارى لمشاكل الاقتصاد الرأسمالى يتم عن طريق تصديرها إلى الشرق – بإستعمار الأرض وتحويلها إلى مزارع وأسواق – وتصدير الفائض السكانى للمستعمرات، فإن الصهيونية كانت الحل الإستعمارى للمسألة اليهودية، وذلك من ثنايا تصدير اليهود إلى خارج القارة الأوربية ليستوطنوا هناك،

(١) انظر لمزيد من التفاصيل الموسعة عن أسباب ظاهرة « العداء للسامية » :

– محمد طه بدوى؛ **القضية الفلسطينية** ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠٦ .

– إسرائيل شاحاك؛ **التاريخ اليهودى، الديانة اليهودية : وطأة ثلاثة آلاف سنة**؛ ترجمة : صالح على سوداح (بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥)، ص : ٩٩ – ١٠٦ .

– حسن ظاظا؛ **الشخصية الإسرائيلية** (دار القلم، بيروت، دمشق ، الطبعة الثانية، ١٩٩٠)، ص : ٧١ – ٨٣ .

- Hyam, M.; **Anti - Judaism and Anti - Semitism** in : Cohen, A., and Mendes-Flohr (eds.); **Contemporary Jewish Religious Thought** (Original Essays on Critical Concepts, Movements and Beliefs (The Free Press, New York, 1987), P. : 13 - 18.

(٢) محمد طه بدوى؛ **القضية الفلسطينية**..، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤١٥ .

(٣) **المرجع السابق**، ص : ٤١٨ .

وليحلوا محل إحدى الشعوب نظير أن يصبح وطنهم القومى المنشود تابعاً وعميلاً للقوى الكبرى التى تقوم بحمايته[1].

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه قد ظهر فكر – فى الغرب – يُبشر « بالعودة الجماعية » لليهود للإستيطان فى فلسطين، مستنداً فى ذلك إلى الإعتقاد المسيحى فى عودة « المسيح المخلص » فى آخر الأيام ليحكم العالم لمدة ألف عام يسود فيها العدل والسلام. وهذا لن يتم – حسب الإعتقاد – إلا بعودة اليهود إلى فلسطين ليتم تنصيرهم. وقد إلتقت هذه الرؤية الدينية بالتطلعات الإستعمارية لدول غرب أوربا[2]. ومن هنا برزت عدة شخصيات سياسية أوربية بارزة تناصر هذه الدعوة، وتعمل على وضعها موضع التنفيذ. ومن هذه الشخصيات : «نابليون بونابرت» فى فرنسا، و «بالمرستون» و «جلادستون» و «دزرائيلى» و «بلفور» فى بريطانيا، و «ترومان» فى الولايات المتحدة الأمريكية[3]. وهكذا أضحت هجرة الجماعات اليهودية من أوربا إلى فلسطين تخدم المصالح الدينية والإستعمارية للقوى الأوربية آنذاك.

ثانياً – العوامل المتعلقة بالجماعات اليهودية فى المجتمعات الأوربية : إنفردت الأقليات اليهودية فى المجتمعات الأوربية دون سواها من الأقليات والطبقات ببعض السمات والخصائص التى أدت إلى إنفجار «المسألة اليهودية» بشكل لم يحدث له مثيل لأية أقلية أو طبقة اجتماعية أخرى. ولعل من أهم هذه السمات والخصائص:

– الوضع الاجتماعى للأقليات اليهودية فى أوربا.

– الوضع الاقتصادى لهذه الأقليات.

ونعنى بوضع الأقليات اليهودية ألاقتصادى فى المجتمعات الأوربية ما كان يقوم به اليهود

(١) انظر فى هذا المضمون بتوسع :

– عبد الوهاب المسيرى؛ الاستعمار الصهيونية وتطبيع الشخصية اليهودية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١ – ٣٢.

(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :

– محمد حسنين هيكل؛ **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل : الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية (الجزء الأول)** (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦)، الفصلين الأول والثانى.

– كمال الغالى؛ **النظام السياسى الإسرائيلى** (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩)، ص : ١١ – ١٩.

– أمين عبد الله محمود؛ **مشاريع الإستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، فبراير ١٩٨٤)، الفصلين الأول والثانى.

– ريجينا الشريف؛ **الصهيونية غير اليهودية : جذورها فى التاريخ الغربى**، ترجمة : أحمد عبد الله عبد العزيز (سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، عدد (٩٦)، ديسمبر ١٩٨٥).

من وظائف. وكما سبق أن عرضنا لذلك فإن هذه الوظائف تمثلت فى التجارة الوسيطة والإقراض بالربا وفتح الحانات وعمليات الحياكة والصباغة. لقد اندفع اليهود إلى تلك الوظائف نتيجة ظروف تاريخية معينة منها [1]: القيام بدور حلقة الوصل بين العالمين المسيحى والإسلامى، ووجودهم كأقلية دينية فى مجتمعات إقطاعية مسيحية مما أدى إلى إناطة مهام التجارة إليهم حيث يعيشون على حواف المجتمع وليس فى داخله، وكذا شبكة الإتصالات العائلية اليهودية الواسعة.

هذا وقد تطور دور اليهود الاقتصادى – مع ظهور النظم الرأسمالية ونظام المصارف الحديث، وكما بيّنا سابقاً – من التجارة الدولية إلى التجارة المحلية والربا، الأمر الذى إنتهى باليهود إلى أن أصبحوا بلا دور إنتاجى حقيقى يقومون به. وقد تمخض عن هذه الأوضاع الاقتصادية إنتشار البؤس والشعور بالضياع بين الجماعات اليهودية مما جعلهم عرضة للكثير من الأفكار والرؤى اليهودية (الأرثوذكسية، الإصلاحية، المحافظة، الصهيونية).

أما وضع الأقليات اليهودية الاجتماعى فى المجتمعات الأوربية فقد إتسم بالإنعزالية، والتقوقع، وتجنب الإختلاط بباقى الشعوب. وحرى بنا أن نذكر هنا أن التوراة – التى كتبها كهنة اليهود فى بابل إبان فترة السبى البابلى بعد موت النبى « موسى » عليه السلام بأكثر من ستة قرون – ترد تاريخ إنعزالية بنى إسرائيل إلى فترة إقامتهم فى مصر حين دبّر النبى يوسف لقومه إقامة مستقلة لهم فى أرض « جاشان » شرق دلتا مصر اليوم[2]. وقد عاش اليهود بمنأى عن بقية الشعوب داخل المجتمعات القديمة والوسيطة، وبأشكال تباينت من بلد إلى آخر : «حارة اليهود» فى مصر، «القاع» فى اليمن، «الملاح» فى المغرب، و «الشتتل» و «القاهال»[3] و «الجيتو» فى أوربا الشرقية. ولعل من أشهر الأشكال الإنعزالية فى العالم هو «الجيتو اليهودى»، والذى صار يُطلق – على سبيل التعميم – على كل أشكال حياة اليهود الإنعزالية

(١) انظر فى ذلك بتوسع :

– عبد الوهاب المسيرى؛ **الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية**، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٧ – ٤٨.

– جورجى كنعان؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٤ – ٩٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

– رشاد عبد الله الشامى؛ الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢.

(٣) « الشتتل » كلمة يديشية تعنى المدينة الصغيرة، وهى عبارة عن تجمع سكانى من اليهود يتراوح بين ألف وعشرين ألف، وتدور الحياة فيه حول المعبد اليهودى ، والمنزل اليهودى، والسوق. أما « القاهال » فهى كلمة عبرية تعنى جماعة كبيرة من الناس فى مكان واحد، أو طائفة يهودية فى إحدى مدن الشتات. وتعنى الكلمة هنا الخلية الأساسية لتنظيم حياة اليهود. وكان « القاهال » يقوم بإجراءات الزواج وجمع الضرائب وتمثيل اليهود أمام السلطات الحاكمة. وقد ألغى القيصر نيقولا عام ١٨٤٤م جميع القاهالات فى روسيا. انظر فى هذا :

– **المرجع السابق**، ص : ١٣.

وسط الشعوب التى عاشوا بين ظهرانيها[١]. وكانت العزلة الإختيارية من قبل اليهود – لأسباب دينية – قد ظلت قائمة حتى أمر « البابا بولس الرابع » (١٥٥٠ – ١٥٥٩) فى نشرة بابوية – صدرت عام ١٥٥٥م – بعزل اليهود إجبارياً، فتحولت العزلة الإختيارية إلى عزلة إجبارية[٢]. لقد كان مسيحيو أوربا ينظرون إلى اليهود نظرة ملؤها الإزدراء والكراهية، فاليهود أشرار لايجوز الإحتكاك بهم، وهم الذين صلبوا المسيح وقتلوه. ومن هنا كان لزاماً – فى رأى مسيحيى أوربا – أن يبقوا فى الأرض معذبين منبوذين، وكأنهم إخوان للشياطين على الأرض.

ونظراً لأن اليهود قد تفوقوا على المسيحيين فى الكثير من العلوم الطبيعية والكيميائية – بسبب إتصالهم بالعرب – فإن المسيحيين أيقنوا ما يقوله رجال الدين من أن اليهود سحرة وإخوان للشياطين [٣].

هذا وقد عمّق الدين اليهودى – الذى يحكم حياة اليهود – من إنعزالية الجماعات اليهودية أينما وجدت، فقوانين الدين الخاصة بقواعد الطعام (الكوشير)، وتحريم الزواج المختلط، والختان، وصلاة الجماعة (المنيان)، وعادات الدفن الخاصة (والتى فرضها الحاخامات بتشدد واضح، ولاقت إستهزاء المسيحيين) أدت إلى تعميق عزلة اليهود أينما ثقفوا [٤]. ولقد كان اليهودى ينظر إلى المسيحى على أنه « جوييم » أى غوغائى لايستحق الحياة، ومن هنا كان على اليهود أن ينعزلوا عن بقية الشعوب «ليحموا أنفسهم ويصونوا جنسهم النقى من الإختلاط بالغوغاء والحشرات والأشرار والسوقة » من باقى الشعوب الذين ما خلقوا على هيئة الإنسان إلا لكى يكونوا فى خدمة « الجنس اليهودى » .

هذا، وقد نجم عن حياة اليهود فى الجيتو العديد من الآثار السلبية فى حياتهم، فقد عمّقت من إنعزال اليهود على وضع أصبح معه اليهودى لا يشعر بالأمان إلا داخل أسوار الجيتو، أما ما وراء ذلك فهو عدو وغريب وشرير. كما أضحت أحياء الجيتو مصدراً للأوبئة

(١) ترتد لفظة « الجيتو – Ghetto » إلى الكلمة الإيطالية " Ghetto" أى «مسبك صهر المعادن » إشارة إلى الحى المجاور لهذا المسبك الذى كان يسكنه اليهود فى بداية القرن السادس عشر فى إيطاليا. وقيل أيضاً أنها مشتقة من كلمة "Judaca" أى مكان سكن اليهود ، أو من الكلمة العبرية « جت » الواردة فى التلمود بمعنى « الإنفصال ». وقد انتشرت اللفظة بعد ذلك فى أوربا الشرقية. أما فى أسبانيا فقط صدر مرسوم ملكى – بعد خروج المسلمين منها – بتأسيس أحياء منعزلة لليهود فى طليطلة وقرطبة. انظر فى ذلك :

– إسماعيل راجى الفاروقى؛ الملل المعاصرة – **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣.

(٢) **المرجع السابق**، ص : ٢٦.

(٣) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٤) انظر فى هذا المضمون :

– رشاد عبد الله الشامى، الشخصية اليهودية والروح العدوانية، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠ – ٢٣.

والقذارة، وبؤراً للفساد والدسيسة، ومقراً للمتعاملين بالربا مما أدى إلى تدهور مستوى اليهود الصحى والاجتماعى. هذا فضلاً عن أن العزلة اليهودية – مع عوامل أخرى [١]– أفضت إلى الحد من أوجه النشاط التى كانت الجماعات اليهودية تضطلع بها فى مجال التجارة الدولية مما جعل الفقر يطل برأسه على حياتهم. ولعل ظهور لغات خاصة باليهود – مثل «اليديش، Yiddish » ، و «اللادينو Ladino » كان نتيجة تعاليم اليهود التى كانت ترى أن مجرد النظر إلى أبجدية الأغيار كفراً يستحق عليه اليهودى حرق عينيه [٢].

ولئن كانت للحياة فى الجيتو تلك المساوئ الجمة فإنها من جهة أخرى أدت إلى الحفاظ على كيان اليهود فى المحيط الأوربى، كما أزكت فيهم روح التضامن التى كانت ولاتزال من أقوى وأوثق العرى التى عرفها الإنسان مما دفع المجتمعات الأوربية إلى الإعتراف بالنظام الملّى (الذى خبره اليهود الذين عاشوا فى ظل الدولة الإسلامية أينما إمتدت)، الذى ينظر إلى اليهود فى أية منطقة من المناطق كأسرة أو قبيلة واحدة، ويعهد بإدارة أمورها إلى رئيس أو مجلس يمثلها أمام سلطات البلاد والقضاء [٣].

وبرغم هذه الظروف التى عاشها يهود أوربا فإن أقلية من اليهود راحت ترفض كل ما له صلة بالجيتو ، وتتخذ من فكرتى تفوق « الجنس اليهودى » ، ورفض صور التمييز والإضطهاد، وكذا فكرة إندماج اليهود ركائز للمطالبة بوطن قومى لليهود فى مكان ما من العالم. إنها الأقلية التى على يدها ظهرت « الحركة الصهيونية » التى كانت ثمرة عمليات الإضطهاد

(١) من هذه العوامل : توقف القتال بين المسلمين والمسيحيين، وإكتشاف رأس الرجاء الصالح، ودخول المسيحيين ميدان التجارة الدولية.

(٢) انظر فى ذلك :

– **المرجع السابق**، ص : ١٨ – ٢٠.

– عبد الوهاب المسيرى؛ الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٨ – ٤٩.

– إسماعيل راجى الفاروقى؛ الملل المعاصرة فى الدين اليهودى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣ – ٢٥.

وتجدر الإشارة إلى أن لغة « اليديش » هى لغة خليط من العبرية والألمانية والبولندية والروسية، وكانت شائعة بين اليهود والإشكناز فى ألمانيا وشرق أوربا. أما « اللادينو » فهى خليط من العبرية والأسبانية وكانت لغة اليهود السيفارديم النازحين من أسبانيا.

(٣) انظر فى ذلك :

– إسماعيل راجى الفاروقى؛ الملل المعاصرة فى الدين اليهودى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٨.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب هذا النظام الملى تحكم الحاخام (أو مجلس الربابنة) المسمى « بيت الدين » فى حياة اليهود كلها (الأكل والشرب، المعاملة والأخلاقيات، الحياة والموت) مستنداً إلى التوراة والتلمود. ومن هنا فقد أدت حياة الجيتو إلى الحفاظ على ، والتمسك بتعاليم التلمود والتوراة، وبالتالى على يهودية اليهودى أينما هو. انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :

– **المرجع السابق**، نفس المكان.

والتمييز، ونتاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأقليات اليهودية فى أوربا [١].

وهكذا، فإنه بحلول النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان المناخ العام فى أوربا قد تهيأ لظهور الحركة الصهيونية، وفرْض مبادئها وأهدافها على عامة اليهود فى كل مكان. فالإضطهاد المسيحى لليهود يزداد إشتعالاً، وحركات تحرير اليهود تكاد تطيح بتمايزهم وعزلتهم، والثورة الرأسمالية فى أوربا تنذر بضياع أدوار اليهود الوظيفية، والإستعماريون الأوربيون يشجعون خروج اليهود من مجتمعاتهم إلى وطن قومى خاص بهم تخلصاً منهم فى واقع الأمر، وأحياء الجيتو تُعمّق من كراهية المجتمعات المسيحية لليهود وتصبح مرتعاً للفساد والأوبئة. وبعد أن تبين لليهود فشل الأفكار الإصلاحية بظهور الفاشية والنازية فى أوربا، والقضاء على مكاسب عصر النهضة والتنوير، وبعد إنقسام التيار الأرثوذكسى تجاه الصهيونية بين مؤيد (حركة المزراحى) ومعارض (حركة أغودات إسرائيل) كان المجال فسيحاً أمام الحركة الصهيونية التى راحت ترتكز إلى العديد من المرتكزات الدينية والتاريخية لتبرير مطالبها بوطن قومى لليهود فى فلسطين.

المطلب الثالث : الأسانيد التى إرتكزت إليها الحركة الصهيونية فى المطالبة بوطن قومى لليهود:

وجد دعاة الصهيونية فى فكرة « الدولة القومية » ، التى راحت تشكل زى العصر – فى القرن التاسع عشر – إرتباطاً بمبدأ القوميات وبحق الشعوب فى تقرير مصيرها، منطلقاً مناسباً يرتكزون إليه فى المطالبة « بالعودة » إلى فلسطين، وذلك بقصد إقامة « دولة قومية » لليهود (وليس بغية «إعادة بناء الهيكل») وعلى أساس أن الشعوب الأوربية التى صممت على إعمال حقها فى تقرير مصيرها بإقامة دول قومية لن تراجع منطقها بالنسبة لليهود[٢].

وقد راحت الحركة الصهيونية – وهى فى سبيلها لتحقيق هذا الهدف بدهاء عميق، ودأب متصل – تُسخّر بعض الإدعاءات الدينية، والأساطير التاريخية بغية ضمان تأييد الدول الكبرى فى تطلعاتها من جهة، وإبتعاث الحمية الدينية لدى عامة اليهود من جهة أخرى. لقد تحولت النصوص والأسفار المقدسة وأحداث التاريخ المزيفة إلى معين لاينضب تعول عليه الحركة الصهيونية وتستمد منه تأثيرها وفعاليتها بين عامة اليهود فى فجاج الأرض وخاصة المتدينين منهم.

(١) تجدر الإشارة إلى أن الفكرة الصهيونية كانت – كما سبق التنويه من قبل – أحد الحلول التى ظهرت بين اليهود فى أوربا كحل « للمسألة اليهودية »، وذلك بجانب الحلول الأخرى : الأرثوذكسية ، والفكر الإصلاحى، والفكر المحافظ.

(٢) انظر فى ذلك :

– محمد طه بدوى؛ القضية الفلسطينية ...، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠٥ – ٤٠٦.

وتتمحور الإدعاءات الدينية حول أفكار ثلاث هى : فكرة « الوعد الإلهى » الذى قطعه «إله بنى إسرائيل» لـ « شعبه المختار » بتملك « الأرض المقدسة » – فكرة أن اليهود هم «شعب الله المختار » – وفكرة « المسيح المخلّص ». وقد وردت فكرة « الوعد الإلهى » لبنى إسرائيل بتملك فلسطين، وفكرة « الشعب المختار » فى العديد من أسفار العهد القديم[١]. فاليهود «شعب الله المختار» و «الشعب الأزلى» ، و «الشعب الأبدى» ، وهم أصحاب خصوصية فريدة تضعهم فوق كل الشعوب، وهم «شعب عريق» من سلالة الأنبياء إبراهيم وإسحق ويعقوب (عليهم السلام)، وهم الذين فضلّهم الله لأنهم الأصلح والأقوى. ولهذا فقد تعاقد الله مع آبائهم على إعطائهم أراضى شعوب أخرى عديدة بعد طرد سكانها أو إبادتهم. وهذه الأرض هى تارة فلسطين، وتارة أخرى هى الأرض الممتدة من النيل إلى الفرات[٢].

(١) تعد « **التوراة** » جزءاً من العهد القديم. وتعنى كلمة « توراة » التعاليم الدينية أو الشريعة. ويعد العهد القديم كتاب اليهود المقدس الأول، وهو مقدس أيضاً لدى المسيحيين – منذ أن قررت الكنيسة الرومانية جعل العهد القديم جزءاً من الكتاب المقدس للمسيحيين ولم تسمح لأى رأى بمخالفة نصوصه – وأقسام العهد القديم ثلاثة : الأول : التوراة وتشمل أسفاراً خمسة يُطلق عليها أسفار موسى وهى : التكوين والخروج واللاويون (الأحبار) والعدد والتثنية ، والثانى : أسفار الأنبياء ويحوى واحداً وعشرين سفراً عن أنبياء بنى إسرائيل، والثالث : الكتابات وتحتوى على أربع عشر سفراً. وتضيف الكنيسة الكاثوليكية سبعة أسفار أخرى. وبعض رجال الدين اليهود لايوافقون على بعض الأسفار، كما أن طائفة السامريين لاتعترفه إلا بأسفار موسى الخمسة. وغنى عن البيان أن هذه الأسفار هى ما كتبه كهنة اليهود فى بابل بعد أن كفروا بالله ونبذوا شريعته التى أرسل بها النبى « موسى » عليه السلام، وراحوا يعبدون الأصنام لمدة ثمانية قرون. ومن هنا جاءت هذه الأسفار محرّفة ومليئة بالكثير من الأخطاء والمتناقضات ومتأثرة بالأفكار البابلية والمصرية والفارسية القديمة. لمزيد من التفاصيل انظر :

– أحمد شلبى ؛ **مقارنة الأديان : ١ – اليهودية** (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢)، ص : ٢٣٨ – ٢٦٩.

– أحمد عثمان ؛ **تاريخ اليهود** : الجزء الأول؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٧ – ٢٠٣.

– شفيق مقار؛ **قراءة سياسية للتوراة** (رياض الريس للكتب والنشر، لندن – قبرص، ١٩٩١).

(٢) من هذه الوعود ماورد فى أسفار : التكوين ، واللاويين، ويوشع، وصموئيل الثانى، والتثنية، والمزامير. وذلك حال الميثاق الذى تم بين « الرب » و « إبراهيم » عليه السلام الوارد فى سفر التكوين : « وفى ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات »، وحال ما ورد فى نفس السفر : « وأقيم عهدى بينى وبينك (إبراهيم) وبين نسلك من بعدك فى أجيالهم عهداً أبدياً لأكون إلهاً لك ولنسلك من بعدك. وأعطى لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً. وأكون إلههم». وقد توجه هذا الوعد تارة إلى إبراهيم – كما سبق – وتارة إلى إسحق عليه السلام فإلى يعقوب عليه السلام، فإلى موسى وهارون عليهما السلام، ثم إلى يوشع بن نون، فداوود بن يعقوب عليهما السلام. انظر نصوص هذه الوعود فى الأسفار المشار إليها فى :

– الكتاب المقدس (كتب العهد القديم والعهد الجديد) دار الكتاب المقدس فى الشرق الأوسط، بدون تاريخ).

ولمزيد من التفاصيل حول هذه الوعود ، انظر :

– جورجى كنعان؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣١ – ١٣٣.

– شفيق مقار؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٤ – ١١٥ ، ١٣٣.

- Eliezer, S.; **Land of Israel** in:Cohen, A. and Mendes - Flohr, P. (eds.); **Op. cit., P.** : 535 - 542.

أما الإدعاءات التاريخية التى استندت إليها الحركة الصهيونية فى مطالبتها بفلسطين فتتمثل فى : أن فلسطين هى المهد الأول للعبرانيين والموطن الأصلى لليهود، وأن الصلة بين «الشعب اليهودى، وفلسطين لم تنقطع البتة على مر العصور، وأن اليهود لم يغادروها إلا عنوةً وقهراً على أيدى الغزاة. وتدعم الحركة الصهيونية أسانيدها الدينية وإدعاءاتها التاريخية بأسطورة أخرى هى أسطورة : أن فلسطين – قبل مجئ اليهود إليها – كانت أرضاً صحراء بلا شعب[1].

وهكذا، زعمت الحركة الصهيونية أن اليهود يشكلون « شعباً متجانساً »، فهم فقط أحفاد النبى « إبراهيم » عليه السلام وذريته، وهم الذين حافظوا على نقاء عنصرهم عبر سنوات الشتات الطويلة. وقد ادعت الحركة الصهيونية أن هذا « الشعب » قد عانى كثيراً من الإضطهاد والتعذيب والتشريد على مدار ألفى عام، وبالتالى عليه أن يعود إلى أرضه معتمداً الوسائل البشرية دون إنتظار مجئ «المسيح المخلص». وقد إتفق العديد من دعاة الصهيونية على أن معاداة اليهود وحركات الإضطهاد والتنكيل التى تعرض لها بعض الجماعات اليهودية هى التى خلقت « الوعى القومى اليهودى »[2]، وذلك برغم أن هجرة الجماعات اليهودية – فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين – كانت تتجه – فى الأساس – إلى الولايات المتحدة الأمريكية وليس إلى فلسطين، وذلك لأهداف اقتصادية. ولعل فى الإحصاء – كأداة لإستقراء الحقيقة – ما يؤكد ذلك. لقد هاجر – فى الفترة من ١٨٤٠ حتى ١٩٤٢ – إلى الولايات المتحدة مايربو على ٢٨٠٠٠٠٠ يهودى مثلت الولايات المتحدة الأمريكية أرض الميعاد لهم، فى الوقت الذى كان عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين – إبان نفس الفترة – هو ٣٧٨٩٥٦ مهاجر[3].

(١) تجدر الإشارة إلى أن من السهولة على أى منصف أن يرد على إدعاءات الحركة الصهيونية تلك وأسانيدها. ونظراً لأن العديد من الكتاب والباحثين العرب والمسلمين يرددون الكثير من هذه الأسانيد والإدعاءات على أنها حقائق تاريخية أو دينية – كأن نسمع أنه كان لليهود دولة قبل الميلاد فى فلسطين أيام « داوود » و « سليمان » أو أن « داوود » هو الذى بنى مدينة القدس، وأن « سليمان » بنى هيكلاً لليهود فى القدس، وذلك إما بسبب سطوة الآلة الإعلامية اليهودية فى الغرب – حيث يسيطر كثير من اليهود على أجهزة البحث العلمى والإعلام – وإما لأسباب لايعلمها إلا الله، فإننا وجدنا أنه لزاماً علينا الرد على هذه الإدعاءات والأسانيد إستناداً إلى أحداث التاريخ وإلى القرآن الكريم. ونحن فى ردنا هذا لا نتجه بالرد على الصهيونية إلى دعاتها وأنصارها، وإنما نتجه إلى العقل العربى سعياً نحو إدراك عربى واعٍ للفكرة الصهيونية وأسانيدها وإدعاءاتها. ولأن هذا الرد ليس من صلب الرسالة فقد آثرنا أن نورده فى ملحق خاص به فى نهاية الرسالة. انظر فى ذلك : ملحق رقم (٣).

(٢) عبد الوهاب المسيرى؛ **الإستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية ، مرجع سبق ذكره**، ص :٥٨ – ٦١.

(٣) ورد ذلك فى :
– تحديث عبد الوهاب المسيرى فى جمال حمدان ؛ **اليهود أنثربولوجيا ، مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٤١. وهذا يعنى أن نسبة اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين بالنسبة إلى الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة هى ١٣,٥ ٪.

والجدول التالى يوضح أعداد المهاجرين اليهود إلى كل من فلسطين والولايات المتحدة فى سنوات مختارة.

جدول رقم (٩)

أعداد المهاجرين اليهود إلى كل من الولايات المتحدة وفلسطين

فى سنوات مختارة

السنة	الولايات المتحدة	فلسطين	السنة	الولايات المتحدة	فلسطين
١٩٢٠	١٤٢٩٢	٨٢٢٣	١٩٣٣	٢٣٧٢	٣٧٣٣٧
١٩٢٢	٥٣٥٢٤	٨٦٨٥	١٩٣٧	١١٣٥٢	١٠٦٢٩
١٩٢٥	١٠٢٩٢	٣٤٣٨٦	١٩٣٩	٤٣٤٥٠	٣١١٩٥
١٩٢٧	١١٤٨٣	٣٠٣٤	١٩٤١	٢٣٧٣٧	٤٥٩٢
١٩٣٠	١١٥٢٦	٤٩٤٤	١٩٤٣	٤٧٠٥	١٠٠٦٣

المصدر : **تحديث عبد الوهاب المسيرى** فى جمال حمدان، اليهود أنثربولوجيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

كما أن نسبة اليهود فى فلسطين بالنسبة إلى يهود العالم تؤكد على أن أرض فلسطين ليست أرض الميعاد، وأن « الوعى القومى اليهودى » وعى زائف. ولعل الجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠)

عدد اليهود فى فلسطين ونسبتهم إلى يهود العالم

السنة	عدد اليهود فى فلسطين	نسبتهم إلى يهود العالم	السنة	عدد اليهود فى فلسطين	نسبتهم إلى يهود العالم
١٨٨٢	٢٤٠٠٠	٪ ٠,٣	١٩٥١	١٤٠٤٠٠٠	٪ ١٢,٢
١٩٠٠	٥٠٠٠٠	٪ ٠,٥	١٩٦٥	٢٢٩٩٠٠٠	٪ ١٧,١
١٩٢٥	١٢٢٠٠٠	٪ ٠,٨	١٩٧٥	٢٩٥٩٠٠٠	٪ ٢٠,٩
١٩٤٠	٤٦٧٠٠٠	٪ ٢,٨	١٩٨٠	٣٢٨٢٧٠٠	٪ ٢٥
١٩٤٨	٦٥٠٠٠٠	٪ ٥,٧	١٩٨٥	٣٥١٠٠٠٠	٪ ٢٧

المصدر : – **تحديث د. عبد الوهاب المسيرى**، فى جمال حمدان، اليهود أنثربولوجيا ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥.

هذا ونشير– فى ختام حديثنا عن الصهيونية السياسية–إلى أن خطوطها الرئيسية قد ظهرت فى كتابات العديد من الكتاب اليهود، الذين نذكر منهم [(١)] :

– الربانى « **يهوذا القلعى** » فى مقالته « الخلاص الثالث » كان أول الصهاينة الذين طالبوا – منطلقاً من تربة تلمودية دينية – بإكثار النسل اليهودى، وهجرة اليهود إلى فلسطين، وشراء الأراضى هناك. وقد استبدل « القلعى » المسيح المخلص بما سماه « مجمع الشيوخ » أو «مجلس الحكماء».

– الربانى « **زفى هيرش كاليشر** » (١٧٩٥ – ١٨٧٤) فى كتابه « البحث عن صهيون» حيث أكد على أن خلاص اليهود لن يتحقق على يد مسيح منتظر وإنما عن طريق العمل الذاتى لليهود. ومن هنا فقد دعا إلى هجرة اليهود إلى « الأرض المقدسة » فوراً لاستعمارها.

– «**موسى هيس**» (١٨١٢ – ١٨٧٥) فى كتابه « روما والقدس » حيث راح – متأثراً بنجاح الوحدة القومية فى إيطاليا – يؤكد على نقاء « العرق اليهودى » ، ويطالب بإقامة المستعمرات اليهودية فى « الأرض المقدسة » التى تمتد من « السويس » إلى « القدس » ، ومن « الأردن » إلى « المتوسط » ونادى بتأييد فرنسا للمشروع.

– « **ليوبنسكر** » (١٨٢١ – ١٨٩١) : ظل ليوبنسكر من أكثر اليهود تحمساً للإندماج فى المجتمع الروسى إلى أن أدت حركات الإضطهاد ومذابح عام ١٨٨١ إلى تحوله إلى «الفكرة القومية». وفى نداء له وجهه إلى اليهود بعنوان « التحرر الذاتى » طالب بحصول اليهود على أية قطعة أرض تكون خاصة لهم دون أن تكون بالضرورة فلسطين، وقال إن «جهودنا يجب أن تهدف إلى الحصول على أرض خاصة بنا لا أن تكون الأرض المقدسة هدف جهدنا الراهن. وإلى هذه الأرض الجديدة سننقل فكرة الله والتوراة، فهما وحدهما اللذان جعلا من وطننا القديم أرضاً مقدسة، أما الباقى فلا أهمية له ، لا القدس، و لا الأردن » .

---

(١) انظر، لمزيد من التفاصيل المطولة، المراجع التالية :

– أسعد رزوق؛ التلمود والصهيونية ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٠ – ٢١٥.

– أسعد عبد الرحمن : **المنظمة الصهيونية العالمية : ١٨٨٢ – ١٩٨٢** (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠)، ص : ٢٦ – ٣٥.

– عبد الوهاب المسيرى، الأيديولوجية الصهيونية : دراسة حالة فى علم اجتماع المعرفة، **مرجع سبق ذكره**.

– إسماعيل راجى الفاروقى؛ الملل المعاصرة فى الدين اليهودى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٦ – ١١٣.

– كمال الغالى؛ النظام السياسى الإسرائيلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥ – ٢٧.

– آرثر هرتزبرج؛ **الفكرة الصهيونية : النصوص الأساسية** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠).

– « **تيودور هرتزل** » (١٨٦٠ – ١٩٠٤) : ضمّن آراءه حول رفض إندماج اليهود والمطالبة بوطن قومى لليهود فى كتيب له بعنوان « الدولة اليهودية » الذى راح يؤكد فيه على أن اليهود غير قابلين للإندماج فى المجتمعات الأوربية، وأن الأغنياء هم فقط الذين سيندمجوا، وأن اليهود الفقراء القادمين من شرق أوربا سيشكلون مصدر إزعاج وقلق دائمين لليهود الأثرياء فى الغرب. وأضاف هرتزل أن اليهود كانوا – دوماً – محلاً للإضطهاد والتمييز العنصرى، وأن الحل الوحيد للقضاء على « المسألة اليهودية » ، ووضع حد لإضطهاد اليهود ومعاناتهم هو إنشاء وطن قومى خاص بهم بتأييد من القوى الكبرى[(١)].

وإستناداً إلى تلك « الإدعاءات الدينية » و « الأساطير التاريخية »، وإنطلاقاً من فكرة «الدولة القومية»، نجح « هرتزل » فى عقد « المؤتمر الصهيونى الأول » فى مدينة « بازل » السويسرية فى ٢٩ أغسطس عام ١٨٩٧ م ، ذلك المؤتمر الذى انتهى إلى تقرير [(٢)] أن هدف الصهيونية هو : « إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين يضمنه القانون العام ». وقد حدد المؤتمر الخطوات الأربع التالية لتحقيق ذلك الهدف، وهى :

« ١ – تشجيع إستيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود فى فلسطين وفقاً لأسس مناسبة.

٢ – تنظيم اليهود وتوثيق الصلات بينهم، عبر مؤسسات مناسبة، على الصعيدين المحلى والعالمى، كل منها حسب قوانين كل بلد.

٣ – إيقاظ الحس والوعى القومى اليهودى، وتقويتهما.

٤ – الشروع فى إتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الدول، متى كان ذلك ضرورياً، لتحقيق هدف الصهيونية ».

---

(١) ولمزيد من التفاصيل حول آراء هرتزل انظر بالإضافة إلى المراجع السابقة :

– تيودور هرتزل؛ الدولة اليهودية، **مرجع سبق ذكره**.

– محمد حسنين هيكل؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٧ – ٧٧.

- Orr, A., **Israel : Politics, Myths and Identity Crises** (Pluto Press, London, 1994), P. : 15 - 20.

- Ben Halpern; **Zionism** in : Cohen A., and Mendes Flohr, **Op. cit.**, P. : 1069 - 1076.

(٢) انظر نصوص مقررات مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ والمؤتمرات الصهيونية اللاحقة فى :

– على محمد على؛ **ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ثلاثة أجزاء** (مركز دراسات الشرق الأوسط، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، بدون تاريخ).

– سمير أيوب (جمع وإعداد) ؛ **وثائق أساسية فى الصراع العربى الصهيونى، الجزء الأول : مرحلة الإرهاصات** (صامد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤).

– أسعد عبد الرحمن؛ المنظمة الصهيونية العالمية ....، مرجع سبق ذكره .

وقد تقرر – فى المؤتمر – إنشاء « المنظمة الصهيونية العالمية » كسلطة عليا للحركة الصهيونية. وفى المؤتمر الصهيونى الثانى تقرر إنشاء « مصرف إستعمارى يهودى »، أما المؤتمر الصهيونى الخامس فقد قرر إنشاء « الصندوق القومى اليهودى » لشراء الأراضى فى فلسطين. وهكذا، تحددت معالم الصهيونية كحركة سياسية بهدفها وبوسائلها، فهى تسعى إلى خلق وطن قومى أى دولة سياسية لليهود، كعلاج لمشكلة اجتماعية اقتصادية بحتة هى «العداء للسامية». وهى، فى سعيها إلى هذا الهدف السياسى، تلجأ إلى قادة الدول للاستعانة بنفوذهم، مع تصميم على أن تتأيد دولتهم القومية بسند قانونى [(١)].

المبحث الثانى
المؤسسات الرسمية للدولة

ينصب الإهتمام فى هذا المبحث على القوة الرسمية فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» المتمثلة فى المؤسستين الرسميتين السياسيتين التشريعية والتنفيذية. هذا، وبمقتضى القانون الأساسى للحكومة – الصادر عام ١٩٩٢ – شهدنا تغيراً فى آليات عمل الحكومة، وصلاحياتها، وعلاقتها بالكنيست. ونظراً لأن الفترة التى يتناولها هذا البحث تمتد من نشأة الدولة (عام ١٩٤٨م) وحتى آخر إنتخابات برلمانية أجريت عام ١٩٩٦م، فإننا آثرنا أن نعرض – بشئ من التفصيل – للملامح الرئيسية للنظام السياسى قبل التعديل الأخير، على أن نتبع ذلك بعرض للخطوط الأساسية للقانون الأساسى الجديد.

هذا، ونظراً لما تتمتع به الهيئة القضائية من نفوذ يعتد به فى الحياة السياسية هناك فإننا لا نستطيع تجاهل الحديث عنها فى هذا المقام، وذلك بغية الوقوف على نشاطاتها الفعلية فى الحياة السياسية. فلقد هيأ الواقع الفعلى فى « إسرائيل » للمؤسسة القضائية – ولمحكمة العدل العليا على وجه الخصوص – أن تلعب دوراً مرموقاً فى الحياة السياسية، وذلك مع التأكيد على أن وظيفة المؤسسة القضائية – فى الأساس – وظيفة لا سياسية حيث تنحصر فى الفصل فى المنازعات المطروحة عليها وتطبيق القانون الذى هو من وضع المؤسسات السياسية وحدها [(٢)].

(١) وذلك كما يُعرفها الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى فى :
- محمد طه بدوى، القضية الفلسطينية ......، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٩.

(٢) تجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن للمؤسسة القضائية دوراً مرموقاً فى العديد من مجتمعاتنا المعاصرة، وذلك برغم أنها مؤسسة غير سياسية، وذلك حال ما تقوم به فى العديد من الدول فى مجال الحكم على مدى دستورية القوانين العادية الأمر الذى يجعلها تشارك فى العمل التشريعى بطريقة غير مباشرة. كما أنه قد تشترك المؤسسة القضائية فى الحياة السياسية من ثنايا التصدى للممارسات الفعلية المخالفة للدستور. ولعل ما تقوم به « المحكمة الفيدرالية العليا » فى الولايات المتحدة =

كما تجدر الإشارة، أخيراً، إلى أنه من الأهمية بمكان أن نُمهّد للحديث عن مؤسسات الدولة الرسمية بتناول الإطار الدستورى لها. وتأسيساً على ما سبق فإن هذا المبحث سوف ينطوى على الموضوعات التالية :

المطلب الأول : الإطار الدستورى لمؤسسات الحكم.

المطلب الثانى : السلطة التشريعية.

المطلب الثالث : السلطة التنفيذية.

المطلب الرابع :الملامح الرئيسية لمؤسسات الحكم بعد القانون الأساسى للحكومة (١٩٩٢م).

المطلب الخامس : المؤسسة القضائية.

المطلب الأول : الإطار الدستورى لمؤسسات الحكم [(١)]:

إنتهى نزاع نشب بين جناحين داخل « إسرائيل » – بُعيد إعلان قيامها مباشرة – إلى إقرار « الجمعية التأسيسية » – فى ١٦ فبراير ١٩٤٩ – ما عرف بـ «قانون الإنتقال : Transition Law » أو « الدستور الصغير : Small Constitution ». ويتضمن قانون الإنتقال خمسة عشرة مادة لازالت نافذة المفعول حتى اليوم، منها مادتان إختصتا بالتشريع، وخمس بالأعمال الحكومية، وخمس لتنظيم شؤون رئاسة الدولة، وثلاث مواد للشؤون الفنية والإجرائية. وقد تم تصريف شؤون الدولة الوليدة بموجب هذا القانون إلى أن صدرت مجموعة من القوانين ذات الطبيعة الدستورية سُميت بالقوانين الأساسية، وهى قوانين عادية فى حقيقتها، وصادرة عن الهيئة التشريعية، بيد أنها تتمتع بقدر مرموق من الثبات، إذ لايمكن تعديلها إلا بأغلبية ثلثى إجمالى أعضاء هيئة التشريع (أى بأغلبية ثمانين عضواً من أصل مائة وعشرين عضواً). ومن أهم هذه القوانين الأساسية : قانون العودة (١٩٥٠)، قانون إنتخاب

= خير مثال على ذلك. انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :
- محمد طه بدوى؛ النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٢٠ – ٢٢١.

(١) تتعين الإشارة هنا، إلى أننا نعنى بـ « الدستور : Constitution » : مجموعة القواعد القانونية التى يتحدد بها شكل الدولة، ونظامها السياسى، بجزئياته : المبادئ الأساسية والأهداف العليا للمجتمع، الكيان العضوى والوظيفى للمؤسسات السياسية الرسمية فى الدولة، علاقات هذه المؤسسات بالمحكومين، فضلاً عن علاقة هذه المؤسسات بعضها البعض. والدساتير إما أن تكون مكتوبة أو أن تكون عرفية، كما أن منها ما هو جامد – لايجوز تعديله إلا عن طريق هيئة تختلف عن الهيئة التشريعية العادية وباتباع أوضاع تختلف عن الأوضاع التى تتبع فى تعديل القوانين العادية – ومنها ماهو مرن – حيث تستطيع الهيئة التشريعية العادية تعديله بالطريقة التى تنقح بها القوانين العادية. وغنى عن البيان أنه لايوجد دستور مكتوب فى وثيقة واحدة فى « إسرائيل » ، وإنما مجموعة « قوانين أساسية » ذات طبيعة دستورية لايمكن تعديلها إلا بأغلبية ثلثى أعضاء الهيئة التشريعية. انظر لمزيد من التفاصيل عن الدساتير :
- محمد طه بدوى، ليلى أمين مرسى؛ النظم والحياة السياسية (قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١)، ص : ٧٦ – ٧٧.

الكنيست (١٩٥١)، قانون مساواة النساء فى الحقوق (١٩٥١)، قانون الجنسية (١٩٥٢)، قانون القضاء (١٩٥٣)، قانونى الخدمة الوطنية والضمان القومى (١٩٥٣)، قانون التعليم التابع للدولة (١٩٥٣)، قانون الكنيست (١٩٥٨)، قانون مراقب الدولة (١٩٥٨)، قانون أراضى الدولة (١٩٦٠)، قانون رئيس الدولة (١٩٦٤)، قانون الحكومة (١٩٦٨)، قانون الجيش (١٩٧٦)، قانون السلطة القضائية (وهو معدل لقانون القضاء السابق) (١٩٨٤)، قانون الحكومة (وهو الذى قضى بالإنتخاب المباشر لرئيس الحكومة) (١٩٩٢)[١].

المطلب الثانى : السلطة التشريعية :

تقوم على وظيفة التشريع فى « إسرائيل » هيئة أُطلق عليها إسم « الكنيست »[٢] عملاً بالمادة الأولى من « الدستور الصغير ». وفيما يلى نعرض – بشئ من التفصيل – للكنيست من حيث : التكوين – طرق تنظيم الإنتخابات – ضمان إستقلال أعضاء الكنيست – الإختصاصات.

أولاً : تكوين الكنيست : يتكون الكنيست من مجلس واحد يتألف من (١٢٠) عضواً. ويرتد هذا العدد إلى عدد أعضاء « الجمعية الكبرى » فى عهد « عزرا » ، وإلى الأسباط الإثنى عشر. وقد نص قانون الكنيست – الصادر فى عام ١٩٥٨ – على أن مقر الكنيست هو مدينة القدس (المحتلة). وللكنيست مدة – نص عليها قانون الكنيست الصادر عام ١٩٥١ – هى أربع سنوات، يحل بعدها نفسه، كما يحق للكنيست إتخاذ قرار الحل قبل إستكمال المدة القانونية.

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول الإطار الدستورى فى إسرائيل :
- كمال الغالى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧١ – ٧٣.
- فوزى محمد طايل؛ **النظام السياسى فى إسرائيل** (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الثانية : ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)، ص : ٦٧ – ٦٨.
- عبد الفتاح مراد؛ **النظام القانونى والقضائى فى إسرائيل** (المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١م).
- Shimshoni, D., **Op. cit.**, P. : 53 - 90.
- Sprinzak, E. and Diamond, L. (eds.); **Israeli Democracy Under Stress** (Lynne Rienner Publishers, Boulder and London, 1993), P. : 369 - 372.

وتتعين الإشارة – فى هذا المقام – إلى أننا سنتناول لاحقاً ، بإذن الله، بشئ من التفصيل، مسألة وضع دستور دائم فى «إسرائيل»، وهى المسألة التى أثيرت عشية قيام الدولة، وإزدادت تفاعلاً مع قيام الدولة، حيث عارضت الأحزاب الدينية، «الجبهة الدينية الموحدة»، ومعها حزب الماباى الحاكم بزعامة « بن غوريون » ، وضع دستور مكتوب ودائم للدولة، وذلك فى مواجهة مطالب بقية الأحزاب والقوى (اليمينية واليسارية) بوضع دستور علمانى دائم للبلاد. انظر فى ذلك المطلب الثانى من المبحث الثانى من الفصل الرابع من الباب الثانى

(٢) تعنى « كنيست » فى اللغة العبرية « الجمعية » ، وكانت تطلق فى القرن الخامس قبل الميلاد على الجمعية الدينية التى كانت تقوم بأعمال التشريع وتفسير الدين اليهودى إبان عهد « عزرا » ، و « نحميا » ، ومن هنا تبرز أهمية إستغلال التراث التاريخى والدينى فى بناء الدولة.

وينتخب الكنيست رئيساً، ونواباً للرئيس على نحو يضمن تمثيل كافة القوى الممثلة فيه. ويقوم الرئيس بالمهام الإدارية، كما يحل محل رئيس الدولة أثناء غيابه أو مرضه، ويصبح رئيساً بالوكالة عند إستقالة الرئيس أو وفاته. كما أن إستقالة رئيس الدولة تقدم لرئيس الكنيست[١].

ويوضح الجدول التالى رؤساء الكنيست بحسب الترتيب الزمنى :

جدول رقم (١١)

رؤساء الكنيست بحسب الترتيب الزمنى

مسلسل	الاسم	الفترة الزمنية
١	يوسف شبرنتساك	١٩٤٩ – ١٩٥٩
٢	ناحوم نير – رافالكس	١٩٥٩
٣	كاديش لوز	١٩٥٩ – ١٩٦٩
٤	رؤوبين بركات	١٩٦٩ – ١٩٧٢
٥	يسرائيل يشعياهو	١٩٧٢ – ١٩٧٧
٦	يتسحاق شامير	١٩٧٧ – ١٩٧٩
٧	يتسحاق بيرمان	١٩٧٩ – ١٩٨١
٨	مناحيم سفيدور	١٩٨١ – ١٩٨٥
٩	شلومو هيلل	١٩٨٥ – ١٩٨٨
١٠	دوف شيلانسكى	١٩٨٨ – ١٩٩٢
١١	شيفح فايس	١٩٩٢ – ١٩٩٦
١٢	دان تيخون	١٩٩٦ –

المصدر : الرؤساء من ١ – ١١ فى :
- الياس شوفانى، نظام الحكم، فى دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٢.

---

(١) انظر نص قانون الكنيست لعام ١٩٥٨ فى :
- Zohar, D.; **Political Parties in Israel : The Evolution of Israeli Democracy** (Praeger Publishers, New York, 1974), P. : 133.
=

ويضم الكنيست تسع لجان دائمة [١]، لكل منها إختصاص معين، ويتوزع عليها جُل أعضاء الكنيست. ويتم إختيار أعضاء هذه اللجان من قبل « لجنة تنظيمية » – وهى تتكون من ممثلى الأحزاب الممثلة فى الكنيست – على نحو يضمن تمثيل كل الأحزاب بنسبة قوتها البرلمانية، وثمة إتفاق ضمنى على عدم إشراك الوزراء فى هذه اللجان. ويشترط حضور أكثر من نصف أعضاء اللجنة لتصبح إجتماعاتها قانونية، وتؤخذ قرارات هذه اللجان بأغلبية الحاضرين[٢]. وتقوم هذه اللجان بدور مرموق فى عملية التشريع، فضلاً عن أن لها الحق فى إجراء التحقيق فى نشاطات الحكومة وسياساتها، كما أن لها الحق فى تفويض جزء أو كل إختصاصاتها إلى لجان أصغر من داخلها [٣].

ولعل من أهم لجان الكنيست لجنة « الشؤون الخارجية والأمن »، وتنبع أهمية هذه اللجنة من إختصاصاتها الواسعة فى مجالى السياسة الخارجية، والدفاع والأمن[٤]. كما أن للجنة

= وتجدر الإشارة إلى أن « اللجنة التنفيذية الصهيونية » – التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية – قد قررت إقامة « إدارة الشعب» من ثلاثة عشر عضواً يوم ١٤ أبريل من العام ١٩٤٨ لتكون السلطة الحاكمة. وقد بدأت عملها فعلاً بمجرد الإعلان عن قيام الدولة. كما قررت اللجنة إقامة « مجلس الشعب » المكون من سبعة وثلاثين عضواً، على أن يضم فى إطاره أعضاء « إدارة الشعب» . وقد صار مجلس الشعب بعد ذلك « مجلس الدولة المؤقت » ثم صار اسمه « الكنيست » بموجب المادة الأولى من قانون الإنتقال، انظر فى ذلك :

– غازى السعدى؛ **الأحزاب والحكم فى إسرائيل** (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٩)، ص : ٦٩ – ٧٠.

(١) وهذه اللجان هى : لجنة التنظيم والرئاسة، اللجنة المالية، لجنة الدستور والقانون، لجنة العمل، اللجنة الاقتصادية، لجنة الشؤون الخارجية والأمن، لجنة الخدمات العامة، لجنة التعليم والثقافة ، لجنة الشؤون الداخلية.

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه يتم وضع شرط ينص على أنه لايجوز لأى حزب لايزيد عدد أعضائه فى الكنيست عن عدد معين المشاركة فى عضوية لجنتى المالية، والشؤون الخارجية والأمن. ويتم تحديد هذا النصاب فى الجلسة الأولى للكنيست بشكل تحكمى طبقاً لما يسمى بـ « قانون العدد »، والهدف من ذلك هو الحيلولة دون وصول الأحزاب الشيوعية والعربية إلى هاتين اللجنتين. انظر لمزيد من التفاصيل عن لجان الكنيست :

– غازى السعدى ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٦ – ٨٧.

– وليد العسلى؛ **الديمقراطية السياسية فى إسرائيل** (نقابة المحامين الأردنيين ، مركز الدراسات، القدس، ١٩٨٥)، ص : ٧٢ – ٧٥.

(٣) ظهر هذا الإتجاه جلياً حينما ظهرت أنباء عن تسرب مداولات لجنة الشؤون الخارجية والأمن إبان حكومة «بيغن» الأولى. مما دفع هذا الأخير إلى تشكيل لجنة مصغرة. ورد هذا فى :

– نظام بركات؛ **مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسى فى إسرائيل** (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣)، ص : ٨٨.

(٤) تتمثل أهم هذه الإختصاصات فى : إحالة العديد من الموضوعات إليها لدراستها وإتخاذ القرارات بشأنها وذلك سواء من قبل الحكومة أو الكنيست – حق التقدم بمشروعات قوانين أو قرارات للمناقشة للكنيست – بعض القرارات الحكومية تتطلب موافقتها حال الأمر بتحريك الجيش أو إعلان التعبئة العامة – تلقى التقارير الدورية من رئيس الحكومة ووزيرى الدفاع والخارجية عن الحالة الأمنية للبلاد، كما يحق لأعضائها زيارة المنشآت العسكرية. وتعد اللجنة ممثلة لجل القوى =

«الكنيست» أهمية يُعتد بها، حيث تملك الحق فى إصدار الأنظمة الداخلية لبقية اللجان، كما أن لها الحق فى النظر فى أى موضوع لايقع ضمن إختصاصات اللجان الأخرى، وذلك فضلاً عن أن من مهامها النظر فى إبعاد رئيس الدولة عن منصبه سواء بصفة دائمة أو مؤقتة[١]. هذا، ويعقد الكنيست دورتين فى العام على ألا تقل المدة الإجمالية عن ثمانية شهور فى السنة. ويجوز للحكومة أو لثلاثين عضواً من الكنيست طلب عقد جلسات إضافية[٢].

ثانياً : طرق تنظيم الإنتخابات : يقتضى تناول طرق تنظيم الإنتخابات الحديث عن :

* **تنظيم هيئة الناخبين** : فالإقتراع عام، فى معنى أنه ليس ثمة قيود على الإقتراع حال توفر شرط النصاب المالى. ومن هنا فإن لكل مواطن « إسرائيلى » – بلغ الثامنة عشرة من عمره – الحق فى الإشتراك فى الإقتراع [٣].

* **طرق الإنتخاب** : تجرى الإنتخابات عبر عملية إقتراع مباشرة (حيث يختار الناخبين أعضاء الكنيست بشكل مباشر)، ومتساوية (حيث لكل ناخب صوت واحد)، وعلى أساس أن «إسرائيل» بأكملها دائرة واحدة. كما تجرى الإنتخابات وفق نظام «الإنتخاب بالقائمة» (حيث تشكل الأحزاب قوائم بأسماء مرشحيها بعدد أعضاء الكنيست)، مع نظام التمثيل النسبى (حيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يساوى نسبة الأصوات التى حصلت عليها

= الوطنية، ومن هنا فقراراتها تحظى بإجماع وموافقة هذه القوى.

انظر بتوسع :

– **المرجع السابق**، ص : ٨٩ – ٩٣.

(١) كامل أبو جابر؛ **نظام دولة إسرائيل : إطار القرار السياسى** (معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية ، القاهرة، ١٩٧٣)، ص : ٨٢.

(٢) قد يظهر من هذا الحصر أن للمعارضة دوراً مرموقاً فى أعمال الكنيست إلا أن واقع الأمر لايؤكد ذلك فلجوء ثلاثين عضواً إلى إستدعاء الكنيست فى جلسة غير عادية لايتعدى مجرد إظهار قدرتهم على التأثير المحدود. كما أنه قد لايتوفر للمعارضة هذا العدد من الأعضاء، وذلك حال ما حدث فى الكنيست الثانى حيث كانت المعارضة مكونة من (٢٧) عضواً فقط، وحال مايحدث إبان فترة الحكومات الوطنية. انظر فى ذلك :

- Beilin, Y., **Op. cit.**, P. : 64.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن المرأة تتمتع بهذا الحق، غير أن تمثيلها فى الكنيست لايزال ضعيفاً. وذلك نظراً لمعارضة الأحزاب الدينية لمساواة المرأة بالرجل حيث ترى أن فى هذه المساواة تعارضاً مع الشريعة اليهودية. ومن هنا فقد عارضت بعض هذه الأحزاب « قانون المساواة فى الحقوق بالنسبة للمرأة » الصادر عام ١٩٥١، وعارضت – دوماً – تجنيد الفتيات فى الجيش. وعن تنظيم هيئة الناخبين ، انظر :

– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٠ – ٧١.

القائمة « مجموع الأصوات الصحيحة ÷ مجموع الأصوات التى حصلت عليها القائمة»). وثمة نسبة على كل قائمة أن تتخطاها لتستطيع الحصول على مقاعد برلمانية تسمى «نسبة الحسم». وقد كانت هذه النسبة حتى عام ١٩٩٢ لاتزيد عن ١٪ من المجموع الكلى للأصوات الصحيحة إلا أنها صارت ١,٥ ٪ منذ إنتخابات الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢م[١].

ويثير نظام الإنتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبى الكثير من المناقشات، فمؤيدو هذا النظام يرون أنه يضمن التمثيل الحقيقى لكل القوى والأحزاب الموجودة فى «إسرائيل» (والتى تمثل وجهات نظر محددة فى جل المجالات السياسية والاقتصادية والدينية)، كما أنه ينأى بالبلاد عن إجراء إنتخابات تكميلية، وذلك فى حالة عدم حصول المرشح على الأغلبية المطلقة أو فى حالة وفاة أو إستقالة أحد الأعضاء. وذلك فضلاً عن أن هذا النظام يسمح بتمثيل كافة الإتجاهات الحزبية بمختلف أنواعها فى دولة صغيرة الحجم مما يحقق الإستقرار السياسى، ويسمح للفئات غير المتعلمة بالمشاركة بسهولة ويسر فى الحياة السياسية[٢].

أما معارضو هذا النظام فيؤكدون أنه أفضى إلى تعدد الأحزاب فى البلاد، وبالتالى عدم إستطاعة حزب - بمفرده - الحصول على الأغلبية، الأمر الذى أدى إلى ظاهرة الحكومات الإئتلافية وظهور عمليات الإبتزاز والمساومة من جانب الأحزاب الصغيرة، وخاصة الأحزاب الدينية. وذلك فضلاً عن أن هذا النظام لايسمح بإختيار المرشحين والمفاضلة بينهم على أساس الكفاءة والمؤهلات، ذلك أن إعداد القوائم من مسئولية قيادة كل حزب أو قائمة. وثمة من

---

(١) يعنى رفع نسبة الحسم إضعاف فرص الأحزاب والقوائم الصغيرة فى دخول الكنيست وحصول الأحزاب الكبيرة على أصوات هذه الأحزاب والقوائم الصغيرة التى لم تحقق النسبة المطلوبة. ومهما يكن من الأمر، فإن أية قائمة تحصل على ١,٥ ٪ من المجموع الكلى للأصوات الصحيحة تحصل على مقعد يحتله أول هذه القائمة، ويصبح - بمفرده - كتلة برلمانية داخل الكنيست. وعلى كل قائمة جديدة أن تتقدم بقائمتها ممهورة بتوقيعات (١٥٠٠) ناخب على الأقل، وتأمين مبلغ (١٢٦٠٠) شيكل لدى اللجنة المركزية، وعلى أن تسترد المبلغ فى حالة فوزها بأى عدد من المقاعد، وأن يحول إلى خزينة الدولة فى حالة خسارتها وعدم تمكنها من الحصول على نسبة الحسم. وتجدر الإشارة إلى أن كل قائمة إنتخابية تختار لقباً وحرفاً من الحروف الأبجدية خاصة بها.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول حجج مناصرى النظام الحالى :
- عبد الحميد متولى، **نظام الحكم فى إسرائيل** (منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩)، ص : ١٩٧ ، ٢٠١ - ٢٠٢.
- غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٦ - ٧٧.
- Bricta, A.; **Elections and The Future of Electoral Reform in Israel in : Benniman, H.** (ed.); **Israel At The Polls : The Knesset Elections of 1977** (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D. C., 1979), P. : 39 - 42, 46 - 47.

يرى أن تزايد سكان الدولة وإتساع حجم المستوطنات والمدن يؤكد على ضرورة تمثيل سكانها على نحو إقليمى[١].

* **الشروط الواجب توافرها فى المرشحين** : يحق لكل مواطن يبلغ من العمر الحادية والعشرين من عمره أن يرشح نفسه لعضوية الكنيست، ما لم تكن المحكمة قد جردته من هذا الحق. وقد منعت القوانين المنظمة للكنيست بعض فئات المجتمع من حق الترشيح[٢].

* **ضمانات جدية الإنتخابات** : يجرى الإقتراع فى «إسرائيل» بشكل شخصى وسرى وتتولى لجنة تسمى «لجنة الإنتخابات المركزية» عملية مراقبة سير الإنتخابات ثم الإعلان عن نتائجها. وتتألف هذه اللجنة من عدد من الأعضاء يتم إختيارهم عن طريق الأحزاب الممثلة فى الكنيست المنتهية مدته، ويرأسها قاضى المحكمة العليا. ويكون الطعن فى قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة العليا[٣].

- **ضمان إستقلال أعضاء الكنيست (الحصانة)** : يتمتع أعضاء الكنيست بالحصانة البرلمانية وذلك لإتاحة الفرصة أمامهم لممارسة مهامهم البرلمانية دون خوف من إرهاب السلطة التنفيذية. ولا تقتصر هذه الحصانة على مايبديه العضو من آراء وأقوال داخل الكنيست، وإنما

---

(١) انظر لتفاصيل موسعة حول حجج معارضى النظام الحالى :
- عبد الحميد متولى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٢ - ٢٠٤.
- غازى السعدى؛ **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.
- موريس برنسون؛ **إسرائيل : البنى السياسية والاجتماعية**، ترجمة : فارس غريب (دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩)، ص : ٢٥ - ٢٦.
- كامران قرة داغى؛ **على أى قواعد تجرى إنتخابات إسرائيل ؟ وممن تتشكل لوائحها** (ملحق تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢٦ مايو ١٩٩٦).
- Bricta, A.; **Op. cit.**, P. : 45 - 46.
- Klein, Y.; **The Problem of Systemic Reform in** Kyle, K. and Peters, J. (eds.); **Whither Israel? : The Domestic Challenges** (The Royal Institute of International Affairs, IB. Tauris and Co. Ltd. Pbulishers, London. New York, 1993), P. : 51 - 52.

(٢) من هذه الفئات : رئيس الدولة، الحاخامان الرئيسيان، القضاة، قضاة المحاكم الدينية، مراقب الدولة، رئيس الأركان العامة للجيش، شيوخ وقساوسة الديانات الأخرى، موظفو الحكومة وكبار ضباط الجيش، بيد أنه بموجب قانون الكنيست عام ١٩٥٨ تم السماح لرجال الدين وكبار موظفى الدولة وقادة الجيش بترشيح أنفسهم ولكن بشروط معينة، انظر فى ذلك:
- كامل أبو جابر؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٦.

(٣) انظر فى ذلك :
- غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٣.

تمتد إلى ما يبدر منه من أقوال وآراء خارج الكنيست أيضاً مادامت قد صدرت عنه بمناسبة أداء مهامه. وتمتد هذه الحصانة أيضاً إلى كل تصرفات العضو حتى ولو لم تكن متعلقة بمهامه البرلمانية، كما أنها تحمى العضو من المحاكمة الجنائية والمدنية من ناحية، وتظل سارية المفعول حتى بعد أن تنتهى عضويته ولايمكن رفعها عن العضو حتى وإنْ أساء إستغلالها إلا بأغلبية أعضاء الكنيست وبناءً على طلب مدعى عام الدولة من ناحية أخرى [١].

ثالثاً : إختصاصات الكنيست : لقد نشب خلاف وجدال كبيرين – إبّان عهد الحكومة المؤقتة – حول شكل النظام السياسى المنشود. وقد إنتهى الأمر إلى الأخذ بالشكل البرلمانى من حيث المبدأ. ومن هنا فالكنيست الإسرائيلى يقوم بالعديد من الإختصاصات التى تقوم بها البرلمانات فى النظم البرلمانية، كما أنه يختص ببعض المهام الأخرى التى ينفرد بها. وفيما يلى شئ من التفصيل لتلك الإختصاصات والمهام :

١ – **الوظيفة التشريعية** : تنطوى الوظيفة التشريعية – والتى تعنى صنع القوانين – للكنيست على عدة مهام لعل على رأسها حق إقتراح القوانين، ومناقشتها، والتصويت عليها. وبرغم أن حق الإقتراح مسموح به لأعضاء الكنيست كافةً، إلا أنه من الناحية العملية تقدم معظم الإقتراحات من الحكومة، ذلك أنها هى التى تهيمن على سير العمل داخل الكنيست بحكم الأغلبية التى تتمتع بها [٢].

٢ – **الوظيفة المالية** : وتتضمن هذه الوظيفة الموافقة على فرض الضرائب والرسوم وإلغاءها أو تعديلها، وإقرار الميزانية العامة. ولئن كانت هذه الوظيفة تدخل فى إطار الوظيفة التشريعية لأنها تتم عن طريق إصدار قوانين، فإن أهميتها تبرر تناولها فى إطار خاص بها. إذ أن مراقبة الكنيست شؤون الدولة المالية تحد من إنفراد الحكومة بها. وتجدر الإشارة إلى أن القوانين المتعلقة بمالية الدولة لايفوّض الكنيست بصددها – نظراً لأهميتها – أية هيئة كما هى الحال بالنسبة لقوانين أخرى [٣].

(١) تجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن هذه الحصانة الواسعة قد أثارت العديد من المناقشات والآراء داخل «إسرائيل» حيث طالب البعض بتقليص بعض مظاهرها. انظر لمزيد من التفاصيل :
– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٠ – ٨٤.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :
– **المرجع السابق**، ص : ٩٣.
– عبد الحميد متولى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٢.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :
– غازى السعدى ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٤ – ٩٥.
– عبد الحميد متولى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٧.

وتجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن ثمة منصباً فى «إسرائيل» يسمى «رئيس ديوان المحاسبة» أو «مراقب الدولة». ويقوم هذا المراقب بالعديد من مهام الرقابة حال رقابة الشؤون المالية، وإبلاغ الكنيست بالتصرفات المخالفة للقوانين، أو بالإقتراحات التى يراها لإدخال بعض الإصلاحات. وتمتد صلاحيات مراقب الدولة لتشمل مراقبة كل المؤسسات التجارية والصناعية التى تملكها الدولة، أو التى تملك جزءاً من رأس مالها. هذا، ويقدّم المراقب للكنيست تقريراً سنوياً عن مالية الدولة، وتقريراً عن نشاطات كل الإدارات العامة. وبموجب قانون، صدر فى عام ١٩٧١م، أضيفت مهمة جديدة إلى مراقب الدولة تتمثل فى البت فى شكاوى المواطنين ضد إدارات الدولة المختلفة. هذا، ويتم تعيين مراقب الدولة بقرار من رئيس الدولة لمدة خمس سنوات بناءً على ترشيح الكنيست، وهو مسئول أمام الكنيست فقط[١].

٣ – **رقابة أعمال الحكومة** : وتتضمن هذه الوظيفة الأدوات التى تتمتع بها سائر البرلمانات فى النظم السياسية الديمقراطية فى عالمنا المعاصر، وهى حق السؤال، وحق الإستجواب، وحق التحقيق، وحق الإقتراع بعدم الثقة فى الوزارة [٢]. غير أنه – وبسبب طابع الحكومات الإئتلافية فى «إسرائيل» – ليس لهذه الأدوات فعالية يعتد بها ذلك أن الأغلبية فى الكنيست فى يد الحكومة من ناحية، ومن ناحية أخرى تتسم العديد من المسائل بطابع السريةوذلك حال الشؤون الخارجية والأمنية [٣].

٤ – **حق الكنيست فى حل نفسه** : ينفرد الكنيست بحق حل نفسه وذلك دون سائر برلمانات العالم المعاصر. غير أنه – من الناحية العملية – يستطيع رئيس الحكومة أن يطلب من أعضاء حزبه فى الكنيست أن يتقدموا بطلب حل الكنيست، وذلك فى حالة إحتمال إستقالته وفشله فى تشكيل حكومة جديدة [٤].

٥ – إقرار بعض التعيينات فى بعض المناصب العليا، وذلك حال موافقة الكنيست على قرار

(١) انظر – بصدد مراقب الدولة – المراجع التالية :
– موريس برنسون، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٩ – ٦٣.
– وليد العسلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٢ – ١٣٣.
– إلياس شوفانى ، نظام الحكم، فى : صبرى جريس وأحمد خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٨ – ١١٩.

(٢) وكان يتم سحب الثقة من الحكومة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فقط وذلك قبل عام ١٩٩٦.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :
– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٥ – ٩٧.

(٤) انظر فى ذلك :
– وليد العسلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٣ – ٦٤.

الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا، وإقرار الكنيست تعيين مراقب الدولة. وذلك فضلاً عن أن الكنيست هو الذى ينتخب رئيس الدولة، وهو وحده الذى له حق تنحيته لفترة محدودة أو عزله من منصبه نهائياً [1].

هذا وتتعين الإشارة – أخيراً – إلى أن جل القوانين التى يقرها الكنيست تصدر بأغلبية الحاضرين، ذلك لأنه ليس ثمة نصاب قانونى لحضور الأعضاء جلساته، الأمر الذى ينجم عنه العديد من أوجه القصور، فقد ينفرد أحد الأحزاب الكبيرة بالمناقشة والتصويت [2]. بيد أنه بالنسبة للقوانين التى تُدْخل تغييراً على النظام الإنتخابى فلا بد أن تصدر بأغلبية (٦١) عضواً، وكذلك الأمر بالنسبة للقوانين ذات الطابع الدستورى – القوانين الأساسية – فهى تتطلب موافقة أغلبية ثلثى الأعضاء، أى بأغلبية (٨٠) صوتاً.

المطلب الثالث : السلطة التنفيذية :

تتشكل السلطة التنفيذية فى «إسرائيل» من هيئتين : رئيس الدولة، والوزارة شأنها فى ذلك شأن كافة النظم البرلمانية فى عالمنا المعاصر.

أولاً : رئيس الدولة [3] :

يُنتخب رئيس الدولة من قبل الكنيست لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث لكل عشرة أعضاء من الكنيست حق إقتراح مرشح للرئاسة، ويعتبر فائزاً بالرئاسة من ينال الأغلبية المطلقة لمجموع الأعضاء. ومن هنا فالرئيس يكون مسئولاً أمام الكنيست فقط، كما أن للكنيست حق عزلة قبل إنتهاء مدة رئاسته بموافقة تسعين عضواً من أعضاء الكنيست. وذلك فضلاً عن أن رئيس الكنيست يعتبر نائباً للرئيس، ويحل محله أثناء مرضه أو غيابه أو إستقالته أو عزله إلى حين عودته أو إنتخاب رئيس جديد. كما أن رئيس الدولة يقدم إستقالته إلى رئيس الكنيست. هذا، ولم يتم تنظيم منصب رئيس الدولة على ذلك النحو إلا فى عام ١٩٦٤م حين صدر «القانون الأساسى لرئيس الدولة».

---

(١) عبد الحميد متولى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٩.

(٢) وليد العسلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٤ – ٥٧.

(٣) انظر بصدد هذا الموضوع :

– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٥ – ١٧٨.

– كامل أبو جابر ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٤ – ٦١.

– عبد الحميد متولى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٤ – ٢٤٢.

– موريس برنسون، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤١ – ٤٤.

– فوزى محمد طايل ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨١ – ٨٢.

– إلياس شوفانى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٦ – ١١٧.

وقد حدد القانون الأساسى – المشار إليه سابقاً – مسئوليات رئيس الدولة فى المهام التالية :

– التصديق على جميع القوانين عدا تلك التى تتعلق بصلاحياته، دون أن يكون له الحق فى الإعتراض عليها، فضلاً عن أنه لا يمتلك حق حل الكنيست.

– تكليف زعيم أكبر الأحزاب فى الكنيست بتشكيل الحكومة، غير أنه من الممكن أن تتقدم أغلبية أعضاء الكنيست بطلب لرئيس الدولة بإسناد مهمة تشكيل الحكومة إلى أحد الأعضاء بعد أن يُبدى ذلك العضو موافقته. وعندئذ يتوجب على الرئيس الإستجابة إلى مطلبهم حتى وإن كان قد كلّف عضواً آخر بذلك.

– الإطلاع على التقارير الرسمية عن أعمال الحكومة.

– حق العفو أو إنزال العقوبات.

– تعيين بعض شاغلى المناصب العليا فى الدولة بقيود معينة، حال تعيين مراقب الدولة بناء على توصية لجنة الكنيست، ورئيس «نجمة داوود الحمراء»، ورئيس «بنك إسرائيل» بناء على توصية الحكومة، وكذا تعيين القضاة المدنيين والدينيين بناء على توصية لجان تعيين معينة، ورئيس محكمة الإستئناف العسكرية بناء على توصية رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع، وإرسال البعثات الدبلوماسية، وتسلم أوراق إعتماد السفراء الأجانب تحت رقابة وزارة الخارجية، كما أن رئيس الدولة يصادق على المعاهدات التى تبرم مع الدول الأجنبية [1].

ولرئيس الدولة حصانة واسعة، فلا يُحاكم أمام أية محكمة بسبب قضية تتعلق بمهامه وصلاحياته، وليس عليه أن يدلى بشهادته فى شأن أى أمر فى إطار عمله ومهامه. وتظل هذه الحصانة سارية المفعول حتى بعد إنتهاء ولايته. كما لايجوز أن يُقدّم الرئيس إلى محكمة جنائية.

وفيما يلى جدول يُوضّح رؤساء الدولة فى «إسرائيل» منذ نشأتها وحتى اليوم :

---

(١) تجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن تقليص صلاحيات رئيس الدولة والأخذ بالنظام البرلمانى فى « إسرائيل » يرتد إلى الخلاف الذى نشب بين « حاييم وايزمان » – أول رئيس « لإسرائيل » – و« بن غوريون » عشية قيام الدولة – فقد كان الأول من أنصار منح رئيس الدولة صلاحيات واسعة كما هى الحال فى الولايات المتحدة، أما بن غوريون فقد فضّل الشكل الحالى، وقد إنتصر الأخير لرأيه.

جدول رقم (١٢)

رؤساء الدولة فى «إسرائيل» : من ١٩٤٩ - ١٩٩٧

الرقم	الإسم	فترة الحياة	فترة الولاية
١	حاييم وايزمان	١٨٧٤ - ١٩٥٢	١٩٤٩ - ١٩٥٢
٢	إسحاق بن زفى	١٨٨٤ - ١٩٦٣	١٩٥٢ - ١٩٦٣
٣	زلمان شزار	١٨٨٩ - ١٩٧٤	١٩٦٣ - ١٩٧٣
٤	إفرايم كتسير	١٩١٦ -	١٩٧٣ - ١٩٧٨
٥	إسحاق نافون	١٩٢١ -	١٩٧٨ - ١٩٨٣
٦	حاييم هرتزوج	١٩١٨ - ١٩٩٧	١٩٨٣ - ١٩٩٣
٧	عيزرا وايزمان	١٩٢٤ -	١٩٩٣ -

المصدر :

- إلياس شوفانى : مرجع سبق ذكره، ص : ١١٧.

ثانياً : الوزارة [1] :

تحددت صلاحيات الوزارة بعدد من القوانين الإنتقالية - نظام القانون والإدارة (١٩٤٨)، قانون الإنتقال (١٩٤٩) - إلى أن وضع «القانون الأساسى للحكومة» فى يوليو ١٩٦٨. وبموجب هذا القانون الأخير أضحت «الحكومة هى السلطة التنفيذية للدولة»، و «مقرها الدائم فى القدس»، وصار مصدر قوتها هو «ثقة الكنيست». والحكومة مسؤولة جماعياً أمام

(١) انظر فى تفاصيل هذا الموضوع :
- وليد العسلى، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٢ - ١٠٥.
- عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٤٢ - ٢٥٩.
- كامل أبو جابر، مرجع سبق ذكره، ص : ٦٠ - ٧١.
- غازى السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٧٨ - ٢١١.
- إلياس شوفانى، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٧ - ١٠٩.
- فوزى محمد طايل ، مرجع سبق ذكره، ص : ٨٢ - ٩٠.
- موريس برنسون، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٤ - ٥٦.
- نظام بركات،، مرجع سبق ذكره، ص : ٨١ - ٨٥.

- Shimshoni, D., Op. cit.;, P. : 407 - 412, 423 - 429, 434 - 446.

الكنيست. وتضم الحكومة رئيس الحكومة ووزراء آخرين على أن يكون الرئيس من أعضاء الكنيست، أما بقية الوزراء فلا يُشترط ذلك، غير أنه من الناحية العملية كان جل الوزراء من أعضاء الكنيست، ولكل وزير الحرية فى تعيين نائب له أو إثنين من أعضاء الكنيست. ولم يضع القانون الأساسى حداً لعدد الوزراء، وذلك نظراً لطبيعة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التى تتسم بالإئتلافية. ومن هنا فلابد من إرضاء كافة الأطراف.

ويُشكل رئيس الحكومة والوزراء معاً ما يُسمى بمجلس الوزراء، ويُتخذ القرار فى هذا المجلس بالإجماع دون الحاجة إلى التصويت، لكن الإقتراح الذى يجرى عليه التصويت يتخذ القرار فيه بأغلبية الوزراء المشاركين فى التصويت، ولرئيس المجلس صوت واحد كغيره من الوزراء. وتعمل الحكومة من خلال عدد من اللجان بعضها دائم [1]، وبعضها الآخر غير دائم. كما أن للحكومة أن تشكل أطقماً وزارية للنظر فى موضوعات معينة.

وتبعاً لما كان قائماً، فإن رئيس الحكومة كان يتمتع بمركز مرموق يفوق من الناحية العملية مركز أى منصب آخر فى البلاد، ويرتد ذلك إلى صلاحياته ومهامه الواسعة التى تتمثل فى أنه رئيس الحكومة، وزعيم أكبر الأحزاب فى الكنيست، أى أنه رئيس السلطة التنفيذية، وزعيم أكبر الأحزاب فى السلطة التشريعية ومن هنا فهو يسيطر على مقاليد الأمور داخل الحكومة من ثنايا سيطرته على جدول أعمالها وعلى الموضوعات المطروحة للنقاش. كما أنه بإستقالته يستقيل كافة الوزراء، كذلك تؤدى إقالته أو سحب الثقة من حكومته إلى سقوط الحكومة بأكملها. ولأن بعض الوزراء كانوا يهددون رئيس الحكومة ويُصرحون بآراء تتعارض مع سياساتها، فقد أدخل تعديلان على القانون الأساسى للحكومة تم من خلالهما تقوية سلطة رئيس الحكومة من ثنايا :

- أن كل وزير مسؤول أمام رئيس الحكومة فى المهام الملقاة على عاتقه.
- أن لرئيس الحكومة الحق فى عزل أى وزير بشرط تقديم بيان مسبق بذلك إلى الحكومة، وبيان للكنيست بعد تنفيذه.

ولرئيس الحكومة الحق فى أن يكون له نائب (أو اثنان) من بين الوزراء بشرط أن يكون النائب (أو النائبان) من أعضاء الكنيست. ويقوم نائب الرئيس بمهام الرئيس فى حالة غيابه لأى سبب إلى أن تُشكل حكومة جديدة.

(١) حال اللجنة الوزارية لشؤون الأمن ويرأسها رئيس الحكومة، اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، واللجنة الوزارية لشؤون التشريع. كما توجد لجان وزارية مشتركة بين الحكومة والوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية مثل لجنة تنسيق أعمال الحكومة مع هاتين المؤسستين ، و «لجنة الإستيطان».

وفى مقابل صلاحيات رئيس الحكومة تلك ثمة العديد من القيود منها التقييد الذى يفرضه الإئتلاف الحكومى عليه فى إختيار الوزراء، ذلك فضلاً عن أن القانون الأساسى لم يمنحه الحق فى حل الكنيست أو أن يطلب من رئيس الدولة ذلك. ورغم أن هذا الأمر الأخير يعد خروجاً على أسس النظم البرلمانية فى عالمنا المعاصر (فحق حل السلطة التشريعية يمنح للسلطة التنفيذية فى مقابل حق السلطة التشريعية فى طرح الثقة فى الحكومة) فإن من الناحية العملية يصعب على الكنيست طرح الثقة فى الوزارة ما دامت تتمتع بالأغلبية المطلوبة فى الكنيست.

إن طرح الثقة فى الحكومة غير متصور فى «إسرائيل» مادام الإئتلاف الحكومى قائماً، فإذا ما إنهار الإئتلاف فما على رئيس الحكومة إلا أن يطلب من أعضاء حزبه فى الكنيست أن يتقدموا بحل الكنيست. ومن هنا فإنه – من الناحية العملية – نادراً ما تسحب الكنيست الثقة من الحكومة، فجل الحكومات فى «إسرائيل» تنهار بسبب إستقالة رئيس الحكومة لأى سبب من الأسباب.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الحكومات التى شُكلت فى «إسرائيل» – منذ نشأتها وحتى اليوم – هى إما حكومات «إئتلافية» أو حكومات «وحدة وطنية». إن أياً من أحزاب «إسرائيل» لم يستطع أن يحوز على أغلبية مطلقة فى الكنيست تُمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده. ومن هنا تتشكل الحكومات الإئتلافية بين أكثر من حزبين بعد سلسلة من التنازلات والمساومات المتبادلة. ويتسم الإئتلاف الحكومى فى «إسرائيل» بالإتفاق على تولى زمام السطة التنفيذية وإتباع نهج معين فى أمور الحكم كلها أو بعضها، مع إمكانية ترك بعض الأمور على حالها، وذلك فضلاً عن الإتفاق على إقتسام نواحى الحياة فى البلاد [١]، فالحزب الكبير (المباى ثم العمل ثم الليكود لفترات محدودة) كان ينفرد بالنواحى ذات الأهمية الخاصة له مثل الخارجية والدفاع والأمن فى مقابل السماح لغيره من الأحزاب المؤتلفة معه بأن ينفرد بأمور أخرى تهمه، حال السماح للأحزاب الدينية بحرية الحركة فى مجال الشؤون الدينية والتعليم الدينى وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

هذا ويتم الإئتلاف من خلال إتفاقية مكتوبة بين الأحزاب المؤتلفة تحدد فيها الأولويات والأهداف، وعدد الحقائب الوزارية التى يتولاها كل طرف، وكذا التعهدات بتمرير تشريعات معينة فى مصلحة هذا الطرف أو ذاك. وغالباً ما تمتد مفاوضات الإئتلاف لتشمل التعيينات فى

(١) انظر تفاصيل ذلك فى :

– وليد العسلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٦ ومابعدها.

مناصب أخرى مهمة فى مؤسسات الدولة مثل : لجان الكنيست، ونواب الوزراء والشركات الحكومية. وقد نجم عن هذا العديد من الأزمات والمشكلات، كما أدت طبيعة الحكومات الإسرائيلية إلى تعاظم الدور الذى تقوم به الأحزاب الصغيرة – ولا سيما الدينية منها – فى عملية صنع القرار السياسى.

هذا، وقد صدر فى عام ١٩٥٢ تشريعان – وذلك للتقليل من أسباب إستقالة الوزارات وإنهيار الإئتلافات الحكومية – الأول : ينص على أنه إذا رأى واحد (أو أكثر) من الأحزاب المشتركة فى الإئتلاف الحكومى أن ينسحب من الوزارة، فإن ذلك الإنسحاب لا يؤدى إلى إستقالة الحكومة – كما كان الأمر قبل التعديلين المذكورين – وذلك إذا ماكانت أحزاب الإئتلاف الأخرى لا تزال تتمتع بأغلبية (٦١) عضواً فى الكنيست على الأقل. وفى هذه الحالة على رئيس الحكومة أن يرسل للكنيست بما سيتخذه لملء المناصب الوزارية الشاغرة. أما التشريع الثانى فيسمح للوزارة، فى حالة إنسحاب أحد الأحزاب المؤتلفة وعدم حصولها على أغلبية (٦١) عضواً فى الكنيست، أن تستمر فى عملها، ولكنها فى هذه الحالة تكون معرضة فى أية لحظة لأن تفقد الثقة فى الكنيست[١].

وهكذا، يمكن القول أن الكلمة العليا ظلت فى يد الحكومة رغم عدم إمتلاكها حق حل الكنيست، ذلك أن الحكومة هى صاحبة الأغلبية فى الكنيست. ومن هنا فهى تستطيع تمرير أى مشروع قانون لإقراره، كما أن القانون الأساسى للحكومة ينص على : «من حق الحكومة العمل بإسم (الدولة) فى أى مجال لايكون خاضعاً حسب القانون لأية سلطة أخرى». وقد اتسع نطاق صلاحيات الحكومة – إستناداً إلى ذلك النص – فى مجال العلاقات الخارجية (حال المعاهدات، والإعتراف بالدول، وإعلان الحرب وغير ذلك)[٢].

ولئن استطاع الكنيست – من الناحية النظرية – الحد من سلطة الحكومة عن طريق سن القوانين (سواء فى الشؤون المالية أو غيرها) فإن الأغلبية البرلمانية، التى لا مناص من أن تتمتع بها أية حكومة، ضمنت لها عدم صدور قانون يحد من سلطانها. ومن هنا ظلت الحكومة فى مأمن من تدخل الكنيست ما ظل الإئتلاف الحكومى متماسكاً.

(١) انظر فى هذا المضمون بتوسع :

– عبد الحميد متولى ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٨.

- Shimshoni, D.; Op. cit., P. : 423 - 425.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل :

– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٦ – ١٩٩.

وتجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن الجيش خاضع للحكومة بنص قانون أساسى الجيش (١٩٧٦)، وهو ما سنعرض له لاحقاً بشئ من التفصيل عند الحديث عن دور العسكريين فى الحياة السياسية فى المبحث التالى بعون الله.

المطلب الرابع : الملامح الرئيسية لمؤسسات الحكم بعد القانون الأساسي الجديد للحكومة (١٩٩٢) :

أثيرت مسألة إصلاح النظام الإنتخابي في «إسرائيل» وتعديل نظام الحكم بعد قيام الدولة مباشرة، وقد قدم العديد من المقترحات وأثير العديد من المناقشات دون الوصول إلى الهدف المنشود. ولئن تم بالفعل إدخال بعض التعديلات البسيطة - حال تغيير نظام تمويل الأحزاب، ونظام الدعاية الإنتخابية - فإن إتفاق الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) على إصدار قانون أساسي جديد للحكومة لم يتم إلا في اليوم الأخير من عمر الكنيست الثاني عشر (١٩٩٢/٣/١٨)، وبعد أن تم الإتفاق على أن يبدأ العمل بالقانون الجديد مع إنتخابات عام ١٩٩٦[١].

وقد أسفر التعديل الجديد الذي تم بالقانون الأساسي للحكومة (١٩٩٢) عن إدخال بعض ملامح النظامين الفرنسي والأمريكي على نظام الحكم في «إسرائيل»، بهدف تقوية مركز رئيس الوزراء وتحريره من ضغوط الأحزاب الصغيرة، ولاسيما الأحزاب الدينية منها. وفيما يلي الملامح الرئيسية التي أدخلت على مؤسسات الحكم في «إسرائيل» بموجب القانون الجديد[٢].

---

(١) تجدر الإشارة - في هذا المقام - إلى أن إتفاق الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) تأخر كل هذه المدة بسبب إنعدام الثقة بينهما، وخوف كل طرف من إستغلال الطرف الآخر القانون المنشود لصالحه، وقد وافق «إسحق شامير» زعيم الليكود - آنذاك - على القانون الجديد الذي تبناه حزب العمل - برئاسة «شيمعون بيريز» - بعد أن ضمن عدم تطبيقه في إنتخابات عام ١٩٩٢ حيث رأى أن عامل السن لن يكون في صالحه. ولمزيد من التفاصيل حول المقترحات التي قدمت للإصلاح أنظر :

- Penniman, H. (ed); Op. cit., P. : 42 - 57.
- Kyle, K. and Peters, J. (eds.); Op. cit., P. : 41 - 59.
- Lijphart, A.; **Israeli Democracy and Democratic Reform in Comparative Perspective** in Sprinzak, E. and Diamond, L. (eds).; **Israeli Democracy Under Stress** (Lynne Rienner Publishers, Boulder and London, 1993), P. : 118 - 123.
- Hermann, T.; **The Rise of Instrumental Voting : The Campaign for Political Reform in** Arian, A. and Shamir, M. (eds.); **The Elections in Israel; 1992** (State University of New York Press, Albany, 1995), P. : 275 - 297.

(٢) اعتمدنا في الوقوف علي الملامح الرئيسية للقانون الجديد كما أوردناه في هذا المطلب علي المصادر التالية:
- كامران قره داغي، مرجع سبق ذكره، نفس المكان .
- Doron, G. and Kay, B.; **Reforming Israel's Voting Schemes in : Arian,** A. and Shamir, M., (eds); **The Elections in Israel : 1992** (State University of New York Press, 1995), P. : 309 - 311.
- **Informaton Division, Israel Foreign Ministry - Jerusalem**
URL: http:// www. israel-mfa.gov.il
gopher:// israel-info.gov.il

أقر القانون الأساسي الجديد نظام الإنتخاب المباشر لرئيس الوزراء، حيث نصت مادة (٩) منه علي أنه يحق لأي حزب - أو عدة أحزاب - له عشرة أعضاء على الأقل في الكنيست، أن يختار مرشحاً للمنصب. كما يحق لخمسين ألفاً من الناخبين إختيار مرشح لهم يخوض الإنتخابات. ويشترط في المرشح أن يكون عمره ثلاثين سنة على الأقل، وأن يرأس - أو سبق له أن رأس - القائمة الإنتخابية لحزب. ويفوز في الإنتخابات من يحصل على أكثر من نصف أصوات الناخبين الصحيحة، وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على ذلك يُعاد التصويت بين المرشحيْن الحاصليْن على أكبر عدد من الأصوات بعد أسبوعين من إعلان النتائج ويفوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة. وفي حالة وفاة أحد المرشحيْن أو عجزه عن المشاركة في الجولة الثانية، لحزبه أن يختار بديلاً خلال ست وتسعين ساعة قبل بدء الإقتراع. أما إذا انسحب أحد المرشحين يحل منافسه الذي جاء ثالثاً في الجولة الأولى. وإذا كان هناك مرشح واحد في الجولتين الأولى أو الثانية فإنه يجرى تصويت ويفوز هذا المرشح إذا كانت أصوات مؤيديه أكثر من معارضيه.

وهكذا صار على الناخبين أن يُصوتوا مرتين في ذات اليوم: الأولى لرئيس الحكومة والثانية لأعضاء الكنيست. وقد حدد القانون الجديد مدة ولاية الرئيس بنفس مدة ولاية الكنيست (أربع سنوات).

ويُمنح رئيس الحكومة المنتخب فترة خمسة وأربعين يوماً ليُشكل الحكومة التي تكون من ثمانية عشر وزيراً على الأكثر، ولا تقل عن ثمانية وزراء ، نصفهم على الأقل من أعضاء الكنيست، ومن حق رئيس الوزراء أن يحتفظ بوزارة معينة. وتشترط المادة (٤٣) من القانون الأساسي تفرغ الوزراء ونوابهم لأعمالهم الوزارية. وإذا فشل رئيس الحكومة خلال تلك الفترة يُعطى مهلة أخرى مماثلة يُعاد بعدها إنتخاب رئيس حكومة جديد. كما سمح القانون بعدد محدد لنواب الوزراء هو ستة نواب فقط، بشرط أن يكونوا من أعضاء الكنيست.

وعلى مجلس الوزراء أن ينتخب وزيراً - بشرط أن يكون عضواً في الكنيست - يقوم بدور رئيس الوزراء (قائم بأعمال رئيس الحكومة) في حالة غياب الرئيس لأي سبب كان (الوفاة، العجز، السفر للخارج، الإتهام بالخيانة) ويمنح القائم بأعمال رئيس الوزراء كافة الصلاحيات عدا سلطة حل الكنيست كما نصت مادة (٢٩). وذلك على أن تجرى إنتخابات جديدة إذا غدا الغياب دائماً.

وقد وسّع القانون الجديد من صلاحيات رئيس الحكومة المنتخب، فلأول مرة في تاريخ «إسرائيل» يمنح رئيس حكومتها حق حل الكنيست، ويتم ذلك بعد أن يستشير رئيس

الدولة ويأخذ موافقته، وهنا يجب إجراء انتخابات جديدة للكنيست وآخري لأختيار رئيس وزراء. كما أن لرئيس الحكومة الحق فى إجراء أية تعديلات أو إضافات على حكومته بشرط أن يُخطر الكنيست بها فقط، ودون أن يكون لهذا الأخير حق التصديق عليها، كما جاء في مادة (٣٢) بند (٤). وفي حالة استقالة رئيس الحكومة تجري انتخابات خاصة لاختيار خلف له دون أن تجري انتخابات جديدة للكنيست (مادة ٢٣، ٢٤).

هذا، وقد غيّرت المادة الثالثة من القانون الجديد مصدر صلاحيات الحكومة، فبعد أن كانت مستمدة من الكنيست، أضحت الحكومة اليوم تستمد سلطتها من الشعب مباشرة.

وفى مقابل صلاحيات رئيس الحكومة الجديدة أقر القانون الجديد للكنيست الحق فى حجب الثقة عن الحكومة ولكن بعد أن وضع قيوداً جديدة عليه. فبعد أن كان للكنيست الحق فى حجب الثقة عن الحكومة بغالبية أعضاء الكنيست الحاضرين، صار لابد من موافقة غالبية أعضاء الكنيست على سحب الثقة من رئيس الوزراء، أى لابد من موافقة (٦١) عضواً، الأمر الذى يُعد – هو الآخر – تضييقاً لسلطات السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية، وفي هذه الحالة تجري انتخابات جديدة للكنيست واخري لاختيار رئيس وزراء قبل مرور (٦٠) يوماً من يوم سحب الثقة (مادة ١٩ بند ١). كما أن معارضة الكنيست تشكيل الوزارة يعد تعبيراً عن عدم ثقتها في رئيس الوزراء (مادة ٣ بند ٤).

ولعل الإستحداث الذى تم بموجب القانون الجديد هو حق الكنيست فى إقالة، أو حجب الثقة عن رئيس الوزراء أو أحد وزرائه. ولكى يتم حجب الثقة عن رئيس الوزراء يحتاج الأمر إلى (٨٠) عضواً، وفي هذه الحالة تجري انتخابات خاصة لاختيار رئيس وزراء فقط (مادة ٢٧ بند١). أما إقالة أحد الوزراء فتحتاج إلى (٧٠) عضواً (مادة ٣٥ بند ٢).

وثمة إمكانية أخرى لإسقاط رئيس الوزراء والحكومة، وذلك عندما يتم رفض مشروع قانون ميزانية الدولة عندما يتم طرحه على الكنيست للموافقة عليه. وهنا إذا لم تصوت الكنيست لصالح الميزانية خلال ثلاثة أشهر تسقط الحكومة ورئيسها بأغلبية الحاضرين وليس بـ (٦١) صوتاً[1].

---

(١) تجدر الإشارة – فى هذا المقام إلى أن حكومة « نتانياهو » التى تشكلت فى يونية ١٩٩٦ قد تعرضت إلى العديد من عمليات التصويت عليها لحجب الثقة ولعل أهمها تلك التى جرت فى ١٩٩٦/١٠/٢١ بسبب بطء نمو الاقتصاد الإسرائيلي وتم فيها التصويت لصالح حجب الثقة بـ (٤٥) صوت مقابل (٤٣) صوت ضد حجب الثقة. غير أن هذه الحكومة استطاعت أن تجتاز عملية التصويت على القراءة الأولى لمشروع الميزانية فى ١٩٩٦/١٠/٣٠ حيث صوّت (٥٩) عضو مع المشروع، و(٥٢) عضو ضده، وامتنع خمسة عن التصويت.

وبالإضافة إلى ذلك، يُمكّن القانون الجديد النائب العام من توجيه الإتهام الجنائى إلى رئيس الحكومة المنتخب – إستناداً إلى ما تنتهى إليه تحقيقات الشرطة – وفى مرحلة لاحقة تتولى المحاكم تقرير ما إذا كان ثمة مبرر لتوجيه التهمة إليه. وفى حالة ما إذا توفر هذا المبرر يمكن للكنيست أن يُقرر إقالة رئيس الحكومة بأغلبية (٦١) عضواً فقط، ودون أن يؤدى ذلك إلى حل الكنيست. وفى هذه الحالة تجرى إنتخابات لإختيار رئيس حكومة جديد فى غضون شهرين[1](مادة ٢٥، ٢٦). وفي جميع الحالات التي يتم فيها إجراء انتخابات خاصة برئيس الحكومة قبل موعدها يتم تقديم موعد انتخابات الكنيست الي ذات يوم انتخابات رئيس الوزراء إذا ما كانت المدة المتبقية للكنيست عام أو أقل (مادة ٣ بند ٢).

وحرى بالقول – فى هذا المقام – أن إنتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر من الشعب كان بهدف الحد من عمليات المساومة والإبتزاز التى كانت تظهر عشية تشكيل الحكومات،

شكل رقم (١)

شكل توضيحى للعلاقة بين المؤسسات السياسية فى "إسرائيل" بعد قانون أساسى الحكومة (١٩٩٢)

السلطة التشريعية
السلطة التنفيذية
الكنيست : مجلس نيابى من (١٢٠) عضواً
رئيس الدولة
حق التصديق على المعاهدات
الوزارة (١٨) وزيراً
الرئيس هو الذى يختار الوزراء
رئيس الوزراء
المسئولية السياسية وحق الكنيست فى إقالة رئيس الدولة
تداخل وظيفى : حق التوقيع على القوانين دون أن يكون له حق الاعتراض
تداخل وظيفى : حق التصديق على المعاهدات
تداخل وظيفى : حق طرح القوانين
تداخل عضوى : حق الجمع بين عضوية الكنيست وعضوية الوزارة
المسئولية الوزارية الفردية والجماعية أمام البرلمان ، أى حق الكنيست فى إقالة الوزارة بـ (٦١) صوتاً ، وحق إقالة الوزير بـ (٧٠) صوتاً
حق حل الكنيست بعد استشارة رئيس الدولة وأخذ موافقته
المسئولية السياسية لرئيس الوزراء أمام الكنيست وحق الكنيست فى إقالة رئيس الوزراء بـ (٨٠) صوتاً .
+ حق الكنيست فى إسقاط رئيس الوزراء بأغلبية عادية فى حالة رفض الكنيست إقرار ميزانية الدولة
وظيفة نيابية
وظيفة نيابية
هيئة الناخبين

ملحوظة : (١) ← تشير إلى خاصية التعاون بين السلطات أى إلى صور التداخل العضوى والوظيفى بين سلطتى التشريع والتنفيذ.
(٢) ← - - - تشير إلى خاصية التوازن بين السلطات ، أى إلى صور تبادل التأثير والتأثر بين هيئتى التشريع والتنفيذ

---

(١) وقد أثيرت إمكانية توجيه الإتهام الجنائى إلى « بنيامين نتانياهو » – أول رئيس وزراء منتخب عام ١٩٩٦ – وذلك فى إطار مسألة تعين المستشار القضائى للحكومة فى مطلع عام ١٩٩٧، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً بإذن الله.

غير أن ما ظهر بعد الممارسة الفعلية لإنتخابات الكنيست الرابعة عشر عام ١٩٩٦ يؤكد إستمرار عمليات المساومة والإبتزاز تلك، الأمر الذى سنعالجه بالتفصيل - بإذن الله - فى الباب الثانى من هذه الدراسة.

المطلب الخامس : المؤسسة القضائية :

تتكون المؤسسة القضائية فى «إسرائيل» من محاكم الصلح، وتعلوها المحاكم المركزية. وتعلو كافة هذه المحاكم العليا فى القدس. وثمة محاكم عمل لوائية، تعلوها محكمة العمل الإستئنافية العليا فى القدس. وكذلك هناك محاكم السير، ومحاكم الشؤون المحلية، ومحاكم إيجارات الدور، والمحاكم الدينية الخاصة بكل طائفة، والمحاكم العسكرية، ومحاكم الدعاوى الصغيرة، والمحاكم التأديبية، والمحاكم الإدارية، والمحاكم الخاصة، ولجان التحقيق، وغيرها[١].

والسلطة القضائية فى «إسرائيل» تبقى من حيث المبدأ مستقلة وبعيدة عن الخلافات الحزبية والعرقية. وبرغم ذلك فهى تلعب - وخاصة محكمة العدل العليا - دوراً لايستهان به فى الحياة السياسية. ومن هنا فإننا سنعرض - بشئ من التفصيل - لمحكمة العدل العليا من ناحية تكوينها وصلاحياتها ودورها فى الحياة العامة، وذلك على أن نرجئ الحديث عن المحاكم الدينية إلى الباب الثانى.

تُعد محكمة العدل العليا أعلى سلطة قضائية فى البلاد، وتتمتع بصلاحيات إستئنافية فى جميع القضايا المدنية والجنائية، كما تتمتع بصلاحيات بداية فى جميع الأمور التى قد تقررها هى فى مصلحة العدالة[٢]. وقد كان عدد قضاتها عام ١٩٤٨ خمسة فقط ثم ارتفع إلى سبعة عام ١٩٥٠ فإلى تسعة عام ١٩٥٣، واليوم عدد القضاة أحد عشر قاضياً وللمحكمة رئيس ونائب رئيس[٣].

ولا تملك محكمة العدل العليا النظر فى مدى دستورية القوانين ذلك أنها لم تعط هذا الحق، وليس هناك دستور مكتوب تستند إليه. ولا تتدخل المحكمة كثيراً فى الصراعات الحزبية والطائفية. وبرغم ذلك فللمحكمة الحق فى إبطال بعض القوانين مثل[٤] :

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه المحاكم :

- أنيس شقور، النظام القانونى والنظام القضائى فى : صبرى جريس، أحمد خليفة، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٢ - ٣٤.

(٢) كامل أبو جابر، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٠١ - ١٠٢.

(٣) **المرجع السابق،** ص : ١٠٠.

(٤) انظر فى ذلك :

- **المرجع السابق،** ص : ١٠٣ - ١٠٤.

- القوانين المحلية التى تُصدرها المجالس البلدية إذا ارتأت المحكمة أن تشريعها من إختصاصات الكنيست فقط.

- التعليمات الإدارية المحلية أو القومية الصادرة بهدف تنفيذ قوانين الكنيست، والتى قد تخرق حقوقاً أساسية أخرى.

- قرارات أو تصرفات بعض الموظفين الإداريين إذا ارتأت المحكمة أن هذه القرارات أو التصرفات غير قانونية أو غير عادلة.

ويحق للمحكمة العليا أيضاً إستدعاء أى موظف رسمى للمثول أمامها لإستجوابه أو محاسبته على بعض تصرفاته[١]. كما يحق لها[٢] :

- أن تأمر بالإفراج عن أشخاص محبوسين أو معتقلين دون وجه حق.

- أن تأمر سلطات الدولة، أو السلطات المحلية وموظفيها، والأشخاص والهيئات ذات الوظائف الإجتماعية بأن تؤدى عملاً معيناً، أو أن تمتنع عن فعل عمل معين ضمن واجباتها القانونية.

- أن تأمر المحاكم الدينية بأن تبحث فى موضوع ما أو أن تمتنع عن البحث فى موضوع ما ضمن صلاحياتها. كما يحق لها أن تُبطل قراراً صادراً عن محكمة دينية إذا تجاوزت صلاحياتها وإذا قام صاحب الأمر بإثارة موضوع صلاحية المحكمة أمامها، أو إذا لم تتح له فرصة إثارة الموضوع ولكن قبل صدور قرار المحكمة الدينية (وذلك ببطلان بحثها فى الموضوع).

وتُعد قرارات المحكمة العليا سوابق قضائية ملزمة لجميع المحاكم، باستثناء المحكمة العليا ذاتها.

ولعل من أهم صور تدخل محكمة العدل العليا فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» الصور التالية[٣] :

---

(١) كامل أبو جابر، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٠٤.

(٢) انظر فى ذلك :

- **المرجع السابق،** ص : ١٠٤ - ١٠٥.

- أنيس شقور، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٥.

(٣) انظر فى ذلك :

- وليد العسلى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٢٥ - ١٢٦.

– طلب المحكمة العليا من الكنيست سن قانون يحظر بموجبه إشتراك القوائم الإنتخابية التى تثير الشكوك حول وجود الدولة أو حول طابعها الديمقراطى.

– سماح المحكمة لقائمة «كاخ» بزعامة «مائير كهانا»، وقائمة «الحركة التقدمية للسلام» بالدخول فى إنتخابات عام ١٩٨٤ بعد أن منعتهما اللجنة المشرفة على الإنتخابات.

– تَدخُل المحكمة فى القضية المعروفة بإسم «قضية شاليت» عام ١٩٦٨ والتى تتعلق بمسألة «من هو اليهودى؟».

– قرار المحكمة بعدم قانونية الإستيطان فى آلون موريه، وإلزام الحكومة بنقل المستوطنة إلى مكان آخر.

المبحث الثالث

القوى اللارسمية للحياة السياسية

تقوم فى «إسرائيل» – بجانب مؤسسات الدولة وهى القوة الرسمية – قوى لا رسمية تشارك المؤسسات الرسمية للدولة فى عمليات رسم السياسات العامة، وبالتالى فى عملية صنع القرار السياسى. وتتمثل القوى اللارسمية للحياة السياسية تلك فى الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط أو المصالح. وفيما يلى نتناول فى مطلبين متتاليين هذه القوى.

المطلب الأول : الأحزاب السياسية :

تقوم الحياة السياسية فى «إسرائيل» على العديد من الأحزاب السياسية التى تشارك مؤسسات الدولة الرسمية فى رسم السياسات العامة. وقد درج العديد من الباحثين والدارسين على تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى أحزاب يسارية، وأحزاب يمينية وأحزاب دينية إستناداً إلى منطلقاتها الأيديولوجية، بيد أنه من الصعوبة القطع بصحة هذا التصنيف؛ ذلك أن جل الأحزاب السياسية فى «إسرائيل» يشترك فى أيديولوجية واحدة هى : الأيديولوجية الصهيونية، ولها هدف واحد كان قبل عام ١٩٤٨ : إقامة دولة يهودية فى فلسطين عن طريق طرد سكانها الأصليين إحلال الجماعات اليهودية المهاجرة محلهم، ثم أصبح بعد عام ١٩٤٨ : الحفاظ على أمن وبقاء هذه الدولة، وعلى طابعها اليهودى من خلال إستمرار تدفق هجرة الجماعات

= – الفصل الرابع من الباب الثانى من هذه الدراسة.

اليهودية، والعمل على ضمان إستيعابهم داخل الدولة، وكذا من خلال ضمان تفوق الدولة على جيرانها العرب فى كافة المجالات. لقد راحت الحركة الصهيونية – فى أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين – تُشجِّع قيام أحزاب متعددة الإتجاهات؛ وذلك بقصد إحتواء جميع الفئات والجماعات اليهودية المختلفة داخلها. ومن هنا ظهرت ثلاثة تيارات رئيسية داخل الحركة الصهيونية، يؤمن معظمها بالصهيونية السياسية، ويشترك جميعها فى هدف واحد، بينما تختلف فى سبل تحقيق ذلك الهدف. وهذه التيارات الثلاثة هى : التيار الصهيونى «العمالى الإشتراكى»، والتيار الصهيونى «اليمينى» ، والتيار «الدينى». وقد تضمن التيار الأخير جناحاً صهيونياً دينياً وآخر؛ معارضاً للصهيونية آثر الخروج من المنظمة الصهيونية العالمية. وهكذا تعددت السبل وظل الهدف واحداً وواضحاً وثابتاً، مما أدى إلى تعايش فئات يهودية ذات أفكار مختلفة، ورؤى متناقضة (ماركسية، إشتراكية، محافظة، ليبرالية، دينية، ....) فى ظل إطار أيديولوجى واحد هو «الصهيونية». وفيما يلى سنعرض – بشئ من التفصيل – للأحزاب السياسية فى «إسرائيل» وذلك من ثنايا تناول السمات العامة لها من جهة، والأحزاب السياسية الحالية من حيث نشأتها وبرامجها من جهة أخرى[1].

أولاً : السمات العامة للأحزاب السياسية فى «إسرائيل» :

تشترك جل الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » فى عدد من السمات، نعرض فيما يلى أبرزها[2] :

(١) تجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أننا نرتبط فى دراستنا هذه بتعريف أستاذنا الراحل الدكتور محمد طه بدوى للأحزاب السياسية، حيث عرف سيادته الحزب السياسى – فى إطار التنظيم الديمقراطى – بأنه « تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين فى مجتمع ديمقراطى يلتقى أعضاؤه على مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا لمجتمعها ». ويسعى الحزب إلى « الحصول على أكبر عدد من المقاعد لصالح أعضائه فى المؤسسات السياسية الرسمية لمجتمعه حتى يتسنى له إعمال أيديولوجيته أو برامجه على المستوى الكلى وبالوسائل والأساليب السلمية والدستورية». والأحزاب السياسية قد تكون أحزاباً أيديولوجية، فى معنى أنها « تقوم على الإيمان بإيديولوجية معينة تعمل على وضعها موضع التنفيذ من ثنايا وصولها إلى السلطة حال الأحزاب الشيوعية أو الأحزاب الليبرالية»، أو قد تكون أحزاب برامج فى معنى « أنها تعمل مرتبطة بأيديولوجية مجتمعها مع غيرها من الأحزاب ولا يتمثل الفارق بينها إلا فى الوسائل والأساليب دون الأفكار المذهبية». هذا ويصحب النوع الأول التعدد فى الأحزاب حال فرنسا وإيطاليا، أما النوع الثانى، فيصاحبه نظام الحزبين.
انظر لمزيد من التفاصيل :
– محمد طه بدوى ؛ **النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٧ – ٢٢٨.
– محمد طه بدوى، ليلى أمين مرسى؛ **النظم والحياة السياسية** (قسم العلوم السياسية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ١٩٩١)، ص : ٢٢١ – ٢٢٩.

(٢) إعتمدنا فى صياغة هذه السمات على العديد من المراجع ، منها :
– كمال غالى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١١ – ١١٥.
– كامل أبو جابر؛ **مرجع سبق ذكره** ، ص : ١١١ – ١١٩. =

- إن جل الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » قد نشأ قبل قيام الدولة فى أوربا الشرقية، وعلى وجه الخصوص فى بولونيا وروسيا، ثم انتقلت إلى فلسطين قُبيل إنشاء الدولة أو أنشأت لها فروعاً فيها بعد أن سبقتها طلائع المهاجرين اليهود فى إستعمار البلاد وإستيطانها. هذا فضلاً عن أن معظم هذه الأحزاب قد تكوّن بعد المؤتمر الصهيونى الأول وقيام المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٧م، بل إن الكثير منها قد نشأ فى كنف المنظمة ذاتها وبتشجيع منها، وذلك حال «حزب عمال صهيون» وذلك لمواجهة «عصبة العمال اليهود فى ليتوانيا وبولندا وروسيا : البوند »[1]، وحزب « المركز الروحى : المزراحى » وذلك بقصد إستمالة اليهود المتدينين فى شرق أوربا.

- إن هذه الأحزاب تعكس صورة الحركة الصهيونية - حال نشأتها فى أوربا فى القرن التاسع عشر - التى جمعت شتات المذاهب التى انتشرت بين الجماعات اليهودية حول هدف واحد. ومن ناحية أخرى، تعكس هذه الأحزاب حالة المجتمع الإسرائيلى المكون من جماعات وفئات مختلفة الأصول العرقية واللغوية، والملئ بالتناقضات والإختلافات المذهبية والدينية. هذا وتشهد « إسرائيل » ظهور العديد من الأحزاب العرقية حال حزب « حراس التوراة الشرقيين : شاس» وحزب « صعود إسرائيل : إسرائيل بعاليا » .

- إن هذه الأحزاب ليست مجرد أحزاب سياسية تسعى إلى الفوز فى الإنتخابات والوصول إلى الحكم، وإنما هى - فوق ذلك - تقوم بعدة نشاطات تشمل كافة مجالات المجتمع من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفنية ورياضية وترفيهية. فالحزب هناك يُدير الحملات الإنتخابية، ويقدم مرشحيه فيها، ويوفر السكن لأعضائه، ويدير الشركات والأعمال التجارية

= - عبد الحميد متولى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : ٧٠ - ٨٠.
- فوزى محمد طايل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : ١٠٣ - ١٠٩.
- وليد العسلى، **مرجع سبق ذكره** ، ص : ٤٢ - ٥٢.
- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، فى صبرى جريس، أحمد خليفة (تحرير)، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢٥ - ١٣٠.
- أسعد رزوق، **نظرة فى أحزاب إسرائيل** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦)، ص : ٢٣ - ٣٤).
- هانى عبد الله؛ **الأحزاب السياسية فى إسرائيل**، عرض وتحليل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١).
- Shimshoni, D.; **Op. cit.,** P. : 437 - 444.
- Zohar, D.; **Op. cit.,** P. : 34 - 36.
- Kyle, K. and Peters, S. (ed).; **Op. cit.,** P. : 103 , 117.

(١) تشكلت هذه العُصبة فى روسيا عام ١٨٩٧ للدفاع عن مصالح الطبقة العمالية اليهودية هناك ومحاربة قوانين التمييز المعادية لهم. وقد التزمت بالماركسية ورفضت فى البداية الفكر الصهيونى، ولكن بمرور الوقت وتحت تأثير الدعاية الصهيونية أقر مؤتمر العصبة عام ١٩٠١ بوجود « قومية يهودية » . انظر لمزيد من التفاصيل :
- عزيز العظمة؛ **اليسار الصهيونى : من بدايته حتى إعلان دولة إسرائيل** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩).

والصناعية، كما أنه يشرف على مستعمرات زراعية، وكيبوتزات ومستشفيات ومصحات ونواد رياضية، ويُصدر نشرات ثقافية وجرائد ومجلات تعبر عن أفكاره. وهذا يدفع العديد من الباحثين إلى القول أن الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » تسيطر على حياة أتباعها من المهد إلى اللحد، وأنها - فى جوهرها - منظمات إستيطانية. ولعل وضع هذه الأحزاب على ذلك النحو يُفسر عدم وجود ناخبين مستقلين فى « إسرائيل ».

- إن جل هذه الأحزاب قد شكل - قبل قيام الدولة - ميليشيات عسكرية مسلحة، غدت - بعد ١٩٤٨ - تشكل ما صار يُعرف بإسم « جيش الدفاع الإسرائيلى : زاحال ». ومن هذه الميليشيات قوات « الهاغاناه » التى كانت تابعة لحزب « الماباى » ، ومنظمة « الأرغون » التى تحولت هى ذاتها إلى حزب سياسى يحمل إسم « الحرية : حيروت » بعد قيام الدولة.

- إن هذه الأحزاب لا تعبر عن أفكار ومبادئ متناقضة وذات حدود فاصلة وواضحة، ذلك لأن جُلها تشترك فى الإيمان بأيديولوجية واحدة هى الأيديولوجية الصهيونية، وما الإختلاف بينها إلا فى السبل الكفيلة بتحقيق هذه الأيديولوجية[1]. ولهذا فإن التنافس بين هذه الأحزاب هو تنافس حول المنافع السياسية والاقتصادية وليس حول المبادئ والأهداف. ولعل هذا يُفسر - مع عوامل أخرى - تناسى هذه الأحزاب لإختلافاتها ومبادئها إبان فترة تشكيل الحكومات الإئتلافية.

- إن السلطة داخل هذه الأحزاب تتركز فى يد قادتها على نحو مركزى، فثمة نخبة داخل كل حزب تتزعمه، وثمة أعضاء منتسبون للحزب ما عليهم إلا الطاعة وتنفيذ قرارات قيادة الحزب وتعليماتها. ولقد ظلت قيادة كل حزب مسؤولة عن تشكيل قوائم المرشحين فى الإنتخابات حتى كان إتجاه العديد من الأحزاب - فى الحقبة الأخيرة - نحو إجراء إنتخابات داخلية لاختيار قائمة المرشحين فى الإنتخابات.

- إن جُل الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » تتلقى دعماً ومساندة مالية ومعنوية من فروعها فى الخارج أو من المنظمات اليهودية المنتشرة فى العديد من دول العالم.

- برغم علمانية معظم الأحزاب السياسية، إلا أنه لايمكن فهم مواقفها ومبادئها دون أخذ العامل الدينى فى الحسبان. إن معارضة الأحزاب التى تصف نفسها بأنها أحزاب علمانية - كأحزاب اليمين والأحزاب العمالية - لمطالب الأحزاب الدينية يتم تجميدها وتناسيها عشية تشكيل الحكومات الإئتلافية، وذلك بهدف ضمان ولاء هذه الأحزاب الدينية. كما أن تمسك

(١) تتعين الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن ثمة أحزاباً إسرائيلية لا تستند إلى الصهيونية ولا تؤمن بها، وذلك حال الأحزاب الشيوعية، والأحزاب العربية، وبعض الأحزاب الدينية. وهذه الأحزاب، فى جملتها، أحزاب أقلية، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

هذه الأخيرة الشديد بمبادئ الشريعة اليهودية يتم التغاضى عنه وقت تأليف الحكومات، وذلك بقصد الحصول على أعظم منافع سياسية ممكنة، فكثيراً ما عارضت الأحزاب الدينية الإنضمام إلى حكومات لا تطبق الشريعة، غير أنها سرعان ما تراجعت وقبلت الإئتلاف مع أحزاب أخرى تضمن لها تحقيق بعض مصالحها.

– تتسم الأحزاب السياسية بالتعددية، حيث تكثر عمليات الإنشقاق والإنقسام عشية كل دورة إنتخابية. لقد كان عدد القوائم التى تقدمت إلى أول إنتخابات عام ١٩٤٩ هو ٢٤ قائمة، وفى العام ١٩٥٩ وصل العدد إلى ٢٦ قائمة ثم إلى ٣١ قائمة عام ١٩٨١. وفى الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦) كان عدد القوائم هو ١٩ قائمة. وترتد هذه السمة إلى عدة أسباب منها : طبيعة الجماعات اليهودية ،ونزوعها نحو الإفراط فى التحزب – طبيعة المجتمع الإسرائيلى القائم على خليط متعدد الأجناس والثقافة واللغات – تشجيع المنظمة الصهيونية العالمية على تمثيل كافة الإتجاهات داخلها لضمان ولاء كافة الجماعات اليهودية – النظام الإنتخابى المتبع فى « إسرائيل » والمتمثل فى نظام التمثيل النسبى مع القائمة الحزبية، الأمر الذى لايسمح للأفراد بالترشيح كمستقلين. وتجدر الإشارة إلى أن تعدد الأحزاب فى « إسرائيل » يعمل على إمتصاص التناقضات الموجودة داخل المجتمع، ويحول دون تفجرها. وذلك فضلاً عن أن هذه الأحزاب تتحد وتندمج عند الخطر حال ماحدث سنوات ٤٩ و ٦٧ و ٨٤ و ١٩٨٨. كما أنها تتفق على الثوابت والأهداف العليا، فليس ثمة إختلاف، مثلاً، حول إستمرار تدفق المهاجرين اليهود، وحول ضمان إستيعابهم وإستيطانهم، وحول أمن الدولة وتفوقها العسكرى والاقتصادى على جيرانها العرب. ولعل تجانس قيادات جل هذه الأحزاب وإنتمائها إلى موطن واحد، هو شرق أوربا، يساعد على ذلك.

وهكذا، يمكننا القول أن الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » تشترك فى الإيمان بأيديولوجية واحدة، هى الصهيونية السياسية، وبهدف واحد هو بقاء وأمن الدولة وضمان تدفق الهجرة إليها، وتتعدد برامجها وسبلها فى الوصول إلى ذلك الهدف[1]. وتتركز قيادة كل حزب فى يد نخبة تسيطر على الحزب الذى تمتد نشاطاته لتشمل كافة مجالات الحياة فى المجتمع. وهذا التقارب الأيديولوجى بين الأحزاب يفسر كثرة وسهولة الإنشقاقات والإئتلافات بينها من جهة، ويفسر عدم واقعية تصنيفها إلى أحزاب يسارية وأخرى يمينية من جهة أخرى. لقد كان

(١) تجدر الإشارة إلى أنه لايمكن إستناداً إلى هذا تصنيف الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » إلى أحزاب أيديولوجية أو أحزاب برامج؛ ذلك أن الأحزاب العمالية واليمينية تؤمن بالصهيونية السياسية وتختلف فى البرامج التى توضع لتحقيق أهداف الصهيونية. وإلى جانب هذه الأحزاب ثمة أحزاب عربية وشيوعية لا تؤمن بالصهيونية. هذا فضلاً عن الأحزاب الدينية التى لا يؤمن بعضها بالصهيونية، وبعضها الآخر دمج بين الصهيونية والدين، على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

تكتل «ليكود»، وزعيمه «بيغن»، أكثر مرونة من حزب «العمل» إبان التفاوض مع مصر، كما أن هـذا الحزب الأخير – الذى يوصف بأنه حزب معتدل – هو الذى خاض جل حروب «إسرائيل» التوسعية ضد العرب، وارتكب العديد من المذابح والمجازر ضد عدد من الشعوب العربية.

ثانياً : الأحزاب والتكتلات الحزبية الحالية :

تبين لنا مما سبق أنه من العسير تصنيف الأحزاب السياسية فى « إسرائيل » إلى أحزاب يسارية، وأخرى يمينية؛ وذلك لإيمان جل هذه الأحزاب بأيديولوجية واحدة، وهدف واحد مع إختلافها فى السبل الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. هذا، ويرتد إختلاف هذه الأحزاب فى وسائل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية إلى التيارات السياسية الفكرية الثلاثة التى تبلورت داخل هذه الحركة فى أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين. وتتمثل هذه التيارات الثلاثة فى : التيار الصهيونى الإشتراكى، التيار الصهيونى الليبرالى، التيار الدينى. وفيما يلى نقدم نبذة عن كل تيار، لنعرض، بعد ذلك، للأحزاب والتكتلات السياسية الحالية.

التيارات السياسية الفكرية التى ظهرت أواخر القرن التاسع عشر :

١ – التيار الصهيونى الإشتراكى[1] :

ويمثل هذا التيار العديد من المنظمات الصهيونية التى ارتكزت إلى أفكار الصهيونى الروسى «بوروشوف» (١٨٨١ – ١٩١٧) الذى حاول العثور على أساس ماركسى للصهيونية وذلك فى كتابه الصادر عام ١٩٠٥ تحت اسم « المسألة القومية والصراع الطبقى »، وإلى أفكار الصهيونى الروسى « آرون ديفيد غوردون » (١٨٥٦ – ١٩٢٢) صاحب نظرية « دين العمل »[2]. وتتمثـل أظهر هذه المنظمات – والتى تشكلت بتشجيع من المنظمة الصهيونية – فى :

(١) انظر فى ذلك :
– محمود خالد؛ معسكر اليمين الصهيونى (منشورات دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٨٨)، ص : ٨ – ١٠.
– عزيز العظمة؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٧ – ٥٦.
– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٠ – ٢٥٣.
– محمود خالد؛ **معسكر اليسار الإسرائيلى** (سلسلة دراسات صامد الاقتصادى : رقم : ٢٧، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦)، ص : ٥ – ١٠.

- Medding, P.; **Mapai in Israel : Political Organization and Government in a New Society** (Cambridge University Press, 1972), P. : 19 - 20.
- Zohar, D.; **Op. cit.**, P. : 36 - 43.

(٢) تقوم هذه النظرية على الدعوة إلى العودة إلى الزراعة والكف عن لعب دور الوسيط فى المجتمع. وقد ذهب «غوردون» =

أ – منظمة عمال صهيون (أو حزب العمال الإشتراكى الديمقراطى اليهودى الروسى)، التى ظهرت فى صورة جماعات صغيرة فى أماكن مختلفة من روسيا – فى بداية هذا القرن – ثم اندمجت تحت إسم «حزب العمال الإشتراكى الديمقراطى اليهودى الروسى» فى عام ١٩٠٥م. وقد تم إنشاء العديد من الفروع لهذا الحزب فى النمسا وبولندا وبريطانيا والولايات المتحدة. وفى عام ١٩٠٦ تم إنشاء فرع آخر فى فلسطين.

ب – منظمة «الحارس الفتى : هاشومير هاتسعير» : نشأت فى بولندا بشرق أوربا بتأثير من أفكار «بوروشوف» أيضاً، وهى حركة زراعية شبه عسكرية – أعلنت – منذ نشأتها – أن هدفها هو إقامة دولة إشتراكية فى فلسطين بالتعاون بين العرب واليهود (فكرة القومية الثنائية).

جـ – منظمة «العامل الفتى : هابوئيل هاتسعير» : تأسست فى فلسطين عام ١٩٠٦ على يد مهاجرى شرق أوربا بتأثير من أفكار «غوردون». وقد عمدت هذه المنظمة إلى إنشاء مستعمرات يهودية، والإعتماد على «العمل العبرى» وإستبعاد العمل العربى.

هذا، وثمة منظمات صهيونية إشتراكية أخرى أقل أهمية من المنظمات الثلاث السابقة مثل منظمة «العمال الزراعيين»، ومنظمة «شباب صهيون». وقد شهدت بعض هذه المنظمات العديد من الإنشقاقات والإندماجات، أدت فى النهاية إلى تشكيل حزب «عمال أرض إسرائيل : الماباى» فى العام ١٩٣٠. وقد إنشق عن الماباى – فى عام ١٩٤٤ – ما سمى بـ «الكتلة ب» والتى أطلقت على نفسها اسم «وحدة العمل : أحدوت هعفودا». وقد اندمجت هذه الأخيرة مع منظمة «الحارس الفتى» و يساريى «عمال صهيون» عام ١٩٤٨ لتشكل حزب «العمال الموحد : المابام». وفى العام ١٩٥٤ انشقت «وحدة العمل» مرة أخرى عن «المابام»، واندمجت مع «الماباى» عام ١٩٦٥. وفى نفس العام انشق زعيم «الماباى» «ديفيد بن غوريون» عن حزبه وشكّل كتلة جديدة تحت إسم «رافى». وفى العام ١٩٦٨ توحدت الأحزاب والكتل العمالية : «الماباى» و «وحدة العمل» وجزء من قائمة «رافى» تحت إسم «حزب العمل الإسرائيلى : مفْليغت هَعفودا هيَسْرَئيليت. وبقى الجناح الثانى من «رافى» مستقلاً تحت إسم «القائمة الَرسمية». وفى العام ١٩٦٩ تشكل حزب التجمع أو التحالف : المعراخ» من اتحاد حزبى «العمل» و «المابام». وقد استمر هذا التحالف حتى عام ١٩٨٤ حين خرج «المابام» من التجمع ليعود إسم «العمل» له من جديد. وفى العام ١٩٦٩ انشقت «شولاميت آلونى» عن

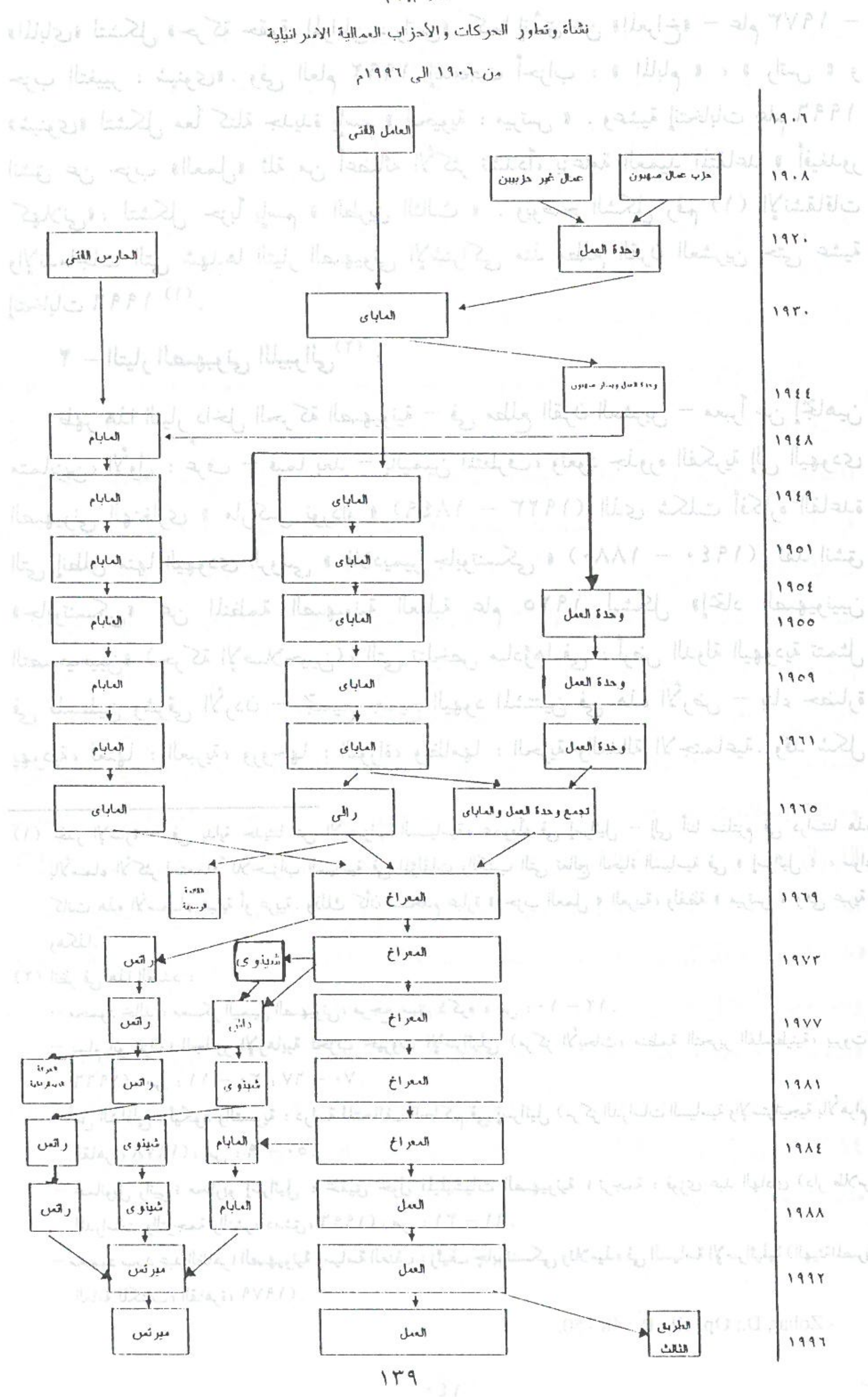
= نفسه إلى فلسطين، عام ١٩٠٤، لكى يمارس استعمار الأرض واستيطانها على الطبيعة متناسياً – بالطبع – أهلها الأصليين. انظر لمزيد من التفاصيل :

– عزيز العظمة؛ مرجع سبق ذكره، ص : ١١٢.

شكل رقم (٢)

نشأة وتطور الحركات والأحزاب العمالية الاسرائيلية

من ١٩٠٦ الى ١٩٩٦م



«المابای» لتشكل «حركة حقوق المواطن : راتس». كما إنشق عن «المعراخ» – عام ١٩٧٣ – حزب التغيير : شينوى». وفى العام ١٩٩٢ إندمجت أحزاب : « المابام » ، « راتس » و «شينوى» لتشكل معاً كتلة جديدة بإسم « الحيوية : ميرتس » . وعشية إنتخابات عام ١٩٩٦ انشق عن حزب «العمل» ثلة من أعضائه الأكثر تشدداً، بزعامة العميد المتقاعد « أفيغدور كهلانى»، لتشكل حزباً بإسم « الطريق الثالث » . ويوضح الشكل رقم (١) الإنشقاقات والإندماجات التى شهدها التيار الصهيونى الإشتراكى منذ مطلع القرن العشرين حتى عشية إنتخابات ١٩٩٦ [1].

٢ – التيار الصهيونى الليبرالى [2] :

ظهر هذا التيار داخل الحركة الصهيونية – فى مطلع القرن العشرين – معبراً عن إتجاهين متمايزين، الأول : عُرف – فيما بعد – باليمين المتطرف، وتعود جذوره الفكرية إلى اليهودى الصهيونى الهنغارى « ماركس نورداو » (١٨٤٩ – ١٩٢٣) الذى شكلت أفكاره القاعدة التى إنطلق منها اليهودى الروسى « فلاديمير جابوتنسكى » (١٨٨٠ – ١٩٤٠). لقد انشق «جابوتنسكى» عن المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٢٥ ليشكل «إتحاد الصهيونيين التصحيحيين» (حركة الإصلاحيين)، التى تتلخص مبادؤها فى : أرض الدولة اليهودية تتمثل فى فلسطين وشرقى الأردن – تجميع جميع اليهود المشتتين فى هذه الأرض – بناء حضارة يهودية، لغتها : العبرية، وروحها : التوراة، ونظامها : الحرية والعدالة الاجتماعية. وقد شكل

---

(١) تجدر الإشارة – فى بداية حديثنا عن الأحزاب السياسية، عموماً، فى إسرائيل – إلى أننا سنلتزم فى دراستنا هذه بالأسماء الأكثر استعمالاً للأحزاب السياسية فى المؤلفات والكتب التى تعالج الحياة السياسية فى « إسرائيل » ، سواء كانت هذه الأسماء عبرية أو عربية. وذلك كأن نستخدم عبارة « حزب العمل » العربية، ولفظة « ميرتس » وهى عبرية، وهكذا.

(٢) انظر فى هذا الصدد :

– محمود خالد ، معسكر اليمين الصهيونى، **مرجع سبق ذكره** ، ص : ١٠ – ١٢.

– بسام أبو غزالة، **الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلى** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦)، ص : ١١ – ٣٠، ٦٧ – ٧٠.

– أمل الشاذلى : **ليكود والتسوية : دراسة للتحالف الحاكم فى إسرائيل** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨)، ص : ٩ – ٥٠.

– عمانويل راتبى، **محاربو إسرائيل : تحقيق حول الميليشيات الصهيونية** ، ترجمة : فوزى عبد الهادى (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦)، ص : ٣١ – ٦١.

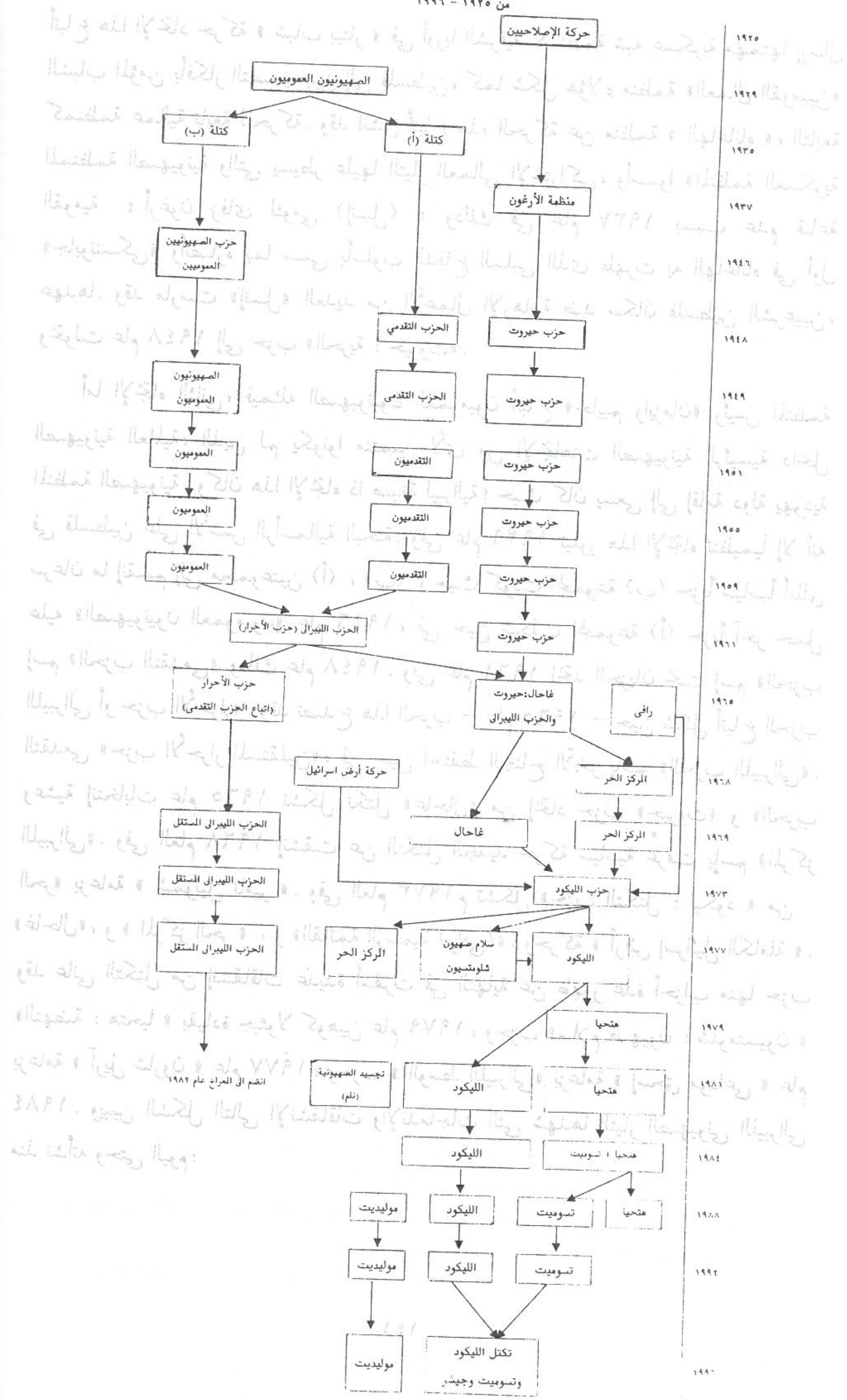
– محمود سعيد عبد الظاهر، **الصهيونية وسياسة العنف : زئيف جابوتنسكى وتلاميذه فى السياسة الإسرائيلية** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩).

- Zohar, D.; **Op. cit.**, P. : 48 - 50.

أتباع هذا الإتحاد حركة « شباب بيتار » فى أوربا الشرقية كمنظمة شبه عسكرية مهمتها إرسال الشباب المؤمن بأفكار التصحيحيين إلى فلسطين، كما شكل هؤلاء منظمة «العمال القوميين» كمنظمة عمالية تابعة للحركة. وقد انشق أتباع هذه الحركة عن منظمة « الهاغاناه »، التابعة للمنظمة الصهيونية والتى يسيطر عليها التيار العمالى الإشتراكى، وأسسوا «المنظمة العسكرية القومية : أرغون زفاى لئومى (إتسل) » وذلك فى عام ١٩٣٧ بسبب عدم قناعة «جابوتنسكى» وأنصاره بما سمى بأسلوب الدفاع السلبى الذى ظهرت به الهاغاناه فى أول عهدها. وقد مارست «إتسل» العديد من الأعمال الإرهابية ضد سكان فلسطين الشرعيين، وتحولت عام ١٩٤٨ إلى حزب «الحرية : حيروت».

أما الإتجاه الثانى، فيمثله الصهيونيون العموميون أتباع «حاييم وايزمان» رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، الذين لم يكونوا منتمين لأى من الإتجاهات الصهيونية الرئيسية داخل المنظمة الصهيونية. وكان هذا الإتجاه ذا صبغة ليبرالية؛ حيث كان يسعى إلى إقامة دولة يهودية فى فلسطين على الأسس الرأسمالية البحتة. وفى عام ١٩٢٩ تبلور هذا الإتجاه تنظيمياً إلا أنه سرعان ما إنقسم إلى مجموعتين (أ) ، (ب) ، حيث كونت المجموعة (ب) حزباً سياسياً أطلق عليه «الصهيونيون العموميون» عام ١٩٤٦، فى حين شكلت المجموعة (أ) حزباً آخر حمل إسم «الحزب التقدمى» وذلك عام ١٩٤٨. وفى عام ١٩٦١ اتحد الحزبان تحت إسم «الحزب الليبرالى أو حزب الأحرار». وقد تصدع هذا الحزب – عام ١٩٦٥ – حين شكل أتباع الحزب التقدمى «حزب الأحرار المستقلين»، فى حين احتفظ الجناح الآخر باسم «الحزب الليبرالى». وعشية إنتخابات عام ١٩٦٥ تشكل تكتل «غاحال» من إتحاد حزب «حيروت» و «الحزب الليبرالى». وفى العام ١٩٦٨ إنشقت عن التكتل الجديد حركة سياسية عُرفت بإسم «المركز الحر» بزعامة « شموئيل تامير ». وفى العام ١٩٧٣م تشكل «حزب التكتل : ليكود » من «غاحال»، و « المركز الحر » ، و «القائمة الرسمية (رافى)»، وحركة « أرض إسرائيل الكاملة ». وقد عانى التكتل من إنشقاقات عديدة أسفرت فى النهاية عن ظهور عدة أحزاب منها حزب «النهضة : هتحيا» بقيادة جيئولا كوهين عام ١٩٧٩، وحزب «سلام صهيون : شلومتسيون» بزعامة « آريل شارون » عام ١٩٧٧، وحزب « الوسط الليبرالى» بزعامة « إسحق موداعى » عام ١٩٨٤. ويبين الشكل التالى الإنشقاقات والإندماجات التى شهدها التيار الصهيونى الليبرالى منذ نشأته وحتى اليوم:

شكل رقم (٣)
نشأة وتطور الحركات والأحزاب اليمينية
من ١٩٢٥ - ١٩٩٦



٣ - التيار الدينى :

ويضم هذا التيار الدينى جناحين، أولهما نشأ داخل المنظمة الصهيونية مؤيداً للأفكار الصهيونية، وثانيهما نشأ خارج المنظمة الصهيونية معارضاً للصهيونية. ويتمثل الجناح الأول فى حركة «المركز الروحى : المزراحى» التى تأسست عام ١٩٠٢ فى أوربا كجناح مستقل عضو فى المنظمة الصهيونية العالمية، وجناحها العمالى «العامل المزراحى : هبوئيل همزراحى» الذى ظهر عام ١٩٢٢. وقد تشكل «الحزب القومى الدينى : المفدال» من إتحاد حركتى المزراحى والعامل المزراحى. أما الجناح الثانى فيمثله حركة «أغودات إسرائيل العالمية» وحركة «عمال أغودات إسرائيل». وسوف نقدم فى الباب الثانى من هذه الدراسة - بإذن الله - عرضاً مفصلاً لهذا التيار وللأحزاب والجماعات الدينية التابعة له.

وفيما يلى سنعرض للأحزاب والتكتلات الحزبية التى انبثقت عن التيارين الأول والثانى من جهة، وللأحزاب العربية من جهة أخرى، وذلك على أن نرجئ الحديث عن الأحزاب الدينية إلى الباب الثانى من هذه الدراسة.

أ - الأحزاب العمالية الإشتراكية :

١ - حزب العمل :

حزب العمل هو وريث حزب « الماباى » الذى كان حزباً إشتراكياً صهيونياً ينادى بالاقتصاد الموجه، وإقامة المزارع الجماعية التعاونية، وتأميم بعض المرافق والخدمات العامة، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية من جهة، ويشجع القطاع الخاص ويعمل على تعزيز استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية من جهة أخرى. وقد تمتع الحزب بتقاليد ثابتة ومستقرة من الناحية التنظيمية، فقد إتسم بدقة التنظيم والمرونة والسيطرة المطلقة على أعضائه. كما أنه أقام علاقات متشابكة وقوية مع جميع الأجهزة والمؤسسات داخل الدولة، وذلك من خلال سيطرته على الكيبوتزات والهستدروت والجيش والوكالة اليهودية، فضلاً عن علاقاته القوية مع دول الشرق والغرب.

وغنى عن البيان أن حزب الماباى - ومن بعده المعراخ ثم العمل - قد هيمن على النشاط الصهيونى فى فلسطين منذ عام ١٩٣٠ وحتى اليوم - فيما عدا فترات حكم الليكود، وفترات الحكومات الإئتلافية - حيث قاد عمليات جلب الجماعات اليهودية من دول العالم المختلفة، وعمليات توطينها فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨، وكان له الفضل الأكبر فى قيام الدولة والعمل على تعزيز أمنها وضمان تدفق الهجرة إليها، وذلك فضلاً عن إشرافه على نشاطات المنظمات الصهيونية العسكرية حال « الهاغاناه »، و « البالماخ » اللتين شكلتا نواة

جيش الدفاع الإسرائيلى، كما أن الحزب قاد عمليات تهجير وطرد الشعب الفلسطينى من أرضه، وشن جل الحروب التوسعية ضد الدول العربية المجاورة [1].

وعلى الرغم من تاريخ الحزب - الملئ بكل صور الإرهاب والتنكيل والإغتصاب - فإنه يُوصف دوماً بصفة « الإعتدال ». ففى السابق تبنى الحزب « مشروع آلون » - الذى قدّم كمشروع سلام بين إسرائل والعرب - فى الآن نفسه الذى تجاهل فيه وجود الشعب الفلسطينى، وآمن بما سمى « الخيار الأردنى » ، الذى يرفض قيام دولة فلسطينية ويرى فى الأردن وطناً للأردنيين والفلسطينيين. وقد تبلور عشية إنتخابات عام ١٩٧٣ ما أطلق عليه «خط الحمائم» داخل حزب العمل، وذلك كما جاء فى الوثيقة التى قدمها « آرييه الياف » - السكرتير العام للحزب آنذاك - لمؤسسات الحزب كبرنامج إنتخابى. وقد تضمنت هذه الوثيقة إقتراحاً بأن تعلن « إسرائيل » « أن ما بين البحر والصحراء فى أرض الأسباط الإثنى عشر، ثمة مكان لدولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة : دولة إسرائيلية، ودولة فلسطينية - أردنية، مع إستعداد إسرائيل للإعتراف بحق تقرير المصير للعرب الفلسطينيين شريطة ألا يكون هذا الحق على حساب وجود إسرائيل وأمنها وسلامتها ». كما جاء فى الوثيقة، أيضاً، إقتراح بإعادة سيناء إلى السيادة المصرية مع إحتفاظ إسرائيل بمنطقة مضايق تيران، وكذلك إعادة أجزاء من هضبة الجولان إلى سوريا مع إقامة وجود إستيطانى ودفاعى دائم لإسرائيل فيها. وأكدت الوثيقة على أن القدس هى « العاصمة الخالدة لشعب إسرائيل »، مع إمكانية منح الدولة الأردنية الفلسطينية «مركزاً خاصاً فى الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس الشرقية ». وفى إطار خط الحمائم تبلورت حلقة فكرية - داخل الحزب - سميت « حلقة ليفون » ، التى تقدمت ببرنامج أكثر تطوراً من وثيقة « الياف » . لقد دعا برنامج « ليفون » إلى « إعتراف كامل بحقوق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم حسب خيارهم فى دولة مستقلة أو فى إتحاد فيدرالى مع الأردن أو داخل الأردن، وإظهار نوايا عدم الرغبة فى ضم المناطق المحتلة ». وقد انتهى الأمر داخل الحزب، إلى عدم الإعتراف لا بوثيقة « الياف » و لا بـ « برنامج ليفون » [2]، وذلك

(١) انظر فى شأن نشأة وتنظيم وفلسفة حزب العمل :
- عزيز العظمة؛ **مرجع سبق ذكره** ، ص : ٨٥ - ١٢٠.
- غازى السعدى؛ **مرجع سبق ذكره** ، ص : ٢٥٠ - ٢٥٥.
- كمال الغالى؛ **مرجع سبق ذكره** ، ص : ١٢٢ - ١٢٥.
- أسعد رزوق؛ نظرة فى أحزاب إسرائيل، **مرجع سبق ذكره** ، ص : ٥٩ - ٦٨.
- Medding, P.; Mapai in Israel..., **Op. cit.**, P. : 19 - 60.
- Zohar, D.; **Op. cit.**, P. : 44 - 48.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الوثيقة :
- محمود خالد؛ معسكر اليسار الإسرائيلى، **مرجع سبق ذكره** ، ص : ١٩ - ٢٣.
=

بعدما أدت إليه حرب أكتوبر ١٩٧٣ من تعزيز النهج المتشدد (وهو ما سُمى أصحابه بالصقور) داخل الحزب، الأمر الذى دفع « الياف » وأنصاره ، و « ليفون » ومؤيديه إلى الإستقالة من الحزب [1].

وفى أعقاب أزمة مارس ١٩٩٠ بين حزبى العمل والليكود، وفشل الحزب الأول فى تشكيل حكومة برئاسة زعيمه « شيمون بيريز »، اتجه الحزب إلى تبنى الأسلوب الأمريكى فى إختيار زعيم الحزب، والقائمة الحزبية المرشحة للإنتخابات، وهو ما يعرف باسم "Primary Elections" ، أى الإنتخابات الأولية داخل الحزب [2]. وقد أدت الإنتخابات التى جرت فى ١٩ فبراير ١٩٩٢ إلى فوز « إسحق رابين » برئاسة الحزب.

وقد عكس برنامج الحزب - عشية إنتخابات ١٩٩٢ - التغيرات التى طرأت على مواقفه إزاء النزاع العربى الصهيونى، وذلك من خلال نصه على [3]: الإعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين، وإلغاء القانون الذى يحظر الإتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، والسعى إلى حل مشكلة الجولان مقابل تأمين إحتياجات « إسرائيل » الأمنية. وقد كان هذا التغيير ثمرة الصراع بين جناح « المعتدلين » وجناح « المتشددين » داخل الحزب، ذلك الصراع الذى انتهى لصالح الأول. ويضم الجناح « المعتدل » مجموعة من شباب الحزب أمثال «إبراهام بورغ » ، و « حاييم رامون » ، و « يائيل دايان » ، و « يوسى بيلين » ، و « موشيه شاحال »، و «عوزى برعام » ، والعربيين « نواف مصالحه » ، و «صالح طريف». وقد شكل هؤلاء قوة ضغط على زعيم الحزب « رابين » لحمله على دفع مسار المفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية إلى الأمام. وفى أعقاب إنتصار حزب العمل فى إنتخابات العام ١٩٩٢ ، وعودته إلى السلطة، واصل الحزب ماكان حزب « الليكود » قد بدأه عام ١٩٩٠ من مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين،

= - أسعد عبد الرحمن، نواف الذرو؛ **الفكر السياسى الإسرائيلى : قبل الإنتفاضة .... بعد الإنتفاضة** (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠)، ص : ٨ - ١٢.

(١) وقد ضم جناح الصقور ذلك : « إسحاق رابين » زعيم الحزب، و « موشيه دايان »، و « غولدا مائير ». وتجدر الإشارة إلى أن ألفاظ مثل « صقور » ، « حمائم » ، « إعتدال » ، « تشدد » ، تستخدم كثيراً فى القاموس السياسى الإسرائيلى، وهو أمر لايعبر عن واقع الحال هناك، فكل الأحزاب تتفق على الثوابت الصهيونية المعروفة، بيد أنها تختلف بصدد إختيار أفضل السبل لتحقيق هذه الثوابت. كما أن مايُسمى حمائم حزب العمل وأحزاب اليسار وحركات السلام لاتختلف كثيراً فى هذا المقام، فهذه الحمائم لاتقدم تنازلات فى المسائل الرئيسية كالقدس والإستيطان واللاجئين والدولة الفلسطينية.

(٢) انظر فى ذلك :
- Doron, G. and Kay, B.; Reforming Israel's Voting Schemes in : Arian, A. and Shamir, M.; **Op.cit.**, P. : 311 - 312.

(٣) انظر نص هذا البرنامج فى :
- سمير صراص؛ **حزب العمل : برنامج لثوابت صقرية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢)، ص : ٢٢٣ - ٢٣٠.

وكل من سوريا ولبنان والأردن، وذلك على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨، وبرعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (ثم روسيا الإتحادية). ولئن ادعى حزب العمل أنه يتطلع إلى تحقيق السلام مع العرب - طوال فترة المفاوضات وحتى اليوم - فإن واقع الحال يؤكد على أنه لم يتزحزح قيد أنملة عن ثوابت الحركة الصهيونية والأهداف العليا للدولة «فالخروج من غزة وبعض المدن والقرى فى الضفة الغربية المحتلة ليس إلا إعادة إنتشار لقوات الإحتلال خارج المناطق العربية المأهولة بالسكان مع بقاء سيطرتها الحديدية على مداخل ومخارج القطاع والضفة. وإحلال السلطة الوطنية الفلسطينية محل الإدارة العسكرية فى غزة والضفة هو فى حقيقته إحلال المنظمة التى أنشئت بغرض تحرير كامل تراب فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) محل قوات الإحتلال لقمع أهالى القطاع والضفة. وهكذا بدّل حزب العمل ماكان يسمى مشروع « الحكم الذاتى » للفلسطينيين إلى مشروع « القمع الذاتى»[1] للفلسطينيين، محولاً - ولأول مرة فى تاريخ حركات التحرير فى العالم - حركة تحرير فلسطين إلى شرطة لقمع أهل فلسطين الشرعيين [2].

وفى مقابل جناح « المعتدلين » ثمة جناح « متشدد »، داخل حزب العمل، يقوده أبناء الجيل الوسط، الذين دخلوا الحياة السياسية من بوابة الجيش، وذلك من أمثال « أفيغدور كهلانى »، و « أورى أور »، و « مردخاى غور »، و « شمعون شطريت »، و « أفرايم سنيه»، و « إيهود باراك »، « بنيامين إليعازر » [3]. وقد شكل « أفيغدور كهلانى » ومجموعة من أنصاره داخل الحزب حركة منشقة عن حزب العمل سميت بإسم « الطريق الثالث »، وذلك بهدف الوقوف فى وجه تيار « المعتدلين » داخل الحزب، والحيلولة دون وصوله إلى قيادة الحزب من جهة، ومعارضة الإنسحاب من الجولان السورية المحتلة من جهة أخرى. وقد تحولت هذه الحركة إلى حزب سياسى مستقل عشية إنتخابات ١٩٩٦، وحصلت على أربعة مقاعد فى الكنيست. وحزب الطريق الثالث من الأحزاب التى دخلت فى الإئتلاف الذى شكله الليكودى « نتانياهو » عام ١٩٩٦، ويحتل زعيمه « كهلانى » منصب وزير الأمن الداخلى.

(١) وذلك على حد وصف النائب العربى، عن كتلة ميرتس، العربى الإسرائيلى «عزمى بشارة» فى أحد تعليقاته على مشروع «الحكم الذاتى» بالقناة الأولى للتليفزيون المصرى.

(٢) ولعل مما يؤكد ذلك إستمرار العمليات الإرهابية التى قادها حزب العمل أثناء وجوده فى الحكم تجاه الشعبين الفلسطينى واللبنانى وكان آخرها مذبحة « قانا » فى الجنوب اللبنانى فى أبريل ١٩٩٦ من جهة، وقمع الشرطة الفلسطينية أفراد حركتى حماس والجهاد داخل قطاع غزة والضفة الغربية من جهة أخرى.

(٣) انظر عن الجيل الجديد فى حزب العمل :

- رندة حيدر؛ **الجيل الجديد فى قيادة حزب العمل الإسرائيلى : الرموز، الأفكار، الخلافات** (ملف تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢ يوليو ١٩٩٥)، ص : ١٣.

ولقد ظل حزب المباى - ومن بعده المعراخ ثم العمل - أكبر الأحزاب تمثيلاً فى الكنيست، مما مكنه من تشكيل كل الحكومات التى تألفت بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٧٧، وذلك مؤتلفاً مع أحزاب وقوى صغيرة بسبب عدم حصوله على أغلبية مطلقة فى الكنيست. والجدول رقم (١٣) يوضح القوة التمثيلية للحزب فى الكنيست من ١٩٤٩ وحتى ١٩٩٦ :

جدول رقم (١٣)

القوة البرلمانية لأحزاب : المباى، المعراخ، العمل من ٤٩ - ١٩٩٦م

الحزب / الكنيست	المباى	المعراخ[2]	العمل	الحزب / الكنيست	المباى	المعراخ	العمل
الأول : ١٩٤٩	٤٦	-	-	الثامن : ١٩٧٣	-	٥١	-
الثانى : ١٩٥١	٤٥	-	-	التاسع : ١٩٧٧	-	٣٢	-
الثالث : ١٩٥٥	٤٠	-	-	العاشر : ١٩٨١	-	٤٧	-
الرابع : ١٩٥٩	٤٧	-	-	الحادى عشر : ١٩٨٤	-	٤٤	-
الخامس : ١٩٦١	٤٢	-	-	الثانى عشر : ١٩٨٨	-	-	٣٩
السادس : ١٩٦٥	٤٥[1]	-	-	الثالث عشر : ١٩٩٢	-	-	٤٤
السابع : ١٩٦٩	-	٥٦	-	الرابع عشر : ١٩٩٦	-	-	٣٤

ملاحظات :

(١) اندمج حزب المباى عشية إنتخابات عام ١٩٦٥ مع حزب «أحدوت هعفودا » ليشكلا معاً قائمة واحدة حصلت على ٤٥ مقعداً.

(٢) تشكل تجمع « المعراخ » عشية إنتخابات ١٩٦٩، وحتى عام ١٩٨٤ من أحزاب المباى والمابام وأحدوت هعفودا وجزء من رافى، وبإنفراط عقد هذا التحالف صار حزب المباى يسمى حزب العمل.

وقد شارك حزب العمل مع حزب الليكود فى حكومة وحدة وطنية وذلك بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨. وقد إنهارت الحكومة الأخيرة فى مارس ١٩٩٠ إثر أزمة تسببت فيها الأحزاب الدينية على النحو الذى سنعرضه لاحقاً بإذن الله. وفى العام ١٩٩٢ عاد حزب العمل إلى السلطة، وظل بها حتى هزيمة زعيمه « بيريز » فى أول إنتخابات مباشرة لرئيس الوزراء عام ١٩٩٦ أمام مرشح « الليكود ». وحصل الحزب فى الإنتخابات الأخيرة على (٣٤) مقعداً إلا أنه إنتظم فى صفوف المعارضة بسبب هزيمة زعيمه. ومن بين ما تضمنه

برنامج الحزب فى هذه الإنتخابات[1] :

– التطلع إلى سلام فى الشرق الأوسط لا يشهد مزيداً من الحروب أو العمليات الإرهابية، ولا يخصص موارد إقتصادية ضخمة لسباق التسلح. وهذا السلام يتضمن إنشاء سوق مشتركة بين دول المنطقة وتدعيم العلاقات بين إسرائيل والدول العربية فى مجالات : الاقتصاد، الرى، السياحة، النقل، الإتصالات، الثقافة، التكنولوجيا، .... إلخ. كما يعنى هذا السلام خلق مناخ إيجابى بين الشعب الإسرائيلى والشعوب العربية من خلال وسائل الإعلام والثقافة.

– الإستمرار فى محاربة بقايا الشرق الأوسط القديم، والقوى الأصولية والإرهابية بكل قوة، وعلى رأس هذه القوى حزب الله ومنظمتى حماس والجهاد الإسلامى، وكذلك معارضة تسليح أى نظام معاد وخاصة إيران. والحكومة ستكون حرة تماماً فى إختيار المكان والأسلوب والتوقيت المناسب فى معركتها مع الإرهاب.

– سياسة إسرائيل تقوم على : قوة الجيش الإسرائيلى وقدرته على الردع، وجود حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، ترتيبات أمنية أساسية، تعزيز تفوق إسرائيل النوعى على الجيوش العربية، وإيلاء البحوث العسكرية أهمية كبرى.

– القدس عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، والمركز الرئيسى للشعب اليهودى، وهى ستظل موحدة غير مقسمة تحت السيادة الإسرائيلية، مع ضمان حرية العبادة لشعوب كل الأديان والدول فيها.

– مواصلة عملية « السلام » مع السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان مع مراعاة النقاط التالية[2] :

* عدم فرض الحكم الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى.

---

(١) انظر نص هذا البرنامج فى :

– أحمد خليفة ، سمير صراص، هانى عبد الله (إعداد) ؛ **الإنتخابات الإسرائيلية : وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الإنتخابية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦)، ص : ٨٢ – ٨٦.

– نصوص البرامج الإنتخابية للأحزاب الإسرائيلية فى : مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عدد (١٩)، يوليو، ١٩٩٦)، ص : ٣٨ – ٤١.

(٢) وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن وكالات الأنباء المختلفة نقلت فى ٢٧ مارس ١٩٩٧ خبراً مفاده أن اللجنة المركزية لحزب «العمل» دعت – لأول مرة فى تاريخ الحزب – إلى الإعتراف بحق الفلسطينيين بأن تكون لهم دولة خاصة بهم، ووصت اللجنة بإضافة فقرة إلى ميثاق الحزب تفيد ذلك، شريطة أن تكون هذه الدولة الفلسطينية محدودة السيادة، وبدون قوات عسكرية. وقد قرر مؤتمر حزب العمل الموافقة على هذه التوصية، ووعد بوضعها على برنامج الحزب لاحقاً، وذلك فى ١٤ مايو ١٩٩٧.

* يمثل نهر الأردن الحدود الشرقية الآمنة لإسرائيل، ولن يكون هناك جيش آخر غربى ذلك النهر.

* تأكيد السيادة الإسرائيلية على وادى الأردن شمال غرب منطقة البحر الميت ومنطقة غوش عتسيون وغيرها من المناطق الهامة لأمن إسرائيل.

* التعاون الاقتصادى بين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين.

* تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل ورفض عودتهم إليها.

* فرض القانون الإسرائيلى على معظم المستوطنين، وعدم إقامة أية مستوطنات جديدة.

* مراعاة وجود حدود آمنة وترتيبات أمنية وتأمين الموارد المائية لإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية وكاملة وتعاون اقتصادى فى إطار عملية السلام مع سوريا.

* مراعاة المصالح الأمنية لإسرائيل ومصالح سكان شمال إسرائيل، وضمان استئصال الإرهاب فى إطار عملية السلام مع لبنان.

* عرض أى حل نهائى يتم التوصل إليه للإستفتاء العام قبل الموافقة عليه.

– تدعيم العلاقات السلمية مع مصر والأردن، وتعزيز العلاقات مع المغرب وتونس وموريتانيا وعمان وقطر.

٢ – حركة « الحيوية : ميرتس » :

تشكلت هذه الحركة عشية إنتخابات عام ١٩٩٢ من إندماج ثلاثة أحزاب هى « المابام » و « راتس » و « شينوى » ، وهى الأحزاب التى تُطلق على نفسها اسم « أحزاب السلام فى إسرائيل » أو « كتلة اليسار ». وقد استطاعت هذه الحركة الحصول على (١٢) مقعداً عام ١٩٩٢ ، غير أن قوتها التمثيلية تراجعت فى الإنتخابات الأخيرة إلى تسعة مقاعد. وقد شاركت الحركة، فى أعقاب إنتخابات ١٩٩٢، مع حزب العمل فى تأليف الحكومة – بجانب حزب شاس الدينى – إذ تم تعيين ثلاثة وزراء فى الحكومة من « ميرتس ». وقد تلخص برنامج الحركة آنذاك فى : الإعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره سواء أكان هذا الحق يتجه إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة أو إلى إتحاد فيدرالى أو كونفدرالى مع الأردن – عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مفاوضات التسوية إلا بعد أن تعترف بإسرائيل وتنبذ الإرهاب والعنف – الإستعداد لحل وسط ومعقول فى الجولان – عدم تقسيم القدس – إيقاف الإستيطان فوراً[1].

---

(١) انظر فى ذلك :

– أحمد خليفة؛ الأحزاب السياسية فى : صبرى جريس وأحمد خليفة، دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٥ – ١٣٦. =

وقد كانت الخطوط الرئيسية للبرنامج الإنتخابى فى عام ١٩٩٦ لحركة ميرتس على النحو التالى[1] :

- الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب دولة « إسرائيل » .
- القدس عاصمة إسرائيل، ولن تقسم مرة أخرى.
- معارضة سياسة الإستيطان فى المناطق [المحتلة].
- تدعيم أمن إسرائيل.
- السلام مع سوريا ضرورى لإزالة خطر الحرب المفاجئة وتمهيد الطريق لسلام إقليمى كامل. وهو يستلزم وجود ترتيبات أمنية مشددة وشاملة ومتنوعة ونزع للسلاح وخفض واسع للقوات وآليات للرقابة وضمانات دولية مقابل إنسحاب إسرائيلى تدريجى إلى الحدود الدولية.
- الوقوف ضد التمييز العنصرى داخل الدولة وحظر نشاطات الجماعات العنصرية. وضرورة تعزيز القيم الديمقراطية والإنسانية فى نظم التعليم.
- معارضة أى شكل من أشكال الإجبار فى الشؤون الدينية، والعمل على الفصل بين الدين والدولة، وتشريع قانون للزواج المدنى بجانب الزواج والطلاق الدينى المعمول به. ويدعو الحزب إلى الإعتراف بقواعد متعددة وليبرالية فى شأن من هو اليهودى ؟، وإلغاء كل القوانين التى تستهدف فرض طقوس دينية على مواطنى الدولة. كما دعا الحزب إلى إقامة مقابر مدنية بجوار المقابر الدينية، وإلى تجنيد كل طلاب المدارس الدينية.
- معارضة كل صور التمييز والتفرقة تجاه السكان العرب فى « إسرائيل » فى كل المجالات.
- ضمان حقوق متساوية وكاملة للمرأة فى كل من مجالات الحياة وفى مواقع إتخاذ القرار، والتأكيد على حق كل امرأة فى إتخاذ قرارها الخاص بإنهاء الحمل.

وفيما يلى سنعرض – على نحو مختصر – لأطراف هذه الحركة الثلاثة من حيث نشأتها ومبادئها وتطورها :

= – أحمد خليفة؛ **أحزاب أقصى اليسار : ميرتس** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد (١٠) ، ربيع ١٩٩٢)، ص : ٢٣٨ – ٢٤٠.

(١) ورد هذا فى :
- نصوص البرامج الإنتخابية فى مختارات إسرائيلية، عدد (١٩)، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٢ – ٤٦.
- أحمد خليفة؛ سمير صراص ، هانى عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩١ – ٩٢.

أ – حزب « العمال الموحد : المابام »[1] :

تشكل هذا الحزب عام ١٩٤٨ من إتحاد منظمة « الحارس الفتى : هاشومير هاتسعير » و « وحدة العمل : أحدود هعفودا »، وساربى « عمال صهيون » . ولقد كانت منظمة «الحارس الفتى» منظمة ماركسية صهيونية تتحدث عن وحدة الطبقة العاملة العربية واليهودية، وعن النضال المشترك ضد الإقطاع، ومن هنا كانت فكرة « ثنائية الدولة » فى فلسطين. وفى الآن نفسه كانت هذه المنظمة تعمل على تعزيز العمل الصهيونى فى فلسطين عن طريق قوتها الضاربة « البالماخ »، وتقوم ببناء المزيد من المستوطنات الزراعية العسكرية. كما آمنت المنظمة بما سمى بـ« أرض إسرائيل التاريخية » ، التى تضم جانبى نهر الأردن. ومن هنا طالبت بدفع عملية الإستيطان إلى شرق الأردن أيضاً. وبقيام دولة إسرائيل وظهور حزب « المابام » سقطت فكرة « الدولة ثنائية القومية » ، وصار الحزب من أنصار قيام دولتين على « أرض إسرائيل » : دولة « إسرائيل » فى غرب الأردن، ودولة عربية فى شرقه. كما طالب الحزب بتحقيق المساواة الكاملة بين الأقلية العربية فى « إسرائيل » وبين اليهود، ودعا إلى توطين اللاجئين فى الدول العربية. وكذلك فقد نادى الحزب – مراراً – بالتعاون الاقتصادى مع الأردن بإعتبار أن « إسرائيل » والأردن شريكتان فى « أرض إسرائيل التاريخية ».

والحق أن الهدف النهائى للحزب كان توطين اللاجئين نهائياً فى الأردن، والقضاء على حقوق الشعب الفلسطينى وليس تحقيق التعاون الاقتصادى مع الأردن وحل مشكلة اللاجئين. ويؤكد هذا أن الحزب أيد بقوة حرب ١٩٥٦، وعارض الإنسحاب من غزة، وذلك فضلاً عن مشاركته فى إتخاذ قرار حرب ١٩٦٧ وموافقته على ضم القدس. بل إن الحزب راح يقيم مستوطنات جماعية شبه عسكرية على أنقاض القرى العربية المهدّمة فى الضفة الغربية.

وقد طوّر الحزب برامجه تجاه العرب منذ عام ١٩٧٣ حيث اعترف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، بيد أنه ظل رافضاً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومعارضاً الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومؤمناً بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل. كما اقترح الحزب إعادة أجزاء من الجولان لسوريا مقابل سلام دائم، وإقامة سلام مع مصر تعاد بموجبه سيناء إلى السيادة المصرية مع بقاء نقاط إرتكاز إستراتيجية فى يد « إسرائيل » . وقد عارض الحزب التدخل الإسرائيلى فى لبنان وخاصة بعد خروج عملية الغزو عن أهدافها – وفقاً لرؤية الحزب

---

(١) انظر عن حزب المابام :
- محمود خالد ، معسكر اليسار الإسرائيلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٨ – ٧١.
- فوزى طايل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٧ – ١١٨.
- أحمد خليفة؛ الأحزاب السياسية فى دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٦ – ١٣٨.
- Zohar, D.; **Op. cit.**, P. : 36 - 41.

- ووقوع خسائر بشرية ومادية ضخمة .

هذا وقد احتل الحزب المركز الثانى فى إنتخابات الكنيست الأولى بحصوله على (١٩) مقعداً، ولكن قوته التمثيلية راحت تضعف شيئاً فشيئاً بعد ذلك حيث حصل على (١٥) مقعداً عام ١٩٥١ و (٩) مقاعد أعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٩، و ١٩٦١، وعلى (٨) مقاعد عام ١٩٦٥. وقد انضم الحزب عام ١٩٦٩ إلى حزب الماباى تحت إسم « المعراخ » وذلك حتى عام ١٩٨٤ حين انشق عليه نتيجة تشكيل المعراخ حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود. وفى إنتخابات عام ١٩٨٨ حصل الحزب عل ثلاثة مقاعد. وقد شارك حزب « المابام » فى عدة حكومات إئتلافية مع حزب « الماباى » وذلك فى : نوفمبر ١٩٥٥، ونوفمبر ١٩٥٨، وديسمبر ١٩٥٩، ويناير ١٩٦٦ (حكومة وحدة وطنية)، ومارس ١٩٦٩، وديسمبر ١٩٦٩.

ب - حركة « حقوق المواطن : راتس » [١]:

انشقت هذه الحركة عن حزب العمل فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزعامة «شولاميت آلونى » ؛ وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية للحزب. وقد حاولت الحركة الإندماج مع حركة « شينوى » المنشقة عن حزب العمل أيضاً عام ١٩٧٥، إلا أنها فشلت. وقد اتحدت الحركة مع جماعة « آرييه الياف »، وحركة « ليفون » ، عام ١٩٧٥، تحت إسم « الدفء : ياعد ». وقد دعت الحركة الجديدة إلى قيام تسوية سلمية مع العرب على أساس الإعتراف المتبادل، غير أن هذه الحركة سرعان ما إنهارت فى أواخر نفس العام. وقد ضمّنت حركة «راتس» برامجها السياسية العديد من المقترحات الرامية إلى الحد من تأثير الأحزاب والمؤسسات الدينية فى الحياة السياسية، والعمل على « علمنة » المؤسسات السياسية والتعليمية، وذلك فضلاً عن إهتمام الحزب بحقوق الإنسان فى الأرض العربية المحتلة، وإعترافه بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم مع خضوع هذا الحق لمقتضيات الأمن الإسرائيلى. ويعارض الحزب الإستيطان فى الأراضى المحتلة. وقد حصلت الحركة على ثلاثة مقاعد عام ١٩٧٣، ومقعد واحد عامى ٧٧ ، ١٩٨١، وثلاثة مقاعد عام ١٩٨٤ ، وخمسة مقاعد عام ١٩٨٨م.

جـ - حركة « التغيير : شينوى » [٢]:

انشقت هذه الحركة - بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - عن حزب العمل لأسباب تتعلق

(١) انظر عن حركة « راتس » :
- محمود خالد، معسكر اليسار الإسرائيلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤١ - ٤٣.
- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) انظر فى ذلك :
- **المرجع السابق**، ص : ١٣٩ - ١٤١.
- محمود خالد، معسكر اليسار الإسرائيلى، مرجع سىق ذكره، ص : ٤٤ - ٤٦.

بطبيعة النظام السياسى والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بزعامة البروفيسور «آمنون روبنشتاين». وضمت الحركة مجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات، وقد اندمجت الحركة مع « الحركة الديمقراطية » المنشقة عن حزب العمل بزعامة الجنرال المتقاعد «إيغال يادين»، وذلك تحت إسم « الحركة الديمقراطية للتغيير : داش ». ولم يكن برنامج الحركة الديمقراطية » يختلف كثيراً عن برامج حزب العمل، كما أنها لم تكن - وهى حركة يغلب عليها التوجه العسكرى - على توافق مع « شينوى » التى يغلب عليها التوجه الأكاديمى والثقافى. وقد حصلت « داش » على (١٥) مقعداً فى إنتخابات عام ١٩٧٧ مما مكنها من الإشتراك فى حكومة الليكود الإئتلافية، الأمر الذى أفضى إلى إنشقاق « شينوى » عنها. وفى عام ١٩٨١ فشلت حركة « يادين » بمفردها فى الحصول على أية مقاعد فى الكنيست، بينما حصلت «شينوى» على مقعد واحد. وفى العام ١٩٨٤ حصلت « شينوى » على ثلاثة مقاعد، ثم مقعدين عام ١٩٨٨.

٣ - « الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداش » [١]:

ترتد هذه الجبهة إلى « الحزب الشيوعى الإسرائيلى » ، الذى تأسس عام ١٩١٩ فى فلسطين. وقد عانى هذا الحزب الأخير - منذ تأسيسه - العديد من الصراعات بين جناحيه اليهودى والعربى. وبعد سلسلة من الإنشقاقات والإندماجات انقسم الحزب إلى قسمين، الأول ضم الشيوعيين العرب تحت اسم «عصبة التحرر الوطنى» ، والثانى : ضم الشيوعيين اليهود تحت إسم « الحزب الشيوعى الإسرائيلى : ماكى » وذلك فى عام ١٩٤٨. وقد أيد « ماكى » قرار التقسيم وقيام دولة يهودية. وقد عاد إليه المنشقون العرب بعد ذلك.

وفى عام ١٩٦٥ عاد العرب لينشقوا عن الحزب - ومعهم عدد غير قليل من اليهود - ليشكلوا حزباً جديداً أُطلق عليه « القائمة الشيوعية الجديدة : راكاح » فى الوقت الذى احتفظت فيه الأقلية اليهودية بالحزب الشيوعى الإسرائيلى « ماكى » [٢]. هذا ، وقد دافع

(١) انظر فى هذا :
- **المرجع السابق**، ص : ٧٣ - ٨٤.
- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٧ - ١٧٠.
- Zohar, D.; **Op. cit.**, P. : 54 - 56.
- Schnall, D.; **Radical Dissent in Contemporary Israeli Politics : Cracks in the Wall** (Praeger Publishers, New York, 1979), P. : 72 - 87.

(٢) وتجدر الإشارة - فى هذا الصدد - إلى أن أسباب هذا الإنشقاق ارتدت إلى رغبة جناح « ماكى » اليهودى بزعامة «موشيه سنيه» فى إحداث تغيير فى مواقف الحزب التقليدية إزاء موسكو نحو مزيد من التحرر والإستقلال وذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى، راحت جماعة « سنيه » تتخذ من المواقف ما يقربها من الفكر الصهيونى، ومن مفاهيم «المابام». وقد اعتبر حزب «ماكى» - بعد ذلك - حرب ١٩٦٧ «حرباً دفاعية قومية»، كما وصف عمليات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب.

حزب « راكاح » – دوماً – عن حقوق العرب وطالب بعودة اللاجئين إلى ديارهم، كما أنه عارض عدوان ١٩٦٧، ودعا إلى قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ، ومساواة العرب مع اليهود فى الحقوق المدنية داخل « إسرائيل » .وبرغم أن الحزب لايعترف بوجود شعب يهودى واحد إلا أنه يرى أن اليهود فى فلسطين يشكلون شعباً واحداً منسجماً. وقد اعترف الحزب عام ١٩٧٤ بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره، وفى إنشاء دولة مستقلة له فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية. كما أن الحزب – منذ ذلك التاريخ – يندد بالإستيطان.

وقد إندمج حزب « راكاح » مع أحد أجنحة « حركة الفهود السود » ، وشخصيات عربية ودرزية ويهودية أخرى – فى عام ١٩٨٨ – ليشكل « الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداش » . وقد حصلت « حداش » على أربعة مقاعد فى ذلك العام، وعلى ثلاثة مقاعد عام ١٩٩٢. وفى الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦)، حصلت « حداش » على خمسة مقاعد فى الكنيست، وضمت قائمة الحركة قائمة التجمع الوطنى الديمقراطى وهى حركة عربية برئاسة « هاشم محاميد » [١]. والجدول رقم (١٤) يوضح عدد المقاعد البرلمانية التى حصلت عليها القوائم الشيوعية فى إسرائيل.

جدول رقم (١٤)

القوة البرلمانية للأحزاب الشيوعية (٤٩ – ١٩٩٦م)

الحزب / الكنيست	الحزب الشيوعى	راكاح	ماكى	حداش	الحزب / الكنيست	الحزب الشيوعى	راكاح	ماكى	حداش
الأول : ١٩٤٩	٤	–	–	–	الثامن : ١٩٧٣	–	٤	١	–
الثانى : ١٩٥١	٥	–	–	–	التاسع : ١٩٧٧	–	–	–	٥
الثالث : ١٩٥٥	٦	–	–	–	العاشر : ١٩٨١	–	–	–	٤
الرابع : ١٩٥٩	٣	–	–	–	الحادى عشر:١٩٨٤	–	–	–	٤
الخامس : ١٩٦١	٥	–	–	–	الثانى عشر:١٩٨٨	–	–	–	٤
السادس : ١٩٦٥	–	٣	١	–	الثالث عشر:١٩٩٢	–	–	–	٣
السابع : ١٩٦٩	–	٣	١	–	الرابع عشر:١٩٩٦	–	–	–	٥

(١) وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن ثمة أربعة مقاعد – من المقاعد الخمسة التى أحرزتها حداش فى هذه الإنتخابات – حصل عليها عرب إسرائيليون ، هم : « هاشم محاميد » ، « صالح سليم » ، « عزمى بشارة » ، « أحمد سعد » .

هذا، وقد اندمج حزب « ماكى » مع كتل يسارية أخرى – بعد تضاؤل قوتها فى إنتخابات عام ١٩٦٩ – وشكّل حركة « الموقد : موقيد » [١]. وقد اعتبرت هذه الحركة الصهيونية « حركة تحرير وطنى للشعب اليهودى » ، فانتهى الأمر بالحزب الشيوعى الإسرائيلى إلى أن أصبح حزباً صهيونياً خالصاً. وقد حصلت موقيد على مقعد واحد عام ١٩٧٣.

ب – الأحزاب اليمينية :

١ – حزب الليكود [٢] :

تشكل هذا الحزب نتيجة عدة تحالفات وإندماجات حزبية – عبر مراحل زمنية متتابعة – تمثل قطباها الأساسيان فى حزب حيروت، والحزب الليبرالى (حزب الأحرار). كما ضم التكتل حركات صهيونية أقل أهمية، منها : حركة «أرض إسرائيل الكاملة»، و «القائمة الرسمية»، و «المركز الحر»، وحركة «سلام صهيون : شلومتسيون»، وذلك عشية إنتخابات ١٩٧٣.

هذا، وقد ظهر حزب «الحرية : حيروت» عام ١٩٤٨، كامتداد سياسى للمنظمة الصهيونية السرية : «المنظمة العسكرية القومية :الأرغون» [٣] والمرتبطة إرتباطاً وثيقاً بحركة الإصلاحيين الصهيونية، أتباع «فلاديمير جابوتنسكى». لقد خرج «جابوتنسكى» على سياسة المنظمة الصهيونية العالمية فى العشرينيات، بعد أن اعتبر أن هذه المنظمة تهادن سلطات الإنتداب من جهة، والعرب من جهة أخرى. وتبعاً «لجابوتنسكى» فإن أرض إسرائيل هى فلسطين وشرق الأردن. وقد أعلن حزب «حيروت» – بمجرد قيامه – أن «الوطن القومى اليهودى الذى يمتد على ضفتى نهر الأردن هو وحدة تاريخية وجغرافية لا تتجزأ»، وأن من ضمن مهامه : «إرجاع أجزاء الوطن – التى اقتطعت منه، وسلمت إلى حكم أجنبى – إلى السيادة اليهودية». ومن

(١) انظر فى ذلك :

- Schnall, D.; Op. cit., P. : 106 - 120.

(٢) انظر عن نشأة « ليكود » ، والأحزاب المكونة له ، وبرامجها :

– أحمد خليفة ، الأحزاب السياسية فى دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤١ – ١٥٤.

– أمل الشاذلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩ – ٥٢.

– بسام أبو غزالة، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٧ – ٧٧.

– محمود خالد، معسكر اليمين الصهيونى ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥ – ٥٠.

- Zohar, D.; **Op. cit.**, P. : 48 - 50.

(٣) كان «مناحم بيغن» هو زعيم الأرغون فى الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الدولة. ومن الأعمال الإرهابية التى قامت بها المنظمة نسف فندق الملك داوود بالقدس عام ١٩٤٦، ومجزرة دير ياسين فى أبريل ١٩٤٨، وإحتلال يافا وسلب ثروات أهلها العرب، انظر فى ذلك :

– بسام أبو غزالة، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣١ – ٤٩.

الناحية الاقتصادية، آمن الحزب بنظام الاقتصاد الحر،وبمعاداة الإشتراكية وتدخل الدولة فى القطاع الاقتصادى. وقد رأى الحزب ضرورة وضع دستور دائم ومكتوب للدولة، ورفض مبدأ الحياد، وعادى الإتحاد السوفيتى (السابق). وقد اتسمت مواقف حزب «حيروت» بوضوحها وبعدها عن المناورة والمواربة، بيد أنه - ومع طول بقائه فى صفوف المعارضة - راح يتحدث بعبارات دبلوماسية، ويتطلع إلى إقامة «السلام» مع «شريكه فى أرض إسرائيل:الأردن».

وقد تشكل عام ١٩٦٥ تكتل «غاحال» من إندماج حزبى «حيروت» و «الأحرار»، الأمر الذى دفع بخروج تيار «شيموئيل تامير» على الحزب وتشكيل حزب «المركز الحر». وقد شكل «تامير» تحدياً لزعامة «مناحيم بيغن» لحزب «حيروت».

وترتد أصول الحزب الليبرالى إلى الصهيونيين العموميين، الذين شكلوا التيار اليمينى الثانى الذى ظهر فى عام ١٩٢٩. ويلتقى العموميون مع حزب «حيروت» على الإيمان بـ «حق الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل التاريخية». وقد شكل هؤلاء حزبين سياسيين : «الحزب التقدمى»، وحزب «الصهيونيين العموميين». وقد درج الصهيونيون العموميون على التحالف مع حزب «المباى» لحاجة مشروعهم الرأسمالى - الذى يدعون إليه - إلى اليد العاملة. وقد تحالف «الحزب التقدمى» و «العموميون» فى حزب واحد - عام ١٩٦١ - تحت إسم «حزب الأحرار» أو «الحزب الليبرالى»، الذى انفصمت عراه عام ١٩٦٥ على أثر دخول الحزب فى تحالف مع حزب «حيروت»، حيث إنضم أتباع العموميين إلى «حيروت» لتشكيل تكتل «غاحال»، وظل أتباع الحزب التقدمى تحت مظلة مستقلة وبإسم «الحزب الليبرالى» أو «حزب الأحرار المستقلين». وعشية إنتخابات عام ١٩٧٣ تشكل حزب «الليكود» بإنضمام «المركز الحر» و «حركة أرض إسرائيل الكاملة»، و«القائمة الرسمية» إلى تكتل «غاحال» (حيروت والحزب الليبرالى).

ويمكننا تلخيص مواقف «الليكود» السياسية فى : حق إسرائيل فى كامل أرض إسرائيل التاريخية : فلسطين وشرق الأردن - السلام مع العرب عبر مفاوضات مباشرة - إستمرار عمليات الإستيطان واسعة النطاق فى كل أرض إسرائيل المحررة - التأكيد على الاقتصاد الحر والحد من تدخل الدولة.

وقد وضع «الليكود» هذه المبادئ والمواقف موضع التنفيذ حين وصل إلى السلطة عام ١٩٧٧. وحينما شكل «إسحاق شامير»، زعيم الليكود، حكومة الوحدة الوطنية مع حزب العمل عام ١٩٨٨، راح يؤكد على دعوة الدول العربية إلى مفاوضات مباشرة مع «إسرائيل»، و «أن على أرض إسرائيل ثمة دولتين ... وليس هناك مجال لإقامة دولة عربية ثانية داخل دولة

«إسرائيل»، و «أن حل مشكلة عرب المناطق المحتلة يكمن فى إتفاقيات كامب ديفيد» و «أن المستوطنات فى الضفة والقطاع تلعب دوراً أمنياً هاماً فى الدولة» [١].

وقد خاض «ليكود» إنتخابات عام ١٩٩٦ فى قائمة مشتركة مع حزبى «جيشر» و «تسوميت»، بزعامة «بنيامين نتانياهو»، فحصل على (٣٢) مقعداً، وفاز زعيمه فى أول إنتخابات مباشرة لرئيس الوزراء. وقد تمثل البرنامج الإنتخابى للحزب[٢] فى :

- فتح أبواب «إسرائيل» أمام المزيد من المهاجرين اليهود وتدعيم المستوطنات وإلغاء قرار تجميدها.
- المحافظة على أمن البلاد شرط رئيسى فى أية تسوية سلمية.
- مواصلة العملية السلمية مع الفلسطينيين مع مراعاة الآتى :

* ضرورة إلغاء بنود الميثاق الفلسطينى التى تدعو إلى تدمير إسرائيل، والوقوف ضد الإرهاب والتحريض ضد إسرائيل.
* سيتم منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً فى كافة المجالات عدا الشؤون الخارجية والأمن.
* معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة.
* توفير فرص عمل للفلسطينيين داخل مناطق الحكم الذاتى من أجل تقليص عدد العمال الفلسطينيين داخل «إسرائيل».
* للجيش الإسرائيلى الحرية الكاملة فى العمل ضد الإرهاب فى كل مكان.
* بقاء المناطق الأمنية الحيوية لأمن إسرائيل، والمستوطنات اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية بشكل كامل.
* بقاء مصادر المياه الحيوية بالنسبة «لإسرائيل» فى الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية.
* القدس الموحدة عاصمة «إسرائيل»، وبالتالى يجب حظر الأنشطة التى تتآمر على مكانة القدس هذه، وإغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فى المدينة، بما فى ذلك بيت الشرق.

---

(١) انظر نص خطاب «إسحاق شامير» فى الكنيست فى ديسمبر ١٩٨٨ فى :
- غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤١ - ١٥١.

(٢) انظر فى ذلك :
- أحمد خليفة، سمير صراص، هانى عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٠ - ٨٢.
- نصوص البرامج الإنتخابية فى : مختارات إسرائيلية، عدد (١٩)، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٧ - ٣٨.

* نهر الأردن يمثل الحدود الشرقية لدولة «إسرائيل»، وهو يمثل الحدود الدائمة بين الدولة والمملكة الأردنية.

- التأكيد على سيادة إسرائيل الكاملة على مرتفعات الجولان.
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات بين «إسرائيل» والدول العربية وخاصة المغرب وتونس والجزائر ودول الخليج.
- مواصلة مكافحة المقاطعة العربية الاقتصادية «لإسرائيل»، وكذلك المقاطعة الثقافية.
- تعميق العلاقات السلمية مع مصر والأردن.

وفى الجدولين التاليين، بيان بالقوة التمثيلية لأحزاب اليمين السابق تناولها.

جدول رقم (١٥)

القوة التمثيلية لأحزاب حيروت، غاحال، الليكود

فى الكنيست (٤٩ - ١٩٩٦م)

الحزب / الكنيست	حيروت	غاحال	الليكود
الأول : ١٩٤٩	١٤	-	-
الثانى : ١٩٥١	٨	-	-
الثالث : ١٩٥٥	١٥	-	-
الرابع : ١٩٥٩	١٧	-	-
الخامس : ١٩٦١	١٧	-	-
السادس : ١٩٦٥	-	٢٦	-
السابع : ١٩٦٩	-	٢٦	-
الثامن : ١٩٧٣	-	-	٣٩
التاسع : ١٩٧٧	-	-	٤٣
العاشر : ١٩٨١	-	-	٤٨
الحادى عشر : ١٩٨٤	-	-	٤١
الثانى عشر : ١٩٨٨	-	-	٤٠
الثالث عشر : ١٩٩٢	-	-	٣٢
الرابع عشر : ١٩٩٦	-	-	٣٢[(١)]

ملاحظات :

(١) تجدر الإشارة إلى أنه فى عشية إنتخابات عام ١٩٩٦ تشكلت قائمة موحدة من حزب الليكود وحزب تسوميت وحزب جيشر حصلت على ٣٢ مقعداً.

جدول رقم (١٦)

القوة البرلمانية للصهيونيين العموميين والأحزاب المنشقة عليهم

الكنيست / الحزب	الأول (١٩٤٩)	الثانى (١٩٥١)	الثالث (١٩٥٥)	الرابع (١٩٥٩)	الخامس (١٩٦١)	السادس (١٩٦٥)	السابع (٩٦٦٩)	الثامن (١٩٧٣)	التاسع (١٩٧٧)
الحزب التقدمى	٥	٤	٥	٦	-	-	-	-	-
الصهيونيون العموميون	٧	٢٠	١٣	٨	-	-	-	-	-
الحزب الليبرالى	-	-	-	-	١٧	-	-	-	-
حزب الأحرار المستقلون (أتباع الحزب التقدمى)	-	-	-	-	-	٥	٤	٤	١

وتجدر الإشارة - فى نهاية حديثنا عن حزب «الليكود» - إلى أن ثمة إنشقاقاً قد حدث فى صفوف الحزب، فى أوائل عام ١٩٩٦، خرج على أثره «ديفيد ليفى» واليهود الشرقيون - وخاصة المغاربة - من صفوف الحزب، وليشكلوا حزباً جديداً بإسم «الجسر : جيشر». وقد كان هذا الإنشقاق ثمرة خلافات وصراعات طويلة بين «ليفى» واليهود الشرقيين من جهة، وقيادة «الليكود» من جهة أخرى حول حقوق الشرقيين ومكانتهم داخل الحزب. وبرغم هذا الإنشقاق، فقد خاض الليكود وجيشر وتسوميت الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦) بقائمة إنتخابية واحدة احتل فيها زعيم «جيشر» الترتيب الثانى.

هذا، وثمة أحزاب وحركات يمينية أخرى بعضها لم يعد له وجود اليوم حال : قائمة «معاً : ياحد»، وحركة «تجسيد الصهيونية : تلم»، وحركة «النهضة أو البعث : هتحيا»، وبعضها الآخر لايزال متواجداً فى الحياة السياسية، وذلك حال : حزب «الصهيونية المتجددة : تسوميت»، وحزب «الوطن : موليديت»[(١)].

أما حركة «ياحد» فقد تزعمها «عيزرا وايزمان» على أثر خلافه مع «بيغن» على زعامة «الليكود»، وكذا حول السلام مع مصر. وقد حصلت القائمة على ثلاثة مقاعد فى إنتخابات عام ١٩٨٤، كما شاركت فى حكومة الوحدة الوطنية التى شكلت آنذاك.

(١) انظر فى شأن هذه الأحزاب والحركات :
- فوزى طايل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٤ - ١٢٧.
- غازى السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٩١ - ٢٩٦.

أما حركة «تلم»، فقد تأسست عام ١٩٨١ برئاسة «موشيه دايان» بهدف الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتعزيز عمليات الإستيطان فى الضفة الغربية، والحفاظ على القدس كعاصمة موحدة للدولة. وقد حصلت الحركة على مقعدين فى الكنيست عام ١٩٨١.

وكنتيجة لرفض إتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، انشقت **حركة «هتحيا»** عن حزب «الليكود» بزعامة «جيئولا كوهين»، وضمت بعض قياديى «كتلة الإيمان : غوش ا مونيم» الدينية، وذلك فى أغسطس ١٩٧٩. والأمر الذى جمع بين أنصار هذه الحركة - المتدينين والعلمانيين - هو رفض هؤلاء التام لأية تسوية سلمية مع العرب إنطلاقاً من إيمانهم المطلق بفكرة «أرض إسرائيل الكاملة». وقد حصل الحزب على ثلاثة مقاعد فى الكنيست عام ١٩٨١، وعلى خمسة مقاعد عام ١٩٨٤ بعد إنضمام حركة «تسوميت» إليه عشية الإنتخابات. وفى العام ١٩٨٨ حصلت «هتحيا» بمفردها على ثلاثة مقاعد، ثم فشلت فى الدخول إلى الكنيست عام ١٩٩٢. وقد شاركت «هتحيا» فى حكومتى الليكود فى عام ٨١ ١٩، وعام ١٩٨٣.

ويلتقى **حزب «تسوميت»** - الذى أسسه وتزعمه الجنرال المتقاعد «روفائيل إيتان» - مع حزب «هتحيا» على المطالبة بـ «أرض إسرائيل الكاملة». وقد حصل «تسوميت» على خمسة مقاعد فى الكنيست - بالإشتراك مع هتحيا - عام ١٩٨٤، وعلى مقعدين فى الكنيست عام ١٩٨٨، وثمانية مقاعد عام ١٩٩٢، وذلك بمفرده. وفى إنتخابات عام ١٩٩٦ اشترك الحزب فى قائمة مشتركة مع «الليكود» و «جيشر»، حصلت على (٣٢) مقعداً.

أما حزب «موليديت» فهو حزب يقع فى أقصى اليمين ويتزعمه الجنرال المتقاعد «رحبعام زئيفى»، وينادى بالطرد الجماعى للعرب. وقد حصل الحزب على مقعدين فى الكنيست فى الإنتخابات التى تمت أعوام ١٩٨٨، و ١٩٩٢، و ١٩٩٦.

الأحزاب العربية :

تتواجد على الساحة الحزبية الإسرائيلية - بالإضافة إلى «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداش» التى تضم الشيوعيين العرب واليهود - عدة أحزاب وحركات عربية أخرى، منها : القائمة العربية الموحدة (والتى تضم الحزب الديمقراطى العربى والحركة الإسلامية)، والقائمة التقدمية للسلام، وحركة أبناء البلد، وغيرها. وفيما يلى نبذة عن كل من هذه الأحزاب والحركات.

١ - القائمة العربية الموحدة :

وقد تشكلت هذه القائمة عشية إنتخابات عام ١٩٩٦ من إندماج الحزب الديمقراطى

العربى، والحركة الإسلامية. وقد حصلت هذه القائمة على أربعة مقاعد فى الكنيست[١]. وقد تضمن برنامج القائمة الموحدة الإنتخابى الخطوط الرئيسية التالية[٢] :

- الإعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، ودفع مسيرة السلام فى المنطقة إلى الأمام مع سوريا ولبنان والفلسطينيين.
- الإنسحاب من جميع المناطق العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (إلى جانب دولة إسرائيل) فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين وفقاً للشرعية الدولية.
- إخلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة، ورفض توطين اليهود القادمين فى هذه الأراضى.
- الإعتراف بالمواطنين العرب كأقلية قومية فى «إسرائيل» لتصبح دولة لجميع مواطنيها.
- العمل على إعادة أهل القرى الذين هُجروا منذ عام ١٩٤٨ إلى قراهم الأصلية.
- مكافحة جميع الظواهر العنصرية فى البلاد والعمل على سن قانون واضح لمقاومة العنصرية.
- المطالبة بتعيين قضاة عرب بشكل مناسب فى المحاكم المدنية والشرعية، وتعيين قاضٍ عربى فى محكمة العدل العليا.
- تحرير الأوقاف الإسلامية وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، وتسليم إدارتها إلى هيئات إسلامية منتخبة.
- إيقاف مصادرة الأراضى العربية، وإعادة الأراضى المصادرة إلى أصحابها الشرعيين أو تعويضهم بأراضٍ بديلة.
- رفض مشروع النجوم السبع (مشروع شارون) لمصادرة الأراضى العربية وإقامة المستوطنات عليها.

وفيما يلى نبذة مختصرة عن كل من الحزب العربى الديمقراطى والحركة الإسلامية :

*** الحزب الديمقراطى العربى :**

أسس «الحزب الديمقراطى العربى : مداع» فى العام ١٩٨٨ على يد عضو الكنيست العربى «عبد الوهاب دراوشة»، بعد أن انسحب هذا الأخير من حزب العمل أوائل عام ١٩٨٨ إحتجاجاً

(١) والأعضاء الأربعة هم : « عبد المالك دهامشة» و «خطيب توفيق خطيب» من الحركة الإسلامية و «عبد الوهاب دراوشة» و «طالب الصانع» من الحزب الديمقراطى العربى.

(٢) ورد ذلك فى :

- أحمد خليفة، سمير صراص ، هانى عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٥ - ٩٨.

على سياسة وزير الدفاع آنذاك «إسحق رابين» تجاه الإنتفاضة الفلسطينية فى الأراضى العربية المحتلة. وقد شارك فى تأسيس الحزب - كأول حزب عربى خالص - عدد كبير من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية ورجال دين مسلمين ومسيحيين وعدد من رجال الأعمال العرب. وقد أعلن «دراوشة» وقت تأسيس الحزب فى مدينة الناصرة أن هدف الحزب هو التوصل إلى المساواة بين الفلسطينيين واليهود وإحلال سلام فى المنطقة يؤمن حق إسرائيل فى العيش داخل حدود آمنة من جهة، ويؤمن حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة من جهة أخرى. كما أوضح «دراوشة» أن الحزب الجديد حزب جماهيرى عربى يمثل عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وتطلعاتهم من أجل السلام والتعايش والمساواة. ودعا الحزب فى يوليو ١٩٨٨ إلى قيام دولة فلسطينية، بجوار إسرائيل، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وإلى إنسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق التى احتلتها عام ١٩٦٧، وإخلاء المنطقة من السلاح النووى. وقد حصل الحزب على مقعد واحد عام ١٩٨٨، وعلى مقعدين عام ١٩٩٢[١].

*** الحركة الإسلامية :**

ظهرت هذه الحركة فى السبعينيات من هذا القرن نتيجة لعودة كثير من الشباب إلى التمسك بالدين، وإتصالهم المباشر بالأوساط الدينية والمنظمات الإسلامية فى الضفة الغربية بعد إحتلالها عام ١٩٦٧، وكذلك نتيجة لإنحسار المد العربى القومى واليسارى فى المنطقة وتعاظم المد الإسلامى، والثورة الإسلامية فى إيران، وإتجاه العديد من الشباب العربى إلى الدراسة فى الكليات الإسلامية فى الضفة الغربية. وكان من أوائل المبادرين إلى تأسيس هذه الحركة الشيخ «عبد الله نمر درويش» القاطن فى قرية كفر قاسم. وفى العام ١٩٨٩ حصلت الجماعات الإسلامية على رئاسة المجلس المحلى فى خمسة أماكن، وعلى عدد لا يُستهان به من المقاعد فى المجالس المحلية فى كثير من المدن والقرى، حيث مارست الحركة الإسلامية نشاطاتها من خلال جماعات ومنظمات محلية. ومن الناحية الأيديولوجية، تؤمن الحركة بأن «الإسلام هو الحل» لجميع مشكلات الجماعات البشرية والأفراد، وتطمح على المدى البعيد إلى إقامة دولة إسلامية على كامل أرض فلسطين، تحكمها الشريعة الإسلامية، وتكون جزءاً من دولة إسلامية عالمية. وبرغم هدفها هذا، تبدو الحركة معتدلة فى مواقفها السياسية وتعاملها مع الواقع السياسى فى إسرائيل والقوى العلمانية الناشطة فى الوسط العربى الإسرائيلى. فلقد ظلت الحركة - حتى عام ١٩٩٦ - لا تشارك فى العملية الإنتخابية -

---

(١) انظر فى ذلك :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى : دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٢ - ١٧٤.
- وهيب أبو واصل، **خريطة العرب الذين يمسكون بالتوازن فى إنتخابات الكنيست** (ملحق تيارات، جريدة الحياة، لندن، ١٩ مايو ١٩٩٦)، ص : ١٣.
- غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٦٤ - ٣٦٧.

لأنها رأت أن ذلك يُضفى شرعية على دولة إسرائيل - ولكنها فى الآن نفسه لم تدع أتباعها إلى مقاطعتها، بل حثتهم على إعطاء أصواتهم للقوائم العربية. وهى برغم عدم إعترافها بدولة إسرائيل، فأنها ترفع شعار المساواة الكاملة بين العرب واليهود، هذا فضلاً عن مشاركتها فى الإنتخابات المحلية، ودعوتها - منذ نهاية الثمانينيات - إلى إقامة دولة فلسطينية - بجوار إسرائيل - وعودة لاجئى ١٩٤٨[١].

وقُبيل إنتخابات ١٩٩٦ تعرضت الحركة الإسلامية لإنشقاق خطير أدى إلى بروز تيارين رئيسيين داخلها، الأول : يدعو إلى الإشتراك فى قائمة عربية موحدة، وكان على رأس هذا التيار : عبد الله نمر درويش وعبد المالك دهامشة وخطيب توفيق خطيب وإبراهيم صرصور. أما التيار الثانى فقد دعا إلى المقاطعة وكان على رأس هذا التيار رائد صلاح، وكمال خطيب وحسام أبو الليل ومنير أبو الهيجا وهاشم عبد الرحمن[٢]. وقد شارك التيار الأول مع الحزب الديمقراطى العربى وحصل على مقعدين لأنصاره إحتلهما عبد المالك دهامشة وخطيب توفيق.

٢ - القائمة التقدمية للسلام[٣] :

تأسست هذه القائمة على يد مجموعات عربية ويهودية عشية إنتخابات عام ١٩٨٤. وقد تمثلت المجموعات العربية فى مجموعة من الناصرة انشقت عن «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداش» عام ١٩٨١ بسبب خلافات فكرية وسياسية وتنظيمية، وكذلك فى مجموعة من أم الفحم منشقة عن حركة «أبناء البلد» عام ١٩٨٤ نتيجة رفض هذه الأخيرة الإشتراك فى الإنتخابات. وكان من أبرز مؤسسى الحزب العرب : «محمد ميعارى» - وهو واحد من مؤسسى حركة الأرض فى الستينيات - والقس «رباح أبو العسل»، و «وليد صادق» - وكان عضو كنيست سابق عن المابام وهو اليوم فى ميرتس - و «أحمد درويش». أما يهود هذه القائمة فهم أعضاء تنظيم «البديل : ألترنتيفا» بزعامة «متتياهوبيليد» و «أورى أفنيرى»، وعناصر أخرى منشقة عن حركة شيلى، والتنظيمان يساريان.

---

(١) انظر فى شأن « الحركة الإسلامية » فى إسرائيل :

- أحمد خليفة؛ الأحزاب السياسية فى : دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٦ - ١٧٨.
- وهيب أبو واصل؛ الحركة الإسلامية فى إسرائيل منذ نشأتها حتى خوضها الإنتخابات (ملحق تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢ يونيو ١٩٩٦)، ص : ١٣.
- خالد عايد؛ **تصويت فلسطينيى الـ ٤٨ فى الإنتخابات الإسرائيلية : النتائج والدلالات** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧) ، صيف ١٩٩٦)، ص : ٢٩ - ٣٠.

(٢) **المرجع السابق**، ص : ٢٩.

(٣) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى : دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٠ - ١٧٢.

وانظر كذلك :

- وهيب أبو واصل : خريطة العرب .....؛ **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

وقد وضع الحزب عدداً من المبادئ على رأس أولوياته منها : المساواة التامة بين العرب واليهود فى دولة إسرائيل - الإعتراف المتبادل بين الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى بحق كل منهما فى تقرير المصير - إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس الشرقية - الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى وبدولة فلسطين التى ستُقام على الأراضى التى سينسحب منها الجيش الإسرائيلى - الإنسحاب الفورى من لبنان. وقد خاضت القائمة إنتخابات ١٩٨٤ وحصلت على مقعدين احتلهما «ميعارى» و «بيليد»، بعد أن جرت محاولة لمنعها من المشاركة بحجة أنها معادية للصهيونية، وبحجة وجود «ميعارى» - وهو من حركة «الأرض» المحظورة - على رأسها. وقد أصدرت اللجنة المركزية للإنتخابات قراراً بمنعها من المشاركة، غير أن المحكمة العليا أبطلته. وفى إنتخابات عام ١٩٨٨ فازت القائمة بمقعد واحد شغله «ميعارى»، ثم فشلت فى إجتياز نسبة الحسم عام ١٩٩٢. وعشية إنتخابات عام ١٩٩٦ إندمجت القائمة مع «الحركة العربية من أجل التغيير» بزعامة «أحمد الطيبى» تحت إسم «الحركة العربية للتقدم والتغيير» بيد أنها انسحبت من الإنتخابات فى ٢١ مايو ١٩٩٦.

٣ - حركة أبناء البلد[1]:

تعتبر هذه الحركة إستمراراً طبيعياً لحركة الأرض التى ظهرت فى الوسط العربى فى أواخر الخمسينيات ثم حظرت السلطات الإسرائيلية نشاطاتها فى أواسط الستينيات. وقد ظهرت بدايات هذه الحركة فى السبعينيات فى أوساط الطلاب العرب فى الجامعات الإسرائيلية، وحققت نجاحات يُعتد بها فى إنتخابات المجالس المحلية العربية فى الثمانينيات بعد أن نافست العرب الشيوعيين.

ومن الناحية الفكرية، مرت الحركة بالعديد من المراحل، أولها امتد من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٣ حيث اعتبرت الحركة الأقلية العربية فى «إسرائيل» جزءاً لايتجزأ من الشعب الفلسطينى والأمة العربية، ورفضت مبادئ «حداش» ونهجها السياسى. وقد رأت الحركة نفسها كأحد روافد الحركة الوطنية الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وحددت هدفها فى : إقامة مجتمع ديمقراطى علمانى فى كامل فلسطين وعدم الإعتراف بالتجمع اليهودى فى فلسطين كشعب، وبإسرائيل كدولة. وكذلك امتنعت الحركة عن المشاركة فى الإنتخابات ودعت الجماهير العربية إلى مقاطعتها. وفى المرحلة الثانية - التى امتدت من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٨ - احتفظت الحركة بمبادئها السابقة، لكنها سعت نحو التعاون مع «حداش»، ورفعت عام ١٩٨٧

---

(١) انظر فى ذلك :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى : دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٤ - ١٧٦.

شعار المساواة للمواطنين العرب فى «إسرائيل». وقد اقترن ذلك بهجوم سياسى ودعائى شنته الحركة على الحركة الإسلامية والقائمة التقدمية للسلام. وفى مرحلة لاحقة - بدأت عام ١٩٨٨ - قبلت الحركة توجهات منظمة التحرير بإقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بجوار دولة «إسرائيل»، فكان هذا مؤشراً على قبولها وجود هذه الأخيرة، وذلك برغم عدم تخلى الحركة عن هدفها النهائى المتمثل فى إقامة دولة ديمقراطية علمانية فى كامل فلسطين.

وتتعين الإشارة، فى نهاية حديثنا عن الأحزاب العربية، إلى أنه كان هناك ثمان قوى سياسية عربية (أو عربية يهودية) عشية الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦)، تستعد لخوض الإنتخابات، وهى[1] :

- «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : حداش» برئاسة «هاشم محاميد، وقد خاضت الإنتخابات وحصلت على خمسة مقاعد.
- «الحزب الديمقراطى العربى» برئاسة «عبد الوهاب دراوشة»، وقد خاض الإنتخابات مع الحركة الإسلامية وحصلت القائمتان على أربعة مقاعد.
- «الحركة الإسلامية» برئاسة «عبد الله نمر درويش».
- «التجمع الوطنى الديمقراطى» برئاسة «عزمى بشارة» وقد اندمج فى «حداش» وحصل «بشارة» على مقعد فى الكنيست.
- «الكتلة العربية الإسلامية» برئاسة «عاطف خطيب»، وهى لم تشترك فى الإنتخابات.
- «الحركة العربية للتغيير» برئاسة «أحمد الطيبى»، وقد اندمج مع «القائمة التقدمية للسلام»، بيد أنها انسحبت من الإنتخابات.
- «التحالف الوطنى الديمقراطى» برئاسة «محمد زيدان»، وقد اشترك فى الإنتخابات إلا أنه لم يجاوز نسبة الحسم.
- «منظمة العمل الديمقراطى» برئاسة «أساف أديب»، وقد اشتركت فى الإنتخابات وفشلت فى الحصول على أى مقعد.

---

(١) ورد ذلك فى :

- خالد عايد، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٧.

المطلب الثانى : جماعات الضغط أو المصالح[1] :

تتسم الحياة السياسية فى «إسرائيل» بوجود العديد من جماعات الضغط أو المصالح التى تستهدف التأثير على السلطة السياسية فى عملية صنع القرار السياسى بقصد تحقيق مصالحها وأهدافها، وذلك حال النقابات العمالية، والجماعات الدينية، والجماعات التى تطلق على نفسها جماعات السلام، والعسكريين، وغيرها. وفيما يلى نعرض لأبرز هذه الجماعات والهيئات، على أن نرجئ الحديث عن الجماعات الدينية إلى الباب الثانى من هذه الدراسة.

أولاً : النقابات العمالية :

تتشكل الحركة العمالية فى إسرائيل من مجموعتين : أولاهما تتمثل فى الحركات العمالية الملحقة بأحزاب سياسية معينة، وثانيهما : «النقابة العامة للعمال فى إسرائيل : الهستدروت».

وتتمثل **الحركات العمالية الملحقة بأحزاب سياسية معينة** فى : حركة العمال الوطنيين التابعة لحزب الليكود، والتى تضم ما يقارب ١٠٪ من مجموع العمال فى «إسرائيل» – حركة العمال المتدينين «هابوعيل همزراحى»، وهى تضم مابين ٧٪ إلى ٩٪ من مجموع عمال «إسرائيل»، وليس لها نشاط نقابى يذكر – تكتل عمال إسرائيل «هابوعيل أغودات إسرائيل»، وهو يضم العمال المتدينين المتشددين، ويعد أضعف الحركات العمالية[2].

أما «**الهستدروت**» [3]، فقد تأسست عام ١٩٢٠ فى فلسطين بهدف تنظيم شؤون العمال اليهود، والدفاع عن مصالحهم وتوفير فرص العمل لهم، ونشر المبادئ الصهيونية بين صفوفهم. بيد أنها كانت – فى واقع الأمر – الأداة العملية لوضع الفكرة الصهيونية موضع التنفيذ، وذلك من ثنايا تنظيم عمليات الهجرة والإستيعاب والإستيطان، وإيجاد فرص العمل للمهاجرين[4]. وكما

(١) تتعين الإشارة – هنا – إلى أننا نعنى بجماعة الضغط : قوى الواقع الفعلية التى ترتبط بوسائل سياسية (الضغط على السلطة الرسمية) وذلك بقصد تحقيق مصالح خاصة بأعضائها. ولمزيد من التفاصيل حول تعريف جماعة الضغط وأهدافها ووسائلها، انظر :

– محمد طه بدوى، ليلى أمين مرسى، النظم والحياة السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٤ – ٢٣٨.

– جان مينو؛ **الجماعات الضاغطة**؛ ترجمة : بهيج شعبان (منشورات عويدات، بيروت – باريس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣)، ص : ٤٠ – ٧٨.

(٢) كمال غالى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٢.

(٣) انظر عن الهستدروت :

– فوزى طايل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٣ – ١٤٥.

– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠٨ – ٤٠٩.

– النعمانى أحمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٢٧ – ٣٣٢.

– فؤاد مرسى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٣ – ٩٥، ١٠٥ – ١٠٧.

– ليلى القاضى؛ **الهستدروت** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧).

(٤) يؤكد ذلك ماجاء على لسان بن غوريون فى تعريفه للهستدروت حين قال : «ليس الهستدروت نقابة عمالية، ولاهى حزب سياسى، ولا هى تعاونية أو جمعية لتبادل المنفعة، مع أنها تقوم بنشاط فى جميع هذه الحقول، إنها أكثر من ذلك. =

أن السلطة السياسية فى «إسرائيل» قامت قبل قيام الدولة – ممثلة فى المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية – بل وقبل وجود الشعب، فإن الهستدروت – كنقابة عامة للعمال – نشأت قبل أن تنشأ النقابات والإتحادات الخاضعة لها، بل وقبل قدوم العمال أنفسهم !!.

وتنفرد «الهستدروت» بسمة غير متوافرة فى أية نقابة عمالية فى العالم، فهى ليست نقابة عمالية تدافع عن مصالح أعضائها فحسب، وإنما هى فوق ذلك أكبر رب عمل داخل الدولة. إن نشاطات «الهستدروت» تمتد إلى العديد من المجالات المختلفة، منها الاقتصادية، ومنها الاجتماعية، ومنها الثقافية. كما تضم «الهستدروت» قرابة ٨٥٪ من القوة العاملة فى إسرائيل (ويبلغ حجم القوة العاملة ١,٨ مليون عضو منهم حوالى ١٦٠ ألف عربى). ومن هنا فإن الهستدروت تجمع بين دورين، الأول إتحاد عام للعمال، والثانى أكبر صاحب عمل فى «إسرائيل». وفضلاً عما سبق فللهستدروت أدوار أخرى لاتقل أهمية عن أدوارها السابقة، وتتمثل هذه الأدوار فى عملها الدؤوب – طوال عقود خلت – على كسر الحصار الاقتصادى العربى، والتغلغل فى الأسواق الأفريقية والأسيوية عن طريق توثيق علاقاتها مع إتحادات العمال فى تلك الدول[1].

وللهستدروت تنظيم إدارى معقد، يتكون من : مؤتمر الهستدروت (السلطة العليا) – مجلس الهستدروت – اللجنة التنفيذية – المكتب التنفيذى – الأمين العام. وتجرى الإنتخابات، فى هذه الهيئات، على أساس التمثيل النسبى للأحزاب. ومن الناحية النظرية ليس لأى حزب سياسى سيطرة على الهستدروت، بيد أنه، من الناحية الفعلية، سيطر حزب «الماباى»، ومن بعده حزب العمل، على مقاليد الأمور داخلها. وعضوية الهستدروت مفتوحة أمام جميع العمال فى البلاد بما فى ذلك العمال العرب (منذ الستينات). وتتبع الهستدروت محاكم إبتدائية وثانوية ومحكمة عليا.

وغنى عن البيان أن سيطرة الهستدروت على جل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدولة، جعل منها قوة مؤثرة فى عملية صنع القرار السياسى.

ثانياً : دور العسكريين، كجماعة ضغط، فى الحياة السياسية :

تعد المؤسسة العسكرية من مؤسسات الدولة التى ينحصر دورها فى الذود عن أرض الوطن، ومن هنا فهى مؤسسة تنفيذية وليست البتة سياسية. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسة تلعب – فى العديد من دول العالم المعاصر – دوراً مرموقاً فى الحياة السياسية يتفاوت فى حجمه من دولة إلى أخرى. فقد يمارس المنتسبون إلى هذه المؤسسة (العسكريون) الضغط على السلطة السياسية

= الهستدروت هى إتحاد شعب يقوم ببناء وطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد ومشاريع ومستوطنات جديدة وحضارة جديدة»، ورد ذلك فى :

– كمال غالى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٤ – ١٣٥.

(١) فوزى طايل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٤ – ١٤٥.

بهدف تحقيق مصالحهم. وفى هذا الإطار يبرز دور ما يُسمى بـ «المجمع العسكرى – الصناعى» فى العديد من دول العالم المتقدم. كما قد يسيطر الجيش على عملية صنع القرار السياسى، ويهيمن على أركان الحكم مع بقاء الواجهات الدستورية الشكلية التى يخضع بموجبها الجيش للسلطة السياسية، وذلك حال ماحدث فى فترات سابقة فى العديد من دول أمريكا اللاتينية، وحال مايحدث – حالياً – فى العديد من الدول الأفريقية والآسيوية. وقد ينقض العسكريون على السلطة السياسية ويحتكرون الحكم بشكل مباشر، وذلك حال مايحدث فى العديد من الدول الأفريقية والآسيوية أيضاً[1].

أما فى إسرائيل، فيرى العديد من الباحثين أن للعسكريين دوراً رئيسياً ومحورياً فى الحياة السياسية، بل ثمة من يرى أن «المجتمع المعاصر الوحيد الذى يمكن وصفه فنياً بأنه مجتمع عسكرى هو، بمعنى دقيق، المجتمع الإسرائيلى»[2]، كما أن العديد من خبراء الشؤون الإسرائيلية يطلقون على إسرائيل «دولة ديمقراطية المعسكر»، وثمة من يرى أن «المواطن الإسرائيلى هو جندى فى إجازة لمدة أحد عشر شهراً»[3]. أما «موشيه دايان» – الذى شغل منصب رئيس الأركان (٥٣ – ١٩٥٧) ثم منصب وزير الدفاع (١٩٦٧ – ١٩٧٤) وصار من أشهر قادة الجيش – فقد كان يرى أن «إسرائيل ليس لديها سياسة خارجية، وإنما سياسة دفاعية فقط»، بمعنى أنه بدلاً من أن يكون «لإسرائيل» استراتيجية شاملة فى خدمة تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فإنها تضع سياستها

(١) لمزيد من التفاصيل حول موقع المؤسسة العسكرية من المؤسسات السياسية للدولة انظر :
– محمد طه بدوى، **النظرية السياسية، مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٨ – ٤٩ ، ٢٢٠ – ٢٢١.
– محمد طه بدوى، ليلى أمين مرسى، النظم والحياة السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٤.
وعن تدخل المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية، فإن جل مؤلفات النظم السياسية والحكومات المقارنة العربية منها والأجنبية تتناول أسبابها وصورها ومن هذه المؤلفات :
– موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستورى : الأنظمة السياسية الكبرى** (المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢).
– جاك ووديز، **الجيوش والسياسة**، ترجمة : عبد الحميد عبد الله (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢).
- Blondel, J.; **Comparative Government : An Introduction** (Philip Alan, New York, 1990), P. : 309 - 320.
- Ball, A.; **Modern Politics and Government** (Macmillan Education, 1988), P. : 204 - 207.
- Clapham, C.; **The Political Dilemmas of Military Regimes** (Croom, Helm, London, 1985).

(٢) وذلك على حد وصف الدكتور « أنور عبد الملك » ، وكما ورد فى :
– إياد القزاز، **التوجيه العسكرى للمجتمع الإسرائيلى** (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عدد (٣٩)، نوفمبر ١٩٧٤)، ص : ١٠١.

(٣) وذلك كما قال الجنرال « إيجال يادين » ، وكما ورد فى :
– نادية عز الدين رفعت، عمرو كمال حمودة : **المؤسسة العسكرية الإسرائيلية : الفكر والتنظيم** (سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١)، ص : ٤٣.

الخارجية فى خدمة إستراتيجيتها الشاملة أو مفهومها الأمنى[1].

أما الباحث الإسرائيلى إسرائيل شاحاك رئيس عصبة المدنية الإنسانية فى إسرائيل وأحد أبرز المعارضين الإسرائيليين للعنصرية الإسرائيلية فيعرّف المجتمع الإسرائيلى على أنه «جيش له دولة، وليس دولة لها جيش»[2].

والحق أن هناك العديد من العوامل التى حددت – مجتمعة – ملامح العلاقات المدنية – العسكرية فى «إسرائيل»، وعلى رأس هذه العوامل رؤية مؤسس الدولة «ديفيد بن غوريون» لدور الجيش فى السياسة. كما أن طبيعة نشأة الدولة وأهدافها، وحاجتها الدائمة للأمن، وسط عالم غريب عنها بشكل مطلق، يفرض على الجيش القيام بأدوار رئيسية فى عملية صنع القرار السياسى.

لقد كانت رؤية «بن غوريون» عن العلاقات المدنية – العسكرية فى «إسرائيل» – فى العام ١٩٤٨ – على النحو التالى : يكون الجيش تابعاً لحكومة الشعب فقط، والعسكريون لايتصرفون إلا بناء على مهام محددة بواسطة حكومة الشعب. ومن هنا فالجيش – كما اعتبر «بن غوريون» – مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة[3]. وعلى صعيد آخر، لم تتوفر للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية – منذ نشأتها – النصوص القانونية التى تنظمها من جهة، وتحدد علاقاتها بمؤسسات الدولة السياسية من جهة أخرى. ففي «القانون الإدارى» لسنة ١٩٤٨ إشارة مختصرة إلى القوات المسلحة : «الحكومة المؤقتة يمكن أن تبنى قوات مسلحة فى البر والبحر والجو، وتملك سلطة القيام بكافة التصرفات القانونية والضرورية للدفاع عن الدولة». وفى ٢٦ مايو ١٩٤٨، أصدرت الحكومة المؤقتة قانون «قوات الدفاع فى إسرائيل» وهو القانون الذى أنشأ «جيش الدفاع الإسرائيلى : زاحال». وقد اقتصر هذا القانون على إنشاء الجيش، وحظر تكوين أية قوات مسلحة خارجه، والنص على أن وزير الدفاع هو المسؤول عن تطبيق هذا القانون، وذلك دون التطرق إلى تنظيم القوات المسلحة، أو إلى شكل العلاقة بين المدنيين والعسكريين. وحتى عام ١٩٧٦ – وهو العام الذى شهد وضع قانون

(١) ورد ذلك فى :
– محمد زهير دياب، المؤسسة العسكرية فى : صبرى جريس ، وأحمد خليفة (تحرير)، دليل إسرائيل العام ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٨٧ – ٢٨٨.

(٢) ورد هذا فى حوار أجرته مراسلة من جريدة الحياة الصادرة بلندن بتاريخ ٢ يونيو ١٩٩٧ مع إسرائيل شاحاك بمناسبة صدور كتابه الجديد : « أسرار مكشوفة : سياسات إسرائيل النووية والخارجية »، ومحاضرته فى المعهد الملكى للشؤون الخارجية بلندن عن «دور الجيش فى المجتمع الإسرائيلى ... ».

(٣) انظر فى هذا الشأن :
– أسعد عبد الرحمن : **العلاقات المدنية – العسكرية فى إسرائيل** (مجلة شؤون فلسطينية : مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عدد (٩)، مايو ١٩٧٢)، ص : ٥٤.
- Shimshoni, D.; Israeli Democracy ..; **Op. cit.**, P. : 189.
- Peri, Yoram; **Between Battles and Ballots : Israeli Military in Politics** (Cambridge University Press, Cambridge, 1983), P. : 39 - 60.

أساسى للجيش – ظهر تشريعان قانونيان يتعلقان بالعسكريين، الأول : «قانون الخدمة العسكرية (١٩٤٩) وهو لايتعلق بالعلاقات المدنية – العسكرية، والثانى «قانون نطاق سلطة العسكريين» (١٩٥٥)، الذى يحدد سلطة العسكريين ومهام رئيس الأركان العامة للجيش، ونظام الرتب العسكرية[١].

وهكذا، ظلت المؤسسة العسكرية دون قانون شامل ينظمها، ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية، الأمر الذى مهّد الطريق أمام إشتراكها فى عملية صنع القرار السياسى. فلقد حقق «بن غوريون» سيطرة قوية على الجناحين المدنى والعسكرى فى الدولة، وذلك من خلال إحتلاله لمنصبى رئيس الوزراء ووزير الدفاع (٤٨ – ١٩٥٤ و ٥٥ – ١٩٦٣)، متجاوزاً فى ذلك الدور الذى حدده هو للجيش عشية قيام الدولة. وقد تمكن «بن غوريون» من فرض سيطرته تلك من خلال:

- تعيين ضباط لهم ولاء لحزبه «الماباى» فى المناصب الحيوية بالجيش.
- نشر مبادئ وأفكار «الماباى» فى الجيش من خلال مكتب ضابط التثقيف.
- إختيار جنرالات متقاعدين لمناصب سياسية بارزة بالماباى.
- قيام «بن غوريون» بتكوين نخبة صغيرة من العسكريين والمدنيين عهد إليهم إتخاذ القرارات الإستراتيجية فى سرية تامة وبعيداً عن الكنيست والحكومة، وذلك حال قرار حرب ١٩٥٦، وقرار بناء مفاعل ديمونة[٢].

وقد درج العديد من رؤساء الوزارات على إتباع ما فعله «بن غوريون» وذلك حال «ليفى أشكول» فى الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩، و «إسحق رابين» فى الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥. غير أنه فى أعقاب حرب أكتوبر (١٩٧٣) أثيرت مسألة العلاقة بين الحكومة والمؤسسة العسكرية، وذلك من قبل اللجنة التى شكلها مجلس الوزراء للتحقيق فى أسباب التقصير فى تلك الحرب، والتى عُرفت بإسم «لجنة أغرانات». لقد راحت اللجنة فى تقريرها تُبين أنه لايوجد تحديد لتوزيع الصلاحيات فى الشؤون الأمنية بين الحكومة ورئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، ولايوجد تحديد للعلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العليا للجيش. وفى أعقاب صدور هذا

---

(١) يهودا بن مائير؛ **العلاقات المدنية العسكرية فى إسرائيل** ؛ ترجمة : مصطفى الرز (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ٨٣ – ٨٥.

(٢) انظر فى هذا :

– أسعد عبد الرحمن، العلاقات المدنية – العسكرية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٤ – ٥٥.

- Shimshoni, D.; Israeli - Democracy ....., **Op. cit.**, P. : 189 - 191.

- Peri, Y.; **Loc. cit.**

التقرير صدر – فى العام ١٩٧٦م – «القانون الأساسى : الجيش»، وذلك بهدف تصحيح ذلك التقصير الذى أشار إليه تقرير لجنة «أغرانات».

وبموجب قانون ١٩٧٦ صار الجيش خاضعاً للحكومة، وأضحى الوزير المسؤول عنه بالنيابة عن الحكومة هو وزير الدفاع، وأصبح رئيس الأركان العامة – صاحب أكبر رتبة فى القيادة العليا للجيش والذى يتم تعيينه من جانب الحكومة بناء على توصية وزير الدفاع – خاضعاً لسلطة الحكومة ووزير الدفاع. وهكذا صارت لرئيس الوزراء ولوزير الدفاع ولرئيس الأركان العامة مهام عسكرية[١]، فرئيس الوزراء هو رئيس الهيئة التنفيذية فى البلاد، ويأتمر بأمره وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة. ومنذ التعديل الذى تم على قانون أساسى الحكومة – عام ١٩٩١ – صار رئيس الوزراء رئيساً للجنة وزارية تم إستحداثها بإسم «اللجنة الوزارية للأمن الوطنى». والحكومة هى المفوضة فى إعلان الحرب، وشن الحرب، وإنهاء العمليات العسكرية دونما حاجة إلى موافقة رسمية من الكنيست. غير أنه بعد التعديل الذى تم بالقانون الأساسى الخاص بالحكومة الصادر عام ١٩٩٢ (والذى جرى العمل به بدءاً من إنتخابات العام ١٩٩٦) صار على الحكومة ضرورة إبلاغ لجنة الدفاع والشؤون الخارجية فى الكنيست بأسرع وقت ممكن بقرار اللجوء إلى الحرب، ويكون وزير الدفاع هو المسؤول عن العمليات العسكرية خلال فترة الحرب، ويبقى فى الآن نفسه خاضعاً لتعليمات وقرارات الحكومة[٢].

ومن جهة أخرى، يمتلك الكنيست بعض وسائل التأثير فى الشؤون العسكرية، فعلاوة على الإستحداث الذى تم بقانون العام ١٩٩٢، لابد من موافقة الكنيست على القرار التنفيذى بالتعبئة العسكرية وإستدعاء وزير الدفاع قوات الإحتياط من جهة، وعلى الميزانية العامة للدولة، بما فيها ميزانية الدفاع من جهة أخرى. غير أنه فى واقع الأمر ونتيجة لوضع الدولة الأمنى فإن قرار التعبئة العسكرية وقرار الحرب وقرار تمويل الحرب، تتم جميعها دون إنتظار موافقة الكنيست[٣].

---

(١) انظر بعض نصوص هذا القانون فى :

– يهودا بن مائير، العلاقات المدنية العسكرية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٨، ٨٦ – ٨٨.

– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٠ – ٢٠١.

وجدير بالذكر هنا أن هذه الأدوار لم يحددها « القانون الأساسى : الجيش» فقط وإنما ثمة العديد من القوانين الأساسية الأخرى مثل : «قانون أساس : الحكومة»، و «قانون أساس الكنيست».

(٢) انظر فى ذلك :

– يهودا بن مائير، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٠ – ٩٣، ١٠٤.

(٣) انظر فى هذا بتوسع :

– المرجع السابق، ص : ١٠٤ – ١٠٩.

- Ben - Meir, Y.; Civil - Military Relations in Israel in Kyle, K. and Peters, J.; **Op. cit.**, P. : 223 - 227.

- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 205 - 207.

وعلى صعيد آخر فللمحاكم فى «إسرائيل» ، وخاصة محكمة العدل العليا، دور مؤثر فى الرقابة المدنية على الجيش، ومنذ بداية الثمانينيات بدأت المحكمة العليا تتخلى تدريجياً عن إمتناعها التقليدى عن التدخل فى شؤون الجيش. ولعل أحدث الأمثلة على ذلك معارضتها لقرار الجيش – والذى حصل على تأييد الحكومة والكنيست – بتوزيع أقنعة واقية من الغازات السامة للسكان اليهود فقط فى الأراضى المحتلة – إبان فترة حرب الخليج الثانية – بحجة أن السكان العرب غير معرضين لخطر الصواريخ العراقية[1].

وعلى الرغم من صدور قانون ١٩٧٦ ، والتعديلات القانونية الأخرى التى نظمت علاقة الجيش بالسلطة السياسية، إلا أن الأمور عادت إلى ماكانت عليه وتحكمت العوامل الشخصية فى ملامح تلك العلاقة، فكما كانت شخصية «بن غوريون» القوية هى أساس سيطرته على القطاعين المدنى والعسكرى فى الدولة، فإن شخصية الذين جاءوا من بعده هى التى حددت طبيعة العلاقات المتبادلة بين الجيش والسلطة. لقد كان للجيش نفوذ قوى إبان فترة إحتلال «موشيه دايان» لمنصب وزير الدفاع (٦٧ – ١٩٧٤)، وكذلك كان الحال إبان تبوؤ «عيزرا وايزمان» و «آريل شارون»، و «إسحق رابين» لنفس المنصب فى الفترات (٧٧ – ١٩٨٠)، (٨١ – ١٩٨٣) ، (٨٤ – ١٩٨٨ و ٩٢ – ١٩٩٥) على التوالى[2]. وكما حقق الجيش – إبان حرب ١٩٦٧ – نفوذاً كبيراً فى عملية صنع القرار السياسى وتجاوز أوامر القيادة المدنية فى الضفة الشرقية لقناة السويس وفى الجولان السورية، فقد تجاوز الجيش أوامر القيادة المدنية فى حرب لبنان عام ١٩٨٢.

وفى أعقاب مذابح « صبرا وشاتيلا»، التى تواطأ فيها الجيش الإسرائيلى مع حزب الكتائب اللبنانى، أثيرت مسألة العلاقات المدنية – العسكرية من جديد على يد لجنة التحقيق التى عرفت بإسم «لجنة كاهان». وقد حذّرت اللجنة فى تقريرها من تجاوز وزير الدفاع «آريل شارون»، ورئيس هيئة الأركان العامة «روفائيل إيتان»، وعدم تنسيقهما مع رئيس الحكومة «بيغن»، وطالبت بوضع حدود معينة لمسئوليات وزير الدفاع والقيادة العليا للجيش، الأمر الذى لم يحدث[3].

---

(١) انظر فى ذلك بتوسع :

– يهودا بن مائير، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٧ – ١٢٢.

(٢) انظر فى ذلك :

- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 201.

(٣) انظر فى ذلك :

- Owen, R.; **State, Power and Politics in the Making of The Modern Middle East** (Routledge, London, 1994), P. : 218 - 219.

وكذلك انظر الجزء الخاص بطريقة عمل مؤسسات الدولة فى تقرير « لجنة كاهان » فى :

– **تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا** (دار إقرأ، بيروت، ١٩٨٣)، ص : ١٦٣ – ١٧٠.

ولئن كانت أية مؤسسة عسكرية تستمد قوتها ونفوذها من عدة مصادر، حال عدد الأعضاء المنتمين لها، وحجم الأموال المخصصة لها، فإن المؤسسة العسكرية – فى «إسرائيل» تتمتع بالعديد من السمات على نحو يمكن العسكريين من أن يكونوا فاعلاً مؤثراً فى الحياة السياسية هناك. ومن هذه السمات :

* قيام الدولة بقوة السلاح جعل من المؤسسة العسكرية المؤسسة الأهم فى «إسرائيل»، فالدولة قامت على أساس جلب أعداد هائلة من اليهود وإستيطانها فى فلسطين بعد إقتلاع وتشريد سكانها الأصليين. ومن هنا كان لزاماً أن يكون للعصابات والمنظمات المسلحة الدور الرئيسى فى التمهيد لقيام الدولة، وأن يشكل الأمن الهدف الأساسى للدولة بعد قيامها. ولأن إستراتيجية الدولة قامت على مفهوم التوسع، فقد كان طبيعياً – أيضاً – أن يكون الجيش هو أداة تحقيق الأهداف التوسعية[1].

* تخصص الدولة نسبة عالية من ميزانيتها للمؤسسة العسكرية، وذلك على نحو جعل من نسبة الإنفاق العسكرى فى «إسرائيل» من أعلى النسب المناظرة فى العالم، وهذا جعل أكبر معدل إنفاق عسكرى للفرد فى العالم يوجد فى «إسرائيل»[2].

* يعمل بالجيش – بصفة دائمة – ما يقرب من ١٥٪ من إجمالى عدد السكان فى الدولة، وهذه النسبة من أعلى المعدلات فى العالم. كما أن ٢٥٪ من إجمالى القوة العاملة فى «إسرائيل» تعمل فى مجال الصناعات العسكرية أو ما يطلق عليه «المجمع العسكرى – الصناعى»، الأمر الذى جعل من الصناعة العسكرية أكبر الصناعات فى البلاد، ووضع «إسرائيل» فى المركز الثالث بعد الصين والهند فى حجم الإنتاج الحربى بين دول العالم الثالث، وجعل منها، أيضاً، أكبر مصدّر للسلاح، بعد الدول الكبرى، إلى أكثر من أربعين دولة فى أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية[3].

---

(١) وهذا ما أكده قادة الحركة الصهيونية على الدوام، فقد أكد «جابوتنسكى» على أن «التوراة والسيف أُنزلا على الشعب اليهودى من السماء»، أما «بن غوريون» فقد كان يردد دوماً أن «أفضل مفسر للتوراة هو الجيش»، فى حين أن «بيغن» كان يرى أن «قوة التقدم فى تاريخ العالم ليست للسلام بل للسيف». ورد ذلك فى :

– نادية عز الدين رفعت، وعمرو كمال حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٥.

(٢) سبق لنا الحديث عن نسب الإنفاق العسكرى فى «إسرائيل» – بشئ من التفصيل – فى إطار حديثنا عن الاقتصاد الإسرائيلى فى المبحث الثانى من الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.

(٣) انظر فى ذلك بتوسع :

– **المرجع السابق**، ص : ١١ – ١٩.

– فوزى طايل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٩.

– إياد القزاز ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٢ – ١٠٣.

– فؤاد مرسى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢٤ – ١٢٦.

* يشكل الجيش مستودعاً لتصدير الكوادر القيادية إلى جل القطاعات المدنية فى الدولة وخاصة : مجلس الوزراء ومعاهد التعليم العليا ومراكز الأبحاث والأحزاب والكتل السياسية. ولعل مما يؤكد ذلك أن حكومة «الوحدة الوطنية» التى تشكلت عام ١٩٨٨ قد ضمت أحد عشر وزيراً من العسكريين المتقاعدين، وذلك من أصل ٢٥ وزيراً، وكذلك ضمت حكومة اليمين التى شكلها «نتانياهو» عام ١٩٩٦ خمسة وزراء يتمتعون بماض عسكرى رفيع[١]، وذلك فضلاً عن أن رئيس الدولة الحالى (وايزمان) من العسكريين. وفى إحصائية نُشرت عام ١٩٩٢ جاء أن ٣٢٪ من المناصب الإدارية العليا بالدولة و ١٦٪ من موظفى قطاع التعليم، و ٢٢,٤٪ من موظفى شركات الأعمال، و ١٢,٢٪ من العاملين فى الشركات الحكومية، و ٦,٩٪ من العاملين فى وزارة الخارجية هم من العسكريين السابقين[٢]. هذا فضلاً عن أن العديد من الأحزاب تعمل على جذب أكبر عدد من العسكريين المتقاعدين ووضعهم فى أماكن متقدمة على القوائم الإنتخابية[٣].

* نظام الخدمة العسكرية فى « إسرائيل » يُمكن الجيش من السيطرة على أعضائه العاملين، والإحتياط لفترات طويلة، فالمواطن هناك يمضى ما بين خمسة أعوام وستة أعوام من حياته فى القوات المسلحة، ثلاثة منها كمجند إلزامى ، والباقى كجندى إحتياطى، الأمر الذى يجعل من مدة الخدمة العسكرية فى «إسرائيل» الأطول فى العالم. وذلك فضلاً عن أن الإعفاءات من الجيش نادرة، وأن نظام التجنيد يشمل المرأة أيضاً[٤].

* سيطرة الجيش على الكثير من منظمات الشباب والبالغين، وذلك حال «منظمة الجدناع»، والتى تمثل فيالق الشباب، والتى نشأت عام ١٩٣٨. وبرغم أنها منظمة طوعية وتخضع لوزارة الدفاع منذ عام ١٩٤٩، إلا أنها تعمل على تجنيد كل الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين ١٤ و ١٨ عاماً، بهدف أساسى هو غرس المفاهيم الصهيونية، وزرع الروح العسكرية فيهم. وحال - أيضاً - «منظمة الناحال» التى تأسست عام ١٩٤٨ لتحل محل قوات «البالماخ»، وهى تمزج بين العسكرية وبين العمل الزراعى[٥].

---

(١) وهؤلاء الخمسة هم وزراء الزراعة والبيئة «رافائيل إيتان» من «تسوميت»، ووزير الأمن الداخلى «أفيغدور كهلانى» من «الطريق الثالث» ، والدفاع «إسحاق مردخاى» والمالية «دان مريدور»، والبنية الأساسية «آريل شارون» من «الليكود».

(٢) فوزى طايل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٠.

(٣) ومن أبرز الجنرالات المتقاعدين الذين تم ترشيحهم فى الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦) ونجحوا : «إيتان» و «رحبعام زئيفى» و «كهلانى» زعماء «تسوميت» و «موليدت» و «الطريق الثالث» على التوالى. أما فى الليكود فكان «شارون» و «مردخاى» ، وفى العمل كان «إيهود باراك» و «أورى أور» و «بنيامين اليعازر» و «موشيه شاحال». انظر لمزيد من التفاصيل حول العسكريين والأحزاب:

- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 207 - 209.

(٤) إياد القزاز؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٥ - ١٠٦. وفيما يتعلق بالنساء المتدينات وموقفهن من التجنيد انظر لاحقاً الفصل الرابع من الباب الثانى.

(٥) المرجع السابق، ص :١٠٨.

* يلعب الجيش دور البوتقة التى تصهر مختلف الجماعات العرقية واللغوية التى تُشكل «المجتمع الإسرائيلى». ويقوم الجيش بهذه المهمة من خلال توحيد أعضائه - دوماً - فى مواجهة خطر خارجى دائم من جهة، ومن خلال برامج التوعية التى ترنو إلى ترسيخ القيم والمفاهيم الصهيونية من جهة أخرى. وثمة العديد من العوامل التى تهيئ للجيش الطريق لممارسة هذا الدور لعل أهمها قدرته على الوصول إلى جميع الشباب البالغين على مختلف أصولهم وإنتماءاتهم سواء عن طريق التجنيد، أو عن طريق السيطرة على منظمات الشباب من جهة، وتمتعه بقدر ضخم من الموارد المالية وكفاءة أنظمته وهياكله ومؤسساته من جهة أخرى[١].

* ولعل من الأسباب التى تُفسر نفوذ العسكريين فى «إسرائيل» أيضاً حقيقة أن الجيش الإسرائيلى قد نشأ من باطن الأحزاب السياسية، ذلك أنه كانت للعديد من الأحزاب السياسية الكبرى - قُبيل نشأة الدولة - عصابات مسلحة تابعة لها، وبقيام الدولة اتحدت هذه العصابات لتشكل «جيش الدفاع الإسرائيلى»[٢].

---

(١) انظر فى ذلك :

- المرجع السابق، ص :١٠٧.

(٢) ترتد الجذور الأولى لهذا الجيش إلى يهود الموجة الثانية لهجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين (١٩٠٤ - ١٩١٤) والتى حملت معها شعار «العمل العبرى والدفاع الذاتى». وقد تأسس أول تنظيم سرى عام ١٩٠٧ باسم «بارجيورا» داخل حزب «عمال صهيون : بوعالى تسيون»، وبموافقة المؤتمر الصهيونى الثامن، وكان شعاره «بالدم والنار سقطت يهوذا وبالدم والنار تقوم». وقد لعب هذا التنظيم دوراً فاعلاً فى إقامة المستوطنات الزراعية، وكان «إسحاق بن تسفى» الرئيس الثانى للدولة من أبرز قادته. وفى العام ١٩٠٧ تأسست منظمة «الحارس : هاشومير» التى عملت على ترسيخ مبدأ «السيف والمحراث». وإبان فترة الحرب العالمية الثانية نجح «زئيف جابوتنسكى» زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية و «يوسف ترمبلدور» فى إقناع بريطانيا بإنشاء فرقة يهودية، حاربت بجانب الإنجليز، غير أنها سرعان ما تم حلها فى مايو ١٩١٦ عقب هروب العديد من أفرادها ومرض البعض الآخر. وفى أغسطس ١٩١٧ وافقت بريطانيا - بعد إلحاح جابوتنسكى - على إنشاء فيلق يهودى «الفيلق العبرى» دخل فلسطين مع قوات الإنتداب. وفى يناير ١٩١٨ تشكلت «الكتيبة ٣٩» من يهود أمريكيين وكنديين، اشتركت هى الأخرى فى إحتلال فلسطين، وكان من بين أفرادها «بن غوريون» و «ابن تسفى». وفى نفس العام تشكلت كتيبة أخرى باسم «الكتيبة ٤٠» فأصبح على أرض فلسطين عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية ثلاث كتائب تضم ٥٠٠٠ يهودى يمثلون سدس جيش الإنتداب البريطانى، وتم إطلاق إسم «الكتيبة العبرية» عليها، ولئن تم حل هذه الكتيبة بعد ذلك، إلا أنها وفرت الكوادر العسكرية التى صارت عماد قوات «الدفاع : الهاجاناه» التى تشكلت كمنظمة عسكرية سرية فى العام ١٩٢٠،والتابعة لحزب «إتحاد العمل : أحودت هاعفودا» اليسارى والهستدروت ثم لحزب «الماباى» بعد تأسيسه من إتحاد حزب «أحودت هاعفودا» و «العامل الفتى : بوعالى هاتسعير». وقد اشتركت الهاجاناه فى قمع سكان فلسطين العرب وكبت ثوراتهم المتكررة وسلب ممتلكاتهم والإستيلاء على مساكنهم. وفى أعقاب الخلافات التى دبت داخل الهاجاناه انفصلت العناصر اليمينية عنها - عام ١٩٣١ - وشكلت «الهاجاناه (ب)» برئاسة «ابراهام تهومى» وعناصر من حركة «المنظمة الشبابية التصحيحية : البيتار» والتى كان من أبرز أفرادها «ديفيد رازئيل» و «ابراهام شتيرن». وبعد عودة «تهومى» إلى المنظمة الأم شكل باقى عناصرها منظمة جديدة بإسم «المنظمة العسكرية القومية : هأرجون هتسفائى هليئومى» والتى عرفت إختصاراً بإسم «إتسل» رافضين ما أسموه بسياسة «ضبط النفس» مع العرب. وفى الحرب العالمية الثانية قاتل أفراد «الهاجاناه» و «اتسل» بجانب الجيش البريطانى. وفى العام ١٩٤٠ شكلت «الهاجاناه» قوة «السرايا الصاعقة : البالماخ» بالتعاون مع بريطانيا بقيادة «إسحاق صاديه»و كان من أفرادها «موشيه دايان» و «إيجال يادين». وفى العام ١٩٤٤ - وبعد جهود بذلت من «بن غوريون» و «موشيه شرتوك» وافقت بريطانيا على إنشاء «اللواء اليهودى» كلواء من ألوية الجيش الملكى البريطانى. وقد تدرب هذا اللواء فى غرب =

وخلاصة القول أن العسكريين فى «إسرائيل» يلعبون دوراً فاعلاً ومؤثراً فى عملية صنع القرارات السياسية، فدولة قامت بحد السيف، وتعيش فى حالة عداء دائمة مع جيرانها، وتقوم على أساس أن حدودها هى كل بقعة يصل إليها جيشها «فكرتى الحدود الآمنة والحدود التاريخية»، لابد أن تكون الكلمة الأولى فيها للعسكريين، وأن يكون كل قرار سياسى خاضع لرقابة الجيش وإحتياجات الأمن. وهكذا، صار الجيش هو المشرف على القوى العاملة لأنها تمثل الإحتياط، وهو المشرف على المستعمرات والمستوطنات لأنها مستعمرات ومستوطنات دفاعية، وهو المشرف على الصناعة والتعليم والمواصلات والصحافة وعلى حكم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ لأن ذلك من مقتضيات بقاء الدولة وتحقيق أمنها.

ثالثاً : المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية [1] :

نشأت المنظمة الصهيونية خلال إنعقاد المؤتمر الصهيونى الأول الذى إنعقد فى مدينة «بال» بسويسرا عام ١٨٩٧م، حيث تبين لنا - فى إطار حديثنا عن الصهيونية السياسية - أن المشروع الصهيونى الذى تطلع إلى إنشاء دولة يهودية فى فلسطين قد أقام السلطة أولاً (وهى المنظمة الصهيونية) ثم راح يبحث، بعد ذلك، عن العنصر البشرى والأرض اللازمين للدولة. والمنظمة الصهيونية العالمية هيئة دولية، تضم إتحادات صهيونية إقليمية، يمارس كل واحد منها نشاطه فى حدود الدولة التى يقوم فيها. وللمنظمة دستور مكتوب، وضع وقت إنشائها، وهو يحدد شروط العضوية وإنتخابات الهيئات المختلفة، والهياكل التنظيمية للمنظمة. وقد خضع هذا الدستور للكثير من التعديلات على طول تاريخ المنظمة [2].

= الإسكندرية بمنطقة برج العرب ثم أرسل للقتال ضد دول المحور. فاكتسب أفراده خبرة قتالية وتنظيمية واسعة، وشكل أفراده نواة سلاح المدفعية الإسرائيلى فيما بعد، وقد تعرضت «إتسل» إلى إنشقاق «ابراهام شتيرن» وتشكيله لمنظمة جديدة بإسم «المحاربون من أجل حرية إسرائيل : لوحمى حيروت يسرائيل» والمعروفة إختصاراً باسم «ليحى» وذلك بسبب تعاونها مع الإنجليز. وقد تضمن برنامج «ليحى» العديد من المبادئ التى تؤكد على «عظمة شعب إسرائيل المختار، وعلى حقه التوراتى فى دولة تمتد من نهر مصر إلى نهر الفرات، وعلى القوة كطريق وحيد لإقامة مملكة إسرائيل الثالثة وكان من أبرز قادتها «يسرائيل شيف (الداد)» و «إسحاق شامير»، «الياهو جلعادى»، و «ناثان فريدمان - يلين (مور)». وفى العام ١٩٤٢ هاجر زعيم حركة البيتار فى بولندا «مناحيم بيغن» إلى فلسطين وتولى زعامة «إتسل» التى كانت الخلافات تعصف بكيانها منذ فترة. وبعد قيام الدولة، أصدر «بن غوريون» فى ٢٦ مايو ١٩٤٨ أمر إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلى : تسافا هاجاناه ليسرائيل» والذى يعرف إختصاراً بـ «تزاحال» وذلك بعد دمج المنظمات الرئيسية الثلاث : الهاجاناه» و «إتسل» و «ليحى». انظر فى ذلك :

- نادية عز الدين رفعت، عمرو كمال حمودة ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣ - ٤٠.

(١) وتتعين الإشارة فى هذا المقام إلى أنه لايمكن - من الناحية النظرية - القول بأن المنظمة والوكالة من القوى اللارسمية فى الحياة السياسية، ذلك أنهما ليستا من قوى الواقع الفعلية، غير أنه ونظراً للدور الذى تقوم به هاتان المنظمتان فى دعم حكومة «إسرائيل» فى العديد من المجالات، وخاصة فى مجالى الهجرة والإستيعاب، فإنه لايمكن تجاهلهما عند الحديث عن القوى التى تؤثر فى، أو تدعم ، قرارات الحكومة.

(٢) انظر فى ذلك :

- إلياس شوفانى؛ المؤسسة الصهيونية فى : دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٣٠ - ٤٣١.

وتتكون المنظمة الصهيونية من عدة أجهزة هى [1] :

- المؤتمر الصهيونى The Zionist Congress : وهو السلطة العليا للمنظمة، ويقوم بدور برلمان الحركة الصهيونية. والدور الأساسى للمؤتمر هو التشريع، فهو يتلقى تقارير الهيئات التنفيذية ويتخذ القرارات فى شأنها. وللمؤتمر دورات إنعقاد حُددت فى البداية مرة واحدة كل عام (فى الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٠١)، ثم مرة واحدة كل عامين (١٩٠٣ - ١٩١٣، ١٩٢١ - ١٩٣٩)، ثم مرة واحدة كل أربع أعوام تقريباً، وذلك بعد قيام الدولة. وقد عقد حتى اليوم ٣٢ مؤتمراً، منها ٢٢ فى مدن أوربية مختلفة، و ١١ فى القدس،كان آخرها المؤتمر الذى عقد فى القدس فى ديسمبر ٩٧.

- المجلس الصهيونى العام The Zionist General Council : وهو الهيئة العليا فى المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرين. ويقوم خلال هذه الفترة بكل مهام المؤتمر ماعدا الأمور التى ينص الدستور عليها، حال انتخاب : رئيس المنظمة والمجلس العام نفسه واللجنة التنفيذية. وينعقد المؤتمر كل عام مرة واحدة على الأقل.

- اللجنة التنفيذية The Zionist Executive : وقد شكلت هذه اللجنة نواة حكومة إسرائيل الأولى، بعد أن مارست الدور التنفيذى للمنظمة.

- رئيس المنظمة الصهيونية العالمية : وهو زعيم المنظمة الصهيونية، ورئيس لجنتها التنفيذية أيضاً فى أغلب الأوقات. وقد تولى هذا المنصب ستة أشخاص حتى اليوم، هم : «ثيودور هرتزل» (١٨٩٧ - ١٩٠٤)، «ديفيد ولفسون» (١٩٠٥ - ١٩١١)، «أوتو فاربرغ» (١٩١١ - ١٩٢٠)، «حاييم وايزمان» (١٩٢٠ - ١٩٣١)، و «ناحوم سوكولوف» (١٩٣١ - ١٩٣٥)، «حاييم وايزمان» (١٩٣٥ - ١٩٤٦)، «ناحوم غولدمان» (١٩٥٦ - ١٩٦٨) [2]. ورئيس المنظمة الحالى هو «إبراهام بورغ» [3].

- الجهاز القضائى : ويتكون من «محكمة المؤتمر»، و «المدعى العام» للمنظمة. وتتألف المحكمة من ثلاثين عضواً، ولها صلاحية تفسير الدستور والنظر فى قانونية قرارات الهيئات

(١) انظر فى ذلك بتوسع :

- **المرجع السابق**، ص : ٤٣٢ - ٤٤٥.

(٢) انظر لتفاصيل موسعة حول كل رئيس من هؤلاء :

- أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ....، **مرجع سبق ذكره**.

(٣) ويذكر أن «بورغ» قدّم رؤية جديدة للصهيونية فى إحتفالها المئوى فى أغسطس ١٩٩٧ حينما أكد على أن إفتراض رواد الصهيونية الأوائل بأن فلسطين أرض بلا شعب كان زائفاً، وعلى أن الوقت قد حان لإعلاء قيم «اليهودية الأخلاقية» لإنقاذ اليهود من إضطهادهم لغيرهم ،كما دعا إلى تعايش سلمى مع العرب، وإلى إئتلاف كل الأنظمة «العقلانية» فى الشرق الأوسط ضد الأصولية الإسلامية. ودعا اليهود إلى التعامل مع أزمة هوية نجمت عن غياب «عدو خارجى». وهذا ليس بغريب على «بورغ» عضو الكنيست عن حزب العمل فى السابق، وابن الزعيم الدينى الصهيونى «يوسف بورغ».

الصهيونية، والفصل فى الخلافات التى قد تنشب بينها. ويمثل المدعى العام المنظمة أمام هذه المحكمة، ويقدم المشورة القانونية للهيئات الصهيونية.

– المراقب العام : ويقوم بالرقابة على الأنشطة المالية والإقتصادية للمنظمة ومؤسساتها وموظفيها، وينتخبه المؤتمر.

– الجهاز المالى : ويتسم الجهاز المالى للمنظمة بالتشعب والتعقيد؛ وذلك بهدف الحفاظ على السرية، والتمويه على نشاطات المنظمة والإلتفاف على القوانين السارية فى مختلف الدول. ومن مؤسسات هذا الجهاز التى لعبت دوراً فعالاً فى تدعيم أركان المشروع الصهيونى : صندوق الإستيطان اليهودى : The Jewish Colonial Trust ـ الصندوق القومى اليهودى – The Jewish National Fund – الصندوق التأسيسى Palestine Foundation Fund .

– الإتحادات المنضوية تحت لواء المنظمة : وهى – منذ ١٩٧٣ – إتحاد الصهيونيين العموميين – حيروت هتسوهار (التنقيحيون) – حركة العمل الصهيونية – كونفدرالية الصهيونيين المتحدين – المزراحى والعامل المزراحى – أرتسينو (أرضنا) – إتحاد النساء الصهيونيات (ويتسو : Wizo).

وقد انبثقت «الوكالة اليهودية The Jewish Agency » عن المنظمة الصهيونية فى القدس عام ١٩٢١ لتشكل الذراع التنفيذى للمنظمة فى مجالات الهجرة، والاستيعاب، والاستيطان. وقد اعترفت القوى الإستعمارية التى أيدت الحركة الصهيونية بالمنظمة الصهيونية كسلطة رسمية يهودية بهدف العمل على إنشاء دولة يهودية فى فلسطين، فقد جاء فى صك الإنتداب على فلسطين الصادر عام ١٩٢٢ عن عصبة الأمم فى المادة الرابعة : « يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التى قد تؤثر فى إنشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين... ويعترف بالمنظمة الصهيونية وكالةً دائمة ...»(١).

وقد قامت المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية بدور ريادى فى العمل الصهيونى فى جميع المجالات، فقبل قيام الدولة كانت الهيئتان مسئوليتين عن (٢) :

(١) انظر فى ذلك بتوسع :
– كميل منصور، أثر قيام إسرائيل على وضع المنظمة الصهيونية العالمية (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٤٠) ، ديسمبر ١٩٧٤)، ص : ١١٤، ١٣٣ – ١٣٤.
- Evron, B.; **Jewish State or Israeli Nation?** (Indiana University Press, Bloomington, Indianapolis, 1995), P. : 53 - 60.

(٢) انظر فى ذلك :
– كميل منصور، أثر قيام إسرائيل ......، مرجع سبق ذكره، ص : ١١١ ، ١١٣.

– النشاطات الدبلوماسية التى قادها «هرتزل» بهدف تنفيذ مشروعه.

– رسم السياسة العامة للحركة الصهيونية.

– كل النشاطات الجارية خارج فلسطين، والمتمثلة فى تجنيد اليهود وراء الفكرة الصهيونية، وتنظيم هجرتهم وأموال إستيعابهم، والضغط على الحكومات المختلفة لمساعدتهم.

– جميع الأنشطة المتعلقة بالإستيطان اليهودى فى فلسطين مثل : الإستيلاء على الأراضى، وتوزيعها على اليهود، وإستيعاب المهاجرين، والنشاط الاقتصادى والعسكرى للمهاجرين، وغير ذلك.

وحين أعلن «بن غوريون» رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس الوكالة اليهودية قيام الدولة تولى هو نفسه رئاسة الحكومة، كما تولى «حاييم وايزمان» – رئيس المنظمة – رئاسة الدولة. وتحول – فى الآن نفسه – العديد من أقسام الوكالة إلى وزارات مع بقاء بعض دوائر الوكالة قائمة، حال : دائرة الهجرة، ودائرة صهر الشباب، ودائرة المستعمرات، ودائرة التعليم، ودائرة الثقافة العبرية وتعليم التوراة، ودائرة الاقتصاد، ودائرة الدعاية، وغيرها (١).

وبسبب الترابط العضوى والوظيفى بين دولة «إسرائيل»، والحركة الصهيونية العالمية، فإن العديد من الباحثين والخبراء فى الشؤون الإسرائيلية يعتبرون «إسرائيل» – تارةً – كأداة فى يد المنظمة الصهيونية، وتارةً أخرى يرون المنظمة الصهيونية أداة فى يد «إسرائيل» (٢). فلقد كان من الطبيعى أن تزول المنظمة بقيام الدولة، إلا أن هذا لم يحدث، حيث قدمت العديد من التبريرات لهذا الوضع، منها (٣) :

– أن هدف المنظمة الصهيونية هو تجميع يهود العالم فى «إسرائيل»، ومن هنا فإن دور المنظمة لم ينته حتى بعد قيام الدولة.

– أن «إسرائيل» لايمكن أن تدّعى أنها تمثل كل يهود العالم، وخاصة يهود الغرب، ومن هنا يبرز دور المنظمة تجاه هؤلاء.

– المنظمة ليست هيئة تابعة للحكومة الإسرائيلية، كما أنها تمتلك فروعاً فى جميع أنحاء العالم، الأمر الذى يوفر لها حرية واسعة فى الحركة.

(١) أسعد عبد الرحمن، العلاقات المدنية – العسكرية فى إسرائيل (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٣) ، مايو ١٩٧٢)، ص : ٤٥.
(٢) كميل منصور، أثر قيام إسرائيل ....، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٢.
(٣) انظر فى هذا الموضوع :
– كميل منصور، أثر قيام إسرائيل ......، مرجع سبق ذكره، ص : ١٢٤ – ١٢٥.
– عبد الحميد متولى، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٥.
– إلياس شوفانى، المؤسسة الصهيونية فى : دليل إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٦١ – ٤٦٢.
- Schnall, D.; **Op. cit.**, P. : 23 - 28.

- إن العديد من أفراد المنظمة لايرغبون فى التجنس بالجنسية الإسرائيلية ولا فى الهجرة إلى إسرائيل، وإنْ كانوا يعملون على تشجيع اليهود على الهجرة إليها. ولاشك أن بقاء أعضاء المنظمة فى الخارج وبجنسياتهم المختلفة يساعد على ذلك، وعلى رأس هؤلاء يهود الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شهدت «إسرائيل» العديد من المناقشات حول طبيعة العلاقة بين المنظمة والدولة، حيث طلبت المنظمة من الدولة أن تُعلن أن المنظمة تمثل يهود الخارج (الدياسبورا)، وأن الحكومة فى الداخل تمثل يهود الداخل، كما طالبت بإستقالة أعضاء المنظمة الذين عينوا فى وظائف سياسية بالحكومة، وأن يتم نقل مركز الوكالة اليهودية من القدس إلى نيويورك. وقد كان رأى «بن غوريون» فى هذا الموضوع هو أن «إسرائيل» هى وريثة الحركة الصهيونية، وأنه يجب على كل يهود العالم بعد قيام الدولة أن يتوجهوا إليها إما بالتأييد السياسى أو بالمساعدة المالية أو بالإقامة فيها. أما صهيونيو العالم، الذين بفضلهم تأسست الدولة، فما عليهم - فى رأى «بن غوريون» - إلا أن يتحملوا مقتضيات إنتمائهم بـ «الصعود» - أى العودة - إلى «إسرائيل». فالصهيونى الحقيقى هو الذى يهاجر إلى «إسرائيل» فى نظر «بن غوريون»[(١)].

هذا، وقد تحددت العلاقة بين المنظمة والدولة بموجب إتفاق تم بينهما، وأقرته الكنيست فى صورة «قانون أساسى» عام ١٩٥٢. وقد حدد هذا القانون مهام المنظمة فى[(٢)]:

- تنظيم الهجرة ونقل المهاجرين وممتلكاتهم إلى «إسرائيل»، والمشاركة فى عمليات الإستيعاب والإستيطان، والعمل على تطوير الإستيطان الزراعى، والحصول على الأراضى فى «إسرائيل» وإستصلاحها.
- الإشتراك فى إقامة مشروعات التنمية وتطويرها فى «إسرائيل».
- تشجيع إستثمار رأس المال الخاص فى «إسرائيل».
- مساعدة المشروعات والمؤسسات الثقافية التابعة للتعليم العالى.
- تعبئة الموارد المالية لتمويل هذه النشاطات.

وقد تم توقيع ميثاق بين الطرفين عام ١٩٥٤، يحدد هذه الصلاحيات ويحدد واجبات المنظمة وحدودها، ويرسى قواعد التنسيق بينهما. ولابد هنا من التأكيد على أن التشريع والميثاق يؤكدان

---

(١) ورد ذلك فى :
- كميل منصور، **أثر قيام إسرائيل ......، مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٢.

(٢) انظر نص هذا القانون فى :
- **المرجع السابق**، نفس المكان.
- كمال غالى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٠.

على وجوب مراعاة قوانين الدولة وأنظمتها، وذلك بالطبع بالنسبة للوكالة فى داخل «إسرائيل». أما بالنسبة للمنظمة فمن الواضح أن التشريع والميثاق يحصران مهامها فى شؤون تنظيم الهجرة، وذلك بالتنسيق، أيضاً، مع الحكومة. وهكذا يمكن القول أن الدولة تُوظف إمكانيات المنظمة فى الخارج لصالحها على وضع يمكن الإنتهاء معه إلى أن المنظمة أقرب إلى أن تكون أداة الحكومة فى الخارج فى مجال الهجرة والإستيعاب على وجه التحديد. إنها إذن قوة دعم للحكومة فى الخارج. وبالمثل تشكل الوكالة اليهودية قوة دعم للحكومة، ولكن داخل الدولة، وفى ذات مجال المنظمة. والهيئتان - بهذا الوضع - يشتركان مع الحكومة فى بعض المهام التى تقوم بها، وعلى وضع لايمكن معه إغفال الحديث عنهما فى سياق حديثنا عن القوى اللارسمية فى «إسرائيل»، ولكن بالتحفظ الذى سبق أن نوهنا عنه والذى قوامه أن المنظمة - وكذلك الوكالة - لايمكن إعتبارها جماعة ضغط أو مصلحة.

رابعاً : حركات «السلام» :

أدت حرب الإستنزاف التى شنتها مصر على «إسرائيل» فى الفترة من مارس ١٩٦٩ حتى أغسطس ١٩٧٠ إلى إحساس اليهود بأهوال الحرب وفداحة إحتلال الأراضى العربية. ولأن الحياة هى أقدس شئ عند اليهودى، فقد شهدت فترة حرب الإستنزاف ردود فعل عارمة من قطاعات عريضة من الإسرائيليين، طالبت بوضع حد للحرب، والوصول إلى سلام مع العرب بأى ثمن، ولو على حساب التنازل عن الأراضى التى أحتلت فى العام ١٩٦٧[(١)]. ولئن أدت نتائج حربى ١٩٦٧، و ١٩٧٣ إلى إيناع الحركات اليمينية والدينية التى تنادى بفكرة «إسرائيل الكبرى»[(٢)]، فإن نفس النتائج أفضت إلى ظهور ما يُسمى اليوم «حركات السلام».

ويُنظر إلى حركات السلام فى «إسرائيل» اليوم على أنها الوريث لجماعة «حلف السلام : بريت شالوم» التى ظهرت فى العام ١٩٢٥ بهدف تأمين وضع اليهود فى فلسطين كأقلية، وكذلك لحركة «الحارس الفتى : هاشومير هاتسعير» - ووريثها السياسى حزب المابام . ومهما يكن من أمر فإن كل حركات السلام فى «إسرائيل» ترتكز إلى فكرة رئيسية هى دفع القيادة

---

(١) بلغ عدد قتلى الإسرائيليين منذ نهاية حرب ١٩٦٧ حتى نهاية العام ٧٠ نحو (٨١٧) منهم (٦٣٧) من الجنود و (١٨٠) من المدنيين. انظر فى هذا :
- رشاد عبد الله الشامى، **إشكالية الهوية فى إسرائيل** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (٢٢٤)، ربيع الأول ١٤١٨هـ، أغسطس ١٩٩٧م)، ص : ١٨١ - ١٨٢، ٢٠٤.

(٢) يذكر أننا سنتعرض لتأثير نتائج حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وعلى الحركات الدينية غير الحزبية بإسهاب - بإذن الله - فى الفصل الخامس من الباب الثانى.

السياسية نحو الإنسحاب من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، والتوصل إلى سلام مع العرب يضمن أمن «إسرائيل». وتُعد حركة «السلام الآن» أبرز حركات السلام تلك، وإلى جانبها يوجد عدد آخر من الحركات الصغيرة.

حركة «السلام الآن : شالوم عخشاف» (١):

ظهرت هذه الحركة فى أعقاب زيارة «أنور السادات» للقدس، وتعثر المفاوضات الإسرائيلية المصرية بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية، وذلك من خلال ما عُرف بـ «رسالة الضباط»، حيث قام مجموعة من الضباط والجنود الإحتياط (أكثر من ٣٠٠ فرد) بتوجيه رسالة إلى رئيس الوزراء «بيغن» مؤكدين فيها أن «السلام الآن أفضل من أرض إسرائيل الكاملة». وكان مما جاء فى هذه الرسالة أن : «الحكومة التى تفضل إسرائيل بحدود أرض إسرائيل الكاملة على السلام وعلاقات حسن الجوار تثير لديهم أفكاراً خطيرة، وأن الحكومة التى تفضل المستوطنات خارج الخط الأخضر على إنهاء النزاع التاريخى والبدء بعلاقات طبيعية فى المنطقة تثير لديهم الكثير من التساؤلات حول عدالة وصدق قضيتهم .... وأن إستمرار الحكم الإسرائيلى على مليون عربى يضر بالطابع الديمقراطى للدولة .... إن الأمن الحقيقى يكمن فى السلام، وقوة الجيش الإسرائيلى تكمن فى تضامن المواطنين معه ومع دولتهم».

وبمجرد نشر رسالة الضباط، استطاع أصحاب الرسالة جمع (٢٥٠) ألف توقيع على رسالتهم (حوالى ١٠٪ من جمهور الناخبين)، ولهذا ظهرت الحركة كحركة شعبية عفوية تعتمد على العمل الجماهيرى من أجل السلام تحت شعار «السلام الآن أفضل من أرض إسرائيل الكاملة». وفى يوليو ١٩٧٨ نشر سبعون شخصية إسرائيلية مدنية بياناً فى الصحف أعربوا فيه عن تعاطفهم الشديد مع الحركة. وكان جل هذه الشخصيات من نشطاء تكتل المعراخ الذين يسيطرون على أنشطة اقتصادية وتجارية ضخمة. وقد آثر قادة الحركة البقاء خارج الأطر الحزبية، بيد أن الحركة سرعان ما صارت أداة المعراخ فى تعبئة الرأى العام الإسرائيلى ضد سياسات حكومة الليكود. وقد ضمت الحركة عدداً من أبرز رموز الثقافة والفكر : أدباء وأساتذة جامعات ورجال أعمال وجنرالات سابقين ووزراء سابقين، بجانب الآلاف من المتعاطفين مع الحركة وأهدافها.

وأكدت الحركة - منذ قيامها - أنها «حركة صهيونية فى دولة لم تعد صهيونية». فالحركة الصهيونية حققت الحلم الصهيونى - فى رأيها - غير أن تحكم الجيش الإسرائيلى فى نحو مليون

(١) انظر فى شأن حركة السلام الآن :
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٧٢ - ٣٨٠.
- رشاد عبد الله الشامى، إشكالية الهوية فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص : ١٨٦ - ١٩٤.
- محمود خالد، معسكر اليسار الإسرائيلى، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٢ - ١١٩.

عربى يُعرض الدولة للخطر. ومن هنا كان موقفها من عملية التسوية السلمية مع الدول العربية، والذى بدا واضحاً فى «وثيقة مبادئ» وضعتها الحركة فى العام ١٩٨٠، جاء فيها (١):

- ترفض الحركة أن تكون «إسرائيل» دولة ذات قوميتين، كما ترفض أن يسيطر شعب على شعب آخر، ولهذا ترفض ضم الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ إلى «إسرائيل».

- لا تطالب الحركة بالعودة إلى حدود الرابع من يونيو وإقامة دولة فلسطينية، فأمن «إسرائيل» هو على رأس إهتمامات الحركة، ولهذا فإن الحركة تطالب بعدم رفض أية مبادرة نحو السلام لاتتناقض والأمن الإسرائيلى وثوابت الحركة، سواء أكانت مبادرة الحكم الذاتى أو مبادرة الخيار الأردنى.

- على الفلسطينيين أن يعترفوا بحق «إسرائيل» فى الوجود كدولة يهودية فى حدود آمنة، وأن يتخلوا عن سياسة «الإرهاب»، وذلك نظير إعتراف «إسرائيل» بحق الفلسطينيين فى الوجود الوطنى طالما أن هذا الحق الأخير لايتعارض مع «أمن إسرائيل». ولهذا فالحركة تعتبر أنها تنظر إلى المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة لجماعة ذات هوية قومية وليس كمشكلة لاجئين.

- تؤيد الحركة الإستيطان الذى لايشكل توسعاً على حساب الغير، وترى أن ثمة مواقع عسكرية إستراتيجية لابد من السيطرة عليها حتى يتحقق الأمن، أما بقية عمليات الإستيطان فى الضفة والقطاع فيجب إيقافها، على أن يتم بحث هذا الموضوع فى إطار المفاوضات حول التسوية الدائمة.

- تؤمن الحركة بأن القدس عاصمة «إسرائيل» الموحدة.

وغنى عن البيان أن الحركة لا تُفرط فى الثوابت الصهيونية، فكل ما تدعو إليه هو الحفاظ على أمن البلاد مقابل سلام مع العرب لم تحدد برامج الحركة معالمه. وإلى جانب نشاطها هذا، نظَّمت الحركة - مع غيرها من حركات الإحتجاج - تظاهرات إحتجاجية على الغزو الإسرائيلى للبنان.

وقد عادت الحركة وحددت أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها - فى ورقة بعنوان «موقفنا» صدرت فى يناير ١٩٨٤ - على النحو التالى : ١ - إسرائيل التى تجسد الصهيونية كحركة تحرر

(١) انظر :
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٧٦ - ٣٧٧.
- محمود خالد، معسكر اليسار ....، مرجع سبق ذكره، ص : ١١٤ - ١١٥.

قومى للشعب اليهودى، ٢ - إسرائيل التى تعيش بأمن وسلام مع جاراتها، ٣ - إسرائيل التى يتمتع مواطنوها بالمساواة والحرية بلا فرق بسبب الدين والقومية، ٤ - إسرائيل التى تستطيع أن تكون مركزاً لهجرة وتضامن يهود المهجر معها. ورأت الحركة أن «لشعب إسرائيل رابطة روحية مع أرض إسرائيل بجميع أرجائها، إلا أن وجود شعبين فى البلاد يلزم بتقسيمها، بحيث يشكل هذا التقسيم أحد الأركان الأساسية التى يقوم عليها السلام»[١].

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن الحركة عانت كثيراً إبان حكم الليكود فى الثمانينيات، حيث ظلت أداة حزب العمل لتحريك الشارع الإسرائيلى ضد سياسات الحكومة. ومع عودة حزب العمل إلى الحكم - وشريكه اليسارى ميرتس - عام ١٩٩٢ صارت الحركة أكثر نفوذاً وفعالية ولاسيما أن شخصيات بارزة مؤيدة للحركة أضحت فى مناصب وزارية فى الحكومة العمالية، حال «شولاميت ألونى» - زعيمة ميرتس وقتذاك -، و«يوسى ساريد»، وغيرهما. وعلى صعيد آخر، لاقت الحركة - بطبيعة الحال - معارضة شديدة من حركات الإستيطان فى الضفة الغربية، وخاصة حركة غوش أ مونيم، التى اعتبرت حركة السلام الآن قد تخلت نهائياً عن الصهيونية.

وفى الإجمال، تمارس الحركة الضغط على الحكومات الإسرائيلية فى إتجاه الوصول إلى سلام مع الدول العربية نظير التنازل عن أجزاء من الأراضى التى أحتلت العام ١٩٦٧، وذلك بهدف نهائى هو أمن «إسرائيل». وهى تلجأ إلى أسلوب التظاهرات الإحتجاجية، وتعبئة الرأى العام الإسرائيلى لخدمة هذا الهدف[٢]. وفيما عدا ذلك، فليس للحركة أى نفوذ إنتخابى يعتد به.

وبجانب حركة السلام الآن، ثمة عدد آخر من حركات السلام، تتسم بصغر حجم جمهورها، وبمحدودية نفوذها ونشاطاتها. ومن هذه الحركات حركة «الشرق من أجل السلام : همزراح لمعن شالوم»، وهى حركة سلام تأسست فى ٢٩ مايو ١٩٨٣ على يد عدد من المفكرين والمثقفين - من أصول شرقية - بهدف تغيير المجتمع الإسرائيلى عن طريق تعزيز القيم اليهودية والتسامح الشرقى والتفاهم (على حد تعبير قادة الحركة). وتسعى الحركة إلى توسيع نطاق الوعى السياسى لدى اليهود الشرقيين والتصدى للفكرة القائلة بتطرفهم ومعاداتهم للسلام، ولهذا تنادى

---

(١) غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٧٩.

(٢) كان أبرز التظاهرات التى نظمتها حركة السلام الآن التظاهرة الإحتفالية فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥ فى ساحة «ملوك إسرائيل» بتل أبيب تأييداً لسياسات حكومة رابين نحو التسوية مع العرب، والتى إنتهت بمقتل «رابين».

الحركة بالسلام والتعايش مع العرب، وبالقضاء على كل صور التمييز ضد الشرقيين وضد العرب، وتعارض الإستيطان وكل عمليات الإرهاب والتعصب[١].

وثمة حركتا سلام دينيتان فى «إسرائيل» هما : حركة «القوة والسلام» وحركة «سبل السلام». وتتشكل الحركة الأولى من مجموعة من المثقفين وعدد من أساتذة جامعة بار إيلان الدينية. أما الحركة الثانية فيقودها زعيمان روحيان هما الحاخامان «يهودا عميطال»، و«أهارون ليختنشتاين». وهذه الحركة الأخيرة تعارض الإستيطان فى الأماكن المكتظة بالعرب فقط، وتدعو إلى عدم تجاهل القواعد الأخلاقية وحقوق الآخرين[٢].

---

(١) رشاد عبد الله الشامى، إشكالية الهوية ......، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) ومن حركات السلام الأخرى : منظمة «صداقة : ريعوت»، وحركة «بتسليم»، وحركة «كتلة السلام : جوش شالوم»، و«المركز اليهودى العربى للسلام : بجبعات حفيفاء»، وحركة «جيل السلام : دورشالوم»، وحركة «حركة النساء المتشحات بالسواد : هناشيم بشاحور»، وغيرها. وتدعو كافة هذه الحركات إلى إقامة سلام مع الفلسطينيين والقضاء على التفرقة العنصرية ضد العرب بهدف الحفاظ على أمن «إسرائيل»، أى الحفاظ على حياة اليهود. أما فيما عدا ذلك فكلها يؤمن بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ولا يفرط فى الثوابت الصهيونية. انظر فى شأن حركات السلام الإسرائيلية تلك : المرجع السابق، ص : ١٩٦ - ١٩٨.

الباب الثانى

فى

الأحزاب والجماعات الدينية فى « إسرائيل » ودورها فى الحياة السياسية

تمهيد [١] :

يستهدف هذا الباب إلقاء الضوء على الأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل»، ودورها فى الحياة السياسية، وسوف يتم ذلك – بعون الله – من خلال فصول خمسة، يتناول الأول الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل»، ويعرض ثانيها لنشأة الأحزاب الدينية وتطورها التنظيمى، وينصب الإهتمام فى ثالثها على الدولة والدين فى «إسرائيل». أما الفصل الرابع فيعالج دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» من خلال مطلبين إثنين، يتناول الأول دور هذه الأحزاب فى تشكيل الإئتلافات الحكومية، ويعرض الثانى لمواقف هذه الأحزاب من المسائل المتصلة بالعلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل». وفى الفصل الخامس والأخير نعرض للجماعات الدينية غير الحزبية ودورها فى الحياة السياسية.

---

(١) تتعين الإشارة ـ هنا ـ إلى أن هناك العديد من الجماعات والحركات والمنظمات والميليشيات والجمعيات الدينية الأخرى، ينشط معظمها فى مجال تعزيز الإستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ودفع أهلها العرب إلى ترك أراضيهم بكافة الوسائل بما فيها الإرهاب والتنكيل والتحايل والتزوير. كما تتشابه أفكارها وأهدافها مع أفكار وأهداف حركتى غوش أمونيم وكاخ. ومن هذه الحركات : «هذه الأرض لنا: زو أر تزينو»، «منظمة سيف داود»، «مجموعة معهد الهيكل، وحركة «الحشمونيين»، «حركة جبل البيت»، حركة «أبناء يهودا» و «جماعة تاج الكهنة : عطريت كوهانيم» .

الفصل الأول

فى

الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية

- دهليز
- المبحث الأول : موقع الدين فى بناء الصهيونية السياسية.
- المبحث الثانى: التيار اليهودى الأرثوذكسى: اليهودية الأرثوذكسية والحسيدية.
- المبحث الثالث : الصهيونية الدينية.
- المبحث الرابع : الأرثوذكسية المتشددة.

الفصل الأول

فى

الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية

دهليز :

ترتبط الأحزاب والجماعات الدينية فى « إسرائيل » بإيديولوجيات مستمدة من الديانة اليهودية، وتلتقى فى برامجها السياسية على المطالبة بإحترام أحكام « الشريعة اليهودية : الهالاخاه » فى المجتمع. وقد انقسمت هذه الأحزاب والجماعات إزاء الصهيونية السياسية إلى فريقين رئيسيين هما :

الفريق الأول : يعترف بالصهيونية، ويتسم بالخروج على الفكرة التى آمن بها عامة اليهود والداعية إلى إنتظار « المسيح المخلص » بهدف قيادة اليهود نحو فلسطين لإقامة « مملكة إسرائيل »، وبالإيمان بفكرة الحركة الصهيونية الداعية إلى عدم إنتظار « المسيح » والإعتماد على عمل اليهود أنفسهم بهدف « العودة » إلى فلسطين لإقامة الدولة. وقد سميت أفكار هذا الفريق « الصهيونية الدينية ». ومن الأحزاب الممثلة له : « الحزب الدينى القومى : المفدال » ، والأحزاب والجماعات المنشقة عليه.

الفريق الثانى : لايعترف بالصهيونية، ويرى أن « خلاص » اليهود لايمكن أن يتم بجهود بشرية، وإنما على يد « المسيح المخلص » الذى سيرسله « الرب » للقيام بهذا العمل وإقامة « مملكة إسرائيل » على « أرض إسرائيل : إرتز يسرائيل» وقد نعتت أفكار هذا الفريق بـ « اليهودية الأرثوذكسية المتطرفة أو المتشددة » . ومن بين القوى الممثلة لهذا الفريق : حزب «رابطة إسرائيل : أغودات يسرائيل » ، والأحزاب والجماعات المنشقة عليه.

وفى هذا الفصل سنعرض – بإذن الله – للجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية فى « إسرائيل »، وذلك من خلال مباحث أربعة ، يكشف أولها عن موقع الدين اليهودى فى الصهيونية السياسية ، ويعرض ثانيها للتيار الأرثوذكسى أو ما يسمى اليهودية الأرثوذكسية ، أما ثالثها فيتناول الصهيونية الدينية، ويتضمن المبحث الرابع الحديث عن الأرثوذكسية المتشددة أو المتطرفة.

المبحث الأول

موقع الدين فى بناء الصهيونية السياسية

تمثل الصهيونية السياسية – الأيديولوجية الرسمية لدولة « إسرائيل » – أحد الحلول التى ظهرت بين يهود أوربا للمشكلة التى واجهتها الجماعات اليهودية نتيجة لعمليات

التحرير التى تعرضت لها فى أوربا فى أعقاب التطورات الناجمة عن عصر النهضة الأوربى فى أواخر القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر. لقد سبق أن ذكرنا [١] أن عمليات التحرير تلك قد وضعت الجماعات اليهودية فى أوربا أمام العديد من التساؤلات : كيف يكون المرء يهودياً يدين بالتوراه والتلمود فى حياته وفكره ، وألمانيا أو فرنسياً يدين بالولاء لوطن وحكومة ويعيش ثقافة وحضارة مغايرة لما جاء فى كتبه المقدسة؟ ، وكيف يوفق اليهودى بين العلمانية، التى فصلت الدين عن السياسة وأدت إلى جعل اليهود مواطنين فى المجتمعات الأوربية، وبين « الدين اليهودى » القائم على تميز وتمايز اليهود عن غيرهم من الشعوب؟. ولقد إنتهينا إلى أن مفكرى اليهود وعامتهم قد إنقسموا إزاء هذه المشكلة إلى العديد من الإتجاهات (الأرثوذكسى ، الإصلاحى ، المحافظ ، التجديدى) إلى أن ظهرت الحركة الصهيونية لتشكل هى الأخرى حلاً جديداً.

لقد تمحورت الفكرة الصهيونية حول أن اليهود يُشكلون – أينما وجدوا – « شعباً واحداً » ، وأنهم كانوا دوماً عُرضة لكل أنواع وصنوف الإضطهاد والتمييز. ولما كانوا غير قابلين للإندماج فى المجتمعات التى يعيشون فيها فإن الحل الناجع الكفيل بوقف عمليات الإضطهاد والتمييز إنما يكمن فى أن يكون « للشعب اليهودى » « وطن قومى » خاص به فى فلسطين وذلك على غرار غيره من الشعوب وإستناداً إلى مبدأ القوميات [٢].

لقد إستندت الحركة الصهيونية فى القرن التاسع عشر إلى عنصر الدين جاعلةً منه ركيزة أساسية فى المطالبة بدولة قومية خاصة باليهود ، وذلك فى وقت كان فيه مبدأ القوميات يشكل زى العصر. لقد راح دعاة هذه الحركة يرتكزون إلى مبدأ القوميات ومبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها فى المطالبة بـ « العودة » إلى فلسطين بغية إقامة « دولة قومية» لليهود هناك وعلى أساس أن الشعوب الأوربية التى صممت على إعمال حقها فى تقرير مصيرها بإقامة دول قومية لن تراجع منطقها بالنسبة لليهود [٣].

لقد كان النموذج المعاصر للدولة القومية فى أوربا يقوم على الفصل بين الدين والدولة

---

(١) وذلك كما ورد فى المبحث الأول من الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة.

(٢) انظر فى هذا المعنى :

– إسماعيل راجى الفاروقى، الملل المعاصرة فى الدين اليهودى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٩ – ١١٢.

- Orr, A.; **Israel : Politics, Myths and Identity Crises** (Pluto Press, London, 1994), P. : 15 - 16.

- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; **Civil Religion in Israel : Traditional Judaism and Political Culture in the Jewish State** (University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 1983), P. 21 - 22.

(٣) انظر فى ذلك :

– محمد طه بدوى؛ المجتمع العربى والقضية الفلسطينية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠٧ – ٤٠٨.

وإحلال الرباط القومى محل الرباط الدينى، وذلك كرد فعل على تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية فى القرون الوسطى فى أوربا. كما إستطاعت الثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩م صياغة شكل الدولة « العلمانية » التى تقوم على مبادئ الحرية الفردية ، والمساواة بين الأفراد جميعاً ، والفصل التام بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة الزمنية. إنه مبدأ الفصل بين الدولة والكنيسة التى قامت عليه الدول القومية فى أوربا فى القرن التاسع عشر [١].

وقد راحت الحركة الصهيونية تتقنع بالإيمان بفكرة « الولاء القومى » بقصد تحقيق هدفين إثنين:

– تجنيب اليهود عمليات الإضطهاد والتمييز التى كانوا يتعرضون لها فى المجتمعات المسيحية الأوربية بسبب إنتمائهم الدينى.

– إتخاذ هذه الفكرة مبرراً تؤيد به الحركة مطالبها بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين.

ومن هنا يتضح التناقض العميق بين الأسس الفكرية التى قامت عليها الفكرة الصهيونية وبين فكرة القومية التى ظهرت فى أوربا فى القرن التاسع عشر، ويتضح الدور الذى قام به دعاة الحركة الصهيونية – التى هى حركة سياسية بأهدافها ووسائلها – فى توظيف عنصر الدين فى تحقيق أهداف حركتهم.

لقد كان الدين – لدى دُعاة الصهيونية السياسية – أحد الأساليب الناجعة فى تحقيق أهدافهم على الرغم من أنهم لم يكونوا من صفوف التيار اليهودى الأرثوذكسى ، حيث كان معظمهم من الملحدين الذين لا يعيرون الدين أدنى أهتمام. لقد أدرك هؤلاء أهمية عنصر الدين فى توحيد صفوف الجماعات اليهودية خلف دعوتهم ، وفى جذب أفرادها – وبخاصة المتدينين منهم فى شرق أوربا – نحو الهجرة إلى فلسطين [٢].

لقد راح دُعاة الصهيونية يُسخّرون الدين اليهودى فى خدمة أغراضهم الذاتية عن طريق إستخدام المقولات والأساطير الدينية – بعد إفراغها من محتواها الدينى – فى خطابهم

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول النموذج المعاصر للدولة القومية والمبادئ التى قامت عليها، انظر :

– محمدطه بدوى؛ النظرية السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤١ ومابعدها.

– عبد العزيز صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٠ – ٢٦٨.

وحول مفهوم الدولة العلمانية انظر :

– المرجع السابق، ص : ٢٧٢ – ٢٧٥.

– يوسف القرضاوى؛ **الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه** (دار الصحوة للنشر ، القاهرة، ١٩٨٧) ، ص : ٤٨ – ٥٩.

(٢) انظر فى هذا المعنى :

– جورجى كنعان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٩.

– أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٢ – ١٣٤.

السياسى ، وذلك بهدف كسب الشرعية من جهة وتجنيد عامة اليهود خلف دعوتهم من جهة أخرى. لقد تحولت فكرة « أرض الميعاد : صهيون »، وفكرة «شعب الله المختار» إلى برامج سياسية للحركة الصهيونية، فى نفس الوقت الذى راح فيه دعاة الحركة يتجاهلون الأفكار والمقولات الدينية التى تتعارض مع أهدافهم حال فكرة « إنتظار المسيح المخلص » [١].

فمفهوم « أرض الميعاد » أو « صهيون » مفهوم دينى حيث « صهيون » هو المكان الذى إختاره الرب وإصطفاه « بالمعنى الدينى » لشعبه المختار للسكن فيه. إن الإستيطان فى صهيون من « المتزفوت » أى « الواجبات الدينية التى فرضها الرب على اليهود »، ولهذا فهو إرتباط دينى فقط، وهذا ما قام به كثير من اليهود عبر التاريخ. أما دعاة الصهيونية فلم ترتبط «الأرض المقدسة» عندهم بهذا المعنى الدينى، فصهيون عند « هرتزل » مجرد « فرصة للإستيطان والإستثمار »، وهذا ما دفعه إلى إدخال العوامل المناخية والجيولوجية فى تحديد موقع صهيون الجديدة. أما عند « ليوبنسكر » فإن الهدف هو « أن نملك أرضاً وليس الحصول على الأرض المقدسة » ، بل إن هذا الأخير صرّح قائلاً : « بأن اليهود يجب ألا يتعلقوا بفلسطين، وألا يحلموا بإستعادة يهودا القديمة ». أما الحاخام « شنيورسون » المعادى للصهيونية فقد لاحظ فى العام ١٩٠٣ « عدم وجود حب حقيقى لصهيون لدى الصهاينة». وبعد أن وقع الإختيار على فلسطين، فإن « هرتزل » لم يأل جهداً فى تأكيد « الطبيعة اللادينية » لهذا الإختيار بأن راح يؤكد على أن الصهاينة « لا يطالبون بالقدس ولا بأرض إسرائيل التاريخية » وإنما « بالأرض العلمانية الدنيوية فقط » [٢].

وكما رفض الصهاينة المعنى الدينى لمفهوم « صهيون »، رفضوا أيضاً المعانى الدينية المتعددة لفكرة « الشعب اليهودى أو شعب الله المختار »، فها هو « ماكس نورداو » يؤكد على « أننا لا نريد أن نكون مجرد طائفة دينية، بل نريد أن نكون شعباً كبقية الشعوب » [٣]. أما « هرتزل » فقد عرّف « الأمة اليهودية » – فى شهادة له أمام « اللجنة الملكية البريطانية لشؤون هجرة الأجانب » فى العام ١٩٠٢ – بقوله : « سوف أعطيكم تعريفى للأمة،

---

(١) انظر فى ذلك :

– عبد الوهاب المسيرى، الأيديولوجية الصهيونية ، **مرجع سبق ذكره،** القسم الأول، ص :٢١٦ – ٢٣٢.

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٥١ – ١٥٢.

- Liebman, S. and Don - Yehiya, E.; **Op. cit.,** P. : 181 - 184.

- Liebman, S.; **Religion and Democracy in Israel in : Sprinzak,** E. and Diamond, L.; Op. cit., P. :279 - 280.

- Butt, G.; **Behind the Star : Inside Israel Today** (Constable, London, 1990), P. : 100 - 102.

(٢) انظر فى ذلك بتفاصيل موسعة :

– عبد الوهاب المسيرى، الأيديولوجية الصهيونية، **مرجع سبق ذكره،** القسم الأول ، ص :٢١٦ – ٢١٧.

(٣) **المرجع السابق،** ص :٢٢٢.

وبإستطاعتكم إضافة نعت « اليهودية » إليها : « الأمة هى ....جماعة تاريخية من الناس تتمتع بتماسك ظاهر للعيان يشدها إلى بعضها البعض عدو مشترك. هذه هى نظرتى إلى الأمة، ولو أضفتم لفظة (اليهودية) لحصلتم على ما أفهمه بالأمة اليهودية ..والعدو المشترك هو المعادى للسامية » [١].

وفوق ما تقدم رفض الصهاينة أيضاً مفهوم « المسيح المخلص »، فالمعنى الدينى يعنى أن ينتظر اليهود – أينما كانوا – فى صبر وأناة إرسال الله المسيح إلى الشعب اليهودى، ومن هنا فمن الكفر التدخل فى الإرادة الإلهية وتقرير موعد بدء « العصر المسيحانى ». ولهذا تعتبر بعض نصوص التلمود « عودة » اليهود إلى فلسطين بالقوة مخالفة أكيدة للوصايا الإلهية. وقد أكد « هرتزل » – أمام الملك « فيكتور امانويل » الثالث ملك إيطاليا – على أن اليهود يؤمنون بفكرة المسيح المخلص « فى الأوساط الدينية فقط، أما فى دوائرنا الأكاديمية المستنيرة فليس لمثل هذه الفكرة من وجود بطبيعة الحال »، كما أن « بن غوريون » وصف فكرة «عودة المسيح » بأنها « شديدة السلبية ». أما « نورداو » فقد أوضح بجلاء الفرق بين «الصهيونية السياسية الحديثة »، وبين « الصهيونية الدينية القديمة » بقوله أن الأولى « سياسية، وليست كالأخرى دينية صوفية؛ فهى غير مرتبطة بالرؤى المسيحانية، ولا تتوقع العودة إلى فلسطين بمعجزة، بل ترغب فى إعداد طريق العودة بجهودها الخاصة »[٢].

ولايعنى رفض دعاة الصهيونية السياسية للدين اليهودى، إبتعادهم نهائياً عنه وتحييدهم له، فلقد لجأ هؤلاء إلى الدين اليهودى فى سعيهم إلى إكتساب الشرعية وسط الجماعات اليهودية المختلفة، وبخاصة المتدينة منها، وتجنيد أفرادها وراء دعوتهم. لقد راح دعاة الصهيونية يضفون على أنفسهم صبغة دينية تظهر الصهيونية كما لو كانت إمتداداً لليهودية وليست نقيضاً لها [٣]. وهكذا حول هؤلاء الدين اليهودى إلى أداة ينفذون بها مآربهم وأهدافهم.

وفى هذا الإطار، إتجه رواد الصيونية إلى الدين اليهودى بغية الخصول على رموزه وأفكاره وأعياده، حيث شكل التراث الدينى معيناً لاينضب أمام مفكرى الصهيونية فى خلق الرموز والأعياد والأساطير التى قامت فى دولة « إسرائيل » فيما بعد، والتى أضحت رموزاً وأعياداً وأساطير قومية[٤]. لقد وجد دعاة الصهيونية أن الصياغة الدينية لدعوتهم ستجد قبولاً

---

(١) ورد ذلك فى :

– أسعد رزوق، الدولة والدين فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣٠.

(٢) راجع بتفصيل مطول :

– عبد الوهاب المسيرى، الأيديولوجية الصهيونية، **مرجع سبق ذكره،** القسم الأول، ص : ٢١٩ – ٢٢٠.

(٣) **المرجع السابق،** ص : ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٤) انظر فى هذا الصدد بتوسع فصول الكتاب التالى المختلفة :

- Liebman, C. and Don - Yehiya E., **Op. cit.**

وكذلك :

- Orr, A., **Op. cit.,** P. : 29 - 31.

قبولاً فى أوساط الجماعات اليهودية المختلفة إجتماعياً وعرقياً وحضارياً وثقافياً واقتصادياً، وذلك من خلال « الإبقاء على مستوى من التجريد والإبهام وعدم التحديد، الذى يسمح بكثير من التفسيرات والمضامين الدينية واللادينية » [١].

ولعل فى استعراض رؤى وأفكار رواد الحركة الصهيونية – فى موقفهم من الدين – ما يؤكد ذلك [٢]، فـ « ثيودور هرتزل » مؤسس الحركة ذاته كان صلته بالدين فى أدنى الحدود، وكانت ثقافته اليهودية محدودة جداً [٣]، كما أنه كان يرى حتى فترة متأخرة من شبابه أن الحل الأمثل للمشكلة اليهودية إنما يكون بالإندماج التام داخل المجتمعات الأوربية وإعتناق المسيحية. وكان « هرتزل » قد تعمد أثناء زيارة له للقدس إنتهاك العديد من الشعائر الدينية اليهودية، هذا فضلاً عن أنه لم يقم بختان ولده الوحيد الذى تنصر فيما بعد [٤].

وقد ظهر إبتعاد « هرتزل » عن الدين جلياً حينما أراد أن يقرأ فى خطابه الذى ألقاه فى المؤتمر الصهيونى الأول عبارة دينية بالعبرية، فكُتبت له بحروف لاتينية لجهله بالعبرية وبالييدشية أيضاً [٥]. ولقد عبّر « هرتزل » فى يومياته عن آرائه وموقفه من الدين، حيث قال

---

(١) ورد ذلك فى :
– عبد الوهاب المسيرى، الأيديولوجية الصهيونية، **مرجع سبق ذكره،** القسم الأول، ص : ٢٢٦، ولمزيد من التفاصيل نفس المرجع، ص : ٢٢٦ – ٢٣٢.

(٢) تجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن الدين لم يكن المقوم الوحيد فى خلق « القومية اليهودية » لدى دعاة الصهيونية، فلقد أدرك هؤلاء أن الدين لوحده لايصلح كأساس للقومية، ومن هنا فقد اتجهت جهودهم إلى زعم روابط وأسس أخرى يدعمون بها دعوتهم القومية فكان إدعائهم بأن لليهود – أينما وجدوا – تراثاً تاريخياً مشتركاً، وأنهم خضعوا على طول تاريخهم لعمليات إضطهاد وتمييز لم يخضع لها غيرهم من الشعوب. وكان السبيل القوى إلى تدعيم تلك الروابط والأسس هو إحياء اللغة العبرية وجعلها الوشيجة المثلى التى تربط بين شتات اليهود فى كل مكان.

انظر فى هذا:
– عبد الوهاب المسيرى، الاستعمار الصهيونى وتطبيع الشخصية اليهودية، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٥٩ – ٦٠.
– عبد السميع الهراوى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٥.
– قدرى حفنى ، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٢١.

- Beilin, Y.; **Op. cit.,** P. : 1.
- Sicker, M.; **Op. cit.,** P. : 95 - 110.
- Eisnstadt, S. N.; **Jewish Civilization : The Jewish Historical Experince in a comparative Perspective** (State University of New York Press,New York, 1992), P. : 141 - 153.

(٣) انظر :
– أمنون روبنشتاين، **مراجعة الحلم الصهيونى من هرتزل إلى غوش أيمونيم،** ترجمة : محمد نجاة العظم (مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٢)، ص : ٣١.

(٤) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٤٩ ولمزيد من التفاصيل حول شخصية هرتزل، انظر :
- Jacobs, L.; **The Jewish Religion : A companion** (Oxford University Press, 1995), P. : 237 - 238.

(٥) هدى عبد السميع حجازى، **بعض كلاسيكيات الرفض اليهودى للصهيونية،** عالم الفكر : الصهيونية (١) (المجلد الرابع عشر، العدد الأول، أبريل، مايو، يونيو، ١٩٨٣، الكويت)، ص : ١٤٦.

فى عام ١٨٩٥م [١]: « لقد قلت طبعاً للرابى الأكبر فى لندن، كما سبق أن قلت لـ « زادوك كهن »، رابى باريس الأكبر، إننى لا أخضع لأى دافع دينى، فى مشروعى، ولا ريب أننى أحترم إيمان آبائى، على الأقل بقدر ما أحترم أشكال الإيمان الأخرى ». وحينما سأله مراسل «الجويش كرونيكل» فى لندن عن علاقته بالكتاب المقدس أجاب هرتزل – وكما سجّل فى يومياته – قائلاً : « أنا مفكر حر ، ومبدأ حركتنا سيكون أن لكل إنسان أن يبحث عن خلاصه بطريقته .. » [٢].

وفى كتابه « الدولة اليهودية » نشاهد العديد من العبارات التى يُحذّر بها هرتزل من تدخل الدين ورجاله فى شؤون الدولة [٣]:

« سوف نترك لكل إمرئ حرية الوصول إلى خلاص نفسه بطريقه الخاص ».

« سوف يلقى المتسلطون المتدينون، إذا حاولوا التدخل فى إدارة شؤون الدولة، مقاومة عنيدة وشديدة من جانبنا ».

« لن نسمح بظهور أية نزعات ثيوقراطية تتصدر قيادتنا من جانب الكهنوت وسوف نعمل على إبقاء كهنتنا داخل حدود المعابد، كما سنحصر بالمثل جيشنا داخل حدود معسكراته، ولسوف يتلقى جيشنا وكهنتنا منا كل إحترام رفيع بقدرما تستحقه وظيفتهما القيمتان، ولكنهما لايجب أن يتدخلا فى إدارة شؤون الدولة التى تخلع عليهما مكانة سامية، وإلا فسيجلبان علينا صعوبات فى الداخل والخارج » [٤].

وبرغم خلفية « هرتزل » الثقافية تلك إلا أنه لم يتجاهل أهمية عنصر الدين، وأهمية دعم الحاخامات ورجال الدين لدعوته، حيث إعتبر الدين أداة من أدوات توحيد صفوف اليهود خلف فكرته، ورأى فى الحاخامات ورجال الدين « ضباط إتصال » بين حركته من جهة وجموع اليهود فى كل مكان من جهة أخرى. لقد ناشد « هرتزل » يهود العالم أثناء خطابه فى المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧م قائلاً : « إن الصهيونية هى عودة إلى أحضان اليهودية قبل الرجوع إلى أرض صهيون » [٥]. وفى كتابه السابق الإشارة إليه عبارات تؤكد على أهمية الدور الذى على الدين ورجاله القيام به :

« نحن نشعر برابطتنا التاريخية عن طريق عقيدة الآباء والأجداد فقط... » [٦].

---

(١) صلاح الزرو ، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٥٠.
(٢) **المرجع السابق،** نفس المكان.
(٣) ثيودور هرتزل ، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٠٤.
(٤) **المرجع السابق،** ص : ١٢١.
(٥) أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٣٥.
(٦) ثيودور هرتزل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٩٨.

« إن حاخاماتنا الذين نوجه إليهم دعوة خاصة سيكرسون طاقاتهم فى خدمة فكرتنا، وسوف يغرسون هذه الفكرة فى نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والإرشاد من على منابر الصلاة»[(١)].

وعلى الرغم من أن « هرتزل » لم يطالب فى المؤتمر الصهيونى الأول بفلسطين إلا أنه عبّر فى يومياته عن أنها « مقر الأجداد الذى لاينسى عند شعبنا وأن اسمها يؤلف برنامجاً سياسياً ويجتذب الجماهير الدنيا بقوة» ، وهو فى هذا يسخر فكرة « العودة إلى أرض إسرائيل » بهدف إثارة حماسة اليهود وحملهم على الهجرة إلى فلسطين [(٢)].

وليس مما شك فيه أن إرتباط الحركة الصهيونية بـ « أرض إسرائيل » هو أصل دينى[(٣)]، وهو فى نفس الوقت عماد الفكرة الصهيونية. ولعل الفارق بين رؤية الصهيونية والرؤية الدينية لفكرة العودة إلى « أرض إسرائيل » هى أن الرؤية الأولى ترى فى العودة خلاص دنيوى وقومى، وتنظر إلى فلسطين (أرض إسرائيل) على أنها ملاذ اليهود من الشقاء، أما الثانية فترى أن العودة تمثل خلاصاً دينياً روحياً سيتحقق حينما يرسل الرب مسيحه المخلص إلى « أرض إسرائيل » ليحكم بالتوراه ويقيم « مملكة إسرائيل » ، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

ولم يكن « هرتزل » وحده صاحب هذا المنهاج، إذ كان معظم رواد ودعاة الحركة الصهيونية على شاكلته [(٤)]، فالألمانى، صديق هرتزل المقرب، « ماكس نوردراو » (١٨٤٩ – ١٩٢٣) كان ملحداً يجهر بالإلحاد وكان يرى أنه سيأتى يوم « يأخذ فيه كتاب هرتزل وضعاً مساوياً لوضع الكتاب المقدس حتى لدى خصومه من المتدينين »، بل أنه حينما سئل عن مستقبل يوم السبت وعن رأيه فى استبداله بيوم الأحد، على عادة الشعوب الأوربية، لم يرفض هذا الإحتمال[(٥)] . وقد حمل « نورداو » بشدة على الديانة اليهودية من خلال إنتقاده

---

(١) **المرجع السابق،** ص : ٩٧.

(٢) انظر فى ذلك :

– جورجى كنعان، سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١١١.

وتجدر الإشارة – فى هذا الصدد – أن جل الكتابات التى تتكلم عن هرتزل تصفه بأنه كان ملحداً لا يُعير الدين إهتماماً، غير أن « أدوين رايت » الدبلوماسى الأمريكى يرى أن هرتزل كان هدفه إعادة الدولة اليهودية القديمة وأنه أعطى لنفسه مظهراً علمانياً فى الوقت الذى كان فيه يهودياً متحمساً ومتعصباً وهى ذات الفكرة التى يرددها بعض الكتاب العرب والمسلمين أيضاً. انظر لمزيد من التفاصيل حول رؤية «رايت» :

– ادوين رايت؛ **التضليل الصهيونى البشع،** ترجمة : إبراهيم الراهب (منشورات الصمود العربى ، نيقوسيا، ١٩٨٥)، ص : ٩٧ – ٩٨.

(٣) رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٦.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل عن رواد الحركة الصهيونية وبعدهم عن الدين :

- Eisenstadt, S. N.; **Op. cit.,** P. : 156 - 158.

(٥) راجع فى ذلك :

– عبد الوهاب المسيرى، الأيديولوجية الصهيونية، **مرجع سبق ذكره،** القسم الأول، ص : ٢١٥.

– رشاد عبد الله الشامى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٠.

للتقاليد اليهودية بإسم العلم والفلسفة فى كتابه « أكاذيب حضارتنا التقليدية » الذى نشره عام ١٨٨٣ . وفى خطابه أمام المؤتمر الصهيونى الأول هاجم بعنف فكرة إنتظار مجئ المسيح المخلص ورأى أن معاداة السامية لم تترك مجالاً أمام هذا النوع من الخلاص [(١)].

أما « حاييم وايزمان » (١٨٦٤ – ١٩٥٢) الذى تزعم المنظمة الصهيونية العالمية فى الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٤٦ فقد كان يتلذذ بمضايقة الحاخامات بشأن الطعام المباح شرعاً [(٢)]. وبرغم ذلك فقد كان يرى – كما جاء فى يومياته[(٣)] – أن الدافع الدينى لديه مقدرة فريدة لايستعاض عنها فى إيقاظ طاقات الشعب اليهودى.

وهكذا يمكن القول أن الحركة الصهيونية – التى هى حركة سياسية بأهدافها ووسائلها – راحت تستخدم الدين بمهارة فائقة ودأب متصل بهدف التخفى برداء دينى، وصبغ دعوتها بصبغة دينية تضمن توحيد صفوف اليهود وحملهم على الهجرة إلى فلسطين. وذلك دون أن يكون هدفها إحياء « مملكة إسرائيل » القديمة أو حتى التمهيد لظهورها فى المستقبل.

هذا، وقد إنقسم اليهود المتدينون – إزاء موقفهم من الصهيونية – إلى فريقين رئيسيين، الأول يناصر الصهيونية وهو ما أطلق عليه « الصهيونية الدينية » ، والثانى يعارضها ويقف لها بالمرصاد وهو مايسمى « الأرثوذكسية المتشددة أو المتطرفة »، وهذا ما سوف نتناوله فى المباحث الثلاثة التالية، بعون الله. بيد أنه لابد من أن نشير إلى أن ثمة تياراً دينياً عارض الصهيونية وناصبها العداء من خارج صفوف التيار الأرثوذكسى، إذ أدرك اليهود المتدينون منذ ظهور الدعوة الصهيونية أنها دعوة سياسية قومية[(٤)] برغم وجود عدد من الحاخامات والمتدينين بين صفوفها، ومن هنا عارض العديد منهم الحركة الصهيونية :

* لقد أصدرت الهيئة الإدارية لإتحاد الحاخامين الألمان بياناً إحتجاجياً ضد الدعوة الموجهة إلى عقد المؤتمر الصهيونى الأول، بل إن العديد من المصادر التاريخية تذكر أن

---

(١) سيد فرج راشد؛ **دراسات فى الصهيونية وجذورها** (دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٢)، ص : ٩٦ – ٩٧.

(٢) ورد ذلك فى :

– عبد الوهاب المسيرى؛ الأيديولوجية الصهيونية، **مرجع سبق ذكره،** القسم الأول، نفس المكان.

(٣) Weizmann, C.; **Trial and Error : The Autobiography** (Hamish Hamilton, London, Third Impression, 1949).

(٤) حرى بالذكر هنا إلى أن معارضة اليهود المتدينين للدعوة الصهيونية لاترتد فقط إلى كونها دعوة سياسية قومية علمانية، وإنما أيضاً بسبب خروجها عن فكرة إنتظار « المسيح المخلص » الذى على يديه ستقام الدولة اليهودية كما يعتقدون، أى أنها تتعجل الخلاص، الذى سيتم على يد الرب، وذلك بوسائل بشراية ودنيوية ، انظر فى هذا :

– عزمى بشارة؛ **دوامة الدين والدولة فى إسرائيل** (مجلة الدراسات الفلسطينية عدد (٣) صيف، ١٩٩٠)، ص : ٢٨.

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٥٢.

- Cohen, E., The Changing Legitimations of the State of Israel in : Medding, P. Y., **Op. cit.,** P. : 145.

السبب الرئيسى وراء تغيير مكان عقد هذا المؤتمر من « ميونيخ » - حيث كان من المقرر أن يعقد هناك - إلى مدينة « بازل » فى سويسرا يتمثل فى عداء « مجلس الحاخامين الألمانى » والجالية اليهودية فى « ميونيخ » للدعوة الصهيونية، ومما جاء فى ذلك البيان [(١)] :

« إن الدعوة إلى عقد مؤتمر صهيونى وإذاعة جدول أعمال هذا المؤتمر أدت إلى بث تصورات خاطئة ومضللة عن مضمون التعاليم اليهودية، وحول الأمانى والتطلعات التى تجيش فى نفوس معتنقيها، وهذا يرغم الهيئة الموقعة أدناه على إصدار البيان التوضيحى التالى :

أولاً : إن مساعى الذين يسمون أنفسهم بالصهيونيين، وهى المساعى الرامية إلى تأسيس دولة قومية يهودية فى فلسطين، تتنافى مع العقائد المتصلة بإنتظار مجئ المسيح فى اليهودية، والتى توجد فى الكتاب المقدس وفى المصادر المتأخرة للديانة اليهودية.

ثانياً : إن اليهودية تلزم معتنقيها بالواجب التالى : العمل على خدمة الوطن الذى ينتمون إليه بكل إخلاص وتفان، والدفاع عن مصالحه القومية من صميم القلب وبجميع الطاقات والإمكانيات.

ثالثاً : إن المساعى النبيلة التى تهدف إلى تعمير (استعمار) فلسطين عن طريق توطين المزارعين اليهود هناك، لا تتعارض مع تلك الواجبات والإلتزامات، لأنها غير متصلة بتاتاً بمسألة تأسيس دولة قومية.

إن الدين اليهودى وحب الوطن يجعلان من واجبنا مناشدة جميع الذين تهمهم مصلحة اليهودية ويحدوهم الأمل فى سبيل خيرها ورفعتها القيام بما يلى :

- الابتعاد عن المحاولات الصهيونية الوارد ذكرها أعلاه،

- وبنوع خاص، الابتعاد كلياً عن المؤتمر الصهيونى الذى يصرون على عقده برغم كل التحذيرات والتنبيهات التى أطلقت ضد الفكرة والدعوة».

* وفى عام ١٨٩٨ وصف الحاخام « جوزيف حاييم سونفليد » زعيم الطائفة اليهودية الإشكنازية فى القدس « هرتزل » بأنه قادم من الجانب الملوث[(٢)]، وراح يهاجمه هجوماً شديداً بسبب دعوته الصهيونية.

* وفى عام ١٩٤٢، عُقد فى « أتلانتك سيتى » الأمريكية إجتماع ضم اثنين وتسعين رابياً فى محاولة لعرقلة تيار الصهيونية كما عبر عنه برنامج « بلتيمور » وقد جاء فى بيان الإجتماع :

---

(١) انظر فى هذا الموضوع. ونص هذا البيان فى :
- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٧ - ١٣٨.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥٢ - ١٥٣.
(٢) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١٥٤.

« لقد حان الوقت الذى يجب علينا أن نصرخ : قف مكانك ! إن تهيئة اليهود الأمريكيين لرفع علم يهودى وتكوين جيش يهودى، ودولة فى فلسطين، وجنسية مزدوجة فى أمريكا، هو أكثر مما نستطيع قبوله، لقد لاحظنا بقلق وحزن شديدين العلمنة المتزايدة لحياة اليهود الأمريكيين، وإمتصاص كثير منهم فى الصراع القومى اليهودى ..... ، إننا لا نستطيع أن نسهم فى التوجيه السياسى الذى يسيطر عليه البرنامج الصهيونى الحالى، ولا نؤيده، وذلك على هدى مفهومنا العالمى لتاريخ المصير اليهودى، وكذلك لأننا مهتمون بوضع اليهود وأمنهم فى الأجزاء الأخرى من العالم، ونحن نعتقد أن القومية اليهودية تعمل على خلق الحيرة والغموض لدى رفاقنا، حول مكانتهم ووظيفتهم فى المجتمع، وتحول إنتباههم عن دورهم التاريخى، وهو أن يعيشوا فى مجتمع دينى أينما كانوا » [(١)].

* وقد ذهب المجلس الأمريكى لليهودية - وهو تنظيم يهودى إصلاحى مناوئ للصهيونية - إلى أبعد من ذلك فى معارضته للفكرة الصهيونية، حين أكد على أن « أمريكا هى أرضنا وصهيوننا » ، وعلى أن أتباع الديانة اليهودية فى أمريكا ليسوا منفيين أو مشتتين وإنما هم يهود أمريكيون يحملون الجنسية الأمريكية ويدينون بالديانة اليهودية[(٢)].

المبحث الثانى

التيار الأرثوذكسى / اليهودية الأرثوذكسية

Orthodox Judaism

ظلت « يهودية التلمود » (أو مايسمى « اليهودية التلمودية Talmodic Judaism» أو « اليهودية الربانية Rabbanic Judaism») ، القائمة على مبادئ وفكر الفريسيين والكتبة[(٣)]،

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل عن اجتماع « أتلانتك سيتى » ورد فعل بعض حاخامى أمريكا على الصهيونية :
- أسعد رزوق، **المجلس الأمريكى لليهودية : دراسة فى البديل اليهودى للصهيونية** (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٠)، ص : ٤٠ - ٤٥.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥٤ - ١٥٥.
وتجدر الإشارة - فى هذا الصدد - إلى أن الحركة الصهيونية قابلت بيان « أتلانتك سيتى » هذا بعداء شديد، وتمكنت من إستقطاب ٢١٤ حاخاماً إصلاحياً لصالح الصف الصهيونى. وفى العشرين من نوفمبر ١٩٤٢ استطاعت الحركة حمل ٨١٨ حاخاماً أمريكياً على إصدار بيان للرد على بيان « أتلانتك سيتى » جاء فيه « إن الصهيونية ليست حركة علمانية، بل ترجع جذورها وأصولها إلى النصوص الدينية الرسمية لليهودية، فالكتب المقدسة والأدب الحاخامى مليئة بالوعود القاضية بإرجاع بنى إسرائيل إلى موطن الأجداد، والعداء للصهيونية يشكل خروجاً على الدين اليهودى، وليس الصهيونية .....». ولقد جاء ذلك فى إطار سعى الحركة الصهيونية الدائم والمستمر حتى اليوم لبسط سيطرتها على جميع يهود العالم، وصبغ دعوتها بصبغة دينية يهودية. وقد ورد الاقتباس السابق فى :
- أسعد رزوق، المجلس الأمريكى لليهودية ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٦.
(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا المضمون :
- **المرجع السابق**، ص : ١٧٣ - ١٧٤.
ولمزيد من التفاصيل حول علاقة التيار الإصلاحى بالصهيونية، والمجلس الأمريكى لليهودية، انظر الملحق رقم (٢) من هذه الدراسة.
(٣) انظر فى شأن الفرق والتيارات اليهودية القديمة الملحق رقم (١) من هذه الدراسة.

مسيطرة على حياة جل الجماعات اليهودية منذ دمار ماسُمى الهيكل الثانى عام ٧٠م، وحتى ظهور حركة التنوير وعمليات التحرير فى أعقاب عصر الإحياء الأوروبى، وإنبثاق حركة الإصلاح اليهودية فى بداية القرن التاسع عشر. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر أصبحت «اليهودية التلمودية» تعرف بإسم «اليهودية الأرثوذكسية»[1]، وأضحى روادها يشكلون دعاة «التيار الأرثوذكسى»، الذى أمسى يشكل أحد التيارات الرئيسية فى الديانة اليهودية فى العصر الحديث. وفيما يلى سنعرض بشئ من التفصيل لهذا التيار من حيث نشأته ومؤسساته ومبادئه الرئيسية، كما سنتاول الحركة الحسيدية التى تعد اليوم فرعاً من التيار الأرثوذكسى.

بيد أنه يتوجب علينا، قبل الخوض فى الحديث عن التيار الأرثوذكسى، أن نعّرف بلفظة «الأرثوذكسية»، فاللفظة ذات أصل يونانى ومعناها «العقيدة القويمة أو الملتزمة أو المستقيمة»، وقد إستخدمها دعاة التيار الإصلاحى ناعتين بها معارضى دعوتهم فى بداية القرن التاسع عشر. و قد تقبل التقليديون المتدينون هذا النعت، وأطلقوه على أنفسهم فصاروا أرثوذكساً، بيد أنهم راحوا يفضلون فى وقت لاحق إسم «اليهودية المُصدّقة للتواره، - Torah True»[2]. وغنى عن البيان أن دعاة هذا التيار قد جانبهم الصواب فى إختيار هذا الإسم الجديد فما يُصدقونه ليس التواره فحسب بل والتلمود وكل التراث الشفهى لحاخاماتهم[3].

نشأة التيار الأرثوذكسى:

ظهر التيار الأرثوذكسى كتيار رئيسى فى الديانة اليهودية كرد فعل لبروز التيار الإصلاحى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى أعقاب ما شهدته القارة الأوربية من تغييرات، وما أدت إليه هذه التغييرات من تحرير لليهود وتحطيم لعزلتهم وإنغلاقهم. وكما كانت الحركة الإصلاحية نتاج حركة «الهسكالاه» اليهودية، كان التيار الأرثوذكسى ثمار بروز الحركة الإصلاحية.

ولئن أدت عمليات تحرير اليهود فى غرب أوروبا إلى العديد من المساوئ والمشكلات - حال معضلة: لمن يكون الولاء؟ أيكون للوطن الذى يحمل جنسيته أم للديانة اليهودية؟ - فإن يهود شرق أوربا لم يتعرضوا لمثل هذه المساوئ والمشكلات، إذ حافظ هؤلاء على تراثهم

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٨٦.

(٢) Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. : 370.

(٣) انظر فى هذا :

- إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٦٢.

وتجدر الإشارة إلى أن الشهيد الدكتور الفاروقى أورد فى مرجعه المذكور أعلاه أن إستخدام الإصلاحيين للفظة «الأرثوذكسية» غير صحيح، فاللفظة تعبير مسيحى، ينطبق على المسيحية فقط لأن لها «doxa» أو مقررات أُتفق عليها كتعريف رسمى للدين المسيحى، فما اتفق معها كان "Orthodox" وما خالفها كان «Heterodoxy».

العبرى، وصبوا جل إهتمامهم على دراسة التواره والتلمود، كما تمسكوا بطقوس وأوامر الحياة التقليدية حسبما جاء فى الكتب المقدسة، فكان من ثمار ذلك أن حافظت الأقليات اليهودية فى شرق أوربا على تماسكها ووحدتها[1].

ومن هنا كان عزيزاً على اليهودية الأرثوذكسية - وقد سيطرت على حياة جل الجماعاتِ اليهودية فى العالمِ منذ مطلع القرن الأول الميلادى - أن ترى دعاة الإصلاح والإندماج يهددون حصونها ويزعزعون سلطتها ونفوذها، فما كان من رُوادها إلا أن هبوا مدافعين عِن فكر الإنعزال والإنغلاق وعن أسوار الغيتو، رافضين أية تغييرات تجارى مقتضيات العصر، ومحرّضين أتباعهم على مناوئة كل دعاوى العلمانية والإنصهار، كيف لا وقد إعتبر رواد الأرثوذكسية أنفسهم «أوصياءً على التواره، وأمناءً على تعاليمها، وحملة الرسالة اليهودية الصحيحة»[2].

لقد إعتبر دعاة الأرثوذكسية أن محاولات الإصلاحيين تعديل اليهودية لتلائم وتجارى مقتضيات العصر مخالفة واضحة للقوانين والتقاليد الدينية اليهودية، ومن هنا حّذر هؤلاء من مخاطر الخروج من الغيتو على الحياة والديانة اليهوديتين. وقد رأى العديد من الأرثوذكس وعلى رأسهم الرابى «حزقال لانداو» (١٧١٣ - ١٧٩٣) [3] أن الإنفتاح على الثقافة الحديثة سيؤدى إلى إندماج اليهود، بل وإلى إعتناقهم المسيحية فى نهاية المطاف[4].

وكما عارضت اليهودية الأرثوذكسية الحركة الإصلاحية وسعيها الدؤوب لتعديل نصوص الكتاب المقدس بما يلائم قيم المجتمعات الأوربية الحديثة، فإنها وقفت بالمرصاد أيضاً لفكر التيار المحافظ، ذلك أنها إختلفت معه حول إمكانية إدخال تعديلات على القانون اليهودى، ففى الوقت الذى يرى فيه المحافظون أن هناك إمكانية لإدخال بعض التغييرات على القانون الدينى فى ضوء حاجات الشعب اليهودى الحالية، فإن الأرثوذكس عارضوا دوماً مثل هذه التغييرات[5].

(١) انظر فى هذا المعنى :

- **المرجع السابق،** ص : ٥٩ - ٦٠.

وتجدر الإشارة فى هذا المقام - إلى أنه قد سبق لنا أن عرضنا لأوضاع الجماعات اليهودية فى أوربا ومواقفها من عمليات التحرير، وذلك فى الفصل الثانى من الباب السابق.

(٢) انظر فى هذا المضمون :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٨٩.

(٣) Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. : 312.

(٤) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٨٩ - ٩٠.

(٥) انظر فى ذلك :

- Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. : 92 - 95, 371.

- Rackman, E.; Orthodox Judaism in : Choen, A., and Mendes - Flohr, P.; **Op. cit.,** P. 680.

وبعد الحاخام الألمانى « شمشون روفائيل هيرش » (١٨٠٨ – ١٨٨٨)[1] المفكر الأول للتيار الأرثوذكسى، فقد طالب بالمحافظة على التراث اليهودى مع العمل على إيجاد معان جديدة له تتلاءم مع العصر الحديث، إذ آمن « هيرش » بالتغيير، ورأى أن التراث اليهودى نفسه يتسم بالتغيير، إلا أن التغيير الذى قصده « هيرش » هو تغيير تدريجى وبطئ حسبما ألفه التراث اليهودى نفسه. وقد حاول « هيرش » نفسه فعل ذلك عن طريق تأليف عدة كتب تتضمن معان جديدة للطقوس والتشريعات اليهودية[2].

ولقد إتخذ « هيرش » عبارة تلمودية شعاراً لمدرسة أنشأها فى مدينة « فرانكفورت »، وهى « أن دراسة التلمود نبيلة وطيبة إذا إقترنت بمهنة دنيوية »، وراح يضمن عبارة « مهنة دنيوية » بعداً جديداً لتكون « مدنية العصر »، ومن هنا جعل التعليم فى مدرسته تعليماً دينياً وعلمانياً، وتصور أن واجب العصر هو بناء علاقة جديدة بين التوراة وحضارة القرن التاسع عشر. وفى هذا يقترب « هيرش » من الفكر الإصلاحى، وما الخلاف بينه وبين الإصلاحيين إلا فى نهج كل طرف، فبينما كان الإصلاحيون يرون أن قيم الحضارة الحديثة هى الأساس وأنه يجب التقيد بما يتفق معها من التوراه، كان « هيرش » يرى أن قيم التوراه خالدة ومقدسة، وأن قيم الحضارة الحديثة وقتية، وأن هذه الأخيرة هى التى يجب أن يؤخذ منها ما يتفق مع نصوص التوراه[3]. إن التوراه هى كلام الله – كما يرى « هيرش » – وبالتالى لا ينبغى تعديلها أو تطويرها، والصحيح أن يرتفع الناس والعصر إلى مستوى شريعة اليهود، لا أن تهبط الشريعة إلى مستوى الناس والعصر، ولذلك دعا هيرش إلى عدم مخالطة الإصلاحيين والإنفصال عنهم[4].

وعند « هيرش » اليهود مكلفون برسالة إلهية تجاه البشر، ولكى يتحقق هذا على اليهود أن يظلوا منفصلين عن بقية شعوب العالم أخلاقياً وروحياً، « فاليهود محَرم عليهم العيش كبقية الناس، إذ لا يجوز لهم عبادة المال واللذة، ثم إعلام البشر فى الوقت ذاته أن الله واحد، وأنه الخالق والمشرع والأب لجميع المخلوقات »[5]، كما قال « هيرش »: « إن قوانين التوراه الكثيرة والمعقدة ومبادءها العديدة كلها أعطيت لإسرائيل وحدها حتى يتم إنفصالها وتمييزها

(١) Jacobs, L.; **Op. cit.**, P. : 242 - 244.

(٢) انظر فى هذا :
– إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٣ .

(٣) انظر لتفاصيل موسعة حول موقف هيرش من الإصلاحيين :
– **المرجع السابق**، ص : ٦٦ – ٦٧ .
- Jacobs, L.; **Loc. cit.**

(٤) انظر فى هذا :
– عبد المنعم الحفنى؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٩ .

(٥) إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٨ – ٦٩ .

عن البشر »، و « أن الله أراد من هذه القوانين تأهيل اليهود وتدريبهم على القيام برسالتهم وتحقيق مصيرهم »[1]. ولئن دعا « هيرش » إلى إنفصال اليهود عن بقية الشعوب، فإن هذا الإنفصال إنفصال روحى وليس مادى. ولهذا رأى أن ثمة إمكانية للتوفيق بين أن يكون اليهود مواطنين فى الدول التى يعيشون فيها، وبين رسالتهم اليهودية المكلفين بها، فليس ثمة تعارض بين أن يكون المرء يهودياً وأن يكون ولاؤه فى نفس الوقت للدولة التى يسكنها[2]. ولقد أكد على ذلك حين قال: « أن الإستقلال القومى لشعب إسرائيل لم يكن، فى أى وقت،أصلاً، أو جزءاً جوهرياً من رسالة إسرائيل »، كما قال «إن الأرض وما عليها لم تكن، فى أى وقت، العروة الجامعة لإسرائيل، لأن العروة الجامعة هى التوراة، ووحدة إسرائيل وحدة روحية، لا تختص بالحياة السياسية أو الوحدة الأرضية، وعليه ليس من شئ فى الدين اليهودى يمنع اليهودى من الإنتفاع بجميع مكاسب التحرير »[3]، وهكذا يقترب « هيرش » مرة أخرى من الفكر الإصلاحى. لقد ناصب الإصلاحيين العداء، وطالب بإصلاح من نوع آخر، إنه إصلاح الذات عن طريق التقيد بمبادئ الدين اليهودى.

وفى واقع الأمر لم يكن هناك معهد لاهوتى يهودى يدين بالمبادئ الأرثوذكسية إلى أن قام « إسرائيل هيلد سهايمر » (١٨٢٠ – ١٨٩٩) بإنشائه فى هنغاريا[4]. وقد تأسس أيضاً هناك أول تجمع سياسى للأرثوذكس تحت إسم « أوصياء الإيمان »، وهو الذى شهد صراعاً بين جناحين أرثوذكسيين هما الحسيديم (المتصوفون) والمتنغديم (التشريعيون). وبرغم هذا الصراع فقد ظلت اليهودية الأرثوذكسية مسيطرة فى شرق أوربا حتى الحرب العالمية الأولى[5]. وكان « سهايمر » قد ترك منصبه فى هنغاريا على أثر إشتداد نزاع جناحى الأرثوذكسية، وإنتقل إلى برلين ليكون حاخاماً لها، وليشكل معهداً لتخريج الحاخامات الأرثوذكس هناك عام ١٨٧٣[6].

وبرغم أن جُل المهاجرين اليهود إلى الولايات المتحدة كانوا ممن يدينون بالمذهب التقليدى، إلا أن أول مدرسة للأرثوذكسية تم تأسيسها كانت على يد الحاخام « إسحق ليزر» عام ١٨٦٧ فى فيلا دليفيا تحت إسم « كلية ابن ميمون »، غير أنها أغلقت بعد ست سنوات لعدم وجود طلبة وعدم وجود موارد مالية[7]. وقد تعاون « ليزر » مع الإصلاحيين فى

(١) ورد هذا فى :
– **المرجع السابق**، ص : ٦٩.

(٢) عبد المنعم الحفنى، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٣) ورد فى :
– إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٠ .

(٤) **المرجع السابق**، ص : ٧١ .

(٥) صلاح الزرو ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : ٩٣ .

(٦) إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧١ – ٧٢ .

(٧) **المرجع السابق**، نفس المكان.

أعقاب « حادثة دمشق » عام ١٨٤٠[١] ، إلا أن عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى قد شهدا هجرة الكثير من يهود شرق أوربا التقليديين الذين جاءوا بحاخاماتهم ولغتهم وأفكارهم. وقد كان طبيعياً أن يتعاون القادمون الجدد مع دعوة «ليزر» ضد الإصلاحيين وخاصة بعد مقررات « بتسبورغ » عام ١٨٨٥[٢] . وفى عام ١٨٩٨تم تأسيس « إتحاد تجمعات اليهود الأرثوذكس فى أمريكا » ، كما إنتشرت فى البلاد شبكة واسعة من المدارس الأرثوذكسية التى كانت تجمع بين الدراسة الدينية والدراسة العلمانية. وكما شهدت أوربا الشرقية إنقساماً داخل صفوف الأرثوذكس، فقد إنقسم الأرثوذكس الأمريكيون على أنفسهم أيضاً، فمع مطلع القرن العشرين أقام الحاخامات القادمون من أوربا إتحاداً جديداً للأرثوذكسية تحت اسم « إتحاد الرابيين الأرثوذكس فى الولايات المتحدة وكندا » ، (عام ١٩٠٢) ، بينما أقام الحاخامات الذين جرى تأهيلهم فى أمريكا منظمة بإسم « المجلس الحاخامى الأمريكى » الذى سيطر عليه الحسيديم، وجرى إعادة تنظيمه عام ١٩٣٥ ، وصار أهم تنظيمات ما يسمى « الأرثوذكسية الحديثة »[٣] .

المبادئ الرئيسية للتيار الأرثوذكسى:

لم يُقدم رواد ودعاة التيار الأرثوذكسى فكراً دينياً جديداً، ذلك أن هذا التيار ما هو إلا إمتداد لليهودية التلمودية[٤] . وكيفما كان الأمر فإنه من الضرورى من أن نجمل المبادئ الرئيسية للتيار الأرثوذكسى ودون الولوج فى تفاصيل هذه المبادئ الأمر الذى لا تطيقه أهداف هذه الدراسة[٥] :

– الدين اليهودى ليس عقيدة كالمسيحية أو الإسلام، إذ هو نظام حياة قبل أن يكون

---

(١) وهى الحادثة التى أُتهم فيها اليهود بقتل الأبً توما وخادمه فى دمشق عام ١٨٤٠ ، واستخدام دمائهما فى القرابين.
انظر ذلك بخصوص التحقيق فى هذه الحادثة فى :
– يوسف نصر الله (مترجم) ؛ **جريمة فى حارة اليهود : فطيرة اليهود : عجينة من دم المسيحيين** (دارالشباب العربى، القاهرة، ١٩٩٢).

(٢) إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره،** نفس المكان.

(٣) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٩٣ - ٩٤.

(٤) **المرجع السابق،** ص : ٩٠.

(٥) انظر لمزيد من التفاصيل حول عقيدة ومبادئ التيار الأرثوذكسى :
– إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٧٥ - ٧٧.
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٩٢ - ٩٣.

- Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. : 370 - 372.
- Rackman, E., **Op. cit.,** P. : 681 - 684.
- Eisenstadt, S. N., **Op. cit.,** P. : 156 - 158.
- Orr, A.; **Op .cit.,** P. : 14 - 17.
- Sarason, R., **Modern Tendencies in Judaism** in : **Judaism** (Encarta, Microsoft Corporation, 1994).

عقيدة، والخلاص ليس بالإيمان، وإنما بالعمل ،فعلى اليهود ستمائة وثلاثة عشر واجباً عليهم العمل بها.

– مصدر التوراه هو اللّه، والتوراه هى أسفار « موسى » الخمسة التى سلمها الله لنبيه على طور سيناء، وفى نفس الوقت تسلم توراه أخرى غير مكتوبة، شفهية، وهى التى دونت فيما بعد تحت إسم « المشناه » ، وجملة التوراه المكتوبة والشفهية تكون ما يسمى «الهالاخاه».

– اليهودى الأرثوذكسى يعتبر « الهالاخاه » نظاماً للدين والدنيا معاً، وهو مكلف بطاعة كل نص من نصوصها مهما كانت التضحيات.

– ولأن التوراة مستمدة من الإله،والإله أزلى، فهى أزلية، تُطبق فى كل زمان ومكان دون تغيير ولا تبديل، وعلى الحياة أن تتغير وليس « الهالاخاه » حين تتعارضان.

– لا يعنى المبدأ السابق أن هناك إستحالة للتعايش بين أتباع الهالاخاه من اليهود وغيرهم من الشعوب، أو أن ثمة صعوبة فى أن يعيش أتباع الهالاخاه فى العصر الحديث، فالتوراه تأمر بمثل هذا التعايش شرط أن ينصاع كل شىء إلى مبادئها وقوانينها.

– لا يقوم بالطقوس الدينية إلا أولئك الذين تخرجوا من المعاهد والكليات والمدارس الحاخامية، وحصلوا على إجازة تؤهلهم لذلك، واللغة العبرية هى فقط لغة الصلاة، ولا يسمح بإختلاط النساء بالرجال فى الصلاة، ولا بزيارة النساء لحائط المبكى.

– اليهود هم شعب الله المختار، الذى يجب أن يعيش منعزلاً عن بقية الشعوب من أجل تحقيق رسالته. و « المسيح المنتظر » ، الذى هو من سلالة النبى داوود، سيعود لبناء «مملكة إسرائيل» من جديد. لقد كان تدمير الهيكل عقاباً لليهود ولن يعاد بناؤه – على يد المسيح – إلا عندما يغفر الله لهم[١] .

هذا، وقد حققت اليهودية الأرثوذكسية نجاحاً كبيراً فى « إسرائيل » ، فقد أضحت الملة الرسمية للدولة، حيث لا تعترف الدولة بأى من التيارات اليهودية الأخرى (الإصلاحية، المحافظة، التجديدية). ويرتد هذا إلى العهد العثمانى فى فلسطين، حين كان العثمانيون يتبعون « النظام الملى » الذ ى وضع أسسه الرسول «محمد صلى الله عليه وسلم» فى «المدينة المنورة » فى الوثيقة التى كتبها الرسول مع أهل المدينة، والتى عُرفت بإسم «دستور المدينة » (وكانت هذه الوثيقة لا تعترف بالحقوق المدنية للأفراد إلا على أساس عضويتهم فى مللهم المختلفة، فأحوالهم الشخصية ومعظم معاملاتهم مرتبطة بالقانون الذى تعمل به ملتهم). وللملة هيئة من رجال الدين تعمل كسلطة عليا لتسيير أمور أفراد الملة ويرأسها «حاخام أكبر». ولقد سيطر على هذه الهيئة اليهود الأرثوذكس أو التقليديون حيث لم تعرف

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول الديانة اليهودية التلمودية ما ورد فى الملحق رقم (١) الخاص بتاريخ الجماعات اليهودية.

فلسطين يهوداً إصلاحيين على الإطلاق[١]. ولقد ورث الإحتلال الإنجليزى هذا النظام، وكذلك جعلت الوكالة اليهودية تلك الهيئة دائرة من دوائرهم. وبقيام الدولة لم تعترف حكومتها إلا بالملة الأرثوذكسية كملة رسمية للبلاد، وتحولت دائرة الهيئة اليهودية الأرثوذكسية إلى وزارة للشؤون الدينية، فإكتملت بذلك سيطرة اليهودية الأرثوذكسية على كل اليهود فى الدولة. وسوف نتناول - بعون الله - فى هذا الباب موقع المؤسسة الدينية الأرثوذكسية من مؤسسات الدولة الرسمية ونفوذها فى المجالات المختلفة.

والحق أن التيار الأرثوذكسى قد واجه - منذ نشأته - العديد من الأزمات، لعل أبرزها كيفية التعامل مع اليهود غير الأرثوذكس، والعيش معهم، فلئن ناصب دعاة الأرثوذكسية الحركة الإصلاحية العداء، ورفضوا التعاون معها، وحرموا الإختلاط بأتباعها، فإنهم إنقسموا إزاء الحركة الصهيونية - قبل قيام الدولة - إلى فريقين إثنين:

- **الأول** : لم يعترف بالصهيونية وناصبها العداء، وقد مثلته حركة « أغودات إسرائيل العالمية ».

- **الثانى** : إعترف بالصهيونية وآمن بمبادئها وعمل داخل منظماتها ومثلته حركة «المزراحى العالمية».

وقد عاد الفريق الأول وإنقسم على نفسه، فى منتصف الثلاثينيات من هذا القرن،إزاء موقفه من الصهيونية ودعوتها بإقامة دولة فى فلسطين، حيث ظهر جناح يدعو إلى الإلتزام القوى بالهالاخاه وتعاليمها والإنفصال عن اليهود غير الأرثوذكس، وعدم الإعتراف بـ أو التعاون مع الحركة الصهيونية بشكل مطلق، وتمثل هذا الجناح حركتا « ناطورى كارتا » والطائفة الحريدية ». أما الجناح الثانى فبرغم معاداته للصهيونية وعدم إعترافه بها إلا أنه تطلع إلى « وحدة الشعب اليهودى »، ومن هنا فضّل التعامل مع الصهيونية ومؤسساتها.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى القول أن التيار الأرثوذكسى ضم بداخله العديد من الأجنحة المتصارعة، وأن كل جناح منها له من عوامل القوة والتنظيم ما يمكنه من البقاء والإستمرار من جهة، ومن ضمان عدم سيطرةبقية الأجنحة عليه من جهة أخرى. هذا فضلاً عن أن التيار الأرثوذكسى - على عكس بقية التيارات اليهودية الأخرى - لم يعرف تنظيماً مركزياً واحداً يجمع شمل اليهود الأرثوذكس فى العالم، ويوحد كلمة حاخاماتهم المتباينة. وفى المبحثين التاليين معالجة للفريقين الأرثوذكسيين التى تولدت عنهما الأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل» اليوم.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول النظام الملى :
- إسماعيل راجى الفاروقى، **مرجع سبق ذكره**، ص :٧٨ - ٨٨.
- محمد سليم العوا؛ **فى النظام السياسى للدولة الإسلامية** (دار الشروق ، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٩)، ص : ٥٠ - ٦٣.

الحسيدية:

تعد « الحسيدية - Hassidism » أحد أجنحة الأرثوذكسية اليهودية فى عالمنا المعاصر. وفيما يلى سنقف - بشئ من التفصيل - على نشأة وأفكار الحركة الحسيدية وطقوسها خارج «إسرائيل » وداخلها، وكذا على موقف التيارات اليهودية الأخرى من الأفكار الحسيدية. غير أنه يتوجب علينا فى البداية أن نقف على معنى لفظة « الحسيدية »، المشتقة من لفظة « حسيد » العبرية أى « التقى ». لقد استخدمت لفظة « الحسيدية » فى العصر الحديث للدلالة على الحركة الروحية الصوفية التى أرسى قواعدها « إسرائيل اليعازر » (١٦٩٨ - ١٧٦٠)، الملقب بـ« بعل شم طوف، Baal Shem Tov »، بمعنى « صاحب الإسم الطيب »، والذى اختصر بـ «بعشط »[١].

نشأة الحسيدية:

إرتبط ظهور الحسيدية بظروف وأوضاع يهود شرق أوربا فى القرن الثامن عشر وخاصة فى بولندا، حيث شهد اليهود فى ذلك الوقت فشل الحركة الشابتية[٢]من جهة، وتدهور قوة ونفوذ مؤسسات الجماعات اليهودية فى شرق أوربا وتضاءل قدرة قادتها على العمل من جهة أخرى[٣]. فلقد أدت المجازر وعمليات الإضطهاد التى تعرضت لها الأقليات اليهودية هناك إلى تضعضع مركز القيادات اليهودية التقليدية، ولهذا ظهرت الحركة الحسيدية كرد فعل لكل الأزمات والمشكلات التى تعرض لها يهود شرق أوربا ، ونتيجة لفشل حركة « شبتاى زيفى »، وإحتجاجاً على أساليب الحياة الدينية المتشددة[٤].

وقد قامت الحركة الحسيدية على أفكار ورؤى « بعشط » ، الذى كان من المتبحرين

(١) انظر فى ذلك :

- Jacobs, L.; **Op. cit.**, P. : 218.

هذا وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن أتباع الحسيدية فى القرن الثامن عشر قد أطلقوا لفظة « الحسيدية » على هذا الإتجاه تيمناً بالفرقة اليهودية القديمة التى كانت بنفس الاسم، كما كان حاخامو ألمانيا فى العصر الوسيط يسمون أنفسهم « حاسيدى الاشكناز ». ومن جهة أخرى، ثمة من يرى أن مترجمى التوراه قد أخطأوا حينما ترجموا لفظة «حسيد» إلى «تقى»، فلفظة « الحصيدية » - عند أنصار هذا الرأى - مشتقة من « الحصيد » فى الآرامية والعربية، وهى تعنى « أسافل الزرع » التى « لا يتمكن منها المنجل » ، ومن هنا فالحصيديون هم « البقية الصالحة التى لم تتمكن منها ديانات ولا عادات الأغراب » . انظر فى هذا :
- عبد المنعم الحفنى، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٠٧.

(٢) انظر عن هذه الحركة، ملحق رقم (١) من هذه الدراسة.

(3) Elior, Rachel.; **The Paradoxical Ascent to God : The Kabbalistic Theosophy of Habad, Hasidism,** Translated from Hebrew by Jeffery M. Green (State University of New York, Press, 1993), P. : 2.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل حول الظروف التاريخية التى نشأت فى ظلها الحركة الحسيدية :

- **Ibid.**, P. : 1 - 4 , 6 - 11.
- أحمد عثمان، تاريخ اليهود، **مرجع سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص : ٧٧ - ٨٧.

فى الطرق الصوفية القبّالية. وبرغم أن أفكار « شبتاى زيفى » قامت على الفكر القبالى الصوفى، إلا أن الأفكار الحسيدية إستمدت – هى الأخرى – مقوماتها من القبالية. لقد إشتهر « بعشط » بوصفاته العلاجية للمرضى، والتى كان عمادها السحر، والتعاويذ، والأحجبة. وقد أحاطه أتباعه بهالة من القداسة، ووصفوا حياته بأنها سلسلة من الأحداث والمعجزات الخارقة، بل إنهم إعتبروا أن روحه « شرارة المسيح المنتظر »[1].

وقد قام فكر « بعشط » على التحرر من سلطة الحاخامات والأحبار وتفسيراتهم التلمودية فى العبادة، والقضاء على وساطة رجال الدين والإتصال مباشرة بالرب. إن على الإنسان – عند بعشط – أن يبحث عن وسيلة للإندماج فى الرب، حتى يصل إلى القوة الروحية فى كل شيء. ووسيلة الإنسان إلى ذلك هى حب الله والثقة به، والبعد نهائياً عن الحزن والخوف اللذين يفسدان القلب، وعلى الإنسان أن يصلى بإخلاص ومرح صلاة حقيقية تحمى الروح من قيود الجسد، وتسمو بها إلى السماء[2].

إن التبحر فى دراسة التوراه والتلمود، والإنقطاع للعبادة ليسا – عند بعشط – أساس حياة اليهود، فالأساس هو الإيمان بالله والإخلاص للأمة اليهودية والعمل الطيب وحب الرب حباً شديداً من خلال الغناء والرقص[3]. والصلاة – عنده – ليست مجرد شعيرة وإنما هى عبادة تكون بالجسد كما تكون بالروح، وقد قرن العبادة بالرقص والغناء والعزف، وكان لا ينصح بالزهد ولا بالصيام فهما مجلبة للحزن، والحزن ظلام يعش القلب، وشرب الخمور حتى الثمالة إطفاء للعطش، الأمر الذى يؤدى إلى الحمد، فإلى العرفان، والعرفان طريق الوصول إلى الإتحاد مع الرب. ورأى بعشط أن الخلاص مسألة فردية، وأن الخلاص الجماعى الذى يتحقق بمجيء المسيح المنتظر سيتحقق فى آخر الأيام عندما يحقق كل فرد خلاصه[4].

المبادئ الرئيسية للفكر الحسيدى:

لم يترك « بعشط » ورائه أى كتاب أو أثر فكرى يسجل آراءه وأفكاره، فكل مابقى من آثاره هو مجموعة من التعاليم الشفوية التى كان أتباعه – والذين بلغ عددهم عند وفاته ثلاثمائة ألف – يحفظونها غيباً[5]، كما أن أتباع « بعشط » لم يضعوا أفكار الحسيدية فى شكل منظم، وإنما هناك العديد من التعليمات المتناثرة والآراء المختلفة وبعض المعتقدات

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره** ، ص : ٩٩ – ١٠٠ ، وانظر عن الفكر القبالى ملحق رقم (١).

(٢) **المرجع السابق** ، نفس المكان.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل حول « بعشط » :

- Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. 42.

– عبد المنعم الحنفى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٧٦ – ٧٨.

(٤) عبد المنعم حفنى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٧٧.

(٥) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٠٠.

القبالية[1] التى تشكل معاً ما يمكن أن نسميه الفكر الحسيدى. ويمكننا أن نجمل هذه الآراء والمعتقدات فى[2]:

– إن الله موجود فى كل مكان، وأن على الإنسان أن يغوص فى أعماق ذاته ويرتفع ويتسامى على حدود الكون والطبيعة حتى يتمكن من التوحد مع الله الموجود فى كل مكان، وما دراسة التوراه وإتباع أوامر الهالاخاه إلا وسائل للتوحد مع الله. وهذا يعنى إبطال العمل بالشريعة تقريباً، حيث يكون الهدف من دراسة التوراه هو أن يصبح الفرد توراهً وقانوناً فى حد ذاته. ويعنى هذا أيضاً أن العبادة تتم بكل الطرق بما فيها الغوص فى الرذيلة، ويعنى القضاء على سلطة الحاخامات ورجال الدين، والإتصال مباشرة بالرب.

– فلسطين (ارتز إسرائيل)هى « قلب العالم حيث يتدفق منها الخلاص والرحمة »، ويرتبط بهذا حب عميق من الحسيديم لفلسطين، وبغض شنيع للأغيار. ومن هنا فعلى اليهود الخروج من « بلاد الأغيار المدنسة »، و الإستيطان فى « بلاد فلسطين المقدسة ». وهذا العمل الأخير يعد عند الحسيديم شعيرة دينية وعملاً مقدساً، وهو ما دفع أتباع الحركة إلى الهجرة المبكرة إلى فلسطين قبل ظهور الحركة الصهيونية بأكثر من قرن من الزمان[3]. هذا فضلاً عن أن هذا المبدأ يشكل نقطة الإلتقاء بين الحسيديين والصهيونيين.

– للحسيديين طقوس للعبادة تختلف عن طقوس اليهودية التلمودية، وتأخذ من طقوس كل من الإشكنازيين والسيفارديين، فالصلاة لابد أن يصاحبها رقص وغناء وتصفيق ومرح، وتتم بصوت عال. ولم يكن للحسيديين أماكن خاصة للصلاة إلا أنهم بمرور الزمن طوروا لأنفسهم أماكن عبادة خاصة تسمى«شتبليخ : Shetblekh». وقد ظهر أول كتاب

(١) Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. : 219.

(٢) إعتمدنا فى هذا على المراجع التالية :

- **Ibid.,** P. : 219 - 221.
- Green, A.: **Hasidism** in :Cohen, A., and Mends - Flohr, P., **Op. cit.,** P. : 317 - 323.
- Elior, R.; **Op. cit.,** P. : 13 - 18.

– عبد الوهاب المسيرى، موسوعة المفاهيم الصهيونية، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٦٩ – ١٧١.

– صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ١٠٠ – ١٠٢.

– عبد المنعم حفنى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٠٨.

– أحمد عثمان، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٧٨ – ٨٧.

– جعفر هادى حسن؛ **المجموعات اليهودية الحسيدية وعلاقتها بإسرائيل** (جريدة الحياة، لندن، ٢، ٣، سبتمبر ١٩٩٣).

(٣) يدلل على أهمية فلسطين عند الحسيديين العديد من الأقوال التى وردت على لسان العديد منهم فـ « نحمان براسلاف » أحد زعماء الحركة يرى « أن من يريد أن يكون يهودياً حقيقياً عليه أن يذهب إلى أرض فلسطين مهما كانت الصعوبات والعوائق، فأرض فلسطين تعطى اليهودى سمواً روحياً، وفى فلسطين يؤكد اليهودى عقيدته ويتعلم الحكمة ». وقال « مناحم مندل » أن « من يعيش فى أرض فلسطين من اليهود يصبح مقدساً وطاهراً ، ويتمكن كذلك من أن يطهر الآخرين ويؤثر فى يهود الشتات »، ورد ذلك فى :

– جعفر هادى حسن، **مرجع سبق ذكره.**

للصلاة الحسيدية عام ١٨٠٣ على يد « شنيور زلمان ». وعند الحسيديم عبادة الله تتم بكل الطرق، ومنها الرغبة الجنسية، إنه ما يسمى – عندهم – « التسامى عن طريق الغوص فى الرذيلة».

– اليهود ليسوا « شعب الله المختار » والخلاص والإفتداء هو خلاص وإفتداء فردى. إن كل فرد عليه أن يصل إلى خلاصه الذاتى عن طريق التعبد وإصلاح ذاته حتى يدرك « النور السماوى ». والمسيح المنتظر لن يظهر إلا آخر الزمان حين يكون كل فرد قد حقّق خلاصه.

– وبسبب إرتباط كل تجمع حسيدى بقائده: « الصدّيق » أو « الأدمور »، فإن الحركة الحسيدية لم تعرف تنظيماً مركزياً يُوحد بين أتباعها وأنصارها، بل شهدت الحركة العديد من الطوائف والجماعات الحسيدية. ولفظة « الصدّيق: Zaddik » تعنى « الرجل المستقيم أو الصالح »[1]، كما يُعرف « الصدّيق » أيضاً بإسم « ربّى Rebbe » تمييزاً له عن كلمة «الرابى Rabbi» المعروفة فى اليهودية التلمودية، كما يعرف « الصدّيق » كذلك بإسم «الأدمور» الذى هو إختصار لثلاث كلمات عبرية هى « سيدنا وأستاذنا ومعلمنا: ادونينو و مورينو و رابينو ». « وللصدّيق » مكانة رفيعة بين أتباعه، فهو صاحب سلطة مطلقة تقارب الألوهية، وهو ابن الله، ووسيط بين السماء والأرض، فتفكيره الروحى يصله بالرب، وإهتمامه بالناس يجذبه إلى الأرض، ومن يعارض « الصدّيق » يجدف على الله، وذلك لأنه حلقة الوصل بين الخالق والمخلوقات. و « الصدّيق » لا يشفى المرضى فقط وإنما له سلطة على الحياة والموت تفوق قدرة الخالق ذاته، وهو يمتلك القدرة على التأمل الصوفى الذى يربط بينه وبين الخالق، فهو روح العالم، والبشرية هى الجسد[2].

لقد حل « الصدّيق » عند الحسيديين محل التوراه، وغدا شائعاً بينهم قولهم « حديث الصدّيق توراه ». وتجدر الإشارة إلى أن أساس مكانة « الصدّيق » السامية وقداسته ليس درجته العلمية وتقواه وورعه، وإنما شخصيته الآسرة، وقدرته على إجتذاب الآخرين وشعبيته بين أتباعه. وكان الحسيديون يقدمون للصديق أموالاً تسمى « الفدية » تعفيه من ممارسة العمل، ويقوم بجمع هذه الأموال جباة (جبّائيم). وضريح « الصدّيق » بعد موته يصبح مقاماً يحج إليه أتباعه[3]، حيث لا يعتبر الحسيديون الصديق ميتاً بعد وفاته، فهو يستمر فى الوساطة بين «شعب إسرائيل» والرب ويلغى الأحكام الإلهية السيئة. وهكذا فى الوقت الذى يدعو فيه الحسيديون إلى القضاء على سلطة الحاخامات ووساطة رجال الدين بين العابد وربه، راحوا يستبدلون « الأدامرة » بالأحبار والحاخامات.

(١) Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. : 619.

(٢) ورد ذلك فى :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١١١.

(٣) عبد الوهاب المسيرى، موسوعة المفاهيم الصهيونية، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٧٠، وكذا :

– محمد رشاد الشامى، القوى الدينية، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٥٢ – ٢٥٣.

وقد مرت قيادة الحسيديين بثلاث مراحل [1]، أولها تحت قيادة مؤسسها « إسرائيل بن اليعازر – بعشط »، وثانيها بزعامة تلميذ بعشط « دوف بيد » (من ١٧٦٠ – ١٧٧٢) وهنا شهدت الحركة إنتشاراً لمبادئها فى كل من بولندا وبلوروسيا وليتوانيا وهنغاريا ، وثالثها شهدت رسوخ نوع من القيادات الوراثية فى سلالة « شنيورسون Sheneersoun » التى عاشت فى روسيا، وبدأت بالربّى « شنيور زلمان » (١٧٤٨ – ١٨١٣) الليتوانى، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً عند الحديث عن الجماعات الحسيدية والحريدية فى الفصل الخامس من هذا الباب.

معارضو الحسيديين:

لقد حققت دعوة الحسيديين نجاحاً ملحوظاً بين يهود أوربا الشرقية وخاصة الطبقات الفقيرة منها، فالقضاء على سلطة الحاخامات ورجال الدين جذب أعداداً غفيرة من يهود شرق أوربا الفقراء إلى صفوف الدعوة، كما أن إقتران العبادة بالمرح والرقص والغناء دفع الكثير من ضعاف النفوس إلى مناصرة الحسيدية وتأييدها. وقد كان طبيعياً والحال هكذا أن تجابه الحسيدية معارضة شديدة من دعاة التيارات اليهودية الأخرى خاصة الأرثوذكس التقليديين، وأنصار الهسكالاه « Maskilim » [2].

لقد ناصب أنصار الأرثوذكسية التقليدية – الذين صاروا يسمون بـ « المتناغديم »، رجال الدين والتوراه المتمسكون بالهالاخاه والداعون إلى إتساع سلطتها على كل مجالات الحياة الحديثة – الحركة الحسيدية العداء وعارضوا مبادئها وأفكارها، التى وجدوا أنها تجعل اليهودى أقرب من المسيحية منه إلى اليهودية[3]. وقد أطلق على الصراع بين الطرفين: الصراع الحسيدى – الليتوانى (نسبة إلى ليتوانيا التى إنحدر منها جل اليهود الأرثوذكس) أو الصراع بين المتصوفين والتشريعيين. لقد ظهر هذا الصراع لأول مرة منذ ما يربو على مائتى عام، ولا يزال قائماً حتى اليوم، إذ ظهر فى البداية بين أنصار الحسيدية، وأتباع الأرثوذكسية التقليدية فى أوربا، وهو اليوم قائم فى « إسرائيل » بين الأحزاب والجماعات والأدامرة الحسيديين، وبين الأحزاب والجماعات والحاخامات الأرثوذكس غير الحسيديين.

(١) انظر فى ذلك :

– أحمد عثمان، **مرجع سبق ذكره،** الجزء الثالث، ص : ٧٧ – ٨٧.

- Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. : 135 - 136 , 222 - 223, 463 - 464, 619 - 620.

(٢) Jacobs, L.; **Op. cit.,** P. : 221.

(٣) أحمد عثمان، **مرجع سبق ذكره،** الجزء الثالث، ص : ٨٧.

وترتد أسباب الصراع بين الحسيديين والليتوانيين إلى الإختلافات العميقة بين الطرفين، والتى يمكن تلخيصها فى [١]:

–« الصدّيق » عند الحسيديين هو وسيط بين الناس والله، وعلى الناس إتباع أوامره دون نقاش، بينما الحاخام عند الليتوانيين أو الأرثوذكس بشكل عام هو مرشد وموجه، ويمكن مناقشته.

– الحسيديون يركزون على عبادة الله، وإقامة الشعائر والصلوات، أما الليتوانيون فيركزون على التعليم الدينى والمدارس الدينية. هذا فضلاً عما أدخله الحسيديون على طقوس الصلاة من ممارسات وأفعال اعتبرها الليتوانيون زندقة وخروجاً عن الدين.ومن هذه الممارسات الصلاة الفردية (اليهودية الأرثوذكسية تستلزم لصحة الصلاة إجتماع عشرة أفراد وهو ما يسمى بالمنيان). هذا بجانب عدم إهتمام الحسيديين بدراسة التوراة.

– الخلاص عند الحسيديين خلاص فردى ، أما عند الليتوانيين فهو جماعى ويتم على يد « المسيح المخلص ».

– تحتل الطائفة عند الحسيدى مكانة هامة، فهى توفر له كل إحتياجاته من تعليم وغذاء وسكن ، أما الليتوانى فهو يعيش حياة فردية عادية.

– تغيير الحسيديين لعدد من التعاليم الدينية مثل تغيير الزى اليهودى التقليدى، والإفراط فى شرب الخمور والصياح من أجل التخلص من الكآبة والحزن، والقيام بالذبح بسكاكين غير مسنونة جيداً، وتبديد الأموال والسعى وراء الربح غير الشرعى، وممارسة الطقوس الشبتائية.

ومن هنا هاجم الليتوانيون أفكار الحسيديين ورفضوا النظر إلى « الصدّيق » على أنه وسيط بين الخالق والمخلوقات، وأنكروا عدم الأهتمام بدراسة التوراه، ورأوا فى طقوس الصلاة الحسيدية وإنكار فكرة « إنتظار المسيح المخلص» زندقة وكفراً.

غير أنه بمرور الوقت تحالف الحسيديون مع أعدائهم المتناغديم، وصار الفريقان حارسين أمينين للقيم والتقاليد اليهودية، ومعارضين شديدين لدعاة التنوير اليهودى. ومع ظهور الصهيونية، ووليدتها دولة « إسرائيل »، إحتدم الصراع من جديد بين الليتوانيين والحسيديين فى شكل حملة شعواء شنها الحاخام الليتوانى « شاخ » ضد القيادات الحسيدية فى «إسرائيل» وخارجها.

(١) انظر فى بعض هذه الإختلافات فى :
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٢ – ١٠٣.
– محمد رشاد الشامى، القوى الدينية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٤ – ٢٥٥.

وعلى صعيد آخر، هاجم أنصار « الهسكالاه » الحسيديين ووصفوهم بالجمود والإنغلاق والعودة إلى عصور الظلام. لقد أنكر هؤلاء على الحسيديين إيمانهم بالسحر والشعوذة فى علاج المرضى فى عصر تتقدم فيه سبل العلاج الحديث. هذا فضلاً عن رفض أنصار « الهسكالاه » لسلطة « الصدّيقين » داخل الطوائف الحسيدية ومعاداتهم الإنفتاح على ثقافات وقيم الحضارة الغربية ولغات الشعوب الأوربية. وهنا يتفق أنصار «الهسكالاه» مع « الميتناغديم » فى شأن الموقف من « الصدّيق » عند الحسيديين[١].

هذا وقد إنتشرت الحسيدية فى أوربا إنتشاراً واسعاً فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، حتى أن نصف يهود شرق أوربا أُعتبروا خلال هذه الفترة من الحسيديين، وذلك فى عهد خليفة « بعشط » : « دوف بير ». وفى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إنتشرت تنظيمات الحسيديين فى العديد من الدول وحلت محل التنظيمات اليهودية التقليدية. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر صارت الطوائف الحسيدية مسيطرة على غالبية يهود روسيا وشرق أوربا، ومع هجرة هؤلاء اليهود إلى الغرب منذ عام ١٨٨١م إنتشرت الأفكار الحسيدية فى غرب أوربا وأمريكا. وقد شهدت الولايات المتحدة دخول الحسيديين بشكل كبير خلال موجات الهجرة اليهودية إليها فى الفترة من ١٨٨٠حتى ١٩٢٥م، كما هاجر إليها العديد من الحسيديين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث أدت أحداث النازية وبروز الصهيونية إلى تدمير معاقل الحسيدية فى شرق أوربا وفرار معظم التجمعات الحسيدية منها. وقد شهدت الحسيدية إنتعاشاً وإزدهاراً فى الولايات المتحدة مع وصول الربى « يوسف إسحق شنيورسون » زعيم حركة « حباد » الحسيدية إليها عام ١٩٤٠[٢].

الحسيدية فى « إسرائيل »:

يرتد الوجود الحسيدى فى فلسطين إلى منتصف القرن الثامن عشر، فبعد أن حاول «بعشط» الهجرة إلى فلسطين أكثر من مرة، نجح الحاخام « ابراهام غرشون » – زوج شقيقته – فى الهجرة إلى فلسطين والإستقرار – مع مجموعة من رفاقه – فى مدينة الخليل أولاً ثم فى القدس، وكان ذلك فى العام ١٧٤٧م. وفى العام ١٧٦٥هاجرت مجموعة أخرى من الحسيديين إلى فلسطين وإستقرت فى عكا وطبريا. وتعد هجرة الحاخام « مناحيم مندل » وبضع مئات من الحسيديين إلى فلسطين عام ١٧٧٧أهم هجرة جماعية حسيدية. وقد إستقر هؤلاء فى صفد وعكا والخليل، وساعدهم فى ذلك اليهودى « حاييم فرحى » – الذى كان المستشار المالى لفترة ما يقرب من أربعين عاماً للوالى « أحمد الجزار » – وكان الدعم المالى

(١) انظر فى هذا :
- Jacobs, L., Loc. cit.

(٢) انظر فى ذلك :
– جعفر هادى حسن، **مرجع سبق ذكره**.
– صلاح الزرو، ص **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٣ – ١٠٤.

يصل لهؤلاء من مواطنهم الأصلية تطبيقاً لنظام « الحالوكاه »، وقد توالت بعد ذلك موجات الهجرة الحسيدية إلى فلسطين[١].

وقد أسس الحسيديون أول مستوطنة لهم فى فلسطين فى « بنى براك » قرب تل أبيب فى العام ١٩٢٤. وفى وقت لا حق تم إنشاء مستوطنتى «كفار حسيديم» و «كِفار حباد»، كما إستوطن عدد من الحسيديين فى المدن[٢]. وبعد قيام الدولة رفض جل الطوائف الحسيدية الإعتراف بها، وبرغم ذلك ظلت هجرة الجماعات اليهودية الحسيدية إلى «إسرائيل» مستمرة، وتواصلت عملية بناء المستوطنات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية الخاصة بها. ويوجد فى « إسرائيل » اليوم العشرات من الجماعات والطوائف الحسيدية، والتى سنعرض جانباً منها لاحقاً[٣].

المبحث الثالث

التيار الدينى الصهيونى، الصهيونية الدينية : Religious Zionism

تتمثل الفكرة الرئيسية للصهيونية الدينية فى معارضة الفكرة التى آمن بها عامة اليهود والداعية إلى إنتظار إرسال « الرب » لـ « المسيح المخلص » كى يقودهم صوب فلسطين من أجل إقامة « مملكة إسرائيل »، والإعتماد على عمل اليهود ذاتهم فى « العودة » إلى فلسطين بهدف إقامة « دولة » لليهود فيها. وبهذه الفكرة خرج رواد الصهيونية الدينية على الرأى الذى ساد منذ دخول الرومان فلسطين وتشتيتهم لليهود فى القرن الأول قبل الميلاد[٤].

ولقد إستخدم رواد الصهيونية الدينية نبوءتين دينيتين يؤمن بهما عامة اليهود، وإتخذوا منهما دعامة فكرية لمفاهيمهم، وهما: نبوءة « الشعب المختار »، ونبوءة « أرض الميعاد »، فلأن اليهود هم « شعب الله المختار » فلا بد أن ينعزلوا عن بقية الشعوب، ومن هنا كانت النظرة المعادية والعنصرية لغير اليهود . ولأن إله بنى إسرائيل قد منح شعبه المختار الأرض

(١) انظر فى هذا :
- جعفر هادى حسن، **مرجع سبق ذكره.**
(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٤.
(٣) وذلك فى الفصل الخامس من هذا الباب.
(٤) انظر فى شأن تعريف الصهيونية الدينية :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٦٣.
- Eisenstadt, S. N.; **Op. cit.**, P. : 143 - 145, 157 - 158.
- Fiedman, M.; **The Ultra - Orthodox and Israeli Society in :** Kyle, K. and Peters, J. (ed); **Whither Israel ? : The Domostic Challenges** (Royal Institute of International Affairs, London, 1993), P. : 177 - 180.

المقدسة، أرض الميعاد (وهى أيضاً أرض الرب لإعتقادهم بأن الإله قاطن فيها)، فإن «الصعود» إليها، « والإستيطان » فيها من تعاليم العقيدة الدينية، فمن يعيش فيها يغدو مؤمناً، أما المقيم خارجها فلا إله له[١].

وإرتباطاً بفكرة « الوعد الإلهى » تلك، فإن اليهود يرون أن تربة فلسطين تربة طاهرة، ولهذا ظل اليهود يدفنون موتاهم فيها منذ قديم الزمان إن إستطاعوا، فإن لم يتيسر لهم ذلك يضعون مع الكفن شيئاً من التراب المجلوب من فلسطين لإعتقادهم أنه عندما يأتى المسيح سيبعث جميع الموتى فى فلسطين[٢]. والقدس هى البقعة الأكثر قداسة وإحتراماً عند اليهود فهى « مدينة الله »، و« مدينة الحق »، و « مدينة الشعب المقدس »، و « المدينة المقدسة » و « أم إسرائيل »، و« صهيون »، وهم يعتقدون أنها تضم العديد من الأماكن الدينية المقدسة مثل قبر داوود وحائط «المبكى»، بل إن إلههم ساكن فى صهيون كما جاء فى المزامير (١١/٩)، والقدس مركز الدين اليهودى، ويتردد إسمها فى صلواتهم فى عيد الفصح: «نلتقى العام القادم فى أورشاليم»[٣].

وعلى الرغم من أن الصهيونية الدينية ظهرت كحركة دينية مستقلة داخل الحركة الصهيونية السياسية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكتيار وسط بين الصهيونية السياسية والأرثوذكسية الدينية المتشددة « الحريدية »، إلا أن أصولها الفكرية ومفاهيمها الرئيسية ترتد إلى فجر القرن الثالث عشر الميلادى، وعلى يد الحاخام « موشيه بن نحمان » الملقب بـ « رمبان ». وهكذا لم تكن الصهيونية الدينية وليدة القرن التاسع عشر وصنيعة الحركة الصهيونية، وإنما كانت نتاجاً للنبوءات والأساطير الدينية اليهودية، وثماراً لكتابات العديد من الحاخامات اليهود. وفيما يلى سنتتبع - بإذن الله - الأفكار الرئيسية للصهيونية الدينية فى كتابات العديد من الحاخامات اليهود.

أفكار الصهيونية الدينية فى مؤلفات عدد من الحاخامات اليهود:

وسوف نعرض هنا لأفكار عدد من أبرز الحاخامات والكتاب اليهود الذين يعدون من دعاة الحركة الصهيونية الدينية وروادها. ومن هؤلاء الحاخامات موشيه بن نحميان، ويهودا القلعى، وتزفى هيرش كاليشر، وشموئيل موهيليفر، ويحيل ميخائيل بانيس، وابراهام اسحق كوك، وحاييم لانداو، ومائير بار ايلان.

(١) ورد ذلك فى :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٤ - ١٦٥.
(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.
(٣) **المرجع السابق**، نفس المكان.

*الحاخام « موشيه بن نحمان (١١٩٤ - ١٢٧٠م) »[١]:

يعد الحاخام « موشيه بن نحمان » الملقب بـ « رمبان » من أبرز من دعا إلى أفكار الصهيونية الدينية بعد «الشتات الرومانى». ويمكننا تلخيص أفكار « بن نحمان » على النحو التالى:

أضفى سمة القدسية على « أرض إسرائيل » أى فلسطين، وإعتبرها مركز العالم فـ «أورشاليم » هى مركز « أرض إسرائيل »، وأن هذه الأرض هى المكان المناسب والوحيد لتأدية الوصايا الدينية التوراتية، حيث يصل الإنسان وكذلك الحيوان إلى قمة كماله. والإستيطان فى هذه الأرض واجب دينى،بل ومن ضمن الفرائض الدينية الـ ٦١٣، بل وإعتبر « بن نحمان» أن هذه الفريضة تعادل كل فرائض التوراه مجتمعة. وواجب الإستيطان هذا واجب فردى وجماعى فى آن واحد، وهو يمهد الطريق لمجئ المسيح المخلص.

* الحاخام « يهودا القلعى (١٧٩٨ - ١٨٧٨) »[٢]:

ولد الحاخام « القلعى » فى مدينة سراييفو لابوين من يهود الصرب عام ١٧٩٨، وتلقى بها تعليماً يهودياً تقليدياً، وتبحر فى تعاليم « القبالة »، كما إشتغل «القلعى» بالتدريس فى مدينة «زملين» بالقرب من « بلغراد»، وأضحى فى العام ١٨٢٥ حاخاماً لها (وهى عاصمة الصرب آنذاك). وقد عايش « القلعى »، خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ثورة شعوب البلقان وحرب الإستقلال اليونانية، مما أثر على أفكاره فيما بعد.وإستند « القلعى » - فى رؤيته عن « الخلاص » من خلال الإستيطان فى أرض إسرائيل - إلى أسطورة دينية كان اليهود الصوفيون قد غالوا فى زخرفتها والزيادة عليها، وهى تقول بأن « المسيح الأول » سوف يسبق مجىء « المسيح المنتظر »، ويقود اليهود فى حرب يأجوج ومأجوج وذلك لفتح فلسطين بحد السيف.

وقد راح الحاخام القلعى، متأثراً بتعاليم القبالة وبالنصوص التلمودية، يضع تصوره للخلاص اليهودى ليراه من خلال الإستيطان فى «أرض إسرائيل». وقد وردت أفكاره فى العديد من الكتيبات والمقالات أهمها مقالة بعنوان «الخلاص الثالث» ،وكتيب بإسم «إسمعى

(١) انظر فى ذلك :
- **المرجع السابق**، ص :١٦٦.
- رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٥ - ٨٦.

(٢) انظر فيما يتعلق بالحاخام « القلعى »، المراجع التالية :
- آرثر هرتز برج؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩ - ١٢.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٦ - ١٦٧.
- صموئيل أتينجر؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٤- ٢٢٥.
- أسعد رزوق، التلمود والصهيونية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٠ - ٢٠٢.
- Eisenstadt, S. N., **Op. cit.**, P. : 143 - 145.

يا إسرائيل»، وكتاب « سلام يا قدس »، وكتاب « قربان يهودا ». ولئن مر فكر الحاخام «القلعى » بتطورات عديدة إذ إنتقل من مرحلة التمسك بنبوءة « المسيح المخلص » إلى مرحلة الدمج بين هذه النبوءة وبين « العودة » اليهودية إلى « أرض إسرائيل » تحت زعامة بشرية، فإن الأفكار التى نادى بها، فى معظم أعماله، أعتبرت البداية الحقيقية للصهيونية الدينية.

ويرى « القلعى » - إستناداً إلى النصوص التلمودية - أن « الحضرة الإلهية » لن تحل محل اليهود ما لم يكن عددهم فى « أرض إسرائيل » (٢٢٠٠٠) ألفاً، ومن هنا كانت دعوته إلى « عودة » اليهود إلى « أرض إسرائيل » دون إنتظار « المسيح المخلص »، لأن هذه «العودة» هى الخطوة الأولى نحو « الخلاص » المنشود ومجىء « المسيح المنتظر ». إن مفهوم « القلعى » لـ « الخلاص الذاتى » تمثّل فى الإستيطان فى « أرض إسرائيل » بهدف العمل على تعمير « الأرض الخراب »، وإحياء اللغة العبرية. وقد آمن بأن هذا « الخلاص الذاتى » يتحقق عن طريق: الدعوة إلى عقد جمعية عامة كبرى - إيجاد صندوق قومى لشراء الأراضى - إنشاء صندوق قومى آخر لجباية الضرائب - السعى وراء توفير قرض قومى[١].

وقد رأى « القلعى » أن ثمة نوعين من الهجرة، الأول: الهجرة الفردية وهى تعنى التوبة والعودة إلى تعاليم الدين وذلك على النحو الوارد فى كتب العبادة، أما النوع الثانى فهو الهجرة الجماعية، وهى تعنى عودة « إسرائيل » كلها إلى « أرض إسرائيل » التى هى إرث الآباء وذلك لـ « إستلام الأمر الإلهى »، وهى العودة الجماعية التى تنبأ بها جميع الأنبياء. وقد إعتبر « القلعى » أن شراء الأراضى فى فلسطين فريضة مقدسة، وهنا يربط بين إبتياع النبى « يعقوب » أرضاً من « بنى حمور أبى شكيم »[٢]، وبين الإستيطان فى فلسطين. لقد فعل « يعقوب » ذلك - فى تصوره - ليعلّم « نسله » من بعده فريضة « إبتياع تراب الأرض المقدسة من أصحابها غير اليهود ».

هذا ، وقد توقع « القلعى » ظهور « المسيح » عام ١٨٤٠م، ولما لم تتحقق نبوءته تلك، راح يقول أن الخلاص لن يأتى فجأة ومرة واحدة، وإنما ينبغى العمل بجد فى سبيل تحقيقه. وقد إستبدل « القلعى » « الوعد الإلهى بإرسال المسيح المخلص » بالدعوة إلى عقد «مجلس الحكماء » أو « مجلس الشيوخ »، و« صندوق قومى » لشراء الأراضى فى فلسطين.

(١) يلاحظ فى هذا المقام أن هذه الأفكار التى نادى بها الحاخام « القلعى » تشبه ما نادى به مؤسس الصهيونية السياسية «هرتزل». ويذكر أن جد « هرتزل » كان أحد تلاميذ « القلعى ».
ورد ذلك فى :
- أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩.

(٢) وذلك كما جاء فى سفر التكوين (٣٣ : ١٨ - ١٩).

ولقد ترجم الحاخام المذكور آراءه وأفكاره النظرية تلك عن طريق نشر كتيب لتعليم اللغة العبرية، ومن خلال قيامه بالعديد من الأنشطة فى دول أوربا للترويج لأفكاره بين اليهود، كما أسس عدة هيئات للإستيطان فى فلسطين ولكنه لم يوفق، وعندما بلغ السبعين من عمره هاجر إلى فلسطين حيث توفى بها عام ١٨٧٨ .

*** الحاخام « زيفى هيرش كاليشر (١٧٩٥ – ١٨٧٤)»:**

ولد الحاخام « كاليشر » فى مدينة « بوزن » الواقعة غرب بولندا والتى كانت تحت السيطرة البروسية آنذاك (منذ ١٧٩٣)، وأتم دراسته فيها ثم فى مدينة « تورن » الألمانية، حيث بقى بها حاخاماً لها لمدة أربعين عاماً[1]. وقد كان « كاليشر » واحداً من تلاميذ « القلعى »، ومن المتبحرين فى دراسة التلمود، وذا نزعة صوفية واضحة . وقد كان طبيعياً أن يتصدى «كاليشر» بضراوة لحركة الإصلاح فى الدين اليهودى، كيف لا وهو الذى انتهت به دراساته المتعمقة والطويلة للتلمود إلى أن الخلاص لايكون بمجرد مراعاة اليهود للفرائض والوصايا الدينية فى بلدان شتاتهم، وإنما بالإستعداد له عن طريق إستيطان اليهود فى فلسطين[2] . ويبدو تأثر «كاليشر» الواضح بالتلمود عندما تحدث عن « البداية الطبيعية للخلاص »، أو عن «قداسة العمل فى الأرض». لقد جاء فى رسالة بعث بها «كاليشر» إلى عائلة «روتشيلد» فى برلين عام ١٨٣٦ أن : « بداية الخلاص سوف تأتى عن طريق وسائل طبيعية ونتيجة للجهد الإنسانى ومن خلال إرادة الحكومات لجمع شمل إسرائيل المبعثرة فى الأرض المقدسة »[3].

وقد تطرق «كاليشر» فى كتاب له بعنوان «البحث عن صهيون» – الذى نشره فى عام ١٨٥٢ – إلى رؤيته للخلاص الذاتى، وبعد بحث طويل لـ « المسألة اليهودية » من الناحية التلمودية – بالغ خلاله فى تصوير حالات العذاب والإضطهاد التى عاشها يهود أوربا – راح يُقرر أن عذاب اليهود وشقاءهم هو إمتحان لإيمانهم، وأن بداية الخلاص لن تتحقق على يد «المسيح المنتظر»، وإنما عن طريق العمل على تخليص الذات والذهاب إلى فلسطين بهدف الإستيطان وشراء الأراضى، إن إستيطان الأراضى المقدسة هو من أهم الوصايا الدينية كما يرى «كاليشر»[4]، كما أنه قرر أن « خلاص إسرائيل ..... يجب ألا يصور على أنه معجزة فجائية، فلن يهبط القدير، تبارك اسمه، فجأة ويأمر شعبه بالتقدم، ولن يبعث الرب المسيح المنتظر من السماء فى لمحة عين لينفخ بالبوق لإسرائيل المبعثرة، ويجمعها فى القدس ...

(١) انظر فى ذلك :
– أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣.
(٢) أسعد رزوق، التلمود والصهيونية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٢.
(٣) ورد ذلك فى :
– أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.
(٤) أسعد رزوق، التلمود والصهيونية، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

الخلاص سيبدأ بمساندة المحسنين وبكسب موافقة الأمم على لم شمل بعض الإسرائيليين فى الأرض المقدسة »[1].

وقد راح الحاخام « كاليشر » يضع مُخططاً مفصلاً بغية وضع أفكاره موضع التطبيق متأثراً فى ذلك بدراسته التلمودية من جهة، وبالحركات القومية الأوربية الناشئة آنذاك من جهة أخرى، ومتطلعاً إلى إيقاظ رغبة الأغنياء والماليين اليهود أمثال « مونتيفيورى » و « آل روتشيلد » فى تمويل تأسيس « جمعية استعمار فلسطين »، التى وضع لها برنامجاً من أربع نقاط[2] :

– إنشاء صندوق مالى لشراء أكبر مساحة ممكنة من المدن والحقول والكروم فى فلسطين.

– تهجير اليهود من سائر أنحاء العالم – وخاصة من روسيا وبولندا وألمانيا – وتوطينهم فى الأراضى الزراعية بـ « الأرض المقدسة » لقاء إيجار يدفعونه، مع توفير تسهيلات عدة، وضمان موافقة الأمم المختلفة.

– إنشاء نظام للبوليس أو « حرس من الشباب » يتولى حماية المستعمرين ضد هجمات البدو، ويحافظ على الأمن والنظام فى البلاد.

– إنشاء مدرسة زراعية لتعليم النشء اليهودى وإعداده الإعداد الكافى على أعمال الزراعة، وكذا العلوم الأخرى، إلى جانب أصول الديانة اليهودية.

وقد أكد « كاليشر » على أهمية وقدسية العمل فى « الأرض المقدسة »، فعنده «ستكون الحالة مختلفة لو تحمسنا للعمل فى الأرض بأيدينا.....وسيبارك الله عملنا بكل تأكيد، وهكذا سوف لا نحتاج إلى إستيراد القمح من مصر أو من غيرها من البلاد المجاورة.......كما أن العمل الزراعى سيؤدى إلى الوصول إلى الخلاص الذى وعد به المسيح، فإذا ما قدمنا الخلاص للأرض بهذه الطريقة الدنيوية فستظهر لنا علامات الخلاص تدريجياً »[3] . ورداً على معارضيه المتدينين المتشددين قال « كاليشر »: « إذا لم يوجد خبز فسوف لايوجد دراسة (دراسة التلمود).....وأن العمل فى تربة الأرض المقدسة هو تطبيق للوصايا الدينية...»[4].

وبعد جولات عديدة قضاها « كاليشر » فى الترويج لأفكاره، تأسست فى برلين عام ١٨٦٤ – وبالتعاون مع « كاليشر » نفسه – « جمعية إستعمار أرض فلسطين »، كما قامت جماعة يهودية بشراء أراضٍ فى ضواحى مدينة « يافا » الفلسطينية عام ١٨٦٦م، وقامت «

(١) ورد ذلك فى :
– أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤.
(٢) ورد ذلك فى :
– أسعد رزوق، التلمود والصهيونية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٢ – ٢٠٣.
(٣) أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦ – ١٧.
(٤) **المرجع اسابق**، ص : ١٧.

الجمعية اليهودية الفرنسية، الإليانس الإسرائيلى الجديد » – التى تأسست فى فرنسا عام ١٨٦٠م – بإنشاء أول مدرسة زراعية يهودية فى فلسطين بالقرب من يافا من أجل تشجيع شراء الأرض وبناء المستوطنات الزراعية [١].

ومما لاشك فيه أن إستناد « كاليشر » – ومن قبله أستاذه « القلعى » – على النصوص التلمودية والتعاليم الدينية كان بغرض تبرير خروجه عن فكرة إنتظار « المسيح المنتظر »، وتأييد فكرة العمل اليهودى الذاتى، فى وقت كان يعد فيه هذان الأمران نوعاً من الهرطقة. ولئن لاقت أفكار الحاخامين « القلعى » و « كاليشر » إستنكاراً وهجوماً من أغلب حاخامى عصرهما، إلا أنها شكلت فى نهاية المطاف السبيل المهئ لبروز التيار الصهيونى الدينى داخل التجمعات اليهودية فى أوربا، بل ودفعت مجموعة من الحاخامات المؤيدين لها – أى أفكار « القلعى » و «كاليشر» – إلى المشاركة فى المؤتمر الصهيونى الأول فأكتسب دعاة الصهيونية السياسية آنذاك دعماً مؤثراً لأهدافهم. وكان على رأس هؤلاء الحاخامات المشاركين فى المؤتمر الصهيونى الأول الحاخام الروسى « شموئيل موهيليفر ».

*** الحاخام « شموئيل موهيليفر (١٨٢٤ – ١٨٩٨) »:**

ولد الحاخام « موهيليفر » بالقرب من قرية « فيلنا » فى ليتوانيا، ودرس « القبالة » و «الحسيدية» حتى صار من المتبحرين فيهما. وصار حاخاماً وهو فى الثامنة عشرة من عمره، ثم عين حاخاماً لمدينة « رادوم » فى السبعينيات من القرن التاسع عشر، كما كان من زعماء حركة « أحباء صهيون » [٢]، ومن المتأثرين بأفكار الحاخام « كاليشر »[٣].

وقد أسس « موهيليفر » أول جمعية لأحباء صهيون فى « فارصوفيا » ودعا اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين والإستيطان فيها، وبقى فى « أحباء صهيون » على الرغم من علمانيتها، حيث صار يمثل الإتجاه الدينى داخلها. وقد عمل « موهيليفر » على إيجاد « ولاء قومى يهودى »، وعلى تشجيع المتدينين داخل « أحباء صهيون ». وبعدما نشب خلاف بين العلمانيين والمتدينين داخل «أحباء صهيون»، شرع فى التوفيق بين الفريقين من خلال مكتبه الذى سمى آنذاك « مركاز روحانى » أى « المركز الروحى »، وهى التسمية التى أُطلقت على تنظيم الصهيونية الدينية فيما بعد وجاءت منها لفظة « مزراحى »[٤]. لقد كان

(١) انظر فى ذلك :

– **المرجع السابق** ، ص : ١٣.

– كمال الغالى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٦.

(٢) انظر فى شأن هذه الحركة ماجاء فى شأنها فى ملحق رقم (١).

(٣) انظر عن نشأة « موهيليفر » وحياته :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٦٨.

– أرثرهرتزبرج، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٧٩.

(٤) انظر فى ذلك :

– أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره،** نفس المكان.

« موهيليفر » يرى – حسبما جاء على لسان أحد علماء التوراه – أن « الله يفضل أن يعيش أبناؤه فى أرضهم، حتى ولو لم ينفذوا التوراه، على أن يعيشوا فى المنفى وينفذوا تعاليمها »[١].

وقد كان « موهيليفر » من ضمن الحاخامات الذين أفتوا بوجوب زراعة الأرض فى السنة السبتية بعد بيعها للأغيار بيعاً صورياً حينما واجه المستوطنون اليهود – لأول مرة – مشكلة سنة التبوير « السنة السبتية السابعة » [٢] مما أثار غضب وإستياء المتدينين المتشددين. هذا فضلاً عن أن « موهيليفر » كان من الذين أعدوا – مع « هرتزل » – المؤتمر الصهيونى الأول، بل وبعث برسالة إلى المؤتمر – مع حفيده نظراً لظروفه الصحية – بشرّ فيها بإقتراب قدوم « المسيح » الذى سوف يجمع شمل « إسرائيل » فى فلسطين. وكان مما جاء فى هذه الرسالة – بعد أن راح يدعو الله للمجتمعين الذين وصفهم بقادة « الشعب المختار » وأبناء صهيون الأحباء – الأمور التالية [٣]:

– ضرورة توحيد جميع « أبناء صهيون المخلصين للقضية » من أجل العمل بروح تسودها الأخوة والإنسجام حتى « ولو كانت بينهم فروقات فى الدين »، وضرورة التعاون حتى مع أولئك الذين لا يتبعون التعاليم الدينية.

– التأكيد على أن العودة هى إحدى الوصايا التوراتية الأساسية، وأساس وجود« الشعب اليهودى».

– التأكيد على أن أساس حركة « أحباء صهيون » هى التوراه، التى هى أساس حياة اليهود وأساس « العودة إلى أرض الآباء ».

– التأكيد على أن واجب اليهود هو « أن نبنى ونزرع لا أن نمزق ونهدم »، وعلى عدم التعرض لأموال الصدقات « الحانوكا » فى القدس.

– العمل على الترويج للدعوة الصهيونية فى بلدان الشتات من أجل كسب تأييد جموع اليهود فيها، وذلك من خلال الخطباء المفوهين و النشرات والإصدارات.

– تسفيه الدعوات التى ينادى بها الحاخامات الإصلاحيون، وإعلان بطلان إجتهاداتهم وآرائهم.

ومن هنا كانت نشاطات « موهيليفر » منصبة « على العمل على حمل الحركة

(١) ورد ذلك فى :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** نفس المكان.

(٢) **المرجع السابق،** نفس المكان.

(٣) انظر نص هذه الرسالة بالكامل من :

– أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٧٩ – ٢٨٣.

الصهيونية على الإستجابة لمطالب الدين اليهودى، وضمان تمثيل مصالح المتدينين اليهود داخلها، وذلك عن طريق تبرير مشروعات الإستيطان اليهودى فى فلسطين بوصايا التوراه ونصوص التلمود.

*** الكاتب الدينى « يحيل ميخائيل بانيس (١٨٤٢ - ١٩١٢) »:**

ولد « بانيس » فى الجزء البولندى المحتل من الروس فى العام ١٨٤٢ ونشأ فى ظل عائلة متدينة. وقد نشر سلسلة من المقالات تحت عنوان « أولاد روحى » فى العام ١٨٧١م أكد فيها على [١] :

– إن الدين اليهودى لا يتناقض مع الإكتشافات العلمية الحديثة، فهو لديه القدرة على التكيف مع كل العصور.

– إن الدين اليهودى هو مصدر « القومية اليهودية ». والمعرفة المنفصلة عن الدين يجب ألا نعمل على بلوغها، فالمعرفة التى تؤدى إلى النهضة هى تلك التى ترتبط إرتباطاً عضوياً بالدين بشكل غير قابل للإنفصام. والقومية التى يدعو لها « بانيس » هى قومية مرتبطة بالدين، حيث أن روحها وحياتها تتمثل فى أفكار التوراه وتعاليمها على حد قوله.

– القومية اليهودية لايمكن أن تكون علمانية، وعند « بانيس » إقصاء الدين عن القومية يشبه من « يسلب الجسد الحى روحه ليحييه بصدمة كهربائية تساعده على الإستمرار ولكنها ليست بديلاً عن الحيوية الحقيقية ». ويؤكد على قوله هذا بأن « الشعب اليهودى يختلف عن بقية المجموعات العرقية الأخرى فهو شعب له ديانته المستقلة ويرتبط بميثاق يقضى بإتباع تعاليم هذه الديانة ».

– إن من الضرورى إدخال « الإصلاحات الدينية فى حياة الجماهير اليهودية الاقتصادية والمهنية والتربوية والاجتماعية بشكل يوائم روح العصر الذى تتم فيه، كما يجب جعل « اليهود دنيويين أكثر فى تفكيرهم، وعمليين أكثر فى حياتهم العملية ».

وقد راح « بانيس » يضع الخطط الكفيلة بتأسيس مدرسة زراعية فى فلسطين. وفى عام ١٨٧٤ عين مديراً لصندوق خاص أُسس للعمل على تشجيع استعمار فلسطين، ثم انتقل عام ١٨٧٨ إلى فلسطين بصفة ممثل لجمعية « مذكرة موسى » حيث لعب دوراً فاعلاً فى المراحل الأولى للإستيطان، كما تعاون مع « اليعازر بن يهودا » فى عمله على إحياء اللغة العبرية، وانتمى لفترة إلى « المحفل الفلسطينى » لجمعية « بن موسى » بزعامة « آحاد هاعام » [٢].

---

(١) انظر نص عدد من هذه الرسائل فى المرجع التالى والذى منه إقتبسنا عدة عبارات :

– أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٨٦ - ٢٩٢.

(٢) **المرجع السابق**، ص : ٢٨٥.

*** الحاخام « أبراهام هكوهن كوك (١٨٦٥ - ١٩٣٥) »:**

وُلد الحاخام « كوك » فى قرية صغيرة فى لاتفيا، وتلقى تعليماً تلمودياً، وتأثر بالتعاليم «القبالية»، وتكلم العبرية. وحين بلغ الثالثة والعشرين من عمره أضحى حاخاماً لمدينة «زيجل» الليتوانية (من ١٨٨٨ حتى ١٨٩٥)، ثم صار حاخاماً لمدينة «بويسك» اللاتفية خلال الفترة من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٤. وكان قد بدأ حياته العملية كرئيس تحرير وناشر لمجلة حاخامية، راح فيها يدعو إلى الخلاص معتبراً أن جيله ينتمى إلى عصر مجئ «المسيح». وفى العام ١٩٠٤ هاجر إلى فلسطين ليصبح حاخاماً لمدينة « يافا » الفلسطينية، فكان بذلك أول حاخام صهيونى بارز فى فلسطين. وفى العام ١٩١٤ سافر إلى أوربا للإشتراك فى الإجتماع الكنسى العالمى، وحالت الحرب العالمية الأولى دون عودته فعمل فى سويسرا كحاخام حتى عام ١٩١٦ ثم فى لندن حتى عام ١٩١٩. ولما عاد إلى القدس عمل فى منصب الحاخام الرئيسى للمدينة، ثم عينه الإنجليز أول «حاخام أكبر» للطائفة اليهودية الإشكنازية فى فلسطين وذلك منذ العام ١٩٢١ وحتى وفاته [١].

وقد شكلت أفكار «كوك» وكتاباته - لأول مرة - فلسفة شاملة للصهيونية الدينية؛ ذلك أن «كوك» سخّر حياته وكتاباته لأجل التوفيق بين الدين والسياسة، وبين المتدينين والعلمانيين مستخدماً فى ذلك خلفيته الدينية التلمودية وتعمقه فى تعاليم «القبالة». لقد كان على يقين من أن جيل المستوطنين الصهاينة فى فلسطين هو الجيل الذى ينتمى إلى عصر «المسيح المخلص»، وأن الرواد، بالرغم من لا دينية عدد كبير منهم، إنما ينفذون تعاليم الدين بإستيطانهم فى فلسطين[٢]. وقد اعتبر أن الصهيونية «هبة إلهية داخل الروح اليهودية، تسبق قدوم المسيح المنتظر»[٣]، والصهاينة - عنده - هم « يد الله التى تنفذ المهمة السماوية لتقريب موعد الخلاص، وهم بهجرتهم إلى «أرض إسرائيل» يساعدون - على نحو غير متعمد - عمل الرب الذى سوف يتوج فى الخلاص الأكبر» [٤].

---

(١) ورد ذلك فى :

– **المرجع السابق**، ص : ٢٩٣ - ٢٩٤.

- Jacobs, L., **Op.cit.**, P. : 307.

وتجدر الإشارة إلى أن فترة عمله فى لندن هى ذاتها الفترة التى تمت خلالها مفاوضات ما قبل وعد بلفور.

(٢) ورد فى :

–صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧.

(٣) ورد هذا فى :

– أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٩٤.

وتجدر الإشارة إلى أن كتابات «كوك» قد جمعت فى مجلدات بعنوان « أوروت » أى الأضواء، وقد وردت فى المرجع المذكور أجزاء من هذا الكتابات.

(٤) ورد فى :

– يوسى ميلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٨.

لقد كان «كوك» دائم البحث عن ما أسماه « Hakhalah » أى «الإشتمال» بمعنى تبنى تلك الرؤية التى تشمل مختلف الإتجاهات ووجهات النظر والبرامج السياسية حتى المناوئة للدين منها. وقد استمد رؤيته تلك من منظور لاهوتى صوفى سخّره فى خدمة الأغراض الصهيونية(١). لقد آمن «كوك» بأن اليهود العلمانيين يقومون بدور فى عملية الخلاص؛ ذلك أن مجرد الإستيطان فى فلسطين،وتعميرها وتنمية إمكانياتها لاستيعاب المزيد من المهاجرين يُنفذ الخطة الإلهية، واعتبر كوك – أيضاً – أن العلمانيين سيدركون المعنى الروحى الحقيقى لمنجزاتهم فى المستقبل(٢).

ومن جهة أخرى، آمن «كوك» بأن ارتباط التعاليم الدينية اليهودية بـ «أرض إسرائيل» وبآمال «العودة» هى التى حفظت اليهود من الضياع، وأن «شعب إسرائيل، والتوراة، وأرض إسرائيل مزيج واحد» (٣) ، وأن «أرض إسرائيل هى جزء من جوهر الوجود القومى .... واعتبارها مجرد أداة لإقامة الوحدة القومية أو حتى لحفظ الدين فى الشتات هى فكرة عقيمة وغير جديرة بالقدسية ذلك أن أى تثبيت صحيح لليهودية فى أرض الشتات ممكن فقط عن طريق التعلق بأرض إسرائيل» (٤)، كما اعتبر «كوك» أن : «الإبداع اليهودى الأصيل – فى عالم الأفكار أو فى حلبة الأعمال الحياتية اليومية – لايمكن أن يتحقق إلا فى «أرض إسرائيل»، كما أن اليهودى «لايستطيع أن يكون مخلصاً وصادقاً فى أفكاره وعواطفه وخيالاته فى أرض الشتات كما يكون فى أرض إسرائيل، فالوحى المقدس بأية درجة كان، يكون نقياً فى أرض إسرائيل فقط، بينما يكون فى خارجها مشوشاً، ملوثاً، وغير نقى ... وكلما زاد تعلق الشخص بأرض إسرائيل كلما زادت أفكاره طهارة ... »(٥). وهكذا وضع كوك « أرض إسرائيل » فى مكان المركز من التعاليم الدينية اليهودية، ورأى أن ثمة ضرورة لإعادة بنائها فى ضوء المعتقدات الدينية(٦)، بل إن العيش والعمل فى «الأرض المقدسة» – فى نظره – هى فريضة إلهية «ميتسفا» تعادل فى قيمتها الفرائض الدينية الأخرى مجتمعة، وهو فى هذا يلتقى مع الصهيونية العمالية إلى حد كبير (٧). وقد رأى «كوك» أن خلاص اليهود فيه خلاص لبقية الشعوب أيضاً، فعالم الأغيار «مهترئ وممزق»، وأن «جميع الحضارات فى العالم ستتجدد بولادة شعبنا من جديد وستحل جميع المنازعات...»(٨).

(١) أرثر هرتزبرج ، **مرجع سبق ذكره**، ص :٢٩٣.

(٢) إيان لوستك؛ **الأصولية اليهودية فى إسرائيل**،ترجمة : حسنى زينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٩١)، ص:٤٠.

(٣) ورد ذلك فى :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٤) أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٩٤.

(٥) **المرجع السابق**، ص :٢٩٥.

(٦) Eisenstadt, S. N., **Op. cit.**, P. : 157.

(٧) إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤١.

(٨) أرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص :٢٩٨.

ولقد ساير «كوك» العلمانيين وتساهل معهم – برغم ما تنم عنه كتاباته من تطرف دينى، وبرغم مناقضته فى ذلك معظم رجال الدين فى أوائل القرن العشرين – حيث لم يكن الحاخام «كوك» ينزعج لرفض الشريعة الدينية جهاراً من قبل اليهود العلمانيين، ولا حتى للمجاهرة الصاخبة بإلحادهم، وكان يرى أن الجوهر الداخلى للقداسة الدينية اليهودية لايزال فى قلوب اليهود العلمانيين(١). وفى هذا الإطار، أصدر عدة فتاوى دينية كان القصد منها تسهيل الحياة على المستوطنين العلمانيين، والحفاظ على وحدة وتماسك اليهود فى فلسطين، ومن ذلك مشاركته فى الفتوى بإمكانية زراعة الأرض فى سنة التبوير، وفتواه بجواز لعب كرة القدم يوم السبت على أن تباع التذاكر فى يوم الجمعة.

وقد هاجم «كوك»، بشدة، الأفكار الدينية التى تسمح لليهود بالعيش فى المنفى، ودعا إلى تحالف المتدينين والعلمانيين، وأعرب عن ثقته فى أن الجميع سيرضخون فى النهاية لأمر الدين اليهودى(٢). وقد رأى كوك أن ثمة مبادئ رئيسية ثلاثة تنظم العلاقة بين التقاليد الدينية و «القومية اليهودية الحديثة»، هى(٣) :

- إضفاء سمة دينية حقيقية على مركزية « أرض إسرائيل » فى الحياة اليهودية.
- تنمية الإدراك الحسى للعلاقة بين الدين اليهودى ونشاط الصهيونية العلمانية.
- إعطاء أهمية عالمية للنهضة اليهودية من خلال نظام الفلسفة الدينية.

ولقد راح « كوك » يضع أراءه وأفكاره هذه موضع التطبيق من خلال تأسيسه مدرسته الدينية «مركاز هراب» عام ١٩٢٤ فى القدس، التى تعد أول مدرسة صهيونية دينية فى فلسطين، كما أن أفكاره وكتاباته قدّمت – فيما بعد – الأساس الفكرى والروحى لـ « كتلة الإيمان: غوش أُمونيم »، على النحو الذى سنعرض له لاحقاً بإذن الله.

ولا غرو فإن أفكار « كوك » المؤيدة للإستيطان فى فلسطين، والداعمة للحركة الصهيونية، والمتساهلة مع اليهود العلمانيين شكلت دعماً قوياً للدعوة الصهيونية تجاه يهود شرق أوربا المتدينين من جهة، وتجاه دعاة الإصلاح الدينى من جهة ثانية، وتجاه المتدينين المتشددين من جهة ثالثة. وفى الإجمال يمكن القول أنه كما كان « كوك » وأفكاره أداة فى يد الحركة الصهيونية، كانت الحركة الصهيونية ذاتها أداة من أدوات « كوك » فى وضع أفكاره عن الصهيونية الدينية موضع التطبيق.

(١) إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩ – ٤٠.

(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٣) ورد فى ذلك :

– **المرجع السابق**،نفس المكان. وكذلك :

- Eisenstadt, S. N., **Loc. cit.**

*** الحاخام « صموئيل حاييم لانداو (١٨٩٢ - ١٩٢٨) »:**

ولد الحاخام « لانداو » فى بولندا عام ١٨٩٢ من عائلة حسيدية. وقد إجتذبته الحركة الصهيونية الدينية فى وقت مبكر فإنضم إليها بعد الحرب العالمية الأولى ثم صار الناطق البارز بلسان الفئات الشابة داخلها. وراح من عمله داخل المزراحى يشجع على الهجرة والإستيطان حتى تمكن من تأسيس الجناح العمالى للمزراحى تحت إسم «العامل المزراحى». وفى العام ١٩٢٥ هاجر إلى فلسطين ليتابع نشاطه هناك [1].

وتدور أفكار « لانداو » حول التأكيد على أن « السكن فى فلسطين واجب دينى وتكليف قومى »، وأن « القبس الإلهى لايؤثر فى الشعب اليهودى إلا وهو فى أرضه، وبالتالى فلا يمكن إعتبار إسرائيل أمة حية وهى فى المنفى »[2]، ولهذا شدد على أهمية الإستيطان فى فلسطين.وقد أكد أيضاً على أهمية «الأمة»، فإعادة بناء الأرض – عنده – «تأتى فى مرتبة ثانوية لأن الأرض وجدت لأجل الأمة وليس العكس »، و « الأمة التى ليست لها أرض ليست أمة »[3].

وقد رأى « لانداو » أن للتوراه معنيين، الأول: كشريعة بمعنى أن يطيع كل فرد تعاليمها، والثانى: كروح قومية، بمعنى أنها مصدر « الإنبعاث القومى » ذلك أن « شعبنا ليس شعباً إلا من خلال التوراه»، وشدد « لانداو » – أيضاً – على العمل، لأنه تعبير أساسى عن جوهر الإنبعاث القومى....وبداية لإعادة بناء تراث أمتنا ». ومن هنا فقد رأى أن التوراه والعمل متحدان، وأنه « لايمكن أن تولد التوراه من جديد بدون العمل، وكذلك لايمكن أن يولد العمل كقوة مبدعة فى بناء الأمة من جديد من دون التوراه التى هى جوهر الإنبعاث »[4].

*** الحاخام « مائير بار إيلان (١٨٨٠ - ١٩٤٩) »:**

ولد الحاخام « مائير بار إيلان » فى بلدة « فولوزهين » فى روسيا عام ١٨٨٠ من عائلة ليتوانية الأصل كانت تعرف بإسم « برلين »، وكان والده زفى يهودا برلين (١٨١٧ - ١٨٩٣) عالماً تلمودياً روسياً مناصراً لحركة « أحباء صهيون ». وقد تلقى « بار إيلان » تعليمه فى روسيا، ثم إنضم للحركة الصهيونية، وصار فيما بعد من زعماء المزراحى. وقد شغل منصب سكرتير اللجنة التنفيذية العالمية للمزراحى، ثم إنتقل إلى أمريكا عام ١٩١٤ حيث نظم فرعاً للمزراحى هناك، ثم سرعان ما أضحى رئيساً له من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٢٦. وفى العام ١٩٢٦ هاجر إلى فلسطين، وأسس عام ١٩٣٦ جريدة « هتسوفيه » كناطقة بلسان المزراحى، وبذل جهوداً كبيرة فى توفير الدعم للمدارس الدينية « اليشوفوت »، وكان من المبادرين إلى

(١) آرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص :٣٠٧.
(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان، وص :٣٠٩.
(٣) **المرجع السابق**،ص :٣٠٨، ٣١١.
(٤) **المرجع السابق**،ص :٣٠٩ – ٣١٠، ٣١٢.

الدعوة إلى تأليف الموسوعة التلمودية، ثم شغل منصب رئيس تحرير الموسوعة منذ ١٩٤٧ وحتى وفاته. وقد مثل المزراحى فى الكنيسست الأول، وكان يطالب بعدم تدويل القدس وقت وفاته. وقد نشرت مذكراته باليديشية عام ١٩٣٣ بعنوان « من فولوزهين إلى القدس ». وقد سميت العديد من البنايات بإسمه تخليداً لذكراه منها البناية المركزية لحركة المزراحى العالمية فى تل أبيب، وجامعة بارإيلان الدينية فى رامات غان بتل أبيب، وغيرهما [1].

وقد حارب « بارإيلان » النزعات المعادية للصهيونية بين المتشددين اليهود، كما حارب الإتجاه العلمانى لدى الكثير من الصهاينة. وفى مقالة كتبها عام ١٩٢٢ تحت عنوان « أى نوع من الحياة علينا أن نخلق فى أرض إسرائيل »، تناول مسألة العلاقة بين الكنيس والدولة فى الدولة المنتظرة، وهى المسألة التى أضحت فيما بعد من أهم المسائل التى تواجه الدولة. وفى هذا الإطار إعتبر « بار إيلان » أن « الشعب والدين اليهوديين يختلفان كل الإختلاف عما عداهما من الشعوب والديانات، فالتوراه والتقاليد الدينية ليست كدساتير البشر، وإنما هى قوانين إلهية، وكما يهتم الدين اليهودى بشؤون العبادة، فإنه يتناول شؤون الدولة أيضاً فليس هناك فى اليهودية فصل بين الدين والدولة، ولا تعترف اليهودية بدولة تبتعد عن شؤون الدين، لذا يجب أن يلقن أبناء الشعب صغاراً وكباراً إحترام التوراه عن طريق التعليم الدينى فى المدارس الإبتدائية التى يجب أن تجمع بين تدريس العلوم الحديثة والدراسات الدينية التلمودية »[2].

وشدد « بارإيلان » على أن لاحل لهذا التناقض بين الدين والدولة إلا بالتوراه: « فليس ثمة من بديل للتوراه »، كما أن:

> « ليس هناك وسيلة لتوحيد جميع مذاهب وفئات الشعب اليهودى فى دولة متجانسة سوى بإعادة إحياء كل جانب من جوانب حياتنا على أساس تراثنا المستمد من التوراه،وهذا لا يعنى تجاهل قيم وعادات هذا الجيل أو السخرية منها، حتى لو كانت هذه القيم وتلك العادات مناقضة لشرائع التوراه، فيجب تغييرها شيئاً فشيئاً، يجب أن نبدأ عملنا ليس بتشريع القوانين، ولكن بتربية شبابنا، والتأثير على الكبار منّا، علينا أن نعلم شعبنا أن يقبل بشرائعنا، وأن نمد نفوذنا، حتى بإستعمال أساليب غير مباشرة إذا ما اقتضت الضرورة، وذلك من خلال المدارس والكتب المدرسية والصحف وكتب الأدب، لكى يتغير تفكير شعبنا، ونظرته إلى الأمور شيئاً فشيئاً، إلى أن يصبح هذا التفكير من شرائع توراتنا. وهذا التغيير سينتج عنه، تقبل للشريعة التوراتية من أجل قيمها الذاتية، بشكل إختيارى وإعتراف داخلى بقيمها الجوهرية وليس عن طريق الضغط الجسدى أو المعنوى »[3].

(١) انظر فى ذلك :
– **المرجع السابق**، ص :٤١٧ – ٤١٨.
(٢) ورد ذلك فى :
– آرثر هرتزبرج، **مرجع سبق ذكره**، ص :٤١٨ – ٤١٩.
(٣) ورد ذلك فى :
– **المرجع السابق**، ص :٤٢٢.

وهكذا، يشدد « بار إيلان » فى المقام الأول على خطورة الفصل بين الدين والدولة من جهة، وعلى أن الوسيلة الأنجع لتوحيد فئات « الشعب » وإحياء تراثه إنما تكون من خلال التربية والتعليم من جهة أخرى.

وخلاصة القول فى شأن الصهيونية الدينية، أن مفاهيمها الرئيسية إنطلقت من إنكار فكرة إنتظار « المسيح المخلص » لقيادة جموع اليهود و « العودة » بهم إلى فلسطين لإقامة « مملكة إسرائيل »، والإيمان بالجهود البشرية لليهود أنفسهم عن طريق تهجيرهم من أوطانهم وتوطينهم فى فلسطين. وقد إستند رواد الصهيونية الدينية فى ذلك إلى نصوص توراتية وإصحاحات تلمودية تعتبر الإستيطان فى « أرض إسرائيل » وصية من الوصايا الدينية اليهودية، وتمهيداً لقدوم « المسيح المخلص »، فتربة فلسطين تربة طاهرة، و « أورشاليم » مدينة « الله وموطن إقامته »، وهى مركز الأرض والمكان المناسب والوحيد لتأدية الوصايا الدينية عند الحاخام « بن نحمان »، وشراء الأراضى فى « أرض إسرائيل » هى فريضة مقدسة ورّثها « النبى يعقوب» لـ « لنسله » من بعده كما قال الحاخام « القلعى ». وخلاص اليهود لايمكن أن يتم بمجرد مراعاتهم الوصايا الدينية فى بلدان شتاتهم، وإنما – كما قرر الحاخام « كاليشر » – فى الإستعداد له بالإستيطان والعمل المقدس فى « الأرض المقدسة ». وليس ثمة أمة – عند الحاخام « لانداو » – دون أرض، ولا دولة يهودية من دون الجمع بين الدين والدولة حسبما جاء فى كلام « بار إيلان ». وعند الحاخام « كوك » الصهيونية هبة إلهية، وروادها ينفذون تعاليم الدين، فهم يد الإله فى تنفيذ وعده، ومن هنا يجب توحيد جميع « أبناء صهيون »– المتدينين منهم وغير المتدينين – وراء هدف إستيطان فلسطين كما رأى الحاخام « موهيليفر »، بل ويجب التساهل مع العلمانيين والتعاون معهم على حد قول « كوك ».

والصهيونية الدينية – بأفكارها تلك – قدّمت الشرعية [1] لمطالب الدعوة الصهيونية (المتمثلة فى تهجير اليهود إلى فلسطين لإنشاء دولة لهم) كما أضفت عليها طابعاً دينياً، ذا صبغة توراتية، ورداء تلمودى، قل أن تتمتع به أية حركة سياسية، ولهذا مثل الدين معيناً لا ينضب ودعماً لا يحيد فى يد الحركة الصهيونية تعول عليه وتستمد منه تأثيرها ونفوذها تجاه الجماعات اليهودية فى سائر أنحاء العالم ولا سيما فى شرق أوربا حيث كان يقطن اليهود المتمسكين بالتقاليد والعادات الدينية. هذا فضلاً عن أن مواجهة أفكار الحاخامات اليهود الإصلاحيين بالأفكار الصهيونية الدينية مهّد الطريق لكبح الأفكار الأولى، وإحتواء الثانية، وإفساح المجال أمام هيمنة الحركة الصهيونية.

---

(١) انظر حول سعى الحركة الصهيونية ثم الدولة نحو الدين اليهودى بغرض كسب الشرعية :
- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion in Israel ...; **Op. cit.,** P. : 5 , 19 - 24.
وهو ما سنعرض له تفصيلاً فى الفصل الثالث من هذا الباب.

هذا، وقد أفضى قيام « دولة إسرائيل » إلى إعطاء دفعة قوية لأفكار الصهيونية الدينية وأهدافها، حيث عززت دعواها فى جعل « أرض إسرائيل » مركز حياة اليهود فى العالم، ولا سيما وأن قيامها جاء بعد فترة قصيرة من المذابح النازية لليهود من جانب، وأعقبها إنتصارات عسكرية، بلغت ذروتها فى حرب يونيو من العام ١٩٦٧ من جانب آخر، وهذا ما دفع دعاة الصهيونية الدينية إلى دعم الدولة – رغم علمانيتها – والتعاون معها [1]. وقد كان من دعاة الصهيونية الدينية البازرين بعد قيام الدولة الحاخام « زفى يهودا كوك » ابن الحاخام « كوك » والذى سوف تنتاول أفكاره لاحقاً – بإذن الله – فى سياق الحديث عن التيار الدينى القومى فى الفصل الخامس من هذا الباب.

ويجدر بنا – قبيل الإنتهاء من الحديث عن الصهيونية الدينية – أن نشير إلى أن أنصار الصهيونية الدينية – راحوا يتحدثون – منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات – عن ضرورة فك عرى التحالف مع الدولة العلمانية وزعمائها. لقد إزداد شعور الصهيونية الدينية بقوتها فى السنوات الأخيرة، حيث مارس حاخاموها نفوذاً كبيراً فى الشارع الإسرائيلى [2]، وتبوأت الأحزاب والحركات الدينية الصهيونية موقعاً مرموقاً فى عملية صنع القرار السياسى سواء من خلال مشاركتها فى الائتلافات الحكومية، أم من خلال تأثيرها على سياسات الحكومة [3]. هذا إلى جانب سيطرة الصهيونية الدينية على دار الحاخامية الرئيسية، والحاخامية العسكرية، والمدارس الدينية الصهيونية، وجامعة بار – إيلان، ومنظمة « بنى عقيبا » الشبابية، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية [4].

ولهذا بدأ حاخامو الصهيونية الدينية ومؤسساتها فى تحدى ساسة الدولة ومؤسساتها، ولعل أبرز صور هذا التحدى ما حدث فى أغسطس ١٩٩٥، حينما أصدر (١٥٠٠) حاخام – وهم من الحاخامية الرئيسية وعلى رأسهم الحاخام « أبراهام شابيرا » – فتوى نادت بتحريم إخلاء

---

(١) انظر فى هذا المضمون :
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٣ – ١٧٤.

- Orr, A., **Op. cit.,** P. : 15 - 16.
- Eisenstadt, S. N.; **Op. cit.,** P. : 158.
- Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 280 - 281.

(٢) من هؤلاء الحاخامات : موشيه ليفنغر ، حاييم دروكمان، شلومو غورين، مائير كهانا، حاييم هليفى، فريدمان، يهودا عميتال، زيفى موشيه نيريا، وغيرهم.

(٣) ونقصد بالأحزاب الدينية الصهيونية حزب المفدال والأحزاب المنشقة عليه، أما الحركات غير الحزبية فأبرزها حركة غوش أيمونيم وحركة كاخ. وسوف نعرض لهذه الأحزاب والحركات فى الفصلين الرابع والخامس على التوالى من هذا الباب.

(٤) يذكر أن جامعة بار إيلان تضم نحو (١٨) ألف طالب، كما أن حوالى (٢٠ ٪) من مجموع طلاب المدارس فى «إسرائيل» – البالغ (١٨٣) ألفاً – هم طلاب المدارس الدينية الصهيونية. وعلى صعيد آخر أسس دعاة الصهيونية الدينية مدرسة للإخراج السينمائى ومجلة أدبية تدعى « الصورة : ديمونى ». انظر :
– جعفر هادى حسن؛ **١٥٠٠ حاخام يصدرون فتوى تثير الإنقسام فى إسرائيل** (جريدة الحياة، لندن، ١٤، ١٥ سبتمبر ١٩٩٥).

القواعد العسكرية الموجودة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسليمها إلى غير اليهود، وطالبت الجنود بعدم إطاعه أوامر الإنسحاب، وذلك رداً على إتفاق أوسلو، لأن الإنسحاب المقترح فى الإتفاق يعرض حياة السكان للخطر، بل ويهدد وجود الدولة، وينذر بوقوع فتنة بين الجيش والشعب كما جاء فى الفتوى، بل وذهب بعض الحاخامين إلى أبعد من ذلك حينما رأوا أن الحكومة نفسها تفتقد الشرعية، ولذلك فإن أوامر الجيش غير شرعية. وإلى جانب هذا، إرتفعت أصوات عدد من الحاخامين، التابعين للصهيونية الدينية، تطالب بالإنفصال عن العلمانيين لأنهم يرفضون التراث والتقاليد اليهودية ويظهرون العداوة للمستوطنين، ويعلنون أن الدولة لكل مواطنيها وليست « للشعب اليهودى » فقط، بل ويحاولون تقنين أفعال تخالف التوراه (كاللواط)، كما دعا أحد الحاخامات إلى تغيير النشيد الوطنى للدولة - وهو نشيد الحركة الصهيونية فى الأساس - وإستبداله بالمزمور رقم (٢٦) من مزامير التوراه، بل وراحت بعض الكنس تغير من الدعاء فى الصلاة، الذى يطلب من الله حفظ زعماء الدولة، ليصبح نص الدعاء هو أن يحفظ الله اليهود من زعماء الدولة[١]. وقد وصل هذا الأمر إلى ذروته حينما أقدم شاب من صفوف الصهيونية الدينية على قتل « إسحق رابين » فى نوفمبر ١٩٩٥م على النحو الذى سنعرض له فى الفصل الرابع من هذا الباب.

المبحث الرابع

الأرثوذكسية المتشددة « الحريدية »

تبين لنا من المبحث السابق أن ثمة عناصر دينية متشددة منشقة عن المزراحى قد شكلت مع بعض رجال الدين والحاخامات اليهود المعارضين للصهيونية ومع مجموعات دينية حسيدية معارضة للصهيونية أيضاً فى ألمانيا وهنغاريا، حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية سميت «أغودات إسرائيل » فى العام ١٩١٢. ولقد كان ذلك ثمرةً لنزاع نشب داخل حركة المزراحى فى أعقاب قرار المؤتمر الصهيونى العاشر (بازل ١٩١١) بتكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بتنظيم النشاط الثقافى العبرى فى « أرض إسرائيل » وبلدان الشرق وذلك برغم معارضة المزراحى بشدة. وفى هذا المبحث سينصب إهتمامنا على اليهودية الأرثوذكسية المتشددة المعارضة للصهيونية من الناحية الفكرية.

الفكر الدينى الأرثوذكسى المعارض للصهيونية

ينطلق الأرثوذكس المعارضون للصهيونية « الحريديم »[٢] فى رفضهم للصهيونية من عدة

(١) جعفر هادى حسن، ١٥٠٠ حاخام يصدرون فتوى ، **مرجع سبق ذكره**.

(٢) تعنى لفظة « الحريديم » : « المتقين » أو « الذين يخشون الله »، وهى مشتقة من سفر إشعيا (٦٦ : ٥) حيث جاء : «واسمعوا كلام الرب أيها المرتعدون من كلامه ».

أمور يمكن إجمالها فيما يلى:

- إن الحركة الصهيونية حولت فكرة « الشعب اليهودى » ذات المفهوم الدينى - أى كجماعة دينية تستمد هويتها عن طريق التقيد بتعاليم الشريعة « الهالاخاه » فى كل أمور الحياة العامة والخاصة - إلى فكرة لا تقدس التوراه ولا شعائرها وترى « الشعب اليهودى » كغيره من الشعوب الأخرى، فالرب - فى نظرهم - إصطفاهم وجعلهم شعبه المختار لكى يقوموا على خدمة الجنس البشرى كله، ومن هنا كان على اليهودى أن يلتزم بـ ٦١٣ فريضة[١]، ولهذا فهى حركة قومية علمانية تستغل المفاهيم الدينية والتوراتية فى صياغة أفكارها وأهدافها كما تصور «الحريديم».

- إن الحركة الصهيونية إستبدلت الخلاص الدنيوى البشرى بالخلاص الإلهى، وذلك بدعوتها اليهود إلى « العودة » إلى « الأرض المقدسة » دون إنتظار « المسيح » الأمر الذى يعد خروجاً عن الإرادة الإلهية وتعاليم التوراه[٢]. أما النظرة الأرثوذكسية المتشددة فترى أن مصير «الشعب المختار » لا يحدده إلا خالقه، وذلك تبعاً لمقدار تمسك ذلك الشعب بتعاليم «الهالاخاه»، وما الشتات إلا قضاء من « يهوه » وعقاب[٣]، ولن يتم الخلاص إلا بإرسال الخالق، « المسيح المخلص ». ويستشهد هؤلاء بما جاء فى الكتاب المقدس: « هكذا قال الرب مجاناً باعوكم وبلا فضة تفكون » (اشعيا، ٥٢ :٣)، وكذا: « لا بالقدرة ولا بالقوة بل بروحى قال رب الجنود » (زكريا ٤ :٦)، وكذلك أيضاً: « وأما بيت يهوذا فأرحمهم وأخلصهم بالرب إلههم ولا أخلصهم بقوس وبسيف وبحرب وبخيل وبفرسان » (يوشع ١ :٧). كما أن من وصايا التوراه « لا تحاول أن تستعجل نهاية الأيام، ولا تثور على الشعوب التى تحكمك »[٤].

- إن الحركة الصهيونية تعتمد على الإرادة الحسنة للأمم الأخرى « الأممية »، فهذه الأمم هى التى تسمح لليهود « بالعودة » والإستيطان فى أرضهم، وذلك عن طريق مراحل مختلفة (

(١) انظر فى ذلك:

- هدى عبد السميع حجازى؛ **بعض كلاسيكيات الرفض اليهودى للصهيونية** (الصهيونية (١)، عالم الفكر، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، الكويت، ١٩٨٣)، ص : ١٤٧.

- Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 179.

(2) Ravitzky, A.; Exile in the Holy Land " Dilemma of Haneadi Jewry in Medding, P. (ed).; **Israel : State and Society (1948 - 1988), Op. cit.,** P. : 92.

وكذا :

- Eisenstadt, S. N.; **Op. cit.,** P. : 158.

(٣) Friedman, M.; **Loc. Cit.**

وكذلك :

Glatzer, N.; **Hasidism** in : **Hasidism,** (Encarta, 1994, Op. cit.)

(٤) ورد ذلك فى :

- Shilhav, Y.; **The Emergence of Ultra-Orthodox Neighborhoods in Israeli Urban Centers in : Ben - Zodak,** E.; Local Communities and the Israeli Polity : conflict of Values and Interests (State University of New York, N. Y., 1993), P. : 161.

وعد بلفور، التقسيم، الدولة ..)[1]، وهذا لا يتلاءم مع طبيعة الشعب اليهودى[2]، ولا مع «الوعد الإلهى» له بتملك « أرض الميعاد ».

– إن المتدينين الأرثوذكس يرون أن علاقة اليهودى بـ « أرض الميعاد » هى علاقة روحية وعاطفية، وأن نفى اليهود منها هى من الأوامر الربانية التى لايمكن مخالفتها وعلى اليهودى أن يستمر فى صلواته حتى يستجيب له « يهوه » ويأمر بعودته مع « المسيح ». ومن هنا يرفض هؤلاء الدعوة الصهيونية وإدعاءها بأنها تحمى أمن اليهود وتنقذهم من الشتات [3].

– إن الحركة الصهيونية حركة معادية للسامية؛ ذلك أنها تخلق لليهودى مشكلة إزدواج الولاء، وتعمل على دعم الإتهامات المعادية للسامية. ولأنها تزدهر بإزدهار معاداة السامية، فهى تعمل على الترويج لها عن طريق العمل على تقويض وضع اليهود أينما وجدوا حتى تدفعهم إلى الهجرة [4].

– إن الحركة الصهيونية جعلت من اللغة العبرية لغة الحديث اليومية والرسمية لليهود، وذلك برغم أنها لغة دينية مقدسة يحرّم إستعمالها إلا فى الشؤون الدينية [5].

وقد كان طبيعياً أن يرفض « الحريديم » الدولة التى أقامتها الحركة الصهيونية لأنها دولة علمانية تقوم على هوية وثقافة علمانية، وتتجاهل هوية اليهود وقيمهم وتعاليم دينهم [6]. وفى الإجمال ثمة رأيان اثنان داخل صفوف الحريديم تجاه « دولة إسرائيل »، الأول يرى أن قيام هذه الدولة « عمل مناقض لفكرة « المسيح »: Anti - Messianic Act » وبالتالى فهى « دولة آثمة »، وبديهى أن هذه المعارضة للدولة لا ترتد إلى علمانية الدولة وقوانينها ومؤسساتها، وإنما إلى طبيعة نشأتها وخروجها على الإرادة الإلهية والتعاليم التوراتية. ومن هنا فأنصار هذا الرأى يرون أنهم فى منفى وأن سبب هذا النفى هو وجود الدولة ذاتها [7]. ولهذا لا يسعى هؤلاء إلى مراعاة الدولة ومؤسساتها التعاليم الدينية، بل وينفصلون عن المجتمع سياسياً واجتماعياً [8]. ومن ممثلى هذا الرأى جماعة ناطورى كارتا وجماعة ساطمر الحسيدية.

---

(١) Ravitzky, A.; **Op. cit.,** P. : 93.

(٢) عزمى بشارة، **دوامة الدين والدولة فى إسرائيل** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٣) صيف ١٩٩٠)، ص : ٢٩.

(٣) هدى حجازى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٤٩.

(٤) انظر فى ذلك :

– **المرجع السابق،** نفس المكان.

- Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 186.

(٥) هدى حجازى، **مرجع سبق ذكره،** نفس المكان.

(٦) Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 280.

(٧) Ravitzky, A.; **Op. cit.,** P. : 96 - 97.

(٨) جيل كيبل : **يوم الله : الحركات الأصولية المعاصرة فى الديانات الثلاث،** ترجمة : نصير مروة (دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول، ١٩٩٢)، ص : ١٨٥ وكذلك:

- Glatzer, N.; **Loc. cit.**

أما الرأى الثانى، فيعترف أنصاره بالدولة كحقيقة واقعة وذلك دون منحها الشرعية، وهم يعتبرون أنفسهم فى منفى أيضاً، غير أنهم يتعاونون مع الدولة ومؤسساتها وكأنهم فى بلد أجنبى ويحددون موقفهم منها بمقدار إقترابها من التوراه وتعاليمها...ويمثل هذا الرأى فى « إسرائيل » حركة أغودات إسرائيل والأحزاب المنشقة عليها [1].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كان لدى الحريديم وقادتهم قناعة – قبل نشأة الدولة – بأن قيام دولة صهيونية علمانية سوف يحول دون وجود مؤسسات تعليمية خاصة بهم، وأن تعاليم الهالاخاه لن يكون لها مكان فى حياة اليهود، وسيصبح الأمر كما كانت الحال فى « الإتحاد السوفيتى السابق »، بيْد أن واقع الحال أثبت عكس ما تخوف منه هؤلاء، فقد خلقت الدولة – التى قامت على أسس علمانية ديمقراطية ليبرالية – الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لإيناع مؤسسات تعليمية حريدية، بل وقامت مؤسسات الدولة بتمويل جل مصاريفها، كما عمدت إلى إيجاد مستوى معيشة مرموق لأبناء الطبقة الوسطى من « الحريديم ». ولقد كان من شأن ذلك أن ظهر « جيتو حريدى » له مؤسساته الاجتماعية الخاصة به، ونظام حياة يحكم أفراده. هذا فضلاً عن أن مبادئ الديمقراطية الليبرالية حالت دون سن قوانين معادية للدين [2].

وعلى صعيد آخر، تحقق ليهود شرق أوربا – ومن ضمنهم « الحريديم » – العديد من الإنجازات من جرّاء مذابح النازى فى أوربا، فمن ناحية خلقت هذه المذابح لدى قادة الدولة – وعلى رأسهم « بن غوريون » – شعوراً ببعض الذنب تجاه اليهودية التقليدية، مما دفعهم إلى العمل على الحفاظ على بقايا هذا التراث. وقد مثل هذا الأمر المنطلق الذى إستند إليه « بن غوريون » فى إعفائه طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. ومن ناحية ثانية، صار يهود الشتات– فى أعقاب مذابح النازى – أكثر إستعداداً للمشاركة فى الحفاظ على المؤسسات الدينية التقليدية وعلى التراث الدينى التقليدى بكل الوسائل المادية الممكنة. وفى هذا الإطار شكلت المساعدات المالية التى أرسلها هؤلاء إلى « إسرائيل » الأساس الاقتصادى لنمو المجتمع الحريدى. هذا فضلاً عن أن تحميل « الحريديم » مسئولية المذابح النازية قد تلاشى منذ الستينيات من هذا القرن، وصار طبيعياً الإعتراف بأن « الحريديم » كانوا جزءاً من ضحايا النازى[3].

---

(١) Ravitzky, A.; **Op. cit.,** P. : 98 - 99.

وكذا :

– عزمى بشارة، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣١.

وتجدر الإشارة إلى إننا سنعرض – بشئ من التفصيل – لهذين التيارين لاحقاً بإذن الله، فى الفصلين الرابع والخامس.

(٢) انظر فى هذا المضمون :

- Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 185.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل :

- **Ibid.,** P. : 185 - 186.

=

وحرى بنا أن نذكر – فى هذا المقام – السمات التى يتمتع بها المجتمع الحريدى فى «إسرائيل »، إنطلاقاً من الأفكار والرؤى الحريدية السابق تناولها، وفيما يلى أبرزها:

– إن « الحريديم » يعتبرون أنفسهم فى شتات برغم وجودهم فى « أرض الميعاد » كما يتصورون. ولشتاتهم هذا معنيان الأول دينى وهو يعنى غياب الإفتداء والخلاص، ولكن هذا لا يعنى رفض وجود يهودى جماعى فى « أرض إسرائيل »، أما الثانى فهو موضوعى، ويعنى غياب « الوطن اليهودى »، وهذا يعكس إتجاه « الحريديم » نحو الإبتعاد عن المجتمع العلمانى والإنفصال عن قيمه وتقاليده ومؤسساته. وهذا ما تعكسه أقوال العديد من الحاخامات الحريديم والحسيديم، وذلك حال قول الحاخام « مناحيم مندل شنيورسون » أن: « آثامنا أدت بنا إلى شتات فى الأرض المقدسة بيد غير المتدينين »، وكذا قول الحاخام الحسيدى « بنحاس مناحيم ألتر »: «إن هذا أصعب شتات: شتات تحت الحكم اليهودى ». أما الرابای « موشيه بلو » فقد إعتبر أن اليهود فى الأرض المقدسة يعيشون فى شتات ثلاثى الأبعاد، وذلك على يد الإنجليز، والعرب، و اليهود الذين لا يعبأون بالتوراه [١].

– إن المجتمع الحريدى لا يعترف بالقيم الليبرالية الغربية، فهو مجتمع تقليدى لا يؤمن بحرية التعبير والمناقشة، و لا بفكرة تداول الآراء. ويحكم هذا المجتمع بشكل مطلق من قبل قادة متدينين.

– لا يعنى حديثنا عن المجتمع الحريدى أن ثمة مجتمعاً حريدياً واحداً ومتجانساً، ذلك أن ثمة العديد من الجماعات والطوائف الحريدية التى تتنوع أفكارها وتختلف مصالحها وأهدافها، هذا فضلاً عن إنقسام هذه الجماعات والطوائف بإختلاف رؤى وإجتهادات الحاخامات ورجال الدين[٢]، حتى صار من المألوف الحديث عن حرب الحاخامات.

– إن « الحريديم » يعارضون الحداثة فكراً وثقافة، ويقبلونها مادياً وتكنولوجياً، وهذا يعنى أنهم يرفضون القيم والثقافة غير اليهودية، ويرون فيها تهديداً لوحدة المجتمع الحريدى الدينية

= وتجدر الإشارة – فى هذا الصدد – إلى أنه فى الوقت الذى كانت الحركة الصهيونية تُحمل « الحريديم » مسئولية المذابح النازية، كان الحريديم أنفسهم يرون أن الحركة الصهيونية هى المسئولة عن هذه المذابح بسبب خروجها عن الدين اليهودى والتشبه بالأمم الأجنبية فى الإدعاء بأن اليهود أمة واحدة وشعب واحد، وبسبب إستعجالها « الخلاص ».

(١) انظر لتفاصيل مطولة حول هذا الموضوع :

- Ravitzky, A.; **Op. cit.,** P. : 89 - 92.
- Shilhav, Y.; **Op. cit.,** P. : 159.

(٢) انظر فى ذلك :

- **Idem.**
- Ravitzky, A.; **Op. cit.,** P. : 89.
- Schnall, D.; **Radical Dissent in Contemporary Israeli Politics : Cracks in the Wall** (Praeger Publishers, New York, 1979), P. : 125.

والثقافية والاجتماعية، ولكنهم على إستعداد لقبول نتاج الحداثة والتقدم فى الأدوات والوسائل المادية مثل الحاسب الآلى والسيارة والطائرة. وهم يرفضون إستخدام الإذاعة المرئية لأنها أداة ناقلة لقيم وثقافة غير مرغوب فيها، وهكذا [١]. ويقبل المجتمع الحريدى عمل الزوجة الحريدية فى مجالات معينة (التعليم والتمريض فى الأساس) من منطلق أن هذا يسمح للزوج أن يتفرغ لدراسة التوراه [٢].

---

(١) انظر فى هذا المضمون :

- Shilhav, Y.; **Op. cit.,** P. : 157.
- Schnall, D.; **Op. cit.,** P. : 134.

– جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٧٦.

(٢) انظر فى هذا المعنى :

- Shilhav, Y.; **Op. cit.,** P. : 184.

الفصل الثانى
فى
نشأة الأحزاب الدينية وتطورها التنظيمى

- دهليز
- المبحث الأول : الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية :
  - المطلب الأول : حركتا همزراحى وبوعالى همزراحى (حزب المفدال منذ عام ١٩٦٥م)
  - المطلب الثانى : الأحزاب المنشقة على المفدال
- المبحث الثانى: الحركات والأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية وتطورها التنظيمى :
  - المطلب الأول : حركة أغودات إسرائيل.
  - المطلب الثانى : الحركات والأحزاب المنشقة على حركة أغودات إسرائيل :
    - حزب « حراس التوراة الشرقيين : شاس »
    - كتلة « يهود التوراة : يهدوت هيتوراه »

الفصل الثانى
فى
نشأة الأحزاب الدينية وتطورها التنظيمى

- دهليز

ينصب الإهتمام فى هذا الفصل على نشأة الأحزاب الدينية فى «إسرائيل» وتطورها التنظيمى، وسيتم ذلك - بإذن الله - من خلال تناول النشأة التاريخية لكل حزب أو حركة دينية، وعلاقتها بالحركة الصهيونية، هذا إلى جانب تناول التطور التنظيمى (حيث تعرضت الأحزاب الدينية - شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب - إلى العديد من الإنشقاقات والإندماجات)، والبناء الداخلى لكل حزب. ويعرض الفصل - أيضاً وبشئ من الإيجاز - للبرامج السياسية والإنتخابية للأحزاب الدينية المختلفة، والتى تمثل الثوابت الأيديولوجية والمطالب الدائمة لها. وسوف يتضمن هذا الفصل مبحثين اثنين : يتناول أولهما نشأة الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية وتطورها التنظيمى، ويعرض ثانيهما لنشأة الحركات والأحزاب الدينية المعارضة للصهيونية وتطورها التنظيمى. ويوضح الشكل رقم (٣) نشأة وتطور الأحزاب الدينية الصهيونية والمعارضة للصهيونية.

المبحث الأول
نشأة الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية
وتطورها التنظيمى

تتمثل هذه الحركات والأحزاب فى حركتين رئيسيتين هما : همزراحى وبوعالى همزراحى (حزب المفدال منذ عام ١٩٥٦)، وأحزاب صغيرة منشقة، كان أهمها : حزبى تامى ومورشاه.

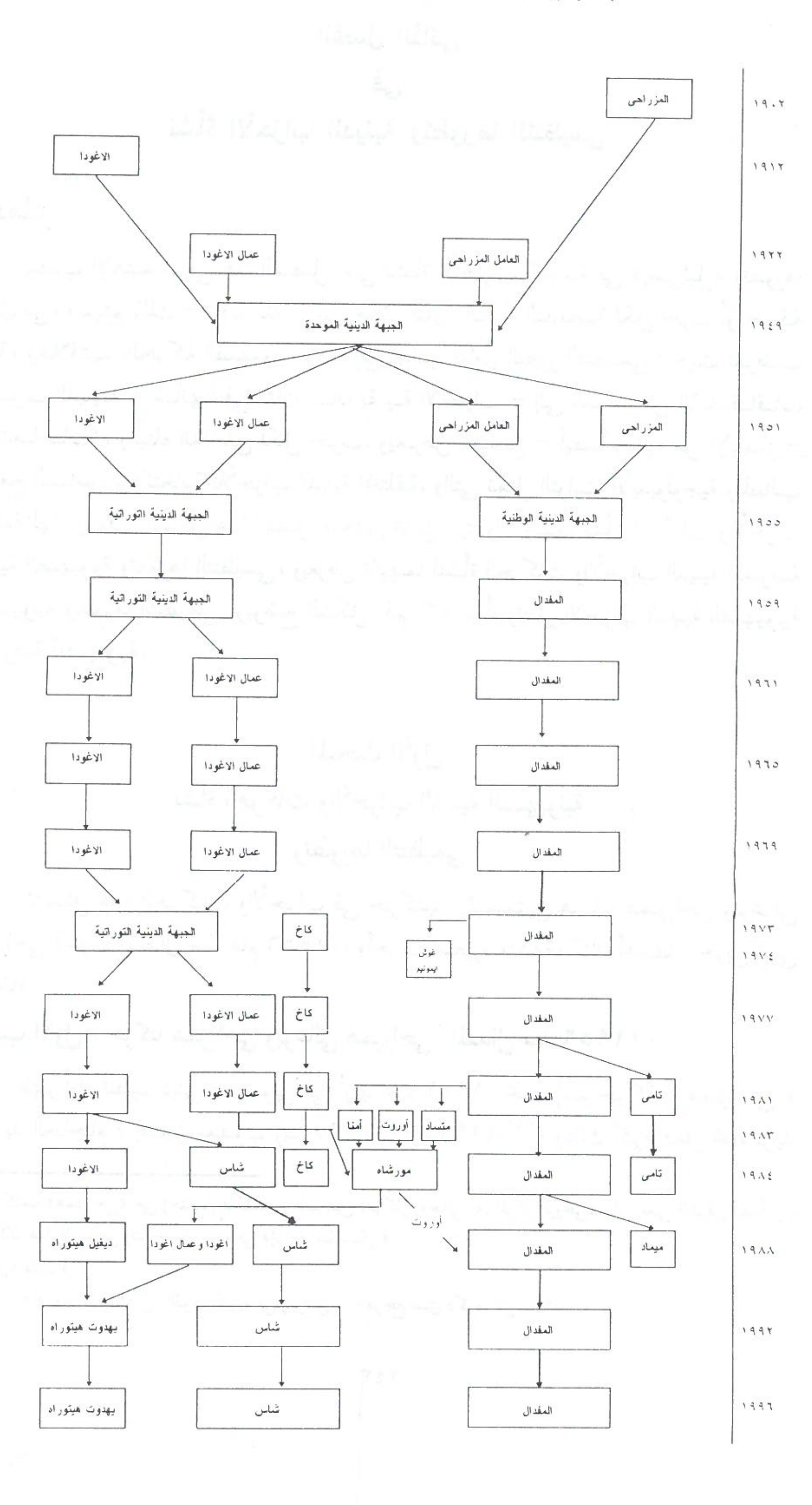
المطلب الأول : حركتا همزراحى وبوعالى همزراحى (المفدال منذ ١٩٥٦) :

ظهر أول تنظيم دينى صهيونى فى أوربا عام ١٩٠٢ تحت إسم حركة « همزراحى » على يد الحاخام « إسحق يعقوب رينز (١٨٣٩ - ١٩١٥)»[1] ؛ وذلك كرد فعل تجاه تزايد

---

(١) وكلمة «همزراحى» هى إختصار للكلمتين العبريتين «مركاز روحانى أى المركز الروحى» والتى تعنى الشرقى أيضاً. وقد كان هذا الإسم من إقتراح حاخام يدعى «إبراهام سلوتسكى».
ورد ذلك فى :
- رشاد عبد الله الشامى؛ القوى الدينية فى إسرائيل ...؛ **مرجع سبق ذكره**، ص :٩٦.

شكل رقم (٤)
ونشأة وتطور الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية والمعارضة للصهيونية



نفوذ التيار العلمانى فى مجال التربية بين يهود العالم [١]. لقد قرر قادة المنظمة الصهيونية العالمية فى المؤتمر الصهيونى الثانى (بازل عام ١٨٩٨) أن الدين مسألة شخصية، وأن المنظمة الصهيونية لن تتخذ منه أى موقف رسمى، مما أثار حفيظة الصهيونيين المتدينين. وحينما قرر المؤتمر الصهيونى الخامس (بازل ١٩٠١) أن التربية اليهودية يجب أن ترتكز إلى روح «القومية اليهودية»، أدرك أنصار الصهيونية الدينية أنه لايمكن التساهل فى «الشؤون الروحية»، وأن التربية «القومية» أو «العلمانية» يمكن أن تؤدى إلى تدمير اليهودية فى نفوس أصحابها. ولما كان المؤتمر الصهيونى الخامس قد سمح بتشكيل كتل أو إتحادات فى إطار المنظمة، فقد قرر الحاخام «رينز» تأسيس إتحاد للصهيونيين المتدينين يعمل فى إطار المنظمة الصهيونية العالمية.

وقد إنعقد المؤتمر التأسيسى للإتحاد الجديد «همزراحى» فى مارس من العام ١٩٠٢ فى مدينة «فيلنا» فى «ليتوانيا» برئاسة الحاخام «رينز»، وبمشاركة اثنين وسبعين عضواً من الصهيونيين المتدينين، وقرر إقامة حركة «همزراحى». وقد أصدرت الحركة فور قيامها بياناً، جاء فيه : « أنه فى بلدان المهجر لايمكن لتوراة إسرائيل – وهى روح الأمة – أن تسيطر بكل قوتها، ولايمكن أداء كل فرائض التوراة، بكل طهارتها، لذا ينبغى توجيه قلوب اليهود إلى صهيون والقدس، المكان الذى سيجد فيه أيضاً فقراء شعبنا الراحة المنشودة، إن بعث الأمل فى عودة صهيون سيمنح قاعدة آمنة، وطابعاً خاصاً لشعبنا، ومأمناً لتوراته ولكل أقداسه، إن صهيون والتوراة شيئان مقدسان، يكمل كل منهما الآخر، ويحتاج إليه». وفى هذا المؤتمر التأسيسى إتخذت الحركة شعارها التاريخى : « أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفقاً لتوراة إسرائيل».

وفى أعقاب تأسيسها راحت الحركة الجديدة تفتتح لها فروعاً فى العديد من دول أوربا. وفى أغسطس من العام ١٩٠٤ عقدت الحركة مؤتمرها العالمى الأول فى مدينة «بريسبورغ» فى «هنغاريا»، حيث تمت مناقشة العديد من المسائل التى تهم الحركة وعلى رأسها مسألة : «العودة إلى أرض الأجداد»، وقد تبنت الحركة دستوراً، جاء فيه :

---

(١) اعتمدنا فى عرضنا لنشأة حركتى همزراحى وبوعالى همزراحى على العديد من الكتب التى تناولت نشأة الأحزاب والجماعات الدينية الصهيونية وتطورها التنظيمى، والتى أهمها :

– هانى عبد الله، **الأحزاب السياسية فى إسرائيل : عرض وتحليل** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١)، ص : ٨٥ – ١٠٣.

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٠٩ – ٣١٥.

– سمير جبور (إعداد) : **إنتخابات الكنيست الحادى عشر ١٩٨٤ : الأبعاد السياسية والاجتماعية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥)، ص : ٩٨ – ١٠١.

- Schiff, G.; **Op. cit.**, P. : 89 - 96.

- Friedman, M.; **The NRP in Transition - Behind the Party's Electoral Decline in :** Krausy, E. (ed), **Politics and Society in Israel : Studies of Israeli Society : Volume III** (Transaction Books, New Brunswick, 1985), P. : 270.

- Roberts, S.; **Party and Policy in Israel : The Battle Between Hawks and Doves** (Westview Press, Boulder, San Francisco and London, 1990), P. : 57 - 58.

«إن المزراحى منظمة صهيونية ملتزمة ببرنامج بازل، تسعى للعمل من أجل بعث حياة اليهود القومية، وتعتقد المزراحى أن وجود الشعب اليهودى يعتمد على محافظته على التوراة والتقاليد الدينية وأداء الفرائض، والعودة إلى أرض الآباء. إن المزراحى ستبقى فى المنظمة الصهيونية، وتناضل داخلها من أجل آرائها، ووجهات نظرها، ولكنها ستقيم تنظيمها الخاص بها، من أجل إدارة نشاطها الدينى والثقافى. إن رسالة المزراحى هى تنفيذ أهدافها بكل الطرق المشروعة، والإعلان عن مبادئها بواسطة نشر الأدب الدينى وتثقيف الشباب».

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك العديد من الأهداف من وراء ظهور تيار دينى داخل الحركة الصهيونية فى ذلك الوقت، فبينما كان الصهيونيون المتدينون يتطلعون إلى الإستيلاء على الحركة الصهيونية وبناء أغلبية يهودية متدينة فى فلسطين تمهيداً لقيام دولة يهودية دينية تُحكم إستناداً إلى التوراة – كما جاء فى شعار المزراحى – كان لقادة المنظمة الصهيونية – وعلى رأسهم « هرتزل » – مقاصد أخرى من وجود منظمة دينية تعمل داخل الحركة الصهيونية، أهمها جذب مؤيدين للمنظمة الجديدة ولاسيما من اليهود المتدينين من جهة، وإستغلالها فى مجالى التعليم والإستيطان من جهة أخرى. وذلك بجانب أن خطر الحاخامات اليهود الإصلاحيين ودعوتهم إلى الإندماج فى المجتمعات التى يعيش فيها اليهود، وإنكارهم فكرتى «العودة» إلى «أرض إسرائيل» ، و «المسيح المنتظر» جعل الحركة الصهيونية فى حاجة إلى تأييد حاخامات يناوؤن الدعوات الإصلاحية ويؤيدون الدعوة الصهيونية.

هذا، وقد تعرضت حركة المزراحى لأول أزمة لها فى أعقاب قرار المؤتمر الصهيونى العاشر (بازل ١٩١١م) بتكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية – وكان كل أعضائها من العلمانيين – بتنظيم النشاط الثقافى العبرى فى « أرض إسرائيل » وبلدان المشرق، وذلك على الرغم من معارضة حركة المزراحى الشديدة، ومطالبتها بأن يبقى هذا النشاط فى يد المتدينين، أو على الأقل بمشاركتهم. وفى أعقاب هذا القرار إنقسمت الحركة إلى تيارين، حيث طالب البعض بالإنفصال عن المنظمة الصهيونية، بينما أيد البعض الآخر البقاء. ولما حسم النزاع لصالح التيار الداعى إلى البقاء، رفض دعاة الإستقلال – وكانوا من العناصر اليهودية الأكثر تشدداً من يهود ألمانيا وهنغاريا – القرار، وقرروا الإنسحاب من المزراحى والحركة الصهيونية، وبادروا إلى الإتصال ببعض الحاخامات ومجموعات حسيدية معارضة للصهيونية فى ألمانيا وهنغاريا، وأعلنوا قيام حركة «أغودات إسرائيل» المعارضة للصهيونية فى مايو من العام ١٩١٢م.

وقد كان وعد «بلفور» الصادر عام ١٩١٧ نقطة إنطلاق مهمة فى تطور الحركة، فقد راح رواد الحركة – إستناداً إلى قرار المؤتمر الأول للحركة بالعودة إلى «أرض الأجداد» – يوجهون أنظارهم إلى فلسطين من أجل «إعادة بناء فلسطين» وإفتتاح فروع لها فيها. وفى هذا الإطار أقامت الحركة منظمات شبيبة فى العديد من دول أوروبا، وأنشأت شبكة مدارس « دينية –

قومية تربوية » تحت إسم « شبكة مدارس يافنه » ، كما بدأت بالإتصال بدوائر «اليشوف» (قدامى السكان اليهود فى فلسطين). وفى العام ١٩١٨م أقامت الحركة فرعاً لها فى «يافا» بفلسطين، وعقدت أول مؤتمر لها هناك فى سبتمبر من نفس العام. وفى أواخر العام ١٩٢٠ نقلت الحركة مقرها الرئيسى من «لندن» إلى «القدس»، وتحول مقرا الحركة فى لندن ونيويورك إلى فرعين للحركة الرئيسية بالقدس. وقد كان أول إنجاز للحركة فى مقرها الجديد إنشاء مؤسسة « الحاخامية الرئيسية » [1] فى القدس عام ١٩٢١ بمبادرة من الحاخام «أبراهام كوك». ومنذ ذلك الحين كرست الحركة جل إهتمامها فى توسيع شبكة المدارس الدينية التابعة لها، وإنشاء محاكم دينية للأحوال الشخصية، وضمان تمثيل الحركة فى كافة المؤسسات اليهودية فى فلسطين.

وفى العام ١٩٢٢، أُعلن عن تأسيس حركة «هبوعيل همزراحى» أى «العامل المزراحى» على يد أنصار حركة الشبيبة التابعة للمزراحى : «هتسعير همزراحى / الفتى المزراحى» المتأثرين بالتيارات الإشتراكية فى أوربا الشرقية وبأفكار الحاخام «شمشون رفائيل هيرش»، والقادمين إلى فلسطين ضمن موجة الهجرة الثالثة (١٩١٩ – ١٩٢٣م). لقد شجعت المنظمة الصهيونية هجرة العمال الشباب أكثر من الطبقات المتوسطة – التى كانت المصدر الرئيسى للمزراحى – وذلك بقصد بناء الإستيطان اليهودى فى فلسطين فى أسرع وقت، ومن هنا تشكل الأساس البشرى للمنظمة العمالية الجديدة. وقد رفع رواد الحركة الجديدة شعار « التحقيق الذاتى» للصهيونية بواسطة «التوراة والعمل»، وبواسطة الدمج بين الفكر الدينى القومى والفكر الإشتراكى، وذلك بهدف بناء «أرض الأجداد». وقد إعتبرت حركة المزراحى الحركة الجديدة حركة شبابية عمالية تابعة لها، وصادق مجلسها العالمى الذى عقد فى برلين عام ١٩٢٤م على إقامتها. وفى العام ١٩٢٥ تأسس « الإتحاد العالمى لحركة التوراة والعمل فى الدياسبورا».

ولقد ظلت حركة «العامل المزراحى» تعمل فى إطار المنظمة الصهيونية العالمية كجزء من حركة المزراحى، إلا أنها راحت تلعب – بالتدريج – دوراً مستقلاً عنها فى مؤسسات «اليشوف». وبرغم أن عضوية العامل المزراحى فى الهستدروت شكلت حلقة وصل بين المزراحى الأم وبين الهستدروت، إلا أن العامل المزراحى راح يقوم بالعديد من الأنشطة [2] حال إقامة شبكة مستوطنات زراعية واسعة، وكيبوتس دينى (عام ١٩٣٥م)، وتأسيس حركة «بنى عقيبا» الشبابية (والتى تم على يد أتباعها إنشاء سلسلة من المدارس الدينية الصهيونية الثانوية فى إسرائيل فيما بعد). وكذلك أنشأت حركة العامل المزراحى بنكاً باسم الحزب، والعديد من المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات إسكانية واجتماعية أخرى، ومنظمة للشباب الدينى العام باسم «الشباب العامل الدينى : هنوعار هداتى هعوفيد»، وثانية للرياضة باسم «اليذور»، وثالثة للمرأة باسم «رابطة نساء هبوعيل همزراحى».

---

(١) تجدر الإشارة إلى أننا سنعرض بالتفصيل – بإذن الله – لهذه المؤسسة فى الفصل الثالث من هذا الباب.

(٢) وذلك على غرار كل الأحزاب اليهودية قبل وبعد قيام الدولة.

ولم تكن علاقة الحركتين : المزراحى والعامل المزراحى، آنذاك، جيدة فأنصار العامل المزراحى كانوا مستائين من نهج قادة المزراحى فى تمثيل مصالحهم فى المؤسسات الصهيونية، كما أن النزعات العمالية الإشتراكية لديهم أضافت بعداً آخر فى العلاقات السيئة مع المزراحى التى كانت من التيارات غير العمالية. ومن هنا اتجه العامل المزراحى شيئاً فشيئاً نحو الإستقلال عن المزراحى وبدأ فى الظهور بقوائم مستقلة فى إنتخابات المؤسسات اليهودية فى فلسطين، وصارت الحركة أبرز الحركات الدينية فى فلسطين وأعظمها تأثيراً ونفوذاً، وغدت قادرة على إستيعاب المهاجرين على غرار الأحزاب العمالية غير الدينية.

ولقد صاغ رواد المزراحى أيديولوجية حركتهم فى مؤتمر عُقد فى عام ١٩٢٦ فى صيغة موجزة تقول : « المزراحى عبارة عن إتحاد صهيونى قومى ودينى يسعى إلى بناء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وفقاً لقوانين التوراة والشريعة». وفى العام ١٩٣٣ انسحبت حركة المزراحى من المنظمة الصهيونية العالمية إحتجاجاً على التنكر للتقاليد الدينية فى مستوطنات «الصندوق القومى»، ولكنها عادت إليها عام ١٩٣٥. وكانت الحركة قد قدمت – فى عام ١٩٣٤ – إقتراحاً بإقامة دولة يهودية فى فلسطين فكانت بذلك الحركة الثانية – بعد التصحيحيين – التى تطالب بهذا فى ذلك الوقت المبكر. وعندما تم عرض مشروع لجنة «بيل» بتقسيم فلسطين عارضته حركة المزراحى لتعارضه مع حدود «أرض إسرائيل» كما جاءت فى التوراة.

وبقيام الدولة عام ١٩٤٨، تحولت الحركتان إلى حزبين سياسيين مستقلين، وصار حزب العامل المزراحى أكثر نفوذاً وتأثيراً من حزب المزراحى وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

الحزب الدينى القومى (المفدال) :

النشأة التاريخية : بعد أن خاض حزبا المزراحى والعامل المزراحى ثلاث دورات إنتخابية، برز إتجاه قوى داخل الحزبين تجاه دمج الحزبين معاً. ولئن كان الدمج يمنح الحزبين نفوذاً ووزناً أكبرين، فقد كان لكل حزب أسبابه لذلك، فمن جهة المزراحى وفرت عملية الدمج هذه لزعامته التاريخية قاعدة جماهيرية منظمة تابعة للعامل المزراحى، ومن جهة العامل المزراحى ضمنت عملية الدمج إمكانات مادية وفيرة يمتلكها التنظيم العالمى للمزراحى.

وقد كانت الخطوة الأولى لتوحيد الحزبين هى توحيد التنظيمين العالميين لهما فى الخارج عام ١٩٥٥. وفى صيف عام ١٩٥٦ تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر مشترك فى «إسرائيل»، حيث تم فيه الإعلان عن قيام «الحزب الدينى القومى : مِفْلاغا داتيت ليئوميت»، والذى عرف إختصاراً بإسم حزب «المفدال». وقد عكس إسم الحزب الجديد «العنصر القومى» الذى كان العامل المزراحى يشدد عليه، و «العنصر الدينى» الذى كان المزراحى يؤكد عليه. وفى المؤتمر الثانى للحزب الجديد عام ١٩٦٣ تم تقسيم المسؤوليات والمهام كالتالى : يقوم المزراحى

بمعالجة الشؤون السياسية والدينية والإعلامية، وتنظيم الطبقات المتوسطة والعلاقات العامة، فى حين يقوم العامل المزراحى بمتابعة الشؤون التنظيمية العامة، وأمور رسوم العضوية، وشؤون الهجرة والإستيعاب والعمل، والشؤون المهنية والاقتصادية، وشؤون المهن الحرة، والدوائر التى تهتم بكبار السن وبمدن التطوير[(١)].

البناء الداخلى : عانى حزب المفدال، منذ تأسيسه، من ظاهرة «الكتل»، حيث ظهرت داخله مجموعة من الكتل، التى سرعان ما أضحت مراكز قوى متنازعة، وذلك على الرغم من قرار المؤتمر الثانى للحزب بالقضاء على ظاهرة الكتل فى إطاره. ومن أهم هذه الكتل :

– الكتلة المركزية وكانت بزعامة زعيم الحزب السابق «موشيه شابيرا»، ثم «زيرح فيرهافتيغ».

– كتلة (لمفنية : من أجل التحول) بزعامة «يوسف بورغ» زعيم الحزب بعد «شابيرا»، ثم «أبراهام ملماد» بعد إعتزال «بورغ».

– كتلة «الموشافيم».

– كتلة «ليكود فتموراه : التكتل والتغير» برئاسة « إسحاق روفائيل».

– كتلة الكيبوتس الدينى.

– كتلة الشباب، وهى أقوى وأكبر الكتل، نشأت على يد شباب الحزب الدين تخرجوا من المدارس الدينية الرسمية أو المدارس الدينية العليا وحركات الشبيبة التابعة للحزب، وترأسها «زفولون هامر». وقد حملت الكتلة لواء الفكر الدينى القومى المتطرف[(٢)].

ويعد «المؤتمر العام» أعلى سلطة فى الحزب، وهو يعقد كل أربع سنوات ثم كل خمس سنوات منذ عام ١٩٧٨. ويتم إنتخاب هذا المؤتمر عن طريق إنتخابات سرية فى الفروع والأقاليم، ومهمته الرئيسية هى إنتخاب الهيئات الحزبية الرئيسية للحزب مثل اللجنة المركزية، والإدارة المشتركة للمزراحى والعامل المزراحى، وإدارة الهيئة العامة التى تشرف على مختلف المشاريع الاقتصادية. ويلى المؤتمر، فى التسلسل التنظيمى، «اللجنة المركزية للحزب» وهى أعلى سلطة حزبية خلال الفترة التى تفصل بين مؤتمرين. وبالرغم من أن عدد مندوبى المؤتمر قد يصل إلى

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

– هانى عبد الله : الأحزاب السياسية فى إسرائيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص : .

- Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 89 - 96.

- Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 270 - 271.

(٢) انظر فى هذا الصدد بتوسع :

- **Ibid.,** P. : 277 - 279.

- Roberts, S.; **Party and Policy in Israel : The Battle Between Hawks and Doves** (Westview Press, Boulder, 1990), P. : 58 - 60.

(٩٠٠) مندوب إلا أن اللجنة المركزية تعانى من تضخم عدد أعضائها، فقد بلغ عددهم عام ١٩٨٩ مايقرب من (١٠٦٠) عضواً.

ويلى اللجنة المركزية، « الإدارة المشتركة للمزراحى والعامل المزراحى»، وهى تُنتخب من جانب المؤتمر العام، وتعتبر إدارته العليا. وهى بدورها تعين - عن طريق لجنة التعيينات - إدارة الحزب وإدارة العامل المزراحى على أساس قوة الكتل المختلفة، كما تعين السكرتارية المشتركة، ويبلغ عدد أعضاء هذه الإدارة (٣٠٠) عضواً. ويأتى بعد هذه الإدارة كل من إدارة الحزب وإدارة العامل المزراحى ثم هيئتان صغيرتان تقومان بالإدارة الفعلية واليومية للحزب وهما السكرتارية المشتركة (من اثنى عشر عضواً)، وكتلة الحزب البرلمانية (من ممثلى الحزب فى الكنيست والوزراء وبعض الشخصيات القيادية الأخرى).

أما بالنسبة لأبرز الشخصيات القيادية، فالحاخام «إسحق رينز» هو مؤسس المزراحى وأشهر قادتها قبل قيام الدولة. وفى عهد الإنتداب برز الحاخام الأكبر السفاردى «بن تسيون عوزيئيل»، والحاخام «يهوذا ليف هكوهين فيشمان». وبعد قيام الدولة برز «موشيه شابيرا»، و «يوسف بورغ»، وفى الوقت الحالى يتزعم الحزب «زفولون هامر». أما ممثلى الحزب الحاليين فى الكنيست الأخير (١٩٩٦) هم ـ بخلاف هامر - : « شاؤل يهلوم» و «إسحاق ليفى» و «إيجائيل بيبى» و «تسفى هيندل» و «حنان بورات» و «شمارياهو بن تسور» و «أبراهام شطرن» و «أفنير شاكى».

وبرغم الطابع الإشكنازى للحزب إلا أن قاعدته الإنتخابية تتكون من عناصر مشتركة سفاردية - إشكنازية، ويشكل الإشكنازيون مايربو على ٥٠٪ من أعضاء الحزب، وزعامة الحزب دائماً من الإشكناز. أما التركيبة الطبقية للحزب، فهناك أكثر من ٥٠٪ من العمال الزراعيين والصناعيين، ثم مايربو على ٢٠٪ من مجموع الأعضاء من أصحاب الياقات البيضاء، ثم الحاخامات والمثقفون وأصحاب المهن الحرة الذين يشكلون مايزيد عن ١٢٪ من مجموع الأعضاء[1].

أيديولوجية الحزب السياسية : يستند حزب المفدال - أيديولوجياً - على أفكار الصهيونية الدينية وينطلق منها فى وضع برامجه السياسية والإنتخابية. وفيما يلى سنعرض للثوابت الأيديولوجية التى يعتنقها الحزب [2]:

---

(١) هذه النسب تقريبية ، وتم إشتقاقها من عدة جداول وردت فى :

- Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 106 - 107, 109.

وتجدر الإشارة إلى أننا لم نستطع الحصول على إحصائيات جديدة عن حزب المفدال - وغيره من الأحزاب الإسرائيلية - من حيث العضوية، والتركيبة العرقية والطبقية، وهذا ما يشكل إحدى صعوبات الدراسة. إن ما هو متوفر، وبدقة، هو عدد الأصوات التى تحصل عليها هذه الأحزاب فى كل دورة إنتخابية.

(٢) وذلك دون تناول البرامج السياسية الإنتخابية التى تعلن عشية كل دورة إنتخابية، ذلك أننا سنعرض لها - بعون الله - فى الفصل الرابع من هذا الباب. أما عن أهم المراجع الخاصة بأيديولوجية حزب المفدال فهى :

- محمود خالد ، معسكر اليمين الصهيونى، **مرجع سبق ذكره،** ص :٥٨ - ٦١. =

* فى مجال العلاقة بين الدين والدولة :

يتبنى الحزب الخطوط الرئيسية التالية:

- الإيمان التام بـ «الحق التاريخى» لليهود فى فلسطين، وبمفهوم «أرض إسرائيل الكاملة»، ومن هنا فالإستيطان فى كامل فلسطين أمر شرعى.

- إن إنتصارات جيش الدفاع الإسرائيلى - وخاصة فى عام ١٩٦٧م - هى بداية الخلاص النهائى لـ «الشعب المختار» على أرضه، وأن الصهيونية هى بداية عملية الخلاص.

- ضرورة بناء الدولة والمجتمع - فى كافة قطاعاتهما - وفقاً لقوانين التوراة، وتعميق الطابع الدينى للدولة، والإلتزام بكافة تعاليم الشريعة، والحفاظ على وحدة الشعب اليهودى وخصوصيته فى «إسرائيل» وفى «الشتات».

- دعم مكانة «الحاخامية الرئيسية» باعتبارها أعلى سلطة دينية فى البلاد، وكذلك كافة «المجالس الدينية».

- توفير تعليم دينى فى كافة مراحل التعليم.

- تأييد خدمة طلبة المدارس الدينية فى الجيش.

- دعم المؤسسة القضائية الحاخامية.

- الحفاظ على حرمة السبت وحل المشاكل القانونية المتعلقة بالتطورات التكنولوجية والعلمية حسب الشريعة.

- المحافظة على إتفاقية «الوضع الراهن».

- التأييد الكامل لقانون «من هو اليهودى»، والمناداة بتعديله حسب التصور الأرثوذكسى.

ولقد ظل الحزب يوجه جُل إهتماماته إلى المسائل الداخلية المتصلة بالطابع الدينى للدولة، وتلك التى تمس مصالح المتدينين مباشرة، وذلك مع عدم إهتمامه كثيراً بشؤون السياسيات الخارجية والأمنية والاقتصادية، وذلك حتى عام ١٩٧٧ ووصول تكتل الليكود إلى سدة الحكم لأول مرة فى «إسرائيل».

وبعد صراعات عنيفة استمرت طوال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات بين القيادة القديمة للحزب - والتى كانت مواقفها السياسية أقرب إلى مواقف حزب العمل - وبين كتلة

= - أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى : صبرى جريس، وأحمد خليفة (تحرير) ؛ **دليل إسرائيل العام** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ١٥٧ - ١٥٩.

- صلاح الزرو ، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣١٩ - ٣٢٢.

- رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية ....، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١١٣ - ١١٤.

- Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 151 - 168.

- Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 272 - 274.

الشباب بزعامة «زفولون هامر» – والتى تأثرت بتعاليم الحاخام «زيفى يهودا كوك» – تحول الحزب – فى مسائل الخارجية والأمن – إلى حزب شديد «التطرف» قومياً، ويدعو إلى تقليص تدخل الحكومة اقتصادياً.

* فى مجال السياسية الخارجية :

اعتبر الحزب أن ماحدث فى عام ١٩٦٧ هو «بداية تحقيق وعد الرب لشعبه المختار بالعودة إلى أرض الآباء»، وذلك إنطلاقاً من إيمان الحزب بهذه «النبوءات التوراتية»، ومن هنا فالضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة – الأراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٦٧ – تشكل «جزءاً من أرض إسرائيل تم تحريره»، والقدس هى «العاصمة الأزلية لشعب إسرائيل». وتأسيساً على هذه المواقف دعا الحزب إلى ضم الضفة والقطاع والقدس وكذا هضبة الجولان السورية المحتلة إلى «دولة إسرائيل»، وتطبيق «القانون الإسرائيلى» عليها، وعدم المساس بالسيطرة و «السيادة الإسرائيلية» عليها، فضلاً عن مطالبته بوضع الخطط الكفيلة بإستيطان هذه المناطق والعمل على تحصينها وتأمينها. وفيما يتصل بالفلسطينيين أهل هذه الأراضى المحتلة وأصحابها الشرعيين – والذين سماهم الحزب بـ «عرب أرض إسرائيل فى المناطق» – يرى الحزب ضرورة تمكينهم من الإختيار الحر بين «الجنسية الإسرائيلية» أو أية جنسية أخرى، مع منح إستقلال «دينى – تربوى» لتجمعات السكان العرب المكتظة وتعيين إدارة دينية مستقلة للأماكن المقدسة لمختلف الأديان. أما عن مخيمات اللاجئين الواقعة داخل الدولة، يرى الحزب ضرورة العمل على تعبئة إمكانيات دولية جادة لتصفيتها، وإعادة تأهيل سكانها ودمجهم فى الاقتصاد الإسرائيلى.

ولا يفتأ الحزب يدعو إلى ما يُسميه بـ «السلام الدائم»، وإقامة «علاقات طبيعية سياسية واقتصادية» بين «إسرائيل» و الدول العربية المجاورة [(١)].

* أما فى المجال الاقتصادى:

يدعو الحزب إلى تقليص تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى، وتقديم تسهيلات ضريبية لأصحاب رؤوس الأموال، ورفع الرقابة على العملات الأجنبية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، وبيع الشركات الحكومية، والعمل على تشجيع الصناعات ذات التوجه التصديرى، وتقليل الإعتماد على المساعدات الأمريكية. ويمتلك الحزب بنكاً بإسم بنك «همزراحى الموحد»، وصندوقاً للمرضى بإسم «كوبات حوليم همزراحى».

المطلب الثانى : الأحزاب المنشقة على المفدال:

تعرض حزب المفدال – شأنه فى ذلك شأن جُل الأحزاب السياسية فى «إسرائيل» – إلى العديد من الإنشقاقات، لعل أهمها هو الإنشقاق الذى أدى إلى ظهور حركة «كتلة الإيمان :

(١) تجدر الإشارة إلى أننا سنقوم بتناول المواقف السياسية للحزب تجاه مصر وباقى الدول العربية فى سياق حديثنا عن النشاطات والأدوار الفعلية للأحزاب الدينية فى الحياة السياسية، وذلك فى الفصل الرابع من هذا الباب بعون الله.

غوش أُمونيم» فى السبعينيات من هذا القرن، وهى الحركة التى سنتناولها بالتفصيل – فكراً وتنظيماً – فى الفصل الخامس من هذا الباب بإذن الله. أما أهم الأحزاب والقوائم الإنتخابية التى انشقت عن حزب المفدال فهى :

قائمة «**تقاليد إسرائيل : تامى**»، والتى تُعد أول قائمة حزبية تنشق عن المفدال، وقد تم ذلك على يد زعيمها «أهارون أبو حصيرة» عشية إنتخابات الكنيست العاشر عام ١٩٨١م. وهى قائمة سفاردية تعكس نفس مواقف حزب المفدال، حتى أنه شاع عنها أنها «مفدال شمال أفريقيا» نسبة إلى إستقطابها اليهود الشرقيين المغاربة. وقد اندمجت فى الليكود عشية إنتخابات ١٩٨٨.

وفى عام ١٩٨٣ انشق عضو الكنيست من المفدال الحاخام «حاييم دروكمان» عن الحزب وأعلن تأسيس قائمة «**متساد : المعسكر الدينى الصهيونى**». وقبيل إنتخابات عام ١٩٨٤ تحالف «دروكمان» مع قائمة «**أوروت : الأضواء**» – التى كان زعيمها عضو الكنيست عن المفدال «حنان بن بورات» قد شكلها فى نفس العام (١٩٨٤) – ومع حزب «بوعالى أغودات إسرائيل» لتشكيل قائمة جديدة بإسم «**موراشاه : التقاليد أو التراث**». وقد جاء هذا التحالف نتيجة لتبدد الأمل فى توحيد المعسكر الدينى الصهيونى بعد أن رفض زعيم المفدال آنذاك «يوسف بورغ» إعتزال رئاسة الحزب كما كان يطالب «دروكمان» و «بن بورات».

وقد كانت قائمة «موراشاه» من أكثر الأحزاب الدينية تطرفاً وتعصباً، على الصعيدين الدينى والسياسى، حيث تطابقت مواقفها مع مواقف حزب الليكود. ولقد عبّر الحاخام «دروكمان» عن هذا بقوله أن الحركة تسعى إلى : « التكامل فى كل شئ بالنسبة إلى التوراة والشعب وأرض إسرائيل». وبرغم صهيونية قائمة متساد ولا صهيونية حزب بوعالى أغودا فإن تحالفهما عكس تطابق أهدافهما وتلاقى مصالحهما، وقد عبّر عن ذلك زعيم بوعالى أغودا حين أكد على أن تحالف حزبه مع متساد الصهيونية «خطوة متواضعة نحو تحاشى تشرذم الأحزاب الدينية...»، وبأن حزبه يؤمن أيضاً بـ «تكامل التوراة، وتكامل البلد، وتكامل الشعب» [(١)].

وقد تلاشت قائمة «موراشاه» فى أعقاب إنتخابات ١٩٨٤، وعادت «أوروت» إلى المفدال. وعشية إنتخابات عام ١٩٨٨ تعرض المفدال لإنشقاق جديد على يد الراب «يهودا عاميطال» الذى انفصل عن المفدال وشكّل حركة «**ميماد : معسكر الوسط الدينى أو اليهودية العقلانية**» مستقطباً اليهود الأوربيين، وعارضاً أفكاراً أقل تطرفاً. لقد كان الحاخام «عاميطال» يرى أن

(١) انظر فى شأن الأحزاب المنشقة على المفدال :

– غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٣١ ، ٣٥١ – ٣٥٣ ، ٣٩٨.

- Friedman, M.; in : Krausz, E., Politics and Society in Israel ...; **Op. cit.**, P. : 290 - 292.

«الهدف الأيديولوجى للأحزاب الدينية – وهو إقامة دولة تحكمها الشريعة – لايمكن تحقيقه إلا إذا أضحى نفوذ الأحزاب الدينية مباركاً، وأن تحقيق هذا الهدف لايمكن أن يتم من خلال الأحزاب الدينية الحالية مما يستدعى إقامة حزب دينى جديد»[1].

المبحث الثانى
نشأة الحركات والأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية وتطورها التنظيمى

وتتمثل هذه الحركات والأحزاب الدينية فى حركتين رئيسيتين هما «أغودات يسرائيل»، و« بوعالى أغودات يسرائيل »، هذا بجانب عدد آخر من الأحزاب والجماعات المنشقة عليهما حال: « شاس »، و« يهوديت هيتوراه »، وغيرهما[2].

المطلب الأول: حركة « أغودات يسرائيل »:

عقد المتدينون المنشقون عن « المزراحى »، وعدد آخر من المتدينين اليهود الألمان والهنغاريين مؤتمرهم الأول فى بلدة « كاتوفيتش » بالنمسا عام ١٩١٢؛ وذلك بغرض الإعلان عن تأسيس حركة يهودية غير صهيونية بإسم « أغودات يسرائيل العالمية »، أى « رابطة أو جمعية إسرائيل العالمية». وقد إفتتح المؤتمر الحاخام « يعقوب روزنهايم » معلناً أن هدف المؤتمر ليس إنشاء تنظيم كباقى التنظيمات ، وإنما « إعادة بعث شعب التوراه »، و « تنظيم الناحية المادية للوجود اليهودى تنظيماً شعبياً يستند إلى روح التوراه »، وقد جاء فى البيان الأساسى للمؤتمر:

« إن ممثلى اليهود المتقيدون بالشعائر الدينية من جميع أنحاء العالم...وبعد أن إستمعوا إلى جميع الإقتراحات، يعلنون تأسيس أغودات إسرائيل، ويأخذون على أنفسهم عهداً بالعمل بكل قواهم من أجل تطوير أغودات إسرائيل ونموها. إن أغودات إسرائيل ستساهم بفعالية فى جميع القضايا والأمور المتعلقة باليهود واليهودية على أسس التوراة، دون أية إعتبارات سياسية ...(وستحاول) إيجاد حل لكافة المشاكل التى تواجه الشعب اليهودى، وفقاً لروح التوراه »[3].

---

(١) تجدر الإشارة إلى أننا سوف نعرض – بعون الله – لحركة ميماد بشئ من التفصيل فى الفصل الخامس من هذا الباب.

(٢) انظر فى شأن نشأة الأحزاب والجماعات الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية «الحريدية» ، المراجع التالية:

– هانى عبد الله ، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٢٩ – ١٦٠.

– أسعد رزوق، الدولة والدين فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص :٧٦ – ٨٠.

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣٢٩ – ٣٥٥.

– أحمد خليفة، فى : دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٦٠ – ١٦٣.

- Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 66 - 86.

(٣) أسعد رزوق، الدولة والدين....، **مرجع سبق ذكره،** ص :٧٦.

وفى نهاية المؤتمر أعلن عن تأسيس حركة « أغودات إسرائيل العالمية »، وإقامة « مجلس كبار علماء التوراه » كهيئة عليا مشرفة على توجيه الحركة، ومسؤولة عن تنظيم حياة الجماعات اليهودية وتوجيهها. وقد ميزت إقامة ذلك المجلس الحركة الجديدة ليس عن المنظمات اليهودية غير الدينية حال المنظمة الصهيونية العالمية فحسب، وإنما أيضاً عن حركة المزراحى الدينية. وعلى صعيد آخر لم يصدر المؤتمر برنامج عمل تفصيلى للحركة الجديدة، كما ترك للسلطات الدينية اليهودية فى كل بلد مهمة وضع نظامها التعليمى الدينى وتنظيمها الاجتماعى، بما يتلاءم مع أوضاع جالياتها اليهودية المحلية.

وقد أضحت حركة « أغودات إسرائيل » أكبر حركة بين يهود بولندا – البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة وقتذاك – وذلك بعد قدوم العديد من زعماء أغودات إسرائيل الألمان مع جيش الإحتلال الألمانى لبولندا. وقد شكلت الحركة العديد من المنظمات الجماهيرية منها: التنظيم العمالى، وحركة نساء أغودات، إضافة إلى شبكة واسعة من المدارس الدينية.

هذا وقد ناصبت حركة أغودات إسرائيل الحركة الصهيونية وحركة المزراحى العداء منذ اليوم الأول لقيامها، ولا تزال على موقفها حتى يومنا هذا. لقد رأى قادة أغودات إسرائيل أن الصهيونية – السياسية والدينية – قد إنحرفت عن طريق اليهودية الحقة، وأن فريضة «إستيطان أرض الميعاد» ليست سوى فريضة من أصل ستمائة وثلاث عشرة فريضة. كما أعلنت الحركة أن مفهوم « مركزية أرض إسرائيل » ليس هدفاً فى حد ذاته ولا هو غاية الوجود اليهودى برغم أنه يشكل شرطاً للمحافظة على وجود الشعب اليهودى والتوراه. وفى مؤتمر عالمى للحركة عقد فى زيورخ عام ١٩١٩، تم الإعلان صراحة عن معارضة الحركة لبرنامج « بازل » الصهيونى، حيث جاء فى مقررات هذا المؤتمر: « إن أغودات إسرائيل لاتعترف ببرنامج بازل الصهيونى، وتطالب بإقرار حق الشعب اليهودى فى إقامة مجتمع يهودى فى فلسطين – على قاعدة واسعة للغاية – تحت حماية عصبة الأمم أو من تنتدبه – بواسطة الهجرة والإستيطان المنظم، وبشروط تؤمن التطور المستقل لثقافته الدينية على أسس قوية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال إتفاق ودى مع السكان غير اليهود »[1]. كما عارضت الحركة إنشاء « كنيست إسرائيل » تحت الإنتداب، وقيام الحاخامية الرئيسية.

وقد بدأت الحركة نشاطاتها فى فلسطين فى عام ١٩١٩ بإفتتاح فرع لها فى مدينة القدس. وقد استهل هذا الفرع نشاطاته هناك بحملة إعلامية قوية ضد الحركة الصهيونية ومشروعها فى فلسطين. وقد تبنى أحد قادة أغودات إسرائيل فى فلسطين ويدعى الحاخام «يعقوب دايهان» ما أسماه بالخيار العربى، القائم على إستعداد الأمير «عبد الله بن الحسين» السماح لليهود بالإستيطان فى فلسطين والدول العربية المجاورة مقابل تنازل الصهيونية عن

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن الحركة كانت ترى أن الدولة اليهودية الحقيقية ستقوم فقط بمشيئة الرب وتحت قيادة المسيح ووفقاً لتعاليم التوراة، وإلى أن يتحقق ذلك كانت الحركة تدعو إلى قيام دولة علمانية فى فلسطين لاتقتصر على اليهود فقط، بحيث يعيش فيها اليهود كمواطنين عاديين. وهذا يعنى أن تكون فلسطين مركزاً روحياً وليس كياناً سياسياً. انظر :

– هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، مرجع **سبق ذكره،** ص :١٤١.

المطالبة بتنفيذ وعد بلفور. ولئن كان نهج «أغودات» هذا مقبولاً خارج فلسطين، فقد إعتبرته غالبية اليشوف اليهودى بمثابة خيانة وتنكر للوحدة القومية اليهودية، الأمر الذى أدى، فى كثير من الأحيان، إلى وقوع العديد من المصادمات العنيفة بين الحركة والمعسكر الصهيونى. وقد تم إغتيال الحاخام « دايهان » فى أعقاب لقاء تم تنظيمه جمع الشريف الحسين ونجليه فيصل وعبد الله من جهة، ووفد من المتدينين الأرثوذكس ضم الحاخام « يوسف روزنلفد » وعدداً من أبرز الشخصيات الدينية فى القدس، وبعض كبار القيادات الدينية المعارضة للصهيونية من «أغودات إسرائيل» و «الطائفة الحريدية» و «ناطورى كارتا» من جهة أخرى. ومع إندلاع ثورة ١٩٢٩م العربية فى فلسطين تخلت الحركة عن الخيار العربى.

ومهما يكن من أمر فقد إعترى الحركة العديد من التطورات، حيث تأثرت – كغيرها من الأحزاب اليهودية – بموجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فبعد أن كان اليشوف القديم يسيطر على فرع القدس، سيطر المهاجرون اليهود القادمون من ألمانيا وبولندا – فى أعقاب صعود النازى إلى الحكم فى ألمانيا – على مقاليد الأمور داخل الحركة فى فلسطين، وراحوا يدخلون العديد من التغييرات فى نشاطات الحركة وأهدافها فى فلسطين على نحو صارت معه الحركة أكثر مرونة تجاه الحركة الصهيونية؛ وذلك بهدف تحقيق أكبر مكاسب دينية لجمهورها. وفى خلال العامين ١٩٣٤ و ١٩٣٥ قام وفد من رئاسة الحركة فى بولندا بإعادة تنظيم إدارة الحركة فى فلسطين، وتشكيل وكالة للعناية بشؤون الهجرة والإستيعاب، كما قام ممثلون عن الحركة بالتفاوض مع ممثلين للحركة الصهيونية وللمزراحى فى محاولة للتوصل إلى إتفاق بشأن إقامة حاخامية رئيسية موحدة فى فلسطين من جهة، وتحقيق نوع من التفاهم مع حركة « المزراحى » من جهة أخرى. وقد أفضت هذه التحركات إلى وقوع أول إنشقاق فى الحركة، وذلك لأن المعارضين لهذا التقارب – الجزء الأكبر من الجالية اليهودية الأرثوذكسية من اليشوف القديم – فضلوا الإنفصال عن الحركة – عام ١٩٣٥ – وتشكيل حركة « ناطورى كارتا » أى « حراس أو نواطير المدينة » وذلك بقيادة الحاخام « موشيه بلوى » الذى قاد « أغودات إسرائيل » خلال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٥م، ونجح فى إبعادها عن الصهيونية. وهكذا بدأت الحركة مرحلة جديدة إتسمت بالميل نحو التعاون مع الحركة الصهيونية، وتقبل فكرة « الدولة اليهودية »، وذلك بعد أن سيطرت العناصر البولندية على الحركة.

وفى عام ١٩٣٧، أبدت حركة أغودا عدم إعتراضها – لأول مرة – على فكرة إقامة «دولة يهودية» فى فلسطين، وسعت إلى تأمين مصالحها فى « الدولة اليهودية » المزمع إقامتها برغم خشيتها من قيام « دولة يهودية » بعيدة عن تعاليم الهالاخاه بقيادة يهود علمانيين. وقد ظهر هذا الموقف الجديد فى بيان أصدره «مجلس كبار علماء التوراه » رداً على مشروع «بيل» لتقسيم فلسطين عام ١٩٣٧م، جاء فيه [1]:

---

(١) ورد هذا فى :
– صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٣٢ – ٣٣٣. =

«١– يعلن مجلس الحاخامين:

أ – إن أرضنا المقدسة قد فتحت لنا من قبل سيد الكون عن طريق ميثاق أبدى لكى نمارس فى هذه الأرض قوانين وتعاليم التوراة، ولكى نحيا بروح التوراة، وهكذا يرتبط الشعب اليهودى إلى الأبد بهذه الأرض بكل خلجات نفسه.

ب– ولما كنا قد طردنا من أرضنا لما إرتكبناه من خطايا، فإن الله قد وعدنا، عن طريق أنبيائه المقدسين، أنه سوف يحررنا مرة أخرى عن طريق « المسيح »، وأن الإيمان بهذا الوعد هو أحد المبادئ الأساسية للعقيدة اليهودية، وهو إيمان إلزامى مفروض على كل شخص يهودى المذهب.

جـ– وهكذا فإن حق الأمة اليهودية فى أرضنا المقدسة، تمتد جذوره إلى توراتنا المقدسة، وفى الضمانات التى أعطاها الأنبياء كرسل للرب.

د– إن قيام دولة يهودية ممكن فى حالة واحدة، وهى إذا ما جرى الإعتراف بقانون التوراه دستوراً أساسياً للدولة، وأصبحت للتوراة السيادة فوق الإدارة (الحكومة).

هـ– إن الدولة إذا لم تكن قائمة على أساس التوراه فإنها تمثل إنكاراً للتاريخ، وإنكاراً للجهود الحقة للقومية اليهودية، وسوف تؤدى بالتالى إلى تحطيم أسس الحياة القومية.

٢– إن مجلس الحاخامين يعلن ، بروح التوراه، أن المفاوضات والقرارات التى تتخذ بخصوص مستقبل « أرض إسرائيل »، وهى إرث الشعب الإسرائيلى كله، لا يمكن إعتبارها شرعية، ما لم يكن الممثلون الذين يقومون بهذه المفاوضات مخولى الصلاحيات من قبل اليهود الأرثوذكس، وإن أية مفاوضات تتم دون إشتراك ممثلين عن اليهود الأرثوذكس تعتبر تحدياً للعدالة والأخلاق ».

وعلى صعيد آخر، تم إنشاء مركز ثالث للحركة فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو المركز الذى رفض ولا يزال المشاركة فى جميع المؤسسات الأرثوذكسية التى تضم عناصر غير أرثوذكسية. وبرغم عدم تشجيع قادة الحركة فى أوربا أتباعهم على الهجرة إلى فلسطين إلا أنهم عدلوا عن موقفهم هذا وطلبوا من الوكالة اليهودية نسبة من ٥٪ إلى ٦٪ من تصاريح الهجرة إلى فلسطين،وقد تم قبول طلبهم هذا مقابل تعهد الحركة بعدم السعى لعقد إتفاق مع العرب. وكان من ثمار هذا وصول أعداد كبيرة من الحريديم إلى فلسطين الأمر الذى عزز من التقارب بين الحركة و الصهيونيين، حيث بدأ أتباع « أغودات إسرائيل » يدركون أن الحركة الصهيونية

= وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن الحركة وجدت فى قرار التقسيم مخرجاً مقبولاً لتعديل رأيها فى الصهيونية وقيام دولة يهودية فى فلسطين على اعتبار أن قيام هذه الدولة يأتى تنفيذاً لقرار دولى. انظر :
– هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٢.

تمثل إطاراً سياسياً حامياً لليهود من كوارث الشتات وذلك إستناداً إلى النص التوراتى القائل: « من ينقذ نفساً من اليهود ينقذ عالماً بكامله ».

ولما جاءت لجنة « أونسكوب » لإستطلاع الأوضـاع فى فلسطين – وهى اللجنة التى أوصت بتقسيم فلسطين – سارعت الوكالة اليهودية إلى الحصول على رضا حركة « أغودات » مقابل رسالة أرسلتها الوكالة فى يونيو ١٩٤٧ تتعلق بمكانة الدين فى الدولة المزمع إقامتها، وهى الرسالة التى صارت أساساً لما يسمى اليوم فى « إسرائيل » بإتفاقية « الوضع الراهن: Status Quo » التى تنظم العلاقة بين الدين والدولة. وهكذا تحولت الحركة المعارضة للصهيونية من موقف العداء السافر للصهيونية إلى موقف التصالح والتعاون معها، ولكن دون الإعتراف بشرعية الصهيونية ولا بشرعية الدولة التى تزمع إقامتها. وبقيام الدولة تحولت الحركة إلى حزب سياسى يعمل فى إطار مؤسسات الدولة، ولكن دون الإقرار بشرعية الدولة ذاتها [1].

البناء الداخلى للحزب: لحركة « أغودات إسرائيل » العالمية ثلاثة مراكز رئيسية فى كل من: «إسرائيل» وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشكل مؤسسات الحزب فى «إسرائيل» أقساماً فى مؤسسات مشابهة على نطاق عالمى. وتتميز هذه المؤسسات بضعف هياكلها التنظيمية، وصلاحياتها الشكلية، وبعدم إنتظام إجتماعاتها، وإنحصار السلطة الحقيقية فى يد مجالس روحية عليا. ويعد المجلس الروحى الإسرائيلى أقواها وأكثرها نفوذاً وتأثيراً. ومهما يكن من أمر، فثمة سلطة عليا لكل الفروع هى :

– الكنيست الكبرى : ويعد أعلى سلطة فى الحركة، ويضم ممثلين عن الفروع المختلفة.

وثمة هياكل تنظيمية خاصة بكل فرع هى:

– المؤتمر العام: ويعد أعلى سلطة فى الفرع، ولم يعقد هذا المؤتمر فى «إسرائيل» سوى مرتين عام ١٩٥٠، وعام ١٩٧٦.

– اللجنة المركزية للحزب (مركز الحزب)، وتتشكل عادة من مائة عضو ينتخبون أو يعينون من مجالس الفروع الأربعين. وتتشكل هذه الفروع على أساس موازين القوى التابعة بين الكتل داخل الحزب. وتتمثل أهم الكتل التى تشكل مركز الحزب فى « إسرائيل » – فى مطلع الثمانينيات – فى : « الكتلة المركزية » أو « الكتلة البولندية » – وهى التى تسيطر عليها طائفة

(١) تجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن قادة الحركة عمدوا إلى تبرير مواقفهم تلك من الصهيونية ومن الدولة الوليدة عن طريق العديد من التبريرات والتفسيرات، إذ رأى البعض أن وجود كيان سياسى لليهود فى فلسطين من شأنه حماية اليهود حتى قيام المسيح، بينما رأى البعض الآخر أن قيام الدولة هو بداية «خلاص اليهود»، وأنها «هبة من السماء». أما الحاخام «ليفين» فقد برر مشاركة حزبه فى مؤسسات الدولة بتأمين مصالح المتدينين فيها، وأنها تأتى على غرار مشاركة ممثلى الأغودا فى البرلمان البولندى وفى مجلس البودنرات (وهو مجلس يهودى أنشأه النازيون بعد إحتلال وارسو) بالرغم من أنهما كانا تحت سيطرة غير يهودية. انظر :
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٤١.

«غور» وهى أكبر الكتل إذ شكلت آنذاك ٢٩ ٪ من مجموع الأعضاء – تليها « الكتلة الموحدة» أو « الكتلة الهنغارية الرومانية »، «فالكتلة اللتوانية » – بزعامة « شلومو لورنتس » – وكتلة «شلومى أمونيم» بزعامة « مناحيم بورش » ، و « الكتلة السفاردية » التى تشكل ٥ ٪ من مجموع الأعضاء، ثم كتلتا « سلونيم » و « وحدة الحركة ».

ومن الناحية النظرية تقوم هذه اللجنة بالنظر فى القضايا السياسية الهامة للحزب، على قدم المساواة مع القسم الإسرائيلى فى اللجنة التنفيذية العالمية للحركة، وبالتالى فهى تشارك فى الإدارة العالمية.

– مجلس كبار علماء التوراه: وهو صاحب السلطة العليا الفعلية داخل الحزب. وينعقد المجلس فقط عندما تكون هناك حاجة للبت فى القضايا المتعلقة بالحزب وتتم إجتماعاته بصورة سرية، وتتم المناقشات داخله باللغة اليديشية، ولا يتم نشر قراراته إلا فى المسائل السياسية الهامة. وليس ثمة عدد محدد لأعضاء المجلس (كان العدد خلال الفترة ٦٤–١٩٨٤ يتراوح ما بين ١٥–١٦عضواً)، ولايشترط فى العضو سوى أن يكون ضليعاً فى علوم الدين، وإن يتقن اليديشية[1]. وليس ثمة مقاييس لإختيار الأعضاء، كما أن العضوية فى المجلس لا تنتهى إلا بموت العضو. ويضم المجلس أعضاء يمثلون جميع القوى الدينية الليتوانية والحسيدية المكونة للحركة، وبصورة عامة لا يجاوز عدد الأعضاء الحسيديين الأعضاء الليتوانيين، وقد تعززت هذه الحقيقة بعد خروج الحاخام « شاخ » من المجلس. ولأن طائفة « غور » الحسيدية هى أقوى الطوائف فى الحركة فإن أدمورها يعد كبير الحاخامين أو رئيس مجلس كبار علما ء التوراه، يليه أدمور طائفة « فايختشن ».

ويعانى المجلس من الكثير من التوترات والخلافات الدينية والسياسية بين أعضائه الأمر الذى يحول دون إلتئامه كثيراً. وكان رئيس المجلس السابق هو أدمور طائفة « غور » الأدمور «فنحاس مناحيم ألتر» (١٩٢٦ – ١٩٩٦) شقيق الأدمور السابق «سمحا يونيم إلتر» (المتوفى عام ١٩٩٢). والرئيس هو الحالى هو الحاخام «موشيه هاجر».

وعلى خلاف حزب المفدال، فإن كافة زعماء ومؤسسى « أغودات إسرائيل » هم من الحاخامين اليهود. ويعتبر الحاخام « إسحق هليفى (١٨٤٧ – ١٩١٤)» أول من بادر إلى تأسيس الحركة فى الخارج، كما كان الحاخامين « سلومون بروير (١٨٥٠ – ١٩٢٦)، و «اسحق مائير ليفين (١٨٩٤ – ١٩٧١)» من أبرز مؤسسى الحركة. وفى السبعينيات من هذا القرن برز الحاخامات: « شلومو لورنس »، و « يهودا ما ئير برامو فيتش »، و « مناحيم بورش » و « ابراهام شابيرا».

وتتسم عضوية الحزب بغلبة العنصر الإشكنازى، وخاصة من يهود بولندا وهنغاريا ورومانيا.

(١) لهذا ليس ثمة عضو سفاردى فى هذا المجلس، وقد كانت حجة رفض عضوية الحاخام «عفاديا يوسيف» هى عدم إتقانه لليديشية.

أما العنصر السفاردى، فلم يكن وثيق الصلة بالحزب منذ نشأته، حيث لم تتعد نسبة السفارديم داخل الحزب ١٠ ٪. وترتبط العضوية فى الحزب بدفع رسم معين وبالحصول على فوائد معينة مقابل ذلك من الحركة. وتتركز قاعدة الحزب الجماهيرية فى الحضر بشكل عام وخاصة فى القدس وتل أبيب. ويغلب على هذه القاعدة أصحاب الياقات البيضاء العاملين فى المؤسسات الدينية وغير الدينية التابعة للحزب، إضافة إلى أصحاب المهن الحرة.

أيديولوجية الحزب السياسية: يرتكز حزب « أغودا إسرائيل » – أيديولوجياً – إلى أفكار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة، وينطلق منها فى وضع برامجه السياسية والإنتخابية. وفيما يلى سنعرض للثوابت الأيديولوجية التى يؤمن بها الحزب.

على الصعيد الداخلى، تكاد تكون شؤون العلاقة بين الدين والدولة هى المجال الوحيد لنشاطات الحزب. فهو يسعى إلى تعزيز الطابع الدينى للدولة، وفرض تعاليم التوراه (حسب رؤيته)، ويدعو إلى حل كل المشاكل التى تجابه الدولة وفق روح ومبادئ التوراه. وحتى اليوم ليس ثمة دليل فكرى أو عملى على إعتراف الحزب بدولة « إسرائيل »، بل أن ممارسات الحزب اليومية تثبت عداء هذا الحزب للصهيونية وللدولة، فهو لا يحتفل بعيد « الإستقلال »، ولا ينشد أتباعه النشيد الوطنى لـ « إسرائيل »، ولا يرفعون علم الدولة [1]. ولسوف نعرض لاحقاً – بعون الله – للنشاطات الفعلية التى مارسها الحزب – منذ قيام الدولة – فيما يتصل بعلاقة الدين بالدولة فى « إسرائيل ».

وقد حافظ الحزب على نهجه الإنعزالى عن بقية فئات المجتمع ومؤسساته، وذلك من خلال مؤسساته التعليمية، والاجتماعية المستقلة. هذا، وقد إنصب جل اهتمام الحزب على تأمين أكبر قدر ممكن من المخصصات المالية لمؤسساته المستقلة تلك، وقد أكد الحزب – دوماً – على ذلك فى كافة الإتفاقيات الإئتلافية التى كان طرفاً فيها.

ومن الناحية الاقتصادية، كان الحزب يدعو – دوماً – إلى السيطرة على التضخم وإلى إستقرار قيمة العملة، وتغيير سياسة الإسكان بحيث توفر بيوتاً بأسعار مناسبة للأزواج الشابة، كما نادى الحزب بربط الأجور بجدول غلاء المعيشة، وتخصيص منح مالية لتشجيع عمليات الإنجاب [2].

---

(١) وقد علّق أحد قيادبى الحزب على ذلك بقوله : «إذا هجم عليك لص فى الغابة مهدداً بقطعة سلاح، ودخلت معه فى مفاوضات لكى يبقى عليك حياً، فإنه هذا لايعنى أنك اعترفت به البتة»، انظر لمزيد من التفاصيل عن أيديولوجية الحزب بشكل عام:

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٤٠ – ٣٤٥.

– هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤١ – ١٤٧.

(٢) انظر فى ذلك :

– **المرجع السابق**، ص :٣٤٣.

أما على الصيعد الخارجى، فلم يكن للحزب مواقف واضحة المعالم، حيث حدد مواقفه دوماً بمدى إستجابة الحكومات المتعاقبة لمطالبه المتعلقة بشؤون العلاقة بين الدين والدولة. وعلى الرغم من ذلك فإن الحزب لم يعارض السياسات التوسعية للحكومات الإسرائيلية المختلفة، وتعامل معها كما تعامل – من قبل – مع قرار التقسيم وهو أن ما يحدث هو من قبيل الإعتراف بالأمر الواقع المفروض [1]. ونظراً لأن الحزب ليس له حركة إستيطانية تابعة له، فلم يكن له أى نشاط إستيطانى فى الأراضى التى أحتلت عام ١٩٦٧.

حركة « عمال أغودات إسرائيل: هبوعيل أغودات إسرائيل »:

تأسست هذه الحركة فى بولندا عام ١٩٢٢م كجناح عمالى لحركة «أغودات إسرائيل»، وذلك بهدف تحقيق «العدل الإجتماعى فى العمل على أساس التوراة». وقد دخلت الحركة – بسبب مرونتها تجاه الحركة الصهيونية من جهة، ومطالبها بتحسين أحوال العمال اليهود من جهة أخرى – فى صدام مع الحركة الأم. وفى العام ١٩٢٣ انتظمت الحركة فى فلسطين كتنظيم عمالى دينى. لقد اتجه اليهود الأرثوذكس من الطبقتين المتوسطة والعمالية، المهاجرون من بولندا، إلى إنشاء تنظيم خاص بهم لرعاية مصالحهم بعد أن عجزت حركة «أغودات إسرائيل» والحركات العمالية الأخرى عن إستيعابهم. وفى العام ١٩٢٥ عقدت حركة «هبوعيل أغودا» مؤتمرها التأسيسى، وقد هاجر فى نفس هذا العام واحد من أبرز قادة «هبوعيل أغودا» السياسيين وهو الحاخام «بنيامين مينتز». وقد تم حل الحركة بعد فترة وجيزة نظراً لامتناع حركة «أغودا» عن تقديم مساعدات مالية لها، لكن فى العام ١٩٣٣ تمت إعادة تأسيس الحركة فى تل أبيب تحت زعامة الحاخام «مينتز» والألمانى «يعقوب لانداو»، وانضم إلى التنظيم العمالى الجديد «إتحاد العمال الأرثوذكس» الذى تأسس قبل ذلك بقليل فى بيتاح تكفا. وفى العام ١٩٣٦ – ونتيجة لتزايد هجرة يهود ألمانيا وبولندا بعد ظهور النازية فى ألمانيا – توسعت صفوف الحركة حتى وصل عدد أعضائها نحو ثلاثة آلاف عضو.

وفى العام ١٩٤٦ تم تأسيس «الإتحاد العالمى لهبوعيل أغودات إسرائيل»، وقد اعتبرت هذه الخطوة إشارة إلى إنسحاب الحركة من حركة «أغودات إسرائيل العالمية». وبقيام الدولة فى العام ١٩٤٨ تحولت الحركة إلى حزب سياسى.

---

(١) ومن ذلك مثلاً تأيد الحزب لسياسات حكومة بيغن فى شأن «التسوية» مع مصر. وقد علّق على ذلك أحد قيادات الحزب فى الكنيست العاشر «شلومو لورنس» بقوله : «حقاً لم يأت المسيح بعد، ولكن بما أنه لم يأت، لا خيار لنا سوى أن نختار ماهو موجود، وهو السلام الذى يقف على الأبواب، وما يملى علينا ذلك ، فى الأساس، هو إنقاذ النفس الذى يبطل أى محظور، وبما أن خبراء وجنرالات إسرائيل قرروا أن هذه الإتفاقية، من ناحية أمنية، أفضل من إستمرار حالة الحرب، فإن ذلك يعتبر إنقاذاً للنفس». انظر فى ذلك :

– هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٤٧.

وقد عارض الحزب مواقف المفدال الدينية التى يراها تعمل على تسخير اليهودية لخدمة الصهيونية و «الدولة القومية»، كما رفض نشاطات حركة «غوش أُمونيم» الإستيطانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتقد تعاملها مع العلمانيين (وهم فى نظر أغودا كفار)، وعارض أفكار «أبراهام كوك» معارضة شديدة.

وعلى صعيد آخر تتشكل الهياكل التنظيمية للحزب من مؤتمر عام تليه اللجنة المركزية للحزب فاللجنة التنفيذية للحزب ثم سكرتارية الحزب التى يترأسها السكرتير العام للحزب. ونظراً لعدم إنتظام إجتماعات المؤتمر العام وعدم إجراء إنتخابات داخلية قبيل إنعقاده، فليس ثمة نفوذ للمؤتمر داخل الحزب. ومن جهة أخرى لا يعانى الحزب من التنافس على مراكز القيادة والزعامة، فقد ترأس الحزب الحاخام «بنيامين مينتز» من عام ١٩٣٣ وحتى وفاته عام ١٩٦١، ثم الحاخام «كالهان كهانا» من ١٩٦١ وحتى ١٩٨١، ثم تولى زعامة الحزب منذ ١٩٨١ الحاخام «أبراهام فيرديغر».

ولا يختلف هذا الحزب كثيراً من ناحية تركيبه العرقى وقاعدته الإجتماعية عن حزب «أغودات إسرائيل»، فالنخبة اشكنازية من أصل بولندى، مع وجود حوالى ٣٠٪ من أعضائه من السفارديم، وقاعدته الإنتخابية - التى يتألف معظمها من العاملين فى مؤسسات التعليم الدينى المستقل التابع للحزب - تتواجد فى المدن والمستوطنات الزراعية.

هذا، ولئن نجح جناحا الصهيونية الدينية: «المزراحى» و«هبوعيل المزراحى» فى الإندماج وتشكيل حزب واحد، فإن جناحى الأرثوذكسية المتشددة «الحريدية» لم يتمكنا من ذلك، إذ إتسمت العلاقة بين حزبى «أغودات إسرائيل»، و«هبوعيل أغودات إسرائيل» بالتعاون والتحالف وليس الإندماج، وذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

وعلى الرغم من أن الحزب غير صهيونى إلا أنه ظل أكثر إنفتاحاً على الصهيونية والدولة من الحزب الأم (أغودات إسرائيل)، وقد تسبب هذا فى معظم الأزمات التى كانت تحدث بين الحزب وأغودا. وبالإجمال رفض الحزب فكرة إنتظار المسيح، وقام بتكييفها لتتفق مع أفكاره، وأعلن أن المسيح سوف يأتى إذا استحق اليهود الخلاص فى الأماكن المقدسة، ومن هنا رأى أن على اليهود العمل لإثبات أنهم يستحقون ذلك. وقد ترجم الحزب أفكاره حول العمل عبر إنشاء سلسلة من «الموشافيم» فى أماكن مختلفة من البلاد. ولأنه لايرى فى قبوله لقرار التقسيم تنازلاً عن فكرة «حق اليهود التاريخى» فى كافة أرض فلسطين، فإنه أيد كافة السياسات التوسعية التى انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المختلفة، وربط الحزب دوماً بين ذلك وبين مدى إستجابة الحكومات لمطالبه الدينية والمالية [1].

وتتماثل مواقف الحزب فيما يتصل بعلاقة الدين والدولة مع مواقف حزب أغودا الأم،

(١) وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أنه رغم تضاؤل تمثيل الحزب فى الكنيست بالمقارنة إلى الحزب الأم، إلا أن الحزب أبدى - دوماً - إهتماماً أكبر بالمسائل الخارجية والأمنية، فقد عارض الحزب إتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، وأيد سياسات الحكومات المختلفة الخاصة بالإستيطان فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧. انظر فى شأن المواقف الأيديولوجية لحزب بوعالى أغودا:

- هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٥٧ - ١٦٠.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٣٥٣ - ٣٥٤.

كما أنه شريك هذا الأخير فى مؤسساته التعليمية المستقلة، وخاضع لسلطة «مجلس كبار علماء التوراة» الروحية التابعة لأغودا.

المطلب الثانى: الحركات والأحزاب المنشقة على حركة «أغودات إسرائيل»:

تعرض حزب أغودا - شأنه فى ذلك شأن جُل الأحزاب فى «إسرائيل» - إلى العديد من الإنشقاقات، هذا بجانب أن القوى الحريدية - بشكل عام - شهدت الكثير من التحالفات والإندماجات، وخاصة فى عقد الثمانينيات. ويوجد اليوم فى «إسرائيل» قوتان حريديتان رئيسيتان متمثلتان فى الكنيست هما شاس ويهدوت‌هيتوراه، بجانب عدة قوى حريدية لا تشارك فى الإنتخابات وليس لها ممثلين فى مؤسسات الدولة.

*** حزب «حراس التوراة الشرقيين: شاس»:**

لئن كان حزب تامى نتاج إنشقاق اليهود الشرقيين عن حزب المفدال، فإن حزب شاس [1] هو ثمرة لخروج اليهود الشرقيين من حزب أغودات إسرائيل بزعامة الحاخام «إسحق بيرتس»، وبتشجيع من كل من الحاخام «اليعازر شاخ» - الزعيم الروحى للطوائف الحريدية الليتوانية - والحاخام «عوفاديا يوسيف» الحاخام الأكبر الأسبق لليهود الشرقيين.

وترتد جذور هذا الحزب إلى الحركة التمردية التى بدأت داخل حزب أغودا وتزعمها حاخامات من الطوائف الشرقية إحتجاجاً على سيطرة اليهود الغربيين على الحزب ورفضهم إعطاء اليهود الشرقيين تمثيلاً ملائماً فى مؤسسات وهيئات الحزب وفى قائمة مرشحيه للكنيست، وقد عرفت هذه الحركة بإسم «شاس». وقد خاضت هذه الحركة إنتخابات السلطات المحلية - عام ١٩٨٣ - بقائمة منفردة وفازت بثلاثة مقاعد فى المجلس المحلى للقدس. وقد ظهرت حركة شبيهه بشاس فى حى «بنى براك» عرفت بإسم «حاى» برئاسة «روفائيل بنحاسى» وبمباركة الحاخام «مناحيم شاخ» رئيس مجلس عظماء التوراة آنذاك [2]. وفى العام التالى (١٩٨٤) اندمجت شاس مع كل من «حاى»، وقائمة أخرى ظهرت فى طبريا بإسم «زاخ»،

(١) وتعد لفظة «شاس» إختصاراً للإسم العبرى للحزب «إتحاد السفارديين حراس التوراه» وهى أيضاً لفظة يُطلقها اليهود على التلمود. انظر فى ذلك:

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٣٥٥.

وانظر عن نشأة شاس وتطوره التنظيمى:

- **المرجع السابق**، نفس المكان.

- Eisenstadt, S.; **Op. cit.**, P. : 209 - 210.
- Butt, G.; **Op. cit.**, P. : 108.
- Friedman, M.; **The Ultra - Orthodox and Israeli Society** in : Kyle, K. and Peters, J.; **Op. cit.**, P. : 196 - 198.

(٢) انظر فى ذلك:

- سمير جبور (إعداد)؛ **إنتخابات الكنيست الحادى عشر - ١٩٨٤**، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٠٨ - ١٠٩.

وتم الإعلان عن قيام حزب سياسى تحت إسم «شاس» بزعامة «إسحاق بيرتس» [١]. وقد انضم إلى الحزب الجديد يهود من الطائفة اليمنية أيضاً [٢].

ويتم تسيير أمور الحزب - من الناحية التنظيمية - من خلال مجلس أعلى يُسمى «مجلس حكماء التوراة»، الذى يرأسه منذ عام ١٩٨٤ وحتى اليوم الحاخام «عوفاديا يوسيف» [٣].

ويجد حزب شاس مؤيدين له فى أوساط المتدينين الشرقيين الذين تعلموا فى المدارس الدينية الغربية وخاصة الليتوانية منها، وكذلك المتدينين الشرقيين الذين تعلموا فى المدارس الدينية الشرقية (وكانت أصوات هؤلاء تذهب لأغودات إسرائيل قبل ظهور شاس). ويُصوت لحزب شاس - أيضاً - التائبون (العائدون إلى الدين) من أبناء الطوائف الشرقية الذين يؤمنون بقيادة الحاخام «عوفاديا يوسيف»، وكذا جمهور واسع من أبناء الطوائف الشرقية التقليديين [٤].

ويستند الحزب - من الناحية الأيديولوجية - إلى الأفكار الدينية الأرثوذكسية الحريدية، وينطلق منها فى وضع برامجه الاجتماعية والسياسية الإنتخابية. وفيما يلى نعرض للثوابت الأيديولوجية التى يعتنقها الحزب فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية.

---

(١) وقد ظل إسحق «بيرتس» زعيماً للحزب حتى مارس ١٩٩٠ حين انتقلت زعامة الحزب إلى الحاخام «آريه درعى» على أثر أزمة مارس ١٩٩٠ والتى سوف نعرض لها - بإذن الله - لاحقاً.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الحزب حصل على أربعة مقاعد فى إنتخابات ١٩٨٤ احتلها «بيرتس» ثم «بنحاسى» (نائب رئيس مدينة بنى براك عن حركة حاى) والحاخام «يعقوب عوفاديا يوسيف»، والحاخام «شمعون بن شلومو» أحد زعماء الطائفة اليمنية ورئيس مؤسسة «التوراة والسلام : توراه فاشالوم».

(٣) تتعين الإشارة إلى أن سيطرة مجلس حكماء التوراة على الحزب تدفع العديد من الملاحظين الى وصف أعضاء شاس فى الكنيست - والحريديم بصفة عامة - بالدمى المتحركة، لأن كل واحد منهم لايمثل جمهوره مباشرة، بقدر ما يمثل حاخامه الأعلى الذى أرسله إلى الكنيست. غير أنه من جهة أخرى، ولأن أعضاء مجلس حكماء التوراة لايقرأون الصحف العلمانية ولايتابعون الإذاعتين المرئية والمسموعة فإن المصدر الوحيد للمعلومات التى تصل إلى أعضاء هذا المجلس هو أعضاء الكنيست الحريديم أنفسهم. انظر فى ذلك :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٦١.

(٤) وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء كانوا يصوتون - قبل ظهور شاس - لصالح حزب الليكود. انظر فى ذلك :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٥٦.

- Friedman, M.; The Ultra-Orthodox....; **Op. cit.,** P. : 196.

- Liebman, G.; Religion and Democracy....; **Op. cit.,** P. : 282 - 286.

وقد علق أحد أبرز الباحثين الإسرائيليين - وهو مناحم فريدمان - على الجمهور الذى نجح شاس فى استقطابه بقوله : «لقد نجح شاس فى عمل ما لم ينجح أحد فى فعله عندما تكلم بصوتين : الصوت الأول حريدى.. والصوت الثانى طائفى. والطائفية التى يبثها شاس - على الرغم من زعامته الحريدية - هى طائفة ذات ارتباط بالتقاليد ولا تلزم أحداً بأداء الفرائض الدينية كما هو مألوف فى عالم الحريديم..»و يرى فريدمان أن حزب شاس يمثل بالنسبة للتقليديين القادمين من شمال أفريقيا «الحنين إلى الديار والتقاليد». انظر :

- أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى: دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٥ - ١٦٦.

فعلى الصعيد الداخلى، يؤكد الحزب - من الناحية الاجتماعية السياسية - على الحاجة إلى العودة إلى الأصول التوراتية، ولذا يطالب الحزب دوماً - فى برامجه السياسية - بتشريعات دينية متعددة تشدد الرقابة على الطعام المحلل (الكوشير)، وتقضى على مظاهر الإنحلال فى المجتمع، وتراعى حرمات السبت، وتلغى تجنيد الفتيات بالجيش. ويطالب الحزب بإعتمادات مالية من الحكومة لإرساء دعائم شبكة التعليم الدينى التابعة له. كما أن الحزب يؤيد بشدة تعديل قانون «من هو اليهودى؟» ليلائم النظرة الأرثوذكسية، ويطالب بعدم المساس بإتفاقية «الوضع الراهن» [١]. وقد تمكن حزب شاس من ضرب جذوره داخل المجتمع، وذلك من خلال تأسيس شبكة «همعيان : إلى المنبع» عام ١٩٨٥م، وهى الشبكة التى تتصل يومياً بمؤيدى الحزب بشكل مباشر من خلال أربعمائة فرع منتشرة فى كافة أنحاء البلاد، وتقدم خدمات اجتماعية وتربوية ودينية. ويعمل المئات من الحاخامات - الذين يعملون فى هذه الشبكة - على إقناع مئات العائلات بالتوبة والعودة إلى الدين [٢]. وتهدف الأندية الاجتماعية التابعة لهذه الشبكة إلى القضاء على الفقر والجريمة والإباحية والبطالة ومساعدة المحتاجين وأولئك الذين يعانون من مشاكل اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية. وتمول هذه الشبكة من جانب الحكومة والسلطات المحلية [٣].

ونظراً لأنه يمكن اعتبار حزب شاس إمتداداً طبيعياً لحركات الإحتجاج التى قام بها اليهود الشرقيون [٤] من قبل، فقد دأب الحزب على معارضة السياسات الاقتصادية التى تعود بالنفع على فئات معينة من المجتمع، والمطالبة بتخفيف الأعباء عن الفئات الفقيرة ودعم مدن التطوير وتمويل التعليم الداخلى.

وفيما يتعلق بالشؤون الخارجية، فليس للحزب مواقف سياسية واضحة وثابتة، فهو يؤمن بأن «أرض إسرائيل» تابعة لـ «شعب إسرائيل» تبعاً لـ «توراة إسرائيل»، ولهذا يعارض الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ويؤيد إستيطانها باليهود. وعلى الرغم من ذلك فإن زعيمه «بيرتس» أعلن - وقت إنشاء الحزب - أن الحزب يؤيد الإنسحاب من الضفة والقطاع إنطلاقاً من النص التوراتى «من أنقذ روحاً من شعب إسرائيل، أنقذ عالماً بأكمله»، كما أيد «بيرتس» التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٤، وفى العام ١٩٨٩ أيد برنامج حزب العمل

---

(١) وهو ماسنعرض له - بعون الله - فى الفصل التالى على نحو مفصّل.

(٢) وهو ما يطلق عليه العديد من الباحثين بـ «معاودة التهويد من أسفل» وذلك فى مواجهة استراتيجية غوش أمونيم التى تعمل على «معاودة التهويد من أعلى». انظر فى ذلك :

- جيل كيپل ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩١.

(٣) انظر فى شأن شبكة همعيان التابعة لشاس :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٥٧ - ٣٥٨.

- Friedman, M.; **Loc. cit.**

(٤) وقد سبق لنا عرض أهم هذه الحركات الاجتماعية، والتى منها حوادث حى «وادى الصليب» بحيفا عام ١٩٥٩، وحوادث حى «المصرارا» بالقدس عام ١٩٧١. انظر فى ذلك المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.

«للسلام» مع العرب[١]. وبالإجمال يرى الحزب أنه فى حالة حدوث سلام حقيقى فإن «الجهات المأذونة وكبار الحاخامين فى إسرائيل هى التى ستقرر فيما إذا كان بالإمكان التنازل عن أراضٍ من أجل السلام»[٢].

* **كتلة «يهود التوراة : يهدوت هيتوراه» :**

وهى كتلة دينية ظهرت – عشية إنتخابات ١٩٩٢م – نتيجة إندماج حزبى «أغودات إسرائيل» و «ديغيل هيتوراه». وفيما يلى نتناول نشأة حزب «ديغل هيتوراه» وفكره المذهبى.

– **حزب «ديغيل هيتوراه : راية (عَلَم) التوراة» :**

ظهر هذا الحزب كحزب منشق على حزب «أغودات إسرائيل» فى أكتوبر ١٩٨٨ بمبادرة من الحاخام «اليعازر مناحيم شاخ» – رئيس يشيفات بوينباج فى بنى باراك والزعيم الروحى الأعلى للطوائف الليتوانية – ليمثل أغلبية الطوائف الليتوانية من الحريديم، وذلك بعد أن ثار «شاخ» على زعامة أغودا – الحسيدية فى أغلبها – بسبب علاقتها الوثيقة مع طائفة حباد الحسيدية، والتى أوشك أتباعها على الإعلان عن أن زعيمهم الدينى المقيم فى نيويورك «المعلم الحاخام من لوبافيتش مناحيم مندل شنيورسون» هو المسيح المنتظر[٣].

وعلى الرغم من العداوة الضارية بين الليتوانيين والحسيديين إلا أن الحزب الليتوانى حصل على دعم بعض الحسيديين، وخاصة الذين تلقوا تعليمهم فى مدارس ليتوانية[٤]، كما حظى الحزب بدعم عدد من اليهود الشرقيين بعد أن أرسل الحاخام «عوفاديا يوسيف» رسالة تأييد إليه[٥].

---

(١) وتجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن هذا لايعنى أن الحزب وقيادته يتعاطف مع الشعب الفلسطينى «فإسحاق بيرتس» هذا لم يتردد أكثر من مرة فى الإعراب عن كراهية حزبه للعرب، ففى عام ١٩٨٨ صرّح هذا الأخير أنه لو لم تكن قائمة شاس موجودة لما تردد فى التصويت لصالح قائمة موليديت اليمينية المتطرفة والقائمة على فكرة طرد العرب، كما دعا «بيرتس» إلى اتباع «قبضة أكثر قوة» ضد الإنتفاضة. كما أصدر الحزب – عام ١٩٨٩ – كراساً أدبياً تنضح بالعداء الدينى والعنصرى للعرب والمسلمين، وتهاجم النبى «إسماعيل» عليه السلام. انظر فى ذلك :
– رشاد الشامى؛ القوى الدينية فى إسرائيل....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٤ – ١٩٥.

(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٥٩، وكذا :
- Friedman, M.; **Loc. cit.**
- Liebman, C.; **Op. cit.**, P. : 286.

(٣) وقد توفى هذا الحاخام عام ١٩٩٤. انظر فى نشأة « ديغيل هيتوراه» :
– أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى إسرائيل فى : دليل إسرائيل العام، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٤.

(٤) ومن الجماعات الحسيدية التى أيدت حزب «ديغل هيتوراه» طائفة «بعلاز» الدينية التى انشقت عن حزب أغودا عشية انتخابات ١٩٨٨، وطائفة «عرلوى» فى القدس، وطائفة «تسانز» فى نتانيا. وقد كان سبب تأييد هذه الجماعات الرئيسى لديغل هيتوراه هو خلافاتها مع أغودات إسرائيل وجماعة «غور» الحسيدية على وجه التحديد. انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٦٩.

(٥) انظر فى ذلك :
– **المرجع السابق**، نفس المكان.

وللحزب مجلس روحى أعلى يقوده، يسمى بـ «مجلس حكماء التوراة»، ويتكون من «شاخ» رئيساً، وأحد عشر عضواً آخر، جلهم من رؤساء المدارس الدينية المقربين من «شاخ»[١]. وقد عقد الحزب مؤتمره التأسيسى الأول فى مارس ١٩٩٠ فى تل أبيب وحضره أكثر من عشرة آلاف من أتباعه. وقد رأس هذا الحزب الحاخام « أفراهام رابتس»، والشخصية الثانية فى الحزب هى «موشيه جفنى »[٢].

ويتشابه الحزب – فى مواقفه الفكرية – مع حزب شاس، فالهدف الرئيسى للحزب هو ترسيخ دور الدين فى المجتمع. وإنطلاقاً من هذا الهدف، آمن الحزب – على الصعيد السياسى – بأن « أرض إسرائيل » هى حق لـ « شعب إسرائيل ». ولأجل تجنب سفك الدماء ووقف تزويد المنطقة بالسلاح، وافق الحزب على قيام سلام مع العرب وإعادة أراضٍ لهم، كما طالب الحزب بإقامة علاقات متوازنة مع الكتلتين الشرقية والغربية. أما على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى، فقد نادى الحزب بالعدالة الاجتماعية، وبناء الاقتصاد حسب روح التوراه، وإنصاف الحريديم فى المجتمع، والأهتمام بالتعليم التوراتى وتوفير منح للتربية الليتوانية وتمويل شبكة تعليمية خاصة بالحزب، وتمرير قانونى « الإعتناق » و « المحاكم الحاخامية »، ومنع الإباحية والرذيلة والتصدى للمنظمات التبشيرية المسيحية، ومنع إجراء الحفريات الأثرية، ومنع تشريح الجثث[٣].

وقد كانت للحزب آراء معتدلة فيما يتعلق بالأراضى المحتلة، حيث ذهب زعيمه – فى مقالة نشرت بعد إنتخابات ١٩٨٨ – إلى حد الموافقة لا على إعادة مناطق محتلة فحسب، وإنما أيضاً على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. وهو فى موقفه هذا يصنف على أنه «حمائمى» فى أفكاره السياسية، وهو الأمر الذى يتفق مع الموقف الحريدى بشكل عام، الداعى إلى إنسحاب «إسرائيل» من « أراضٍ » محتلة مقابل سلام حقيقى يحافظ على حياة اليهود التى هى « أثمن من الأرض »[٤].

وقد عاد الحزب من جديد – عشية إنتخابات ١٩٩٢، وبعد أن حصل على مقعدين فى إنتخابات ١٩٨٨ – إلى الإندماج مع حزب « أغودات إسرائيل » فى إطار كتلة دينية حريدية

---

(١) ومن أهم هؤلاء الأعضاء : الحاخام «أهارون لاييب شطانيمان» أحد أبرز المرشحين لخلافة «شاخ»، والحاخام «أفرايم تسمل» سكرتير المجلس، والحاخام «سمحا زيسل برفيدا» رئيس مدرسة حبرون الدينية، والحاخام «نسيم كارلتس» رئيس مجمع «حزون ايش» الدينى فى بنى باراك وأدمور طائفة «بعلاز» الحسيدية، وغيرهم. انظر فى ذلك :
– **المرجع السباق**، ص : ٣٧١.

(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٣) انظر فى شأن الحزب المختلفة :
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٦٩ – ٣٧١.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل :
– أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى : دليل إسرائيل العام، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٧٢ – ٣٧٣.

سميت بـ « يهدوت هيتوراه: راية التوراه » . وقد دعت إلى ذلك الحاجة إلى توحيد العالم الحريدى الإشكنازى لمواجهة المنافسة القوية من جانب حزب « شاس » الحريدى السفاردى من جهة، والإستعداد لنسبة الحسم الجديدة التى إرتفعت من ١ ٪ إلى ١,٥ ٪ من جهة أخرى. وقد ساعد على نجاح هذا الإندماج إشتداد وطأة المرض على الحاخام « شنيورسون » وإنشغال أتباعه عن السياسة بمرضه [(١)].

ومن أبرز زعماء الكتلة الجديدة: الحاخام « اليعازر مناحيم شاخ »، والسيد المعلم من فيشنتس « موشيه يهو شع هاجر ». ويمثل الكتلة فى الكنيست الرابع عشر: « مائير باروش » و «شموئيل هلبرت » (وهما من أغودا)، و « أبراهام رابتس » و « موشيه جفنى » (وهما من ديغيل هيتوراه).

(١) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية فى:دليل إسرائيل العام، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

الفصل الثالث
فى
الدين والدولة فى «إسرائيل»

- **دهليز**
- **المبحث الأول : رؤية «بن غوريون» للعلاقة بين الدين والدولة.**
- **المبحث الثانى: إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧م).**
- **المبحث الثالث : سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية.**
- **المبحث الرابع : تشكيل «دين مدنى» للدولة مستمد من الدين التقليدى.**

الفصل الثالث
فى
الدين والدولة فى «إسرائيل»

– دهليز

تبين لنا من خلال الفصول السابقة الإختلاف العميق بين المبادئ الصهيونية من جانب، وبين المرتكزات الدينية لليهود المتدينين الأرثوذكس من جانب آخر، فلقد سعت الحركة الصهيونية إلى تأسيس دولة عصرية علمانية فى فلسطين على غرار الدول الغربية الليبرالية، فى حين كان أنصار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة يرون فى إقامة دولة يهودية – قبل مجئ « المسيح المنتظر » – كفراً وهرطقة، ومخالفة لتعاليم التوراه. وفى الوسط من هذين الموقفين طالب دعاة الصهيونية الدينية بتطبيق مبادئ « الهالاخاه » فى الدولة المنشودة. ومن هنا فلا جرم أن تشهد الدولة – بمجرد قيامها – صراعاً بين المتدينين وغير المتدينين، أى بين الدين والدولة.

وقد إستخدم قادة الدولة – وهم آنذاك من الحركة الصهيونية العمالية الإشتراكية وعلى رأسهم « ديفيد بن غوريون » – قيم وتقاليد ورموز الدين اليهودى، وعمدوا إلى إقامة مؤسسات دينية تابعة للدولة؛ وذلك بهدف العمل على ضمان هيمنة قيمهم ومبادئهم بعد إضفاء السمة المقدسة عليها من جهة وإرضاءً للأحزاب الدينية وقادتها من جهة أخرى.

لذلك فسوف نتناول فى هذا الفصل العلاقة بين الدين والدولة فى « إسرائيل » من خلال المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: رؤية « ديفيد بن غوريون » للعلاقة بين الدين والدولة.

المبحث الثانى: إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧م).

المبحث الثالث: سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية.

المبحث الرابع: تشكيل « دين مدنى » للدولة مستمد من الدين التقليدى.

المبحث الأول

رؤية « ديفيد بن غوريون » للعلاقة بين الدين والدولة .

لا تختلف رؤية « بن غوريون » للدين ودوره فى الدولة عن تلك التى آمن بها قادة الحركة الصهيونية وروادها الأوائل، وعلى رأسهم « هرتزل »، فلم يكن هؤلاء يكنون إحتراماً للشعائر الدينية أو التعاليم التوراتية والتلمودية، ولكنهم مع ذلك إتخذوا من الدين سبيلاً لدعم الفكرة الصهيونية، وصبغها بصبغة دينية تضمن لهم تأييد اليهود فى جميع أنحاء العالم، ولا سيما المتدينين منهم فى شرق أوربا، مركز جل يهود العالم وقت ظهور الدعوة الصهيونية.

ومن هنا فقد كان « بن غوريون » من العلمانيين الذين يفاخرون بعلمانيتهم على رؤوس الإشهاد، وكان لا يكن أى إحترام للتلمود أو لأقوال الحاخامات [1]، ويؤكد ذلك ما كتبه ذات يوم: « أننى لا أعير التلمود أهمية، ولا أستطيع أن أضع التلمود فى مرتبة واحدة مع التوراه» [2]. وبرغم ذلك لم يكن ملحداً، وقد فسّر إيمانه حينما سئل عما إذا كان يؤمن بالله، فأجاب «السؤال من هو الله ؟ معظم اليهود يتصورونه رجلاً عجوزاً ذا لحية طويلة، يجلس على مقعد وثير، ويعتقدون أن الله تحدث إلى موسى. أنا لا أؤمن بأن الله تحدث إلى موسى. لقد سمع موسى صوت إنسان فى قلبه، وبذلك عرف أن عليه أن يفعل ما فعل، بيد أننى لا أؤمن بوجود قوى مادية فحسب فى العالم.... إننى لا أقول أنه لايوجد سيد لكل هذا (الكون) »[3].

ولقد آمن « بن غوريون » بدولة عصرية، حتى لو خالف ذلك ما ورد فى التوراه، إن العمل الصهيونى - عنده - هو الكفيل بناء هذه الدولة والمحافظة عليها وليس الغيبيات والتعاليم الدينية [4]. وفى هذا كتب يقول: « القضية الحقيقية هى الآن كما كانت فى الماضى تتركز فيما إذا كان علينا أن نعتمد على قوة الآخرين أم على قوتنا »، و « على اليهودى من الآن فصاعداً ألا ينتظر التدخلَ الإلهى لتحديد مصيره، بل عليه أن يلجأ للوسائل الطبيعية العادية، كالفانتوم والنابالم مثلاً »[5]، وكان يرى أن « الجيش الإسرائيلى هو خير مفسّر للتوراه فهو الذى يساعد الشعب على الإستيطان على ضفاف نهر الأردن مفسراً بذلك ومحققاً لكلمات أنبياء العهد القديم » [6].

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص :٤١٥.

(٢) ورد ذلك فى :

- توم سيغف، **مرجع سبق ذكره،** ص :٢٦٦.

(٣) **المرجع السابق،** نفس المكان.

(٤) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص :٤١٦.

(٥) ورد ذلك فى :

- عبد الوهاب المسيرى، **اليهودية والصهيونية وإسرائيل**، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥)، ص : ١٥٢.

(٦) ورد ذلك فى :

- **المرجع السابق،** ص : ١٥٤.

ولا غرو إذاً ألا يعرف « بن غوريون » طريقاً إلى كنس العبادة، وعن هذا يقرر، فى مذكراته - تعليقاً على ذهابه إلى كنيس بالقدس لأول مرة بعد أكثر من أربعين سنة على وصوله إلى فلسطين للإستماع إلى صلاة شكر بعد إفتتاح الجلسة الأولى لأول كنيست وإستجابة إلى طلب الحاخام « مائير بار إيلان » - أن: « هذه كانت أول مرة أذهب فيها إلى كنيس فى إسرائيل وقت الصلاة »[1]. ولا غرو أيضاً أن يقول فى المتدينين والحاخامات ما يلى: « لو تركت حياة اليهود لحاخامات اليهود لظلوا حتى الآن كلاباً ضالة فى كل مكان، يضربهم الناس بالأقدام، ويحتمى اليهود من أقدام الأغلبية الساحقة لهم فى كل مكان بأحلام العودة إلى أرض الميعاد والأجداد، وإنتظار المسيح، الذى سيهبط عليهم من السماء لينقذهم ويقوم لهم بكل العمل، بينما هم يصلون الفجر والعشاء، ويبكون ليلاً ونهاراً » [2].

وبرغم رؤية « بن غوريون » تلك للدين والمتدينين، فقد أدرك أهمية العامل الدينى فى دعم الفكرة الصهيونية، وترسيخ أسس الدولة المنشودة، وصهر المهاجرين اليهود وتحقيق الإنسجام والتعاون بينهم. كما أدرك أيضاً إستعداد المتدينين لتقديم بعض التنازلات مقابل تلبية مطالبهم الدينية، والتعليمية [3]، وإن مطالبهم تلك هى مطالب جزء من « شعب » الدولة المنتظرة، وأن على الدولة تحقيق هذه المطالب وتمويلها من ميزانياتها. ومن هنا إتخذ « بن غوريون » موقفاً وسيطاً فتصدى للإكراه الدينى من جهة، ومنع أى نشاط معاد للدين من جهة أخرى، كما فاخر أكثر من مرة بأن الحكومة قد عملت من أجل الطابع اليهودى فى اليشوف والجيش والبلاد أكثر مما فعلته الأحزاب الدينية نفسها [4].

وفى هذا الإطار، رأى « بن غوريون » إستخدام الدين كأداة لدعم الحركة الصهيونية وأغراضها، ولدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين. إن للدين - عنده - وظيفة يقوم بها، وهذا ما عبر عنه حين قال: « الدين وسيلة مواصلات فقط، ولذلك يجب أن نبقى فيها بعض الوقت،

(١) ورد ذلك فى :

- توم سيغف، **مرجع سبق ذكره،** ص :٢٦٦.

(٢) ورد ذلك فى :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص :٤١٦.

وفى مذكراته، حدد فهمه للخلاص بقوله : « كان الخلاص بالنسبة لنا يعنى العودة إلى الأرض وخلق مجتمع مثالى هناك، وكان الأمثل الاجتماعى يقضى بأن يجعل العمل الجسدى أساس حياة قومية مستقلة ».

ورد فى : عبد الوهاب كيالى؛ **الكيبوتز أو المزارع الجماعية فى إسرائيل** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦)، ص : ٢٢.

(٣) ولقد حدد زعيم حزب «هبوعيل أغودات» «كالمان كاهانا» ذلك بقوله لـ «بن غوريون» : «لن تكون مصيبة بالنسبة إليك إذا كان ابنك متديناً، أما بالنسبة إلىّ فإنها مصيبة إذا لم يكن ابنى متديناً».

ورد ذلك فى :

- توم سيغف، **مرجع سبق ذكره،** ص :٢٦٧.

(٤) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص :٤١٧.

لا كل الوقت »[1]، وذلك فضلاً عن أن « بن غوريون » آمن بأن تلبية بعض مطالب المتدينين وعدم الفصل بين الدين والدولة قمين بأن يضمن تأييد الأحزاب الدينية له وقت تشكيل الحكومات الإئتلافية من جهة، وكفيل بأن يخفف من حدة التوتر بينهم وبين غير المتدينين ويكبح طموحاتهم من جهة أخرى [2]، ذلك لأنه كان يؤمن بأن الصراع بين الجانبين « يمكن أن يكون مادة متفجرة على صعيد الوطن كله » [3]. وهذا أيضاً يفسر العبارات التوراتية الكثيرة التى ترددت على لسانه، وذلك حال: « إن خلود إسرائيل يتميز بإثنتين: دولة إسرائيل، والتوراه» [4].

وهكذا، وعشية إتفاق « بن غوريون » [5]وحركة « أغودا إسرائيل » (إتفاقية الوضع الراهن: عام ١٩٤٧)، كان « بن غوريون » قد نحىّ آراءه الشخصية ووجهات نظره الخاصة، ورجّح الإعتبارات العامة. ومن هنا جاء الإتفاق رابطاً بين الدولة ككيان سياسى حديث وبين مطالب المتدينين، آخذاً فى الإعتبار الترتيبات السياسية والحزبية المرتقبة فى الدولة المنشودة. ولعل عبارات « بن غوريون » التالية تلخص آراءه وسياسته بشأن موقع الدين فى « إسرائيل »: « كنت مصمماً على أن تكون إسرائيل دولة علمانية، تحكمها حكومة علمانية وليست دينية، وحاولت أن أبقى الدين بعيداً عن الحكومة والسياسة بقدر المستطاع » [6]. فكيف جاءت ملامح العلاقة بين الدين والدولة فى إتفاقية « الوضع الراهن » ؟، هذا ما سوف نتناوله فى المبحث التالى.

---

(١) ورد ذلك فى :

– **المرجع السابق**، ص :٤١٦.

(٢) انظر فى هذا المضمون :

– تهانى هلسة؛ **بن غوريون** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨)، ص :١٠٨ – ١٠٩.

- Liebman, L., and Don - Yehiya, E.; Civil Religion in Israel, **Op. cit.,** P. : 85 - 92.

(٣) ورد ذلك فى :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص :٤١٧.

(٤) ورد ذلك فى :

– توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص :٢٦٦.

(٥) تجدر الإشارة إلى أن رؤى «بن غوريون» السابقة بشأن الدين لم تُخفف حتى بعد إعتزاله العمل السياسى، فقد كتب فى رسالة وجهها «بن غوريون» إلى مؤرخ الحركة العمالية «آدم دورون» عام ١٩٦٨ ونشرتها صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية فى ديسمبر ١٩٨٨، وجاء فيها : « إننى لم أنتم إلى أى إتجاه دينى سواء كان إصلاحياً، أو محافظاً، أو أرثوذكسياً، ولكن أعتقد أن وجود وسيطرة القوى الأرثوذكسية فى إسرائيل هى كارثة وضلال، وإننى على ثقة من أن الأغلبية فى هذه البلاد بعيدة عن الأرثوذكسية». ورد ذلك فى :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص :٤١٧ – ٤١٨.

كما تجدر الإشارة إلى أن آراء العديد من قادة الدولة قد تطابقت مع نظرة «بن غوريون» تلك، فـ «موشيه دايان» آمن بأن الأرض هى «ربه الوحيد». أما «غولدا مائير» فقد كانت تقول : « إن واشنطن هى حائط المبكى لإسرائيل». ورد ذلك فى :

– **المرجع السابق**، ص :٤١٨.

(٦) ورد ذلك فى :

– عبد الوهاب المسيرى؛ اليهودية والصهيونيةو إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥٥ – ١٥٦.

المبحث الثانى

إتفاقية الوضع الراهن لعام ١٩٤٧م

إتضح لنا من الفصل السابق أن حركة « أغودات إسرائيل » نشأت كحركة معارضة للفكرة الصهيونية وللدولة اليهودية فى فلسطين. وقد قدم بعض قادة الحركة أفكاراً بديلة لأقامة دولة يهودية فى فلسطين – قبيل قرار الأمم المتحدة بالتقسيم فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ – منها: إطالة أمد الإنتداب، إقامة إتحاد يهودى عربى، تقسيم البلاد إلى كنتونات ومنح الطائفة اليهودية المتدينة حكماً ذاتياً ...، إلخ. لقد كانت كل الأفكار البديلة أفضل – فى نظرهم – من دولة يهودية تنتهك فرائض الشريعة، وقد أوصى كل حكماء التوراه الحركة بتجنب التعبير عن رأيها – لا إيجاباً ولا سلباً – خشية أن يشكل ذلك « خطراً على اليهود أفراداً وجماعات » وكيلا « يحملونا نحن مسؤولية وقوف اليهود المتدينين ضد إقامة الدولة وعرقلتها » [1].

وبرغم أن أتباع حركة « أغودات إسرائيل » كانوا يعلمون صعوبة تحكيم التوراه فى الدولة المنشودة وإلا أنهم بذلوا ما فى وسعهم للتأثير فى طابعها. وفى هذا الإطار عقد الحاخام « ليفين »، فى نوفمبر ١٩٤٦، إجتماعاً مع « موشيه شاريت » و « اليعازر كابلان »، وعد فيه، هذان الأخيران، بإستقلالية التربية الدينية، وجعل السبت كيوم راحة رسمية فقط. وقد إستمرت المناقشات عدة أشهر، واشترك فيها العديد من المتدينين وغير المتدينين. وفى يونيو من العام ١٩٤٧، وعندما جاءت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة المسماة بـ « لجنة أونسكوب » إلى القدس – وهى اللجنة التى أدت توصياتها إلى صدور قرار التقسيم – حرص قادة الوكالة اليهودية على أن يظهر اليشوف اليهودى كجبهة موحدة أمام اللجنة، وطلبوا من ممثلى اليهودية الأرثوذكسية المتشددة عدم معارضة إقامة دولة يهودية فى فلسطين أمام اللجنة. وقبيل أيام معدودة من مثول الحاخام « ليفين » أمام اللجنة قدّم إلى « بن غوريون » طلباً بتعهد الدولة المنشودة بتنفيذ سلسلة من المطالب الدينية والتربوية [2]. ولما لم يجد « بن غوريون » بديلاً عن الرضوخ، بعث برسالة بإسم المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية إلى « أغودات إسرائيل »، عرفت بإسم إتفاقية « الوضع الراهن: Status Quo »، وهى الإتفاقية التى أرست ملامح العلاقة بين الدين والدولة فى « إسرائيل» منذ ذلك الحين وحتى اليوم.

ولقد جاء فى مستهل تلك الرسالة تأكيد الوكالة اليهودية على أنها ليست السلطة المخولة

---

(١) ورد هذا فى :

– توم سيغف؛ **مرجع سبق ذكره**، ص :٢٥٦.

(٢) انظر فى ذلك :

– **المرجع السابق**، ص :٢٥٦ – ٢٥٧.

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص :٤١٢ – ٤١٣.

- Eisnstadt, S.; **Op. cit.,** P. : 158 - 159.

بوضع دستور للدولة المنتظرة، وإن قيام هذه الدولة يحتاج إلى « إعتراف الأمم المتحدة » وهو أمر مشكوك فيه إذا نشأت كدولة خاضعة للسلطة الدينية. وقد شددت الرسالة، أيضاً، على أن الهدف « ليس إقامة دولة ثيوقراطية »، وأن الدولة المزمع إقامتها ستضم مواطنين غير يهود، الأمر الذى يتطلب توفير حقوق متساوية للجميع. وتتعهد الرسالة - بعد ذلك - بالإستجابة إلى مطالب المتدينين، وذلك على النحو التالى [١] :

«أ- **يوم السبت**: من الواضح أن يكون يوم الراحة فى دولة يهودية هو يوم السبت، على أن يسمح للمسيحيين والمنتمين إلى ديانة أخرى بالتعطيل فى يوم عطلتهم الأسبوعى.

ب- **الكشيروت**: يجب إتخاذ التدابير اللازمة لتوفير طعام الكوشير فى كل مطبخ رسمى مخصص لليهود.

جـ- **الأحوال الشخصية**: إن كل أعضاء المجلس التنفيذى (للوكالة اليهودية) يقدرون جدية المشكلة وصعوبتها الكبيرة، وسوف تعمل جميع الهيئات التى يمثلها المجلس التنفيذى، كل ما فى وسعها فى هذا الشأن لتلبية المطالب الدينية للأرثوذكس وذلك لمنع وقوع الإنقسام فى صفوف الشعب.

د- **التعليم**: سيتم ضمان إستقلالية كاملة لكل تيار فى مجال التعليم (كما هو معمول به اليوم)، ولن تتعرض السلطة لشؤون الدين أو الضمير الدينى لأية فئة. والدولة ستحدد الحد الأدنى من حصص التعليم الإلزامى، اللغة العبرية، الرياضيات، التاريخ، إلخ، وستشرف على إنجاز هذا الحد الأدنى، لكنها ستعطى كل تيار الحرية الكاملة فى إدارة دفة التعليم بحسب معتقداته».

وقد وقع «بن غوريون» الوثيقة بنفسه، ووقع إلى يمين توقيعه الحاخام «فيشمان ميمون»- زعيم حركة « المزراحى » آنذاك - كضمان ألا يتراجع عن تعهداته، ووقع إلى يسار توقيعه « اسحق غرينبويم » - وهو من أشد المناوئين للدين آنذاك - كضمان بأن الجهات الأكثر تطرفاً فى مناهضة الدين قد أيدت الوثيقة، ولن تجبره على التراجع عن تعهداته [٢]، وقد تم ذلك التوقيع فى ١٩ يونيو ١٩٤٧. وقبل إنصرام العام (١٩٤٧)، وعشية حرب عام ١٩٤٨، أعلنت التعبئة العامة من قبل القادة اليهود، فطالبت حركة « أغودات إسرائيل » - وكان ذلك قبيل قيام « جيش الدفاع الإسرائيلى » - بإعفاء النساء المتدينات من « الخدمة العسكرية » المنتظرة، فكان لها ذلك. وقد أعتبر هذا الإعفاء إضافة إلى بنود إتفاقية « الوضع الراهن » [٣].

(١) انظر النص الكامل للرسالة فى المرجع التالى:

- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 478.

(٢) توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٧.

(٣) **المرجع السابق**، ص : ٢٥٨.

وقد حقق قادة الدولة - وهم من العلمانيين - من خلال هذه الإتفاقية السيطرة على المتدينين قادة وأفراداً من جهة، ومن جهة أخرى ضمن هؤلاء - وهم من حزب « الماباى » - من خلال إرضائهم الدوائر الدينية ألا تبقى الشؤون الدينية فى يد الأحزاب الدينية وحدها، وأن تبقى سياسات الأمن والاقتصاد والخارجية فى يدهم [١]. أما التيار المتدين فقد وجد فى الإتفاقية تحقيقاً للحد الأدنى من مطالبه، فمن جانب تم الحفاظ على المكاسب التى حققها فى فترة الإنتداب، ومن جانب آخر، أزال الإتفاق حالة الخوف من سحق السلطة العلمانية المصالح الخاصة بالتيار الدينى [٢].

ومهما يكن من أمر، فقد حقق الإتفاق حداً أدنى من التعايش والتفاهم بين الجانبين العلمانى والدينى، وجعل الطريق ممهداً أمام إمكانية تشكيل حكومات إئتلافية بين الأحزاب العلمانية الكبيرة وبين الأحزاب الدينية الصغيرة.

وبقيام الدولة، إنتهى الوضع الطائفى اليهودى - حيث كانت الجماعات اليهودية مجرد طوائف يهودية إبان فترة الإنتداب - وحلت الدولة بمؤسساتها المختلفة محل مؤسسات الطوائف اليهودية. وقد أخذت الدولة على عاتقها، منذ اليوم الأول، تنظيم الشؤون الدينية تجاه كافة أفراد الجماعات اليهودية التى أضحت تشكل مجتمعة ما سمى بـ « الشعب الإسرائيلى »، ورعاية العديد من المؤسسات الدينية. وهذا ما سنتناوله فى المبحث التالى.

المبحث الثالث

سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية

راحت الدولة بمجرد قيامها تمد سيطرتها على المؤسسات اليهودية الدينية القائمة من جهة، وتعمل على إنشاء مؤسسات دينية أخرى تابعة لها من جهة أخرى. لقد كان ذلك فى إطار محاولات الحد من خطورة الجماعات والمنظمات والأحزاب الدينية من جانب، وضمان مصالحها المتمثلة فى خلق دولة موحدة بمؤسسات مهيمنة على كل المؤسسات والجماعات التى ينتمى إليها أفراد الجماعات اليهودية من جانب آخر.

لقد تبين لنا فيما سبق أن الطوائف اليهودية فى فلسطين قد شكلت العديد من المؤسسات، كان على قمتها « الحاخامية الرئيسية »، و «كنيست إسرائيل للطائفة اليهودية» [٣]. وبعيد إعلان الدولة، شرعت هذه الأخيرة الإشراف على، وإقامة العديد من المؤسسات الدينية على

(١) انظر فى هذا المعنى :

- رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٤ - ٧٥.

(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٣) وذلك فى المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول.

وضع ظهرت معه سيطرة الدولة على هذه المؤسسات الدينية سواء بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة. وفيما يلي نعرض لأهم هذه المؤسسات:

١ - وزارة الشؤون الدينية:

تختص هذه الوزارة بإدارة الشؤون الدينية لكل الطوائف اليهودية وغير اليهودية فى «إسرائيل»، فهى مسؤولة عن الجانب الإدارى للحاخامية الرئيسية والمحاكم الحاخامية والمجالس الدينية، ومسؤولة أيضاً عن تعيين وإقالة الحاخامات المحليين. كما تشرف الوزارة على دور العبادة وطقوسها، وعلى توزيع كتب التوراه، وتنظيم عملية دفن الموتى، وإدارة « حائط المبكى »، ومراعاة تطبيق تعاليم الشريعة فيما يختص بالسبت والكوشير. ومن جهة أخرى، تقدم الوزارة الخدمات الدينية للمسلمين والنصارى والدروز [١].

وقد سيطر حزبا المزراحى (ثم حزب المفدال) على هذه الوزارة منذ نشأة الدولة (وذلك عدا فترات محدودة)، حيث كان زعيم المفدال هو الذى يشغل دوماً منصب وزير الشؤون الدينية، كما أن معظم موظفى الوزارة كان من المفدال [٢]. لذلك فإن هذه الوزارة حققت دوماً - ولا تزال - للمفدال الكثير من الفوائد، فإلى جانب سيطرة الحزب على كل الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالوزارة كتعيين كبار الشخصيات الدينية فى الدولة والإشراف على الشؤون الدينية، فإن الوزارة (و بالتالى حزب المفدال) تمثل المصدر الرئيسى لجل مشروعات القوانين الدينية فى الدولة [٣].

ويوضح الجدول رقم (١٧) أسماء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الدينية منذ قيام الدولة وحتى آخر حكومة شكلت عام ١٩٩٦.

---

(١) انظر فى هذا :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٠.
- Schiff, G.; **Op. cit.**, P. : 152.

(٢) **Idem.**

(٣) **Idem.**

جدول رقم (١٧)

الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الدينية

إسم الوزير	الحزب الذى ينتمى إليه	الفترة الزمنية
الحاخام يهودا ميمون (فيشمان)	المزراحى	٤٨ - ١٩٥١
الحاخام موشيه شابيرا	العامل المزراحى	٥١ - ١٩٥٨
الحاخام موشيه توليدانو	مستقل	٥٨ - ١٩٦٠
الحاخام زيرح فار هنتيغ	المفدال	٦٠ - ١٩٧٤
الحاخام حاييم صادوق	المعراخ	٧٤ - ١٩٧٥
إسحق روفائيل	المعراخ	٧٥- ١٩٧٧
الحاخام اهارون أبو حصيرة	المفدال	٧٧ - ١٩٨١
يوسف بورغ	المفدال	٨١ - ١٩٨٤
زفولون هامر	المفدال	٨٤ - ١٩٩٠
أفنير شاكى	المفدال	٩٠ - ١٩٩٢
إسحق رابين	العمل	٩٢ - ١٩٩٥
شمعون شطريت	العمل	٩٥ - ١٩٩٦
إيلى سويسه [١]	شاس	٩٦ - ١٩٩٧
زفولون هامر	المفدال	٩٧ -

(١) فى حكومة «نتانياهو» (١٩٩٦) تم إسناد الوزارة إلى إيلى سويسة من حزب «شاس» على أن يتولاها بعد ذلك عضو الكنيست «زفولون هامر» من «المفدال» وذلك بعد أن تنازع الحزبان حول هذه الوزارة.

المصدر : - صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١١.
- غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٦ - ٢٣٨.

وبجانب وزارة الشؤون الدينية ثمة العديد من مؤسسات الدولة تقوم بتنظيم علاقة الدولة بالدين، ومن هذه المؤسسات وزارة التربية والتعليم التى تضم فرعاً للتعليم الدينى الرسمى، ووزارة الرفاه الاجتماعى التى تقوم بإعالة طلاب المدارس الدينية « اليوشيفوت »، ووزارة الداخلية التى أقامت مدارس لنشر التوراه فى مناطق التطوير، ووزارة الدفاع التى تقدم خدمات دينية للجنود، ووزارة العدل التى تنفق على أبحاث القانون العبرى، كما أن المجالس الدينية تحصل على ثلث

ميزانيتها من الحكومة، والثلثين الآخرين من المجالس المحلية. هذا فضلاً عن المنح والمساعدات المالية التى تقدمها المنظمات اليهودية المنتشرة فى كافة أنحاء العالم والهستدروت لدعم المؤسسات والخدمات الدينية، وكذا المساعدات السنوية التى تقدمها الحكومة للأحزاب الدينية. هذا، ويأتى حجم الإنفاق الحكومى الهائل على الشؤون الدينية فى المرتبة الثانية بعد الإنفاق على شؤون الدفاع فى جل الميزانيات الإسرائيلية [١].

٢ - الحاخامية الرئيسية:

سبق لنا أن عرضنا لنشأة الحاخامية الرئيسية فى العشرينيات من هذا القرن فى فلسطين، وقيادتها من قبل حاخامين أحدهما اشكنازى والآخر سفاردى. وقد إستمرت الحاخامية فى العمل بعد قيام الدولة حتى أعلن وزير الشؤون الدينية العام ١٩٦٣ عن تنظيم جديد لمجلس الحاخامية حيث إرتفع عدد الحاخامات المنتخبين من قبل مجموعة مختارة من الحاخامات من ٧٥ إلى ١٢٥ حاخاماً [٢]. وفى العام ١٩٨٣ سن قانون جديد للحاخامية تم بموجبه جعل فترة مجلس الحاخامية والحاخامين الأكبرين عشرة أعوام بدلاً من خمسة أعوام، على أن يعين كل من الحاخامين خلال هذه الفترة رئيساً لمجلس الحاخامية لمدة خمسة أعوام بالتعاقب. ويطلق على من يتولى رئاسة مجلس الحاخامية لقب «الحاخام الأكبر لإسرائيل»، وقد تم رفع عدد أعضاء مجلس الحاخامية - بتعديل عام ١٩٨٣ - من إثنى عشر عضواً إلى ستة عشر عضواً. ويتبع الحاخامية الرئيسية العديد من الحاخاميات المحلية، وتسع محاكم حاخامية (فى المدن التالية: القدس، تل أبيب، حيفا، بتاح تكفا، رحوفوت، طبريا، صفد، بئر سبع، أشدود)، تعمل كمحاكم بداية ويديرها ما يقرب من تسعين قاضياً يسمون بإسم « ديانيم » (مفردها ديان). كما أن هناك محكمة حاخامية عليا للإستئناف فى مدينة القدس يرأسها الحاخامان الأكبران [٣].

وقد حدد قانون صدر فى العام ١٩٥٣ صلاحيات الحاخامية الرئيسية، فأسند إليها النظر فى مسائل الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، النفقة، الإرث)، غير أن المواطن غير ملزم بالتوجه إلى المحاكم الحاخامية لمعالجة كافة أمور حياته، بإستثناء الأحوال الشخصية. وفى الواقع

---

(١) انظر فى هذا الصدد :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١١ - ٢١٢.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن المفدال يعتبر أن إنشاء الحاخامية الرئيسية أهم إنجاز له تم فى فترة الإنتداب، انظر لمزيد من التفاصيل حول نشأة الحاخامية الرئيسية :

-**المرجع السابق**، ص : ٢١٢.

- Schiff, G.; **Op. cit.**, P. : 158.

(٣) انظر فى ذلك بتوسع :

- **المرجع السابق**، ص : ٢١٢ - ٢١٣.

- Schiff, G.; **Op. cit.**, P. : 154 - 155, 157.

وتجدر الإشارة- هنا - إلى أننا سنعرض للمحاكم الدينية اليهودية فى هذا المبحث.

العملى يتجه غير المتدينين إلى المحاكم المدنية، بينما يتوجه المتدينون إلى المحاكم الحاخامية فى كافة الأمور. أما الأحوال الشخصية فيتوجب فيها على الجميع الذهاب إلى المحاكم الحاخامية [١].

وقد مارست « الحاخامية الرئيسية » الكثير من الضغوط فى سبيل سن قوانين تطالب بها الجماعات والأحزاب الدينية فى « إسرائيل »، ومن هذه القوانين قانون ميزانية الخدمات الدينية اليهودية (١٩٤٩)، قانون صلاحيات المحاكم الحاخامية (١٩٥٣)، وقانون القضاة الشرعيين (١٩٥٥)، وقانون إنتخابات المجلس الحاخامى الأعلى (١٩٦٣)، وغيرها [٢].

هذا، ويرى حزب « المفدال » فى « الحاخامية الرئيسية » القيادة الروحية له، ويطالب جميع القوى الأخرى بالإعتراف بها كأعلى سلطة دينية فى البلاد. أما « الحاخامية الرئيسية» فتعتبر الأحزاب الصهيونية الدينية ذراعاً سياسياً لها [٣]. ومن هنا فبرغم تبعية الحاخامية للدولة - فهى مؤسسة من مؤسسات الدولة - بيد أنها تمثل فى الآن نفسه تياراً دينياً هو الصهيونية الدينية.

وتعانى « الحاخامية الرئيسية » من معاداة العديد من الأطراف - علاوة على تداعيات إختلاف الحاخامين الأكبرين فى العديد من الحالات - فاليهود الحريديم لم يعترفوا بها حال قيامها، وإعتبروها مؤسسة صهيونية علمانية، وكارثة على الديانة اليهودية، بل دعوا إلى إعتبار الذكرى السنوية لقيامها يوماً للصلاة والصوم للتكفير، كما ناصب العلمانيون الحاخامية العداء وإعتبروها سلطة دينية. هذا فضلاً عن تدخل سلطات الإنتداب البريطانى - قبيل إنشاء الدولة - كثيراً فى أمورها. وبعد قيام الدولة شرع الحريديم - تدريجياً - فى التعاون معها، فى الوقت الذى شهدت فيه البلاد العديد من المنازعات بين القضاء المدنى، وخاصة محكمة العدل العليا، وبين الحاخامية [٤]. وكثيراً ما طالب المتدينون بإعفاء قرارات الحاخامية من مراقبة

---

(١) وقد ورد فى القانون المذكور - الصادر عام ١٩٥٣ - فى المادة الأولى أن « كل ما يتعلق بالزواج أو الطلاق لليهود فى «إسرائيل» سواء أكانوا مواطنين أو مقيمين يقع فى إختصاص الحاخامية وحدها». انظر فى ذلك :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٣ - ٢١٤.

- عبد الفتاح محمد مراد؛ **النظام القانونى والقضائى فى إسرائيل** (المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١)، ص : ٣٩ - ٤١.

(٢) انظر فى ذلك :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٤ - ١٩٥.

(٣) انظر فى هذا المضمون :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٥.

(٤) انظر فى هذا :

- **المرجع السابق**، ص : ٢١٤.

- Schiff, G.; **Op. cit.**, P. : 156.

السلطات القضـائية والقانونيـة [1]. وسنتناول لاحقاً بعض مظـاهر الصراع بين محكمة العدل والحاخامية.

ولا تعترف الحاخامية الرئيسـية بالتيارات الدينية اليهودية الأخرى وتناصبها العداء [2]، وهى فى نفس الوقت على صلة وثيقة بالهيئات اليهودية الأرثوذكسية فى الخارج، وترى نفسها مركز الأرثوذكسية فى « إسرائيل » والعالم. وعلى صعيد آخر، تتخذ الحاخامية موقفاً متشدداً وعدائياً مـن الحقوق الفلسطينية والعربية، وتعارض فكرة الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، كمـا تـرى أنهـما جزء من « أرض إسرائيل » التى لا يمكن التنازل عنها لأن الرب قد وعد اليهـود بها [3].

٣ - الحاخامية العسكرية:

ويتبع هذه الحاخامية المئات من الحاخاميات العسكرية فى أفرع الجيش المختلفة، ويرأسها حاخام رئيسى يسمى «الحاخام الأكبر للجيش»، يتم تعيينه بالتنسيق بين وزارة الدفـاع والحاخامية الرئيسية، وهو تابع لهيئة الأركان المشتركة. ولهذه الحاخامية العديد من الصلاحيات: إدارة النشاطات الدينية فى الجيش - الإشراف على توزيع الكتب والنشرات الدورية الدينية - الإشراف على مشاكل الجنود المتدينين والإفتاء فيها - الإشراف على إحترام الشعائر الدينية داخل وحدات الجيش . وليس كل الحاخامات الذين يعملون فى الحاخامية العسكرية من مؤيدى الدولة أو الصهيونية الدينية، فثمة من يحرض ضد الخدمة العسكرية، وضد الصهيونية عموماً. وقد قام ثمانية فقط من أصل ثمانين حاخاماً برتبة ضابط يعملون فى الجيش بإرسال أبنائهم إلى الجيش، كما تمت إقالة أربعة حاخامات من الجيش بسبب إستغلالهم منبر الخطابة فى الوحدات العسكرية للتحريض ضد الخدمة العسكرية وضد الصهيونية، وذلك كما جاء فى صحيفة « معاريف » فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٩٠ ، كما نقلت الصحيفة أيضاً عن الحاخام الأكبر للجيش « جاد نافون » قوله أنه إضطر إلى إصدار أمر للحاخامات العسكريين يؤكد فيه على ضرورة الإحتفال بيوم الإستقلال، وإقامة الصلوات فيه. والحق أن المؤسسة العسكرية تعتبر من أكثر مؤسسات الدولة إنتهاكاً للتعاليم الدينية [4].

---

(١) أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٩٧ .

(٢) ترى الحاخامية أن الحركة الإصلاحية اليهودية هى طريق اليهودية نحو المسيحية، وبالتالى فهى تتشدد كثيراً تجاهها، وتحظر على أى مسئول إسرائيلى التعامل معها، انظر فى ذلك :
- **المرجع السابق**، ص :١٩٦ .
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص :٢١٥ .

(٣) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٤) انظر فى ذلك :
- **المرجع السابق**، ص :٢١٦ - ٢١٧ .
- Borthwick, B.; **Religion and Politics in Israel and Egypt** (The Middle East Journal, N. 2, Vol. 23, Spring 1979), P. : 151.

٤ - المحاكم الدينية:

تبين سابقاً أن ثمة محاكم دينية خاصة بكل طائفة، ولذلك فثمة محاكم خاصة باليهود تسمى بالمحاكم الحاخامية [1]،وتتبع هذه الأخيرة الحاخامية الرئيسية، وتتشكل على درجتين: محاكم بداية فى كل لواء، ومحكمة إستئناف. ويعين قضاة هذه المحاكم رئيس الدولة بناء على توجيه لجان خاصة، وعلى الحاخامية الرئيسية التصديق على هذا التعيين. ويتقاضى قضاة وموظفو هذه المحاكم مرتباتهم من الدولة، فهم من موظفى الدولة. وتقدر الدولة رسوم المحاكم وتحصلها. وتضم محكمة الإستئناف الدينية ضمن قضاتها الحاخامين الأكبرين فى « إسرائيل »، وتنظر فى الإستئنافات المقدمة لها بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة [2].

وقد حدد قانون صدر عام ١٩٥٣ صلاحيات الحاخامية الرئيسية والمحاكم الحاخامية حيث أسند لهـذه الأخيرة النظر فى مسائل الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، النفقـة، الإرث)، ويخضع لذلك كل يهودى مقيم فى « إسرائيل » حتى لو لم يكن مواطناً إسرائيلياً. أما باقى المنازعات القانونية الأخرى فيمكن أن ينظر فيها أمام المحاكم الحاخامية إذا وافق كل أطرافها على ذلك. وتقضى هذه المحاكم بموجب أحكام الهالاخاه (الشريعة اليهودية)[3]. وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن لمحكمة العدل العليا أن تبطل أى قرار صادر عن محكمة دينية إذا تجاوزت هذه الأخيرة صلاحياتها [4].

وقد صدر فى عام ١٩٥٥ قانون خاص بقضاة المحاكم الدينية « ديانيم » مانحاً لهم مكانة مساوية لنظرائهم المدنيين وموفراً لهم حصانة ضد أى تدخل سياسى. غير أن « الدايان » لا بد أن تصدق على تعيينه الحاخامية الرئيسية، ذلك فضلاً عن أنه يخضع للهالاخاه فقط فى حين لا يخضع القاضى المدنى للحاخـاميـة الرئيسـيـة ويراعى فى أحكامـه الهـالاخاه وقـوانين الدولة العاديـة[5].

---

(١) انظر فى النظام القضائى فى «إسرائيل» بتوسع :
- أنيس شقور؛ النظام القانونى والنظام القضائى، **مرجع سبق ذكره**، ص :٣ - ٣٥ .
- عبد الفتاح مراد؛ **مرجع سبق ذكره**، ص :٨٥ - ١٤٩ .

(٢) انظر فى هذا :
- أنيس شقور، **مرجع سبق ذكره**، ص :٢٥ - ٢٦ .
-Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 158.

(٣) انظر فى هذا :
- أنيس شقور، **مرجع سبق ذكره**، ص :٢٦ .
- Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 159.

(٤) **Ibid.,** P. : 161.

(٥) انظر فى شأن هذا القانون :
- **Ibid.,** P. : 160.

٥– المجالس الدينية المحلية:

وقد ظهرت هذه المجالس لأول مرة فى العشرينيات من هذا القرن بناءً على رأى المزراحى؛ بهدف توفير الخدمات الدينية المحلية. وقد حدد قانون « ميزانية الخدمات الدينية » الصادر عام ١٩٤٩، والمعدل فى عام ١٩٦٣ ملامح هذه المجالس وإختصاصاتها، فكل سلطة محلية عليها أن تعين مجلساً دينياً للمنطقة لمعالجة شؤونها الدينية. ويتم تشكيل هذه المجالس بتعيين ٤٥٪ من أعضائها من قبل وزير الشؤون الدينية، و ٤٥٪ من قبل السلطة المحلية، و ١٠٪ من قبل الحاخامية المحلية، ويتم المصادقة على هذا التشكيل من قبل وزير الشؤون الدينية. وتمول الحكومة ثلثى ميزانياتها على أن تغطى المجالس المحلية الباقى. ويترأس كل مجلس دينى محلى « رابى » محلى يسمى بـ « الحاخام الرئيسى للمنطقة » [١]. أما وظائف هذه المجالس فتتمثل فى: توفير الخدمات الدينية للمواطنين مثل تسجيل حالات الزواج، ومراقبة الكوشير، وإنشاء المسالخ والإشراف عليها، والمحافظة على السبت، وتنظيم النشاطات المتعلقة بالأعياد، وإختيار الحاخامات للوظائف الدينية، وإقامة الحمامات الدينية ومراقبتها، وصيانة المقابر وتنظيمها، والإشراف على جمعيات « قادشيا » المسؤولة عن دفن الموتى، وغير ذلك [٢].

٦– الكيبوتز الدينى:

أُقيم الكيبوتز الدينى على يد حركة العامل المزراحى فى العام ١٩٣٥، كما أُقيمت القرى الزراعية الجماعية منذ عام ١٩٣٧ حتى بلغ عددها قبل عام ١٩٤٨ ستة عشر كيبوتزاً. وبعد ظهور المفدال، صار الكيبوتز الدينى أحد الكتل داخله. ولئن إستطاع الكيبوتز الدينى الحصول على تمثيل داخل الكنيست فى السابق، إلا أنه فقد الكثير من قوته خلال العقود الأخيرة، وبعد أن كان من المعارضين للإستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة، صار أكثر قرباً من اليمين الإسرائيلى. هذا، وقد بلغ عدد « الكيبوتزات الدينية » فى مطلع التسعينيات سبعة عشر كيبوتزاً تضم زهاء أربعة آلاف نسمة [٣].

---

(١) وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن حزبى المزراحى والعامل المزراحى قد اعترضا كثيراً على طريقة تشكيل وتمويل هذه المجالس فمن ناحية كانت سلطة هذه المجالس تجدد سنوياً من الكنيست (وقد تم تعديل القانون من هذه الناحية عام ١٩٦٧ فصار التجديد لهذه المجالس يتم بصورة مباشرة كل أربع سنوات)، ومن ناحية أخرى تضع طريقة التمويل هذه المجالس تحت رحمة المجالس المحلية التى غالباً ماتكون علمانية. وغنى عن البيان أن طريقة تشكيل وتمويل هذه المجالس تعكس قوة الأحزاب والجماعات المختلفة المسيطرة على المحليات والتى غالباً ما تكون علمانية أو دينية غير صهيونية الأمر الذى يزعج حزب المفدال على الدوام. انظر فى هذا المضمون بتوسع :

- Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 162 - 164.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول المجالس الدينية المحلية واختصاصاتها :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٧ – ٢١٨.

- Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 161 - 164.

(٣) انظر فى هذا الموضوع :

– **المرجع السابق**، ص : ٢٢٧.

٧– الكنيس:

يعد الكنيس مكان الصلاة والعبادة عند اليهود، وذلك منذ أن دمّر الكلدانيون بزعامة «نبوخذ نصر»، « الهيكل » عام ٥٨٦ق. م. وتختلف الكنس اليهودية بإختلاف عادات وتقاليد ومعتقدات كل جماعة يهودية وكل طائفة دينية. وتبنى هذه الكنس بمساعدة : وزارتى الأديان والإسكان ، والوكالة اليهودية، ومنظمات ووكالات دينية أخرى. وتبعاً لتعاليم الديانة اليهودية يوضع فى كل كنيس « تابوت الشريعة »، ويوجه التابوت نحو مدينة « القدس ». وعلى كل يهودى ثلاث صلوات واجبة هى: « الفجر: شحاريت »، و« نصف النهار: منحه »، و« المساء: معاريف »، وهذه الصلوات هى بديل للقربان الذى كان يقدم « للرب » أيام الهيكل كما يعتقد اليهود اليوم. ونظراً لإختلاف الطوائف الدينية وكنسها فإن الجيش الإسرائيلى طوّر لنفسه طرازاً جديداً للكنيس وأسلوباً موحداً للصلاة فى وحداته، وذلك ضمن جهوده الهادفة إلى صهر الجماعات اليهودية المختلفة فى بوتقة واحدة. هذا، وقد بلغ عدد الكنس فى « إسرائيل » ستة آلاف كنيس عام ١٩٧٠، وأكثر من سبعة آلاف كنيس مطلع التسعينيات [١].

٨– مؤسسات التعليم الدينى:

عرفت فلسطين، قبيل إنشاء « دولة إسرائيل »، أربعة تيارات يهودية تعليمية حزبية، إثنان منها علمانيان (تعلم فى مدارسهما خلال السنة الدراسية ١٩٤٩ نحو ٧٥٪ من مجموع التلاميذ)، والآخران دينيان. وقد عكس ذلك الوضع قوة ونفوذ الأحزاب اليهودية المختلفة من جهة، وقوة الإختلافات الأيديولوجية بينها من جهة أخرى [٢].

وقد كان الإنتماء إلى أى من هذه التيارات إختيارياً فى الأساس، غير أنه مع تزايد أعداد المهاجرين، إشتد تنافس تلك التيارات فى إجتذاب أطفال المهاجرين كل لمدارس التيار التابع له. وقد وصل هذا التنافس إلى إغراء المهاجرين والأطفال بالهدايا والمنح [٣]، بل إن ممثلى التيارات المختلفة راحوا يتهمون بعضهم البعض بـ « خطف الأطفال » من تيار إلى آخر، وقد مارس كل التيارات التعليمية مختلف وسائل الإكراه والإغراء والتزوير، الأمر الذى أدى إلى تزايد حدة التوتر بينها [٤]. هذا، وقد تم التوصل إلى إتفاقية لتوزيع أبناء المهاجرين على الأحزاب المختلفة فى الثلاثينيات (إتفاقية الدليل)، بحيث صار كل حزب يحصل على عدد من شهادات الهجرة وفق دليل حزبى متفق عليه. وقد ظلت هذه الطريقة تحكم العلاقة بين الماباى والمزراحى حتى عام

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :

– **المرجع السابق**، ص : ٢٢٥.

(٢) توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٧.

(٣) قدرى حفنى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٩.

(٤) انظر فى ذلك بتوسع :

– توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٠ – ٢٢٢.

١٩٧٧[١]، كما ظل ذلك النظام التعليمى قائماً حتى العام ١٩٥٣، وقد إتسم كل تيار بسمات مختلفة عن الآخر: فالتيار التعليمى العمومى التابع لليمين، الذى نشأ عام ١٩١٣، تطلع إلى تلبية حاجات أبناء اليشوف وأمانيهم إستناداً إلى « القومية الليبرالية »، التى كانت زى أوربا آنذاك. وقد كان هذا التيار يقدس الصهيونية وأفكارها، وكان يتعلم فى مدارسه خلال السنة الدراسية ١٩٤٩/٤٨ نحو ٤٠ ٪ من مجموع التلاميذ [٢]، ولم يكن لدى معظم المدرسين فى هذا التيار ميل نحو غرس مشاعر معادية للدين فى نفوس التلاميذ، غير أنهم لم يحرصوا على المحافظة على الفرائض، برغم أنهم كانوا يؤكدون على ضرورة تقرب التلميذ من التراث الوطنى اليهودى [٣].

أما التيار التعليمى العمالى، فقد نشأ فى العشرينيات من هذا القرن، بهدف قيام مجتمع جديد قائم على العمل العبرى دون إستغلال، وعلى المساواة الطبقية والمساعدة المتبادلة. وقد شكل « العمل الزراعى » قيمة خلقية واجتماعية وشخصية كما كان يرى « أهارون ديفيد غوردون ». ولم يكن معظم المدرسين فى هذا التيار – أيضاً – يميلون إلى غرس مشاعر معادية للدين فى نفوس الأبناء، كما أنهم لم يحرصوا على المحافظة على الفرائض أيضاً كما كانت الحال فى المدارس العمومية، غير أنهم لم يتنكروا للتراث اليهودى وجعلوا عبارات التوراه وخاصة « لا تقتل » و «حطموا سيوفهم » تراثاً اجتماعياً إنسانياً، كما أن يوم السبت كان مثل يوم الراحة للعمال، وعيد الفصح كعيد للحرية. هذا وقد كان نحو ٣٠ ٪ من مجموع تلاميذ المدارس فى مدارس هذا التيار خلال السنة الدراسية ١٩٤٩/٤٨ [٤].

أما مدارس التيار التعليمى الدينى، التابع لحركة المزراحى الدينية الصهيونية، فقد إتسمت بالحرص على الدروس الدينية والمحافظة على الفرائض الدينية، وبالتقيد بنظم تعليمية تفصل البنين عن البنات. لقد كان كل فتى يعتمر قلنسوة سوداء أو قبعة حريرية مكتوب عليها « ولد – طيب – القدس »، كما كانت نظم وأساليب التعليم محافظة جداً، وتتوخى الإنضباط، ولكنها راحت تتأثر شيئاً فشيئاً بالمؤثرات الخارجية فظهر الإختلاط فى بعض المدارس. وفى الإجمال فقد إتفقت مدارس هذا التيار على أمرين هما: تعليم العبرية، وتثقيف التلاميذ بروح الصهيونية، وذلك رغم إختلافها فى الكثير من الأمور الأخرى، وقد كان زهاء ٢٠ ٪ من التلاميذ يدرسون فى مدارس هذا التيار عام ١٩٤٩ [٥].

---

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٣٢.

(٢) توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٧ – ٢١٨.

(٣) **المرجع السابق**، ص : ٢٢٠.

(٤) **المرجع السابق**، ص : ٢١٨ – ٢١٩:

(٥) **المرجع السابق**، ص : ٢١٩ – ٢٢٠.

أما التيار التعليمى الأخير، فقد تمثل فى المدارس التابعة لحركة « أغودات إسرائيل »، وهى المدارس التى إتسمت بالإنغلاق، وبالمحافظة الشديدة على غرار نمط حياة اليشوف، وواقع الحياة اليهودية فى أوربا الشرقية. وبرغم الفروقات الكثيرة بين مدارس « أغودا » و مدارس «بوعالى أغودا »، غير أنها إتفقت على تضمين المناهج التعليمية الكثير من الموضوعات الدينية، والقليل من الموضوعات الأخرى مثل الرياضيات، كما إتفقت على لغة التعليم وهى لغة «اليديش ». ولأن « أغودات إسرائيل » حركة غير صهيونية، فقد كان تلاميذ هذا التيار يلقنون فى مدارسهم أن الصهيونية حركة إرتداد وكفر. وقد كانت مدارس هذا التيار تجتذب نحو ٥ ٪ من الأطفال عام ١٩٤٩ [١].

وفى الإجمال، تنازعت الجماعات اليهودية فى فلسطين قبيل ١٩٤٨ – بل وحتى عام ١٩٥٣ – أربعة تيارات تعليمية مختلفة تختلف فى إنتماءاتها وتتباين فى أهدافها، ففى كل صباح كان تلاميذ المدارس الدينية يؤدون صلاة الصباح، وتلاميذ المدارس العمومية يقفون فى الساحات لتكريم علم الصهيونية، وتلاميذ المدارس العمالية ينشدون نشيد الهستدروت، ويرفعون الأعلام الحمراء فى أول مايو من كل عام [٢].

وبعد قيام الدولة، فى عام ١٩٤٨، تم تعديل النظام التعليمى عن طريق إصدار عدد من التشريعات، أهمها: قانون التعليم الإلزامى (١٩٤٩)، قانون التعليم الحكومى (١٩٥٣)، قانون مجلس التعليم العالى (١٩٥٨)، قانون الإشراف على المدارس (١٩٦٩). وبموجب هذه القوانين صار فى البلاد نظاماً تعليمياً موحداً، يشرف على التعليم العلمانى (وريث التيارين العمومى والعمالى) والتعليم الدينى (وريث التيار الدينى الصهيونى)، وذلك مع بقاء مدارس التيار الحريدى مستقلة عن الدولة تحت إسم « التيار المستقل »، كما أسندت هذه التشريعات مهام عملية التربية والتعليم فى « إسرائيل » إلى عدد كبير من الوزارات والهيئات والمنظمات الخيرية، ولذلك فثمة تعددية واضحة فى ملكية مؤسسات التعليم، ومصادر تمويلها، وإدارتها، ومنهاهجها. ومن هذه الوزارات والهيئات : وزارة المعارف، لجنة التربية والتعليم فى الكنيست، وزارة الثقافة، وزارات الصحة، والإستيعاب والدفاع والإسكان، السلطات المحلية، الوكالة اليهودية، الهستدروت [٣].

---

(١) **المرجع السابق**، ص : ٢٢٠.

(٢) **المرجع السابق**، ص : ٢١٩.

وتجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن التيارات التعليمية الثلاثة الأولى قد حظيت، قبيل قيام الدولة، باعتراف (بل وسيطرت عليها) «اللجنة القومية» فى كنيست إسرائيل، تلك اللجنة التى أدارت شؤون «الإستيطان المنظم» إبان عهد الإنتداب البريطانى. أما التيار الحريدى الأخير فلم يحظ بإعتراف اللجنة القومية. انظر فى ذلك :

– عزيز حيدر، **التربية والتعليم** فى: صبرى جريس، وأحمد خليفة (تحرير)، دليل إسرائيل العام، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٧.

(٣) انظر تفاصيل موسعة عن أدوار هذه الهيئات والوزارات :

– عزيز حيدر، التربية والتعليم......، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٨ – ٢٦٣.

ومن هنا فالتعليم الديني « في إسرائيل » اليوم ينقسم إلى قسمين تعليم ديني رسمي تابع للدولة وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم، وهو خاضع للأيديولوجية الصهيونية الدينية، وتعليم ديني مستقل تابع لليهود الحريديم المعارضين للصهيونية. ويتلقى نحو ٣٥٪ من التلاميذ اليهود في « إسرائيل » تعليمهم الديني في مدارس هذين التيارين.

هذا، وينقسم التيار الديني المستقل (الحريدي) إلى أربعة أقسام هي مدارس التعليم المستقل، ومدارس ناطوري كارتا، ومدارس تلمودي هيتوراه، ومدارس اليوشيفا. وتعد مدارس التعليم المستقل وريثة التيار التعليمي التابع لأغودا قبيل قيام الدولة. وتعترف الدولة بهذه المدارس وتمول ٨٥٪ من ميزانياتها [1]، وهي لا تختلف عن مدارس التيار الديني الصهيوني الرسمي إلا من ناحية تركيزها على تدريس التوراه بصورة مكثفة ورفضها تدريس « الكتب الدنيوية » التي تدرس في المدارس الدينية الرسمية. وتضم هذه المدارس جهازاً تعليمياً متكاملاً يبدأ من رياض الأطفال وصولاً إلى دور المعلمين والمعلمات، ويشترط أن يكون التلاميذ من عائلات متدينة تلتزم بتعاليم التوراه وتتعهد بعدم السماح لأبنائهم بالذهاب إلى دور السينما [2].

ومع بروز أحزاب منشقة عن « أغودات إسرائيل » كحزب « شاس » و « ديغيل هيتوراه »، ضعفت قبضة حزب أغودا على مؤسسات التعليم المستقل، ذلك أن هذه الأحزاب المنشقة راحت تقيم مؤسسات تعليمية خاصة بها [3].

أما مدارس « تلمودي هيتوراه »، فهي خاصة بالتعليم الإبتدائي للذكور فقط، ولغة التدريس فيها هي « اليديشية »، وتقتصر مناهجها على الموضوعات الدينية فقط. وقد بلغ عدد تلاميذها عام ١٩٨٨م نحو أربعة عشر ألفاً، وهي مدارس غير معترف بها من قبل الحكومة [4].

أما مدارس ناطوري كارتا فهي لأبناء أتباع طائفة ناطوري كارتا، وفيها يتعلم التلاميذ الموضوعات الدينية والقراءة والكتابة والحساب. وقد بلغ عدد هذه المدارس، عام ١٩٨٧، خمسين مدرسة تضم ألف مدرس، وخمسة وعشرين ألف تلميذ [5].

---

(١) وتتمثل مصادر مدارس التيار الحريدي الأخرى في تبرعات أغنياء اليهود الحريديم في كافة أنحاء العالم، ومن هؤلاء الأخوة «يخمان» (بول، ألبوت، رالف) الكنديين أصحاب واحدة من أكبر شركات العقارات في العالم، وكذلك البريطاني اليهودي «برغر سيغمسند» - أكبر مالك للعقارات في بريطانيا عام ١٩٩٠ - والبريطاني «بنصهيون فرش ووترز»، والكندي «وين تيتينباوم». انظر في هذا الشأن :
- جعفر هادي حسن، **طلبة المدارس الدينية ومشكلة خدمة الدولة : مؤسسات اليشيفوت الحريديم لاتعترف بالجيش** (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ مايو ١٩٩٣) ، ص : ٨.

(٢) انظر في هذا بتوسع :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٨ - ٢١٩.
وتجدر الإشارة إلى أن مدارس التيار الديني الرسمي لا تشترط أن تكون عائلة التلميذ متدينة ولا ذلك التعهد المذكور.

(٣) **المرجع السابق**، ص : ٢١٩.

(٤) **المرجع السابق**، ص : نفس المكان.

(٥) **المرجع السابق**، ص : ٢٢٠.

أما مدارس اليوشيفا فهي مدارس دينية للبنين متخصصة في تدريس التلمود والتوراه بشكل معمق باللغة اليديشية، وتتلقى هذه المدارس مساعدات شبه منتظمة من وزارة الشؤون الدينية. وفي الإجمال ثمة سبعة نماذج من هذه المدارس الدينية، ضمت حوالي ستين ألفاً من التلاميذ عام ١٩٨٩، هي: المدارس الدينية التابعة للإستيطان أو اليشوف القديم (لجميع الأعمار)، والمدارس الدينية الصغيرة (للشباب من سن ١٣ - ١٧ عاماً)، والمدارس الدينية الكبيرة (لخريجي المدارس الصغيرة والموهوبين من صغار السن)، ومدارس الشبان المتزوجين « الكولوليم »، والمدارس الدينية المتوسطة المهنية، والمدارس الدينية الخاصة بالتائبين (أي للعائدين إلى حظيرة الدين)، والمدارس المنظمة (وهي خاصة بالطلبة المتدينين الذين يخدمون بالجيش، حيث يلتحق بها هؤلاء بعد إنتهاء التدريبات العسكرية الفعلية لقضاء ما تبقى من فترة الخدمة) [1].

وهناك لجنة خاصة تسمى « لجنة المدارس الدينية في أرض إسرائيل » تشرف على النماذج السبعة السابقة، ومدارسها الـ (٣٧٠)، حيث ترسم لها سياساتها العامة، وتمثلها في الداخل والخارج، وتصدر الشهادات الخاصة التي تمكن الحاصل عليها من الحصول على تأجيل الخدمة العسكرية، وتطبع الكتب الدينية، وتقيم العديد من دور الرفاهية والإستجمام، والكثير من صناديق المساعدة، وتقدم التبرعات والقروض. ويترأس هذه اللجنة مجموعة من الحاخامات البارزين في المعسكر الحريدي [2].

وتتوزع مدارس التيار الحريدي بين التيارين الحسيدي والليتواني. وتحتل « اليوشيفا » أهمية خاصة في عالم الليتوانيين، تناظر أهمية « الأدمور » لدى الحسيديم، فهي « مصنع العباقرة والعظماء »، وأداة فعالة للمحافظة على تميز الشخصية اليهودية. وفي الإجمال يفضل الحريديم تعليم أبنائهم في المدارس الليتوانية نظراً لنظمها التعليمية الأفضل. ومن جانب آخر، لا يميل الحريديم إلى إنشاء مدارس دينية خاصة بهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م بإستثناء مدينة القدس، وذلك على خلاف ما يقوم به أنصار التعليم الديني الرسمي (الصهيوني الديني)، إذ تنتشر مدارسهم في أنحاء الضفة الغربية [3].

---

(١) انظر في ذلك بتوسع :
- **المرجع السابق**، ص : ٢٢٠ - ٢٢٣.

(٢) انظر في ذلك :
- **المرجع السابق**، ص : ٢٢٣.

(٣) انظر في هذا :
- **المرجع السابق**، ص : ٢٢٤.
وتسير الدراسة في مدارس التيار الحريدي على ذات النهج الذي كان سائداً في مدارس الحريديم في أوربا، إذلايجلس طلاب اليشيفوت المتقدمة في فصول، وإنما يجلسون زوجاً زوجاً في قاعات كبيرة يدرسون ويتناقشون بصوت عال. وهم يلبسون ثياباً سوداء بشكل عام ويختلفون فيما بينهم في شكل القبعات التي يعتمرونها. ومعدل ساعات الدراسة نحو (١٥) ساعة يومياً. وبعض اليشيفوت يؤكد على العبادة في الفجر لبعض الوقت قبل الدرس، وبعضها يشجع على الإغتسال في الحمام الشرعي كل صباح، والبعض الآخر يشجع طلابه على التأمل على إنفراد وقت الفجر خارج المدينة. انظر :
- جعفر هادي حسن، طلبة المدارس الدينية ....، **مرجع سبق ذكره**، : نفس المكان.

وعلى صعيد التعليم الدينى العالى فى « إسرائيل »، ثمة جامعة صهيونية دينية تمزج بين التعليم الدينى والدنيوى، هى جامعة « بار- إيلان » بالقدس، وهى جامعة من ضمن ثمان جامعات «فى إسرائيل »، حيث يوجد بخلاف هذه الجامعة الجامعات التالية: الجامعة العبرية فى القدس، معهد الهندسة التطبيقية « التخنيون »، جامعة تل أبيب، جامعة حيفا، جامعة بن غوريون فى «بئر سبع »، معهد وايزمان للعلوم فى رحوفوت ، الجامعة المفتوحة [(١)]. وبجانب هذه الجامعة الدينية، ثمة كلية « أورشاليم » للنساء التى تأسست عام ١٩٦٤ ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، وتمنح درجة البكالوريوس لخريجاتها [(٢)].

وخلاصة القول أن الدولة ومؤسساتها تسيطر على جل المؤسسات الدينية فى البلاد، فهى تسيطر على الحاخامية الرئيسية والحاخامية العسكرية، وعلى المجالس الدينية المحلية،والكيبوتزات الدينية، ودور العبادة والكنس، وهى فى ذلك تنسق مع حزب المفدال وأنصار الصهيونية الدينية داخل وزارة الشؤون الدينية، كما أنها تسيطر على شؤون أتباع الديانات الأخرى كالمسلمين والمسيحيين والدروز. هذا فضلاً عن سيطرة الدولة على التعليم الدينى الصهيونى، الذى يعد جزءاً من التعليم الرسمى للدولة، وهيمنتها على قطاع كبير من مدارس التيار التعليمى المستقل التابع للحريديم من خلال المساعدات المالية التى تقدمها لها. وهذا الأمر الأخير هو ثمن تأييد بعض الأحزاب الحريدية للحكومات الإئتلافية فى العديد من الحالات على النحو الذى سنعرض له فى الفصل القادم بعون الله.

وفى الإجمال صارت ملامح العلاقة بين الدين والدولة تتحدد عن طريق توزيع المهام المتصلة بالدين على بعض المؤسسات الدينية التابعة للدولة مما جعل لهذه الأخيرة الكلمة النهائية فى شأنها. ويمكننا إجمال تلك المهام على النحو التالى:

– ينظر القضاء الدينى – عن طريق الحاخامية الرئيسية والمحاكم الدينية المختلفة فى قضايا الزواج والطلاق الخاصة باليهود.

– قضايا الأحوال الشخصية الأخرى يتم الإلتزام بأحكام الشريعة اليهودية فى شأنها أمام المحاكم المدنية، أو أمام المحاكم الدينية إذا إرتضى كل أطرافها ذلك.

– الحاخامية الرئيسية هى أعلى سلطة دينية فى البلاد، وهى من مؤسسات الدولة، وتقوم على شؤون العلاقة بين الدين والدولة، وتمارس العديد من الضغوط لسن تشريعات تحفظ تعاليم الدين: السبت، الكوشير...إلخ.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول التعليم العالى فى إسرائيل :
– عزيز حيدر، **مرجع سبق ذكره،** :٢٧٨ – ٢٨١.
– أنطوان زحلان ؛ **العلم والتعليم العالى فى إسرائيل**،ترجمة : محمد صالح العالم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ودار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠).
(٢) صلاح الزرو ، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٢٥.

– وللجيش حاخامية عسكرية تقوم على شؤون المتدينين فيه، وتحافظ على التعاليم الدينية داخل ثكناته.

– تنظم الدولة العلاقة بين الدين والدولة، وترعى مصالح المتدينين عن طريق وزارة خاصة بالشؤون الدينية.

– على الصعيد المحلى، للدولة مجالس محلية دينية ترعى كل ما يتعلق بالشؤون المحلية الدينية.

– تسيطر الدولة على التيار التعليمى الدينى الرسمى التابع للصهيونية الدينية، وتهيمن على أجزاء كبيرة من التيار التعليمى الدينى المستقل (الحريدى).

– الدولة تسيطر على دور العبادة والكنس والكيبوتزات الدينية.

المبحث الرابع

تشكيل « دين مدنى » للدولة مستمد من قيم ورموز وأعياد الدين التقليدى

برغم معارضة قادة الدولة – وهم من الحركة الصهيونية العمالية – أى دور سياسى للدين التقليدى، إلا أنهم رأوا فيه أحد مقومات « القومية اليهودية »، ولهذا لم يتجاهلوه كليةً. لقد كان لزاماً عليهم العمل على إستغلال الدين التقليدى، وإستعمال قيمه ورموزه وأعياده من أجل إنجاز ثلاثة أمور [(١)]:

– توحيد أفراد المجتمع عن طريق إيجاد مجموعة من القيم والمعتقدات المشتركة بينهم.

– إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة القائمة، وعلى الأهداف التى تسعى إلى إنجازها.

– تعبئة جهود وطاقات الأفراد فى الدولة وراء أهداف ومصالح الدولة.

لقد أدرك ساسة الدولة عدم كفاية قيم ورموز اليهودية التقليدية لتحقيق هذه الأمور؛ ذلك لأنها من جانب تخاطب اليهود أفراداً وجماعات، وترى للفرد اليهودى مكاناً وسط المجتمعات المختلفة فى إطار جماعته التى تعيش كأقلية، وليس فى دولة حديثة وعصرية، كما أن الرب هو المصدر النهائى للسلطة فى اليهودية التقليدية وليس الدولة أو الجماعة من جانب آخر. هذا فضلاً عن أن إستخدام قيم ورموز الديانة اليهودية فى « إسرائيل » بأشكالها التقليدية لن يحوز على

(١) لقد استخدم مؤلفا كتاب:"Civil Religion in Israel : Traditional Judaism and Political Culture in the Jewish State"، السابق الإشارة إليه،مصطلح «الدين المدنى» للإشارة إلى إستخدام الدولة قيم ورموز وأعياد الدين التقليدى – بعد إفراغها من مضامينها الدينية – فى خدمة مصالحها وأهدافها، بمعنى الإستفادة من القوة الكامنة فى الدين التقليدى دون التقيد بقيمه وتعاليمه. انظر فى ذلك : المرجع المذكور ، ص : ٣ – ١٠.

رضا كل اليهود سواء فى إسرائيل أم فى بلاد « الشتات »، الأمر الذى سيخلق العديد من الأزمات والمشكلات [١].

ولذلك احتاجت الدولة إلى « دين جديد »، جذوره مستمدة من التقاليد الدينية ولكن ليست مرادفة لها، ويضع الدولة ومؤسساتها المختلفة مكان الجماعات والمنظمات الدينية غير الحكومية[٢]. ولقد كان لكل معسكر يهودى فى فلسطين - قبيل ١٩٤٨ - رؤيته الخاصة فى هذا الصدد، فاليسار صاغ « ديناً » خاصاً به، ووضع له اليمين بديلاً، فى الوقت الذى بحث فيه المعسكر الدينى عن شرعية مطالبه وتوحيد أركان الجماعات اليهودية من خلال قيم وتقاليد اليهودية التقليدية مباشرة. وبرغم إختلاف الرؤى الصهيونية (مع هيمنة واضحة لرؤى الصهيونية الإشتراكية)، فقد شهدت فترة اليشوف إجماعاً بين الطوائف اليهودية على [٣]:

- خلق دولة يهودية فى « أرض إسرائيل ».
- التمييز بين الحياة فى «الدياسبورا» والحياة فى « أرض إسرائيل ».
- الربط بين قيم وثقافة الدولة المنشودة وبين التقاليد اليهودية.

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٣٠ - ١٩٥٠ سيطرة الرؤى الصهيونية الإشتراكية فى هذا الصدد، ففى سبيلها لبناء دولة حديثة على « أرض إسرائيل » على قيم المساواة والعدالة والعمل المنتج، راح قادة الصهيونية الإشتراكية (وهم آنذاك قادة الحركة الصهيونية)، بجانب إيمانهم بالكثير من القيم الإشتراكية، يعيدون صياغة العديد من القيم والرموز والأعياد اليهودية التقليدية، بعد إفراغها من مضامينها الدينية، ويضعونها فى خدمة الأهداف الصهيونية. فمفهوم «الحالوتس، Halutziut أى الرواد، Pioneers » - والذى هو مصطلح مستمد من التوراه، ومن الحركات الثورية فى روسيا أيضاً - صار يعنى فى المصطلح الصهيونى الإشتراكى:الإستيطان فى « أرض إسرائيل »، والعمل فى الكيبوتزات الزراعية، وقيمة « العمل » أضحت تتمتع بمعنى يجاوز مجرد إنجاز مهمة معينة، فقد صارت عملاً مقدساً يتطلب الإخلاص والإتقان، وذلك إستناداً إلى ما كتبه الصهيونى الإشتراكى الروسى « أهارون ديفيد غوردون (١٨٥٦ - ١٩٢٢) » فى نظريته « دين العمل » من أن الذى يستوطن فى « أرض إسرائيل » عليه أن يختار بين أمرين لا ثالث

---

(١) انظر فى ذلك بتوسع :
- Ibid., P. : 15 - 17.
- Borthwick, B.; **Religion and Politics in Israel and Egypt** (The Middle East Journal, N. 2, Vol. 33, Spring, 1979), P. : 147 - 151.

(٢) Idem.

Ibid., P. : 83.

(٣) هذا وتجدر الإشارة إلى أن محور « الدين المدنى» الذى صاغه اليمين التصحيحى فى اليشوف كان حول الدولة اليهودية وقدسيتها. انظر فى ذلك :
- Ibid., P. : 60 - 80.

لهما، الأول أن يختار العمل المنتج الجماعى والذى يحقق الحياة المثلى والصحيحة، والثانى أن يختار الحياة الطفيلية والتى تمثل « شتاتاً ونفياً » وإن كان فى «أرض إسرائيل». هذا فضلاعن إفراغ المضمون الدينى لنبوءة الخلاص أو الإفتداء، كما جاءت فى التوراه وفى أقوال الحاخامات، وتصوير «الأرض كقدس الأقداس للروح العبرية»، كما جرى الحديث عن «تقديس العمل من أجل الإفتداء»، بل تحدث القادة الصهانية عن «عهد جديد مع الأرض» بدلاً من «العهد الذى مع الرب»، وعن تقديم الأضاحى إلى الأرض بدلاً من تقديمها للرب [١].

وبجانب إستعمالها للقيم الدينية، راحت الحركة الصهيونية الإشتراكية تعيد تفسير العديد من الأساطير الدينية القديمة أو تبتدع أساطير جديدة، فقصة خروج بنى إسرائيل مع «موسى» من مصر أضحت قصة شعب تحرر وتخلص من نير العبودية، وقصة « المكابيين » غدت قصة صراع من أجل الحرية أُستخدمت فيه القوة المسلحة، وقصة « الما سادا » صارت ترمز لعدم الإستسلام والتضحية بالنفس والبطولة، وصار كل شىء تقوم به العصابات الصهيونية المسلحة فى سبيل « عدم ظهور ما سادا جديدة ». وعلى صعيد آخر صارت الأعياد والرموز المرتبطة بالأرض فى التقاليد اليهودية هى أهم الأعياد القومية، وذلك بعد أن تم إفراغها من مضامينها الدينية وتصويرها على أنها إحتفالات قومية تدعو إلى المساواة وحب الأرض والزراعة، هذا فضلاً عما أدخلته الحركة الصهيونية الإشتراكية من أعياد جديدة مثل عيد العمال [٢].

وبقيام الدولة فى العام ١٩٤٨، وتضاعف عدد سكانها فى أقل من ثلاث سنوات، أدرك قادة الدولة - وهم آنذاك من الحركة الصهيونية الإشتراكية - أن الدولة فى حاجة إلى قيم ورموز وأعياد توحد المعسكرات اليهودية المختلفة ولا تكون معبرة عن معسكر بعينه. وقد كانت أولى الخطوات فى هذا الصدد إلغاء التعليم الصهيونى الإشتراكى، وخلق نظام تعليمى موحد، فأدى ذلك إلى الحفاظ على التعليم الدينى مستقلاً، وتعزيز مركز حزب « الماباى » كحزب مهيمن، وتراجع المعسكر الصهيونى العمالى كمعسكر أيديولوجى [٣]. وفى إطار إستخدامها لقيم ورموز اليهودية التقليدية راحت الدولة - بغية تحقيق التكامل والشرعية والتعبئة - تصور المفاهيم والقيم الدينية فى ثياب مدنية، فقيام الدولة حقق نبوءة الخلاص، وعلى حد قول « بن غوريون »: « إننا نعيش فى أيام المسيح »، و« كل يهودى لم يهاجر إلى إسرائيل ليس صهيونياً »، وصار مفهوم

---

(١) انظر فى هذا بتفصيل مطول :
- Liebman, C. and Don Yehiya, E.; **Op. cit.**, P. : 28 - 40.

(٢) انظر فى ذلك :
- Ibid., P. : 40 - 58.

(٣) انظر فى ذلك :
- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; **OP. cit.**, P. : 83 - 84.

« الحالوتس » يعنى الإشتراك فى أى نشاط يؤدى إلى تعزيز وتدعيم أركان الدولة.وخاصة فى مجال هجرة وإستيعاب المهاجرين، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز نظام التعليم الموحد وخلق ثقافة موحدة للسكان [١].

وقد كان تركيز « بن غوريون » منصباً على ما أسماه بالجوانب الإيجابية للتقاليد الدينية كما ظهرت إبان فترة الهيكلين (كما ترى آله الدعاية الصهيونية) الأول – من ١٢٠٠ق. م. إلى ٥٨٦ ق. م. – والثانى – من ٥٣٠ ق. م .إلى ٧٠م – فالتقاليد المستمدة من هاتين الفترتين – فى رأيه – هى التى حفظت « الشعب اليهودى » خلال فترات « الشتات »، حيث تميز اليهود بـ [٢] :

– الإيمان بعلو وسمو الروح لاعتقادهم بأن الإنسان مخلوق على هيئة الرب.

– الإيمان بالإفتداء المسيحانى بمعناه القومى والعالمى كما رآه « بن غوريون ».

– الإيمان بأن بقاءهم يرتد إلى أنهم عاشوا كشعب منعزل عن بقية الشعوب.

وقد كان طبيعياً أن ينكر « بن غوريون »، بشدة، التقاليد التى نشأت فى « الشتات » برغم أنها تشكل الجزء الأكبر من التقاليد اليهودية، حيث إعتبر قادة الدولة وعلى رأسهم « بن غوريون» أن نجاح المشروع الصهيونى وقيام الدولة هو نتاج مباشر لما أسموه بـ « فترة الإستقلال اليهودى » دون أدنى إعتبار لأ كثر من ألفى سنة عاشتها الجماعات اليهودية خارج فلسطين، لقد فقد « الشعب » فى فترة « الشتات » – كما يرى « بن غوريون » – كتبه المقدسة، وبـ « عودته إلى أرضه » يواصل حياة الإستقلال ويحترم التوراه [٣].

وقد كان بديهياً على قادة الدولة – وهم فى سبيلهم إلى ذلك – إدخال مفاهيم مثل الأمة والأرض والدولة فى العبارات والمقولات والأمثال التوراتية، من ذلك على سبيل المثال:

– تحويل عبارة « إسرائيل تثق فى الرب الذى هو يساعدك ويدافع عنك » إلى « إسرائيل تثق فى جيش الدفاع الإسرائيلى الذى هو يساعدك ويدافع عنك »، ،وذلك فى أحد الإستعراضات العسكرية فى حيفا.

– إستبدال العبارة التوراتية التى تشير بأن حارس إسرائيل هو الرب فى صورة لأربع طائرات كتب أمامها – فى إحدى الصحف – عبارة « حارس إسرائيل لا ينام ولا يهجع » فى إشارة إلى إستبدال الطائرات بالرب.

– إستخدام مصطلحات توراتية تقليدية مثل « الوصايا العشر » أو « الميثاق مع الرب » فى

---

(١) Ibid., P. : 85 - 89.

(٢) Ibid., P. : 89 - 90.

(٣) Idem.

التعبير عن الولاء للدولة ومؤسساتها بدلاً من مضمونها الدينى فى العديد من المناسبات والإحتفالات، ففى أول خطاب له أمام الكنيست شبّه « بن غوريون » العلاقة بين اليهود والدولة بالميثاق حينما قال: « إن حب دولة إسرائيل يقع فى قلب كل يهودى صهيونى أو غير صهيونى فيما عدا مجموعة صغيرة من منتهكى الميثاق »، كما يحدد قادة الدولة، فى ما يسمى بيوم «الإستقلال »، عبء « الوصايا العشر » بالولاء للدولة [١]. هذا فضلاً عن إصرار قادة الدولة – وخاصة « بن غوريون » و « موشيه شاريت » – على تحويل أسماء رجال الدولة والجيش والشوارع وأوسمة الجيش إلى أسماء عبرية توراتية [٢].

وقد آل قادة الدولة على أنفسهم إستخدام قصص الأبطال الواردة فى التوراه كنماذج مثالية أمام الجماهير، وخاصة أطفال المدارس، للإيحاء بأن جذورهم تمتد إلى فترة التوراه، وهى الفترة التى يراها « بن غوريون » فترة الإستقلال والمجد اليهودى. وكان على رأس هؤلاء الأبطال « يوشع بن نون »، الذى تم تشبيه « بن غوريون » به، وكان « بن غوريون » يرى فى نفسه « يوشع المعاصر »، بل وقارنه « موشيه دايان » بالنبى « موسى »، كما وصفه البعض بـ «أمير الأمة»، بل وقبل المهاجرون الجدد – فى بعض الأحيان – التراب من تحت قدمه، وراحوا يلمسون ثيابه ويؤتون بالأطفال المرضى ليشفيهم، وأسموه « المسيح ». وقد برّر سكرتير الحكومة إعتزال « بن غوريون » بالنقب عام ١٩٥٣ بقوله: « المسيح أتى وجمع اليهود وهزم كل الأمم من حولهم وإستولى على الأرض وبنى المعبد وجدّد وظيفة الرب وبعد ذلك جلس كعضو فى الإئتلاف.. » [٣].

أما « هرتزل »، فقد ظل منذ أن نقل رفاته إلى « إسرائيل » عام ١٩٤٩ محل إحتفال الدولة ومؤسساتها حتى اليوم، وذلك بعد أن حظى بإعجاب كل معسكرات اليشوف قبيل عام ١٩٤٨ . هذا فضلاً عن تصوير الدولة جيل « الصابرا » فى صورة الأبطال الذين ولدوا أحراراً وعاشوا أحراراً بعيداً عن « الشتات »، ولهذا على المهاجرين الجدد إكتساب صفاتهم وقدراتهم والتخلى عن قيم وعادات « الدياسبورا » [٤].

وعلى صعيد آخر، صورت الدولة لنفسها أساطير تلاءم أهدافها ومصالحها، فـ « بن

---

(١) انظر فى ذلك بتوسع :

- Ibid., P. : 93 - 94.

(٢) انظر فى هذا :

- Idem.

– يوسى ميلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٥.

(٣) انظر فى ذلك بتوسع :

- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; **Op. cit.**, P. : 94 - 95.

(٤) Ibid., P. : 95.

غوريون » إعتبر أن هناك أربعة أحداث مهمة فى تاريخ اليهود هى: الخروج من مصر، تلقى «موسى» التوراه فى جبل سيناء، دخول « أرض إسرائيل » بقيادة «يوشع بن نون»، وقيام دولة «إسرائيل». والحدث الأخير يوازى – عنده – الأحداث الثلاثة السابقة. ومن هنا صارت نشأة الدولة الأسطورة المركزية لدى قادتها، فهى الإنجاز الأخير فى التاريخ اليهودى، وهى من صنع جيل صغير يمتلك صفات لم يمتلكها جيل يهودى آخر. وبرغم أن قصة الماسادا لم تحظ بإهتمام «بن غوريون» وبقية القادة فى أعقاب قيام الدولة، إلا أنها عادت من جديد إلى بؤرة الإهتمام بعد عمليات الإستكشاف التى قادها « ييجال يادين » بدءاً من عام ١٩٦٣ ، وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع « الهولوكوست »، حيث لم يتم إحياء ذكراها إلا بعد أن بادرت وزارة الشؤون الدينية والحاخامية الرئيسية بإختيار يوم رسمى للإحتفال بضحايا «الهولوكوست» عام ١٩٥٢ [1]. وقد صار هذا الأمر محوراً لأساطير المرحلة اللاحقة على النحو الذى سنعرض له بإذن الله.

وصحب عملية تصوير الأساطير تلك، تبنى الدولة للعديد من الرموز والشعارات الدينية، فالعلم القومى للبلاد صار بنفس ألوان شال الصلاة « الطاليت » فى اليهودية التقليدية – وهو نفس علم الحركة الصهيونية من قبل – ، ورمز الدولة هو « الشمعدان ذو الأفرع السبعة » الذى أقرت تعاليم « الرب » بوضعه فى المعبد، وقد حظى هذا الرمز بموافقة جميع الفرقاء فى الدولة نظراً لتعدد معانيه، فقادة الدولة رأوا فيه تعبيراً عن إسترجاع السيادة اليهودية والعودة إلى أرض الأجداد ذلك أن الرومان سبق لهم أن نهبوه عند تدميرهم للهيكل، كما أنه يرمز إلى النور والتنوير. أما المتدينون فوجدوا فى إتخاذه شعاراً رضوخاً لتعاليم الإله ونصوص التوراه [2].

هذا، وقد إستخدمت الدولة مفهوم « متسفا:Mitzva »، الذى يشير إلى الأوامر الربانية أو الفرائض الدينية، لفرض أوامرها، التى صارت تتمتع بقوة النفاذ المادى عند الإقتضاء. ومن هنا يتضح دور المفاهيم الدينية فى إضفاء الشرعية على قوانين الدولة وأوامرها. وهكذا صارت للعديد من الأمور قيمة « قومية مقدسة » بجانب أهميتها القانونية والعملية، وذلك حال الخدمة العسكرية والإحتياجات الأمنية [3].

ومن الأمور التى أولتها الدولة – آنذاك – أهمية كبرى التنقيب عن الآثار وإنشاء مراكز لدراسة التوراه، فالتنقيب عن الآثار صار يعنى العودة إلى الأصل وإحياء « القومية اليهودية » وبعث تاريخها، والتوحد بين القديم والحديث. أما دراسة التوراه فتحدد لـ « الشعب اليهودى »

(١) انظر تفاصيل هذه الأساطير فى :

- Ibid., P. : 98 - 105.

(٢) انظر فى ذلك :

- Ibid., P. : 107 - 109.

(٣) Ibid., P. : 109 - 110.

قيمه وتقاليده بل وهدفه ومستقبله كما رأى « بن غوريون » [1].

وعلى صعيد آخر، إستمرت الدولة فى الإحتفال بالأعياد الدينية بعد تخليصها من طابعها الدينى، وتحويلها إلى أعياد ذات مضامين قومية ترتبط بالأرض والدولة. كما تم رفع شعارين شعبيين ليوم « الإستقلال » هما الضوء والنار، اللذان يرمزان إلى التجديد والإحياء والخير والجمال والحكمة والأمل والشجاعة والطاقة والنمو، كما صار « الرقص » تعبيراً عن الحرية وعن التخلص من القيود الداخلية والخارجية. ومن هنا تميز يوم « الإستقلال » بالخروج إلى الشوارع وإشتراك الفرق الموسيقية وفرق الرقص فى الإحتفالات. هذا فضلاً عن إستحداث الدولة يوماً جديداً للإحتفال تخليداً لذكرى الجنود الذين قضوا نحبهم، من «جيش الدفاع الإسرائيلى» [2].

وبإنقضاء العقد الأول من عمر الدولة، ومع بدايات عقد الستينيات من هذا القرن، بدا لقادة الدولة أن ما صاغوه من قيم وأساطير ورموز من التقاليد الدينية لم يعد كافياً فكان إتجاههم نحو تبنى مكونات جديدة من التقاليد الدينية، رأوا فيها القدرة على تحقيق أهداف: التكامل والشرعية والتعبئة، ذلك أن ما سعت إليها الدولة فى الخمسينيات لم يكن كافياً لإيجاد ثقافة واحدة فى المجتمع، كما أنه أغضب قطاعاً كبيراً من المهاجرين، وخاصة المتدينين القادمين من الدول العربية والإسلامية. وقد أدت حرب عام ١٩٦٧ إلى خلق أزمة « شرعية » حادة فى « إسرائيل »، ذلك أن الدولة غدت تدّعى ملكيتها لأرض كانت للغير، الأمر الذى تطلب توفير شرعية له، كما تصاعدت مسألة الأمن، وصار على الإسرائيليين أن يضحوا أكثر من أجل دولتهم بدفع مزيد من الضرائب، وتلبية الإحتياجات العسكرية والأمنية للبلاد [3].

وقد تمحورت قيم ما يمكن تسميته بـ « الدين المدنى الجديد » فى مفهومين إثنين «الشعب اليهودى »، و « التقاليد اليهودية ». لقد رأى قادة الدولة فى المفهوم الأول جماعة

(١) وقد علّق «ييجال يادين» على أهمية عملية التنقيب تلك بقوله : « لقد صار الإيمان بالتاريخ، بالنسبة للإسرائيليين الشباب، بديلاً للإيمان الدينى، فمن خلال هذه الآثار يكتشف هؤلاء قيمهم الدينية، ... ويتعلمون أن أجدادهم كانوا فى هذه الأرض منذ ٣٠٠٠ سنة مضت. وهذه فى حد ذاتها قيمة بها يقاتلون وبها يحيون».
ورد ذلك فى :

- Ibid., P. : 110 - 111.

(٢) Ibid., P. : 122 - 121.

(٣) انظر فى هذا الموضوع :

- Ibid., P. : 123 - 125.
- Liebman, C. ; **Religion and Democracy in Israel** in :Sprinza K., E., and Diamond, L.; **Op. cit.,** P. : 279 - 280.
- Ravitzky, A.; **Op. cit.,** P. : 157 - 159.
- Weissbrod, L.; **Delegitimation and Legitimation as A Continuous Process : A Case Study of Israel** (The Middle East Journal, No. 4, Vol. 35, Aut. 1981), P. : 531 - 532.
- Borthwick, B.; **Op. cit.,** P. : 151 - 152.

قومية لها تاريخ مشترك، عاشت منعزلة عن بقية الشعوب فى العديد من أقطار العالم لمدة من الزمن، ولكنها تطلعت إلى « العودة » إلى أرضها التى هى « أرض إسرائيل ». وقد صاغت الدولة عبارة « Am Yisrael » أى « Israeli People ، الشعب الإسرائيلى » للإشارة إلى اليهود كأمة وكشعب، حيث كلمة « Am » العبرية تعنى « الأمة، Nation »، و «الشعب ، People».
ومن جهة أخرى أثارت لفظة « الإسرائيلى » فى عبارة « الشعب الإسرائيلى » الكثير من اللبس، ذلك أنها تعنى هنا الشعب اليهودى كله، وكذا سكان دولة « إسرائيل » الذين يعيشون فيها، وهو أمر لايعترف به كل اليهود. ومن جهة أخرى، لم يتنكر « الدين المدنى الجديد » ليهود الدياسبورا وإنما نظر إليهم بكل إحترام وإعترف بماضيهم ومعاناتهم، وآمن بحاضرهم ودورهم فى تدعيم أركان الدولة [1].

أما مفهوم « التقاليد اليهودية »، فقد ظهرت أهميته فى تزايد إستخدام الرموز الدينية دون أن تخضع لعملية إعادة تقييم أو تفسير، أى أن الرموز أستخدمت فى صيغتها التقليدية وبمضمونها الدينى. ولم يكن هذا يعنى أن الإسرائيليين أصبحوا أكثر تديناً أو أن الدين المدنى الجديد صار مرادفاً للدين التقليدى؛ ذلك أن « الدين المدنى الجديد » إتخذ اليهودية التقليدية كعنصر من عناصر « الهوية اليهودية »، دون أن يحصر إهتماماته فيها، ودون الإعتماد على الممارسات الدينية المفصلة. لقد كان دور هذه الرموز هو الإستفادة من جوانبها الإيجابية فى إنجاز أهداف الدين المدنى [2].

وقد كان من جرّاء التشديد على المفهومين السابقين أن إتخذت العلاقة بين « إسرائيل » والأمم الأخرى أبعاداً جديدة، فالدين المدنى الجديد كان أكثر إمعاناً فى التأكيد على تصوير «إسرائيل» كأمة منعزلة تواجه عالم معاد، وهذا ما ظهر جلياً فى الأساطير التى تبنتها الدولة فى إطار ذلك الدين المدنى الجديد.

وأول هذه الأساطير وأهمها هى أسطورة « الهولوكست »، التى تم تبنيها كأسطورة سياسية رئيسية للدولة، وهى مستمدة من القصة التوراتية التى تزعم أن « يعقوب » — بمساعدة

---

(١) ورد ذلك فى :
- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion ..., **Op. cit.,** P. : 122.
وتجدر الإشارة إلى أنه قد ورد فى المرجع السابق نتيجة دراسة أُجريت على مجموعة من الإسرائيليين، حيث تم توجيه السؤال التالى إليهم : هل توافق على التعهد بعدم السماح بمزيد من هجرة اليهود إلى إسرائيل إذا ما توصلت هذه الأخيرة إلى سلام حقيقى ودائم مع الدول العربية ؟ فكانت الإجابة : ٦٪ موافق، ٣٪ يميل إلى الموافقة، ٩٪ يميل إلى عدم الموافقة، ٨٢٪ غير موافق. وهذا يعنى أن معظم اليهود غير مستعدين لتغيير مواقفهم من موضوع الهجرة مقابل السلام مع العرب.
وانظر أيضاً عن عبارة "Am Yisrael" :
- Goshen - Gottstein, A.; **People of Israel** in : Cohen, A. and Mendes - Floher, P. (eds); **Op. cit.,** P. : 701 - 712.
(٢) Ibid., P. : 134 - 136.

أمه « رفقة » — قد إنتزع من والده « إسحق » البركة متخطياً فى ذلك أخاه الأكبر «عيسو»، حيث جاء فى سفر التكوين على لسان « إسحق » (عليه السلام وتنزه عما يزعمون) أن: «فليعطيك الله من ندى السماء. ومن دسم الأرض. وكثرة حنطة وخمر. ليستعبد لك شعوب. وتسجد لك قبائل. كن سيداً لإخوتك. وليسجد لك بنو أمكَ. لكن لاعنوك ملعونين. ومباركوك مباركين»[1]. كما جاء أن «عيسو » حقد على « يعقوب » وأصر على قتله: «فحقد عيسو على يعقوب من أجل البركة التى باركه بها أبوه. وقال عيسو فى قلبه قَربت أيام مناحة أبى. فأقتل يعقوب أخى » [2]. لقد صار « يعقوب » رمزاً لليهود، وأضحى « عيسو » رمزاً لغير اليهود وغدت عبارات التوراه السابقة تلك تترجم إلى: « أن كل غير اليهود يكرهون اليهود ».
ومن هنا أعاد هذا التصور الجديد فكرة العداء المتأصل بين اليهود وغير اليهود، وشدد على الحدود المضروبة حول اليهود، وعزز عزلتهم، وذلك بعد أن كانت فكرة عداء غير اليهود لليهود قد أستبعدت على يد قادة اليشوف وساسة الدولة فى عقدها الأول حيث تم تصوير معاناة اليهود فى الشتات كنتيجة لإفتقارهم الوطن القومى الخاص بهم [3].

وقد عززت حرب ١٩٦٧ وكذا حرب ١٩٧٣ هذه الفكرة، حيث راح قادة الدولة يصورون اليهود على أنهم ضحايا عدوان الغير دائماً، وأنهم فى صراع دائم مع غير اليهود[4]، وهذا يعنى ضرورة توفير الأمن والحماية من عداء الآخرين بكل السبل المتاحة [5].

أما أسطورة « الماسادا »، فقد صورت دولة « إسرائيل » كإمتداد لتراث المدافعين عن الماسادا وشجاعتهم وتضحياتهم، كما صارت هذه الأسطورة رمزاً لتهديد العالم كله لليهود وما ينتظر اليهود ما لم تبق إسرائيل أقوى من جيرانها، فجاءت بذلك سنداً لمقولة « عيسو » يكره «يعقوب»، و « شعب يسكن لوحده »، بل إن « ييجال يادين » حوّل نقطة ضعف الأسطورة والمتمثلة فى الإنتحار إلى رمز للتضحية والشجاعة بقوله: « إن (الماسادا) تمثل لكل واحد منا فى إسرائيل ....رمزاً للشجاعة والبطولة فعظماؤنا فضّلوا الموت على الحياة تحت العبودية والذل»[6]. ومن هنا صار الخوف والجبن والإنتحار شجاعة وبطولة وتضحية، كما صار الهولوكست رمزاً للعزلة ولعداء « الأغيار » لليهود. وهكذا إستعمل قادة الدولة التقاليد والرموز

---

(١) سفتر التكوين (٢٨/٣٧ – ٢٩).
(٢) سفر التكوين (٤١/٣٧).
(٣) انظر فى هذا بتوسع :
- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion ....; **Op. cit.,** P. : 137 - 140.
(٤) وقد استند هذا التصور على العبارة التوراتية الواردة فى سفر العدد (٩/٢٣) : «هوذا شعب يسكن وحده».
(٥) انظر بتوسع :
- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion ......, **Op. cit.,** P. : 141 - 144.
(٦) Ibid., P. : 148 - 150.

الدينية بمضمونها الدينى وراحوا يفسرون الأحداث المعاصرة للدولة من خلال مصطلحات وعبارات هذه التقاليد والرموز، فأضفت هذه المصطلحات وتلك العبارات الشرعية على سياسات «إسرائيل» فى الداخل و الخارج.[1]

وقد إستمرت الدولة فى الإحتفال بالعديد من المناسبات والأعياد الدينية، وصار أهم هذه الإحتفالات « يوم الهولوكست »، هذا فضلاً عن المناسبات الأخرى والتى منها «يوم الإستقلال» و وذكرى ضحايا الجيش، و « يوم القدس ».[2]

وخلاصة القول أن قادة الدولة إستطاعوا بحذق بارع ودأب مستمر – وعن طريق العديد من الوسائل: وسائط الإعلام، التعليم، مؤسسات الدولة، تصريحات وبيانات القادة أنفسهم – أن يستعملوا قيم ورموز وأعياد الدين اليهودى التقليدى، بعد إفراغها من مضامينها الدينية وطابعها التقليدى، فى تحقيق الأهداف السياسية للدولة: إرضاء الجماعات والأحزاب الدينية وكسبها فى صفها – صهر ودمج الجماعات اليهودية المختلفة سلالياً أو لغوياً أو تاريخياً –إضفاء الشرعية على قيم ومؤسسات الدولة وممارساتها – تعبئة الجماهير خلف أهداف ومطالب الدولة. وفى هذا الإطار شهدنا بروز نظام تعليمى موحد مع بقاء التعليم الدينى الحريدى مستقلاً، وسمعنا أن نبوءة المسيح المنتظر تحققت بقيام الدولة، وأن جيل الحالوتس هو جيل بناة الدولة وحماتها، وأن أبطال التوراه هم المثل الأعلى للأطفال فى المدارس وأن « بن غوريون » يوشع المعاصر؛ وأن جيل الصابرا جيل الحرية والبطولة، كما صارت شعارات الدولة تستمد من طقوس الديانة اليهودية، وأضحت أوامر الدولة فريضةً دينية مقدسة، وغدت أعياد الدولة أعياداً مقدسة. أما الجماعات اليهودية الآتية من شتى أصقاع الأرض فقد أمست تشكل أمة واحدة وشعباً واحداً، ويهود الدياسبورا صاروا أصحاب ماضٍ مشرّف، وحاضر ومستقبل واعدين، أما غير اليهود (الأغيار) فهم أعداء اليهود و الحاقدون دوماً عليهم.

---

(١) من هذه السياسات سياستها العدوانية تجاه عرب المناطق المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وتجاه قادة منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها. ومنها أيضاً ثبات مطالبها الدائمة من الولايات المتحدة بضمان تفوقها العسكرى والتكنولوجى على كل الدول العربية مجتمعة.

(٢) انظر فى ذلك بتوسع :

- Ibid., P. : 151 - 160.

الفصل الرابع
فى
دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية

- دهليز
- المبحث الأول : القوة التمثيلية للأحزاب الدينية فى الكنيست.
- المبحث الثانى: دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية.
  - * المطلب الأول: دور الأحزاب الدينية فى تشكيل الإئتلافات الحكومية.
  - * المطلب الثانى: موقف الأحزاب الدينية من المسائل التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فى « إسرائيل ».

الفصل الرابع

فى

دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية

- دهليز

لما كانت عبارة الحياة السياسية تعنى - لدى أصحاب المنهج العلمى التجريبى بنظرته السلوكية - مجموعة من نشاطات فعلية تمارسها قوى المجتمع الوطنى الرسمية واللارسمية دون ما تمييز وهى تتفاعل فيما بينها، وبالتالى تتبادل التأثير والتأثر، على وضع يكون من شأنه تحقيق حالة الإتزان له، ولما كانت القوى اللارسمية (الأحزاب وجماعات الضغط) تمارس - فى المجتمعات الواعية سياسياً - نشاطات فى مواجهة مؤسسات الدولة الرسمية بقصد التأثير عليها فى عملية صنع القرارات السياسية أو المشاركة فى هذه العملية [1] على وضع تضمن معه إنجاز مطالبها أو بعض منها، فإن تناول النشاطات التى تمارسها الأحزاب الدينية فى إسرائيل يقتضى منّا - بداية - الوقوف على القوة التمثيلية لهذه الأحزاب فى الكنيست. وذلك للإنطلاق منها إلى الإجابة على الهدف الرئيسى من هذه الدراسة ألا وهو: « الكشف عن حقيقة الدور الذى تضطلع به الأحزاب والجماعات الدينية فى إسرائيل فى التأثير فى عملية رسم السياسات العامة فى الدولة وبالتالى فى عملية صنع القرار السياسى، وكذا عن مدى التوافق بين قوة الأحزاب الدينية فى الكنيست، وبين دورها الفعلى فى الحياة السياسية »، وذلك - بداهةً - فى الشق المتصل بالأحزاب [2].

ويتمثل السبيل إلى هذا الهدف - فى رأينا - فى الكشف عن دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية من خلال تتبع نشاطاتها الفعلية إزاء أمرين إثنين هما: الإئتلافات الحكومية من جانب، والمسائل المختلفة التى تطرح على الساحة السياسية وخاصة تلك المتصلة بالعلاقة بين الدين والدولة والتى هى موضع الإهتمام الرئيسى لهذه الأحزاب بطبيعة الحال من جانب آخر.

وفيما يلى نعالج هذا الموضوع من خلال مبحثين: يتناول الأول القوة التمثيلية للأحزاب الدينية فى الكنيست، بينما يكشف الثانى عن دور هذه الأحزاب فى الحياة السياسية فى إسرائيل.

---

(١) انظر فى شأن التعريف بالحياة السياسية من خلال المنهج العلمى التجريبى ما نحته العالم الراحل الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى من مفاهيم فى :

- محمدطه بدوى، النظرية السياسية ......، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٢٥ - ٢٢٦ ، ٣١٩ - ٣٣٧.

(٢) ينصب الاهتمام فى هذا الفصل على قوة الأحزاب الدينية ونشاطاتها فى الحياة السياسية فى إسرائيل. أما دور القوى الدينية غير الحزبية فسيتم تناولها - بإذن الله - فى الفصل التالى. هذا وتجدر الإشارة ـ فى هذا المقام ـ أنه يمكن النظر إلى =

المبحث الأول

القوة التمثيلية للأحزاب الدينية فى الكنيست

يستهدف هذا المبحث الكشف عن القوة التمثيلية التى تتمتع بها الأحزاب الدينية فى الكنيست الإسرائيلى. وسبيلنا إلى ذلك هو: الوقوف على عدد الأصوات التى تحصل عليها هذه الأحزاب ونسبتها إلى إجمالى الأصوات الصحيحة وذلك فى كل دورة إنتخابية من جانب، وبالتالى على عدد المقاعد التى تحتلها هذه الأحزاب ووزنها النسبى داخل الكنيست من جانب آخر، مع تحرى التمييز بين الأحزاب الدينية الصهيونية والأحزاب الدينية الحريدية، وبين أعضاء الكنيست المتدينين الغربيين والشرقيين.

ولامناص أمامنا – فى هذا المقام – من الإستعانة بالجداول الإحصائية – فالإحصاء أداة ملائمة لإستقراء الحقيقة – وذلك بقصد الوقوف على نتائج ودلالات هذه المعطيات الإحصائية، والتى تكشف لنا عن قوة الأحزاب الدينية فى الكنيست.

وفيما يلى جدولان يوضح الأول، جدول رقم (١٨)، عدد الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب الدينية فى الدورات الإنتخابية من الأولى وحتى الرابعة عشرة موزعة على المعسكرين الدينى الصهيونى والدينى الحريدى. أما الجدول الثانى، جدول رقم (١٩)، فيورد عدد المقاعد التى حصلت عليها الأحزاب الدينية فى دورات الكنيست من الأول حتى الرابع عشر مع توضيح توزيع هذه المقاعد بين المعسكرين الدينى الصهيونى، والحريدى:

= الأحزاب والحركات الدينية الصهيونية والمعارضة للصهيونية من خلال أحد أشكال الصراع الذى انتهى إليها الفقيه الفرنسى «موريس ديفرجيه» والذى قوامه الصراع «فى إطار» النظام والصراع «على» النظام، ذلك بأن الأحزاب الدينية الصهيونية (حزب المفدال والأحزاب المنشقة عليه) تؤمن بالصهيونية وتعمل على تحقيق مطالبها ومصالحها فى إطار النظام القائم، فى حين أن الأحزاب الدينية الأرثوذكسية (حزب أغودات إسرائيل والأحزاب المنشقة عليه)، لا تزال، حتى اليوم، لاتعترف بالصهيونية ولا بإسرائيل ولكنها ارتضت بالدولة كأمر واقع، وتعمل على تغيير نظامها السياسى من خلال العمل فى إطار النظام ذاته، إنتظاراً لليوم الذى يتم فيه تحويل الدولة الى دولة تحكمها التوراة. أما الجماعات والحركات الدينية الأرثوذكسية المعارضة للهصيونية، فهى لاتعترف بالصهيونية ولابإسرائيل، شأنها فى ذلك شأن الأحزاب الدينية الأرثوذكسية، غير أنها تقاطع مؤسسات الدولة وتعمل على تدميرها من خارج النظام القائم؛ ذلك بأن قيام دولة يهودية فى فلسطين – قبيل قدوم المسيح – يعد إنتهاكاً للتوراة، والمسيح المخلص وحده هو الذى على يديه تقام هذه الدولة .

جدول رقم (١٨)

الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب الدينية ونسبتها إلى إجمالى عدد الأصوات الصحيحة من ٤٩ – ١٩٩٦

الكنيست: العام	إجمالى الأصوات التى ذهبت للأحزاب الدينية		الأحزاب الدينية الصهيونية				الأحزاب الدينية الحريدية			
	عدد الأصوات	نسبتها إلى إجمالى الأصوات ٪	الحزب	الأصوات التى حصل عليها	نسبتها إلى أصوات الأحزاب الدينية	نسبتها إلى إجمالى الأصوات الصحيحة	الحزب	الأصوات التى حصل عليها	نسبتها إلى أصوات الأحزاب الدينية	نسبتها إلى إجمالى الأصوات الصحيحة
الأول: (١) ١٩٤٩	٥٢٩٨٢	١٢,٢	المزراحى	١٣٢٤٦	٢٥،–	٣،–	أغودا	٩٩٣٤	١٨,٧	٢,٢٥
			عمال المزراحى	١٩٨٦٨	٣٧,٥	٤,٥	عمال أغودا	٩٩٣٤	١٨,٧	٢,٢٥
				٣٣١١٤	٦٢,٥	٧,٥		١٩٨٦٨	٣٧,٤	٤,٥
الثانى: ١٩٥١	٨١٢٩٤	١١,٩	المزراحى	١٠٤٣٠ (٢)	١٢,٨	١,٥	أغودا	١٣٧٩٩	١٦,٩	٢،–
			عمال المزراحى	٤٦٣٤٧	٥٧،–	٦,٨	عمال أغودا	١١١٩٤	١٣,٧	١,٦
				٥٦٧٧٧	٦٩,٨	٨,٣		٢٤٩٩٣	٣٠,٦	٣,٦
الثالث: ١٩٥٥	١٢٧٧٧٢	١٤,٦	الجبهة الدينية الموحدة	٧٧٩٣٦	٦١،–	٨,٩	جبهة التوراة الدينية	٤٩٨٣٦	٣٩،–	٥,٧
				٧٧٩٣٦	٦١،–	٨,٩		٤٩٨٣٦	٣٩،–	٥,٧
الرابع: ١٩٥٩	١٤١١٥٠	١٤,٢	المفدال	٩٥٥٨١	٦٧,٨	٩,٦	جبهة التوراة الدينية	٤٥٥٦٩	٣٢,٢	٤,٥
				٩٥٥٨١	٦٧,٨	٩,٦		٤٥٥٦٩	٣٢,٢	٤,٥
الخامس: ١٩٦١	١٥٥٨٥٨	١٥،–	المفدال	٩٨٧٥٦	٦٣,٤	٩,٥	أغودا	٣٧١٧٨	٢٣,٨	٣,٦
							عمال أغودا	١٩٩٢٤	١٢,٧	١,٩
				٩٨٧٥٦	٦٣,٤	٩,٥		٥٧١٠٢	٣٦,٦	٥,٥
السادس: ١٩٦٥	١٦٩٨٢٧	١٣,٦	المفدال	١٠٧٩٦٦	٦٣,٥	٨,٦	أغودا	٣٩٧٩٥	٢٣,٤	٣,٢
							عمال أغودا	٢٢٠٦٦	١٣،–	١,٧
				١٠٧٩٦٦	٦٣,٥	٨,٦		٦١٨٦١	٣٦,٤	٤,٩
السابع: ١٩٦٩	٢٠٢٢٠٨	١٦,٢	المفدال	١٣٣٢٣٨	٦٥,٨	١٠,٦	أغودا	٤٤٠٠٢	٢١,٧	٣,٥
							عمال أغودا	٢٤٩٦٨	١٢,٣	٢،–
				١٣٣٢٣٨	٦٥,٨	١٠,٦		٦٨٩٧٠	٣٤،–	٥,٥

(تابع) جدول رقم (١٨)

الكنيست: العام	إجمالى الأصوات التى ذهبت للأحزاب الدينية: عدد الأصوات	نسبتها إلى إجمالى الأصوات ٪	الأحزاب الدينية الصهيونية: الحزب	الأصوات التى حصل عليها	نسبتها إلى أصوات الأحزاب الدينية	نسبتها إلى إجمالى الأصوات الصحيحة	الأحزاب الدينية الحريدية: الحزب	الأصوات التى حصل عليها	نسبتها إلى أصوات الأحزاب الدينية	نسبتها إلى إجمالى الأصوات الصحيحة
الثامن: ١٩٧٣	١٩٠٣٦١	١١,٨	المفدال	١٣٠٣٤٩	٦٨,٥	٨,١	جبهة التوراة الدينية	٦٠٠١٢	٣١,٥	٣,٧
				١٣٠٣٤٩	٦٨,٥	٨,١		٦٠٠١٢	٣١,٥	٣,٧
التاسع: ١٩٧٧	٢٤٣٠١٠	١٣,٧	المفدال	١٦٠٧٨٧	٦٦,١	٩،–	أغودا	٥٨٦٥٢	٢٤,١	٣,٣
							عمال أغودا	٢٣٥٧١	٩,٦	١,٣
				١٦٠٧٨٧	٦٦,١	٩،–		٦٢٢٢٣	٣٣,٧	٤,٦
العاشر: ١٩٨١	٢٢٩٦٩٨	١١,٧	المفدال	٩٥٢٣٢	٤١,٤	٤,٨	أغودا وعمال أغودا	٩٠٠٠٠[3]	٣٩,٢	٤,٦
			تامى	٤٤٤٦٦	١٩,٣	٢,٢				
				١٣٩٦٩٨	٦٠,٧	٧،–		٩٠٠٠٠	٣٩,٢	٤,٦
الحادى عشر: ١٩٨٤	٢٣٧٦٠٢	١٢,١	المفدال	٧٣٥٣٠	٣١	٣,٥	أغودا	٣٦٠٧٩	١٥,٢	١,٧
			تامى	٣١١٠١	١٣	١,٤	شاس	٦٣٦٠٥	٢٦,٨	٣،–
			مورشاه	٣٣٢٨٧	١٤	١و٦				
				١٣٧٩١٨	٥٨	٦,٥		٩٩٦٨٤	٤٢	٤,٧
الثانى عشر: ١٩٨٨	٣٣٤٤٢٢	١٦،–	المفدال	٨٩٧٢٠	٢٦,٨	٣,٨	أغودا وعمال أغودا	١٠٢٧١٤	٣٠,٧	٤,٥
							شاس	١٠٧٧٠٩	٣٢,٢	٤,٦
							ديغل هيتوراه	٣٤٢٧٩	١٠,٢	١,٤
				٨٩٧٢٠	٢٦,٨	٣,٨		٣٤٤٧٠٢	٧٣,٢	١٠,٥
الثالث عشر: ١٩٩٢	٣٤٥١٧٧	١٣,١	المفدال	١٢٩٦٦٣	٣٧,٥	٤,٩٥	شاس	١٢٩٣٤٧	٣٧,٤	٤,٩٣
							يهدوت هيتوراه	٨٦١٦٧	٢٤,٩	٣,٣
				١٢٩٦٦٣	٣٧,٥	٤,٩٥		٢١٥٥١٤	٦٢,٣	٨,٢٣
الرابع عشر: ١٩٩٦	٥٩٨٦٣٨	١٩,١٩	المفدال	٢٤٠٢٢٤	٤٠,١	٧,٧	شاس	٢٥٩٧٥٩	٤٣,٣٩	٨,٣
							يهدوت هيتوراه	٩٨٦٥٥	١٦,٤٧	٣,١
				٢٤٠٢٢٤	٤٠,١	٧,٧		٣٥٨٤١٤	٥٩,٨٦	١١,٤

المصدر :

– الجدول من تصميم الباحث إعتماداً على العديد من الإحصاءات والجداول الواردة فى العديد من مصادر ومراجع البحث.

(١) خاضت الأحزاب الدينية الصهيونية والحريدية انتخابات عام ١٩٤٩ تحت قائمة موحدة.

(٢) ، (٣) الرقمان الواردان هنا تقريبيان، وذلك لعدم توفر الأرقام الفعلية.

جدول رقم (١٩)

عدد المقاعد التى حصلت عليها الأحزاب الدينية ونسبتها إلى مجمل مقاعد الكنيست من ٤٩ – ١٩٩٦

الكنيست: العام	إجمالى عدد المقاعد التى حصلت عليها الأحزاب الدينية: العدد	نسبته إلى إجمالى عدد المقاعد ٪	الأحزاب الدينية الصهيونية: الحزب	المقاعد التى حصل عليها	نسبتها إلى عدد المقاعد الدينية	نسبتها إلى إجمالى المقاعد	الأحزاب الدينية الحريدية: الحزب	المقاعد التى حصل عليها	نسبتها إلى عدد المقاعد الدينية	نسبتها إلى إجمالى المقاعد
الأول ١٩٤٩	١٦[1]	١٣,٣	المزراحى	٤	٢٥	٣,٣	أغودا	٣	١٨,٧	٢,٥
			عمال المزراحى	٦	٣٧,٥	٥	عمال أغودا	٣	١٨,٧	٢,٥
				١٠	٦٢,٥	٨,٣		٦	٣٧,٥	٥،–
الثانى: ١٩٥١	١٥	١٢,٥	المزراحى	٢	١٣,٣	١,٦	أغودا	٣	٢٠	٢,٥
			عمال المزراحى	٨	٥٣,٣	٦,٦	عمال أغودا	٢	١٣,٣	١,٦
				١٠	٦٦,٦	٨,٢		٥	٣٣,٣	٤,١
الثالث: ١٩٥٥	١٧	١٤,٢	الجبهة الدينية الموحدة	١١	٦٤,٧	٩,١	جبهة التوراة الدينية	٦	٣٥,٢	٥
				١١	٦٤,٧	٩,١		٦	٣٥,٢	٥
الرابع: ١٩٥٩	١٨	١٥	المفدال	١٢	٦٦,٦	١٠	جبهة التوراة الدينية	٦	٣٣,٣	٥
				١٢	٦٦,٦	١٠		٦	٣٣,٣	٥
الخامس: ١٩٦١	١٨	١٥	المفدال	١٢	٦٦,٦	١٠	أغودا	٤	٢٢,٢	٣,٣
							عمال أغودا	٢	١١,١	١,٦
				١٢	٦٦,٦	١٠		٦	٣٣,٣	٥
السادس: ١٩٦٥	١٧	١٤و٢	المفدال	١١	٦٤,٧	٩,١	أغودا	٤	٢٣,٥	٣,٣
							عمال أغودا	٢	١١,٧	١,٦
				١١	٦٤,٧	٩,١		٦	٣٥,٢	٥
السابع: ١٩٦٩	١٨	١٥	المفدال	١٢	٦٦,٦	١٠	أغودا	٤	٢٢,٢	٣,٣
							عمال أغودا	٢	١١,١	١,٦
				١٢	٦٦,٦	١٠		٦	٣٣,٣	٥

(تابع) جدول رقم (١٩)

الكنيست: العام	إجمالى عدد المقاعد التى حصلت عليها الأحزاب الدينية: العدد	إجمالى عدد المقاعد التى حصلت عليها الأحزاب الدينية: نسبته إلى إجمالى عدد المقاعد ٪	الأحزاب الدينية الصهيونية: الحزب	الأحزاب الدينية الصهيونية: المقاعد التى حصل عليها	الأحزاب الدينية الصهيونية: نسبتها إلى عدد المقاعد الدينية	الأحزاب الدينية الصهيونية: نسبتها إلى إجمالى المقاعد	الأحزاب الدينية الحريدية: الحزب	الأحزاب الدينية الحريدية: المقاعد التى حصل عليها	الأحزاب الدينية الحريدية: نسبتها إلى عدد المقاعد الدينية	الأحزاب الدينية الحريدية: نسبتها إلى إجمالى المقاعد
الثامن: ١٩٧٣	١٥	١٢,٥	المفدال	١٠	٦٦,٦	٨,٣	جبهة التوراة الدينية	٥	٣٣,٣	٤,١
				١٠	٦٦,٦	٨,٣		٥	٣٣,٣	٤,١
التاسع: ١٩٧٧	١٧	١٤,١	المفدال	١٢	٧٠,٥	١٠	أغودا	٤	٢٣,٥	٣,٣
							عمال أغودا	١	٥,٨	٠,٨
				١٢	٧٠,٥	١٠		٥	٢٩,٣	٤,١
العاشر: ١٩٨١	١٣	١٠,٨	المفدال	٦	٤٦,١	٥	أغودا وعمال أغودا	٤	٣٠,٧	٣,٣
			تامى	٣	٢٣,٠٧	٢,٥				
				٩	٦٩,١٧	٧,٥		٤	٣٠,٧	٣,٣
الحادى عشر: ١٩٨٤	١٣	١٠,٨	المفدال	٤	٣٠,٧	٣,٣	أغودا	٢	١٥,٣	١,٦
			تامى	١	٧,٧	٠,٨	شاس	٤	٣٠,٧	٣,٣
			مورشاه	٢	١٥,٣	١,٦				
				٧	٥٣,٧	٥,٧		٦	٤٦	٤,٩
الثانى عشر: ١٩٨٨	١٨	١٥	المفدال	٥	٢٧,٧	٤,١	أغودا وعمال أغودا	٥	٢٧,٧	٤,١
							شاس	٦	٣٣,٣	٥
							ديغل هيتوراه	٢	١١,١	١,٦
				٥	٢٧,٧	٤,١		١٣	٧٢,١	١٠,٧
الثالث عشر: ١٩٩٢	١٦	١٣,٣	المفدال	٦	٣٧,٥	٥	شاس	٦	٣٧,٥	٥
							يهدوت هيتوراه	٤	٢٥	٣,٣
				٦	٣٧,٥	٥		١٠	٦٢,٥	٨,٣
الرابع عشر: ١٩٩٦	٢٣	١٩,١٦	المفدال	٩	٣٩,١	٧,٥	شاس	١٠	٤٣,٤	٨,٣
							يهدوت هيتوراه	٤	١٧,٣	٣,٣
				٩	٣٩,١	٧,٥		١٤	٦٠,٧	١١,٦

المصدر :

- الجدول من تصميم الباحث إعتماداً على النتائج النهائية لجميع الإنتخابات الإسرائيلية المنشورة فى العديد من المصادر والمراجع.

(١) خاضت الأحزاب الدينية الصهيونية والحريدية انتخابات الكنيست الأول تحت قائمة موحدة بإسم «الجبهة الدينية الموحدة».

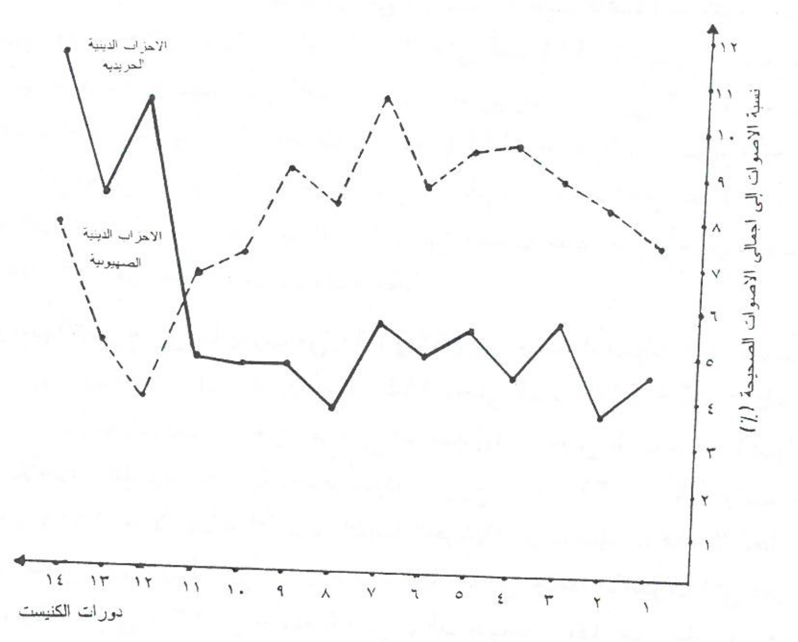
ويتبين لنا من إمعان النظر فى هذه المعطيات الإحصائية عدد من النتائج والدلالات لعل أهمها ما يلى :

– إن القاعدة الإنتخابية للأحزاب الدينية فى « إسرائيل » ظلت قاعدة ثابتة وشبه مستقرة إلى حد كبير، وذلك خلال الفترة من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٩٢، حيث تراوحت نسبة الأصوات التى حصلت عليها هذه الأحزاب بين ما يقرب من ١١ ٪ إلى ١٦ ٪ من جملة الأصوات الصحيحة. وقدشهدت الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦) تحولاً كبيراً لصالح الأحزاب الدينية على وضع يمكن معه وصف ما حدث على أنه بداية مرحلة جديدة فى حياة الأحزاب الدينية فى « إسرائيل »، حيث قفزت نسبة الأصوات التى حصلت عليها هذه الأحزاب مجتمعة إلى ما يربو على ١٩ ٪ من جملة الأصوات الصحيحة.

– إن نسبة تتراوح بين ما يقرب من ٦٠ ٪ و ٦٩ ٪ من جملة الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب الدينية – فى الفترة من العام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٨١ – كانت تذهب لصالح الأحزاب الدينية الصهيونية (حزبا المزراحى ثم المفدال) فى حين ظلت نسبة الأصوات التى تذهب للأحزاب الدينية الحريدية (حزبا أغودا) تتراوح ما بين ٣٢ ٪ و ٤٠ ٪. وشهدت إنتخابات العام ١٩٨٤ تحولاً لصالح الأحزاب الدينية الحريدية، حيث شهدت هذه الإنتخابات ميلاد حزب شاس الحريدى الشرقى الذى حصد ٢٦,٨ ٪ من جملة الأصوات التى ذهبت للأحزاب الدينية (حوالى ٣,٢ ٪ من جملة الأصوات الصحيحة). وقد عزز شاس من قوته الإنتخابية الصاعدة فى الإنتخابات التالية حتى صار الحزب الثالث بعد العمل والليكود فى إنتخابات ١٩٩٦م. وبالإجمال، فقد إنقلب الميزان النسبى – الذى كان فى صالح حزب المفدال – منذ عام ١٩٨٨ لصالح الأحزاب الحريدية (والتى مثلها أحزاب أغودا وشاس، وديغل هيتوراه عام ١٩٨٨ثم حزبا شاس ويهودت هيتوراه عامى ١٩٩٢، و ١٩٩٦). ويوضح الرسم البيانى رقم (١) تطور نسبة الأصوات التى ذهبت للأحزاب الدينية الصهيونية والأحزاب الدينية الحريدية.

الرسم البيانى رقم (١)

نسبة الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب الدينية الصهيونية والأحزاب الدينية الحريدية فى الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٩٦

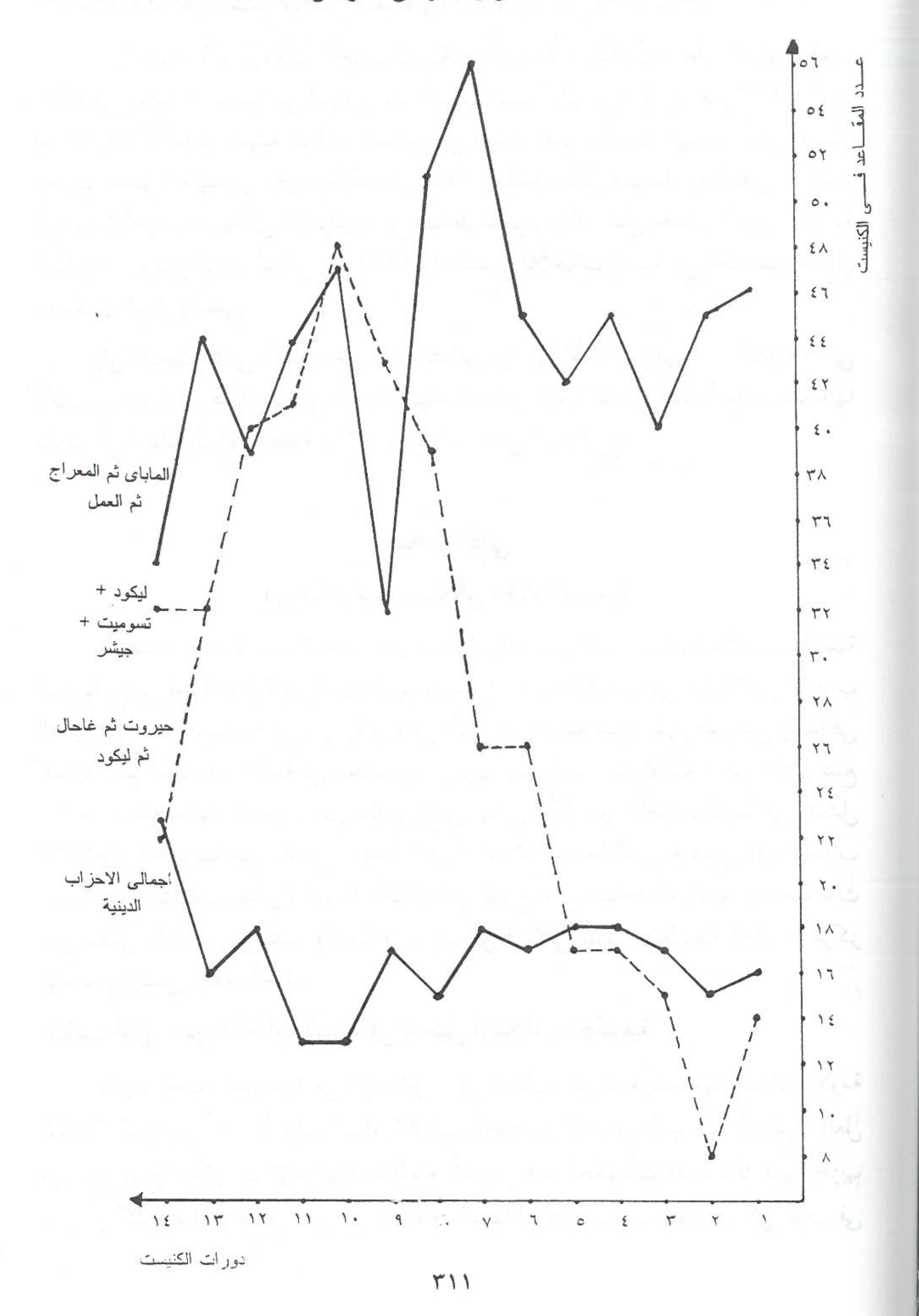


- إن عدد المقاعد التى حصلت عليها الأحزاب الدينية خلال الفترة من ١٩٤٩ حتى ١٩٩٢ ظلت شبه مستقرة وتتراوح بين (١٣) و (١٨) مقعداً، وهو مايمثل ١٠,٨ ٪ إلى ١٥ ٪ من جملة المقاعد فى الكنيست. وقد شهدت الأحزاب الدينية قفزة كبيرة عام ١٩٩٦ حينما حصلت - مجتمعة - على (٢٣) مقعداً، وهو ما يعنى ١٩,١٦ ٪ من جملة عدد مقاعد الكنيست، ويعد هذا بداية مرحلة جديدة فى مسار الأحزاب الدينية فى « إسرائيل » - كما بينا - وخاصة أن هذه الإنتخابات الأخيرة شهدت أيضاً هبوط القوة البرلمانية لكل من حزبى العمل والليكود بـ (١٠) مقاعد.

- وعلى غرار الوزن النسبى لأصوات كل من الأحزاب الدينية الصهيونية والأحزاب الدينية الحريدية، فإن نصيب الأحزاب الدينية الصهيونية (حزبا المزراحى ثم المفدال) ظل يتراوح ما بين (٩) و (١٢) مقعداً مقابل عدد مقاعد يتراوح ما بين (٤) و (٦) للأحزاب الحريدية (حزبا أغودا) وذلك خلال الفترة من العام ١٩٤٩ إلى العام ١٩٨١ . وبدءاً من العام ٨٤م - وبظهور حزب شاس - بدأت القوة البرلمانية للأحزاب الدينية الحريدية فى التصاعد وذلك فى مقابل هبوط القوة البرلمانية للمفدال. وفى المرحلة الجديدة التى بدأت بإنتخابات عام ١٩٩٦ ، سيطر قطبا الأحزاب الدينية فى « إسرائيل » - حزبا المفدال وشاس - على جل المقاعد التى ذهبت

رسم بيانى رقم (٢)

تطور عدد المقاعد البرلمانية للأحزاب الدينية ولحزبى العمل والليكود فى الفترة من ٤٩ - ١٩٩٦



للأحزاب الدينية فحزب المفدال يكاد يعود إلى مكانته التى حافظ عليها طويلاً بحصوله على (٩) مقاعد، أما حزب شاس فيواصل صعوده بثبات بحصوله على (١٠) مقاعد.

– وكنتيجة لما سبق، فإن الأحزاب الدينية – مجتمعة – شكّلت – على الدوام – القوة الثالثة فى الحياة السياسية فى إسرائيل بعد أحزاب اليسار واليمين، بل إن عام ١٩٩٦ شهد تصاعد قوة الأحزاب الدينية بـ (٥) مقاعد، فى الوقت الذى تراجعت فيه قوة قطبى اليسار (حزب العمل) واليمين (حزب الليكود) بـ (١٠) مقاعد لكل منهما. وهذا يعنى أن القوة البرلمانية للأحزاب الدينية فى « إسرائيل » فى تصاعد ملحوظ وذلك على حساب القوى السياسية التقليدية. ويوضح الرسم البيانى رقم (٢) الوزن النسبى للأحزاب الدينية فى الكنيست مقابل معسكرى اليسار واليمين.

وفى المبحث الثانى نكشف عن مدى التوافق بين قوة الأحزاب الدينية – المحدودة – فى الكنيست، وبين دورها الفعلى فى الحياة السياسية، وعن كيفية ممارسة هذه الأحزاب نشاطاتها الفعلية فى ميدان المسائل المتعلقة بعلاقة الدين والدولة فى « إسرائيل ».

المبحث الثانى

دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية

يستهدف هذا المبحث الكشف عن مدى التوافق بين القوة البرلمانية للأحزاب الدينية البرلمانية، وبين قوتها الفعلية فى الحياة السياسية. وهذا يتطلب الوقوف على حقيقة دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية فى « إسرائيل » فى التأثير فى عملية صنع القرار السياسى وكذا فى عملية رسم السياسات العامة فى مجتمعها. وسوف يتم ذلك – بعون الله – من خلال تتبع النشاطات الفعلية لهذه الأحزاب فى مطلبين إثنين: يتناول الأول دور الأحزاب الدينية فى تشكيل الإئتلافات الحكومية التى تشكل – دوماً – فى « إسرائيل »، أما الثانى فيتتبع رؤى الأحزاب الدينية ومواقفها السياسية إزاء المسائل المختلفة التى تطرح على الساحة السياسية، وخاصة تلك التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فى « إسرائيل » والتى تمثل – بطبيعة الحال – مركز الإهتمام الرئيسى لهذه الأحزاب.

المطلب الأول : دور الأحزاب الدينية فى تشكيل الإئتلافات الحكومية:

تشهد الحياة السياسية فى « إسرائيل » فى أعقاب كل دورة إنتخابية ميلاد حكومة إئتلافية تجمع بين أحد الأحزاب السياسية الكبيرة وعدد من الأحزاب السياسية الصغيرة. ولعل فى تتبع تاريخ الحكومات الإسرائيلية ما يقطع بأن جل هذه الحكومات قد شارك فيها حزب دينى أو أكثر، إذ أدى موقع الدين فى الدولة وتركيبها السكانى بجانب تطلعات كل طرف فى

كل إئتلاف إلى أن شاركت الأحزاب الدينية على نحو شبه دائم فى الإئتلافات الحكومية. وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال تتبع دور الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية فى «إسرائيل» عبر أربع مراحل زمنية، إتسمت كل مرحلة منها بسمات مختلفة عن الأخرى.

المرحلة الأولى: دور الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية فى الفترة من ٤٩ – ١٩٥١م:(الأحزاب الدينية – مجتمعةً – شريكة مع حزب الماباى فى الإئتلافات الحكومية الأول والثانى والثالث):

شهدت هذه المرحلة إجراء دورتين إنتخابيتين فى عامى ١٩٤٩ و ١٩٥١، شاركت الأحزاب الدينية فى الأولى بقائمة موحدة تضم أحزاب: المزراحى وبوعالى المزراحى و أغودات إسرائيل وبوعالى أغودا، وفى الثانية شارك كل حزب بمفرده. وقد شاركت هذه الأحزاب فى الإئتلافات الحكومية الثلاثة التى شكلت فى الفترة من ٤٩ حتى ١٩٥١.

١ – الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الأول: ١٩٤٩ – ١٩٥١م:

جرت إنتخابات الهيئة التأسيسية[١] فى ٢٥ يناير ١٩٤٩ وسط ظروف غامضة وغريبة، فثمة قانون للطوارئ من جهة، وحرب ١٩٤٨ لا تزال عملياتها مشتعلة من جهة أخرى. وقد أجريت هذه الإنتخابات بعديوم واحد من توقيع إتفاق الهدنة مع مصر فى ٢٤فبراير ١٩٤٩ فى جزيرة رودس[٢].

وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٥٠٦,٥٦٧) صوتاً، شارك منهم فعلياً (٤٤٠,٠٩٥صوتاً)، بنسبة مشاركة بلغت ٨٦,٩٪ . وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية[٣]:

(١) وقد بدأت هذه الهيئة نشاطها فى ١٤ فبراير ١٩٤٩، وحولت نفسها إلى هيئة تشريعية بإسم «الكنيست» بمقتضى قانون الإنتقال لعام ١٩٤٩ . وبعد يومين من عمر الكنيست الأول أصدر هذا الأخير القانون المشهور بإسم «الدستور الصغير». انظر:
– جالينا نيكيتينا، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٠.

- Zohar, D., **Op. cit.**, P. : 132.

(٢) انظر فى هذا :
– غازى السعدى؛ الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص :٩٨.

(٣) تجدر الإشارة هنا إلى أننا اعتمدنا فى تصميم جداول الدورات الإنتخابية المختلفة على العديد من المصادروالمراجع التى ترد بها نتائج الإنتخابات الإسرائيلية.

جدول رقم (٢٠)

نتائج إنتخابات الهيئة التأسيسية (الكنيست الأول) : ٢٥ يناير ١٩٤٩م

عدد أصحاب حق الإقتراع :	٥٠٦,٥٦٧
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع :	٤٤٠,٠٩٥
نسبة المشاركة :	٪٨٦,٩
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإنتخاب :	٢١
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم:	١٢

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب الماباى	١٥٥,٢٧٤	٣٥,٧	٤٦
حزب المابام	٦٤,٠١٨	١٤,٧	١٩
الجبهة الدينية الموحدة	٥٢,٩٨٢	١٢,٢	١٦
حزب حيروت	٤٩,٧٨٢	١١,٥	١٤
الصهيونيون العموميون	٢٢,٨٦١	٥,٢	٧
الحزب التقدمى	١٧,٧٨٦	٤,١	٥
قائمة الشيوعيين	١٥,١٤٨	٣,٥	٤
القائمة الديمقراطية فى الناصرة (عربية/ تابعة للماباى)	٨,٣٨٧	١,٧	٢
قائمة الطوائف الشرقية	١٥,٢٨٧	٣,٥	٤
إتحاد يهود اليمن فى إسرائيل	٤,٣٩٩	١,-	١
قائمة المحاربين	٥,٣٦٣	١,٢	١
إتحاد النساء الصهيونيات و إتحاد النساء العاملات من أجل إقامة إسرائيل	٥,١٧٣	١,٢	١

وقد كلف « حاييم وايزمان » - الذى أنتخب رئيساً للدولة [١]- « ديفيد بن غوريون » بتشكيل الحكومة بإعتباره زعيم الحزب الأكبر فى الكنيست. وعلى الفور سعى « بن غوريون » إلى تشكيل إئتلاف حكومى واسع قدر الإمكان، وقد أجرى مشاورات عديدة مع كافة القوى السياسية الممثلة فى الكنيست عدا الشيوعيين وحزب حيروت. وقد إنتهى « بن غوريون » - بعد مناورات ومساومات عديدة - إلى تشكيل إئتلاف حكومى بين حزبه (الماباى) وبين الجبهة

(١) وقد تم إنتخاب عضو الكنيست من الماباى « يوسف شبرنتسك» رئيساً للكنيست وكل من «ناحوم نير» من المابام، و «يوسف بورغ» من الجبهة الدينية الموحدة نائبين للرئيس. انظر فى هذا :
- غازى السعدى؛ الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٠.

الدينية الموحدة والصهيونيين التقدميين بجانب دعم قوائم عربية وشرقية، وقد نالت الحكومة الأولى ثقة الكنيست فى ١٠ مارس ١٩٤٩ بأغلبية ٧٣ صوتاً ضد ٤٥ صوتاً.

جدول رقم (٢١) [١]

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الأول : مارس ١٩٤٩

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
المباى	٣٥,٧	٤٦
الجبهة الدينية الموحدة	١٢,٢	١٦
الصهيونيون التقدميون	٤,١	٥
قوائم عربية وشرقية	٤,٢	٦
	٪٥٧,٢	٧٣

لقد دشنت الأحزاب الدينية مشاركتها فى الحياة السياسية فى الدولة الوليدة - بعد مشاركتها فى إنتخابات ١٩٤٩ - بالإئتلاف - مجتمعة مع حزب الماباى - أكبر الأحزاب السياسية - ساعية بذلك إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب والمغانم على الرغم من معارضة عدد منها - حزبا أغودا - للصهيونية وللدولة. لقد قدّر حزبا المزراحى أن الوسيلة الأنجع لتحقيق أهدافهما ومطالبهما - فى دولة يهودية نشأت علمانية - هى فى الإشتراك فى أى إئتلاف حكومى يشكل. وقد تمحورت أهداف هذين الحزبين حول المطالبة بإحترام التقاليد والقيم اليهودية، وتعديل قانون من هو اليهودى، وضمان تدفق الدعم المالى للمؤسسات والمدارس الدينية[٢]. أما الأحزاب الحريدية -- والتى تؤمن بهدف أساسى يتمثل فى قيام دولة توراتية تحكمها الشريعة اليهودية - فقد كان معيار مشاركتها فى الإئتلاف الحكومى هو الحفاظ على قيم ومصالح المجتمع الحريدى نفسه من جهة، والحفاظ على إستمرار تدفق الإعتمادات المالية لمؤسسات ومدارس الحريديم من جهة أخرى [٣].

(١) اعتمدنا فى تصميم الجداول الخاصة بالإئتلافات الحكومية الواردة فى هذا المبحث على العديد من المراجع والتى منها :
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره.**
- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية، **مرجع سبق ذكره.**
- Etzioni - Halevy, E.; **Political Culture in Israel : Cleavage and Integration among Israeli Jews** (Praeger Publishers, New York, 1992), P. : 225 - 228.

(٢) انظر فى هذا :
- Galnoor, I., **Israeli Democracy in Transition in : Medding,** P. (ed), Op. cit., P. : 139.
- Friedman, M.; **The NRP in Transition in Krausz,** E. (ed); Politics and Society in Israel ...., Op. cit., P. : 270.

(٣) انظر فى ذلك :
- Shilhav, Y. ; **The Emergence of Ultra - Orthodox Neighborhoods in Israeli Urban Centers in : Ben - Zodak,** E. (ed); Local Communities and the Israeli Polity, **Op. cit.,** P. : 183.

ولعل فيما سبق مايفسر إهتمام حزبى المزراحى بالإدلاء بآرائهما فى المسائل المتصلة بشؤون الأمن والخارجية والاقتصاد بجانب المسائل الدينية [١]، فهما يريدان صبغ الحياة العامة – فى كافة مجالاتها – بالصبغة الدينية. وعلى العكس من ذلك صب الحريديم جل أهتمامهم على الشؤون الدينية المتعلقة بأبناء مجتمعهم حال إعفاء الفتيات من الخدمة العسكرية والحفاظ على الدعم المالى لنظام التعليم الحريدى المستقل، ولم يعيروا المسائل المتعلقة بشؤون الأمن والخارجية إهتماماً يذكر فالدولة فى عرفهم كفر وخروج على اليهودية، والتعامل معها تقتضيه حاجتهم فقط إلى الإعتمادات المالية.

ومن جهة أخرى، فضّل « بن غوريون » إستمرار صيغة « التعايش والتعاون » مع الأحزاب الدينية – والتى ظلت سائدة طوال فترة « اليشوف » – بعد قيام الدولة لأنه قدّر أن فى ذلك ضماناً لإستقرار الحكم وبقاء الصراع بين الدين والدولة ضمن إطار محدد. كما أن أهداف الأحزاب الدينية لم تجاوز المطالبة بمراعاة القيم والتقاليد التوراتية وإستمرار تدفق المعونات المالية لمؤسساتها ومدارسها [٢]. هذا بجانب أن جل هذه الأحزاب لم تكن له مواقف سياسية ثابتة من الشؤون الاقتصادية والأمنية والخارجية. ومن هنا وجد « بن غوريون » أن ثمن الإئتلاف معها أفضل بكثير من الإئتلاف مع غيرها من الأحزاب.

وعلى أية حال، فقد توصل « بن غوريون » إلى تشكيل أول إئتلاف حكومى حصلت فيه الجبهة الدينية الموحدة على ثلاثة مقاعد وزارية إحتلها ثلاثة أعضاء من المزراحى وبوعالى المزراحى وأغودات إسرائيل [٣]. وقد أكد برنامج الحكومة على تعهد الحكومة بالعمل على الحفاظ على الوضع الراهن القائم فى البلاد منذ العام ١٩٤٧، وهو الأمر الذى آمن «بن غوريون» بضرورة بقائه والحفاظ عليه من أجل إبقاء الصراع بين العلمانيين والمتدينين داخل الإطار الذى رسمه «بن غوريون» ذاته فيما سُمى بإتفاقية «الوضع الراهن». وقد تكرر هذا التعهد

(١) ولايعنى ذلك إتخاذ المزراحى مواقف معارضة للماباى فقد ظل مؤيداً لسياساته الخارجية، انظر :

- Roberts, S.; **Op. cit.,** P. : 57.

(٢) أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٥٩.

(٣) وقد جاء التشكيل الحكومى على النحو التالى : بن غوريون رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، دوف يوسف وزيراً للتموين، غولدا مائيرسون وزيرة للعمل والضمان الاجتماعى، اليعازر كفلان وزيراً للمالية، ديفيد ريمز وزيراً للمواصلات، زلمان شزار وزيراً للتربية والتعليم، موشيه شاريت وزيراً للخارجية. وتولى بنحاس روزين من الصهيونيين التقدميين وزارة العدل، وبخور شلوم شطريت من قائمة السفارديم وزارة الشرطة. كما تولى دوف يوسيف وزارة الزراعة، وكفلان وزارة التجارة والصناعة وموشيه شابيرا وزارة الصحة، وإسحق مائير لافين (أغودا) وزارة الشؤون الاجتماعية، ويهودا لياب فيشمان (همزراحى) وزارة الأديان ومتضررى الحرب، وموشيه شابيرا (بوعالى همزراحى) الداخلية والهجرة. وحكومة «بن غوريون» هذه هى الحكومة الأولى (مارس ٤٩ – نوفمبر ١٩٥٠).

انظر :

– غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل ، **مرجع سبق ذكره،** ص :٢١٧.

فى جميع برامج الحكومات الإسرائيلية بعد ذلك [١].

وبجانب النقاش الساخن الذى تصاعد داخل الإئتلاف منذ اليوم الأول من عمره حول مسألة الدستور (والذى سنعرض له فى المطلب التالى بإذن الله) فقد شهدت الحكومة الأولى أول أزمة وزارية خطيرة تسببت فيها الأحزاب الدينية. فبعد عام ونيّف من تشكيل الحكومة إنفجرت الأزمة الأولى التى أدت إلى إنهيار الإئتلاف، وذلك حينما إقترح « بن غوريون » – فى أكتوبر١٩٥٠ – إنشاء وزارة جديدة للتجارة والصناعة وإختيار وزير لها من خارج الكنيست، الأمر الذى إعترضت عليه الجبهة الدينية الموحدة – بل وهددت بالإنسحاب من الإئتلاف. وقد إقترح « بن غوريون » إجراء إنتخابات جديدة فرفض الكنيست ذلك. وبعد أن فشل زعيم الحزب التقدمى « بنحاس روزين » فى تشكيل حكومة جديدة بعد تكليف « وايزمان » له، عاد « بن غوريون » وشكّل الإئتلاف الحكومى الثانى فى أول نوفمبر ١٩٥٠ مع نفس شركائه السابقين وحاز ثقة الكنيست بأغلبية ٦٩صوتاً ضد ٤٣ صوتاً [٢]. وقد حصلت الجبهة الدينية على نفس المقاعد الوزارية التى كانت لها فى الإئتلاف الأول ورضخت للتعديل الذى أراده «بن غوريون». وقد تعهدت الحكومة بذات التعهد الذى سبق أن تعهدت به فى الإئتلاف الأول والمتمثل فى الحفاظ على الوضع الراهن كما ظهر عام ١٩٤٧.

وكما أن الإئتلاف الأول قد إنهار على يد الجبهة الدينية الموحدة فقد إنهار الإئتلاف الثانى على أثر أزمة وزارية حادة نشبت فى فبراير ١٩٥١ بسبب الخلاف حول التربية الدينية لأطفال اليهود اليمنيين فى « معسكرات العبور »، فبينما سعى « بن غوريون » إلى نظام تعليمى موحد، رأت الجبهة الدينية ضرورة وضع التعليم الدينى تحت سيطرة المزراحى والأغودا. ولما طرح الأمر على الكنيست لم تحصل الحكومة على الثقة فى ٤فبراير ١٩٥١ بسبب عدم تصويت

(١) انظر الخطوط الرئيسية للإئتلاف الحكومى الأول فى :

- Basic Principles of the Government Programme (Coalition Agreement), March 8, 1949, Appendix C : Documents in Zohar, D.; Political Parties in Israel : The Evolution of Israeli Democracy (Praeger Publishers, N. Y., 1974), P. : 133 - 139.

(٢) انظر فى شأن الأزمة الوزارية الأولى هذه :

– حامد ربيع ، إطار الحركة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٣٤٩ – ٣٥٠.

- Shimshoni, D.; **Op. cit.,** P. : 498 - 499.

وقد كان بقية التشكيل الحكومى الجديد (الحكومة الثانية نوفمبر ٥٠ – أكتوبر ١٩٥١) على النحو التالى : بن غوريون رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، دوف يوسيف وزيراً للمواصلات، بنحاس لوبيانيكر وزيراً للزراعة، مائير وزيرة للعمل والضمان الاجتماعى، كفلان وزيراًللمالية، ريمز للتربية والتعليم، وشاريت للخارجية، يعقوب غارى (مستقل) وزيراً للتجارة والصناعة، اسحق مائير لافين (أغودا) للشؤون الاجتماعية، يهودا لياب فيشمان (المزراحى) للأديان ومتضررى الحرب، موشيه شابيرا (بوعالى همزراحى) للداخلية والصحة والهجرة، وبنحاس روزين (التقدميون) للعدل، وشلوم شطريت (قائمة السفارديم) للشرطة. انظر :

– غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل ، **مرجع سبق ذكره،** ص :٢١٨.

الجبهة الدينية لصالحها فسقطت الحكومة. وقد أكد العديد من المراقبين على أن « بن غوريون » أراد التخلص من الإئتلاف والوصول إلى تشكيل حكومة جديدة أقوى من سابقتها فإنتهز هذه الفرصة وقدّم إستقالته، وتم تحديد موعد لإنتخابات جديدة [1].

٢ - الإئتلاف الحكومى الثالث فى السنة الأولى من عمر الكنيست الثانى (١٩٥١م):

جرت إنتخابات الكنيست الثانى فى ٣٠ يوليو ١٩٥١، وكان عدد أصحاب حق الإقتراع (٩٢٤,٨٨٥) صوتاً شارك منهم (٦٩٥,٠٠٧) صوتاً، أى بنسبة مشاركة بلغت ٧٥,١٪. وكانت النتائج على النحو الذى يوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (٢٢)

نتائج إنتخابات الكنيست الثانى: ٣٠ يوليو ١٩٥١م

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٩٢٤,٨٨٥
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	٦٩٥,٠٠٧
نسبة المشاركة:	٧٥,١٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	١٧
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم:	١٥

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب الماباى	٢٥٦,٤٥٦	٣٧,٣	٤٥(-١)
حزب المابام	٨٦,٠٩٥	١٢,٥	١٥(-٤)
همزراحى	١٠,٤٣٠ [1]	١,٥	٢(-٢)
بوعالى همزراحى	٤٦,٣٤٧	٦,٨	٨(+٢)
أغودات إسرائيل	١٣,٧٩٩	٢,-	٣(صفر)
بوعالى أغودا	١١,١٩٤	١,٦	٢(-١)
حزب حيروت	٤٥,٦٥١	٦,٦	٨(-٦)
الصهيونيون العموميون	١١١,٣٩٤	١٦,٢	٢٠(+١٣)
قائمة التقدميين	٢٢,١٧١	٣,٢	٤(-١)
الحزب الشيوعى الإسرائيلى	٢٧,٣٣٤	٤.-	٥(+١)
القائمة الديمقراطية لعرب فلسطين (تابع للماباى)	١٦,٣٧٠	٢,٤	٣
قائمةالزراعة والتطوير (عربية تابعة للماباى)	٧,٨٥١	١,١	١
قائمة العمل (عربية تابعة للماباى)	٨,٠٦٧	١,٢	١
إتحاد يهود اليمن فى إسرائيل	٧,٩٦٥	١,٢	١
قائمة الشرقيين والسفارديم	١٢,٩٠٢	١,٨	٢

(١) الرقم تقريبى.

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة :
- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٥١.

- Shimshoni, D.; **Loc. cit.**

وقد فقد الماباى فى الإنتخابات الجديدة مقعداً واحداً مقابل إرتفاع قوة الصهيونيين العموميين من (٧) مقاعد إلى (٢٠) مقعداً. أما الأحزاب الدينية فقد خاضت هذه الإنتخابات فرادى، وخسرت بالإجمال مقعداً واحداً تابعاً لعمال الأغودا. وقد توصل « بن غوريون » - بعد مشاورات مطولة - إلى تشكيل الحكومة الثالثة من إئتلاف الماباى مع الأحزاب الدينية الأربعة ودعم القوائم العربية التابعة للماباى والقوائم الشرقية.

جدول رقم (٢٣)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الثالث: أكتوبر ١٩٥١

الحزب	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الماباى	٣٧,٣	٤٥
بوعالى همزراحى	٦,٨	٨
أغودا	٢,-	٣
المزراحى	١,٥	٢
عمال الأغودا	١,٦	٢
قوائم شرقية وعربية	٦,٤	٥
	٥٥,٦٪	٦٥

وقد جاء ببرنامج الحكومة الجديدة تعهدها بالحفاظ على الوضع الراهن (١٩٤٧م)، كما عززت الأحزاب الدينية من نفوذها فى هذا الإئتلاف فإحتلت أربعة مقاعد وزارية [1].

وقد إنتهت هذه الحكومة الإئتلافية مع إنسحاب حزبى أغودا من الإئتلاف حينما إقترح بن غوريون [2] تجنيد الفتيات الأرثوذكسيات فى الجيش، وتوحيد نظام التعليم ذى الإتجاهات

(١) وقد جاء التشكيل للحكومة الثالثة (نوفمبر ٥١ - ديسمبر ١٩٥٢) على النحو التالى : بن غوريون لرئاسة الحكومة ولوزارة الدفاع، إشكول لوزارة الزراعة والتطوير، بن تسيون دينبورغ للتربية والتعليم، دوف يوسيف للتجارة والصناعة، غولدا مائير سون للعمل، اليعازر كفلان للمالية، شلوم شطريت للشرطة، شاريت للخارجية، بيرتس نفتالى وزيراً بلا وزارة. أما الوزراء الأربع الآخرين فهم من الأحزاب الدينية وهم : بورغ (بو عالى همزراحى) للصحة، ديفيد تسفى بنكاس (همزراحى) للمواصلات، موشيه شابيرا (هبوعيل همزراحي) للداخلية والأديان، وإسحق مائير لافين (أغودا) للشؤون الاجتماعية. ثم عين كفلان نائباً لرئيس الحكومة، وبعد وفاته عين أشكول وزيراً للمالية، ونفتالى وزيراً للعدل، وبعد وفاة بنكاس عين حاييم كوهين - وهو مستقل - وزيراً للعدل، وبنحاس لافون وزيراً بلا وزارة، وعين مردخاى نوروك - من همزراحى - وزيراً للبريد. ورد ذلك :
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) كان «بن غوريون» قد اقترح وضع نظام تعليمى موحد وعلمانى وملزم للجميع، وإصدار مرسوم يتم بموجبه تجنيد كل الفتيات وطلاب المدارس الدينية قبل ذلك، ولما ثار عليه أنصار أغودا زار بن غوريون الحاخام «حازون ايتش» من أغودا فى بنى براك وهدأ الموقف. ولكن أغودا انسحب بعد ذلك من الحكومة. انظر :
- چيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩١.

الأربعة وجعله نظاماً ذا إتجاهين: علمانى ودينى [1]. وقد إستقال « بن غوريون » وإستقالت معه حكومته، وبإنتهاء عمر هذه الوزارة إنتهت المرحلة الأولى وبدأت مرحلة جديدة مع بداية الإئتلاف الحكومى الرابع.

وجملة القول فى شأن المرحلة الأولى:

– لم يستطيع أى حزب من الأحزاب المشاركة فى الدورتين الإنتخابيتين أن يحصل على أغلبية مطلقة، ومن هنا لم يتمكن أى حزب من تشكيل الحكومة بمفرده. هذا بجانب أنه لم يكن ممكناً تشكيل حكومة بدون حزب الماباى – أكبر الأحزاب السياسية –، ولا أن يكون رئيس الحكومة شخص آخر غير رئيس الماباى نفسه [2]. وقد ظهر هذا جلياً عندما فشل زعيم الحزب التقدمى فى تشكيل إئتلاف حكومى عام ١٩٥٠.

– إن مطالب الأحزاب الدينية تتجمع حول نوعين من المطالب، الأول يتمثل فى تعديل «قانون من هو اليهودى؟» بحيث يجعل عملية التحول إلى اليهودية من شأن اليهودية الأرثوذكسية فقط. أما الثانى فيتمثل فى الحفاظ على القيم والتقاليد الدينية اليهودية وتعزيز التعليم الدينى وضمان إستمرار تدفق الدعم المالى [3]. وقد أثبتت إتفاقيات الإئتلافات المختلفة أن هذه الأحزاب على إستعداد لأن تتخلى عن ثوابتها الأيديولوجية الصارمة التى تتصل بالنوع الثانى من المطالب فقط فى سبيل الحصول على المعونات المالية [4]. أى أنه لا تنازل فيما يتعلق بتعديل قانون من هو اليهودى؟، وما عدا ذلك يخضع للمساومة والنقاش ويكون ثمن التغاضى عنه مزيد من الدعم المالى، وهكذا. هذا بجانب أن الأحزاب الدينية إستطاعت الحصول على تعهد الحكومات الثلاثة بالحفاظ على الوضع الراهن لعام ١٩٤٧.

– إن مشاركة حزبى أغودا فى الإئتلافات الثلاثة برغم رفضها الأيديولوجى للصهيونية وللدولة، وبعد أن تصالحت حركة أغودا مع الحركة الصهيونية فى منتصف الثلاثينيات من هذا القرن ، جاءت نتيجة لنضوب مصادر التأييد المالى والبشرى التى كان حزبا أغودا يعتمدان عليها

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

– أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٥٨ – ١٥٩.

- shimshoni, D.; **Op. cit.,** P. : 500 - 501.

(٢) انظر فى هذا بتوسع :

– حامد ربيع، إطار الحركة السياسية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص :٣٤٨ – ٣٥٠.

(٣) انظر فى هذا الموضوع بتوسع :

- Liebman, C.; Religion and Democracy in Israel in Larry, D., and Sprinzak, E.; **Op. cit.,** P. : 284 - 285.

(٤) Ibid.

فى أوربا [1]. ولهذا خرج الحزبان من عزلتهما، وشارك حزب أغودا فى الحكومة المؤقتة، ثم فى الإئتلافات الحكومية الأولى والثانية والثالثة.

– إن « بن غوريون » رفض عند تشكيل الإئتلافات الثلاثة إتخاذ مواقف واضحة ومحددة وذلك لأجل تقليل حجم التنازلات التى يقدمها لشركائه فى الإئتلاف. هذا بجانب أن هذه التنازلات لم تكن إلا لغرض الإئتلاف فقط، فكانت تصدر بمراسيم إدارية يمكن التراجع عنها فى أى وقت [2]. وقد إتبع « بن غوريون » هذه الأساليب مع الأحزاب الدينية فقطع لهم وعوداً بإصدار تشريعات مستجيبة لمطالبهم الدينية ثم نفذ منها القليل وترك الكثير. فكان ثمن الإئتلاف مع الأحزاب الدينية أقل بكثير من الإئتلاف مع من سواها من الأحزاب، والتى تتبنى مواقف ورؤى محددة بصدد العديد من المجالات الاقتصادية والأمنية والخارجية والاجتماعية.

– وبالإجمال، فقد حققت الأحزاب الدينية – خلال هذه المرحلة – بعض مطالبها: والتى منها: الحيلولة دون إعطاء صلاحيات للحاخامين المحافظين والإصلاحيين فى مسألة التحول إلى اليهودية – إصدار مرسوم يحظر إستيراد الأطعمة الممنوعة دينياً إلى البلاد (١٩٤٩) – تأخير تجنيد الفتيات الأرثوذكسيات فى الخدمة العسكرية – إستمرار تدفق الدعم المالى للمدارس الدينية [3]– الحصول على بعض المناصب الكبرى فى الدولة: ثلاث حقائب وزارية فى كل إئتلاف على الأقل، ونائب رئيس الكنيست، ونائب وزير التعليم.

– إن مشاركة الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الثلاثة كانت شرطاً لازماً لبقاء وإستمرار هذه الإئتلافات، فإنسحاب هذه الأحزاب يؤدى فوراً إلى سقوط الحكومة، وهذا ما حدث فى الإئتلافات الثلاثة.

---

(١) انظر فى هذا المعنى :

– عبد العزيز شادى؛ **دور الأحزاب الدينية فى تشكيل الإئتلافات الحزبية فى إسرائيل ١٩٦٩ – ١٩٩٢** (سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٣)، ص : ٤٥.

– جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩١.

(٢) انظر فى هذا المضمون :

– أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥٩ – ١٦٠.

(٣) انظر فى شأن بعض هذه المطالب:

– **المرجع السابق**، ص :١٥٨.

جدول رقم (٢٤)

أهمية الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية الثلاثة الأولى

(٤٩ - ١٩٥١)

الكنيست	الحكومة	السنوات	عدد مقاعد الإئتلاف	عدد مقاعد الأحزاب الدينية فى الإئتلاف	الأحزاب الدينية المشاركة فى الإئتلاف	هل إنسحاب الأحزاب الدينية يؤدى إلى سقوط الحكومة؟
١	١	مارس ٤٩-نوفمبر١٩٥٠	٧٣	١٦	الجبهة الدينية	نعم
	٢	نوفمبر ٥٠-أكتوبر١٩٥١	٧٣	١٦	الموحدة الجبهة	نعم
٢	٣	نوفمبر٥١-ديسمبر١٩٥٢	٦٥	١٥	الدينية الموحدة	نعم

المرحلة الثانية: دور الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية فى الفترة من ١٩٥١ - ١٩٧٧م: (المفدال حليف رئيسى للماباى، أغودات فى المعارضة، ومشاركة محدودة لبوعالى أغودا فى الإئتلافات الحكومية من الرابع حتى الثالث عشر)

شهدت هذه الفترة من ١٩٥١ - ١٩٧٧م إجراء ست دورات إنتخابية فى أعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٣م، وتشكيل سبع عشرة حكومة إئتلافية هى الحكومات من الرابعة حتى العشرين. وقد شارك حزبا المزراحى (فالجبهة الدينية الموحدة فالمفدال) فى جميع هذه الحكومات عدا الفترة من عام ١٩٥٨ - حتى يوليو ١٩٥٩م، وبقى حزب أغودات إسرائيل فى المعارضة طوال هذه الفترة فى الوقت الذى شارك فيه جناحه العمالى: بوعالى أغودا فى عدد من الإئتلافات الحكومية. وفيما يلى نعرض للإئتلافات الحكومية التى شكلت فى هذه الفترة لدور الأحزاب الدينية فيها.

١ - الإئتلافات الحكومية خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة من عمر الكنيست الثانى ٥٢ - ١٩٥٥:

مع خروج حزبى أغودا من الإئتلاف الحكومى الثالث، وإستقالة « بن غوريون » وحكومته فى أعقاب ذلك، توصل « بن غوريون » إلى تشكيل الحكومة الإئتلافية الرابعة من تحالف الماباى مع حزبى المزراحى، والصهيونيين العموميين، والصهيونيين التقدميين.

جدول رقم (٢٥)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الرابع : ديسمبر ١٩٥٢

الحزب	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الماباى	٣٧,٢	٤٥
همزراحى	٦,٨	٢
هبوعيل همزراحى	١,٥	٨
الصهيونيون العموميون	١٦,٢	٢٠
الصهيونيون التقدميون	٣,٢	٤
قوائم أخرى	٧,٦	٧
	٪٧٢,٦	٨٤

وقد حصل حزب هبوعيل همزراحى على مقعدين وزاريين فى التشكيل الحكومى الرابع حيث تقلد « يوسيف بورغ » وزارة البريد، و «موشيه شابيرا» وزارة الشؤون الاجتماعية والأديان[1]. هذا بجانب إستمرار الحكومة فى تعهدها بالحفاظ على الوضع الراهن.

وقد أنهت هذه الحكومة مسألة توحيد التعليم فجعلته ثنائياً: تعليم علمانى وآخر دينى. ونظراً لوزن الصهيونيين العموميين الكبير نسبياً فى الكنيست (٢٠ مقعداً) فقد تسببوا فى أول أزمة وزارية تشهدها الحكومة الرابعة فى مايو ١٩٥٣، حيث أعرب الصهيونيون العموميون عن إستيائهم من تصميم حزب الماباى على وجوب إلزام المدارس العلمانية فى المناطق التى تقطنها أكثرية مؤيدة له برفع العلم الأحمر إلى جانب علم « إسرائيل» وإنشاد النشيد الأممى إلى جانب النشيد القومى يوم عيد العمال. وقد أعلن العموميون العصيان لحين تراجع الماباى، وقد كان لهم ما أرادوا وخاصة بعد أن صوتت اللجنة المركزية لحزب الماباى ضد رأى « بن غوريون » صاحب ذلك الإقتراح [2]. وقد أيد حزبا المزراحى موقف حزب الماباى فى هذه الأزمة، على

(١) وقد كان باقى التشكيل الحكومى (الحكومة الرابعة : ديسمبر ٥٢ - يناير ١٩٥٤) على النحو التالى : بن غوريون رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، أشكول وزيراً للمالية، بن تسيون دينور للتربية والتعليم، دوف يوسيف وزيراًبلا وزارة، غولدا مائير للعمل، بنحاس لافون وزيراً بلا وزراة، نفتالى للزراعة، وشلوم شطريت للشرطة، شاريت للخارجية، وهؤلاء جميعاً من الماباى. أما وزراء «الصهيونيين العموميين» فهم بيرتس برنشتاين للتجارة والصناعة، ويوسيف سابير للمواصلات، يسرائيل روكح للداخلية، يوسيف سرلين للصحة، بنحاس روزين للعدل، ثم عين دوف يوسيف وزيراً للتنمية. ورد هذا فى :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢) انظر فى ذلك :

- أسعد رزوق؛ قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٥٩.

- Shimshoni, D.; **op. cit.,** P. : 499.

النحو الذى هيأ إلى قيام التحالف التاريخى - الذى بدأ مع الحكومة الرابعة - بين حزبى المزراحى - ومن بعده المفدال - وحزب الماباى، والذى إستمر حتى عام ١٩٧٧.

وعلى أثر خلاف نشب بين « بن غوريون » وقيادة حزب الماباى، حل « موشيه شاريت » محل « بن غوريون » فى رئاسة الحكومة، حيث شكل «شاريت» الإئتلاف الحكومى الخامس فى يناير ١٩٥٤ من نفس شركاء الإئتلاف الرابع. وقد جاء التشكيل الوزارى للحكومة الخامسة (يناير ٥٤ - يونيو ١٩٥٥) على شاكلة الحكومة الرابعة حيث حصل حزبا المزراحى على نفس المقعدين الوزاريين. وقد إنحصرت التعديلات فى حصول « موشيه شاريت » على رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، « وبنحاس لافون » على وزارة الدفاع، و « دوف يوسيف » على وزارة التنمية، كما دخلت الحكومة شخصية جديدة من الماباى هى « زلمان أورين » ليصبح وزيراً بلا وزارة. وقد إستقال « لا فون » من وزارة الدفاع - بعد ذلك - وحله محله « ديفيد بن غوريون »[١].

وقد إستمرت حكومة « شاريت » تلك حتى فقدت الثقة حينما إمتنع الصهيونيون العموميون عن التصويت لصالحها فى الكنيست فى الإقتراع بسحب الثقة الذى قدّمه حزب حيروت فى مسألة « كاستنر »[٢]. وقد شكل « شاريت » الحكومة السادسة من إئتلاف الماباى وحزبى المزراحى والصهيونيين التقدميين وقوائم أخرى تابعة للماباى. وكانت هذه الحكومة ذات طابع مؤقت حيث كان موعد الإنتخابات الجديدة قد إقترب. وقد إحتفظ حزبا المزراحى بالمقعدين الوزاريين واللذين أصبحا يشملان أربع حقائب وزارية هى: البريد وشغلها « يوسيف بورغ »، والداخلية والشؤون الاجتماعية والأديان وقد شغلها « موشيه شابيرا »[٣]. وقد حافظت الحكومتان اللتان شكلهما « شاريت » على الوضع القائم بين الماباى والأحزاب الدينية بموجب إتفاقية الوضع الراهن لعام ١٩٤٧.

---

(١) انظر تشكيل الحكومة الخامسة فى :
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) أثيرت مسألة « كاستنر » فى يونيو من العام ١٩٥٥ حينما أُتهم عضو الماباى« كاستنر » - الذى كان ممثلاً للوكالة اليهودية فى المجر خلال الحرب العالمية الثانية - بالتعاون مع النازيين فى إبادة اليهود. وقد قدّم حزب حيروت اقتراحاً بسحب الثقة من حكومة «شاريت» فهدد «شاريت» بالإستقالة فى حالة عدم تأييد أي شريك إئتلافى للحكومة فى التصويت. وحينما امتنع العموميون عن التصويت لصالح الحكومة نفذ «شاريت» تهديده. انظر فى ذلك :
- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 499 - 500.

(٣) وقد كان توزيع بقية الحقائب الوزارية فى الحكومة السادسة (يونيو - نوفمبر ١٩٥٥) - وهى **حكومة إئتلافية مؤقتة** - على النحو التالى : شاريت رئيساً ووزيراً للخارجية - زلمان أورين وزيراً للمواصلات - أشكول وزيراً للمالية - بن غورويون وزيراً للدفاع - بن تسيون دينور وزيراً للتربية والتعليم - دوف يوسيف وزيراً للتنمية والصحة - غولدا مائير سون وزيرة للعمل - نفتالى وزيراً للزراعة والتجارة والصناعة - شلوم شطريت وزيراً للشرطة. أما الحزب التقدمى فقد حصل على وزارة العدل التى شغلها زعيمه بنحاس روزين. انظر فى شأن هذا التشكيل :
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢١.

٢ - الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثالث : ١٩٥٥ - ١٩٥٩ :

جرت إنتخابات الدورة الثالثة للكنيست فى ٢٦ يوليو ١٩٥٥ وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٠٥٧,٧٩٥) صوتاً، شارك منهم (٨٧٦,٠٨٥) صوتاً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٨٢,٨ ٪. وقد أسفرت هذه الإنتخابات عن النتائج التالية:

جدول رقم (٢٦)

نتائج إنتخابات الكنيست الثالث : ٢٦ يوليو ١٩٥٥

عدد أصحاب حق الإقتراع:	١,٠٥٧,٧٩٥
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	٨٧٦,٠٨٥
نسبة المشاركة:	٪٨٢,٨
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	١٨
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٢

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب الماباى	٢٧٤,٧٣٥	٣٢,٢	٤٠(-٥)
حزب المابام		٧,٣	٩(-٦)
أحدوت هافودا	٦٢,٤٠١	٨,٢	١٠(+١٠)
الجبهة الدينية الموحدة	٦٩,٧٤٥	٩,١	١١(+١)
جبهة التوراه الموحدة	٧٧,٩٣٦	٤,٧	٦(+١)
حزب حيروت	٤٩,٨٣٦	١٢,٦	١٥(+٧)
الصهيونيون العموميون	١٠٧,١٩٠	١٠,٢	١٣(-٧)
الحزب التقدمى		٤,٢	٥(-١)
الحزب الشيوعى الإسرائيلى	٨٧,٠٩٩	٤,٤	٦(+١)
القائمة الديمقراطية لعرب فلسطين (تابعة للماباى)	٣٧,٦٦١	١,٨	٢(-١)
قائمة الزراعة والتطوير (تابعة للماباى)	٣٨,٤٩٢	١,١	١(صفر)
قائمة العمل (تابعة للماباى)	١٥,٤٧٥	١,٥	٢(+١)

وقد أسفرت هذه النتائج عن تضاؤل قوة الماباى بخمسة مقاعد وقوة العموميين بسبعة مقاعد، وذلك مقابل تعزيز قوة حيروت بسبعة مقاعد والأحزاب الدينية مجتمعة بمقعدين. ونتيجة لذلك كان لزاماً على « بن غوريون » - العائد إلى قيادة الماباى - أن يتجه أكثر نحو اليمين فى مشاوراته لتشكيل الإئتلاف. وبعد ثلاثة أشهر من المساومات والمشاورات تمكن من تشكيل الحكومة السابعة من إئتلاف حزبه مع: حزبى المزراحى وحزب أحدوت هافودا - وهو حزب منشق عن الماباى ويقع فى أقصى اليسار - وحزب المابام - وحزب الصهيونيين التقدميين - وهو حزب يمينى، وقوائم عربية تابعة للماباى.

جدول رقم (٢٧)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى السابع : نوفمبر ١٩٥٥

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
المباى	٣٢,٢	٤٠
حزبا المزراحى (الجبهة الدينية الموحدة)	٩,١	١١
أحدوت هافودا	٨,٢	١٠
المابام	٧,٣	٩
الصهيونيون التقدميون	٤,٤	٥
قوائم أخرى	٤,٤	٥
	٪٦٥,٦	٨٠

وقد حصلت الحكومة السابقة على ثقة الكنيست فى ٣ نوفمبر ١٩٥٥، وكانت الجبهة الدينية الموحدة قد حصلت على مقعدين وزاريين بثلاث حقائب وزارية هى البريد (بورغ)، والأديان والشؤون الاجتماعية (موشيه شابيرا)[١]. وقد بدت – منذ اللحظة الأولى – ملامح الإئتلاف الحكومى الجديد، فقد جاء فى برنامج الحكومة: « أن الوزارة ستدعم بكل إصرار وعزم المقدرة الدفاعية، كما ستطور المنظمات وتسلح وتدرب القوات الإسرائيلية: الجيش العامل والجيش الإحتياطى وفرق القرى المجاورة أو الواقعة على الحدود »[٢]. وقد تعهدت الحكومة بالحفاظ على الوضع الراهن القائم بين الماباى والأحزاب الدينية. وبعد ما يزيد بقليل عن شهر وقع أكبر صدام مسلح – منذ ١٩٤٩ – على الحدود مع سوريا، وفى أكتوبر من العام ١٩٥٦ كان العدوان الثلاثى على مصر والذى أعقبه تعزيز علاقات « إسرائيل » مع حلف الأطلنطى، وإنضمام «إسرائيل» إلى مشروع إيزنهاور فى مايو ١٩٥٧. وفى ديسمبر ١٩٥٨ أثيرت – علناً – إمكانية غزو سيناء من جديد. وفى أعقاب كل ذلك حصلت الأحزاب الدينية على ثمن تأييدها «الأمين» للماباى وسياساته، وهو ما تمثل فى إدخال مادة « الوعى اليهودى » كمادة إلزامية فى المدارس بقانون من الكنيست[٣].

(١) وقد جاء باقى التشكيل الوزارى على النحو التالى : بن غوريون رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، زلمان أورين وزيراً للتربية والتعليم، إشكول للمالية، كديش لوز للزراعة، غولدا مائير للعمل، نفتالى وزيراً بلا وزارة، بنحاس سابير للتجارة والصناعة، شلوم شطريت للشرطة، شاريت للخارجية. ومن المابام عُيِّن مردخاى بنطوف للتنمية ويسرائيل برزيلاى للصحة. كما عُيِّن يسرائيل باريهودا من أحدوت هافودا للداخلية. ومن ذات الحزب موشيه كارمل للمواصلات. ومن الحزب التقدمى عين بنحاس روزين وزيراً للعدل. وقد عينت غولدا مائير فى الخارجية بعد استقالة شاريت، وعين مردخاى نمير فى وزارة العمل.
ورد فى :
– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢١ – ٢٢٢.

(٢) ورد فى :
– حامد ربيع، إطار الحركة السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص :٣٥٨.

(٣) انظر فى هذا :
– **المرجع السابق**، ص : ٣٦٤.
– جالينا نيكيتينا ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٢ – ٨٤.

وعلى أية حال، شهدت حكومة « إسرائيل » السابعة عدة أزمات حتى كانت الأزمة التى نشبت فى العام ١٩٥٧ بعد أن إعترض حزبا المابام وأحدوت هافودا على تنامى العلاقات الإسرائيلية الألمانية وإعتزام «بن غوريون» إرسال « موشيه دايان » رئيس الأركان سراً إلى ألمانيا للتعاقد على مشتريات أسلحة[١].... وقد أفضت هذه الأزمة إلى إستقالة « بن غوريون » وحكومته. وقد شكل بن غوريون إئتلافاً جديداً « الحكومة الثامنة » من نفس حلفائه السابقين وذلك بعد أن توصل إلى إتفاق معهم ينص على الحفاظ على أسرار المناقشات الحكومية[٢]، ويؤكد الطابع الجماعى للمسؤولية الوزارية[٣].

وقد جاء التشكيل الوزارى فى الحكومة الثامنة مشابهاً تماماً للتشكيل السابق عليه[٤]. وقد واجهت الوزارة الجديدة عدة أزمات تسبب فيها حزبا أحدوت هافودا والمابام، كما ظلت الجبهة الدينية الموحدة (حزبا المزراحى) – الحليف الأمين لحزب المباى – مؤيدة لسياساته على طول الخط حتى الأزمة التى نشبت عام ١٩٥٨[٥] حينما طلب وزير الداخلية – عضو حزب أحدوت هافودا « يسرائيل باريهودا »، بغرض تسهيل الإجراءات الإدارية – من الأفراد تسجيل أنفسهم كيهود بواسطة وزير الداخلية فى الأغراض العلمانية وذلك بغض النظر عن أهليتهم كيهود حسب الشريعة اليهودية. وبرغم أن هذه الأزمة لم تكن حول سؤال من هو اليهودى؟ إلا أن حزبى المزراحى إنسحبا من الحكومة حتى وقت الإنتخابات التالية[٦]، وهذا ما يثبت الأهمية المحورية التى توليها الأحزاب الدينية – بصفة عامة – لمسألة « من هو اليهودى؟ ».

وبرغم إنسحاب حزبى المزراحى من الحكومة إلا أنهما كانا دوماً من مؤيدى المابى فى الكنيست، فإبان الأزمة التى نشبت فى نهاية فترة الحكومة الثامنة حول الإتفاقية التى توصل إليها «بن غوريون» – سراً مع ألمانيا الغربية فى يونيو ١٩٥٩ والتى بمقتضاها تبيع «إسرائيل» لألمانيا مدافع هاون وقنابل -توصل الماباى وبتأييد من حزبى المزراحى إلى إقرار الإتفاق فى

(١) تتلخص هذه الأزمة فى أن «بن غوريون» اقترح سراً إرسال «موشيه دايان» رئيس أركان جيشه إلى ألمانيا للتعاقد على مشتريات أسلحة، وبعد أن وافق مجلس الوزراء على المهمة نشرت جريدة حزب أحدوت هافودا تقريراً عن مناقشات المجلس. وقد هدد حزبا احدوت هافودا والمابام بالانسحاب من الحكومة ما لم تلغ المهمة. وقد تم إلغاء المهمة، غير أن «بن غوريون» راح يتهم أحدوت هافودا بزرع بذور الفتنة وزعزعة الأمن القومى، ولما تأزم الموقف استقال «بن غوريون» وحكومته.
انظر فى شأن هذه الأزمة
- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 500

(٢) غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٤.

(٣) Shimshoni, D.; **Loc. cit.**

(٤) وقد احتفظ حزبا المزراحى بحقائبه الوزارية السابقة.

(٥) انظر تفاصيل هذه الأزمة فى المطلب الثانى من هذا الفصل.

(٦) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة :
– جالينا نيكيتينا، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٣ – ٨٤.
- Shimshoni, D.; **Loc. cit.**

وقد حل « موشيه توليدانو» – وهو مستقل – فى وزارة الأديان، وعُين «برزيلاى» فى وزارة البريد، و «نفتالى» وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية بعد خروج حزبى المزراحى من الحكومة.

الكنيست بأغلبية ٥٧ صوتاً ضد ٤٥ صوتاً وإمتناع ستة أعضاء عن التصويت. وقد لاقى هذا الإتفاق معارضة حزب حيروت من خارج الحكومة، ومعارضة حزبى المابام واحدوت هافودا من داخل الإئتلاف. وقد إستقال « بن غوريون » بعد هذه الأزمة نتيجة تصاعد الخلافات داخل الإئتلاف فى يوليو ١٩٥٩ [١].

٣ - الإئتلاف الحكومى خلال فترة الكنيست الرابع : ١٩٥٩ - ١٩٦١ :

جرت إنتخابات الدورة الرابعة للكنيست فى ٣ نوفمبر عام ١٩٥٩م، وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٢١٨,٤٨٣) صوتاً، شارك منهم (٩٩٤,٣٠٦) صوتاً، بنسبة مشاركة بلغت ٨١,٦ ٪. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

جدول رقم (٢٨)

نتائج إنتخابات الكنيست الرابع : ٣ نوفمبر ١٩٥٩

عدد أصحاب حق الإقتراع:	١,٢١٨,٤٨٣
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	٩٩٤,٣٠٦
نسبة المشاركة:	٪٨١,٦
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	٢٤
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٢

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب الماباى	٣٧٠,٨٥٨	٣٨,٢	٤٧(+٧)
حزب المابام		٧,٢	٩(صفر)
أحدوت هافودا	٦٩,٤٦٨	٦,٠	٧(-٣)
المفدال	٥٨,٠٤٣	٩,٩	١٢(+١)
جبهة التوراه الموحدة .	٩٥,٥٨١	٤,٧	٦(صفر)
حزب حيروت	٤٥,٥٦٩	١٣,٥	١٧(+٢)
الصهيونيون العموميون	١٣٠,٥١٥	٦,٢	٨(-٥)
الحزب التقدمى		٤,٦	٦(+١)
الحزب الشيوعى الإسرائيلى	٥٩,٧٠٠	٢,٨	٣(-٣)
قائمة التعاون والإخاء(عربية تابعة للماباى)	٤٤,٨٨٩	١,١	٢
قائمة الزراعة والتطوير (عربية تابعة للماباى)	٢٧,٣٧٤	١,١	١ (صفر)
قائمة التقدم والتطوير (عربية تابعة للماباى)	١١,١٠٤	١,٣	٢

(١) انظر فى شأن هذه الأزمة :

- جالينا نيكيتينا، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٦ - ٨٧.

- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 501.

وقد عزز الماباى فى هذه الإنتخابات من قوته البرلمانية بزيادة سبعة مقاعد إلى إجمالى عدد المقاعد التى حصل عليها فى العام ١٩٥٥ ، كما حافظ حزب المابام على قوته فى الوقت الذى تضاءلت فيه قوة العموميين بخمسة مقاعد، وأحدوت هافودا بثلاثة مقاعد. أما بالنسبة للأحزاب الدينية، فقد عزز حزب (المفدال)من قوته بمقعد إضافى، بينما حافظ حزبا أغودا (جبهة التوراه الموحدة) على قوتهما.

وقد إستطاع « بن غوريون » تشكيل الحكومة الإئتلافية التاسعة من تحالف الماباى والمفدال والمابام وأحدوت هافودا والتقدميين والقوائم العربية المتحالفة مع الماباى.

جدول رقم (٢٩)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى التاسع : ديسمبر ١٩٥٩

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الماباى	٣٨,٢	٤٧
المفدال	٩,٩	١٢
المابام	٧,٢	٩
أحدوت هافودا	٦,٠	٧
الصهيونيون التقدميون	٤,٦	٦
قوائم أخرى	٣,٥	٥
	٪٦٩,٤	٨١

وقد حظيت الحكومة التاسعة بثقة الكنيست فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٩، حيث ضمت الحكومة ستة عشر وزيراً من الأحزاب الخمسة المؤتلفة حيث عين من المفدال: بورغ فى وزارة الشؤون الاجتماعية، وحاييم موشيه شابيرا فى وزارة الداخلية، كما عين الحاخام موشيه توليدانو - وهو مستقل - وزيراً للأديان [١]، هذا بجانب حصول الأحزاب الدينية على تعهد من الحكومة بالحفاظ على الوضع الراهن.

وبرغم من أن الماباى قد عزز قوته البرلمانية إلا أن الإئتلاف الحكومى الذى شكله « بن

(١) وقد دخل هذه الوزارة عدد من الوزراء الجدد : من الماباى آبا إيبان كوزيربلا وزارة، وموشيه دايان وزيراً للزراعة، غيورا يوسبطل للعمل. وقد حصل حزب أحدوت هافودا على مقعد وزارى واحد احتله إسحق بن اهارون كوزير للمواصلات أما بقية الحقائب الوزارية فقد ظلت كما كانت فى الحكومة السابقة. وقد عين آبا إيبان فى وزارة التعليم بعد استقالة «أورين»، كما عين «بنيامين مينتز» من بوعالى أغودا وزيراً للبريد ثم توفى فيما بعد. انظر فى شأن التشكيل الوزارى الكامل :

- غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٣ - ٢٢٤.

غوريون » شهد العديد من الصراعات الحادة، فداخل حزب الماباى نشبت خلافات شديدة بين أغلبية نادت بالتحالف مع الصهيونيين العموميين بدلاً من الأحزاب اليسارية، وبين أقلية - يتزعمها « بن غوريون » - تؤيد الإئتلاف مع هذه الأخيرة. ولم يستطع « بن غوريون » الجمع بين العموميين والأحزاب اليسارية لرفض العموميين ذلك. وعلى الصعيد القومى، شهدت البلاد إندلاع مظاهرات اليهود الشرقيين الإحتجاجية (فى وادى الصليب ثم فى حيفا وبئر سبع)، وعارض الهستدروت « بن غوريون » وسياساته لأول مرة. وقد أظهرت مسألة « لافون » - التى أثيرت مرة أخرى فى النصف الثانى من عام ١٩٦٠ - قوة الجناح المعارض لـ «بن غوريون». وفى أعقاب تبرئة «لافون»، استقال «بن غوريون» فى ٣١ يناير ١٩٦١ ثم عزل «لافون» من منصبه كسكرتير عام للهستدروت بقرار من الماباى. وخلال هذه الفترة التى إتسمت بصراع جناحى الماباى : جناح الشيوخ المعتدل، وجناح « بن غوريون » المتطرف، إندلعت إحتجاجات رفعت شعار « إخرج يا بن غوريون ». وقد إنتهت هذه الأزمة بقرار من الكنيست بحل نفسه - لأول مرة - فى ٢٧ مارس ١٩٦١ وتحديد موعد الإنتخابات الجديدة فى أغسطس من نفس العام [١].

٤- الإئتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الخامس: ١٩٦١ - ١٩٦٥.

جرت إنتخابات الكنيست الخامس فى ١٥ أغسطس عام ١٩٦١ قبل موعدها بعامين ونيّف. وكان عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٢٧١,٢٨٥) صوتاً، صوّت منهم (١,٠٣٧,٠٣٠) ناخباً، بنسبة مشاركة ٨١,٦ ٪. وفيما يلى نتائج هذه الإنتخابات:

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة :
- حامد ربيع؛ إطار الحركة السياسية...، **مرجع سبق ذكره**، ص :٣٦٧.
- جالينا نيكيتينا، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٠ - ٩١.
- Shimshoni, D.; **Loc. cit.**

جدول رقم (٣٠)

نتائج إنتخابات الكنيست الخامس : ١٥ أغسطس ١٩٦١

عدد أصحاب حق الإقتراع: ١,٢٧١,٢٨٥
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع: ١,٠٣٧,٠٣٠
نسبة المشاركة: ٨١,٦ ٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع: ١٤
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم : ١١

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
الماباى	٣٤٩,٣٣٠	٣٤,٧	٤٢(-٥)
المابام	٧٥,٦٥٤	٧,٥	٩(صفر)
أحدوت هافودا	٦٦,١٧٠	٦,٦	٨(+١)
المفدال	٩٨,٧٥٦	٩,٨	١٢(صفر)
أغودات إسرائيل	٣٧,١٧٨	٣,٦	٤(صفر)
بوعالى أغودا	١٩,٩٢٤	١,٩	٢(صفر)
حزب حيروت	١٣٨,٥٩٩	١٣,٨	١٧(صفر)
الحزب الليبرالى (الأحرار)	١٣٧,٢٥٥	١٣,٦	١٧(+٣)
الحزب الشيوعى الإسرائيلى	٤,٢١١	٤,٢	٥(+٢)
قائمة التعاون والإخاء(عربية/ تابعة للماباى)	١٩,٣٤٢	١,٩	٢(صفر)
قائمة التقدم والتطوير (عربية/ تابعة للماباى)	١٦,٠٣٤	١,٦	٢(صفر)

وقد خسر الماباى خمسة مقاعد برلمانية مقارنة بإنتخابات ١٩٥٩، بينما إستمرت قوة أحزاب المابام وحيروت والمفدال وحزبى أغودا. وقد عزز العموميون والتقدميون بعد إتحادهم تحت إسم « الحزب الليبرالى أو الأحرار » قوتهم البرلمانية بثلاثة مقاعد. وبعد ما رفض « ليفى اشكول» التكليف بتشكيل الحكومة، قدّم « بن غوريون » - فى ٢ نوفمبر ١٩٦١ - إئتلافه الجديد (الحكومة الإسرائيلية العاشرة) إلى الكنيست ونال الثقة وقد جاء الإئتلاف الجديد نتيجة تآلف الماباى مع المفدال وأحدوت هافودا وبوعالى أغودا وقوائم عربية مرتبطة بالماباى.

جدول رقم (٣١)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى العاشر : نوفمبر ١٩٦١

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الماباى	٣٤,٧	٤٢
المفدال	١١,٧	١٢
أحدوت هافودا	٦,٦	٨
بوعالى أغودا	١,٩	٢
قوائم أخرى	٣,٥	٤
	٪٥٨,٤	٦٨

وقد شهدت هذه الحكومة الإئتلافية عودة حزب بوعالى أغودا إلى الإشتراك فى الإئتلافات الحكومية دون الحصول على مناصب وزارية، وذلك بعد أن إنضم زعيمه « بنيامين مينتز » للحكومة التاسعة كوزير للبريد. وقد حصل الحزب فى الحكومة العاشرة على منصب نائب وزير التعليم [١]. أما المفدال فقد إستمر - مع هذه الحكومة - كحليف رئيسى للماباى، بل وتعززت مكانته داخل الإئتلاف بمقعد وزارى جديد، فصار له ثلاثة مقاعد وزارية هى: الشؤون الاجتماعية (بورغ)، الأديان (زيرح فرهفتيغ)، والداخلية والصحة (حاييم موشيه شابيرا) [٢].

ولم تنته الصراعات الداخلية بتشكيل هذه الحكومة، حيث نشب العديد من الأزمات حول موضوعات: العلاقات مع الغرب، التوتر مع العرب، قوانين طوارئ جديدة، قوانين اقتصادية تخدم رؤوس الأموال الأجنبية، محاولات « اشكول » للحصول على عضوية السوق الأوربية المشتركة، السياسات الاقتصادية الجديدة، إحتجاجات الشيوعيين، وإضطرابات المحتاجين والمهنيين والعرب[٣]. وفى كل هذه المسائل كان حزب المفدال المناصر الرئيسى لسياسات الماباى وبرامجه. وقد عزز الماباى من قوته السياسية عن طريق سن قانون جديد - نال دعم المفدال ومساندته -

(١) هانى عبد الله ، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥٤.

(٢) وقد جاء باقى التشكيل الحكومى على نحو ما كان فى الحكومة التاسعة غير أن وزراء المابام والتقدميين خرجوا من التشكيل، وقد عيّن يوسيف الموغى وزيراً بلا وزارة ثم وزيراً للتنمية والإسكان بعد استقالة «غيورا يوسبطل». كما عين الياهو ساسون وزيراً للبريد. أما أحدوت هافودا فقد حصل على وزارتى العمل (إيجال آلون) والمواصلات (إسحق بن أهارون). وبعد أن استقال هذا الأخير عُين بدلاً منه إسرائيل بن يهودا. انظر التشكيل الكامل للوزارة فى :

- غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) انظر فى هذا بتفصيل :

- جالينا نيكيتينا، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٥ - ٩٦.

يقضى بزيادة المسؤولية الجماعية والشخصية للوزراء وللأحزاب التى يمثلونها فى الوزارة [١]. وقد إستقال « بن غوريون » فى ١٦ يونيو ١٩٦٣ - بعد موجه السخط التى تصاعدت بعد تعزيز التعاون مع حكومة ألمانيا الغربية وزيارة وزير الدفاع الألمانى « شتراوس » لإسرائيل فى مايو ١٩٦٣.

وقد شكل « ليفى إشكول » الحكومة الحادية عشر على نفس أسس الإئتلاف العاشر (الماباى والمفدال وأحدوت هعودا وبوعالى أغودا والقوائم العربية التابعة للماباى)، وذلك فى ٢٦ يونيو ١٩٦٣. وقد حل « ليفى أشكول » محل « بن غوريون » فى رئاسة الحكومة وفى وزارة الدفاع، وصار « إبا إيبان » نائباً لرئيس الحكومة، وحل « زلمان أورين » محله فى وزارة التربية والتعليم. أما وزارة المالية فقد تسلمها « ننحاس سابير » من « أشكول ». وفى أثناء عمل الحكومة إستقالة « موشيه دايان » وعين بدلاً منه عضو الماباى « حاييم غباشى » كما أنضم عضو الماباى « يمكننا غوبرين » كوزير بلا وزارة [٢].

وقد اتبع « إشكول » طرقاً أكثر مرونة وإعتدالاً وحذقاً من أجل السير على نفس سياسة « بن غوريون »، غير أن الأوضاع لم تستقر فى عهد هذه الحكومة أيضاً، ولعل أهم الإضطرابات التى شهدها هذا العهد تلك التى سار فيها ستة آلاف متظاهر فى القدس تحت « يجب تحرير البلاد من الإضطهاد الدينى »، كما نظمت مسيرات لتحسين ظروف العمل ورفع الأجور [٣]. وبعد تصاعد الصراع بين جناحى « أشكول » و « بن غوريون »، ومع ضغط أحزاب المعارضة (حيروت والليبرالى على وجه الخصوص) إستقال « أشكول ». ولما إختارته اللجنة المركزية لقيادة الحزب راح يشكل حكومته الجديدة (الحكومة الثانية عشرة) على نفس أسس الإئتلاف السابق، ونال الثقة فيها من الكنيست فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤، وقد حافظ وزراء المفدال على مقاعدهم فيها [٤].

ومع تصاعد الصراعات داخل الماباى زاد نفوذ اليمين من جهة كمعارضة للإئتلاف الحكومى، حيث تم تشكيل كتلة يمينية موحدة من حيروت وأغلبية حزب الأحرار بإسم كتلة

(١) **المرجع السابق**، ص : ٩٧.

(٢) انظر بشأن التشكيل الحكومى الجديد :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) جالينا نيكيتينا، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٩.

(٤) وقد تبوأ «عكيبا غوبرين» - من الماباى - منصب وزير السياحة فى هذه الحكومة، كما أضيفت حقيبة التجارة والصناعة إلى وزير المالية «بنحاس سابير». وبعد وفاة «باريهودا» عين «موشيه كرمل» وزيراً للمواصلات، وعين «حاييم تصادوق» - من الماباى - وزيراً للتجارة والصناعة والتنمية بعد وفاة «الموغى» واحتفظ أشكول بوزارة الإسكان.

«غاحال» [1]. ومن جهة أخرى، تعزز نفوذ الأحزاب الدينية من داخل الإئتلاف فمع ضغوط اليمين على الماباى كان لابد لهذا الأخير من الإبقاء على تحالفه مع المفدال وتقديم ثمن ذلك، حيث كان خروج المفدال – من أى إئتلاف شكّل خلال فترة الكنيست الخامس – كفيلاً بإسقاطه. وقد إستمر الإئتلاف حتى إنتهاء مدة الكنيست فى ١٩٦٥ [2]. وقد حافظت الأحزاب الدينية خلال فترة الكنيست الخامس على الوضع الراهن لعام ١٩٤٧م من خلال برامج الإئتلافات الحكومية التى شكلت.

٥– الإئتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست السادس: ١٩٦٥ – ١٩٦٩م:

جرت إنتخابات الكنيست السادس فى الثانى من نوفمبر من عام ١٩٦٥، وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٤٩٩,٩٨٨) ناخباً، شارك منهم فى الإنتخابات (١,٢٤٤,٧٠٦) ناخباً، بنسبة مشاركة بلغت ٨٣٪. وقد شارك حزبا الماباى وأحدوت هافودا بقائمة واحدة، كما كانت هذه الإنتخابات أول إنتخابات يشارك فيها تكتل غاحال (حيروت وأغلبية الأحرار). وقد أفضت هذه الإنتخابات إلى النتائج التالية:

(١) انظر :

- Shimshoni, D.; **Op. cit.,** P. : 501.

وقد شكل الأقلية ما سمى بـ «الأحرار المستقلين».

(٢) وقد تصاعدت الخلافات داخل الماباى إلى الحد الذى قدّم فيه «بن غوريون» استقالته من الماباى وقد تبعه فى ذلك «موشيه دايان» – وزير الزراعة المستقيل – و «شيمون بيريز» نائب وزير الدفاع آنذاك. وقد شكل هؤلاء قائمة حزبية جديدة إستعداداً للإنتخابات بإسم «قائمة عمال إسرائيل : رافى». وقد جاء فى برنامج القائمة أن هدفها «إصلاح نظام الإنتخابات، وتدعيم القوات المسلحة، وتطوير صحراء النقب بهدف جلب مهاجرين جدد».

جدول رقم (٣٢)

نتائج إنتخابات الكنيست السادس : ٢ نوفمبر ١٩٦٥

عدد أصحاب حق الإقتراع:	١,٤٩٩,٩٨٨
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	١,٢٤٤,٧٠٦
نسبة المشاركة:	٨٣٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	١٧
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٣

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب الماباى و أحدوت هافودا	٤٤٣,٣٧٩	٣٦,٧	٤٥(–٥)
حزب المابام	٧٩,٩٨٥	٦,٦	٨(–١)
قائمة عمال إسرائيل: رافى	٩٥,٣٢٨	٧,٩	١٠(+١٠)
المفدال	١٠٧,٩٦٦	٨,٩	١١(–١)
أغودا	٣٩,٧٩٥	٣,٣	٤(صفر)
عمال أغودا	٢٢,٠٦٦	١,٨	٢(صفر)
كتلة غاحال (حيروت وأغلبية حزب الأحرار)	٢٥٦,٩٥٧	٢١,٣	٢٦ } (–٣)
الأحرار المستقلون (أقلية الأحرار التى لم تأتلف مع غاحال)	٤٥,٢٩٩	٣,٨	٥
القائمة الشيوعية الجديدة فى إسرائيل: راكاح	٢٧,٤١٣	٢,٣	٣(–٢)
قائمة الحزب الشيوعى: ماكى	١٣,٦١٧	١,١	١(+١)
قائمة التعاون والإخاء(عربية/تابعة للماباى)	١٦,٤٦٤	١,٤	٢(صفر)
قائمة التقدم والتطوير (عربية/تابعة للماباى)	٢٣,٤٣٠	١,٩	٢(صفر)
القوة الجديدة: هامو لام هازه	١٤,١٢٤	١,٢	١(+١)

وقد فقدت قائمة الماباى واحدوت هافودا خمسة مقاعد بالمقارنة بنتائج إنتخابات ١٩٦١، وجاءت كتلة غاحال فى المرتبة الثانية بـ (٢٦) مقعداً، كما خسر حزب المفدال مقعداً واحداً لأول مرة منذ عام ١٩٥١، وكان حزب « رافى » هو صاحب نصيب الأسد فى هذه الدورة، حيث حصل على عشرة مقاعد نظراً لنجاحه فى إستقطاب أصوات المهاجرين الجدد وجزء من العمال وآخر من كوادر الضباط.

وقد طالت فترة المشاورات التى شرع فيها « إشكول » لتشكيل الإئتلاف الحكومى، فمن ناحية، طالب الحزب الليبرالى المستقل بحرية أكثر لرؤوس الأموال الأجنبية، ومن ناحية أخرى، إستمرت عملية المساومة والإبتزاز التى تقوم بها قيادة المفدال فى أعقاب كل دورة إنتخابية. وقد

حدد زعيم المفدال – عشية الإنتخابات – أهداف برنامج حزبه بقوله: « إننا نؤمن بأن إسرائيل ستصبح دولة التوراه والسبت »، وطالب بخضوع اليهود المتدينين لمحاكم الحاخامات فقط. وفى أثناء فترة ما قبل تشكيل الإئتلاف الحكومى، وضع زعيم المفدال شروطاً للإنضمام إلى إئتلاف « إشكول » منها ضمان تدفق الإعتمادات الحكومية إلى المدارس الدينية، وعدم السماح بتشريح الجثث بالمستشفيات دون موافقة أهالى المتوفى، وغير ذلك من الشروط [١].

وفى ١٢ يناير ١٩٦٦، تمكن « إشكول » من الوصول إلى تشكيل إئتلاف حكومى ضم بجانب الماباى كلاً من : المفدال والمابام والحزب الليبرالى المستقل وعمال الأغودا وقوائم عربية تابعة للماباى.

جدول رقم (٣٣)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الثالث عشر : يناير ١٩٦٦

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
قائمة الماباى وأحدوت هافودا	٣٦,٧	٤٥
المفدال	٨,٩	١١
المابام	٦,٦	٨
الأحرار المستقلون	٣,٨	٥
بوعالى أغودا	١,٨	٢
قوائم عربية تابعة للماباى	٣,٨	٤
	٪٦١,٦	٧٥

وقد عزز المفدال مكاسبه أثناء حكومة « إشكول » هذه، فقد إستطاع زيادة الإعتمادات المالية المخصصة لهيئاته ومدارسه، كما أقرت الحكومة قراراً يمنع فتح جميع المؤسسات التجارية والصناعية أيام السبت، هذا بجانب حصول المفدال على ثلاثة مقاعد وزارية هى الشؤون الاجتماعية (بورغ)، والأديان (زيرح فير هفتيغ) والداخلية (حاييم موشيه شابيرا) [٢]. وقد علّق

(١) جالينا نيكيتينا، **مرجع سبق ذكره،** ص :١٠٨.

(٢) وقد جاء باقى التشكيل الوزارى على النحو التالى : وزراء الماباى وأحدوت هافودا : أشكول رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، آبا إيبان للخارجية، آلون للعمل، زلمان أورين للتربية والتعليم، حاييم غباتى للزراعة، إسرائيل غاليلى وزيراً بلا وزارة، موشيه كرمل للمواصلات ، بنحاس سابير للمالية، حاييم تصادوق للتجارة والصناعة، شلوم شطريت للشرطة، يعقوب شمشون شابيرا للعدل، الياهو ساسون للبريد. أما من المابام فقد عيّن مردخاى بنطوف وزيراً للإسكان، وإسرائيل برزيلاى وزيراً للصحة. كما عيّن موشيه كول من الحزب الليبرالى المستقل وزيراً للسياحة والتنمية. انظر :

– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره،** ص :٢٢٧.

وزير العمل « آلون » – فى صيف ١٩٦٦ – على نفوذ المتدينين بقوله: « بأن وزارة الشؤون الدينية فى إسرائيل صارت دولة داخل الدولة » [١].

وقد إستمرت هذه الحكومة، حتى عشية الحرب التى شنتها « إسرائيل » على البلاد العربية عام ١٩٦٧، حين تحولت إلى حكومة إتحاد وطنى لأول مرة فى تاريخ البلاد، وذلك بإنضمام كتلة غاحال وقائمة رافى إلى الإئتلاف.

جدول رقم (٣٤)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الرابع عشر

(حكومة إتحاد وطنى) : ٥ يونيو ١٩٦٧

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
قائمة الماباى وأحدوت هافودا	٣٦,٧	٤٥
تكتل غاحال	٢١,٣	٢٦
المفدال	٨,٩	١١
رافى	٧,٩	١٠
المابام	٦,٦	٨
الأحرار المستقلون	٣,٨	٥
بوعالى أغودا	١,٨	٢
قوائم عربية مرتبطة بالماباى	٣,٨	٤
	٪٩١,٣	١١١

وقد نالت حكومة « إشكول » [٢] الوطنية الثقة فى الكنيست فى ٥ يونيو ١٩٦٧، إحتفظ وزراء المفدال بمناصبهم الوزارية السابقة.

وقد شكلت الحكومة الخامسة عشرة برئاسة « غولدا مائير »، ونالت ثقة الكنيست فى ١٧ مارس ١٩٦٩، وذلك بعد وفاة « ليفى إشكول » فى ٢٦ فبراير ١٩٦٩. وقد قامت الحكومة

(١) ورد هذا فى :

– جالينا نيكيتينا، **مرجع سبق ذكره،** ص :١٠٩.

(٢) وقد كان التشكيل الوزارى فى الحكومة الرابعة عشرة : يونيو ٦٧ – مارس ١٩٦٩ على النحو التالى : وزراء الماباى واحدوت هافودا : اشكول رئيساً للحكومة، آبا إيبان نائباً لرئيس الحكومة، يغال آلون نائباً لرئيس الحكومة، أورين وزيراً للتعليم، غباتى للزراعة، غاليلى وزيراً بلا وزارة، بنحاس سابير وزيراً بلا وزارة، يعقوب شمشون شابيراً للعدل، كرمل للمواصلات، زئيف شيف للمالية والتجارة والصناعة، ساسون للشرطة، إسرائيل يشعياهو للبريد، دايان للدفاع، ومن غاحال تم تعيين «بيغن»، و «يوسيف سابير» وزيرين بلا وزارة، كما عين يوسيف الموغى من رافى وزيراً للعمل والإستيعاب، ومردخاى بنطوف ويسرائيل برزيلاى من المابام فى وزارتى الإسكان والصحة، وموشيه كول من الحزب الليبرالى المستقل وزيراً للسياحة والتنمية، انظر :

– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره،** ص :٢٢٧ – ٢٢٨.

الجديدة على نفس الأسس الإئتلافية للحكومة الرابعة عشرة، بخلاف خروج عمال الأغودا. واقتصر التغيير فى الحقائب الوزارية على تولى « يغآل آلون » منصب وزير الإستيعاب بالإضافة إلى كونه نائباً لرئيسة الحكومة « مائير »، كما تسلم « ابا ايبان » وزارة الخارجية. هذا، وقد حافظت الحكومة على تعهداتها السابقة بالحفاظ على الوضع الراهن فى كل الإئتلافات الحكومية التى شكلت خلال فترة الكنيست السادس.

٦- الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست السابع ١٩٦٩ - ١٩٧٣:

جرت إنتخابات الدورة السابعة للكنيست فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩، وبلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (١,٧٥٨,٦٨٥) ناخباً، شارك منهم (١,٢٤٧,٩٨١) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٨١,٧ ٪. وقد صارت قائمة الماباى وأحدوت هافودا بالإضافة إلى حزب المابام تعرف بإسم: «التجمع: المعراخ». وفيما يلى نتائج هذه الإنتخابات.

جدول رقم (٣٥)

نتائج إنتخابات الكنيست السابع: ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩

عدد أصحاب حق الإقتراع:	١,٧٥٨,٦٨٥
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	١,٢٤٧,٩٨١
نسبة المشاركة:	٪٨١,٧
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	١٩
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٣

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
التجمع العمالى: المعراخ	٦٣٢,٠٣٥	٤٦,٢	٥٦(+٣)
لائحة الدولة: رافى (القائمة الرسميّة)*		٣,١	٤(-٦)
المفدال	٤٢,٦٥٤	٩,٧	١٢(+١)
أغودا	١٣٣,٢٣٨	٣,٢	٤(صفر)
عمال أغودا		١,٨	٢(صفر)
كتلة غاحال	٤٤,٠٠٢	٢١,٧	٢٦(صفر)
الأحرار المستقلون	٢٤,٩٦٨	٣,٢	٤(-١)
الوسط الحر (منشق من حيروت)	٢٩٦,٢٩٤	١,٢	٢(+٢)
راكاح		٢,٨	٣(صفر)
ماكى	٤٣,٩٣٣	١,٢	١(صفر)
قائمة التعاون والإخاء(عربية/تابعة للمعراخ)	١٦,٣٩٣	١,٤	٢(صفر)
قائمة التقدم والتطوير (عربية/تابعة للمعراخ)	٣٨,٨٢٧	٢,١	٢(صفر)
القوة الجديدة	١٥,٧١٢	١,٢	٢(صفر)

(*) ظهرت هذه القائمة نتيجة لإنشقاق «بن غوريون» عن الماباى.

وقد قدّم المفدال عشية تشكيل « غولدا مائير » لحكومتها العديد من الطلبات، منها: منع برامج الإذاعة المرئية يوم السبت، وتعيين نائب وزير التعليم من المفدال، وقد رضخت « غولدا مائير » للطلبين على الرغم من إصدار المحكمة العليا قراراً يقضى بقانونية إستمرار البث المرئى فى أيام السبت. وقد توصلت « مائير » بعد ذلك إلى إئتلاف حكومى مكون من المعراخ وغاحال والمفدال والحزب الليبرالى المستقل، ولم يشترك حزب عمال أغودا فى هذا الإئتلاف حيث عاد إلى صفوف المعارضة من جديد وظل فيها حتى عام ١٩٧٧.

جدول رقم (٣٦)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى السادس عشر

(حكومة وحدة وطنية): ديسمبر ١٩٦٩

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٤٦,٢	٥٦
غاحال	٢١,٧	٢٦
المفدال	٩,٧	١٢
الأحرار المستقلون	٣,٢	٤
قوائم عربية مرتبطة بالمعراخ	٣,٥	٤
	٪٨٤,٣	١٠٢

وقد حافظ حزب المفدال على مقاعده الوزارية الثلاثة فى الحكومة السادسة عشرة (ديسمبر ٦٩ - مارس ١٩٧٠) حيث إحتل « بورغ » وزارة الشؤون الاجتماعية، « زيرح فير هفتيغ » وزارة الأديان، و « حاييم موشيه شابيرا » وزارة الداخلية [(١)].

هذا ولم تستمر حكومة « غولدا مائير » تلك طويلاً، فبعد نحو أربعة أشهر إنفرط عقد الإئتلاف الوطنى بخروج كتلة غاحال منه بسبب قبول الحكومة مبادرة « روجرز » الأمريكية [(٢)]. وبخروج غاحال صارت « غولدا مائير » ترأس حكومة إئتلاف مكونة من: المعراخ والمفدال

(١) وقد وزعت الحقائب الوزارية الأخرى على النحو التالى : من المعراخ : غولدا مائير رئيسة للحكومة، يغال آلون نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتربية والتعليم، وآبا إيبان وزيراً للخارجية، ويوسيف الموغى للعمل، حاييم غباتى للزراعة، يسرائيل غاليلى وزيراً بلا وزارة، وموشيه دايان وزيراً للدفاع وشلومو هيلل للشرطة، بنحاس سابير للمالية، وشمعون بيريز وزيراً بلا وزارة، ويعقوب شمشون شابيرا للعدل، وزئيف شيف للإسكان. «سيرائيل برزيلاى» و «فيكتور شمطوف» وزيرين بلا وزارة. ومن غاحال صار «بيغن» وزيراً بلا وزارة، وآريه دولتشين وزيراً بلا وزارة، وعيزرا وايزمان وزيراً للمواصلات، وحاييم لانداو للتنمية، ويوسيف سابير للتجارة والصناعة والييلخ ريمليت للبريد. ومن الأحرار المستقلين موشيه كول وزيراً للسياحة.

(٢) رفض « بيغن» هذه المبادرة حيث رأى هو وحزبه أن الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ هى أراضى تم تحريرها، وأنها جزء لايتجزأ من أرض إسرائيل الكبرى. انظر فى شأن هذه الأزمة:

- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 502.

والأحرار المستقلين والقوائم العربية المرتبطة بالمعراخ، فأضحى دور المفدال فى الإئتلاف أكثر أهمية من ذى قبل، حيث أن خروجه منه قمين بأن يسقط الحكومة.

جدول رقم (٣٧)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الحكومة السابعة عشرة : مارس ١٩٧٠

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٤٦,٢	٥٦
المفدال	٩,٧	١٢
الأحرار المستقلون	٣,٢	٤
القوائم العربية التابعة للمعراخ	٣,٥	٤
	٪٦٢,٦	٧٦

ولقد ظل التشكيل الوزارى- بعد خروج وزراء غاحال - كما هو، وتولى وزراء من المعراخ المقاعد التى كان يحتلها وزراء غاحال، حيث تولى « بيريز » وزارتى المواصلات والبريد و «غباتى » وزارة التنمية، و« حاييم بارليف » وزارة التجارة والصناعة.

وإبان فترة عمل هذه الحكومة، أثيرت مسألة « من هو اليهودى ؟ » أكثر من مرة وكادت تطيح بالحكومة؛ ذلك أن المفدال كان يهدد بالإنسحاب من الإئتلاف إذا لم تتم الإستجابة لمطالبه، فهذه المسألة هى الأمر الوحيد الذى لا يمكن للمفدال - ولا لأى حزب دينى آخر - أن يتهاون بشأنها. وقد قدّمت « غولدا مائير » مشروع قانون إلى الكنيست يحدد اليهودى بأنه الشخص الذى ولد لأم يهودية أو تحول إلى اليهودية، وذلك دون أن تحدد الطريقة التى يتم بها التحويل. وقد كان هدف « مائير » من ذلك إرضاء المفدال - ولو جزئياً - من جهة، وعدم إغضاب يهود «الشتات» فى الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى السابق، حيث ينتشر المذهبان الإصلاحى والمحافظ من جهة أخرى. غير أن هذا التعديل لم ينه المسألة[1]، بل إن «مائير» أقدمت على طرد نائب وزير التربية والتعليم : عضو المفدال « أفنير شاكى » حينما إنتهك نظام المسؤولية الجماعية وصوّت لصالح إقتراح يقصر عملية التحول إلى اليهودية على الحاخامات الأرثوذكس فقط، وذلك فى ٢٦ يناير ١٩٧٢ [2].

كما أثيرت فى هذه الفترة أيضاً مسألة السيدة الأمريكية التى تحولت إلى اليهودية على يد حاخام إصلاحى فى « إسرائيل »، الأمر الذى أثار حفيظة وغضب حزب المفدال، وهدد معه

(١) انظر فى تفاصيل هذا التعديل ص : ٤٢٢ - ٤٢٥.

(٢) انظر :

- عبد العزيز شادى ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٦. وتجدر الإشارة إلى أننا سنعرض لاحقاً - بإذن الله - بالتفصيل لمسألة « من هو اليهودى ؟ ».

بالإنسحاب من الإئتلاف. وقد تمت تسوية هذا الأمر بإعادة تهويد السيدة على الطريقة الأرثوذكسية. كما هددت « غولدا مائير » بالإستقالة إذا أقدم نواب حزب الأحرار على تقديم مشروع قانون للكنيست يسمح بالزواج المدنى [1].

وبالإجمال يمكن القول أن حزب المفدال حقق مكاسب كبيرة خلال فترة حكم « مائير »، كما كان زعيمه « موشيه حاييم شابيرا » من المقربين لهذه الأخيرة، حيث كان عضواً فى الدائرة المقربة منها والتى كانت تسمى بـ « مطبخ مائير »، والتى يتم فيها صنع القرار السياسى. وكانت هذه الدائرة تضم أيضاً « بنحاس سابير »، و « موشيه دايان »، و « اسحق رابين » (سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة آنذاك)، و « غليلى »، و « شمعون شابيرا »، و « يغآل آلون »، و « أبا إيبان »، و « زئيف شيف »، و « سيمحا دينتس » (مدير مكتب « مائير » ثم سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة). وبرغم أن « اسحق روفائيل » قد حل محل « شابيرا » بعد موت هذا الأخير، فإنه لم يكن مطلعاً كسلفه على أسرار تلك الدائرة بالكامل [2].

٧- الإئتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست الثامن: ١٩٧٣ - ١٩٧٧ :

جرت إنتخابات الكنيست الثامن فى ٣٠ أكتوبر من عام ١٩٧٣، وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٠٣٧,٤٧٨) ناخباً، شارك منهم (١,٦٠١,٠٩٨) ناخباً، أى بنسبة مشاركة ٧٨,٦ ٪. وقد أسفرت هذه الإنتخابات عن النتائج التالية:

(١) عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٢) عبد القادر ياسين؛ **القرار السياسى الإسرائيلى إبان حكم مائير** (مجلة شؤون فلسطينية، العديد (٣٧) ، سبتمبر ١٩٧٤)، ص: ١١٨ - ١٢١.

جدول رقم (٣٨)

نتائج إنتخابات الكنيست الثامن : ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٢,٠٣٧,٤٧٨
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	١,٦٠١,٠٩٨
نسبة المشاركة:	٧٨,٦٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	٢١
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٠

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٦٢١,١٨٣	٣٩,٦	٥١(-٥)
حركة حقوق المواطن (راتس)	٣٥,٠٢٣	٢,٢	٣(+٣)
المفدال	١٣٠,٣٤٩	٨,٣	١٠(-٢)
جبهة التوراة الموحدة	٦٠,٠١٢	٣,٨	٥(-١)
حزب الليكود	٤٧٣,٣٣٩	٣٠,٢	٣٩(+٧)
الأحرار المستقلون	٥٦,٥٦٠	٣,٦	٤(صفر)
راكاح	٥٣,٣٥٣	٣,٤	٤(+١)
قائمة موكيد	٢٢,١٤٧	١,٤	١(صفر)
قائمة التقدم والتطوير (عربية/تابعة للمعراخ)	٢٢,٦٠٤	١,٥	٢(صفر)
القائمة العربية للبدو والقرى	١٦,٤٠٨	١,-	١(+١)

جاءت هذه الإنتخابات فى أعقاب حرب ١٩٧٣، وفيها خسر المعراخ خمسة مقاعد برلمانية، مقابل حصول تكتل اليمين « الليكود » على سبعة مقاعد إضافية. أما الأحزاب الدينية فقد خسرت - فى الإجمال - ثلاثة مقاعد (إثنان من المفدال وواحد من حزبى أغودا: جبهة التوراه الموحدة). وقد كان سبب تضاؤل قوة الأحزاب الدينية هو إتجاه أصوات أعداد كبيرة من ناخبى هذه الأحزاب فى مستوطنات الضفة الغربية المحتلة وفى الجيش لصالح تكتل اليمين الجديد «الليكود» [١]، حيث هبطت نسبة الأصوات التى ذهبت للأحزاب الدينية - مجتمعة - من ١٦,٢ ٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة فى إنتخابات عام ١٩٦٩ إلى ١١,٨ ٪ عام ١٩٧٣ [٢].

(١) انظر فى هذ الموضوع :

- Schiff, G.; **Op. cit.**, P. : 128 - 129.

(٢) انظر الجدول رقم (١٨) فى المبحث السابق من هذا الفصل.

وعلى الرغم من هذه الخسارة العددية، فإن قدرة الأحزاب الدينية - وخاصة حزب المفدال - على المساومة والإبتزاز تعززت وتعاظمت؛ وذلك بسبب تراجع القوة البرلمانية للمعراخ، وتزايد ثقل الليكود فى الكنيست، لذا فقد حدد حزب المفدال شروطاً ثلاثة للإنضمام إلى إئتلاف مع المعراخ هى: تعديل قانون العودة بحيث يتم قصر عملية التحول إلى اليهودية على المذهب الأرثوذكسى - الدعوة إلى إنتخابات عامة فى حالة الوصول إلى إتفاق مع الدول العربية يتم بموجبه التنازل عن أراضٍ فى الضفة الغربية - ضم « الليكود » إلى الحكومة. ولما كانت شروط المفدال تلك تغضب حلفاء المعراخ فى الداخل، والجاليات اليهودية فى الخارج، فقد هددت « مائير » بالإئتلاف مع الأحرار المستقلين وراتس وإستبعاد المفدال. وقد تراجع المفدال عن مطلبيه الأول والثالث، وإنضم إلى الإئتلاف الذى شكل من تحالف المفدال والأحرار وقوائم عربية صغيرة مع المعراخ [١]. ولعل فى تنازل المفدال وقبوله الدخول فى الإئتلاف ما يؤكد على حقيقة هامة تحكم - ولا تزال - سلوك الأحزاب الدينية - بصفة عامة - فى الحياة السياسية فى « إسرائيل » ألا وهى أن حرص هذه الأحزاب على ثوابتها الأيديولوجية ليس بقدر حرصها على تدفق الإعتمادات المالية على مؤسساتها ومدارسها، فالإعتمادات المالية هى عصب حياة هذه الأحزاب، وهذا ما فهمه وأدركه جيداً قادة الماباى ثم المعراخ، وما يفهمه ويدركه قادة حزبى العمل والليكود اليوم.

جدول رقم (٣٩)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الثامن عشر : مارس ١٩٧٤

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٣٩,٦	٥١
المفدال	٨,٣	١٠
الأحرار المستقلون	٣,٦	٤
القوائم العربية المرتبطة بالمعراخ	٣,٣	٣
	٥٤,٨٪	٦٨

حازت الحكومة الثامنة عشرة (مارس ٧٤ - يونيو ١٩٧٤) ثقة الكنيست فى ١٠ مارس ١٩٧٤، وحصل المفدال فيها على مقعدين وزاريين هما: وزارة الداخلية (بورغ)، ووزارة الشؤون الاجتماعية (ميخائيل حزانى)، كما حصل على منصبى رئيس لجنة الدستور والقضاء، ونائب

(١) انظر :

- عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩ - ٤٠.

- Schiff, G.; **Op. cit.**, P. : 130.

رئيس الكنيست، وقد تعهدت الحكومة الجديدة بالحفاظ على الوضع الراهن وعدم المساس به [١].

ونتيجة لما جاء فى تقرير لجنة « اغرانات » بشأن التحقيق فى نتائج حرب أكتوبر من توجيه تهمة التقصير للحكومة، إستقالت « غولدا مائير » وتولى « اسحق رابين » مهمة تشكيل الوزارة الجديدة. ولما عرض المفدال نفس شروطه الثلاثة السابقة رفض « رابين » ذلك ، وشكل إئتلافاً ضيقاً من تحالف راتس والأحرار المستقلين وقوائم عربية صغيرة تابعة للمعراخ. ونالت هذه الحكومة ثقة الكنيست فى ٣ يونيو ١٩٧٤.

جدول رقم (٤٠)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى التاسع عشر : يونيو ١٩٧٤

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٣٩,٦	٥١
الأحرار المستقلون	٣,٦	٤
حركة حقوق المواطن: راتس	٢,٢	٣
قوائم عربية تابعة للمعراخ	٣,٣	٣
	٪٤٨,٧	٦١

وفى إطار عمليات المساومة والإبتزاز المتبادلة – دوماً – بين المعراخ وبين الأحزاب الدينية – وخاصة المفدال – وعد « رابين » راتس بتمرير مشروع قانون يبيح الزواج المدنى دون اللجوء إلى الحاخامية الرئيسية مهدداً بذلك ثوابت الأحزاب الدينية كلها، ومذكراً إياها بأنه لا يزال أكبر الأحزاب، وأنه قادر على تمرير هكذا قانون بأغلبية (٦١) صوتاً. لقد أراد « رابين » من ذلك توسيع نطاق الإئتلاف الحاكم والتخلص من إبتزاز كل الشركاء الصغار، فوجود المفدال خارج الإئتلاف معناه أن قدرة أى شريك آخر على الإبتزاز والمناورة كبيرة جداً. وقد كان رد فعل المفدال – سريعاً – إذ إجتمعت لجنته المركزية فى ١٤أكتوبر ١٩٧٤، وقررت بأغلبية (٣٠١) صوتاً ضد (١٩٣)صوتاً الإنضمام إلى إئتلاف « رابين » بعد أن أرفق هذا الأخير نصاً إضافياً

(١) وقد توزعت بقية المقاعد الوزارية على النحو التالى : من المعراخ : مائير رئيسة للحكومة، آلون نائباً لرئيسة الحكومة ووزيراً للتربية والتعليم، آبا إيبان للخارجية، أهارون أوزين للاتصال، بارليف للتجارة والصناعة والتنمية، غباتى للزراعة، دايان للدفاع، هيلل للشرطة، أهارون ياريف للمواصلات، بنحاس سابير للمالية، بيريز للإعلام، حاييم تصادوق للأديان، يسرائيل غاليلى وزيراً بلا وزارة. ومن الأحرار المستقلين : غدعون هاوزنز وزيراً بلا وزارة. انظر :
– غازى السعدى، الأحزاب والحكم....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣١.

إلى إتفاق الإئتلاف يقضى بأنه سيشكل لجنة وزارية لمناقشة قانون العودة [١]. وقد إنسحب راتس نتيجة لهذا الإتفاق فتشكل الإئتلاف المكون للحكومة العشرين من تحالف المفدال والأحرار والقوائم العربية المتحالفة مع المعراخ.

جدول رقم (٤١)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف العشرين : أكتوبر ١٩٧٤

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٣٩,٦	٥١
المفدال	٨,٣	١٠
الأحرار المستقلون	٣,٦	٤
قوائم عربية متحالفة مع المعراخ	٣,٣	٣
	٪٥٤,٨	٦٨

وقد حصلت الحكومة العشرون (أكتوبر ٧٤ – يونيو ١٩٧٧) على ثقة الكنيست فى أكتوبر ١٩٧٤، وحصل المفدال فيها على ثلاثة مقاعد وزارية هى: الداخلية (بورغ)، الشؤون الاجتماعية (ميخائيل حزانى)، الأديان (اسحق روفائيل) [٢].

ولقد ظل إئتلاف رابين قائماً حتى إنهار على يد حزب المفدال فى نهاية عام ١٩٧٦، حيث قدمت الجبهة التوراتية الموحدة (حزبا أغودا) إقتراحاً للكنيست بسحب الثقة من الحكومة بسبب إنتهاكها حرمة يوم السبت بعدما أصرت على إستقبال ثلاث طائرات أمريكية الصنع فى أحد المطارات ليل الجمعة / السبت، وعودة الذين إستقبلوها بسياراتهم إلى منازلهم. وقد صوّت وزيران من المفدال وجميع نواب المفدال فى الكنيست إلى جانب هذا الإقتراح. وتبعاً لحق رئيس الحكومة فى طرد الوزراء الذين لا يلتزمون بالمسؤولية الجماعية للحكومة، فقد أقدم « رابين » على طرد جميع أعضاء المفدال فى الوزارة فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٦م، وقدّم إستقالته فى اليوم

(١) انظر :
– عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٣.
- Shimshoni, D.; **Op. cit.,** P. : 424 , 502.

(٢) هذا، وقد وزعت بقية الحقائب الوزارية على النحو التالى : من المعراخ : إسحاق رابين رئيساً للحكومة ووزيراً للإتصال، آلون نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، آهارون أوزين للزراعة، حاييم بارليف للتجارة والصناعة والتنمية، موشيه برعام للعمل، إسرائيل غاليلى وزيرا بلا وزارة، هيلل للشرطة، أهارون يدلين للتربية والتعليم، غاد يعقوبى للمواصلات، أهارون ياريف للإعلام ، إبراهام عوفر للإسكان، بيريز للدفاع، حاييم تصادوق للعدل، يهوشع ربينوفتش للمالية، فيكتور شمطوف للصحة. ومن الأحرار المستقلين تولى موشيه كول وزارة السياحة، وصار غدعون هاوزنر وزيراً بلا وزارة. وخلال عمل الحكومة إستقال أهارون ياريف، وعُين أهارون أوزين وزيراً للإتصال، كما توفى حزانى وحل محله زفولون هامر من المفدال. انظر :
– غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٠.

التالى، ودعا إلى إنتخابات مبكرة. وقد إستمرت حكومته كحكومة أقلية مؤقتة (٥٨صوت) حتى موعد الإنتخابات، كما كان هناك سبب آخر لإستقالة « رابين »، حيث كشفت الصحف الإسرائيلية عن إحتفاظه - وزوجته - بحساب مصرفى مشترك فى أحد المصارف الأمريكية، الأمر الذى يجرمه القانون الإسرائيلى [١]. وبإنتهاء هذه الحكومة إنتهت الشراكة التاريخية بين حزبى الماباى والمفدال وبدأت مرحلة جديدة من عمر الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية فى «إسرائيل».

وتجدر الإشارة - فى هذا الصدد - إلى الأسباب التى كانت من وراء إمتناع حزب أغودات إسرائيل عن الإشتراك فى الإئتلافات الحكومية خلال هذه المرحلة،فقد إتسم سلوك حزب أغودات إسرائيل بالإمتناع عن المشاركة فى الإئتلافات الحكومية منذ إنسحابه عام ١٩٥٢ من الحكومة الثالثة وحتى نهاية هذه المرحلة. لقد كان لزاماً على حزبى أغودا - رغم عدم إعترافهما بالصهيونية وبالدولة - أن يشاركا فى الحكومة المؤقتة ثم فى الحكومات الثلاثة الأولى بعد نضوب مراكز الدعم المالى والبشرى التابع لهما فى أوربا. ولما وجدا أن فى إمكانهما ضمان تدفق الدعم المالى من جهة ، وإحترام التقاليد والتعاليم الدينية من جهة أخرى دون مشاركة منهما فى الإئتلافات الوزارية إمتنعا عن ذلك [٢].

إن إصرار حزب أغودا على قيام دولة يهودية تحكمها التوراه وإعتباره أن دولة « إسرائيل» الحالية ما هى إلا خروج عن اليهودية وكفر بها قد جعله ينعزل عن الدولة ومؤسساتها ونظمها [٣]. ولأجل هذا فقد أصدر مجلس كبار علماء التوراه التابع لحزب أغودات إسرائيل فتوى تحرّم مشاركة أعضاء الحزب فى الحكم وشغل المناصب الوزارية [٤]. وقد قدّر قادة أغودا أن بقاء حزبهم فى المعارضة سيدفع المفدال إلى الحفاظ على القيم والمصالح الدينية ويضمن تدفق

---

(١) انظر فى ذلك :

- هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٥.

- عبدالعزيز شادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٤.

- Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 502.

- Beilin, Y.; **Op. cit.**, P. : 82.

(٢) Shilhav, Y., **Op. cit.**, P. : 183.

(٣) وقد رأى زعيم حزب بوعالى أغودا « الحاخام كالمان كهانا» أن ثمة تعارضاً بين الديمقراطية - التى يراها مطبّقة فى الدولة - وبين اليهودية، يقول كهانا : « إن الغرب الليبرالى يتحدث عن سلطة الأغلبية فى حين تتحدث اليهودية عن الحقيقة المقدسة التى لا تتغير والتى لاتتعرض لصندوق الإنتخابات وخطأ الأغلبية، كما يتحدث الغرب عن المساواة التامة بين الناس بينما اليهودية تتحدث عن المكانة الروحية لشعب الله المختار إزاء العالم بأكمله والعلاقة الخاصة بينه وبين رب إسرائيل». ورد فى :

- Liebman, C.; **Op. cit.**, P. : 273.

(٤) Shilhav, Y.; **Loc. cit.**

الإعتمادات المالية إلى الأحزاب والهيئات الدينية أكثر من وجوده فى الحكم [١]، وهذا يعنى أن ثمة تكاملاً بين دور كل حزب والآخر، ولعل تضامن الحزبين فى أزمة الطائرات عام ١٩٧٤ خير دليل على ذلك.

وبجانب كل ما سبق فإن قوة حزب أغودا البرلمانية المتواضعة (٤مقاعد فى المتوسط) حالت دون شغله الدور الذى قام به المفدال طوال هذه الفترة (١٩٥١ - ١٩٧٧). ولما كان حزب الماباى (ثم المعراخ) يسعى دوماً إلى تشكيل إئتلافات حكومية واسعة لكى يتجنب إبتزاز الأحزاب الصغيرة، فإنه لم يهتم بمشاركة حزب كحزب أغودا، الذى تتسم مطالبه بصدد الشؤون الدينية - فوق ذلك - بالتشدد.

وجملة القول بشأن دور الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية خلال الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٧٧ :

- أنه، وكما كان الأمر خلال المرحلة الأولى، لم يستطع أى حزب من الأحزاب السياسية - المشاركة فى الدورات الإنتخابية المختلفة - أن يحصل على أغلبية مطلقة، ومن هنا فلم يتمكن أى حزب من تكوين الحكومة بمفرده. كما أنه لم يكن بالإمكان تكوين أية حكومة بدون أكبر الأحزاب (الماباى ثم المعراخ). هذا بجانب أن الصراع وعدم الإستقرار داخل قيادة الماباى، كان له تأثيره الكبير على حياة الحكومات الإئتلافية، حيث عانت جل الحكومات التى شكلها « بن غوريون » و « ليفى اشكول » من إحتدام الصراع داخل قيادة الماباى، وسقطت الحكومتان الرابعة والحادية عشرة بعد تصاعد الخلافات بين قادة الماباى، وإستقالة رئيس الوزراء (« بن غوريون » و « إشكول » على التوالى).

- إن حزب المفدال شكل الحليف الرئيسى والمؤيد الأمين لحزب الماباى طوال جل سنوات هذه المرحلة، كما شارك حزب بوعالى أغودا مشاركة محدودة، فى حين ظل حزب أغودا خارج كل الإئتلافات الحكومية. وقد بدأ التحالف التاريخى بين حزبى المزراحى (ثم المفدال) وحزب الماباى منذ الحكومة الرابعة، حين وقف المزراحى بجوار الماباى فى الأزمة التى أثارها الصهيونيون العموميون حول رفع العلم العمالى... ومسألة « كاستنر »، ثم فى الأزمات التى أثيرت بسبب العلاقات مع ألمانيا الغربية.

---

(١) انظر فى هذا :

- هانى عبد الله، الأحزاب السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣٨.

- جيل كيبل ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩١.

- Liebman, C.; **Op. cit.**, P. : 275 - 276.

- Shilhav, Y., **Loc. cit.**

– إن مطالب الأحزاب الدينية قاطبة ظلت تدور حول ذات النوعين من المطالب (تعديل قانون « من هو اليهودى؟ » ، ومراعاة القيم والتقاليد اليهودية وضمان تدفق المساعدات المالية)، كما ظلت هذه الأحزاب على إستعداد للتنازل عن ثوابتها الأيديولوجية التى تتصل بالنوع الثانى من المطالب مقابل بقائها فى الإئتلافات الحكومية، وحصولها على الدعم المالى المخصص لها. أما التنازل عن المطلب الأول فدونه الإنسحاب من الحكومة، وهذا ما حدث حينما إنسحب المفدال من الحكومة الثامنة بعدما إقتربت هذه الأخيرة من مسألة « من هو اليهودى؟ ». وهذه هى الأزمة الوحيدة التى أثارها حزب المفدال طوال هذه المرحلة.

– أما حزب أغودات إسرائيل، فقد آثر عدم المشاركة فى الإئتلافات الحكومية التى شكلت خلال هذه المرحلة بعد أن أفتى مجلس كبار علماء التوراة بتحريم شغل المناصب الوزارية. لقد قدر قادة الحزب أنه بالإمكان الحصول على الدعم المالى الحكومى وإحترام التقاليد والقيم الدينية دون مشاركة الحزب فى الإئتلافات الحكومية، وخاصة أن قوة الحزب البرلمانية لم تؤهله للعب الدور الذى يقوم به المفدال. هذا بجانب أن حزب أغودا مثّل – دوماً – السند الأيديولوجى لحزب المفدال، وقد أثبتت أزمة الطائرات عام ١٩٧٤ ذلك.

– إن قادة الماباى (ثم المعراخ) رفضوا – دوماً – تبنى مواقف محددة وواضحة فى برامجهم الإئتلافية، وذلك لأجل إرضاء أحزاب اليسار وأحزاب اليمين والأحزاب الدينية. ولهذا كانت جل الحكومات الإئتلافية تجمع بين حزب يسارى، وحزب دينى، وحزب يمينى بجانب الماباى. إنها سياسة « فرق تسد » التى كان يتبعها قادة الماباى للحيلولة دون ظهور تآلف من الأحزاب اليمينية والدينية. هذا بجانب أن برامج الإئتلافات الحكومية غير المحددة كفيلة بتقليل حجم التنازلات التى تقدم للشركاء فى الإئتلاف، فالتنازلات التى يحصل عليها الشركاء الصغار فى الإئتلاف كانت تصدر بمرسوم إدارى من الوزارة ولم تكن تلزم رئيس الوزراء إلا لغرض الإئتلاف فقط، بل وكان يمكن التراجع عنها فى أى وقت. وهذا ما إتبعه قادة الماباى دوماً مع كافة شركائهم فى الإئتلافات، ومنهم بطبيعة الحال الأحزاب الدينية.

– إستطاعات الأحزاب الدينية (سواء المشاركة منها فى الإئتلافات الحكومية أو الممتنعة) تحقيق العديد من المكاسب خلال هذه الفترة، والتى منها: الحيلولة دون إعطاء صلاحيات للحاخامين الإصلاحيين والمحافظين فى مسألة « من هو اليهودى؟ »، وضمان تدفق وتعزيز الدعم المالى الحكومى للمؤسسات والمدارس الدينية (الصهيونية والحريدية)، والحفاظ على إقامة الشعائر والحد من برامج الإذاعة المرئية أيام السبت، والحصول على بعض المناصب الكبرى فى الدولة (ثلاثة مقاعد وزارية فى المتوسط، ونائب رئيس الكنيست، ونائب وزير التعليم...)، هذا إلى جانب تأكيد كل الإتفاقيات الإئتلافية على الحفاظ على الوضع الراهن – فى الشؤون الدينية – وعدم المساس به

جدول رقم (٤٢)

أهمية الأحزاب الدينية المشاركة فى الإئتلافات الحكومية فى الفترة من ٥١ حتى ١٩٧٧

الكنيست	الحكومة	السنوات	عدد مقاعد الإئتلاف	عدد مقاعد الأحزاب الدينية فى الإئتلاف	الأحزاب الدينية المشاركة فى الإئتلاف	هل إنسحاب الأحزاب الدينية يؤدى إلى سقوط الحكومة ؟
٢	٤	ديسمبر٥٢–يناير١٩٥٤	٨٤	١٠	حزبا المزراحى	لا
	٥	يناير٥٤–يونيو١٩٥٥	٨٤	١٠	حزبا المزراحى	لا
	٦	يونيو٥٥–نوفمبر١٩٥٥	٦٤	١٠	حزبا المزراحى	مؤقتة
٣	٧	نوفمبر٥٥–نوفمبر١٩٥٧	٨٠	١١	حزبا المزراحى	لا
	٨	نوفمبر٥٧–ديسمبر١٩٥٩	٨٠	١١	حزبا المزراحى	لا
٤	٩	ديسمبر٥٩–نوفمبر١٩٦١	٨١	١٢	المفدال+بوعالى أغودا	لا
٥	١٠	نوفمبر١٩٦١–يونيو١٩٦٣	٦٨	١٤	المفدال+بوعالى أغودا	نعم
	١١	يونيو١٩٦٣–ديسمبر١٩٦٤	٦٨	١٤	المفدال+بوعالى أغودا	نعم
	١٢	ديسمبر ٦٤–يناير١٩٦٦	٦٨	١٤	المفدال+بوعالى أغودا	نعم
٦	١٣	يناير٦٦–يونيو١٩٦٧	٧٥	١٣	المفدال+بوعالى أغودا	لا
	١٤	يونيو٦٧–مارس١٩٦٩	١١١	١٣	المفدال+بوعالى أغودا	لا
	١٥	مارس٦٩–ديسمبر١٩٦٩	١١١	١٣	المفدال+بوعالى أغودا	لا
٧	١٦	ديسمبر٦٩–مارس١٩٧٠	١٠٢	١٢	المفدال	لا
	١٧	مارس٧٠–مارس١٩٧٤	٧٦	١٢	المفدال	لا
٨	١٨	مارس٧٤–يونيو١٩٧٤	٦٨	١٠	المفدال	نعم
	١٩	يونيو٧٤–أكتوبر١٩٧٤	٦١	–	–	–
	٢٠	أكتوبر٧٤–يونيو١٩٧٧	٦٨	١٠	المفدال	نعم

– إن مشاركة المفدال فى جل هذه الحكومات الإئتلافية لم يكن شرطاً لازماً لبقاء وإستمرار هذه الحكومات كما كان الأمر فى الإئتلافات الثلاثة الأولى، ففى خمس حكومات فقط – من جملة خمس عشرة حكومة هى عدد الحكومات التى شكلت فى هذه المرحلة – كان وجود المفدال شرطاً لازماً لبقائها، وقد سقطت الحكومة العشرون نتيجة لتصويت المفدال إلى جانب إقتراح حزب أغودا بسحب الثقة من حكومة « رابين » عام ١٩٧٤، وفيما عدا ذلك فلم يكن فى إمكان المفدال إسقاط أية حكومة. وعلى الرغم من ذلك فقد حافظ المفدال على بقائه داخل الإئتلافات الحكومية فى جل سنوات هذه المرحلة بغية تحقيق مطالبه...، كما حرص الماباى على تحالفه مع المفدال إرضاءً للمتدينين من جهة، وضماناً لإضفاء الشرعية على قيم ومؤسسات « دولة علمانية » إتخذت من الدين ركيزة « لوحدتها القومية » من جهة أخرى. هذا بجانب أن الأحزاب الدينية كانت دوماً الأرخص ثمناً مقارنة بغيرها من الأحزاب السياسية. والجدول رقم (٤٢) يوضح دور الأخزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية التى شكلت خلال تلك المرحلة [١].

المرحلة الثالثة: دور الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية فى الفترة من ٧٧ – ١٩٩٥م:

(مرحلة تبدل التحالفات: المفدال وأغودا وشاس مع الليكود ثم شاس مع العمل)

شهدت هذه المرحلة إجراء خمس دورات إنتخابية فى أعوام ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٢م، وتشكيل تسع حكومات إئتلافية منها حكومتا وحدة وطنية. وقد شاركت الأحزاب الدينية الصهيونية فى الحكومات من الحادية والعشرين حتى السابعة والعشرين، كما شارك حزب أغودات إسرائيل فى جل الحكومات الإئتلافية، وإمتنع عن المشاركة فى حكومتى الوحدة الوطنية. أما حزب شاس – الذى ظهر عام ١٩٨٤ – فقد شارك فى كل الحكومات الإئتلافية الضيقة والموسعة التى شكلت منذ ذلك الحين. وفيما يلى نعرض للإئتلافات الحكومية التى شكلت خلال هذه المرحلة، ودور الأحزاب الدينية فى تكوينها.

١ – الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست التاسع ٧٧ – ١٩٨١م:

جرت إنتخابات الكنيست التاسع فى ١٧ مايو ١٩٧٧، وحيث بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٢٣٦,٤٩٣) ناخباً، صوّت منهم (١,٧٧١,٧٢٦) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٧٩,٢ ٪. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية [٢]:

---

(١) سبق لنا تناول دور الدولة فى استغلال الدين فى إضفاء الشرعية على قيمها ومؤسساتها وذلك فى الفصل الثالث من هذا الباب.

(٢) افتتح الكنيست التاسع فى ١٣ يونيو ١٩٧٧، وانتخب عضو الكنيست من الليكود «اسحق شامير» رئيساً له.

جدول رقم (٤٣)

نتائج إنتخابات الكنيست التاسع : ١٧ مايو ١٩٧٧م

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٢,٢٣٦,٤٩٣
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	١,٧٧١,٧٢٦
نسبة المشاركة:	٪٧٩,٢
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	٢٢
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٣

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٤٣٠,٠٢٣	٢٤,٦	٣٢(-١٩)
الحركة الديمقراطية للتغيير: داش	٢٠٢,٢٦٥	١١,٦	١٥(+١٥)
راتس	٢٠,٦٢١	١,٢	١(-٢)
جبهة السلام والمساواة: شيلى	٢٧,٢٨١	١,٦	٢(+٢)
حزب الليكود	٥٨٣,٠٧٥	٣٣,٤	٤٣(+٤)
حركة شالوم تسيون (آريل شارون)	٣٣,٩٤٧	١,٩	٢(+٢)
الحزب الليبرالى المستقل	٢١,٢٧٧	١,٢	١(-٣)
قائمة بلاطو شارون	٣٥,٠٤٩	٢,-	١(+١)
المفدال	١٦٠,٧٨٧	٩,٢	١٢(+٢)
أغودا	٥٨,٦٢٥	٣,٤	٤ } (صفر)
بوعالى أغودا	٢٣,٩٥٦	١,٤	١
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: حداش	٧٩,٧٣٣	٤,٦	٥(+١)
القائمة العربية الموحدة	٢٤,١٨٥	١,٤	١(-٢)

وغنى عن البيان أن هذه النتائج مثلت تحولاً بارزاً فى مسار دورات الكنيست الإسرائيلى، فلأول مرة يحتل حزب يمينى المركز الأول متفوقاً فى ذلك على حزب المعراخ، الذى ظل وسلفه الماباى، منذ عام ١٩٣٥ مسيطراً على قيادة الحركة الصهيونية ثم الدولة. وعلى الرغم من الزيادة التى حققها الليكود فى عدد المقاعد فى الكنيست إلا أن نتائج الإنتخابات لا تدل – من الناحية العملية – على تزايد كبير وحقيقى فى قوة الليكود بقدر ما تدل على هزيمة منكرة لحزب المعراخ. لقد حقق حزب الليكود زيادة قدرها أربعة مقاعد، ولكن فى المقابل خسر المعراخ (١٩) مقعداً مقارنة بنتائج الكنيست الثامن، وهذا ما دفع بالليكود إلى المركز الأول. وهنا تثار

التساؤلات التالية: ما الذى طرأ على صفوف المعراخ حتى يفقد كل هذه المقاعد؟، وما الذى إستجد داخل الليكود فى المقابل؟، وما موقف حزب المفدال، والأحزاب الدينية عموماً، من كل هذا؟. ذلك ما سوف نجيب عليه - بإذن الله - فى السطور التالية قبل أن نقف على دور الأحزاب الدينية فى تكوين الإئتلافين الحكوميين اللذين شكلا إبان فترة الكنيست التاسع.

فيما يتصل بالمعراخ، فقد تراكمت عدة عوامل منذ منتصف الستينيات وحتى عام ١٩٧٧ أدت إلى فقدان الحزب تأييد الكثير من ناخبيه وبالتالى ضعف قوته البرلمانية وزيادة قوة اليمين المعارض. ويمكننا تصور هذه العوامل على النحو التالى(١):

- فقدان المعراخ قيادته التاريخية (شاريت، بن غوريون، إشكول) ومجيء مجموعة جديدة من القادة (رابين، بيريز، آلون) ينعدم التضامن بينهم، وينقصهم الوزن التاريخى الذى كان لأسلافهم، حيث جاءت قائمة الحزب لإنتخابات ١٩٧٧ - برئاسة شيمون بيريز بعد إستقالة رابين - بمجوعة من القادة الشباب ومستثنية عدة شخصيات بارزة(٢). كما لم تضم القائمة أكاديميين أو خبراء فى القانون أو الاقتصاد أو الاجتماع. وقد كان هدف قادة الحزب من ذلك إرضاء كافة مراكز القوى داخل الحزب.

- تورط العديد من قادة ونشطاء الحزب فى قضايا الفساد وخاصة بعد عام ١٩٦٧ وهو أمر لم يكن يخص المعراخ وحده، غير أنه نسب إليه بسبب تفجر قضايا الفساد إبان فترة حكمه من ناحية، ولكون أكثر مظاهر الفساد إثارة حدثت بين صفوفه وذلك حال إتهام « آشر يادين »

---

(١) انظر فى ذلك المراجع التالية :

- صبرى جريس؛ **نتائج الإنتخابات الإسرائيلية : المأزق والتحدى** (مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٦٧)، يونيو ١٩٧٧م)، ص: ٨ - ٩.

- حنا شاهين؛ **الإنتخابات الإسرائيلية : انتصار اليمين** (مجلة شؤون فلسطينية، العدد)٦٧)، يونيو ١٩٧٧م)، ص :٢٣٨ - ٢٣٩.

- Eisenstadt, S.; **Jewish Civilization...., Op. cit.**, P. : 206 - 207.

- Peretz, D.; **The Earthquake - Israel's Ninth Knesset Elections** (The Middle East Journal, Vo. : 31, No. : 3, Summer 1977), P. : 252 , 255 - 256.

- Aronoff, M.; **The Decline of the Israeli Labor Party causes and significance** in : Penniaman, H. (ed.); **Israel At the Polles : The Knesset elections of 1977** (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., 1979), P. : 141 - 145.

- إبراهام وولفنزون، **أسباب الإنقلاب السياسى عام ١٩٧٧** فى دافار بتاريخ ١٦ و ١٧ / مايو ١٩٧٨ فى : نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثامنة، التقرير الخامس، يوليو ١٩٧٨، ص : ٤١٥ - ٤١٧.

(٢) كان إبعاد هذه الشخصيات نتيجة تركيب قائمة الحزب على أساس قانون التناوب الذى أقره مؤتمر الحزب والذى بموجبه لايحق لأى عضو كنيست من الحزب خدم مرتين متتاليتين أو أكثر فى الكنيست أن يرشح ضمن قائمة الحزب للإنتخابات إلا إذا طرح ترشيحه للإنتخابات داخل مركز الحزب ونال موافقة أكثر من ٦٠٪ من الأعضاء. انظر :

- حنا شاهين، **مرجع سبق ذكره**، ص :٢٣٨.

مرشح الحزب لمركز محافظ البنك المركزى بالرشوة والفساد، وإعتراف «رابين» بإمتلاكه وزوجته حساباً سرياً بالعملة الأجنبية فى بنك أمريكى من ناحية أخرى.

- إتهام لجنة أغرانات - وهى المكلفة بالتحقيق فى نتائج حرب ١٩٧٣ - حزب المعراخ بالتقصير السياسى والعسكرى والأمنى إبان الحرب.

- فشل الحزب فى القضاء على الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وبين الفقراء والأغنياء، الأمر الذى أدى إلى تفاقم الأعباء التى تحملها الشرقيون والفقراء. وقد دفع هذا إلى نقمة هؤلاء على المعراخ وسياساته وتصويتهم لصالح الليكود.

- تقصير الحزب بصدد النواحى الفكرية والثقافية عن طريق إلغائه التيار العمالى فى التعليم الإبتدائى، ونشوء مدارس فكرية معادية لهذا التيار فى الجامعات، وتصفية الصحافة العمالية. وقد أفضى كل هذا فى النهاية إلى تراجع القيم الإشتراكية وتضاؤل دور الكيبوتزات، وبروز دور المجمع الصناعى العسكرى فى الحياة السياسية، وظهور اليمين وتعاظم نفوذه.

وفى مقابل كل هذا، ظهر حزب « الليكود» بتماسك وإنضباط واضحين تحت قيادة قوية (زعيم حركة حيروت « بيغن »، وزعيم حزب الأحرار « سيمحا أرليخ »)، كما بدا وكأنه المدافع عن الفقراء، ومنقذ اليهود الشرقيين، والمحافظ على أرض « إسرائيل » التاريخية. وقد آمن «بيغن» وحزبه بتلازم الدين والدولة، فالدين - لدى « بيغن » - يمثل «أساس الشخصية القومية ». وقد جاء فى برنامج الحزب الإنتخابى: « إن يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) لن تسلم إلى أى حكم أجنبى، وأنه بين البحر وبين الصحراء لا توجد سوى السيادة الإسرائيلية فقط...»، كما جاء من الناحية الاقتصادية: « تحديد نسبة الغلاء بـ ١٥ ٪سنوياً.. والحفاظ على وضع العمالة الكاملة...وكبح التضخم ... وتشجيع الإستثمارات ...وتشجيع المشروع الخاص...»(١).

وكان لظهور قائمة جديدة بإسم « الحركة الديمقراطية للتغيير: داش »(٢) أثر كبير فى

---

(١) انظر فى هذا

- **المرجع السابق**، ص : ٢٤٠ - ٢٤١.

- Eisenstadt, S.; **Loc. cit.**

- Peretz, D.; **Op. cit.**, P. : 257 - 259.

(٢) أسس هذه الحركة الجنرال «ييغال يادين» بعد أن خرج من المعراخ ، و «أمنون روبنشتاين» زعيم «حركة التغيير : شينوى» وعدد من أعضاء المعراخ والليكود والمركز الحر والدروز. وقد ظهرت الحركة كحزب وسط بين المعراخ والليكود بهدف رئيسى قوامه: التغيير على المستوى الداخلى : تغيير طريقة الإنتخابات إلى طريقة الإنتخابات بالدوائر الفردية وبنظام الأغلبية - القضاء على الفساد - تقليص الهوة الاجتماعية. وقد وضعت الحركة برنامجاً إنتخابياً لم يختلف كثيراً - فيما يتعلق بالتسوية مع العرب - عن برنامج المعراخ. انظر لمزيد من التفاصيل :

- حنا شاهين؛ **بيريز مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٦٦)، مايو ١٩٧٧)، ص : = ٢٠٩ - ٢١١.

ضياع أصوات كثيرة من المعراخ، حيث عاقب الناخبون المعراخ وجميع الأحزاب التى شاركت معه فى الحكم من قبل عدا المفدال، إذ تراجعت نسبة الأصوات التى حصل عليها المعراخ من ٣٩,٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٤,٦٪ ليحصل على (٣٢) مقعداً مقابل (٥١) مقعداً حصل عليها عام ١٩٧٣، كما تراجعت نسبة الأصوات التى حصل عليها حزب الأحرار من ٣,٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ١,٢٪ ليحصل على مقعد واحد فقط. وبالمثل فقد تراجع حزب راتس من ٢,٢٪ إلى ١,٢٪ فى نفس العامين. وفى مقابل هذا التراجع حصدت قائمة داش (١٥) مقعداً لتصبح القوة الثالثة فى الكنيست بعد الليكود والمعراخ، كما حصلت قوائم جديدة أخرى على بعض المقاعد، وهى قائمة « شيلى » وحصلت على مقعدين، وقائمة « شالوم تسيون »، وحصلت على مقعدين أيضاً، وقائمة « بلاطو شارون »[1]، وحصلت على (٣٥٠٤٩) صوتاً وإحتلت مقعداً واحداً برغم أنه كان بإمكانها الحصول على أكثر من ذلك غير أنها لم تتضمن سوى إسم واحد هو « بلاطو شارون » نفسه.

وقد وجه الشرقيون أصواتهم إلى حزب « الليكود » بعدما فقدوا الأمل فى المعراخ وسياساته، كما ذهبت أصوات الفقراء وصغار الموظفين وغير المتعلمين إلى الليكود أيضاً. أما أصوات كبار الموظفين وأساتذة الجامعات فقد كانت من نصيب داش على حساب المعراخ[2].

أما الأحزاب الدينية، فقد عززت - مجتمعة - قوتها البرلمانية بمقعدين كانا من نصيب المفدال، وحافظ حزبا أغودا على قوتهما دون تراجع، إذ إستطاع المفدال إعادة بعض الأصوات التى فقدها فى إنتخابات عام ١٩٧٣ لصالح الليكود، وذلك حينما أصر عشية إنتخابات ١٩٧٧ على إجراء إستفتاء شعبى قبل أى تصرف فى أراضى ١٩٦٧[3]، كما أن الحزب جدد قيادته

= - Peretz, D.; **Op. cit.,** P. : 252 - 253.

- Torgovnik, E.; **A Movement for Change in A Stable System in :** Penniaman, H.; Op. cit., P. : 148 - 159.

(١) ظهرت قائمة **«جبهة السلام والمساواة»** بإسم **«شيلى»** بمعنى «سلام لإسرائيل» نتيجة لتحالف مجموعة من الأحزاب والهيئات والشخصيات هم: الإشتراكيون المستقلون بزعامة «آريبه الياف»، وموكيد بزعامة «مائير باعيل» وحركة هعولام هازيه بزعامة «أورى افنيرى»، و «متتياهو بيلد» ، وجناح الفهود السود بزعامة «شعاريا مرسيانو». وقد أعلن زعيمها «الياف» أن معسكره الجديد يوحده أمران : الطريق إلى السلام والمساواة الاجتماعية، كما أعلنت الحركة أن هدفها هو «إقامة كتلة يسارية - حمائمية واسعة تملأ الفراغ القائم على يسار المعراخ». أما قائمة **«سلام صهيون : شالون تسيون»** فقد أقامها الجنرال «اريبل شارون» عضو الليكود، وهى قامت على أن «كل أض إسرائيل بما فى ذلك شرقى الأردن، هى وطن للشعب اليهودى ....». وقد أبدى شارون استعداده للتفاوض مع الملك الحسين حول عمان وليس حول نابلس والخليل.. ورفض الإنسحاب من الجولان والضفة الغربية. وقد اندمجت القائمة بعد تشكيل حكومة «بيغن» الأولى فى الليكود مرة أخرى. **أما قائمة «بلاطو شارون»** فهى قائمة شكلها اليهودى الفرنسى «بلاطو شارون» - وكان مطلوباً فى فرنسا لتهربه من الضرائب - ولم يكن بالقائمة غير اسمه برغم حصولها على عدد كبير من أصوات الناخبين. انظر فى هذا الشأن :

- حنا شاهين، بيريز مرشح ...، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢١٢ - ٢١٥.

- سمير جبور؛ **إنتخابات الكنيست الحادى عشر (١٩٨٤)** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥)، ص : ١٢٨.

(٢) Peretz, D.; **Op. cit.,** P. : 256.

(٣) Schiff, G.; **Op. cit.,** P. : 130.

وقائمته للكنيست حينما إستبعد زعامته القديمة « اسحق روفائيل »، ووضع قائمة جديدة تجمع بين القيادة التاريخية القديمة ممثلة فى « يوسيف بورغ » - وقد جاء فى المركز الأول - و «زيرح فيرهفتج » وقدجاء فى المركز الثامن، وبين جيل الشباب ممثل فى « زفولون هامر » - فى المركز الثانى - و « اهارون أبو حصيرة » فى المركز الثالث، و « ابراهام ملمين » فى الرابع، و « يهودا بن مائير » فى الخامس[1].

أما الأحزاب الحريدية فقد شهدت إنقسام الجبهة التوراتية الموحدة إلى جناحيها: حزب أغودا وحزب بوعالى أغودا، غير أنها حافظت على المقاعد الأربعة التى إحتلتها فى عام ١٩٧٣[2].

هذا وقد شرع « **بيغن** » بمجرد تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة فى الإتفاق مع الأحزاب الدينية مستبعداً تماماً فكرة الإئتلاف مع المعراخ، كما أيقن « بيغن » أنه من العسير الإتفاق مع داش فى الفترة الزمنية المسموحة له لتشكيل الإئتلاف (٢١ يوما) وذلك بعد أن وضعت داش سبعة شروط لدخولها فى الإئتلاف[3].

لقد أراد « بيغن » - حينما صور الليكود كممثل لطليعة الصهيونية الجديدة - الحصول على شرعية قوية عن طريق التحالف مع المتدينين، وتبنى أفكار «كتلة الإيمان: غوش أمونيم »، وهى الحركة التى ظهرت فى أوساط شباب المفدال بغرض إستيطان أراضى ١٩٦٧، حيث كان أول تحرك له بعد الإنتخابات هو زيارة مستوطنة « إلون موريه » التابعة للغوش فى الضفة الغربية حيث وعد بتعزيز الإستيطان، كما زار، ومعه « شارون »، مستوطنات أخرى، وإلتقطت لهما الصور وهما يحملان التوراة. وعشية تشكيل « بيغن » لحكومته زار الحاخام « كوك » لأخذ مباركته ثم صلى بجوار حائط البراق (المبكى) بالقدس[4]. وقد إنتهى « بيغن » من تشكيل إئتلاف من الليكود والمفدال وحزب أغودات وموشيه دايان ثم نال ثقة الكنيست عليه فى ٢٠ يونيو ١٩٧٧.

(١) انظر فى هذا :

- حنا شاهين، بيريز مرشح، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٠٨.

- Peretz, D.; **Op. cit.,** P. : 259.

- Rubinstein, E.; **The Lesser Parties in the Israeli Elections in :** Penniaman, H. (ed); Op.cit., P. : 177 - 180.

(٢) انظر فى ذلك :

- حنا شاهين، بيريز مرشح......، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٠٨ - ٢٠٩.

- Rubinstein, E.; **Op. cit.,** P. : 180 - 183.

(٣) تمثلت هذه الشروط فى : تغيير تركيب الحكومة، تغيير طريقة الإنتخابات، وضع خطة اجتماعية، وضع خطة اقتصادية، إصلاح علاقات العمل، وضع سياسة واضحة تتعلق بالخارجية والأمن، وضع خطة سياسية واضحة تتعلق بقضية المفاوضات مع العرب ومصير الضفة الغربية. ورد ذلك فى :

- حنا شاهين، الإنتخابات الإسرائيلية ....، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٣٧.

(4) Weissbrod, L.; **Deilegition and Legitimation as a Continous Process : A Case study of Israel** (The Middle East Journal, V. 35,No. 4, Aut. 1981), P. : 535 - 536.

جدول رقم (٤٤)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحادى والعشرين : يونيو ١٩٧٧

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الليكود	٣٣,٤	٤٣
المفدال	٩,٢	١٢
أغودات	٣,٤	٤
قائمة شالوم تسيون	١,٩	٢
موشيه دايان	*١,٢	١
	٪٤٩,١	٦٢

(*) الرقم تقريبى.

وقد شكل « بيغن » الحكومة الحادية والعشرين (يونيو ٧٧ - أكتوبر ١٩٧٧) من ثلاثة عشر وزيراً، مستنداً فى ذلك إلى قاعدة وزير لكل أربعة أعضاء كنيست، بيد أنه إستثنى من هذه القاعدة «اريل شارون» [١] و « موشيه دايان ». وقد حصل حزب المفدال على ثلاثة مقاعد وزارية هى: « أهارون أبو حصيرة» لوزارة الأديان، و « يوسيف بورغ » لوزارة الداخلية والشرطة، و « زفولون هامر » لوزارة التربية والتعليم. أما حزب أغودا فقد كان إشتراكه فى هذه الوزارة هو الأول من نوعه منذ عام ١٩٥١، وقد كان ذلك نتيجة لسماح مجلس كبار علماء التوراه لأعضاء الحزب بالمشاركة فى الإئتلافات الحكومية ولكن دون شغل المناصب الوزارية. وقدحصل أغودا على منصب هام داخل الكنيست هو رئاسة لجنة المالية [٢].

(١) منح « بيغين » « شارون » صلاحيات واسعة فى حكومته، وكان «شارون» النصير الأول لغوش أموئيم داخل الوزارة، بل إنه كان المتحدث الرسمى للغوش فى الوزارة، كما تم تعيين « شارون » رئيساً للجنة الوزارية للإستيطان. أنظر فى هذا بتوسع
- Weissbrod, L.; **Op. cit.**, P. : 537 - 538.
Shimshoni, D.; **Op. cit.**, P. : 503.

(٢) وقد كان باقى التشكيل الوزارى على النحو التالى: بيغن لرئاسة الحكومة، سمحا ارليخ لوزارة المالية، موشيه دايان لوزارة الخارجية، يغال هوروفيتش لوزارة الصناعة والتجارة والصناعة، عيزرا وايزمان لوزارة الدفاع، ديفيد ليفى لوزارة الإستيعاب، اسحق موداعى لوزارة الطاقة والتخطيط، غد عون بات لوزارة البناء والإسكان، اليعازر شوستك لوزارة الصحة، واريل شارون لوزارة الزراعة، وجميع هؤلاء من الليكود عدا « دايان ». وقد إحتفظ « بيغن » بثلاث وزارات هى المواصلات والإتصال، والشؤون الاجتماعية والعمل، والعدل، وذلك تشجيعاً لداش على الدخول إلى الإئتلاف. ورد هذا التشكيل فى:
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٣٢.

وقد منح « بيغن » الأحزاب الدينية الكثير من الوعود وقطع لهم العديد من العهود حتى يضمن مساندتهم له فى الإئتلاف. ولهذا فقد كان للأحزاب الدينية فى عهده نفوذ متعاظم، كما حصلت على العديد من المغانم: تزايد الدعم المالى الحكومى للمؤسسات والهيئات الدينية، قانون يضع قيوداً على عمليات تشريح الجثث، إعادة النظر فى قانون الإجهاض، التوسع فى إعفاء الفتيات الأرثوذكسيات من التجنيد، منع طائرات العال من الطيران أيام السبت والأعياد، الحد من محاولات الكشف عن الآثار، تبنى قانون من هو اليهودى؟ طبقاً للرؤية الأرثوذكسية، هذا فضلاً عن التعهد بالحفاظ على الوضع الراهن وعدم المساس به [١].

جدول رقم (٤٥)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الثانى والعشرين : أكتوبر ١٩٧٧

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الليكود	٣٣,٤	٤٣
داش	١١,٦	١٥
المفدال	٩,٢	١٢
أغودات	٣,٤	٤
قائمة شالوم تسيون	١,٩	٢
موشيه دايان	١,٢	١
	٪٦٠,٧	٧٧

وقد صادق الكنيست فى ١٩أكتوبر ١٩٧٧على تعيين أربعة وزراء من قائمة داش، فى الحكومة هم: ييغال يادين نائباً لرئيس الحكومة، مائير عاميت وزيراً للمواصلات والإتصال، شموئيل تامير وزيراً للعدل، واسحق كاتز وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل [٢]، وذلك بعد أن توصل «بيغن» إلى التوفيق بين مطالب داش بتعديل نظام الإنتخابات إلى الدوائر الفردية وبين رفض المفدال، وذلك عن طريق خطة ذات بعدين: الأول خاص بالأحزاب الدينية، حيث أعطى لها حق الإعتراض على أى تشريع يعدل النظام الإنتخابى دون أن يؤدى ذلك إلى إسقاط الحكومة، والثانى خاص بقائمة داش، حيث أعفى « بيغن » أعضاءها من نظام المسؤولية الجماعية للحكومة عند التصويت على تشريع متعلق بالنظام الإنتخابى أو بالشؤون الدينية أو

(١) أنظر فى هذا:
- Eisenstadt, S.; **Op. cit.**, P. : 208
Chronology of The Middle East Journal, Vol. 32, No. 1, Winter 1978, P. : 51.

(٢) وقد أدخل بيغن وزيرين بلا وزارة هما: « حاييم لانداو »، و « موشيه نسيم » ليصبح عدد وزراء حكومته تسعة عشر وزيراً.

مستقبل الضفة الغربية [١]. وقد رضخت داش لخطة « بيغن » تلك ووافقت قيادتها على الإنضمام للحكومة بأغلبية (١٤) صوتاً ضد صوت واحد [٢].

وقد شهدت هذه الحكومة الجديدة (الحكومة الثانية والعشرون: أكتوبر ١٩٧٧ – أغسطس ١٩٨١) العديد من الأزمات الحكومية، حيث إختلفت آراء شركاء الإئتلاف فى العديد من المسائل، كما تعرض الإئتلاف لأكثر من تغيير وزارى، فحزب المفدال أعلن قبيل مبادرة «السادات» موقفه من مسألة التسوية مع العرب، وذلك خلال المؤتمر الخامس للحزب عام ١٩٧٨، حيث أكد على مايلى [٣]:

– الحق التاريخى لليهود فى أرض الميعاد بأكملها.

– لن تكون بين البحر ونهر الأردن سوى دولة واحدة هى دولة إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة.

– السعى إلى سلام دائم بين «إسرائيل» وبين جيرانها يقوم على إقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية بكل ما يعنيه ذلك على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

– ضمان حدود للدولة يمكن الدفاع عنها، وتوفر عمق استراتيجى كاف.

– قيام الحكومة بوضع وتنفيذ خطة رسمية بعيدة المدى لإستيطان زراعى وقروى وحضرى فى جميع أجزاء « أرض إسرائيل » فى الشرق (بما فى ذلك يهودا والسامرة)، وفى الشمال (هضبة الجولان والجليل)، وفى الجنوب. وتحويل كافة المستوطنات المؤقتة فى « يهودا والسامرة» والجولان إلى مستوطنات دائمة. وقد هدد المفدال بالإستقالة من الحكومة – فى ١٨مارس ١٩٧٩ – ما لم يحصل على ضمان بأن « إسرائيل » ستحتفظ بالسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة [٤].

وقد شهدت البلاد إبان حكم «بيغن» العديد من المظاهرات والإحتجاجات بسبب فشل السياسة الاقتصادية للحكومة، وأيضاً بسبب مفاوضات الحكم الذاتى. ومع تصاعد الأزمات داخل الوزارة إستقال كل من « ارلينخ » و «ديان » فى أكتوبر ١٩٧٩. وقد أجرى « بيغن » تعديلاً وزارياً محدوداً صار بموجبه « ارلينخ » نائباً ثانياً لرئيس الحكومة، و « يغال هو روفيتش » وزيراً للمالية. أما وزارة الخارجية فاسندت إلى « بيغن » بالوكالة ولمدة غير محدودة [٥].

---

(١) أنظر فى هذا الموضوع:

– عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٦٧.

(٢) Chronology of The Middle East Journal, Vo. 32, No. 1, Winter 1978, P.: 51.

(٣) وذلك كما ورد فى:

– **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة الثامنة، التقرير الخامس، يوليو١٩٧٨، ص: ٤٧٩–٤٨٠

(٤) Chronology of The Middle East Journal, Vo. 33, No. 3, Summer, 1979, P.: 357.

(٥) وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن كلاً من « يادين » و « بورغ » رفضا تولى وزارة الخارجية فالأول أبلغ « بيغن » أن إهتماماته تنحصر بالشؤون الداخلية والاجتماعية، أما « بورغ » فقد تمسك، بوزارة الداخلية لأنها تحقق لحزبه مركز قوة =

وقد سجلت جريدة « دافار » الإسرائيلية ثلاثة إنجازات إستطاع حزب أغودا تحقيقها خلال العام الأول من حكم « بيغن » وهى [١]:

– سن قانون يحظر النشاط التبشيرى فى « إسرائيل »

– تعديل قانون الآثار والحفريات على وضع يضع عراقيل أمام علماء الآثار.

– إقرار مبدئى من الكنيست لمشروع قانون إعفاء الفتيات المتدينات – فى سن الخدمة العسكرية – من المثول أمام لجنة فحص خاصة للتثبت من تدينهن والإكتفاء بتصريح من الفتاة تعلن فيه أنها تعيش نمط حياة دينى.

٢ – الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست العاشر: ١٩٨١ – ١٩٨٤م:

جرت إنتخابات الكنيست العاشر فى ٣٠ يونيو من عام ١٩٨١، وذلك قبل موعدها بخمسة أشهر بعدما قررت حكومة بيغن إنهاء عملها وتقديم مشروع قرار لحل الكنيست وتقديم موعد الإنتخابات [٢]. وقدبلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٤٨٠,٠١٤) ناخباً صوّت منهم (١,٩٥٤,٦٠٩) ناخباً، بنسبة مشاركة قدرها ٧٨,٥٪. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

= عن غيرها من الوزارات. وقد إنتهى التشكيل الوزارى لحكومة « بيغن » الثانية – بجانب وزراء المفدال وداش – إلى الشكل التالى: اسحق شامير وزيراً للخارجية، هوروفيتش وزيراً للمالية، غدعون بات وزيراً للصناعة والتجارة السياحة، ديفيد ليفى وزيراً للإسكان والبناء، حاييم لانداو وزيراً للنقل، اسحق موداعى وزيراً للطاقة والإتصالات، وايزمان وزيراً للدفاع، شوستيك وزيراً للصحة، وشارون وزيراً للزراعة، وموشيه نسيم وزيراً بلا وزارة.

(١) وذلك بتاريخ ١٠ إبريل ١٩٧٨، وذلك كما ورد فى:

– **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة الثامنة، التقرير الخامس، يوليو١٩٧٨، ص: ٤٨٢.

(٢) وذلك بعد أن تقلص عدد مؤيدى الحكومة فى الكنيست وإستقالة وزير المالية.

جدول رقم (٤٦)

نتائج إنتخابات الكنيست العاشر : ٣٠ يونيو ١٩٨١

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٢,٤٨٠,٠١٤
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	١,٩٥٤,٦٠٩
نسبة المشاركة:	٧٨,٥٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	٣٩
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٠

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٧٠٨,٥٣٦	٣٦,٥٧	٤٧(+١٥)
راتس	٢٧,٩٢١	١,٤٤	١(صفر)
حركة التغيير شينوى	٢٩,٨٣٧	١,٥٤	٢(+٢)
حركة التجديد القومى: تيلم (موشيه دايان)	٣٠,٦٠٠	١,٥٨	٢(+٢)
حزب الليكود	٧١٨,٩٤١	٣٧,١١	٤٨(+٥)
حزب النهضة : هتحيا	٤٤,٤٦٦	٢,٣	٣(+٣)
المفدال	٩٥,٢٣٢	٤,٩٢	٦(-٦)
حزب تقاليد إسرائيل: تامى	٤٤,٤٦٦	٢,٣	٣(+٣)
أغودات إسرائيل	٧٢,٣١٢	٣,٧٣	٤(صفر)
حداش	٦٤,٩١٨	٣,٣٥	٤(-١)

وقد دشنت نتائج هذه الدورة الإنتخابية شكلاً جديداً للأحزاب فى « إسرائيل »، فقد حصل حزبان على عدد متقارب من المقاعد وهما حزب الليكود وحصل على (٤٨) مقعداً، وتكتل المعراخ وحصل على (٤٧) مقعداً، الأمر الذى وصفه العديد من المراقبين « بالثنائية الحزبية » . وقد أصيبت الأحزاب الدينية بتقلص فى قوتها البرلمانية، فالأحزاب الدينية الصهيونية فقدت ثلاثة مقاعد مقارنة بإنتخابات عام ١٩٧٧، إذ حصل المفدال على (٦) مقاعد فقط، وحصل حزب تامى المنشق عليه على (٣) مقاعد. أما حزبا أغودا فقد حصلا - معاً - على (٤) مقاعد. ويرتد تراجع قوة المفدال إلى الصراعات التى شهدها الحزب من الداخل حول العديد من المسائل (القيادة، السلام مع العرب، الإستيطان، ...) من جهة، وإنشقاق اليهود الشرقيين - بقيادة أبو حصيرة - من جهة أخرى. وإلى جانب هذا، فقد أعلنت قيادة الحزب عشية إنتخابات ١٩٨١ أن الحزب سيأتلف مع الليكود بعد الإنتخابات مما دفع العديد من

الناخبين إلى التصويت مباشرة لصالح الليكود [١] .

وعلى الرغم من تضاؤل قوة المفدال البرلمانية إلا أن قدرته على مساومة حزب الليكود عشية تشكيل الإئتلاف لم تتأثر، فطالما أن الحزبين الكبيرين متقاربان فى عدد المقاعد ، ففى إمكان الأحزاب الصغيرة المناورة والمساومة بشكل مؤثر. وقد إستبعد « بيغن » التحالف مع حزب هتحيا اليمينى وحركة تيلم - التى شكلها موشيه دايان - نظراً لموقفهما المتعارض مع سياسات «بيغن» فيما يخص الإنسحاب من سيناء ومفاوضات الحكم الذاتى. ولهذا فقد إتجه « بيغن » إلى التفاوض مع الأحزاب الدينية، الأمر الذى عزز قدرة هذه الأخيرة على المساومة والإبتزاز. وفى هذه الأثناء إشترطت الحاخامية الرئيسية على الأحزاب الدينية الربط بين دخولها إئتلاف «بيغن» ، وبين ضرورة تغيير قانون العودة حسب رؤيتها [٢] ، كما طالب حزب أغودا بهذا الأمر كشرط لتحالفه مع « بيغن » . وبجانب ما سبق فقد نشب نزاع بين حزبى المفدال وتامى حول وزارة الشؤون الدينية. وبعد مشاورات ومناورات إستمرت ما يقرب من خمسة أسابيع ، هدّد خلالها « بيغن » بإجراء إنتخابات جديدة، إنتهى هذا الأخير إلى تشكيل إئتلاف يجمع بجانب الليكود جميع الأحزاب الدينية: المفدال وأغودا وتامى، وذلك على الأسس التالية [٣] .

- سيبذل « بيغن » كل جهده ليضمن تمرير تعديل قانون العودة فى الكنيست، وفى حالة عدم تحقق ذلك ينسحب أغودا من الإئتلاف.

- إحترام شعائر السبت فى كافة مؤسسات الدولة ومشروعاتها بما فى ذلك شركات الطيران والموانىء.

- ستعمل الحكومة على إعفاء مزيد من الفتيات المتدينات من الخدمة العسكرية بمجرد إعلانهن أنهن متدينات دون اللجوء إلى لجنة خاصة للفحص.

- حصول حزب المفدال عل وزارتى الأديان والداخلية، والتربية والتعليم، ومنصبى نائب وزير الأديان، ونائب وزير الخارجية، ورئاسة وفد « إسرائيل » فى مفاوضات الحكم الذاتى.

- حصول حزب تامى على وزارة الشؤون الاجتماعية وإستيعاب المهاجرين والعمل.

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

- Krausz, E.; **Op. cit.,** P. : 271 , 288 - 289.

- Weissbrod, L.; **Op. cit.,** P. : 541.

(٢) Chronology of the Middle East Journal, vo. 35, No. 4, Aut. 1981, P. : 607.

(٣) وكان «بيغن» قد اجتمع مع الحاخام الأكبر وناقش معه بنود الإتفاق الإئتلافى الذى جاء فى (٨٣) بنداً منهم (٣٠) بنداً تتعلق بالشؤون الدينية فى البلاد، انظر :

- Idem.

وعن أسس الإئتلاف انظر :

- عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٣.

جدول رقم (٤٧)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الثالث والعشرين : يوليو ١٩٨١

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الليكود	٣٧,١١	٤٨
المفدال	٤,٩٢	٦
أغودا	٣,٧	٤
تامى	٢,٣	٣
	٪ ٤٨,٠٣	٦١

وقد نال « بيغن » الثقة فى الحكومة الثالثة والعشرين (يوليو ١٩٨١ - أكتوبر ١٩٨٣) فى ٥ أغسطس ١٩٨١، وقد إحتل عضوا المفدال « هامر » و « بورغ » وزارتى التربية والتعليم، والداخلية والأديان، وتولى « أهارون أبو حصيرة » منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية، كما تقلد « حاييم دروكمان »، و « يهودا بن مائير » منصبى نائب وزير الأديان والخارجية وهما من المفدال. وقد إنضم حزب هتحيا ((٣) مقاعد) إلى هذا الإئتلاف فى يوليو ١٩٨٢، وحصل على وزارة العلوم والتطوير. وقد واصل حزب أغودا إمتناعه عن تقلد المناصب الوزارية، غير أنه حصل على منصب رئيس لجنة المالية بالكنيست، حيث إحتله رئيس الحزب «مناحيم بورش» [١].

وقد أوفى « بيغن » بجل ما وعد به فيما يتعلق بمراعاة القيم والتقاليد الدينية المتصلة بالسبت والتنقيب عن الآثار، إذ وافقت لجنة الكنيست فى أغسطس ١٩٨٢ على حظر طيران طائرات العال يوم السبت بأغلبية (١١) صوتاً مقابل (١٠) أصوات ، كما أوقف وزير التربية والتعليم عمل لجنة كانت تقوم بالتنقيب عن الآثار فى منطقة بالقدس، بعد أن أعلن الحاخام الأكبر الإشكنازى أن بها قبوراً يهودية. وقد مرر حزب أغودا - عقب ذلك - مشروع قانون

(١) وكان باقى التشكيل الوزارى على النحو التالى : بيغن رئيساً للوزارة ، أرليخ نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للزراعة، ديفيد ليفى نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للبناء والإسكان، يورام أريدور وزيراً للمالية، اسحق بيرمن وزيراً للطاقة والإنشاء، يعقوب مريدور وزيراً للاقتصاد والتنسيق الوزارى، موشيه نسيم وزيراً للعدل، غدعون بات وزيراً للصناعة والتجارة، مردخاى تسيبورى وزيراً للاتصال، حاييم كورفو وزيراً للمواصلات ، اليعازر شوستك وزيراً للصحة، اسحق شامير وزيراً للخارجية، اريل شارون وزيراً للدفاع، وابراهام شرير وزيراً للسياحة، وهؤلاء جميعاً من الليكود. وهذا بجانب يوفال نئمان كوزير للعلوم والتطوير. وقد حل موشيه آرنيز محل شارون فى وزارة الدفاع بعد تقرير لجنة «كاهان» التى حققت فى مذابح صبرا وشاتيلا فى فبراير ١٩٨٣، كما حل «إسحاق موداعى » محل وزير الطاقة الذى استقال فى سبتمبر ١٩٨٣ إحتجاجاً على المذابح ذاتها. انظر فى هذا :
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣٤.

للكنيست يقضى بمنع أية حفريات دون موافقة من جهات دينية ذات صلة بموضوع التنقيب عن الآثار، وحصل على الأغلبية المطلوبة فى القراءة الأولى [١].

وقد إستمرت هذه الحكومة حتى إستقالة « بيغن » [٢] عام ١٩٨٣ وتولى «إسحق شامير» منصب زعيم الليكود وتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة. وقد تكونت حكومة «شامير » الأولى « الحكومة الرابعة والعشرون: أكتوبر ١٩٨٣ - سبتمبر ١٩٨٤ » على نفس أسس الإئتلاف السابق من الليكود والمفدال وهتحيا وأغودا، حيث جاءت بعد فشل « شامير » فى مساعيه الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع المعراخ. ولقد تعهد « شامير » لأغودات إسرائيل بتقييد إنتاج لحم الخنزير، وبالضغط على عمدة القدس لغلق حمام سباحة مختلط (للرجال والنساء) بجوار الحى الأرثوذكسى بالمدينة [٣]. وقد جاء توزيع المقاعد الوزارية على نفس النحو الذى كان فى الحكومة السابقة مع تغييرات طفيفة [٤].

وقد عانت هذه الوزارة - كغيرها - العديد من الأزمات التى تسبب فيها شركاء الإئتلاف، ولعل أخطر هذه الأزمات تلك التى تسبب فيها حزب تامى، حين رفض «أبو حصيرة» الإستقطاعات المالية التى طالت وزارته (٩ ٪) مهدداً بالتصويت ضد الحكومة فى إقتراح بحجب الثقة إذا لم تستجب الحكومة لمطالبه بوضع حد أدنى للأجور، وزيادة المعونات الخاصة بالأطفال (فوق سن خمس سنوات)، وزيادة ضريبة الدخل مع إعفاء ذوى الدخول الضعيفة. وقد إنتهت هذه الأزمة بتعهد « شامير » بتقديم مشروع قانون الحد الأدنى للأجور، وتشكيل لجنة وزارية

(١) وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن حزب أغودا اتبع إجراءات غريبة عن الأعراف الديمقراطية فى تمريره لهذا الإقتراح، فقد قدّمه عشية رفع جلسات الكنيست للأجازة الصيفية، وقبل منتصف الليل بقليل وذلك بموافقة نائب رئيس الكنيست «كوهين أفيدوف» الذى ترأس الجلسة نظراً لغياب رئيس الكنيست، وذلك دون أن يكون مدرجاً على جدول الأعمال، وقد نال المشروع أغلبية الحاضرين الأمر الذى أثار رئيس الكنيست بعد عودته وانتهى الأمر باستقالة نائبه وتدخل بيغن للتهدئة. وهذا أمر ليس بغريب على التقاليد السياسية الإسرائيلية فثمة العديد من الإقتراحات والقوانين تصدر دون علم الأغلبية. انظر فى هذا الموضوع :
- وليد العسلى، الديمقراطية السياسية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٦ - ٦٨.
- عبد العزيز شادى ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٤.

(٢) تضاربت الآراء حول دوافع استقالة بيغن فقد قيل أن وفاة زرجته «عاليزا» قد أثرت عليه، وجعلته غير قادر على القيام بمهامه، وقيل أيضاً أن حرب لبنان، وعدد القتلى والجرحى الذى لم يكن متوقعاً، جعلته يعيش فى كآبة شديدة. وقيل أيضاً أنه شعر بالإحباط نتيجة الصراع بين الوزراء وعجزهم عن حل المشكلات الداخلية . انظر :
- سمير جبور؛ إنتخابات الكنيست الحادى عشر ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٠ - ٨١.
وبتاريخ ٢٥ إبريل ١٩٨٩ نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية مقابلة أجراها دوف غولدشتاين مع إسحاق نافون نائب رئيس الوزراء ووزير التربية فى الحكومة السادسة والعشرين (ديسمبر ١٩٨٨ - يونيو ١٩٩١)، ورئيس الدولة الأسبق، كشف فيها عن ما أسماه «حقائق مذهلة» عن «بيغن» حيث أكد أن هذا الأخير خاض حرب لبنان وهو فى أشد حالات المرض وغير قادر على السيطرة على تصرفاته، وأن الأدوية قضت عليه. وقد كانت هذه المقابلة عشية إنتخابات الكنيست (نوفمبر ١٩٨٩) وبعد عدة هزائم متتالية لحقت بحزب «نافون» : العمل. ورد ذلك فى تقرير بمجلة اليوم السابع، باريس، ٨ مايو ١٩٨٩، ص : ٢٢.

(٣) **المرجع السابق**، ص : ٧٥.

(٤) حيث حل «بيسح غروبر» فى وزارة الزراعة، وصار « شارون »، و «سارة دورون» وزيرين بلا وزارة واحتفظ «شامير» بوزارة الخارجية. وقد استقال «اريدور» وحل محله «يغال كوهين أورغاد» فى وزارة المالية.

لجنة وزارية لمناقشة زيادة ضريبة الدخل [1].

ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية، وتفاقم الخلافات بين شركاء الإئتلاف وإستقالة عدد منهم وحل داش، فقدت الحكومة قدرتها على الإستمرار وحل الكنيست نفسه، وتم تقديم موعد الإنتخابات.

٣ - الإئتلاف الحكومى خلال فترة الكنيست الحادى عشر: ٨٤ - ١٩٨٨م:

جرت إنتخابات الكنيست الحادى عشر قبل موعدها بخمسة عشر شهراً فى ٢٣ يوليو من عام ١٩٨٤، وكان عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٦٥٤,٦١٣) ناخباً، شارك منهم فعلياً (٢,٠٩١,٤٠٢) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٧٨,٧٪. وقد شاركت ست قوائم لأول مرة هى: ياحد، شاس، أوميتس، قائمة ايلياف، كاخ، مورشاه. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

جدول رقم (٤٨)

نتائج إنتخابات الكنيست الحادى عشر: ٢٣ يوليو ١٩٨٤

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٢,٦٥٤,٦١٣
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	٢,٠٩١,٤٠٢
نسبة المشاركة:	٪٧٨,٧
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	٢٦
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٥

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٧٢٤,٠٧٤	٣٤,٩	٤٤(-٣)
شينوى		٢,٦	٣(+١)
راتس	٥٤,٧٧٤	٢,٤	٣(+٢)
الحركة من أجل الوحدة الوطنية: ياحد	٤٩,٦٩٨	٢,٢	٣(+٣)
أوميتس	٤٦,٣٠٢	١,٢	١(+١)
حزب الليكود	٢٣,٨٤٥	٣١,٩	٤١(-٧)
حزبا هتحيا والصهيونية المتقدمة (تسوميت)	٦٦١,٣٠٢	٤,-	٥(+٢)
كاخ		١,٢	١(+١)
المفدال	٨٣,٠٣٧	٣,٥	٤(-٢)
تامى	٢٥,٩٠٧	١,٥	١(-٢)
حركة التراث: مورشاه	٧٣,٥٣٠	١,٦	٢(+٢)
أغودات إسرائيل	٣١,١٠٣	١,٧	٢(-٢)
حزب حراس التوراه الشرقيين: شاس	٣٣,٢٨٧	٣,١	٤(+٤)
حداش	٣٦,٠٧٩	٣,٤	٤(صفر)
القائمة التقدمية للسلام (عربية)	٦٣,٦٠٥	١,٨	٢(+٢)

(١) المرجع السابق، ص: ٧٥ - ٧٦.

وقد دخل المعراخ هذه الإنتخابات وهو أكثر تماسكاً من ذى قبل، فقد إلتف أعضاء الحزب حول قيادة « بيريز »، الذى تطلع إلى إنتصار يمحى آثار هزيمتين تعرض لهما الحزب تحت قيادته عام ١٩٧٧، ١٩٨١، وذلك على الرغم من الصعوبات الجمة التى واجهت المعراخ حيث لم يطرح الحزب مواقف واضحة من المسائل الرئيسية المطروحة، كما أنه عانى من إبتعاده عن المفاهيم الإشتراكية العمالية [1]. وفى المقابل كان الوضع فى الليكود أكثر صعوبة، فعشية الإنتخابات تلاشت قائمة داش فظهرت حكومة الليكود كحكومة متشددة خرج منها « المعتدلون» (دايان، وايزمان، و يادين) وهيمن عليها « المتطرفون » (شارون، ايتان، اريدور). وعلى الرغم من أن الصراع حول الزعامة قد تم حسمه بإختيار « شامير » من قبل اللجنة المركزية زعيماً للحزب ومرشحاً لرئاسة الحكومة بعد الإنتخابات، إلا أن « شارون » حصل على دعم ما يقرب من نصف أعضاء اللجنة المركزية مما شكل تحدياً خطيراً لقيادة « شامير ». وإلى جانب هذا، فقد كان لإختفاء « بيغن »، القائد التاريخى لحيروت، وإستفحال الأزمة الاقتصادية، وتداعيات حرب لبنان أثره السيىء على حملة الليكود الإنتخابية [2].

أما فى المعسكر الدينى، فقد شهدت الفترة التى سبقت هذه الإنتخابات تشرذم الأحزاب الدينية وتفككها حتى ظهرت ست أحزاب وقوائم دينية إنتخابية - لأول مرة - هى المفدال وتامى ومورشاه وأغودا وشاس وكاخ [3].

وقد كانت نتائج هذه الإنتخابات مخيبة لآمال العديد من الأطراف، فالحزبان الكبيران حصلا على أصوات أقل نسبياً مما حصل عليه كل منهما فى عام ١٩٨١ على الرغم من زيادة عدد أصحاب حق الإقتراع، كما أن الفارق الضيق بينهما عام ١٩٨١ (٠,٣٦٪) من الأصوات، الذى كان لصالح الليكود، إتسع عام ١٩٨٤ إلى ٣٪ لصالح المعراخ. ويرتد ذلك إلى أن ٨٥٪ من الذين صوتوا للمعراخ عام ١٩٨١ أعطوا أصواتهم عام ١٩٨٤ له، فى حين أن ٧٥٪ فقط من الذين أعطوا الليكود أصواتهم عام ١٩٨١ كرروا تصويتهم هذا عام ١٩٨٤، كما إنتقل حوالى ١٠٪ من ناخبى الليكود عام ١٩٨١ إلى المعراخ عام ١٩٨٤. وبالإجمال فقد ذهبت الأصوات التى فقدها المعراخ إلى راتس وشينوى وقائمة ايلياف، وإنتقلت الأصوات التى فقدها الليكود إلى هتحيا ومورشاه وياحد واوميتس [4].

وفى داخل المعسكر الدينى فقد المفدال مقعدين ذهبا لقائمة مورشاه، حيث هبطت نسبة

(١) سمير جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٥٧ - ٥٨.

(٢) انظر فى هذا الشأن:

- Peretz, D., and Smooha, S.; **Israel's Tenth Knesset Elections - Ethnic Upsurgence and Decline of Ideology** (The Middle East Journal, Vo. 35, No. 4, Aut., 1981), P. : 509 - 510.

(٣) انظر ما سبق وأوردناه عن نشأة أحزاب تامى ومورشاه وشاس فى الفصل الثانى من هذا الباب. وعن كاخ انظر الفصل الخامس من هذا الباب.

(٤) سمير جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٣٨ - ١٤١.

لجنة وزارية لمناقشة زيادة ضريبة الدخل [١].

ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية، وتفاقم الخلافات بين شركاء الإئتلاف وإستقالة عدد منهم وحل داش، فقدت الحكومة قدرتها على الإستمرار وحل الكنيست نفسه، وتم تقديم موعد الإنتخابات.

٣- الإئتلاف الحكومى خلال فترة الكنيست الحادى عشر: ٨٤ – ١٩٨٨م:

جرت إنتخابات الكنيست الحادى عشر قبل موعدها بخمسة عشر شهراً فى ٢٣ يوليو من عام ١٩٨٤، وكان عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٦٥٤,٦١٣) ناخباً، شارك منهم فعلياً (٢,٠٩١,٤٠٢) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها ٧٨,٧٪. وقد شاركت ست قوائم لأول مرة هى: ياحد، شاس، أوميتس، قائمة ايلياف، كاخ، مورشاه. وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

جدول رقم (٤٨)

نتائج إنتخابات الكنيست الحادى عشر: ٢٣ يوليو ١٩٨٤

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٢,٦٥٤,٦١٣
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	٢,٠٩١,٤٠٢
نسبة المشاركة:	٪٧٨,٧
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	٢٦
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم:	١٥

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
المعراخ	٧٢٤,٠٧٤	٣٤,٩	٤٤(–٣)
شينوى		٢,٦	٣(+١)
راتس	٥٤,٧٧٤	٢,٤	٣(+٢)
الحركة من أجل الوحدة الوطنية: ياحد	٤٩,٦٩٨	٢,٢	٣(+٣)
أوميتس	٤٦,٣٠٢	١,٢	١(+١)
حزب الليكود	٢٣,٨٤٥	٣١,٩	٤١(–٧)
حزبا هتحيا والصهيونية المتقدمة (تسوميت)	٦٦١,٣٠٢	٤،–	٥(+٢)
كاخ		١,٢	١(+١)
المفدال	٨٣,٠٣٧	٣,٥	٤(–٢)
تامى	٢٥,٩٠٧	١,٥	١(–٢)
حركة التراث: مورشاه	٧٣,٥٣٠	١,٦	٢(+٢)
أغودات إسرائيل	٣١,١٠٣	١,٧	٢(–٢)
حزب حراس التوراه الشرقيين: شاس	٣٣,٢٨٧	٣,١	٤(+٤)
حداش	٣٦,٠٧٩	٣,٤	٤(صفر)
القائمة التقدمية للسلام (عربية)	٦٣,٦٠٥	١,٨	٢(+٢)

(١) **المرجع السابق**، ص: ٧٥ – ٧٦.

وقد دخل المعراخ هذه الإنتخابات وهو أكثر تماسكاً من ذى قبل، فقد إلتف أعضاء الحزب حول قيادة « بيريز »، الذى تطلع إلى إنتصار يمحى آثار هزيمتين تعرض لهما الحزب تحت قيادته عام ١٩٧٧، ١٩٨١، وذلك على الرغم من الصعوبات الجمة التى واجهت المعراخ حيث لم يطرح الحزب مواقف واضحة من المسائل الرئيسية المطروحة، كما أنه عانى من إبتعاده عن المفاهيم الإشتراكية العمالية [١]. وفى المقابل كان الوضع فى الليكود أكثر صعوبة، فعشية الإنتخابات تلاشت قائمة داش فظهرت حكومة الليكود كحكومة متشددة خرج منها « المعتدلون» (دايان ، وايزمان، و يادين) وهيمن عليها « المتطرفون » (شارون، ايتان، اريدور). وعلى الرغم من أن الصراع حول الزعامة قد تم حسمه بإختيار « شامير » من قبل اللجنة المركزية زعيماً للحزب ومرشحاً لرئاسة الحكومة بعد الإنتخابات، إلا أن « شارون » حصل على دعم ما يقرب من نصف أعضاء اللجنة المركزية مما شكل تحدياً خطيراً لقيادة « شامير ». وإلى جانب هذا، فقد كان لإختفاء « بيغن »، القائد التاريخى لحيروت، وإستفحال الأزمة الاقتصادية، وتداعيات حرب لبنان أثره السيىء على حملة الليكود الإنتخابية [٢].

أما فى المعسكر الدينى، فقد شهدت الفترة التى سبقت هذه الإنتخابات تشرذم الأحزاب الدينية وتفككها حتى ظهرت ست أحزاب وقوائم دينية إنتخابية – لأول مرة – هى المفدال وتامى ومورشاه وأغودا وشاس وكاخ [٣].

وقد كانت نتائج هذه الإنتخابات مخيبة لآمال العديد من الأطراف، فالحزبان الكبيران حصلا على أصوات أقل نسبياً مما حصل عليه كل منهما فى عام ١٩٨١ على الرغم من زيادة عدد أصحاب حق الإقتراع، كما أن الفارق الضيق بينهما عام ١٩٨١ (٠,٣٦٪) من الأصوات، الذى كان لصالح الليكود، إتسع عام ١٩٨٤ إلى ٣٪ لصالح المعراخ. ويرتد ذلك إلى أن ٨٥٪ من الذين صوتوا للمعراخ عام ١٩٨١ أعطوا أصواتهم عام ١٩٨٤ له، فى حين أن ٧٥٪ فقط من الذين أعطوا الليكود أصواتهم عام ١٩٨١ كرروا تصويتهم هذا عام ١٩٨٤، كما إنتقل حوالى ١٠٪ من ناخبى الليكود عام ١٩٨١ إلى المعراخ عام ١٩٨٤. وبالإجمال فقد ذهبت الأصوات التى فقدها المعراخ إلى راتس وشينوى وقائمة ايلياف، وإنتقلت الأصوات التى فقدها الليكود إلى هتحيا ومورشاه وياحد واوميتس [٤].

وفى داخل المعسكر الدينى فقد المفدال مقعدين ذهبا لقائمة مورشاه، حيث هبطت نسبة

(١) سمير جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٥٧ – ٥٨.

(٢) انظر فى هذا الشأن:

- Peretz, D., and Smooha, S.; **Israel's Tenth Knesset Elections - Ethnic Upsurgence and Decline of Ideology** (The Middle East Journal, Vo. 35, No. 4, Aut., 1981), P. : 509 - 510.

(٣) انظر ما سبق وأوردناه عن نشأة أحزاب تامى ومورشاه وشاس فى الفصل الثانى من هذا الباب. وعن كاخ انظر الفصل الخامس من هذا الباب.

(٤) سمير جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٣٨ – ١٤١.

الأصوات التى حصل عليها المفدال من ٤,٩ ٪ عام ١٩٨١ إلى ٣,٥ ٪ عام ١٩٨٤، كما فقد تامى أكثر من ثلث قوته (من ٢,٣ ٪ إلى ١,٥ ٪ من أصوات الناخبين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤) لصالح شاس وياحد، والمعراخ أيضاً. أما حزب أغودا فقد تقلصت نسبة الأصوات التى حصل عليها من ٣,٧ ٪ عام ١٩٨١ إلى ١,٧ ٪ عام ١٩٨٤ مما جعله يفقد مقعدين ذهبا لصالح شاس (١).

وهكذا، أسفرت هذه الإنتخابات عن برلمان يتزعمه حزبان كبيران متعادلان فى القوة البرلمانية تقريباً، وإلى جانبهما عدد من أحزاب صغيرة يسارية ويمينية ودينية. وقد فقدت الأحزاب الدينية الكثير من قوتها البرلمانية برغم حفاظها على عدد المقاعد فى البرلمان [(١٣) مقعداً]، وذلك بسبب تشرذمها، فهل فقدت هذه الأحزاب قدرتها التساومية عشية تشكيل الحكومة؟.

الحق أن كلاً من الحزبين الكبيرين قد وجد نفسه عاجزاً للمرة الأولى عن تشكيل الحكومة، إذ رفض المعراخ تشكيل حكومة يسارية ضيقة يشترك فيها الشيوعيون والعرب، كما إستحال على الليكود تكوين إئتلاف مع القوى اليمينية والدينية. ولهذا فقد إضطر الحزبان إلى الإشتراك معاً فى حكومة « وحدة وطنية » على أساس المناصفة، بحيث يرأسها « بيريز » خلال العامين الأولين، و« شامير » خلال العامين الأخيرين.

وقد ساهمت عدة عوامل فى إنجاح المشاورات الخاصة بتشكيل حكومة وحدة وطنية، فمن جهة، كانت الأوضاع الاقتصادية سيئة للغاية منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، الأمر الذى حدا بالرئيس « هيرتزوج » إلى دفع الحزبين الكبيرين إلى تشكيل حكومة إتحاد وطنى تعمل على إخراج البلاد من هذه الأزمة التى لم تشهدها البلاد من قبل. ومن جهة أخرى، أدرك « هرتزوج » أيضاً، تفاقم الإنقسام بين المتدينين والعلمانيين فى المجتمع فأراد الحد من تداعيات هذا الإنقسام بحكومة وحدة وطنية. وغنى عن البيان أنه كان لنتائج حرب لبنان أثرها السيىء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل والعسكرية فى « إسرائيل »، الأمر الذى أوجب وجود حكومة مستقرة لا تعانى من الخلافات والأزمات الوزارية (٢).

هذا، وقد تنوعت مواقف الأحزاب والقوى السياسية فى الكنيست من هذه الحكومة على النحو التالى (٣):

---

(١) انظر :

- Peretz, D. and Smooha, S.; **Op. cit.,** P. : 522 - 523.

(٢) انظر فى هذا الشأن :

– عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٨١ – ٨٢.

(٣) انظر فى هذا :

– سمير جبور، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٧٩.

– غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٢٨.

– إنسحاب حزب المابام من المعراخ فى سبتمبر ١٩٨٤، حيث قررت اللجنة المركزية للحزب عدم الإشتراك فى الحكومة والتصويت ضدها، وإعلان تشكيل كتلة منفردة، وإنسحاب أعضاء الحزب الستة من المعراخ. وقد برر الحزب ذلك بصعوبة « حل مشكلات » البلاد من خلال برنامج هذه الحكومة، و« جمود مسار السلام »، و « تدهور » الوضع الاقتصادى.

– إنضمام كتلة « ياحد » بزعامة « وايزمان » إلى المعراخ فى أغسطس ١٩٨٤ بهدف العمل على تأليف حكومة وطنية برئاسة المعراخ، أو حكومة ضيقة برئاسة المعراخ أيضاً (١).

– إنسحاب عضو الكنيست « يوسى سريد » من المعراخ، وإنضمامه إلى راتس؛ وذلك إحتجاجاً على تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما إنسحب عضو الكنيست من شينوى «مردخاى فيرشوفسكى » وانضم إلى راتس أيضاً (٢). وإنضمت اوميتس إلى الليكود (٣).

– تأييد حزب المفدال إقامة حكومة وطنية بعد إدراكه أن قوته البرلمانية قد تراجعت، وأن قدراته التساومية – تبعاً لذلك – قد تضاءلت، كما أدرك المفدال أن المعسكر الدينى الحريدى سيمثل تحدياً مباشراً له وخاصة الحزب الجديد الصاعد شاس. ومن هنا فقد أعلن حزبا المفدال وتامى عن تأييدهما تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وهكذا سعت الأحزاب الدينية إلى الإنضمام إلى حكومة الإتحاد الوطنى بعد أن أدركت أنها لن تستطيع ممارسة الدور الذى تمارسه دوماً عشية تشكيل الحكومات الإئتلافية الضيقة، وذلك بهدف الحفاظ على تلبية الحد الأدنى من مطالبها: السعى نحو تعديل قانون من هو اليهودى؟، والحفاظ على القيم والتقاليد الدينية والمخصصات المالية الحكومية.

ومهما يكن من أمر، فقد إستطاع الحزبان الكبيران التوصل إلى إئتلاف وطنى مكون من المعراخ وياحد، الليكود وأوميتس، المفدال، شاس، أغودا، تامى، شينوى.

---

(١) وقد صارت عدد المقاعد التى للمعراخ فى الكنيست بعد إنسحاب المابام ودخول ياحد واستقالة سريد (٤٤ – ٦ + ٣ – ١) أربعين مقعداً.

(٢) صارت عدد مقاعد راتس بهذا التغيير خمسة مقاعد.

(٣) ارتفع عدد مقاعد الليكود إلى (٤٢) مقعداً بعد إنضمام أوميتس لها.

جدول رقم (٤٩)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الخامس والعشرين

(حكومة إتحاد وطنى) : سبتمبر ١٩٨٤

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
المعراخ + ياحد	٣٦,٨	٤٠
الليكود + أوميتس	٣٣,١	٤٢
المفدال	٣,٥	٤
شاس	٣,١	٤
أغودا	١,٧	٢
مورشاه	١,٦	٢
شينوى	٢,٦	٢
	٪٨٢,٤	٩٦

وقد حصلت الحكومة على ثقة الكنيست فى سبتمبر ١٩٨٤ على أساس إتفاق إئتلافى[١] يقضى بتساوى عدد المقاعد الوزارية لكل من المعراخ والليكود بإستثناء منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية. كما نص الإتفاق على تخصيص منصب وزير بلا وزارة لكل من المفدال وشاس ومورشاه وشينوى، وإسناد وزارتى الداخلية والأديان إلى رئيس الحكومة لحين الإتفاق على من يتولى كل وزارة منهما.

وقد نشب نزاع بين المفدال وشاس حول منصبى وزير الداخلية ووزير الأديان، حيث أصر المفدال على أن يعين بورغ وزيراً للأديان والداخلية،وأيد المعراخ طلب المفدال هذا، فهدد زعيم شاس « بيرتس » بالإستقالة. وقد تم إنهاء هذه الأزمة بتعيين « بورغ » وزيراً للأديان و «بيرتس» وزيراً للداخلية، كما تولى الحاخام « موشيه شابيرا » زعيم مورشاه منصب وزير بلا وزارة، كما حصل حزب أغودا على منصب رئيس اللجنة المالية فى الكنيست،وكانت هذه أول أزمة تواجه الحكومة الخامسة والعشرين (سبتمبر ١٩٨٤ - ديسمبر ١٩٨٨) [٢].

(١) انظر الخطوط الرئيسية للإتفاق الإئتلافى الذى شكل فى سبتمبر ١٩٨٤ :

- Medzini, M. (ed); **Israel's Foreign Relations : Selected Documents : 1984 - 1988** (Volume Nine) (Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem, 1992), P. : 1 - 2.

(٢) وقد تولى أعضاء المعراخ فى الكنيست المقاعد الوزارية التالية : بيريز رئيساً للحكومة - رابين وزيراً للدفاع - اسحاق نافون للمعارف والثقافة - حاييم بارليف للأمن العام - جاد يعقوبى للتنسيق الاقتصادى - آريه نحاكمين للزراعة - موشيه شاحال للطاقة - يعقوب تسور للهجرة والإستيعاب. كما عين وايزمان زعيم ياحد وزيراً بمكتب رئيس الوزراء. أما أعضاء الليكود فى الكنيست فقد احتلوا المناصب الوزارية التالية : شامير نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية - اسحق موداعى وزيراً للمالية - ديفيد ليفى للإنشاء والإسكان - شارون للصناعة والتجارة - مردخاى موتاجور للصحة - حاييم كورفو للنقل - موشيه نسيم للعدل=

وعلى الرغم من ضعف القوة البرلمانية للأحزاب الدينية فى الكنيست الحادى عشر، إلا أنها راحت تحاول تغيير قانون العودة حسب رؤيتها الأرثوذكسية لكنها فشلت، وذلك حال ماتم فى يناير ١٩٨٥ [١].

وقد واجهت حكومة بيريز هذه العديد من الأزمات حول عدد من المسائل: العلاقات مع مصر، ومسألة طابا، والإستيطان داخل المدن العربية [٢]. وقد تم تبادل المناصب بين « بيريز » و «شامير» بعد عامين، وقدّم « شامير » حكومته الجديدة فى أكتوبر ١٩٨٦. وقد حل « زفولون هامر » محل « بورغ »، بعد إعتزال الأخير، فى وزارة الأديان، كما إستقال « بيرتس » من منصبه فى ٣١ديسمبر ١٩٨٦ إحتجاجاً على قرار محكمة العدل العليا فى قضية « شوشانا ميللر »، إلا أنه لم يترك الحكومة وبقى وزيراً بلا وزارة، وقد حل « آريه درعى » عضو شاس ومدير عام وزارة الداخلية مكان «بيرتس» [٣]. وقدظلت مسألة من هو اليهودى تمثل الهدف الأول للأحزاب الدينية طوال فترة تولى هذه الحكومة، كما كان إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على مؤسسات ومدارس هذه الأحزاب هدفاً رئيسياً من أهداف بقاء هذه الأخيرة فى الحكومة[٤].

٤- الإئتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الثانى عشر ٨٨ - ١٩٩٢م:

جرت إنتخابات الكنيست الثانى عشر فى أول نوفمبر ١٩٨٨ فى ظل تصاعد فعاليات إنتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية التى أحتلت عام ١٩٦٧، الأمر الذى دفع

= - ابراهام شارير للسياحة - موشيه كتساف للعمل والشؤون الاجتماعية - جدعون بات للعلوم والتكنولوجيا - موشيه ارينز وزيراً بلا وزارة. كما تولى يغال هوروفيتش زعيم أوميتس منصب وزير بلا وزارة، وأمنون روبنشتاين زعيم شينوى، منصب وزير الاتصال. انظر فى شأن هذا التشكيل :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٣٦ - ٢٣٧.

(١) عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٨٥.

(٢) انظر فى شأن هذه الأزمات :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم ......، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٣٩ - ٢٤٢.

(٣) انظر فى شأن هذه القضية المطلب الثانى من هذا المبحث.

(٤) وتجدر الإشارة إلى حكومة «شامير» الذى بدأت فى عملها فى أكتوبر ١٩٨٦ قد جاءت على النحو التالى : أعضاء الليكود: شامير رئيساً للحكومة - ديفيد ليفى نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للإسكان - موشيه نسيم وزيراً للمالية - شارون للتجارة والصناعة - كورفو للنقل - شرير للعدل والسياحة - كاتساف للعمل والشؤون الاجتماعية - بات للعلوم والتكنولوجيا - آرينز وزيراً بلا وزارة - موداعى وزيراً بلا وزارة. أعضاء المعراخ : بيريز نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية - نافون نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتعليم - رابين وزيراً للدفاع - يعقوبى للتعاون الاقتصادى - نحاكمين للزراعة - شاحال للطاقة والبنية الأساسية - بارليف للأمن العام - شوشانا أربيلى الموزلينو للصحة - تسور للهجرة. ومن شينوى : روبنشتاين وزيراً للاتصال، وبيرتس من شاس للداخلية، وهامر للأديان من المفدال، وهو روفيتش من أوميتس وزيراً بلا وزارة، ويوسيف شابيرا من مورشاه وزيراً بلا وزارة، ووايزمان زعيم ياحد وزيراً بلا وزارة . انظر :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٣٧ - ٢٣٨.

- سمير جبور، إنتخابات الكنيست الحادى عشر، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٩٤ - ٢٩٥.

الناخب الإسرائيلى نحو مزيد من التطرف، وبالتالى نحو اليمين بشكل عام. وهذا ما جعل حزب الليكود يضع برنامجه الإنتخابى على أساس قمع الإنتفاضة عسكرياً بإعتبارها « حرباً عربية حقيقية ضد إسرائيل »، وعلى رفض فكرة المؤتمر الدولى، وإستئناف التفاوض مع الدول العربية بأسلوب مفاوضات كامب ديفيد، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على بناء مزيد من المستوطنات اليهودية فى كل مكان من « أرض لإسرائيل الكاملة ». كما جاءت قائمة الليكود بوجوه جديدة شابة و « متطرفة »، فإلى جانب المراكز الأربعة الأولى (التى إحتلها على التوالى : شامير، ليفى، ارنز، شارون) ظهر فى القائمة « بنيامين نتانياهو » – مندوب إسرائيل السابق فى الأمم المتحدة – و « بنيامين بيغن » و « ديفيد ميغن »، وغيرهم.

وعلى نفس النحو، جاء برنامج حزب العمل، تحت شعار « يد للسلام وقبضة للإرهابيين»، مرتكزاً إلى لاءات ثلاثة: « لا للدولة الفلسطينية، لا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا للعودة إلي حدود ٦٧ ووجود جيش أجنبى إلى غرب نهر الأردن »، كما أسقط الحزب من قائمته من وصفوا بالحمائم من أمثال « أبان إيبان »، وقدّم وجوهاً شابة جديدة وإستقطب عدداً من الجنرالات، وأبقى على تحالفه مع ياحد [١].

وقد شهدت الحياة الحزبية الإسرائيلية ما تعهده دوماً من إنشقاقات واندماجات، إذ ظهر حزبان يمينيان جديدان هما : تسوميت وموليدت، وحزب دينى حريدى منشق عن الأغودا هو : ديغيل هيتوراه، وحزب عربى جديد هو : الحزب الديمقراطى العربى، كما إنشقت قائمة «تجمع قبائل إسرائيل» اليمنية عن شاس، وقائمة ميماد عن المفدال. وقد إختفت قائمة مورشاه بعد إنضمام حزب بوعالى أغودا إلى الأغودا، وعودة « حاييم دروكمان » (قائمة متساد) إلى المفدال، كما اندمج أبو حصيرة (تامى) فى الليكود، وتوزع باقى أعضاء أوروت ومتساد على المفدال وهتحيا. وقد أقرت لجنة الإنتخابات المركزية (٢٧) قائمة من أصل (٥٥) قائمة، وشطبت قائمة «كاخ» بسبب « عنصريتها » كما جاء فى بيان اللجنة.

وقد بلغ عدد أصحاب حق الإقتراع (٢,٨٩٤,٢٦٧) ناخباً، شارك منهم (٢,٣٠٥,٥٦٧) ناخباً، أى بنسبة مشاركة قدرها (٧٩,٧ ٪). وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

(١) انظر فى شأن قائمتى الليكود والعمل التقرير الذى أوردته مجلة اليوم السابع الصادرة من باريس فى ٢٥ يوليو ١٩٨٨، ص : ١٦ ، ١٧ وفى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٨٨، ص : ١٦.

جدول رقم (٥٠)

نتائج إنتخابات الكنيست الثانى عشر

أول نوفمبر ١٩٨٨

عدد أصحاب حق الإقتراع: ٢,٨٩٤,٢٦٧
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع: ٢,٣٠٥,٥٦٧
نسبة المشاركة: ٪٧٩,٧
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع: ٢٧
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم : ١٥

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب العمل	٦٨٥,٣٦٣	٣٠,١	(٥–)٣٩
حزب المابام	٥٦,٣٤٥	٢,٦	(٣+)٣
راتس	٩٧,٥١٣	٤,٣	(٢+)٥
شينوى	٣٩,٥٣٨	١,٧	(١–)٢
حزب الليكود	٧٠٩,٣٠٥	٣٠,٨	(١–)٤٠
هتحيا	٧٠,٧٣٠	٣,١	٣ } (صفر)
تسوميت	٤٥,٤٨٩	٢	٢
حزب الوطن: موليدت	٤٤,١٧٤	١,٩	(٢+)٢
المفدال	٨٩,٧٢٠	٣,٩	(١+)٥
أغودات إسرائيل وبوعالى أغودا	١٠٢,٧١٤	٤,٥	(٣+)٥
شاس	١٠٧,٧٠٩	٤,٦	(٢+)٦
حزب راية التوراه: ديغل هيتوراه	٣٤,٢٧٩	١,٥	(٢+)٢
حداش	٨٤,٠٣٢	٣,٧	٤(صفر)
القائمة التقدمية للسلام	٣٣,٦٩٥	١,٥	(١–)١
الحزب الديمقراطى العربى	٢٧,٠١٢	١,٢	(١+)١

وقد مثلت هذه النتائج نقطة تحول هامة فى مسار الأحزاب الدينية فى « إسرائيل »، حيث حصدت (١٦ ٪) من مجمل الأصوات، فحصلت على (١٨) مقعداً فى الكنيست. ولا يتمثل ذلك التحول فى هذه الأرقام – فقد حصلت الأحزاب الدينية على نفس العدد من المقاعد أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦١ و ١٩٦٩ – وإنما يتمثل فى أن المعسكر الدينى هو المعسكر الوحيد الذى عزز

قوته البرلمانية بخمسة مقاعد مقارنة بنتائج ١٩٨٤ من جهة [١]، وأن ميزان القوة بين جناحى هذا المعسكر قد إنقلب لمصلحة الأحزاب الدينية الحريدية، إذ أن مايقرب من ثلثى عدد الأصوات، التى ذهبت للأحزاب الدينية قاطبة، إتجه إلى الأحزاب الحريدية، الأمر الذى جعل هذه الأخيرة تحصل على (١٣) مقعداً من الـ (١٨) مقعد وذلك من جهة أخرى [٢]. هذا إلى جانب أن هذه الأحزاب مارست نفوذاً غير مسبوق فى المشاورات التى سبقت تشكيل إئتلاف ١٩٨٨ . وقد جعلت كل هذه الأمور نتائج إنتخابات الكنيست الثانى عشر تمثل صدمة للجناحين العمالى واليمينى فى « إسرائيل »، خاصة بعدما أشار جل الإستقصاءات التى أجريت على إمتداد الأشهر الستة السابقة للإنتخابات إلى أن الأحزاب الدينية مجتمعة ستحصل على ما يتراوح بين (١٠) مقاعد و (١٢) مقعداً فى الكنيست، وذلك فى ضوء الإنقسامات والخلافات الحادة التى كانت تعانى منها [٣]. ولكن : ما الذى دفع الآلاف من الناخبين إلى التصويت لصالح الأحزاب الدينية مقارنة بأصوات عام ١٩٨٤ (وعددهم يقترب من العشرة آلاف ناخب)؟، ولماذا ذهب ما يربو على ٧٣,٢٪ من نسبة الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب الدينية مجتمعة إلى الأحزاب الحريدية؟.

يمكن القول – فى هذا المقام – أنه إلى جانب تزايد عدد المتدينين بنسبة أعلى من تزايد العلمانيين نظراً لإرتفاع معدل المواليد بينهم، وتزايد عدد « التائبين » أو ما يسمى فى"إسرائيل » بـ « العائدين إلى الدين »، فإن هناك عاملين رئيسيين يفسران تعاظم قوة الأحزاب الدينية وبخاصة الحريدية منها، وهما:

– تصويت أعداد كبيرة من الطوائف الشرقية للأحزاب الدينية بدلاً من التصويت لليكود وهتحيا. فوجود حزب دينى- حريدى شرقى، ووجود يهوديين شرقيين على رأس قائمتى المفدال وشاس (افنير شاكى واسحق بيرتس)، أتاح للطوائف الشرقية التعبير عن نفسها عن طريق التصويت للأحزاب الدينية [٤]، وذلك بعد أن فقدت الأمل فى الحزبين الكبيرين : العمل والليكود. وقد إستطاع شاس الحصول على أصوات الطبقات الفقيرة والطوائف الشرقية سواء

(١) وحيد عبد المجيد؛ **إنتخابات الكنيست الثانى عشر والنظام الحزبى الإسرائيلى** فى : على الدين هلال (محرر)؛ **انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل** (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ومركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٩)، ص : ١٥.

(٢) انظر فى هذا :

– جيبل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٣.

- Liebman, C.; **Op. cit.**, P. : 283.

(٣) أحمد خليفة؛ **جولة إستكشافية فى «كهوف» الأحزاب الدينية عشية الانتخابات الإسرائيلية** (مجلة اليوم السابع، باريس، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨)، ص : ٨.

(٤) **المرجع السابق**، نفس المكان.

أكانت دينية أم علمانية، بجانب أصوات الحريديم الشرقيين، فصار أكثر الأحزاب الدينية إستجابة إلى إحتياجاتهم الاجتماعية و الشخصية أكثر منها الدينية. وهكذا، فعلى الرغم من أن قادة شاس ونشطاءه من الحريديم إلا أن معظم ناخبيه كانوا من اليهود التقليديين المحافظين على نمط الحياة التقليدى [١]. وهؤلاء – فى نظر « مناحيم فريدمان » المتخصص فى الأحزاب الدينية الحريدية – تواقون إلى إحياء التراث والتقاليد اليهودية « فى دولة تبدو فى نظرهم معادية ومسؤولة عن هدم الماضى الجميل »، كما يرى « فريدمان » أن نجاح شاس عام ١٩٨٨ إنما يرتد إلى كون الطائفية التى عوّل عليها « ذات صلة بالتراث وليست إلتزاماً بالأوامر والنواهى الإلهية، كما هو مألوف فى العالم الدينى المتزمت » [٢].

وإلى جانب ما سبق لا يعتبر قادة شاس الحريديم أيديولوجيتهم أيديولوجية معادية للصهيونية (شأن أيديولوجية بقية الأحزاب الحريدية)، ولهذا قبلوا المناصب الوزارية، التى تحتم عليهم المشاركة فى الإحتفالات الرسمية للدولة، كما خدم « عوفاديا يوسيف » كحاخام أكبر للسيفارديم فى الحاخامية الرئيسية للدولة التى يعاديها بقية الحريديم [٣]. وقد أدى هذا إلى خروج حزب شاس من القطاعات الحريدية الضيقة، بل وإلى تطلعه إلى إنشاء نظام تعليمى خاص به ومجلس علماء توراه مشابه لمجلس علماء التوراه التابع لحزب أغودا [٤].

– إستنفار الأحزاب الدينية الجمهور الدينى بصورة لم يسبق لها مثيل للإدلاء بأصواته، الأمر الذى دفع بأعداد كبيرة من الناخبين المتدينين، ممن إعتادوا فى الماضى العزوف عن المشاركة، إلى التصويت. ويرتد هذا الإستنفار إلى « الحرب الأيديولوجية » التى دارت – آنذاك – بين إثنين من أهم الزعماء الروحيين فى العالم الدينى اليهودى وهما : الحاخام من لوبافيتش «مناحيم شنيورسون » زعيم الطائفة الحسيدية « حباد »، والحاخام من ليتوانيا رابى « اليعازر مناحيم شاخ » زعيم المتناجديم المعارضين للحسيديم والرئيس السابق لمجلس كبار علماء التوراه التابع لحزب أغودا، فبعد أن إتهم « شاخ » « شنيورسون » بالهرطقة، طالب أتباع أغودا (الحسيديم والمعارضين للحسيديم) بمقاطعته، ولما رفضت قيادة أغودا ذلك، إنشق « شاخ » عن أغودا، وأسس حزب ديغيل هيتوراه، ودعا أتباعه للتصويت له. وقد رد « شنيورسون » على ذلك بدعوة أتباعه الكثيرين – الذين كانوا عادة يمتنعون عن التصويت – إلى المشاركة بكامل ثقلهم

(١) Friedman, M., The Ultra - Orthodox and Israeli Society, **Op. cit.**, P. : 196.

(٢) ورد هذا فى :

– أحمد خليفة، جولة استكشافية .....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩.

وانظر أيضاً فى هذا الصدد :

- Beilin, Y., **Op. cit.**, P. : 191.

(٣) Friedman, M.; **Loc. cit.**

(٤) Idem.

إلى جانب أغودا. وقد دفع ذلك « عوفاديا يوسيف » – الزعيم الروحى لشاس – إلى إستنفار جمهور الحزب، والطوائف الشرقية بشكل عام، لأجل التصويت لصالح شاس. وهكذا صار التنافس على مقاعد الكنيست تنافساً بين الطوائف الدينية الحريدية على قداسة ومكانة الزعماء الروحيين لها [1].

وقد أفضى كل هذا إلى زيادة مقاعد شاس فى الكنيست من أربعة مقاعد إلى ستة مقاعد، وزيادة عدد مقاعد أغودا من مقعدين إلى خمسة مقاعد. أما حزب المفدال – الذى إتسمت مواقفه فى المجال الخارجى بالتشدد والتطرف بعد تبنى قيادته مواقف غوش أُمونيم – فقد حافظ على قوته الإنتخابية وأضاف لها مقعد متساد الذى إحتله الحاخام « دروكمان »، كما خسر المعسكر الصهيونى الدينى مقعداً بإنضمام حزب تامى إلى الليكود [2].

وإستناداً إلى تحليلنا السابق، فإن الأحزاب الدينية لعبت – بعد إنتخابات الكنيست الثانى عشر (١٩٨٨) – الدور الحاسم فى تقرير من يشكل الحكومة، فكيف حدث ذلك؟.

لقد أدى تقارب الحزبين الكبيرين – العمل (٣٩)مقعداً والليكود (٤٠) مقعداً – إلى تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية وممارستها لكل أنواع المساومة والإبتزاز تجاه هذين الحزبين، فلم تلتزم الأحزاب الدينية بمواقف واضحة وثابتة تجاه أى حزب، بل راحت تقترب من العمل حيناً، ومن الليكود أحياناً أخرى، وكان معيارها الثابت – دوماً – هو كيفية الحصول على قدر أكبر من المكاسب بالتحالف مع أى حزب من الحزبين الكبيرين.

وقد أبدى « افنير شاكى » ميلاً نحو الليكود، وحدد مآخذ المفدال على حزب العمل فى [3]:

– إقتراب حزب العمل خلال السنوات الستة الماضية نحو اليسار، حيث راتس والمابام، على وضع يضر بإتفاقية الوضع الراهن.

– تصالح حزب العمل مع الإصلاحيين لأجل ضمان تأييد ودعم اليهود الإصلاحيين فى الولايات المتحدة، وهذا أضر بمكانة الأرثوذكس والحاخامية الرئيسية.

(١) انظر فى هذا :

– أحمد خليفة، جولة إستكشافية .....، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

– جيبل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٥ – ١٩٧.

- Beilin, Y.; **Op. cit.**, P. : 190 , 234.

(٢) انظر فى شأن الربط بين مواقف المفدال «المتطرفة» ومواقف الأحزاب الحريدية «المعتدلة» تجاه مسألة أراضى ١٩٦٧ وربط ذلك بميزان القوة بين المعسكرين فى هذه الإنتخابات :

– وحيد عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤.

(٣) انظر فى هذا :

– رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٩ – ٢٣٠.

– إن حزب العمل يعمل على القضاء على الأمور المتفق عليها فى إتفاقية الوضع الراهن مثل: إحترام السبت، والتعليم الدينى، ومكانة المحاكم الدينية والحاخامية الرئيسية.

– إن حزب العمل يتخذ مواقف معتدلة فى شأن مسألة الإستيطان فى « يهودا والسامرة » وقطاع غزة، وهو بهذا يعبث بحق تاريخى لا مجال فيه للتنازل.

أما حزب شاس، فقد نعت قادته حزب الليكود – قبيل الإنتخابات – بـ « الخائن » لأنه نكث بوعوده التى قطعها من قبل، فى نفس الوقت الذى هاجم فيه بيرتس حزب العمل وزعيمه «بيريز»، لأنه لم يف بالوعود، إذ «وعد بإغلاق إستاد رامات غان فى أيام السبت، وإغلاق التلفريك فى حيفا ولم يف بوعوده... كما توقفت إدارة هجرة الشباب – فى عهده – عن إرسال الأطفال للمؤسسات الحريدية التابعة لشاس...». وبرغم أن حزب أغودا اعترف بفضل حزب المباى فى بلوغ الإنجازات الدينية التى تحققت فى الماضى، إلا أنه أعرب عن عدم ثقته فى أن يفى « بيريز » بوعوده [1]. وقد قرر قادة أغودا فى النهاية – بشكل صريح – أنهم سيكونون فى صف من يقدم تنازلات أكبر فى مجال الشئون الدينية، ويضمن لهم أكبر قدر من الإعتمادات المالية. وبالمثل أعلن قادة ديغيل هيتوراه أنهم سيؤيدون من يوفر لهم أكبر قدر من الإعتمادات المالية. ولهذا ظهرت – فى الفترة من يوم إنتهاء الإنتخابات حتى تكليف شامير رسمياً بتشكيل الحكومة فى ١٣ نوفمبر– العديد من التحالفات والإتفاقيات الإئتلافية، حيث جمع حزب العمل إلى جانبه أحزاب: المابام وراتس وشينوى وديغيل هيتوراه (٥١مقعداً)، بجانب دعم حداش والقائمة التقدمية والحزب الديمقراطى العربى. كما جمع حزب الليكود بجانبه أحزاب: موليديت وتسوميت وهتحيا والمفدال (٥٢مقعداً). وبعد أن أضاف العمل حزبى أغودا (٥مقاعد) إلى معسكره (لقاء التخلى عن فكرة المؤتمر الدولى وعن تعيين وايزمان للخارجية، ومنحها وزارة الإسكان ومنصب نائب وزير ورئاسة لجنة هامة) لم يتبق من الأحزاب سوى شاس. ولقد راح « بيريز » يتقرب من شاس وأبدى إستعداده لإعطاء كل عضو كنيست تابع له منصباً وزارياً (٦أعضاء)، فأغرى ذلك « آريه درعى » الذى أبدى إستعداده للتحالف مع العمل، غير أن « عوفاديا يوسيف » – الزعيم الروحى لشاس – هو الذى رجح كفة الليكود على حساب العمل وطلب من « هرتزوج » تكليف « شامير » بتشكيل الحكومة، فتلاشت أحلام وآمال « بيريز » بعد كل التنازلات التى قدمها للأحزاب الدينية. لقد أعطى « عوفاديا يوسيف » الضوء الأخضر لـ « شامير » لتشكيل حكومته قبل تكليف « هرتزوج » رسمياً له، فمارس بذلك، كما لاحظ العديد من الباحثين، مهام رئيس الدولة [2]. وعلى الرغم من ذلك فشل

(١) **المرجع السابق**، ص : ٢٣١ – ٢٣٤.

(٢) انظر فى ذلك :

– مجلة اليوم السابع عدد ٢١ نوفمبر ١٩٨٨، ص : ١٨.

وقد تحدث العديد من الكتاب الإسرائيليين عن تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية وقادتها، فهذا «عاموس كينان» يكتب فى =

« شامير » فى تشكيل الحكومة خلال المهلة القانونية الأولى، إذ تعاظمت مطالب الأحزاب الدينية وصار صوتها أكثر علواً من ذى قبل، بحيث راحت تطالب بمشاركة أكبر فى عملية صنع القرار عن طريق أربع حقائب وزارية، ونادت بسن سلسلة من القوانين الدينية مثل : منع لعبة كرة القدم أيام السبت، وتحديد من هو اليهودى؟، وإلغاء التوقيت الصيفى، وإلغاء تجنيد الفتيات، وإغلاق الملاهى والنوادى الليلية، وتعزيز التعليم التوراتى ، وزيادة المخصصات المالية للمؤسسات الدينية، وغير ذلك.

وبعد أن منح « شامير » مهلة قانونية ثانية إنتهت مشاوراته إلى تشكيل حكومة إتحاد وطنى من تآلف الليكود والعمل. لقد مارست الأحزاب الدينية كل صنوف الإبتزاز وأساليب المساومة مع «شامير» وإتسمت مواقفها بالتذبذب والتقلب بين الليكود والعمل ما بين صباح ومساء [(١)]، الأمر الذى أدى إلى فشل « شامير » فى مساعيه. كما شهدت هذه الفترة ضغوطاً خارجية من يهود الولايات المتحدة، ومن الإدارة الأمريكية فى إتجاه تشكيل حكومة إتحاد وطنى تقضى على إبتزاز الأحزاب الدينية وتعمل على توفير الإستقرار للحياة السياسية فى « إسرائيل »، بهدف القضاء على الإنتفاضة، ومواجهة الأزمة الاقتصادية [(٢)]. وكذا شهدت البلاد مظاهرة ضخمة خرجت من أجل تأييد إصلاح النظام الإنتخابى للحد من نفوذ الأحزاب الدينية [(٣)]، كما ناشد « هرتزوج » زعيمى العمل والليكود التوصل إلى إتفاق يقضى بتشكيل حكومة موسعة.

وهكذا إنتهى « شامير » إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية « الحكومة السادسة والعشرون: ديسمبر ١٩٨٨ - يونيو ١٩٩٠» نتيجة لإئتلاف الأحزاب التى يوضحها الجدول التالى:

= يديعوت أحرنوت بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨٨ : « أنا إنسان بلا وطن ولا شعب ولا أرض، إن بلاد الراب بيرتس ليست بلادى، وشعب البابا باروخ ليس شعبى، والدولة أيضاً ليست دولتى». كما تحدث «يوران كانيوك» عن «الخمينية الجديدة» فى «إسرائيل»، كما علّق «سمحا دينتس» على مطالب الأحزاب الدينية بتعديل قانون من هو اليهودى بقوله : « إن إسرائيل اليوم تبدو فى أعين يهود العالم كله كدولة من العصور الوسطى على شاكلة الخمينية الجديدة». وردت هذه الإقتباسات فى **مجلة اليوم السابع**، عددى ١٩٨٨/١١/١٤ ، ص : ١٢ ، ١٩٨٨/١٢/١٢ ، ص : ١٨.

(١) لقد كانت نشرات الأخبار تتناقل - فى تلك الفترة - أخبار إتفاق أحزاب دينية مع الليكود فى الصباح ثم مع العمل فى المساء، حتى أن «بيريز» وقّع فى أول ديسمبر ١٩٨٨ إتفاقاً مع «أغودا» اتفق فيه على المصادقة فى غضون ثلاثة أشهر على الوصول إلى تعديل قانون من هو اليهودى؟، والتزام حزب العمل بإسناد ثلاثة حقائب هى الإسكان والعمل والرفاه الإجتماعى إلى الأغودا وكذلك منصبى رئاسة لجنة المالية فى الكنيست، نائب وزير يشرف على شبكة التعليم المستقلة فى وزارة التعليم.

انظر فى هذا ماورد فى **مجلة اليوم السابع** بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٨، ص : ١٨.

(٢) تجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن وزير المالية الإسرائيلى «موشيه نسيم» قد قدّر تكلفة الإنتفاضة اليومية لإسرائيل بـ ٣ ملايين شيكل أى مليار و ١٣٩ ألف شيكل سنوياً، وذلك كما ورد فى **مجلة اليوم السابع** بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٨٨.

(٣) عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٩.

ولقد علّق «تيدى كوليك» رئيس بلدية القدس على نفوذ الأحزاب الدينية بقوله « نحن كصهيونيين بنينا هذا البلد ووحدنا طابعه ... ويتضح لنا الآن أن العناصر غير الصهيونية بالذات هى التى ستحدد طابع البلد ومستقبله ».

ورد ذلك فى : أحمد خليفة، جولة إستشكافية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨.

جدول رقم (٥١)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى السادس والعشرين

(حكومة إتحاد وطنى) : ديسمبر ١٩٨٨

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الليكود	٣٠,٨	٤٠
العمل	٣٠,١	٣٩
شاس	٤,٦	٦
أغودا	٤,٥	٥
المفدال	٣,٩	٥
ديغيل هيتوراه	١,٥	٢
	٪٧٥,٤	٩٧

وهكذا إستطاع « شامير » تجنب إبتزاز الأحزاب الدينية وضغوطها، تلك الأحزاب التى لم تجد مناص من الإنضمام إلى حكومة الإتحاد الوطنى، كما كان الوضع عشية تشكيل حكومة الإتحاد الوطنى عام ١٩٨٤. إن الأحزاب الدينية تفضل التنازل عن بعض مطالبها والتوقف عن ممارسة الإبتزاز والمساومة متى بدأت مشاورات تشكيل حكومة إتحاد وطنى؛ وذلك فى سبيل الحفاظ على تدفق المخصصات المالية الحكومية، والحيلولة دون تعديل قانون العودة بما يتناقض مع رؤيتها. وقد حصلت الأحزاب الدينية فى هذه الحكومة على أربعة مناصب وزارية هى: وزارة الداخلية (درعى من شاس) ، ووزارة الإستيعاب والهجرة (بيرتس من شاس)، ووزارة الأديان (هامر من المفدال)، ووزير دولة (افنير شاكى من المفدال)، كما حصل حزب أغودا على منصب نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية. هذا بجانب تعهد الحكومة بالحفاظ على الوضع الراهن [(١)].

---

(١) وقد احتل (٢٢) عضواً من الليكود والعمل بقية المناصب الوزارية الـ (٢٦)، على النحو التالى : من الليكود : شامير رئيساً للحكومة ووزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، ديفيد ليفى نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للبناء والإسكان وقائماً بأعمال رئيس الحكومة فى حالة غيابه، إيهود أولمرت وزير دولة لشؤون الأقليات، أرنز وزيراً للخارجية، اسحق موداعى وزيراً للاقتصاد والتخطيط، رونى ميلو وزيراً للبيئة، دان مريدور وزيراً للعدل، موشيه نسيم وزير دولة، جدعون بات وزيراً للسياحة، موشيه كتساب وزيراً للمواصلات، شارون وزيراً للصناعة والتجارة، ومن العمل : بيريز قائماً بأعمال رئيس الحكومة ووزيراً للمالية، اسحاق نافون نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتعليم والثقافة، روفائيل أدرى وزير دولة، حاييم بارليف وزيراً للشرطة، مردخاى غور وزير دولة، عيزرا وايزمان وزيراً للعلوم والتطوير، جاد يعقوبى وزيراً للإتصالات، ابراهام كاتس وزيراً للزراعة، يعقوب تسور وزيراً للصحة، اسحق رابين وزيراً للدفاع، موشيه شاحال وزيراً للطاقة. كما ضم مجلس الوزراء المصغر عدداً من أعضاء الليكود هم : شامير، وليفى، وارنز، وشارون، وموداعى، ونسيم، وعدداً آخراً من أعضاء العمل هم : بيريز ، رابين ، نافون ، بارليف، وايزمان.

انظر فى هذا الشأن :

- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٤٣ - ٢٤٤.

غير أن هذه الحكومة لم تستمر طويلاً، فبعد عام ونيّف سقطت حكومة « شامير » بعد أن إنسحبت أحزاب: العمل وشاس وأغودا منها، فأى دور كان للأحزاب الدينية فى هذه الأزمة؟. وما الدور الذى لعبته فى تشكيل الحكومة الجديدة؟.

أزمة مارس ١٩٩٠ وتشكيل إئتلاف الليكود والأحزاب الدينية : يونيو ١٩٩٠م:

شهدت الفترة من ديسمبر ١٩٨٨ وحتى مطلع العام ١٩٩٠ العديد من التطورات على صعيد الصراع العربى الصهيونى، فالشعب العربى الفلسطينى يصعّد من إنتفاضته، والإدارة الأمريكية تبذل مساع بهدف الوصول إلى تسوية سلمية بين العرب و « إسرائيل ». أما حكومة «شامير» فقد تعمدت تصعيد عملياتها المسلحة ضد أهل الضفة الغربية وقطاع غزة، وإفساد كل إقتراح يقدم للتسوية عن طريق سلسلة من الشروط والبنود العدائية. وفى هذا السياق رفضت اللجنة المركزية لحزب الليكود، خلال اجتماع لها فى يوليو ١٩٨٩، مقترحات التسوية، وتوعدت بقمع الإنتفاضة بالقوة العسكرية، وبعد مظاهرة سلمية جرت فى القدس بهدف دفع حكومة « شامير » نحو القبول بمقترحات التسوية، أقبل « شامير » على طرد الوزير « وايزمان » بتهمة الإتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية..... [(١)]. وفى مطلع العام ١٩٩٠ إستقال « شارون »، وحل محله « جاد يعقوبى »؛ بعد أن خرج النزاع بينه وبين « شامير » إلى العلن، ثم أعلن خمسة من أعضاء الليكود فى الكنيست أنفسهم كتلة برلمانية مستقلة عن الليكود [(٢)]. وفى ١٥ مارس ١٩٩٠ إنهارت حكومة الإتحاد الوطنى بعد أن أقدم « شامير » على طرد وزير المالية « بيريز » من الحكومة، فإستقال كل وزراء العمل، وذلك بسبب خلاف « شامير » و « بيريز » حول خطة بيكر للسلام، وفى مساء نفس اليوم تم حجب الثقة عن حكومة « شامير »، حيث تغيب خمسة أعضاء من شاس عن التصويت فصار عدد مؤيدى حزب العمل (٦٠) نائباً هم مجموع نواب أحزاب : العمل وراتس والمابام وحداش والحزب الديمقراطى العربى والحركة التقدمية وأغودا وشينوى والنائب « شارلى بيطون » [(٣)].

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنه تم تسوية هذا الأمر بعدول «شامير» عن إقالة «وايزمان»، مقابل خروج هذا الأخير من المجلس الوزارى المصغر. انظر : **مجلة اليوم السابع** بتاريخ ٨ يناير ١٩٩٠ ، ص : ١٠.

(٢) وهؤلاء هم : إسحق موداعى وبنحاس غولدشتاين ويوسى غولدبرغ وبيسح غروبر، وابراهام شرير، وهم أعضاء الحزب الليبرالى. وقد شكل هؤلاء ما أسموه قائمة «تطوير الفكرة الصهيونية».

انظر فى هذا ما جاء فى **مجلة اليوم السابع** بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٠، ص : ٢١.

(٣) انظر فى شأن هذه الأزمة بتوسع :

- Beilin, Y.; **Op. cit.,** P. : 235 - 237.
- Orr, A.; **Op. cit.,** P. : 17 - 19.
- Butt, G.; **Op. cit.,** P. : 108 - 109.

وتجدر الإشارة إلى أن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى كان قد تقدم بمبادرته التى عرفت بإسمه بعدما اختلف حزبا الليكود والعمل على «خطة النقاط العشر المصرية للإنتخابات فى المناطق المحتلة»، وقد جاءت مبادرة بيكر لتعزيز الموقف الإسرائيلى =

وهكذا تحول « شامير » من رئيس حكومة وطنية موسعة إلى رئيس حكومة إنتقالية ومؤقتة يؤيدها (٥٥) نائباً فى الكنيست هم مجموع نواب الليكود والمفدال وهتحيا وموليدت وديغيل هيتوراه وتسوميت، والمقاعد الخمسة التابعة لأعضاء الحزب الليبرالى، ومقعد «إسحق بيرتس»، المنشق على شاس.

وهكذا أدى الإختلاف فى المواقف من مقترحات التسوية السلمية فى المنطقة إلى سقوط حكومة « شامير »، وكذا إلى إحداث شروخ داخل الأحزاب الدينية، فالحاخام « اسحق بيرتس » إستقال من قائمة شاس لأنه رأى أن إجراء إنتخابات فى القدس الشرقية يعنى « تعريض السيادة اليهودية على المدينة المقدسة للخطر »، ولهذا صوّت لصالح الليكود فى إقتراح حجب الثقة، رافضاً سلوك الأعضاء الخمسة الآخرين. أما الزعيم الروحى لشاس « عوفاديا يوسيف »، وبقية أعضاء الحزب فى الكنيست، فقد وافقوا على خطة بيكر، وأيدوا تحرك حزب العمل لإسقاط الحكومة. وقد أدى موقف شاس المزدوج هذا إلى سقوط الحكومة، وتكليف « بيريز » بتشكيل إئتلاف جديد [(١)].

وقد كان طبيعياً أن تعاود الأحزاب الدينية ممارسة دورها المألوف عشية تشكيل كل إئتلاف حكومى، ولهذا فقد شهدت الفترة الممتدة من تاريخ تكليف « بيريز » وحتى فشله فى ٤ أبريل مالم تشهده البلاد قبل ذلك من كل صنوف الإبتزاز وأساليب المساومة، وخاصة بعد ما إستطاع حزب الليكود إسترجاع أصوات شاس الخمسة لصفوفه مرة أخرى فصار لكل من الليكود والعمل (٦٠) مقعداً [(٢)].

وقد بذل « بيريز » جهوداً جبارة لأجل الوصول إلى إئتلاف ضيق يجمع إلى جانب حزب العمل حلفاءه اليساريين والشيوعيين والعرب وحزب أغودا ومقعد « شارلى بيطون » ومقعد عضو الليكود المارق عن حزبه بعد تصويت ١٥ مارس « ابراهام شرير » [(٣)]. وقد حصل

= الرافض للخطة المصرية وذلك عن طريق العودة إلى مبادرة «إسرائيل» فى ١٤ مايو ١٩٨٩. وهكذا لم يكن فى مبادرة بيكر أية نقطة جوهرية وانتهت بالدعوة إلى لقاء فى القاهرة بين وزراء خارجية «الحكومة الإسرائيلية» ومصر والولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك وصف شامير الخطة بالتطرف وصعّد، ومعه «بيريز» ، الموقف داخل الحكومة حتى إنهارت الحكومة !!. انظر فى شأن هذه المبادرات بتفصيل :

– أسعد عبد الرحمن، نواف الزرو؛ **الفكر السياسى الإسرائيلى :قبل الإنتفاضة...وبعد الإنتفاضة** (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠)، ص : ١٠٥ – ١٣٥.

(١) انظر :

- Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 197 - 198.
- Beilin, Y.; **Op. cit.,** P. : 236.

(٢) **مجلة اليوم السابع** ، ١٦ أبريل ١٩٩٠ ، ص : ١٨.

(٣) كان «شرير» ناقماً على «شامير» بسبب تعيينه وزيراً بلا وزارة، وهو الذى شغل فى السابق عدة مناصب هامة منها : القنصل الإسرائيلى فى الولايات المتحدة (٧٠ – ١٩٧٣)، سكرتير الحزب الليبرالى ومدير معركة الليكود الإنتخابية عام ١٩٧٧، وزارة السياحة عام ٨٤، والعدل حتى ١٩٨٨. وقد ضمن «شرير» بتأييده للعمل حقيبة المواصلات ومكاناً فى قائمة حزب العمل فى الإنتخابات التالية. انظر : **مجلة اليوم السابع**، عدد ١٦ أبريل ١٩٩٠ ، نفس المكان.

حزب أغودا بموجب إتفاق عقده مع حزب العمل على وزارتى: الإسكان، والعمل والشؤون الاجتماعية، ومنصب رئيس اللجنة المالية فى الكنيست، كما إتفق مع حزب العمل – فيما يتعلق بالشؤون السياسية – على الأمور التالية: « ١- إعطاء رد مناسب لبيكر حسب الخطة المبدئية التى بلورها وزير الخارجية آرنز، ٢- القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لإسرائيل والسيادة عليها مطلقة، وهى جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، ٣- الحكم الذاتى لن يطبق على أية منطقة تخضع للسيادة الإسرائيلية، بما فيها شرقى القدس، ٤- لحزب « أغودات إسرائيل » حرية التصويت فى المسائل السياسية التى تتعلق بالسيادة... » [1]، كما تعهد «بيريز» بزيادة مخصصات المؤسسات التعليمية التابعة لأغودا.

وكما قطع « بيريز » وعوداً لأغودا، فقد إتفق مع حداش والنواب العرب على السعى إلى إلغاء قانون منع الإرهاب الذى يحظر لقاء الشخصيات الإسرائيلية مع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، والموافقة على شمول الوفد الفلسطينى فى مباحثات القاهرة على بعض المبعدين ومواطنى القدس الشرقية، والتوقف عن سياسة القبضة الحديدية فى الأراضى المحتلة، وإطلاق سراح المعتقلين الإداريين...، كما وعد « بيريز » عضو حداش الهارب « شارلى بيطون » بمعالجة مشاكل الأحياء الفقيرة... [2].

وقد فشلت مساعى « بيريز » هذه بعد أن رفض عضوان من أغودا إتفاق « العمل / أغودا» وهما: الحاخام « أبراهام فرديغر » والحاخام « الياهو مزراحى ». وقد تناقلت وكالات الأنباء فى ذلك الوقت خبراً مفاده أن « آريل شارون » إتصل بالحاخام من لوبا فيتش «شنيورسون » وأقنعه بالضغط علَى حزب أغودا لكى يتراجع عن تأييد العمل، فتدخل «شنيورسون» لدى « فرديغر » و « مزراحى » فاستجابا على الفور [3]. كما طلب الحاخام «شاخ » من مؤيديه فى شاس عدم تأييد العمل، فإستجاب « عوفاديا يوسيف » على الفور. وكان شاخ قد قطع الطريق على حزب العمل حينما هاجم فى خطاب شهير له فى تل أبيب فى ١٦ مارس ١٩٩٠ حزب العمل وقادته، وطالب أتباعه الحريديم بالإمتناع عن تأييده،

---

(١) انظر فى شأن إتفاق « بيريز » مع حزب أغودا :

– **مجلة اليوم السابع** ، عدد ٣٠ أبريل ١٩٩٠، ص : ١٤.

- Butt, G ; **Op. cit.,** P. : 109.

(٢) وقد علقت صحيفة هآرتس على جهود «بيريز» ووعوده تلك بقولها – فى ١٣ أبريل – : « إن الإنسان فى وضع كهذا مستعد لبيع أمه، والتنازل عن كرامته، والقيام بأعمال قذرة ... لتشكيل حكومة أقلية، أو حكومة تحظى بتأييد العرب أو حكومة بتأييد أحد الهاربين» . ورد ذلك فى تقرير **لمجلة اليوم السابع** عن الإنتخابات الإسرائيلية بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٩٠، ص : ١٨.

(٣) فيصل جلول؛ **حاخامان يسيطران على القرار السياسى الإسرائيلى** (مجلة اليوم السابع، باريس، ١٤ مايو ١٩٩٠)، ص : ٢٢.

والدخول فى تحالف مع الليكود [1]. وعلى الرغم من معارضة « عوفاديا يوسيف » لرأى « شاخ» إلا أنه كان لهذا الأخير أنصار شرقيون كثيرون داخل شاس ولهذا رضخ « عوفاديا » لرأيه. وقد ترك « اسحق بيرتس » شاس لهذا السبب [2].

وقد دفع موقف حزبى شاس وأغودا هذا أكثر من نصف مليون إسرائيلى للتوجه إلى «هرتزوج» برسالة يطالبون فيها بتعديل نظام الإنتخاب، ووضع حد لإبتزاز الأحزاب الدينية [3].

وعلى الجانب الآخر، دخل « شامير » فور تكليفه بتشكيل الحكومة فى مشاورات مكثفة مع الأحزاب اليمينية والدينية. وفى هذا الإطار إرتفعت ميزانية الأحزاب الدينية من (٦٠) مليون شيكل إلى (١٠٠) مليون شيكل، ثم أقرت حكومة « شامير » المؤقتة رفعها مجدداً إلى (١٣٨) مليون شيكل، فإلى (٢٣٠) مليون شيكل [4]. وقد توصل «شامير» إلى تشكيل إئتلاف حكومى ضيق من سبعة أحزاب وقوائم يمينية ودينية، وذلك بعد إثنين وأربعين يوماً من المساومات والإبتزازات المتبادلة، وبعد ثمانية وثمانين يوماً من إستمراره كرئيس حكومة مؤقتة [5].

---

(١) انظر فى شأن خطاب «شاخ» الشهير هذا :

_ Orr, A.; **Op. cit.,** P. : 17 - 18.

- Butt, G.; **Op. cit.,** P. : 109.

- Beilin, Y.; **Op. cit.,** P. : 237.

(٢) انظر فى شأن الخلاف بين «عوفاديا يوسيف» ، و «اليعازر شاخ» :

- Friedman, M.; **Op. cit.,** P. : 197 - 199.

هذا، وتجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن حزب الليكود فجّر داخل الكنيست موجة عداء ضد النواب العرب السبعة (نواف مصالحه – العمل، توفيق طوبى وهاشم محاميد ومحمد نفاع – حداش، حسين فارس – المابام ، عبد الوهاب دراوشة – الحزب الديمقراطى العربى، ومحمد ميعارى – القائمة التقدمية) لأجل إفشال جهود «بيريز» ، وتصوير الأمر وكأن هؤلاء السبعة هم الذين سيحددون من يحكم إسرائيل. وقد كان من ضمن أسباب إستقالة عضوى أغودا أنهما قالا أنهما لن يدعما حكومة يدعمها العرب. انظر فى ذلك عدد ٣٠ أبريل من **مجلة اليوم السابع**، ص : ١٤ .

(٣) عبد العزيز شادى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٤ .

(٤) وذلك كما جاء بصحيفة « عل همشمار» التابعة للمابام بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٠ والذى ترجم فى **مجلة اليوم السابع** بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٩٠، ص : ١٨ .

(٥) تجدر الإشارة – هنا – إلى أن «شامير» لم يكن يستعجل الأمور آنذاك ، فالقانون يُبيح له ولوزرائه البقاء فى مناصبهم دون تغيير ودون أن يكون لهم حق الإستقالة لأن الحكومة إنتقالية. وقد رأى «شامير» هذا الأمر يتماشى مع شخصيته، فهكذا حكومة غير ملزمة بالعمل فى أى مجال، وغير قابلة للسؤال والإقالة، إن عدم الحسم كان إحدى خصال «شامير»، بل إن هذه الحكومة تستطيع البقاء حتى بعد الإنتخابات فى حال بقاء التعادل بين المعسكرين.

انظر عدة تعليقات على هذا الوضع ما جاء فى تقرير **بمجلة اليوم السابع** بتاريخ ٣٠ إبريل ١٩٩٠ عن الوضع الداخلى فى «إسرائيل». وكذا :

- Eisenstadt, S.; **Op. cit.,** P. : 208 - 209.

جدول رقم (٥٢)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى السابع والعشرين

يونيه ١٩٩٠

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الليكود	٣٠,٨	٤٠
شاس	٤,٦	٥
المفدال	٣,٩	٥
ديغيل هيتوراه	١,٥	٢
هتحيا	٣,١	٣
موليدت*	١,٩	٢
تسوميت	٢,-	٢
غور، مزراحى، بيرتس	٣,-**	٣
	٪٥٠,٨	٦٢

* كان مجلس الوزراء قد وافق على ضم موليدت للحكومة فى ٣ فبراير ١٩٩١.

** الرقم تقريبى.

لقد إستطاع « شامير » الحصول على تأيد مجموعة « موداعى »، وعضو حزب العمل المارق «إفرايم غور»، و « اسحق بيرتس » المنشق على شاس لإئتلافه الحكومى[١]. وقد حصلت الأحزاب الدينية على ثمن تأييدها لـ « شامير » فى شكل: زيادة ميزانيتها لعام ٩٠/ ١٩٩١ بمبلغ ٩٧ مليون شيكل، والنظر فى إمكانية إنشاء محطة إذاعية دينية، وعدم تقديم قانون حقوق الإنسان للكنيست، وإستكمال الإجراءات فى شأن عدد من القوانين مثل تحريم لحم الخنزير ومنع الصور الفاضحة ومنع تدنيس السبت، وغيرها. كما أكد برنامج الحكومة على إستمرار السيطرة على «أرض إسرائيل الكاملة»، ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام، وقمع الإنتفاضة[٢].

(١) أثبت الإتفاق المتبادل بين «شامير» و «درعى» مقدار الإبتزاز المتبادل بين الطرفين، حتى أن الأمر قد وصل إلى تسديد ديون الأخير الخاصة وإعتبارها ملغاة. أما ثمن دعم «غور» لليكود فكان وعده بمناصب عليا ومكان على قائمة الليكود القادمة.
انظر فى هذا أعداد : ٣٠ أبريل ،١٨ يونيو ، و ٢٥ يونيو ١٩٩٠ من **مجلة اليوم السابع**.

(٢) انظر فى شأن هذا الثمن :
– **مجلة اليوم السابع** ، بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٠، ص :١٨.

- Beilin, Y.; **Op. cit.,** P. : 235 - 236.
- Butt, G.; **Op. cit.,** P. : 109.

أما عن المناصب الوزارية فقد حصل حزب شاس على ثلاثة مقاعد وزارية هى: الداخلية (درعى)، والإستيعاب والهجرة (بيرتس)، والإتصالات (روفائيل بنحاسى)، كما حصل حزب المفدال على مقعدين وزاريين هما: التعليم (هامر)، والأديان (شاكى). وقد نالت الحكومة ثقة الكنيست بأغلبية (٦٢) عضواً مقابل (٥٧) عضواً، وإمتناع عضو واحد هو الحاخام «فرديغر» عن التصويت[١].

وهكذا إستطاعت الأحزاب الدينية الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب نتيجة لمواقفها وممارساتها الإبتزازية تجاه الحزبين الكبيرين : العمل والليكود، بحيث إنتهى عقد الثمانينيات وقد عزز الحريديم مواقعهم فى الحياة السياسية فى « إسرائيل »، وصاروا قوة يحسب لها الحزبان الكبيران ألف حساب[٢]. وقد أثبت عقد التسعينيات ذلك على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

٥- إئتلاف العمل/ ميرتس/ شاس خلال فترة الكنيست الثالث عشر ٩٢ - ١٩٩٥م:

جرت إنتخابات الكنيست الثالث عشر فى ٢٣يونيه عام ١٩٩٢ بعد أن دفعت الولايات المتحدة الأمريكية حكومة « شامير » نحو حضور مؤتمر إنعقد فى مدريد بهدف الوصول إلى تسوية سلمية بين « إسرائيل » والدول العربية. وكان حزب الليكود قد حافظ على بقائه فى الحكم خلال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٩٢ نظراً لنجاحه فى الإبقاء على تأييد الأحزاب الدينية له من جهة، والطوائف الشرقية من جهة أخرى، هذا بجانب أن مواقفه من مسألة أراضى ١٩٦٧ المحتلة كانت تحظى بشبه إجماع داخل « إسرائيل »[٣]. غير أنه ، وقبيل إنتخابات

(١) وقد جاء باقى التشكيل الوزارى على النحو التالى : من الليكود : شامير رئيساً للحكومة ووزيراً للعمل والرفاه الإجتماعى ووزيراً للبيئة، ديفيد ليفى نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية، موشيه نسيم نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتجارة والصناعة، إيهود أولمرت وزيراً للصحة، موشيه آرنز وزيراً للدفاع، ديفيد ميغن وزيراً للاقتصاد، موداعى وزيراً للمالية، رونى ميلو للشرطة، ميردور للعدل، جدعون بات للسياحة، وشارون للبناء والإسكان، وكتساب للمواصلات. وقد تولى روفائيل إيتان من تسوميت وزارة الزراعة، ويوفال نئمان من هتحيا وزارة الطاقة والبنية التحتية والعلم والتكنولوجيا.
انظر فى شأن هذا التشكيل ، وفى شأن البرنامج الحكومى :
– **وثائق إسرائيلية** فى : **مجلة الدراسات الفلسطينية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠)، ص : ١٤٧ - ١٥٣.

(٢) انظر لمزيد من التفاصيل عن قوة الحريديم فى الثمانينيات :
– جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٨٥ - ١٩٧.

- Liebman, C.; **Op. cit.,** P. : 281 - 286.

(٣) انظر فى هذا الموضوع بتوسع :

- Hadar, L.; **The 1992 Electoral Earthquake and the Fall of the "Second Israeli Republic "** (**The Middle East Journal,** Vo. 49, No. 4, Aut. 1992), P. : 600 - 601.

ويصف مؤلف هذه المقالة ما حدث فى عام ١٩٩٢ بالإنقلاب الثانى، وذلك على أساس أن الإنقلاب الأول كان عام ١٩٧٧، ويسمى عهد الليكود ٧٧ - ١٩٩٢ بالجمهورية التانية، وتسلم العمل الحكم عام ١٩٩٢ بالجمهورية الثالثة.

الكنيست الثالث عشر راحت شعبية الليكود تنخفض بشكل حاد وسريع؛ بسبب عدة عوامل منها : ١- إنتخاب «اسحق رابين» رئيساً لحزب العمل وزعيماً للمعارضة فى الكنيست فى فبراير ١٩٩٢، وقد كان رابين يحظى بقبول ناخبى الليكود المترددين، ويكرهه « اليسار » الإسرائيلى. ٢- تورط حزب الليكود فى فضائح فساد عديدة وخاصة فى وزارة الإسكان التى كان يتولاها « آريل شارون ». ٣- نشوب الخلافات داخل قيادة الليكود وإبتعاد « ديفيد ليفى » عن الحملة الإنتخابية. ٤- تزايد عدد الأحزاب المتنافسة وعدم ضمان أصوات المستوطنين فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ٥- إرتفاع نسبة البطالة إلى ١٠ ٪ فى عهد الليكود [١].

وقد راحت حملة الليكود الإنتخابية تركز على أصوات الـ ٣٠٠ ٠٠٠ ناخب جدد كانوا يصوتون لأول مرة، وعلى أصوات المهاجرين السوفيت، والبدو العرب، متخذة من « تحقيق الأمن» شعاراً لها، هذا بجانب الهجوم المستمر على «رابين». وفى المقابل، إستطاع حزب العمل حسم مسألة الزعامة داخله، تلك المسألة التى شكلت مشكلة دائمة له منذ إعتزال « غولدا مائير»، وصعود الثنائى « رابين » و « بيريز »،فما كان منه إلا أن أجرى - لأول مرة - إنتخابات داخلية أولية Priamaries[٢] لإختيار رئيس له، فاز فيها « رابين » بأكثرية ٣٩,١٥٥ صوتاً (٤٠,٥٩ ٪) مقابل ٣٣,٥٧١ صوتاً لـ « بيريز » (٣٤,٨٠ ٪). وقد أنهت هذه الإنتخابات صراع الزعامة داخل الحزب، كما خلصت الحزب من صورة « بيريز » صاحب « الإخفاقات الأربعة المتتالية » وأتت بـ « رابين »، صاحب الشخصية الشعبية والمواقف السياسية الأكثر تطرفاً فى حزب العمل والتى تتطابق أحياناً مع مواقف الليكود [٣].

وإلى جانب ما سبق، فقد أدخل حزب العمل تغييراً جوهرياً على قائمة مرشحيه للإنتخابات، إذ أورد فيها أربعة عشر وجهاً جديداً ضمن قائمة الأربعين شخصية الأولى داخله

(١) انظر فى هذا بتوسع :
- إلفى باليس؛ **الليكود : رهان على مشاعر التطرف** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢، ص : ٢١٩.
(٢) أجرى - فى ذلك الوقت - حزب العمل لأول مرة طريقة الإنتخابات الأولية لإختيار رئيس الحزب، وذلك من قبل جميع أعضاء الحزب المسجلين (١٥٠٠٠٠ عضو تقريبا) بدلاً من إنتخابه من قبل اللجنة المركزية.
(٣) سمير صراص؛ **حزب العمل : برنامج «الوابت» صقرية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠) ، ربيع ١٩٩٢) ص : ٢٢٣.
وعشية عيد الفصح عام ١٩٩٢ وفى ذروة عملية الإنتخابات سُئل «رابين» - وكان وقتها زعيماًللمعارضة - عن السياسة التى يريد أن يواصلها لأى من زعماء الدولة، فأجاب «رابين» بدون تردد : « إننى إمتداد لمناحيم بيغن». ولما لقيت هذه الإجابة إستحساناً، فقد رفعها كشعار له حتى نهاية حملته الإنتخابية.
ورد هذا فى صحيفة «معاريف» الصادرة فى ٣ أبريل ١٩٩٦ (مختارات إسرائيلية عدد (١٨)، يونيو ١٩٩٦)، ص : ٢٠.

وأزاح منها عدداً من شخصياته المعروفة....[١]، كما أقر الحزب برنامجاً إنتخابياً حذف منه كل العبارات المثيرة للجدل،كان ظاهره المرونة وباطنه التشدد والتطرف [٢].

أما بصدد الأحزاب الدينية، فقد دخلت الإنتخابات وقد توحدت الأحزاب الحريدية الإشكنازية (أغودا وديغيل هيتوراه) تحت قائمة موحدة هى يهدوت هيتوراه. وهكذا صار هناك ثلاثة أحزاب دينية رئيسية هى : المفدال وشاس ويهدوت هيتوراه. وقد أجريت إنتخابات داخلية فى حزب المفدال أسفرت عن إنتخاب « زفولون هامر » رئيساً للحزب - بدلاً من « شاكى »-، وبقاء نواب الحزب الخمسة داخل الكنيست الثانى عشر فى الأماكن الخمسة الأولى على القائمة الجديدة للحزب وهم بعد «هامر» : «شاكى» ، «يغآل بيبى»، « اسحق ليفى » ، «حنان بورات»، كما جاء «شاؤول يهلوم » فى المركز السادس. وقد وضع الحزب برنامجاً إنتخابياً يعكس الثوابت الأيديولوجية للحزب والتى منها: بين البحر والنهر دولة واحدة هى دولة «إسرائيل»، وليس ثمة تنازل عن أى جزء منها لأية سلطة أو سيادة أجنبية، ولا يمكن إقتلاع أية مستوطنة يهودية من مكانها - القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة « إسرائيل » - وحدات الجيش وأذرع الأمن المختلفة هى الأداة الوحيدة المسؤولة عن الأمن والنظام ومحاربة الإرهاب - الجولان جزء لا يتجزأ من « أرض إسرائيل » ويجب عدم التفاوض فى شأنها من زاوية الأراضى [٣].

وقد جاء برنامج حزب بوعالى أغودا - المندمج مع أغودا - على شاكلة برنامج حزب المفدال، وكذلك كان الحال بالنسبة لبرنامج حزب أغودا. غير أن رؤية حزب أغودا الدينية الشاملة - التى تشدد على أن خلاص الشعب اليهودى وجمع شتاته وإستعادته الأرض المقدسة هى أمور ستتم فقط على يد المسيح المنتظر، وأن أية محاولة لإستعجال الأمور أو مصادرة دور المسيح هى بمثابة كفر وهرطقة - جعلت العديد من زعمائه على إستعداد لقبول التخلى عن أجزاء من «أرض إسرائيل» مقابل سلامة أرواح اليهود، وذلك على أساس أنه ليس ثمة ما يشير

(١) وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن ثمة أعضاءً بارزين فى حزب العمل فضلوا التقاعد، وهم : نافون، وايزمان، الياف ، بارليف، عدنا سولو دار، شلومو هليل، وثمة أعضاء لم يحصلوا على أصوات تؤهلهم لدخول القائمة وهم جاد يعقوبى، إبراهام كاتس، غور، ميخائيل بارزوهار، نافيه أراد، شوشانا اربيلى الموزيلينو، يعقوب تسور. ومن الوجوه الجديدة التى دخلت القائمة : نسيم زفيلى، أفيغدور كهلانى، افرايم سنيه، ياعيل دايان، داليا ايتسيك، اروى اور ، وغيرهم. انظر فى هذا :
- سمير صراص، حزب العمل : برنامج ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٢٤.
(٢) ومما جاء فى هذا البرنامج : إستعداد الحزب للتحاور مع شخصيات فلسطينية تعترف « بإسرائيل» وترفض الإرهاب وتوافق على قرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢) ، (٣٣٨)، وتعديل القانون الذى يحظر اللقاءات مع أعضاء المنظمات الإرهابية ... رفض قيام دولة فلسطينية غرب الأردن، ودعم المستوطنات فى الضفة والقطاع والجولان. انظر لمزيد من التفاصيل عن هذا البرنامج :
- **المرجع السابق**، نفس المكان.
(٣) انظر فى هذا الصدد :
- أحمدخليفة؛ **الأحزاب الدينية : القوة الإنتخابية والإعتبارات الإئتلافية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠) ، ربيع ١٩٩٢)، ص : ٢٣٣ - ٢٣٤.

إلى أن عملية الخلاص قد بدأت. وقد خرج عن هذا الرأى أنصار طائفة « حباد » داخل أغودا، الذين كادوا يعلنون أن المسيح هو الحاخام « شنيور سون »، وأن عملية الخلاص قد بدأت، ولذا فمن المحظور دينياً التخلى عن أى جزء من أجزاء « أرض إسرائيل ». أما حزبا شاس و ديغيل هيتوراه، فقد أفتى الحاخامان «عوفاديا» و « شاخ » بجواز التخلى عن أجزاء من « أرض إسرائيل » مقابل السلام ،وحقناً للدم اليهودى [1].

وقد كان عدد أصحاب حق الإقتراع (٣,٤٠٩,٠١٥) ناخباً، شارك منهم (٢,٦١٦,٨٤١) ناخباً، أى بنسبة مشاركة (٧٦,٧٪). وقد أسفرت الإنتخابات عن النتائج التالية:

جدول رقم (٥٣)

نتائج إنتخابات الكنيست الثالث عشر : ٢٣ يونيو ١٩٩٢م

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٣,٤٠٩,٠١٥
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	٢,٦١٦,٨٤١
نسبة المشاركة:	٧٦,٧٪
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	٢٥
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١٠

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب العمل	٩٠٦,٨١٠	٣٤,٦	٤٤(+٥)
كتلة الحيوية: ميرتس	٢٥٠,٦٦٧	٩,٥	١٢(+٢)
حزب الليكود	٦٥١,٢٢٩	٢٤,٩	٣٢(-٨)
تسوميت	١٦٦,٣٦٦	٦,٣	٨(+٦)
موليدت	٦٢,٢٦٩	٢,٣	٣(+١)
المفدال	١٢٩,٦٦٣	٤,٩	٦(+١)
شاس	١٢٩,٣٤٧	٤,٩	٦(صفر)
يهودية التوراة: يهودت هيتوراة (ديغل هيتوراه + حزبا أغودا)	٨٦,١٦٧	٣,٢	٤(-٣)
حداش	٦٢,٥٤٦	٢,٣	٣(-١)
الحزب الديمقراطى العربى	٤٠,٧٨٨	١,٥	٢(+١)

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول مواقف الأحزاب الدينية المختلفة من مسألة التسوية السلمية :
- **المرجع السابق**، ص : ٢٣٤ - ٢٣٥.

وقد مثلت هذه النتائج نقطة تحول هامة فى الحياة السياسية داخل « إسرائيل »، فقد عاد حزب العمل للصدارة بعد خمسة عشر عاماً سيطر فيها حزب الليكود على مقدرات الحكومات الإئتلافية، حيث تقدم حزب العمل على حزب الليكود بفارق (١٢) مقعداً. ولم تكن هذه النتائج فوزاً للعمل بقدر ما كانت هزيمة لليكود، فهذا الأخير خسر (٨) مقاعد برلمانية مقارنة بإنتخابات ١٩٨٨مقابل (٥) مقاعد أضافها حزب العمل إلى عدد مقاعده عام ١٩٨٨. وقد ذهب القليل من أصوات الليكود المفقودة إلى حزب شاس، بينما إتجه الكثير منها إلى حزب تسوميت اليمينى، الذى عزز قوته بـ (٦) مقاعد جديدة [1]. وإستناداً إلى هذه النتائج، صار بمقدور « رابين » تشكيل الحكومة بشكل يسير، حيث هيمن حزبه، ومعه كتلة ميرتس على (٥٦) مقعداً فى الكنيست، بجانب إكتساب دعم الشيوعيين والعرب له. وقد سعى « رابين » نحو الأحزاب الدينية للحصول على تأييدها، فنال دعم شاس، فماذا كان موقف الأحزاب الدينية من مساعى رابين تلك؟.

أفضت نتائج إنتخابات ١٩٩٢ إلى تراجع قوة الأحزاب الدينية فى الكنيست بمقعدين، حيث حصلت هذه الأحزاب - مجتمعة - على (١٦) مقعداً، حصلت الأحزاب الحريدية على (١٠) مقاعد منها. كان هذا التراجع فى المعسكر الحريدى الإشكنازى على وجه الخصوص، فعلى الرغم من أن هذا المعسكر قد وحّد صفوفه عشية الإنتخابات حيث إندمج حزبا أغودا وحزب ديغيل هيتوراة، إلا أن القائمة الجديدة تراجعت بـ (٣) مقاعد مقابل نتائج الأحزاب الثلاثة عام ١٩٨٨، فى الوقت الذى حافظ فيه الحزب الحريدى الشرقى (شاس) على قوته البرلمانية. لقد تبين لنا - فيما سبق - أن تزايد قوة الحريديم عام ١٩٨٨ إنما يرتد إلى زيادة عدد أفراد الطوائف الحريدية ومشاركة أتباع « حباد » لصالح أغودا، وتأييد الطوائف الشرقية لحزب شاس، وهذه أمور تغير منها الكثير عام ١٩٩٢.

لقد إندمج حزبا أغودا وديغيل هيتوراه بعد أن فقدا دعم الحاخام « شنيورسون » نتيجة لمرضه وإصابته بالشلل، الأمر الذى لم يعد معه المعسكر الحريدى الإشكنازى قادراً على إستنفار مناصريه على النحو الذى حدث فى عام ١٩٨٨، بجانب ما نجم عن إعلان أنصار «شنيورسون»

(١) Shahak, I.; **the Israeli Elections of 1992 : An Analysis** (Middle East Policy, Vol 1, No. 3, 1992), P. : 76.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن أغلبية أصوات المهاجرين اليهود السوفييت القادمين إلى إسرائيل أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ($\frac{٢}{٣}$ الأصوات تقريبا) قد صوّتت لحزبى المعسكر اليسارى (العمل وميرتس)، الأمر الذى كان أحد الأسباب الرئيسية لفوز العمل فى هذه الإنتخابات، بل إن دخول أكثر من نصف مليون ناخب يهودى روسى جديد فى الحلبة السياسية قلب موازين القوة التقليدية بين اليهود الشرقيين واليهودالغربيين من جهة، وبين اليهود المتدينين واليهودالعلمانيين من جهة أخرى. وهذا الأمر لم يتكرر - بهذا الشكل - عام ١٩٩٦ نظراً لظهور حزب يمثل اليهود الروس.

أنه المسيح من بلبلة مشوبة بالإستهجان فى أوساط الطوائف الحسيدية [1]. هذا فضلاً عن أن تسجيل (٢٠٠) ألف ناخب جديد من اليهود السوفيت أدى إلى إضعاف العاملين الطائفى والديمغرافى اللذين كانا فى مصلحة الحريديم بشكل عام فيما مضى [2]. كما أن مواقف حزبى أغودا وشاس المتذبذبة بين العمل والليكود خلال أزمة مارس ١٩٩٠ أدت إلى تصويت جزء من المتدينين لصالح حزب الليكود، والأحزاب اليمينية الأخرى. وفى داخل المعسكر الحريدى نفسه صوّت العديد من الطلبة السفارديم من المدارس الليتوانية لصالح شاس بدلاً من التصويت إلى جانب «بيرتس» و يهدوت هيتوراه [3]. ونتيجة لهذا حصلت قائمة يهدوت هيتوراه على « أربعة» مقاعد إحتلها: مناحيم بوروش، وابراهام شابيرا،وشموئيل هالبرت، وابراهام رابيتس [4]. أما حزب شاس فقد إرتفعت الأصوات التى حصل عليها من ١٠٧,٧٠٩ صوتاً عام ١٩٨٨إلى ١٢٩,٣٤٧ صوتاً عام ١٩٩٢ ، وهو أمر مكنه من الحفاظ على مقاعده الستة التى إحتلها: بنحاسى، وشلومو بنيزرى، ودرعى، ويوسف عزران، وموشيه مايا، وشاؤول غوتمان.

ومما تجدر الإشارة إليه أن حزب شاس إستطاع الحصول على أصوات المترددين بين شاس والليكود، وعلى ما يقرب من (١٣٠ ٠٠٠) صوتاً من العرب [5]، كما إستغل « عوفاديا يوسيف» حدوث البرق ونزول المطر ليقول لناخبيه أن فى هذه « الظاهرة الطبيعية » إشارة من السماء لهم بالتصويت لصالح شاس [6]، فضلاً عن أن هناك عدداً من الحريديم الإشكناز صوّت لصالح شاس فى « بنى باراك » (حوالى ٩٠٠٠ صوتاً حريدياً من بنى باراك عام ٩٢ مقابل ٥٧٠٠ صوتاً عام ١٩٨٨) [7].

ومهما يكن من أمر، فقد إستطاع «رابين» أن يشكل حكومة إئتلافية من أحزاب : العمل وميرتس وشاس، وبدعم من حداش والحزب الديمقراطى العربى.

---

(١) أحمد خليفة، الأحزاب الدينية ، القوة الإنتخابية والإعتبارات الإئتلافية، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٣٦.

(٢) **المرجع السابق،** نفس المكان.

(٣) Arian, A. and Shamir, M.; **The Elections in Israel : 1992** (State University of New York Press, N. Y., 1995), Pl : 131.

(٤) كان إتفاق حزبى أغودا وديغيل هيتوراه ينص على أن يحصل الحزب الأول على الأماكن الأولى والثالثة والرابعة فى القائمة الموحدة، وأن يحصل ديغيل هيتوراه على المكانين الثانى والخامس مع التناوب بين الرابع والخامس فى حال فشل القائمة فى الحصول على المقعد الخامس، وقد تم هذا التناوب. كما تم الإتفاق على أن يتشكل مجلس كبار علماء التوراة الموحد من (٢٦) عضواً وتنبثق عنه رئاسة لاتخاذ القرارات المهمة. وقد ضم المجلس شاخ وأحد أبرز زعماء الطوائف الحسيدية فى إسرائيل وهو الحاخام من فيشنيتس «موشيه يهوشع هاجر». انظر فى ذلك :

– أحمد خليفة، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٣٢.

(٥) Arian, A., and Shamir, M., **Op. cit.,** P. : 131.

(٦) رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية ....، **مرجع سبق ذكره،** : ٢٠٢.

(٧) Arian, A., and Shamir, M., **Loc. cit.**

جدول رقم (٥٤)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الثامن والعشرين : يوليو ١٩٩٢

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
العمل	٣٤,٦	٤٤
ميرتس	٩,٥	١٢
شاس	٤,٩	٦
	٪٤٩	٦٢

وعلى الرغم من تراجع قوة الأحزاب الدينية فى الكنيست، إلا أن مقدرتها التساومية لم تتأثر، فـ « رابين » كان بحاجة إلى دعم تلك الأحزاب لإرضاء جمهور المتدينين داخل البلاد من جهة، و للحد من نفوذ الأحزاب اليسارية المؤتلفة معه من جهة أخرى. هذا بجانب حاجته إلى إئتلاف واسع لمواجهة الخصم الرئيسى لحزبه : الليكود. ولهذه الأسباب أيضاً سعى « رابين » لضم تسوميت، ولكنه لم ينجح.

أما داخل المعسكر الدينى، فعلى الرغم من تأييد غالبية الأحزاب الدينية لحزب الليكود قبل الإنتخابات، إلا أنها لم تستبعد التحالف مع العمل بعد الإنتخابات، فثمة مصالح ومكاسب تسعى هذه الأحزاب إلى تحقيقها بغض النظر عن الفائز فى الإنتخابات، كما أن الأحزاب الدينية – وخاصة الحريدية منها – لا تستطيع الإبتعاد عن الحكم، إذ تعتمد شبكات التعليم الدينى التابعة لها إعتماداً كلياً على المخصصات المالية الحكومية، كما أن جزءاً كبيراً من نفوذ قادتها فى أوساط المتدينين مستمد من المناصب التى تضعها الإئتلافات الحكومية تحت تصرفهم. هذا إلى جانب أن الخصومات والنزاعات القائمة بين قادة هذه الأحزاب تدفعهم إلى تبديل تحالفاتهم وتغيير مواقفهم بين الحين والآخر، وهو أمر شاهدناه خلال أزمة ١٩٩٠م [1]. وهكذا لا تعتمد ممارسة الأحزاب الدينية لعمليات الإبتزاز والمساومة على قوتها البرلمانية، بقدر إعتمادها على موازين القوة بشكل عام داخل الكنيست من جهة، ومصالح هذه الأحزاب وموقعها داخل المجتمع من جهة أخرى.

وقد إستطاع حزب شاس الحصول على مكاسب تربو على ما حصل عليه من الليكود فى السابق، بل وتزيد على ما حصل عليه حزب المفدال وقت تحالفه مع الماباى.

---

(١) أحمد خليفة؛ الأحزاب الدينية : القوة ....، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢٣٧.

ويمكننا إجمال هذه المكاسب من خلال عرض بعض بنود الإتفاق الإئتلافى بين حزبى العمل وشاس [١]، فى النقاط التالية:

– حصول الحزب على منصب وزير الداخلية (درعى)، ومنصبى نائب وزير فى وزارتى التعليم، والبناء والإسكان.

– إنشاء إدارة (أو شعبة) للتعليم والثقافة الحريدية تكون مماثلة لشعبة التعليم الرسمى الدينى، وتكون هذه الإدارة خاضعة لنائب وزير من شاس، وهى تعنى بالتعليم الحريدى وكل الموضوعات التوراتية والحريدية الثقافية.

– يعين رئيس الحكومة وزيراً للأديان، ولا يكون له نائب وزير.

– يكون وزير من كتلة شاس عضواً فى اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية، وعضواً فى لجنة تعيين القضاة الدينيين من قبل الحكومة، ويكون أحد أعضاء شاس فى الكنيست واحداً من ممثلى الكنيست فى لجنة تعيين القضاة الدينيين.

– تعيين أحد أعضاء شاس فى الكنيست نائباً لرئيس الكنيست.

– يكون تمثيل شاس فى لجان الكنيست طبقاً لحجم قوتها، ويعين فى كل الأحوال أعضاء من شاس فى لجنة الخارجية والأمن، واللجنة المالية.

– تعيين شخص ذى كفاءات ملائمة – بتوصية من شاس – فى منصب دبلوماسى مرموق.

– الحفاظ على موقع شاس فى اللجنة الإدارية لهيئة الإذاعة.

– يخضع الأمران التاليان لموافقة كل عناصر الإئتلاف: سن القوانين الأساسية التى لها أثر على الشؤون الدينية، سن أو إلغاء تشريعات تتعلق بالشؤون الدينية.

– ضرورة موافقة الحزبين على إنضمام أية كتلة أخرى للإئتلاف.

– ضرورة عرض أى إتفاق يتضمن تنازلاً عن أى جزء من الأرض الخاضعة لسيادة دولة إسرائيل أو سيطرتها، على الشعب فى إستفتاء عام، أو فى إنتخابات الكنيست، أو فى إنتخاب رئيس الحكومة.

– إعفاء طلبة « اليشفوت » طوال فترة دراستهم من التجنيد.

---

(١) انظر النصوص الكاملة لهذا الإتفاق، والخطوط الرئيسية للحكومة :

– **وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ونتائج إنتخابات الكنيست** (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١١)، صيف ١٩٩٢)، ص : ١٣٩ – ١٥٢.

وكذلك انظر فى شأن مكاسب شاس من إئتلاف ١٩٩٢.

– رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٢ – ٢٠٦.

- Arian, A., and Shamir, M.; **Op. cit.,** P. : 132.

- Shahak, I., **Op. cit.,** P. : 83 - 84.

وهكذا قدّر قادة شاس أن الإئتلاف مع حزب العمل سيضمن لهم المناصب الوزارية المخصصة دوماً للأحزاب الدينية من جهة، وإستمرار تدفق الدعم المالى الحكومى من جهة أخرى، ذلك بأن من ثوابت حزب شاس الأيديولوجية تدعيم المؤسسات التعليمية التوراتية، ومن هنا كانت حاجته الملحة إلى المخصصات المالية الحكومية، فقد خلقت شاس « من أجل نشر التوراه، ومن أجل العودة إلى مجد وعظمة الماضى »، وأنه « يُمنع على شاس البقاء فى المعارضة» كما يرى قادة الحزب [١]. وقد ساعد قادة شاس على تبنى هذا الموقف عدم وجود موقف أيديولوجى حاسم إزاء حزب العمل أو حزب الليكود.

كما أن حزب شاس لا يمتلك رؤية محددة أيضاً فى مسألة الأراضى التى أحتلت عام ١٩٦٧؛ ذلك لأن مستقبل هذه الأراضى لا يرتبط بهدف دعم التعليم التوراتى داخل المجتمع السفاردى. وقد اختلفت شاس – من هذه الناحية – مع حزب المفدال، فهذا الأخير رفض الإنضمام إلى إئتلاف « رابين » لسبب رئيسى هو مواقف حزب العمل من أراضى عام ١٩٦٧[٢]. ولهذا فقد وافق الزعيم الروحى لشاس « عوفاديا يوسيف » على الإنسحاب من بعض أجزاء الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل حقن دماء اليهود، وهذا الأمر – فى رأيه – «من شأن الجنرالات وليس الحاخامات » [٣]، كما اهتم « عوفاديا يوسيف » بمطالب ومشاكل المجتمع السفاردى أكثر من إهتمامه بمطالب ومشاكل الجمهور الحريدى، وهو بهذا الأمر يقترب أكثر من الصهيونية الدينية، ويبتعد عن الأغودا والحريدية. ويؤكد هذا كونه الشخصية الحريدية الوحيدة التى خدمت فى مؤسسة صهيونية، وذلك من خلال موقعه كحاخام أكبر للسيفارديم فى السبعينيات. هذا بجانب أن أنصار شاس و« عوفاديا يوسيف » ليس لهم موقف واضح من مسألة الإفتداء والخلاص، ذلك بأن المشكلة عندهم هى أن الدولة لا تتبع الشريعة اليهودية، غير أنها – مع ذلك – لا تفتقد الشرعية كما يرى بقية الحريديم [٤]. وهكذا تبوأ حزب شاس الحريدى السيفاردى موقع الحليف الرئيسى لحزب العمل وحصل على ذات المناصب الوزارية التى إحتلها أعضاء حزب المفدال قبل عام ١٩٧٧.

ولقد أدى تحالف شاس والعمل إلى غضب الحاخام « شاخ » وحدوث قطيعة كاملة بين الحريديم الإشكنازيم، والحريديم السفارديم، حيث أفتى الحاخامون الحريديم الإشكناز – وعلى رأسهم « شاخ » – بعدم جواز المشاركة فى إئتلاف تتولى فيه عضوة ميرتس «شولاميت آلونى» وزارة التعليم والثقافة، وأن مشاركة شاس فى هذه الحكومة عمل غير شرعى. وقد رأى كل من

---

(١) ورد هذا فى :

- Arian A., and Shamir, M., **Op. cit.,** P. : 133.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) Ibid., P. : 134.

الحاخام « شاخ » والحاخام من فيغنيتس « يوسف شالوم إيليشاف » أن تولى « آلونى » وزارة التعليم سيؤثر بالسلب فى المرحلة المقبلة على المناهج الدينية، و« الثقافة اليهودى »، و المخصصات المالية للمؤسسات الحريدية، كما شارك حزب المفدال فى الهجوم على شاس وقالت صحيفته « هاتسوفيه » أن ثمة إتفاقاً سرياً بين العمل وشاس يقوم بموجبه حزب العمل بالتصويت ضد رفع الحصانة عن «درعى»، بحيث لايتسنى التحقيق معه فى الإتهامات الموجهة ضده بالرشوة والإختلاس [(١)].

وفى أعقاب تصريحات أدلت بها « شولاميت آلونى »، وإعتبرها الحاخامات ماسة بقدسية الدين، تفجرت أزمة حكومية بعد أن خيّر حزب شاس حزب العمل بين إقالة « آلونى » أو خروج شاس من الإئتلاف. وقد أنهى « رابين » الأزمة بدفعه « آلونى » إلى الإعتذار، غير أن حزب شاس أراد الخروج من الأزمة بمزيد من المكاسب، حين أصر على تعيين أحد أعضائه نائباً لوزيرة التعليم، فتم تعيين الحاخام « موشيه مايا »، الرجل الثانى داخل الحزب، فى هذا المنصب، فكان أن راح «مايا» يفرض على « آلونى » إلغاء الحظر على محاضرات الحاخامات فى المدارس الحكومية، والإشراف على البرامج الدراسية لتعميق اليهودية فى نفوس تلاميذ المدارس الحكومية. ولذلك ظل العداء بين « آلونى » وقادة شاس قائماً، بل وتزايد عندما نشبت أزمة أخرى بسبب تصريحات معادية للدين من قبل « آلونى » أيضاً، وراح « درعى » يهدد بالإستقالة، إلى أن أنهى رابين هذه الأزمة أيضاً عن طريق تعيين « آلونى » فى وزارة الإتصالات والعلوم والتكنولوجيا، وتعيين « آمنون روبنشتاين » من ميرتس وزيراً للتعليم [(٢)].

---

(١) رأى العديد من المراقبين أن حزب العمل أراد من وراء إئتلافه مع شاس ضمان تأييد هذا الأخير له فى أية تسوية مع العرب تعيد لهم أجزاءً من أراضى ٦٧ المحتلة. كما تجدر الإشارة - هنا - إلى أن حملة الحاخامين الإشكناز الحريديم ضد «درعى» وحزب شاس وصلت إلى حد إمتناع عدد من الحاخامات عن إرسال أبنائهم للحضانة التى يدرس بها أبناء «عوفاديا يوسيف» حتى «لايجلس أطفالهم بجوار أطفال من ينقض أوامر فقهاء الجيل » كما قالوا، انظر فى شأن هذه الحملة :

- رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية ...، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٦ - ٢٠٧.

- Arian, A., and Shamir, M.; **Op. cit.**, P. : 132 - 133.

- Shahak, I., **Op. cit.**, P. : 84 - 85.

(٢) انظر فى هذه الأزمة :

- رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٩ - ٢١١.

وتجدر لإشارة إلى أن أعضاء حكومة «رابين» قبيل هذه التعديلات كانت على النحو التالى: رابين لرئاسة الحكومة ووزيراً للدفاع ووزيراً للأديان، بيريز لوزارة الخارجية ونائباً لرئيس الحكومة، ابراهام شوحط لوزارة المالية، يسرائيل كيسار لوزارة المواصلات ونائباً لرئيس الحكومة، ميخا حاريش لوزارة التجارة والصناعة، ديفيد ليبائى لوزارة العدل، موشيه شاحال لوزارة الشرطة والإتصالات، حاييم رامون لوزارة الصحة، بنيامين اليعازر لوزارة البناء والإسكان، أورانامير لوزارة شؤون البيئة، شمعون شطريت لوزارة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، عوزى برعام لوزارة السياحة، يعقوب تسور لوزارة الزراعة، أما من ميرتس : آلونى لوزارة المعارف والثقافة، وامنون روبنشتاين لوزارة الطاقة والإنشاءات، ويائير تسبّان لوزارة الإستيعاب والهجرة. ودرعى من شاس لوزارة الداخلية. وقد ضمت اللجنة الوزارية للأمن القومى الوزراء : رابين ، بيريز، شاحل ، شوحط، ليبائى، كيسار ، آلونى ، درعى، بن اليعازر. انظر فى هذا ملف مجلة الدراسات الفلسطينية الخاص بإنتخابات ١٩٩٢، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٦٠ - ١٦١.

وقد إستمرت حكومة « رابين » هذه حتى مقتله فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥، حين شكل « بيريز » حكومة إنتقالية مؤقتة وعين فيها وزراء من حزبى العمل وميرتس وحركة يعود اليمينية المنشقة عن تسوميت، كما عيّن فيها الحاخام «يهود أميطال» - زعيم حركة ميماد - وزيراً بلا وزارة [(١)]، ونالت الحكومة ثقة البرلمان فى ٢٢ نوفمبر.

وجملة القول فى شأن دور الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية خلال المرحلة الممتدة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٥، أنه:

- بدأت هذه الفترة من تاريخ الحكومات الإئتلافية فى « إسرائيل » بصعود اليمين - لأول مرة - إلى سدة الحكم بعد نتائج دورة الكنيست السابعة، وإتساع الفارق بين حزبى العمل والليكود إلى (١١) مقعداً لصالح الثانى. وقد كان طبيعياً أن يبحث الليكود عن حلفاء له فى المعسكر الدينى وخاصة بعد عودة حزب أغودا إلى المشاركة فى الإئتلافات الوزارية ولكن دون أن يتولى أعضاءه مناصب وزارية.

- إن الأحزاب الدينية وجدت فى حزب الليكود الحليف القادر على تحقيق مطالبها والتى أبرزها: تعديل قانون العودة حسب رؤيتها الأرثوذكسية، الحفاظ على تدفق الإعتمادات المالية الحكومية للمؤسسات والمدارس الدينية، ومراعاة القيم والتقاليد اليهودية فى المجتمع. وفى هذا الإطار راح حزب المفدال - وقد سيطر على قيادته عنصر الشباب المرتبط أيديولوجياً بحركة غوش أمونيم - يتخلى عن حليف الأمس (المعراخ)، ويتحالف مع الليكود. وقد ظل تحالف المفدال والليكود هذا قائماً طوال الفترة التى حكم فيها هذا الأخير (٧٧-١٩٩٢)، بل وإستمر إلى ما بعد ذلك حيث فضّل المفدال البقاء فى المعارضة إبان حكم العمل (٩٢-١٩٩٦).

- إن الأحزاب الدينية مارست طوال هذه المرحلة كل صنوف الإبتزاز، وشتى أساليب المساومة إزاء الحزبين الكبيرين الليكود والعمل. وقد ظهر هذا جلياً فى الفترات التى أعقبت كل دورة إنتخابية، (٨١، ٨٤، ١٩٨٨)، وكذلك إبان أزمة مارس ١٩٩٠، حين صار لكل معسكر (٦٠) مقعداً وأيد حزب أغودا العمل، ثم سحب عضوان من أغودا تأييدهما للعمل بعد تدخل

---

(١) وقد جاء التشكيل الوزارى على النحو التالى : بيريز رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع، يعقوب نسور وزيراً للزراعة، يوسى بيلين وزيراً فى مكتب رئيس الوزراء، ابراهام شوحط للمالية، إيهود باراك للخارجية، افرايم سنيه للصحة، بنيامين اليعازر للإسكان، حاييم رامون للداخلية، ديفيد لبعى للعدل، أورا نمير للعمل والشؤون الاجتماعية، شمعون شطريت للأديان، عوزى برعام للسياحة، ميخا حاريش للتجارة، إسرائيل كيسار للنقل، موشيه شاحال للأمن الداخلى. أما وزراء ميرتس فهم : آلونى للإتصالات والعلوم والتكنولوجيا، يوسى ساريد للبيئة، يئير تسابان للهجرة. كما تم تعيين عونين سيغيف من حركة «يعود» وزيراً للطاقة والبنية الأساسية. انظر فى شأن هذا التشكيل، وكذلك الخطوط الرئيسية للحكومة :

- **وثائق إسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٥) ، شتاء ١٩٩٦م)، ص : ٢٣٠ - ٢٣٥.

الحاخام « شنيورسون » من نيويورك، كما كان للحاخام الليتوانى « شاخ » دور هام فى دفع أتباعه إلى سحب دعمهم للعمل. وذلك على الرغم من أن الأحزاب الدينية قد تعرضت – فى مطلع الثمانينيات – لتراجع قوتها التمثيلية فى الكنيست. وفى الإجمال إستطاعت الأحزاب الدينية الحصول على العديد من المكاسب إبان حكم « بيغن » و « شامير ».

– تعرضت الأحزاب الدينية فى النصف الأول من عقد الثمانينيات للعديد من الإنشقاقات، حيث إمتدت ظاهرة الإستقطاب الطائفى إلى المعسكر الدينى، فظهر حزب صهيونى سيفاردى هو حزب تامى، وحزب دينى حريدى سيفاردى هو : حزب شاس. كما شهد عقد الثمانينيات صعود قوة الحريديم، وإنقلاب ميزان القوة داخل المعكسر الدينى لصالحهم على حساب المتدينين الصهيونيين، ولهذا حصلت الأحزاب الحريدية على (١٣) مقعداً من أصل (١٨) مقعداً حصلت عليها الأحزاب الدينية عام ١٩٨٨. وفى داخل المعسكر الحريدى حصل حزب شاس على نصيب الأسد وتعاظمت قوته، وذلك نظراً لحصوله على أصوات الطوائف الشرقية – من دينية وعلمانية – وأصوات الطبقات الفقيرة والمحرومة. كما شهدت إنتخابات عام ١٩٨٨ إستنفار الحاخام « عوفاديا يوسيف » لأتباعه رداً على إستنفار الحاخامين «شنيورسون» و «شاخ» للجمهور الحريدى الإشكنازى لصالح حزبى أغودا وديغيل هيتوراة. هذا بجانب أن حزب شاس لا يعتبر أيديولوجيته معادية للصهيونية كما ترى بقية القوى الحريدية، كما أنه لا يتبنى مواقف محددة إزاء حزبى العمل والليكود. وقد مكن كل هذا حزب شاس من أن يكون شريكاً فى كل الإئتلافات الحكومية (الضيقة والموسعة) التى شكلت منذ نشأته وحتى اليوم. وقد حافظ شاس – تبعاً لذلك – على المناصب الوزارية التى حصل عليها فى سائر الإتفاقيات الإئتلافية، حيث شارك شاس مع الليكود خلال الفترة من ٨٤ إلى ١٩٩٢، ثم لم يتردد فى نبذ تحالفه مع الليكود – بعد نتائج عام ١٩٩٢ – والتحالف مع العمل، وكان المعيار الوحيد لحزب شاس– فى هذا المقام – هو: الحفاظ على المناصب الوزارية التى تضمن له إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على مؤسساته ومدارسه التوراتية. وعلى الرغم من أن عام ١٩٩٢ قد شهد إتحاد الحزبين الحريديين الإشكنازيين : أغودا وديغيل هيتوراه فى قائمة حريدية إشكنازية موحدة، إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق ما حققه شاس وظل نفوذها متواضعاً.

– كان من نتائج صعود قوة الحريديم بعامة، وحزب شاس على وجه الخصوص، أن برز – علناً – صراع وتنافس بين حزبى المفدال وشاس على المناصب الوزارية المخصصة للأحزاب الدينية فى الإئتلافات التى شكلها حزب الليكود، وبخاصة بشأن وزارتى الأديان والداخلية. وهذا ما ظهر بجلاء عشية تشكيل الإئتلافات الحكومية عامى ٨٤ و ١٩٨٨.

– إن الأحزاب الدينية عملت على الإنضمام إلى حكومات الإتحاد الوطنى كلما إتفق حزبا الليكود والعمل على ذلك؛ نظراً لأنها تدرك – فى ظل مث هذه الظروف – تراجع قدرتها التساومية التى تتمتع بها دوماً عشية تشكيل الحكومات الإئتلافية الضيقة، وبالتالى تسعى إلى إستمرار تلبية الحد الأدنى من مطالبها: الحيلولة دون تعديل قانون العودة على غير رؤيتها الأرثوذكسية، والحفاظ على تدفق الإعتمادات المالية الحكومية، وإحترام القيم والتقاليد اليهودية فى المجتمع، والحفاظ على الوضع القائم منذ عام ١٩٤٧. وقد شهدنا هذا الأمر عام ١٩٨٤ بعد فشل حزبى الليكود والعمل فى تشكيل الحكومة، وإتفاقهما على الدخول فى حكومة إتحاد وطنى، كما شهدناه أيضاً عام ١٩٨٨ بعد تذبذب مواقف الأحزاب الدينية تجاه حزبى العمل والليكود وإبتزازاتها الواضحة لهما، بحيث وصل الأمر إلى أن لحزب شاس، وزعيمه الروحى «عوفاديا يوسيف» هما اللذان رجحا كفة « شامير » فى تشكيل الإئتلاف، على نحو أدى – فى النهاية – إلى إتفاق حزبى العمل والليكود على تشكيل حكومة إتحاد وطنى بعد ضغوط داخلية (تظاهرات ضد نفوذ الأحزاب الدينية)، وخارجية (مطالبة يهود الولايات المتحدة بحكومة وحدة وطنية تضع حداً لإبتزاز الأحزاب الدينية ونفوذ الحاخامات).

– كان بقاء الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية التى شكلها الليكود (فى الفترة من أكتوبر ٧٧ – سبتمبر ١٩٨٤، والفترة من يونيو ٩١ – يوليو ١٩٩٢) شرطاً ضرورياً لإستمرار هذه الإئتلافات حيث كان إنسحاب هذه الأحزاب قمين بإسقاطها. وقد كان لحزب شاس نفس الأهمية خلال حكم العمل من يوليو ٩٢ – نوفمبر ١٩٩٥م. وقد أدى هذا الأمر إلى تعاظم نفوذ تلك الأحزاب، وتعزيز المكاسب التى حصلت عليها لقاء بقائها فى الإئتلافات. غير أنه مما تجدر الإشارة إليه – فى هذا المقام – أن هذه الأحزاب لم تسحب ثقتها من الحزب الحاكم فى أى إئتلاف من هذه الإئتلافات، حيث كان إنهيار الحكومات يتم نتيجة لتقلص التأييد البرلمانى للحكومة فى الكنيست نظراً لتصاعد الخلافات داخل الليكود ذاته، أو لإنسحاب أحد الشركاء العلمانيين (كما حدث فى الكنيست التاسع)، أو نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية (كما حدث فى الكنيست العاشر)، الأمر الذى كان ينتهى بإستقالة الحكومة، وحل الكنيست نفسه، وتقديم موعد الإنتخابات.

ومن الطبيعى أن يتلاشى دور الأحزاب الدينية فيما يتصل ببقاء وإستمرار الإئتلافات الحكومية فى ظل وجود حكومة وحدة وطنية، غير أنه تبقى حقيقة يحرص عليها قادة الحزبين الكبيرين دوماً، وهى حرص هؤلاء على تمثيل الأحزاب الدينية – أو على الأقل حزب دينى واحد – فى كل إئتلاف حكومى يشكل سواء أكان إئتلافياً ضيقاً أو موسعاً، وذلك لإرضاء المتدينين فى المجتمع وإضفاء « الشرعية » على مؤسسات وقيم الدولة من جهة، والحد من نفوذ

الأحزاب العلمانية الصغيرة المشاركة فى الإئتلاف من جهة أخرى. ويوضح الجدول التالى أهمية الأحزاب الدينية فى الإئتلافات الحكومية التى شكلت إبان تلك المرحلة.

جدول رقم (٥٥)

أهمية الأحزاب الدينية المشاركة فى الإئتلافات الحكومية

فى الفترة من ٧٧ – ١٩٩٦

الكنيست	الحكومة	السنوات	عدد مقاعد الإئتلاف	عدد مقاعد الأحزاب الدينية فى الإئتلاف	الأحزاب الدينية المشاركة فى الإئتلاف	هل إنسحاب الأحزاب الدينية يؤدى إلى سقوط الإئتلاف؟
٩	٢١	يونيو٧٧– أكتوبر١٩٧٧	٦٢	١٦	المفدال، أغودا	نعم
	٢٢	أكتوبر٧٧– نوفمبر١٩٨١	٧٧	١٦	المفدال، أغودا	لا
١٠	٢٣	أغسطس٨١– أكتوبر١٩٨٣	٦٤	١٣	المفدال، أغواد، تامى	نعم
	٢٤	أكتوبر٨٣– سبتمبر١٩٨٤	٦٤	١٣	المفدال، أغواد، تامى	نعم
١١	٢٥	سبتمبر٨٤– ديسمبر١٩٨٨	١٠٢	١٠	المفدال، شاس، مورشاه	لا
١٢	٢٦	ديسمبر٨٤– يونيو١٩٩١	٩٠	١١	شاس، المفدال	لا
	٢٧	يونيو٩١– يوليو١٩٩٢	٦٢	١٨	شاس، المفدال،أغودا، ديغيل هيتوراه	نعم
١٣	٢٨	يوليو٩٢– نوفمبر١٩٩٥	٦٢	٦	شاس	نعم
	٢٩	نوفمبر٩٥– يونيو١٩٩٦	٥٦	٦	شاس	حكومة مؤقتة

المرحلة الرابعة: دور الأحزاب الدينية بعيد إنتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦): جميع الأحزاب الدينية شريكة لأحزاب اليمين فى حكومة أول رئيس وزراء منتخب:

مثلت نتائج إنتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦) نقطة تحول جديدة فى تاريخ الحكومات الإسرائيلية، فمن جهة شهدت هذه الإنتخابات – لأول مرة – إنتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر من هيئة الناخبين، ومن جهة أخرى تغير ميزان القوة فى الكنيست الإسرائيلى، حيث تراجعت قوة الحزبين الكبيرين بـ (١٨) مقعداً، وعززت الأحزاب الدينية قوتها البرلمانية بـ (٧) مقاعد، والأحزاب العربية والشيوعية بـ (٤) مقاعد، كما حصل حزبان جديدان على

(١١) مقعداً. هذا، وقد شاركت جميع الأحزاب الدينية – الممثلة داخل الكنيست – فى الإئتلاف الحكومى الذى شكله رئيس الوزراء المنتخب، والذى شمل – بجانب الأحزاب الدينية – جل أحزاب اليمين والوسط. وفيما يلى سنعرض – بعون الله – لقوة الأحزاب الدينية فى إنتخابات الكنيست الرابع عشر، ولدورها فى تشكيل الإئتلاف الحكومى الحاكم، وذلك من خلال تناول الموضوعين التاليين:

١- إنتخابات رئاسة الحكومة،وإنتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦)م:

كشفت الأحزاب السياسية حملاتها الإنتخابية فى الفترة التى سبقت يوم الإقتراع، ففى داخل حزب العمل، أدت عملية إغتيال « رابين » إلى توحيد صفوف الحزب حول خليفة «رابين» الطبيعى «بيريز» من جهة، وإعادة « باراك »، و « رامون » إلى صفوف الحزب دون شروط من جهة أخرى [(١)]. وقد شرع « بيريز » فى حملة الحزب الإنتخابية مركزاً على خبراته الدبلوماسية والعسكرية السابقة، ومذكراً بإنجازاته الشخصية فى إتفاقيات أوسلو ١، و ٢، ووادى عربة، وعلاقاته مع المغرب وتونس ودول الخليج [(٢)]، كما راح « بيريز » – لأجل كسب أصوات الناخبين المتدينين – يصرح بأن الأحزاب الدينية ستكون شريكة فى الحكومة حتى ولو لم توافق ميرتس، وبأن الحكومة ستبنى مساكن جديدة للمتدينين (٣٠ ٠٠٠ وحدة خلال ١٠ سنوات)[(٣)]، وستستجيب لمطالب الأحزاب الدينية فى شأن مراعاة القيم والتقاليد اليهودية فى المجتمع، كما أقرت حكومة بيريز إقامة (١٢) مشروعاً إستيطانياً بالقدس [(٤)].

كما أعلن « بيريز » فى أكثر من مناسبة أن المستوطنات ستبقى فى مكانها بل وسيتم ضمها إلى « إسرائيل »، مستهدفاً بذلك جذب أصوات المستوطنين فى الضفة الغربية المحتلة. وقد دفع هذا الحاخام «ريسكين » – من مستعمرة « أفرات »– بعد لقائه « بيريز » إلى القول: « كل شىء تغير، أحسست بأنهم (أى قادة حزب العمل) بدأوا يصغون إلينا وبدأوا يفهمون آلامنا

---

(١) انظر فى هذا :

– أحمد خليفة؛ **حزب العمل عشية الإنتخابات : عودة إلى الحل الإقليمى ؟** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٦) ، ربيع ١٩٩٦ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ١٥٥ .

(2) Denoeux, G. and Fox, J., **Electoral Upset In Israel** (Middle East Policy, Vol. IV, No. 4, October 96), P. : 130.

(٣) ورد هذا فى :

– جعفر هادى حسن؛ **لمن سيصوت اليهود الأرثوذكس فى الإنتخابات الإسرائيلية المقبلة ؟** (جريدة الحياة، لندن، ٣ مايو ١٩٩٦)، ص : ١٨ .

(٤) وذلك كما كشف عنه خليل التفكجى مدير دائرة الخرائط فى جميعة الدراسات العربية فى القدس لجريدة الحياة، لندن، ٢٨ يونيو ١٩٩٦ .

ولن يقدمونا كأضاحى ». وبجانب تصريحات « بيريز » تلك أدرك المستوطنون أن سياسات قمع الفلسطينيين وتدمير منازلهم وحصار المناطق المحتلة لا زالت مستمرة فى عهد « بيريز ».

وبعد أن تراجعت شعبية « بيريز » فى أوساط الناخبين العرب – جراء ما إقترفه هذا الأخير فى لبنان خلال عملية « عناقيد الغضب » – راح يقوم بجولة فى المدن والبلديات العربية واعداً سكانها بتنفيذ مطالبهم، كما ظهرت أسماء عربية بينها إمرأة على قائمة الحزب فى أماكن بدت لقيادة الحزب أن الفوز بأصواتها مضمون، بل إن « بيريز » وعد العرب بتعيين أحدهم وزيراً فى حالة فوزه فى الإنتخابات [(١)]. وكانت حكومة العمل قد عينت – لأول مرة – سفيراً عربياً لـ «إسرائيل» فى هلسنكى، وقنصلاً عاماً لها فى مدينة أطلانطا بولاية جورجيا الأمريكية [(٢)]، كما إحتل نواب عرب عدة مناصب فى الحكومة والكنيست.

وبجانب التماسك الذى بدا عليه حزب العمل داخل « إسرائيل »، فقد حصل الحزب – وزعيمه « بيريز » – على دعم خارجى تمثل فى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية الواضح لـ «بيريز » ضد « نتانياهو»[(٣)].

وفى الإجمال ركز حزب العمل حملته الإنتخابية على أمور أربعة هى : السلام، والأمن والمساواة، والرفاهية [(٤)]. وقد إتسمت قائمة الحزب فى الإنتخابات – والتى إحتل فيها «بيريز»، «عوزى برعام»، « ايهود باراك »، « بنيامين بن اليعازر »، « حاييم رامون » المراكز الخمسة الأولى على التوالى – بعدة أمور، أهمها: ١– وجود أربعة من كبار العسكريين السابقين من ذوى الميول المتشددة (الصقرية) ضمن الأماكن العشرة الأولى وهم: «باراك»، « بن اليعازر »، «افرايم سنيه » (المكان الثامن)، « أورى أور (المكان العاشر)، وذلك لمقابلة هاجس الأمن وهو الهاجس الأول لدى الناخب الإسرائيلى بعد العمليات المسلحة التى شنتها كتائب « الشهيد عز الدين القسام » – الجناح العسكرى لحركة حماس – من جهة، ولمواجهة الشخصيات

(١) راندا حيدر؛ **ملف ملحق تيارات عن الإنتخابات الإسرائيلية** (جريدة الحياة، لندن، ١٦ يونيو ،١٩٩٦)، ص : ١٣.

(٢) ويدعى السفير على أديب يحيى وهو من قرية كفر قرع بمنطقة الجليل، أما القنصل فهو محمد مصاروه. كذلك يجب – فى هذا المقام – عدم إغفال ما أقدمت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية فى إبريل ١٩٩٦، والذى جاء لصالح حملة «بيريز» الإنتخابية، حيث انعقد – لأول مرة فى غزة – المؤتمر الوطنى الفلسطينى، وقرر – بأغلبية (٥٠٤) صوتاً ضد (٥٤) صوتاً، وامتناع (١٤) صوتاً – إلغاء كافة بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى المتناقضة مع إتفاق أوسلو ومنها البند المتعلق بتدمير دولة «إسرائيل». وقد قدّم «بيريز» هذا لناخبيه كتغيير جوهرى فى العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية.

(٣) وقد تمثل هذا الدعم فى الإتفاقيات الأمنية والإستخبارية والإستراتيجية التى وقعّها «شمعون بيريز» مع إدارة « كلنتون» إبان زيارة «بيريز» للولايات المتحدة فى ٢٨ أبريل ١٩٩٦ فى أعقاب عملية «عناقيد الغضب»، وقد ظهر جلياً من توقيت هذه الإتفاقيات أن « كلنتون» يؤيد «بيريز» فى الإنتخابات، بل راح يؤكد ذلك علناً حينما صرّح أمام «إيباك» وأمام «بيريز» أن حكومته ملتزمة بثلاثة أمور تجاه «إسرائيل» هى : الدفاع عن «إسرائيل» وضمان تفوقها النوعى على العرب – تحميل حزب الله فى لبنان مسؤولية مجزرة قانا !! – المضى فى التعاون الإستراتيجى مع «إسرائيل».

(4) Denoeux, G., and Fox, ., **Op. cit.,** P. : 121.

العسكرية المنضوية تحت لواء حزب الليكود (شارون وإيتان ومردخاى) من جهة أخرى، ٢– تزايد شعبية التيار المتشدد داخل الحزب على حساب شعبية التيار المعتدل، وقد ظهر هذا جلياً فى تراجع «بيلين» إلى المركز الحادى عشر، و « اورانمير » إلى الثامن عشر، و « حغاى ميروم » إلى الخامس عشر، و « ديفيد ليبائى » إلى الحادى والعشرين، ٣– وصول ستة عشر وجهاً جديداً إلى أماكن هامة بالقائمة أبرزها « شلومو بن عامى »، ٤– ظهور تسعة عشر مرشحاً من أبناء الطوائف الشرقية إلى أماكن ضمن المراكز الخمس والأربعين الأولى بالقائمة [(١)].

أما حزب الليكود فقد إستعد للإنتخابات عن طريق توحيد الحزب حول قيادة « بنيامين نتانياهو »، وإعادة بعض أعضائه المارقين، ولا سيما رؤساء بلديات مدن التطوير المحسوبين على معسكر « ليفى »، وجمع تبرعات مالية لسد العجز المالى فى موازنة الحزب [(٢)]، كما أدخل الحزب نظام إنتخاب اللجنة المركزية بدلاً من تعيينها، وراح يعزز إهتمامه بهاجس الأمن عن طريق إستقطاب عدد من كبار رجال الأمن والجيش السابقين مثل « جدعون عيزرا » – نائب رئيس الشاباك سابقاً – و« اسحق مردخاى»، كما ضم الحزب بعض أعضاء الكنيست السابقين من كتل الكنيست اليمينية مثل « استر سلموفيتش » – من كتلة يعود المنشقة عن تسوميت – و«غيئولا كوهين » – من هتحيا [(٣)]. وإلى جانب ما سبق إستطاع « نتانياهو » تشكيل قائمة يمينية موحدة تضم الليكود وجيشر وتسوميت وذلك فى مارس ١٩٩٦ [(٤)].

وقد خاض « نتانياهو » حملته الإنتخابية تحت شعارات إتخذت من الأمن محوراً لها، ومتهمة « حزب العمل » و « بيريز » بالتفريط فى أرض « إسرائيل » وأمنها [(٥)].

وقد حرص « نتانياهو » على التقرب من الناخبين المتدينين قاطعاً لهم الكثير من الوعود حال: الحفاظ على الوضع الراهن، وعدم تجنيد طلاب اليشيفوت، وبناء مساكن للعائلات

(١) أحمد خليفة؛ حزب العمل عشية ...، **مرجع سبق ذكره،** ص :١٥٨.

(٢) انظر فى شأن استعدادات الليكود للانتخابات :

– راندا حيدر، **مرجع سبق ذكره،** ص :١٣.

– خالد عايد ؛ **الليكودعشيةالإنتخابات :المقارنةالسياسيةالتكتيةوالولادةالعسيرةلإئتلاف اليمين**(مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٦)، ربيع ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ١٧٠ – ١٧١.

(٣) خالد عايد ، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٧١.

(4) Denoeux, G. and Fox, J., **Op. cit.** P. : 130.

(٥) من هذه الشعارات : «نتانياهو صانع السلام الآمن»، «حيث لا أمن ولا سلام ليس ثمة سبب للتصويت لبيريز»، «بيريز سيقسم القدس»، «السلام مع القدس»، «نتانياهو وحده يصلح لليهود»، «هذا الفريق سيؤدى بنا إلى الكارثة إنهما يريدان تقسيم القدس» (تحت صورة لبيريز مصافحاً عرفات). وقد صرّح نتانياهو، فى سؤال لصحيفة معاريف قوامه : أنت إمتداد لمن؟ لبيغن ؟ أم لرابين ؟، قائلاً : « أنا أرى نفسى إمتداداً للميراث الأمنى والرسمى الكبير، والبحث عن سلام حقيقى مع جيراننا، كما فعل مناحيم بيغن ومن قبله بن غوريون، إننى أرى نفسى أعمل حسب ميراثهم الذى وحد غالبية الشعب سنوات طويلة». ورد هذا فى:

– مختارات إسرائيلية، عدد (١٨)، يونيو ١٩٩٦، ص : ٢٠.

المتدينة. لقد كانت أصوات هؤلاء المتدينين من نصيب الليكود دوماً لأنه بدا دوماً أكثر إحتراماً للتقاليد اليهودية من حزب العمل معقل العلمانية فى رأيهم. وقد عزز هذا التوجه أن المتدينين صاروا أكثر تشدداً فى مواقفهم تجاه المشكلة الفلسطينية، وإعتبروا أن حزب العمل قدّم العديد من التنازلات للعرب. وقد لاقت محاولات « نتانياهو » للتقرب من الناخبين المتدينين العديد من الصعوبات، منها وفاة الزعيم الروحى لجماعة « غور » الحسيدية الحاخام « فنحاس مناحيم ألتر »، الذى كان من أشد المعارضين لعملية التسوية، والذى خلفه الحاخام « موشيه هاغر » وهو من مؤيدى تلك العملية، وكذلك تحالف « نتانياهو » مع حزب تسوميت اليمينى العلمانى، الذى وعد زعيمه « إيتان » ناخبيه عام ١٩٩٢ بالعمل على تقليل نفوذ الحريديم فى المجتمع وتجنيد طلاب اليشيفوف فى الجيش، هذا فضلاً عن إعتراف « نتانياهو » بأنه كان على علاقة حميمة مع إمرأة غير زوجته، وهذا ذنب كبير فى نظر رجال الدين[١].

وفى الإجمال كان جل الناخبين المتدينين من مؤيدى « نتانياهو »، حيث لم يشذ عن هذا سوى حزب أغودا الذى أعلن تأييده لـ « بيريز »، وزعيم حسيدى واحد هو زعيم جماعة « بلز » الحاخام « يسّاكردوف روكه » الذى أعلن دعمه لـ « بيريز »[٢].

هذا، وقد بلغ عدد من لهم حق التصويت فى هذه الإنتخابات (٣,٩٣٣,٢٥٠) ناخباً، أدلى كل مشارك منهم بصوتين: الأول لإختيار رئيس الوزراء، والثانى لإختيار أعضاء الكنيست. وفيما يتعلق بإنتخابات رئيس الوزراء فقد شارك فيها (٣,١٢١,٢٧٠) ناخباً، بنسبة (٧٩,٣ ٪) من إجمالى عدد أصحاب حق الإقتراع، وبلغ عدد الأصوات الباطلة (١٤٨,٦٨١) صوتاً بنسبة (٤,٨ ٪) من مجمل المشاركين فى الإنتخابات كان منها حوالى (٨٠٠٠٠) بطاقة بيضاء. وفيما يلى جداول ثلاثة : يوضح الأول إجمالى عدد الأصوات التى ذهبت لكل من المرشحيْن (وهما «نتانياهو» مرشح حزب الليكود، و «بيريز» مرشح حزب العمل)، ونسبة الناخبين اليهود والناخبين العرب منهم، ويوضح الثانى نسب التصويت حسب التقسيمات الإدارية. أما الجدول الثالث فيورد نسب التصويت فى المدن الرئيسية فى البلاد.

(١) انظر فى هذا :
– جعفر هادى حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٨.
(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.
وتجدر الإشارة – فى هذا المقام – أنه – وكما كان دأب بيغن من قبل – فقد دأب «نتانياهو» على إستخدام عبارة يرددها دوماً رجال الدين وهى «بعون الله» فى المقابلات الصحفية والدعاية الإنتخابية، وغنى عن البيان أن قصده من وراء هذا الإستخدام هو إستقطاب الناخب الدينى فى صفه. ولنفس هذا السبب الأخير كان إعلان زوجة «بيريز» – على الجانب الآخر – عشية الإنتخابات أنها تشعر أنها أقرب من أى وقت مضى للشريعة اليهودية.

جدول رقم (٥٦)

نتائج إنتخابات رئاسة الحكومة (١٩٩٦)

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية ٪	الناخبون اليهود (٪)	الناخبون العرب (٪)
بنيامين نتانياهو	١,٥٠١,٠٢٣	٥٠,٤	٥٥,٥	٥,٢
شيمون بيريز	١,٤٧١,٥٦٦	٤٩,٥	٤٤,٤	٩٤,٧

المصدر :

– **ملف الإنتخابات الإسرائيلية** بمجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص : ٧٥.

جدول رقم (٥٧)

نسب التصويت حسب التقسيمات الإدارية

فى إنتخابات رئاسة الحكومة (١٩٩٦)

المكان / المرشح	مدن	مدن دينية	قرى	مستوطنات زراعية	كيبوتزات	الدروز	البدو
نتانياهو	٥٦,٥	٨٩,٢	٤٤,٥	٥١,٧	١٠,٠	٢١,٣	٦,٨
بيريز	٤٣,٤	١٠,٧	٥٥,٤	٤٨,٢	٨٩,٩	٧٨,٦	٩٣,١

المصدر :

– مختارات إسرائيلية، السنة الثانية، عدد (١٩)، يوليو ١٩٩٦ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ٥٩.

جدول رقم (٥٨)

نسب التصويت فى المدن الرئيسية

فى إنتخابات رئاسة الحكومة (١٩٩٦)

المدينة / المرشح	القدس	تل أبيب - يافا	حيفا	بئر السبع	حولون	بات يام	ريتشون لتسيون
نتانياهو	٦٩,٩	٤٤,٨	٤١,٤	٦٢,١	٥٢,٥	٥٦,٩	٤٩,٩
بيريز	٣٠,٠	٥٥,١	٥٨,٥	٣٧,٨	٤٧,٤	٤٣,٠	٥٠,٠

المصدر:

– **مختارات إسرائيلية** ، عدد (١٩) ، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

أما فيما يتعلق بإنتخابات الكنيست الرابع عشر، فقد أسفرت عن النتائج التالية:

جدول رقم (٥٩)

نتائج إنتخابات الكنيست الرابع عشر : ٢٩ مايو ١٩٩٦م

عدد أصحاب حق الإقتراع:	٣,٩٣٣,٢٥٠
عدد الأصوات التى شاركت فى الإقتراع:	٣,١١٩,١٩٥
نسبة المشاركة:	٪٧٩,٣
عدد القوائم الإنتخابية المشاركة فى الإقتراع:	١٨
عدد القوائم الإنتخابية التى تجاوزت نسبة الحسم :	١١

إسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد
حزب العمل	٨١٨,٥٧٠	٢٦,٨	٣٤(-١٠)
حزب ميرتس	٢٢٦,٢٥٧	٧,٤	٩ (-٣)
حزب الطريق الثالث	٩٦,٤٥٧	٣,١	٤ (+٤)
حزب صعود إسرائيل : إسرائيل بعاليا	١٧٤,٩٢٨	٥,٧	٧ (+٧)
قائمة أحزاب : الليكود وجيشر وتسوميت	٧٦٧,١٧٨	٢٥,١	٣٢ (-٨)
موليدت	٧١,٩٨٢	٢,٣	٢ (-١)
المفدال	٢٤٠,٢٢٤	٧,٩	٩ (+٣)
شاس	٢٥٩,٧٥٩	٨,٥	١٠ (+٤)
يهدوت هيتوراه	٩٨,٦٥٥	٣,٢	٤ (صفر)
حداش	١٢٩,٤٥٥	٤,٣	٥ (+٢)
القائمة العربية الموحدة	٨٩,٥١٣	٢,٩	٤ (+٢)

المصدر:

- **مختارات إسرائيلية** ، عدد (١٩)، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

وبالإمعان فى النتائج السابقة نصل دونما عناء إلى الإستنتاجات التالية:

- كان الفارق بين «نتانياهو» و «بيريز» (٢٩,٤٥٧) صوتاً (٠,٩ ٪)، حيث صوّت للأول (١,٥٠١,٠٢٣) ناخباً، وللثانى (١,٤٧١,٥٦٦) ناخباً. وكانت نسبة التصويت للأول فى

الوسط اليهودى (٥٥,٥ ٪)، مقابل (٤٤,٤ ٪) للثانى، أى بفارق قدره (١١,١ ٪) لصالح الأول، كما بلغ عدد الأصوات الباطلة (٧٠٠٠٠) صوتاً. أما فى الوسط العربى فقد كانت نسبة التصويت لصالح «بيريز» (٩٤,٧ ٪) مقابل (٥,٢ ٪) لـ «نتانياهو»، وكان عدد الأصوات الباطلة (١٠٠٠٠) صوتاً.

- إن «نتانياهو» قد تقدم على «بيريز» فى القدس حيث تقطن أعداد كبيرة من المتدينين، وفى بئر السبع وبات يام حيث تتكون أغلبية السكان من الطوائف الشرقية، وتوجد فيهما أعداد كبيرة من المهاجرين الروس. فى حين تقدم «بيريز» على «نتانياهو» فى تل أبيب وحيفا حيث تتكون أغلبية السكان من اليهود الغربيين. وفى الإجمال : صوت لصالح «نتانياهو» المتدينون (٨٩,٢ ٪ مقابل ١٠,٨ ٪ لصالح «بيريز»)، ومستوطنو الضفة الغربية (٨٧,٤ ٪ لنتانياهو مقابل ١٢,٦ ٪ لبيريز» [١]، كما أن (٩١,٢ ٪) من أصوات الحريديم ذهبت لصالح «نتانياهو»[٢]. وقد تقدم «بيريز» على «نتانياهو» فى الكيبوتزات (٨٩,٩ ٪ مقابل ١٠,١ ٪ لنتانياهو) وفى مستوطنات الجولان (٥٠,٢ ٪ مقابل ٤٩,٨ ٪).

- إن إنتخابات الكنيست الرابع عشر أسفرت عن ثلاث نتائج هامة هى : تراجع قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، وتعاظم قوة الأحزاب الدينية، وتصاعد دور العامل العرقى وبروز اليمين القومى المتشدد، ويعبر عن ذلك :

أ - إنخفاض قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) مقابل الأحزاب الصغيرة من (٧٦) مقعداً عام ١٩٩٢ إلى (٦٦)[٣] مقعداً عام ١٩٩٦، حيث حصل حزب العمل على (٣٤) مقعداً مقابل (٤٤) مقعداً عام ١٩٩٢، وحصلت قائمة الليكود وتسوميت وجيشر على (٣٢) مقعداً فى مقابل ٤٠ مقعداً حصل عليها حزبا الليكود (قبل إنشقاق جيشر) وتسوميت عام ١٩٩٢.

ب - حصول الأحزاب الدينية - مجتمعة - على (٢٣) مقعداً لأول مرة فى تاريخ دورات الكنيست، حيث عززت قوتها بـ (٧) مقاعد [٤]. وكان نصيب الجناح الدينى

---

(١) أحمد خليفة؛ **الإنتخابات الإسرائيلية : النتائج من زاوية الوضع السياسى الداخلى** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧) ، صيف ١٩٩٦ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ١٨.

(٢) ربعى المدهون؛ **بعد فوز نتانياهو بفارق أقل من واحد من المئة على بيريز** (جريدة الحياة، لندن، ٢ يونيو ١٩٩٦)، ص :١٨.

(٣) وتتعين الإشارة إلى أن هذا الرقم يكون (٥٥) مقعداً إذا تم إستبعاد مقاعد حزبى تسوميت وجيشر.

(٤) ومن التعليقات التى صدرت على هذه النتيجة ماورد فى صحيفة «يديعوت أحرنوت» بتاريخ ٣ يونيو ١٩٩٦، بقلم «دوف الفويم»، حيث جاء على لسان الحاخام «رؤبان الباز» رئيس المدرسة الدينية أورحاييم و «راعى» عضو الكنيست من شاس «شلومو بنيزارى» : «سنجعل من الكنيست معبدا». ورد هذا فى :
- **مختارات إسرائيلية**، عدد (١٩)، يوليو ١٩٩٦، ص : ١٥.

الحريدى منها (١٤) مقعداً (٥٦,٥ ٪) مقابل (٩) مقاعد للجناح الدينى الصهيونى (٤٣,٥ ٪). وهذا يعنى تعاظم قوة الجناحين، وإستمرار تفوق الجناح الحريدى[١].

جـ - تمكن حزب المهاجرين السوفييت «يسرائيل بعاليه» من الحصول من (٧) مقاعد فى أول إنتخابات يخوضها، وقد صنف هذا الحزب ضمن أحزاب الوسط، كما حصل حزب جديد آخر، من أحزاب الوسط أيضاً، وهو حزب «الطريق الثالث» على (٤) مقاعد برلمانية.

د - تصاعد قوة الأحزاب والقوائم العربية والشيوعية بـ (٤) مقاعد حيث حصلت - مجتمعة - على (٩) مقاعد. وقد شهدت هذه الإنتخابات أيضاً - لأول مرة - مشاركة الحركة الإسلامية ضمن قائمة عربية موحدة ضمت الحزب الديمقراطى العربى والحركة الإسلامية[٢].

هـ - عودة معسكر اليمين القومى والدينى إلى التفوق على مايسمى بمعسكر اليسار فى «إسرائيل»، حيث حصلت أحزاب : الليكود وموليدت والمفدال وشاس ويهدوت هيتوراه على (٥٧) مقعداً فى مقابل (٥٢) مقعداً حصلت عليها أحزاب اليسار : العمل وميرتس وحداش والقائمة العربية الموحدة. وإذا أضفنا حزبى يسرائيل بعاليا والطريق الثالث إلى المعسكر الأول - نظراً لتقارب آرائهما من ثوابت الليكود - تصبح القوة البرلمانية لهذا المعسكر (٦٨) مقعداً[٣]، أى بفارق قدره (١٦) مقعداً عن معسكر اليسار.

- أنه فى ضوء الحملات الإنتخابية للأحزاب المختلفة، والسلوك الإنتخابى لفئات المجتمع المختلفة يمكن تفسير إنخفاض قوة الحزبين الكبيرين، وتزايد ثقل الأحزاب الصغيرة على النحو التالى :

أ - مكّن النظام الإنتخابى الجديد ناخبى الطوائف العرقية والدينية من التصويت لمرشح رئاسة الحكومة ولقوائمهم الخاصة، فقد صار فى إمكان السيفاريم - مثلاً - التصويت لـ «نتانياهو» وشاس معاً بدلاً من التصويت لصالح الليكود. وكذلك الأمر مع العرب الذين صار فى

(١) وقد مثل المفدال فى الكنيست الأعضاء التاليين : زفولون هامر، شاؤول يهلوم، يتسحاق ليفى، يغآل بيبى، تسفى هيندل، حنان بن بورات، شمرياهو بنتسور، أبراهام شيترن، وأفنير شاكى. وقد توفى شتيرن فى مايو ١٩٩٧م. وحل محله تويبانسكى من مؤسسى غوش أمونيم. أما أعضاء شاس فى الكنيست فهم : آرييه درعى، آرييه غمليئيل ، روفائيل بنحاسى، شلومو بنيزرى، إلياهو (إيلى) ييشاى يتسحاق كوهين، ديفيد أزولاى، ديفيد طال، نسيم دهان، يتسحاق فنكين. أما أعضاء يهدوت هيتوراه الأربعة فهم : مائير بوروش وشموئيل هلبرت من أغودا، وابراهام رابيتس وموشيه غافنى من ديغيل هيتوراه.

(٢) وقد توزعت أصوات الناخبين العرب على النحو التالى : ٣٧ ٪ لحداش، ٢٥ ٪ للقائمة العربية الموحدة، ١٦,٦ ٪ للعمل، ١٠,٥ ٪ لأحزاب دينية، وحوالى ٥ ٪ لقوائم لم تتجاوز نسبة الحسم. وردت هذه الأرقام فى عرض كتاب : التصويت العربى فى إنتخابات الكنيست الرابع عشر لأسعد غانم وساره أوزنسكى فى مختارات إسرائيلية، عدد (٢٩)، ص : ٤٤.

(٣) أحمد خليفة، الإنتخابات الإسرائيلية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩.

مقدورهم التصويت لصالح «بيريز» والقوائم العربية. وكان محصلة ذلك إتجاه العديد من الأصوات إلى الأحزاب الصغيرة[١].

ب - إنحسار التأييد لاتفاقيات أوسلو وسياسات «بيريز» السلمية إثر العمليات العربية المسلحة فى فبراير ومارس ١٩٩٦، الأمر الذى أدى إلى تقدم المعسكر اليمينى والدينى على حساب معسكر اليسار، وإلى فوز «نتانياهو» على «بيريز»[٢].

جـ - عدم تصويت أغلب اليهود الروس لصالح حزب العمل (كما كانت الحال عام ١٩٩٢)، حيث صوّت جلهم - عام ١٩٩٦ - لصالح «نتانياهو» فى إنتخابات رئاسة الحكومة، ولصالح يسرائيل بعاليا فى إنتخابات الكنيست[٣].

د - دعم المعسكر الدينى - الحريدى والصهيونى - مرشح الليكود : «نتانياهو» ومعاقبة حزب العمل ومرشحه «بيريز»، على موقفه من القوى الدينية عموماً على أثر إغتيال «رابين»، وإتهامه المعسكر الدينى بالتحريض على القتل، بل وإعتقال عدد من رموزه مما عد مساساً بقدسية الحاخامات فى أوساط المتدينين[٤].

هـ - فقدان «بيريز» وحزبه أصوات بعض الناخبين العرب من جرّاء ماحدث فى لبنان قبيل الإنتخابات، وذلك على الرغم من تراجع جل العرب عن مقاطعة «بيريز» لأنه مثّل «أهون الشرين» فى نظرهم.

- ويمكن تفسير أسباب تصاعد قوة الأحزاب الدينية - بخلاف تمكين النظام الإنتخابى الجديد الناخبين المتدينين من التصويت لأحزابهم وقوائمهم المختلفة بجانب التصويت لصالح مرشح الليكود وذلك بدلاً من الإختيار بين قوائمهم وحزب الليكود أو العمل مثلاً - فى ضوء العوامل والظروف التالية[٥] :

(١) Denoeux, G. and Fox, J., **Op. cit.**, P. : 134.

(٢) أحمد خليفة؛ الإنتخابات الإسرائيلية...، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦.

وقد علّق الصحفى الإسرائيلى «أورى أفنيرى» على هزيمة «بيريز» - فى صحيفة معاريف بتاريخ ٣ يونيو ١٩٩٦ - بقوله أن بيريز هزم نفسه لعدة أسباب ... منها تقديم موعد الإنتخابات .... وقتل «يحيى عياش» فى غزة ... وحرب عناقيد الغضب... والتنازل عن ورقة إغتيال «رابين» ووضع نفسه فى المركز ... ورد هذا فى :

- **مختارات إسرائيلية**، عدد (١١)، يوليو ١٩٩٦، ص : ٨ - ٩.

(٣) Doron, G.; **Israel : The Nationalist Return to Power** (Current History , January, 1997), P. : 34.

(٤) وقد وصل الأمر إلى حد إتهام صحيفة «الأسبوع» الحريدية «بيريز» بالتعاون مع العدو والسعى لتدمير الجيش، انظر :

- رشاد عبد الله الشامى **إشكالية الهوية فى إسرائيل** (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد (٢٢٤)، ربيع الأول ١٤١٨ هـ، أغسطس ١٩٩٧)، ص : ٢٣٧.

(٥) انظر فى هذا الشأن :

- **المرجع السابق**، ص : ٢٦٨ - ٢٧١.

- أحمد خليفة، الإنتخابات الإسرائيلية .....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢١ - ٢٢.

- Denoeux, G. and Fox, J., **Op. cit.**, P. : 125 - 126, 134 - 135.

- Doron, G.; **Op. cit.**, P. : 33 - 34.

أ – إستنفار الأحزاب الدينية جمهورها الإنتخابى بعد هجوم اليسار الإسرائيلى – بشكل عام – عليها إثر إغتيال «رابين»، الأمر الذى رفع نسبة تصويت الناخبين المتدينين.

ب – إدارة الأحزاب الدينية حملاتها الإنتخابية بكفاءة عالية، وإستخدامها خبرات وكفاءات تنظيمية رفيعة المستوى، وأدوات دعائية متقدمة [(١)]. هذا بجانب وجود شخصيات دينية قيادية داخل هذه الأحزاب، تتمتع بشهرة واسعة، وتمتلك قدرات خطابية مؤثرة حال : الحاخام «شاخ»، والحاخام «عوفاديا يوسيف»، والحاخام «خضورى»، وغيرهم. وقد استخدمت قيادات هذه الأحزاب إمكانياتها تلك بكفاءة وإقتدار، كما راح كل حزب يركز إهتماماته على مسألة أساسية بعينها؛ فالمفدال ركز على ضرورة توسيع التعليم الدينى الرسمى، ووضع شاس على رأس أولوياته هدف إنصاف الطوائف الشرقية، أما قائمة يهدوت هيتوراة فقد دعت إلى الإهتمام بما أسمته «الأخوة اليهودية»، وهكذا.

جـ – حصول الأحزاب الدينية على أصوات بعض الفئات العلمانية التى يُوصف أفرادها بـ «التقليديين»، والتى غالباً ماتكون فى عداد فئة الأصوات المترددة بين العمل والليكود؛ وذلك نظراً لإنقسام المجتمع حول مسألة التسوية مع العرب. هذا إلى جانب تصويت الأفراد العائدين إلى الدين «التائبين»، وعدد يعتد به من نساء الحريديم إلى جانب الأحزاب الدينية لأول مرة. وغنى عن البيان أن معدل المواليد فى الوسط الدينى مرتفع، وهذا أمر يفضى إلى حصول عدد من الناخبين المتدينين على حق التصويت كل عام، وهذا يصب فى مصلحة الأحزاب الدينية بطبيعة الحال.

د – لجوء الأحزاب الدينية الحريدية إلى أساليب إحتيال وتزوير للحصول على الأصوات، ومن ذلك ما نُشر حول إحضارَ زعماء حركة «حباد» أكثر من عشرين ألف بطاقة هوية إسرائيلية من إسرائيليين يعيشون فى الولايات المتحدة الأمريكية لإستخدامها فى التصويت، كما نقلت وكالات الأنباء أيضاً أن المتدينين استأجروا طائرات لجلب الآلاف من أتباعهم الذين يعيشون فى الولايات المتحدة من حملة الجنسية الإسرائيلية، لإشراكهم فى الإقتراع. كما استخدمت بعض الفئات الحريدية بطاقات المرضى والغائبين والعجزة والمتخلفين عقلياً والموتى (الذين توفوا قبيل الإنتخابات بمدة قصيرة)، وقام نشطاؤها بالتصويت بهذه البطاقات، مستغلين صعوبة التمييز بينهم [(٢)].

(١) من ذلك إستخدام شاس خرائط وأجهزة حاسب آلى، وآلات تصوير وأجهزة فيديو، وطائرة هليكوبتر، وإستعانته بخبراء اقتصاديين وصحفيين ومستشاريين. كما استخدم حزب أغودا لأول مرة قناة بث مرئى خاصة ومباشرة لأول مرة. ورد هذا فى :

– رشاد عبد الله الشامى، إشكالية الهوية فى إسرائيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٧٠.

(٢) انظر فى هذا :

– **المرجع السابق**، ص : ٢٧٢.

وفى الإجمال، أفضت نتائج إنتخابات رئاسة الحكومة إلى تقسيم إجتماعى إقتصادى للمجتمع؛ فقد صوّت لـ «بيريز» الطبقة الإشكنازية العلمانية ذات الثقافة العالية، وسكان تل أبيب وحيفا، وأبناء الطبقة الوسطى والعرب، فى حين صوّت لـ «نتانياهو» أبناء الطوائف الشرقية والمتدينين وذوو الثقافة المحدودة، وأبناء الطبقات الأدنى، وسكان القدس والمدن التنموية بشكل عام [(١)]. كما أدت نتائج إنتخابات الكنيست الرابع عشر إلى نظام حزبى قوامه ثلاث كتل رئيسية: الأولى «يمينية» [(٢)] قومية لها مواقف واضحة ومتشددة، والثانية «يسارية» تتقنع بشعارات السلام، والثالثة «دينية» تضم حزب دينى صهيونى وحزبين حريديين. والسؤال هنا : ماهو دور الأحزاب الدينية فى تشكيل الإئتلاف الحكومى؟، وكيف أثر تزايد قوتها البرلمانية فى قدرتها على المساومة والإبتزاز ؟

٢ – حكومة «بنيامين نتانياهو» : الإئتلاف الحكومى الثلاثون : ١٨ يونيو ١٩٩٦ :

تبين لنا من قبل أن الهدف من تعديل النظام الإنتخابى فى «إسرائيل» كان الحد من إبتزاز الأحزاب الصغيرة، ولاسيما المتدينة منها، وقت تشكيل الحكومات الإئتلافية. وكان السبيل إلى ذلك هو تقوية وتعزيز مكانة رئيس الحكومة تجاه الكنيست وتجاه أعضاء حكومته عن طريق إنتخابه مباشرة من الناخبين، وإعطائه الحق فى حل الكنيست، وإطلاق يده فى تشكيل الحكومة وإدارتها. لقد أضاف القانون الجديد بعض ملامح النظام الرئاسى على أسس النظام البرلمانى الرئيسية القائمة فى «إسرائيل»، فعلى الرغم من أن رئيس الحكومة صار ينتخب مباشرة من هيئة الناخبين – وهذه سمة من سمات النظام الرئاسى – إلا أنه لايزال فى حاجة إلى ثقة الكنيست، كما أن بمقدور هذا الأخير سحب الثقة منه ومن حكومته والدعوة إلى إنتخابات

(١) أنظر فى هذا المعنى:

- Doron, G., **Op. cit.**, P. : 34.

كما تجدر الإشارة إلى أن ثمة باحثين كثيرين يرون فى هذه النتائج إيذاناً بحرب أو صراع الثقافات فى « إسرائيل »، من هؤلاء مثلاً « باروخ كيمر لينغ » – أستاذ علم الاجتماع فى الجامعة العبرية بالقدس – الذى وصف إنتخابات ١٩٩٦ بأنها « حرب ثقافات معلنة» حيث أدت هذه الإنتخابات – كما يرى – إلى « إنفجار الثقافات » على وضع صارت البلاد معه تشهد وجود ست ثقافات هى: الثقافة الفرعية المدنية ذات النزعة العمالية، والثقافة الفرعية الدينية القومية (المفدال والمستوطنات)، والثقافة الفرعية « الأصولية الحريدية » والثقافة الفرعية التقليدية الشرقية، والثقافة الفرعية للمهاجرين من روسيا، والثقافة العربية. ويرى كيمر لينغ أيضاً فى شأن إنحسار قوة الحزبين الكبيرين أن: « إذا كان حزبا العمل والليكود لا يزالان حزبين كبيرين نسبياً، فالفصل فى ذلك يعود أساساً إلى تمتعها بتقاليد قديمة، وأنماط تصويت، وأجهزة وميزانيات وبسيطرة على وظائف وموارد هائلة، وبصورة أقل، بفضل تمثيلها لهويات اجتماعية – سياسية وثقافية واضحة ». وردت هذه الآراء فى:

– باروخ كيمر لينغ؛ **حرب ثقافات** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، ١٩٩٦)، ص: ١٠٣ – ١٠٩.

(٢) يتعين التأكيد – فى هذا المقام – إلى ما سبق وأوردناه فى شأن مصطلحات مثل الإعتدال، والتطرف، والصقور، والحمائم فى « إسرائيل » فى المبحث الثالث من الفصل الثانى من الباب الأول.

جديدة، وهذه من سمات النظم البرلمانية. هذا بجانب حق رئيس الحكومة فى حل الكنيست وهو حق معمول به فى النظم البرلمانية.

وقد ظن « نتانياهو » – بمجرد فوزه فى الإنتخابات – أنه يملك صلاحيات مماثلة لصلاحيات رئيس الدولة فى الولايات المتحدة فراح يجنب كبار الشخصيات فى حزبه عن مشاوراته لتشكيل الحكومة، كما تطلع إلى إضعاف نفوذ الأحزاب الصغيرة والحد من إبتزازها، فهل تحقق له هذا؟ وهل تحقق لإسرائيل ما كان مأمولاً من النظام الإنتخابى الجديد؟. الواقع أكد وقتذاك أن الإجابة هى: لا، فمشاورات « نتانياهو» لتشكيل الحكومة شهدت ممارسة الأحزاب الصغيرة، ولا سيما المتدينة منها، عمليات الإبتزاز والمساومة ذاتها التى مارستها من قبل، بل إن هذه المشاورات شهدت صراعات وخلافات بين قادة وزعماء الليكود (على النحو الذى كان قائماً فى حزب المباى خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، وفى حزب الليكود إبان الثمانينيات، وفى حزب العمل فى أوائل التسعينيات)، وهى الخلافات التى ما تكاد تخبو قليلاً حتى تعود من جديد على وضع أشد.

أدركت الأحزاب الدينية، وبخاصة حزب المفدال وحزب شاس، أن إئتلافاً يمينياً – من الليكود وجميع أحزاب اليمين والوسط (٤٥) مقعداً – لا يمكن أن يرى النور من دون مشاركتها، ومن هنا شرعت هذه الأحزاب فى ممارسة عمليات الإبتزاز والمساومة ذاتها التى طالما مارستها من قبل.

ولهذا راحت الأحزاب الدينية الثلاثة تسعى إلى تحقيق مصالحها التى ما فتئت تسعى دوماً إلى بلوغها، وكان على رأس هذه المصالح تعديل قانون « العودة » وفقاً للرؤية الأرثوذكسية، وإعادة البلاد إلى حالة «الوضع الراهن» الذى كان قائماً قبل عام ١٩٩٢م. وفى هذا الإطار قدّمت الأحزاب الدينية مطالبها فى المجالات المختلفة [١]، وطالبت بسن قوانين فى شأنها، وهى:

– فى مجال المناصب الوزارية والسياسية، طالبت بخمس وزارات على الأقل، وبمنصبى نائب وزير الإسكان بالحكومة، ورئيس اللجنة المالية فى الكنيست، كما طالبت بتعيين ممثلين ثلاثة لها فى مجلس إدارة مؤسسة اليانصيب الوطنى لضمان تمويل المؤسسات الدينية.

---

(١) أنظر فى هذا الشأن:

– رشاد عبد الله الشامى، اشكالية الهوية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٦٠-٢٦١.

– أحمد خليفة؛ الإنتخابات الإسرائيلة...؛ **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٢-٢٤.

– دوف الفويم، **مطالب الأحزاب الدينية**، صحيفة يديعوت احرونوت بتاريخ ٧ يونيو ١٩٩٦ (مختارات إسرائيلية، عدد (١٩)، يوليو ١٩٩٦)، ص: ١٤.

- Denoeux, G. and Fox, J., **Op. cit.**, P. : 136.

– دوف الفويم؛ **هل يوجد سبب لقلق العلمانيين**، صحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ ٣ يونيو ١٩٩ (مختارات إسرائيلية، عدد (١٩)، يوليو ١٩٩)، ص : ١٥ – ١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة يديعوت أحرونوت قد قدرت المطالب المالية للأحزاب الدينية الثلاثة بأكثر من (١,٢) مليار دولار على مدى أربع سنوات، وذلك كما جاء فى جريدة الحياة الصادرة من لندن فى ٧ يونيو ١٩٩٦.

– فى مجال التعليم، طالبت بزيادة المخصصات المالية للمؤسسات والمدارس الدينية، وتعظيم الإهتمام بدراسة « التاريخ اليهودى » ودولة « إسرائيل »، وإعادة الإشراف على هيئة الإذاعة إلى وزارة التعليم والثقافة، والتى كان « رابين » قد نقلها إلى وزارة الإتصالات التى تولتها «شولاميت آلونى» فى مطلع التسعينيات.

– فى مجال السبت، نادت الأحزاب الدينية بالحفاظ على حرمة السبت، وعدم تدنيسه بممارسة أى نشاط عام أو خاص إلا فى ضوء الإستثناءات الشرعية، ومنع إقامة مباريات كرة القدم أيام السبت.

– فى مجال البناء والإسكان، طالبت تلك الأحزاب بالحفاظ على حرمة القبور والحيلولة دون تدنيسها، وذلك عن طريق إشتراط موافقة الحاخامية الرئيسية أو أية جهة دينية أخرى على أية عملية تقوم بها لجان التنقيب عن الآثار [١]، كما طالبت ببناء مائة ألف وحدة سكنية للعائلات المتدينة، وقيام الحكومة بتقديم هذه الوحدات مدعمة للشباب المتدين. كما أعلن الحاخام « مائير بورش » أن المتدينين ينتوون الإستيطان فى «كريات سفر» و «بيت شمش» و «شوعفات» بالقدس الشرقية، وطالب بتوفير مناطق بناء مجانية فى أماكن نائية لإسكان المتدينين بحجة توزيع السكان.

– فى مجال مؤسسات الدولة السياسية والقضائية والعسكرية والدينية، طالبت الأحزاب الدينية بـ : عدم تغيير نظام الإنتخابات إلا بموافقتها، وتوسيع صلاحيات القضاء الدينى ووقف تدخل القضاء المدنى فى شؤونه، وعدم إصدار أى تشريع يتعلق بشؤون الدين إلا بموافقتها، والإستمرار فى إعفاء الشباب المتدين من الخدمة العسكرية [٢]، وعدم ضم يهود إصلاحيين للمجالس الدينية المحلية، وتحمل الحكومة العجز المالى فى موازنة بلدة « بنى باراك »، وسن قوانين تمنع التحريض ضد الدين والحد من تدخل المحكمة العليا فى شؤون الدين. ولأجل الحيلولة دون تشكيل حكومة وحدة وطنية، طالبت الأحزاب الدينية بعدم ضم أية كتلة برلمانية أخرى إلى الإئتلاف إلا بموافقتها.

– كما تقدمت الأحزاب الدينية بسلسلة أخرى من المطالب تضمن إحترام القيم الدينية وتعزز دور الدين فى المجتمع، مثل: مكافحة مظاهر الإباحية والرذيلة المنتشرة فى المجتمع، الإلتزام بالقواعد الدينية فى أمور الميلاد والزواج والطلاق والدفن، الفصل بين الجنسين فى قاعات

---

(١) وتجدر الإشارة – هنا– إلى أن المتدينين عرقلوا بناء (٤٠٠٠٠) وحدة سكنية لهذا السبب إبان فترة حكم حكومة العمل (٩٢ – ١٩٩٦).

(٢) وذلك فيما عدا حزب المفدال الذى لا يطالب بمثل هذا الإعفاء.

المدارس وصالات السينما، وتشجيع الإنجاب، ودعم العائلات كثيرة العدد، وإستمرار القانون الذى يحظر إستيراد اللحوم غير المذبوحة حسب الشريعة لمدة غير محدودة، وتحريم إستعمال لحم الخنزير فى المطاعم ومنع تربيته فى « إسرائيل » أو إدخاله إلى أراضيها، وسن قانون ينظم عمليات زرع الأعضاء وتشريح الجثث ويخضعها لقيود شديدة من قبل الحاخامات، وتعديل قانون الإجهاض لينص على منع الإجهاض بصورة عامة إلا فى حالات الطوارئ وبموافقة حاخام معتمد، وتخصيص قنوات إذاعية ومرئية للجمهور الدينى، وإلغاء نظام التوقيت الصيفى.

– وعلى صعيد السياسة الخارجية، عارضت الأحزاب الدينية: قيام دولة فلسطينية، وأية سيادة أجنبية غربى نهر الأردن، وعودة اللاجئين، والإنسحاب من الجولان، كما طالبت بإلغاء قرار تجميد عمليات الإستيطان، والعمل على تعزيز الإستيطان وعدم إزاحة أية مستوطنة يهودية من مكانها، وضمان أمن المستوطنين، وأكدت على التمسك بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية للدولة، ونادت بالعمل على تكثيف عمليات البناء فى المدينة وضواحيها.

وقد تلقى « نتانياهو » بخلاف مطالب الأحزاب الدينية تلك، مطالب الأحزاب والكتل الأخرى التى سعى إلى إشراكها فى الإئتلاف أيضاً، فكما كان للأحزاب الدينية شروطها لتأييد الإئتلاف فإن حزبى إسرائيل بعاليا والطريق الثالث تقدما بعدة مطالب كمقابل لدعمها الإئتلاف أيضاً. من ذلك مثلاً مطالبة حزب يسرائيل بعاليا بإستمرار تدفق هجرة اليهود الروس، وتوفير المساكن اللازمة لهم، ودعم أنشطة اليهود فى الشتات، وإبقاء قانون العودة على ما هو عليه [١]، ومن ذلك أيضاً مطالبة حزب الطريق الثالث بعدم التفاوض مع سوريا حول الجولان، وتعزيز المستوطنات اليهودية أينما وجدت. هذا إلى جانب المناصب الوزارية التى طالب بها كل حزب.

وقد إنتهى « نتانياهو » من مشاوراته مع الأحزاب الدينية وحزبى يسرائيل بعاليا والطريق الثالث بعد أن إستجاب لبعض مطالبها، وتجاهل البعض الآخر. لقد أدى ميزان القوة الجديد فى الكنيست إلى تحجيم ما منحه القانون الجديد لرئيس الحكومة، فأدرك « نتانياهو » – وكذلك واضعو القانون – أن إبتزازات الأحزاب الصغيرة لا تزال قائمة، بل وصارت أقوى من ذى قبل نظراً لتصاعد قوتها البرلمانية.

ومهما يكن من أمر، فقد إنتهى « نتانياهو » إلى تشكيل إئتلاف حكومى من ستة أحزاب وقوائم برلمانية، ضمنت له ثقة (٦٦) عضو كنيست.

---

(١) أنظر فى شأن برنامج حزب يسرائيل بعاليا:
– خالد عايد؛ يسرائيل بعلياه...، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٢٧.
– ملف الإنتخابات الإسرائيلية بمجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧)، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٩٠– ٩١.

جدول رقم (٦٠)

الأحزاب والقوائم التى شكلت الإئتلاف الحكومى الثلاثين : يونيو ١٩٩٦

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات ٪	عدد المقاعد
الليكود / جيشر / تسوميت	٢٥,١	٣٢
شاس	٨,٥	١٠
المفدال	٧,٩	٩
يهدوت هيتوراة	٣,٢	٤
إسرائيل بعاليا	٥,٧	٧
الطريق الثالث	٣,١	٤
	٪٥٣,٥	٦٦

وقد حصل حزب شاس على وزارتى الداخلية، والعمل والشؤون الاجتماعية، وحصل المفدال على وزارتى التعليم، والطاقة والمواصلات، وبقيت وزارة الأديان فى يد رئيس الحكومة، بعد تنازع حزبى شاس والمفدال عليها، إلى أن تم الإتفاق، بعد ذلك، على تناوب الحزبين عليها. كما حصل الحاخام « مائير بوروش »، من يهوديت هيتوراه، على منصب نائب وزير البناء والإسكان، وتم تعيين شخصية مستقلة قريبة من حزب المفدال فى منصب وزير العدل، وحصل حزب يسرائيل بعاليا على وزارتى الهجرة والإستيعاب، والصناعة والتجارة، وحزب الطريق الثالث على وزارة الأمن الداخلى.

واجه « نتانياهو » صعوبات جمة، بعد ذلك، فى توزيع بقية الحقائب الوزارية – التى حددها القانون الجديد بـ (١٨) حقيبة فقط – على أقطاب حزبه حتى أنه قدّم حكومته للكنيست فى ١٨ يونيو ١٩٩٦ وهو لم يكن قد إنتهى بعد من مشكلة أثارها « شارون » الذى أراد حقيبة تليق به وبتاريخه [١]. وتحت ضغوط « شارون » وتهديد « ديفيد ليفى » بالإنسحاب

---

(١)وقد كان التشكيل الحكومى الذى قدم للكنيست فى ١٨ يونيو ١٩٩٦ – قبيل حل مشكلة شارون ومشكلة وزارة الأديان – على النحو التالى: نتانياهو رئيساً للحكومة ووزيراً للبناء والإسكان ووزيراً للأديان، ديفيد ليفى (جيشر) نائباً لرئيس الحكومة ووزيزاً للخارجية، روفائيل ايتان (تسوميت) نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للزراعة وسلامة البيئة، زفولون هامر (المفدال) نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للتعليم، موشيه كتساف (الليكود) نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للسياحة، اسحق مردخاى (الليكود) وزيراً للدفاع، دان مريدور (الليكود) وزيراً للمالية، يعقوب نئمان (مستقل) وزيراً للعدل، أفيغدور كهلانى (الطريق الثالث) =

من الحكومة إنتهى « نتانياهو » إلى « إنشاء » وزارة خاصة لـ « شارون » سميت وزارة البنى التحتية الوطنية، تم جمع مهماها وميزانياتها من وزارات مختلفة [1].

وقد إستجاب « نتانياهو » فى صياغة الخطوط الأساسية لحكومته إلى العديد من مطالب الأحزاب الدينية، فقد تم الإتفاق – تحت بند الدين والدولة – على الأمور التالية: حرص الحكومة على المحافظة على الوضع القائم فى الشؤون الدينية، وتعهدها بإعادته إلى ما كان عليه فى حالة وقوع مساس به – تعديل قانون تحويل الديانة بحيث لا يعترف بالتهويد فى « إسرائيل» إلا بمصادقة من الحاخامية الرئيسية – العمل على إجراء أنشطة بحثية فى شأن تاريخ « أرض إسرائيل » و« شعب إسرائيل » بما فى ذلك القيام بحفريات أثرية، مع المحافظة على إحترام القبور – قيام الحكومة بتنظيم صلاة اليهود، تبعاً لأحكام الشريعة اليهودية، فى جميع الأماكن المقدسة – تحقيق المساواة فى جميع قطاعات التعليم – العمل على رفع مستوى الطبقات الفقيرة والشباب حديثى الزواج والعائلات كثيرة العدد وحل مشاكل الإسكان لجميع قطاعات الشعب [2].

هذا وقد أوردت صحيفة «معاريف» – بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٩٦ – بنوداً ثلاثة تم إبعادها عن الخطوط الأساسية للحكومة والإتفاق على وضعها فى إطار الإتفاقيات الإئتلافية مع الأحزاب الدينية، وهى : ١– لا يصدر أى تشريع ذى تأثير على شؤون الدين إلا بموافقة الأحزاب الدينية،

= وزيراً للأمن الداخلى، اسحق ليفى (المفدال) وزيراً للطاقة والمواصلات، إلياهو (إيلى) ييشاى (شاس) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعة، تساحى هنغبى (الليكود) وزيراً للصحة، إيلى سويسه (شاس) وزيراً للداخلية، ليمور ليفنات (الليكود) وزيرة للإتصالات، ناتان شارانسكى (يسرائيل بعاليا) وزيراً للصناعة والتجارة، يولى إيد لشتارين وزيراً للهجرة والإستيعاب، بنيامين (بينى) بيغن (الليكود) وزيراً للعلوم. وبعد أن حلت مشكلة وزارة الأديان، إستلم «ييشاى » الوزارة ثم سلمها فى أغسطس ١٩٩٧ إلى «هامر». كما أحتل عضو الكنيست من يهدوت هيتوراة «ابراهام ربيتس » منصب رئيس اللجنة المالية، وعضو الكنيست من المفدال « شاؤول يهلوم » منصب رئيس لجنة الدستور والقانون فى الكنيست.

(١) وقد تم تجميع مهام هذه الوزارة على النحو التالى: المناجم والمعادن من وزارة الصناعة والتجارة، المياه من وزارة الزراعة، الطاقة من وزارة الطاقة والمواصلات، إدارة أراضى إسرائيل – وهى المهمة التى أصر شارون على أن تكون من صلاحياته – من وزارة البناء والإسكان. وقد تم ذلك فى ٤ يوليو ١٩٩٦.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن البنود الأربعة الأولى من هذه الخطوط الرئيسية قد وردت فى مقتطفات الخطوط الرئيسية للحكومة التى أوردته مجلة الدراسات الفلسطينية فى عددها رقم (٢٧)، ص ٦٧. أما بقية البنود فقد أوردته صحيفة « معاريف » – بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٩٦ – ضمن بنود أخرى كصيغة نهائية لما تم الإتفاق عليه بين « نتانياهو » و الأحزاب الدينية، وقد ورد هذا فى عدد (٢٠) من مختارات إسرائيلية، ص: ١٩.

كما وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن « نتانياهو »وعد– فى ١٧ يونيو ١٩٩٧ – أمام مجموعة من يهود أمريكا بأن يتم الإعتراف بيهودية من هو غير أرثوذكسى، ونفى أنه سيتقدم إلى الكنيست بمشروع قانون بعكس ذلك ، فى إشارة إلى وعده السابق للأرثوذكس بتعديل قانون من هو اليهودى حسب الرؤية الأثوذكسية. وليس غريباً على « نتانياهو » أن يتحدث بلسانين، كما أنه ليس من السهولة حل مشكلة ترتد جذورها إلى عدة قرون مضت.

٢– أنه لايتم أى تغيير فى قانون الإنتخابات إلا بالتنسيق بين جميع أحزاب الإئتلاف، ٣– أنه لايتم ضم أى حزب جديد إلى الإئتلاف إلا بموافقة كل الشركاء، كما أوردت ذات الصحيفة عدة بنود أخرى أضيفت إلى الإتفاقيات الإئتلافية مع الأحزاب الدينية، هى : عدم ضم إصلاحيين للمجالس الدينية، مد قانون حظر اللحوم المحرمة، تشكيل لجنة لكشف محاولات تدنيس المقابر القديمة، تعزيز أوضاع المحاكم الدينية، تغطية ديون بلدية بنى باراك، إضافة فصول وأبنية تعليمية لمدارس التيار الدينى، إعادة النظر دوماً فى المخصصات المالية لتلاميذ المدارس الدينية، وخفض أسعار الأراضى المخصصة للبناء من أجل الشباب حديثى الزواج والعائلات التى تعانى من أزمة سكن [1]. كما استجاب «نتانياهو» لعدة تعديلات طالبت الأحزاب الدينية بإدخالها على برنامج الحكومة فى المجال الخارجى، من ذلك : التأكيد على إلغاء قرار تجميد المستوطنات والعمل على ترسيخ وتطوير مشاريع الإستيطان اليهودى، ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة أو أية سيادة أجنبية غربى نهر الأردن، ومعارضة عودة «السكان العرب» إلى مناطق «أرض إسرائيل» غربى نهر الأردن. وفى الفقرة الخاصة بتعزيز البناء فى القدس أصر عضو المفدال «حنان بورات» على إضافة كلمة «وضواحيها» إلى كلمة القدس[2].

وغنى عن البيان أن إستجابة «نتانياهو» للمطالب الدينية تلك لم تكن إلا لغرض الإئتلاف فقط، إذ أن تنازلات «نتانياهو» للمتدينين كانت فى شكل تعهدات بإصدار تشريعات أو منح مخصصات مالية، ويتوقف تحقيق ذلك على قدرة كل طرف على المساومة والإبتزاز. ولاشك أن وضع الأحزاب الدينية فى الإئتلاف الحاكم اليوم كفيل بتعزيز قدراتها الإبتزازية[3]، غير أن هذا لايعنى إستجابة الحكومة لكل تهديداتها ومطالبها مقابل بقائها فى الإئتلاف، وقد أثبتت الأزمات التى مرت بها الحكومة فى سنة ونيّف، هى عمر هذه الحكومة حتى كتابة هذه السطور.

لقد شهدت حكومة «نتانياهو» العديد من الأزمات والخلافات حول الكثير من المسائل الداخلية والخارجية، وصار من المألوف أن نسمع بين الحين والآخر تهديداً من أحد شركاء الإئتلاف أو من أحد قادة الليكود بالإنسحاب من الإئتلاف، وذلك نظراً لأن الحكومة ضمت

---

(١) أنظر فى هذا:

– **مختارات إسرائيلية**، عدد (٢٠)، يوليو ١٩٩٦، ص: ١٩–٢٠.

(٢) المرجع السابق، نفس المكان.

(٣) نقصد بذلك الوضع أن إنسحاب تلك الأحزاب من الحكومة يؤدى حتماً إلى سقوطها. ونعيد التنويه – فى هذا المقام – إلى أن الأحزاب الدينية تحرص على بقائها فى أى إئتلاف حكومى، أو بقاء حزب دينى واحد على الأقل، وذلك من أجل الحيلولة دون تعديل قانون العودة على غير رويتها من جهة، وضمان إستمرار تدفق المخصصات المالية الحكومية على مؤسساتها من جهة أخرى. وهذا أمر يدركه دوماً الحزب الأكبر فى الإئتلاف ، ولهذا يكون الإبتزاز متبادلاً.

عدداً كبيراً من الوزراء والمسؤولين المتهمين فى قضايا فساد ورشوة وتزوير [1] من جهة، ولأن رئيسها إنفرد بإتخاذ القرارات فى عدد من المسائل الهامة فى المجالين الداخلى والخارجى من جهة أخرى. فإلى جانب الخلاف المستمر بين شركاء الإئتلاف بل ووزراء الحكومة على ميزانية الدولة، ومعارضة الكثير من الأطراف تقليص ميزانياتها[2]، وإلى جانب إستقالة ثلاثة وزراء من الحكومة قبيل مرور عام على تشكيل الحكومة [3]، وتصاعد الخلاف بين رئيس الحكومة ووزير خارجيتها (ليفى) حول المسائل الخارجية، ظهرت عدة أزمات لعبت الأحزاب الدينية دوراً رئيسياً فيها، كما أن هذه الأخيرة مارست أشكالاً عدة من الضغط على الحكومة بهدف تحقيق مطالبها وأهدافها. ولعل أهم الأزمات التى لعبت فيها الأحزاب الدينية دوراً رئيسياً هى: أزمة «بارعون» ، وأزمة «تعيين قضاة المحاكم الشرعية»، وأزمة «تعيين حاخام إصلاحى فى مجلس دينى محلى».

وقد بدأت فضيحة «بار – عون» [4]حينما رفضت محكمة العدل العليا قرار رئيس الحكومة بتعيين المحامى «رونى بار – عون» مستشاراً قانونياً للحكومة بعد إستقالة المستشار السابق لها «ميخائيل بن مائير»[5] . وقد وقع إختيار «نتانياهو» ووزير العدل على محامى «آريه درعى» فى البداية غير أن «درعى» ذاته اعترض على ذلك، ثم كان أن رفع النائب العمالى «أوفير بينس» شكوى إلى محكمة العدل العليا ضد تعيين «بارعون» فى هذا المنصب بحجة أنه ليس

(١) تجدر الإشارة – فى هذا المقام – إلى أن وكالات الأنباء تناقلت – بعيد تشكيل الحكومة – أخباراً عن بعض التهم الموجهة إلى مسؤولين فى الحكومة والكنيست، ومن هذه التهم: إتهام ايتان وزير الزراعة ورئيس هيئة الأركان الأسبق بسرقة وثيقة عسكرية، وإتهام اريه درعى زعيم شاس ووزير الداخلية الأسبق فى فضائح مالية ضخمة، وإتهام يعقوب نئمان وزير العدل بملاحقة شاهد فى قضية درعى، وإتهام ايهود اولمرت رئيس بلدية القدس بتجاوزات مالية أثناء إدارة حملة الليكود الإنتخابية عام ١٩٨٨، وإتهام عضو شاس فى الكنيست روفائيل بنحاسى بتجاوزات مالية وقانونية أثناء عمله كنائب لوزير الأديان، وإتهام عضو الليكود مائير شطريت بالتلاعب بأموال الوكالة اليهودية، وإتهام يعقوب فرانكل محافظ البنك المركزى – والذى كان مرشحاً لوزارة المالية – بصياغة القسم الاقتصادى لبرنامج الليكود الإنتخابى الأمر الذى يعد تسريباً لأسرار جهاز من أجهزة الدولة لجهة غير مسؤولة، إتهام وزير الأمن الداخلى وزعيم حزب الطريق الثالث كهلانى فى فضيحة أموال الهستدروت، وإتهام وزير العمل والشؤون الاجتماعية من شاس ايلى ييشاى ومقربين من نائب وزير الإسكان بوروش – من يهدوت هتوراه – بالحصول على شقق فى القدس بأقل من أسعارها وإستغلال النفوذ.

(٢) من هذه الأطراف الأحزاب الدينية التى تعارض تقليص المخصصات المالية لمدارسها الدينية.

(٣) من هذه الإستقالات إستقالة وزير العلوم من الليكود « بينى بيغن » بسبب معارضته لإتفاق إعادة الإنتشار فى الخليل، وذلك فى ١٦ يناير ١٩٩٧، و إستقالة وزير المالية من الليكود « دان مريدور » بسبب إنفراد رئيس الحكومة بإتخاذ قرارات تتصل بصلاحيات وزير المالية، وذلك فى ١٨ يونيو ١٩٩٧ . أما أول إستقالة تعرضت لها الحكومة فكانت إستقالة وزير العدل « يعقوب نئمان » – فى ٨ أغسطس ١٩٩٦ بعد إتهامه بملاحقته شاهد فى قضية زعيم شاس « اريه درعى ». وقد تم تعيين « هنجبى » مكانه فى ١٢نوفمبر ١٩٩٦ ،وتعيين عضو الكنيست من الليكود « يهوشع متسا » وزيراً للصحة. وكان هذا أول تعديل يتم فى حكومة «نتانياهو »، بعد أن إحتفظ «نتانياهو» بحقيبة العدل حتى أجرى هذا التعديل.

(٤) وقد أطلقت عدة تسميات على هذه الفضيحة منها « بيبى غيت »، صفقة « الخليل بار – عون »، « بار – عون غيت ».

(٥) وكان « بن مائير » قد أعلن إستقالته فى مطلع يناير ١٩٩٧ بسبب إحساسه بالعزلة والإهمال اللذين فرضهما عليه «نتانياهو» بعد أن قام بعدة إجراءات قانونية، تتصل ببعض أعضاء الليكود الذين إتهموا فى قضايا مختلفة، وكان آخر هؤلاء وزير العدل ذاته يعقوب نئمان الذى وجه له « بن مائير » مذكرة إتهام بالفساد، و « ايهود اولمرت » رئيس بلدية القدس الذى إتهمه بإختلاسات مالية.

أهلاً لأن يمثل دولة القانون بسبب عدم إستقلاله السياسى، حيث كان «بارعون» عضواً سابقاً فى اللجنة المركزية لحزب الليكود[1] .

وفور قرار المحكمة العليا قدّم «بار – عون» استقالته، وتم تعيين «الياكيم روبنشتاين» مكانه. وفى ٢٢ يناير ١٩٩٧كشفت الصحفية «إيالاحاسون» من على شبكة القناة الأولى بالتليفزيون الإسرائيلى عن ما أسمته صفقة «الخليل – بارعون»، حيث أكدت حصولها على مستندات تؤكد على أن تعيين «بارعون» كمستشار قانونى للحكومة كان نتيجة لصفقة بين «آريه درعى» – زعيم حزب شاس – ونتانياهو، إذ هدد «درعى» «نتانياهو» بأنه لن يصوت، ومعه نواب حزبه العشرة، بجانب إتفاق الخليل ما لم يعيِّن «بارعون» أملاً فى أن يبرئه هذا الأخير من قضايا الفساد والإختلاس التى تلاحقه، وقد رضخ «نتانياهو» لتهديد «درعى» بهدف تمرير إتفاق الخليل والإبقاء على تماسك الإئتلاف، ولاسيما أن تهديد «درعى» لم يقتصر على رفض إتفاق الخليل وإنما تعداه إلى التهديد بالإنسحاب من الإئتلاف.

وقد رد «نتانياهو» فى مقابلة معه يوم ٢٤ يناير على إتهامات القناة الأولى بالتليفزيون الإسرائيلى قائلاً بأن كل ما جاء على لسان الصحفية كذب وتلفيق، وليس له أساس من الصحة على الإطلاق، وراح ينتقد الصحافة والقناة الأولى وإتهمهما بالتواطؤ مع حزب العمل لإسقاط الحكومة، ورمى بالمسؤولية على «درعى» و «بار – عون» ، و «افيغدور ليبرمان» – مدير عام رئاسة مجلس الوزراء، والمحاميين «إسحاق مولغو» و «ديفيد شمرون» – وهما مستشاران مقربان منه – وكذلك على رئيس قسم الأخبار فى التليفزيون الإسرائيلى «رفيق حلبى». وفى نهاية المقابلة دعا الشرطة إلى إجراء تحقيق فى هذا الشأن.

وقد أكدت الصحفية «حاسون» من جديد على أنها تمتلك أدلة حقيقية فى شأن ما قالته من قبل، كما أكد «رفيق حلبى» على أنه يمتلك ملفاً من الوثائق يؤكد الصفقة. وقد أعلن «درعى» براءته من الفضيحة وقال – فى مقابلة تليفزيونية معه – أنه إتصل بـ «ليبرمان» ليبلغه رفضه تعيين محاميه فى المنصب، وقال أن اسمه يُقحم فى كل مشكلة تصيب البلاد، وأنه ليس له تلك القوة المؤثرة فى مجريات الأمور، كما أنه ليس وكيلاً للشيطان، وأن ربط اسمه باتفاقية الخليل سيجعله هو وعائلته فى خطر.

وبأمر من المدعى العام للدولة بدأت الشرطة تحقيقاتها فى القضية فاستجوبت العديد من الشخصيات الهامة (حوالى ٦٠ شخصاً)، حيث بدأت بـ «بارعون»، واثنين من مستشارى

(١) أثار تعيين « بارعون » الكثير من الإحتجاجات حيث لم يكن شخصية معروفة، ووصفته الصحف أنه محام من الدرجة الثالثة، وأنه من المترددين كثيراً على نوادى القمار خارج « إسرائيل ». وقد كان « بارعون » من المقربين جداً لوزير العدل حيث تلقى هذا الأخير فترة التمرين على المحاماة فى مكتب « بارعون ».

«نتانياهو» ، والنائب «أوفير بينس» ، ومحامى «درعى» ثم وزير العدل والمالية (هنجبى ومريدور)، ثم «ليبرمان» [1]. وفى ١٨ فبراير ١٩٩٧ تم إستجواب «نتانياهو» لمدة أربع ساعات متصلة، وحذّرته الشرطة خلالها من أن شهادته يمكن أن تُستخدم ضده لأنه كان يتفادى الأجوبة المباشرة. وفى اليوم التالى تأزم الموقف بعد أن تخلى محامى «درعى» : «دان آفى إسحق» عن موكله، متهماً إياه بممارسة الضغط على «نتانياهو» لتعيين «بارعون». وبعد أيام من التحقيق مع «نتانياهو» وفى ٢٣ فبراير عيّن هذا الأخير محامياً للدفاع عنه هو «ياكوف فينروث» ، الذى أعلن أن ثمة مؤامرة حيكت ضد رئيس الوزراء من أعدائه، وأن وزير العدل قدم «بارعون» لرئيس الحكومة على أنه نال موافقة محكمة العدل العليا، فرد «هنجبى» على ذلك رافضاً تهم محامى رئيس الوزراء قائلاً: «إن دوره [نتانياهو] أكبر من دورى وأنا أرفض أن أكون كبش فداء فى هذه القضية»، كما قال إن «نتانياهو» اختار «بارعون» من بين مرشحين آخرين. وقد عادت الشرطة إلى التحقيق مع وزير العدل «هنجبى» من جديد وأصدرت فى ١٥ أبريل تقريرها الذى احتوى على (٩٩٥) صفحة، وأوصت بإدانة الأشخاص الرئيسيين فى القضية : «نتانياهو» – «هنجبى» – «درعى» – «ليبرمان». وكان إتهام «نتانياهو» هو الإحتيال وإساءة الثقة [2] ، وهى تهمة كان من الممكن أن تعرضه للسجن ثلاث سنوات. وقد رُفع تقرير الشرطة إلى النائب العام «روبنشتاين» والمدعية العامة للدولة «عِدنا أربيل».

وفى هذه الأثناء هاجم العديد من الشخصيات «نتانياهو»، وطالبته هذه الشخصيات بالإستقالة بحجة خيانة الأمانة، وارتفعت أصوات نواب المعارضة ضد أول رئيس وزراء تتهمه الشرطة وتوصى بتقديمه للمحاكمة، بل إن عدداً من الوزراء أعلنوا أنهم سيقدمون استقالاتهم فى حالة تأكيد النيابة العامة على إتهام «نتانياهو»، كما انقسم حزب الليكود إلى تيارين : الأول يضم «شامير»، «آرينز»، «موشيه نسيم»، «عوزى لانداو»، ويرى أن «نتانياهو» أدار ظهره للحزب وأحاط نفسه بمجموعة من المستشارين، والثانى يضم مجموعة من الأعضاء المتطلعين إلى خلافة نتانياهو وهم : «مردخاى»، و «بيغن»، و «دان مريدور»، وعمدة تل أبيب «رونى ميلو». وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات لم يستسلم «نتانياهو» لهذه الإتهامات ورفض الإستقالة، بل ومارس حياته السياسية كالمعتاد، فزار الأردن وبحث مع ملكها إمكانية تنشيط

(١) بالإضافة إلى العديد من الشخصيات السياسية الدينية والعلمانية مثل نواب أحزاب شاس والمفدال والليكود، بل أن التحقيق إقترب من الحاخام « عوفاديا يوسيف ». وقد بلغت عدد الشهادات التى أدلى بها هؤلاء (٦٠) شهادة فى فترة (٣) شهور.

(٢) أتهم كل من « نتانياهو » و « هنجبى » و « درعى » و « ليبرمان » بتهمة الإحتيال وإساءة الثقة أو الإخلال بالواجب، وأضيفت تهمة أخرى لـ « درعى » هى الإبتزاز. والتهمة التى يشترك فيها الجميع تستند إلى نص قانونى يتمثل فى حكم قضائى من محكمة العدل العليا يرى أنه إذا قامت شخصية رسمية بتعيين شخص فى منصب عام بدافع مصالح سياسية أو حزبية ولإعتبارات غير موضوعية فإن هذا التعيين يعتبر باطلاً ومن شأنه زعزعة الثقة التى وضعها الجمهور فى الشخصية الرسمية، بمعنى إستغلال النفوذ لخدمة مصالح شخصية أو سياسية أو حزبية.

العلاقات الثنائية، وأكد أنه مستمر فى الحكم ليس إلى سنة ٢٠٠٠م وإنما إلى مابعد ذلك أيضاً.

وفى ٢٠ إبريل رفضت النيابة العامة – على لسان المستشار القضائى للحكومة والنائبة العامة للدولة – تقديم لائحة إتهام ضد كل من: «نتانياهو» و «هنجبى» ، وذلك لعدم توفر الأدلة الكافية لتأكيد الشبهات التى حامت حولها، غير أنها وجهت لائحة إتهام فى حق «درعى» لثبوت الإتهامات التى وجهت له بالأدلة الكافية، وأجلت إتخاذ القرار فى شأن «ليبرمان». وقد اعترف «نتانياهو» – فى مؤتمر صحفى عقده قبيل إنتهاء المؤتمر الصحفى للنيابة – بأنه أخطأ فى الإختيار فقط، دون أن يرتكب مخالفة قانونية، وأن كل الإتهامات التى وجهت له ولوزير العدل ولزعيم حركة شاس هى من صنع اليسار والقناة الأولى بالتليفزيون، كما وعد بإعادة النظر فى الأضرار التى لحقت بالحكومة.

وقد نظمت أحزاب المعارضة حملة إحتجاج ضخمة ضد قرار النيابة العامة، شارك فيها المستشار القانونى السابق «بن مائير» ، كما قُدمت إلى المحكمة العليا عدة إلتماسات ضد قرار النيابة العامة [1].

وكان من أهم تداعيات فضيحة «بار – عون» ماحدث على صعيد العلاقة بين الشرقيين والغربيين؛ ذلك أن الطوائف الشرقية اعتبرت تبرأة كل أطراف الفضيحة ما عدا «آريه درعى» – زعيم حزب شاس – صورة من صور التفرقة العنصرية التى يمارسها اليهود الغربيين ضدها. وقد اجتمع مايقرب من (٢٠) ألفاً من أنصار شاس فى ملعب الجامعة العبرية للتعبير عن إحتجاجهم على قرار النيابة بإدانة «درعى» ، كما ندد المتظاهرون بالحكومة والنيابة، وأطلقوا صفة «النازى» على المدعى العام. وقد هاجم الحاخام «ديفيد عوفاديا» – ابن عوفاديا يوسيف – قرار النيابة ورفض تقديم «السيفارديم كأضحية للفضيحة» ، أما «درعى» فقد خطب فى المتظاهرين قائلاً :

(١) وقد أنهت محكمة العدل العليا هذه القضية حينما ردت كل الإلتماسات التى قدمت ضد قرار النيابة، ورفضت كذلك، تشكيل لجنة تحقيق رسمية. وكان آخر إلتماس رفضته المحكمة فى ١٥ يونيو ١٩٩٦. هذا وقد شكلت فى ٢٤ يونيو ٩٦ حركة بإسم « الحركة من أجل تبكير إنتخابات رئاسة الحكومة » برئاسة « يغآل غورين » الذى قال أن الحركة ستضم شخصيات من غوش أمونيم ومن شاس والمفدال والطريق الثالث. وقد نظمت الحركة مظاهرة ضخمة فى تل أبيب فى ٢٨ يونيو، شارك فيها الآلاف من الإسرائيليين المطالبين بإستقالة « نتانياهو » وإجراء إنتخابات جديدة لرئاسة الحكومة بسبب ثبوت أن رئيس الحكومة غير كفء. كما تم تشكيل رابطة بإسم « الرابطة من أجل مؤازرة الديمقراطية الليبرالية فى «إسرائيل» فى ٢٤ يوليو ١٩٩٦ بهدف تغيير نظام الإنتخاب المباشر لرئيس الحكومة، والعودة إلى النظام القديم، وقد رأس هذه الرابطة « موشيه آرنز »، وإنضم لها « بيريز » و « شامير »، و « موشيه شاحال » و « حاييم كورفو »، وعدد من أعضاء الكنيست الحاليين. وفى ١٠ يوليو إنتهت القضية إلى الأبد حين أعلنت الشرطة أنه ليس ثمة أدلة كافة لإتهام « ليبرمان » و « ديفيد آبل » أحد نشطاء الليكود. كما قدم « آريل شارون » – فى يوليو ١٩٩٧ – مشروع قانون للكنيست يسمح بإقالة رئيس الوزراء بأغلبية (٦١) صوتاً فقط وإجراء إنتخابات خاصة برئيس الوزراء فقط. وقد أيد « ايهود باراك » هذا الإقتراح، وطالب بجعل الأغلبية المطلوبة (٦٥) صوتاً. أما « بيريز » فقد عارض طريقة إنتخاب رئيس الوزراء بالكامل لأنه رأى أنها أدت إلى جعل نفوذ الأحزاب الصغيرة أكبر من ذى قبل.

قائلاً : «إنه إضطهاد دينى وعنصرى، وأنهم [الإشكناز] يخشون أن يُغير شاس وجه البلد، وأن الحزب يُضطهد لأن قوته تنمو وهم يخشون [الإشكناز] أن يحصل شاس على ٢٠ مقعداً فى الإنتخابات المقبلة، وأن كل هذا الإضطهاد ينطبق عليه قول التوراة : كلما هاجمونا فإننا نصبح أقوى»، كما هاجم «درعى» الصهيونية، وقال : «إنها حركة هرطقة، وهى تهدف إلى خلق يهودية جديدة، وتصمم على تدمير التوراة وتدمير الدين».

ولما بدا الأمر وكأنه سيؤدى إلى تصعيد الإنقسام بين طوائف المجتمع المختلفة، راح بعض السياسيين يعملون على تهدئة غضب الشرقيين، حيث دعا رئيس الدولة «عايزرا وايزمان» مجموعة من شخصيات حزب شاس العمل على تخفيف التوتر، وقال : « إن هذه القضية بدأت بين الفئتين منذ مايقرب من ٥٠ سنة واختفت فى الفترة الأخيرة، ونحن لانريد لها أن تعود مرة أخرى»، كما طالب «إيهود باراك» بتجنب كارثة قد تتفاقم، وقام «بيريز» بزيارة «عوفاديا يوسيف»، وقد علّق الكثير من المراقبين على ذلك بالتأكيد على أن هذه الزيارة كانت لتحقيق مآرب سياسية لصالح حزب العمل.

وقد استمرت إحتجاجات الشرقيين، وتنامى غضبهم، كما تصاعدت أصوات من داخل حزب شاس تطالب بالإنسحاب من الحكومة. وهكذا تسبب شخص واحد من حزب شاس فى أزمة كادت تطيح بأول رئيس وزراء منتخب وتسقط الحكومة، وتشعل فتيل فتنة طالما عانى منها المجتمع الإسرائيلى منذ إنشاء الدولة. وعلى الرغم من ذلك فالأحزاب الدينية حريصة على بقائها فى الإئتلاف الحكومى من أجل إستمرار حصولها على المنافع المادية والمناصب الوزارية، ويأتى حزب شاس الشرقى على رأس هذه الأحزاب فى ذلك الحرص. ومن هنا فلا غرابة أن نجد حزب شاس وقد تغاضى عن تداعيات أزمة «بارعون» بهدف الحفاظ على موقعه فى الحكومة وضمان إستمرار تدفق المخصصات المالية على مؤسساته ومدارسه[1].

وقد تعرضت حكومة «نتانياهو»، بعد ذلك، إلى العديد من الأزمات، ففى منتصف شهر مايو ١٩٩٧ برأت محكمة الصلح فى تل أبيب «يعقوب نئمان» وزير العدل السابق - الذى استقال بعد إدانة المستشار القانونى له بتهمة عرقلة محاكمة «آريه درعى» ومحاولة التأثير على أحد الشهود - وهو أمر دفع الأحزاب الدينية إلى المطالبة بإعادته إلى الوزارة، ولما رفض الوزير «هنجبى» التخلى عن وزارة العدل، فقد استمر الخلاف حول هذا الأمر إلى أن إستقال وزير المالية «دان مريدور» بعد خلافه مع «نتانياهو» حول قرار الأخير بتعويم الشيكل الإسرائيلى فى الأسواق المالية الدولية وذلك فى ١٨ يونيو ١٩٩٧.

(١) إعتمدنا فى عرض هذه الأزمة على المتابعة الشخصية لما نقلته وكالات الأنباء المختلفة فى شأن فضيحة « بيبى غيت »، وكذلك على العديد من المقالات والتقارير التى صدرت فى الصحف العربية، والعبرية المترجمة.

وشهدت الحكومة خلال هذه الفترة خلافات شديدة حول التعديل الوزارى الذى صار لزاماً على رئيس الحكومة إجراؤه فوزير العدل يرفض التخلى عن الوزارة، ويهدد بالإستقالة، وحزبا جيشر وإسرائيل بعاليا يتحدثان عن فقدان الثقة فى «نتانياهو»، وهذا الأخير يعد «شارون» بوزارة المالية [١]، وحزب المفدال يطالب بضرورة عودة «نئمان»، و «ديڤيد ليفى» يفكر فى الإستقالة إحتجاجاً على طريقة إتخاذ القرار داخل الوزارة. وقد عزز هذا الخلاف وزاده إشتعالاً خلافان آخران، الأول : كانت الحكومة تعانى منه منذ اليوم الأول من عمرها، وهو الخلاف بين شركاء الإئتلاف - بل وبين قادة حزب الليكود - حول عملية التسوية مع سوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية، والذى عمدت أحزاب المعارضة إلى الإستفادة منه بين الحين والآخر، أما الثانى فهو الخلاف حول الميزانية.

وعندما اشتد الخلاف بين رئيس الحكومة و «ديڤيد ليفى» ، وخرجت أصوات عديدة من أحزاب مختلفة تطالب بإجراء إنتخابات مبكرة، وتصاعدت أصوات أخرى تطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية، راحت الأحزاب الدينية تعمل على التخفيف من حدة الأزمة. ولهذا اتصل الحاخام «عوفاديا يوسيف» بوزير الخارجية - فى ٣٠ يونيه ١٩٩٧ - وطلب منه العمل على عدم تصعيد الأزمة مع رئيس الحكومة، كما بعث زعيم حزب المفدال «زفولون هامر» - فى أول يوليو - برسالة إلى قيادة الحزب معارضاً فيها فكرة تقديم الإنتخابات ومطالباً بدعم الحزب للحكومة.

وقد قدّم رئيس الحكومة تعديله الوزارى إلى الكنيست فى ٩ يوليو حيث تم تعيين «يعقوب نئمان» وزيراً للمالية [٢]، كما تم تعيين نائب الليكود فى الكنيست : «ميخائيل إيتان» وزيراً للعلوم - خلفاً لـ «بينى بيغن» المستقيل - على أن يخلفه - فى فترة لاحقة - نائب ليكودى آخر هو : «سلفان شالوم»، الذى عُين نائباً لوزير الدفاع، كما تم تعيين «ديڤيد ليفى» مشرفاً عاماً على كل مسارات التسوية مع العرب. وقد بدا «آريل شارون» الخاسر الوحيد من هذا التعديل، ولهذا علّق على هذا الأمر بقوله «إن السيد نتانياهو هو الرابع من هذه التعديلات فى المدى القريب فقط، حيث استطاع إبعادى وتعيين نئمان واثنين من المقربين له فى وزارة العلوم والمالية..». وقد تكهّن العديد من المراقبين بأن «شارون» سيكون موضوع الأزمة التالية، كما كشف بعض المراقبين عن ثمن إتفاقيات «نتانياهو» مع شركاء الإئتلاف، فقد حصل حزب

(١) طالب « شارون » فى هذه الأثناء بأمرين : ضمه إلى الوزارة المصغرة، ونقل صلاحيات إدارة أراضى الدولة إلى وزارة المالية.

(٢) وقد قدم المحامى « دان آفى اسحق » - الذى أخذت النيابة بشهادته فقط فى فضيحة « بارعون »، والذى كان محامى «آريه درعى» قبل أن يتخلى عنه - إلتماساً قبيل تعيين « نئمان » إلى محكمة العدل العليا للطعن فى التعيين المرتقب بحجة أنه جمع بطريقة غير شرعية ما يزيد عن (١٦٠٠ ٠٠٠) شيكل من تبرعات يهود الخارج لصالح حزب الليكود، وبمعرفة « نتانياهو ». وقد رد المستشار القانونى للمحكمة هذا الإلتماس وقال بأنه ليس ثمة ما يبرر التحقيق مع « نئمان ».

المفدال عن وعد من «رئيس الحكومة» بإجراء مشاورات معه حول الميزانية، وحصل حزب يسرائيل بعاليا على وعد آخر بتخصيص إعتمادات مالية إضافية لصالح وزارة الإستيعاب، كما قدّر هؤلاء المراقبون تكلفة هذه الإتفاقيات بـ (٥) مليارات شيكل، هى ثمن إتفاقيات رئيس الحكومة مع أحزاب جيشر ويسرائيل بعاليا والمفدال وشاس ويهدوت هتوراه.

ولم تمض عدة أيام على هذا التعديل الوزارى حتى نشبت أزمة حكومية جديدة، وذلك عندما هدد «شاؤول يهلوم» - عضو المفدال ورئيس لجنة الدستور والقانون بالكنيست - بالإستقالة والخروج من الإئتلاف بعد أن تم تعيين (٥) قضاة من المتدينين الحريديم وقاضٍ واحد من المتدينين الصهيونيين فى المحاكم الشرعية، كما هدد حزب المفدال - فى ١٧ يوليو ١٩٩٧ - بالتصويت ضد الحكومة فى الكنيست. ولما رفض رئيس الحكومة إبتزازات المفدال، ورفض تشكيل حكومة وحدة وطنية أيضاً، هدد «شمارياهو بن تسور» عضو الكنيست من المفدال رئيس الحكومة قائلاً: «أنه لا مناص أمام المفدال من الإمتناع عن التصويت وعدم مساندة الحكومة فى الكنيست». غير أنه فى ٢٣ يوليو سحب المفدال تهديداته فى شأن مسألة تعيين قضاة المحاكم الشرعية بدون أن يُعرف شئ عن مقابل ذلك. وقد عكست هذه الأزمة عمق الإنقسام بين المتدينين أنفسهم.

وفى إطار تصاعد مسألة الإستيطان فى منطقة «رأس العمود»[1] فى القدس الشرقية، عارض رئيس الحكومة بشدة البناء، وقال بأن التوقيت غير مناسب لذلك، وأكد على إيمانه بضرورة البناء فى أى مكان بالقدس غير أن الظروف الراهنة لا تسمح بالبناء وسط محيط ملئ بالعرب. ولهذا فقد أصدرت الحكومة قراراً بتعليق ترخيص البناء الصادر من بلدية القدس فى هذا الشأن فى ٢٨ يوليو ١٩٩٧. وقد تم كشف النقاب بعد ذلك عن أن قرار الحكومة هذا كان إستجابة لرأى المتدينين الحريديم الذين رأوا أن بالمنطقة مقابر يهودية لايجوز البناء بجوارها. وعلى الرغم من هذا فقد أيد حزب المفدال البناء، ووعد بالضغط على رئيس الحكومة لأن المنطقة من أملاك اليهود. وقد أثبتت هذه الأزمة إتساع الهوة بين رؤى جناحى المعسكر الدينى فى «إسرائيل».

وما أن هدأت أزمة «رأس العمود» تلك حتى نشبت أزمة جديدة بين رئيس الحكومة والأحزاب الدينية، ففى العاشر من أغسطس ١٩٩٧، هددت الأحزاب الدينية فى الكنيست بالخروج من الإئتلاف إذا ما تم تعيين حاخام إصلاحى فى مجلس دينى محلى فى مدينة

---

(١) كان المليونير الأمريكى اليهودى « ايرفينغ موسكوفيتش » قد حصل من بلدية القدس على ترخيص بناء فى منطقة رأس العمود، وتعهد بتحمل تكاليف بناء الوحدات السكنية على سفح جبل الزيتون. ويذكر أن هذا المليونير هو نفس الشخص الذى موّل من قبل تكاليف فتح النفق فى القدس فى سبتمبر عام ١٩٩٦. وقد أصر المليونير الأمريكى بعد سماعه خبر تعليق الترخيص على إستكمال البناء فى أقرب فرصة ممكنة، وقال أن ما يقوم به واجب يتحتم عليه القيام به.

«نتانيا»، ودعا «درعى» إلى المصادقة على قانون يمنع ذلك نهائياً. وقد حسم رئيس الحكومة ذلك سريعاً - بعد أن رفض وزير الأديان من شاس «إيلى سويسا» التوقيع على قرار التعيين[1] - بأن قرر أن يتولى هو منصب وزير الأديان بصفة مؤقتة لحل النزاع بين اليهود الأرثوذكس واليهود الإصلاحيين، والتوقيع على تعيين الحاخام الإصلاحى[2]، وقد أثار تصرف «نتانياهو» هذا سخط الأحزاب الدينية وتوعدت بدراسة الأمر.

هذا، وقد شهدت الحياة السياسية - خارج إطار الإئتلاف الحاكم - العديد من الممارسات التى قامت بها الأحزاب والجماعات الدينية بهدف تحقيق مطالبها وتعزيز مكاسبها داخل المجتمع[3]، وذلك فى مجال الحفاظ على العديد من القيم والتقاليد اليهودية على النحو الذى سنعرض له لاحقاً.

وخلاصة القول فى شأن دور الأحزاب الدينية بُعيد إنتخابات العام ١٩٩٦:

- إن نتائج إنتخابات الكنيست أفضت إلى هبوط قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، وصعود قوة الأحزاب الصغيرة، فالأحزاب الدينية حصلت على (٢٣) مقعداً بزيادة قدرها (٧) مقاعد عن نتائج عام ١٩٩٢. كما عززت الأحزاب العربية والشيوعية من قوتها البرلمانية، وحصل حزبان جديدان على (١١) مقعداً. لقد مكّن النظام الإنتخابى الجديد ناخبى الأحزاب الصغيرة من تأييد أحد مرشحى رئاسة الوزراء وتأييد أحزابهم فى الآن نفسه، الأمر الذى نجم عنه تراجع قوة الحزبين الكبيرين، وتعاظم قوة الأحزاب الصغيرة. كما كان لاستنفار الأحزاب الدينية لجمهورها الإنتخابى - بعد هجوم اليسار عليها إثر إغتيال «رابين» - وإستخدامها كفاءات تنظيمية رفيعة المستوى وأدوات دعائية متقدمة، بل ووسائل تزوير وإحتيال متقنة، عميق الأثر فى إنجاح حملاتها الإنتخابية وتعزيز قوتها البرلمانية.

- إن إنتخابات العام ١٩٩٦ قد شهدت - لأول مرة - إنتخاب رئيس الوزراء مباشرة من

---

(١) وقد تقرر هذا التعيين بأمر من محكمة العدل العليا، التى قضت بتعيين «جويس بريز» من التيار الإصلاحى فى المجلس المحلى الدينى لمدينة «نتانيا» شمال تل أبيب.

(٢) ويذكر أن الشرطة كانت قد تدخلت - قبل نشوب هذه الأزمة بأيام قلائل - لإبعاد نحو (٢٠٠) شخص من اليهود الإصلاحيين والمحافظين بالقوة من منطقة « حائط البراق » بالقدس المحتلة (حائط المبكى فى المصطلح الصهيونى)، عندما تجمعوا - رجالاً ونساءً - لأداء صلاتهم تحدياً للمصلين اليهود الأرثوذكس الذين يعتبرون أن مشاركة النساء غير شرعية.

(٣) من ذلك مثلاً إصرار الجماعات الدينية على حذف الكلمة التى تنص على ضرورة أن يكون من يتلقى معونة للمدارس «صهيونياً »، وذلك حتى تتمكن المدارس الدينية التابعة للأحزاب الحريدية من الحصول على المخصصات المالية الحكومية، وكذلك إقتراح جماعات دينية حريدية بضرورة تغيير ألوان العلم الإسرائيلى - برغم أنها تعبر عن ألوان « شال الصلاة اليهودى: الطاليت » - لمجرد أن الذى إختارها صهاينة علمانيون كفرة - كما نجحت عدة أحزاب دينية فى تشغيل محطات إذاعية ومرئية خاصة بها. انظر فى هذا الصدد:

- رشاد عبد الله الشامى، إشكالية الهوية فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٩٤- ٢٩٥.

الناخبين. وقد كان طبيعياً أن يبحث الفائز فى هذه الإنتخابات - مرشح حزب الليكود «بنيامين نتانياهو» - عن حلفاء له لتشكيل الحكومة فى المعسكر الدينى، نظراً لأنه لم يكن بمقدوره تشكيل الحكومة من تآلف كل أحزاب اليمين والوسط فقط.

- على الرغم من القانون الإنتخابى الجديد، وصلاحيات رئيس الحكومة الموسعة، إلا أن ميزان القوة فى الكنيست الجديد أدى إلى إستمرار الممارسات الإبتزازية للأحزاب الصغيرة - ولا سيما المتدينة منها - وفى هذا الإطار تقدمت الأحزاب الدينية عشية تشكيل الإئتلاف الحكومى بسلسلة طويلة من المطالب ثمناً لدعم حكومة «نتانياهو». وقد استجاب هذا الأخير لبعض من هذه المطالب، وتغاضى عن البعض الآخر.

- إن عمليات الإبتزاز لم تكن من طرف واحد فقط، فقد أدرك رئيس الحكومة حرص الأحزاب الدينية على الدخول فى أى إئتلاف حكومى بغرض الحصول على المناصب الوزارية والمخصصات المالية الحكومية، والحيلولة دون تعديل قانون «من هو اليهودى؟» على غير رؤيتها، كما أدركت الأحزاب الدينية أن خروجها من الإئتلاف سيؤدى فوراً إلى إسقاط الحكومة، ومن هنا فقد مارس الطرفان - الأحزاب الدينية ورئيس الحكومة - كل صنوف الإبتزاز وأنواع المساومة إزاء بعضهما البعض قبيل تشكيل الإئتلاف وبعده. ولعل أزمات: «بارعون»، «تعيين قضاة المحاكم الشرعية»، «تعيين قاضٍ إصلاحى فى مجلس محلى دينى» تدلل على ذلك.

ويوضح الجدول التالى أهمية الأحزاب الدينيه ودورها فى إئتلاف ١٩٩٦.

جدول رقم (٦١)

أهمية الأحزاب الدينية فى إئتلاف يونيو ١٩٩٦

الكنيست	الحكومة	السنوات	عدد مقاعد الإئتلاف	عدد مقاعد الأحزاب الدينية فى الإئتلاف	الأحزاب الدينية المشاركة فى الإئتلاف	هل إنسحاب الأحزاب الدينية يؤدى إلى سقوط الحكومة ؟
١٤	٣٠	يونيو ٩٦- :	٦٦	٢٣	شاس، المفدال يهدوت هيتوراه	نعم

- إن العلاقات بين جناحى المعسكر الدينى : الحريدى، والدينى الصهيونى تتسم بالتوتر، وتشهد إختلافات فى وجهات النظر بين الحين والآخر، وقد أظهرت أزمتا «تعيين القضاة الشرعيين»، و«إستيطان رأس العمود» ذلك.

- إن خوف الأحزاب الدينية من تشكيل حكومة وحدة وطنية يدفعها إلى التغاضى عن

بعض مطالبها والحفاظ على الإئتلاف القائم، وذلك خوفاً من ضياع نفوذها فى حالة قيام إئتلاف وطنى. وقد أثبت سلوك حزبى شاس والمفدال إبان أزمة «نتانياهو / ليفى»، وأثناء فترة التعديل الوزارى ذلك.

المطلب الثانى : موقف الأحزاب الدينية من المسائل التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل» :

تبين لنا فى الفصل الأول من هذا الباب عُمق الإختلاف الأيديولوجى بين الحركة الصهيونية من جهة، واليهود المدينين من جهة أخرى، وكيف أن الحركة الصهيونية شجعت قيام جناح دينى صهيونى داخلها يمزج بين الدين والقومية (حركة المزراحى)، الأمر الذى أدى إلى ظهور حركة أغودا التى رفضت - فى البداية - الصهيونية، ثم ما لبثت أن تعاونت معها مما أدى إلى ظهور حركة ناطورى كارتا التى مازالت حتى اليوم لا تؤمن بالصهيونية ولا تعترف بالدولة، بل وتحاربها على النحو الذى سنعرض له لاحقاً بعون الله. وقد تبين لنا أيضاً - من خلال الفصل الثالث من هذا الباب - كيف تم تأطير العلاقة بين العلمانيين والمتدينين من خلال ما أطلق عليه إتفاق الوضع الراهن (عام ١٩٤٧).

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل الصراع بين العلمانيين والمتدينين قائماً، فعبر عن نفسه قُبيل ساعات قليلة من إعلان قيام «دولة إسرائيل» حين نشب نزاع بين الطرفين حول الصيغة النهائية لما سمى بـ «إعلان الإستقلال»[(١)]، ظهر يوم ١٤ مايو ١٩٤٨. لقد طالب زعيم العامل المزراحى - «موشيه شابيرا» - بذكر عبارة «إله إسرائيل» فى الإعلان الأمر الذى اعترض عليه ممثلو حزب المابام، كما طالبت الأحزاب الدينية بأن يشير الإعلان إلى أن «أرض إسرائيل» خاصة بـ «الشعب اليهودى» بمقتضى الدين اليهودى ووعد الرب لإبراهيم، وكذا الإشارة إلى الطابع الدينى للدولة. وقد توصلت كافة الأطراف إلى حل وسط ينص على عبارة «اعتمادنا على رب إسرائيل أو ثقتنا بالله سبحانه وتعالى نوقع بأيدينا كشهود على إعلاننا ...». وقد قبل كل طرف بتفسير «بن غوريون» لهذا النص بقوله : على كل طرف أن يفهم «رب إسرائيل» حسب رغبته.

وبمجرد قيام الدولة إنتقل صراع العلمانيين والمتدينين إلى إطار جديد، فالصراع صار بين الدولة - التى يسيطر عليها العلمانيون، وحزب الماباى هو أكبر الأحزاب العلمانية - وبين المتدينين الذين تمثلهم الأحزاب الدينية. لقد وجد المتدينون أنفسهم أمام مشكلة من نوع جديد،

---

(١) أنظر فى هذا الصدد:
- توم سيغف؛ الإسرائيليون الأوائل...؛ **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٦٣- ٢٦٤.
- رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية...؛ **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٧- ٤٨.

فبعد أن كان الصراع بين أحزاب علمانية وأحزاب دينية تحت حكم سلطة الإنتداب البريطانى أضحى صراعاً بين حكومة يهودية لا تفرض القوانين الدينية فى الدولة، وبين أحزاب دينية تمثل أقلية من سكان الدولة. وبعيد قيام الدولة انقسم المعسكر الدينى إلى فريقين؛ الأول يعارض الصهيونية ولايعترف بالدولة وتمثله حركة ناطورى كارتا. أما الثانى فقد وجد أنصاره - وهم أتباع حركتى همزراحى وأغودا - أنفسهم فى صراع مع العلمانيين بشأن العديد من المجالات، وهو الصراع الذى عبّر عن نفسه من خلال سلسلة من الأزمات ما فتئت تعانى منها البلاد حتى اليوم. والتى انتهت - فى مساء الرابع من نوفمبر من العام ١٩٩٥ - إلى مقتل رئيس وزراء «إسرائيل» ووزير دفاعها «إسحاق رابين» على يد شاب جاء من صفوف التيار الدينى الصهيونى المعادى لاتفاقيات التسوية التى عقدها «رابين» و «بيريز» مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تسلح هذا الشاب قُبيل إقدامه على قتل «رابين» بفتاوى حاخامية تُهدر دم كل من يفرط فى «أرض إسرائيل التاريخية».

وتتعين الإشارة - فيما يتعلق بهذه الأزمات - إلى أمرين، الأول : أن الإحتجاجات كانت تأتى غالباً من جانب المتدينين، بينما كانت ردود الفعل تأتى من الجانب العلمانى، ولعل سبب هذا دقة تنظيم صفوف المتدينين، ووضوح أهدافهم ومصالحهم، وهذه أمور يفتقدها الجانب العلمانى، كما أن سيطرة هذا الأخير على الأحزاب الكبيرة وعلى الحكم جعلته غير متحمس لردود فعل عنيفة تجاه المتدينين[1].

أما الأمر الثانى فيتمثل فى أن الصراع بين العلمانيين والمتدينين غالباً ما يخبو عند تعرض أمن الدولة لخطر خارجى، وهذا ماحدث بعد حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وبعد غزو لبنان عام ١٩٨٢م . وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة (السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات) ارتفاع حدة هذا الصراع وإشتعاله على نحو غير مسبوق[2]. ولعل هذا يفسر إتجاه قادة الدولة دوماً نحو إثارة موضوعى أمن الدولة، وتسلح الدول العربية والإسلامية.

وقد تطورت إحتجاجات المتدينين إلى أعمال شغب وعنف قام بها أنصار حركة ناطورى كارتا وشباب من حركة أغودا فى النصف الثانى من عام ١٩٤٩ ومطلع العام ١٩٥٠، حيث

(١) ومما يؤكد هذا المعنى عدم ظهور حزب علمانى هدفه الأساسى فصل الدين عن الدولة مثلاً. لقد كان أقصى ما تطالب به الأحزاب العلمانية - رداً على مطالب الأحزاب الدينية - هو سن قانون يفصل الدين عن الدولة مع يقينها بأن أوضاع الحكومات الإئتلافية لن تسمح بذلك. أنظر فى هذا الشأن:

- صلاح الزرو؛ **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤١٩.

(٢) وقد عزز هذا الإشتعال إتهام العلمانيين للمتدينين بأنهم حصلوا على إمتيازات لا يستحقونها البتة، ووصفهم بأقبح الأوصاف، مثل «الطفيليات التى تعيش على غيرها» ، « قوى الظلام » ، « دعاة الخرافات » ، « فئة المحتالين» . أنظر فى هذا الصدد:

- **المرجع السابق**، ص: ٤٢٢.

أضرم هؤلاء النار فى متجر يبيع لحم الخنزير، وهاجموا السيارات فى أيام السبت وأحرقوا عدداً منها، واعتدوا على مكتبة لأنهم اعتبروا أن ما يُعرض فيها يمثل «أدباً بذيئاً» . كما ألقت الشرطة القبض على أتباع حركة سرية تسمى «حلف المتعصبين : بريت هاكنائيم» كانوا يخططون للقيام بأعمال ضد الحكومة والكنيست[1].

وقد دفع هذا بعض العلمانيين إلى تأسيس «رابطة منع الإكراه الدينى فى إسرائيل» عام ١٩٥١، والتى أكد إعلانها التأسيسى أن إنشاءها جاء كـ «نتيجة للخوف الذى سيطر على طبقات واسعة من الجمهور إزاء رغبة منظمات وأحزاب وشخصيات دينية فى الهيمنة على حياة الفرد والمجموع، وإعرابها علانية عن النية فى مواصلة الإكراه الدينى وتصعيده، ونتيجة للخوف من عصابات الإرهاب التى لاتتردد فى إرتكاب أعمال العنف»، كما أعلنت الرابطة عن أن أعمالها موجهة فى الأساس ضد سن التشريعات الدينية فى الكنيست، بيد أنها حذرت - فى ذات الوقت - من «أننا لانعتبر أنفسنا فى حل من الرد على محاولات الإكراه الدينى بالقوة». وقد جاء فى إعلان تأسيس الرابطة، أيضاً : « أننا جميعاً نؤكد على الفكرة الواحدة والوحيدة، التى قوامها أن شؤون الدين والعقيدة هى مسألة شخصية تخص الإنسان وحده». وقد رأس هذه الرابطة «شالوم غولدمان»، وكان من بين أعضائها أساتذة جامعات، ومحامون، وصحافيون، وشخصيات أخرى بارزة. وقد مارست الرابطة نشاطاتها عبر نشر بيانات فى الصحف، وعقد إجتماعات، وتقديم سلسلة من المطالب إلى محكمة العدل العليا للنظر فيها، منها : العمل بالزواج المدنى، تشغيل وسائل النقل العام وعرض الأفلام السينمائية أيام السبت، وإستيراد اللحوم ذات النوعية الجيدة والسعر الرخيص حتى لو لم تكن «كوشير»، وتشغيل الأفران أيام عيد الفصح، وغيرها. وقد فشلت الرابطة فى تحقيق أهدافها وتلاشت، وتفرق أعضاؤها. وقد أرجع العديد من الباحثين سبب هذا الفشل إلى تأخر الرابطة فى الظهور، فالعلاقة بين الدين والدولة كانت قد حُسمت قبل قيام الدولة بعام، كما أن تحقيق أهداف هذه الرابطة أمر لايمكن بلوغه إلا بإخضاع المتدينين للعلمانيين بشكل نهائى، وهذا هو ما لايرغب فيه جُل سكان الدولة[2].

وعشية إنتخابات العام ١٩٧٣م ظهرت حركة «الإسرائيليون الأحرار» - كوريث شرعى لرابطة منع الإكراه الدينى - وطالبت الأحزاب بالعمل على سن قانون «فصل الدين عن الدولة». وفى العام ١٩٧٦ تأسست «الحركة الإسرائيلية الدنيوية»، التى نادت بتمكين العلمانيين من التعبير الحر، وعدم ترجيح كفة الميزان لصالح المتدينين فى مجال وسائل الإعلام والإتصال.

(١) أنظر فى هذا الشأن:

- توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٥٣.

(٢) أنظر فيما يخص « رابطة منع الإكراه الدينى» :

- **المرجع السابق**، ص: ٢٥٢- ٢٥٥.

كما تكونت – فى نوفمبر ١٩٨٨ – منظمة جديدة لمكافحة الإكراه الدينى، أُطلق عليها إسم «منظمة الحرية للنضال ضد الخضوع للتسلط الحريدى : حوفش» والتى قامت كنتيجة لتآلف أربع وعشرين منظمة فى «إسرائيل» والخارج (من بينها : أحزاب راتس والمابام وشينوى، والحركة الإصلاحية فى إسرائيل، وحركة «حميدات لحرية العلم والدين والثقافة» التى تكافح ضد تعديل قانون العودة، والحركة اليهودية الإنسانية العلمانية، ومنظمة «نعمات» النسائية، وإتحاد مهاجرى شمال أفريقيا، ومعهد هرتمان)[(١)].

هذا، وقد أفضى خلاف العلمانيين والمتدينين إلى صراع يومى ودائم بين الطرفين (حيث انقسم المجتمع من الناحية الفعلية إلى قسمين : قسم علمانى، وآخر دينى) حول العديد من المسائل والقضايا العامة، وخاصة تلك التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة. وقد وصل هذا الصراع إلى أوجه حينما أقدم أحد أشياع التيار الدينى الصهيونى على قتل «إسحق رابين».

وفيما يلى سنعرض – بشئ من التفصيل – لأبرز هذه المسائل ليس بهدف سرد تفاصيلها وأحداثها، وإنما من أجل الكشف عن مواقف كل طرف إزائها، ووسائله لتحقيق أهدافه. وتتعين الإشارة – قبل أن نمضى قدماً فى عرض هذه المسائل – إلى أن محكمة العدل العليا غالباً ما تتعرض لهجوم من المعسكر الدينى بسبب مواقفها من هذه المسائل، الأمر الذى سنعرضه فى حينه بإذن الله.

أولاً : الدستور :

تُعد مسألة وضع دستور فى «إسرائيل» من أكثر المسائل التى إختلفت – ولاتزال تختلف – حولها آراء العديد من الأطراف، ولهذا لايمكن النظر إليها فى إطار صراع العلمانيين والمتدينين فحسب. إذ كان لهذا الخلاف جذور داخل الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة، حيث لم يكن ثمة إجماع داخلها حول وضع دستور مكتوب للدولة المنشودة.

كان زعيم الحركة الصهيونية – «ثيودور هرتزل» – يرى أن على الحركة الصهيونية أن تكلف لجنة من رجال القانون لصياغة «أفضل دستور عصرى ممكن» بشرط أن يكون «ذا طبيعة مرنة ومعتدلة» [(٢)]. ولما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين، ضمنته

---

(١) أنظر فى هذا الشأن:

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٢١– ٤٢٢.

(٢) وقد إعتبر « هرتزل » أن أفضل أشكال الحكومات هى الملكية الديمقراطية أو الجمهورية الأرستقراطية، ذلك أن الديمقراطية المقيدة تعنى – فى نظره – إضاعة الوقت فى مناقشات برلمانية تافهة، وخلق طبقة من السياسيين المحترفين. كما عارض «هرتزل» أسلوب الإستفتاء حيث رأى أن السياسة يجب أن تتشكل فى إطار الطبقة العليا ثم تتجه نحو الأسفل. أنظر ما ورد فى هذا الصدد فى:

– ثيودور هرتزل؛ الدولة اليهودية، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١١٨– ١٢٠.

إلتزام كل من الدولتين العربية واليهودية بأن تقوم الجمعية التأسيسية فى كل منهما بوضع دستور ديمقراطى يكفل حماية الأماكن المقدسة، وحقوق الأقليات العرقية والحقوق الدينية وحقوق الإنسان[(١)].

كما ورد فى إعلان قيام «دولة إسرائيل» أن «المجلس الوطنى سيعمل بوصفه مجلساً مؤقتاً للدولة، وتكون هيئته التنفيذية – الإدارة الوطنية – هى الحكومة المؤقتة لدولة «إسرائيل»، وذلك إلى أن تقوم هيئات دستورية منتخبة بصورة نظامية، تمارس عملها وفق دستور تتولى وضعه جمعية تأسيسية قبل أول أكتوبر ١٩٤٨» [(٢)].

وكانت الوكالة اليهودية فى فلسطين قد كلفت – فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧م (اليوم التالى لصدور قرار التقسيم) – لجنة خاصة من رجال القانون برئاسة «ليو كوهين» – وكان من كبار أساتذة القانون بأيرلندا ثم عمل مستشاراً لوزارة الخارجية بعد هجرته – بوضع مشروع دستور للدولة المنشودة. وقد نُشر هذا المشروع بعد إعداده من قبل اللجنة ومناقشته فى مجلس الدولة المؤقت وإدخال بعض التعديلات عليه – فى ديسمبر ١٩٤٨ – ليطلع عليه الناخبون قبل إنتخابات الجمعية التأسيسية ببضعة أسابيع. وقد تضمن ذلك المشروع الأسس التالية : أن تكون اللغة العبرية هى اللغة الرسمية للدولة – أن تتخذ الدولة شكلاً دستورياً جمهورياً برلمانياً (حيث يكون الرئيس ذا سلطات محدودة وينتخب من قبل البرلمان الذى يمثل السلطة العليا وقمة التنظيم السياسى، وتكون الوزارة ذات إختصاصات واسعة ويكون أعضاؤها من البرلمان) – الأخذ بنظام المجلس الواحد فيما يتعلق بالبرلمان – الأخذ بنظام التمثيل النسبى فيما يتعلق بالإنتخابات – منح المحاكم القضائية حق الرقابة على دستورية القوانين – النص على المبادئ التى تتضمنها عادة إعلانات حقوق الإنسان، والحريات العامة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحق العمل، وحق الإضراب، والحق فى التأمين الاجتماعى – إعتبار أيام السبت وأيام الأعياد اليهودية الدينية أيام راحة رسمية – النص على الصبغة العالمية اليهودية للدولة بمعنى أن تكون لكل يهود العالم[(٣)].

وبُعيد إجراء الإنتخابات فى يناير ١٩٤٩ ناقشت الجمعية التأسيسية المنتخبة مشروع «كوهين» لمدة أربعة أشهر، وانتهت إلى إقرار ما سُمى « قانون الإنتقال » أو « الدستور الصغير»، الذى أنهى الحكم المؤقت، وإعمالاً له صارت الجمعية التأسيسية كنيست إسرائيل. وشكل «بن غوريون» الإئتلاف الحكومى الأول وتم إنتخاب رئيس الدولة. وقد إقتبس « قانون

---

(١) كمال الغالى، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٦٩.

(٢) **المرجع السابق**،ص: ٧٠.

(٣) غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٩– ٥٠.

الإنتقال » هذا خطوطه الرئيسية من مشروع « كوهين ». وقد إنتهت مناقشات الكنيست – فيما يتعلق بالدستور – فى يونيو ١٩٥٠ حينما أصدر قراراً ينص على أنه يجب أن يكون لإسرائيل دستور مدون، شامل وجامد، لكن لايجوز التعجيل بإصداره، وأنه من الأفضل أن يصدر الدستور تدريجياً فى شكل قوانين عادية يمكن تعديلها عند الإقتضاء بالأسلوب التشريعى العادى[1]، وهو الأمر الذى حدث بعد ذلك.

وقد إنقسمت القوى السياسية فى البلاد بين مؤيد ومعارض لوضع دستور، وكان لكل فريق حججه وأسانيده، إذ كان المعسكر الدينى ضمن الفريق المعارض، ذلك الفريق الذى ضم إلى جانب المتدينين حزب الماباى الذى كان أكبر الأحزاب السياسية وقتذاك. ولكن، ما هى حجج وأسانيد كل فريق؟ وما هى الدوافع الحقيقية وراء عدم وضع دستور مكتوب ودائم فى البلاد؟.

كانت أحزاب حيروت والصهيونيون العموميون والمابام، والحزب الشيوعى الإسرائيلى من أنصار وضع دستور مكتوب . وقد تمثلت حجج وأسانيد هذا الفريق فى الأمور التالية[2] :

– إن الدستور المكتوب والثابت هو الأداة المثلى والفعالة للحيلولة دون إستبداد الأغلبية فى البرلمان فى مواجهة الأقلية.

– إن الدستور هو الأداة الكفيلة بصيانة الحريات العامة للأفراد من جهة، وبتحقيق الوحدة والتماسك داخل « المجتمع » من جهة أخرى.

– إنه ليس ثمة أجدر من الجيل الذى مهّد السبيل لميلاد الدولة للإضطلاع بمهمة وضع الدستور، الذى ليس بالضرورة – فى رأيهم – أن يكون جامداً أو غير قابل للتنقيح.

– إن قرار التقسيم وإعلان « الإستقلال » أوصيا بوضع دستور للدولة قبل أكتوبر ١٩٤٨، كما أوصى بذلك القرار الصادر عن مجلس الدولة المؤقت بدعوة الناخبين للإقتراع لإنتخاب جميعة تأسيسية مهمتها الرئيسية وضع دستور للبلاد.

– إن التشبه ببريطانيا فى هذا الصدد ليس فى محله؛ ذلك أن بريطانيا لها تقاليدها العريقة فى مجال الحد من إستبداد السلطة.

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

– كمال الغالى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٧١ – ٧٢.

- Sprinzak, E. and Diamond, L.; Israeli Democracy Under Stress, **Op. cit.,** P. : 370 - 371.

(٢) انظر فى هذا الصدد :

– أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل ....، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٨٣.

– وليد العسلى، الديمقراطية السياسية فى إسرائيل ....، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٢١.

– إنه ليس من الصواب إخضاع الأكثرية التى ترغب فى وضع دستور مكتوب لرغبات ونزوات النواب المتدينين الذين لا يؤلفون سوى ١٣٪ من مجموع أعضاء الكنيست، كما أن وضع دستور للدولة لا يعنى سلخ هذا التيار عن بقية السكان.

– إن وضع دستور للبلاد يحدد القيم الأساسية لها، الأمر الذى يعد أداة مثلى فى مجال التربية والتعليم.

أما الفريق المناهض لوضع دستور مكتوب فقد ضم الأحزاب الدينية وحزب الماباى.لقد إلتقت مصالح « بن غوريون » وحزبه مع مصالح الأحزاب الدينية، حيث قدّر « بن غوريون » – منذ أول إنتخابات أجريت عام ١٩٤٩ – أن حزبه غير قادر بمفرده على تشكيل الحكومة، ومن هنا أدرك الحاجة إلى شركاء له فى الحكومة فكانت الأحزاب الدينية الحليف الأرخص ثمناً لعدم وجود رؤى محددة لها بشأن العديد من الأمور الاقتصادية والسياسية والأمنية [1]. كما أدركت الأحزاب الدينية ذاتها أن وضع دستور مكتوب يحول دون عقدها صفقات سياسية متبادلة مع الحزب الفائز فى الإنتخابات. ويمكننا إجمال حجج هذا الفريق وأسانيده فى معارضة وضع دستور دائم فى الأمور التالية [2] :

– عارضت الأحزاب الدينية وضع دستور مكتوب فى دولة يهودية لأن التوراة يجب أن تكون دستور هذه الدولة.

– إن الدولة عام ١٩٥٠ لم تكن تضم سوى جزء يسير من مجموع « الشعب اليهودى» »، وبالتالى لا يحق لمثل هذا الجزء تقييد أجيال المهاجرين المنتظرة.

– إن القوانين الدستورية التى تصدر على نحو تدريجى أسهل تكيفاً وتلاؤماً مع الحاجات الجديدة الطارئة، كما يمكن لهذه القوانين أن تكفل حماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

– إن مسألة وضع دستور للبلاد ليس بالأمر الضرورى، فثمة مهام رئيسية على الدولة القيام بها يأتى على رأسها تجميع يهود العالم فى « إسرائيل »، والعمل على إستيعابهم، وتأمين البلاد أمنياً واقتصادياً، كما أن هذه المسألة ليست ملحة أيضاً فالولايات المتحدة وضعت دستورها بعد (١٢) عاماً، والإتحاد السوفيتى السابق وضع دستوره النهائى بعد (١٩) عاماً، كما إستغرق هذا الأمر فى سويسرا سنوات طوال.

---

(١) كان «بن غوريون» يرى أن : «ليس من الضرورى أن نحسم، فى زمننا، مسائل تتعلق بالآراء والمعتقدات، لأننا سنبقى مختلفين فى شأنها زمناً طويلاً، إنّ من شأن الجدل الذى لا هوادة فيه بصدد مكانة الدين فى الدولة، أو محاولات الإكراه فى شؤون الدين، أن يكون مادة متفجرة على صعيد الوطن، وأن يعيق فى أحسن الأحوال، مسار الإلتحام الداخلى الذى هو ضرورة حيوية، وشرط مسبق لبقاء الدولة». ورد ذلك فى :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٤٣٠.

(٢) انظر فى هذا الشأن :

– عبد الحميد متولى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٧١ – ١٧٣.

– أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ....، **مرجع سبق ذكره،** ص : ١٨١ – ١٨٢.

– كمال الغالى، **مرجع سبق ذكره،** ص : ٧٥ – ٧٦.

- إن قرار التقسيم وإعلان الإستقلال لا يُقيدان الجمعية التأسيسية التى تعبر - منفردة - عن سيادة الأمة، كما أن «إعلان الإستقلال» - برغم عدم إيفائه بالمتطلبات الدستورية - يعد أفضل دستور من وجهة النظر الأخلاقية والمعنوية.

- إن تبنى دستور علمانى سوف يؤدى إلى شق صفوف «الشعب» إلى معسكرين متناحرين؛ كما أن وضع هذا الدستور على نحو جامد يعوق تطور الدولة ونموها.

ومهما يكن من أمر مناصرى الدستور ومعارضيه، فإن العديد من الباحثين[1] أجمعوا على عدة أمور رأوا فيها أنها تمثل الأسباب الفعلية التى من وراء تأجيل وضع دستور دائم للدولة، ويمكننا إيجاز تلك الأسباب فى الأمور التالية :

- إن وضع دستور عصرى علمانى الطابع يعنى التنكر للشعارات التى طالما تشدقت بها الحركة الصهيونية، واستطاعت من خلالها تعبئة الجماعات اليهودية فى مختلف بقاع الأرض تحت شعار الدين اليهودى، وبإسم التوراة، ولأجل بعث مملكة اليهود القديمة.

- عدم تقييد حرية القيادة السياسية بصدد الممارسات التى تتصل بالحريات والحقوق، ذلك أن وضع دستور شامل يعنى المساواة بين جميع المواطنين دونا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، الأمر الذى لايريده هؤلاء القادة بالنسبة للعرب الذين حملوا «الجنسية الإسرائيلية». كما أن تبنى دستور دائم يعنى التخلى عن عدة قوانين تراها الدولة فعالة فى التعامل مع العرب مثل أحكام «قانون أنظمة الطوارئ» الذى ورثته عن سلطة الإنتداب البريطانى.

- إن وضع دستور للدولة يعنى تقييد حرية الدولة فيما يتعلق برقعة الأرض التى تحتلها، فمن المعروف أنه ليس ثمة إجماع حول حدود الدولة بين العلمانيين وبين المتدينين، بل وبين المتدينين أنفسهم، لقد قامتَ الدولة على يد عصابات مسلحة تتخذ من أيديولوجية التوسع محوراً رئيسياً فى سياستها الخارجية مع الدول العربية المجاورة، ويُعزز هذا الأمر تطلع الحركة الصهيونية وقادة الدولة إلى تجميع كل أفراد الجماعات اليهودية فى العالم فى «دولة إسرائيل»، الأمر الذى يحتاج إلى مزيد من الأرض[2].

---

(١) انظر فى هذا الصدد :
- كمال الغالى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٦ - ٧٧.
- وليد العسلى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٣ - ٢٤.

- Sprinzak, E. and Diamond, L.; **Op. cit.,** P. : 370.

(٢) انظر فى شأن مسألة حدود الدولة كلاً من المراجع التالية :
- غازى السعدى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٤.
- يوسى ميلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٠ - ١٤١.
- روجيه جارودى، المأزق : الصهيونية السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥ - ٢٩. =

- إن وضع دستور دائم فى «إسرائيل» يعنى الحد من قدرة القيادة السياسية على التلاعب بالقوانين فى مجال عمليات التهويد والإستيلاء على أراضى أصحاب البلاد الشرعيين[1]. كما أن الدستور الدائم من شأنه أن يضع قيوداً على دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تلك المؤسسة التى تقوم بالدور الأبرز فى تنفيذ السياسات الخارجية.

- إن وضع دستور دائم يعنى ضرورة التوصل إلى حلول حاسمة للعديد من المسائل الملحة فى «إسرائيل»، مثل : تعريف من هو اليهودى، تحديد علاقة الدين بالدولة، وتحديد وضع المرأة فى البلاد، وعلاقة اليهود فى «إسرائيل» بأفراد الجماعات اليهودية فى العالم.

- فضّل حزب الماباى أسلوب إصدار قواعد دستورية على شاكلة القوانين العادية، وبأغلبية مطلقة، ذلك أنه عجز عن إصدار دستور بالشكل الذى يريده، كما أن هذا الأسلوب يمكنه من إجراء أية تعديلات وقتما يشاء.

وقد ظل الوضع كما كان عشية قرار الكنيست الصادر فى يونيو من العام ١٩٥٠، وصدرت عدة قوانين دستورية تشكل مجتمعةً الإطار الدستورى لنظام الحكم فى «إسرائيل»،

= - إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودى، الديانة اليهودية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩ - ٢١.

وتجدر الإشارة - فى هذا الصدد - إلى أن العديد من ساسة إسرائيل دعوا إلى إعتماد الحدود التوراتية كحدود لدولة «إسرائيل»، ومن هؤلاء مثلاً «آريل شارون» حينما اقترح على مؤتمر حزب الليكود ذلك رسمياً فى مايو ١٩٩٣. كما أن «بن غوريون» كان قد أعلن داخل الكنيست - فى أعقاب حرب ١٩٥٦ - أن السبب الحقيقى للعملية هو «إعادة مملكة داوود وسليمان إلى حدودها التوراتية». وغنى عن الذكر أن حدود الدولة اليهودية - فى نظر الأحزاب الدينية - هى الحدود التى رسمتها نصوص التوراة، بل إن المسيح المنتظر سيحكم العالم كله من «مملكة إسرائيل» !!. ودولة «إسرائيل» على هذا النحو تتعارض مع ما يُجمع عليه فقهاء القانون العام وعلماء السياسة من أن لتحديد إقليم الدولة أهمية كبرى، حيث ترتبط سيادة الدولة بإقليمها، فهى تباشر سيادتها على إقليمها وفى داخل حدودها، فلا تتعدى حدوده لتباشرها على إقليم دولة أخرى، كما يترتب على ذلك أن للدولة سيادة على كل المقيمين على إقليمها (مواطنين وأجانب). انظر فى شأن علاقة السيادة بإقليم الدولة:

- محمد طه بدوى، محمد طلعت الغنيمى؛ **مبادئ القانون العام : النظم السياسية والإدارية** (دار المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى : ١٩٥٦م)، ص : ٢٠ - ٢١.

وفيما يتعلق بإدعاء تمثيل «إسرائيل» كل «يهود» العالم انظر ص : ٩٤ - ٩٥.

(١) من ذلك مثلاً القرار الذى أصدرته وزارة التعليم فى «إسرائيل» - فى ١٣ نوفمبر ١٩٩٦ - والذى يقصر المنح الدراسية التى تقدمها الوزارة على الطلبة الذين يؤدون الخدمة العسكرية، وهذا أمر يخرج العرب من دائرة هذه المنح. وكذلك القرار الذى أصدرته محكمة العدل العليا - فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٦ - إستجابة لطلب من النيابة العامة ومحققى جهاز الأمن العام، والذى يسمح بإستخدام القوة والعنف فى إستجوابات المعتلقين من العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقد ألغى هذا القرار قراراً سابقاً يحظر العنف فى هذه الحالات، كما أقر الكنيست بالقراءة الأولى - فى ٣٠ يوليو ١٩٩٧ - مشروع قانون قدمته الحكومة ينص على إلغاء نظام تعويض الأفراد الذين يُطلق عليهم النار فى الضفة والقطاع بحجة أن مايتم هو دفاع عن الدولة، وأن موارد الدولة لاتسمح بذلك، هذا ناهيك عن الأحكام الهزيلة التى تصدرها المحاكم الإسرائيلية على مرتكبى حوادث العنف ضد عرب الضفة والقطاع.

وذلك على الرغم من مطالبة عدد من جماعات الضغط، وكذا بعض أعضاء الكنيست بين الحين والآخر بوضع دستور دائم للبلاد[١].

ثانياً : مسألة من هو اليهودى ؟ :

تبين لنا من خلال المطلب السابق أن الهدف الرئيسى للأحزاب الدينية كان – ولا يزال – تعديل قانون العودة على وضع يتم معه الأخذ بالتعريف الأرثوذكسى لليهودى، أو على الأقل الحيلولة دون تعديله بما يتناقض مع هذا التعريف، كما تبين أن الأحزاب الدينية على إستعداد للتنازل عن أيٍ من مطالبها الأخرى نظير تعزيز الإعتمادات المالية، فجُل مطالبها يخضع للمساومة والنقاش عدا مسألة « من هو اليهودى ؟». لقد شغلت هذه المسألة كافة قطاعات «المجتمع الصهيونى» من سياسيين ومفكرين وحاخاميين على مختلف مشاربهم وإنتماءاتهم، كما أنها كانت موضع نقاش فى كافة دورات الكنيست، وجل مداولات الإئتلافات الحكومية. وفيما يلى سنعرض – بإذن الله – بشىء من التفصيل لموقف المعسكر الدينى من هذه المسألة، وللأزمات والقضايا التى أثيرت بصددها.

الرؤية الأرثوذكسية لتعريف اليهودى: تتعين الإشارة – بداية – إلى أن الخلاف حول تعريف اليهودى يرتد إلى مرحلة ماقبل قيام الدولة عام ١٩٤٨، حيث واجهت الجماعات اليهودية المختلفة هذه المسألة على مر العصور[٢]. فإبان السبى البابلى، صاغ حاخامات بابل ما سُمى بـ« الديانة اليهودية »، والتى صار – بموجبها – اليهود « شعب الله المختار »، وتم منع التزاوج والإختلاط مع بقية الأقوام الأخرى، فظهرت بذلك ديانة عنصرية إنعزالية لا تمت بصلة لديانة التوحيد التى أرسل بها « موسى » عليه السلام ومن سبقه من الأنبياء والمرسلين. ومع ظهور التلمود وما سمى بـ« اليهودية الربانية » ظهر التعريف الأرثوذكسى لليهودى بأنه: « من ولد لأم يهودية أو تحول إلى اليهودية (أى تهود) ». ويشمل هذا التعريف بعدين الأول عرقى: حيث كل من ولد لأم يهودية يعتبر يهودياً حتى ولو لم يمارس التعاليم الدينية، والثانى دينى: حيث يعتبر كل من إلتزم بالأوامر والنواهى الدينية اليهودية يهودياً بالمعنى الدينى[٣].

وقد ظل هذا التعريف الأرثوذكسى يمثل معياراً للتمييز بين اليهودى وغير اليهودى، بيد أنه لاقى العديد من المشاكل مع مطلع القرن الثامن عشر حينما أثيرت مسألة هل « اليهود

(١) انظر فى شأن عدم كفاية القوانين الدستورية (القوانين الأساسية) :
- Sprinzak, E. and Diamond, L.; **Op. cit.,** P. : 371 - 372.

(٢) غنى عن البيان أن ديانة العبرانيين القدماء هى ديانة التوحيد التى أرسل الله بها أنبياء ومرسلين، والتى آمن بها من آمن من بنى إسرائيل ومن غيرهم من أقوام وشعوب. وكانت الديانة السائدة بين الأقوام القديمة الأخرى هى الوثنية.

(٣) عبدا لوهاب المسيرى؛ **من هو اليهودى ؟** (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧)، ص : ٣٦.
وانظر فى شأن نسب الطفل إلى أمه وليس أبيه فى الشريعة اليهودية ماورد فى هامش رقم (٢) صفحة (٤٤٩) من هذا المطلب.

القرائيون و « يهود المارانو »، و « يهود الدونمة » [١]يهوداً أم لا؟. ومع ظهور العلمانية والحركات القومية فى أوربا إزدادت مسألة من هو اليهودى تعقيداً، فقد ظهرت حركة الهسكالاه اليهودية، وظهرت تيارات يهودية إصلاحية ومحافظة وتجديدية، بجانب إنتشار نزعات الإلحاد والشك الدينى بين اليهود، حيث إدعى أتباع كل هذه الجماعات والتيارات بأنهم يهود، وذلك على الرغم من أن التعريف الأرثوذكسى (الهالاخى) لا ينطبق عليهم [٢].

ولقد جعلت اليهودية الأرثوذكسية مسألة تحديد من هو اليهودى مسألة دينية فى الأساس، وتبنت – فى الآن نفسه – الحل الإلهى للمسألة اليهودية. والذى قوامه أن خلاص اليهود سيتم على يد المسيح المنتظر الذى سيرسله الرب لإنقاذ اليهود وإقامة مملكة لهم، فى الوقت ذاته الذى إبتدع فيه كل تيار دينى تعريفاً خاصاً به لليهودى، متأثراً فى ذلك بالإطار الحضارى والثقافى الذى يعيش فى ظله، وراح يصف نفسه بـ« اليهودى » دون البحث عن أية خاصية جوهرية تربط كل أعضاء التيارات معاً، ودون الشعور بالحاجة إلى تعريف دقيق وشامل لليهودى [٣]. فتعريف الإصلاحيين لليهودى يتمثل فى أنه هو من ولد لأب يهودى أو لأم يهودية، وهذا ما لا يتفق مع التعريف الأرثوذكسى وكذلك المحافظ [٤].

وفى تلك الأثناء ظهرت الحركة الصهيونية، وقدمت تعريفها لليهودى، الذى جاء مؤكداً على ما أسمته « القومية اليهودية ». وقد عرض الدكتور « عبد الوهاب المسيرى » مصادر هذا التعريف المختلفة على نحو يمكن إجماله على النحو التالى: آمن الصهاينة اللادينيون بأن « ثمة هوية قومية يهودية واحدة متميزة متجانسة تفرق بين اليهود وسواهم من أقوام وشعوب فى كل زمان ومكان »، وأن هذه الهوية هى «مجرد رد فعل لهجمات أعداء اليهود عليهم»، بإعتبار أن اليهود جسم قومى غريب فى أوطان الآخرين». كما آمن بعض الصهاينة الإشتراكيين بأن مصدر تلك «الهوية اليهودية» هو : «الوضع الطبقى المتميز لليهود فى المجتمع الغربى كجماعة وظيفية وسيطة». وقد كان من المؤمنين بهذه الرؤية: «هرتزل» و «نورداو» و «أهارون غوردون» وغيرهم. كما طرح بعض الصهاينة ما أسموه «التاريخ اليهودى» كمصدر لـ «الهوية اليهودية»، كما هاجم الصهاينة إندماج يهود العالم فى المجتمعات التى يعيشون فيها، وطرحوا فكرة تأسيس

(١) اليهود القرائيون هم فرقة يهودية تأثرت بالتراث الدين الإسلامى ورفضت التلمود «الشريعة الشفهية»، ولم ترتبط إلا بالتوراة ككتاب مقدس. أما يهود «المارانو» فهم «اليهود المتخفون» الذين تظاهروا بإعتناق المسيحية بعد خروج المسلمين من الأندلس وذلك بغية الإحتفاظ بثرواتهم. أما «يهود الدونمة» فهم اليهود الذين اتبعوا المسيح الكذاب «شبتاى زيفى» ثم اعتنقوا الإسلام، وأبقوا على يهوديتهم سراً، ويقال أن لهم نفوذ واسع فى المؤسسة التركية الحاكمة اليوم.

(٢) عبد الوهاب المسيرى، **من هو اليهودى، مرجع سبق ذكره،** ص : ٣٣.

(٣) انظر فى هذا المضمون :
– **المرجع السابق،** ص : ٦٧.

(٤) **المرجع السابق،** ص : ٧٠.

«وطن قومى» لليهود الذين يشكلون معاً « هوية قومية »، وقد تحدث بعض الصهاينة عن التعريف العرقى وعن « الجنس اليهودى » ، كما تحدث آخرون عن أن ثمة روابط تراثية (وليست سلالية) فريدة بقيت على مدى قرابة أربعة آلاف سنة بين اليهود، وأن ثمة تماثلاً فى أوضاع اليهود العرقية والتاريخية المختلفة من بلد إلى آخر. أما الصهاينة المتدينون، فهم يرون أن «هوية اليهود القومية مصدرها الدين، إذ لايمكن التفرقة بين القومية اليهودية والعقيدة اليهودية»، وذلك دون استبعاد التعريف العرقى (١).

وبعد قيام الدولة، أثيرت المسألة وتصاعد الجدل حولها على نحو لم يسبق له مثيل، وبحيث لم يحول صدور قانون العودة عام ١٩٥٠ دون إستمرار ذلك الجدل المحتدم. لقد صار لكل يهودى – بموجب قانون العودة – الحق فى «العودة» إلى «موطنه الأصلى»، بيد أنه لم يتحدد من هو اليهودى؟، حيث ترك القانون تحديد ذلك لوزارة الداخلية. ولهذا كان حزب المفدال يطالب دوماً بهذه الوزارة عشية كل إئتلاف حكومى (٢). كما لم يقدم قانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢ تعريفاً لليهودى، حيث كان إهتمامه الرئيسى منصباً على حل مشكلة العرب الذين ترغب الدولة فى منحهم الجنسية(٣). وعلى الرغم من أن تعديل قانون العودة عام ١٩٧٠ قد حدد اليهودى بأنه «الذى ولد لأم يهودية أو تحول إلى اليهودية ولم يعتنق ديناً آخر»، إلا أن الأرثوذكس لم يكتفوا بذلك وأرادوا إضافة عبارة : «حسب الشريعة اليهودية : الهالاخاه»، على التعديل المذكور، وهذا أمر ترفضه قطاعات واسعة من الإسرائيليين وجُل يهود العالم.

هذا، وتنبع أهمية مسألة تحديد من هو اليهودى من الآثار العديدة المتوقعة من تعديل (أو عدم تعديل) قانون العودة على كثير من جوانب الحياة فى «إسرائيل»، فمن ناحية، تكتسب الدولة شرعية وجودها – فى الأساس – من الدين على النحو الذى عرضنا له من قبل، وبالتالى فإنها لاتستطيع تجاهل مطالب المتدينين فى شأن تعريف اليهودى. ومن ناحية أخرى، فإن تبنى الدولة الرؤية الأرثوذكسية يعنى القضاء على إدعاء الدولة بأنها تمثل كل يهود العالم، ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من يهود العالم ليسوا أرثوذكساً، وبالتالى لاتعترف بهم اليهودية الأرثوذكسية كيهود. ويؤثر ذلك – تباعاً – على الهجرة اليهودية واستقطاب الدولة ليهود العالم. وإلى جانب ماسبق فإن الإختلافات السلالية داخل «إسرائيل» بين الشرقيين والغربيين تصل إلى حد إدعاء كل طرف بأنه أعرق نسباً، وأعمق إرتباطاً باليهودية، وقد شجع على ذلك تعريف الصهيونية –

(١) انظر فى هذا المضمون:
– المرجع السابق، ص : ٦٣ – ٦٦.

(٢) Schiff, g.; **Op. cit.**, P. : 197.

(٣) إسرائيل شاحاك؛ التاريخ اليهودى......، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٣.

فى أولى أيامها – اليهودى على أنه اليهودى الأبيض (أى الغربى) (١). ولايزال لهذا الأمر تأثيره العميق على الرغم من إختفاء هذا التعريف، وظهور مايسمى «جيل الصابرا»، ذلك أن مظاهر التمييز بين الشرقيين والغربيين، وأحوال يهود الفلاشا واليهود السود، وغيرهم تؤكد ذلك.

وتتعين الإشارة إلى إلى أن المعسكر الدينى فى «إسرائيل» ذاته منقسم على نفسه، ففى الوقت الذى آمن قطاع منه بالصهيونية، وتحالف مع العلمانيين – وقت قيام الدولة – أملاً فى أن يكون بمقدوره صبغ الحياة العامة فى الدولة بالصبغة الدينية، وفرض الرؤية الأرثوذكسية لتعريف اليهودى، فإن جناحاً دينياً آخر (الأرثوذكس المتشددون) يرفض التعاون مع الدولة، ولايرى ضرورة لتعديل قانون العودة لأنه لايعترف بالدولة، ولا بالتيارات الإصلاحية والمحافظة والتجديدية ويعتبر اليهود فى «شتات»(٢)، ولهذا نجد حزب المفدال – ممثل القطاع الأول – هو الذى يطالب دوماً بتعديل قانون العودة، فى حين تهتم الأحزاب الدينية الحريدية المتشددة أكثر بتدعيم مؤسساتها ومدارسها، وتحقيق أكبر كسب مادى من الحكومة.

وبجانب رفض قطاعات واسعة من الإسرائيليين ويهود العالم لمطلب التيار الأرثوذكس فإن الحقائق التاريخية والمنطقية تخذله أيضاً (٣). فالتاريخ يثبت أن العبرانيين القدماء قد اختلطوا مع الأقوام الأخرى، كما انتشر الزواج المختلط بين الجماعات اليهودية على مر العصور. وكان ماسبق هو الذى دفع «عزرا» و «نحميا» إلى صياغة الديانة اليهودية العنصرية، وتحريم الزواج بالأجنبيات والإختلاط بالأغيار. أضف إلى ذلك أن أقواماً مختلفة دخلوا فى «الديانة اليهودية» إبان فترة السبى البابلى، وخلال القرون الثلاثة التالية لميلاد المسيح، كما إعتنق ملك اليمن «ذونواس»، ومعه عدد كبير من شعبه اليهودية فى القرن السادس الميلادى، وكذلك فعل ملك الخزر وجزء كبير من شعبه فى القرن الثامن الميلادى، كما أن العديد من البحوث العلمية أثبتت

(١) انظر فى هذا الشأن :
– عبد الوهاب المسيرى، **حاضر الصهيونية ومستقبلها : دراسة فى أزمة القول والفعل الصهيونيين** (قضايا فكرية : مستقبل الصراع العربى الصهيونى، الكتاب السابع، أكتوبر ١٩٨٨)، ص : ٢٠ – ٢١.
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٩٨ – ٤٩٩.

(٢) انظر فى هذا :
- Butt, G.; **Op. cit.**, P. : 118.
- Schweid, E.; **The Jewish Character of the State of Israel, In Encyclopaedia Judaica**, Op. cit., P. : 99.

(٣) انظر فى شأن هذه الحقائق التاريخية والمنطقية بتوسع :
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٠٠ – ٥٠٣.

زيف الإدعاء بنقاء العنصر اليهودى أو الدم اليهودى [1]. هذا فضلاً عن أن التعريف الأرثوذكسى لليهودى لاينطبق على أنبياء بنى إسرائيل «إبراهيم، وإسحق، ويعقوب، ويوسف، وموسى، وداوود، وسليمان»، وغيرهم؛ لأنهم ولدوا من أمهات غير يهوديات، وتزوجوا من غير اليهوديات [2].

ولعل مما يُعزز رفض جُل يهود «إسرائيل» والعالم للتعريف الأُرثوذكسى ذلك التعقيد الذى تنطوى عليه إجراءات التهويد حسب الهالاخاه. حيث على كل شخص يرغب فى التهود أن يتقدم بطلب إلى محكمة حاخامية فى منطقة سكنه أو إلى أية محكمة حاخامية أخرى، حيث يختار الجهة التى تعرض عليه أسهل الشروط. وعلى المتقدم الإجابة على عدد من الأسئلة فى طلب الإعتناق، أهمها : ماهى أسباب الرغبة فى الإعتناق ؟. فإذا ما ذكر المتقدم السبب الحقيقى الذى يقف وراء معظم الحالات وهو الزواج فإن عملية التهويد غالباً ماتستغرق شهوراً - وربما سنوات - عديدة، يتلقى المتقدم خلالها عديداً من المحاضرات عن اليهودية والتاريخ اليهودى. وفى العادة تتم الموافقة المبدئية على الطلب، ويعطى المتقدم مهلة عام تقريباً لتعلم مبادئ الدين وأصوله، ثم يمثل أمام المحكمة ليخضع لامتحان، يسمح له - إذا ما إجتازه بنجاح - المضى فى طقوس الإعتناق وشعائر التحول، وإلا كان مصيره الرفض أو التأجيل. والتأجيل هو الأسلوب الشائع لصعوبة التأكد من عدم صدق المتقدم ليتم رفضه. وتختلف طقوس التهود للرجال عنها للنساء، فالرجال يتعرضون لعملية الختان والطقس الشعائرى، أما النساء فتتعرضن لطقس الإستحمام الشعائرى بأن تقف المتقدمة أمام لجنة من الحاخامات عارية تماماً. وقد أثارت الطقوس الخاصة بالنساء جدلاً واسعاً فى البلاد، وخاصة أن نسبة النساء غالباً ماتكون مرتفعة بين الراغبين فى التهود. ويتشدد الأرثوذكس فى شأن موضوع تهويد النساء لأن التعريف الأرثوذكسى ذاته يربط ديانة الطفل بديانة الأم [3].

---

(١) انظر فى شأن زيف الإدعاء الصهيونى بنقاء «العنصر اليهودى» :

- روجيه جارودى، المأزق : الصهيونية السياسية....، **مرجع سبق ذكره**، ص :٥٨ - ٦٧.

- جمال حمدان، اليهود ....، **مرجع سبق ذكره**، ص :١١٩ - ١٨٧.

- بنيامين فريدمان، **يهود اليوم ... ليسوا يهوداً**، ترجمة : زهدى الفاتح (دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٠٠.

(٣) وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن ثمة نوعين من المحاكم الحاخامية الأرثوذكسية يقومان بعملية التهويد، هما : المحاكم الحاخامية الحريدية، وهى محاكم غير رسمية وتتبع القوى الأرثوذكسية الحريدية ولكنها محط ثقة الحاخامية الرئيسية فيما يختص بعملية التهويد. أما النوع الثانى فهو المحاكم الحاخامية الرسمية التى تشرف عليها الدولة والحاخامية الرئيسية، ويلاحظ أنه من الممكن أن تقبل إحدى هذه المحاكم الإشراف على عملية تهويد لشخص ما، فى حين ترفضه أخرى. انظر فى هذا الشأن بتوسع:

- **المرجع السابق**، ص :٥٠٣ - ٥٠٥.

هذا، وقد شهدت البلاد العديد من الأزمات التى نجمت عن غياب تعريف محدد وواضح ومتفق عليه من كافة الأطراف لليهودى وكل هذه الأزمات تنبع من الخلاف حول البعد الثانى من التعريف الأرثوذكسى، أى حول عملية التهويد، هل يتم الإعتراف بعمليات التهويد التى يقوم بها الحاخامات المحافظون والإصلاحيون أم لا ؟. وهذا ما سنتناوله - بعون الله - فى الصفحات التالية.

القضايا والأزمات التى أُثيرت بسبب مسألة من هو اليهودى : شهدت «إسرائيل» - بمجرد قيامها - العديد من القضايا والأزمات التى أثيرت بسبب مسألة «تعريف اليهودى»، ولعل عرض أبرز هذه القضايا والأزمات يكشف لنا عن كيفية تعامل الحركة الصهيونية وساسة الدولة مع مطالب التيار الدينى، والضغوط والمساومات التى يمارسها لقاء مشاركته فى الإئتلافات الحكومية، كما أثارت هذه المسألة العديد من المناقشات والمداولات داخل كافة المؤسسات السياسية والدينية. وفيما يلى سنعرض - بإذن الله - لأبرز تلك القضايا والأزمات والمناقشات :

١ - كان أول تعريف لليهودى فى «إسرائيل» هو التعريف الذى وضعته الحكومة المؤقتة فى أغسطس ١٩٤٨، ونص على أنه : «يعتبر الشخص يهودياً إذا رغب فى الإعلان عن نفسه كذلك»، وقد رفض المتدينون هذا التعريف. بيد أن الخلاف بين العلمانيين والمتدينين خلال العقد الأول بعد قيام الدولة لم يكن واضحاً؛ ذلك أن الحاخامية الرئيسية كانت تميل إلى المرونة فى موضوع التهويد، حتى أن بعض المراجع الدينية خارج الدولة كانت أكثر تشدداً حيال هذا الموضوع من تلك الموجودة داخلها. غير أن هذا التساهل بدأ فى التقلص تدريجياً مع إشتداد قوة التيار الأرثوذكسى داخل «إسرائيل»، ووصول موجة من المهاجرين من بلدان أوربا الغربية عام ١٩٥٦، لاسيما وأن تلك الموجة احتوت على كثير من الزيجات المختلطة[1].

٢ - لم يضع قانونا «العودة» و «الجنسية» تعريفاً محدداً غير مختلف عليه لليهودى، وتركا هذا الأمر لوزير الداخلية، على نحو أفضى إلى العديد من الأزمات والقضايا. وقد حدد قانون الجنسية طريقة التسجيل فى السجلات الرسمية بأن تكون هناك خانتان فى البطاقة الشخصية لكل فرد هما: «القومية» و «الدين»، بحيث يتم تسجيل الإسرائيلى غير المشكوك فى يهوديته كما يلى : (القومية: اليهودية، الدين: اليهودى) [2].

---

(١) انظر فى هذا المعنى :

- **المرجع السابق**، ص :٥٠٧.

(٢) انظر :

- **المرجع السابق**، ص :٥٠٦.

- يوسى ميلمان، **مرجع سبق ذكره**، :١٤٢.

- Orr, A.; **Op. cit.**, P. : 32.

- Beilin, Y., **Op. cit.**, P. : 79.

٣- أزمة ١٩٥٨ :

قدّم وزير الداخلية « يسرائيل بار يهودا » تفسيره لقانون العودة فى يونيو ١٩٥٨ فى شكل تعليمات إلى موظفى وزارته لتسهيل إجراءات تسجيل المواطنين كيهود. وقد جاء فى هذه التعليمات - التى تجاهلت عملية التهويد - أن كل شخص يعلن عن حسن نية أنه يهودى، ولا يعتنق ديانة أخرى يتم تسجيله اليهودى فى خانتى القومية والدين بدون عراقيل، وأن إعلان الزوجين بأن إبنهما يهودى يعتبر كإعلان شرعى صادر عن الطفل نفسه، وبالتالى يسجل كيهودى. وقد كانت هناك جملة من الأسباب المباشرة لهذه التعليمات أهمها:

- وفاة طفل من أم كاثوليكية وأب يهودى - فى نوفمبر ١٩٥٧ -ورفض إدارة المقبرة المسيحية دفنة لأنه لم يتعمد، ورفض حاخام المستعمرة التى كانت الأسرة تقيم فيها دفنة فى مقابر اليهود لأن أمه غير يهودية، الأمر الذى أثار، أزمة حكوميةوضجة كبرى حول الموضوع.

- قدوم مهاجرين من شرق أوربا بزوجاتهم غير اليهوديات وأطفالهم على نحو إستدعى إصدار تعليمات حكومية لتسهيل عملية إستيعابهم.

- كان السبب المباشر لتعليمات وزير الداخلية تلك هو ما جاء فى قرار رئيس قسم التسجيل فى وزارة الداخلية - وكان من المزراحى - فى عام ١٩٥٧ من أن إدعاء المهاجر بأنه يهودى لن يكون كافياً من الآن وصاعداً لإعتباره يهودياً، فكان رد وزير الداخلية المناقض لهذا القرار فى شكل تعليمات عام ١٩٥٨.

وقد أدت هذه التعليمات إلى أزمة حكومية، فإلى إنسحاب حزبى المزراحى من الحكومة، وتقلص عدد المقاعد التى شكلت الإئتلاف الحاكم من (٨٠) مقعداً إلى (٦٩) مقعداً. وقد إستمر النزاع بين العلمانيين والمتدينين خارج الحكومة، وتسربت أنباء عن خطط يجرى إعدادها لإنشاء مؤسسات علمانية للدفن، وإلغاء إعفاء طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. وقد عين « بن غوريون » - فى سبتمبر ١٩٥٨ - الحاخام الأكبر للشرقيين « موشيه توليدانو » وزيراً للأديان. وقد تعرض هذا الأخير لهجوم شديد من حزبى المزراحى بعد الحل الوسط الذى قدمه فى شأن أزمة ١٩٥٨، والذى تمثل فى قبول الشخص المهاجر كيهودى - رسمياً - بالإستناد إلى أقواله وحدها، على أن يتقدم إلى الحاخامية الرئيسية لإثبات نسبه فى حالة رغبته فى الزواج. وقبيل تصديق الكنيست على تعيين «توليدانو»، أرسل «بن غوريون» - فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ - يستفتى عدداً من الشخصيات اليهودية البارزة فى العالم [١] من مختلف

(١) وقد عرفت هذه الشخصيات بعد ذلك بـ «حكماء إسرائيل : The sages of Israel ».
وقد بلغ عددها ٤٣ شخصية.

الإتجاهات الفكرية والدينية فى « إسرائيل » وخارجها ، وإقترح تأجيل إتخاذ قرار نهائى فى المسألة حتى تلقيه الأجوبة. وقد طالب « بن غوريون » من هذه الشخصيات إبداء رأيها بخصوص مسألة التهويد، وكيف يمكن تسجيل أبناء الزواج المختلط، وناشدهم الجمع والتوفيق بين نقيضين هما: الحفاظ على « التقليد السائد فى جميع الأوساط اليهودية » (ويقصد بها الإعتبارات الدينية الأرثوذكسية)، والأخذ فى الإعتبار متطلبات الحركة الصهيونية وضرورة تجميع يهود العالم وضمان حرية الإعتقاد الدينى [١]. وهذا يعنى أن « بن غوريون » أراد معرفة آراء تلك الشخصيات حول: هل يمكن فصل القومية اليهودية عن الدين اليهودى؟.

وقد جاءت الردود لصالح حزبى المزراحى، حيث أيد موقفهما جل الشخصيات المستفتاه الأمر الذى دفع « بن غوريون » إلى إعادة الوضع إلى سابق عهده قبل الأزمة، وإعادة المزراحى إلى الإئتلاف الحكومى، وإعطائه حقيبة الداخلية، التى تسلمها « حاييم شابيرا ». وقد أصدر « شابيرا » تعليمات حكومية جديدة - فى يناير ١٩٦٠ - تنص على تسجيل الشخص كيهودى فى سجلات الجنسية إذا كانت أمه يهودية أو تم تهويده حسب الهالاخاه. ولم يكتف « شابيرا » بهذا ، بل تقدم بمشروع قانون إلى الكنيست لتعديل قانون العودة حسب هذه التعليمات، وذلك حتى لا تتمكن محكمة العدل العليا من نقضها، غير أنه لم يتم تمرير هذا المشروع فى الكنيست [٢].

٤- قضية يهود الهند:

كان يهود الهند (الذين يطلق عليهم أيضاً بنى إسرائيل) منذ القرون الوسطى يعيشون فى ضواحى مدينة بومباى الهندية، وهم يؤمنون بالعهد القديم فقط ولا يعترفون بالتلمود. وقد تم

(١) ومما تجدر الإشارة إليه - فى هذا الصدد - أن حزب حيروت اتخذ موقفاً مؤيداً للمزراحى فى هذه الأزمة، حيث رأى «بيغن» أن «القومية Nationality » و« المواطنة Citizenship » أمران منفصلان على عكس الأمر فى دول أوربا الغربية والولايات المتحدة - وهو فى هذا يرغب فى استبعاد العرب - كما أن القومية والدين فى «إسرائيل» يجب أن يتلازما كما يرى. أما حزب الأحرار، فقد أعرب زعيمه «بيريتز برنشتاين» أن أزمة ١٩٥٨ هى أزمة متفرعة عن غياب دستور مكتوب.
انظر فى هذه الآراء بتفصيل :
- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٠٥ - ١٠٨.

(٢) انظر فى شأن هذه الأزمة بتفصيل أياً من المراجع التالية :
- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٩٤ - ١١٠.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٠٧ - ٥١٠.

- Sciff, G.; **Op. cit.**, P. : 197 - 199.
- Beilien, Y., **Op. cit.**, P. : 80.

إكتشاف وجودهم فى القرن السابع عشر، وكانوا يعملون بالتجارة والحرف اليدوية، ويمارسون طقوس العبادة فى معابد خاصة أمام هيكل خشبى يسمونه « عرش موسى ». ولم يكن يهود القدس وبغداد يعترفون بيهودية هؤلاء الهنود، وبالتالى منعوا التزاوج معهم [1]. وقد لاقى أفرادهذه الطائفة صعوبات عديدة فى إسرائيل بعد هجرتهم إليها (هاجر عشرة آلاف نسمة من مجموعهم الإجمالى الذى قدّر بثلاثين ألف نسمة فى الهند فى مطلع الخمسينيات). وقد أصدر المجلس الحاخامى الأعلى قراراً فى أواخر عقد الخمسينيات ينص على ضرورة الإعتراف بشرعية التزواج لدى يهود الهند (حيث ينتشر بينهم الزواج المختلط)، مما أثار غضب الأوساط الأرثوذكسية المتطرفة، فإضطر المجلس إلى إعادة النظر فى قراره وتعديله على النحو التالى: ١- أنه لامجال للشك فى يهودية «بنى إسرائيل»، حيث ينتمون إلى ذرية « إسرائيل »، غير أن إنفصالهم عن مراكز التوراه لمدة طويلة أثار بعض الشكوك حول عادات الزواج والطلاق لديهم. ٢- ليس ثمة ما يبرر حظر زيجات « بنى إسرائيل » وبالتالى التزواج معهم ومنهم حلال. ٣- حق الحاخامات فى إجراء التحريات فى كل حالة من حالات الزواج، وإحالة أية حالة يساورهم الشك فيها إلى أقرب محكمة حاخامية فى المنطقة. ٤- التحقق من حالات الأمومة والأبوة بالنسبة للأطفال. وقد ظلت هذه القضية مثارة داخل مؤسسات الدولة، بل وإنتقلت إلى صفحات الجرائد، كما تعرضت الحاخامية الرئيسية لهجوم العلمانيين والمتدينين معاً، كما أن حركة ناطورى كارتا رأت فى قرارات الحاخامية «خطة تآمرية تهدف إلى الجمع بين القضاء التام على اليهودية والتزود بمؤونة وفيرة من ذخيرة المدافع عن طريق إستيراد وإستقدام القبائل الآسيوية والأفريقية وإسباغ الهوية اليهودية عليها»[2].

٥- قضية الراهب دانيال:

ولد الراهب دانيال - واسمه الحقيقى « أزوالد روف آيزن » - فى بولندا مطلع العشرينيات لأبوين يهوديين، وكان عضواً فى إحدى الحركات الصهيونية الدينية. وفى أعقاب إحتلال القوات النازية لبولندا، وقع الشاب فى الأسر، غير أنه إستطاع الهرب من السجن بعد أن حصل على جواز سفر مزود بإعتباره ألمانياً مسيحياً، وعمل مترجماً فى الإدارة الألمانية للمناطق المحتلة فإستطاع مساعدة مئات اليهود وإنقاذ حياتهم. ثم كان أن اكتشف أمره فاعتقل مرة أخرى، ثم استطاع - للمرة الثانية - الهرب إلى دير للراهبات الكاثوليكيات حيث ظل ستة عشر شهراً متنكراً فى زى راهبة، إلى أن اعتنق الديانة الكاثوليكية عام ١٩٤٢، وصار قسيساً. وفى عام

(١) صدرت عن المحكمة الشرعية فى كل من بغداد والقدس - عام ١٩١٤ - قرارات بحظر التزاوج مع «يهود الهند» إلى حين مجئ المسيح المخلص. انظر :
- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع .....، **مرجع سبق ذكره**، : ١٢٠.

(٢) انظر فى شأن هذه القضية :
- **المرجع السابق**، ص : ١١٥ - ١٢٠.

١٩٥٨ هاجر إلى «إسرائيل»، والتحق عام ١٩٥٩ بدير الرهبان الكرمليين فى حيفا.

وقد بدأت قضية هذا الراهب حينما تقدم بطلب للحصول على تأشيرة مهاجر إلى «إسرائيل» بموجب قانون العودة، معرباً عن أن تغيير ديانته لا يعنى التخلى عن « قوميته » اليهودية أو عن الإنتماء إلى « الشعب اليهودى »، وأنه التجأ إلى المسيحية ولم يعتنقها. وقد رفض وزير الداخلية - من المزراحى - طلبه وعرض عليه الحصول على الجنسية بواسطة التجنس. ولأنه يعتبر نفسه يهودياً من الناحية العرقية، تقدم الراهب إلى محكمة العدل العليا للنظر فى قضيته، فأصدرت المحكمة قرارها فى ديسمبر ١٩٦٢ - بموافقة أربعة أعضاء ورفض عضو واحد - والذى ينص على « أن اليهودى الذى يعتنق ديانة أخرى لا يحق له التمتع بالإمتياز الممنوح لليهود فى ظل قانون العودة »، وقالت المحكمة أيضاً: « نحن لا نعرف من هو اليهودى، ولكننا نعرف من هو غير اليهودى ، والمرتد ليس يهودياً على الإطلاق ». وهكذا خالف المتدينون - وكذا محكمة العدل العليا - الشريعة اليهودية التى تعتبر أن من ولد لأم يهودية يهودياً، ذلك لأن الإرتداد عن اليهودية يمنع صاحبه من الإستفادة من قانون العودة، فاضطر الراهب بعد ذلك إلى قبول قرار وزير الداخلية بالتجنس [1].

٦- قضية « ريتا آيتانى »:

كانت هذه السيدة عضواً فى المجلس البلدى للناصرة العليا (اليهودية) وممثلة لحزب الماباى الحاكم فيه. وقد حدث أن عارضت « آيتانى » تقديم مساعدات مالية لإحدى المدارس الدينية ، مما أغضب المتدينين، الذين راحوا ينبشون فى ماضيها، لكى يكتشفوا أنها لم تكن مولودة من أم يهودية ولم تعتنق الدين اليهودى فى حياتها. فالسيدة من أصل ألمانى تنحدر من أم مسيحية وأب يهودى. ولما قتل النازيون أباها عاشت فى حارة اليهود فى وارسو، ثم إنتقلت إلى أحد المعسكرات التى أعدها الإنجليز لليهود فى قبرص، إلى أن هاجرت إلى « إسرائيل » عام ١٩٤٧، وخدمت فى الجيش، وتزوجت من يهودى، وربت أطفالها تربية يهودية، ثم حصلت على الجنسية الإسرائيلية عام ١٩٥٢.

وقد تفجرت الأزمة حينما طالب وزير الداخلية - من المفدال - السيدة إرجاع جواز سفرها لأنها حصلت على الجنسية بناء على إدعاءات كاذبة، كما إعتبرت الحاخامية الرئيسية زواجها غير شرعى وأنه سيظل كذلك ما لم تتم مراسم التهويد بالطرق الرسمية. غير أن «آيتانى»

(١) انظر فى شأن هذه القضية :
- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١١٠ - ١١٤.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥١١ - ٥١٢.

- Sciff, G.; **Op. cit.**, P. : 199.
- Beilin, Y., **Loc. cit.**

رفضت هذه القرارات، وأثارت القضية أمام الرأى العام، فإشتد غضب العلمانيين وضغطهم على وزارة الداخلية للتراجع عن قرارها، إلى أن اضطر وزير الداخلية إلى التراجع عن قراره فى مارس ١٩٦٥ . وقد وصف العديد من الباحثين ما جرى بالعنصرية، فالمؤرخ الإسرائيلى « تالمون » وصف تشديد السلطات الدينية على النقاء السلالى والدم بـ « العنصرية البيولوجية »، وهى عنصرية لا تختلف عن عنصرية النازيين التى مورست ضد اليهود وغيرهم من الأقليات فى أوربا فى رأى الدكتور « أسعد رزوق ». وعلى صعيد آخر، أثبتت هذه المسألة تنازل المتدينين والحاخامية الرئيسية أمام ضغوط الرأى العام والعلمانيين فى مسألة تخص شخصية من الحزب الحاكم. إنها عمليات المساومة والإبتزاز المتبادلة بين العلمانيين والمتدينين، حيث يحصل الطرف المتنازل على ثمن هذا التنازل[١].

٧- قضية حفيدة « بن غوريون »:

طالت أزمات الصراع العلمانى - الدينى فى « إسرائيل » حفيدة « بن غوريون »، وذلك حينما رفض الحاخام الأكبر لمدينة حيفا عقد قران « جاليا » على أحد ضباط سلاح المظليين لأنه ليس ثمة دليل على أن حفيدة « بن غوريون » يهودية، فأمها تنحدر من أصل إنجليزى مسيحى، ومتهودة بطريقة غير « هلاخية »، كما أن شهادة إعتناق الأم لليهودية غير موجودة فى حوزة الحاخام. وقد أصر الحاخام على موقفه[٢].

٨- قضية اليهود السود.

اليهود السود هم مجموعة من الملونين الأمريكيين - من مدينة شيكاغو - أعلنوا إعتناقهم اليهودية - إحتجاجاً على أوضاعهم فى أمريكا، كما يفعل الكثير من أفراد الأقليات المضطهدة حينما يغيرون دينهم. وقد قرر الحاخام المسؤول عنهم - عام ١٩٦٧ - تهجير أتباعه إلى ما أسماه « جنة عدن » فى ليبريا، التى أسسها عدد من السود المحررين الأمريكيين عام ١٨٤٧م، بيد أن هؤلاء اليهود قرروا بعد عامين من وصولهم لليبريا الهجرة إلى « إسرائيل » التى مثلت لهم - حسبما قالوا - « وطن الآباء ». وقد رفضت وزارة الداخلية - التى كانت فى يد حزب المفدال - طلب هؤلاء للحصول على الجنسية الإسرائيلية، كما رفضت الحاخامية الرئيسية إعتبارهم يهوداً، فتظاهر هؤلاء ضد هذه القرارات وطالبوا بمساواتهم بيهود الهند. وقد قدّم أحد

(١) ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤرخ «تالمون» أشار إلى إستعانة المسؤولين الرسميين فى الدولة بالسجلات النازية عن الأجداد بأنها تثير مشاعر الإشمئزاز فى النفوس، وذلك فى إشارة إلى إتصال دائرة تسجيل الجنسية الإسرائيلية بدوائر الجنسيّة الألمانية للإطلاع على السجلات النازية للحصول على أصول السيدة «آتيانى». انظر فى شأن هذه القضية :
- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ......، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢٠ - ١٢٣.

(٢) انظر فى هذا الموضوع :
- **المرجع السابق**، ص : ١٢٦.

حاخامات تل أبيب حلاً للقضية، وإستطاع - بمساعدة لفيف من أصدقائه - تأمين إقامة لهم فى مستعمرة ديمونا. وقد إضطر عدد كبير منهم - فى وقت لاحق - إلى الهجرة من «إسرائيل»[١].

٩- قضية « بنيامين شاليت »[٢]:

ولد « شاليت » فى مدينة حيفا عام ١٩٣٥ لأبوين هاجرا من لاتفيا إلى فلسطين بدوافع صهيونية قوية. وقد تلقى شاليت دراسته الثانوية فى فلسطين، دون أى أهتمام بالدين، ثم سافر إلى إنجلترا وحصل على درجة علمية من هناك وعاد عام ١٩٦٠ إلى « إسرائيل » لتأدية الخدمة العسكرية وبصحبته زوجته الإنجليزية المسيحية « آن »، التى حصلت على الجنسية بالتجنس ولم تترك المسيحية.وقد بدأت قضية « شاليت » فى الظهور حينما أراد الزوجان تسجيل إبنهما البكر فى دائرة تسجيل الجنسية فى وزارة الداخلية عام ١٩٦٤، حيث ملأ الأب الإستمارة على النحو التالى: القومية: يهودية، الدين: لا شيء، فرفض الموظف قبول إستمارة دون تحديد خانة الدين فآثر ترك الخانتين فارغتين، ثم تكرر هذا الموقف مرة أخرى عام ١٩٦٧ مع المولود الثانى، حيث سجل الموظف الإستمارة على النحو التالى: القومية: الأب يهودى، الأم: أجنبية، الدين: لا شيء.

وقد بادر « شاليت » إلى رفع دعوى ضد وزير الداخلية أمام محكمة العدل العليا مطالباً بإصدار حكم قضائى، يلزم وزير الداخلية بتسجيل ولديه فى خانة القومية كيهود بإعتبارهما ينتميان إلى القومية اليهودية بغض النظر عن معتقدهما الدينى. وقد أصر « شاليت » على تحدى التفسير التوراتى والتلمودى القائل بضرورة أن تكون الأم يهودية، ليصبح ولدها يهودياً، مؤكداً على أن الروابط الثقافية والاجتماعية،وليست الديانة، هى التى تقرر من هو اليهودى. وقد أثارت القضية ضجة كبيرة داخل « إسرائيل » وخارجها، حتى كادت أن تطيح بحكومة الوحدة الوطنية التى ترأستها « غولدا مائير » فى ذلك الوقت.

وقد أعلنت محكمة العدل العليا عدم إختصاصها بالنظر فى هذه القضية، وأعلن القاضى «اغرانات» بلسان المحكمة إقتراحاً بتعديل القانون الذى ينص على ذكر « القومية » فى بطاقات

(١) انظر فى هذه المسألة :
- **المرجع السابق**، ص : ١٢٧ - ١٣٠.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥١٣.

(٢) اعتمدنا فى عرض هذه القضية على كتاب الدكتور أسعد رزوق المعنون بـ «قضايا الدين والمجتمع فى إسرائيل ....» حيث أنه يحوى عرضاً مفصلاً وتحليلاً عميقاً للقضية، كما أن هناك عدة مراجع أخرى إستعنا بها فى بعض الجوانب، منها :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥١٤ - ٥١٩.
- Schiff, G.; **Op. cit.**, P. : 199 - 208.
- Beilin, Y., **Op. cit.**, P. : 81 - 83.

الهوية وغيرها من المستندات الرسمية، وأوصى بإحالته إلى الكنيست. وقد كان هذا التصرف محاولة من المحكمة للحيلولة دون تجدد النزاع بين العلمانيين والمتدينين مع إدراكها أن الأمر سيعود إليها إذا لم يحصل الإقتراح على الأغلبية المطلوبة لتعديل القانون فى الكنيست. ولما عاد الأمر إليها أصدرت المحكمة حكمها فى ٢٣ يناير ١٩٧٠ بعد مدة تجاوزت (١٤) شهراً، وبحيثيات وتبريرات قانونية إستنفذت حوالى (١٨٠) صفحة، وبموافقة خمسة قضاة من أصل تسعة. وقد جاء الحكم على النحو التالى: يجب ألا يكون المرء يهودى المذهب أو المعتقد لكى يجرى الإعتراف به كمواطن يهودى من حاملى جنسية الدولة الإسرائيلية، بمعنى أن « القومية الإسرائيلية - اليهودية » لا تشترط على مواطنى الدولة إعتناق الدين اليهودى. وهكذا فصل الحكم بين القومية الإسرائيلية والدين اليهودى لأول مرة منذ قيام الدولة، وذلك دون الخوض فى إمكانية أن يكون الشخص يهودياً على الصعيد العرقى لا وفقاً للدين اليهودى، حيث أعتبر الحكم أن هذا الأمر لا يمت إلى الموضوع بصلة. وقد أعرب قاضيان معارضان للحكم عن ضرورة توافر الإنتماء العرقى والإنتماء الدينى لكى يمكن للمرء أن يكون يهودياً.

وقد أدى صدور حكم المحكمة العليا إلى هبوب عاصفة من الإحتجاجات من داخل المعسكر الدينى فى« إسرائيل » وخارجها، إذ هدد زعماء المفدال بالخروج من الإئتلاف مالم يصدر تشريع يلغى قرار المحكمة، أما الحاخامان الأكبران الإشكنازى «أوترمان» والسفاردى «نسيم» فقد شنا هجمة شرسة ضد الحكم، وأعتبرا أنه ينذر إحداث إنقسام خطير فى الدولة بمحاولته التمييز بين أمرين لا يقبلان التجزئة: الدين اليهودى والقومية اليهودية. وأعلن «نسيم» أن محكمة العدل تستطيع تفسير القوانين، لكن مسألة « من هو اليهودى »هى قضية دينية ليس لها علاقة البتة بالمحكمة، أما الحاخام « موريس يافه » - رئيس إتحاد دور الكنس فى « إسرائيل » - فلجأ إلى إحياء عادة يهودية قديمة، هى تأخير قراءة التوراه ، حيث يتم تأخير قراءة الجزء الأسبوعى من التوراه لكى يتسنى رفع شكوى المصلين إلى الله على الظلم الذى تم إرتكابه. بل إن أحد المتشددين قال أنه: « ربما أمكن لنا الإنسحاب من شبه جزيرة سيناء، أما التراجع عن الشرائع المنزلة فى سيناء فهو أمر بحكم المحال إطلاقاً »، أما خارج « إسرائيل » فقد ندد أنصار التيار الأرثوذكسى بالحكم، كما حذر (٥٠٠) حاخام أمريكى من « مغبة النزاع بين السلطتين الزمنية والروحية ».

وإزاء ما حدث من إنقسام داخلى يهدد بإنهيار الإئتلاف الحاكم، وإزاء ما حدث من إنقسام خارجى ينذر بتصدع العلاقة بين « إسرائيل » والجماعات اليهودية فى الخارج، وخاصة فى الولايات المتحدة، توصلت الحكومة وحزب المفدال إلى التسوية التالية فى يناير ١٩٧٠ :

١- تسجيل أولاد الضابط « شاليت » فى خانة « الشعب اليهودى ».

٢- لا يسرى حكم المحكمة العليا على المواليد من كل الزيجات المختلطة فى «إسرائيل» (بلغ عددها حينذاك إثنى عشر ألف حالة).

٣- مساواة المهاجرين اليهود الجدد إلى « إسرائيل » باليهود المقيمين فى «إسرائيل».

وقد أعلنت الحكومة أنها ستتقدم بمشروعى قانونين جديدين إلى الكنيست، الأول يلزم مسؤول التسجيل فى وزارة الداخلية بتسجيل كل من يتقدم إليه كيهودى إذا كان مولوداً من أم يهودية أو إعتنق اليهودية، وما زال على يهوديته. أما الثانى فينص على منح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وللمرة الأولى لجميع أفراد الأسرة المهاجرة، سواء أكان الزوج يهودياً أم الزوجة، كما شكلت الحكومة لجنة وزارية لتقوم بدراسة الطرق الكفيلة بتعجيل إجراءات إعتناق الديانة اليهودية وتبسيطها، وقد ضمت اللجنة وزيرين من المفدال. وقد أقدمت الحكومة على إجراء آخر حينما تقدمت بمشروعى القانونين إلى الكنيست، حيث نص المشروعان اللذان أعدتهما اللجنة الوزارية للتشريع على الإعتراف بالطريقة الإصلاحية فى إعتناق اليهودية، وذلك إرضاء للطوائف اليهودية الإصلاحية فى الخارج وضمان تدفق مساعداتها المالية، ولاسيما أن المؤتمر السنوى العام للحاخامين الأمريكيين المنتمين إلى الحركة الإصلاحية قد عقد دورته الواحدة والثمانين فى« إسرائيل » للمرة الأولى أثناء مناقشة الكنيست التعديلات المقترحة لقانون العودة.

وقد شن أنصار اليهودية الأرثوذكسية فى « إسرائيل » وخارجها حملة شعواء على تنازلات حكومة « غولدا مائير » للإصلاحيين، وإعتبر المجلس الحاخامى الأعلى التعديلات المقترحة بمثابة إفساد للقـانون وليس لتعديله وتحسينه، كما عارض المتدينون تسهيل عملية التهويد، وذلك على الرغـم من أن قرارات الحكومة أبطلت قرار المحكمة العليا حينما إعتبرته لا يسرى على حالات أخرى عدا حالة « شاليت »، وأبقت على التعريف التلمودى التقليدى لليهودى.

وقد بلغت الأزمة ذروتها فى أول جلسة عقدها الكنيست بعد قرارات الحكومة، حينما تقدم النائبان المعارضان من كتلة « هذا العالم: هاعولام هازيه » - « يورى أفنيرى »[1] و «شالوم كوهين» - بإقتراح يدعو إلى حجب الثقة عن الحكومة بسبب السياسة التى تتبعها فى

(١) ويلاحظ أن «أفنيرى» اعتمد فى إقتراحه هذا تبريرات بعيدة كليةً عن الدين وعلى غرار ماهو قائم فى الولايات المتحدة مثلاً، حيث رأى أن علاقة المرء بالدولة لايحددها الدين أو تقررها القومية، بل تعينها مواطنة هذا المرء وقيامه بتأدية الواجبات الملقاة على عاتقه كمواطن، مثل الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب، وطاعة قوانين الدولة، واعتبر أن القانون المقترح يعد إجراءً ثيوقراطياً ونكوصاً إلى القرون الوسطى، ولعل من الضرورة التنويه إلى أن رأى «أفنيرى» هذا يعبر عن رأى قطاع ليس بالصغير من الجماعات اليهودية فى «إسرائيل»، بل وقطاعات واسعة من يهود العالم أيضاً.

تسجيل « القومية اليهودية » على بطاقات الهوية [1]. وفى العاشر من مارس ١٩٧٠ صادق الكنيست على مشروع قانون تقدمت به حكومة الإئتلاف كصيغة معدلة لقانون العودة وذلك بأكثرية واحد وخمسين صوتاً، ضد أربعة عشر صوتاً، وإمتناع تسعة أعضاء عن التصويت. وقد جرى بموجب القانون الجديد تعديل قانون العودة وقانون تسجيل الجنسية على وضع تم معه تعريف اليهودى بأنه « المولود من أم يهودية أو إعتنق الديانة اليهودية، وليس على ديانة أخرى ». وقد حصر الدكتور « أسعد رزوق » التعديلات التى أدخلها القانون الجديد فى :

١ – منح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وعلى الفور لجميع أفراد الأسرة المهاجرة، بغض النظر عما إذا كان أحد الأبوين غير يهودى.

٢ – إلغاء الشروط والقيود التى يفرضها اليهود الأرثوذكس على إجراءات التهويد.

٣ – الإعتراف بحالات التهويد التى تتم على يد حاخامات محافظين وإصلاحيين، بعد أن كانت عملية التهويد حكراً على الأرثوذكس فقط.

وقد إنقسم المعسكر الدينى إزاء التعديلات الجديدة إلى قسمين، إذ إنضم المفدال إلى المؤيدين للتعديلات جنباً إلى جنب مع الماباى وجناح حيروت فى كتلة غاحال وبعض الليبراليين، أما حزب أغودات إسرائيل وجناحه العمالى فقد وقفا إلى جانب المعارضين وهم : الجناح الليبرالى فى كتلة غاحال والحزب الليبرالى المستقل والمابام وكتلة هاعولام هازيه وقائمة الدولة والشيوعيون. وقد شن الحاخام « مناحيم بوروش » حملة ضارية ضد التعديلات، وإتهم الإصلاحيين بأنهم « أعداء اليهودية » و « أعداء الله »، بل وأخرج من جيبه كتاب صلوات الإصلاحيين وبصق عليه فى إشمئزاز وإستنكار.

وعلى الرغم من التصديق على تلك التعديلات، فإن الجدل حول مسألة « من هو اليهودى » لم ينته، حتى أن الأحزاب التى أيدت مشروع القانون لم تتفق فيما بينها على مدلول واحد للتعريف، كما أن القانون الجديد خلق مشكلة جديدة هى مشكلة الإعتناق: كيف يتم؟ وعلى يد من ؟ وقد تعقدت المشكلة أكثر فى ظل عدم وجود معايير وطقوس موحدة للإعتناق لدى التيارات اليهودية المختلفة.

---

(١) ومما تجدر الإشارة إليه – هنا – أن «شالوم كوهين» مزق – خلال مناقشة الأزمة فى الكنيست – هويته الشخصية فوق منبر الكنيست، مما دفع الكنيست – فى اليوم التالى – إلى التصويت بأكثرية ساحقة على إقتراح بطرد «كوهين» من الجلسة وحرمانه من حضور الجلسات طيلة خمس دورات متتالية، وبعد أن فشل فى الإستئناف ضد القرار، ذهب فى اليوم التالى إلى دائرة التسجيل لإستخراج هوية جديدة دون ملء خانة الإنتماء إلى الشعب اليهودى إستناداً إلى قرار محكمة العدل العليا. ويذكر أن الكنيست لم يعامل ممثل حزب أغودا «شلومو لورنز» بمثل ما عامل «كوهين»، حينما أثار «لورنز» ضجة كبرى داخل الكنيست فى تشبيهه عبارات لأحد قضاة محكمة العدل العليا بقوانين «نورمبرغ» العنصرية. انظر فى هذا الشأن بتوسع :

– أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ......، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٨ – ٥٠.

وتتعين الإشارة – فى نهاية حديثنا عن قضية « شاليت » – أن الحل الأخير للقضية – المتمثل فى تعديل عام ١٩٧٠ – قد جاء – فى المقام الأول – لصالح الفكرة الصهيونية، كما أنه حقق بعض المكاسب للمتدينين الأرثوذكس، والإصلاحيين، والمحافظين، فالهدف الصهيونى الأعلى المتمثل فى تجميع « شمل المنفيين » من يهود العالم قد تعزز من خلال تسهيل إجراءات تسجيل الإشخاص وإجراءات التهويد. أما بالنسبة للأحزاب الدينية، وأنصار التيار الأرثوذكسى بصفة عامة، فقد إقترب تعريف اليهودى من التعريف التلمودى، وصار هؤلاء يطالبون بإضافة فقرة صغيرة إلى نهايته وهى « حسب الهالاخاه »، أما الحاخامات الإصلاحيون والمحافظون فقد صاروا – بموجب التعديل – مؤهلين للقيام بعمليات تهويد تعترف بها المؤسسات فى الدولة.

كما يجب التذكير بأن هذه القضية، وما تبعها من مضاعفات ومجادلات، قد أثبتت مدى ما تتمتع به الأحزاب الدينية من نفوذ داخل « إسرائيل »، حيث إستطاعت – ولو جزئياً – فرض مطالبها على الأغلبية العلمانية فى الدولة. هذا بجانب أن إعتبارات الحفاظ على الإئتلاف الحكومى، وحماية الوحدة الوطنية، وصيانة علاقات الدولة بالجماعات اليهودية المختلفة كان لها دور فاعل فى صياغة تعديل العام ١٩٧٠.

١٠ – قضية « هيلين زايدمان » :

لم يضع تعديل ١٩٧٠ حداً للجدال والخلاف حول مسألة « من هو اليهودى »، فقد أثيرت فى شهر يونيو من نفس العام مسألة التهويد من جديد حينما طالبت « هيلين زايدمان » بتسجيلها فى خانة الإنتماء إلى الشعب اليهودى. وقد هاجرت « هيلين » من الولايات المتحدة وأقامت فى أحد الكيبوتزات بصحراء النقب، وهى مولودة لإسرة تنتمى إلى طائفة مسيحية تؤمن بالتوحيد وترفض التثليث، ولكنها تهودت على يد ثلاثة حاخامات إصلاحيين. وقد رفض وزير الداخلية – من المفدال – طلبها، وأيدت الحاخامية الرئيسية موقف وزير الداخلية. ولما عززت «هيلين» طلبها بقرار من محكمة العدل العليا لصالحها، هدد حزب المفدال بالإنسحاب من الحكومة، وتضامن معه فى هذا وزراء كتلة غاحال، فتعقد الموقف وخاصة بعد شعور العلمانيين بكثرة التنازلات التى قدمت للمعسكر الدينى. وقد إنتهت الأزمة بعد الضغط على السيدة وإقناعها بمخاطر تصعيد الأزمة على الحكومة وعلى الدولة بشكل عام، فتم تهويدها من جديد على يد حاخامين أرثوذكس عشية إنعقاد محكمة العدل العليا للنظر فى قضيتها من جديد، وذلك بعد أن إقترح وزير الدفاع « موشيه دايان » بأن يقوم الحاخام الأكبر للجيش « غورين » بعملية التهويد الأرثوذكسية للسيدة على نحو سريع. وقد عارض عدد من الحاخامين هذا التهويد السريع، وطالبوا بإستصدار قانون جديد يحدد عملية التهويد بالطريقة الأرثوذكسية التقليدية [1].

---

(١) انظر :

– المرجع السابق، ص : ٥٩.

تسجيل « القومية اليهودية » على بطاقات الهوية [1]. وفى العاشر من مارس ١٩٧٠ صادق الكنيست على مشروع قانون تقدمت به حكومة الإئتلاف كصيغة معدلة لقانون العودة وذلك بأكثرية واحد وخمسين صوتاً، ضد أربعة عشر صوتاً، وإمتناع تسعة أعضاء عن التصويت. وقد جرى بموجب القانون الجديد تعديل قانون العودة وقانون تسجيل الجنسية على وضع تم معه تعريف اليهودى بأنه « المولود من أم يهودية أو إعتنق الديانة اليهودية، وليس على ديانة أخرى ». وقد حصر الدكتور « أسعد رزوق » التعديلات التى أدخلها القانون الجديد فى :

١- منح الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وعلى الفور لجميع أفراد الأسرة المهاجرة، بغض النظر عما إذا كان أحد الأبوين غير يهودى.

٢- إلغاء الشروط والقيود التى يفرضها اليهود الأرثوذكس على إجراءات التهويد.

٣- الإعتراف بحالات التهويد التى تتم على يد حاخامات محافظين وإصلاحيين، بعد أن كانت عملية التهويد حكراً على الأرثوذكس فقط.

وقد إنقسم المعسكر الدينى إزاء التعديلات الجديدة إلى قسمين، إذ إنضم المفدال إلى المؤيدين للتعديلات جنباً إلى جنب مع الماباى وجناح حيروت فى كتلة غاحال وبعض الليبراليين، أما حزب أغودات إسرائيل وجناحه العمالى فقد وقفا إلى جانب المعارضين وهم : الجناح الليبرالى فى كتلة غاحال والحزب الليبرالى المستقل والمابام وكتلة هاعولام هازيه وقائمة الدولة والشيوعيون. وقد شن الحاخام « مناحيم بوروش » حملة ضارية ضد التعديلات، وإتهم الإصلاحيين بأنهم « أعداء اليهودية » و « أعداء الله »، بل وأخرج من جيبه كتاب صلوات الإصلاحيين وبصق عليه فى إشمئزاز وإستنكار.

وعلى الرغم من التصديق على تلك التعديلات، فإن الجدل حول مسألة « من هو اليهودى » لم ينته، حتى أن الأحزاب التى أيدت مشروع القانون لم تتفق فيما بينها على مدلول واحد للتعريف، كما أن القانون الجديد خلق مشكلة جديدة هى مشكلة الإعتناق: كيف يتم؟ وعلى يد من ؟ وقد تعقدت المشكلة أكثر فى ظل عدم وجود معايير وطقوس موحدة للإعتناق لدى التيارات اليهودية المختلفة.

---

(١) ومما تجدر الإشارة إليه - هنا - أن «شالوم كوهين» مزق - خلال مناقشة الأزمة فى الكنيست - هويته الشخصية فوق منبر الكنيست، مما دفع الكنيست - فى اليوم التالى - إلى التصويت بأكثرية ساحقة على إقتراح بطرد «كوهين» من الجلسة وحرمانه من حضور الجلسات طيلة خمس دورات متتالية، وبعد أن فشل فى الإستئناف ضد القرار، ذهب فى اليوم التالى إلى دائرة التسجيل لإستخراج هوية جديدة دون ملء خانة الإنتماء إلى الشعب اليهودى إستناداً إلى قرار محكمة العدل العليا. ويذكر أن الكنيست لم يعامل ممثل حزب أغودا «شلومو لورنز» بمثل ما عامل «كوهين»، حينما أثار «لورنز» ضجة كبرى داخل الكنيست فى تشبيهه عبارات لأحد قضاة محكمة العدل العليا بقوانين «نورمبرغ» العنصرية. انظر فى هذا الشأن بتوسع :

- أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع ......، **مرجع سبق ذكره**، ص :٤٨ - ٥٠.

وتتعين الإشارة - فى نهاية حديثنا عن قضية « شاليت » - أن الحل الأخير للقضية - المتمثل فى تعديل عام ١٩٧٠ - قد جاء - فى المقام الأول - لصالح الفكرة الصهيونية، كما أنه حقق بعض المكاسب للمتدينين الأرثوذكس، والإصلاحيين، والمحافظين، فالهدف الصهيونى الأعلى المتمثل فى تجميع « شمل المنفيين » من يهود العالم قد تعزز من خلال تسهيل إجراءات تسجيل الإشخاص وإجراءات التهويد. أما بالنسبة للأحزاب الدينية، وأنصار التيار الأرثوذكسى بصفة عامة، فقد إقترب تعريف اليهودى من التعريف التلمودى، وصار هؤلاء يطالبون بإضافة فقرة صغيرة إلى نهايته وهى « حسب الهالاخاه »، أما الحاخامات الإصلاحيون والمحافظون فقد صاروا - بموجب التعديل - مؤهلين للقيام بعمليات تهويد تعترف بها المؤسسات فى الدولة.

كما يجب التذكير بأن هذه القضية، وما تبعها من مضاعفات ومجادلات، قد أثبتت مدى ما تتمتع به الأحزاب الدينية من نفوذ داخل « إسرائيل »، حيث إستطاعت - ولو جزئياً - فرض مطالبها على الأغلبية العلمانية فى الدولة. هذا بجانب أن إعتبارات الحفاظ على الإئتلاف الحكومى، وحماية الوحدة الوطنية، وصيانة علاقات الدولة بالجماعات اليهودية المختلفة كان لها دور فاعل فى صياغة تعديل العام ١٩٧٠.

١٠- قضية « هيلين زايدمان »:

لم يضع تعديل ١٩٧٠ حداً للجدال والخلاف حول مسألة « من هو اليهودى »، فقد أثيرت فى شهر يونيو من نفس العام مسألة التهويد من جديد حينما طالبت « هيلين زايدمان » بتسجيلها فى خانة الإنتماء إلى الشعب اليهودى. وقد هاجرت « هيلين » من الولايات المتحدة وأقامت فى أحد الكيبوتزات بصحراء النقب، وهى مولودة لإسرة تنتمى إلى طائفة مسيحية تؤمن بالتوحيد وترفض التثليث، ولكنها تهودت على يد ثلاثة حاخامات إصلاحيين. وقد رفض وزير الداخلية - من المفدال - طلبها، وأيدت الحاخامية الرئيسية موقف وزير الداخلية. ولما عززت «هيلين» طلبها بقرار من محكمة العدل العليا لصالحها، هدد حزب المفدال بالإنسحاب من الحكومة، وتضامن معه فى هذا وزراء كتلة غاحال، فتعقد الموقف وخاصة بعد شعور العلمانيين بكثرة التنازلات التى قدمت للمعسكر الدينى. وقد إنتهت الأزمة بعد الضغط على السيدة وإقناعها بمخاطر تصعيد الأزمة على الحكومة وعلى الدولة بشكل عام، فتم تهويدها من جديد على يد حاخامين أرثوذكس عشية إنعقاد محكمة العدل العليا للنظر فى قضيتها من جديد، وذلك بعد أن إقترح وزير الدفاع « موشيه دايان » بأن يقوم الحاخام الأكبر للجيش « غورين » بعملية التهويد الأرثوذكسية للسيدة على نحو سريع. وقد عارض عدد من الحاخامين هذا التهويد السريع، وطالبوا بإستصدار قانون جديد يحدد عملية التهويد بالطريقة الأرثوذكسية التقليدية [1].

---

(١) انظر :

- **المرجع السابق**، ص : ٥٩.

١١ – وعلى الرغم من معارضة قطاع كبير من المتدينين لعمليات التهويد السريعة، إلا أن الحاخام الأكبر للجيش الكولونيل « شلومو غورين » دأب على إتباع هذا الأسلوب الإلتفافى لتجنب إثارة أزمات أخرى، حيث فتح « غورين » – فى السبعينيات وبعد أن صار الحاخام الأكبر لإسرائيل – محكمة حاخامية خاصة لإعتناق اليهودية سريعاً فى فيينا، كما فوّض حاخاميات محلية أخرى للقيام بهذه المهمة، علماً بأن أحكام هذه الحاخاميات ليست نهائية، إذ يجب تصديق الحاخامية الرئيسية عليها. بل إن « غورين » حاول تقنين طريقته تلك عن طريق التقدم بها إلى الكنيست لإصدار تشريع بها، وقد رفض طلبه هذا من المعسكرين الدينى والعلمانى عام ١٩٧٤ (١).

١٢ – وقد ظلت الأحزاب الدينية تطالب منذ تعديل ١٩٧٠ بإضافة عبارة « حسب الهالاخاه » إلى طريقة التهويد، غير أنه يلاحظ أن حزب المفدال – بعد أن حمل لواء تغيير قانون العودة، وتعريف اليهودى حسب الهالاخاه، وإستطاع الوصول إلى تعديل ١٩٧٠ – قد أقلع عن المطالبة بتعديل قانون العودة، وحل محله حزب أغودات إسرائيل، حيث دعا المفدال – بدلاً من المطالبة بتعديل قانون العودة – إلى إشتراط موافقة الحاخامية الرئيسية على كل عملية تهويد. وبعد وصول حزب الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧، عاد المفدال ثانية إلى المطالبة بتعديل قانون العودة، وإضافة عبارة « حسب الهالاخاه » إلى تعريف اليهودى (٢).

وقد حاولت الأحزاب الدينية طوال الفترة من ٧٢ – ١٩٧٧ تعديل قانون العودة غير أنها فشلت، ولما وصل « بيغن » للسلطة عام ١٩٧٧ وعد بتمرير التعديل، إلا أن معارضة يهود الولايات المتحدة الإصلاحيين والمحافظين جعلته يتراجع عن وعده. وفى عام ١٩٧٨ وافقت الكنيست بالقراءة الأولى على مشروع قانون لأغودا، غير أنه رفض بعد ذلك. ثم حاول حزبا المفدال وأغودا تعديل القانون بأسلوب غير مباشر عن طريق تعديل قانون المحاكم بحيث تستطيع هذه الأخيرة عدم المصادقة على إعتناق اليهودية حسب المذهبين الإصلاحى والمحافظ بدلاً من وزارة الداخلية، غير أن هذا الإقتراح قد فشل أيضاً. وفى عام ١٩٨٣ فشل المفدال فى تمرير تعديل لقانون العودة بشكل مباشر بفارق ثمانية أصوات. وفى العام ١٩٨٤ إختلفت الأحزاب الدينية حول التعديل حيث فضل حزب تامى تعديل قانون المحاكم الحاخامية، بينما أصر حزب أغودا على تعديل القانون مباشرة (٣).

---

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٢٠ – ٥٢١.

(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٣) **المرجع السابق**، نفس المكان.

١٣ – مسألة يهود إثيوبيا (الفلاشا) :

ظل الإتجاه العام فى « إسرائيل » – لمدة طويلة – يعتبر يهود إثيوبيا غير يهود إلى أن إحتاجت الدولة إليهم بعد أن قرر الحاخامان الأكبران، فى الدولة مطلع الثمانينيات (شلومو غورين وعوفاديا يوسيف) إعتبارهم يهوداً حقيقيين (١). وقد خضع هؤلاء للتمييز العنصرى ضدهم بسبب اللون، بل إن الحريديم قاموا بطردهم من ساحة حائط « المبكى »، الأمر الى أدى إلى رفض عدد كبير منهم عمليات التهويد، والإتجاه نحو تصعيد المواجهة مع الحاخامية الرئيسية(٢). وقد ظلت المشكلة معلقة، حتى أعلن الحاخام الأكبر لمنطقة ناتانيا « ديفيد شيلوح » – وهو من أصل سيفاردى – وبمبادرة شخصية منه أن يهود الفلاشا يهود حقيقيون، ووافق على المصادقة على عقود زواجهم. ولما سافر هذا الحاخام للخارج لجأ الفلاشا إلى رجال دين غير معترف بهم من الحاخامية الرئيسية – ويسمون « كيسم : Kesim » للتصديق على عقود الزواج، كما رفعوا شكاوى عدة إلى محكمة العدل العليا. وعندما عاد « شيلوح » فى عام ١٩٨٨ إلى البلاد اعتمد الحاخامان الأكبران حلاً نهائياً بتعيين « شيلوح » رسمياً كمسؤول عن زواج يهود الفلاشا (٣).

١٤ – قضية « شوشانا ميللر » :

وقد ظهرت هذه القضية حينما رفض وزير الداخلية « اسحق بيرتس » – من شاس – إعطاء إمرأة أمريكية – تهودت على يد إصلاحيين فى أمريكا وهاجرت إلى « إسرائيل » عام ١٩٨٥ – بطاقة هوية تنص على أنها يهودية. ولما تقدمت « ميللر » بإلتماس إلى محكمة العدل العليا، إقترح « بيرتس » التمييز بين جميع المعتنقين أو المتهودين من جميع التيارات فى بطاقات الهوية والسجلات الرسمية عن طريق وضع عبارة « يهودى معتنق » على هذه الوثائق، بيد أن

---

(١) انظر فى شأن هجرة الفلاشا إلى «إسرائيل» ماورد فى الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.
وقد نشرت جريدة «معاريف» بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٧ قصة شاب إثيوبى تم إختطافه من معسكر للاجئين الأثيوبيين بالسودان عام ١٩٨٤ مع غيره من اللاجئين، وتم نقلهم جميعاً إلى «إسرائيل» على الرغم من أنه ليس يهودياً. وقد أخفى الشاب كونه غير يهودى وخضع فى «إسرائيل» لدروس دينية مكثفة ثم خدم فى الجيش ثم التحق بإحدى المزارع الجماعية للعمل وتزوج من إثيوبية يهودية وأنجبا طفلين. غير أنه لم يستطع بعد كل هذا الخروج من الإحساس بالغربة فإنهارات أسرته، وفى مطلع عام ١٩٩٧ أعلن أنه غير يهودى وأبدى رغبته فى العودة إلى بلاده. انظر : **مختارات إسرائيلية**، عدد (٢٩)، مايو ١٩٩٧.

(٢) من الذين وافقوا على التهود عدد من الرجال خضعوا للختان مرتين خلال فترة قصيرة فقد أجرى لهم ممثل الحاخامية السفاردى عملية الختان، قبل أن يقوم ممثل الحاخامية الإشكنازى بذلك، فأصر الأخير على القيام بنفس العملية مرة ثانية. كل هذا برغم أن الفلاشا مختتنون أصلاً، غير أن الحاخامية الرئيسية ترى أن إختتانهم غير شرعى.

(٣) انظر فى هذا الموضوع :
– **المرجع السابق**، ص : ٥٢٣ – ٥٢٤.
– جعفر هادى حسن، **اليهود الأثيوبيون (الفلاشا) : سيرتهم ومسيرتهم** (جريدة الحياة، لندن، ٩ – ١٢ فبراير ١٩٩٦).
Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1986 - 1987, **Op. cit.**, P. : 313 - 314.

هذا الإقتراح واجه معارضة شديدة من العلمانيين. وفى ديسمبر ١٩٨٦، حكمت المحكمة العليا لصالح « ميللر »، فإستقال « بيرتس » من منصبه إحتجاجاً على الحكم، ومنذ ذلك الحين توقف وزير الداخلية عن التوقيع على بطاقات الهوية الشخصية، وصار مأمور التسجيل فى الوزارة يقوم بهذه المهمة [١].

١٥- حاولت الأحزاب الحريدية فى النصف الثانى من الثمانينيات تعديل قانون العودة، ففى فبراير ١٩٨٦ رد الكنيست إقتراحاً لتعديل قانون العودة بأغلبية (٦١) صوتاً ضد (٤٧) صوتاً [٢]. وفى فبراير ١٩٨٧ لجأ حزب شاس إلى تعديل قانون المحاكم الحاخامية بالتقدم إلى الكنيست - بدعم من الليكود - بمشروع قانون يدعو إلى إجبار كل مهاجر متهود، يرغب فى تسجيل نفسه كيهودى فى « إسرائيل »، أن يظهر وثيقة تبين إسم الحاخام الذى تهود على يديه، وقد رفض الكنيست إقرار المشروع. وفى العام ١٩٨٨ إشترطت الأحزاب الدينية على «اسحق شامير» التعهد بتمرير التعديل المنشود كثمن لتأيدها إئتلافاً برئاسته، وقد وافق «شامير» مبدئياً غير أن يهود الولايات المتحدة أجهضوا المحاولة، وضغطوا فى إتجاه تشكيل حكومة وطنية مع حزب العمل. وكان الكنيست قد رد فى يونيو ١٩٨٨ محاولة أخرى لتعديل قانون العودة بمعارضة (٦٠) صوتاً مقابل (٥٣) صوتاً، كما رد الكنيست محاولة أخرى بعد الإنتخابات قام بها حزبا المفدال وأغودا وذلك فى نوفمبر ١٩٨٨ [٣].

١٦- قضية الزوجين « جيرلى و شيرلى بيرسفورد »:

ينتمى الزوجان « جيرلى وشيرلى بيرسفورد » إلى طائفة دينية أمريكية تسمى « اليهود المسيحيون »، وتعتبر هذه الطائفة نفسها جماعة يهودية، بيد أن المراجع الدينية اليهودية تعتبرها طائفة مسيحية تبشيرية مرتدة عن اليهودية، وهى مرفوضة أيضاً من قبل المسيحيين. وتتوسط تعاليم هذه الطائفة اليهودية والمسيحية، فهى تؤمن بالعهدين القديم والجديد، لكنها ترى فى «عيسى بن مريم» عليه السلام المسيح المنتظر. ويتوزع أتباعها - فى إسرائيل -على ثلاثين مركزاً

(١) انظر فى هذا الصدد :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٢٤.

- Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1986 - 1987, **Op. cit.,** P. : 314.

(٢) Idem.

(٣) وقد حاولت الأحزاب الدينية تعديل قانون العودة فى المؤتمر الصهيونى الحادى والثلاثين الذى عُقد فى الفترة من ٦ إلى ١٠ ديسمبر ١٩٨٧، كمقدمة لتمريره فى الكنيست، وقد أوشك هذا الموضوع أن يؤدى إلى إنشقاق خطير فى الحركة الصهيونية، غير أن حزب العمل أحبط المحاولة.

انظر فى شأن هذه المحاولة، ومحاولات التعديل فى الكنيست:

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٢٥.

- Encyclopaedia Judaica, Year Book, 1988- 1989, **Op.cit.,** P. : 342.

أهمها وأقدمها موشاف « يد الثمانية: يد هشمونا » القريب من قرية « أبو غوش » العربية بالقدس. وأتباع هذه الطائفة يؤمنون بفريضة « العودة إلى صهيون » ويدفعون الضرائب للدولة، ويؤدون الخدمة العسكرية، ويصنفون سياسياً ضمن معسكر « الحمائم » [١].

ويقيم جل أتباع الطائفة فى « إسرائيل » بتصاريح مؤقتة أو بتأشيرات سياحية، وهم يطالبون بإعطائهم شهادات هجرة وتسجيلهم كيهود لأنهم يهود من الناحية العرقية، والدينية كما يرون، إلا أن وزارة الداخلية تعتبرهم مسيحيين. وعندما وصل الزوجان « بيرسفورد » إلى «إسرائيل» من جنوب أفريقيا عام ١٩٨٦ بتأشيرات سياحية، ثم طالبا بإعطائها شهادات هجرة وتسجيلهما كيهود فى السجلات الرسمية، رفضت وزارة الداخلية. وبعد أن رفع الأمر إلى محكمة العدل العليا، أصدرت هذه الأخيرة حكمها - فى ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩ - برفض طلب الزوجين لأنهما على دين آخر، فهم يؤمنون بنبوة « عيسى »، وقد أثارت هذه القضية مسألة من هو اليهودى من ناحية عبارة « ولا ينتمى إلى دين آخر »، فأتباع هذه الطائفة يهود من الناحية العرقية، ولكنهم يؤمنون بالمسيح بدون أن يدخلوا فى المسيحية [٢].

١٧- وقد إقترح الحاخامان الأكبران الإشكنازى « افراهام شابيرا » والسفاردى « مردخاى الياهو » إستخدام أسلوب الحاخام الأكبر السابق « غورين »، أى إستخدام محاكم خاصة للتهود فى مدن مختلفة، غير أن الحريديين هاجموا الإقتراح. وقد قادت حركة « حباد » الحسيدية، وزعيمها الحاخام من لوبافيتش « مناحيم مندل شنيورسون »، حملة لتعديل قانون العودة غير أنها فشلت. وحينما تم إقتراح إرسال مندوبين عن التيارات اليهودية الرئيسية الثلاثة فى الولايات المتحدة (الأرثوذكسية والإصلاحية والمحافظة) إلى محاكم التهويد الأرثوذكسية فى «إسرائيل»، رفض الحاخامان الأكبران الإقتراح. وقد أعلنت الحركة الإصلاحية بعد ذلك عزمها على تشكيل مؤسسة إصلاحية تقوم على عمليات التهويد فى «إسرائيل»، على الرغم من عدم إعتراف الحاخامية الرئيسية بصلاحية الحاخامات الإصلاحيين فى عمليات التهويد، كما أنشأت الحركة مدرسة حاخامية لتخريج الحاخامات [٣].

(١) وليس لاتباع هذه الطائفة طقوساً دينية أو أماكن عبادة خاصة بهم، باستثناء عادة الغطس فى مياه نهر الأردن والبحر الميت للتطهر. وهم يقاطعون التعليم الدينى، ومظاهر الحياة الغربية، حتى أنهم لايمتلكون أجهزة إذاعية مرئية، ويعيشون حياة شبه إشتراكية. ويرأس هذه الطائفة «يوسيف شالوم»، الذى ولد فى بلغاريا، والحاصل على عدة شهادات فى التاريخ والفلسفة. انظر :

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٢٦.

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام إلى أننا سنعرض بإذن الله لمشكلة طائفة روسية مسيحية أخرى تعيش فى الضفة الغربية المحتلة تسمى «السبوتنك»، وذلك فى السطور التالية.

(٢) انظر فى شأن مايسمى فى «إسرائيل» بفرقة «اليهود العيسويين» العرض المسهب لنشأة ومعتقدات اليهود العيسويين، وللقانون الذى يناقش الآن فى «إسرائيل» لمنع التبشير فى :

- جعفر هادى حسن؛ **أقليات يهودية غير معترف بها فى إسرائيل (اليهودالعيسويون)** (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ١٩٩٧).

(٣) Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1990 - 1991, **Op. cit.,** P. : 325.

١٨ – قضية يهود الإتحاد السوفيتى (السابق) ودول شرق أوربا:

وقد أثيرت مسألة « من هو اليهودى » من جديد مع وصول أعداد كبيرة من يهود دول شرق أوربا والإتحاد السوفيتى بعد التحولات التى طرأت هناك على أنظمة الحكم منذ أواخر عام ١٩٨٩م. وقد أعلنت الحاخامية الرئيسية أن ما بين ٣٠–٤٠٪ من هؤلاء المهاجرين غير يهود لأحد الأسباب الأربعة التالية: الزوجة غير اليهودية، أو الزوج لم يختتن، أو الأبناء ليسوا يهوداً لأن الأم ليست يهودية، أو أن كلا من الزوجين لا تربطهما أية صلة بالديانة اليهودية [١]. وقد عارض وزيرا الداخلية والإستيعاب (« درعى » و« بيرتس » من شاس) تلك الهجرة، حيث أكد « درعى » على أن معظم المهاجرين غير يهود، و« مرتزقة ستجدهم، بعد إلتهام المعونات جالسين على حقائب السفر مرة أخرى لتحقيق مزيد من الحراك والإلتهام ...»، كما تساءل «بيرتس»: « هل سيقوم الصهاينة بتأسيس دولة غير يهودية » [٢]. وقد واجهت أفواج المهاجرين تلك صعوبات جمة تتعلق بقانون من هو اليهودى، منها: أن أكثر من ٩٥٪ من المهاجرين الرجال لم يخضعوا للختان كما ذكرت الحاخامية الرئيسية، وعدم الإعتراف بيهوديتهم لعدم وجود وثائق تدلل على ذلك معهم، ومشاكل الزواج والطلاق بشكل عام، ووجود عدد من المسيحيين بينهم.

وقد وضعت الحاخامية الرئيسية عدداً من الحلول منها تعيين الحاخام « بنحاس جولد شميث » على رأس محكمة حاخامية مهمتها الرئيسية التحقق من هوية المهاجرين قبل هجرتهم [٣]، كما أنشأت محكمة خاصة لتهويد القادمين، على أن يكون التقدم لها إختيارياً كما تم تجهيز كل المستشفيات الإسرائيلية بقسم خاص لختان الأطفال والكبار، وتوفير الكتب التى تشرح طقوس العبادة والصلاة [٤].

وقد إتهمت وزارة الداخلية – وكانت فى يد وزير من شاس هو « إيلى سويسه » – فى منتصف عام ١٩٩٧، سكان مستوطنة « يثاف » – القريبة من بلدة أريحا بالضفة الغربية المحتلة

---

(١) صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٣٢ – ٥٣٣.

(٢) وردت هذه الإقتباسات فى :

– عبد الوهاب المسيرى؛ **هجرة اليهود السوفييت**، مرجع سبق ذكره، ص : ٢٠٦، ٢٧٠.

(٣) **المرجع السابق**، ص : ٢٧١.

(٤) انظر فى هذا الشأن :

– صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٥٣٣.

- Encyclopaedia Judaica, Year Book 1990 - 1991, op. cit., P. : 324.

– بأنهم ليسوا يهوداً وإنما هم من أتباع إحدى الفرق المسيحية التى تسمى « السبوتنك » [١]. وعلى الرغم من أن سكان المستوطنة أكدوا أنهم كانوا دوماً يطبقون الشعائر اليهودية فى روسيا قبل هجرتهم، وأنهم لم يسمعوا عن « السبوتنك »، إلا أن وزارة الداخلية رأت أنه لا يحق لهم الإحتفاظ بالجنسية الإسرائيلية لأن أجدادهم لم يتحولوا إلى اليهودية الأرثوذكسية بطريقة صحيحة. ولعل آخر مشاكل اليهود السوفييت حتى كتابة هذه السطور هى تلك المتعلقة بدفن أحد اليهود الروس وهو « غريغورى بيسا هوفك »، الذى لقى حتفه فى العملية الإستشهادية التى وقعت فى القدس الغربية المحتلة آخر شهر يوليو ١٩٩٧، حين رفضت الحاخامية دفنه فى مقابر اليهود لأنه من المشكوك فى يهوديتهم، وعندها طلبت عائلته دفنه فى مقابر الروم الكاثوليك بدون إجراء صلوات مسيحية. وقبيل دفنه قرأ الكاهن الصلوات، فرفضت العائلة إتمام عملية الدفن، وقد إنتهى الأمر بدفنه فى مقبرة خاصة قالت الصحف الإسرائيلية أنها تعود إلى الطائفة البهائية [٢].

١٩ – مسألة اليهود الإصلاحيين والمحافظين:

يمثل اليهود الإصلاحيون والمحافظون واحدة من الأقليات غير المعترف بها فى « إسرائيل » (قدّر عددهم مؤخراً بـ ٢٠ ألف نسمة)، فى حين يشكل هؤلاء حوالى ٨٠٪ من يهود الولايات المتحدة. وقد ناضل هؤلاء من أجل الإعتراف بهم، ومساواتهم باليهود الأرثوذكس منذ قيام الدولة وحتى اليوم، ففى عام ١٩٦٤ طالب الإصلاحيون والمحافظون ومنظمات علمانية أخرى رئيس الوزراء « إشكول » بإلغاء إحتكار اليهودية الأرثوذكسية للسلطة الدينية، وفى مؤتمر عقده اليهود المحافظون عام ١٩٧٣، طالب المؤتمرون بالإعتراف بالمذهبين الإصلاحى والمحافظ. ودعا مؤتمر اليهود الإصلاحيين – عام ١٩٨١ – إلى المساواة بين المذاهب الثلاثة، وإلغاء رئاسة الحاخامية. ومنذ مطلع الثمانينيات شرع الحاخام الإصلاحى «اورى رغب» – مسؤول مركز العمل الدينى التابع للمذهب الإصلاحى – فى حملة لتحقيق

---

(٤) فرقة «السبوتنك» فرقة مسيحية ظهرت فى روسيا فى القرن الثامن عشر. ويتزعم مستوطنى «ثياف» الروسى «أورى كرمل» الذى ينحدر من عائلة من «السبوتنك»، هاجرت من روسيا إلى «إسرائيل» عام ١٩٧٨. وقد أقنع «كرمل» أفراد «السبوتنك» الذين وصلوا إلى «إسرائيل» مع أفواج الهجرة السوفيتية الكبيرة عام ١٩٨٩ بالسكن معاً، وقد شجعتهم حكومة «رابين» على السكن فى مستعمرة «ثياف» . وقد أكد «كرمل» بعد إثارة هذه المسألة أنه لم يسمع أبويه يتحدثان عن إيمانهما بـ «عيسى» – عليه السلام – ورأى نفسه مثل «داوود» – عليه السلام – الذى كان حفيداً لـ «روث» التى تحولت إلى دين بنى إسرائيل طبقاً لما ورد فى العهد القديم. انظر فى شأن هذه الفرقة :

– جعفر هادى حسن؛ **وزارة الداخلية هددت بسحب الجنسية الإسرائيلية من فرقة السبوتنك الروسية المسيحية** (جريدة الحياة، لندن، ٢٧ أغسطس ١٩٩٧)، ص : ٧.

(١) انظر فى هذا الصدد :

– **المرجع السابق**، نفس المكان.

المساواة بين المذاهب، ومنذ ذلك الحين قدّم ما يربو على (٤٠) طلباً إلى المحكمة العليا حول قضايا دينية مختلفة [١].

وقد اتخذت محكمة العدل العليا فى ٢٤ يوليو ١٩٨٩ قراراً - فى شأن دعوى مرفوعة من أربعة عشر شخصاً أغلبهم تهودوا حسب المذهب الإصلاحى - يطلب من وزير الداخلية قبول المتهودين غير الأرثوذكس، المهاجرين إلى « إسرائيل »، كيهود، وتسجيلهم فى الوثائق الرسمية على هذا الأساس. وأوضح رئيس المحكمة القاضى « موشيه شامغر » أن الشخص، الذى يعلن أنه يهودى ولايوجد إعلان آخر، أو وثائق، تثبت عكس هذا يجب تسجيله كيهودى، كما أضاف أن الوثائق التى يحملها المتهودون من الخارج كافية لإعتبارهم يهوداً سواء أكانت صادرة عن حاخامين أرثوذكس أم محافظين أم إصلاحيين، ورأى أن على موظف التسجيل أن يتحقق من صدق وثائق التهود وليس شرعية التهود.

وقد عارضت القرار كافة الأحزاب والقوى الدينية الأرثوذكسية فى « إسرائيل » وخارجها عدا حركة « ناطورى كارتا ». وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ الأحزاب الدينية قراراً بالإنسحاب من حكومة الإتحاد الوطنى لأنها أدركت عدم جدوى ذلك، ومن هنا حافظت على بقائها فى الحكومة لأجل ضمان تدفق الإعتمادات المالية على مؤسساتها. أما حزب شاس فقد اتخذ عدة إجراءات لإجهاض قرار المحكمة العليا، وذلك عن طريق عضو شاس وزير الداخلية « آريه درعى »، الذى إتخذ عدداً من الإجراءات العملية هى:

- لن يتم بعد اليوم (٢٤ يوليو ١٩٨٩) إعتماد المكتوب فى بطاقة الهوية فى بندى القومية والدين، كدليل على أن هذه المعلومات صحيحة، وستكون هذه البيانات للتمييز بين اليهودى وغيره فقط. وقد ظهرت عبارة جديدة فى البطاقات التى ظهرت صباح ٢٥ يوليو، هى «أن البيانات المدونة فى البطاقة بخصوص الجنسية والحالة الشخصية ، ليست دليلاً واضحاً على دقتها».

- لن يقوم مأمور التسجيل بعد اليوم بالتوقيع على البطاقة الشخصية.

- سيقوم وزير الداخلية بإرسال رسالة رسمية إلى وزارة الشؤون الدينية وإلى الحاخامية الرئيسية يعلمهما فيها أنه لا يجب إستخدام البطاقة الشخصية كإثبات صحيح فى أمور الزواج والطلاق. وأوضح « درعى » أنه من الناحية العملية تتجاهل الحاخامية، منذ سنوات، البطاقات الشخصية، ولا تعترف بها.

(١) انظر فى هذا الشأن :
- جعفر هادى حسن؛ **أقليات يهودية غير معترف بها فى إسرائيل (المذهبان الإصلاحى والمحافظ)** (جريدة الحياة، لندن، ١٦، ١٧ أكتوبر ١٩٩٦).

- سيتم عقد إجتماع بين وزارتى الداخلية والعدل للبحث فى زيادة صلاحيات مأمور التسجيل فى وزارة الداخلية، وقد برر « درعى » هذا الأمر قائلاً « إن العبرانيين السود والعرب سيأتون إلى إسرائيل ويعلنون أنهم يهود، ويدّعون أن مأمور التسجيل لايمتلك السلطة لمنعهم من الدخول ».

وقد عارضت أحزاب اليسار واليمين إجراءات « درعى » هذه، كما عارضها حزب المفدال الذى رأى أنه من الحكمة أن يتم الإتصال بيهود أمريكا للعمل على توحيد طقوس التهويد. وقد وافقت الحكومة على تعليمات « درعى » لتفادى تصعيد الأزمة مع المتدينين مع تعديل العبارة التى قرر « درعى » إضافتها للبطاقة الشخصية بحيث تكون أقل حدة، وأن تطبع على البطاقة تمشياً مع أنظمة قانون الجنسية [١].

وفى مطلع التسعينيات، وإبان حكومة « اسحق رابين » (٩٢ - ١٩٩٥)، أصدرت محكمة العدل العليا عدة قرارات فى صالح المذهبين الإصلاحى والمحافظ، ففى العام ١٩٩٢ أصدرت المحكمة قراراً يدعو الحكومة إلى مساعدة اليهود غير الأرثوذكس بالمنح المالية لتخصيص مقابر خاصة لهم، وفى العام التالى (١٩٩٣)، أصدرت قراراً يطلب من وزارة الأديان منح مساعدة مالية لمعهد اليهود الإصلاحيين فى القدس الذى يخرج حاخامين إصلاحيين. وكان الإصلاحيون قد طلبوا من الوزارة إعتبار معهدهم هذا « يشيفاه » - أى مدرسة دينية - حتى تمنحهم الوزارة مساعدات مالية، لكن الوزارة رفضت طلب الإصلاحيين بحجة أن الذكور والإناث يجلسون سوياً بالمعهد. وفى العام ١٩٩٥، أصدرت المحكمة قراراً فرض على وزارة الداخلية تسجيل المتهودين على يد حاخامات غير أرثوذكس كيهود [٢]. وفى يناير ١٩٩٦، حلت المحكمة العليا المجالس الدينية فى ثلاث مدن - بينها القدس - لأنها رفضت قبول مرشحين من الإصلاحيين والمحافظين.

وقد كان رد فعل الأحزاب الدينية، والقوى الأرثوذكسية بشكل عام، قوياً وعنيفاً، ففى أعقاب كل قرار كانت صحفها تشن حملات ضارية ضد محكمة العدل العليا وضد الحركتين الإصلاحية والمحافظة. وفى أعقاب فوز الأحزاب الدينية فى الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦) بـ (٢٣) مقعداً، شرعت هذه الأحزاب فى حملة منظمة لإلغاء القرارات التى صدرت عن محكمة العدل العليا لصالح المحافظين والإصلاحيين، وقد إستطاعت أن تدرج ضمن الإتفاق الإئتلافى للحكومة التى شكلها « نتانياهو » - عام ١٩٩٦ - بنداً ينص على أن

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٢٧ - ٥٣٢.
(٢) وغنى عن البيان أن هذا القرار هو إمتداد لتعديل قانون العودة الذى أقره الكنيست فى عام ١٩٧٠ فى شأن قضية «شاليت». وقد طلبت المحكمة فى قرارها الجديد الصادر عام ١٩٩٥ من الحكومة العمل على تشريع قانون حول مسألة «التهود».

«رئاسة الحاخامية الرئيسية ستكون وحـدها المسؤولة عن شرعية تهويد الأشخاص » [1]، وهذا يعنى عدم شرعية عمليات التهويـد الإصلاحية والمحافظة، وتجاوز قرار المحكمة العليا الصادر عام ١٩٩٥ [2].

وقد أثارت تعهدات « نتانياهو » التى وردت فى الإتفاق الإئتلافى حفيظة الإصلاحيين والمحافظين داخل «إسرائيل» وخارجها، وإجتمع ممثلو (١٩) منظمة يهودية أمريكية مع «نتانياهو» ، وأوضحوا له أنهم يمثلون ثلاثة ملايين يهودى، وطالبوه بعدم التطرف فى مواقفه، وإحترام اليهود الآخرين، والحفاظ على جو التسامح، وحذروه من إنشقاق خطير قد يقع بين «إسرائيل» ، ويهود العالم. كما طالب ممثلو المذهبين الإصلاحى والمحافظ، فى مؤتمر الوكالة اليهودية - الذى إنعقد بالقدس فى يونيو ١٩٩٦- الوكالة اليهودية بحث الحكومة على حماية التعددية المذهبية فى « إسرائيل » . وقد رفض الأرثوذكس - فى هذا المؤتمر - إستعمال عبارة التعددية المذهبية، وقالوا أن المذاهب اليهودية غير الأرثوذكسية هى دين آخر. وقد أصدرت الوكالة بيانها بصيغة تؤكد على الأهمية الكبرى لوحدة اليهود، وطالبت الحكومة بعدم تغيير الوضع الراهن، أو تشريع قوانين تؤثر عليه، أو تعزل جماعات كبيرة من « الشعب » . وفى يوليو ١٩٩٦، إتهم أنصار الحركة الإصلاحية والمحافظة الحاخام الأكبر للسفارديم «الياهو بكشيدورون» بالتحريض على قتل الإصلاحيين والمحافظين وسفك دمائهم فى إطار درس إسبوعى لتفسير نص توراتى [3] ..،وطالب الإصلاحيون «نتانياهو» بإدانة تصريحات «بكشيدورون»، وقالوا - فى بيان لهم - إن «من الواضح أن العالم يعرف بعد بضعة أشهر من إغتيال «رابين» كيف أن كلام الكره له نتائج خطيرة، وأن أى شخص يقول مثل هذا الكلام لا يصح أن يكون رئيس حاخامين» ، كما طالبوا وزير العدل بالتحقيق معه، وطلبوا من الحاخام الأكبر للإشكناز التدخل. وقد رفض هذا الأخير التعليق على كلام وصفه بـ «الحكيم» ، كما إتهم منسق إتحاد الكنس الأرثوذكسية فى أمريكا الحاخام « اكيناك » الإصلاحيين بإساءة سمعة الأرثوذكس بكل الطرق، وقال أن ذلك « قد إزداد بعد الإنتخابات الإسرائيلية ...وله دوافع سياسية.. وأنه ليس كل أرثوذكسى هو ايغال عامير» . وعلى الرغم من هذا لم يتراجع « بكشيدورون » عما قاله، بل

(١) انظر ماسبق عرضه بصدد إستجابة «نتانياهو» لمطالب الأحزاب الدينية ماورد فى المطلب السابق.

(٢) أنظر فى شأن القرارات التى أصدرتها المحكمة العليا لصالح الإصلاحيين والمحافظين فى مطلع التسعينيات:
- جعفر هادى حسن، أقليات غير معترف بها فى إسرائيل ..الإصلاحيون و المحافظون...، **مرجع سبق ذكره**، عدد ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ من جريدة الحياة.

(٣) قارن هذا الحاخام بين ما فعله « فنحاس » حفيد هارون - عليه السلام - بالذين زنوا ببنات مؤاب، حيث قتلهم (وكان يفسر النص التوراتى الذى جاء فى سفر العدد ١/٢٥-١٤) وبين الإصلاحيين اليوم، وقال أن « تهود الإصلاحيين يمثل عمل مامزير (زنا) وأن ما قام به فنحاس هو مثل العملية الجراحية التى لابد منها لعلاج المريض ...» ورد هذا فى:
- جعفر هادى حسن، أقليات يهودية ..، **مرجع سبق ذكره**، عدد ١٧ أكتوبر ٩٦.

وعثرت الشرطة على العديد من النداءات التليفونية تحمل تهديدات أرثوذكسية للإصلاحيين [1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن « نتانياهو » قد تعهد أمام مجموعة من الأمريكيين اليهود - فى يونيو ١٩٩٧ - بأن يتم الإعتراف بيهودية غير الأرثوذكس، ونفى أنه سيقدم مشروع قانون للكنيست بعكس ذلك. لقد أراد « نتانياهو » من تعهداته الجديدة هذه - المناقضة لما جاء فى الإتفاق الإئتلافى - طمأنة الأمريكيين اليهود، المصدر الرئيسى للدعم المالى الذى تحصل عليه «إسرائيل» [2].

وكان حزب شاس قد أعد مشروع قانون لتعديل قانون العودة ينص على إضافة عبارة: «على أن تهود الشخص فى إسرائيل يجب أن يتم طبقاً للتوراه والشريعة اليهودية، ويكون التهويد نافذاً وقانونياً إذا أقرته المحكمة الدينية، وإعترفت بأنه تم طبقاً لشريعة التوراه » إلى عبارة: « أو تحول إلى اليهودية » فى النص الأصلى (تعديل ١٩٧٠) . وقد أقرت اللجنة القانونية التابعة لمجلس الوزراء المشروع وقدمته للكنيست لمناقشته والتصويت عليه. وكان مشروع القانون الذى قدمه الحزب فى الأساس يشمل عملية التهويد داخل « إسرائيل » وخارجها، إلا أن الإحتجاجات التى وصلت إلى « نتانياهو » من اليهود غير الأرثوذكس جعلته يقصر المشروع على عملية التهويد فى « إسرائيل » فقط. وقد حذر الإصلاحيون، وغيرهم فى مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية الذى عقد فى مدينة « سياتل » الأمريكية، « نتانياهو » من مغبة تمرير هذا القانون، وشرع هؤلاء فى تشكيل لوبى يهودى من أعضاء الكونغرس الأمريكى للإتصال بأعضاء الكنيست ودفعهم نحو إسقاط المشروع، كما شرعوا فى الإتصال بالقنصليات الإسرائيلية للإعراب عن الإحتجاج والإستنكار. ولا يزال الموضوع مثاراً داخل « إسرائيل » وخارجها، وليس من اليسير التكهن بما ستؤول إليه الأمور خاصة أن حزب شاس يهدد بالإنسحاب من الحكومة إذا لم تتم الموافقة على القانون، كما أن زعيم إسرائيل بعاليا أعلن دعمه للقانون على الرغم من تأثر أتباعه مباشرة بتبعيات هذا القانون [3]، كما ستكون للقانون - فى حال تمريره - نتائج وخيمة على علاقات الدولة بيهود العالم. ومن هنا فليس من المرجح أن يلجأ « نتانياهو » إلى شق الصفوف داخل البلاد، وقطع العلاقات القوية بين إسرائيل ويهود العالم، بتمرير القانون، وذلك طالما بقيت

(١) **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٢) وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن المؤتمر الصهيونى العالمى يضم ممثلين عن المذهبين الإصلاحى (ويمثله منظمة تسمى « أرصينو ») ، والمحافظ (ويمثله منظمة تسمى « مركز ») .

(٣) جعفر هادى حسن؛ **موضوع نقاش مرة أخرى فى إسرائيل: من هو اليهودى؟: حزب شاس هدد بالإنسحاب من الحكومة فى حال عدم إقرار مشروع القانون الجديد** (جريدة الحياة، لندن، ١٣ فبراير ١٩٩٧) ، ص:١٨ .

الأوضاع الديمغرافية فى « إسرائيل » على حالها، وإستمرت هيمنة اليهودية الأرثوذكسية على المؤسسات الدينية فيها [1].

ومما لا ريب فيه أن تمرير مشروع حزب شاس الأخير هذا، وتعديل قانون العودة ليستجيب لمطالب اليهودية الأرثوذكسية سيثير العديد من المشاكل والتوترات على أكثر من صعيد. وقد عرض الأستاذ « صلاح الزرو » مخاطر تعديل قانون العودة فى أربعة أمور هى [2]:

١ - تصعيد حالة التوتر داخل « إسرائيل » بين العلمانيين من جهة، وبين المتدينين من جهة أخرى، فالتيار الدينى الأرثوذكسى يرى أن التعديل سيحافظ على النقاء الدينى والعرقى فى البلاد، الأمر الذى يحول دون تشجيع هجرة اليهود غير الأرثوذكس، وبالتالى يحافظ على إحتكار الأرثوذكس وسيطرتهم على المؤسسات الدينية فى الدولة. والأرثوذكس برؤيتهم تلك، لا يبالون بتناقص معدلات الهجرة، خاصة أن قطاعاً منهم لا يرى فى قيام « إسرائيل » خلاصاً « للشعب اليهودى ». أما العلمانيون فيرون أن تمرير القانون يعنى ضرب الأسس التى يدعى قادة الحركة الصهيونية والساسة أن الدولة قد قامت عليها وهى: الديمقراطية، مبدأ سيادة الأمة، سيادة القانون، مركزية « إسرائيل » فى حياة يهود العالم. كما أن تمرير القانون سيعنى خلق أزمة لليهود على ثلاثة مستويات: الفرد (حيث ستتحدد طبيعة علاقته بالدولة بمدى إلتزامه بالهالاخاه)، والأسرة (حيث أن الزواج المختلط سيخلق أولاد زنا «مامزير»)، والمجتمع (حيث أن ٩٠ ٪ من الإسرائيليين لا يؤيدون القانون ويرفضون إبتزاز الأحزاب الدينية).

٢ - تصاعد الخلافات بين التيارات الدينية اليهودية فى كافة أنحاء العالم، فتعديل القانون يعنى سيطرة اليهودية الأرثوذكسية على الجماعات اليهودية فى كل دول العالم، وعدم الإعتراف بعمليات التهويد الإصلاحية والمحافظة، وعدم الإعتراف بالزواج المختلط وبأبناء هذا الزواج. ويبرر مؤيدو القانون الجديد ذلك بأن الزواج المختلط سيؤدى إلى ذوبان اليهود وإندماجهم فى المجتمعات التى يعيشون فيها. هذا بالإضافة إلى أن تعديل القانون يعنى سحب الشرعية

---

(١) تقدر العديد من الدراسات أن عدد الإصلاحيين والمحافظين فى «إسرائيل» فى إزدياد، فاليوم يوجد (٩٢٠) حاخاماً إصلاحياً مقابل حاخام واحد منذ خمس سنوات، كما قدرت عقود الزواج التى تمت على يد إصلاحيين بـ (٢٠٠) عقد عام ١٩٩٥ مقابل (٢٥) ألف عقد أبرمه الأرثوذكس. وقد توقع « زئيف شافت » فى جريدة « الجيروزاليم ربورت » بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٩٠ أن هجرة اليهود الروس ستكون فى صالح المذهب الإصلاحى الذى اعتبر أنه قد يكون المذهب الرئيسى فى « إسرائيل » خلال عقد من الزمان. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الساسة كانوا قد إقترحوا على اليهود الإصلاحيين الهجرة بكثافة إلى « إسرائيل » حتى يتسنى لهم تكوين حزب سياسى قادر على التأثير على سياسات الحكومة، ومن هؤلاء الساسة : « اسحق نافون » و« بن غوريون » و « غولدا مائير ». ورد هذا فى :

- جعفر هادى حسن، أقليات يهودية...، **مرجع سبق ذكره**، جريدة الحياة، عدد ١٧ أكتوبر ١٩٩٦.

(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٣٤ - ٥٤٨.

عن نحو ٨٠ ٪ من يهود العالم و ٩٠ ٪ من يهود الولايات المتحدة. وبجانب تصعيد التوترات بين التيارات اليهودية المختلفة، فإن من شأن تعديل القانون أن يؤدى إلى إزدياد الصراعات داخل التيار الدينى الواحد فثمة قطاعات أرثوذكسية غير متحمسة للتعديل، ويتزعم هذه القطاعات زعيم الحريديم المتناجديم « شاخ ».

٣ - إضعاف علاقة « إسرائيل » بيهود العالم، فيهود العالم لا يرون فى هذا التعديل شأناً داخلياً، ويعتبرون أنه مسألة دينية وليست سياسية، وأن الكنيست ليس المكان الوحيد لبحثه. ويهدد الإصلاحيون والمحافظون بقطع المساعدات المالية التى تتدفق سنوياً على « إسرائيل » (والتى تبلغ رسمياً من ٢-٣ مليار دولار سنوياً). كما أن تعديل القانون يعنى زيف الإدعاء بأن «إسرائيل» تمثل المركز الروحى والسياسى ليهود العالم، وأن هدفها تجميع المنفيين.

٤ - تشويش علاقات « إسرائيل » مع الولايات المتحدة وأوربا، فدول الغرب المسيحى ساعدت على زرع « دولة يهودية » فى فلسطين كرأس جسر متقدم يخدم المصالح الإستعمارية الغربية، ولهذا لا ترغب دول الغرب فى رؤية « إسرائيل » وقد صارت « دولة ثيوقراطية » تؤجج عواطف التعصب الدينى فى المنطقة، وتثير النزاع الخامد بين اليهودية والمسيحية، كما أن دول الغرب لا تستطيع الإستمرار فى مساعدة دولة تُقْدم على إستفزاز الطوائف الدينية التى تعيش فيها.

هذا ويتخوف اليهود الإصلاحيون والمحافظون من تصاعد هجوم الأرثوذكس عليهم وخاصة بعد نتائج إنتخابات الكنيست الرابعة عشر. وقد أُتهم الأرثوذكس بالحريق الذى دمر روضة أطفال لليهود الإصلاحيين فى بلدة « مفسرت صيون » فى أغسطس ١٩٩٧، وهو الحادث الذى أدانه رئيس المنظمة الصهيونية « ابراهام بورغ » ووصفه بأنه « تعبير عن إعلان حرب أهلية ينبئ بإراقة الدماء فى المستقبل [1] ». هذا إلى جانب المصادمات بين الأرثوذكس من جهة والمحافظين والإصلاحيين من جهة أخرى والتى تشهدها ساحة حائط البراق على النحو الذى سنعرض له لاحقاً [2].

---

(١) جعفر هادى حسن؛ **هل يتطور هجوم الأرثوذكس على اليهود الإصلاحيين والمحافظين إلى عنف** (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧)، ص : ١٨.

(٢) أثيرت مسألة من هو اليهودى مرة أخرى فى أواخر أكتوبر ١٩٩٧ بعدما وعد «نتانياهو» الأحزاب الدينية بتمرير قانونى: الإعتناق أو التهويد (الذى ينص على شرعية التهويد على يد الأرثوذكس فقط)، والمجالس الدينية (الذى لايسمح بغير الأرثوذكس بعضوية المجالس الدينية)، وذلك عند بدء الجلسة الشتوية للكنيست، وكان ذلك بعد تهديد الأحزاب الدينية بالإنسحاب من الحكومة. وقد احتج الإصلاحيون والمحافظون، وهددوا بتصعيد الموقف أمام القضاء من جهة، وبتخريب علاقات «نتانياهو» بالأمريكيين اليهود من جهة أخرى. وقد توصلت الأطراف المختلفة إلى حل وسط يقضى بأن يجمد الإصلاحيون والمحافظون دعواهم القضائية مقابل تجميد الأحزاب الدينية مساعيها لتمرير القانونين فى الكنيست، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، أى حتى شهر يناير من العام ١٩٩٨.

ثالثاً: السبت:

لُقِّب اليهود بـ « أصحاب السبت »، نظراً لأن عطلة السبت فرض من فرائض التوراه ووصية من الوصايا العشر، وأهم الشعائر التى تميز اليهود عن غيرهم [١]. ويعتقد اليهود أن الله خلق الكون فى ستة أيام ثم إستراح فى اليوم السابع (يوم السبت)، ويرون أن تدنيس السبت يهدد بإنزال عقوبة مروعة بالمدينة، فكما جاء فى سفر أرميا (١٧-٢٧): « فإنى أشعل ناراً فى أبوابها فتأكل قصور أورشليم ولاتنطفىء »، والمتدينون من اليهود يقولون أنه من يثبت عليه تدنيس السبت يستحق الضرب [٢]، وهم اليوم يلجأون إلى أساليب عدة للرد على مخترقى حرمة السبت منها: الرشق بالحجارة، البصق على الوجوه، نثر الزجاج، وغيرها.

وقد وضعت اليهودية الأرثوذكسية عدة محظورات يجب على كل يهودى أن يتجنبها حفاظاً على حرمة السبت، ومن هذه المحظورات: قيود على التنقل داخل المدينة الواحدة، ركوب السيارات، التعامل بالنقود، العمل بالتجارة، الكتابة، إشعال النار، التدخين، إضاءة المصابيح، طلب المساعدة من غير اليهود- فيما عدا ما يتعلق بصحة اليهودى [٣]،وغيرها. ومما تجدر الإشارة إليه أنه ثمة إختلافات كثيرة حول السبت بين التيارات اليهودية المختلفة، بل إن لكل تيار «سبوتاً» خاصة به أيضاً...[٤].

وقد أدرك اليهود فى فلسطين قبل ١٩٤٨، وبعد قيام الدولة الصهيونية، صعوبة التقيد بقيود السبت كما جاءت فى الهالاخاه، ولهذا تحلل فريق منهم بشكل كلى من هذه القيود (حوالى ٢٥ ٪ منهم)، بينما حاول فريق آخر التقيد ببعضها، والتحايل على بعضها الآخر من

---

(١) يلاحظ أن يوم السبت يبدأ عند اليهود من الساعة الرابعة من مساء يوم الجمعة، وينتهى فى الخامسة من مساء يوم السبت، وهو يوم نصت التوراه على ضرورة تقديسه والكف عن العمل فيه، وتخصيصه للعبادة وتقديم الذبائح والقرابين كمظهر من مظاهر الشكر والولاء للخالق، وتذكار لعتق اليهود من عبودية المصريين. وهناك العديد من « السبوت » التى تعبر عن مناسبات وأحداث مختلفة، أنظر لتفاصيل مطولة حول السبت:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٢-٤٤٤.
- زكى شنوده؛ **المجتمع اليهودى** (مكتبة الخانجى، القاهرة، بدون تاريخ)، ص: ٢٥٨-٢٦٢.

(٢) كما أن هناك العديد من النصوص التوراتية التى توصى بقتل كل من يدنس السبت، من ذلك ما جاء فى سفر الخروج (٢/٣٥): « أما اليوم السابع ففيه يكون لكم سبت عطلة مقدسة للرب، كل من يعمل فيه عملاً يقتل».

(٣) يروى « إسرائيل شاحاك » قصة رأها بعينيه فى القدس رفض فيها يهودى متشدد السماح بإستعمال هاتفه يوم السبت لإستدعاء سيارة الإسعاف لإنقاذ حياة شخص غير يهودى. وقد لجأ الكاتب إلى محكمة دينية لسؤالها عن مدى شرعيةتصرف هذا المتشدد فجاءت إجابتها فى صالح هذا الأخير، حيث لا يجوز لليهودى إنتهاك حرمة السبت لإنقاذ حياة غير يهودى. ورد هذا فى:

- إسرائيل شاحال؛ الديانة اليهودية...، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩- ١٠.

(٤) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص:٤٤٥،

خلال سلسلة من الفتاوى المرنة [١]. وقد كان الحفاظ على حرمة السبت من ضمن بنود إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧).

ومنذ اليوم الأول للدولة، بدأ ما صار يسمى « معركة السبت »، حيث أدرك المتدينون وقتذاك صعوبة مراعاة شعائر السبت فى دولة أنشأها علمانيون بعيداً عن فرائض الشريعة، تلك الفرائض التى لا تتناسب فى الأساس مع متطلبات الحياة العصرية. وقد شهدت البلاد أولى معارك السبت فى ٢٨ مايو ١٩٤٩ بإحتجاج المتدينين فى القدس على تشغيل دور السينما قبل إنتهاء السبت (وكانت هذه المشكلة نتيجة العمل بنظام التوقيت الصيفى). كما أعلن سكان حى «المئة مئذنة:مئشعاريم » الحريديم إحتجاجهم على إنتهاك سكان القدس حرمة السبت عبر السفر عبر هذا الحى، وأعلنوا أن « على من يدنس السبت علانية أن يعرف أنه يطعن اليهودى الغيور على حرمة السبت طعنات خنجر ». وقد دأبت الشرطة الإسرائيلية على تسجيل مصادمات السبت فى كل عام (عشر تظاهرات سنة ١٩٥٠، وخمس عشرة عام ١٩٥٤، وتسع عشرة عام ١٩٥٦). وقد عزز من هذه المصادمات إنتهاج « إسرائيل » نظام التوقيت الصيفى الذى يرفضه المتدينون حيث تفتح المحال التجارية وصالات السينما قبل الوقت الشرعى المحدد لخروج السبت بساعة واحدة حينما يطبق التوقيت الصيفى، ولهذا طالبت الأحزاب بالدينية دوماً بإلغاء التوقيت الصيفى، بل إن « اسحق بيرتس » أقدم على إلغائه خلال العامين ٨٦، ١٩٨٧ حينما كان وزيراً للداخلية [٢].

ولئن كان جل مؤسسات الدولة (وسكانها) ينتهك حرمة السبت بتشغيل شبكات المياه والكهرباء والمصانع والإذاعات وشبكات الإتصال، فإن الجيش الإسرائيلى من أكثر المؤسسات التى تنتهك حرمة السبت، وهذا ما دفع الحاخام « غورين » إلى إبتداع بعض الإبتكارات التكنولوجية لأجل توفير متطلبات الحياة العصرية داخل الجيش دون المساس بالفرائض الدينية.

---

(١) من ذلك مثلاً بناء سور رمزى حول المدينة كلها لتصبح كأنها بيت واحد، وإستثناء الثلاجة من الأدوات الكهربائية، أو تشغيل الأجهزة الكهربائية عن طريق إستخدام أجهزة تشغيل أتوماتيكية، إجراء مباريات كرة القدم يوم السبت بشرط بيع التذاكر يوم الجمعة، بيع كل المحصولات الزراعية اليهودية لشخص غير يهودى فى السنة السبتية (سنة التبوير أو سنة شميطاه) - والتى يجب أن تترك الأرض فيها للراحة وهى تأتى كل ست سنوات - ويرفض الحريديم هذه الفتوى. وتتعين الإشارة هنا أن تحايل اليهود هذا ليس بالأمر الجديد، لقد أخذ الله - عز وجل - على بنى إسرائيل عهداً بالتفرغ لعبادته يوم السبت وحرّم عليهم فيه الصهد. وعندما أراد الله إختبار إستعدادهم للوفاء بالعهد، إبتلاهم بكثرة الحيتان يوم السبت دون غيره، فما كان منهم إلا التحايل على ذلك العهد بحفر أحواض بجانب البحر ليدخل إليها السمك أيام السبت وليقوموا هم بإصطيادها أيام الأحد. وقد سجل القرآن الكريم هذه القصة فى سورة الأعراف (الآيات من ١٦٣- ١٦٦).

(٢) أنظر فى هذا الشآن:

- توم سيغف، الإسرائيليون الأوائل ..، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٤٥-٢٤٩.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٤٩-٤٥٠.

- Butt, G., **Op. cit.**, P.: 103-104.

هذا، وقد شكل المتدينون عدداً من المنظمات لمراقبة إنتهاكات السبت والحيلولة دون وقوعها، ومن هذه المنظمات منظمة « المنبهون ليوم السبت » والتى نشط فيها حاخامو الأحياء ونشطاء المجالس الدينية. ثم صار الأمر أكثر تنظيماً وتنسيقاً من خلال « المجلس العام من أجل السبت » التابع لوزارة الأديان، والذى تمثل هدفه فى إضفاء الطابع الدينى على حياة سكان الدولة بشكل عام، وتقديم تقرير سنوى عن إنتهاكات حرمة السبت. وفى العام ١٩٤٩ ظهرت منظمة « رابطة السبت: بريت هاشابات »، التى كانت وراء الكثير من تظاهرات السبت، وأعدت مشروع قانون « السبت » الأساسى، وتطلعت إلى تمريره فى الكنيست، بيد أنها لم تنجح فى ذلك.

ومجمل ما حققته الأحزاب الدينية - فى هذا الصدد - هو تضمين الإتفاقيات الأساسية للحكومات الإئتلافية بنوداً تنص على أن يوم السبت وأعياد « إسرائيل » تمثل أيام راحة فى الدولة، كما نص قانون « العمل » - الصادر عام ١٩٥١ بهدف حماية العمال وضمان حقوقهم فى يوم راحة - على إعتبار يوم السبت يوم عطلة أسبوعية تتوقف فيه جميع النشاطات، إلا تلك التى تتعلق بمصالح الدولة المرتبطة بأمنها وبحياة الإنسان وصحته. ولقد أثارت المادة (١٢) من القانون حفيظة المتدينين - حيث أنها سمحت بالعمل أيام السبت لا للدفاع عن أمن الدولة فحسب، وإنما لمنع الأضرار الكبيرة بالإقتصاد أيضاً - الذين كانوا يفضلون عدم ذكر ذلك صراحة، وتكليف الحاخامية الرئيسية مهمة منح الأذونات وليس اللجنة الوزارية كما جاء فى القانون. وقد ترك قانون العمل هذا حرية واسعة لهذه اللجنة فى تحديد الإستثناءات المتعلقة بأمن الدولة ومصالحها [١]. وبجانب قانون العمل هذا، ثمة قوانين محلية تحدد النشاطات الممنوعة فى السبت، وتعتمد قوة هذه القوانين على قوة التيار الدينى داخل المجالس المحلية، ولهذا يتفاوت الإلتزام بالسبت مَن مدينة إلى إخرى، بل ومن حى إلى آخر [٢].

وقد ظلت البلاد - دوماً - مسرحاً لمصادمات بين المتدينين والعلمانيين حول السبت، حتى تسبب إنتهاك السبت فى إسقاط حكومة « اسحق رابين » عام ١٩٧٦م، كما أنه كثيراً ما تشهد البلاد تظاهرات المتدينين أيام السبت إحتجاجاً على إنتهـاكات العلمانيين [٣]. وقد سبق

(١) أنظر:

- توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٦١.

(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص:٤٤٨-٤٤٩.

(٣) أنظر ى شأن بعض هذه التظاهرات:

- Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1983 - 1985, **Op. cit.**, P. : 355 - 356, 1986 - 1987, P. : 314, 1988 - 1989, P.: 342.

- Beilin, Y., **OP. cit.**, P. : 79.

- Sciff, G., **Op. cit.**, P. : 32.

لنا - فى المطلب السابق - الوقوف على طلبات الأحزاب الدينية، بعد إنتخابات عام ١٩٨٨، والتى كان من ضمنها: إلغاء نظام التوقيت الصيفى، وعدم منح تصاريح العمل أيام السبت فى المجالات الصناعية والتجارية، وإيقاف جميع وسائل النقل العامة والخاصة، ودور الترفيه وصالات السينما أيام السبت، وسن قانون الصلاحيات الذى يمكن السلطات المحلية من متابعة إنتهاكات السبت. وعلى الرغم من أن هذه الطلبات لم تتحقق إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تحرص دوماً على عدم إستفزاز المتدينين، وتعمل على الإستجابة جزئياً لمطالبهم بما لا يتعارض مع مصالحها. وفى هذا الإطار منعت الحكومات الإسرائيلية الطيران يوم السبت بشكل عام، غير أنها دأبت على إختراق ذلك عندما لا تكون بحاجة إلى دعم الأحزاب الدينية فى الإئتلاف، أو التحايل عليه بإستخدام المرونة التى يؤمنها قانون العمل، كما إستطاعت الحكومة الإستمرار فى البث الإذاعى والمرئى أيام السبت مع إختصار نشراتها وتجنب الأنباء الحزينة..[١].

وبعد الإنتصار الكبير الذى حققته الأحزاب الدينية فى إنتخابات العام ١٩٩٦، وبعد الوعود التى قطعها رئيس الحكومة المنتخب بتطبيق الشريعة فى « إسرائيل » فى مجالات الحياة المختلفة، شهدت البلاد- ولا تزال تشهد حتى كتابة هذه السطور - العديد من التظاهرات إحتجاجاً على إنتهاك حرمة السبت، وكان أحدث هذه التظاهرات ما شهدته مدينة القدس من حشد عشرات الآلاف من المتدينين إحتجاجاً على حركة المواصلات فى شارع «بار ايلان»[٢]. وقد تم رفع الأمر إلى محكمة العدل العليا، فرفضت غلقه، وطلبت تشكيل لجنة لدراسة الموضوع[٣]. وقد أثار هذا الحكم حفيظة المتدينين، وإرتفعت أصوات تهدد بقتل رئيس المحكمة. وكان المتدينون قد نجحوا فى إصدار مرسوم إدارى من وزير المواصلات (من المفدال) يغلق الطريق، أيام الأعياد اليهودية،ووقت الصلاة فى أيام السبت. وقد توعد المتدينون باللجوء إلى الكنيست لإستصدار تشريع يغلق « بار ايلان » للأبد، وبالإستمرار فى التظاهرات ضد إنتهاك حرمة السبت. وهكذا، فقد صار من المألوف أن تشهد البلاد كل يوم سبت مصادمات بين المتدينين والعلمانيين فى مدينة القدس، بل وفى غيرها من المدن، حيث ينقل المتدينون المعركة إلى كل مكان يوجد فيه يهود متدينون، ومن هذه المدن مدينة « تل أبيب » حيث يقطن المتدينون فيها فى حى « بنى باراك ».

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٤٥.

(٢) يمتد هذا الشارع من وسط مدينة القدس إلى شمالها، ويمر بوسط حى « مئشعاريم » الحريدى. وقد تحول هذا الشارع إلى ساحة مصادمات أسبوعية وخاصة بعد وصول « نتانياهو » إلى الحكم وتزايد قوة الأحزاب الدينية فى الكنيست.

(٣) تم ذلك فى شهر إبريل من العام ١٩٩٧ بعد ثمانية شهور من النظر فى الدعوى (التى قدمها المتدينون لإغلاقه) والدعوى المضادة (التى قدمها العلمانيون وقالوا فيها أن إغلاق الطريق سيضر بالمصالح الخاصة لكل المقيمين فيه). وأنظر فى شأن تظاهرات المتدينين عام ١٩٩٧:

- جعفر هادى حسن؛ موضوع نقاش مرة أخرى فى إسرائيل: من هو اليهودى؟..، **مرجع سبق ذكره**.

رابعاً: التعليم:

سبق لنا أن عرضنا - بشىء من التفصيل - لنظام التعليم لدى المستوطنين اليهود فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨، وفى « دولة إسرائيل » بعد عام ١٩٥٣، وإنتهينا إلى أن ثمة نظاماً تعليمياً موحداً يضم تيارين علمانى ودينى، وثمة نظاماً تعليمياً مستقلاً تابعًا للحريديم، وأن هناك إتفاقية تنظم توزيع أبناء المهاجرين على هذه التيارات المختلفة. وفى السطور التالية سنعرض - بإذن الله - بعض صور الصراع بين العلمانيين والمتدينين فى مجال التعليم.

نشب أول خلاف علنى بين العلمانيين والمتدينين حول التعليم عام ١٩٤٣ حينما تجاوزت الأحزاب المختلفة « إتفاقية الدليل » بعد وصول نحو ألف طفل ألمانى يهودى عن طريق طهران بصورة غير مخطط لها، مما دفع بنشيطى التيارات التعليمية المختلفة إلى التنافس والتنازع حولهم. وقد تبع هذا النزاع صراع مرير بين التيارات الدينية والعلمانية حيث كان يتم خطف الأطفال بإستخدام أساليب الإكراه والإغراء [١]. وقد تعهد « بن غوريون » فى إتفاق الوضع الراهن عام ١٩٤٧ - بضمان الحفاظ على إستقلالية كل تيار تعليمى، وعدم التعرض لشؤون الدين، كما إلتزم بأن تحدد الدولة الحد الأدنى من حصص التعليم الإلزامى: اللغة العبرية، الرياضيات، التاريخ، مع إعطاء كل تيار الحرية الكاملة فى «إدارة دفة التعليم حسب معتقداته» [٢].

وقد شهدت الدولة - بعيد قيامها مباشرة، ولا تزال تشهد حتى اليوم - العديد من الخلافات والنزاعات حول التعليم، فحين تم تشكيل أول إئتلاف حكومى - عام ١٩٤٩ - لم يعين وزير للتعليم والثقافة بسبب الخلاف بين التيارات السياسية المختلفة حول التربية والتعليم [٣]. وفى العام ١٩٥٠ إندلعت أزمة حادة بين العلمانيين والمتدينين حينما زعمت الأحزاب الدينية أنه تم قص سوالف أبناء المتدينين وضفائر بناتهم بالقوة، فى نفس الوقت الذى واجه فيه المتدينون تهمة فرض التعليم الدينى على أبناء المهاجرين فى معسكراتهم. وقد شُكلت لجنة للتحقيق فى هذه الإتهامات، وإنتهت إلى أن الصراع على التعليم بين التيارات المختلفة ليس شريفاً، فقدم « نافون ليفين » - المدير العام لفرع الثقافة - إستقالته، وتبعه وزير التعليم والثقافة « زلمان شازار ». وفى أكتوبر ١٩٥٠، إستقالت الوزارة بسبب الخلاف حول قضية التعليم فى

(١) أنظر فى هذا الموضوع:

- توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٢١-٢٢٣.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**،ص: ٤٣٤.

(٢) أنظر ما ورد بهذا الشأن فى الفصل الثالث من هذا الباب.

(٣) يذكر أن الحكومة الأولى عهدت إلى هيئة خاصة بإدارة وزارة الثقافة والإشراف على التعليم. وكانت الحكومة قد ضمت مدارس الحريديم لإشراف الحكومة طوال الفترة التى شارك فيها حزب أغودا فى الإئتلاف الحكومى (٤٩-١٩٥١).

معسكرات المهاجرين أيضاً، كما إستقالت الوزارة التى تلتها، وتم تقديم موعد الإنتخابات، بعد خلافات عدة بين المتدينين والعلمانيين من بينها الخلاف حول التربية والتعليم [١].

وقد ظلت الدولة تعانى من العديد من مظاهر الخلاف حول التربية والتعليم حتى يومنا هذا، فحزب المفدال يتهم الحكومة - دوماً - بالعمل على إضعاف التعليم الدينى الرسمى، والأحزاب الدينية الحريدية تتهم الحكومات المتعاقبة بإهمال التعليم الدينى المستقل وتقليص ميزانيته. ومنذ عقد الثمانينيات يضع حزب شاس الحريدى - على رأس أولوياته - تعزيز الإعتمادات المالية الحكومية لمدارسه ومؤسساته التعليمية، ولهذا نجده الحليف الرئيسى لأى حزب يكلف بتشكيل الحكومة (من عام ٨٤ - ١٩٩٢)، وللمرشح الفائز فى إنتخابات رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦. وإلى جانب صراع العلمانيين والمتدينين ثمة صراع بين فرق المتدينين المختلفة، حيث تتنافس الأحزاب والجماعات الدينية المختلفة على جذب أبناء المتدينين إلى مدارسها، وعلى بناء المؤسسات التعليمية وتدفق المساعدات المالية الحكومية عليها [٢].

(١) أنظر ما سبق أن أوردناه حول هذا الموضوع فى المطلب السابق من هذا الفصل.

(٢) أنظر:

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٤٠.

- Friedman, M.; **The NRP in Transition in :** Krawsz, E. and Glanz, D. (eds), Politics and Society in Israel, **OP. cit.,** P. : 10 - 11.

- Galnoor, I., **Isaeli Democracy in Transition in :** Medding, P.Y. (ed); Israel : State and Society, **Op. cit.,** P. : 130 - 131.

خامساً: الخدمة العسكرية:

عشية حرب العام ١٩٤٨، وقبيل إعلان قيام الدولة، حصل المتدينون على موافقة قادة الوكالة اليهودية على إعفاء النساء المتدينات من الخدمة العسكرية بناء على طلب تقدمت به حركة أغودات إسرائيل وقت إعلان التعبئة العامة، وقبل الإعلان عن إقامة جيش « الدفاع الإسرائيلى »، الأمر الذى أُعتبر إضافة أولى إلى نص إتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧). وبهذه الموافقة تنازل العلمانيون عن مبدأ توزيع العبء الأمنى بالتساوى على كل « مواطنى » الدولة المنشودة، وعن مبدأ المساواة بين النساء والرجال. وعشية قيام الدولة تقدم وفد من حركة العامل المزراحى بطلب إلى « بن غوريون » بتشكيل وحدات خاصة فى الجيش الإسرائيلى للجنود المتدينين، وتخصيص عدد من الوظائف فى وزارة الدفاع للموظفين المتدينين. وقد رفض « بن غوريون » هذين المطلبين، وقال: « قلت لهم (أى للمتدينين): أ- إن جيشنا سيبقى موحداً بمنأى عن التيارات، ب- ومن أجل وحدته سنلزم الجميع بالكشيروت، ج- وسنضفى طابعاً يهودياً على يوم السبت، د- وسنعلم الإحترام المتبادل بحيث لا يسخر جندى لا يؤدى الصلاة من جندى يحمل كتاب الصلاة »[١].

ولما سن الكنيست فى العام ١٩٥٣ قانون الخدمة الإلزامية - الذى فرض الخدمة العسكرية على كل يهودى يبلغ الثامنة عشرة من عمره - طالب حزب أغودا من «بن غوريون» إعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة، وذلك بهدف إعداد جيل من الحاخامات، عوضاً عن الذين قتلوا إبان الحكم النازى فى أوربا، وكذا لأن طلبة المعاهد الدينية ليس لديهم الوقت الكافى للخدمة العسكرية بسبب إنهماكهم فى الدراسات الدينية [٢]. وقد كتب رئيس الحاخامية الرئيسية « اسحق هيرتزوج » إلى مسؤولى الدولة قائلاً: «إن اليشيفوت تحتاج إلى عناية خاصة لأنها البقية الباقية من مؤسسات التوراه بعد مذبحة النازيين لليهود. إن روح الشعب اليهودى ذاتها متوقفة على بقاء هؤلاء الطلاب، فإذا إنشغلوا، ولو بتعبئة بسيطة، فإن الإضطراب سيقع بينهم» [٣]. وقد وافق « بن غوريون » على طلب المتدينين تجنباً للصدام معهم، وحفاظاً على دعمهم للإئتلاف الحاكم، وذلك على الرغم من أنه أبدى مخاوفه من إستغلال هذا الإعفاء للتهرب من الخدمة العسكرية بحجة الدراسة، وأعرب - دوماً - عن « أننا نريد أمة من الجنود لا أمة من الكهنة »[٤].

---

(١) توم سيغف؛ **مرجع سبق ذكره**، ص:٢٥٨-٢٥٩.

(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٥٦.

(٣) جعفر هادى حسن، طلبة المدارس الدينية، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٤) ورد هذا فى:

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٥٦.

ولا يعنى ما سبق أن كل طلاب المدارس الدينية لا يذهبون للجيش بشكل نهائى، فثمة عدد منهم يؤدى الخدمة العسكرية، ومن هؤلاء طلاب المدارس الدينية التابعة للمفدال، وخاصة طلاب مدرسة « مركاز هاراب كوك » بالقدس، ومدارس حركة « بنى عقيبا »، الذين يذهبون للجيش إما خلال إجازاتهم السنوية، أو خلال مدة ينقطعون فيها عن الدراسة. ولما كانت نسبة هؤلاء الطلاب تنخفض سنة بعد أخرى، فقد بادرت مدرسة « أور عتسيون » الدينية الصهيونية - عام ١٩٧٩ - وبتنسيق مع الجيش ووزارة التعليم، إلى إنشاء كلية عسكرية خاصة بالمتدينين سميت كلية « أور عتسيون العسكرية الدينية». كما أن الطلبة الذين يتركون المدارس الدينية نهائياً يؤدون بعض الإلتزامات العسكرية إذا لم يتجاوزوا سن الخامسة والخمسين (وهى السن التى يعفى من يصل إليها من الخدمة) [١].

وقد كان عدد الذين تم تأجيل خدمتهم عام ١٩٤٨ (٤٠٠) شخص. وقد ظل هذا الرقم يمثل المعدل السنوى للذين تؤجل خدمتهم حتى عام ١٩٦٨، ثم إرتفع هذا الرقم خلال الفترة من ٦٨-١٩٧٠ إلى (٧٠٠) شخص سنوياً، ثم حدد « شمعون بيريز » - وكان وقتذاك وزيراً للدفاع - العدد بـ (٨٠٠) شخص سنوياً عام ١٩٧٠. وقدظل هذا الأمر سائداً حتى وصول الليكود إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧، حين بدأت الأحزاب الدينية فى الحصول على مزيد من التنازلات فى هذا الشأن، والتى منها: شمول الإعفاء والتأجيل التائبين، أى العائدين إلى الدين من العلمانيين بجانب طلاب المدارس الدينية، وكذلك منح الإعفاء والتأجيل للطلبة الذين لا يملكون أية خلفية دينية، ويرغبون فى الإلتحاق بأحد المعاهد الدينية. ولهذا إرتفع عدد الذين تم تأجيل خدمتهم إلى (١٠٠٠) شخص سنوياً.وبعد أن صار « آريل شارون » وزيراً للدفاع عام ١٩٨١، يتم منح الطلبة والمعلمين المتدينين الذين تزيد أعمارهم عن أربعين عاماً إعفاءً نهائياً، وكذا السماح لهم بالسفر إلى الخارج بدون قيود. وقد كان عدد الذين أُجلت خدمتهم - عام ١٩٨٨- حوالى (٢٠٠٠٠) شخص [٢].

---

(١) وتجدر الإشارة إلى أن هناك مدارس دينية أخرى يخدم طلابها فى الجيش أثناء الدراسة، وبعد التخرج يخدمون فى الإحتياط، ومن هذه المدارس يشيفوت «الشباب الرواد المقاتلون: نحل» والتى تجمع أيضاً بين الدراسة الدينية، والعلوم الزراعية، والتدريب العسكرى. وكذلك هناك يشيفوت « التوراه والعمل: توراه وملأخاه» التى تخلط بين الدراسة الدينية والتدريس على الحرف، ويخدمون الجيش، ويشيفوت « هسدر » التى يتخرج منها عادة أعضاء غوش أُمونيم » وحاخاميو المستوطنات الفلسطينية التى إحتلت عام ١٩٦٧.

أنظر فى هذا الشأن:

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٥٩-٤٦٠.
- جعفر هادى حسن، طلبة المدارس الدينية...، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٢) وقد قدر « يوسى ساريد » زعيم ميرتس اليسارى عدد الذين يتهربون من خدمتهم العسكرية بـ (٦٠) ألف شخص، أغلبهم لا يمت بصلة للمدارس الدينية، وأبعد ما يكونون عن الدين والتوراه. هذا وكثيراً ما يتهم العلمانيون الذين يطلبون تأجيل خدمتهم بالتحايل على القانون وإستغلال الإعفاء الممنوح لطلاب المدارس الدينية بغية التهرب من التجنيد. ويزداد غضب العلمانيين على المتدينين أكثر بسبب تمتع المتدينين بإعانات مالية دراسية تمنح للطلبة ولعائلاتهم، وبأغلب العلاوات والإمتيازات الممنوحة للجنود المسرحين...، أنظر فى هذا الشأن:

- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٦٠-٤٦١.

- Beilin, Y.; **Op. cit.**, P.: 79 - 80.

وتثير ظاهرة إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية غضب العلمانيين لا سيما أنه ليس خافياً على أحد فى « إسرائيل » أن الدراسات الدينية ليست هى السبب الوحيد للتأجيل، فالكل يدرك أن للظاهرة أسباباً متعددة، منها [1]:

- عدم إستعداد المتدينين لتحمل مخاطر الحرب وحرصهم على الحياة، فمما ورد فى التوراه: « تعاليم التوراه تعنى إستمرارية الحياة لا إطفاءها »، ولهذا فإن إعفاء طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية من أسباب زيادة عدد طلبة هذه المدارس.

- عدم إعتراف الطلبة المتدينين الحريديم لا بالصهيونية ولا بالدولة، ولهذا لا يذهب طلاب المدارس الحريدية للجيش عدا أتباع حركة « حباد » الحسيدية، بل إن حركة ناطورى كارتا تعتبر أن من يخدم فى جيش الدفاع جندياً فى « جيش ثائر ضد ملكوت الله »، فالحريديم يرون أنهم فى منفى أوشتات، وبالتالى لا يمكن الخدمة فى الجيش. ويزعم هؤلاء أنهم يؤدون ما عليهم للوطن دون الذهاب إلى الجيش، وذلك عن طريق توفير الحماية الإلهية لـ « الشعب » من خلال متابعة الدروس الدينية والطقوس التعبدية، ويرون أن الجنود يحاربون بقوة السلاح، أما المتدينين فيحاربون بقوة الدين.

- يؤدى الإنخراط فى الجيش - فى رأى المتدينين - إلى الإبتعاد عن الفرائض الدينية والقيم الأخلاقية، ذلك أنه لن يكون هناك وقت كاف للدراسة والتعمق فى أمور الدين، كما أن بالجيش فتيات غير محتشمات. وقد أوردت صحيفة حريدية تدعى « هامحنه هاحريدى » التعليق التالى على هذا الأمر: « إن هناك واجباً على طالب اليشيفاه أكثر من واجب الدراسة والتأجيل من الخدمة فى الجيش، وهو ألا يختلط بالمرتدين الذين ينشرون جرائم الفساد التى تسمم الروح اليهودية » [2].

وقد حاول ساسة الدولة - دوماً - تغيير هذا الوضع، من ذلك مثلاً القرار الذى أصدره وزير الدفاع « بنحاس لافون » عام ١٩٥٥ والقاضى بتجنيد طلاب المعاهد الدينية الذين أنهوا أربع سنوات دراسية، غير أن ثورة الأحزاب الدينية ضد القرار أدت إلى وأده فى الحال. وبعيد حرب ١٩٦٧، إحتاجت الدولة مزيداً من جنود الإحتياط فى المناطق المحتلة حديثاً، فبادر وزير الدفاع « موشيه دايان » إلى إعادة الحديث عن إلغاء إعفاء الطلاب المتدينين ، بل ولجأ بعض

(١) أنظر فى هذا الموضوع بتوسع:
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص:٤٥٦-٤٥٨.
- جعفر هادى حسن، طلبة المدارس الدينية، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٢) ورد هذا فى :
- جعفر هادى حسن، طلبة المدارس الدينية..، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

ضباط الجيش إلى محكمة العدل العليا مطالبين بإصدار قرار يلزم وزير الدفاع بتجنيد المتدينين، فأمرت المحكمة بإحالة القضية إلى الكنيست لإتخاذ قرار فى شأنه، وأوصت بعدم ترك الأمر فى يد وزير الدفاع. وقد حاول « شامير » أيضاً تغييرهذا الوضع إلا أنه فشل، كما نظم العلمانيون ورجال الجيش فى نهاية الثمانينيات عدة تظاهرات إحتجاجاً على إعفاء المتدينين من التجنيد وأرسلوا مئات البرقيات إلى « شامير »، بيد أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل [1]. وكانت الأحزاب الدينية تهدد - فى كل مرة تتعرض فيها للضغط فى هذا الموضوع - ليس بالإنسحاب من الإئتلاف الحاكم فحسب، وإنما بدعوة المتدينين إلى الهجرة من « إسرائيل ». وقد عبر الحاخام « شاخ » عن ذلك بقوله: (إحتجاجاً على إثناء « شامير » على يشيفاه « نحل » - التى يخدم طلابها فى الجيش - بقوله: « إن اليشيفوت يجب أن تكون كلها مثل هذه ») إنه « فى حالة تمرير قرار ديكتاتورى ضد اليشيفوت فإنه سوف لا يبقى طالب واحد يدرس التوراه فى البلاد، ومن دون دراسة التوراه سوف لا يكون هناك شعب يهودى.....إن أبناء التوراه، طلاب اليشيفوت، سوف لاينسون أرض إسرائيل لكنهم سيهاجرون وينفون أنفسهم من أجل أن ألا ينسى شعب إسرائيل التوراه ». وعندما حل « رابين » فى السلطة عام ١٩٩٢، صرح « شاخ » قائلاً: « إن الحكومة إذا غيرت نظام التأجيل لطلاب اليشيفوت فإنه سيطلب من طلابه الهجرة » [2].

(١) أنظر:
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٦٢-٤٦٣.
وتتعين الإشارة أيضاً أن جهات علمانية عديدة حاولت أيضاً إلغاء إعفاء الفتيات من الخدمة أو على الأقل توجيههن نحو أعمال حكومية غير عسكرية بدلاً من الخدمة العسكرية أو إستدعائهن أوقات الحرب فقط. وقد كان رد المتدينين على هذه الإقتراحات عنيفاً للغاية حتى أن الحاخام الأكبر صرح - ذات مرة - قائلاً أمام حائط المبكى «أننى أفضل أن تمتلئ سجون إسرائيل بالفتيات على أن ينفذ هذا القانون(إلغاء إعفاء الفتيات المتدينات من الخدمة العسكرية)، فإلى السجن يا بنات إسرائيل ». أما حركة « ناطورى كارتا » فطلبت من جميع الفتيات أن ينتحرن فى حالة إرغامهن على التجنيد. وعلى الرغم من ذلك أجاز المفدال قيام المرأة بأى عمل فى الخطوط الخلفية أثناء الحروب بشرط أن تتمكن من أداء الشعائر الدينية. ولا تزال الأحزاب الحريدية حتى يومنا هذا ترفض تجنيد فتيات الحريديم فى الجيش، بل وتدعو إلى إعفاء كل النساء من الخدمة العسكرية. وفى العام ١٩٥٢ إستقال وزير الشؤون الاجتماعية من الحكومة إحتجاجاً على تجنيد النساء فى الجيش. أنظر فى هذا الشأن المرجع السابق، ص: ٤٦٥.

(٢) وردت هذه الإقتباسات فى:
- جعفر هادى حسن، طلبة المدارس الدينية...، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

سادساً: المرأة:

تضع التوراه (وكذلك التلمود) المرأة فى مكان أدنى من الرجل، فهى - تبعاً لهما - رمز للخطيئة وسبب للفساد منذ « خلق آدم » [١]. وحسب الشريعة تزوج الفتاة إذا بلغت الثانية عشرة والنصف من عمرها، والمرأة المتزوجة كالقاصر والصبى والمجنون، لا يجوز لها البيع أو الشراء، فهى ومالها ملك لبعلها، ولهذا يكره اليهود إنجاب البنات. ولم يرد بالتوراه أو التلمود ما يحرم تعدد الزوجات، بيد أن بعض الحاخامات والفرق اليهودية حرّمه. والزوج يرث زوجته، ولا تستطيع الزوجة التصرف فى ممتلكاتها بعد زواجها، فإن فعلت ذلك فللزوج حق إستردادها. ويجوز للمرأة أن تتزوج عمها أو خالها، ولكن العكس محرم أى لا يصح أن يتزوج الرجل عمته أو خالته. كما يجب أن تتزوج الأرملة شقيق زوجها وخاصة إذا لم يكن لديها أطفال، ويسقط هذا الإلزام إذا كان لديها أطفال أو كان شقيق زوجها كاهناً [٢]. والزواج عند اليهود يتم عن طريق بيع الأب إبنته للزوج، ويكون التزاوج بين اليهود فقط، وثمة تشجيع على الزواج من البكر، ونهى عن الزواج من الأرملة أو المطلقة أومن كانت غير مستقيمة السلوك فيما مضى.

وتسمح الشريعة بالطلاق، فالزوج له أن يطلق زوجته دون رضاها، وعليه طلاق الزوجة الزانية، كما أن للزوج طلاق زوجته إذا إنتهكت أوامر الشريعة كأن تسير عارية الرأس، أو تتحدث مع الرجال، كما يحق للزوجة التقدم إلى المحكمة لطلب الطلاق من زوجها. وتحرم الشريعة اليهودية الزنا بين اليهود، غير أنها أباحته مع غير اليهود، فالمرأة غير اليهودية حيوان، ولأنه لاعقود نكاح بين الحيوانات، فإنه يجوز الزنا بها. وعلى الرغم من ذلك فإن من أسفار التوراة ما يبارك زنا المحارم، هذا فضلاً عن ما ورد بها من تحريف لقصص الأنبياء والمرسلين [٣].

كذلك فتبعاً للتوراة لا تتساوى المرأة مع الرجل بصدد أداء الفرائض والعبادات ، ولاتقوم بالخدمة الكهنوتية، وكذا لم يرد ذكر للمرأة بخصوص المحافظة على قداسة السبت، كما أن

(١) أنظر فى شأن وضع المرأة الشريعة اليهودية وكما جاء فى التوراه:
- أسعد السحمرانى؛ **من اليهودية إلى الصهيونية: الفكر الدينى اليهودى فى خدمة المشروع السياسى الصهيونى**(دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣)، ص: ١٤٥- ١٥٤.
- أحمد شلبى، اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩٩-٣٠٢.
- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧١-٤٧٢.

(٢) يذكر ان رفض شقيق الزوج أرملة أخيه عقابه فى الشريعة، أن تخلع المرأة حذاء قدمها اليسرى وتبصق فى وجهه، ويطلق على عائلة هذا الرافض إسم «عائلة مخلوع النعل»، كما أنه يجوز أن تتزوج الأرملة من غيره إذا إستطاعت نيل موافقته على ذلك ويكون ذلك بحصوله على مبلغ كبير من المال.

(٣) أنظر فى هذا الصدد بتوسع:
- أحمد شلبى، اليهودية، **مرجع سبق ذكره**،ص:١٦٧-١٨٢.
- عبد الوهاب زيتون، **الأصولية فى اليهودية** (إطنارة، بيروت، ودمشق، ١٩٩٥)، ص: ٧١-٧٩.
- على عبد الواحد وافى؛ اليهودية واليهود، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٣-٥٦.

شهادة مائة إمرأة تعادل شهادة رجل واحد أمام القضاء، وليس ثمة حاجة لتعليمها التوراة [١]، وتبارك أسفار التوراة إغواء اليهوديات لغير اليهود من أجل تحقيق أهداف ومصالح اليهود [٢]. وفى الإجمال وضع كاتبو التوراه المرأة اليهودية فى مكان أدنى بكثير من الرجل، بل وإتخذوا منها وسيلة دنيئة لتحقيق ما يريدون مع غيرهم من الأقوام والشعوب، و لا يزال يهود اليوم أوفى ما يكونون لهذا النهج.

وتختلف المرأة الحريدية، ليس عن المرأة العلمانية فقط، وإنما أيضاً عن المرأة المتدينة غير الحريدية، فالمرأة الحريدية تلتزم إلتزاماً مطلقاً بالتعاليم الدينية بصدد كافة وجوه الحياة. ولهذا فهى لا تشترك فى إدارة المجالس الحاخامية أو فى الإحتفالات أو المظاهرات أو الجنازات، ولا تستطيع المثول أمام القضاء أو متابعة التطورات السياسية، كما أن الإختلاط أو الكلام مع الرجال محظور عليها. وللمرأة الحريدية الدور الرئيسى فى المنزل، فهى التى تحدد المدارس التى سيذهب لها الأطفال لأن السلطة على الأطفال لها حتى سن الثالثة عشرة. ويسمح للحريديات بالتعليم فى مدارس حريدية خاصة بالنساء، وإلى مستوى محدد يجب أن لا تتجاوزه الدراسة.

ونظراً لأن العديد من الرجال الحريديم يكرسون أوقاتهم للدراسات الدينية فإنه يسمح لزوجاتهم بالعمل ، غير أن ثمة عدة قيود على عملهن هذا ... وقد وفر خروج المرأة الحريدية للعمل غطاءً لمشاركتها فى نشاطات اجتماعية أخرى. وهكذا نجد أن ثمة صنفين متناقضين تماماً للمرأة فى « إسرائيل »: المرأة الحريدية (وأظهر أمثلتها نساء حى مئشعاريم بالقدس)، والمرأة المتحررة فى شوارع وشواطئ وملاهى تل أبيب وغيرها من المدن [٣].

(١) وقد شبه الحاخامات اليهود تعليم اليهودى لإبنته علوم التوراه بتعليمها الدعارة، أنظر:
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٧١.

(٢) من هذا ما قامت به «استير» اليهودية مع ملك الفرس، وما فعلته «راحاب» الزانية اليهودية (بنص التوراه) مع ملك أريحا. وقد سجلت التوراه هذه الأمور بفخر فى سفرى «استير» و« يوشع».
وإذا كانت توراة اليهود تزعم أن النبى « ابراهيم »- عليه السلام - قد قدم زوجته « سارة » هدية لفرعون مصر لأجل منفعة مادية (سفر التكوين، الإصحاح الثانى عشر: ١٠-١٢)، وأن النبى «لوط » - عليه السلام - قد ضاجع إبنته وأنجب ولدين (سفر التكوين، الإصحاح التاسع عشر ٣٠-٣٧)، وأن الإصحاح الخامس عشر من سفر اللاويين جعل من « كل من »، أو أى « رجل »، يضاجع إمرأة طامث، نجساً حتى المساء الأمر لا يقصر مضاجعة المرأة على زوجها فقط، وإنما من الممكن أن يكون من أشخاص متعددين، فإنه ليس من الغريب إذن أن تحدد الشريعة اليهودية نسب الطفل إلى أمه وليس أبيه كما دأب كل أبناء آدم على الأرض.

(٣) أنظر فى هذا الشأن بتوسع:
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٨٠- ٤٨٣.

- Butt, G., **Op. cit.**, P.: 105.
- Shilhav, Y.; **Op. cit.**, P.: 175 - 184

ويذكر أن الشريعة اليهودية لا تحرم الموسيقى والغناء تطبيقاً لما جاء فى التوراه: « رنموا للرب » «إهتفوا ورنموا وغنوا » (المزمور ٩٨/١-٤٠) .ولهذا تشارك المرأة الحريدية فى حفلات موسيقية حريدية، فى الوقت الذى تخلو فيه جل المنازل الحريدية من أجهزة الإذاعة المرئية. والتوراه تقرن الموسيقى والغناء بالرقص داخل المعابد وخارجها، من ذلك ما جاء فى سفر الخروج، الإصحاح الخامس عشر، وسفر صموئيل، الإصحاح السادس، وغيرهما .

ومع تتابع موجات هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين، ولاسيما مطلع القرن العشرين، إنقسم نساء اليهود فى فلسطين إلى فئتين: الأولى تضم أقلية متدينة، والثانية تتضمن أغلبية غير ملتزمة البتة بالشريعة. وقد إستطاعت المرأة اليهودية – إبان عهد الإنتداب البريطانى – المشاركة فى كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، حتى أن النساء شكلن ٢٠٪ من عصابات الهاجاناه، كما تطوعت أربعة آلاف إمرأة فى الفيلق اليهودى التابع للجيش البريطانى عام ١٩٤٣[١].

وبعيد قيام الدولة، لم تلتزم المرأة اليهودية بجل التشريعات التوراتية، كما حصلت على مكانة مساوية للرجل فى كافة المجالات عدا الأحوال الشخصية. وقد ظهر عدد من القوانين التى تضمن ذلك[٢]، فصار الحد الأدنى لسن الزواج سبعة عشر عاماً، وصار يحق المرأة تملك الأموال والتصرف بها ،ولم يعد فى إستطاعة الزوج طلاق زوجته خلافاً لإرادة الزوجة دون حكم من محكمة مختصة بهذا الأمر. وعلى الرغم من هذا، فقد ظلت شؤون الزواج والطلاق والنفقة من شأن الحاخامية الرئيسية فقط.

وقد دأبت الأحزاب الدينية على المطالبة بتطبيق أحكام الشرع المتصلة بالنساء فى «إسرائيل» والتى من أظهرها: وجوب زواج الأرملة من شقيق زوجها المتوفى، منع المرأة المطلقة، بسبب الزنا، من الزواج من زوجها السابق أو عشيقها[٣]، منع سن قانون مدنى للزواج، فصل الذكور عن الإناث فى المدارس والمعاهد، منع الإختلاط فى المواصلات العامة، القضاء على مظاهر الإباحية المختلفة (الحرية فى إقامة العلاقات الجنسية، إنتشار دور السينما التى تعرض الأفلام الإباحية، الكتب والمجلات الإباحية، الملاهى، البارات، نوادى العراة والشاذين، بيوت الدعارة، ملصقات الدعاية، الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الهابطة...)[٤]. تحريم الإجهاض إلا عند

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٧٣.

(٢) من هذه القوانين: قانون الخدمة العسكرية، قانون تشغيل النساء، قانون الإنتخابات، قانون التعليم الإجبارى، قانون مساواة الفرص المتساوية، قانون سن التقاعد المتساوى، قانون فرص التوظيف المتساوية. أنظر:
– **المرجع السابق**، ص: ٤٧٣–٤٧٤.

(٣) يذكر أنه تم نقض هذه الممارسة بقرار من محكمة العدل العليا، الأمر الذى أغضب المتدينين.

(٤) يذكر أن الجيش يعتبر أكثر المؤسسات إباحية، حيث تنتشر فيه عمليات الإغتصاب (مع العلم أن القانون العسكرى لا يحرم على المجندة إقامة علاقات جنسية مع أى جندى أوضابط شريطة أن تتم خارج الثكنات العسكرية بما لايقل عن ستة أمتار)، وفى مطلع فبراير ١٩٩٣ نشرت جريدة « جيروزاليم بوست » تقريراً جاء فيه أن إحدى عشر ألف إمرأة وفتاة يهودية فى «إسرائيل» تم إغتصابهن عام ١٩٩٢. ومع تدفق المهاجرين الروس على « إسرائيل »، تصاعدت عمليات الدعارة بشدة، حتى وصل الأمر إلى رجال الدين؛ ففى أكتوبر ١٩٩٢ شرعت الحاخامية الرئيسية فى التحقيق مع حاخام فى تل أبيب إعتاد على ممارسة الجنس مع بناته الأربعة القاصرات فى الكنيست اليهودى. هذا وقد حاولت الحكومة تنظيم عمليات الدعارة فى البلاد، بيد أنه ليس ثمة رقابة حقيقية عليها، وذلك على الرغم من أنها ممنوعة رسمياً. وقد كان رد فعل المتدينين فى كل مرة هو التظاهر ضد العلمانيين ومهاجمة الصور الدعائية وحرقها. أنظر عن صور الفساد والدعارة فى « إسرائيل »: =

الضرورة القصوى[١]، منع تعيين النساء فى المجالس الدينية [٢]، منع النساء من الصلاة أمام حائط «البراق» (المبكى). وبطبيعة الحال فإن ثمة معارضة علمانية قوية لمطالب المتدينين تلك، ذلك بأن النساء شكلن ٥٠,٣٪ من مجموع سكان « إسرائيل » عام ١٩٨٧، كما أن قطاعاً كبيراً منهن يشغل مواقع رئيسية فى الدولة، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة تحقيق جل تلك المطالب، وعلى الرغم من ذلك تلجأ الأحزاب الدينية إلى العديد من الوسائل، حال التظاهرات الشعبية، والتقدم بالعرائض إلى السلطة الحاكمة، ومحاولة سن قوانين فى الكنيست وغيرها.

وقد حافظت كافة الإتفاقيات الإئتلافية على الصيغة التى رسمها « بن غوريون » عام ١٩٤٩ حينما أكد – ردا على إستفسار « مائير ديفيد ليفنشتاين » من أغودا بصدد مساواة المرأة بالرجل – على أن هذه المساواة تعنى حقوقاً متساوية فى الشؤون التالية: الإرث، الملكية، حقوق الإدلاء بالشهادة، وذلك دون التعرض لمسائل الأحوال الشخصية الشرعية. وقد ترجم « بن غوريون » ذلك فى الصيغة النهائية لبرنامج حكومته على النحو التالى: « إن وضع المرأة القانونى فى دولة إسرائيل سيكون مماثلاً فى كل الشؤون المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية لوضع الرجل، وهذه المساواة ستكون ملزمة للمحاكم الدينية اليهودية أيضاً، التى تصدر

= – عبد الوهاب زيتون، **مرجع سبق ذكره**، ص:٢٣٩–٢٤٢.
– جاك ديروجى؛ **المافيا فى إسرائيل**، ترجمة: سليم حداد (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١)، ص: ١٨٥ وما بعدها.
– رفيق أبو حسين؛ الجريمة فى إسرائيل (منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢)
- Encyclopaedia Judaica, **Year Book : 1986 - 1987**, P. : 314.

(١) يلاحظ أن هناك قانوناً يسمح بالإجهاض فى حالات خاصة، غير أنه لا يرضى المتدينين الذين يرون أن تحديد النسل ليس فى صالح اليهود وخاصة أن نسب المواليد لدى العرب مرتفعة، وهم يستندون فى ذلك أيضاً إلى الوصية التوراتية القائلة: «كن خصباً وكثير النسل»، أنظر فى هذا الموضوع:
– وفيق أبو حسين، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٤–١٠٥.
– بارى شميس، سقوط إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.

(٢) ظلت المجالس الدينية حكراً على الرجال حتى عام ١٩٨٦، وذلك إلى أن تقدمت بعض النسوة، وخاصة من التيارات الدينية غير الأرثوذكسية، بطلبات ترشيحهن لعضوية بعض المجالس الدينية، وقد أغضب ذلك المتدينين، وفى عام ١٩٨٦ إستطاعت سيدة الوصول إلى عضوية المجلس الدينى فى « يروحام »، وقد رفضت الحاخامية الرئيسية التصديق على تعيينها إلا أنها تراجعت بعد أن حكمت محكمة العدل العليا لصالح السيدة فى عام ١٩٨٨. وفى عام ١٩٨٧ رفع بعض النسوة دعوى أمام محكمة العدل العليا ضد الحاخامية الرئيسية التى تحظر مشاركة النساء فى المجالس الدينية، وصدر الحكم بحق النساء فى عضوية المجالس الدينية. وفى العام ١٩٨٩ حصلت أول سيدة أرثوذكسية على عضوية المجلس الدينى التابع لمدينة القدس، وذلك على الرغم من معارضة الأحزاب الدينية.
أنظر فى هذا الشأن:
– صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧٩.
- Encyclopaedia Judaica, **Year Book : 1986 - 1987**, P. : 314 - **Year Book, 1988 - 1989**, P. : 341, **Year Book, 1990 - 1991**, P.: 325.

أحكاماً فى مسائل الأحوال الشخصية والإرث والنفقة الزوجية، وغيرها. ولن تتقدم الحكومة بقانون للزواج المدنى والطلاق المدنى، وستعمل وفق القانون السارى فى هذه المسألة»[١].

هذا، وقد صادق الكنيست فى ٢٤ مارس ١٩٨٣ على قانون يرى فى اللواط عملاً اجتماعياً، وسلوكاً طبيعياً الأمر الذى يعد إنتصاراً كبيراً لمنظمات اللواطيين فى الدولة. والكنيست بعمله هذا يعد ثانى برلمان فى العالم،بعد البرلمان البريطانى،يسمح بممارسة اللواط. وقد لايبدو الأمر عجيباً فى « إسرائيل »، حيث تعتبر التوراه اللواط تقليداً توارتياً مارسه عدد من الأنبياء كما تزعم، ومارسه العديد من الجماعات اليهودية داخل المجتمعات التى عاشوا فيها على مر العصور. وفى فبراير ١٩٩٣، ناقش أعضاء الكنيست لمدة أكثر من ثلاث ساعات أوضاع اللواطيين وحقوقهم ومعاناتهم. وقد إنبرت « يائيل دايان » للدفاع عن هؤلاء، وطالبت بإلغاء كافة أنواع التمييز ضدهم، وإستشهدت « يائيل » بالنصوص التوراتية التى تزعم أن « داو د » – عليه السلام – كان لواطياً (سفر صموئيل : الإصحاحان الأول والثانى عشر)، وبسلوك شخصيات يهودية لامعة، بينها والدها « موشيه دايان ». ولما إعترض نواب حزب شاس على كلام « يائيل » ردت عليهم: « هذه هى التوراه – هل تريدون رقابة على التوراه »!!. وقد تكررت نفس أحداث هذه الجلسة فى ديسمبر ١٩٩٤، حيث سخر « بيريز » من فعلة النبى « داوود » مع « أور يا » مما أغضب نواب الأحزاب الدينية[٢].

ومهما يكن من أمر، فإن الأحزاب الدينية ما إنفكت تطالب بإعمال التعاليم الدينية بصدد أمور المرأة فى كافة المجالات، والحد من مظاهر التحرر والإباحية، وذلك على الرغم من كافة المتناقضات التى تتضمنها أسفار التوراه فى شأن المرأة!!.

(١) ورد هذا النص فى:

– توم سيغف، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) أنظر على هذا:

– عبد الوهاب زيتون، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٢٤-٢٢٩.

سابعاً: الزواج المختلط:

نظراً لأن الجماعات اليهودية قد إختلطت بشعوب العالم المختلفة على مر العصور، فقد كان الزواج المختلط ، الذى يكون فيه أحد الطرفين غير يهودى، يمثل نسبة عالية من زيجات أفرداها. وظلت هذه النسبة مرتفعة بعد قيام دولة « إسرائيل » أيضاً. وتختلف الفرق اليهودية فى موقفها من هذه المسألة، فاليهودية الأرثوذكسية تحرم هذا الزواج تحريماً مطلقاً، وتعتبر الأطفال الذين يأتون منه أبناء زنا « مامزير »، وهى لا تشترط أن يكون الزوجان ملتزمين بالفرائض الدينية، وإنما يكفى أن يكونا قد ولدا يهوديين، وبالتالى تبيح الزواج من يهودى مرتد أو ملحد، وأبناء الزواج المختلط لا يتزوجون إلا أبناء زواج مختلط أومتهودين. أما الحاخامات الإصلاحيون فيقرون الزواج المختلط، ويعتبرون أبناءه يهوداً كاملين، وإن كانت اليهودية الإصلاحية تطلب ممن يرغب فى الزواج باليهود أن يعتنق اليهودية قبل ذلك. وعلى الرغم من أن اليهودية المحافظة، ترفض الزواج المختلط إلا فى حالات إستثنائية فقط، فإن اللجنة القانونية لجمعية الحاخاميين المحافظين سمحت فى العام ١٩٦٣ لأفراد العائلات الزواج المختلط أن يكونوا أعضاء فى التنظيمات المحافظة، وأكدت على أن ثمة إجماعاً على إعتبار أبناء هذا الزواج يهوداً[١].

وقد تم تحريم الزواج المختلط فى « إسرائيل » بموجب قانون المحاكم الحاخامية رقم (٥٧١٣) الصادر عام ١٩٥٣؛ حيث نصت المادة الأولى منه على أن « كل ما يتعلق بزواج أوطلاق اليهود فى إسرائيل، مواطنين كانوا أم مقيمين، يكون من إختصاص المحاكم الحاخامية وحدها »، كما نصت المادة الثانية على وجوب خضوع شؤون الزواج والطلاق فى « إسرائيل » للتعاليم المقررة فى التوراه، وهذا يعنى أنه ليس ثمة زواج مدنى فى « إسرائيل »، ويترتب على هذا:

– عدم السماح بزواج كل من يحمل إسم « كوهين » من إمرأة ثيب.

– عدم السماح لإمرأة أرملة ليس عندها أطفال بالزواج إلا بإذن شقيق زوجها المتوفى.

– عدم شرعية عقود الزواج التى تتم فى « إسرائيل » بين طرفين أحدهما غير يهودى[٢].

(١) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٨٤-٤٨٥.

ويجب التنويه هنا – مرة أخرى– أن أسفار التوراه جاءت، كعادتها، متناقضة فى شأن الزواج المختلط فقد حرم سفر التثنية على اليهود الزواج من غير اليهود فى الإصحاح السابع، ثم وضع إجراءات معينة للزواج من السبايا الأجنبيات فى الإصحاح الحادى والعشرين، فى الوقت الذى تزوج فيه النبى « داوود » من غير اليهوديات وغير السبايا كما يصور سفرى صموئيل الأول (الإصحاح٢٥)، صموئيل الثانى (الإصحاح الثالث)، والنبى « سليمان » فعل نفس الشىء كما ورد فى سفر الملوك الأول (الإصحاح الحادى عشر). وبهذا يعد النبيان « داوود »، و « سليمان » غير ملتزمين بتعاليم الشريعة، بل إن أولادهم من الزواج المختلط أولا « مامزير »!!

(٢) روجيه جارودى، المأزق، إسرائيل: الصهيونية السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٤٦-١٤٧.

وعلى الرغم من ذلك فإن الكثيرين من اليهود يسافرون إلى الخارج لعقد زواجهم المدنى هناك ثم يعودون ويتقدمون بطلب لتسجيل زواجهم إلى وزارة الداخلية على أساس الأمر الواقع[١]، وهذا ما يعتبره المتدينون عاملاً رئيسياً فى إندماج وذوبان الجماعات اليهودية فى المجتمعات الأخرى، مما يهدد الوجود اليهودى برمته. وهذا ما دفع عالم الإجتماع الفرنسى اليهودى « جورج فريدمان » إلى التحدث عن ظاهرة « موت الشعب اليهودى »، فى إشارة إلى، تناقص أعداد الجماعات اليهودية فى العالم، إلى درجة إختفاء بعض هذه الجماعات، وتحول الباقى منها إلى جماعات صغيرة لا أهمية لها من الناحية العددية[٢].

وما برحت الأحزاب الدينية والحاخامية الرئيسية فى « إسرائيل » ترفض الزواج المدنى الذى يتم خارج البلاد، وتراه نوعاً من « الزنا الرسمى »، وتعارض الطلاق المدنى الذى يلجأ إليه طرفا الزواج المدنى، وتعتبر أبناء المطلقة مدنياً من زواج جديد أبناءً غير شرعيين[٣].

(١) أنظر فى هذا:
- بوش ميلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٤٦.
- غازى السعدى، الأحزاب والحكم فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص:٤٤.

(٢) ولعل فى اللجوء إلى الإحصاء كأداة لإستقراء الواقع ما يؤكد ظاهرة « موت الشعب اليهودى » تلك، فحسب الكتاب الإحصائى الإسرائيلى السنوى الصادر عام ١٩٨٩، بلغ عدد اليهود عام ١٩٣٩ نحو (١٦) مليوناً، ثم إنخفض عام ١٩٤٨ إلى (١١) مليوناً بسبب المذابح النازية كما تزعم الحركة الصهيونية، ثم إرتفع العدد عام ١٩٧٠ إلى (١٣) مليوناً. وبحسب الكتاب السنوى الأمريكى اليهودى الصادر عام ١٩٩٤ بلغ عدد اليهود فى العالم نحو (١٢,٩١٣,٨٠٠) نسمة. وقد علل الأستاذ الدكتور « عبد الوهاب المسيرى » تناقص أعداد اليهود بـ : تزايد معدلات الإندماج بإخفاء الكثير من اليهود إنتمائهم اليهودى وتسجيل أنفسهم بوصفهم غير يهود...، دخول أعداد لا بأس بها من اليهود فى النصرانية..، إرتفاع معدلات الزواج المختلط بين اليهود، وخاصة فى الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى السابق... هذا بجانب إنخفاض نسبة المواليد بين أعضاء الجماعات اليهودية (فهى تمثل واحدة من أقل النسب فى العالم إذ بلغت (١٦) فى الألف) وتنجب المرأة اليهودية فى « إسرائيل » فى المتوسط(٢,٨) من الأطفال ، وينخفض المعدل فى حالة المرأة اليهودية فى الولايات المتحدة إلى (١,٥). ويرد الدكتور « المسيرى » هذه الظاهرة فى «إسرائيل» وفى غيرها من المجتمعات الغربية التى توصف بـ « المتقدمة »إلى الأسباب التالية: تفشى قيم المنفعة واللذة والفردية والأنانية، وهى قيم تتناقص مع فكرة الأسرة والزواج...، الزواج المتأخر نتيجة تصدع مؤسسة الأسرة وإمتداد وقت التعليم ...، تزايد عدد الشاذين جنسياً..، توجه نسبة كبيرة من النساء ذوى المستوى الثقافى العالى إلى رفض عملية الإنجاب كلياً، تفسخ الأسر اليهودية وإرتفاع نسبة الطلاق، تركز أعضاء جل الجماعات اليهودية فى المدن... أنظر فى هذا الشأن:
- عبد الوهاب المسيرى، يهود العالم فى دليل إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٧٩ - ٤٨٢.
أما أرقام الكتاب الإحصائى الإسرائيلى الصادر عام ١٩٨٩ فقد إستمدت من :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٨٥-٤٨٦.

(٣) ليس أطراف الزواج المختلط هم الذين يلجأون إلى الزواج المدنى، ذلك أن كل شخص إسمه « كوهين » أو مشتق من هذا الإسم، وأراد التزاوج من إمرأة ثيب يلجأ إلى الزواج المدنى بالخارج، وذلك نظراً لأن التوراه ترى أن هذا الإسم يرتد إلى لقب « كاهن »، أى رجل الدين اليهودى، الذى يحرم عليه الزواج من إمرأة مطلقة أوزانية أو فتاة غير شرعية. أنظر فى هذا:
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٨٧.

ثامناً : الأطعمة والذبائح:

هناك مجموعة من التعاليم اليهودية المعقدة الخاصة بالأطعمة والذبائح تلتزم بها اليهودية الأرثوذكسية بشدة، وتهاجمها اليهودية الإصلاحية بعنف، أما اليهودية المحافظة فهى ترتبط بها بصورة أقل مما تفعل اليهودية الأرثوذكسية وتسهم هذه التعاليم - إلى حد كبير - فى ربط اليهود بالحاخامات على وضع يجعل من المستحيل على اليهودى العيش خارج التجمعات اليهودية[١].

وبعيد قيام الدولة، نجحت اليهودية الأرثوذكسية فى حمل الحكومة على الإلتزام بتعاليم الشريعة المتصلة بالأطعمة المباحة والذبائح الحلال (كوشير)، فى مؤسسات الدولة المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثار المتدينون العديد من الأزمات بسبب خرق بعض المؤسسات تعاليم الكوشير. من ذلك رفض الحاخامية الرئيسية ما أقدمت عليه الباخرة السياحية « شالوم » حينما أقامت على متنها مطبخين: الأول يلتزم بالكوشير وتشرف عليه الحاخامية، والثانى لا يلتزم به بهدف إرضاء أذواق المسافرين غير اليهود، والقدرة على منافسة الشركات العالمية. وقد حاولت «شركة الملاحة الإسرائيلية: زيم» - المالكة للباخرة - التحايل بكافة الطرق على إعتراض الحاخامية، ولجأت إلى وزارة الأديان والمحكمة العليا دون فائدة. وإنتهت الأزمة إلى بيع الشركة السفينة لشركة ألمانية غربية عام ١٩٦٧[٢].

(١) من أبرز التعاليم: أن الحلال من الحيوانات ذات الأربع يتمثل فى، كل ما له ظلف مشقوق، وليس له أنياب، ويأكل العشب ويجتر، أى أن لحوم الخيل والبغال والحمير والجمال والخنازير والأرانب محرمة. أما الطيور فيحرم منها ماله منسر أى منقار معقوف أو مخلب، وكذا أوابد الطير التى لا يعرف ماذا تأكل. ويحل أكل كل أنواع السمك ذات الزعانف والقشور، وما عدا ذلك من الأحياء المائية حرام. ولزراعة البذور وأكل الثمار طريقة شرعية وصلاة، ولا يؤكل من الشجرة التى تثمر لأول مرة، كما أن لغسل الأطباق والأوانى صلاة خاصة. ويحرم أكل اللحم والسمك معاً أو الجمع بين اللحم والحليب ومشتقاته أو طبخ اللحم فى غير الزيوت النباتية. ولأن اليهود يعتقدون أن النباتات والفواكه هى طعام الإنسان، وأنه نتيجة لنقص النباتات وتوفر الحيوانات بعد الطوفان سمح لهم الرب بأكل اللحوم، فإن للذبح طقوساً وقيوداً مشددة فلا يجوز أن يقوم بعملية الذبح إلا رجل دين (يسمى شوحيط) يتقن التعاليم الشرعية للذبح ويحمل ترخيص ذبح من الحاخامات. فإن تم الإلتزام بهذه التعاليم فى الأكل والذبح كان الطعام أو الذبيحة حلالاً (أى كوشير بالعبرية)، وإلا كان محرماً (طريف).
أنظر لمزيد من التفاصيل حول هذه التعاليم:
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٦٦-٤٦٨.

(٢) يذكر أن اليهودية الأرثوذكسية تشددت فى مجال الكوشير بشكل كبير مع قيام الدولة؛ ذلك بأنه قبل قيام الدولة كان ثمة ما يشبه التعايش فى هذا المجال، من هذا مثلاً ما كان يتم فى الأسر التى يكون أحد الزوجين غير متدين، لقد كان من الطبيعى أن تلتزم الزوجة المتدينة - مثلاً - بتعاليم الكاشير مع أهلها المتدينين، ولا تلتزم به مع أهل زوجها العلمانى. أنظر فى هذا الشأن:

- Butt, G., **Op. cit.**, P. : 102.

وفى شأن أزمة الباخرة السياحية « شالوم »، أنظر:
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٦٩.

ومن الأزمات الكبرى المتعلقة بالكوشير أيضاً، رفض الحاخامية الرئيسية إعطاء المسلخ التعاونى الحديث – الذى أقامته شركة « ماربك » فى جنوب مستعمرة « كفار ملاخى » عام ١٩٦٤ – تصريحاً للعمل ليس بسبب عدم إتباع تعاليم الكوشير، وإنما لحماية المصالح الاقتصادية للذباحين وغيرهم من العاملين فى تجارة اللحوم. وقد لجأت الشركة إلى محكمة العدل العليا التى أصدرت حكمها فى صالح الشركة، فرفضت الحاخامية الحكم وصعدت الأزمة حتى تم التوصل إلى حل وسط يقضى بتشكيل هيئة تشرف على نشاط المسلخ على أن تتنازل الحاخامية عن طلبها بالإشراف الكامل على المسلخ، وأن تتوقف الشركة عن متابعة دعواها أمام المحكمة العليا[١].

هذا، وما إنفكت جهود الأحزاب الدينية دائبة – فى هذا المجال – لإستصدار قوانين تطبق تعاليم الكوشير بشكل كامل، وذلك حال سن قانون يحظر تربية الخنازير فى سائر « إسرائيل » ما عدا المناطق التى تقطنها الأقليات المسيحية، والعمل على حظر إستيرادها وتسويقها.

كما تشترط الحاخامية الرئيسية على المطاعم والفنادق التى تتقدم إليها بطلب لترخيص مطابخها، الحصول على شهادة « الكوشير »، وكذا التعهد بمنع التدخين والرقص والموسيقى أيام السبت، ومنع السباحة المختلطة، بيد أن قطاعاً كبيراً من العلمانيين لا يتقيد بهذه التعاليم[٢].

(١) **المرجع السابق**، ص :٤٧٠.

(٢) **المرجع السابق**، نفس المكان.

تاسعاً: الآثار والحفريات:

ليس من المستغرب على دولة قامت على إغتصاب فلسطين بعد طرد أهلها الأصليين أن تهتم بالتنقيب والبحث عن الآثار بهدف إثبات مزاعم صهيونية بوجود حضارة يهودية بائدة. ولم يختلف المتدينون مع الصهاينة فى ذلك، بيد أنهم دأبوا – بشكل عام – على معارضة عمليات الحفر والتنقيب عن الآثار لزعمهم أن جل مناطق التنقيب والبحث بها مقابر يهودية قديمة[١]. وفى هذا الإطار عارضت الأحزاب الدينية مهام بعثة الآثار التابعة للجامعة العبرية فى القدس المحتلة – برئاسة عالم آثار إسرائيلى شهير يدعى « يغآل شيلو » – للحفر فى موقع «مدينة داوود» بالقرب من حائط البراق جنوبى الحرم القدسى الشريف. وقد واصل « شيلو » عمله على الرغم من إصابته بجروح بعد إشتباك بالأيدى مع المتدينين عام ١٩٨١ حتى وفاته بعد إصابته بمرض عضال، صادف أن أصيب به بعد صلاة أقامها المتدينون عليه. وقد كان خبر وفاته خبراً سعيداً فى أوساط المتدينين، حيث إعتبروا مرضه « مشيئة الله، وإنتقاماً من الملحد شيلو الذى عانى العذاب المر نتيجة غضب الخالق، والقبور المدنسة »[٢].

وحينما عزم المليونير الأمريكى اليهودى « إيرفينغ موسكوفيتش » على البناء فى حى رأس العمود فى شرقى القدس المحتلة فى شهر يوليو من العام ١٩٩٧، أرجأ رئيس الوزراء ترخيص البناء الذى منحته بلدية القدس للمليونير إستجابة إلى طلب الأحزاب الدينية التى تعتبر أن بالمنطقة مقابر يهودية قديمة. وما إنفكت الأحزاب الدينية تطالب بسن قانون للآثار يمنع الحفريات والأثريات فى الأماكن التى يعتقد المتدينون أن بها مقابر يهودية.

(١) وهكذا أضاف المتدينون باطلاً إلى باطل ، فكأن فلسطين القديمة لم يكن بها أقوام آخرون غير العبرانيين القدماء أو بنى إسرائيل القدماء، أم أنه لم يكن لهذه الأقوام مقابر!!

(٢) أنظر فى هذا: صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٩٠-٤٩١.

عاشراً: تشريح الجثث وزراعة الأعضاء:

إعتادت المستشفيات الإسرائيلية على تشريح جثث الموتى دون موافقة أهل المتوفى، ودون تصريح من المتوفى ذاته قبل وفاته، وذلك إستناداً إلى قانون التشريح المسمى « قانون علم أمراض وتشريح الجثث ». ولما كانت الشريعة تحرم المساس بجثة المتوفى، فقد عارض المتدينون هذا القانون، فتم تعديله عام ١٩٥٣ بحيث يتم توقيع ثلاثة أطباء على قرار التشريح. وفى العام ١٩٥٥ تم تعديله مرة أخرى بحيث صار من الممكن تشريح الجثث إذا كان ذلك فى خدمة الصالح العام، فإحتج المتدينون بشدة. وقد نظم المتدينون مظاهرات إحتجاج ضخمة بعد أن ألغت وزارة الصحة – فى عام ١٩٦١ – تعهداً سابقاً كانت تلتزم به المستشفيات يقضى بتسليم جثث المرضى إلى ذويهم فى حالة طلب هؤلاء المرضى ذلك قبل موتهم. وقد إستمرت هذه التظاهرات حتى حرب ١٩٦٧. ولا تزال الأحزاب الدينية تطالب بسن قانون معدل لتشريح الجثث فى الكنيست يحترم تعاليم الشريعة. كما أعرب المتدينون – دوماً – عن معارضتهم لعمليات زرع الأعضاء، ومطالبتهم بسن قانون يشترط موافقة حاخام معتمد على عمليات زرع الأعضاء فى الحالات الخطيرة كزراعة القلب، وغيرها [١].

(١) أنظر فى هذا الشأن: – **المرجع السابق**، ص: ٤٩٣–٤٩٤.

حادى عشر: حائط البراق (حائط المبكى):

ظل حائط البراق فى القدس المحتلة موضع صراع بين أهل فلسطين الشرعيين، وبين المستوطنين اليهود القادمين من شتى أصقاع الأرض وذلك حتى العام ١٩٦٧ [١] حينما إحتل الجيش الإسرائيلى شرقى القدس. ومنذ ذلك الحين نشب صراع جديد حول الحائط بين اليهود أنفسهم حيث رأى العلمانيون أن الحائط يمثل رمزاً قومياً تجب زيارته على كل ذكر وأنثى، وكل صغير وكبير، فأصبحت ساحة الحائط – بعد هدم المنازل العربية التى كانت بها – مزاراً لجموع اليهود العلمانيين الذين أتوا للعبادة، وللرقص وقضاء الوقت واللهو. كما إتخذت الدولة الساحة مكاناً لعقد الإحتفالات واللقاءات الجماهيرية، والمهرجانات وحفلات تخريج ضباط الجيش. أما المتدينون، فقد نظروا للحائط على أنه مكان للعبادة فقط، وما عدا ذلك تدنيس لقدسية المكان.

وقد شهدت ساحة الحائط العديد من المصادمات بين العلمانيين والمتدينين، وخاصة أن المتدينين – وعلى رأسهم الحاخامية الرئيسية التى تشرف على إدارة الحائط منذ عام ١٩٦٧ – يرفضون السماح للنساء بالصلاة هناك لإعتقادهم أن صلاة النساء الجماعية هناك محرمة، وأنه لا يجوز للمرأة أن تلمس التوراة أو تقرأ منها أو أن تضع رداء الصلاة (الطاليت) على كتفها. وقد إستمر الخلاف قائماً حول هذا الموضوع حتى تشكلت مجموعة نسائية بإسم « نساء الحائط » تدافع عن حق المرأة فى الصلاة عند الحائط. وقد إعتمدت هذه المجموعة على كتابات بعض الحاخامات داخل « إسرائيل » وخارجها تؤيد صلاة المرأة تلك. وقد أصدر الحاخامان الأكبران – فى نهاية الثمانينيات – فتوى تحرم على النساء قراءة التوراه عند الحائط، فرفعت مجموعة « نساء الحائط » دعوى قضائية ضد الحاخامية أمام محكمة العدل العليا، التى أقرت فى حكمها الصادر فى ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ مبدأ حق النساء فى الصلاة عند الحائط، بيد أنها حظرت عليهن الصلاة بصوت عال لأن الشريعة اليهودية تحظر على النساء أداء الصلاة بصوت عال فى وجود الرجال [٢].

(١) حاول اليهود السيطرة على الحائط منذ ١٨٥٠ حينما حاول الحاخام « كاليشر » شراءه، ثم كرر « روتشيلد » المحاولة، وكذلك البنك الأنجلو – فلسطينى. ثم لجأ اليهود إلى العنف. وقد شهد عاما ١٩٢٨و ١٩٢٩ أبرز المصادمات بين العرب واليهود، والتى إنتهت بإقرار لجنة تحقيق بريطانية تملك العرب للحائط. وقد طلبت اللجنة من اليهود زيارة الحائط للأغراض الدينية فقط، ودون أن ينفخوا فى البوق (الشوفاز). أنظر:

– وهيب أبو واصل؛ **سجل محاولات الإعتداء على الأقصى، والتى بدأت قبل إحتلال القدس** (ملف تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢٧أكتوبر ١٩٩٦)، ص : ١٣.

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٨٧.

(٢) أنظر فى هذا الشأن: – المرجع السابق، ص: ٤٨٨– ٤٩٠، وكذلك:

- Encyclopaedia Judaica, Year Book : 1990 - 1991, **Op. cit.**, P. : 325 - 326.

ثانى عشر: مقتل « إسحق رابين »:

فجرت عملية التسوية التى شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فى رعايتها فى أعقاب حرب الخليج الثانية الصراعات بين دعاة التنازل عن أجزاء من أراضى ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب، وبين دعاة « إسرائيل الكبرى ». وقد وصلت هذه الصراعات إلى ذروتها مع إتفاقية أوسلو التى وقعتها حكومة « اسحق رابين » مع منظمة التحرير الفلسطينية (١). لقد سبق لنا القول أن دعاة الصهيونية الدينية شرعوا – منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات – فى المطالبة بفك عرى التحالف مع الدولة « العلمانية »، الأمر الذى ترجم فى شكل تحدى زعماء ونشطاء الصهيونية الدينية الدولة ومؤسساتها (٢). لقد أدت سياسات حزب العمل المتصلة بعملية التسوية مع العرب إلى تبدل حلفائه من المعسكر الدينى، فحزب شاس صار حليفاً له فى إئتلاف ١٩٩٢، وأيد سياساته تلك نظير إستمرار تدفق الإعتمادات المالية على مؤسسات شاس، وهو الهدف الأول لهذا الحزب دوماً. أما بصدد موضوع التسوية مع العرب فيرى حزب شاس أن لتنازل عن أجزاء من أراضى ١٩٦٧ يحدده جنرالات الجيش الذين فى إستطاعتهم تحديد ما يحقق أمن الدولة ويحافظ على أرواح اليهود. أما حزب المفدال – الحليف التاريخى لحزب الماباى – فقد عارض بشدة عملية التسوية، وإنضم إلى دعاة الحفاظ على كل الأراضى التى إستولت عليها « إسرائيل » عام ١٩٦٧ فى الضفة والقطاع والجولان، وهكذا صار حليف الأمس معارض اليوم. بيد أن الأمر لم يقتصر على معارضة المفدال لسياسات حزب العمل، وإنما إنتهى إلى إقدام أحد نشطاء الصهيونية الدينية على قتل زعيم حزب العمل، فتواكب صراع المتدينين والعلمانيين مع صراع دعاة التسوية مع العرب ودعاة « إسرائيل الكبرى »، وشهدت البلاد إنقساماً لم تشهده من قبل، فما هى بيئة التطرف الدينى والسياسى التى أثمرت عملية قتل يهودى – من أنصار الصهيونية الدينية – لرئيس الوزراء ووزير الدفاع؟ (٣).

---

(١) يذكر أن إتفاقى أوسلو أفضيا إلى إنقسام شديد فى المجتمع الصهيونى، حيث حصل الإتفاق الأول على (٦١) صوتاً مقابل (٥٠) وإمتناع (٨). أما الثانى فقد حصل على (٦١) صوتاً مقابل (٥٩) صوتاً فى الكنيست. وقد إشتد هذا الإنقسام بعد أن ألمح « رابين » إلى إمكانية التنازل عن أجزاء من الجولان السورية المحتلة مقابل ترتيبات أمن وسلام مع سوريا. أنظر بشأن تداعيات عملية التسوية تلك:

- Doron, G., **Israel and the Rabin Assassination** (Current History, January 1996, Vol. 95, No. 597), P. : 7 - 8.

(٢) وذلك فى المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) كان المؤرخ الإسرائيلى « يهوشفاط هركابى » – الذى كان من مؤيدى سحق منظمة التحرير ثم صار من المتحمسين لعملية التسوية – قد توقع فى يناير ١٩٩٤ قتل « رابين »، فقد صرح قبل موته: « إن الجدل الداخلى (فى إسرائيل) سيكون رهيباً، وستقع إغتيالات تطال بعض الشخصيات ورابين لن يموت موتاً طبيعياً ». ورد هذا فى كتاب للصحفى الإسرائيلى «امنون كابليوك» صدر بالفرنسية فى باريس بعنوان « رابين، إغتيال سياسى: الدين، القومية، والعنف فى إسرائيل ». وقد عرضت مقاطع مطولة منه بالعربية فى جريدة الحياة الصادرة من لندن من ٢٤ يوليو ١٩٩٦.

لقد ظهرت إشارات تحريضية واضحة فى صفوف المتدينين واليمين بشكل عام، توجت بفتوى دينية بإهدار دم « رابين »، و « كل من يفرط فى « أرض إسرائيل التاريخية ». من هذه الإشارات التحريضية ما شرع فيه اليمين المتطرف من طبع ملصقات مناهضة لـ «رابين»، والتى كانت تشاهد على الحوائط والسيارات وواجهات المتاجر وحقائب الطلبة، كما نظم اليمين تظاهرات إحتجاجية ضد سياسات الحكومة إستخدمت فيها شعارات معادية لـ «رابين»(١).

وكان المتحدث بإسم مجلس مستوطنات الضفة والقطاع « اهارون دومف » قد بعث – فى ١٣ مايو ١٩٩٤ – رسالة إلى « رابين » محذراً إياه من تبعيات عملية التسوية، وقائلاً له: «بالنسبة للكثيرين فى إسرائيل يعتبر عدم إنحيازك وحكومتك إلى جانب معاناة اليهود... سبباً فى إحساس مرير بالغربة، حيث تترجم هذه الغربة، لدى الكثيرين، إلى يأس، ولدى القلة قد يؤدى هذا اليأس إلى أعمال متطرفة... وللأسف فثمة أصوات ترى أن الحل الوحيد هو الإغتيال السياسى، وهذا الإغتيال – لا سمح الله – يعد أمراً خطيراً من جميع الجوانب.. ولكننى وجدت أنه من الصواب أن أحذرك من هذا، فإذا واصلت هذا الطريق ستتحمل على الأقل المسؤولية غير المباشرة بسبب عمل شيطانى من شخص ما » (٢). وفى أعقاب عملية إغتيال « رابين »، تناقلت الصحف الإسرائيلية أخباراً مفادها أن ثلاثة من الحاخامات – هم « دوف ليور » من كريات أربع و « دانيال شيلو » من مكدوميم، و اليعازر ميلاميد سكرتير مجلس المستوطنات فى الضفة والقطاع – قد طلبوا من أشهر أربعين من كبار الحاخامين فى « إسرائيل » بوجوب إصدار فتوى بالحكم بموت « رابين » بسبب عملية التسوية التى ينتهجها، وذلك من خلال إخضاعه لما يسمى بـ « حكم دين موسير »، وهو حكم حاخامى قديم – يبيح قتل أى شخص يعرض اليهود عمداً للخطر بنقل معلومات أو ممتلكات « الشعب اليهودى » إلى شعب أجنبى، والذى يرى الكثير من الحاخامين أنه قد عفا عليه الزمن. وقد جاء فى الطلب: « هل يمكن للحكومة السيئة ورئيسها طبقاً للهالاخاه أن يعتبرا متواطئين فى جرائم القتل، وهل يحذران من أنهما إذا إستمرا فى تهديد سكان يهودا والسامرة وغزة يمكن لكل يهودى فى إسرائيل أن

---

(١) من هذه الشعارات: الشعب ضد الخيانة، رابين قاتل، رابين – بيريز أولاً، رابين كلب الحكومة قنبلة موقوتة، حكومة رابين تضحى بحياة اليهود، أيام الطاغية معدودة، رابين إلى الجحيم، بالدم والنار سنطرد رابين، رابين متعاون مع المجرم عرفات، رابين يبيع وطننا. وكانت الحكومة توصف بـ: العصابة الحاكمة، والعصابة المجرمة،والحكومة الدموية، والحكومة المجنونة. وقد ربط الكثير من الشعارات بين أوسلو والنازية حال: المعاهدة مع عرفات هى معاهدة ميونيخ، ورابين يسير على درب هتلر، ورابين يدفعنا إلى محرقة جديدة، وغيرها.

(٢) ورد فى هذا فى صحيفة معاريف بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٥، أنظر: **مختارات إسرائيلية**، عدد (١٣)، يناير ١٩٩٦، ص: ٢٢.

يتصرف لإقامة العدل طبقاً لدين موسير »[1]. وذلك إلى جانب فتوى الـ (١٥٠٠) حاخام – وعلى رأسهم الحاخام الأكبر السابق « شابيرا » – بعدم جواز إخلاء القواعد العسكرية فى الضفة والقطاع فى يوليو ١٩٩٥، والتى سبق لنا أن عرضنا لها[2].

وفى عدد ٩-١٦ نوفمبر ١٩٩٥، كشفت مجلة « جيروزاليم ريبورت » عن قيام مجموعة من الحاخامين بشعائر صلاة اللعنة[3] ضد « اسحق رابين » والتى تسمى بالآرامية «بولسانورا » أى « أسواط أو أسهم النار »، والتى تعنى إستنزال الموت بحقه بقوة روحية، وذلك فى الخامس من أكتوبر ١٩٩٥، أمام منزل « رابين ». وفى ذات اليوم جرت تظاهرة ضخمة فى ساحة صهيون بالقدس شارك فيها أنصار اليمين، مرددين كلمات مثل: « خائن »، « اوشفيتز »، تصفية الدولة »، وشعارات مثل: « الحكومة غير شرعية »، « رابين قاتل » « بالدم والنار سنطرد رابين ». وقد شارك « بنيامين نتانياهو » فى هذه التظاهرة وهاجم حكومة « رابين » بشدة. وفى اليوم التالى أعلن « نتانياهو » فى الكنيست أن « رابين لا يحب بلاده، ولا يعتبر إسرائيل وطناً له، إنه يبيع وطنه كسلعة »[4].

(١) وقد أوردت ذلك صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥، أنظر : جريدة الحياة، لندن، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥. وعلى الرغم من أن هؤلاء الحاخامات لم يتلقوا سوى إجابات قليلة وغامضة على سؤالهم هذا، إلا أن قاتل « رابين » وجد ذلك كافياً لتنفيذ خطته.

(٢) وذلك فى نهاية المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) يستخدم هؤلاء الحاخامين هذه الشعائر ضد من يحارب الدين. وقد أقيمت هذه الشعائر أمام منزل « رابين » فى ليلة يوم عيد « الغفران: كيبور » حيث يقرأ الحاخامات اللعنة من التوراه، وجاء فيها « لقد أخذنا الإذن وطلبنا من ملائكة الدمار أن يسلطوا السيف على إسحق بن روزا المعروف برابين، ويقتلوا هذا الرجل الشرير الذى أعطى أرض إسرائيل إلى أعدائنا أولاد إسماعيل » ثم تم النفخ بالبوق. وقد قال أحد الحاخامين المشاركين فى الصلاة التابعين لحركة كاخ أن « رابين » لن يعيش طويلاً إذ أن الملائكة أعطت أوامرها بمعاناته، وموته، وسوف يظهر هذا خلال ثلاثين يوماً. ويذكر أن يهوداً آخرين فى إسرائيل كانوا قد لعنوا « غرثون اغرون » –رئيس بلدية القدس فى الخمسينيات لإنشائه مسبحاً مختلطاً، ومات بعد سنة، ولعنوا عالم الآثار « يغآل شيلو »، وتوفى بالسرطان بعد سنة من اللعنة. كما لعن حزب بوعالى أغودا بعد مشاركته فى حكومة ١٩٦١ فتوفى رئيسها « بنيامين بنز » بعد فترة قصيرة. ولما تساقطت الصواريخ العراقية على «إسرائيل» إبان حرب الخليج الثانية، أقيمت شعائر اللعنة ضد « صدام بن صبحه » . هذا ويتبع هؤلاء الحاخامات جماعة القبلاه اليهودية التى تستخدم الشعوذة والسحر وتجد أنصار لها فى وسط يهود أوربا الشرقية ويهود المغرب. وقد أوردت جريدة الحياة الصادرة من لندن (٧ نوفمبر ١٩٩٥) مقاطع مطولة من مقالة مجلة « جيروزاليم ريبورت».

(٤) وكان «نتانياهو» قد شارك فى تظاهرة أخرى، رُفع خلالها نعش أسود كُتب عليه «رابين يدفن الصهيونية»، كما شبه «نتانياهو» – فى خطبه – أساليب «رابين» بأساليب «تشاوشيسكو»، وقال فى مقابلة مرئية – فى مارس ١٩٩٥ – أن حركة حماس تلقت رسائل من «رابين» و «عرفات» تجيز لها قتل اليهود ليس فى قطاع غزة وإنما فى الضفة الغربية لإجلائهم عن هذه المنطقة وإنشاء سلطة فلسطينية فيها. انظر :

– أمنون كابليوك؛ **رابين ، إغتيال سياسى ...، مرجع سبق ذكره**، ٢٥ يوليو ١٩٩٦.

وكذلك انظر فى شأن الهجوم اليمينى على حكومة «رابين» وسياستها :

- Ellis, M.; **Murdering Rabin and The Jewish Covenant** (Middle East Policy, Vol. IV, No.3, March 1996), P. 72 , 73.

وفى العاشر من أكتوبر ١٩٩٥ تعرض « رابين » – أثناء حضوره إجتماعاً للمهاجرين الأنجلوسكسون الجدد فى معهد للرياضة بتل أبيب – لسلسلة من الشتائم والتهديدات من قبل البعض، الذين كان من بينهم حاخام الجامعة العبرية بالقدس، مما إضطر « رابين » إلى قطع خطابه ومغادرة المكان. وقبيل إغتيال « رابين » بـ (٢٠) يوماً، طلب « آريل شارون » محاكمة «رابين» و «بيريز». أما زعيم حزب موليدت اليمينى « رحبعام زئيفى » فقد صرّح بأن « رابين وبيريز وكل وزراء الحكومة وموظفيها سيحاكمون يوماً على إنصياعهم لأعدائنا وعلى الذل الذى يلحقوه بالشعب» كما أعلن « روفائيل ايتان » – زعيم حركة تسوميت اليمينية – أمام تلاميذ إحدى مدارس حيفا أنه بموجب القانون الإسرائيلى فإن من يتخلى عن أراضى إسرائيل يواجه عقوبة الموت أو السجن المؤبد . وقد شكلت أقوال رئيس الدولة « عيزرا وايزمان » تهديداً لمصداقية سياسات الحكومة، فمن أقواله: « إن رابين لا يعرف جيداً ما يفعله، وأنه يتسرع كثيراً...وغير حذر ...»، « ينبغى وقف مسيرة السلام وإعادة تقييم الوضع » « إن إتفاقية أوسلو لا قيمة لها لأنها لم تقر إلا بغالبية صوت واحد ». كما جاءت تصرفاته فى مصلحة اليمين، فقد رفض مقابلة بضع آلاف من المستوطنين الذين قرروا مغادرة الأراضى المحتلة إلى « إسرائيل » بمساعدة حركة السلام الآن، فى الوقت الذى دأب فيه على زيارة المستوطنات ومقابلة معارضى التسوية كما أنه عطل إتفاق إخلاء سبيل السجينات الفلسطينيات[1].

ويؤيد الأمريكيون اليهود معارضى عملية التسوية، ويشكل مهاجروهم إلى « إسرائيل » (حوالى ١,٢ ٪ من سكان إسرائيل) نسبة كبيرة من المتطرفين اليمينيين[2]. وقد أغضب ذلك «رابين »، وقال عن الأمريكيين اليهود « إن كلامهم كثير ومساعداتهم قليلة ». وفى زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة قال لهم: « لا تتدخلوا فى شؤوننا، إن هذا حق فقط لمن يعيش فى إسرائيل، ومن يخدم أبناؤهم بالجيش الإسرائيلى.. إن دوركم يقتصر فقط على تجميع الأموال لمساعدة دمج المهاجرين الجدد »[3].

(١) وقد دفع هذا بأحد أحفاد «اربين» – أثناء الجنازة – إلى التوجه لوايزمان قائلاً «اخرج، غادر هذا المكان». وردت مواقف قيادات اليمين المتطرف ووايزمان هذه فى : أمنون كابليوك، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٢) مارس اليهود القادمون من الولايات المتحدة دوراً هاماً فى منظمة يمينية تسمى «أنها بلادنا : زوارتسينو» من خلال تنظيم التظاهرات الإحتجاجية. وقد خرج من صفوف هؤلاء مرتكب مذبحة الحرم الإبراهيمى «باروخ غولدشتاين»، والرئيس الحالى لحركة كاخ «باروخ مرزل». وكان حاخام بروكلين «ابراهام هيشت» قد صرّح فى أكتوبر ١٩٩٥ أن «رابين» يستحق الموت وفقاً للقوانين اليهودية لأنه يتعمد تقديم أجساد وأملاك اليهود إلى الغوييم (غير اليهود)، وأن هذا الحكم هو الوحيد الذى يجب أن يطبق بحقه. انظر فى ذلك **المرجع السابق**، نفس المكان.

(٣) وغنى عن البيان أن الدولة أعلنت منذ اليوم الأول لقيامها أنها ملك لكل اليهود، وليس لليهود الذين يعيشون فى إسرائيل فقط، فكل يهودى بالخارج مواطن محتمل. ولم يحدث قط أن تكلم قادة إسرائيل بهذا الشكل عن يهود الخارج. انظر : طارق حسن؛ **التمزق اليهودى : إغتيال رابين** (جريدة الأهرام، القاهرة، ١٨ نوفمبر ١٩٩٥).

كانت حرب ٦٧ ، لدى الصهيونيين المتدينين بمثابة **معجزة إلهية**، ومن هنا صار كل شيء مقدساً: الشعب، والأرض، والجيش، وصار المسيح المنتظر « يقف خلف الباب »، وأضحت المستوطنات رمزاً لمرحلة إنتظار المسيح، تلك المستوطنات التى شرع فى بنائها حزب العمل ثم أكملها حزب الليكود [(١)]. ومنذ ذلك الحين نمت أسطورة «الخلاص المسيحانى» وقرب مجىء المسيح. ومع توقيع إتفاقيتى أوسلو وجد جيل كامل نفسه أمام نقيضين هما: - هل يحافظ على إيمانه بإسرائيل الكبرى، وعقيدة الخلاص؟، أم يطيع الدولة الإسرائيلية وقوانينها؟ ثم ما هو مصدر السلطات، بمعنى أهو الشعب عبر ممثليه فى البرلمان ؟ أم الحاخامين الذين يفسرون القوانين التى تعود إلى زمن غابر ؟ أى ماذا نختار : الديمقراطية أم اللاهوت؟ [(٢)].

إختار المتدينون الأكثر تطرفاً فى المعسكر الصهيونى الدينى اللاهوت على الديمقراطية إستناداً إلى مقولة لأحد حكماء اليهود ممن عاشوا فى القرون الوسطى مفادها أن الواجب الإلهى بالإقامة فى « أرض إسرائيل » يعادل مجموع الـ (٦١٣) فرضاً فى الديانة اليهودية. ولهذا إعتقد هؤلاء أن كل الطرق التى تحقق هذا الهدف صالحة بما فيها العنف، لأنه ينفذ إرادة الله. ومنذ ذلك الحين إرتفعت أصوات العديد من الحاخامين متهمة « رابين » وحكومته بالخيانة، ومخالفة تعاليم التوراه. بل إن إحدى المجلات الدينية كتبت فى يوليو ١٩٩٥ تقول: «لن يصيبنا العجب إذا إعتنق رئيس الوزراء وأعضاء حكومته يوماً الدين المسيحى، فهم مهيأون لمثل هذا التحول، إذ لم يعودوا من اليهود، لقد وصلوا الآن إلى مرحلة ما بعد اليهودية » [(٣)].

وفى هذا الجو الملىء بالتحريض، وفى هذه البيئة المتسمة بالتطرف السياسى والدينى توجه « ييغال عامير » - فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥ - لقتل « رابين » مزوداً بمسدسه [(٤)]، وبفتوى

---

(١) انظر لتفاصيل أوسع حول نتائج حرب ١٩٦٧ على «إسرائيل» من الداخل : الفصل التالى.

(٢) أمنون كابليوك، **مرجع سبق ذكره**، ٢٦ يوليو ١٩٩٦.

(٣) **المرجع السابق**، نفس المكان.

يذكر أن رابين كان قد عبّر ضمناً عن تجاوز فكرة «إسرائيل الكبرى» فى أكثر من مناسبة، ففى أعقاب توقيع إتفاق «طابا» فى واشنطن قال «إننا لسنا وحدنا على هذه الأرض والتربة، لذلك فإننا نتقاسم اليوم مع الشعب الفلسطينى هذه الأرض...» كما قال أن «العهد القديم ليس بسفر لتسجيل ملكية الأراضى..... إن القداسة لاترتبط بالأرض بقدر إرتباطها بالقيم...». وقد أثارت هذه العبارات المتدينين بشدة، وذلك على الرغم من أن أقوال «رابين» وأفعاله الأخرى لم تكن أبداً تفرط فى «أرض إسرائيل التاريخية» ، إذ لم يتنازل عن ثوابت الصهيونية، ولم يفكك مستوطنة أو يعيد لاجئاً فلسطينياً، ولم يوافق قط على دولة فلسطينية. ويؤيد هذا ما قاله «رابين» أمام الكنيست فى الخامس من أكتوبر ١٩٩٥ : «نحن ننظر إلى الحل النهائى فى إطار دولة إسرائيل التى ستضم معظم رقعة أرض إسرائيل كما كانت تحت الإنتداب البريطانى، وإلى جانبها كيان فلسطينى يشكل موطناً لمعظم سكان الضفة والقطاع الفلسطينيين... وهو كيان أقل من دولة ... كما أن حدود إسرائيل لن تعود إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ ..» انظر مقتطفات من هذا الخطاب فى :

- مجلة الدراسات الفلسطينية، وثائق فلسطينية، عدد (٢٥) شتاء ١٩٩٦، ص : ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤) انظر فى شأن خلفية القاتل :

- **المرجع السابق**، ٢٤ يوليو ١٩٩٦.

=

حاخامية تعتبر « رابين » خائناً للشعب اليهودى مثله مثل « من يعطى الأرض المقدسة لأعداء إسرائيل ». و« عامير » هذا ليس مخبولاً أو معتوهاً وإنما هو نتاج طبيعى لدولة قامت بحد السيف، وثقافة دينية تقدس الأرض وتعادى كل من هو غير يهودى. لقد كان «العنف» الوسيلة الرئيسية والمثلى أمام الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها ولا يزال، ثم صارت كل الوسائل شرعية للدفاع عن الأرض التى أضحت مقدسة فى نظر المتدينين . بيد أنه وحتى إغتيال «رابين» كان هذا العنف موجهاً ضد العرب فقط أينما كانوا [(١)]. ومنذ مقتل « رابين » صار «العنف» موجهاً أيضاً نحو اليهود. وينتمى « عامير » إلى جيل الشباب الذى ولد ونشأ بعد عام ١٩٦٧ وهو ينحدر من أسرة متدينة جداً هاجرت من اليمن عام ١٩٤٨، وسكنت فى حى نافيه عامال شرقى مدينة هرتزليا، وهو حى جل سكانه من البائسين، وهكذا كان حال أسرة «عامير». وقد درس «عامير» فى مدرسة دينية بالحى ثم إلتحق بيشيفاه لتعلم التوراه والتلمود فى أشدود، ثم خدم فى وحدة « جولانى » العسكرية المميزة، وإلتحق بكلية الحقوق بجامعة بار ايلان، فى نفس الوقت الذى كان يدرس فى الكوليل الملحق بالجامعة، والمخصص للدراسات الدينية العليا، وكان عامير قليل الإكتراث بدراسة الحقوق، ومثابراً وبارعاً ومتفوقاً فى الكوليل، كما كان « عامير » من أبرز نشطاء اليمين الدينى فى الجامعة [(٢)].

وكان مما قاله « عامير » فى قاعة المحكمة: « حسب الشريعة عندما يقوم يهودى بتسليم شعبه وأرضه للعدو، يجب أن يقتل ....، وهناك أوامر إلهية أهم بكثير من وصية « لا تقتل »، ومنها إنقاذ النفس..لقد أنقذت أرواح اليهود بقتلى رئيس وزراء يصافح كبير السفاحين، ويطلق سراح المخربين من السجون الذين يقومون بعد عدة أيام بقتل اليهود...وقد قمت بعملى هذا بمفردى، وربما كان الرب يعمل معى » [(٣)].

=

- Ellis, M.; **Op. cit.**, P. : 75.

ويذكر أن كل مستوطنى الضفة الغربية وقطاع غزة يُصرح لهم باستخدام السلاح ضد العرب وقد حصل «عامير» على ترخيص مسدسه الذى قتل به «رابين» لاستخدامه ضد العرب.

(١) أورد «إسرائيل شاحاك» فى كتابه «التاريخ اليهودى، الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة» نصوصاً توراتية وتلمودية عدة تحض اليهود على قتل غير اليهود، ومن هذه النصوص ما يُحرّم تدنيس السبت لإنقاذ عربى من الموت، وأن النبى موسى - عليه السلام - كما تزعم توراتهم لام جيشه لأنه لم يقتل الأطفال الذكور (الإصحاح (٣١) من سفر العدد ١٣ - ١٨ . انظر :

- إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودى ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢٠ - ١٣٥.

(٢) انظر عن «عامير» :

- ديفيد لافى، **من هو قاتل رابين ؟** ، جريدة معاريف ٦ نوفمبر ١٩٩٥ (مختارات إسرائيلية، عدد (١٢)، ديسمبر ١٩٩٥)، ص : ١٢ - ١٣.

ويذكر أن «عامير» كان يتلذذ بمعاملة العرب بقسوة أثناء خدمته بالجيش. انظر :

- أمنون كابليوك، **مرجع سبق ذكره**، ٢٤ يوليو ١٩٩٦.

(٣) كما ورد فى جريدة معاريف بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٩٥ (مختارات إسرائيلية عدد (١٢) ديسمبر، ١٩٩٥)، ص : ١٣ - ١٤.

وفى الذكرى الثانية لمقتل «رابين» كشفت «إسرائيل» عن أجزاء من الملحق السرى لتقرير لجنة «شمغار» التى حققت فى حادثة القتل، حيث جاء أن العميل السرى لجهاز الإستخبارات الإسرائيلى «الشاباك» : «أفيشاى رافيف» قد حصل على موافقة رؤسائه على توزيع منشورات ضد «رابين» وضد إتفاق أوسلو، وعلى تقديم عدة خدمات لمنظمة «إيال» اليمينية المتطرفة التى كان «عامير» عضواً بها. وقد فُسرت أفعال «رافيف» تلك على أنها حرضت «عامير» على إرتكاب عملية القتل. وقد اعترف «يعقوب بيرى» - رئيس الشاباك السابق - بأن جهاز الشاباك قد إرتكب أخطاءً فيما يتعلق بشأن رافيف، وأشار إلى تجاوز هذا الأخير التعليمات أكثر من مرة. وقد إتهم اليسار الإسرائيلى اليمين بالعمل على إلصاق عملية قتل «رابين» بالعميل «رافيف» وإظهار عدم نجاعة جهاز الشاباك لإبعاد تهمة التحريض التى قام بها اليمين ضد «رابين» قبل مقتله. ولاتزال «إسرائيل» تشهد تداعيات هذا الموضوع حتى كتابة هذه السطور.

وبمقتل « رابين » إتسعت الهوة بين العلمانيين والمتدينين، وإبتعدت الصهيونية الدينية أكثر عن الدولة ومؤسساتها، وبدأ الحديث عن حرب أهلية وشيكة، ولعل نتائج إنتخابات العام ١٩٩٦ قد أدت إلى تهدئة الأمور بعض الشىء فحزب العمل أصبح فى المعارضة، ورئيس الوزراء صار من الليكود، والحكومة أضحت يمينية دينية تؤمن بفكرة « أرض إسرائيل الكبرى »، ولا تعترف بأطروحات « رابين » و « بيريز » السابقة، والأحزاب الدينية - الصهيونية والحريدية - حققت ما لم تحققه من قبل من خلال حصولها - مجتمعة - على (٢٣) مقعداً فى الكنيست [١].

وعلى الرغم مما تقدم، فقد صار الحديث عن « خيانة أرض إسرائيل » من الأحاديث التى تتردد كثيراً فى أوساط المستوطنين داخل مستعمرات الضفة والقطاع، وهو ما حدث بعد توقيع «نتانياهو» إتفاق الخليل مع السلطة الوطنية الفلسطينية. فهل يتكرر ما حدث مع «رابين» مرة أخرى؟، أم أن قادة الدولة إستوعبوا درس « رابين » جيداً؟.

---

(١) تجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن ثمة أصواتاً ارتفعت فى «إسرائيل» فى أعقاب قتل «رابين»، منادية بتعديل قانون العودة بحيث يمنع اليهود «المتطرفين» من دخول البلاد. وكان من بين هؤلاء «يوسى ساريد» زعيم ميرتس، و «إيهود باراك» وزير الداخلية فى ذلك الوقت، وقد بادر هذا الأخير بإتخاذ إجراءات عملية للتدقيق فى المعلومات الأساسية عن الراغبين فى الهجرة، وبحث السبل القانونية لمنع قدوم «متطرفين»، بل وأعلن «باراك» أن الأمر قد يمتد إلى الذين قدموا للسياحة أو الإقامة وأعربوا عن دعمهم وإبتهاجهم لقتل «رابين».

الفصل الخامس

فى

الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية ودورها فى الحياة السياسية

- دهليز

- المبحث الأول : الحركات والجماعات الدينية الصهيونية :

* المطلب الأول : حركة « كتلة الإيمان : غوش أُمونيم ».

* المطلب الثانى : حركة « هكذا : كاخ ».

* المطلب الثالث : حركة « الوسط الدينى : ميماد ».

- المبحث الثانى : الحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية:

* المطلب الأول : حركة « حباد » الحسيدية.

* المطلب الثانى : حركة « الطائفة الحريدية ».

* المطلب الثالث : حركة « حراس المدينة : ناطورى كارتا ».

الفصل الخامس

فى

الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية

ودورها فى الحياة السياسية

دهليز :

ينصب الإهتمام فى هذا الفصل على الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية فى «إسرائيل»، ودورها فى الحياة السياسية، فإلى جانب الأحزاب الدينية ثمة حركات وجماعات دينية غير حزبية تمارس نشاطات فى مواجهة مؤسسات الدولة الرسمية بقصد التأثير عليها فى عملية صنع القرارات السياسية على وضع تضمن معه تحقيق مطالبها أو بعض منها [(١)]. وقد إرتأينا تصنيف هذه الحركات والجماعات – إرتباطاً بموقفها من الصهيونية والدولة – إلى حركات وجماعات دينية صهيونية، وحركات وجماعات دينية معارضة للصهيونية. وفيما يلى نعالج هذا الموضوع من خلال تتبع نشأة هذه الحركات والجماعات، والوقوف على أفكارها ومبادئها، والكشف عن نشاطاتها الفعلية فى الحياة السياسية، وذلك من ثنايا مبحثين : يتناول الأول الحركات والجماعات الدينية الصهيونية، بينما يعرض الثانى للحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية.

المبحث الأول

الحركات والجماعات الدينية الصهيونية

وتتمثل أظهر هذه الحركات والجماعات فى ثلاث هى : حركة غوش أُمونيم، وحركة كاخ، وحركة ميماد [(٢)] :

المطلب الأول : حركة « كتلة الإيمان : غوش أُمونيم » :

ظهرت حركة غوش أُمونيم كجماعة داخل حزب المفدال فى أعقاب حرب العام ١٩٦٧م، ثم كحركة غير حزبية مستقلة عن حزب المفدال فى مطلع العام ١٩٧٤م. وكان ظهور هذه الحركة نتيجة لعدة ظروف وعوامل شهدتها «إسرائيل» فى أعقاب حربى ٦٧ ، و ١٩٧٣م، نعرض لها فيما يلى :

---

(١) وتمثل هذه الحركات والجماعات قوى ضغط من القوى اللارسمية للحياة السياسية فى «إسرائيل»، وهى تمارس نشاطاتها – فى دعم الحكومة أو الضغط عليها – فى الشؤون التى تتصل بأهدافها ومصالحها بطبيعة الحال.

(٢) أنظر ماسبق وأوردناه فى هامش رقم (١) ص ١٨٩ .

لقد أوشكت مساحة الأرض التى احتلها الجيش الإسرائيلى، فى أعقاب حرب العام ١٩٦٧ ، أن تتطابق مع الحدود التى حددها بعض أسفار توراة اليهود لما يسمى «ملكوت إسرائيل» ، أو «أرض الميعاد» ، فبعد ستة أيام فقط من الحرب صار جيش الدولة - التى كانت تعيش فى قلق وخوف دائمين من جيرانها العرب - يحتل شبه جزيرة سيناء المصرية، ومرتفعات الجولان السورية، والأهم من هذا وذاك : الضفة الغربية لنهر الأردن حيث المناطق الأكثر قدسية - كما ترى التوراه - عند اليهود (أورشاليم القديمة، وحائط المبكى، الخليل وقبور الأنبياء، يهودا والسامرة [1] ، بيت آيل ، ....) والتى كانت تحت الحكم الأردنى.

وعلى الرغم من أن «إنتصار ١٩٦٧» قد حققه جنود دولة علمانية إلا أنه مثّل فرصة للمتدينين لابتعاث جملة من القيم الدينية كانت الصهيونية قد غيّبتها تماماً، فحرب ١٩٦٧ صارت معجزة إلهية، وهدية ربانية لـ «الشعب المختار»، وعقاباً لأعدائه، وهى ، أيضاً، بداية الخلاص والإفتداء، وقرينة على قرب مجئ المسيح المخلص. ومنذ تلك الأيام أضحى كل شئ مقدس : الجيش الذى حقق الإنتصار، الشعب الذى قاد الجيش، وقبل كل هذا وذاك الأرض، الأرض التى «تم تحريرها بعد ألفى عام من الإحتلال» ، وبالتالى فإن المساس بها لدى قطاع واسع من المتدينين يعد إنتهاكاً للوصايا الدينية وخروجاً على عملية الإفتداء. وقد وصف الحاخام «موشيه ليفنغر» ماحدث فى ستة أيام بقوله : «لقد أفاق الجميع من سبات الحياة الخاصة ورأوا بأم أعينهم عودة صهيون» ، واعتبر أن ما حدث هو من فعل العناية الإلهية «التى شاءت تحرير أجزاء كبيرة من أراضينا» [2] . كما وصف الحاخام «مناحيم كشر» ماحدث عام ١٩٦٧ - فى كتاب له صدر عام ١٩٦٨ تحت إسم «بحث شامل لطرق الخلاص ودلائله» - بأنه «أعظم حدث فى تاريخ الشعب اليهودى منذ حرب اليهود ضد اليونانيين بقيادة متتياهو الحشمونائى» ، وقد أورد فى كتابه هذا إشارات «صوت بوق المسيح» الذى «يوشك على الظهور» ، وكذلك العديد من الدلائل التى تشير إلى قرب مجئ المسيح والخلاص، والتى قال أنه لم يحدث مثلها من قبل والتى منها : «فظائع الكارثة فى أوربا، وبعث دولة إسرائيل، وهجرة اليهود إليها، وفرار العرب عام ١٩٤٨ ، وإحتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ ، وغيرها» [3] . وقد

---

(١) عبارة « يهودا والسامرة» عبارة توراتية تشير للمناطق الواقعة جنوبى القدس وشماليها على التوالى، ويستخدمها ساسة الدولة للإشارة إلى الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

(٢) ورد فى :
- دانى روبنشتاين؛ **غوش أمونيم : الوجه الحقيقى للصهيونية**، ترجمة : غازى السعدى (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣)، ص : ١٥ .

(٣) **المرجع السابق**، ص : ١٦ . وتجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا فى عرض الظروف التى شهدتها «إسرائيل» بعد حربى ٦٧ ، و ١٩٧٣ على العديد من المراجع ، أهمها : =
- جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٨ - ١٧٢ .

شهدت البلاد فى أعقاب حرب ١٩٦٧ إزدهاراً اقتصادياً لم تشهده من قبل، وثقة بالنفس فى كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته، وصارت عبارة «الذى لا يقهر» تسبق دوماً إسم «إسرائيل» [1] .

هذا، ولم يكن الشعور بالمعجزة فى أعقاب ١٩٦٧ قاصراً على المتدينين فقط، وإنما شمل أيضاً قطاعات واسعة من العلمانيين، الأمر الذى دفع بعدد كبير منهم إلى «العودة إلى الدين» بممارسة الطقوس الدينية، وزيارة «حائط المبكى» ، ولذا صار من الطبيعى أن يذهب مظليون إسرائيليون ببزاتهم العسكرية ليبكوا أمام «حائط المبكى» ، وأن يشاهد «بن غوريون» - وقد اعتمر قلنسوة على رأسه - وهو يصلى أمام ذات الحائط، حتى أن وزير الدفاع «موشيه دايان» علق على ذلك بقوله : « كل من لم يكن متديناً صار كذلك اليوم » [2] .

وكما صور المتدينون حرب ١٩٦٧ كمعجزة إلهية، فقد رأوا فى حرب ١٩٧٣م تعبيراً عن «آلام المخاض» التى تسبق قدوم المسيح، ذلك القدوم الذى يعنى أمراً واحداً هو إقامة «ملكوت إسرائيل» [3] . بيد أن حرب ١٩٧٣ أدت - فى واقع الأمر - إلى زعزعة وضع المؤسسة العمالية الحاكمة فى «إسرائيل» من جهة، وتصاعد قوة الشباب داخل حزب المفدال الحليف الرئيسى للمعراخ حتى ذلك الحين من جهة أخرى.

= - دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧ - ١٨ ، ٢١ - ٢٨ .
- إيان لوستك؛ **الأصولية اليهودية فى إسرائيل**، ترجمة : حسنى زينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١)، ص : ٣٦ - ٣٧ .
- Aronoff, M.; **The Institutionalisation and Cooptation of a Charismatic, Messianic, Religious - Politicial Revitalisation Movement in : Newman, D.** , (ed); The Impact of Gush Emunim : Politics and Settlement in The West Bank (St. Martin's Press, New York, 1985), P. : 47 - 49.
- Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; Civil Religion in Israel, **Op. cit.,** P. : 201 - 204.
- Roberts, S.; Party and Policy in Israel ...., **Op. cit.,** P. : 60 - 63.
- Cohen, E.; The Changing Legitimations of the State of Israel in : Medding, P., (ed); Israel........., **Op. cit.,** P. : 157 - 159.
- Weissbrod, L.; **Op. cit.,** P. : 531 - 532.
- Schnall, D., **Radical Dissent in Contemporary Israeli Politics : Cracks in the Wall** (Praeger Publishers, New York, 1979), P. : 139 - 141.

(١) وقد دفع هذا «آريل شارون» إلى القول قبل حرب ٧٣ بفترة قصيرة : « لا أحد يستطيع أن يمنعنا من البقاء فى قناة السويس، إلى الأبد، إن وضع يدنا على القناة سوف يحطم مصر من الداخل» . انظر :
- أمنون روبنشتاين؛ مراجعة الحلم الصهيونى من هرتزل إلى غوش أ مونيم، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢٠ .

(٢) انظر فى هذا :
- جيل كيبل ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٦٩ .
- دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٥ .

(٣) عزمى بشارة، **دوامة الدين والدولة فى إسرائيل** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٣)، بيروت، صيف ١٩٩٠)، ص : ٣٩ .

لقد طالب الشباب داخل المفدال (حانان بورات، زفولون هامر، يهودا بن مائير، حاييم دروكمان) - بعد أن سئموا أساليب المقايضة السياسية والتحالف شبه الدائم مع الجناح الصهيونى العمالى التى دأبت القيادة التاريخية للحزب على إتباعها - بعدم الإذعان للضغوط الدولية على «إسرائيل» لتقديم تنازلات فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب، وراحوا يعملون كجماعة ضغط داخل الحزب لإرغام قيادته على عدم الدخول فى إئتلاف حكومى يرفض ضم الأراضى المحتلة بصورة نهائية إلى الدولة [(١)].

وقد كان من نتائج حرب ١٩٧٣م ، أيضاً، تصاعد روح التماسك الإجتماعى فى صفوف المتدينين، والميل نحو التعاون مع العلمانيين، ولهذا راح المتدينون يسعون إلى إحتواء الدين الرسمى للدولة (الدين المدنى) برموزه وقيمه داخل إطار الدين التقليدى، فصوروا حرب ١٩٧٣ على أنها إحدى مراحل عملية الإفتداء. وهكذا صارت هذه الحرب - فى نظر الحاخام «إيهودا أميطال» : «معجزة إلهية»، وهى «لم تكن بين دولة إسرائيل والدول العربية، وإنما بين الأمة اليهودية وأم العالم أجمع» [(٢)]، كما كان يردد.

وفى إطار تلك الظروف، ظهرت حركة غوش أمونيم كجماعة داخل حزب المفدال فى أعقاب حرب ١٩٦٧، ثم كحركة غير حزبية مستقلة بعد حرب ١٩٧٣، بهدف رئيسى هو إستيطان الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ - وخاصة الضفة الغربية - وتهويدها، وذلك تنفيذاً لما جاء على لسان الحاخام «زيفى يهودا كوك» - الأب الروحى والفكرى للحركة - فى شأن هذه الأراضى : « إن هذه البلاد لنا ولا توجد هنا أية مناطق عربية أو أراض عربية، بل أراضى إسرائيل، تراث الآباء الخالد، وهى فى جميع حدودها الواردة فى التوراه تابعة للحكم الإسرائيلى» [(٣)].

وقد ضمت هذه الحركة جملة من المتدينين الشباب من أمثال : «حانان بورات»، «موشيه ليفنغر»، «يوحنان فريد»، «أورى اليتسور»، «حاييم دروكمان»، «بينى كاتسوفر»، «يوئيل بن نون»، وغيرهم، بجانب عدد آخر من العلمانيين. وينتمى جميع المتدينين إلى جيل واحد،

---

(١) انظر :

- ديفيد نيومان، **الإستيطان الصهيونى : دور غوش أمونيم**، ترجمة : جمال السيد (كومبيو نشر للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١)، ص : ٤٥.
- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**،ص : ٣٧.

- Roberts, S.; **Op.cit.**, P. : 60 - 61.

Liebman, S. and Don - Yehiya, E., **Op. cit.**, P. : 201 - 202.

(٢)

(٣) ورد فى :

- دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٨.

وثقافة دينية عالية، وخلفية اقتصادية مستقرة، فهم أبناء لعائلات إشكنازية قديمة وثرية ومتدينة، تلقوا تعليمهم فى المدارس الثانوية الدينية التابعة للدولة، وخاصة مدارس «بنى عقيبا»، و «مركاز هآراب» [(١)].

ولقد نشأت علاقة عميقة وفريدة بين الحاخام «زيفى يهودا كوك» - النجل الأوحد للحاخام «أبراهام كوك»، ومدير معهد مركاز هآراب بالقدس - وبين الشبيبة المتدينة داخل حزب المفدال، حيث اتخذه الشباب المتدين معلماً ومرشداً روحياً لهم، وقدّروا فيه بعده عن الصراعات الحزبية البغيضة إلى قلوبهم. وعلّم «كوك» طلابه كيفية تقرب اليهود من الدين اليهودى من خلال المحبة وليس الإكراه الدينى، وعارض حزب الأغودا ووصفه بأنه «حزب من الكفار»، كما شجع تلاميذه على التجنيد فى وحدات عسكرية مختارة. أما الفكرة الرئيسية التى لقنّها «كوك» لأتباعه فهى «التعصب الشديد لأرض إسرائيل» قبل عام ١٩٦٧ وبعده [(٢)].

وقد كتب «كوك» - عام ١٩٦٠ - أن «الجيش الإسرائيلى كله مقدس لأنه يمثل حكم شعب الله على أرضه، وملكوت السموات تتجلى حتى فى حكم ديفيد بن غوريون»، وقبيل حرب ١٩٦٧ تنبأ بما حدث حينما قال أن الجيش الإسرائيلى سوف يحرر جميع أرجاء «أرض إسرائيل»، وكشف عن أنه بكى حزناً حينما أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين لأن الدولة اليهودية لم تضم مناطق مثل نابلس وأريحا والخليل [(٣)].

ومنذ العام ١٩٦٧، صار «كوك» وأتباعه - الذين أنشأوا حركة غوش أمونيم - لايستطيعون الفصل بين الصهيونية واليهودية، وبين «القومية اليهودية»، و «الديانة اليهودية»، فكما سخّر «كوك» الأب حياته للتوفيق بين الدين والسياسة وبين المتديين والعلمانيين [(٤)]، فإن

---

(١) يذكر أن مدارس بنى عقيبا ظهرت من داخل حركة الكيبوتز الدينى، ولا يزال عدد كبير من قياداتها يأتى تقليدياً من الكيبوتزات الدينية. وهى تدير اليوم أكثر من ثلاثين مؤسسة تربوية وغير تربوية، وساهمت فى تأسيس الكثير من المستعمرات التعاونية والجماعية، ويبلغ عدد فروعها فى إسرائيل (٣٥٠) فرعاً، وينتمى إليها اليوم مايقرب من (٥٠) ألف عضو.

انظر : إيان لوستك ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٥.

- Aronoff, M.; **Op. cit.**, P. : 58 - 59.

(٢) انظر فى شأن أفكار الحاخام «كوك» الإبن :

- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٢ - ٤٦.
- دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢ - ١٦.

- Liebman, S. and Don - Yehiya, E.; **Op. cit.**, P. : 200 - 203.
- Weissbrod, L.; **Op. cit.**, P. : 532 - 533.
- Schnall, D.; **Op. cit.**, P. : 142 - 144.

(٣) إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٤ - ٤٥.

(٤) سبق لنا أن عرضنا - فى الفصل الأول من هذا الباب - كيف أن «كوك» الأب قد رأى أن جيل المستوطنين الصهاينة فى فلسطين ينفذون تعاليم الدين باستيطانهم فى فلسطين، كما أنه اعتبر الصهيونية «هبة إلهية داخل الروح اليهودية، تسبق قدوم المسيح المنتظر»، وأن الصهاينة هم «يد الله التى تنفذ المهمة السماوية لتقريب موعد الخلاص، وأن «شعب إسرائيل» والتوراة و «أرض إسرائيل» مزيج واحد، وأن العيش والعمل فى «أرض إسرائيل» فريضة إلهية (ميتسفا) تعادل الفرائض الدينية الأخرى مجتمعة.

«كوك» الإبن سار على نفس الطريق، فراح يمسح على الصهيونية «ديباجات خلاصية ومسيحانية»، بل وجاوز الأب بتحديده ثلاث مراحل كبرى لعملية الخلاص هى : المرحلة الأولى : عودة يهود الشتات – بجهود علمانية – إلى «أرض إسرائيل»، وقد بدأت هذه المرحلة مع ما أسماه بـ «توبة الخوف» من الأذى الجسدى فى الشتات. والمرحلة الثانية باتت ممكنة بفضل «إلتقاء الشعب اليهودى قلب يهودا والسامرة التوراتى»، وهى تستلزم «الإستيطان الكامل فى الأرض». أما المرحلة الثالثة والأخيرة فسوف تستلزم «توبة الحب»، وفيها «يدب النشاط فى صحة اليهود الروحية بفضل إحتكاكهم بكامل أرض إسرائيل فيتوبون إلى الله ويلزمون أوامره ونواهيه»، وكلما تزايد إلتزام الشعب بالفرائض الدينية كلما اقترب مجئ المسيح والخلاص[(١)].

ولهذا إرتكزت أفكار «كوك» ، وبناة غوش أُمونيم على أهمية إستيطان عموم «أرض إسرائيل»، باعتبار أن هذا الإستيطان فريضة دينية «ميتسفا». فالأرض – عندهم – مقدسة مثل الدولة ذاتها، والدولة هى «أداة الرب» من أجل إعادة «أرض إسرائيل» إلى «شعب إسرائيل»، والأمم المتحدة «خلقت دولة إسرائيل وأنشأتها بأمر من رب العالم المطلق، من أجل أن يتم الأمر الواضح الوارد فى التوراة، والقاضى (بأنهم سيرثون الأرض ويسكنونها)» كما يرى «كوك»[(٢)]. وبجانب الديباجات الدينية التى استخدمتها حركة غوش أُمونيم، فقد استخدمت مصطلحات اشتراكية صهيونية فى خطابها حال مصطلحات الرواد وإفتداء الأرض والإستيطان، وغيرها[(٣)].

وقد مرت الحركة من الناحية التنظيمية بعدة مراحل بدأت بتمرد جناح الشباب داخل حزب المفدال – فى أول مؤتمر للحزب عُقد بعد حرب ١٩٦٧ فى صيف ١٩٦٨ – على القيادات التاريخية. وقد تزامن ذلك مع شيوع آراء الحاخام «كوك»، واعتباره مرشداً روحياً لهؤلاء الشباب من جهة، ومع قيام هؤلاء الشباب بأول نشاط عملى لتجسيد آراء «كوك» من خلال واقعة الإستيطان فى مدينة الخليل العربية المحتلة على يد الحاخام «ليفنغر» من جهة أخرى[(٤)].

---

(١) إيان لوستك ، **مرجع سبق ذكره**، نفس المكان.

(٢) ورد فى :
– ديفيد نيومان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٦.
Liebman, S. and Don - Yehiya, E., **Op. cit.**, P. : 200.

(٣)

(٤) انظر فى شأن المراحل التنظيمية لنشأة حركة غوش أُمونيم :
– دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٢ – ٢٢.

- Roberts, S.; **Op. cit.**, P. : 62 - 63.
- Nielsen, N.; **Fundamentalism, Myths, and World Religions** (State University of New York Press, 1993), P. : 73 - 75.

ويذكر أننا سوف نعرض لهذه الواقعة بشئ من التفصيل فى السطور التالية.

وبنجاح أسلوب «ليفنغر» المتمثل فى «خلق الوقائع على الأرض»، تطابقت أهداف غوش أُمونيم مع أهداف حركة أخرى نشأت بعد شهرين من حرب ١٩٦٧، هى حركة «أرض إسرائيل الكاملة»، التى ضمت نخبة من الكتاب المعروفين والمثقفين والشعراء والجنرالات وزعماء كيبوتزات، وشخصيات صهيونية بارزة أخرى، بهدف العمل على الإستيطان العاجل والدائم فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، وقد خلا بيانها السياسى من أية ديباجات دينية[(١)]، فجاءت تعبيراً عن الجناح القومى المتشدد من الصهيونية العلمانية. وفى أعقاب الظهور الرسمى لحركة غوش أُمونيم، استوعبت هذه الأخيرة الكثير من أعضاء حركة أرض إسرائيل الكاملة.

وقد جاء الإعلان الرسمى عن حركة غوش أُمونيم فى عام ١٩٧٤ فى مستوطنة «كفر عتسيون» شمال الخليل كحركة شعبية احتجاجية على ما صار يسمى فى «إسرائيل» «زلزال» ١٩٧٣م. وقد تم إنشاء سكرتارية من تسعة أعضاء، وعدد من اللجان[(٢)]، وقد قُدّر عدد أفرادها ببضعة آلاف من الشباب، ولم يكن للحركة لا بطاقات عضوية ولا هياكل تنظيمية. وقد حددت الحركة مبادءها فيما يلى : « لا تنازل ولا إنسحاب ولا تخلى عن طريق الإيمان بضرورة إستيطان جميع أرجاء أرض إسرائيل»، وأن «حق اليهود فى هذه البلاد ليس خاضعاً لقوانين الشعوب بل هو حق حصلوا عليه من الله ومن التوراة، وإذا كانت قوانين الدولة لا تتفق وأوامر الله، فإن الواجب يدعو إلى عدم الإنصياع لها لأن الإستيطان فى المناطق المحتلة هو هدف أسمى لأنه يتم تنفيذاً لإرادة الله وليس القانون الإسرائيلى»[(٣)]. وقد كان الهدف المعلن للحركة – التى قصد بها أن تكون كتلة من كتل المفدال فى بادئ الأمر – عدم مشاركة المفدال فى أية حكومة إئتلافية إلا إذا اشتمل برنامجها على بند صريح يمنع تقديم أية تنازلات فى الضفة الغربية، ولذا فقد أيدت الحركة تشكيل إئتلاف وطنى يضم حزب الليكود فى ذلك الوقت[(٤)].

---

(١) انظر فى شأن حركة أرض إسرائيل الكاملة. :
– إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٢.
- Weissbrod, L.; **Op. cit.**, P. : 533.
- Bauer, J., **A New Approach to Religions - Secular Relationship,** in : Newman, D., Op. cit., P. : 95.

(٢) من هذه اللجان : اللجنة الإستيطانية برئاسة «بورات»، واللجنة السياسية برئاسة «ليفنغر»، واللجنة المالية برئاسة «يعقوب ليفين»، واللجنة الإعلامية برئاسة «يهودا حزانى»، وغيرها.

(٣) انظر :
– دانى روبنشتاين ؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٤.
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩٩.

(٤) محمود خالد، معسكر اليمين الصهيونى، **مرجع سبق ذكره، ص** : ٧٦ . وكذلك :
- Schnall, D., **Op. cit.**, P. : 149 - 150.

وقد استمدت الحركة جمهورها من دعاة الإستيطان وغلاة المتشددين من الحاخاميين والكتاب وجنرالات الجيش، ومستوطنى الضفة الغربية وغزة، وخريجى المدارس الدينية التابعة للدولة، والمعاهد الدينية التى أُنشأت فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ والمعروفة بإسم «اليشيفوت هسْدر»[١]. كما ضمت الحركة عناصر علمانية تتسم بالتشدد من أنصار حركة الصهيونية العَمالية، وحزب الليكود[٢]. وبظهور حركة غوش أمونيم شهدت «إسرائيل» ميلاد قطاع جديد يمزج بين الدين والقومية كما أراد الحاخام «كوك» الأب فى مطلع هذا القرن، إذ خلافاً للعلمانيين الذين يسيرون حاسرى الرؤوس، ولغلاة المتشددين الحريديم الذين يرتدون اللباس الأسود على الطريقة الليتوانية ويعتمرون قبعة سوداء «يارمولكا» من النسيج الأسود، صار يوجد «متدينون قوميون» يعتمدون مظهراً يجمع بين التقيد الصارم بالتعاليم الدينية والإنتماء التام للحداثة، فهم يرتدون الجينز أو الشورت وقميص يظهر فيه بوضوح خمار الصلاة ويعتمرون قلنسوة منسوجة وملونة بألوان متنوعة[٣].

وإنطلاقاً من الأفكار التى استندت إليها حركة غوش أُمونيم تلك، وإرتباطاً بما آلت إليه الدولة فى أعقاب حربى ٦٧، و ١٩٧٣م، راحت الحركة تمارس نشاطات مختلفة لتحقيق هدفها الأوحد المتمثل فى عدم التنازل عن أى شبر من «أرض إسرائيل»، والعمل على إستيطان هذه الأرض وتهويدها. ويتمثل أبرز هذه النشاطات فى التظاهر، والإحتجاج، والضغط على الحكومة، وإنشاء مستوطنات غير مرخصة، والقيام بعمليات إرهاب ضد العرب. وبرغم أن هناك جماعات أخرى تقوم بمثل هذه الأعمال، فإن أهم ما ميّز حركة غوش أمونيم هو قيامها بهذه الأعمال بشكل فعّال ومنظم، ونجاحها فى دعم وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، وزرع بذور التنافس بين قادة حزب العمل «دايان» و «آلون» من جهة، و «رابين» و «بيريز» من جهة أخرى[٤]. ويمكننا عرض هذه النشاطات على النحو التالى :

١ - الحركة كجماعة ضغط سياسى :

على الرغم من أن الحركة حركة غير حزبية، إلا أنها نجحت فى لعب دور مؤثر فى

(١) نشأت اليشيفوت هسدر فى الجيش بالتعاون مع المتدينين لاجتذاب خريجى المدارس الدينية وبنى عقيبا لتأدية الخدمة العسكرية فى هذه اليشيفوت، وذلك بعد ١٩٦٧م. وقد صممت على شاكلة وحدات الناحال العسكرية المتاحة للشباب الراغب فى حياة الكيبوتزات (التى يُقسم العمل فيها بين الزراعة والتدريب العسكرى) حيث يقسم العمل فيها بين الخدمة العسكرية والدراسة الدينية. انظر :
- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٥ - ٦٦.

(٢) انظر فى هذا بتوسع :
- Bauer, J., **Op. cit.**, P. : 95 - 103.

(٣) جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٤.

(٤) Aronoff, M., **Op. cit.**, P. : 51 - 52.

سياسات الحكومة من أجل تحقيق أهدافها، حيث استطاعت إيصال بعض قادتها إلى الكنيست على قوائم أحزاب أخرى قريبة فكرياً من أفكارها، كما كان للحركة دوماً أنصار داخل الأحزاب الأخرى، ومن هؤلاء «آريل شارون» الذى وصف دوماً بـ «الممثل الرسمى لغوش أُمونيم» فى حكومات الليكود.

وقد أُثيرت مسألة خوض إنتخابات الكنيست داخل الحركة مرة واحدة، فعارض «ليفنغر» الأمر بشدة، ووافق عليه «بورات»، وانتهى الأمر بأن قررت الحركة عدم الإنضمام إلى حزب هتحيا، والسماح لأعضائها بحرية التصرف فى هذا المجال حسب مايرونه مناسباً. لقد نشأ حزب هتحيا نتيجة تآلف أعضاء من حزب الليكود وحركة أرض إسرائيل الكبرى بعد توقيع الحكومتين الإسرائيلية والمصرية معاهدة ١٩٧٩. وبعد قرار حركة غوش أُمونيم بحرية تصرف أعضائها سياسياً، انضم الكثير من زعماء الحركة إلى الحزب الجديد، وعلى رأسهم «حانان بورات»، فصار أنصار الحركة موزعين على حزبين : المفدال وهتحيا[١]. وقد حاولت أحزاب أخرى ضم زعماء الحركة الباقين إلى صفوفها غير أنها فشلت، فقد شعر قادة الحركة بالخطر الذى سيحل بحركتهم إذا هم تحولوا إلى حزب؛ لأن أى حزب ملزم بمناقشة قضايا مثل التعليم والضرائب والتشريع، بينما الحركة لايهمها سوى الإستيطان فى «أرض إسرائيل»[٢].

وقد أنشأ الحاخام «دروكمان» حزباً خاصاً به أسماه «معسكر الصهيونية الدينية : متساد» فى مارس ١٩٨٣، ثم انضمت إليه حركة دينية جديدة أسسها «بورات» بعد أن خرج من هتحياء إسمها «أنوار : أوروت». وقد شكل «بورات» و «دروكمان» حركة دينية قومية أوسع بعد إنضمام حزب بوعالى أغودا الحريدى إلى متساد تحت إسم «التراث : مورشاه»، وقد حصل مورشاه - عام ١٩٨٤ - على ٢١ ٪ من أصوات مستوطنى غوش أُمونيم، وحصل الليكود على ٤٨ ٪، وهتحيا على ٢٣ ٪، والمفدال على ٤ ٪ من هذه الأصوات. وقد إنقسم الحزب الجديد -

(١) ظهر حزب هتحيا بعد لقاء عقد فى منزل الحاخام «كوك» فى مارس ١٩٧٩ وحضرته شخصيات قيادية عدة من غوش أُمونيم وحيروت وأرض إسرائيل الكبرى. وقد بارك «كوك» تحرك زعيم هتحيا «يوفال نئمان» وتعيينه كرئيس للحزب، وعلّق على ذلك بقوله : «أرض إسرائيل ليست دينية ولا علمانية، إنها ملك للشعب اليهودى كله، ويجب التخلى عن الأطر الدينية والعلمانية، أرض إسرائيل اليوم هى النقطة المحورية للخلاص، وينبغى للفريقين الدينى والعلمانى أن يتوافقا على كل المسائل الخلافية». وقد نال الحزب عام ١٩٨١ (٤٤,٥٠٠) صوتاً، وتمثل بثلاثة نواب، وارتفعت الأصوات التى حصل عليها عام ١٩٨٤ إلى (٨٣,٠٠٠) صوتاً وخمسة نواب. انظر :
- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٨ - ٦٩.

(٢) انظر :
- دانى روبنشتاين ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧١ - ٧٣.
- Bauer, J., **Op. cit.**, P. : 100 - 103.

عام ١٩٨٦ - إلى متساد وبوعالى أغودا. وفى الإجمال شكلت حركة غوش أُمونيم قوة سياسية لارسمية تمارس الضغط على الحكومات المختلفة بهدف إستيطان كامل ماتراه «أرض إسرائيل»، فصارت بذلك أداة تلك الحكومات فى تنفيذ سياسة الإستيطان، التى هى جوهر المشروع الصهيونى [١].

٢ - الحركة كأداة فعلية للإستيطان :

شرعت سلطات الإحتلال الإسرائيلى غداة إنتهاء عمليات حرب ١٩٦٧ فى إتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات بهدف إستيطان الأراضى المحتلة حديثاً وتهويدها. وقد شاركت حركة غوش أُمونيم فى تنفيذ السياسة الإستيطانية فى الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال ما سمى بسياسة الـ «هتخلوت» أى الإستيطان، والتى تعنى إغتصاب الأرض والإقامة فيها حتى لو كان ذلك بدون ترخيص من الحكومة [٢]. ويمكن رد جذور هذه السياسة إلى ما قام به «موشيه ليفنغر» - قبيل ظهور غوش أُمونيم - فى مدينة الخليل المحتلة. لقد استأجر «ليفنغر» وعدد من تلاميذ مركاز هآراب غرفاً فى فندق «بارك» شرقى الخليل بنية معلنة هى قضاء عيد الفصح فى المدينة والصلاة فى مغارة المكفيلا فى الحرم الإبراهيمى، وكان ذلك عام ١٩٦٨. وخلال أيام العيد أعلن «ليفنغر» أمام نائب رئيس الوزراء «آلون» والوزيرين «فرها فتيغ» و «حزانى» (من المفدال) أنه لاينوى مغادرة الخليل بعد إنتهاء العيد. ولما كانت حكومة العمال الحاكمة وقتذاك تعتمدعلى دعم حزب المفدال، فقد سمحت لجماعة «ليفنغر» بإنشاء مدرسة دينية، ثم رخصت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن - فى مارس ١٩٧٠ - بإقامة مستعمرة من (٢٥٠) وحدة سكنية، صارت تعرف بعد ذلك بإسم «كريات أربع» [٣].

(١) يذكر أننا عرضنا بشئ من التفصيل لقوة هذه الأحزاب الدينية البرلمانية فى الفصل السابق. ومما تجدر الإشارة إليه، أيضاً، فى هذا المقام أن إنسحاب «بورات» من هتحيا جاء نتيجة لتحالف هذا الأخير مع تسوميت العلمانية. وعلى الرغم من هذا فقد ظل بعض قادة غوش أُمونيم فى حزب هتحيا مثل الحاخام «اليعازر فالدمان» و «غرشون شفاط»، اللذان احتلا المرتبتين الرابعة والخامسة على قائمة الحزب بعد نئمان وإيتان وغيئولا كوهين فى إنتخابات عام ١٩٨٤. وقد حصل الحزب على ٢٣ ٪ من أصوات مستوطنى غوش أمونيم مما أهله للحصول على خمسة مقاعد فى الكنيست.

(٢) ديفيد نيومان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٧. وانظر عن نشاط الحركة الإستيطانى بشكل عام :

- Schnall, D., **Op. cit.**, P. : 149 - 152.

(٣) انظر فى هذا الشأن :

- دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥١.
- أمنون روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٥ - ١٥٠.

- Nielsen, N., **Op. cit.**, P. : 73 - 74.

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب «ليفنغر» هذا صار وسيلة مثلى لاغتصاب الأرض العربية وتهويدها واستعمارها، ولعل من المفيد أن نذكر هنا إلى أن نفس الوسيلة استخدمت وقت كتابة هذه السطور (سبتمبر ١٩٩٧) حينما أغتصب المليونير اليهودى «إرفينغ موسكوفيتش» بيتين عربيين فى منطقة رأس العمود فى القدس الشرقية المحتلة، واحتلت عائلات يهودية المنزلين. وقد توصلت الحكومة إلى إتفاق مع المستعمرين يقضى بتحويل المكان إلى مدرسة دينية يبقى فيها عشرة أشخاص بغرض الدراسة والصيانة !!. وقد علّق «موسكوفيتش» على ذلك بقوله أن «هدفى تحقق وهو الإستيطان فى القدس الشرقية»، وذلك كما جاء فى تعليقات وكالات الأنباء العربية والأجنبية.

وقد عززت غوش أُمونيم نشاطاتها الإستيطانية فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧، وذلك من خلال تنظيم المظاهرات والمسيرات المنادية بتكثيف الإستيطان فى الضفة الغربية المحتلة. وقد اتسمت هذه الفترة بشعور الإسرائيليين بالحزن والقلق والكآبة بعد حرب ١٩٧٣، وإتفاقيات الفصل بين القوات، وإرتفاع المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإعلان الصهيونية على أنها أحد أشكال العنصرية، وعزلة «إسرائيل» فى المحافل الدولية، والتى إنتهت بمبادرة «السادات».

وقد كان تأسيس مستعمرة «إيلون موريه» - قرب نابلس المحتلة - أول عمل إستيطانى تقوم به حركة غوش أُمونيم بعد ظهورها رسمياً، وذلك فى مارس ١٩٧٤. وحتى نهاية ١٩٧٥ طُرد المتظاهرون المطالبون بالإستيطان فى نابلس ست مرات، ثم رضخت حكومة «إسحق رابين» لهم وسمحت بإقامة معسكر فى كفر قدوم غربى نابلس، وهو المعسكر الذى صار مستعمرة «إيلون موريه». وقد تفاعلت قضية مستعمرة «إيلون موريه» بعد حكم المحكمة العليا - فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩ - بإخلاء المستوطنين المدنيين من قرية «روجيب» التى قامت المستعمرة على أنقاضها، حيث رأت المحكمة أنه ليس ثمة مبررات أمنية للإستيطان فى هذه المنطقة التى تسرى عليها أحكام معاهدة «لاهاى» فى شأن المناطق التى ينطبق عليها الحكم العسكرى، والتى بموجبها لايجوز للحكم العسكرى فى المناطق الخاضعة للإحتلال مصادرة أو وضع اليد على الأراضى لغير الأغراض العسكرية البحتة، على أن تعاد هذه الأراضى إلى أصحابها بعد التوصل إلى حل دائم، كما رفضت المحكمة إدعاء غوش أُمونيم بأن منطقة «يهودا والسامرة» هى جزء من «أرض إسرائيل»، وأكدت أنها تخضع للحكم العسكرى.

وحينما اعتزمت الحكومة تنفيذ القرار أكد قادة غوش أُمونيم عزمهم على البقاء، وأعلنوا أنهم «لايعترفون بقرارات المحاكم فى دولة إسرائيل فى حال تعارضها مع هدف إستيطان أرض إسرائيل». وقد قررت الحكومة بعدذلك تفويض اللجنة الوزارية لشؤون الأمن بتحديد موقع جديد فى «السامرة» لتنتقل إليه مستعمرة «إيلون موريه»، ثم قررت زيادة عدد سكان المستوطنات القائمة، وإقامة مستوطنات جديدة [١].

(١) فى مايو ١٩٨٠ أعلنت حكومة «بيغن» خطة خمسية لإنشاء تسع وخمسين مستعمرة جديدة فى الضفة الغربية استجابة لضغوط غوش أُمونيم، وقد دفع هذا «وايزمان» وزير الدفاع إلى الإستقالة. وقد دشن هذا الإجراء عهداً جديداً من التعاون المتبادل بين غوش أُمونيم وحزب ليكود. انظر فى شأن قضية «إيلون موريه» :

- دانى روبنشتاين ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٥ - ٣٧.
- **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة التاسعة، عدد (١٢)، ديسمبر ١٩٧٩م، ترجمات للصحف العبرية فى شأن قرار المحكمة العليا فى قضية «إيلون موريه»، ص : ٧٧٢ - ٧٧٩.
- جير شون كيفيان؛ **السياسات الحزبية فى إسرائيل والأراضى المحتلة**، ترجمة : مصطفى الرز (مكتبة مدبولى، القاهرة، بدون تاريخ)، ص : ٢٣٤ - ٢٣٩.

وطوال فترة حكم المعراخ من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧، استمرت تظاهرات غوش أُمونيم الإستيطانية من جهة، وظل موقف الحكومات الإسرائيلية تجاه هذه التظاهرات يتسم بالليونة والمهادنة من جهة أخرى، ففى كل مرة تهاجم الحكومة نشطاء غوش أُمونيم، وتستخدم القوة لطرد المستوطنين، ثم تقدم لهم المساعدات وترضخ لمطالبهم فى شكل إقرار إقامة مدرسة دينية لتعليم التوراه (كما حدث مع مستعمرة معاليه أدوميم فى يناير ١٩٧٥)، أو إنشاء معسكر عمالى (كما حدث مع مستعمرة عفرا فى مارس ١٩٧٥)، أو مخيم للتنقيب عن الآثار. وهكذا استخدمت الحكومات العمالية دوماً عمليات خداع ملتوية لترسيخ أقدام المستوطنين وتعزيز نشاطات غوش أُمونيم، كما استخدمت عبارات أخرى - فى إطار ما يُسمى بعمليات الإستيطان «الأمنى» - مثل البناء فى «أراض لم تسو ملكيتها» أو فى «أراض صخرية»، أو فى «أراض غير مستغلة» أو فى «أراض تعرض الحكومة تعويضاً مالياً مقابلها»[1]. وفى الإجمال، مثلت حركة غوش أُمونيم الذراع الإستيطانى العملى للحكومات العمالية المتعاقبة.

وبقدوم الليكود إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧، تصاعدت آمال حركة غوش أُمونيم بتعزيز عمليات الإستيطان، وقرب وقوع الخلاص، وبدا للبعض من أنصار غوش أُمونيم أن القيام بالتظاهرات والمسيرات الإستيطانية فى ظل حكم إئتلاف يمينى دينى غير ذى معنى. لقد أقرت حكومة «بيغن» فوراً عدداً من المستعمرات الصغيرة التى أقامتها الحركة والتى اعترفت بها الحكومات العمالية السابقة كأمر واقع. وفى سبتمبر ١٩٧٧ أعلن «شارون» - وزير الزراعة ورئيس إدارة أرض إسرائيل - عن خطة لتوطين مايزيد على مليون يهودى فى الضفة الغربية المحتلة خلال العشرين سنة المقبلة[2]. وفى الإجمال أنفقت حكومة الليكود (٤٠٠) مليون دولار فى الضفة وغزة، وأنشأت عشرين مستعمرة فى مناطق اعتبرتها الحكومات العمالية السابقة خارجة عن حدود الإستيطان، كما زاد عدد المستوطنين المقيمين فى الضفة الغربية - باستثناء وادى الأردن والقدس الشرقية - من (٣٥٠٠) نسمة تقريباً إلى (١٨,٥٠٠) نسمة. وفى أعقاب إنتخابات العام ١٩٨١، عززت حكومة اليمين عمليات الإستيطان والبنى التحتية فى الضفة والقطاع. وعند نهاية حكم الليكود فى أغسطس ١٩٨٤، وصل مجمل عدد

(١) انظر :

- دانى روبشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٨ - ٤١.
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٧٩.

(٢) انظر فى شأن مشروع «شارون» هذا، وغيره من مشاريع الإستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة :

- عبد الرحمن أبو عرفة، **الإستيطان : التطبيق العملى للصهيونية** (دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص : ١٦٥ - ١٧٦.
- أنطونى كون؛ **التنظيم الهيكلى الإسرائيلى للمدن فى الضفة الغربية : القانون والبلدوزر فى خدمة الإستيطان اليهودى**، ترجمة : محجوب عمر (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥)، ص : ٢٠٣ - ٢٤٠.

المستعمرات فى الضفة الغربية المحتلة إلى (١١٣) مستعمرة يقطنها نحو (٤٦,٠٠٠) مستوطن يهودى[1].

وقد تعاونت حركة غوش أُمونيم مع حكومات الليكود فى جميع النشاطات الإستيطانية من خلال هيئات تمثل المستوطنين أنشأتها الحركة، أهمها : رابطة تسمى «ييشع» تمثل المجالس الإقليمية لمستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمل على التنسيق بين مصالح المستوطنين ومشاريع غوش أُمونيم فى وزارات الحكومة والحكم العسكرى ومكاتب الوكالة اليهودية. ومنذ ديسمبر ١٩٧٩ أصدرت ييشع مجلة «نقطة : نيكوداه» لتصبح الصوت المعبر عن آراء المستوطنين وقضايا غوش أُمونيم. كما أنشأت الحركة التنظيم الإستيطانى «الميثاق : أمنا» لتعمل على إستيعاب أعضاء جدد فى المستوطنات وتعالج مشاكل العمل فيها، وهى تستمد ميزانيتها من الحكومة ومن الوكالة اليهودية، ولتنظيم «أمنا» ممثلون فى أوربا والولايات المتحدة[2].

وعلى الرغم من تطابق أهـداف حكومات الليكود وحركة غـوش أُمونيم فى شأن إستعمار الأرض وتهويدها، فـإن الكثيـر مـن الإختلافـات الجوهـرية قد نشبت بينهما فيما عـدا ذلك، حيث عارضت الحـركة الإنسحـاب من سيناء عبر التنسيـق مع منظمـة أخـرى ترتبط بهـا، وتعـارض الإنسحاب من مستعـمرة «يميت» - وهى حركة «وقف الإنسحـاب من سيناء» - لأنها جـزء لايتجـزأ من «أرض إسـرائيل»، والتخلى عنهـا سيـؤخر عمليـة الخلاص الإلهـى، كمـا سيصبـح سابقـة يمكن أن تتكرر مـع مستعمـرات الضفة والقطاع. ولما فشلت جهود وقف الإنسحـاب من سيناء شكّل قـادة بارزون من غوش أُمونيم - مثل «بينى كتسوفر» و «موشـيه ليفنغر» و «حاييم دروكمان» - منظمة جديدة أُطلق عليها إسم «العودة إلى سيناء : شفـوت سيناى» بهدف إعادة الحكم اليهودى إلى سيناء[3]، وفى نفس

(١) انظر فى شأن المستوطنات التابعة لحركة غوش أُمونيم بتوسع :

- Goldberg, G., **Gush Emunim New Settlements in the West Bank : From Social Movement to Regional Interest Group**, in : Ben - Zadok, E.; Local Communities and the Israeli Polity, Op. cit., P.:196 - 198.

وكذلك انظر :

- ديفيد نيومان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٥ - ١٠٣.

(٢) انظر :

- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٦٨.
- اليشا أفرات، **الجغرافيا والسياسة فى إسرائيل**، ترجمة : منير كنعان (مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٣)، ص : ٩٢.

- Goldberg, G., **Op. cit**, P. : 199.

(٣) انظر :

- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧١ - ٧٢.
- دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٤.

الوقت الذى فشلت فيه الحركة فى سيناء، توفى الحاخام «كوك»، ففقدت الحركة مرجعها الروحى الأول.

٣ - الحركة كجماعة إرهابية :

شرعت حركة غوش أُمونيم فى القيام بأعمال عنف وإرهاب - مع غيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة [١]- فى أعقاب مفاوضات التسوية التى بدأت مع إتفاقية «كامب ديفيد»، إذ لما كانت الحركة تعتبر أن جميع «أرض إسرائيل» ملك لـ «شعب إسرائيل»، وأن إستيطان هذه الأرض «واجب مقدس»، فقد كان من الطبيعى إنكار حقوق الشعب الفلسطينى التاريخية فى أرضه، ولهذا كان اللجوء إلى الإرهاب هو الوسيلة المثلى لإجبار العرب على الهجرة من أرضهم. وقد أظهرت شعارات الحركة وتصريحات قادتها الموقف العنصرى الذى تبنته الحركة تجاه العرب، حيث رفعت تظاهرات غوش أُمونيم شعارات مثل : «العربى الجيد هو العربى الميت»، «لاثقة بالعرب حتى بعد موتهم بمئة عام»، «سنصعد إلى الجبال ونحطم للعرب رؤوسهم»، وغيرها. أما تصريحات قادة الحركة فقد توعدت العرب بالقتل والطرد دوماً، ومن هذه التصريحات ماجاء على لسان «ليفنغر» حينما سئل عن الموقف من العرب الذين يرفضون الخضوع للسيادة الإسرائيلية، حيث أجاب : « إن العربى سيجد مكانه بالطبع فى إحدى الدول العربية التى يتمتع فيها العرب بالسيادة». أما الحاخام «حاييم ديفيد هليفى» فقد تمنى أن «يستمر العرب فى الحرب لكى تسفر هذه الحرب عن تفريغ إسرائيل من الأجانب»، كما آمن العديد من قادة الحركة بضرورة جعل الحياة قاسية على العرب حتى يهاجروا من البلاد [٢].

وقد ترجمت الحركة هذا العداء الشديد للعرب والمسلمين - الإسماعيليين فى خطاب الحركة - إلى العديد من العمليات الإرهابية فسقط الكثير من الشهداء العرب، واغتصبت الممتلكات، وكيف لا ، وقد ساهم مستوطنو غوش أُمونيم فى إجراءات القمع والإرهاب الرسمى الذى مارسته قوات الإحتلال ضد العرب فى الضفة والقطاع بعد أن زودوا بالسلاح وانضموا إلى قوات الإحتياط النظامية!. وفى إبريل من العام ١٩٨٤ ، كشف النقاب عن مؤامرة

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن حكومة «بيغن» - عام ١٩٧٩ - هى التى هيأت المجال لتسليح المستوطنين وأمدتهم بالأسلحة والذخيرة، وذلك بعدما أصدر رئيس الأركان «روفائيل إيتان» - وكان «آريل شارون» وزيراً للدفاع وقتذاك - توصية بدمج المستوطنين اليهود فى الضفة والقطاع فى وحدات الإحتياط النظامية المكلفة بالقيام بأعمال الدورية فى المناطق العربية، ومنذ ذلك الحين صار من المألوف وقوع الإعتداءات على الأرواح والممتلكات العربية. كما تجدر الإشارة، أيضاً، أن الكثير من المنظمات الإرهابية السرية والعلنية قد تشكلت فى أوساط المستوطنين بهدف إرهاب العرب ودفعهم إلى الرحيل، ومن هذه المنظمات حركة كاخ وعصابات جبل الهيكل، وغيرها. انظر فى شأن توصية «إيتان» :

- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص :٧٨.

(٢) انظر :

- دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص :٤٦ - ٥٠.

ضخمة أعدها دعاة من غوش أُمونيم (من بينهم شخصيات بارزة : حاخام، أمين عام سابق للحركة، عدة ضباط إحتياط، ابن أحد مؤسسى الحركة، صحافى فى نيكوداه، وغيرهم) بهدف نسف مسجدى قبة الصخرة والأقصى فى القدس المحتلة. لقد طالبت أوساط دينية مختلفة - منذ يونيو ١٩٦٧ - بتدمير المسجدين، بيد أن الحاخام الأكبر فى «إسرائيل»، والكثير من علماء الدين الأرثوذكس عارضوا ذلك على اعتبار أن «الهالاخاه» تحرّم على اليهود دخول باحة الهيكل طالما لم يظهر المسيح، وذلك لأن الموقع الذى يعتقدون أن به «قدس الأقداس» لايزال مجهولا[١]، غير أنه بعد مفاوضات التسوية مع مصر والحديث عن حكم ذاتى للفلسطينيين ظهر فى أوساط غوش أُمونيم - وغيرها من الحركات الدينية - من يؤمن بأن تفجير مسجدى الصخرة والأقصى سيقود مئات الملايين من المسلمين إلى الجهاد، الأمر الذى سيشعل فتيل معركة «يأجوج ومأجوج» ، التى ستنتهى بانتصار «إسرائيل» وتمهيد الطريق لظهور المسيح[٢].

وهكذا، يمكن القول أن حركة غوش أُمونيم شكلت - لأكثر من عقدين من الزمان - الذراع الإستيطانى العملى لحكومات إسرائيل العمالية واليمينية، فقد ظهرت حينما استولت «إسرائيل» على الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إستعمارها وتهويدها. وحينما شرعت الحكومة فى التفاوض حول الأرض مع مصر، والفلسطينيين، بدأت الحركة فى تبنى سياسة إنشاء

---

(١) انظر فى شأن عداء حركة غوش أُمونيم للعرب وللمسلمين :

- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص :٧٧ - ٧٨ ، ٨١ - ٨٤.

- دانى روبنشتاين، **مرجع سبق ذكره**، ص :٤٦ - ٥١ ، ٨١ - ٨٢.

(٢) يذكر أن مدبرى عملية تفجير مسجدى الأقصى والصخرة قد حاولوا أخذ مباركة الحاخام «كوك» وحاخامات آخرين على المؤامرة ولكنهـم لم يحصلوا على موافقة صريحة. وقد فسر «يهودا عتسيون» - أحد مدبرى العملية - ذلك بقوله أن «كوك» لم يلتزم بالرد، الأمر الذى يعنى أنه لم يرفض. غير أن معظم المراقبين أكدوا - بعد ذلك - أن قياديين بارزين فى الحركة - من أمثال «ليفنغر» و «فيلدمان»- أبدوا موافقتهم الضمنية على العملية. انظر :

- جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص :١٧٨ - ١٧٩ .

- إيان لوستك ، **مرجع سبق ذكره**، ص :٨٢.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سجل محاولات الإعتداء على المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة بدأ قبل إحتلال القدس، ويمكن النظر فى هذا السجل فى الكثير من المراجع التى تناولت الإستيطان فى القدس، والإرهاب الصهيونى عموماً، والتى منها :

- إلياس شوفانى، **الموجز فى تاريخ فلسطين السياسى : منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦)، ص : ٤٣٣ - ٤٣٦ .

- صالح مسعود أبو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن** (دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨)، ص : ١٣٦ ومابعدها.

- نجم رائف، **حماية الآثار والمقدسات العربية فى فلسطين** (مجلة صامد الاقتصادى العدد (٨٥)، سبتمبر ١٩٩١ ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان)، ص : ١٠٠ - ١٠٧ .

- وهيب أبو واصل، **سجل محاولات الإعتداء على الأقصى والتى بدأت قبل إحتلال القدس** (ملف ملحق تيارات، جريدة الحياة، لندن، ٢٧ أكتوبر ١٩٩٦)، ص : ١٣ .

مستوطنات تخلق أمر واقع لإرغام الحكومة على تبنى إستراتيجيتها، وهو ما أسماه «جيل كيبل» بـ «سياسة التهويد من فوق»، والتى هدفها النهائى لدى أنصار غوش أُمونيم تحويل دولة «إسرائيل» إلى دولة دينية تحكمها الهالاخاه [1]. وقد نجحت الحركة فى إستراتيجيتها بعد أن اعتمدت على أشخاص من داخل الحكومة فى الأساس (شارون ومتتياهو دروبليس) [2]، ونجاح الحركة فى التصديق على مستعمرات الأمر الواقع يعنى تمهيد البلاد لقدوم المسيح و «إفتداء إسرائيل». هذا وقد فضّل بعض قادة الحركة الإرهاب، لكى يستعجلوا حدوث الإفتداء وتحويل الدولة من دولة علمانية إلى «مملكة إسرائيل» حاملة الإفتداء للعالم بأسره.

واليوم يسيطر مجلس مستوطنات الضفة والقطاع «بيشع»، ومنظمة «أمنا» على شؤون الإستيطان والمستوطنين، فبينما قادت الحركة عمليات الإستيطان بمفردها فى السبعينيات، فإنها تواجه اليوم منافسة شديدة وخاصة من «أمنا» و «بيشع» [3]. لقد واجهت غوش أُمونيم منذ مطلع الثمانينيات الكثير من التحديات أدت فى النهاية إلى مغادرة معظم قياداتها الحركة، فبعد تحديها كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتى للفلسطينيين فشلت الحركة فى منع الإنسحاب من سيناء، ثم فشلت، ومعها الحكومة، فى الدفاع عن المستوطنين إبان الإنتفاضة، كما فشلت

---

(١) جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) يذكر أن «شارون» تولى فى تلك الفترة منصب وزير الزراعة، وكذلك رئيس اللجنة الوزارية للإستيطان، ورئيس دائرة أرض إسرائيل. أما «متتياهو دروبليس» فقد كان يتولى منصب رئيس إدارة الإستيطان التابعة للوكالة اليهودية.

(٣) يذكر أن قوة منظمة «أمنا» تصاعدت على حساب نفوذ حركة غوش أُمونيم نتيجة لعدة عوامل منها : ذهاب الإعتمادات المالية الحكومية لها وليس لحركة غوش أُمونيم، تفوقها من الناحية التنظيمية على حركة غوش أُمونيم. هذا فضلاً عن أنها لاقت قبولاً من قطاعات واسعة مَن المجتمع بإعتبارها أداة الإستيطان فى الضفة والقطاع، وذلك على عكس حركة غوش أُمونيم التى عانت منذ نشأتها من عداء قطاعات مختلفة من المجتمع، لأسباب مختلفة، حال اليساريين والعلمانيين. انظر فى هذا الشأن بتوسع :

- Goldberg, G.; **Op. cit.**, P. : 199 - 200.

ومنذ ١٩٨٠ ومع تفرق شمل قيادات غوش أمونيم وتسارع وتيرة الإستيطان أعلنت أمنا أنها هى غوش أُمونيم، وأن فى إستطاعتها النطق بإسمها.

كما تجدر الإشارة إلى أن تنظيم «أمنا» صار فى أيامنا هذه بمثابة الجهاز الإستيطانى لـ «بيشع» (مجلس المستوطنات اليهودية فى الضفة والقطاع)، فهو الذى يعد خطط البناء الواسعة. وقد أعدت «أمنا» خطة إستيطانية رداً على إتفاقيات أوسلو، تكلفتها (٤) مليارات دولار، وتهدف إلى زيادة عدد سكان المستوطنات فى الأراضى المحتلة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٠٠م. وقد قدمت خطتها - بمجرد فوز «نتانياهو» - إلى الحكومة اليمينية فى «إسرائيل» عام ١٩٩٦، ووجود «شارون» كوزير للبنى التحتية، والحاخام «أبراهام بورروش» - من يهدوت هيتوراه الحريدية - فى منصب نائب وزير الإسكان، لذا تشهد الأراضى المحتلة مرحلة جديدة من عمليات الإستيطان المحمومة تزداد أبعادها إتساعاً يوماً بعد يوم. انظر فى هذا الشأن :

- ملف مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٨)، خريف ١٩٩٦.
- ملف مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٣١)، صيف ١٩٩٧.

فى تحويل معتقدات المستوطنين إلى القيم الدينية التى نادت بها. وإلى جانب ما سبق، ظهرت عدة قوى دينية نافست الحركة فى الوسط الدينى حال شاس وكاخ وميماد [1].

وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين اعتبر حركة غوش أُمونيم حركة دينية أصولية مناهضة للصهيونية [2] إلا أن واقع الحال يؤكد أنها نموذج فريد لتعاون المتدينين والعلمانيين فى «إسرائيل» بهدف نهائى يتفق عليه جل العلمانيين والمتدينين هناك وهو إغتصاب الأرض العربية وطرد سكانها وتهويدها، وما عبارات الحكومات العمالية الملتوية، وديباجات غوش أُمونيم الدينية إلا وسائل مختلفة للوصول إلى الهدف النهائى [3].

المطلب الثانى : حركة « هكذا : كاخ » :

تأسست حركة كاخ على يد الحاخام «مائير كهانا» فى «إسرائيل» عام ١٩٧٣ كإمتداد لرابطة الدفاع اليهودية التى أنشأها «كهانا» فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨. وفيما يلى سنعرض لهذه الحركة من حيث نشأتها، وأيديولوجيتها، ونشاطاتها السياسية، وكذلك ما آلت إليه الحركة بعد مقتل زعيمها.

وُلد مؤسس الحركة فى حى بروكلين بنيويورك عام ١٩٣٢ لأسرة هاجرت من صفد بفلسطين إلى الولايات المتحدة مع مطلع القرن العشرين [4]. وقد انضم «كهانا» - فى صباه -

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

- Goldberg, G.; **Op. cit.**, P. : 191 - 192.

(٢) من هؤلاء الباحثين الباحث الأمريكى «إيان لوستك» ، الذى يرى أن أيديولوجية «غوش أُمونيم» تشكل أيديولوجية مايسميه بالفكر الأصولى اليهودى، والتى تتعارض كلية مع «بعض البنود الأساسية من الأيديولوجية الصهيونية». قارن بين عقائد الأصولية اليهودية السبع الأساسية التى أوردها «لوستك»، وما استخدمته الصهيونية من إدعاءات دينية وأساطير تاريخية لتبرير فكرتها التى استندت إلى مبدأ القوميات، والتى وردت فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة. انظر فى شأن أفكار «لوستك» :

- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٨٥ - ١٠٤.

(٣) ويؤكد ذلك ماجاء فى إحدى نشرات غوش أُمونيم من أن «الرب صهيونى»، كما أن الحاخام «فيلدمان» برر قيام الحركة بقوله «لقد أنشأ المفدال ليهتم بالتوراه وبأرض إسرائيل معاً، لكنه لايهتم اليوم إلا بالتوراه، أى أنه سار على درب أغودات إسرائيل، وخان أرض إسرائيل». وبسبب التزام غوش أُمونيم بالأرض التزاماً شديداً تعارضها حركة أغودا، والحريديم عموماً، فالحريديم يرون أن تعاون أنصار غوش أُمونيم مع العلمانيين منتهكى حرمة السبت والشعائر الدينية الأخرى، وتقديسهم الأرض يتناقض مع الشريعة اليهودية ، ويعد ضرباً من ضروب الوثنية. وقد عبّر عن ذلك الحاخام «شاخ» بقوله أن ما ميز اليهود عن بقية العالم هو «التوراة فقط». انظر فى هذا الشأن :

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٤٠٠.
- دانى روبنشتاين ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٥.
- إيان لوستك، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٨٢ - ١٨٥.

(٤) يذكر أن والده «تشارلز كهانا» عمل حاخاماً فى فلسطين وفى الولايات المتحدة، وكان من المقربين لـ «زئيف جابوتنسكى». ويذكر - أيضاً - أن جل المعلومات الواردة فى العديد من المصادر والمراجع عن حياة «كهانا» مستمدة من =

إلى حركة بيتار، ثم تركها وواصل دراسته الدينية حتى صار حاخاماً، كما حصل على الماجستير فى القانون الدولى. وبعد أن فُصل من وظيفته بتهمة «الهوس الدينى المفرط»، وبعد أن فشل فى أن يصبح محامياً، هاجر إلى «إسرائيل»، غير أنه فشل فى الحصول على وظيفة حاخام فعاد مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، حيث أسس صحيفة "Jewish Press"، ثم صار عميلاً ومخبراً سرياً لدوائر الإستخبارات الأمريكية، وتجسس على اليمين الأمريكى المتطرف، وكذا الطلاب اليساريين. وفى العام ١٩٦٨، شكل «رابطة الدفاع اليهودية»(١)، واتخذ من مقاطعة كوينز بولاية نيويورك مقراً لها، وذلك بهدف مواجهة نشاط السود فى الدفاع عن حقوقهم المدنية ومطالبتهم بمقاسمة اليهود الإمتيازات التى كانوا يتمتعون به على حساب الأقلية السوداء. وقد استخدمت الحركة شعارات مثيرة، مثل : «لن تعاد أبداً» (ويُقصد به لن تعاد «المحرقة» أبداً)، «ولكل يهودى بندقيته الطويلة»، « أيها اليهود : اشتروا الأسلحة – إن النازيين الجدد والشيوعيين والمسلمين ... والذين ينشرون الكراهية .... موجودون فى الولايات المتحدة، وكلهم يهدفون إلى تدمير الجماعة اليهودية ... »(٢).

وخلال الفترة من ٦٩ – ١٩٧٢، نفذت الرابطة سلسلة طويلة من الإعتداءات ضد المصالح الفلسطينية والعربية والسوفيتية فى الولايات المتحدة بهدف تحقيق المصالح الإسرائيلية، وتخريب العلاقات الأمريكية السوفيتية. وقد دفع ذلك بمكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) إلى تصنيف الرابطة ضمن المنظمات الإرهابية الرئيسية فى الولايات المتحدة، كما أُدين «كهانا» بتهمة الحض على إغتيال دبلوماسيين عرب وسوفييت، وحُكم عليه بالسجن لمدة عام واحد – فى فبراير ١٩٧٥م – قضى منها ثمانية أشهر(٣).

= نشرات رابطة الدفاع اليهودية ذاتها ولذلك فمن العسير التحقق من صحتها. انظر فى شأن سيرة حياة «كهانا» :
– عمانويل راتبى؛ **محاربو إسرائيل : تحقيق حول الميليشيات الصهيونية**، ترجمة : فوزى عبد الهادى (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦)، ص : ١٤٣ – ١٤٦.
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠٤.
– تقديم كتاب : مائير كهانا، **شوكة فى عيونكم**؛ ترجمة : غازى السعدى (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥)، ص : ٨ – ١١.
– محمد شريدة؛ **شخصيات إسرائيلية** (مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٥)، ص : ١٦٤ – ١٦٥.

(١) اتخذ كهانا من نجمة داوود التى يتوسطها قبضة شعاراً للحركة.
(٢) ورد ذلك فى :
– عمانويل راتبى، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٤٧.
(٣) يذكر أنه، وعلى الرغم من ذلك، لقيت الرابطة دعماً من عدد من الأمريكيين اليهود، بل أن «مناحيم بيغن» أعرب عن دعمه الرسمى لأساليب الحاخام «كهانا» فى الولايات المتحدة، فى بروكسل فى فبراير ١٩٧١ أثناء «المؤتمر العالمى للجماعات اليهودية» هناك. وانظر لمزيد من التفاصيل حول الأعمال الإرهابية للرابطة فى الولايات المتحدة :
– **المرجع السابق**، ص : ١٥٥ – ١٧١.
– أحمد بهاء الدين شعبان؛ **حاخامات وجنرالات : الدين والدولة فى إسرائيل** (نوارة للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦)، ص : ٤٩ – ٥٢.

وفى العام ١٩٦٩ انشق «كهانا» عن حركته فى الولايات المتحدة – تاركاً إياها تمارس حتى اليوم العنف والإرهاب ضد العرب والمسلمين(١) – وهاجر إلى «إسرائيل» ليؤسس حركة باسم «قمع الخونة : دوف»، شعارها هو نفس شعار رابطة الدفاع، ثم ما لبث أن حول «كهانا» الحركة إلى حزب سياسى تحت اسم «هكذا : كاخ» فى عام ١٩٧٢(٢).

وأيديولوجية كاخ كحزب سياسى هى ذاتها أيديولوجية رابطة الدفاع اليهودية من قبل، وأيديولوجية الحركة – وما انشق عليها – منذ أن أضحت محظورة عام ١٩٩٤. وقد حددت الملامح الرئيسية لهذه الأيديولوجية من خلال أفكار وكتابات(٣) «كهانا» على أسس دينية متشددة وأخرى عنصرية متطرفة. ويمكننا عرض أبرز هذه الملامح على النحو التالى(٤) :

– الشعب اليهودى شعب مختار ومقدس وفريد، وليس ثمة شعب آخر أو أمة أخرى ضاهته فى الماضى، أو يمكن أن تضاهيه فى المستقبل. ولأن «الشعب اليهودى» شعب متميز فهو يخضع لمعايير خاصة به، ويجب ألا يُعير إهتماماً للمعايير الخلقية أو السلوكية للشعوب الأخرى، التى ستظل معادية لليهود دائماً وأبداً. يقول «كهانا» فى مقدمة كتابه «شوكة فى عيونكم» : « إننى أنتمى إلى شعب تشرد بدون وطن خاص به مدة مايقرب من ألفى عام. إننى ابن شعب عانى من مطاردات وكوارث لاتحصى، كبيرة وصغيرة. إننى ابن شعب لم يسمح له بالتطور جسداً وروحاً فى أرضه، خلافاً لكل الشعوب الأخرى ».

ويقول فى كتابه «أربعون عاماً» عن اليهود : « نحن شعب مختار، شعب خاص، شعب

---

(١) من الجرائم البشعة التى أُتهمت فيها الحركة الإعتداء الذى أدى إلى إغتيال الأستاذ الدكتور «إسماعيل راجى الفاروقى» – الأستاذ الفلسطينى الأمريكى الجنسية فى جامعة تمبل بفيلادلفيا – وزوجته فى ٢٧ مايو ١٩٨٦.
(٢) ويعنى هذا الإسم الذى يُكتب ومعه صورة قبضة مضمومة أن هكذا بالقوة تتحقق أهداف الحركة.
(٣) من الكتب التى كتبها «كهانا» : « لن تتكرر ثانية » ، «أربعون عاماً »، «شوكة فى عيونكم »، «عن الإيمان وعن الخلاص».
(٤) انظر المراجع التى تناولت أيديولوجية «كهانا» وكاخ بإسهاب، والتى منها :
– مائير كهانا ؛ **شوكة فى عيونكم، مرجع سبق ذكره.**
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠٣ – ٤٠٦.
– غازى السعدى، **الأحزاب والحكم فى إسرائيل**، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩٤ – ٣٩٦.
– أحمد خليفة، **حركة كاخ فى المشهد السياسى الاسرائيلى** (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٨)، ربيع ١٩٩٤، بيروت)، ص : ١٨٧ – ١٨٨.
– أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٣ – ٥٨.
- Sprinzak, E.; **The Ascendance of Israel's Radical Right** (Oxford University Press, New York, Oxford, 1991), P. : 215 - 230.
- Cromer, G.; **The Debate About Kahanism in Israeli Society : 1984 - 1988** (Occasional Papers of the Harry Frank Guggenheim Foundation, New York, 1988), P. : 3 - 11.

متفوق، خُلقنا بعيدين عن كل الأشياء المقيتة، نحن شعب يجب أن يعيش بعيداً عن الآخرين، وبشكل مختلف عنهم، لكى نتجنب الإحتكاك مع حضارات غير طاهرة».

– إقتراب خلاص «الشعب اليهودى»، وقدوم المسيح المخلص، وثمة شرطان لحدوث هذا الأمر فى هذا الجيل، هما : ضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ إلى دولة «إسرائيل»، وإجلاء جميع أعداء اليهود عن «أرض إسرائيل»؛ والقضاء على كل عبادة «غريبة» فى «جبل الهيكل» (مسجدى الصخرة والأقصى).

– يعد قيام «دولة إسرائيل» بمثابة التمهيد لظهور المسيح، فهى ذات مغزى دينى، ولهذا قال «كهانا» فى كتابه «أربعون عاماً» : « من بين اللهب والرماد، برزت الدولة اليهودية، ليس لأننا تسببنا بذلك، بل لأن الرب قرر أن يوزع غضبه وعقابه على العالم الذى ازدرى الرب. إن دولة إسرائيل ليست كياناً سياسياً، إنها خلق دينى، ولن توجد قوة فى العالم يمكنها منع هذه الدولة أو تدميرها لأنها [تمثل] بدء غضب الرب وإنتقامه من الشعوب التى تجاهلت وجوده وازدرته». ولهذا دعا «كهانا» إلى إنشاء دولة يهودية تقوم على التوراة، ويحكمها الحاخامات، حيث رأى أن «هناك قانوناً واحداً فقط، هو قانون التوراة، وعندما يتناقض قانون التوراة مع قانون دولة إسرائيل، فإننى أتبع قانون التوراة»، كما اعتبر أن المخاطر المحيطة بالدولة تكمن فى إبتعادها عن الثقافة والتربية اليهوديتين، وتبنى الأفكار الغربية والقيم الديمقراطية، فالديمقراطية نبت غريب عن اليهودية، لاتصلح لليهود الذين يجب أن يخضعوا للتوراة فقط، ومن هنا فلا طاعة للحكومة المنتخبة ديمقراطياً – فى رأيه – ما لم تلتزم بالتوراة.

ولهذا هاجم «كهانا» دوماً إعلان قيام الدولة الذى كفل لسكان «إسرائيل» – نظرياً – حقوقاً متساوية بغض النظر عن إنتمائهم العرقى أو الدينى، وطالب باستثناء العرب من الديمقراطية السائدة فى «إسرائيل»، كما آمن بأن هدف «دولة إسرائيل» هو إنقاذ «شعب إسرائيل»، وإقامة «مملكة إسرائيل» كما جاء فى التوراة على كامل «أرض إسرائيل»، أما حدودها فهى حدود «أرض إسرائيل الكبرى»، أى من «النيل إلى الفرات». ولأن هذه الأرض أرض مقدسة لـ «شعب مقدس»، فإنه يجب الحفاظ عليها، وعدم التفريط فيها، والسيطرة على الأجزاء «المحتلة» منها فى مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان.

– العرب غرباء فى «أرض إسرائيل»، فهم خطر على «الشعب اليهودى»، وعلى الدولة، ووجودهم فى «دولة إسرائيل» يعنى – كما جاء فى كتاب «شوكة فى عيونكم» : «تحقيراً لاسم الرب، ولذا فإن طردهم هو أكثر من مجرد كونه عملاً سياسياً، إنه عمل وفرض دينى نحو الخلاص ووقف لتحقير اسم الرب». وقد آمن «كهانا» بأن العرب «الإسماعيليين» يتكاثرون بصورة مدهشة، الأمر الذى يهدد أساس دولة إسرائيل ويحولها إلى دولة ذات قوميتين حتى يأتى

اليوم الذى يشكلون فيه أغلبية فى الكنيست فتنتهى الدولة اليهودية، كما آمن بأن حرباً أبدية بين اليهود والعرب ستظل مشتعلة لأن المشكلة ليست مشكلة حدود. وقد كان بديهياً أنْ تُعارض حركة كاخ إعادة أى جزء من «أرض إسرائيل» للعرب مقابل السلام، فليس فى عرفها شئ إسمه الشعب الفلسطينى، بل يجب طرد كل العرب من كامل «أرض إسرائيل»، وضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ إلى الدولة وتوطين اليهود فيها، ويجب أيضاً تدمير كافة المقدسات الإسلامية فى القدس التى يجب أن يكون سكانها من اليهود فقط[1].

– إن العنف هو الأداة المثلى لتحقيق الهدف، وقد تأثرت الحركة فى ذلك بتعاليم «زئيف جابوتنسكى» زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية، ولهذا كان «كهانا» يأمر أنصاره فى «إسرائيل» بالتعامل مع العرب كالوحوش، ففى حالة عدم قدرة الدولة على الرد على العرب بالعنف يجب على الأفراد القيام بذلك!.

وإنطلاقاً من هذه الأيديولوجية، راحت حركة كاخ تمارس نشاطها السياسى فى «إسرائيل» بهدف تحقيق أهدافها ومبادئها. وقد تمثل نشاطها السياسى هذا – أساساً – فى عمليات إرهاب وقتل وتخريب وتهديد قام بها نشطاء الحركة وأنصارها عن طريق تنظيم تظاهرات عنصرية ضد العرب، أو إنشاء تنظيمات سرية مسلحة.

لقد وجهت الحركة نشاطها فى البداية ضد عرب ١٩٤٨، فنظمت حملات ومسيرات لإثارة الكراهية ضدهم والتحريض على طردهم من البلاد، والتضييق عليهم ريثما يتحقق ذلك. واتسمت هذه الحملات بالسوقية والإبتذال من جهة، وبقدر كبير من الإثارة الإعلامية المسرحية من جهة أخرى، حيث أدت المظاهرات التى قادها «كهانا» فى النصف الأول من الثمانينيات فى المدن العربية المحتلة عام ١٩٤٨ إلى حظر دخوله إليها من قبل السلطات. وقد امتدت نشاطات حركة كاخ إلى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، حيث تم الإعتداء على العرب بالقتل أو التهديد به، والإضرار بالممتلكات، وتخريب المزروعات، وذلك من مقر قيادة الحركة فى مستعمرة كريات أربع بالخليل المحتلة. وقد أدى ذلك إلى ملاحقة عدد كبير من نشطاء الحركة وإعتقالهم، بل إن «كهانا» نفسه أُعتقل بأمر إدارى من وزير الدفاع عام ١٩٨٠ وسجن ستة أشهر بتهمة تدبير عملية تخريبية ضد المسجد الأقصى[2].

---

(١) وقد قدمت حركة كاخ، للمؤتمر اليهودى العالمى الذى انعقد عام ١٩٧٧، خطة لنقل العرب من «إسرائيل» ومن الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧، انظر مضامين هذه الخطة فى :

– غازى السعدى، **الأحزاب والحكم فى إسرائيل، مرجع سبق ذكره،** ص : ٣٩٥ – ٣٩٦.

(٢) انظر فى شأن نشاطات كاخ الإرهابية :

- Yishai, Y.; **Challenge Groups in Israeli Politics** (The Mildde East Journal, Aut. 1981, No. 4, Vo. 35), P. : 553 - 555.

- Sprinzak, E.; **Op. cit.,** P. : 234 - 242.

وقد أقامت الحركة تنظيماً شبابياً خاصاً بها باسم «تاناح»، يقوم بتنظيم معسكرات تدريب عسكرية للفتيان بغرض تأهيلهم لإستخدام السلاح وممارسة العنف. وترتبط الحركة بالعديد من التنظيمات السرية المسلحة، أهمها : تنظيم «لجنة الأمن على الطرق» الذى أُنشئ عام ١٩٨٦ بغرض توفير حماية مسلحة لسيارات وباصات المستوطنين فى الضفة الغربية، ويضم التنظيم مئات الأعضاء، معظمهم من كريات أربع، وأجهزة إتصال ونقل حديثة وأسلحة ومواد تخريبية. وقد انتقلت الحركة إلى العمل السرى، فنظمت حملات إرهابية عديدة ضد العرب وممتلكاتهم، كما أنشأت الحركة «منظمة دولة يهودا» التى مارست العديد من عمليات القتل والتخريب ضد العرب. وترتبط هذه المنظمة بما يسمى بـ «دولة يهودا المستقلة» التى أعلنها ممثلون عن مستوطنات الضفة الغربية والجولان وغزة - فى يناير ١٩٨٩ - والتى اختارت لها علماً ونشيداً ودستوراً وهيئات منتخبة. وقد تم إنتخاب «كهانا» رئيساً فخرياً للدولة، و «ميخائيل بن حورين» - من مستوطنى الجولان وعضو كاخ - رئيساً للجنتها التنفيذية التى تألفت من سبعة أعضاء. وقد أعلن مؤسسو الدولة أنهم موالون لدولة «إسرائيل» الحالية وقوانينها ومؤسساتها، لكن هذا الولاء سينتهى فى اللحظة التى تتخلى الدولة عن أى جزء من «أرض إسرائيل»، كما تعهدوا بالسيطرة - ولو بالقوة - على أية أراض يتم التخلى عنها [١].

كما اقترن اسم «كهانا»، وحركة كاخ بتنظيمات سرية أخرى مثل منظمة «الإرهاب ضد الإرهاب : ت.إن.ت» - التى حاربت العرب، ومنظمة «حملة الخناجر : السيكاريكيم»، التى تنشط ضد الشخصيات اليهودية التى تدعو إلى «السلام» مع العرب.

وإلى جانب أنشطة الحركة الإرهابية تلك، خاضت الحركة إنتخابات الكنيست فى أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٧ و ١٩٨١، بيد أنها فشلت فى تجاوز نسبة الحسم فى كل مرة. وفى إنتخابات العام ١٩٨٤ [٢]، نجحت الحركة فى الحصول على نحو (٢٦٠٠٠) صوت أى (١,٢ ٪) من مجمل الأصوات الصحيحة، فحصلت على مقعد واحد احتله «مائير كهانا» [٣]. وقد استمد حزب كاخ برامجه السياسية وشعاراته الإنتخابية من أيديولوجية الحركة وآراء زعيمها «كهانا»،

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

- أحمد خليفة ، حركة كاخ .....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٠.

(٢) يذكر أن حركة حقوق المواطن تقدمت إلى لجنة الإنتخابات المركزية بطعن ضد قائمة كاخ، وقررت اللجنة عدم التصديق على القائمة، بيد أن المحكمة العليا اعترضت على قرار اللجنة بعد أن قدم «كهانا» التماساً لها فى هذا الشأن.

(٣) تجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن هناك عدة ظروف ساعدت على حصول قائمة كاخ على هذه الأصوات، منها : وصول حزب الليكود اليمينى إلى الحكم عام ١٩٧٧ ، وتصاعد نفوذ المتدينين واليمين عموماً، ونمو مشاعر العداء ضد العرب. وقد صوت لكاخ (٣٣ ٪) من أصوات سكان مدن التطوير (حيث يقطن الشرقيون الفقراء)، و (٣٢ ٪) من القرى التعاونية الدينية (الموشاف) ، و (٢٣ ٪) من سكان الأحياء الفقيرة بالمدن الكبرى. وردت هذه الأرقام فى :

- أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٥٤.

ولعل أبرزها ما يلى [١]:

- ضرورة طرد العرب من «أرض إسرائيل» لتصبح دولة إسرائيل دولة يهودية حقاً.

- ضرورة إبعاد العرب المسلمين «الغرباء» عن ساحة الحرم القدسى تطبيقاً لقول التوراة : «فليُقتل كل غريب يقترب من جبل البيت»، ومقاطعة التجار العرب، وعدم السماح للعرب بالدراسة فى الجامعات الإسرائيلية، ومحاربة «الدنس» الناجم عن زواج العرب من اليهوديات.

- حرمان العرب فى «إسرائيل» من كافة الحقوق والمساعدات، والزج بهم فى معسكرات للقيام بالأعمال الشاقة.

- منح العفو عن أعضاء التنظيمات السرية الإرهابية.

- عدم التنازل عن أى جزء من «أرض إسرائيل»، وضم الضفة الغربية وقطاع غزة للدولة.

- توطين اليهود فى كامل «أرض إسرائيل» ، وتكثيف الهجرة إليها.

- تدمير مسجدى الأقصى وقبة الصخرة.

- تثقيف اليهود بالقيم اليهودية، وتطبيق تعاليم الهالاخاه.

وعشية إنتخابات العام ١٩٨٨، قررت لجنة الإنتخابات المركزية حظر مشاركة حزب كاخ فى الإنتخابات بسبب أفكاره العنصرية وممارساته التى تثير مشاعر الكراهية والعداء ضد العرب.

وقد فقدت حركة كاخ بمقتل «مائير كهانا» - على يد رجل مسلح قيل أنه مصرى يحمل الجنسية الأمريكية فى ٦ نوفمبر ١٩٩٠ - مصدر قوتها الرئيسى، فقد كان هو المنظم، والداعية، وجامع الأموال، وقائد الحملات الدعائية، ومتخذ القرارات الأساسية، وموجه الأنشطة السياسية ومحركها الرئيسى. ولم يكن بين معاونيه من يتمتع بنضج سياسى، أو كفاءة فكرية، أو جاذبية جماهيرية كما كان «كهانا». لقد كان معاونوه «أدوات تنفيذية له»، واستمروا بعد مقتله فى إدارة الحركة بالأساليب نفسها، ولكن ضمن نطاق أضيق، وبفعالية أقل» [٢]. وقد انقسمت الحركة بعد مقتل «كهانا» إلى تنظيمين هما [٣] :

- حركة كاخ، ومقرها كريات أربع، ويقودها : «باروخ مرزل» - كرئيس للحركة، و «نوعام فدرمان» - كناطق بلسان الحركة، و «تيران بولاك» - كرئيس لـ «لجنة الأمن على

---

(١) انظر فى هذا : - صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٠٥ - ٤٠٦.

- Sprinzak, E., **Op. cit.**, P. : 231 - 234.

(٢) أحمد خليفة، حركة كاخ ......، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٢.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل عن هذين التنظيمين :

- **المرجع السابق**، ص : ١٩٢ - ١٩٥.

الطرق». ومن الشخصيات المعروفة داخل الحركة أيضاً : «شموئيل بن يشاى»، و «بن تسيون غوفشتاين»، والحاخام «ابراهام توليدانو». وقد صارت أنشطة الحركة أكثر شراسة وحدة.

– تنظيم «كهانا حَى»، ومقره فى مستعمرة كفار تبواح فى قضاء نابلس، ويتزعمه نجل «مائير كهانا» : «بنيامين كهانا»، ويساعده «ديڤيد اكسلرود»، ويدير أنشطة التنظيم فى الخارج «يكتوئيل بن يعقوب» المطلوب من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى. ولهذا التنظيم فروع فى الولايات المتحدة، وله فرع للفتيان فى «إسرائيل» يسمى «نوعر مائير» أى فتيان مائير.

وفى أعقاب مجزرة الحرم الإبراهيمى فى مدينة الخليل المحتلة فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤ – والتى نفذها أحد نشطاء رابطة الدفاع اليهودية فى الولايات المتحدة والناطق باسم حركة كاخ فى «إسرائيل» فى فترة معينة:«باروخ غولدشتاين» – تم حظر نشاط تنظيمى كاخ وكهانا حى، وإعلان أنهما منظمتان إرهابيتان.

وهكذا، فإن حركة كاخ حركة سياسية دينية عنصرية هدفها الرئيسى طرد العرب من أرضهم بكافة السبل بما فيها التنكيل والقتل، وهى تستمد أيديولوجيتها من الدين اليهودى، وتحمل بشكل واضح سمات النظم الفاشية : عبادة الزعيم – تقديس الأرض والجماعة التى تسكن فيها – كراهية اليساريين والليبراليين والعرب – العنف والإرهاب. ومهما يكن من أمر، فإن الحركة نالت تأييد قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلى، وخاصة الجمهور الدينى، كما تلقت الدعم من العديد من الحاخامات وعلى رأسهم الحاخام «زيفى كوك».

المطلب الثالث : «حركة الوسط الدينى : ميماد» :

حركة ميماد حركة دينية صهيونية إشكنازية، أسسها الحاخام «يهودا عميطال» – رئيس «يشيفا هرعتسيون» فى «غوش عتسيون» بالقدس – فى يوليو من العام ١٩٨٨. وقد خاضت الحركة إنتخابات العام ١٩٨٨ وحصلت على نحو (١٦٠٠٠) صوتاً، إلا أنها لم تتخطى نسبة الحسم. وتنبع أهمية هذه الحركة فى أنها تتسم بالإعتدال فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة فى «إسرائيل» من جهة، وقربها من حزب العمل، واليسار الصهيونى عموماً، من جهة أخرى.

لقد إنشق «عميطال» عن حزب المفدال بسبب نزوع الحزب نحو التطرف القومى والدينى، وإستخدام الدين فى عمليات الإستقطاب والمساومة عشية كل إئتلاف حكومى، حيث عُرف عن «عميطال» نظرته المعتدلة فى شأن العلاقة بين الدين والدولة، فهو يرفض إنحياز الجمهور الدينى إلى اليمين، ويخشى من أن يولد إنطباع بأن هناك توافقاً بين التوراة واليمين

المتطرف. لقد آمن «عميطال» أن هدف الأحزاب الدينية المتمثل فى تحقيق دولة تحكمها الهالاخاه لايمكن تحقيقه من خلال الأحزاب الدينية الحالية، وهاجم آراء الحاخامين الذين يبدون إستعداداً للتنازل عن مطالب المتدينين فى مجال التعليم مقابل الحفاظ على «أرض إسرائيل التاريخية»، ورأى أن على الدولة أن تتنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل» المقدسة – وليس كل الأرض – إذا ما رأت أن فى ذلك صيانة للمصالح العليا للدولة. وللحاخام «عميطال» مواقف معتدلة أخرى، فقد أدان مذابح صبرا وشاتيلا، ورأى فيها تدنيساً لإسم الرب، وحرّم على تلاميذه المشاركة فى تظاهرات غوش أُمونيم الإستيطانية فى الضفة الغربية المحتلة، وفى مستعمرة «ياميت» بسيناء [1].

وقد عارض «عميطال» حركة غوش أُمونيم ورأى أنها «حركة مسيحانية كاذبة». وهو يؤمن بأفكار الحاخام «أبراهام كوك»، وبأن دولة «إسرائيل» مرحلة مهمة من مراحل تحقيق الخلاص إلا أنه يرفض أفكار «كوك» الابن التى يعتبرها «متطرفة».

لذا فقد، أنشأ «عميطال» حزبه الجديد آملاً أن يكون جسراً وسطاً بين الكتل والقوائم الحزبية، وحزباً دينياً قادراً على تعديل شكل العلاقة بين المتدينين والعلمانيين. وقد تضمن البرنامج الإنتخابى للحركة الأفكار التالية [2] :

– على الصعيد المحلى : الدعوة إلى تعزيز «الشخصية اليهودية الوطنية» للدولة، العمل على تضييق الهوة بين المتدينين والعلمانيين وتعزيز سلطة الحاخامية الرئيسية، معارضة تعديل قانون من هو اليهودى، التوسع فى التعليم الدينى ودعم المؤسسات الدينية، ضرورة تأدية طلبة المدارس الدينية للخدمة العسكرية، تعزيز مركز المرأة فى المجتمع والسماح لها بعضوية المجالس الدينية، عدم مخالفة النشاطات الاقتصادية لتعاليم التوراة والحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفساد وتوزيع الدخل بشكل عادل، وتوسيع الخدمات الاجتماعية والصحية وسن قانون وطنى للتأمين الصحى.

– على الصعيد الخارجى : الإيمان بحق «إسرائيل» الأبدى فى كامل «أرض إسرائيل»، إمكانية التنازل عن أجزاء من هذه الأرض مقابل سلام حقيقى إذا كان ذلك فى مصلحة الدولة

(١) انظر فى شأن أفكار الحاخام «عميطال» :
– رشاد عبد الله الشامى؛ **القوى الدينية فى إسرائيل** ......، **مرجع سبق ذكره**، ص :١١٦ – ١٢١.
(٢) انظر فى هذا الشأن :
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص :٤٠٧ – ٤٠٨.
– غازى السعدى، **الأحزاب والحكم فى إسرائيل** ......، **مرجع سبق ذكره**، ص :٣٣١.
- Butt, G.; **Op. cit.**, P. : 114 - 115.

مع بقاء المستوطنات والمستوطنين، معارضة فكرة الطرد الجماعى للعرب، وعدم خرق القيم الإنسانية أثناء التصدى للإنتفاضة، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ونظراً لأن «عميطال» كان يميل دوماً نحو حزب العمل وزعيمه الأسبق «رابين»، فقد علّق حزب العمل عليه آمالاً كباراً، بيد أن هذه الآمال تبددت مع فشل الحركة عام ١٩٨٨، ثم أحجمت الحركة عن خوض الإنتخابات التالية فى عامى ١٩٩٢، و ١٩٩٦ خوفاً من الفشل مرة أخرى. هذا، وقد شارك الحزب فى الحكومة المؤقتة التى شكلها «بيريز» فى أعقاب مقتل «رابين» ، حيث شغل «عميطال» منصب وزير بلا وزارة.

المبحث الثانى

الحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية

وتتمثل أبرز هذه الحركات والجماعات فى ثلاث هى : حركة حباد، الطائفة الحريدية، حركة ناطورى كارتا، ولهذه الحركات والجماعات مراكز ومقار فى عدد من مدن العالم المختلفة، وخاصة فى الولايات المتحدة. ويخوض جُل هذه الحركات صراعات عنيفة مع تيارات وحركات يهودية أخرى، ومنها ما يمارس نشاطات سياسية فاعلة فى بعض البلدان. ولبعض هذه الحركات نشاط سياسى فى «إسرائيل»، وبعضها الآخر يقاطع الدولة ومؤسساتها بشكل مطلق. ولقد سبق لنا أن تناولنا فكر الأرثوذكسية المتشددة المعارضة للصهيونية، وفكر الحسيدية وذلك فى الفصل الأول من هذا الباب، وفى هذا المبحث نعرض للجماعات والحركات التى نشأت إرتباطاً بذلك الفكر فى أوروبا والولايات المتحدة، ثم صار لها فروعاً فى «إسرائيل» بعد ذلك، وذلك من ناحية نشأتها ونشاطاتها.

المطلب الأول : حركة « حباد » الحسيدية :

تأسست حركة حباد [1] الحسيدية على يد الحاخام « شنيور زلمان ملادى »[2] (١٧٤٥

(١) كلمة حباد كلمة عبرية تمثل إختصاراً للكلمات الثلاث : الحكمة والفهم والمعرفة.
وفى شأن نشأة حركة حباد ، انظر :

- Jacobs, L.; **Op. cit.**, P. : 203.

(٢) تزعم الحاخام «زلمان ملادى» الحركة حتى وفاته ثم حل ابنه الحاخام دوف بار (١٧٧٣ - ١٨٢٧) محل أبيه، ونظراً لأن هذا الحاخام كان من مدينة لوبافيتش الروسية فقد صار هذا الإسم يطلق على أدامرة هذه الحركة حتى اليوم. وقد جاء بعد «دوف بار» صهره الحاخام «مناحيم مندل شنيورسون» (١٧٨٩ - ١٨٦٦) ثم نجله الحاخام «شموئيل مندل» (١٨٣٤ - ١٨٨٢) ثم الحاخام «شلوم دوف بار» (١٨٦٦ - ١٩٢٠)، فإبنه الحاخام «يوسيف إسحاق» (١٨٨٠ - ١٩٥٠)، ثم الحاخام «مناحيم مندل شنيورسون» (١٩٠٢ - ١٩٩٤).

- ١٨١٣) لتشكل تياراً مستقلاً فى الحسيدية، لايتجاهل دور العقل وتعاليم التوراة، ويرفض فكرة «التسامى عن طريق الغوص فى الرذيلة». وقد نشأت الحركة فى بيلوروسيا ثم إنتقلت إلى لاتفيا ثم بولندا فإلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٠ . ويقع أكبر تجمع للحركة اليوم فى الولايات المتحدة، ويليه التجمع الذى فى «إسرائيل».

ونظراً لأن الحركة تهتم بدراسة التوراة، والتأمل العقلى فقد كانت من أوائل الحركات الحسيدية التى بادرت إلى إنشاء مدارس دينية ،كما دافعت الحركة عن مصالح اليهود فى كل مكان، وقدمت العونَ للناجين منهم من النازية. وتهتم الحركة أيضاً بتقديم الخدمات الدينية والإجتماعية والثقافية لاتباعها فى كل مكان. وللحركة منظمات نسائية وأخرى خاصة بتربية الأطفال، ويُقدر عدد مراكزها فى قارات العالم الست بحوالى ألف وخمسمائة مركز (منها مراكز فى المغرب وسوريا وتونس وأغلب دول أمريكا الجنوبية وأوروبا وجنوب أفريقيا وهونغ كونغ). وتمتلك الحركة محطة إذاعة خاصة فى نيويورك، وأ خرى فى فرنسا تبث برامج دينية ودروساً فى التوراة يومياً. وتقدر مصادر الحركة ذاتها عدد مؤيديها فى العالم بأكثر من مليون يهودى، أما أتباعها الملتزمون بتعاليمها فيُقدرون بحوالى مائة وخمسين ألف شخص يتركزون فى الولايات المتحدة و «إسرائيل» [1].

وتخوض الحركة صراعاً عنيفاً مع التيارات اليهودية الأخرى فى الولايات المتحدة، كما تخوض صراعاً مع جماعات أرثوذكسية وأهمها طائفة ساطمر الحسيدية. وقد شن الأدمور الخامس للحركة حملة شعواء على الحركة الصهيونية، واعتبرها مبادرة سلبية لإستعجال النهاية بما يتناقض مع التقاليد اليهودية، ورفض نظرية المراحل التى أخذت بها الصهيونية فيما يتعلق بخلاص اليهود، وكان ذلك فى مطلع القرن العشرين. وقد إرتكزت معارضة الحركة للصهيونية على أساس أن على اليهود أن يظلوا فى المنفى حتى يظهر المسيح المخلص، إذ أنه وحده المكلف من قبل الرب بإنقاذ «الشعب اليهودى» و «العودة» به إلى أرضه لتأسيس «مملكة إسرائيل». ولهذا رفض الأدمور الخامس «شلوم دوف بار» الحركة الصهيونية وأكد على أنه «حتى لو اتبع الصهاينة أوامر الإله بشكل دقيق فإنه لايجوز لليهودى أن ينضم إليهم لكى يبحث عن الخلاص بجهود ذاتية» ، ولهذا أفتى «دوف بار» بعدم جواز إستخدام السبل المادية والسياسية لترك الشتات والذهاب إلى فلسطين لتعجيل الخلاص، لأن ذلك يخالف وصايا التوراة. ومع قدوم الأدمور السابع «مناحم مندل شنيورسون»، راحت الحركة تقترب من الصهيونية، حيث اعتبر «شنيورسون» أن إنشاء الدولة «مبادرة من الإله، والتفاته نحو اليهود، ومن أجل خلاصهم»،

(١) انظر فى هذا الشأن :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٧٨ - ٣٨٠.

غير أن الصهاينة – فى رأيه – أضاعوا الفرصة، وبنوا الدولة على «أسس لايجمعها جامع مع توراة شعب إسرائيل» [١]. وكان «شنيورسون» قد أعلن عند تعيينه أن «الفترة التى نعيشها هى الفترة التى يجب أن يأتى فيها المسيح »، وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧، اعتبر أن النصر الإسرائيلى يشير إلى بداية الخلاص وإقتراب ظهور المسيح. وإبان حرب ١٩٧٣، طالب بإحتلال دمشق كشرط لتحقيق الخلاص، وخلال حرب لبنان نادى بإحتلال بيروت كبداية للخلاص [٢].

لقد كان «شنيورسون» يُمهد الطريق لإعلان نفسه «المسيح المنتظر»، وقد مهد أتباعه أيضاً لذلك، فكان عندهم «عبقرى العباقرة» و «قدس الأقداس» «وكل أرواح اليهود مربوطة به» ، وكانوا لاينطقون إسمه إلا بعد عبارة «رابينا رابى الجيل» ، والملك المخلص»، وأثناء الحملة الإنتخابية عام ١٩٨٨ ، رفع أنصاره صورة كبيرة له كُتب تحتها «مشيح عخشاف» أى «المسيح الآن» [٣]. وفى منتصف شهر أبريل من العام ١٩٩٢ غمرت الملصقات والإعلانات طرق «إسرائيل»، معلنة أن «النبوءة» على وشك الحدوث، وأن «شنيورسون» أوشك على إعلان نفسه «المسيح المخلص بمجرد تلقيه الأوامر الإلهية بذلك»، وكان «شنيورسون» قد أعلن فى مؤتمر عالمى عقده عام ١٩٩١ أن «اليهود يريدون إنهاء حالة الشتات التى يعيشون فيها، وأن كل المؤشرات على ظهور المخلص قد ظهرت، وأن الوقت قد حان للخلاص النهائى والخلاص الأخير عن طريق ظهور المسيح» [٤].

---

(١) انظر :
– أحمد بهاء الدين شعبان؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٣ – ٤٤.
(٢) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٦١.
(٣) **المرجع السابق**، ص : ٣٧٨ . وكذلك :
- Jacobs, L.; **Op. cit.**, P. : 324.

(٤) انظر :
– أحمد بهاء الدين شعبان؛ **مرجع سبق ذكره**، ص : ٤٢ – ٤٣.
– جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ١٩٧ – ١٩٨.
كان «شينورسون» يردد عبارة الحاخام السابق للحركة بأن كل الإصلاحات قد تمت ولم يبق إلا تلميع الأزرار فى الأردية التى نرتديها من أجل الترحيب بالمسيح، ثم راح فى سنوات عمره الأخيرة (مطلع التسعينيات) يردد أن هذه المهمة قد تمت، وأنه «قد تم تلميع الأزرار وأصبحت تبرق وأى تلميع آخر يعتبر زائداً ومضراً للأزرار، وعلينا الآن فقط أن نزيد من مستوى الشوق للمسيح والبهجة من أجل مقدمه القريب لأنه حينئذ سيظهر فجأة». وقد أشار «شنيورسون» إلى أن أحداث الجلاسنوست وأحداث أوربا الشرقية ونهاية الحرب الباردة وحرب الخليج ومساعدات أمريكا للأكراد وتقارب الصين والغرب، تمثل علامات على قرب العصر المسيحانى.
وتجدر الإشارة إلى أن حديث حركة حباد عن قرب مجئ المسيح أدى إلى معارضة شديدة لها من قبل الأوساط العلمانية بل ثمة جماعات حريدية وحسيدية عارضت ذلك ورأت فى تصرفات «شنيورسون» ضرباً من الجنون والهوس.
وقد علّق «يشعياهو ليفوفيتش» – وهو من كبار رجال الفكر فى «إسرائيل» – على ذلك بقوله : «إن هذا الحاخام [شنيورسون] إما مريض نفسياً أو محتال وهو يزرع آمالاً كاذبة فى قلوب الجماهير لأن الإيمان بأيام المسيح كان يؤدى دائماً للإبادة، وكل مسيح هو مسيح كاذب». انظر :
– عبد الله رشاد الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٨٣ – ٢٩٠.

ومهما يكن من أمر، فقد حققت الحركة نفوذاً واسعاً فى الولايات المتحدة، وفى «إسرائيل»، وفى كل مكان يوجد فيه يهود إبان رئاسة «مناحيم مندل شنيورسون» لها فى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى العام ١٩٩٤. ففى خارج «إسرائيل» يُمارس أتباع الحركة حقوقهم السياسية كمواطنين بحيث يسعى مختلف المرشحين للإنتخابات فى الولايات المتحدة وفرنسا، على سبيل المثال، للحصول على أصواتهم [١]. وكان لـ «شنيورسون» نفوذ هائل فى الولايات المتحدة، حيث حظى بتقدير الرؤساء وأعضاء الكونغرس وكبار الساسة [٢].

وكان «شنيورسون» يرى أن «القدرة الإلهية» تتحكم فى كل صغيرة وكبيرة فى العالم، وأن التوراة كلها مقدسة، وأنها سبقت خلق العالم، ومن هنا كانت دعوته لتقريب القلوب بين اليهود وتقوية التراث اليهودى من أجل تحقيق وحدة «الشعب اليهودى» [٣]. وكان يعتقد أن حب «أرض إسرائيل» فريضة لايمكن على الإطلاق فهم وتطبيق التوراة وإقامة الفرائض بدونها. وعلى الرغم من ذلك لم تطأ قدماه «أرض إسرائيل»، وظل يرفض الهجرة إليها – برغم معلوماته الواسعة عنها – حتى وفاته [٤].

وفى داخل «إسرائيل»، تتمتع الحركة بنفوذ كبير، حيث تتبنى مواقف سياسية محددة، ويمارس أتباعها وأنصارها حقوقهم السياسية بحرية، فعلى صعيد الشؤون الداخلية تطالب الحركة بتعديل قانون العودة بهدف ضمان نقاء «الجنس اليهودى المختار»، حيث رأى «شنيورسون» اليهود من صنف أسمى وأعلى من بقية الأمم التى مكانها فى الدرك الأسفل، «فأصل أرواح بنى إسرائيل هو من الروح القدس، أما أصل أرواح شعوب العالم فهو من طبقات النجاسة الثلاث» [٥]، وهذه نظرة عنصرية محضة تفوق نظرة «هتلر» للأجناس. كما تعارض

---

(١) جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٢.
(٢) يذكر أن السلطات الأمريكية أعلنت يوم بلوغ «شنيورسون» سن الثمانين إعتبار ذلك اليوم يوماً للتربية العالمى، وقد دعاه الرئيس الأمريكى «كارتر» لمقابلته إلا أنه رفض الذهاب. كما رفض «شنيورسون» الذهاب إلى مقابلة وفود من الكونغرس أيضاً. ورد هذا فى :
– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٥٨.
(٣) **المرجع السابق**، ص : ٢٦١ ، ٣٨٢.
(٤) يذكر أن معارضى «شنيورسون» العلمانيين رأوا أن سبب ذلك إنما يعود إلى عدائه للصهيونية ومعارضته لقيام دولة قبل مجئ المسيح. أما أنصار الحاخام فقد ساقوا العديد من التبريرات منها : قناعة الحاخام بحرمة الخروج من «أرض إسرائيل»، الأمر الذى يعنى عدم قدرته على الخروج منها فى حالة زيارته لإسرائيل، ومنها إنشغال الحاخام التام بالعمل على تحقيق وحدة اليهود وهذا شرط لتحقيق الخلاص وقدوم المسيح، ومنها أن الحاخام لايجد فائدة من هجرته لإسرائيل لأن أغلب نشاطاته وإرتباطاته فى الولايات المتحدة، وهى نشاطات وإرتباطات تعمل على الدفاع عن يهود العالم وخاصة يهود الولايات المتحدة. أما الحاخام نفسه فآمن بأن «الغربة هى تحفيز للخلاص والحرية وتطهير للكون، وهى تؤدى إلى نشاط يهودى مكثف يساعد على ظهور المسيح » . انظر :
– **المرجع السابق**، ص : ٢٦١ – ٢٦٢.
(٥) **المرجع السابق**، ص : ٢٦٣ . وكذلك :
– جيل كيبل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٣.

الحركة الإجهاض وتشريح جثث الموتى. وقد كان للحاخام «شنيورسون» مكانة مرموقة عند ساسة الدولة وكبار المسؤولين فيها، وكثيراً ما كانت شخصيات مثل «بيغن» و «بيريز» و «شارون» و «يوسف بورغ» و «أهارون ياريف»، وغيرهم تمثل أمام الحاخام طالبة مشورته[1].

وعلى الرغم من أن الحركة تعتبر نفسها حركة غير حزبية، ولم تشارك فى أية إنتخابات عامة أو محلية، ولم تؤيد رسمياً أية قائمة إنتخابية، إلا أن أتباعها كانوا يصوتون دوماً لصالح حزب بوعالى أغودات إسرائيل، عدا عام ١٩٦٥ حينما أمرهم «شنيورسون» بالتصويت لصالح المفدال. وقد سبق لنا تناول الدور الذى لعبه حزب أغودات إسرائيل عام ١٩٨٨ ودور الحاخام شنيورسون فى الفصل السابق[2].

وللحركة آراء متشددة تجاه العرب، فهى تؤيد فكرة «أرض إسرائيل الكاملة» برغم عدم إعترافها علناً بدولة «إسرائيل»، ولهذا ترفض فكرة الأرض مقابل السلام، وتطالب الحكومات الإسرائيلية بضم الأراضى المحتلة والقيام بحملة «لتلافى إرجاع إسرائيل الأراضى التى غنمتها إبان حرب الأيام الستة»؛ ذلك لأن السيطرة اليهودية على كامل «أرض إسرائيل» هى شرط مسبق لا غنى عنه لظهور المسيح المنتظر[3]. وإرتباطاً بهذه الأفكار دعا الحاخام «شنيورسون» إلى ترحيل العرب من أراضيهم، بل ونادى فى أكتوبر ١٩٦٨ بقتل العرب صراحة، وقال «إن العرب يبتغون شيئاً واحداً لا غير، وهو القضاء علينا إن عاجلاً أو آجلاً وأنه علينا أن نتبع القول المأثور عاجل بقتل من يسعى لقتلك»، كما احتج هذا الحاخام بشدة - مراراً - على بقاء العرب فى القدس وعلى ما أسماه المعاملة الحسنة التى تعامل بها «إسرائيل» «مخربى» فتح[4].

وكان «شنيورسون» من القادة الحريديين القلائل الذين أعربوا عن دعمهم لحركة غوش أمونيم ولمشاريعها الإستيطانية فى الضفة والقطاع. هذا وقد توزعت قيادة الحركة فى «إسرائيل» بين عدد من الحاخامات منهم: «شموئيل هيفر»، و «ليب كفلن» و «مردخاى أشكنزى»، وكذلك «لايفشتس» زعيم منظمة «النشيطون: يد الأخوة» الحريدية، التى تحارب كل ما يشكل خطراً على الدين اليهودى، وظاهرة تسرب العناصر الحريدية إلى العلمانية، والتبشير النصرانى[5].

---

(١) عبد الله رشاد الشامى، القوى الدينية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٧٤ . وكذلك :
- Butt, G.; **Op. cit.**, P. : 108 - 109.

(٢) ورد ذلك فى المطلب الأول من المبحث الثانى من الفصل السابق .

(٣) انظر :
- جيل كيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٠٣.
- عزمى بشارة، دوامة الدين والدولة فى إسرائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٢ - ٣٣.

(٤) صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٢٦٥.

(٥) **المرجع السابق**، ص : ٣٨٤.

وهكذا، فعلى الرغم من أن حركة حباد حركة حريدية معارضة للصهيونية، ولا تعترف بالدولة إلا أنها لم تقاطع هذه الأخيرة، بل إن طلاب مدارسها يخدمون بالجيش بعد إنتهائهم من دراستهم، كما أن أنصار الحركة يتقربون دوماً من العلمانيين بغية توبتهم بإعتبار أن هذا شرط لقدوم المسيح المخلص فى نظرهم.

المطلب الثانى : حركة الطائفة الحريدية :

ظهرت الطائفة الحريدية عام ١٩٢١ فى القدس إحتجاجاً على إنشاء الحاخامية الرئيسية، وأطلق عليها وقتذاك اسم «لجنة المدينة للطوائف الإشكنازية» وكانت تمثل أغلب الحريديم فى القدس، وذلك بالتعاون مع حركة أغودات إسرائيل. وقد ظل التعاون بين الطائفة الحريدية وحركة أغودا حتى العام ١٩٤٥ حينما صار «المعتدلون» من الحريديم ينضوون تحت راية أغودات، بينما أضحت حركة الطائفة الحريدية تمثل «متطرفى» الحريديم. وتتكون الحركة من تآلف عدة جماعات حسيدية، منها : طائفة «ذرية أهارون»، وطائفة «ساطمر»، والمدرسة الدينية التابعة لتلاميذ «دوشنسكى»، وقسم من جماعة «المقدسيين : هيروشلميم»[1]. وتقدر الحركة عدد أتباعها بثلاثين ألف نسمة، فيما تقدرهم مصادر حزب أغودات بثمانية آلاف نسمة يعيش معظمهم فى الضواحى والأحياء الحريدية ، وخاصة حى «المئة بوابة : مئشعاريم» بالقدس. وتدار الحركة عن طريق عدد من الهياكل التنظيمية، أهمها مجلس الواحد والسبعين، ومجلس الثلاثة والعشرين، والمجلس التنفيذى، ومحكمة الطائفة. والمحكمة تناظر مجالس حكماء التوراة فى الحركات والأحزاب الدينية الأخرى[2].

وعلى عضو الحركة أن يلتزم بالأسس الثمانية عشرة التى تعتبر دستور الطائفة. وأهم هذه الأسس التى تحدد واجبات كل عضو : الإنصياع لأوامر حاخامية ومحكمة الطائفة ، ومعارضة الصهيونية ومقاطعة نشاطات الدولة وعدم المشاركة فى إنتخابات الكنيست أو الإنتخابات البلدية؛ والإيمان القاطع بأن إقامة الدولة الصهيونية - قبل قدوم المسيح - إنما هو عقاب من الله، وأن الكنيست تدنيس لأوامر الله وإهانة للتوراة لأن قوانينها تتناقض مع شريعة «موسى»؛ ومقاطعة حزب أغودات إسرائيل لتصالحه مع الصهيونية؛ ومقاطعة مدارس تعليم اللغات الأجنبية وإرسال

---

(١) يذكر أن ثمة جماعات تدخل الطائفة، وجماعات أخرى تخرج منها بين الحين والآخر. ومن أهم الإنشقاقات التى شهدتها الحركة إنشقاق جماعة ناطورى كارتا فرع الحاخام «عميرام بلوى» بسبب رفض محكمة الحركة عقد زواج «بلوى» على مطلقة فرنسية يهودية عام ١٩٦٥، وكذلك إنشقاق طائفة «بعلاز» الحسيدية عام ١٩٨٠ بعد أن أصدر الحاخام الأكبر «إسحق فايس» أمراً يمنع تعليم الأولاد فى مؤسسات تتلقى الأموال من الدولة، وقد إختارت «بعلاز» أموال الدولة. انظر :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص : ٣٨٦ - ٣٨٧.

الأبناء إلى المدارس المجازة من الطائفة والتى غالباً ما تستخدم اللغة البيديشية؛ وعدم تناول أى طعام أو شراب غير مصرح به من الطائفة؛ والمحافظة على اللباس العفيف. وتقدم الطائفة مجموعة من الخدمات الطائفية لأتباعها عن طريق عدد من المؤسسات مثل المحاكم الدينية والمطاعم والمسالخ وأماكن التثقيف والتسلية، وصندوق لتمويل المؤسسات التربوية بدلاً من أموال الحكومة ولمساعدة العائلات الفقيرة، ولجان للحفاظ على تعاليم التوراة، وغيرها[١].

ونظراً لأن الحركة لاتعترف بالصهيونية وتقاطع الدولة فإنها لاتشترك فى إنتخابات الكنيست ولا فى الإنتخابات المحلية، ولا تتلقى الأموال من الحكومة، بيد أن ثمة جماعات حسيدية - من داخل هذه الحركة - تتلقى الأموال من التأمين الوطنى، وهى تبرر ذلك بأن الأموال المخصصة للمؤسسات التربوية هى «أموال أيديولوجية» تحمل رائحة الدولة بينما أموال التأمين الوطنى محايدة ولا رائحة لها[٢]!!.

وقد مارس أدمور طائفة «ساطمر» السابق «يواليش طايطلبويم» نفوذاً واسعاً داخل الحركة، فقد كان المرشد الروحى للطائفة الحريدية، حيث رفض هذا الأدمور فكرة أن حرب ١٩٦٧، وكل ما أدت إليه إنما هى تعبير عن مساعدة الرب لشعب إسرائيل، ذلك لأن هذه الفكرة ستؤدى حتماً إلى إستنتاج قوامه أن الصهاينة صادقون وأن أسلوبهم صادق، وأن دولتهم ليست دولة كفار لأن جنودها حرروا «حائط المبكى» وقبر «راحيل»، بينما يرى هو أن شعب هذه الدولة شعب من المارقين عن الدين ولا يستحق معجزة إلهية لمساعدته. ولدى طائفة «ساطمر» تعد الدولة خروجاً على التعاليم المسيحانية، كما ترفض الحركة مفاهيم مثل «دولة التوراة» أو «دولة الشريعة» [٣].

وينحصر نشاط الحركة السياسى فى تنظيم الإحتجاجات على تدنيس حركة السبت وإنتشار الإباحية. وواقع الحال يؤكد على أن الدولة - بمؤسساتها وإمكانياتها - قد استطاعت أن تحد من نفوذ الحركة ونشاطاتها، ذلك أن جماعات عدة تفضل أموال الدولة على البقاء داخل الحركة[٤].

(١) انظر :
- **المرجع السابق**، ص : ٣٨٦.
(٢) **المرجع السابق**، ص : ٣٨٥.
(٣) انظر فى هذا :
- عبد الله رشاد الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل .....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣١٣ - ٣١٤.
- Ravitzky, A.; **Op. cit.**, P. : 96 - 97.
(٤) انظر فى شأن الجماعات الحسيدية الموجودة فى إسرائيل، ونشاطاتها فى الدولة ما ورد فى :
- جعفر هادى حسن؛ **المجموعات اليهودية الحسيدية وعلاقاتها بإسرائيل** (جريدة الحياة، لندن، ٢ ، و٣ سبتمبر ١٩٩٣)، ص : ١٨.

المطلب الثالث : حركة «حراس المدينة : ناطورى كارتا» :

ظهرت حركة ناطورى كارتا كحركة منشقة عن حركة أغودات إسرائيل فى العام ١٩٣٥ بعد أن قام ممثلون عن أغودا بإجراء مفاوضات مع المجلس الملى اليهودى - الذى كان يخضع لنفوذ الحركة الصهيونية - بهدف التوصل إلى إتفاق بشأن إقامة حاخامية رئيسية موحدة فى فلسطين من جهة، والوصول إلى صيغة عمل مشتركة مع حركة همزراحى من جهة أخرى، حيث شكلت العناصر الحريدية التى تصر على رفض أى تعاون مع الحركة الصهيونية حركة خاصة بها، تحت اسم «رابطة الحراسة المقدسة : أغودات مشمرت هكودش» ثم تغير الاسم إلى «رابطة الحياة : أغودات هحاييم» فإلى الإسم الحالى « حراس المدينة : ناطورى كارتا » [١].

وتضم الحركة معظم يهود العالم الذين يرفضون الصهيونية ويعارضون الدولة، ويُقدر عددهم - حسب مصادر الحركة ذاتها - بأكثر من نصف مليون نسمة فى الخارج، وعشرات الآلاف فى «إسرائيل»، فيما تؤكد مصادر أخرى أن عددهم لايتجاوز بضعة آلاف فى «إسرائيل»[٢]. وقد ظلت الحركة - حتى عام ١٩٦٥ - إحدى الجماعات التى تشكل الطائفة الحريدية فى القدس ثم إنفصلت عنها بعد زواج زعيم حركة ناطورى كارتا من فرنسية متهودة مطلقة[٣].

(١) وكان الحاخام «إلياهو بروش» هو الذى اختار هذا الإسم، و «ناطورى كارتا» عبارة آرامية وردت فى التوراة، وانظر فى شأن نشأة حركة ناطورى كارتا :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٨٨.
- Schnall, D.; **Op. cit.**, P. : 125 - 127.
(٢) يقطن أتباع الحركة فى فلسطين المحتلة فى حى «المئة بوابة : مئة شعاريم» بالقدس، وثمة تجمعات أخرى لاتباع الحركة فى حى بروكلين بنيويورك، وفى لندن ومونتريال ، وغيرها . انظر :
- عبد الوهاب المسيرى؛ **جماعات ضد الصهيونية : نواطير المدينة (الناطورى كارتا)** (مجلة منبر الشرق، السنة الثالثة، العدد (١٥) ، القاهرة، ربيع أول، ١٤١٥ هـ / سبتمبر ١٩٩٤م)، ص : ٧٥.
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩٠.
وتجدر الإشارة إلى أن لاتباع الحركة نمط حياة اجتماعى واقتصادى خاص بهم فالنساء زاهدات ويلبسن الملابس المحتشمة والبسيطة، ويكرسن حياتهن لأسرهن، أما الرجال فيدرسون التوراة والتلمود ويمارسون بعض الحرف. ويتقيد هؤلاء بأسلوب الحياة الذى كان سائداً بين يهود البيديشية فى بولندا وروسيا، فالرجال لا يقصون لحيتهم أو سوالفهم الطويلة، ويرتدون القمصان البيضاء بدون أربطة العنق، ومعاطف سوداء، وقبعات ذات حواف عريضة. انظر :
- عبد الوهاب المسيرى، جماعات ضد الصهيونية : نواطير المدينة ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٤.
(٣) انظر :
- Schnall, D.; **Op. cit.**, P. : 136.
وجدير بالذكر إلى أن ثمة عدداً من الجماعات الحريدية تحمل نفس اسم هذه الحركة، فـ «حاييم كتسلبويجن» سيطر على الحركة الأم، فى حين شكل «عميرام بلوى» حركة أخرى بنفس الاسم زاعماً أنها الحركة الأم، وهاتان الحركتان فى عداء وتنافس شديدين. كما ترى جماعة «ذرية أهارون» الحسيدية أنها تعبر عن ناطورى كارتا الحقيقية، كما تزعم كل من جماعة «المنفيين» الحسيدية وجماعة «ليبله فايسبيش» نفس الشئ. ورد هذا فى :
- صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٨٩.

وقد اعتبر الحاخام «يواليش طايطلبويم» – أدمور طائفة ساطمر الحسيدية – الزعيم الروحى لكل الطوائف الحريدية بما فيها حركة ناطورى كارتا، أما أبرز قياديى حركة ناطورى كارتا فهما الحاخامان «عميرام بلوى» ، و «أهارون كتسلبويجن»، اللذان يكملان بعضهما البعض، فالثانى يمثل قوة العقل والتفكير، أما الأول فيقود المظاهرات ومسيرات الإحتجاج(١).

والحركة مفتوحة أمام كل يهودى يرغب فى الإنضمام إليها شريطة الإلتزام بعقيدتها ومبادئها، التى يمكن عرضها على النحو التالى :

تتمحور عقيدة الحركة فى عدم الإعتراف بالصهيونية، ومقاطعة الدولة بشكل نهائى، فالحركة تعتبر نفسها إمتداداً للتراث والتقاليد اليهودية، وأنها هى التى تلتزم بالتعاليم الدينية اليهودية دون بقية التيارات والفرق والجماعات اليهودية الأخرى. لقد عاش اليهود منذ أكثر من ألفى عام تحت حكم غير اليهود كعقاب من الله لليهود على خطاياهم وذنوبهم كما ترى الحركة(٢). والصهيونية لاتمثل – لدى أتباع الحركة – إستمراراً للتراث اليهودى أو تنفيذاً للتعاليم الدينية، وإنما هى رفض لها وخروج عليها، بل وهى واحدة من أخطر المؤامرات الشيطانية على اليهودية. وترتكز الحركة فى موقفها هذا على فكرة «الشعب اليهودى» بالمفهوم الدينى، فالشعب اليهودى – عندها – ليس شعباً بالمعنى الذى قدّمته الصهيونية، وإنما هو جماعة دينية ظهرت منذ ثلاثة آلاف سنة، تستمد وجودها من ميثاق مع خالقها، يلتزم بموجبه كل اليهود بالتوراة وتعاليمها. ووضْع الخالق اليهود فى منزلة «شعب الله المختار» ليس الهدف منه تمكين هذا الشعب من السيطرة على العالم، وإنما لخدمة الجنس البشرى كله، وقد تم إختيار اليهود لهذا الأمر لأنهم أكثر الناس سلاماً وتواضعاً. وهذا الإختيار يفرض على اليهود عدة واجبات، فالشريعة اليهودية ترى أن ثمة سبعة قوانين أساسية ملزمة لكل البشر كى يصبحوا بشراً (شريعة نوح)، وهناك عشرة قوانين (الوصايا العشر) ملزمة لاتباع الديانات التوحيدية، أما اليهود، فعليهم وحدهم الإلتزام بالأوامر والنواهى التى جاءت فى التوراة (المتسفوت)(٣).

إن الصهيونية – فى عقيدة هذه الحركة – مروق من الدين، لأنها أقامت دولة لليهود، وتعمل على تجميع المنفيين، وهذان أمران من شأن المسيح المخلص الذى سيرسله الرب إلى اليهود، لذا فالدولة – فى نظر أتباع الحركة – ثمرة المروق من الدين وإنتهاك التوراة، لأنها

(١) المرجع السابق، ص : ٣٩٢.

(٢) Schnall, D.; Op. cit., P. : 128.

(٣) انظر فى هذا :

– عبد الوهاب المسيرى، جماعات ضد الصهيونية : الناطورى كارتا ، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧١.

قامت على أيدى نفر من الكافرين الذين تمردوا على مشيئة الإله، وهى خيانة للشعب اليهودى الذى تأسس كجماعة دينية فى سيناء (لافى أرض الميعاد) (١). ويذهب أنصار الناطورى كارتا إلى أبعد من ذلك حينما ينظرون إلى كل من الصهيونية والنازية على أنهما ينبعان من مصدر واحد هو فكرة «القومية» التى ظهرت فى أوربا، بل ثمة من أكد منهم على أنه كان هناك تفاهم وتعاون بين الحركة الصهيونية والنظام النازى(٢). وهكذا ترى الحركة أن الصهيونية حركة معادية لليهود؛ لأنها تخلق مشكلة إزدواج الولاء أمام اليهود أينما وجدوا، وتؤجج الإتهامات المعادية لهم، وتزدهر بإزدهار معاداة اليهود(٣). وإنتصارات الصهيونية – فى عقيدة الحركة – من عمل الشيطان لأنها انتهكت العهود الثلاثة التى قطعها اليهود للرب قبل خروجهم إلى المنفى، وهى – كما جاءت فى التوراة – ألا يسببوا الألم للأغيار الذين يُقيمون بينهم، وألا يحاولوا إحتلال «أرض إسرائيل» بالقوة، وألا يستعجلوا الأمور(٤). ولهذا يرى أنصار الحركة أن العمل داخل إطار الحكومة الحالية مستحيل لأمرين : الأول لأن قيام دولة قبل مجئ المسيح خرق للتوراة، والثانى لأن قيم وتعاليم التوراة لاتشكل الأساس الاقتصادى والاجتماعى للدولة (٥).

ويلخص الحاخام «موشيه هيرش» – سكرتير الطائفة للشؤون الخارجية – موقف الحركة من الصهيونية ومن الدولة فى مقال نشره فى صحيفة «الواشنطن بوست» فى مطلع أكتوبر ١٩٧٨ بقوله : « إن الصهيونية تتعارض تعارضاً كاملاً مع اليهودية، فالصهيونية تريد أن تُعرِّف الشعب اليهودى باعتباره وحدة قومية، وهذه هرطقة، فقد تلقى اليهود الرسالة من الرب، لا لكى يفرضوا عودتهم إلى الأرض المقدسة ضد إرادة سكانها، فإن فعلوا ذلك فإنهم يتحملون نتائج فعلتهم، والتلمود يقول : [إن هذا الإنتهاك سوف يجعل من لحمكم فريسة للسباع فى الغابة]. وأن المذبحة الكبرى ستكون نتيجة من نتائج الصهيونية».

كما أوضح «هيرش» أن التوراة أمرت اليهود بالعيش فى سلام مع جيرانهم من غير اليهود فى فترات الشتات، وأنه يمكن العيش فى ظل دولة فلسطينية، وفى هذه الحالة يمكن تشجيع

(١) انظر فى هذا :

– المرجع السابق، ص : ٧٢

- Schnall, D.: **Op. cit.**, P. : 128 , 133.

(٢) انظر فى هذا :

- Schnall, D.: **Op. cit.**, P. : 128 - 129.

(٣) عبد الوهاب المسيرى، جماعات ضد الصهيونية....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٣.

(٤) Schnall, D.: **Op. cit.**, P. : 131.

(٥) **Ibid.**, P. : 132.

هجرة اليهود إليها !!. ويعرّف «هيرش» الحريديم بأنهم «يهود فلسطينيون» [١]. ويرى أحد حاخامات الحركة – وهو الحاخام «أبراهام جرينباوم» – «أن إسرائيل ستظل دولة الشتات الروحية حتى الوقت الذى تحكم فيه التوراة حياة كل فرد فى المجتمع»، ولا يعنى ذلك أن هذا الحاخام من أنصار إصدار تشريعات توراتية تحكم الأفراد، فالقانون لا يغير إعتقادات الأفراد وقناعاتهم كما يقول [٢].

وتؤكد الحركة على أن علاقة اليهودى المتدين بـ «أرض الميعاد» تتمثل فى إتجاهه بعواطفه وقلبه إلى هذه الأرض، وخاصة مدينة القدس، ففى كل صلاة تذكر القدس. وعلى اليهودى أن يستمر فى هذا حتى يستجيب له الإله ويأمر بعودة اليهود مع المسيح المنتظر [٣]. وتنتقد الحركة اليهود المتدينين والحاخامات الذين يتعاونون مع الدولة ويؤيدونها مقابل المساعدات المالية الحكومية ، وترى أن ذلك تدنيس لاسم الرب وخروج عن تعاليمه [٤].

وإستناداً إلى ماسبق يعمد أتباع الناطورى كارتا إلى مقاطعة الدولة وعزل أنفسهم عنها كلية من جهة، والإحتجاج على نشاطاتها وفضح ممارساتها من جهة أخرى [٥]. لقد رفض أتباع الناطورى كارتا إعلان قيام الدولة لأنه خرق قوانين الشريعة، ولم يعترفوا بالدولة، وامتنعوا عن الدفاع عنها إبان حرب ١٩٤٨. وطلب «عميرام بلوى» – فى رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى يوليو ١٩٤٩ – وضع القدس تحت وصاية دولية، وإصدار «جوازات الأمم المتحدة» للمتدينين اليهود الذين يرغبون فى ذلك، وأعلن قبول أتباع الحركة مغادرة القدس إلى أى مكان آخر يستطيع هؤلاء العيش فيه بموجب أحكام التوراة. واعترفت الحركة بكفاح الشعب العربى الفلسطينى وحقه فى كامل تراب فلسطين [٦]، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعى للشعب الفلسطينى، وأبدت إستعدادها للعيش فى ظل دولة علمانية تجمع اليهود والعرب.

وقد نددت الحركة بإحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وأمرت أتباعها بعدم الذهاب إلى

---

(١) وردت هذه الإقتباسات فى :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩٥ – ٣٩٦.

(٢) Butt, G.; **OP. cit.**, P. : 112.

(٣) عبد الوهاب المسيرى، جماعات ضد الصهيونية ....، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٧٢.

(٤) Schnall, D.; **Op. cit.**, P. : 129.

(٥) اعتمدنا فى عرض نشاطات حركة ناطورى كارتا ونشاطاتها ضد الدولة على :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩٢ – ٣٩٥.

- Schnall, D.; **Op. cit.**, P. : 134 - 136.

(٦) أيد الحاخام «هيرش» علناً حق الشعب الفلسطينى فى إستخدام القوة لاسترجاع ما أخذ منه بالقوة، كما طالبت الحركة من «ميخائيل غورباتشوف» وقف سيل هجرة السوفييت اليهود فى مطلع العام ١٩٩٠.

هذه المناطق، أو زيارة «حائط المبكى» لأن القدس فُتحت عنوة، كما أدانت غزو لبنان، ونددت بإعتراف منظمة التحرير بدولة «إسرائيل» [١]. ويبتعد أتباع الحركة عن أى شكل من أشكال الحياة العلمانية، ويمتنعون عن إستخدام المنافع والتسهيلات الإجتماعية والمادية التى توفرها الدولة وعن دفع الضرائب والجمارك، كما يقاطعون الإنتخابات ولايخدمون فى الجيش، ويتكلمون اللغة البيديشية فى التعاملات اليومية أما العبرية فهى للصلاة فقط [٢].

ويُنظم أتباع الحركة تظاهرات ومسيرات إحتجاجية ضد إنتهاكات العلمانيين – ومؤسسات الدولة وموظفيها بشكل عام – لتعاليم التوراة (كتدنيس السبت ونشر الإباحية والإختلاط ، وغيرها)، والتى تسبب حوادث عنف فى بعض الأحيان. وتُعلّم الحركة عقيدتها وأفكارها لأتباعها وأبنائها فى مدارس دينية تابعة لها فى حى مئة شعاريم، كما تنشر أفكارها عبر عدد من الصحف أهمها : «الحائط» و «حائطنا». هذا بجانب أن الحركة تنشط – دعائياً – وسط الشعب الأمريكى بهدف إيضاح أن اليهودية والصهيونية أمران منفصلان. هذا وتحصل الحركة على مساعدات مالية من يهود الخارج، وخاصة من طائفة ساطمر الحسيدية، وتطالب الحركة، كل يهود العالم بالعودة إلى الدين والإيمان بالإفتداء الإلهى [٣].

وقد كان لـ «ديفيد بن غوريون» رأى فى هذه الحركة، حينما أجاب عن سؤال عن سبب عدم معاقبته لأتباع هذه الحركة، بقوله : «إن هناك صعوبة متزايدة باستمرار تحول دون إتخاذ إجراءات بحق أناس تنبع أفعالهم من إيمان دينى عميق، وليسوا من مخالفى القوانين، بالمعنى المألوف، ومن جهة أخرى ، فإن هؤلاء يمثلون عالماً تحدر معظمنا منه، وهو عالم أجدادنا وآبائنا الذى عرفناه من سن الطفولة، فكيف تريدون أن يزج المرء بجده الأكبر فى السجن، حتى ولو رمى غيره بالحجارة» [٤].

---

(١) يذكر أن الحركة قدمت التعازى فى موت الإمام «الخمينى» فى إيران تقديراً لموقفه المناوئ للصهيونية، كما حضر مندوب عنها مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ضمن الوفد الأردنى الفلسطينى. ومن المواقف التى تتسم بالغرابة موقف الحركة من إنشاء الجامعة المرمونية (المسيحية) على جبل الزيتون، فبعد أن عارض ذلك كل الأحزاب الدينية وكثير من أحزاب اليمين، أبدت حركة ناطورى كارتا تأييدها لإقامة الجامعة وقال هيرش «أننا نعارض بشدة إقامة الجامعة العبرية الصهيونية، ولايوجد لدينا أية معارضة لنشاطات الأديان المختلفة ومؤسساتها فى القدس».

– انظر : صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص : ٣٩٣.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن الحركة تقاطع أيضاً قراءة الصحف الإسرائيلية، والاستماع إلى الإذاعة العبرية ومشاهدة الإذاعة المرئية، وتعتبر «يوم الإستقلال» يوم حداد وحزن، يصوم فيه أتباعها. كما أن للحركة ساعة مركزية خاصة بأتباعها تلتزم بالتوقيت اليهودى الذى تؤمن به الطائفة، والذى يلتزم به أتباعها قدر المستطاع. ولايستعين أتباع الحركة بالشرطة لأنها شرطة صهيونية.

(٣) انظر :

- Schnall, D.; **Op. cit.**, P. : 136 - 137.

(٤) وردت عبارات «بن غوريون» فى :

– صلاح الزرو، **مرجع سبق ذكره**، ص : ٣٩٧.

الخاتمة

الخاتمة

إستهدفت هذه الدراسة التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل» من جهة، والكشف عن حقيقة الدور الذى تقوم به فى التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وبالتالى على عملية صنع القرار السياسى من جهة أخرى، وذلك بجانب الوقوف على مدى التوافق بين القوة البرلمانية للأحزاب الدينية، وبين دورها الفعلى فى الحياة السياسية. وقد اقتضى هذا الهدف الوقوف على الأمور التالية : موقع الدين فى بناء الصهيونية السياسية، موقف اليهود المتدينين فى شرق أوربا من الفكرة الصهيونية ثم من الدولة عام ١٩٤٨، الملامح الرئيسية لشكل العلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل»، نشأة الأحزاب الدينية وبرامجها وقوتها البرلمانية وحجم الدور الذى تلعبه فى تشكيل الإئتلافات الحكومية ومواقفها من المسائل التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة، ودور الجماعات الدينية غير الحزبية فى الحياة السياسية.

وكان من الطبيعى – على مقتضى هذا الهدف – أن نتناول بالتحليل ـ فى هذه الدراسة ـ مواقف اليهود المتدينين من الفكرة الصهيونية وردود أفعالهم عليها من جهة، وفى النشاطات والأدوار الفعلية التى تمارسها الأحزاب والجماعات الدينية فى الحياة السياسية من جهة أخرى. تلك النشاطات والأدوار الفعلية التى تمارس من خلال خوض الإنتخابات البرلمانية والمشاركة فى الحكومات الإئتلافية بالنسبة للأحزاب، أو عن طريق مجرد الضغط على (أو دعم) سياسات الحكومة بالنسبة للجماعات غير الحزبية .

وقد كان من مقتضيات تحقيق هدف الدراسة – وقبل أن نلج إلى تناول صلب موضوعنا – أن نعرض للبناء الاجتماعى – الاقتصادى والسياسى فى «إسرائيل» ، الذى يُمثل السياق العام الذى تمارس فى إطاره الأحزاب والجماعات الدينية نشاطاتها وأدوارها الفعلية.

وإنطلاقاً من هذا التصور، عرضنا – فى الباب الأول – للبناء الاجتماعى – الاقتصادى والسياسى فى «إسرائيل»، حيث تناولنا فى الفصل الأول البنيان الاجتماعى – الاقتصادى ، وعرضنا فى الفصل الثانى لقوى الحياة السياسية فى «إسرائيل».

وفى إطار حديثنا عن الكيان الاجتماعى تناولنا البنية الاجتماعية – العرقية الحالية لسكان

«إسرائيل» ، التى تضم الفئات الرئيسية التالية : اليهود الغربيون، اليهود الشرقيون، يهود «الصابرا» ، والعرب، ثم وقفنا على المصادر الديمغرافية للسكان، التى تمثلت – بصورة أساسية – فى تهجير الجماعات اليهودية من كافة أصقاع الأرض إلى «إسرائيل» لتوطينهم هناك. وقد اقتضى هذا الأمر تناول موضوع «الهجرة» فى فكر رواد الحركة الصهيونية، وساسة الدولة من جهة، وعلى المراحل التى مرت بها هجرة الجماعات اليهودية المختلفة منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، وكذلك الهجرة المعاكسة وآثارها على الدولة من جهة أخرى. كما وجهنا اهتمامنا – بعد ذلك – إلى الوقوف على أبعاد العلاقة بين الطوائف والفئات المختلفة فى المجتمع، ولاسيما العلاقة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، والعلاقة بين اليهود والعرب، وذلك بهدف الكشف عن وجوه التمييز المختلفة التى يعانى منها اليهود الشرقيون، والعرب.

كما تضمن الفصل الأول الحديث عن الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلى، من حيث نشأة اقتصاد الجماعات اليهودية فى فلسطين قبل قيام الدولة من جهة، والمؤشرات العامة للاقتصاد الإسرائيلى من جهة أخرى. وقد أنهينا هذا الفصل بعرض يتضمن – بإيجاز – أبرز وجوه الدعم الخارجى للدولة، والتى تتمثل فى التعويضات الألمانية، والدعم الأمريكى.

وفى الفصل الثانى، عرضنا للقوى الرسمية واللارسمية فى الحياة السياسية من ثنايا ثلاثة مباحث، اهتم أولها بالحديث عن الأيديولوجية الرسمية للدولة والمتمثلة فى الصهيونية السياسية. وقد عرضنا فى هذا الإطار للفكرة الصهيونية من حيث تعريفها، والظروف والعوامل التاريخية التى هيأت لظهورها فى أوربا فى القرن التاسع عشر، والأسانيد الدينية والتاريخية التى ارتكزت إليها الحركة الصهيونية فى صياغتها لأفكارها. أما فى المبحث الثانى، فقد انصب الإهتمام على المؤسسات الرسمية للدولة، وذلك من خلال تناول الإطار الدستورى لمؤسسات الحكم من جهة، والمؤسسات السياسية الحاكمة (هيئة التشريع وهيئة التنفيذ) من جهة أخرى. كما تضمن هذا المبحث عرضاً موجزاً للملامح الرئيسية لكيان مؤسسات الحكم العضوى والوظيفى بعد التعديل الذى تم بموجب «قانون أساسى : الحكومة» الصادر عام ١٩٩٢ ، والذى جرى العمل به بدءاً من إنتخابات العام ١٩٩٦ . هذا فضلاً عن أننا عرضنا – فى نهاية هذا المبحث – لملامح الهيئة القضائية فى «إسرائيل» ولاسيما لكيان محكمة العدل العليا ودورها فى الحياة العامة. وفى المبحث الثالث، تناولنا الأحزاب السياسية من حيث نشأتها التاريخية وسماتها العامة، وبرامجها السياسية، هذا بجانب معالجة ما عليه واقع الحياة الحزبية المعاصرة فى «إسرائيل» . كما انصب إهتمامنا – فى هذا المبحث – على جماعات الضغط أو المصالح فى «إسرائيل» ، حيث عرضنا لدور كل من

النقابات العمالية، والمنظمة الصهيونية، وحركات السلام. هذا فضلاً عن دور العسكريين – كجماعة ضغط – فى الحياة السياسية.

وبعد أن فرغنا من عرض البناء الإجتماعى السياسى – الاقتصادى فى «إسرائيل» ، انصب إهتمامنا على صلب موضوع دراستنا والمتمثل فى التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية فى «إسرائيل» من جهة، والكشف عن دورها فى الحياة السياسية من جهة أخرى. وقد تم ذلك فى ثنايا فصول خمسة، عالج الفصل الأول منها الجذور الأيديولوجية للأحزاب والجماعات الدينية، حيث عرضنا – فى مستهله – لموقع الدين فى بناء الأيديولوجية الرسمية للدولة، وذلك كتوطئة تستهدف الكشف عن دور الدين فى بناء الفكرة الصهيونية، وتحقيق أهدافها ومطامعها. وقد تطرق الفصل، بعد ذلك، إلى نشأة التيار الدينى الأرثوذكسى – وريث اليهودية التلمودية – ومبادئه، وإنقسامه – بصدد موقفه من الصهيونية – إلى فريقين رئيسيين هما : الصهيونية الدينية، والأرثوذكسية المتشددة. هذا فضلاً عن تناولنا للفكر الحسيدى، الذى يُمثل أحد أفرع اليهودية الأرثوذكسية.

واهتم الفصل الثانى بالنشأة التاريخية للحركات والأحزاب الدينية التى جاءت تعبيراً عن أفكار الفريقين الدينيين الصهيونى والأرثوذكسى، حيث تناولنا نشأة الحركات والأحزاب الدينية الصهيونية (حركتى المزراحى والعامل المزراحى) وتطورها التنظيمى من جهة، ونشأة الحركات والأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية (حركتى أغودا وبوعالى أغودا) وتطورها التنظيمى من جهة أخرى.

وتضمن الفصل الثالث الكشف عن الملامح الرئيسية لشكل العلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل» ، وقد تناولنا – فى مستهله – رؤية «ديفيد بن غوريون» لتلك العلاقة، وذلك كمدخل يستهدف التعرف على رأى مؤسس الدولة، وأول رئيس وزراء لها، إزاء موقع الدين فى بناء الدولة المنشودة. وقد احتوى الفصل بعد ذلك على التعريف بإتفاقية الوضع الراهن (١٩٤٧) التى وقعها «بن غوريون» مع القوى الدينية عشية قيام الدولة، كما عالج الفصل سيطرة الدولة على المؤسسات التى تعنى بشؤون الدين فى «إسرائيل» (حال : الحاخامية الرئيسية ، الحاخامية العسكرية، المحاكم والمجالس الدينية، ووزارة الأديان، وغيرها) من جهة، وجهود قادة الدولة فى إستغلال قيم ورموز وأعياد الديانة اليهودية بغية تشكيل ما يُمكن تسميته بالدين المدنى فى «إسرائيل» من جهة أخرى.

وانصب إهتمامنا فى الفصل الرابع على دور الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» ، وذلك من ثنايا مبحثين اثنين، تعرض الأول للقوة التمثيلية للأحزاب الدينية فى

الكنيست، وتناول الثانى أثر هذه الأحزاب فى الحياة السياسية من خلال الوقوف على دورها فى الإئتلافات الحكومية من جهة، ومواقفها من المسائل التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة من جهة أخرى. أما الفصل الخامس والأخير، فقد عالج الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية من حيث نشأتها، ومبادئها، ودورها فى الحياة السياسية.

وفيما يلى نعرض لأبرز الملاحظات التى إنتهينا إليها بصدد موضوع الدراسة وهدفها من جهة، وأظهر السمات العامة التى تتسم بها قوى الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية فى «إسرائيل» بشكل عام من جهة أخرى :

أ – أبرز الملاحظات التى تتصل بموضوع الدراسة وهدفها :

أولاً : إن الحركة الصهيونية اتخذت من الدين ركيزةً أساسية فى المطالبة بدولة قومية خاصة باليهود فى فلسطين، فى وقت كان فيه مبدأ القوميات يمثل زى العصر فى أوربا. وقد خرجت الحركة الصهيونية، بذلك، على النموذج المعاصر للدولة القومية، الذى يقوم على أساس الفصل بين الدين والدولة، وإستبعاد عنصر الدين كليةً من أسس التنظيم السياسى للدولة، إذ مثّل الدين أنجع وسيلة أمام الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها فى توحيد صفوف الجماعات اليهودية، ولاسيما الجماعات المتدينة منها فى شرق أوربا، خلف دعوتها وجذب أفرادها نحو الهجرة إلى فلسطين.

ثانياً : إن التيار الدينى الأرثوذكسى هو مجرد إمتداد لليهودية التلمودية القديمة التى سيطرت على حياة أفراد الجماعات اليهودية منذ القرن الأول الميلادى. وتتمحور الأفكار الأساسية لهذا التيار حول فكرة رئيسية مؤداها : أن « الشعب اليهودى » هو «شعب الله المختار»، ولذلك يجب أن يظل منعزلاً عن بقية الشعوب حتى يُرسل له الرب «المسيح المخلّص» ليقوده نحو فلسطين لإقامة «مملكة إسرائيل». وقد انقسم أتباع هذا التيار – إزاء موقفهم من الصهيونية – إلى فريقين، الأول : ناصر الصهيونية وآمن بدعوتها وتحالف معها (الصهيونية الدينية)، والثانى : عارضها ونبذ أفكارها ووقف لها بالمرصاد (الأرثوذكسية المتشددة).

ثالثاً : إن الصهيونية الدينية تنطلق فى تحالفها مع الحركة الصهيونية من إنكار فكرة إنتظار «المسيح المخلّص»، والإيمان بالفكرة الصهيونية القائلة بإعتماد اليهود على جهودهم الذاتية والهجرة إلى فلسطين لإنشاء دولة خاصة بهم. وقد استند رواد الصهيونية الدينية فى تبرير ذلك – شأنهم فى ذلك شأن سائر الجماعات اليهودية الأخرى – إلى نصوص توراتية وتلمودية تعتبر الإستيطان فى فلسطين (أرض إسرائيل فى المصطلح التوراتى) وصيةً من الوصايا الدينية، ومقدمةً لمجئ المسيح

المخلّص. وترتد المفاهيم الرئيسية للصهيونية الدينية إلى ماقبل ظهور الحركة الصهيونية بقرون، فالحاخام «موشيه بن نحمان» (القرن الثالث عشر) اعتبر «أورشاليم» مركز «أرض إسرائيل»، والمكان الوحيد لتأدية الوصايا الدينية، ولهذا فالإستيطان فى «أرض إسرائيل» فريضة دينية تعادل كل فرائض التوراة مجتمعةً. وعند الحاخام «يهودا القلعى» (القرن التاسع عشر)، تمثل عملية شراء الأراضى فى «أرض إسرائيل» فريضة مقدسة ورثّها النبى «يعقوب» لـ «نسله» من بعده، كما أن خلاص اليهود لن يتم إلا من خلال الإستيطان فى تلك الأرض وتعميرها، وإحياء اللغة العبرية فيها. أما الحاخام «كاليشر» فقد اعتبر أن خلاص اليهود لايمكن أن يتم بمجرد مراعاتهم الوصايا الدينية فى بلدان شتاتهم، ذلك أن الخلاص لن يتحقق إلا بالإستيطان والعمل المقدس فى الأرض المقدسة. كما أنه ليس ثمة أمة عند الحاخام «لانداو» من دون أرض، ولا دولة من دون الجمع بين الدين والدولة حسبما جاء فى كتابات الحاخام «بار – إيلان». كما أن الدين هو مصدر القومية التى لايمكن أن تكون علمانية عند الكاتب الدينى «بانيس».

وقد كان الحاخام «موهيليفر» أول من مثّل التيار الدينى فى جمعية أحباء صهيون، ثم فى الحركة الصهيونية بعد ذلك. أما الحاخام «أبراهام كوك» فقد سخّر حياته وكل كتبه لأجل التوفيق بين الدين والسياسة، وبين المتدينين والعلمانيين مستغلاً فى ذلك خلفيته التعليمية التلمودية، ولهذا فقد رأى فى الصهيونية هبة إلهية، واعتبر روادها يد الله فى تنفيذ وعده المقدس، كما أن العيش فى «أرض إسرائيل» والعمل فيها – عنده – فريضة إلهية، ومن هنا يجب التساهل مع العلمانيين والتعاون معهم. وهكذا، قدّمت الصهيونية الدينية – بأفكارها تلك – الشرعية لمطالب الحركة الصهيونية، وسط الجماهير اليهودية فى أوربا ولاسيما المتدينين منهم، فقد أضفت على الحركة طابعاً دينياً قل أن تتمتع به أية حركة سياسية. هذا فضلاً عن أن مواجهة أفكار الحاخامات اليهود الإصلاحيين بالأفكار الصهيونية الدينية مهّد الطريق لتحجيم الأفكار الأولى وإحتواء الثانية، وإفساح المجال أمام هيمنة الفكر الصهيونى.

وإستناداً إلى الأفكار الصهيونية الدينية تلك، نشأت حركتا المزراحى والعامل المزراحى فى أوربا فى مطلع القرن العشرين، ثم صار لهما فروع فى فلسطين بعد ذلك. وفى العام ١٩٥٦ اندمجت الحركتان تحت إسم حزب المفدال.

رابعاً : استند الفريق الدينى الأرثوذكسى المعارض للصهيونية – فى رفضه للصهيونية – إلى أن الحركة الصهيونية استبدلت الخلاص الدنيوى بالخلاص الإلهى فى دعوتها اليهود إلى العودة إلى الأرض المقدسة دون إنتظار المسيح، الأمر الذى يُعد إنتهاكاً لتعاليم التوراة وأوامرها. هذا فضلاً عن

أن الصهيونية – عند أتباع هذا الفريق – قد حولت فكرة «الشعب اليهودى» ذات المفهوم الدينى إلى فكرة علمانية لا تقدس التوراة، وتعتبر اليهود شعباً كغيره من الشعوب.

خامساً : إن التيار الدينى الأرثوذكسى المتشدد انقسم – بدوره – إلى فريقين ، الأول : اعتبر الحركة الصهيونية كفراً وهرطقة، ورأى أن فكرة قيام دولة لليهود فى فلسطين عمل مناقض لفكرة إنتظار المسيح، ولهذا فهى دولة آثمة، ولايمكن التعاون مع مؤسساتها وقادتها حال قيامها. ويمثل هذا الفريق جماعة ناطورى كارتا، وحركة الطائفة الحريدية. أما الفريق الثانى، فقد تصالح مع الحركة الصهيونية، وتعاون معها على اعتبار أنها أمر واقع، وعند قيام الدولة، تعامل أنصار هذا الفريق مع مؤسساتها وكأنهم فى بلد أجنبى، ذلك أنهم كانوا – ولايزالوا – يعتبرون أن اليهود فى شتات. ويحدد هؤلاء موقفهم من الدولة بمقدار إقتراب (أو إبتعاد) هذه الأخيرة من تعاليم التوراة ووصاياها. ويمثل هذا الفريق اليوم : أحزب أغودات إسرائيل، وحزب ديغيل هيتوراه، وغيرهما.

سادساً : إن واقع الحال فى الدولة بعد قيامها أثبت أن تخوف اليهود الأرثوذكس المتشددين «الحريديم» من أن تحرمهم الدولة الصهيونية من وجود مؤسسات تعليمية خاصة بهم لم يكن فى محله؛ ذلك لأن الدولة قامت بتمويل المؤسسات الدينية والتعليمية الحريدية حتى صار للحريديم مجتمع خاص بهم. هذا فضلاً عن أن مبادئ الديمقراطية الليبرالية التى سارت عليها الدولة قد حالت دون سن قوانين معادية للدين بشكل عام.

سابعاً : برغم معارضة الحريديم للحداثة من الناحية الفكرية والثقافية، فإنهم قبلوها من الناحية المادية والتكنولوجية، ذلك لأنهم اعتبروا القيم والثقافة الغربية تمثل تهديداً لوحدة اليهود وقيمهم، أما المعدات والآلات المادية فهى مجرد أدوات عصرية يجب على اليهود أن يستفيدوا بها.

ثامناً : يُمثل الفكر الحسيدى فرعاً من فروع التيار الدينى الأرثوذكسى، له طقوس خاصة للعبادة تقوم على الرقص والغناء والمرح وإحتساء الخمور. ويعتبر هذا الفكر أن خروج اليهود من «بلاد الأغيار المدنسة» إلى «بلاد فلسطين المقدسة» شعيرة دينية، وعملاً مقدساً. وهذا هو ما دفع الكثير من الحسيديم للهجرة إلى فلسطين قبل ظهور الحركة الصهيونية بأكثر من قرن من الزمان. غير أن الفكر الحسيدى لايعتبر اليهود شعباً مختاراً، ويرى أن خلاص اليهود هو خلاص فردى، يصل إليه كل فرد على حدة عن طريق «التعبد والتوحد مع الله»، ولن يظهر المسيح إلا آخر الزمان حينما يكون كل فرد قد حقق خلاصه. وللصدّيق مكانة رفيعة بين أتباعه تقترب من الألوهية، فهو إبن الله، ووسيط بين السماء والأرض، كما أن حديثه توراة. وقد نشأت عدة حركات وطوائف إستناداً إلى الفكر الحسيدى، أبرزها : طائفة ساطمر ، وحركة حباد. وقد نشب صراع بين

الحسيديم من جهة، وأنصار الأرثوذكسية التقليدية «الميتناغديم» من جهة أخرى، حيث اعتبر الميتناغديم أن الحسيدية أقرب إلى المسيحية من اليهودية، غير أن الطرفين تحالفا ضد دعاة الهسكالا والإندماج قبيل قيام الدولة ثم عادا إلى الصراع بعد قيامها، ذلك الصراع الذى صار يُعرف باسم «الصراع الليتوانى / الحسيدى».

تاسعاً : برغم أن «بن غوريون» قد آمن بأن العمل الصهيونى – وليس التعاليم الدينية – هو وحده الكفيل ببناء دولة لليهود والمحافظة عليها، فإنه أدرك أهمية العامل الدينى فى دعم الفكرة الصهيونية، وفى ترسيخ أسس الدولة المنشودة. ولهذا فقد أخذ موقفاً وسطياً من مسألة الدين فى «إسرائيل» ، حيث تصدى للإكراه الدينى من جهة، ومنع أى نشاط معاد للدين من جهة أخرى، كما آمن بأن تلبية بعض مطالب المتدينين والحؤول دون فصل الدين عن الدولة قمين بأن يضمن تأييد الأحزاب الدينية لحزبه من جهة، وكفيل بأن يخفف من حدة التوتر بين المتدينين وغير المتدينين من جهة أخرى.

عاشراً : إن «بن غوريون» قد توصل إلى إتفاق مع المتدينين عشية قيام الدولة (إتفاق الوضع الراهن، ١٩٤٧) إستجاب بموجبه إلى بعض مطالبهم، الأمر الذى قبله العلمانيون والمتدينون على حد سواء، حيث اعتبر العلمانيون – وعلى رأسهم «بن غوريون» – أن الإتفاق سيضمن ولاء الأحزاب الدينية للدولة، كما سيكبح مطالبها، أما المتدينون فقد اعتبروا أن الإتفاقية تُحقق الحد الأدنى من مطالبهم، فضلاً عن أنها أزالت حالة الخوف التى انتابت جمهور المتدينين عموماً من أن تسحق الدولة الصهيونية العلمانية – بمجرد قيامها – مصالحه.

حادى عشر : إن الدولة – بمجرد قيامها – أنهت الوضع الطائفى لليهود فى فلسطين، إذ حلت، بمؤسساتها، محل مختلف مؤسسات وهيئات الطوائف اليهودية، حيث أخذت على عاتقها – منذ ذلك الحين – مهمة تنظيم كافة الشؤون الدينية لمختلف الطوائف اليهودية من خلال سيطرتها على كل المؤسسات الدينية : الحاخامية الرئيسية، الحاخامية العسكرية، وزارة الأديان، المجالس الدينية المحلية، المحاكم الدينية، ومؤسسات التعليم الدينى الرسمى. وقد استخدمت الدولة فى سيطرتها تلك التيار الصهيونى الدينى، وذلك من خلال التحالف بين حزبى المفدال والمباى، ثم بين حزبى المفدال والليكود. هذا فضلاً عن سيطرة الدولة – غير المباشرة – على قطاع كبير من مدارس التيار الدينى الحريدى المستقل من خلال المساعدات المالية التى دأبت الحكومات المختلفة على تقديمها لها كثمن لتأييد الأحزاب الحريدية.

ثانى عشر : إن الدولة استطاعت – بحذق بارع ودأب متصل – وعن طريق العديد من

مؤسسات الدولة السياسية والتعليمية والإعلامية، أن تستغل قيم ورموز وأعياد الدين اليهودى التقليدى – بعد إفراغها من مضامينها الدينية وطابعها التقليدى – فى تحقيق الأهداف السياسية للدولة، والتى أبرزها :

– إضفاء الشرعية على قيم ومؤسسات الدولة، بل وممارساتها.

– صهر ودمج الجماعات اليهودية المختلفة سلالياً أو لغوياً أو تاريخياً.

– تعبئة الجماهير خلف أهداف الدولة، وإرضاء الجماعات والأحزاب الدينية، وكبح مطالبها.

وإستجابةً إلى ذلك، أصبح نظام التعليم فى الدولة موحداً، وأضحت الدولة ذاتها خطوة تمهيدية لقدوم المسيح وتحقيق الخلاص، وصار «أبطال التوراة» هم المثل الأعلى فى المدارس، وبات ينظر إلى «بن غوريون» على أنه «يوشع المعاصر»، وإلى جيل الصابرا على أنه جيل الحرية والبطولة. أما شعارات ورموز الدولة فقد أُستمدت من طقوس الديانة اليهودية، فصارت أعياد الدولة أعياداً مقدسة، وأوامرها فريضة دينية مقدسة. هذا بجانب أن الجماعات اليهودية الآتية من شتى فجاج الأرض قد غدت تشكل أمة واحدة وشعباً واحداً، و «يهود الدياسبورا» أمسوا أصحاب ماضٍ مشرف، وحاضر ومستقبل واعدْين، أما غير اليهود فهم أعداء اليهود الحاقدون دوماً عليهم، لأن التوراة تقول أن «عيسو» حقد على «يعقوب». وقد إتسم خطاب الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل» تجاه يهودالعالم وتجاه دول العالم المختلفة بالعديد من السمات لعل أبرزها إستغلال عبارات وألفاظ ذات معان ومضامين دينية، فالمستعمرون الصهاينة صاروا شعب الله المختار وحملة مشاعل الحضارة والتقدم إلى فلسطين، التى أمست – منذ خروج بنى إسرائيل منها – أرضاً صحراء قاحلة وبلا شعب أيضاً، وهجرة الجماعات اليهودية من أصقاع الأرض إلى فلسطين أصبحت «عاليا»، وهجرتها منها صارت «يريداه». أما المواقع والمدن المحتلة فى فلسطين – وفى غيرها من الدول العربية المجاورة – فقد تم طمس هويتها العربية الإسلامية وتهويد أسمائها فالضفة الغربية صارت يهودا والسامرة، وأم الرشراش صارت ميناء إيلات الإسرائيلى، وجبل أبو غنيم فى القدس صار مستوطنة هارحوما، وهكذا.

ثالث عشر : إن الأحزاب الدينية فى «إسرائيل» تتسم بجملة من السمات والخصائص، لعل أبرزها بشكل عام مايلى :

١ – إن معظمها نشأ قبل قيام الدولة كتعبير عن فكر دينى مناصر للصهيونية (حركة المزراحى)، أو

معارض لها (حركة أغودات إسرائيل)، شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب السياسية فى «إسرائيل».

٢ – أنها ليست مجرد أحزاب سياسية فقط، فهى فضلاً عن ذلك تمتلك هيئات إستيطانية واقتصادية وإعلامية وشبابية ونسائية وسكانية وإعلامية وترفيهية، شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب الإسرائيلية.

٣ – أنها تسعى إلى تحويل الدولة إلى دولة تحكمها الشريعة اليهودية، مع إختلافها فى السبل إلى ذلك، فالتيار الصهيونى الدينى آمن بالصهيونية واعتمد أسلوب التكيّف والتعاون معها ثم مع الدولة بعد ذلك، أما التيار الحريدى فقد تعاون جناح منه مع الصهيونية والدولة (حزب أغودا والأحزاب المنشقة عليه)، فى حين فضل جناح آخر الإنعزال كليةً عن الصهيونية وعن الدولة (حركتا حراس المدينة والطائفة الحريدية).

٤ – أنها تلتقى على عدة أهداف رئيسية، أبرزها : إحتكار الحاخامات الأرثوذكس عمليات التهويد، ومراعاة التعاليم الدينية فى الدولة، وتدفق الإعتمادات المالية الحكومية على مؤسساتها ومدارسها.

٥ – أنها تركز على التربية والتعليم، لأنهما – لديها – السبيل الحقيقى للتغيير، ولذلك فهى تمتلك مدارس ومعاهد ، بل وجامعات دينية تابعة لها.

٦ – أنها تخضع لمجالس دينية روحية عليا : الحاخامية الرئيسية بالنسبة للتيار الدينى الصهيونى، ومجالس كبار علماء التوراة بالنسبة للتيار الحريدى.

٧ – أنها تتلقى دعماً مالياً من مصادر يهودية فى الخارج، حيث أن للكثير منها فروعاً فى الخارج، كما أن لبعضها مؤيدين وممولين فى أوساط الجماعات اليهودية المختلفة، شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب الإسرائيلية.

٨ – أنها تعانى – شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب – من المشكلة العرقية، ذلك أنها تأتى إنعكاساً للتناقضات والإنقسامات الطائفية السائدة فى المجتمع.

٩ – أنها تعانى من إستشراء الفساد فى صفوف قادتها وزعمائها، ولعل زعيم حزب شاس «آريه درعى» مثال حى على ذلك. فضلاً عن لجوء الكثير من الأحزاب الدينية إلى العديد من صور التحايل والتزوير خلال الحملات الإنتخابية. والأحزاب الدينية شأنها فى هذا شأن الكثير من الأحزاب السياسية فى «إسرائيل».

١٠ - أنها ذات نظرة واقعية فى تعاملها مع المسائل المختلفة وذلك باستثناء تلك التى تتصل بالشريعة اليهودية، وهذا ما جعلها الأرخص ثمناً عند تشكيل الإئتلافات الحكومية، ذلك أن مطالبها ومصالحها تكاد تنحصر فى الشؤون الدينية. وتفسر هذه النظرة الواقعية - أيضاً - مواقفها غير الثابتة من مسألة العلاقة مع العرب، ومصير الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧.

١١ - أنها تُمثل - دوماً - القوة الثالثة فى الكنيست الإسرائيلى بعد حزبى العمل والليكود، الأمر الذى مكنها من أن تلعب دوراً مؤثراً فى تشكيل الإئتلافات الحكومية على نحو لايتناسب مع قاعدتها البرلمانية.

رابع عشر : إن القوة التمثيلية للأحزاب الدينية ظلت مستقرة وشبه ثابتة إلى حد كبير، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٩٢، إذ ظلت تحصل على نسبة تتراوح بين (١١٪ و ١٦٪) من جملة الأصوات الصحيحة فى الدورات الإنتخابية المختلفة، الأمر الذى مكنها من أن تحتل مابين (١٣) و (١٨) مقعداً فى الكنيست. وفى إنتخابات العام ١٩٩٦، وصلت قوتها التمثيلية إلى حد لم يسبق له مثيل، حيث أحرزت - مجتمعة - مايربو على (١٩٪) من جملة الأصوات الصحيحة، الأمر الذى مكنها من الحصول على (٢٣) مقعداً فى الكنيست. وفى الإجمال، شكلت الأحزاب الدينية - دوماً - القوة الثالثة فى الكنيست بعد أحزاب اليسار وأحزاب اليمين، بل إن قوتها التمثيلية تدعمت بـ (٥) مقاعد، عام ١٩٩٦، فى مقابل إنخفاض القوة التمثيلية لكل من حزبى العمل والليكود بـ (١٠) مقاعد لكل منهما، كما صار حزب شاس ثالث أكبر حزب فى الكنيست.

خامس عشر : إن الأحزاب الدينية الصهيونية ظلت حتى عام ١٩٨١ تحصل على مايتراوح بين (٦٠٪) و (٦٩٪) من جملة الأصوات التى تحصل عليها الأحزاب الدينية مجتمعة، وذلك فى مقابل نسبة تتراوح مابين (٤٠٪) و (٣١٪) للأحزاب الدينية الحريدية. ومنذ العام ١٩٨٤، ومع ظهور حزب شاس، بدأت الكفة تميل لصالح الأحزاب الحريدية داخل المعسكر الدينى، حتى وصل الأمر - عام ١٩٩٦ - إلى حصول الأحزاب الحريدية على (٥٦,٥٪) مقابل (٤٣,٥٪) للمفدال، أى (١٤) مقعداً فى الكنيست للحريديم مقابل (٩) مقاعد للصهاينة المتدينين.

سادس عشر : إن مطالب الأحزاب الدينية، التى ما انفكت تتقدم بها إلى الأحزاب الكبيرة التى يُكلف قادتها بتشكيل الإئتلافات الحكومية، قد تمحورت حول نوعين رئيسيين من المطالب، هما:

١- تعديل قانون «من هو اليهودى؟» بحيث يجعل عملية إعتناق الديانة اليهودية من شأن الحاخامات الأرثوذكس فقط.

٢- المحافظة على إتفاقية الوضع الراهن، ومراعاة القيم والتقاليد الدينية، وتعزيز التعليم الدينى، وضمان إستمرار تدفق الدعم المالى الحكومى للمؤسسات والمدارس الدينية.

وبجانب هذين النوعين ثمة مطالب أخرى سعت الأحزاب الدينية إلى تحقيقها، فقد نادى حزب المفدال بالحفاظ على الأراضى التى أُحتلت عام ١٩٦٧ لأن لليهود حقاً تاريخياً مقدساً فى كامل «أرض إسرائيل»، كما طالب بتعميق الطابع الدينى للدولة، ودعم مكانة الحاخامية الرئيسية والمؤسسة القضائية الحاخامية، وأيد خدمة طلبة المدارس الدينية فى الجيش. أما الأحزاب الحريدية فقد انصب إهتمامها على شؤون العلاقة بين الدين والدولة، حيث دعت إلى حل كافة المشاكل التى تواجهها الدولة وفق روح ومبادئ التوراة، وإلى إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على المؤسسات الحريدية، وعارضت تجنيد طلبة المدارس الدينية وكذا الفتيات الأرثوذكسيات فى الجيش. وقد أضاف حزب شاس إلى ذلك مطلباً جديداً قوامه تحقيق العدالة الإجتماعية، وتخفيف الأعباء على الفئات الفقيرة، ودعم مدن التطوير.

سابع عشر : إن الأحزاب الدينية قد مارست نشاطاتها فى الحياة السياسية من خلال خوضها الإنتخابات البرلمانية، ومشاركتها فى الإئتلافات الحكومية. وقد مرت تلك النشاطات بمراحل أربع، نعرض فيما يلى لسمات كل منها :

أ - اتسمت مشاركة الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية فى **المرحلة الأولى (١٩٤٩ - ١٩٥١)** - التى تم خلالها إجراء دورتين إنتخابيتين وتشكيل ثلاث حكومات إئتلافية - بعدد من السمات، أبرزها :

١ - إن الأحزاب الدينية خاضت - مجتمعةً - الدورة الإنتخابية الأولى للكنيست عام ١٩٤٩ تحت إسم «الجبهة الدينية الموحدة»، كما شاركت فى الإئتلاف الحكومى الأول مع حزب الماباى ساعيةً بذلك إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب والمغانم، وذلك على الرغم من معارضة حزبى الأغودا للصهيونية وعدم إعترافهما بالدولة. لقد قدّر حزبا المزراحى أن الوسيلة الأنجع لتحقيق مطالب المتدينين ومصالحهم - فى دولة يهودية نشأت علمانية - هى فى الإشتراك فى أى إئتلاف حكومى يشكل. أما حزبا الأغودا، فقد قدرا أن مشاركتهما فى الإئتلاف الحكومى قمين بالحفاظ على قيم ومصالح المجتمع الحريدى من جهة،

وبالإبقاء على إستمرار تدفق الإعتمادات المالية لمؤسسات ومدارس الحريديم من جهة أخرى، وذلك بعد أن كانت حركة أغودا قد تصالحت مع الحركة الصهيونية، فى منتصف الثلاثينيات، بعد نضوب مصادر الدعم المالى والبشرى التى كانت تعتمد عليها الحركة فى أوربا. وقد قدّر «بن غوريون» أن الإئتلاف مع الأحزاب الدينية أرخص ثمناً من الإئتلاف مع غيرها؛ ذلك أن مطالبها لم تتجاوز المناداة بالحفاظ على إتفاقية الوضع الراهن، ومراعاة القيم والتقاليد الدينية، وتدفق الإعتمادات المالية على مؤسساتها، كما أن جل هذه الأحزاب لم يكن له مواقف سياسية محددة بصدد الشؤون الاقتصادية والأمنية والخارجية. هذا إلى جانب أن «بن غوريون» فضّل إستمرار صيغة التعايش والتعاون مع الأحزاب الدينية التى كانت سائدة إبان فترة الإنتداب؛ لأنه قدّر أن هذه الصيغة تضمن إستقرار الحكم، وبقاء الصراع بين الدين والدولة ضمن إطار محدد. وقد لجأ «بن غوريون» – فى إستجابته لبعض مطالب المتدينين – إلى أسلوب إصدار مراسيم إدارية لم تكن إلا لغرض الإئتلاف فقط، ويمكن التراجع عنها فى أى وقت. وقد سار جل رؤساء الوزارات بعد ذلك على نهج وأساليب «بن غوريون» تلك. وعلى الرغم من إنفراط عقد الجبهة الدينية الموحدة خلال إنتخابات عام ١٩٥١، فإن كل الأحزاب الدينية قد شارك فى الإئتلاف الحكومى الذى شُكل وقتذاك.

٢ – إن الأحزاب الدينية قد حققت فى هذه المرحلة العديد من المكاسب، لعل أبرزها : الحفاظ على إتفاقية الوضع الراهن، والحصول على عدة مناصب سياسية كبرى فى الدولة، والحؤول دون إعطاء صلاحيات للحاخامات الإصلاحيين والمحافظين فى مسألة التحول إلى اليهودية، إستمرار تدفق الدعم المالى للمدارس الدينية، وإصدار مرسوم يحظر إستيراد الأطعمة الممنوعة دينياً إلى البلاد، وعدم تجنيد الفتيات الأرثوذكسيات فى الجيش.

٣ – إن مشاركة الأحزاب الدينية (الأربعة) فى الإئتلافات الحكومية الثلاث – التى شُكلت خلال هذه المرحلة – كانت شرطاً لازماً وضرورياً لبقاء وإستمرار هذه الإئتلافات؛ ذلك لأن إنسحاب تلك الأحزاب من أى إئتلاف منها كان قميناً بإسقاطه. وقد إنهارت تلك الحكومات الثلاث لأسباب تتعلق بمواقف الأحزاب الدينية من بعض المسائل المتصلة بالدين، فالحكومة الأولى إنهارت بعد أن إستقال «بن غوريون» فى أعقاب معارضة الجبهة الدينية إقتراح بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة...، والحكومة الثانية سقطت بعد خلاف شديد حول التربية الدينية للأطفال اليمنيين اليهود فى معسكرات العبور وذلك بعد أن صوتت الجبهة الدينية ضد الحكومة فى إقتراح بسحب الثقة من الحكومة فى الكنيست. أما الحكومة الثالثة، فقد انهارت بعد أن

إنسحب حزبا أغودا منها فى أعقاب إقتراح لـ «بن غوريون» يقضى بتجنيد الفتيات الأرثوذكسيات فى الجيش، وتوحيد النظام التعليمى.

ب – **أما المرحلة الثانية (٥١ – ١٩٧٧)** – التى شهدت إجراء ست دورات إنتخابية، وتشكيل سبعة عشر إئتلافاً حكومياً – فقد اتسمت مشاركة الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية خلالها بما يلى :

١ – إمتناع حزبى أغودات إسرائيل عن الإشتراك فى الإئتلافات الحكومية، تنفيذاً لفتوى أصدرها مجلس كبار علماء التوراة التابع لحزب أغودا ، (فيما عدا مشاركة حزب بوعالى أغودا فى الفترة من ٦١ – ١٩٦٩). لقد قدّر حزبا الأغودا أن فى إمكانهما – وهما خارج الإئتلاف – ضمان تدفق الدعم المالى على مؤسساتهما من جهة، وإحترام التقاليد والتعاليم الدينية فى المجتمع من جهة أخرى، وذلك على إعتبار أن حزب المفدال يدافع عن مثل هذه المطالب أيضاً، كما أن قوة حزبى الأغودا البرلمانية المتواضعة نسبياً (من ٥ – ٦ مقاعد) لم تكن بالحجم الذى يجعل حزب الماباى يحرص على مشاركتهما فى الإئتلاف. وقد عزز سلوك الماباى هذا حقيقة أن المطالب الدينية لحزبى الأغودا إتسمت بالتشدد.

٢ – إن حزب المفدال كان الحليف الرئيسى والمؤيد الأمين لحزب الماباى طوال سنوات هذه المرحلة، وقد بدأ هذا التحالف منذ الحكومة الرابعة حين أيد حزب المزراحى مواقف الماباى خلال الأزمة التى أثارها الصهيونيون العموميون حول رفع العلم العمالى، ومسألة كاستنر، وأزمة العلاقات مع ألمانيا الغربية.

٣ – إن مجرد الإقتراب من مطالب الأحزاب الدينية بتعديل قانون العودة والحفاظ على سيطرة اليهودية الأرثوذكسية على مسألة إعتناق اليهودية كفيل بإنسحاب المفدال من الحكومة، وهذا ما حدث حينما انسحب حزب المفدال من الحكومة الثامنة فى أعقاب تفكير الحكومة (فقط) فى الإعتراف بصلاحية إعتناق اليهودية على يد حاخامات إصلاحيين أو محافظين. وقد أثبتت هذه الأزمة عدم إستعداد الأحزاب الدينية للتنازل عن مطلب إحتكار اليهودية الأرثوذكسية عمليات إعتناق اليهودية، وهو الأمر الذى لايزال قائماً حتى اليوم. إن كل مطالب الأحزاب الدينية خاضع للمساومة والإبتزاز عدا ذلك المطلب، ذلك لأنه يتعلق بالتفرقة بين اليهودى وغير اليهودى، ويتصل بعلاقة «إسرائيل» بيهود الخارج وبخاصة الأمريكيين اليهود.

٤ - إستطاعت الأحزاب الدينية تحقيق العديد من المكاسب خلال هذه المرحلة، كان من أبرزها: الحفاظ على إتفاقية الوضع الراهن، والحصول على بعض المناصب الكبرى فى الدولة، والحؤول دون إعطاء الحاخامات الإصلاحيين والمحافظين صلاحيات فى شأن مسألة الإعتناق، وضمان تدفق الإعتمادات المالية للمؤسسات والمدارس الدينية، والحفاظ على التعاليم الدينية فى الدولة والحد من برامج الإذاعة المرئية والمسموعة أيام السبت.

٥ - أن مشاركة المفدال فى جل الإئتلافات الحكومية التى شُكلت خلال هذه المرحلة لم تكن شرطاً لازماً وضرورياً لبقاء وإستمرار معظم هذه الإئتلافات كما كان الأمر فى المرحلة الأولى، ففى خمس حكومات فقط - من جملة خمس عشرة حكومة - كان وجود المفدال شرطاً لازماً لبقائها وإستمرارها. كما أن حكومة واحدة فقط - الحكومة العشرون - قد انهارت نتيجة لتصويت المفدال إلى جانب إقتراح لحزب أغودات إسرائيل بسحب الثقة منها فى أعقاب إنتهاك حرمة السبت، وفيما عدا ذلك فلم يكن فى إمكان المفدال إسقاط أية حكومة. وقد حافظ حزب المفدال (ومن قبله حزبا المزراحى) على علاقاته القوية مع حزب الماباى طوال سنوات هذه المرحلة، فعلى الرغم من إنسحاب المفدال من الحكومة فى أعقاب تصاعد أزمة من هو اليهودى عام ١٩٥٨، فإنه ظل مؤيداً لسياسات الماباى، بل وساند الماباى داخل الكنيست فى مواجهته لأحزاب المابام وحيروت وأحدوت هعفودا بصدد أزمة العلاقات مع الألمان عام ١٩٥٩.

جـ - وفى **المرحلة الثالثة (٧٧ - ١٩٩٢)** - التى تم خلالها إجراء خمس دورات إنتخابية وتشكيل تسعة إئتلافات حكومية - اتسمت مشاركة الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية بما يلى:

١ - تخلى حزب المفدال عن حليف الأمس (المعراخ)، وتحالفه مع حزب الليكود - صاحب أكبر عدد من المقاعد فى إنتخابات ١٩٧٧ - بعدما آلت القيادة داخله إلى عنصر الشباب المرتبط أيديولوجياً بحركة غوش أمونيم. وقد ظل تحالف المفدال والليكود قائماً طوال سنوات حكم الليكود، بل وإستمر خلال فترة حكم العمل (٩٢ - ١٩٩٦)، حيث فضّل حزب المفدال البقاء فى المعارضة بجانب الليكود عن المشاركة فى إئتلاف يقوده حزب العمل.

٢ - إقلاع حزب أغودات إسرائيل عن مقاطعة الإئتلافات الحكومية، وإشتراكه فى الإئتلافات الحكومية التى شُكلت خلال هذه المرحلة، وذلك بعد أن أصدر مجلس كبار علماء التوراة توصيةً تسمح بذلك شريطة ألا يتولى ممثلوه مناصب وزارية.

٣ - على الرغم من تراجع القوة البرلمانية للأحزاب الدينية - فى مطلع الثمانينيات - إلا أنها مارست كل صنوف الإبتزاز، وأساليب المساومة تجاه الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) طوال سنوات تلك المرحلة. وقد ظهر هذا الأمر جلياً فى أعقاب كل دورة إنتخابية، وكذلك إبان أزمة مارس عام ١٩٩٠ حينما حصل كل من العمل والليكود على دعم (٦٠) نائباً فى الكنيست، ثم سحب عضوان من الأغودا دعمهما للعمل بعد تدخل الحاخام «شنيورسون» من نيويورك، وكذلك الحاخام «شاخ»، لصالح الليكود.

٤ - تعرضت الأحزاب الدينية فى النصف الأول من عقد الثمانينيات للعديد من الإنشقاقات، إذ إمتدت ظاهرة الإستقطاب الطائفى إلى المعسكر الدينى، فظهر حزب دينى صهيونى سيفاردى هو حزب تامى، وآخر دينى سيفاردى حريدى هو حزب شاس.

٥ - كما شهد عقد الثمانينيات صعود قوة الحريديم، وإنقلاب ميزان القوة داخل المعسكر الدينى لصالح الأحزاب الحريدية على حساب الأحزاب الدينية الصهيونية، إذ حصلت الأحزاب الحريدية (حزبا أغودا، وشاس، وديغيل هيتوراه) على (١٣) مقعداً من أصل (١٨) مقعداً حصلت عليها مجمل الأحزاب الدينية عام ١٩٨٨. وقد حصل حزب شاس على نصيب الأسد داخل المعسكر الحريدى حيث صوّت له أفراد الطبقات الفقيرة والمحرومة، وأفراد الطوائف الشرقية بشكل عام بعد إستنفار الحاخام «عوفاديا يوسيف» الجمهور الدينى السيفاردى.

٦ - أتاحت أيديولوجية شاس - التى لاتعتبر نفسها معادية للصهيونية على الرغم من حريديتها - للحزب أن يكون شريكاً فى كل الإئتلافات الحكومية (الضيقة أو الموسعة) التى شُكلت منذ ظهوره وحتى نهاية هذه المرحلة. وقد عزز هذا التوجه عدم تبنى الحزب مواقف محددة إزاء حزبى العمل والليكود، ولهذا شارك شاس مع الليكود فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢، ثم لم يتردد فى نبذ تحالفه مع الليكود، وتحالف مع حزب العمل بعد نتائج إنتخابات ١٩٩٢. وقد كان المعيار الوحيد لحزب شاس، فى سلوكه هذا، هو: الحفاظ على المناصب الوزارية التى تضمن له إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية لمؤسساته ومدارسه الحريدية من جهة، والحيلولة دون إعطاء صلاحيات للحاخامات الإصلاحيين والمحافظين بصدد مسألة إعتناق اليهودية من جهة أخرى.

٧ - كان من نتائج صعود قوة الحريديم بعامة، وحزب شاس بخاصة، أن برز - علناً - صراع وتنافس شديدين بين حزبى المفدال وشاس على المناصب الوزارية المخصصة للأحزاب الدينية

فى الإئتلافات التى شكلها حزب الليكود. وقد شهدنا هذا الأمر جلياً عامى ١٩٨٤ ، و ١٩٨٨ .

٨ – أن الأحزاب الدينية تعمل على الإنضمام إلى حكومات الإتحاد الوطنى متى اتفق حزبا العمل والليكود على ذلك؛ نظراً لأنها تدرك – عندئذ – تراجع قدراتها التساومية التى تتمتع بها – دوماً – عشية تشكيل الإئتلافات الحكومية الضيقة من جهة، ولحرصها على تلبية الحد الأدنى من مطالبها (الحيلولة دون تعديل قانون العودة على غير رؤيتها الأرثوذكسية ، إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية، إحترام القيم والتقاليد اليهودية، والحفاظ على إتفاقية الوضع الراهن) من جهة أخرى. وقد شهدنا هذا عامى ١٩٨٤ ، و ١٩٨٨ .

٩ – كان بقاء الأحزاب الدينية فى الحكومات الإئتلافية التى شكلها حزب الليكود (من أكتوبر ٧٧ – سبتمبر ١٩٨٤ ، ومن يونيو ٩١ – يوليو ١٩٩٢) ، وكذلك فى الحكومة التى شكلها حزب العمل (من يوليو ١٩٩٢ – نوفمبر ١٩٩٥) ، شرطاً لازماً وضرورياً لاستمرار هذه الإئتلافات، حيث كان إنسحاب هذه الأحزاب كفيل بإسقاطها. وقد أفضى هذا الأمر إلى تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية وتعزيز مكاسبها لقاء بقائها فى الإئتلافات. وعلى الرغم من ذلك لم تتسبب هذه الأحزاب فى إنهيار أى إئتلاف حكومى، حيث كان سقوط الحكومات يتم نتيجة لتقلص التأييد البرلمانى للحكومة فى الكنيست نظراً لتصاعد الخلافات داخل حزب الليكود نفسه، أو لإنسحاب أحد الشركاء العلمانيين (كما حدث فى الكنيست التاسع)، أو نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية (كما كانت الحال فى الكنيست العاشر)، الأمر الذى كان ينتهى بحل الكنيست نفسه والإتفاق على تقديم موعد الإنتخابات. وعلى صعيد آخر، كان من الطبيعى أن يتلاشى دور الأحزاب الدينية فى بقاء وإستمرار الإئتلافات الحكومية إبان حكم الإئتلافات الوطنية. غير أنه تبقى حقيقة يؤكد عليها قادة الحزبين الكبيرين دوماً، قوامها حرص هؤلاء على تمثيل الأحزاب الدينية فى كل إئتلاف حكومى – سواء أكان إئتلافاً ضيقاً أم موسعاً – وذلك بغية إرضاء المتدينين فى المجتمع وإضفاء الشرعية على مؤسسات وقيم الدولة من جهة، والحد من نفوذ الأحزاب العلمانية الصغيرة المشاركة فى الإئتلاف من جهة أخرى.

د – وفى **المرحلة الرابعة التى بدأت مع إنتخابات ١٩٩٦** ، وإنتخاب رئيس الوزراء مباشرة من الناخبين لأول مرة، اتسمت مشاركة الأحزاب الدينية فى الحياة السياسية بعدة سمات ، أبرزها :

١ – أفضت نتائج إنتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ إلى تعزيز قوة الأحزاب الدينية البرلمانية بـ (٧) مقاعد مقارنة بنتائج عام ١٩٩٢ ، حيث حصلت هذه الأحزاب على (٢٣) مقعداً لأول مرة فى تاريخها. لقد مكن النظام الإنتخابى الجديد جمهور الأحزاب الصغيرة – بشكل عام – من تأييد أحد مرشحى رئاسة الوزراء وتأييد أحزابهم فى الآن نفسه، الأمر الذى نجم عنه تراجع قوة الحزبين الكبيرين (بـ ١٠ مقاعد لكل منهما) ، وتعاظم قوة الأحزاب الصغيرة، ولاسيما المتدينة منها. كما كان لاستنفار الأحزاب الدينية جمهورها الإنتخابى – بعد هجوم اليسار عليها إثر إغتيال «رابين» – وإستخدامها كفاءات تنظيمية رفيعة المستوى، وأدوات دعائية متقدمة، بل ووسائل تزوير وإحتيال متقنة، عميق الأثر فى نجاح حملاتها الإنتخابية وتعزيز قوتها البرلمانية.

٢ – على الرغم من النظام الإنتخابى الجديد، وصلاحيات رئيس الحكومة الواسعة، إلا أن ميزان القوة فى الكنيست الجديد أدى إلى إستمرار الممارسات الإبتزازية للأحزاب الصغيرة، ولاسيما المتدينة منها. لقد كان لزاماً على رئيس الحكومة المنتخب أن يبحث عن حلفاء له فى المعسكر الدينى لكى يتمكن من تشكيل الحكومة، ذلك لأنه لم يكن فى مقدوره تشكيلها بتحالف كل أحزاب اليمين والوسط، ولهذا تقدمت الأحزاب الدينية بسلسلة طويلة من المطالب إلى «نتانياهو» ثمناً لدعمها إياه.

٣ – إن عمليات الإبتزاز لم تكن من طرف واحد فقط (بمعنى أنها عمليات متبادلة كما هى الحال دوما) ، فرئيس الحكومة المنتخب أدرك حرص الأحزاب الدينية على الدخول فى أى إئتلاف حكومى بغرض الحصول على المناصب الوزارية، والمخصصات المالية، والحيلولة دون تعديل قانون العودة على غير رؤيتها، كما أن الأحزاب الدينية أدركت أن خروجها من الإئتلاف سيؤدى فوراً إلى إنهياره. ولهذا فقد مارس الطرفان (رئيس الحكومة والأحزاب الدينية) كل صنوف الإبتزاز وأنواع المساومة قبيل تشكيل الإئتلاف وبعده، ولعل أزمات: «بارعون»، وتعيين قضاة المحاكم الشرعية، والمجالس المحلية الدينية، والميزانية، تؤكد ذلك. وعلى صعيد آخر، يدفع خوف الأحزاب الدينية من تشكيل حكومة إتحاد وطنى إلى تغاضيها عن بعض مطالبها والحفاظ على الإئتلاف الحاكم، وذلك خوفاً من تلاشى نفوذها، وقد أثبت سلوك حزبى المفدال وشاس ذلك إبان أزمة «نتانياهو / ليفى» ، وأثناء فترة التعديل الوزارى.

٤ – إن العلاقات بين جناحى المعسكر الدينى (الحريدى، والدينى الصهيونى) تتسم بالتوتر، وتشهد

إختلافات حادة فى وجهات النظر بين الحين والآخر، وقد أظهرت أزمتا «تعيين القضاة الشرعيين» ، وإستيطان رأس العمود ذلك.

وجملة القول فقد استطاعت الأحزاب الدينية أن تمارس دوراً فاعلاً فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» – خلال المراحل الأربع – يفوق قوتها البرلمانية فى الكنيست، ويتعدى حجم جمهورها الإنتخابى، حيث شكلت دوماً القوة البرلمانية التى لايمكن لأى حزب من الحزبين الكبيرين أن يشكل الحكومة بدونها. كما يمكن القول أن هذه الأحزاب قادرة على مضاعفة قوتها، وتعزيز مواقعها فى الحياة السياسية. ولهذا فليس من المستغرب أن نسمع أصواتاً من داخل المعسكر الدينى تتنبأ بأنه فى غضون عشرة أعوام سيظهر رئيس وزراء من حزب دينى.

ثامن عشر : إن هناك جماعات دينية غير حزبية لاتشارك فى الإنتخابات البرلمانية، وتنحصر نشاطاتها فى مجرد الضغط على (أو مساندة) الحكومات المختلفة بهدف تحقيق مطالبها، ومصالحها، وتتمثل هذه الجماعات – من الناحية الأيديولوجية – فى نوعين، هما :

أ – الحركات والجماعات الدينية الصهيونية، وأبرزها :

١ – «كتلة الإيمان : غوش أمونيم» ، التى تنحصر نشاطاتها فى العمل على تعزيز عمليات الإستيطان فى الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، لأن ذلك من شأنه تمهيد البلاد لقدوم «المسيح»، و «إفتداء إسرائيل» ، ولهذا فقد شكلت هذه الحركة الذراع الإستيطانى العملى لحكومات «إسرائيل» العمالية واليمينية على حد سواء. وحينما شرعت حكومة اليمين فى التفاوض مع مصر ومع الفلسطينيين، راحت الحركة تتبنى سياسة إنشاء مستوطنات الأمر الواقع لإرغام الحكومة على تعزيز الإستيطان، وقد اعتمدت الحركة فى ذلك على أشخاص موالين لها داخل الحكومة. وفى الآن نفسه، فضّل بعض قادة الحركة اللجوء إلى إرهاب الفلسطينيين والتنكيل بهم على أساس أن ذلك سيؤدى إلى التعجيل بالإفتداء وإشعال حرب عربية يهودية تُحول الدولة اليهودية العلمانية إلى «دولة إسرائيل حاملة الإفتداء للعالم بأسره» حسب معتقدات الحركة. وتُمثل الحركة – فى الإجمال – نموذجاً فريداً لتعاون المتدينين والعلمانيين فى «إسرائيل» لأجل تحقيق هدف محدد يتفق عليه جل سكان الدولة من علمانيين ومتدينين، وهو إستيطان الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتهويدها.

٢ – حركة كاخ، وهى تُعد حركة سياسية دينية عنصرية هدفها الرئيسى طرد العرب من كافة «أرض إسرائيل الكاملة» بشتى السبل بما فيها القتل والتنكيل، ذلك لأن الشعب اليهودى – لديهم – شعب مختار ومقدس وفريد، ولأن الخلاص قد إقترب، ولهذا يجب التمهيد له بضم

أراضى ١٩٦٧ وإجلاء كل العرب عنها حسبما ترى الحركة. وتعتبر الحركة أن دولة «إسرائيل» تمهيد لظهور المسيح، وأن أكبر خطر عليها هو إبتعادها عن التربية اليهودية، وتبنيها القيم الغربية الديمقراطية. وقد تحولت الحركة إلى حزب سياسى فى الثمانينيات وحصلت على مقعد فى الكنيست عام ١٩٨٤ ، بيد أنها انقسمت بعد مقتل زعيمها إلى منظمتين، ثم تم حظر نشاطات المنظمتين الجديدتين عام ١٩٩٤ .

٣ – حركة ميماد ، وهى حركة دينية صهيونية إشكنازية تقترب برامجها من برامج حزب العمل، وتتسم مواقفها بالإعتدال فيما يتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل» ، فهى تدعو إلى جسْر الهوة بين العلمانيين والمتدينين، ومراعاة القيم الدينية التوراتية فى كافة نواحى الحياة، كما أنها تعارض نشاطات غوش أمونيم، وتوافق على التنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل الكاملة» مقابل سلام يحافظ على مصالح الدولة، ويضمن أمن المستوطنين.

ب – الحركات والجماعات الدينية المعارضة للصهيونية ، وأهمها :

١ – حركة حباد الحسيدية، وهى حركة دينية حسيدية مقرها الرئيسى فى مدينة نيويورك، تناصب التيارات اليهودية المختلفة فى الولايات المتحدة العداء، بل وتخوض صراعاً عنيفاً مع جماعات أرثوذكسية حسيدية أخرى مثل طائفة ساطمر الحسيدية. والحركة لاتعترف بالصهيونية لأنها تتناقض مع التوراة وتستعجل الخلاص، غير أنها راحت – منذ عام ١٩٥٠ – تقترب شيئاً فشيئاً من الدولة الصهيونية حتى اعتبرت الدولة مبادرة إلهية ومرحلة من مراحل الخلاص، لاينقصها سوى حكم التوراة. وللحركة نفوذ كبير فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» ، فعلى الرغم من أن أتباعها فى «إسرائيل» لا يُشكلون قائمة حزبية مستقلة، إلا أنهم يُشاركون فى الإنتخابات لتأييد الحزب الدينى الحريدى الذى يحدده زعيم الحركة، والذى غالباً ما يكون حزب أغودات إسرائيل. وقد كانت لزعيم الحركة السابق الحاخام من لوبافيتش «شنيورسون» مكانة مرموقة فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» ، ولدى العديد من كبار قادة الأحزاب الكبيرة، ولعل ماحدث عام ١٩٨٨ يدلل على ذلك. وفوق ماتقدم، للحركة مواقف متشددة تجاه مسألة الأراضى المحتلة، فهى ترفض فكرة الأرض مقابل السلام، وتطالب بضم هذه الأراضى وطرد العرب، بل وقتلهم. كما أيدت الحركة نشاطات غوش أمونيم لأنها ترى أن إستيطان «أرض إسرائيل» شرط لاغنى عنه لظهور المسيح. ويخدم أتباع الحركة فى الجيش، ويتقربون من العلمانيين طمعاً فى توبتهم بإعتبار أن ذلك، أيضاً، شرط لقدوم المسيح.

٢ - **حركة الطائفة الحريدية** ، وهى حركة تتشكل من تآلف عدة جماعات حسيدية، وتؤمن بعدة أسس تدور حول عدم الإعتراف - نهائياً - بالصهيونية، ومقاطعة مؤسسات الدولة بشكل مطلق، بل ومعاداة حزب أغودات إسرائيل لتصالحه مع الصهيونية، ولهذا لاتشارك الحركة فى الإنتخابات، ولا تتلقى أموالاً من الحكومة، وينحصر نشاطها فى الإحتجاج على تدنيس حرمات التوراة، ومحاربة إنتشار الإباحية والرذيلة. وقد أثبت واقع الحال، فى «إسرائيل» أن الدولة استطاعت - بمؤسساتها وإمكانياتها - أن تحد من نفوذ هذه الحركة ونشاطاتها ذلك لأن عدة جماعات - من الجماعات المنضوية تحت لوائها - تفضل أموال الدولة على البقاء داخل الحركة.

٣ - **حركة حراس المدينة** ، وهى حركة حريدية منشقة عن حركة أغودات إسرائيل عام ١٩٣٥ بعد تصالح هذه الأخيرة مع الصهيونية، ولذلك فهى لاتعترف بالصهيونية، ولاتتعامل مع مؤسسات الدولة، بل وتنعزل كليةً عنها، فالصهيونية - حسب معتقدات ناطورى كارتا - واحدة من أخطر المؤامرات الشيطانية على اليهودية ومروق من الدين، بل إن الصهيونية والنازية ينبعان من مصدر واحد هو القومية التى ظهرت فى أوربا. أما الدولة، فهى ثمرة المروق من الدين، وإنتهاك لتعاليم التوراة، ومن صنع ثلة من الكافرين. وتؤمن الحركة بأن اليهود جماعة دينية وليسوا شعباً بالمعنى الذى قدمته الحركة الصهيونية. ولأن المسيح هو وحده الذى سيقوم بمهمة جمع شتات اليهود، فإن العلاقة بين اليهودى وأرض الميعاد - حتى وقت قدوم المسيح - هى علاقة روحية قلبية. ولهذا كله فإن نشاطات الحركة تنحصر فى الإحتجاج على نشاطات الدولة، وفضح ممارساتها المناقضة للتوراة، وقد نددت الحركة بإحتلال الأراضى العربية، وغزو لبنان، وإعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل. ويبتعد أتباعها عن كل أشكال الحياة العلمانية، ولا يتعاملون مع كافة مؤسسات الدولة، بل ويرفضون زيارة حائط «المبكى» لأن القدس فتحت عنوة، كما تنشط الحركة دعائياً فى الولايات المتحدة بهدف إيضاح أن اليهودية والصهيونية أمران منفصلان.

تاسع عشر : إن الخلاف بين العلمانيين والمتدينين هو خلاف بين الدولة والدين فى «إسرائيل»، أى خلاف فى شأن طابع الدولة : أتكون دولة قوانين وضعية تستبعد الدين كليةً من أسس التنظيم السياسى، أم دولة الهالاخاه التى تستند فيها كافة قطاعات المجتمع إلى تعاليم التوراة؟. ولقد اتخذ هذا الصراع صوراً متعددة فى الكثير من المجالات (إعلان «الإستقلال»، الدستور، من هو اليهودى، السبت، التعليم، المرأة، الزواج المختلط، الأطعمة والذبائح، الآثار والحفريات، تشريح الجثث وزراعة الأعضاء، وحائط «المبكى»)، ويحتدم الصراع بين طرفى النزاع بشأن صورة منها فى مناسبة أو أخرى، ثم تخف حدته فى إنتظار صورة أخرى ومناسبة جديدة،

وهكذا. وفى الإجمال لاتُقدم الأحزاب الدينية أى تنازل فى شأن موضوع من هو اليهودى، أما فيما عدا ذلك فقابل للمساومة والمناورة والإبتزاز، حيث يكون ثمن التغاضى عن بعض المطالب هو تعزيز المخصصات المالية للمؤسسات والمدارس الدينية.

ولهذا فمن الصعوبة التوصل إلى حلول للمسائل المتصلة بالعلاقة بين الدين والدولة فى «إسرائيل» حال تعريف اليهودى، ووضع المرأة، والزواج المختلط، وغير ذلك؛ ذلك بأن الوصول إلى حلول حاسمة فى هذا الشأن يتم إما بسيطرة اليهود المتدينين على الدولة وعلى يهود العالم وهذا أمر من العسير تحققه فى ضوء أنهم يشكلون نسبة صغيرة من يهود العالم، وإما بسحق اليهود غير المتدينين اليهود المتدينين وهذا أيضاً من الأمور المستحيلة وذلك بسبب الحاجة إلى الشرعية الدينية التى توفرها الديانة اليهودية للدولة والتى يدافع عنها المتدينون من اليهود بطبيعة الحال. ولهذا فإن واقع الحال فى «إسرائيل» يشير إلى أن وقوع أحداث عنف بين المتدينين و«العلمانيين» أمر غير مستبعد، إذ أن الصراع بين التيار الدينى و«العلمانى» يشكل التهديد الأكثر خطورة على الدولة.

عشرون : إنه لايمكن أن نتجاهل الإنقسامات التى يعانى منها كل معسكر من المعسكرين العلمانى والدينى وذلك من الناحيتين الفكرية والعرقية، فالعلمانيون يتوزعون بين علمانيين يمينيين (فى أحزاب الليكود وتسوميت وجيشر وموليديت والطريق الثالث)، وعلمانيين يساريين (فى حزبى العمل وميرتس)، وعلمانيين شيوعيين (فى قائمة حداش). أما المعسكر الدينى فينقسم جمهوره بين حريديين متشددين، ومتدينين صهاينة، وتقليديين يحافظون على التقاليد، بل ومتدينين إصلاحيين ومحافظين. وداخل المجتمع الحريدى المتشدد نجد يهوداً حريديين ليتوانيين (فى حزب ديغل هيتوراه، وكتلة يهدوت هيتوراه)، ويهوداً حريديين حسيديين (داخل حزب أغودا، وحركتى حباد والطائفة الحريدية، وطائفة ساطمر)، ويهوداً حريديين شرقيين (داخل حزب شاس)، فضلاً عن وجود يهود حريديين منعزلين كليةً عن الدولة (داخل حركة ناطورى كارتا). أما داخل الجناح الدينى الصهيونى فثمة من يرتد إلى أصول شرقية (داخل حزب المفدال)، وثمة من يرتد إلى أصول إشكنازية (داخل حزب المفدال، وحركتى غوش أمونيم وكاخ). هذا فضلاً عن وجود يهود إشكناز من الجمهوريات السوفيتية السابقة، ويهود فلاشا، وغيرهم. ومن هنا، فبدلاً من الصورة المبسطة للصراع بين العلمانيين والمتدينين، نجد صورة بالغة التعقيد والتداخل لصراع بين معسكرين، يضم كل منهما عدداً من المتناقضات الحادة.

ب - أظهر السمات العامة التى تتسم بها قوى الحياة السياسية و «الممارسة الديمقراطية» فى «إسرائيل» بشكل عام :

أولاً : إنه لايمكننا تجاهل أو تجاوز - ونحن نتحدث عن الأحزاب الدينية فى «إسرائيل»

والحياة السياسية بشكل عام – حقيقة طبيعة دولة «إسرائيل» والتى هى : كيان استعمارى استيطانى عنصرى عسكرى توسعى عميل للقوى الإستعمارية الكبرى، تابع – اقتصادياً – لها، وغريب – حضارياً – عن المنطقة العربية الإسلامية. لقد أنشأت الحركة الصهيونية – بدعم من القوى الكبرى – « دولة إسرائيل » لحل المشكلات التى واجهت الجماعات اليهودية فى أوربا فى أعقاب عصر التنوير الأوربى، ولهذا فالحركة الصهيونية نشأت أولاً، ثم راحت تجند أنصاراً ومؤيدين لها فى أوساط الجماعات اليهودية فى أوربا لتشرع – بعد ذلك وبدعم من بريطانيا فى الأساس – فى تهجيرهم إلى فلسطين، وتشكيل عصابات مسلحة منهم لإبادة أصحاب البلاد الأصليين وطرد وإرهاب من يتبقى منهم. وقد التقت أهداف ومطامع هذه الحركة – فى إقامة دولة لليهود فى فلسطين – مع مصالح ومطامع القوى الاستعمارية الغربية فى إقامة حاجز بشرى غريب بين مشرق العالم العربى ومغربه يحول دون قيام خلافة إسلامية عربية محل الخلافة الإسلامية العثمانية التى كانت فى أيامها الأخيرة وقتذاك. ولهذا فقد كان من البديهى أن تلد الحركة الصهيونية دولةً صهيونية إقليمها الجغرافى اغتصب من أهله بعد عمليات قتل وإرهاب وتشريد، وعنصرها البشرى تم جلبه من أوربا فى الأساس، ثم من العالمين العربى والإسلامى، دون أن يتسم بالتجانس، ودون أن يجمعه تاريخ مشترك، أو أن توحده لغة مشتركة. وقد راحت الدولة – كما الحركة الصهيونية من قبل – تُسخّر عدة إدعاءات وأسانيد دينية وتاريخية فى خدمة أهدافها ومصالحها.

ثانياً – إن الدولة الصهيونية تشهد مشكلة طائفية حادة يعانى منها اليهود الشرقيون، ذلك بأن حلم زعماء الحركة الصهيونية بدولة تجمع ما أسموه « الشتات اليهودى » من كافة أنحاء العالم وتقضى على ما أسموه « المسألة اليهودية » قد تبخر وتلاشى بمجرد وصول أفراد الجماعات اليهودية إلى أرض هم غرباء عنها بقدر ماهى غريبة عنهم. ولهذا فقد كان من الطبيعى أن يعانى اليهود الشرقيون العديد من مظاهر التمييز العنصرى فى جل قطاعات المجتمع من إسكان وتعليم وصحة واقتصاد وسياسة وجيش، وغيرها. ولعل فى الظروف المعيشية لليهود الشرقيين فى مدن التطوير والأحياء الفقيرة حول المدن، وإتلاف دم اليهود الفلاشا فى فبراير ١٩٩٦، ولجوء عدد من اليهود الشرقيين إلى أريحا وطلبهم اللجوء السياسى لدى السلطة الوطنية الفلسطينية فى سبتمبر من عام ١٩٩٧ مايؤكد العنصرية التى تمارس ضد اليهود الشرقيين فى « إسرائيل » .

ثالثاً : نظراً لأن الدولة الصهيونية نشأت كدولة لكل يهود العالم وليس كدولة لكل المقيمين فى فلسطين، فقد كان من الطبيعى ألا تعترف هذه الدولة بمن تبقى من أصحاب البلاد الشرعيين، بل وأن يخضع هؤلاء لأشد أنواع التمييز العنصرى من جانب اليهود. ولعل فيما تتسم

به القوانين الإسرائيلية من عنصرية وتمييز، وما تُصدره المحاكم الإسرائيلية من أحكام هزيلة فى شأن الإعتداء على أرواح العرب وممتلكاتهم، وحرمان العرب من إمتلاك الأراضى (بمقتضى قانون أراضى الدولة الصادر عام ١٩٦٠)، وموافقة الكنيست – فى قراءة أولى – على مشروع قانون يبيح لجهاز الأمن الداخلى (الشين بيت) تعذيب المعتقلين العرب.. مايثبت ذلك.

رابعاً : إن الدولة الصهيونية تشهد حركة نزوح واسعة النطاق، حيث يُهاجر منها كل عام الآلاف من اليهود بهدف الإستقرار فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية وذلك على الرغم من أنها كيان استيطانى يعتمد، فى الأساس، على الهجرة. ولهذا فقد شهدت بعض السنوات معدلات هجرة صافية سالبة حال ماحدث أعوام ١٩٥٣، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨م. ويلاحظ أن ثمة تناسباً عكسياً بين عدد النازحين وعدد القادمين، كما أن للعاملين الاقتصادى والأمنى دوراً لايستهان به فى هذا الصدد. هذا فضلاً عن أن تفاقم الإنقسام الاجتماعى بين المستوطنين وتعاظم أزمات الإستيعاب يفضى – بلا شك – إلى كشف عمليات التضليل التى يمارسها كلٌ من الوكالة اليهودية ووزارة الهجرة والإستيعاب بغرض دفع الجماعات اليهودية إلى الهجرة إلى «إسرائيل»، وهذا كله يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية « أرض الميعاد الحقيقية » عند يهود اليوم[١] .

خامساً : إن ثمة قانونين فى « إسرائيل » ليس لهما مثيل فى أية دولة من دول العالم المعاصر هما قانون العودة وقانون الجنسية، إذ ترجم الأول إدعاءات دينية – هى حق عودة اليهود إلى أرض الميعاد – إلى واقع فعلى، فهو يمنح لكل من يعتنق اليهودية، فى أى مكان فى العالم، الحق فى النجئ إلى «إسرائيل» كمهاجر. كما يحصل هذا المهاجر على «الجنسية الإسرائيلية»، بمقتضى القانون الثانى، وذلك بمجرد إعلانه أو تعبيره عن رغبته فى الهجرة إلى «إسرائيل». ويزعم ساسة الدولة أن هذين القانونين يضمنان لليهودى المهاجر إلى فلسطين أن « يستأنف » وضعه القانونى الذى فقده قبل نحو ألفى عام، حينما يترك « مسقط رأسه » و« يعود » إلى « وطنه الأصلى » !!. وفى مقابل ذلك حدّد قانون الجنسية شروطاً ستاً للتجنس جعلت من الصعوبة على أصحاب البلاد الشرعيين الفلسطينيين أن يحصلوا على الجنسية.

سادساً : إنه لايمكن تجاهل طبيعة الاقتصاد الإسرائيلى – الذى – مكّن الدولة من البقاء ومن التسلح بالشكل الذى هى عليه اليوم – وكذا مصادر الدعم المختلفة التى تحصل عليها الدولة. فعلى الرغم من أن الناتج المحلى الإجمالى، بلغ عام ١٩٩٥، أكثر من (٩١) مليار دولار، وأن

(١) وذلك على حد وصف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيرى.

تقرير البنك الدولى – الصادر عام ١٩٩٧ – قد قدّر معدل النمو السنوى فى هذا الناتج خلال السنوات من ١٩٩٠ – ١٩٩٥ بنحو (٦٫٤٪) ، وأن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد بلغ – عام ١٩٩٥ – نحو (١٦) ألف دولار، فإنه لايمكن تجاوز جملة من الحقائق فى شأن هذا الاقتصاد، لعل أهمها ما يلى:

١ – إن نشأة اقتصاد الجماعات اليهودية فى فلسطين – قبل قيام الدولة الصهيونية – إنما يرتد، فى الأساس، إلى ركيزتين رئيسيتين هما : الأولى إغتصاب ونهب ممتلكات وأراضى وودائع العرب الذين تم قتلهم أو تشريدهم، أما الركيزة الثانية فتتمثل فى سياسات سلطة الإحتلال البريطانى فى فلسطين التى ساعدت على ظهور رأسمالية يهودية خاصة من خلال تسهيل حصول اليهود على إمتيازات تأسيس عدة شركات إحتكارية، والتى سهلت لليهود شراء الأراضى من العرب عن طريق عدة أساليب أقل مايقال عنها أنها لا أخلاقية، والتى، أيضاً، عمدت إلى تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها على حساب مصلحة العرب ومنتجاتهم.

٢ – سيطرة الدولة على جل النشاطات الاقتصادية فى «إسرائيل» وذلك عن طريق سياساتها المالية والنقدية والأجرية من جهة، ومن خلال مؤسساتها المختلفة والوكالة اليهودية والهستدروت من جهة أخرى. وقد أفضى هذا إلى أن صارت الدولة تمتلك نحو (٩٥ ٪) من الأراضى.

٣ – إن ثمة علاقة وثيقة وقوية بين الجيش والاقتصاد فى «إسرائيل»، فقد كان من الطبيعى أن يوضع الاقتصاد فى خدمة جيش دولة قامت بحد السيف، وتعيش وسط عالم مختلف عنها حضارياً وثقافياً، ويمثل التوسع البشرى والجغرافى هدفاً نهائياً لها. ولهذا فإن نسبة الإنفاق العسكرى فى «إسرائيل» من أعلى النسب فى العالم، إذ تمثل الميزانية العسكرية نحو ثلثى الناتج القومى الإجمالى، ونصف الميزانية العامة فى معظم السنوات، كما أن هذا الوضع أفضى، أيضاً، إلى نمو الصناعات العسكرية فى «إسرائيل» الأمر الذى وضعها فى مركز متقدم بين الدول المصدرة للسلاح فى العالم.

٤ – إعتماد الدولة الكامل على المعونات والمساعدات الأجنبية سواء أكانت فى شكل منح وهبات أم فى شكل قروض وتسهيلات تجارية، على وضع يفوق كل أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد قامت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بتقديم الدعم المالى والعسكرى والسياسى للدولة فى أعقاب قيامها مباشرة. ومنذ منتصف الستينيات بدأ

الدعم الأمريكى فى التزايد إلى أن وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، فى عهد إدارة « بيل كلنتون » (٩٣ –) ، إلى حد ليس له مثيل فى العلاقات الدولية المعاصرة. ويكفى أن نشير إلى أن هذه الإدارة جعلت جل أعضاء الحكومة وموظفى البيت الأبيض من الأمريكيين اليهود أو من الأمريكيين المعروف عنهم ولائهم الشديد لـ « إسرائيل » ، وأن الدعم العسكرى الأمريكى العلنى السنوى لـ «إسرائيل» يقدر بنحو (١٫٨) مليار دولار، وأن الدعم الاقتصادى الأمريكى العلنى السنوى يقدر بنحو (١٫٢) مليار دولار، هذا عدا الإتفاقيات الإستراتيجية والأمنية، والحماية السياسية التى تقدمها هذه الإدارة لـ «إسرائيل» فى المحافل الدولية. وقد ترجم « شيمون بيريز » ماسبق، معلقاً على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعيد إغتيال «رابين»، بقوله « لقد أفلسنا من الطلبات فكل ما طلبناه من كلنتون أعطاه لنا» ، كما علقت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية على ذلك، أيضاً، بتاريخ الثانى من مايو ١٩٩٦ ، بقولها : « إن كلنتون سيدخل فى سجلات التاريخ .. كأول رئيس أمريكى يتصرف كالولد المطيع الذى لايعرف كيف يقول : لا . ».

٥ – إنه على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية فى الاقتصاد الإسرائيلى، ومن الإنتعاش الذى يشهده هذا الاقتصاد فى بعض السنوات إلا أنه لايمكن تصوير ذلك على أنه معجزة اقتصادية؛ نظراً لأن المنح والمعونات هى التى تقف وراء ذلك، ودليل ذلك أن هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التى تكشف عن أوجه القصور فى الاقتصاد الإسرائيلى والتى منها إرتفاع نسبة التضخم السنوية، ونسبة البطالة، ونسبة الإستهلاك العام والإستهلاك الخاص، وتدنى إنتاجية العامل الإسرائيلى بالنظر إلى مستوى الدخل المرتفع، والعجز شبه الدائم فى الميزان التجارى فى الوقت الذى يحقق فيه ميزان المدفوعات فائضاً فى بعض السنوات نظراً لتدفق المعونات الخارجية.

سابعاً : إن الكنيسيت الإسرائيلى لايخلو من مشاهد تخالف القيم الديمقراطية، من ذلك ما يُسمى مثلاً قانون العدد الذى يحول دون وصول ممثلى الأحزاب العربية والشيوعية إلى اللجان الرئيسية فى الكنيست كلجنة المالية ولجنة الشؤون الخارجية والأمن. ونظراً لأن جل القوانين التى يقرها المجلس تصدر بأغلبية الحاضرين، إذ ليس ثمة نصاب قانونى لحضور الأعضاء جلسات المجلس، فإن الأحزاب الكبيرة كثيراً ما تنفرد بالمناقشة والتصويت وسن القوانين. وقد ظل قرار حل الكنيست من إختصاص الكنيست ذاته حتى خوّل القانون الأساسى للحكومة الصادر عام ١٩٩٢ ،

والذى تم العمل به بدءاً من إنتخابات ١٩٩٦ ، رئيس الحكومة هذا الحق. ومن ناحية أخرى يتمتع أعضاء الكنيست بحصانة برلمانية ليس لها مثيل فى دول الغرب الديمقراطية، فهى لاتقتصر على مايُبديه العضو من آراء وأقوال داخل الكنيست، وإنما تمتد إلى مايبدر منه من أقوال وآراء خارج الكنيست أيضاً، بل وتمتد إلى كل تصرفاته حتى ولو لم تكن متعلقة بمهامه البرلمانية، وتظل سارية المفعول حتى بعد أن تنتهى عضويته، ولايمكن رفعها عن العضو حتى وإن أساء إستغلالها إلا بأغلبية أعضاء الكنيست وبناءً على طلب « مدعى عام الدولة ».

ثامناً : إن الحكومة ظلت، دوماً، صاحبة الكلمة العليا ذلك لأنها هى صاحبة الأغلبية فى الكنيست، ومن هنا فهى تستطيع تمرير، أو منع، أى مشروع قانون، كما أن القانون الأساسى للحكومة الصادر عام ١٩٦٨ خوّلها الحق فى «العمل بإسم الدولة فى أى مجال لايكون خاضعاً حسب القانون لأية سلطة أخرى». وبعد أن كانت الحكومة تستمد مصدر صلاحياتها من الكنيست، صارت، بموجب القانون الأساسى للحكومة الصادر عام ١٩٩٢ ، تستمد سلطتها من الشعب مباشرة إذ صار رئيسها يُنتخب مباشرة من الشعب، كما صار لهذا الرئيس الحق فى حل الكنيست.

تاسعاً : إن الهستدروت مثلت فى واقع الأمر – قبل قيام الدولة – الأداة الفعلية لوضع الفكرة الصهيونية موضع التنفيذ، وذلك من خلال قيامها بتنظيم عمليات الهجرة والإستيعاب والإستيطان وإيجاد فرص عمل للمهاجرين. والهستدروت ليست كبقية إتحادات نقابات العمال فى دول العالم المختلفة، إذ أنها ظهرت قبل نشأة النقابات والإتحادات الخاضعة لها، بل وقبل قدوم العمال أنفسهم، كما أنها لاتدافع عن مصالح أعضائها فحسب، وإنما هى، فوق ذلك، أكبر رب عمل داخل الدولة. هذا إلى جانب أن لها أدواراً أخرى لاتقل أهمية عن ذلك، حال عملها الدؤوب – طوال عقود خلت – على كسر الحصار الاقتصادى العربى، والتغلغل فى الأسواق الأفريقية والآسيوية.

عاشراً : إن دور العسكريين فى «إسرائيل» لاينحصر فقط فى إطار مايسمى المجمع العسكرى الصناعى أو الضغط على السلطة السياسية بهدف تحقيق مصالحهم الذاتية، ذلك بأن المؤسسة العسكرية تلعب هناك، دوراً فاعلاً ومؤثراً فى الحياة السياسية على وضع جعل أحد الباحثين الإسرائيليين (إسرائيل شاحاك) يصف المجتمع الإسرائيلى بأنه «جيش له دولة وليس دولة لها جيش». ولعل هذا يرتد إلى عدة سمات إنفردت بها «إسرائيل» دون غيرها من الدول، أهمها : قيام الدولة بقوة السلاح فى بيئة عربية معادية لها، وتبنيها التوسع كهدف دائم ونهائى لها، وتخصيص

نسبة عالية من ميزانية الدولة للشؤون العسكرية، وعمل ما يقرب من (١٥ ٪) من مجمل السكان فى الجيش، وتوظيف نحو (٢٥ ٪) من إجمالى القوة العاملة فى الصناعات العسكرية، ونظام الخدمة العسكرية الذى ليس له مثيل فى العالم كله، وسيطرة الجيش على جل منظمات الشباب والبالغين وتخريجه لجل الكوادر القيادية فى الدولة. هذا فضلاً عن أن للجيش دوراً هاماً فى عملية صهر الجماعات المختلفة سلالياً ولغوياً ومذهبياً من جهة، ونشأته من باطن الأحزاب السياسية من جهة أخرى.

حادى عشر : للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية أدوار مؤثرة فى الحياة السياسية فى «إسرائيل» ، فبعد أن كان لهما دور ريادى فى جميع المجالات قبل قيام الدولة، وظفت الدولة إمكانياتهما المختلفة فى خدمة أهدافها على وضع صارت معه المنظمة أداة للحكومة فى الخارج، فى مجال الهجرة والإستيعاب على وجه التحديد، كما أمست الوكالة أداة للحكومة فى الداخل وفى ذات مجال المنظمة. وهكذا فالمنظمة والوكالة يشكلان معاً – بلا شك – قوة دعم للحكومة لا نجد له نظيراً فى أية دولة من دول عالمنا المعاصر.

ثانى عشر : على الرغم من ظهور حركات وجماعات فى «إسرائيل» تسمى «حركات السلام» إلا أنها، قاطبة، تمارس الضغط على الحكومات الإسرائيلية فى إتجاه الوصول إلى سلام مع الدول العربية نظير التنازل عن أجزاء من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وبهدف نهائى هو تحقيق أمن « إسرائيل » والإسرائيليين. أما فيما عدا ذلك فهى لاتؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة، ولا العودة إلى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ ، ولا عودة اللاجئين، وتؤمن بالقدس عاصمة موحدة لـ «إسرائيل» ، وتتخذ مواقف مبهمة من مسألة الإستيطان فى الأراضى المحتلة.

ثالث عشر : إن « إسرائيل » تشهد نسبة مشاركة سياسية مرتفعة، إذ تتراوح نسبة مشاركة من لهم حق الإنتخاب فى عملية الإقتراع فى مجمل الإنتخابات السابقة مابين (٧٥ر١ ٪) ، و (٨٦ر٩ ٪) ، وهى نسبة تتجاوز بكثير النسب المناظرة فى العديد من الديمقراطيات الغربية، ولعل ذلك يرتد فى المقام الأول إلى إرتفاع عدد أصحاب حق الإقتراع بشكل سريع مع كل دورة إنتخابية جديدة نظراً لأن الدولة تعتمد على إستقبال المهاجرين. هذا إلى جانب الدور القوى الذى تلعبه الأحزاب السياسية، والوعى السياسى لدى اليهود وحبهم للتحزب بصفة عامة. هذا فضلاً عن الجهود الدؤوبة لقادة الدولة فى التشبه بالديمقراطيات الغربية وإظهار دولتهم كواحة للديمقراطية

وسط عالم عربى يتحكم فيه عدد من المستبدين.

رابع عشر : على الرغم من أن صوراً عديدة للفساد السياسى تظهر فى العديد من دول العالم المعاصر إلا أن هذا الأمر وصل فى «إسرائيل» إلى حد ليس له مثيل فى أية دولة أخرى. ويكفى للتدليل على ذلك أن أحد المطلوبين فى فرنسا جنائياً إستطاع الوصول إلى عضوية الكنيست فى السبعينيات، وأن أكثر من عشر شخصيات سياسية إسرائيلية أتهمت فى قضايا فساد ورشوة وتزوير وإستغلال نفوذ بعد إعتلاء « بنيامين نتانياهو » سدة الحكم عام ١٩٩٦، ومن هذه الشخصيات رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وعدد من أعضاء الكنيست ومحافظ البنك المركزى ورؤساء أحزاب ورئيس بلدية القدس.

خامس عشر : إن ثمة سمات عدة تشترك فيها جل الأحزاب السياسية فى «إسرائيل» ، ومن هذه السمات : نشأة هذه الأحزاب قبل قيام الدولة وإنشائها لفروع فى خارج «إسرائيل»، وتمثيلها لصورة المنظمة الصهيونية حال نشأتها، وللمجتمع الإسرائيلى اليوم، وإتفاقها على هدف واحد هو دعم «إسرائيل» وضمان أمنها ورفاهيتها، مع إختلافها فى السبل إلى ذلك، ومركزية القيادة داخلها وسيطرة العنصر اليهودى البولندى على نخبها القيادية، وتلقيها الدعم المالى والمعنوى من الخارج، ومعاناتها من كثرة الإنشقاقات والتحالفات.

* * *

وهكذا **يمكننا الإنتهاء إلى القول** أن الدين شكّل أحد الأساليب التى لجأت إليها الحركة الصهيونية لتقنيع أهدافها ومطامعها الإستعمارية، ولاتزال الدولة الصهيونية تستخدمه لذات الغرض إلى وقتنا هذا:

فالحركة الصهيونية حركة سياسية بأهدافها ووسائلها، حيث تمثل هدفها فى إقامة دولة لليهود فى فلسطين بالإعتماد على عمل اليهود أنفسهم، وهى بهذا خرجت عن الفكرة اليهودية الدينية القديمة التى كان يؤمن بها عامة اليهود والقائلة بعودة اليهود إلى فلسطين لإعادة بناء الهيكل على يد المسيح المخلص. وقد راحت الحركة الصهيونية – فى صياغتها لأهدافها ومطامعها الإستعمارية تلك – تتقنع بأفكار ومقولات عدة، ففى خطابها تجاه القوى الدولية الكبرى، راحت

تؤكد على أن حركة العداء لليهودية (التى صارت تسمى فى الخطاب الصهيونى حركة العداء للسامية) هى التى خلقت ما أسمته بالمسألة اليهودية، ولأن اليهود يشكلون أمة واحدة كبقية أمم الأرض، فإن الحل الأمثل لمشكلتهم هو فى إقامة دولة لهم فى فلسطين إستناداً إلى فكرة القوميات، وذلك على غرار ماتحقق للفرنسيين والألمان، وغيرهم من الشعوب. أما فى خطاب الحركة تجاه الجماعات اليهودية المختلفة، ولاسيما فى شرق أوربا – حيث كان يقطن معظم يهود العالم – لجأت الحركة الصهيونية إلى إستعمال مقولات دينية وتاريخية ليس لها أى أساس واقعى، فاليهود شعب الله المختار الذى وعده الله الأرض المقدسة، وهم أول من سكنوا فلسطين، ولم يخرجوا منها إلا على يد الغزاة، والدولة اليهودية المنشودة تمثل تمهيداً لقدوم المسيح.

ولتحقيق أهدافها ومطامعها، لجأت الحركة الصهيونية إلى دفع الجماعات اليهودية للهجرة إلى فلسطين لتوطينهم هناك وإحلالهم محل أصحاب البلاد الشرعيين، ذلك أن فلسطين لم تكن قبلة اليهود أو أرض ميعادهم كما ادعت الحركة، ومن هنا يبرز دور المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية. ونظراً لأن فلسطين لم تكن أرضاً بلا شعب، فقد لجأت الحركة الصهيونية إلى إعتماد القوة وسيلةً أساسية فى تعاملها مع أهلها الأصليين، ولهذا فمن العسير التمييز بين سكان الدولة الصهيونية وجيشها.

ولم يكن فى مقدور الحركة أن تحقق ما تصبو إليه من غير دعم القوى الإستعمارية الكبرى (بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية)، تلك القوى التى تلاقت مصالحها وأطماعها فى الشرق مع مصالح وأطماع الحركة الصهيونية (ثم الدولة الصهيونية) منذ القرن التاسع عشر وإلى يومنا هذا.

وقد كان نتاج ذلك أن ظهرت « إسرائيل» ، التى هى، فى حقيقتها، كيان إستعمارى، إستيطانى، إحلالى، عنصرى، عسكرى، توسعى، عميل للقوى الإستعمارية الكبرى وتابع – اقتصادياً – لها، غريب – حضارياً – عن المنطقة العربية الإسلامية، وهى – فوق ذلك – تستغل الدين فى كسب الشرعية وسط الجماهير اليهودية، وفى جذب التيارات اليهودية المختلفة فى صفها، وفى خدمة أهدافها ومطامعها التوسعية. وهى لهذا ليست «واحة الديمقراطية الوحيدة» ولا «المارد الاقتصادى القوى» فى المنطقة العربية، كما أنها ليست تعبيراً عن «بعث الشعب اليهودى» بعد سنوات العذاب والتشريد كما تروج قوى العالم الغربى.

وهذا يعنى أن « إسرائيل» ليست دولة دينية، فقيام دولة لليهود فى فلسطين قبل ظهور المسيح

أمر يتعارض مع الدين اليهودى، ومع كل الدعاوى اليهودية الدينية بعودة اليهود إلى فلسطين بهدف إنتظار المسيح ليقيم لهم مملكة هناك، كما أن هذه الدولة ترتبط بالصهيونية كفكر مذهبى، وتحكمها الأغلبية العلمانية (بل وحكمتها ذات يوم إمرأة وذلك على الرغم من الوضع المتدنى الذى تحدده الشريعة اليهودية للمرأة)، كما أن جل قوانين الدولة مستمدة من الثقافة الغربية وليست من الديانة اليهودية، ومصدر السلطة هو الشعب، وليس التوراة أو التلمود، فضلاً عن أن سياستها الخارجية التوسعية يحكمها منطق القوة أكثر من التعاليم والنصوص الدينية. أما فى داخل الدولة فثمة عدة شواهد تؤكد مخالفة الدولة للقيم الدينية فالعلاقات الجنسية تكاد تكون مصرح بها فى الجيش، واللواط سلوك اجتماعى مقبول، بل وصادق عليه الكنيست فى مارس عام ١٩٨٣، و «إسرائيل» تحتل مركزاً متقدماً بين دول العالم فى تصدير العاهرات، وغير ذلك. أما الدين فهو القوة الروحية التى استندت إليها الحركة الصهيونية فى صياغة أفكارها ومطامعها، حيث مثّلت نصوص التوراة وأسدار التلمود معيناً لاينضب أمام الحركة تعول عليه فى كسب الشرعية، وفى الهيمنة على كافة التيارات الفكرية اليهودية، شأنها فى ذلك شأن كافة الفرق والجماعات والتيارات اليهودية التى تجد - دوماً - فى تلك النصوص والأسدار مبررات لأفكارها ومواقفها، فهذا ما فعله دعاة الهسكالاه والتنوير فى السابق، ويفعله أنصار اليهودية الإصلاحية والمحافظة اليوم، وكذلك يفعله دعاة الصهيونية الدينية، والأرثوذكسية الحريدية المعارضة للصهيونية بطبيعة الحال.

أما المتدينون، فى «إسرائيل»، فيُشكلون أقلية صغيرة من حيث العدد، بيد أنهم يتمتعون بنفوذ قوى فى الحياة العامة، ذلك لأنهم أقلية منظمة تنظيماً جيداً، وقادرة على إستثمار طاقاتها وإمكانياتها بشكل فعال، ولهذا فإن الأحزاب الدينية فى «إسرائيل» تقوم بدور فاعل فى الحياة السياسية على نحو يفوق حجم جمهورها الإنتخابى، ويتعدى قوتها البرلمانية فى الكنيست، حيث أنها تشكل - دوماً - القوة الثالثة فى الحياة السياسية، بعد قطبى اليسار واليمين، التى بدونها لايمكن لأى إئتلاف حكومى أن يرى النور.

وإستناداً إلى ماسبق، فإنه يمكن القول أن واقع الحال فى «إسرائيل» يشير إلى أن القوة البرلمانية للأحزاب الدينية سوف تتزايد، وأن نفوذ الأحزاب والجماعات الدينية سيتعاظم. ولهذا، فليس من المستبعد أن نرى حزباً دينياً وقد وصلت قوته البرلمانية إلى قوة قطبى اليسار واليمين لتصبح هناك ثلاث قوى قطبية فى الحياة الحزبية الإسرائيلية، تتقارب قوتها التمثيلية فى الكنيست، أو أن نشاهد رئيساً للوزراء من أحد الأحزاب الدينية .

تم بحمد الله وعونه وتوفيقه ...

الملاحق

ملحق رقم (١)

أهم الأحداث التاريخية المتصلة ببني إسرائيل القدماء والجماعات اليهودية في العالم ودولة "إسرائيل"[١]

حوالي ٢٥٠٠ ق.م.	بناء اليبوسيين مدينة يبوس أو أورسالم (مدينة القدس الحالية)، واليبوسيون أحد القبائل الكنعانية العربية التي نزحت من شبه جزيرة العرب، وعاشت فيما يعرف اليوم بدول الشام، وذلك حوالي عام ٢٥٠٠ ق.م. وقد عبد الكنعانيون الأوثان.
القرن التاسع عشر ق.م.	هجرة أبي الأنبياء "إبراهيم" عليه السلام من أور الكلدانية بجنوب العراق إلى أرض كنعان هربا من تعنت أهله، وداعيا إلى عبادة الله الواحد وقد وهب الله عز وجل "إبراهيم" أولادا صالحين، وجعل في ذريته النبوة والكتاب، حيث رزقه "إسماعيل" ثم "إسحاق" عليهما السلام. وكان "إبراهيم" وقومه يتكلمون الآرامية بلهجة قريبة من العربية، أما اللغة العبرية فلم تظهر إلا حوالي عام ١٤٠٠ ق.م.، وأول النصوص المعروفة بهذه اللغة يرجع إلى عام ١٢٠٠ ق.م.
منتصف القرن السابع عشر ق.م.	نزوح النبي "يعقوب بن إسحاق" وأولاده إلى مصر بسبب القحط الذي أصاب أرض كنعان، واستقرارهم في أرض جاشان (شرق دلتا مصر اليوم)، وذلك بعد أن دعاهم نبي الله "يوسف بن يعقوب" إلى مصر، وكان ذلك في عصر الهكسوس. وبعد أن طرد الهكسوس من مصر، أقام المصريون إمبراطورية امتدت من النيل إلى الفرات. وفي مصر كانت بعثة كليم الله "موسى بن عمران" عليه السلام إلى بني إسرائيل وكل الشعوب لعبادة الله الواحد والدخول في دين الله.
مطلع القرن الثالث عشر ق.م.	نزوح النبي "موسى" عليه السلام، واتباعه من المؤمنين من بني إسرائيل، ومن غير بني إسرائيل، إلى أرض كنعان هربا من اضطهاد فرعون وجنوده. وفي هذه الأثناء علّم الله عز وجل نبيه فرائضه وسننه ووصاياه، لكن ما أن غاب "موسى" لبعض الوقت حتى ارتد عدد من بني إسرائيل عن التوحيد وعبدوا الأصنام والعجل، فحرّم الله عليهم دخول كنعان، وكتب عليهم التيه أربعين سنة مات خلالها "هارون" ثم "موسى" عليهما السلام. وفي خروج "موسى" وأتباعه من مصر دليل على انتهاء نقاء بني إسرائيل حيث تبع "موسى" كل المؤمنين بدعوته من بني إسرائيل ومن غير بني إسرائيل.
مطلع القرن الثاني عشر ق.م.	دخول أتباع "موسى" بقيادة "يوشع بن نون" بعض المدن الكنعانية (عدا يبوس والساحل الذي ظل بيد الكنعانيين)، وتؤكد أسفار العهد القديم أنهم دخلوا فاتحين غزاة وقتلوا الآلاف من الكنعانيين، ونهبوا المدن.
القرن الحادي عشر ق.م.	هجرة أقوام من جنوب أوربا (الفلستيين) من جزيرة كريت إلى جنوب غزة، وامتلاكهم الساحل الكنعاني واختلاطهم بالكنعانيين وتحالفهم معهم ضد العبرانيين. وكان للفلستيين الفضل في القضاء على النفوذ المصري في كنعان. وقد أطلق اليونانيون والرومانيون اسم "فلسطين" على أرض كنعان نسبة للفلستيين بعد ذلك.
القرنين الثاني عشر والحادي عشر ق.م.	تولى ما أسمتهم التوراة "القضاة" أمور العبرانيين بعد موت يوشع. وكان عهد هؤلاء عهد خصام وقتال مع الكنعانيين. وقد شهدت هذه الفترة انتقال بني إسرائيل من حياة البداوة إلى حياة الاستقرار، ومن حياة الخيام إلى حياة القرى، كما تعلم بنو إسرائيل الزراعة والري والبناء والتجارة من الكنعانيين، بل وعبدوا إلههم "بعل". وكان من هؤلاء القضاة نساء. وهؤلاء هم كفار بني إسرائيل الذين كفروا بالتوحيد وعادوا إلى عبادة الأصنام، والذين لم يكن لهم كيان سياسي مستقل.
حوالي ١٠٠٠-٩٦٠ ق.م. (القرن العاشر ق.م.)	بعثة "داود" ثم ابنه "سليمان" عليهما السلام. وفي عهدهما كان **المُلك الإسلامي القائم على التوحيد**. وقد فتح "داود" أورسالم الكنعانية وسماها أورشاليم (أي مدينة السلام بالعبرية)، واتخذها عاصمة لملكه. وأسفار التوراة تقول أن المملكة انقسمت بعد وفاة "سليمان" عليه السلام إلى مملكة يهوذا في الجنوب وعاصمتها أورشاليم، ومملكة إسرائيل في الشمال وعاصمتها شكيم. وقد امتد النفوذ المصري والسوري والبابلي إلى هاتين المملكتين..
القرن الثامن ق.م.	إخضاع الملك الآشوري "سرجون الثاني" مملكة إسرائيل الشمالية في عام ٧٢١ ق.م.، ثم مملكة يهوذا في عام ٧٠١ ق.م. وقد اقتاد "سرجون" الآلاف من بني إسرائيل إلى عاصمة ملكه كأسرى، وأحل محلهم قبائل من بابل وسورية وجزيرة العرب، فغدت **فلسطين ولاية آشورية**.
٥٩٧ ق.م. (القرن السادس ق.م.)	استيلاء البابليين على فلسطين وأورشاليم بقيادة "نبوخذ نصر" الكلداني، وإرسال الآلاف من بني "إسرائيل"، وغيرهم من الأقوام، أسرى إلى بابل، وتدمير "الهيكل". وفرار أعداد كبيرة من الإسرائيليين إلى مصر وغيرها وذلك كما جاء في أسفارة التوارة . وغدت **فلسطين ولاية بابلية**.

[١] يتعين التنويه – في مستهل هذا الملحق – إلى أن ثمة العديد من الأحداث التي تتصل ببني إسرائيل القدماء مستمد من أسفار العهد القديم، وتورده جُل المصادر اليهودية التي تتحدث عن بني إسرائيل بطبيعة الحال. ولأن جُل ما في هذه الأسفار هو ما كتبه كفار بني إسرائيل خلال فترة السبي البابلي فإننا لا نستطيع التثبت من صحتها. ولهذا فقد أوردنا ما جاء في هذه الأسفار من أحداث مع تنويهنا الدائم أن مصدرها هو أسفار التوراة.

القرن السادس ق.م.	ظهور ما عرف باسم **الديانة اليهودية** في بابل، حيث راح الكهنة في بابل بزعامة الكاهن "عزرا" يضعون ما سُمي بعد ذلك الدين اليهودي، وأشرف "عزرا" على كتابة أسفار موسى الخمسة (التوراة)[1]. ولقد جاءت هذه الديانة على هوى هؤلاء الكهنة وأتباعهم – وهم كفار بني إسرائيل الذين ارتدوا عن التوحيد بعد موت الأنبياء موسى وداود وسليمان، وعادوا إلى عبادة الأصنام – فكانت ديانة قبلية سلالية موجهة إلى أهل يهوذا وبعض القبائل الإسرائيلية، وقد قامت هذه الديانة على: – وحدانية الرب، بيد أن "يهوه" إلههم لم يتسم بصفات الوحدة والكمال والتجرد من مظاهر النقص، حيث خلع عليه واضعو التوراة صفات تلائم أغراضهم وأهدافهم فهو يسير أمام اليهود في عمود سحاب (سفر الخروج: ١٣/٢٠-٢١)، وهو يتعب ويصيبه الملل والإرهاق (التكوين: ٢/١)، وهو يمشي متنزها في الجنة (التكوين: ٣/٦-١١، ٨: ١-٨)، وهو يقبل النصح والتعليم فقد راجعه موسى (الخروج: ٢٢/٩-١٤)، وهو يأمر بني إسرائيل بسرقة المصريين (الخروج ٣: ١٦-٢٢)، وهو متعصب لشعبه وعدو للآلهة الأخرى. وهو فوق كل ما سبق ينجب أولادا وأحفادا فـ "إسرائيل ابني البكر" كما جاء في سفر الخروج (٤/٢٢-٢٣)، و"داود" ابن يهوه أيضا (سفر صموئيل الثاني: ٧/١٤). وفي سفر إشعيا صار يهوه إله العالمين وخالق السموات والأرض. – وجود طبقة الكهنة، والتي تقوم بتفسير النصوص واستقبال القرابين والأضاحي الآدمية، لأن التوبة لا تقبل إلا عن طريقهم. – إن بني إسرائيل هم شعب الله المختار ، وفلسطين هي أرض الميعاد التي وعدها الله لشعبه المختار. – عدم الاعتقاد في وجود الملائكة والشياطين والروح، وعدم الإيمان بالبعث واليوم الآخر وبالجنة والنار. وقد اختلفت الفرق اليهودية القديمة في هذا الشأن، فمنها من اعترف بالبعث والنشور، ومنها من اعترف أيضا بالملائكة والروح. – عادة ختان الذكور. – نسب المولود إلى أمه. – يوم كيبور (عيد التكفير أو الغفران)
حوالي ٥٣٨ ق.م. (القرن السادس ق.م.)	استيلاء الفرس على فلسطين بعد أن احتل الفرس بابل وورثوا ممتلكاتها في الشرق، فغدت **فلسطين ولاية فارسية**. وفي العام التالي (٥٣٩ق.م.) سمح "قورش" ملك الفرس لبني إسرائيل في بابل بالعودة إلى أورشاليم وإعادة بناء الهيكل كما جاء في أسفار التوارة . وعلى الرغم من ذلك فضل العديد من اليهود (أطلق الفرس اسم

[1] تعد التوراة الحالية جزءا من العهد القديم الذي يشكل مع العهد الجديد الكتاب المقدس عند المسيحيين ، وقد تطلق التوراة على كل أسفار العهد القديم لأهميتها ونسبتها الى موسى (كما يزعم يهود اليوم)، أو من باب إطلاق الجزء على الكل. ويضم العهد القديم، بخلاف ما يسمى اسفار موسى الخمسة، أسفار أخرى عديدة.

	اليهود على بني إسرائيل، وأطلقوا على عقيدتهم اسم اليهودية، فصارت كلمة اليهود تطلق على كل من اعتنق اليهودية..) البقاء في بابل لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.. ولقد طاب المقام لهؤلاء ولأحفادهم في بلاد الرافدين حتى الخمسينيات من القرن العشرين حين اتجه العديد منهم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، بينما قصد القليل منهم فلسطين. وهكذا غادر اليهود بابل كأفراد وليس كأمة.. وظلوا جماعة دينية تابعة وخاضعة للفرس.. كما لم تتقطع المناوشات بينهم وبين حكامهم الفرس، ولهذا كان ترحيبهم بالإسكندر بعد ذلك..
القرن الخامس ق.م.	**انتقال الديانة اليهودية من بابل إلى فلسطين الفارسية**، فلئن ساعد انهيار يهوذا وسبى بني إسرائيل إلى بابل على ظهور الديانة اليهودية، فإن سقوط بابل نفسها أمام جحافل "قورش" الفارسي قد فتح الطريق أمام تصدير الديانة الجديدة إلى فلسطين. وقد تم ذلك– في النصف الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد – على يد الكاهن "نحميا" واليهودية "استير" وابن عمها "مردخاي". وتروي التوارة هذه القصة في سفر "استير". وقد استعان "نحميا بالكاهن "عزرا" في تنظيم العبادة اليهودية الجديدة في معبد القدس الجديد، وذلك على أساس الانفصال التام بين اليهود وغيرهم من الأقوام. وهكذا ظهرت اليهودية كديانة عنصرية قبلية ليس لها علاقة البتة بديانة التوحيد التي أرسل بها الله، عز وجل، الرسل "موسى" و "داود" و "سليمان"، وغيرهم. وعلى الرغم من قدسية المعبد الجديد بالقدس، إلا أن ثمة يهود لم يؤمنوا بضرورة الإقامة في فلسطين، وذلك حال استمرار من هرب من بني إسرائيل– خلال حكم البابليين–في العيش في مصر (جزيرة فيلة في أسوان)، كما كان لليهود معابد أخرى في بابل وفارس وفيلة...
منتصف القرن الرابع ق.م.	هجرة بعض اليهود من بابل إلى اليمن للتجارة. وقد كان لبني إسرائيل وجود قبل هذا التاريخ في اليمن، حيث رافق بعضهم ملكة سبأ عند عودتها من زيارة النبي "سليمان" عليه السلام. وقد ازداد عددهم بعد أن دخل "ذونواس" ملك حِمْير وعدد كبير من قومه في اليهودية في أوائل القرن السادس قبل الميلاد. ولما انهارت هذه المملكة أمام الأحباش المسيحيين عام ٥٢٥ ق.م، وانهار سد مأرب، انتشر عدد كبير من اليهود في الجزيرة العربية، ومعهم أقوام آخرون مثل قبائل الأوس والخزرج. أما من بقي منهم في اليمن فقد ظل هناك حتى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، بل ولا يزال عدد منهم يُقيم في اليمن حتى اليوم بعد أن اختلطوا بالأقوام الأخرى.
حوالي ٣٢٣ ق.م. (القرن الرابع ق.م.)	دخول الإسكندر الأكبر فلسطين، واستيلائه على القدس، وذلك بعد ما سيطرت اليونان القديمة على جُل العالم القديم (من الهند إلى ليبيا) فغدت **فلسطين ولاية يونانية**. وقد هاجر بعض اليهود من فلسطين إلى سوريا وآسيا الوسطى واليونان والإسكندرية بحثا وراء مستوى معيشة أفضل، واندمجوا مع بقية الأقوام الأخرى، ولم يقم لهم كيان سياسي مستقل، ولاسيما أن اليونانيين اتبعوا سياسة الخلط بين الشعوب. وفي عهد اليونان، تتحدث التوراة عن عدد من الثورات اليهودية ضد الحكم اليوناني حال ثورة ماتياس الهاسموني ثم ابنه جوناثان...

خلال القرن الثالث ق.م.	صارت الإسكندرية تضم أكبر تجمع لليهود داخل الإمبراطورية اليونانية، حيث صار لهم- تحت تأثير الإغريق-معتقدات تختلف عن معتقدات يهود بابل والفرس، وذلك لأنهم حاولوا الخروج عن العزلة العرقية والعودة إلى العقيدة التي أرسل بها "موسى". وهكذا انقسم اليهود إلى جماعات ثلاث: يهود بابل ويمثلون الجناح الأرثوذكسي المستقيم لليهودية، ويهود الإسكندرية ويمثلون الجناح الأكثر تحررا في الفكر، ويهود فلسطين ويمثلون الجناح الأكثر تطرفا وفسادا حيث تمحورت عقيدتهم حول فكرة "شعب الله المختار". وفي الإسكندرية، ترجمت التوراة إلى اليونانية على يد (٧٢) كاهنا أكبر من كهنة اليهود، وعرفت هذه الترجمة باسم "النص السبعيني".
القرن الأول ق.م.	استيلاء الرومان بقيادة "بومبي" على فلسطين، والقضاء على المكابيين، ودخول القدس عام ٦٣ ق.م. فغدت **فلسطين ولاية رومانية**. وقد عين الرومان كاهنا جديدا لليهود لتسيير أمورهم الدينية، كما عينوا عربيا من أدوم لتسيير الأمور المدنية... وبعد الصراع الذي نشب بين الرومان أنفسهم، بين "بومبي" و "يوليوس قيصر"، تولى الأدوميون حكم فلسطين لثلاثة أجيال، فكان ذلك أول استقلال لفلسطين تحت النفوذ الروماني. في هذه الأثناء انقسم اليهود إلى طوائف ثلاث، فقبل السبي البابلي كفر كهنة بني إسرائيل بالأنبياء وعبدوا الأصنام وحصلوا لأنفسهم على القرابين بل وقتلوا العديد من الأنبياء.. وبعد نجاح هؤلاء الكفار في صياغة الديانة اليهودية في بابل والقدس كان لا يزال للأنبياء القدامى أتباع أقاموا مستوطنات لهم في الصحراء والكهوف بعيدا عن الكهنة... وقد ظهرت طائفة تؤمن بتعاليم الأنبياء باسم "**طائفة العيسويين**" وقد سكن أتباع هذه الطائفة في الجزء الشمالي الغربي للبحر الميت وفي الإسكندرية.. وآمنوا بأن الوجود المادي للإنسان هو وجود مؤقت وأن الحياة الحقة هي الحياة الروحية، كما ابتعد هؤلاء عن الشهوات وملذات الحياة وأقبلوا على الموت.... وفي المقابل صار الكهنة يعرفون باسم "**طائفة الصدوقيين**". وكانت هذه الطبقة تضم الكهنة الذين يتحكمون في شؤون العبادة وبعض التجار والأغنياء، والذين آمنوا بأن الروح تموت مع الجسد. وقد راح الكهنة يطبقون النصوص التوراتية حرفيا دون استخدام العقل أو المنطق في تفسيراتهم، كما أنهم لم يؤمنوا بالبعث بعد الموت أو الحساب، ولا بالملائكة والجن. وقد كانت هذه الطبقة حريصة على استرضاء أية سلطة حاكمة في فلسطين وذلك لضمان استمرار نفوذها. ولقد أدى صراع الصدوقيين والعيسويين إلى ظهور طائفة جديدة باعتقادات وسطية بين الطائفتين عرفت باسم "**طائفة الفريسيين**" (وتعني كلمة الفريسيين في العبرية المميزين أو المفروزين). وقد آمن الفريسيون بالقدر وبحرية الإرادة البشرية في الاختيار، كما راحوا يدرسون الشريعة اليهودية بهمة عالية، بل وأنشأوا معابد تنافس معابد الصدوقيين فكانت هذه أول خطوة لإضعاف سيطرة الكهنة وظهور طائفة الأحبار، الذين كانوا يستندون في سلطتهم إلى علمهم ومعرفتهم وليس إلى المكانة الكهنوتية. ولقد ولد المسيح في هذه الأثناء، وكانت فكرة انتظار المسيح منتشرة في كل أرض مصر وسوريا وفلسطين.. وكان اليهود ينتظرون مسيحاً من سلالة "داود عليه السلام". وفي عام ٢٩ بعد الميلاد حدثت ثورة "يوحنا المعمدان" / النبي "يحيى" عليه السلام الذي كان ينتمي إلى طائفة العيسويين كما تقول الروايات التوراتية. لقد طالب النبي "يحيى" قومه بالتوبة والتطهر فتبعه بعض اليهود ثم قُتل عام ٢٩م.
عام ٦٦م	ثورة اليهود ضد الرومان- في عهد "نيرون" – في القدس، وانتقام الرومان منهم، وتدميرهم القدس وهيكلها عام ٧٠م، وذبحهم الكهنة، وطردهم اليهود إلى بابل ومصر وسوريا واليمن وأوروبا، فانتهت بذلك مرحلة "يهودية الكهنة".
١٣٢-١٣٥م	ثورة باركوخبا ضد الرومان، وسحق الرومان لها وقتل الآلاف من اليهود وتحويل القدس إلى مستعمرة رومانية باسم "إيليا كابيتوليا" ومنع سكن اليهود فيها. وظلت المدينة رومانية- عدا فترة حكم ملكة تدمر- حتى الفتح الإسلامي لها بعد ثلاثة قرون. **ديانة الأحبار وظهور التلمود:** مع تدمير القدس والقضاء على طبقة الكهنة واختفاء طائفة العيسويين وانتهاء الديانة اليهود الكهنوتية، أخذ بعض الفريسيين على عاتقهم إرشاد اليهود في المسائل الدينية... لقد كان الفريسيون بعيدين عن ثورات اليهود ضد الرومان.. ولذلك سمح الرومان لزعيمهم "جوناثان بن زكاي" بإقامة "بيت مدراش" أي مدرسة للدراسات التوراتية بالقرب من يافا.. ولقد اختار الفريسيون هناك مجموعة من الكتب التي تدخل في العهد القديم واستبعدوا كتباً أخرى. وقد قدّم أحبارهم (وتعني كلمة الأحبار العربية رباي أو سيدي أو معلمي بالعبرية) تفسيراتهم التي ادّعوا أنها توراة شفهية تُفسر توراة "موسى"، إنه التلمود الذي كتبه كفار بني إسرائيل وادّعوا أنه من عند الله، ويتضمن: - المشنا بمعنى التكرار، وقد كتبها أحبار اليهود باللغة العبرية، وهي تتضمن الأحكام الشرعية والفقهية. - الجمارا بمعنى الشرح أو التعليق وهي التفسيرات التي قدمها أحبار اليهود في فلسطين وفي بابل باللغة الآرامية حيث كُتبت شروح يهود فلسطين في الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى أواخر القرن الخامس الميلادي، وهي تسمى مع أسفار المشناه ما يسمى بتلمود بيت المقدس أو التلمود الفلسطيني. أما شروح يهود بابل فقد كُتبت في الفترة من أوائل القرن الرابع حتى القرن السادس الميلادي، وهي تسمى مع المتن الخاص بها من المشنا ما يُعرف بتلمود بابل. هذا، وقد سمحت السلطات الرومانية للأحبار بتكوين مجالس "سانهدرين" للفصل في المنازعات ذات الطابع الديني بين طوائف اليهود، ثم منحتهم الحق في جمع ضريبة دينية من اليهود.

	ولقد ظلت يهودية الأحبار حتى ظهور الإسلام، وظلت فكرة "الشعب المختار" هي جوهر هذه الديانة أيضاً كما كانت من قبل. ولقد رأى أنصار هذه الديانة أن الله خلق العالم من أجل اليهود وحدهم، وأن تدمير "المعبد"، وتشتت اليهود، كان عقاباً لهم، ولن يُعاد بناء المعبد إلا بعد أن يغفر الله لهم، كما آمن هؤلاء بأن علامة ذلك هو أن يرسل الله لهم مسيحاً يُعيد بناء المعبد (فكرة المسيح المنتظر). ومن هنا حضّ الأحبار اليهود على الانعزال عن الشعوب الأخرى، كما وضع الأحبار قواعد تنظم سلوك الأفراد وطرق للعبادة الفردية والجماعية،وأساليب للذبح، ووضعوا تعاليم للمرأة، وغير ذلك، كما ظهرت مدارس للتعليم الديني. وقد تأثرت يهودية الأحبار بدعوة عيسى عليه السلام في الإيمان بوجود الروح والقيامة وعالم الملائكة والجن.
القرن الثالث م	وصول اليهود إلى أسبانيا عن طريق الإمبراطورية الرومانية قبل اعتناق الرومان والأسبان المسيحية....
القرن الرابع م	اعتناق الإمبراطور "قسطنطين" المسيحية، والاعتراف بالمسيحية كدين للإمبراطورية الرومانية، واشتداد وطأة الرومان على اليهود بسبب موقفهم من السيد المسيح، فحُرّم عليهم دخول القدس، وصار موقع الهيكل مكاناً للقمامة والقاذورات.
أواخر القرن الخامس م	استيلاء القوط–وهم قبائل آرية كاثوليكية– على أسبانيا واضطهادهم لليهود.
القرن السابع م	بعثة خاتم الأنبياء "محمد ﷺ". وقد عقد الرسول مع اليهود في يثرب معاهدة عاهدهم فيها على إقرارهم على دينهم وأموالهم، وكفل لهم فيها حرية العقيدة. وظلت بيت المقدس قبلة للمسلمين–في بداية الدعوة– كما كانت من قبل قبلةً لأتباع كل الأنبياء السابقين. وقد نقض اليهود عهودهم مع الرسول، وناصبوه العداء، بل وحاولوا قتله، فحاربهم وأجلاهم عن الجزيرة العربية (بني قينقاع، بني النضير، بني قريظة). كما استسلمت قبائل يهودية أخرى للمسلمين، فبقوا في أراضيهم وتعهدوا بدفع خراج أرضهم والجزية، حال يهود خيبر وفدك ووادي القرى ونجران واليمن، وذلك حتى تم إجلاؤهم في عهد خلافة عمر بن الخطاب.
عام ٦٣٦ م (القرن السابع الميلادي)	فتح الجيوش الإسلامية القدس، وإزالة القاذورات من الصخرة المقدسة، وإعادة بناء مساجد الأنبياء في فلسطين. فغدت **فلسطين ولاية إسلامية**، وظلت هكذا حتى الاحتلال الإنجليزي لها في عام ١٩١٧م خلال عمليات الحرب العالمية الأولى. وقد استجاب "عمر بن الخطاب" لرغبة سكان القدس بمنع دخول اليهود المدينة وذلك كما جاء في وثيقة الأمان التي عُرفت باسم "العهدة العمرية".
النصف الأول من القرن الثامن م	دخول قبائل الخزر–وهي قبائل تركمانية–في الديانة اليهودية، وبعد ما قضى الروس على كيان الخزر السياسي في القرن العاشر الميلادي، انتشرت قبائل الخزر في جميع أنحاء روسيا وأوروبا الشرقية. وغنى عن البيان أن هؤلاء يهود غير ساميين ولا ينتمون–عرقياً–إلى بني إسرائيل القدماء. ومن سلالة هؤلاء ينحدر جُل يهود عالمنا المعاصر.

منتصف القرن الثامن م	بعد ما تحول يهود أسبانيا من مجرد عبيد لدى أمراء المقاطعات إلى أحرار متساوين مع دخول الإسلام الأندلس– وخاصة مع وصول الأمويين إلى الحكم في الأندلس في منتصف القرن الثامن–تزايد عددهم، حيث هرب الكثير من اليهود من اضطهاد بلدان أوروبا المسيحية إلى الأندلس. وفي الأندلس، بلغ اليهود أقصى درجات الغنى والثقافة، وظهرت مدارس للأدب والفلسفة اليهودية لأول مرة، وذلك في إطار الفلسفة العربية الإسلامية.
النصف الثاني من القرن الثامن م	انفتح اليهود على الفكر الفلسفي والعلوم الطبيعية في إطار تفاعلهم داخل الإمبراطورية الإسلامية مع المسلمين (في عهد العباسيين في بغداد والأمويين في الأندلس). وقد انقسم اليهود إلى طوائف مختلفة، حيث ظهرت–في العراق–"**مدرسة القرائين**" رافضة الاعتراف بالتلمود، ومتحدية سلطة يهودية الأحبار. وقد نشأت هذه المدرسة على يد "عنان بن داود" في العراق ثم صار لها أتباع في فلسطين وسوريا ومصر والأناضول وشرق أوروبا. وقد رد الأحبار على ذلك بمنع التزاوج مع القرائين، واعتبارهم جماعة ضالة، في نفس الوقت الذي راح فيه أحبار اليهود يقننون القوانين الشرعية اليهودية، ويخضعون الفكر اليهودي للمنطق العقلي، ومن هؤلاء "موسى بن ميمون". وكرد على الاتجاه العقلي عند الأحبار، ولدت حركة **القبالة اليهودية**، حيث راح أتباعها ينغمسون في تأملاتهم الصوفية فيما يتعلق بالقوانين الدينية على أساس أن لهذه الأخيرة روحا هي التأويلات والدلالات، أي أنهم لم يتمسكوا بحرفية النصوص الدينية. وقد مارس القباليون طقوسا تتصل بالسحر والرموز وقراءة الطالع والكف وعمل الأحجبة وتحضير الأرواح. ويروي الفكر القبالي أن الله–سبحانه وتعالي عما يزعمون–يتألم لعقابه بالنفي على بني إسرائيل، وأنه بعودة بني إسرائيل إلى أرض الميعاد يعود الله إلى بيته، ويتحقق خلاص البشرية كلها... ومن كتب القبالة الشهيرة: "سفر ياتسيرا" أي كتاب الخلق، و "الباهر"، و "الزهار". وخلال هذه الفترة تراجعت فكرة "الشعب المختار"، وظل الحال على ذلك الوضع حتى سقوط دولة الإسلام في الأندلس وانتشار يهود الأندلس في العالم المسيحي فعادت فكرة "الشعب المختار" مرة أخرى لتسيطر على معتقدات اليهود حتى بلغت ذروتها مع الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر.
١٠٩٩ م (القرن الحادي عشر)	**دخول الصليبيين القدس**، ومقتل الآلاف من اليهود وخاصة من طائفة القرائين، وهروب الكثير منهم من فلسطين. وكان كل تجمع صليبي يتجه نحو الشرق يبدأ بمهاجمة الأوربيين اليهود الرافضين للعمادة المسيحية. وبعد ما هزم المسلمون الصليبيين في الشرق، انتقم الصليبيون من يهود أوروبا، وتصاعدت عمليات الاضطهاد المسيحي لليهود، فكان اليهود يهربون من ذلك بالهجرة إلى البلدان الإسلامية.. وكان من نتائج الحروب الصليبية نشوء مصلحة اقتصادية بين الأمراء والنبلاء في أوروبا من جهة وبين اليهود من جهة أخرى، حيث قام اليهود برشوة

	هؤلاء الأمراء والنبلاء..، كما أدت الحرب إلى ظهور تجار أوربيين شاركوا اليهود في تنظيم عمليات التجارة الوسيطة بين الشرق والغرب. وتعززت مكانة العائلات اليهودية مع دخول اليهود عالم الاقتصاد والإقراض بالربا والأعمال المصرفية فصار اليهود قوة اقتصادية يعتد بها...(انظر المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول).
القرن الحادي عشر م	وصول يهود إلى الجزر البريطانية، وكانوا من رجال المال والأعمال وبعد فترة ليست طويلة وجهت لهم تهمة قتل الأطفال. ولما قامت الحروب الصليبية، تم اضطهاد وقتل الآلاف منهم كما تم حرق صكوك الديون والسلفيات التي كانت معهم.
١٢٧٥ م	حرم على اليهود في إنجلترا–في عهد "إدوارد الأول"–التعامل بالربا، وسمح لهم بالتجارة واستئجار المزارع. وعندما ظل اليهود يتعاملون بالربا سرا، قرر الملك في يوليو ١٢٩٠م طرد جميع اليهود من إنجلترا، فذهبوا إلى فرنسا وألمانيا. وقد ظل هذا القرار ساريا حتى طرد اليهود من أسبانيا والبرتغال في أواخر القرن ١٥م، حين شرع عدد منهم في الهجرة إلى لندن خلال حكم "هنري الثامن". وكان للترجمة الإنجليزية للعهد القديم في عهد الملك "جيمس"–في القرن ١٥م–أثر كبير في تغيير الشعور بالعداء ضد اليهود في إنجلترا.
عام ١٤٩٢م (القرن الخامس عشر)	خروج المسلمين من الأندلس، واضطهاد ملوك أسبانيا لليهود، مما أدى إلى انتشار اليهود الأسبان (السيفارديم) في أوروبا والمشرق.. وقد تصاعدت عمليات الاضطهاد المسيحي لليهود بعد أن أعطى البابا "كليمنت الرابع" محاكم التفتيش الحرية في التدخل في شؤون اليهود، فأجبر عدد كبير منهم على التعميد، وحرم الكثير منهم الحصول على بعض الوظائف والمراكز.. وفي العام الذي سقطت فيه غرناطة في يد الأسبان صدر قرار بطرد كل يهودي من أسبانيا إذا لم يقبل الدخول في المسيحية، فهاجر الكثير منهم إلى البرتغال ثم إلى شمال أفريقيا وتركيا. وقد شكل هؤلاء طوائف اليهود السيفارديم في مواطن هجرتهم في الشرق وفي أوروبا. وبعد ظهور الإمبراطورية العثمانية، تمتع اليهود بالاستقرار في كل إقليم خضع للعثمانيين، حيث كفل لهم العثمانيون حرية العبادة والعمل والانتقال والتجارة،حتى صار اليهود مركز قوة في القسطنطينية، ولاسيما في الشؤون المالية. وقد رحب يهود المجر بالجيش العثماني في العام ١٥٢٦، ومع دخول العثمانيين لليبيا وتونس والجزائر نزح الكثير من يهود الأندلس إلى هذه البلدان... وهكذا ظل يهود أوروبا يهربون إلى البلدان الإسلامية حتى كانت الثورة الفرنسية وحركات التحرر الأوروبية.
١٥١٧م	ظهور الكاهن الألماني "مارتن لوثر" والحركة الاحتجاجية (البروتستانتية)، ثم عداء أتباعها لليهود في أوروبا.. ومع بزوغ عصر النهضة، اقتصر دور اليهود–في هذه الفترة–على نقل بعض الكتب

	والمخطوطات من الأندلس إلى غرب أوروبا (انظر في شأن نتائج عصر النهضة على يهود أوروبا المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول). ومع أفول نجم العثمانيين في الشرق، وصل اليهود إلى حالة من الركود الفكري كما كانت حال بقية الشعوب التي خضعت للعثمانيين في ذلك الوقت، ولهذا انتقل مركز الثقل إلى اليهود الاشكناز في أوروبا بعد ما أشرقت شمس النهضة عليهم. ومنذ القرن السادس عشر، وبتأثير من التعاليم الإسلامية، راح الفكر الديني ليهود المارانو يقدس حائط "البراق" في القدس، فتحول الحائط إلى مزار، ثم صار من أهم الأماكن المقدسة لدى يهود اليوم.
١٥٦١م	السلطان "سليمان" يمنح مستشاره اليهودي "دون جوزيف ناسي" امتيازا على طبرية مقابل دفع مبلغ من المال سنويا. وقد كان هذا الامتياز أول محاولات اليهود للاستيطان في فلسطين، غير أنها فشلت.
١٦٤٨م	ادعاء "شبتاي زيفي"–المولود في أزمير التركية عام ١٦٢٦ لعائلة من التجار الأثرياء–أنه المسيح المنتظر بعد مذابح اليهود في شرق أوروبا. وبعد أن اتبعه عدد كبير من اليهود في اليونان والإسكندرية والقاهرة وغزة، سافر إلى عاصمة العثمانيين لتولي الملك، فقبض السلطان عليه ووضعه في السجن وخيره بين الموت والإسلام، فأسلم هو وأتباعه في سبتمبر ١٦٦٦، وصار أتباعه يعرفون باسم "الدونمة".
القرن السابع عشر	بداية انتقال مركز الثقل داخل العالم اليهودي من بقايا سلالة بني إسرائيل الذين انتشروا في أنحاء الإمبراطورية العثمانية إلى سلالة قبائل الخزر اليهودية التي انتشرت في روسيا وبولندا وألمانيا وشرق أوروبا، حيث صارت مملكة بولندا–لتيوانيا (التي كانت تضم أوكرانيا وساحل البلطيق) موطن غالبية يهود العالم، الذين انحدر من سلالتهم معظم الأقليات اليهودية الموجودة اليوم.
منتصف القرن السابع عشر	وصول اليهود إلى أمريكا الشمالية، وكان عدد منهم قد وصل إلى أمريكا الجنوبية أواخر القرن الخامس عشر.
١٧٨٥م	كانت هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة لسبب رئيسي هو عدم وجود اضطهاد هناك، حيث كان دستور ولاية فرجينيا أول من منح اليهود مساواة تامة مع بقية الطوائف والفئات، وهو الأمر الذي أكده الدستور الاتحادي بعد ذلك حين نص على حرية العقيدة (المادة الثانية). ولهذا تضاعفت أعداد المهاجرين اليهود من أوروبا إلى الولايات المتحدة، حتى صارت الولايات المتحدة تمثل أرض الميعاد الحقيقية ليهود اليوم. (انظر الفصل الثاني من الباب الأول: المبحث الأول)
١٦٩٨م	البرلمان الإنجليزي يصدر قرارا يسمح بشرعية العبادة اليهودية في البلاد. وقد زاد

	عدد اليهود بعد ذلك في إنجلترا، وكان أغلبهم من السيفارديم. وفي أواخر القرن السابع عشر بدأ اليهود الاشكناز من ألمانيا وشرق أوروبا في الهجرة إلى إنجلترا، غير أنهم كانوا أقل ثقافة ومالا.
منتصف القرن الثامن عشر	ظهور جمعيات "**أحباء صهيون: حبات تسيون**" في روسيا، التي آمنت بأن اليهود يشكلون قومية واحدة، ويعيشون في الشتات، ودعت إلى قيام كيان لليهود في فلسطين. ولذلك فقد شجعت هجرة اليهود إلى فلسطين. وتعد حركة حبات تسيون أول حركة صهيونية.
١٧٧٠م	حركة "**التنوير اليهودية: الهسكالاه**" (انظر الباب الثاني، الفصل الأول، المبحث الثاني).
أواخر القرن الثامن عشر	تشكيل مجلس المفوضين عن الطوائف اليهودية في إنجلترا لتنظيم حياة اليهود أنفسهم من جهة، وعلاقتهم بالسلطة من جهة أخرى. ومع المد الاستعماري صار المجلس يتدخل لصالح اليهود في المستعمرات.
نهاية القرن الثامن عشر	تم تقسيم بولندا بين بروسيا وروسيا والنمسا، حيث صار غالبية يهود ليتوانيا وأكرانيا تحت الحكم الروسي، ويهود الشمال تحت الحكم الألماني، ويهود الجنوب تحت الحكم النمساوي، ولذا أمسى اليهود الاشكناز مواطنين في أربع دول أوروبية مهمة هي: بولندا، والنمسا، وألمانيا، وروسيا.
أواخر القرن الثامن عشر	ظهور "**حركة الحسيديين**" في بولندا، وتهديدها مركز الأحبار التلموديين، وقيادتها لمعظم الجماعات اليهودية. (انظر المبحث الثاني من الفصل الأول، الباب الثاني).
منتصف القرن التاسع عشر	المؤتمرات الحاخامية الإصلاحية. (انظر الملحق رقم:٢).
١٨٥٨م	منحَ اليهود حرية دخول البرلمان في إنجلترا، وكان "ناثانيل دي روتشيلد" أول يهودي يدخل مجلس اللوردات. ومنذ ١٨٩٠، تم تحرير اليهود في إنجلترا بشكل كامل، حيث تم إلغاء شرط الديانة للحصول على أية وظيفة سياسية، ولهذا وصل "بنيامين دزرائيلي" إلى الوزارة.
١٨٨١م	بعد مقتل القيصر الروسي زاد عدد اليهود في إنجلترا من ٦٥ ألف عام ١٨٨٠ إلى ٣٠٠ ألف عام ١٩١٤، وكان المهاجرون الجدد يحملون أفكار أحباء صهيون، كما سيطر العنصر الاشكنازي على مقاليد الطوائف اليهودية هناك منذ نهاية القرن الثامن عشر.
١٨٨١م	اضطهاد اليهود في روسيا وانتشار مبادئ أحباء صهيون وظهور ما أسمته الحركة الصهيونية حركة "العداء للسامية" في أوروبا بعد مرور قرن على الثورة الفرنسية وإعلان تحرير اليهود في كثير من بلدان أوروبا. (انظر الفصل الثاني من الباب الأول، المبحث الأول).

١٨٩٧م	**المؤتمر الصهيوني الأول**، وتنصيب "ثيودور هرتزل" زعيما للحركة الصهيونية في بازل بسويسرا، وتعاظم هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين. (انظر قرارات المؤتمر في الفصل الثاني من الباب الأول، المبحث الأول، وانظر عن مراحل هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين، المبحث الأول من الفصل الأول، الباب الأول).
١٩٠٧م	مؤتمر "**خبراء الاستعمار**" في لندن يدعو إلى إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا ويربطهما معا بالبحر المتوسط لتتشكل هناك قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة، وكذلك للحيلولة دون قيام دولة عربية إسلامية يتوفر لشعبها وحدة اللغة والدين والتاريخ، ويحتوي إقليمها على ثروات طبيعية هائلة، ويحضها دينها على كثرة النسل. وقد آلت السياسة البريطانية الاستعمارية على نفسها تحقيق ذلك، فشرعت في تفكيك أوصال الإمبراطورية العثمانية وتمزيق وحدة العالم العربي، ودعم أهداف الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فكانت اتفاقيات "**سايكس بيكو**" مع فرنسا (١٩١٦)، **ووعد "بلفور"** لليهود (١٩١٧)، واستدراج العرب ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى **(مراسلات الحسين مكماهون)**.
ديسمبر ١٩١٧	**جيش الحلفاء بقيادة "أللنبي" يحتل فلسطين والقدس**، وكان الجيش العربي الجناح الأيمن له. وقد علق أللنبي على ذلك بقوله "اليوم انتهت الحروب الصليبية"، وفي برلين دقت أجراس الكنائس فرحا لاحتلال القدس، كما دعا البابا اتباعه في العالم أسره أن يقدموا الشكر لله بمناسبة احتلال القدس.
أبريل ١٩٢٠	**مؤتمر "سان ريمو"** يقرر وضع فلسطين تحت الانتداب وإلزام بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور.
يوليو ١٩٢٠	**الجيش الفرنسي يحتل سوريا** ويطرد "فيصل" من دمشق في نفس الوقت **الذي احتل فيه الإنجليز العراق**. ثم تم تنصيب "فيصل" ملكا على العراق، و "عبد الله بن حسين" أميرا لشرق الأردن-بعد فصلها عن سوريا-تحت الانتداب البريطاني. وفي ذات الوقت أقرت عصبة الأمم مشروع **الانتداب البريطاني على فلسطين** (وكان صورة من مشروع المنظمة الصهيونية الذي قدمته إلى مؤتمر الصلح في باريس). وقد تم الاعتراف بوعد بلفور في صك الانتداب، وبمسئولية بريطانيا عن تنفيذه. بدء عملية تهويد فلسطين على يد أول مندوب سامي للحكومة البريطانية في فلسطين "هربرت صموئيل". (انظر المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الأول).
ديسمبر ١٩٢٠	تأسيس "الهاجاناه" وبدء عمليات الإرهاب الصهيوني ضد العرب.
يوليو ١٩٢٣	**معاهدة لوزان**، التي تنازلت بموجبها تركيا عن جميع حقوقها في الأقطار المنسلخة عنها، على أن يتدبر مصيرها ذوو المصلحة فيها.

أغسطس ١٩٢٩	**ثورة العرب في القدس** دفاعا عن حائط البراق.
٢٥ نوفمبر ١٩٣٥	**استشهاد المجاهد العالم الشيخ "عز الدين القسام"** أثناء جهاده ضد الإنجليز والعصابات الصهيونية في جنين.
١٩٣٥	الحكم النازي في ألمانيا يُصدر **قوانين "توريمبيرغ"** التي نصت على منع اليهود من الحصول على الجنسية الألمانية أو التزاوج من الألمان. وقد أخذت بعض دول شرق أوربا بهذه القوانين مثل المجر ورومانيا وبولندا ودول البلطيق، بل وتأثرت بها فرنسا وإنجلترا. وقد ساعد ذلك على توجيه الحركة الصهيونية ليهود أوربا نحو فلسطين.
١٩٣٦	**ثورة العرب الكبرى** في فلسطين في أعقاب استشهاد "القسام".
أبريل ١٩٣٧	انشقاق التصحيحيين عن الهاجاناه وتشكيل منظمة "أرجون زفاي ليومي" أي المنظمة العسكرية الوطنية "إتسل" بزعامة مناحيم بيغن.
٧ فبراير ١٩٣٩	**مؤتمر الدائرة المستديرة** في لندن وتخدير السياسة البريطانية للعرب.
يونيو ١٩٤٠	انشقاق منظمة "لوحامي حيروت إسرائيل" (ليحي) أي المقاتلون من أجل حرية إسرائيل عن الأرجون وشروعها في عمليات السطو المسلح والنهب والقتل.
مارس ١٩٤٢	**مؤتمر "بلتيمور" في الولايات المتحدة**، وبدء التحالف الصهيوني الأمريكي. وكان هذا المؤتمر أول مناسبة يتم فيها الإعلان عن أن هدف الحركة الصهيونية هو إقامة دولة يهودية في فلسطين، وليس مجرد وطن قومي، كما قرر المؤتمر إنشاء جيش يهودي يحارب تحت رايته الخاصة.
نوفمبر ١٩٤٧	**قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.**
مايو ١٩٤٨	**إعلان قيام دولة "إسرائيل" ثم حرب ١٩٤٨/١٩٤٩**، واحتلال قرية أم الرشراش المصرية وتحويلها إلى ميناء إيلات، وبقيام الدولة انتهت حقبة من الإرهاب الصهيوني قامت بها المنظمات الصهيونية المسلحة، ولعل أهم العمليات الإرهابية: اغتيال اللورد موين في القاهرة (نوفمبر ١٩٤٤)، ونسف فندق الملك داود بالقدس في (يوليو ١٩٤٦)، ومجزرة يافا (في ٨ يناير ١٩٤٨)، ومجزرة دير ياسين (في ٩أبريل ١٩٤٨). ومع قيام الدولة استمرت عمليات الإرهاب التي صارت عمليات إرهاب دولة منظمة تقوم بها أفرع الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن والمخابرات المختلفة. ومن أهم هذه العمليات اغتيال وسيط الأمم المتحدة السويدي (سبتمبر ١٩٤٨)، مجزرة قرية قبية (١٤نوفمبر ١٩٥٣)، مذبحة كفر قاسم (٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)، ومجزرتا بحر البقر وعمال أبو زعبل (في ١٢ فبراير ١٩٧٠)، وإسقاط الطائرة المدنية الليبية (في ٢٢ فبراير ١٩٧٣)، ومجزرة صبرا وشاتيلا (١٦، ١٧، ١٨ سبتمبر ١٩٨٢)، وقصف مقر منظمة التحرير بتونس (١٩٨٥)، مذبحة الحرم الإبراهيمي (٢٥ فبراير

	١٩٩٤)، مجزرة قانا (١٨ أبريل ١٩٩٦). وبجانب هذه العمليات مارست الدولة الكثير من عمليات الاغتيال السياسي لشخصيات فلسطينية وعربية، ومن هذه العمليات اغتيال: عالمة الذرة المصرية سميرة موسى (١٥ أغسطس ١٩٥٢)، غسان كنفاني (٨ يوليو ١٩٧٢)، وائل زعيتر (١٦ أكتوبر ١٩٧٢)، عالم الذرة المصري نبيل القليني (٢٧ يناير ١٩٧٥)، على حسن سلامة (١٩٧٩)، عالم الذرة المصري يحيى المشد (١٤ يونيو ١٩٨٠)، عبد الوهاب الكيالي (٧ديسمبر ١٩٨١)، إسماعيل راجي الفاروقي (٢٧ مايو ١٩٨٦)، خليل الوزير: أبو جهاد (١٦ أبريل ١٩٨٨)، صلاح خلف: أبو إياد (١٤ يناير ١٩٩١)، عماد عقل (٢٤ نوفمبر ١٩٩٣)، فتحي الشقاقي (٢٦ أكتوبر ١٩٩٥)، يحيى عياش (٥ يناير ١٩٩٦).
١٩٥٦	العدوان الثلاثي على مصر.
١٩٦٧	عدوان ١٩٦٧ واحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة.
١٩٦٩	بدء حرب الاستنزاف المصرية ضد "إسرائيل".
١٩٧٣	حرب "أكتوبر-رمضان" وعبور القوات المصرية قناة السويس.
١٩٧٨	عملية "الليطاني" واحتلال جنوب لبنان.
١٩٧٩	توقيع الحكومتين الإسرائيلية والمصرية "معاهدة السلام".
١٩٨٢	الغزو الإسرائيلي للبنان واحتلال بيروت.
١٩٩١	مؤتمر مدريد واعتراف معظم الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بـ "إسرائيل".
١٩٩٣	اتفاق "أوسلو" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.
١٩٩٤	توقيع الحكومتين الإسرائيلية والأردنية "معاهدة سلام".

تجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا في كتابة هذا الملحق على العديد من المراجع التي تناولت تاريخ الجماعات اليهودية في العالم، وتاريخ المشكلة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وأبرزها تلك التي تحمل أرقام (٤)، (١٠)، (١٤)، (١٥)، (٣٦)، (٥٩)، (٧٨)، (٩٣)، في قائمة المراجع الواردة في نهاية هذا الكتاب (الكتب العربية).

ملحق رقم (٢)

التيارات المختلفة التي ظهرت بين مفكري اليهود وعامتهم بعد حركات التحرير والمساواة التي تعرضت لها الجماعات اليهودية خلال عصر النهضة والإحياء الأوربي

أولا: التيار الإصلاحي: Reform Judaism

يعد التيار الإصلاحي أحد ثمار حركة التنوير اليهودية (الهسكالاه)، فقد ظهر التيار بين اليهود في أوروبا بتأثير مباشر من الهسكالاه، إضافة إلى تأثير الحركة الإصلاحية المسيحية التي قادها "مارتن لوثر". وقد اتخذ هذا الاتجاه العديد من الأسماء:

Progressive Judaism, Reform Judaism and Liberal Judaism

وقد بدأت ملامح هذا الاتجاه في التبلور على مستوى الطقوس حين قام بعض أتباعه بإدخال مجموعة من التعديلات على الطقوس الدينية التي كانت سائدة، فأقيمت أول صلاة بلغة غير عبرية في أمستردام عام ١٧٩٦، وأدخلت موسيقى الأورغن في التراتيل لأول مرة على يد الحاخام الإصلاحي "إسرائيل جاكوبسن" في ألمانيا عام ١٨١٠. وفي عام ١٨١٨ تم تدشين أول كنيس إصلاحي في هامبورغ الأمر الذي أعتبر البداية التاريخية للحركة الإصلاحية كحركة دينية مستقلة. وكان قد ظهر عام ١٨١٧ أول كتاب للصلاة بالألمانية على يد "إدوارد كلاي" (١٧٨٩ – ١٨٦٧) و "كارل سيجفريد جونسبرج" (١٧٨٨ – ١٨٦٠).

ولعل من أوائل الكتب التي استفادت منها الحركة الإصلاحية في دعوتها إلى تطوير الدين ومجاراته للزمان والمكان هو كتاب "سليمان لوذميج شتا ينهايم" (١٧٩٠ – ١٨٦٦) والمعنون بـ "الوحي حسب تعاليم الكنيس اليهودي" والذي نشر عام ١٨٣٥. لقد اعتبر هذا الحاخام أن الوحي لم يأت كله دفعة واحدة، وإنما على دفعات، كما انه قد اختلط بالعديد مما هو ليس بوحي. ولهذا يرى أنه لا يمكن التمييز بين الوحي الصحيح والوحي غير الصحيح سوى بالإيمان، أي باتخاذ ما يؤمن به اليهودي أنه وحي حسب إيمانه الخاص.

أما الحاخام "صموئيل هولدهايم" (١٨٠٦-١٨٦٠)، والذي يرى اليهود الأرثوذكس بأنه لم يظهر عدو لليهودية مثله منذ عهد "بولس الرسول"، فقد كان يدعو إلى إصلاح اليهودية بالثورة وليس بالتطور، إذ كان يرى أن العهد القديم يحتوي على عنصرين، الأول: اعتقادات أبدية عقلية مثل فكرة الوحدانية والأخلاق، والثاني: مفاهيم وقوانين غير ثابتة انتهت تماما عندما تم تدمير المملكة اليهودية عام ٧٠م، وكان يرى أن كل شيء يرتبط بالعنصر الثاني يعتبر باطلا، ولا يجوز اتباعه. وقد أكد "هولدهايم" على أن "القانون، وإن كان إلهيا، له السلطة والحق فقط طالما أن أوضاع الحياة التي جاء لمعالجتها مستمرة، وعندما تتغير هذه الأوضاع، يجب أن ينسخ القانون حتى وإن كان الله صاحبه ومشرعة." ، كما أنه قال: "في زمن التلمود كان التلمود هو الصحيح، وفي زمني أنا، فأنا الصحيح". وقد انتهى "هولدهايم" إلى أن حركة التحرير والمساواة قد أنهت عهد "انتظار المسيح" ودشنت عهد "الأخوة الإنسانية العالمية".

أما الراب "ابراهام جايجر" (١٨١٠-١٨٧٤) فيعد أكبر مفكري الحركة، بل ومؤسسها الفعلي. وقد آمن أن اليهودية مثل الكائن العضوي، ومن هنا فإن اليهودية التي جاءت بها التوراة تختلف عن تلك التي

يطبقها الحاخامات في عصره، لأن هؤلاء، على مر السنين، أدخلوا تعديلات عدة على اليهودية، ومن ثم فإن العصر الحديث يتطلب إجراء المزيد من التغييرات والتعديلات في التقاليد والطقوس اليهودية. وهكذا فالتعديل في اليهودية–عند "جايجر"– ملازم لها منذ الأزل ويتم بشكل إصلاحي لا ثوري على يد حاخامات كل عصر. وقد أدخل "جايجر" رؤية جديدة على تطور اليهودية، إذ رأى أن اليهودية تنازعتها على مر العصور فكرتا "الشعب المختار" و "العالمية"، وأن الصراع الذي نشب بين الفكرتين أدى إلى نسخ الفكرة الأولى وتقوية الثانية. ومن هنا طالب "جايجر" بحذف جميع الإشارات إلى خصوصية الشعب اليهودي من كل طقوس الدين وعقيدته وآدابه، وراح يؤكد أنه إذا ما تم ذلك الحذف فما من شيء يحول دون انصهار اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها. ولهذا، تم حذف العبارات التي تشير إلى "صهيون" وإلى "العودة" إليها من الطقوس الدينية في كنيس في برلين. أما فكرة "المسيح المنتظر" فقد أفرغها "جايجر" من مضمونها الديني وألبسها معنا إنسانيا عالميا، فالخلاص سيتم للعالم كله، وعلى يد كل أفراد العالم في كل مكان.

وقد تخوف "جايجر" من تفتيت الدين والقضاء عليه نهائيا إذا ما أدخل كل حاخام تعديلا عليه، ومن هنا راح يدعو إلى عقد مؤتمر عام للحاخامين والرابيين لمناقشة هذه المسألة. وقد توالت عدة مؤتمرات في هذا الإطار لم تسفر عن أي شيء، ولكن تبلور الاتجاه الإصلاحي بفعل النزاعات بين دعاة الإصلاح وخصومهم، وباتت آراء "جايجر" هي المسيطرة.

وقد انتشرت الإصلاحية في أوروبا انتشارا واسعا، وشكلت التيار الرئيسي بين يهود أوروبا حتى عام ١٨٨٠، فقد تأسست معاهد تعليمية إصلاحية، وحل تعليم اللغات الحديثة والرياضيات وغيرها محل التعليم التلمودي الديني.

وفي أمريكا لم يكن للإصلاحية أثر يذكر قبل منتصف القرن الماضي، ذلك أنها جذبت حثالة اليهود الأوروبيين فقط دون أن يكون بينهم عالم يهودي واحد، كما لم تظهر مدارس دينية لتخريج الحاخامات. ومن هنا دان يهود أمريكا–فكريا ودينيا– ليهود أوروبا. ومع موجات الهجرة اليهودية الثانية من أوروبا إلى أمريكا (١٨٤٠-١٨٧٠)، انتقل الفكر الإصلاحي إلى هناك، وقد ترسخ هذا الفكر على يد الرابي "اسحق وايز" (١٨١٩ –١٩٠٠)، الذي كان أول من استخدم الأفكار الإصلاحية وطبقها في الولايات المتحدة. وفي عام ١٨٧٣ تم تأسيس "اتحاد المجتمعات الكنسية العبرية الأمريكية" ليكون الهيئة الرسمية لليهودية الإصلاحية هناك، وهي هيئة تربط ما بين الكنس الإصلاحية، ويرأسها اليوم الراب "الكسندر شاندلر". كما أن هناك "المؤتمر المركزي للرابيين الأمريكيين" الذي أسس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٤٨ تأسست "رابطة الصهيونيين الإصلاحيين في أمريكا" والتي تصف نفسها أنها "الوسيلة التي أتمت بها اليهودية الإصلاحية مسارها من العداء للصهيونية إلى موقف صهيوني قوي"، فكانت بذلك أول رابطة صهيونية أمريكية.

وقد شهدت الإصلاحية في الولايات المتحدة انقساما بين مؤسسها هناك، "اسحق وايز" وما سمي اليهودية الإصلاحية الحديثة Moderate Reform وبين الحاخام "ديفيد إينهورن" وما سمي الإصلاحية المتطرفة Radical Reform. وفي عام ١٨٨٥، انعقد في مدينة "بيتسبورغ" مؤتمرا سمي باسمها فيما بعد، سيطر فيه جناح "وايز"، وتم تبني وثيقة قدمها الحاخام "كاوفان كوهلر" كدستور نهائي للاتجاه الإصلاحي.

هذا، ويمكن إجمال مبادئ **الاتجاه اليهودي الإصلاحي من الناحيتين الفكرية والتشريعية في:**

- إن الكتاب المقدس أعظم وثيقة خلقها الإنسان، له وعليه كل ما لمخلوقات الإنسان من روعة وقوة وضعف وخطأ. كما أن وثائق الأديان الأخرى ليست مرفوضة تماما.
- إن الله وضع على كاهل بني إسرائيل مهمة قيادة العالم والبشرية على طريق الحق والعدل والحب، ولكن هذا الأمر لا يعطي اليهود مرتبة تفضيلية بين شعوب الأرض، وإنما يلقي على كاهلهم واجبات أعظم، فالبشر جميعا أخوة وهم أولاد الله. وليس ثمة خلاص خاص باليهود يأتي مع قدوم المسيح، وإنما الخلاص هو الخلاص الإنساني، إنها نظرية الأمل الإنساني العالمي التي ستحقق الحق والعدالة والسلام بين البشر جميعا. وينطوي هذا المبدأ على إنكار فكرة "الشعب اليهودي" وتعريف اليهود على أنهم جماعة دينية. لقد جاء في مؤتمر "بيتسبورغ": "نحن لا نعتبر أنفسنا أمة بعد اليوم بل جماعة دينية، لذا فإننا لا نتوقع العودة إلى فلسطين، أو إحياء العبادة القربانية في ظل أبناء هارون ولا نتمسك باسترجاع أي من الشرائع المتعلقة بالدولة اليهودية".
- الدين اليهودي دين تقدمي يسعى دائما للتوفيق بين مبادئه وأركانه وبين مقتضيات وملزمات العقل، ومن هنا يناصر هذا الاتجاه التعاون مع الأديان الأخرى وخاصة المسيحية والإسلام. كما أن الإصلاحية لا تعترف من الكتاب المقدس إلا بالتشريعات التي تلائم العصر الحديث ومدنيته، فالشريعة نتاج عصرها وزمانها، وعنصر الاستمرار والثبات فيها يقتصر على جوهرها الروحي والأخلاقي. ومن هنا تم إنكار المصدر الإلهي للتلمود أو الشريعة الشفهية كما كان يقول الأرثوذكس، تم حذف كل العبادات والطقوس التي عفا عليها الزمن كبعض طقوس المأكل والمشرب والطهارة، وعقيدة العودة إلى فلسطين، وبعث المسيح. كما ينكر الإصلاحيون بعث الأجساد والعذاب بعد الموت.
- حذف العديد من الشعائر التعبدية، وجميع الصلوات التي تذكر صهيون وأورشاليم. كما تم السماح باختلاط الجنسين في الصلاة (كما في الكنيسة المسيحية) والعزف والغناء، وكذا استخدام اللغات المحلية في الصلاة بدلا من العبرية. ولا يلتزم الإصلاحيون بلبس القلنسوة اليهودية "اليارمولكا"، ولا القبعة الصغيرة "الكاب"، ولا يضعون شال الصلاة "الشاليت" على أكتافهم أثناء الصلاة. كما أن المرأة غير ملزمة بتغطية رأسها أثناء الصلاة، ويجوز لها أن تصبح "رابيا"[1]. كما أنه تم إلغاء الصلاة على الموتى، وأكل لحم الخنزير، والسماح بالزواج المختلط. ويحيى الإصلاحيون السبت مساء الجمعة بدلا من السبت، ولا يتقيدون بقيود الأرثوذكس المفروضة على الحركة والعمل يوم السبت، بل إن بعض الطوائف الإصلاحية أحلت يوم الأحد مكان السبت، وألغت عادة الختان.

هذا، ويسكن معظم أتباع الاتجاه الإصلاحي اليوم في الولايات المتحدة وكندا،كما أن لهم أنصارا في أوروبا الغربية.

علاقة الإصلاحيين بالحركة الصهيونية:

ظلت الفكرة الصهيونية بعيدة عن الحركة الصهيونية برغم تأسيس الراب "بنيامين سولد" أول جماعة صهيونية بين الاتجاه الإصلاحي في أمريكا عام ١٨٥٩م. وبعد مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ تم النظر إلى الصهيونية على أنها "هوس ديني" من قبل دعاة الإصلاح. لقد كان "اسحق وايز" من كبار معارضي الصهيونية برغم أنه لم يكن لديه اعتراض على الاستيطان في فلسطين، خاصة من قبل أولئك الذين لا يجدون مأوى يضمهم، ولكنه اعتبر أن الاستيطان ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق غايات اليهودية، ولهذا قال: "إن فكرة عودة اليهود إلى

---

[1] اتخذ هذا القرار عام ١٩٥٦. وفي عام ١٩٧٢ أضحت هناك امرأة رابية لأول مرة في تاريخ الجماعات اليهودية. ومنذ ذلك الحين وحتى منتصف الثمانينيات حصلت إحدى وستين امرأة على هذا اللقب، ويعمل جلهن في كاليفورنيا. ورد ذلك في:
– صلاح الزور، مرجع سبق ذكره، ص:١٢٦.

فلسطين ليست جزءا من عقيدتنا، فإعادة إسرائيل سياسيا لا يمكن تحقيقها في فلسطين"، كما أنه راح يؤكد على أن "في الدين وحده نحن يهود، وفي جميع الأمور الأخرى نحن مواطنون أمريكيون".

وقد تطورت الحركة الإصلاحية – في علاقتها بالصهيونية– من حركة معادية للصهيونية إلى حركة لا صهيونية ثم إلى حركة مؤيدة للصهيونية في نهاية المطاف، حيث استطاعت الحركة الصهيونية الضغط على الإصلاحيين ودفعهم إلى تغيير مواقفهم وتبديل آرائهم بما يخدم مصالحها وأهدافها. فبعد الانتداب البريطاني على فلسطين دخلت الحركة الإصلاحية مرحلة اللاصهيونية، وتخلت عن عدائها الشديد للصهيونية. وفي عام ١٩٣٠ أعاد "المجلس المركزي للحاخاميين الأمريكيين" إحياء ترنيمة دينية تدعو إلى "العودة إلى أحضان إيمان الأجداد" وأدخل نشيد "هاتيكفاه" الصهيوني الرسمي إلى "كتاب الترانيم الدينية". وفي عام ١٩٣٥ تنصل المؤتمر المركزي للإصلاحيين من مواقفه السابقة، وعبر عن اقتناعه بأن قبول البرنامج الصهيوني أو رفضه يجب أن يترك أمره للحرية الشخصية لأعضاء المؤتمر. وفي مؤتمر "كولومبس" المنعقد في ولاية "أوهايو" عام ١٩٣٧، أكد البيان الختامي على أن: "اليهودية هي الروح وإسرائيل هي الجسد"، كما أضاف البيان : "يجب على كل يهودي تقديم العون لبناء فلسطين وطنا لليهود، لا من أجل أن تكون مأوى للمستضعفين فحسب، بل لتكون مركزا للحضارة اليهودية والحياة الروحية"، كما ورد في بيان لاتحاد المجتمعات العبرية اليهودية صدر في نفس العام: "إننا نرى يد العناية الإلهية في فتح أبواب فلسطين، أمام الشعب اليهودي، في حين أن الجزء الأكبر من اليهود في حاجة ماسة إلى مأوى ووطن ليكون رمزا للعقائد والحضارة التي يؤمن بها اليهود، لقد آن الأوان، كي يتضافر كل اليهود بغض النظر عن خلافاتهم العقائدية، ويوحدوا جهودهم من أجل إقامة الوطن اليهودي في فلسطين، كما نطلب من رعيتنا تقديم الدعم المادي والمعنوي لإعادة بناء فلسطين".

هذا، وقد سيطرت الحركة الصهيونية بشكل كامل على الحركة الإصلاحية حينما انتخب اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية الأمريكية في أهم منصبين داخل الحركة الإصلاحية وهما الراب "إدوارد إسرائيل" في منصب الأمين التنفيذي "لاتحاد المجتمعات العبرية الأمريكية"، والراب "جيمس هيلر" في منصب رئيس "الاتحاد المركزي للحاخاميين الأمريكيين". وفي عام ١٩٧٣م عدل "اتحاد المجتمعات العبرية" دستوره لتشمل قائمة أهدافه "تقوية وتحقيق رفاهية دولة إسرائيل بوصفها المثل الأعلى النابض للقيم اليهودية الأزلية". وفي عام ١٩٧٦ انضم "الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية " – وهو التنظيم الدولي للحركة الإصلاحية والمعروف اختصارا باسم "ARZENU" بمعنى أرضنا"، والذي يضم نظائر لرابطة الصهيونيين الإصلاحيين الأمريكية في كندا وبريطانيا وجنوب أفريقيا واستراليا وهولندا – إلى المنظمة الصهيونية. وكان هذا الاتحاد أول منظمة دينية يهودية عالمية تنضم إلى المنظمة الصهيونية، وتبعها دخول الحركتين المحافظة والأرثوذكسية. وقد حدد برنامج رابطة الصهيونيين الإصلاحيين ثماني نقاط تسعى الرابطة إلى تنفيذها وهي:

١. "المساهمة في أمن إسرائيل من كافة الوجوه.
٢. العمل من أجل تعددية يهودية أصيلة في إسرائيل.
٣. تشجيع الهجرة ومساعدة اليهود الأمريكيين من الأفراد والمجموعات الملتزمين بالهجرة.
٤. إيجاد فرص للخدمات التطوعية في إسرائيل.
٥. تشجيع تطور اليهودية الإصلاحية الإسرائيلية.
٦. تشجيع سياحة الأفراد والمجموعات المنتمية إلى الجماعات الدينية [إلى إسرائيل].
٧. تحسين نوعية الحياة الإسرائيلية.

٨. الإيحاء بنشاط خلاق موجه إلى إسرائيل في الكنس الإصلاحية الأمريكية".

وبرغم تصالح الحركتين الإصلاحية والصهيونية، إلا أن جناحا من داخل الحركة الإصلاحية ظل معارضا للصهيونية وإن كان ضعيف الأثر. ولقد نظم أنصار هذا الجناح أنفسهم داخل إطار تنظيمي باسم "المجلس الأمريكي لليهودية: American Council For Judaism" وذلك عام ١٩٤٣. وقد ناصب هذا المجلس الصهيونية العداء، وأكد – في بيانه التأسيسي – على: "نحن نعارض الجهود الرامية إلى إقامة دولة يهودية قومية في فلسطين أو غيرها... ونعارض جميع العقائد التي تشدد على عنصرية اليهود وقوميتهم.. لإضرارها بمصلحة اليهود في فلسطين وفي أمريكا وفي كل مكان يقيم فيه اليهود"، كما أكد البيان على أن "فلسطين هي جزء من تراث إسرائيل الديني مثلما هي جزء من تراث ديانتين عالميتين غير اليهودية"، وتتطلع البيان إلى: "إقامة حكم ديمقراطي مستقل في فلسطين.. يتمثل فيه اليهود والمسلمون والمسيحيون تمثيلا عادلا، ويتمتع كل فرد بالحقوق المتساوية مثلما يشارك في الواجبات بالتساوي، حكم ديمقراطي يكون إخواننا اليهود تحت ظله مواطنين فلسطينيين أحرارا، وديانهم اليهودية، مثلما نحن من الأمريكيين الذين ديانتهم اليهودية".

وبقيام "إسرائيل" عام ١٩٤٨ اعترف المجلس بها ولكنه أعلن أنه لا يؤيد إنشائها!، فتسبب ذلك في أزمة فكرية داخله. وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ تغلغلت الحركة الصهيونية داخله مما دفع مناهضو الصهيونية إلى إعادة تنظيم أنفسهم من جديد بقيادة الراب "إلمر بيرغر" تحت اسم "البديل اليهودي للصهيونية – Jewish Alternative Zionism".

الحركة الإصلاحية في "إسرائيل":

يرتد وجود الإصلاحيين في "إسرائيل" إلى مرحلة ما قبل الدولة، حيث هاجرت مجموعة من اليهود الإصلاحيين من ألمانيا إلى فلسطين عام ١٩٣٠. وقد قام الرابي "ماكس إليك" ببناء كنيس إصلاحي في حيفا باسم "بيت إسرائيل" وألحقه بمدرسة باسم "ليوبيك" عام ١٩٣٩. وبعد قيام الدولة تم إنشاء كنيس آخر باسم "جبل الله" عام ١٩٥٨، ثم تم إنشاء عدة كنس أخرى إلى أن وصل عددهم– نهاية الثمانينات –(١٢) كنيسا إصلاحيا. وفي عام ١٩٧٨ كان عدد الإصلاحيين ٩٠٠ شخص أغلبهم من الاشكناز . وقد أنشأ الإصلاحيون عام ١٩٧٦ كيبوتسا خاصا بهم في النقب باسم "Yahal"، وأقاموا "حركة الشباب الوطني– National Youth Movement"، ومعهدا تعليميا في القدس باسم "كلية الاتحاد العبري". وقد عقد المؤتمر المركزي للحاخاميين الأمريكيين أول مؤتمر سنوي له في "إسرائيل" عام ١٩٧٠، ثم أعيد عقده مرة ثانية عام ١٩٧٤ ثم في عام ١٩٨١. وقد تبنت الحركة الإصلاحية مبدأ التعددية في الولاء بغية توثيق عرى العلاقة مع "إسرائيل".

وبرغم قرب الحركة الإصلاحية الشديد من الصهيونية ومن "إسرائيل"، إلا أنها –شأنها شأن الحركة المحافظة– لا تتمتع بأية صفة رسمية في "إسرائيل" ولا تحظى باعتراف الحاخامية الرئيسية ولا السلطة السياسية. ولا يزال أنصار ودعاة الإصلاحية في "إسرائيل" وفي العالم أجمع يناضلون من أجل اعتراف السلطات الدينية والسياسية في "إسرائيل" بهم، وإزالة كل صور التمييز ضد حاخاماتهم ورجال دينهم[1].

---

[1] أهم المراجع الخاصة بالحركة الإصلاحية وتطورها ومفكريها: إسماعيل راجي الفاروقي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٢-٥٨.

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٦-١٣٦.
- لي أوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل مرجع سبق ذكره، ص:٤٧-٥٠.

ثانيا : التيار المحافظ Conservative Judaism

ظهر الاتجاه المحافظ بين مفكري اليهود وعامتهم تعبيرا عن موقف وسيط بين الاتجاه الإصلاحي ودعاة التنوير والتحرير والاندماج من جهة، والاتجاه الأرثوذكسي ودعاة الانغلاق والتقوقع من جهة أخرى. وقد أطلق على هذا الاتجاه الوسط في أوروبا في البداية اسم "اليهودية التاريخية: Historical Judaism" أو "المدرسة التاريخية: The Historical School"، حتى تم استبدال هذه الأسماء في أمريكا، في بداية القرن العشرين، إلى "اليهودية المحافظة: Conservative Judaism".

لقد عارض المحافظون الانفتاح والتساهل والاندماج الذي كان دعاة الإصلاح يرنون إلى تحقيقه في أمور اليهود العقيدية والتشريعية، وفي علاقاتهم مع الشعوب التي كانوا يعيشون بينهم، كما اعتبروا ما يدعوا إليه الاتجاه الأرثوذكسي هلاكا محققا لما يتسم به فكرهم من جمود وعزلة. ومن هنا فإن دعاة هذا الاتجاه يؤمنون بالتغيير والتطور، ولكن ليس إلى الدرجة التي وصل إليها الإصلاحيون.

ويعد رئيس حاخامي مدينة "دريسدن" بألمانيا "زكريا فرانكل" (١٨٠١-١٨٧٣) المفكر الأول لليهود المحافظين، إذ أكد على أن ما ينادي به أنصار الاتجاه الأرثوذكسي هو الهلاك المحقق، كما رأى أن الفكر الإصلاحي لا يعبر عن روح الديانة اليهودية. وأعرب "فرانكل" عن اعتقاده بأن الدين اليهودي يجتاز أزمة شديدة في العصر الحديث، بيد أنه آمن – في ذات الوقت – أن في الدين اليهودي من القوة ما سيمكنه من التغلب واجتياز الأزمة في نهاية الأمر. وقد رأى أن السبيل الأوحد لتحقيق "تقدم الدين اليهودي في العصر الحديث" إنما يكون "بالبحث العلمي المستند إلى أسس تاريخية ووضعية". ويتطلب هذا الأمر تحقيق شرطين: إجماع الأمة والعلم، فبعد الإيمان يضع اليهودي ثقته بالعلم. لقد خال "فرانكل" أنه بهذا الرأي يقدم حلا وسطا بين الإصلاحية وتساهلها من جهة، والأرثوذكسية وتشددها من جهة أخرى، غير أن واقع الأمر أكد انبثاق اتجاه جديد داخل اليهودية.

وعندما حاول حاخامو أمريكا، غير الإصلاحيين وغير الأرثوذكس، التوفيق بين الإصلاحية والأرثوذكسية انتقلت الأفكار المحافظة إلى الولايات المتحدة. لقد اعتبر المفكرون المحافظون في أمريكا أن محاولة الإصلاحيين إنهاء التراث اليهودي الضخم مرة واحدة أمر غير مقبول، كما أنهم رفضوا تقديس الأرثوذكس له بالكامل. ولئن آمن المحافظون بأن هذا التراث هو نتاج لأفكار الجماعات اليهودية على مر الأجيال، فإن التغيير فيه–عندهم– ممكن بشرط أن يكون هذا التغيير نابعا من أعماق الروح اليهودية لا من خارجها، وعلى أن تحل جميع المسائل بالأسلوب العلمي. ويرى المحافظون أن ما يتعارض من التراث مع مقتضيات العصر الحديث يجوز إعادة النظر فيه لتغييره، وكذلك يرون أن وحدة اليهود لا يمكن أن تقام على وحدة الآراء ووجهات النظر، وإنما لا مناص من أن تسمح هذه الوحدة بالتنوع في تأويل العقائد والعادات والطقوس الدينية، وهذا يناقض السلطة التقليدية التي تمتع بها الحاخامات على مر العصور. واستنادا إلى هذا الرأي دعا دعاة المحافظة إلى قيام متحدثين يمثلون "الشعب اليهودي"، وإلى ضرورة توحد شتى الفئات اليهودية.

هذا، وقد تطورت المؤسسات المحافظة في الولايات المتحدة، ففي عام ١٨٨٥ تأسست أول

- عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥٣.
- أسعد رزوق، المجلس الأمريكي لليهودية؛ مرجع سبق ذكره.
- Jocobs,L. ; Op.cit., P. 317, 341, 415-417.
- Eisenstadt, S.N.; Op.cit, P. 95-107.
- Sicker, M., Op. cit., P.: 115-117.

مدرسة للرابيين المحافظين هناك، وفي عام ١٩٠٢م تم تأسيس معهد لتدريس الدين اليهودي باسم "جمعية الرابيين الأمريكيين"، كما أن هناك اتحاد عام يجمع الكنس المحافظة تحت اسم "مجلس اتحاد الكنائس المحافظة في أمريكا". وفي عام ١٩٥٧ تم تأسيس منظمة عالمية للحركة المحافظة أطلق عليها "المجلس العالمي للكنائس اليهودية". ويُقدر عدد المحافظين اليهود في الولايات المتحدة بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، ويتبع لهم العديد من المؤسسات العلمية اليهودية المشهورة حال "الجامعة اليهودية: University of Judaism" التي تم تأسيسها في لوس أنجلوس عام ١٩٤٧.

وفي الإجمال يمكننا أن نلخص **المبادئ العامة للفكر المحافظ في:**

- غاية المحافظين ليس خلق حركة يهودية جديدة وإنما التوفيق بين التيارين الإصلاحي والأرثوذكسي.
- الأمة اليهودية (أو كلال يسرائيل بالعبرية) ثالوث يتألف من الشعب والتوراة والإله، إذ لا يتصور وجود شعب بدون الإله والتوراة، ولا الإله دون التوراة والشعب، ولا التوراة دون الشعب والإله. وقد كان ذلك ردا على إظهار الإصلاحيين الشعب على التوراة والإله، وإظهار الأرثوذكس الإله والتوراة على الشعب. لقد ساوى المحافظون بين العناصر الثلاثة، ولذلك فهم يؤمنون "بالعودة" إلى "صهيون" وإقامة وطن يجمع يهود العالم.
- خلافا للأرثوذكس الذين يرفضون إدخال أية تعديلات على القانون اليهودي (الهالاخاه)، وكذلك للإصلاحيين الذين يرفضون سلطة القانون اليهودي، فإن المحافظين يرون ضرورة فحص الهالاخاه من جديد في ضوء حاجات الشعب اليهودي الحاضرة، ويتم ذلك بعد دراسة التاريخ اليهودي دراسةً علمية واستخراج المعاني والقيم من التاريخ وصياغتها في قوانين جديدة تتجاوب مع الأوضاع الجديدة وحقائق العصر الحديث.وهذا ما يسميه المحافظون "اليهودية التاريخية الوضعية".
- مبدأ "الوحدة مع التنوع"، أي جمع اليهود ضمن إطار واحد والإبقاء على تنوع فكرهم الديني.
- إقامة الصلوات والطقوس التعبدية باللغات التي يفهمها العابدون، فليس من الضروري استخدام العبرية، مع ضرورة حذف القراءات المطولة والأناشيد الخلاعية وجعل الصلاة والطقوس الأخرى على جانب عظيم من الرزانة والهدوء والاحترام، كما يجب التقيد باليرمولكا ووضع التاليت أثناء الصلاة، هذا فضلاً عن ضرورة التقيد بالسبت وشعائره، وبقوانين الطعام الشرعي "الكوشير".
- يجب تعزيز التربية الدينية اليهودية وتشجيع تعليم اللغة العبرية ودفع اليهود إلى الاستيطان في فلسطين. كما أكد المحافظون على أهمية تربية المرأة اليهودية تربية دينية وإشراكها في أعمال الكنيس وفي الطقوس الدينية على قدم المساواة مع الرجل، فالاختلاط في إقامة الشعائر مسموح به، كما لا يرى المحافظون مانعاً من أن تكون المرأة "رابيا".

وبرغم مرونة الحركة وقدرتها على الحفاظ على وحدتها وتماسكها، إلا أن ثمة تيارين رئيسيين داخلها، الأول تحرري، والثاني تقليدي. ويلاحظ أن التيار التقليدي يقوى شيئاً فشيئاً مما يهدد بانقسام الحركة، حيث بادر اتباع هذا التيار إلى إنشاء معهد ديني خاص بهم في أمريكا عام ١٩٩٠، ومن المبادرين لإنشاء هذا المعهد: "إيلي ويزل" الحاصل على جائزة نوبل للسلام، "وديفيد ويز هاليفي" أستاذ الدراسات التلمودية في جامعة كولومبيا.

وغني عن البيان أن الفكر المحافظ أكثر التيارات اليهودية قرباً من الصهيونية السياسية، ويرتد ذلك إلى دعوته إلى "العودة" إلى "صهيون"، وإقامة "دولة" لليهود هناك. وتعتبر مؤسسة "الصدق والإيمان" التي تأسست في القدس ١٩٣٧ أول مؤسسة للاتجاه المحافظ في "إسرائيل"، وهي التي أقامها مجموعة من المهاجرين الألمان برئاسة الراب "كورت ديفيد ويلهم". ويتوزع اليهود المحافظون داخل إسرائيل في مدن: القدس وحيفا وتل أبيب

ونتانيا وأشكالون. وقد تأسس العديد من المؤسسات المحافظة حال: المعهد الديني Seminary Academic Center في القدس عام ١٩٦٣، و "حركة الشباب القومية" التابعة للمحافظين، "ومركز اليهودية المحافظة: The Central Conservative" في القدس، كما أن هناك العديد من الكنس المحافظة، بلغ عددها، في مطلع الثمانينيات، خمسة وثلاثين كنيسا. وفي عام ١٩٧٨ تم إنشاء التنظيم القومي لليهودية المحافظة وهو يمثل اتحاد الكنس المحافظة في "إسرائيل"، والفرع الإسرائيلي لجمعية الرابيين الأمريكيين. وفي عام ١٩٨٤ تم تأسيس أول كيبوتس محافظ في "إسرائيل".

ويلاحظ أن اليهود المحافظين في "إسرائيل"، والذي بلغ عددهم عام ١٩٧٨ حوالي ١٥٠٠ شخص يرتبطون بالمؤسسات المحافظة في أمريكا بصورة وثيقة، كما أن كل التنظيمات المحافظة داخل "إسرائيل" ترتبط بشكل قوي مع "المجلس العالمي للكنائس المحافظة"

وعلى الرغم من أن المجلس العالمي للكنائس المحافظة قد انضم إلى المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٧٦، إلا أن الحاخامية الرئيسية- التي يسيطر عليها الأرثوذكس- ترفض الاعتراف بشرعية الإجراءات والقرارات وعقود الزواج والطلاق التي يبرمها الحاخامون التابعون للاتجاه المحافظ. وعلى عكس الحركة الإصلاحية، فقد تلقت الحركة المحافظة في "إسرائيل"، بعض المساعدات الرسمية من الحكومة الإسرائيلية[1].

[1] المراجع الخاصة بالفكر المحافظ ورواده هي:
- إسماعيل راجي الفاروقي، مرجع سبق ذكره، ص: ٨١-٨٩.
- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٦-١٤٣.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥٨-٤٥٩.
- Jacobs,L. ; Op.cit., P. 92-93, 172-173.

ثالثا: التيار الإنشائي أو التجديدي
Reconstructionist Judaism

ظهر هذا التيار بتأثير أفكار الراب "مناحيم موردخاي كابلان" (١٨٨١-١٩٨٣) بهدف الوصول إلى صيغة دينية تتلاءم مع أوضاع اليهود الأمريكيين. وقد ظهر عام ١٩٤٥ أول كتاب صلاة خاص بهذا الاتجاه. وفي عام ١٩٦٨ تم تأسيس كلية الرابيين التجديديين لتأهيل الرابيين حسب مفاهيم هذا الاتجاه. وقد صار لهذا التيار حوالي عشرة كنائس تابعة له عام ١٩٧٠، وتأسس اتحاد عام يجمعها باسم "اتحاد الكنائس التجديدية المتعاونة". وقد تولى الراب "إيرا إيزنشتين" بعد وفاة "كابلان" زعامة الحركة، ويعد "إيزنيشتين" المؤسس الحقيقي لهذه الحركة. **ويمكن إجمال أفكار هذا التيار في:**

➢ الإله لا يسمو على المادة ولا على العلم الوضعي، والإرادة المقدسة للإله تعبر عن نفسها من خلال التقدم العلمي، وما الدين سوى اختراع إنساني يجب أن يرتبط عضويا بالمجتمع، وبتقدم المعرفة الإنسانية، وهو تعبير حضاري عن روح الشعب، مثله مثل الفن واللغة والفولكلور.

➢ اليهودية دين حضاري متجدد، وكما كان للرابيين والحاخامات السابقين الحق في تجديد الأفكار والطقوس اليهودية، فإن للأجيال الحالية مطلق الحرية في إدخال التغييرات المطلوبة في اليهودية لتلبية احتياجاتها المعاصرة.

➢ ولأن اليهودية ليست مجرد دين بل هي حضارة دينية واختراع إنساني حيث أنكر "كابلان" الوحي الإلهي- فإن اليهود ليسوا شعبا- كما ترى الحركة الصهيونية- وإنما مجرد جماعة دينية. واليهود- في رأي كابلان – هم محور الحياة اليهودية، والإيمان باليهودية يتقرر بمدى التزام اليهودي ببقاء شعبه فقط، وليس من المهم الإيمان

- Sicker, M., Op. cit., P.: 117-118.

بالدين. ومن هنا لا يتحتم على اليهودي الهجرة إلى "أرض إسرائيل"، إذ بإمكانه- خاصة إذا كان يعيش في مجتمع ديمقراطي مثل المجتمع الأمريكي- أن يكون ملتزما بيهوديته لأنه يعيش في حضارتين منسجمتين. وهذا يبرر بقاء يهود أمريكا حيث هم، مع عدم تخليهم عن تعاطفهم مع "إسرائيل" وتقديم الدعم المادي لها وذلك كما جاء في كتابه Judaism as Civilization عام ١٩٣٤.

➢ واستنادا إلى ما سبق تدعو الحركة إلى استقلالية الأقليات اليهودية في العالم واستمرار وجودها. لقد كان "كابلان" يرى أن اليهودية لا يمكن أن تستمر دون أن تكون لها دولة فيها أغلبية يهودية، وتكون مركزا لكل الجماعات اليهودية في العالم، إلا أنه كان يرفض بشدة هجرة كل يهود العالم إلى "إسرائيل" لأن وجودهم في الشتات هو السند المعنوي والسياسي والاقتصادي لقيام واستمرار "إسرائيل".

ويلاحظ أن الفكر التجديدي لم يبلور طقوسا دينية خاصة به برغم أنه وضع كتابا للصلاة يحتوي على إشارات إلى الإبادة النازية، وأناشيد شكر لله على توطين اليهود في أمريكا. وتقترب طقوس أتباعه من طقوس أتباع الحركة المحافظة. ولهؤلاء التجديديين كنيس واحد في إسرائيل يسمى "طالبو الطريق: seekers of the rath" وهو في القدس. وغني عن البيان أن فكر التجديديين قريب من أهداف الحركة الصهيونية، بل ويكاد يكون الفكر المكمل لهذه الأهداف[1].

[1] انظر لمزيد من التفاصيل عن الفكر التجديدي ورواده:
- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص:١٤٣-١٤٦.
- Jacobs,L. ; Op.cit., P. 298-299, 413-414.
- Schulweis, H. ; Reconstructionism in: Cohen, A. and Mendes-Flohr, P. (eds); OP. cit,P.: 755-759.

وغني عن البيان الإشارة إلى أن جل التيارات اليهودية الحديثة قد تصالحت مع الصهيونية، وتدور في فلكها، بل ومنها من يعتمد على المنظمة الصهيونية ودولة "إسرائيل" ماديا ومعنويا. وقد علق أحد كبار مؤيدي الصهيونية على ذلك بقوله: "لقد ترك أعداء الصهيونية، طيلة تاريخ المعارضة للصهيونية في أوساط اليهود الغربيين، منافذ تتيح لهم التصالح مع وجود الدولة اليهودية، فيما لو لم يقدر لهم النجاح في صنع أحداث التاريخ بحيث تحول هذه الأحداث دون قيام الدولة وبروزها"[2].

وحري بالقول أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية – والتي تضم أكثر من خمسة ملايين ونصف من يهود العالم- هي الدولة الوحيدة التي يتواجد فيها أتباع للتيارات اليهودية المعاصرة: الإصلاحية والأرثوذكسية والمحافظة والتجديدية والصهيونية بأعداد ضخمة. وعلى الرغم من وجود العديد من أوجه الخلاف بين هذه التيارات بيد أنها قاطبة تتفق في موضوع واحد هو "دعم دولة إسرائيل"، بل إن هذه التيارات يجمعها على المستوى السياسي تنظيمات مشتركة، حال: "مجلس كنائس أمريكا: The Synagogue Council of America"، وحال "مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الرئيسية: Conference of Presidents of Major American Jewish Organizations" الذي تأسس عام ١٩٥٩، ويضم اليوم سبع وثلاثين منظمة، وهذا المؤتمر "يوفر منبر داخلي لمعالجة القضايا المتعلقة بإسرائيل"، ويعمل أيضا "كصوت خارجي يعكس إجماع الزعماء اليهود الأمريكيين"، وكذلك حال: "المجلس الاستشاري لعلاقات الطائفة اليهودية"

[2] ورد هذا في:
- أسعد رزوق، المجلس الأمريكي لليهودية، مرجع سبق ذكره ص: ٢٣٣.

القومية" الذي تأسس عام ١٩٤٤ ويضم اليوم أحد عشرة منظمة و ١١١ منظمة محلية[1].

ويؤكد الحاخام "إسكندر شندلر" زعيم التيار الإصلاحي أهمية دعم "إسرائيل" بالنسبة لجل المنظمات اليهودية في أمريكا بقوله: "إن اليهود الأمريكيين، أصبحوا إلي حد كبير، جماعة تسيطر عليها قضية واحدة هي إسرائيل، وأصبحت دولتها بالنسبة للكثيرين منهم، هي المكان الذي يتعبدون فيه، ورئيس وزرائها هو حاخامهم"[2].

---

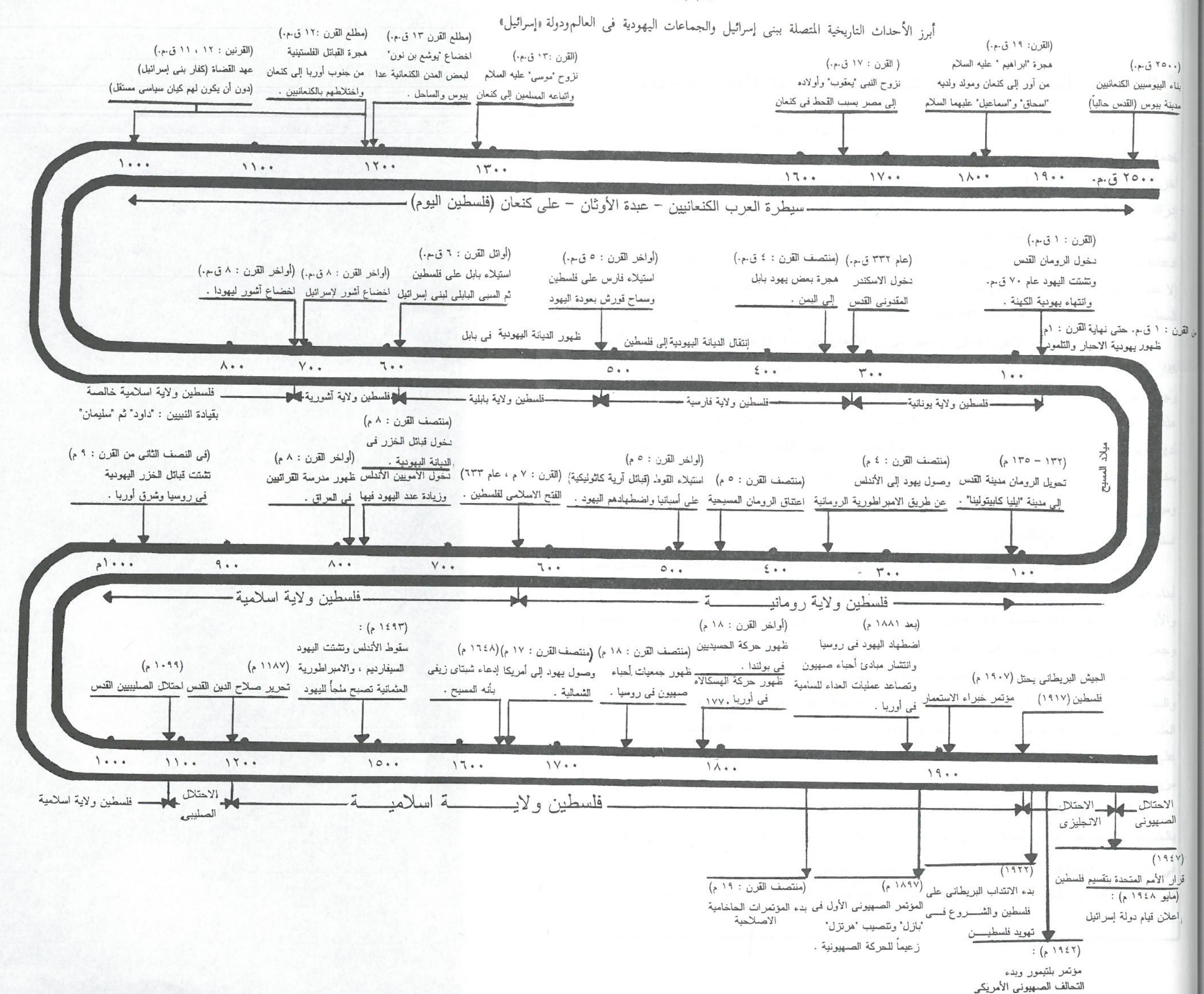
[1] انظر لمزيد من التفاصيل عن المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل:

- لي أوبرين، مرجع سبق ذكره.

[2] ورد ذلك في:

- صلاح الزرو، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٧.

شكل رقم (٥)



أبرز الأحداث التاريخية المتصلة ببنى إسرائيل والجماعات اليهودية فى العالم ودولة «إسرائيل»
(٢٥٠٠ ق.م.) بناء اليبوسيين الكنعانيين مدينة يبوس (القدس حالياً)
(القرن: ١٩ ق.م.) هجرة "ابراهيم" عليه السلام من أور إلى كنعان ومولد ولديه "اسحاق" و"اسماعيل" عليهما السلام
(القرن : ١٧ ق.م.) نزوح النبى "يعقوب" وأولاده إلى مصر بسبب القحط فى كنعان
(القرن :١٣ ق.م.) نزوح "موسى" عليه السلام واتباعه المسلمين إلى كنعان
(مطلع القرن ١٣ ق.م.) اخضاع "يوشع بن نون" لبعض المدن الكنعانية عدا يبوس والساحل .
(مطلع القرن :١٢ ق.م.) هجرة القبائل الفلسطينية من جنوب أوربا إلى كنعان واختلاطهم بالكنعانيين .
(القرنين : ١٢ ، ١١ ق.م.) عهد القضاة (كفار بنى إسرائيل) (دون أن يكون لهم كيان سياسى مستقل)
٢٥٠٠ ق.م. ١٩٠٠ ١٨٠٠ ١٧٠٠ ١٦٠٠ ١٣٠٠ ١٢٠٠ ١١٠٠ ١٠٠٠
سيطرة العرب الكنعانيين - عبدة الأوثان - على كنعان (فلسطين اليوم)
(القرن : ١ ق.م.) دخول الرومان القدس وتشتت اليهود عام ٧٠ ق.م. وانتهاء يهودية الكهنة .
(عام ٣٣٢ ق.م.) دخول الاسكندر المقدونى القدس
(منتصف القرن : ٤ ق.م.) هجرة بعض يهود بابل إلى اليمن .
(أواخر القرن : ٥ ق.م.) استيلاء فارس على فلسطين وسماح قورش بعودة اليهود
(أوائل القرن : ٦ ق.م.) استيلاء بابل على فلسطين ثم السبى البابلى لبنى إسرائيل
(أواخر القرن : ٨ ق.م.) اخضاع آشور لإسرائيل
(أواخر القرن : ٨ ق.م.) اخضاع آشور ليهودا .
القرن : ١ ق.م. حتى نهاية القرن : ١م ظهور يهودية الاحبار والتلمود
إنتقال الديانة اليهودية إلى فلسطين
ظهور الديانة اليهودية فى بابل
١٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ ٧٠٠ ٨٠٠
فلسطين ولاية يونانية
فلسطين ولاية فارسية
فلسطين ولاية بابلية
فلسطين ولاية آشورية
فلسطين ولاية اسلامية خالصة بقيادة النبيين : "داود" ثم "سليمان"
ميلاد المسيح
(١٣٢ - ١٣٥ م) تحويل الرومان مدينة القدس إلى مدينة "ايليا كابيتولينا" .
(منتصف القرن : ٤ م) وصول يهود إلى الأندلس عن طريق الامبراطورية الرومانية
(منتصف القرن : ٥ م) اعتناق الرومان المسيحية
(أواخر القرن : ٥ م) استيلاء القوط (قبائل آرية كاثوليكية) على أسبانيا واضطهادهم اليهود .
(القرن : ٧ م ، عام ٦٣٣) الفتح الاسلامى لفلسطين .
(منتصف القرن : ٨ م) دخول قبائل الخزر فى الديانة اليهودية . دخول الأمويين الأندلس وزيادة عدد اليهود فيها
(أواخر القرن : ٨ م) ظهور مدرسة القرائيين فى العراق .
(فى النصف الثانى من القرن : ٩ م) تشتت قبائل الخزر اليهودية فى روسيا وشرق أوربا .
١٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ ٧٠٠ ٨٠٠ ٩٠٠ ١٠٠٠م
فلسطين ولاية رومانية
فلسطين ولاية اسلامية
(بعد ١٨٨١ م) اضطهاد اليهود فى روسيا وانتشار مبادئ أحباء صهيون وتصاعد عمليات العداء للسامية فى أوربا .
الجيش البريطانى يحتل فلسطين (١٩١٧)
(١٩٠٧ م) مؤتمر خبراء الاستعمار
(أواخر القرن : ١٨ م) ظهور حركة الحسيديين فى بولندا . ظهور حركة الهسكالاه فى أوربا ١٧٧٠ .
(منتصف القرن : ١٨ م) ظهور جمعيات أحباء صهيون فى روسيا .
(منتصف القرن : ١٧ م)(١٦٤٨ م) وصول يهود إلى أمريكا الشمالية . إدعاء شبتاى زيفى بأنه المسيح .
(١٤٩٣ م) : سقوط الأندلس وتشتت اليهود السيفارديم ، والامبراطورية العثمانية تصبح ملجأ لليهود
(١١٨٧ م) تحرير صلاح الدين القدس
(١٠٩٩ م) احتلال الصليبيين القدس
١٩٠٠ ١٨٠٠ ١٧٠٠ ١٦٠٠ ١٥٠٠ ١٢٠٠ ١١٠٠ ١٠٠٠
الاحتلال الصهيونى
الاحتلال الانجليزى
فلسطين ولاية اسلامية
الاحتلال الصليبى
فلسطين ولاية اسلامية
(١٩٤٧) قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين
(مايو ١٩٤٨ م) : اعلان قيام دولة إسرائيل
(١٩٢٢) بدء الانتداب البريطانى على فلسطين والشروع فى تهويد فلسطين
(١٩٤٢ م) : مؤتمر بلتيمور وبدء التحالف الصهيونى الأمريكى
(١٨٩٧ م) المؤتمر الصهيونى الأول فى "بازل" وتنصيب "هرتزل" زعيماً للحركة الصهيونية .
(منتصف القرن : ١٩ م) بدء المؤتمرات الحاخامية الاصلاحية

ملحق رقم (٣)

الرد على الأسانيد الدينية والادعاءات التاريخية للفكرة الصهيونية

يستهدف هذا الملحق الرد على الأسانيد الدينية والادعاءات التاريخية التي سخرتها الحركة الصهيونية في خدمة أهدافها ومطامعها في فلسطين، وذلك استنادا إلى حقائق التاريخ من جهة، وآيات القرآن الكريم من جهة أخرى. إننا لا نتجه بهذا الرد إلى دعاة الحركة الصهيونية وروادها، وإنما نتجه به إلى العقل العربي سعيا نحو إدراك واع للفكرة الصهيونية وادعاءاتها وأساليبها. لقد تبين لنا- في الفصل الثاني من الباب الأول- أن الحركة الصهيونية وظفت عدة أسانيد دينية (هي أفكار "الوعد الإلهي" و "الشعب المختار" و "المسيح المنتظر") واختلقت عدة ادعاءات تاريخية (هي أن فلسطين هي المهد الأول للعبرانيين والوطن الأصلي لليهود، وأن اليهود لم يغادروها إلا عنوة وقهرا على أيدي الغزاة) في خدمة أهدافها. هذا فضلا عن ادعاءها أن فلسطين أرض بلا شعب. وفي السطور التالية سنقوم بتسجيل ما انتهينا إليه بصدد تفنيد تلك الأسانيد والادعاءات.

ففي شأن فكرة "الوعد الإلهي"، يمكن أن نشير إلى أن الأسفار التي ورد بها ذلك الوعد الإلهي هي ما كتبه كفار بني إسرائيل في فترة السبي وليست البتة كلام الله، تبارك وتعالى عما يقولون، وهم الذين نزل فيهم قوله عز وجل "ومن الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه"(١)، وقوله تعالى "فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون" (٢). كما أن "مفهوم الوطن" لدى اليهود جاء مخالفا لما هو معروف في حياة الأمم والشعوب، فقد ظهر "الشعب" أولا ثم نشأ "الوطن" بوعد إلهي بمنح هذا الشعب أرضا لم يمتلكها قط وطنا له. ذلك فضلا عن أن حدود هذا الوعد قد اختلفت من وعد إلى آخر، ومن نبي إلى آخر. كما تم استبعاد نسل "إبراهيم" عليه السلام من ميراث الوعد، وحل محله نسل "سارة" زوجته (أي تم استبعاد نسل "إسماعيل" عليه السلام) (٣).

أما عن قول اليهود بأنهم "الشعب المختار" فقد فنده المولى عز وجل حين قال: "وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ولله ملك السموات والأرض وما بينهما وإليه المصير" (٤). ولئن كان الله عز وجل قد منح بني إسرائيل الحكمة والفقه في الدين، وجعل النبوة في عدد كبير منهم، وفضلهم على الأمم التي كانت قبل بعثة النبي "محمد ﷺ" إلا أنهم لم ينتفعوا بهذه النعم، وجعلوا علمهم بها سببا للخلاف والضلال وصدق الله العظيم إذا يقول: "ولقد آتينا بني إسرائيل الكتاب والحكم والنبوة ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على العالمين، وآتيناهم بينات من الأمر فما اختلفوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم، إن ربك يقضي بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون" (٥). ومن هنا فقد فضل الله بني إسرائيل على الأمم التي عاشوا بينها، إلا أنهم لم يقابلوا ذلك بالشكر بل بالتمرد والكفر والعصيان، فسلب الله منهم ما حاباهم من نعم، ووصفهم بأقبح الأوصاف (٦).

ولمّا وجد بنو إسرائيل أنفسهم لا خيرة البشر، ولا صفوة الخلق، اتجه كهنتهم- بعد القهر والتشرد والشعور بالخوف- إلى نبوءة "المسيح المنتظر" الذي سوف ينقذهم وينتشلهم من البلاء والنكبات. لقد راح كهنة بني إسرائيل في بابل بعد أن فشلوا في العودة إلى فلسطين يتطلعون إلى "رسول من السماء" من نسل "داود" عليه السلام، وكلما اشتدت معاناتهم كلما ضرى الأمل في صدورهم وقوي الرجاء في نفوسهم بأن إلههم سينقذهم ويجمعهم من الشتات في

الأرض المقدسة. وهكذا صاغت أسفار التوراة تلك النبوءة، وتوارثها اليهود جيلاً بعد جيل، وظل أمل العودة دائم الاتقاد في صدورهم (٧).

ولئن كانت الحركة الصهيونية قد خالفت تلك النبوءة بالدعوة إلى "عودة اليهود" إلى فلسطين دون انتظار "المسيح"، فإنها قد راحت تدّعي أن قيام دولة لليهود في فلسطين سيُمهد الطريق لمجيء "المسيح" ويُعجّله، الأمر الذي نجم عنه قبول تيار كبير من اليهود المتدينين- أنصار التيار الأرثوذكسي- الفكرة الصهيونية. ويمثل هذا التيار اليوم حزب المفدال والأحزاب المنشقة عليه.

هذا، وقد عمّق التلمود- الكتاب المقدس الثاني عند اليهود بعد التوراة- من أفكار اليهود العنصرية، وادعى أن أرواح اليهود تختلف عن باقي الأرواح لأنها جزء من الله- تبارك وتعالى عما يزعمون- وطالب اليهود ببذل جهدهم لمنع تسلط باقي الأمم لتصير السلطة في العالم لليهود وحدهم (٨).

وهكذا سخّرت الحركة الصهيونية الادعاءات الدينية في خدمة مشروعات الاستيطان اليهودي في فلسطين وضمان تأييد القوى الكبرى لها من جانب، وبغية إرضاء اليهود المتدينين في شرق أوروبا من جانب آخر.

أما فيما يتعلق بالادعاءات التاريخية، فليس من العسير على أي منصف أن يقرر أنها من خيال دعاة الصهيونية وأنصارها، وأنها لا تستند على أية أسس موضوعية، ولعل فيما يلي ما يُدلل على ذلك:

➢ إن النبي "إبراهيم" عليه السلام لم يكن – إذا ما أخذنا بالرأي القائل بأن لفظة "عَبَرَ" (٩) مشتقة من عبور النبي "إبراهيم" وعشيرته من أور إلى كنعان- أول من سكن فلسطين فلقد سبقه إلى هناك العرب الكنعانيون (١٠) [ما بين عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد وعام ٢٥٠٠ قبل الميلاد] في حين كانت هجرة النبي "إبراهيم" في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، وذلك فضلاً عن أن من هاجر معه ليسوا أبناءه من نسله فقط، وإنما هم أفراد أسرته وعشيرته ومن آمن بدعوة التوحيد.

➢ إن في لفظة العبرانيين- عند من يقولون أنها ترتد إلى لفظة "عَبَرَ" – معنى الاغتراب عن بلاد كنعان، في معنى أنهم قوم عبرانيون، تركوا وطنهم وعبروا النهر ونزلوا إلى أرض ليست أرضهم.

➢ إن اسم "فلسطين" ليس له صلة البتة بالعبرانيين، فهو يُنسب إلى شعب جاء من إحدى جزر جنوب أوروبا في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وهو "الشعب الفلستيني"، كما أن الاسم العبري لمدينة بيت المقدس: "أورشاليم" من أصل كنعاني، فهو يُنسب إلى "مليك صادق" أحد ملوك اليبوسيين" الذي كان يُلقب "بأورسالم" فكانت تسمية "مدينة السلام، أورسالم". واليبوسيون هم الذين بنوا القدس وأطلقوا عليها اسم "يبوس" أيضاً.

➢ إن بلاد الشام- والتي تُعد فلسطين جزءاً منها- هي الأرض التي بارك الله فيه للعالمين، يقول الحق سبحانه وتعالى: "ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين" (١١)، وكذا قوله: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير" (١٢). وعلى هذه الأرض المقدسة وهب الله عز وجل – النبي "إبراهيم" ذرية "مسلمة" صالحة كانت دعوتها التوحيد والإسلام. وفي هذا يقول الله عز وجل: "ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلةً وكلاً جعلنا صالحين وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين" (١٣).، وكذا قوله تعالى: "ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون"(١٤). ومن هنا لم يكن إبراهيم، ولا اسحق ولا يعقوب (عليهم السلام) ولا الذين آمنوا بالله يهوداً أو نصارى، وإنما كانوا مسلمين. وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى: "أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبُدُون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون. تلك أمةٌ قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم

ولا تسألون عما كانوا يفعلون. وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين. قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل واسحق ويعقوب والأسباط ونحن له مسلمون." (١٥)، وكذلك قال تعالى: "ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين" (١٦).

➢ وكما كانت دعوة "إبراهيم وأبنائه هي الإسلام، فقد قيض الله لـ "يوسف بن يعقوب" عليهما السلام أن تكون دعوته إلى عبادة الله الواحد إلى أهل مصر. وفي أثناء فترة نبوته في مصر قدم إليه أبوه وأخوته وعشيرته تاركين الشام ليقيموا في مصر، وفي هذا جاء قول "يوسف" عليه السلام كما جاء في القرآن الكريم: "رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفني مسلما وألحقني بالصالحين" (١٧).

➢ وفي الفترة التي أعقبت نبوة "يوسف" عليه السلام عاد كثير من بني إسرائيل إلى الارتداد عن دين الإسلام حتى كانت دعوة ونبوة "موسى" عليه السلام في مصر إلى شرع الله، ولقد أرسل الله عز وجل موسى بدعوة التوحيد ليس فقط إلى بني إسرائيل بل وإلى فرعون مصر وشعبه، وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالي "ثم أرسلنا موسى وأخاه هارون بآياتنا وسلطان مبين. إلى فرعون وملئه فاستكبروا وكانوا قوما عالين. فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا وقومهما لنا عابدون" (١٨). ولما دعاهم الخالق إلى دخول الأرض المقدسة (الشام)- بعد أن نجاهم من فراعنة مصر- عصوا الله ورسوله، وكفروا بأنعم الله عليهم بل وتطاولوا على الله- عز وجل- ورفضوا مقاتلة أهل الشام الذين سماهم كفار بني إسرائيل، كما جاء في القرآن الكريم، "القوم الجبارين"، فكان عقاب الله لهم بأن حرم عليهم دخول الأرض المقدسة وكتب عليهم التيه أربعين سنة في صحراء سيناء مات خلالها نبي الله "موسى" عليه السلام (١٩). ولقد عاد الله فمن عليهم بدخول الأرض المقدسة بعد جيل كامل- وتقول التوراة الحالية أن ذلك تم بقيادة "يوشع بن نون" – غير أنهم عادوا – مرة أخرى- إلى الفساد والكفر فكتب عليهم خالقهم العذاب وسلط عليهم عدوا ظالما طاغيا هو "جالوت" وجنوده، فأخرجوهم من ديارهم. ولما قيض الله للإسلام أن يعود إلى بيت المقدس أرسل رسولا من بني إسرائيل هو "داود" عليه السلام ليصير خليفة في الأرض، ويقيم ملكا مسلما. لقد انتصر النبي "داود" وجنوده من مسلمي بني إسرائيل ومسلمي غيرهم من الأقوام على جالوت وجنوده فكان انتصارا للإسلام على الكفر، وليس انتصارا يهوديا أو عبرانيا أو غيره، وفي هذا يقول الله عز وجل: "يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض" (٢٠)، وكذلك يقول الحق سبحانه وتعالى عن "داود": "وأتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء" (٢١) وقد تولى الملك بعد "داود" ولده "سليمان" عليهما السلام وفي عهده اتسعت المملكة. وهكذا شهدت الأرض المقدسة في عهد "داود" و "سليمان"- ومن قبلهما شاؤول بن قيش (طالوت في القرآن) قيام مملكة واسعة دينها: دين الله الإسلام، وشعبها: شعب مسلم متعدد الأعراق. ومن هنا فلم يكن ثمة مملكة يهودية دينها اليهودية، وشعبها اليهود شعب الله المختار كما يزعم يهود وصهاينة اليوم (٢٢).وقد امتدت هذه المملكة المسلمة من عام ١٠٠٠ حتى عام ٩٣٥ قبل الميلاد حين انقسمت بين ولدي "سليمان" عليه السلام إلى مملكتين: واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب كما تقول أسفار التوراة.

➢ وقد بعث الله في الأرض المقدسة- بعد انهيار ملك "داود" و "سليمان"- العديد من الأنبياء والرسل المسلمين الذين كان الله عز وجل يرسلهم إلى كفار بني إسرائيل. ومن هؤلاء الأنبياء "زكريا" و "يحيى" عليهما السلام، في نفس الوقت الذي شهدت فيه البلاد العديد من الغزاة الأجانب عقابا على انحراف أهلها عن شرع الله، يقول الحق

سبحانه وتعالى: "وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا وعذبناها عذابا نكرا فذاقت وبال أمرها خسرا" (٢٣). ولقد كان ذلك من باب تسليط الله الظالمين على الظالمين: "وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون" (٢٤).

- ولقد استمرأ كفار بني إسرائيل العيش في ظل الرومان الغزاة، وظلوا على كفرهم وعنادهم برغم أن الله أرسل لهم نبيه "عيسى بن مريم" عليه السلام داعيا إلى شرع الله، فما آمن معه إلا القليل، يقول عز وجل: "فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله آمنا بالله وأشهد بأنا مسلمون" (٢٥). وقد كان ميلاد وبعثة النبي "عيسى" عليه السلام في أرض الشام الأرض التي باركها الله للعالمين. ولقد ظلت الشام ولاية رومانية حتى الفتح الإسلامي لها في القرن السابع الميلادي بعد بعثة خاتم الأنبياء "محمد" ﷺ.

وهكذا يمكن القول- استنادا إلى ما سبق- أن العبرانيين لم يكونوا أول من دخل فلسطين، وأن الأنبياء: "إبراهيم" و "اسحق" و "يعقوب" و "يوسف" و "داود" و "سليمان" و "زكريا" و "يحيى" و "عيسى"، وغيرهم، عليهم السلام جميعا قد دعوا إلى دين الله الإسلام فآمن لهم من بني إسرائيل (يعقوب) من آمن وكفر بهم من كفر، وما فترات هؤلاء الرسل إلا فترات سيادة دين التوحيد وعلو شرع الله ونهجه في الأرض، وأن بلاد الشام- وفي القلب منها فلسطين وبيت المقدس- أرض مقدسة ومباركة للعالمين- بنص القرآن الكريم. إن ادعاء اليهود المعاصرين بأنهم أول من غزوا فلسطين، وبأن "مملكة يهودية" قامت هناك هو ادعاء لا يؤيده التاريخ (٢٦)، فضلا عن تفنيد القرآن الكريم له. ولهذا فإن من له الحق في المطالبة بتراث ملك "داود" و "سليمان" هم المسلمون، وليس الذين ينسبون أنفسهم إلى بني إسرائيل القدماء. وعلى الرغم من صعوبة القول بوجود يهود من يهود اليوم ينتسبون إلى قدماء بني إسرائيل فإنه ليس من حق اليهود المطالبة بفلسطين فهم على دين كفار بني إسرائيل الذين رفضوا دعوات الأنبياء، وآخرهم "محمد" عليه الصلاة والسلام، وعذبوا بعضهم وقتلوا البعض الآخر، بل وتطاولوا على الله عز وجل. هذا فضلا عن أنه يمكن بنفس المنطق الصهيوني للفرس والمصريين والإغريق والرومان المطالبة بنفس الحقوق التي يطالب بها يهود اليوم- مع التسليم بادعائهم بأنه كان لهم سيادة يهودية عليها- في أرض شهدت دعوة الإسلام على يد العديد من أنبياء بني إسرائيل، وصبغها الفتح الإسلامي- بعد بعثة النبي الخاتم "محمد" ﷺ- ثقافيا وحضاريا منذ القرن السابع الميلادي وحتى الاحتلال البريطاني لفلسطين في عام ١٩١٧ (٢٧).

وللرد على أسطورة الصحراء، أي أن فلسطين أرض صحراء بلا شعب، يكفي ما جاء في الإحصاء الإنجليزي للسكان في فلسطين- الذي تم إجراؤه في ٣١-١٢-١٩٢٢- من أن عدد السكان العرب هو ٦٦٣٠٠٠ نسمة، في حين كان عدد اليهود ٨٣٠٠٠ نسمة (بعد العديد من موجات الهجرة التي تمت آنذاك)، وذلك فضلا عن أن فلسطين كانت بلدا زراعيا مصدرا للحبوب والحمضيات (٢٨). هذا إلى جانب أن نتائج حرب ١٩٤٩/٤٨ تثبت زيف هذه الأسطورة، إذا أفضت هذه الحرب إلى طرد نحو ٧٥٠٠٠٠ فلسطيني من وطنهم، واحتلال ١٢ مدينة و٥١٨ قرية، وتدمير نحو ٤٠٠ قرية منها (٢٩). هذا فضلا عن مئات المذابح والمجازر التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني لإبادته ودفع من تبقي منه إلى النزوح عن أرضه.

وجدير بنا- في هذا المقام أن نضيف إلى ما تقدم أن من المستحيل التسليم بادعاءات يهود اليوم بأنهم من سلالة بني إسرائيل القدماء؛ ذلك أن جل يهود العالم ينحدرون من نسل القبائل الخزرية التي دخلت في الديانة اليهودية في القرن الثامن الميلادي، والتي انهار كيانها السياسي في القرن العاشر الميلادي على يد الروس مما أدى إلى انتشار سكانه اليهود في جميع أنحاء روسيا وبلدان شرق أوربا. وإلى هؤلاء ينتسب معظم يهود أوروبا وأمريكا.

ولما كانت القبائل الخزرية تلك من أصل تركي، وتنتسب إلى "جومر بن يافث بن نوح"، فإن يهود اليوم ليسوا من بني إسرائيل، وليسوا ساميين (٣٠)

---

(١) "القرآن الكريم"، الآية رقم (٤٦) من سورة النساء.

(٢) "القرآن الكريم"، الآية رقم (٧٩) من سورة البقرة.

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل:

- جورجي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص:٤٥.
- أحمد عثمان، **تاريخ اليهود**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٠.

وانظر على سبيل المثال في شأن النصوص التوراتية المتضاربة: سفر التكوين: ٩/١٨-٢٧، ١٢/١-٤، ١٥/١٢-١٧، ١٨/١٥-٢٠،١٧/٦-٨، وكذلك سفر الخروج ٥/٦، وسفر التثنية ٢٤/١١.

(٤) "القرآن الكريم"، الآية رقم (١٨) من سورة المائدة.

(٥) "القرآن الكريم"، الآيتان رقم (١٦،١٧) من سورة الجاثية.

(٦) انظر لمزيد من التفاصيل حول نعم الله على اليهود وجحودهم وكفرهم:

- محمد سيد طنطاوي: **بنو إسرائيل في القرآن والسنة** (الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧)، ص: ٣٢٧-٣٨٢.

(٧) انظر لمزيد من التفاصيل حول فكرة "المسيح المنتظر":

- أحمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٨-٢٢٦.
- جورجي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٤-١٣٥.
- أسعد رزوق، **التلمود والصهيونية** (الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، ١٩٩١) ص: ٢٢٨-٢٤٦.
- Zwi Wer Blawky, RJ.,; **Messianism** in: Cohen, A. and Mendes-Flohr, P. , (eds); Op.cit.; P.: 597-602.

(٨) مما تجدر الإشارة إليه – في هذا المقام- أن من اليهود من يضع التلمود في مكانة أعلى من مكانة التوراة، لأن أقوال الحاخامات – لديهم- هي قول الله، وأن الله- عز وجل- يستشير الحاخامات عندما توجد مسألة لا يمكن حلها في السماء!! انظر عن نشأة ومضامين التلمود ما ورد في الملحق رقم (١).

(٩) ثمة من يربط بين اسم "العبرانيين"، وبين "عابر" أحد أحفاد سام بن نوح برغم أن قحطان الذي تنتمي إليه قبائل عربية يمنية هو أحد أبناء عابر، وثمة من يرى أن كلمة "عبري" مشتقة من لفظة "عبر" حيث عبر النبي "إبراهيم" وعشيرته والذين آمنوا بدعوته من أور إلى كنعان، وكذلك عبر النبي "يعقوب" عليه السلام نهر الأردن، وكذلك عبر النبي "موسى" عليه السلام البحر هربا من فرعون مصر.

(١٠) وذلك بجانب العديد من القبائل الأخرى التي نزحت من شبه الجزيرة العربية بحثا وراء الرزق حال: الآشوريون والأكاديون والكلدانيون (الذين نزحوا إلى سهول الفرات) وحال الفينيقيون والكنعانيون (الذين نزحوا إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن).

(١١) الآية رقم: (٧١) من سورة الأنبياء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضمير الغائب في "ونجيناه" يعود إلى النبي إبراهيم عليه السلام. ومن جهة أخرى، وصي خاتم المرسلين "محمد ﷺ" ببلاد الشام وذلك في قوله: "عقر دار الإسلام بالشام" (رواه أحمد في مسنده والنسائي)، وقوله: "طوبى للشام لأن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليه" (رواه ابن حبان في صحيحه، وأحمد في مسنده)، وكذلك قوله صلى الله وسلم: "صفوة الله من أرضه الشام، وفيها صفوته من خلقه وعباده، وليدخن الجنة من أمتي ثلة لا حساب عليهم ولا عذاب" (رواه ابن حبان في صحيحه، وأحمد في مسنده). وقوله: "يا معاذ، إن الله عز وجل سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات رجالهم ونساؤهم وإماؤهم مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلا من سواحل الشام أو بيت المقدس فهو في جهاد إلى يوم القيامة" (رواه معاذ). وعن بيت المقدس قال ﷺ: "لا تزال

طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لعدوهم قاهرين، حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قيل يا رسول الله أين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس (رواه أحمد في مسنده).

(١٢) الآية رقم: (١) من سورة: الإسراء.

(١٣) الآيتان رقم: (٧٤، ٧٥) من سورة: الأنبياء.

(١٤) الآية رقم: (١٣٢) من سورة البقرة.

(١٥) الآيات أرقام: (١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦) من سورة البقرة.

(١٦) الآية رقم (٦٧) من سورة آل عمران.

(١٧) من الآية رقم (١٠١) من سورة يوسف.

(١٨) الآيات رقم (٤٥، ٤٦، ٤٧) من سورة المؤمنين.

(١٩) يقول الله عز وجل عن التوراة التي أنزلها على موسى عليه السلام: "إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشوْن ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"، الآية رقم: (٤٤) من سورة المائدة. والحديث هنا عن التوراة التي أنزلها الله ليحكم بها الأنبياء والأحبار والربانيون حياة الذين هادوا وفق منهج الله وتعاليم الإسلام، وعلى من يسلم أن لا يخشى إلا الله وحده، فالخشية لا تكون من الطغاة والظالمين وإنما هي من الله فقط، كما عليه أيضا أن لا يحرف كلام الله عن مواضعه لموافاة أهواء ذوي السلطان على حساب كتاب الله. انظر لمزيد من التفاصيل حول تفسير هذه الآية وغيرها من الآيات التي أوردناها في هذا المبحث:

- سيد قطب، **في ظلال القرآن** (دار الشروق، القاهرة، الطبعة الشرعية السابعة عشر، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).

(٢٠) من الآية رقم: (٢٦) من سورة ص.

(٢١) من الآية رقم: (٢٥١) من سورة البقرة.

(٢٢) جدير بالذكر أنه مما يثبت ذلك أن قوانين "نحميا" الكاهن الأعظم، "وعزرا" الكاتب بعد ذلك بعدة قرون (أثناء فترة السبي البابلي) هي التي راحت تحث بني إسرائيل على عدم الاختلاط والانعزال وطلاق النساء غير الإسرائيليات.

(٢٣) الآيتان رقم (٨، ٩) من سورة: الطلاق.

(٢٤) الآية رقم (٢٩) من سورة: الأنعام.

(٢٥) الآية رقم (٥٢) من سورة: آل عمران، وانظر لمزيد من التفاصيل عن تاريخ بني إسرائيل الملحق رقم (١) من هذه الدراسة.

(٢٦) تجدر الإشارة هنا إلى أن بني إسرائيل لم يعرفوا حياة الاستقرار في فلسطين على الإطلاق، ومن هنا فليس لهم الحق في المطالبة بحق "التقادم المكسب للحق"، ولهذا فقد توفر - كما يقول الأستاذ الدكتور "محمد طلعت الغنيمي"- سببين من أسباب فقد الإقليم في القانون الدولي بالنسبة لبني إسرائيل في فلسطين هما الترك والتقادم المسقط، انظر في ذلك:

- محمد طلعت الغنيمي، **قضية فلسطين أمام القانون الدولي** (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦١)، ص: ٦٤-٧٤.
- أحمد شلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص:٩٢.

(٢٧) اعتمدنا في تفنيد المزاعم التاريخية الصهيونية هذه على ما جاء في القرآن الكريم، ثم على العديد من الكتب والمؤلفات، والتي منها:

- أحمد عثمان، **تاريخ اليهود** (ثلاثة أجزاء)، مرجع سبق ذكره.
- روجيه جارودي، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٤٦-٥٠.
- عبد السميع الهواري، **مرجع سبق ذكره، ص:** ٢٥١-٢٥٨.
- د. جمال عبد الهادي محمد مسعود (إعداد): **الطريق إلى بيت المقدس: القضية الفلسطينية** (جزآن) (سلسلة: نحو تأصيل إسلامي للتاريخ، الأمة المسلمة، أخطاء يجب أن تصحح، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الجزء الأول الطبعة الخامسة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، الجزء الثاني الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م).
- الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، **قصص الأنبياء**، تحقيق د. عبد الحي الفرماوي (دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).

(٢٨) انظر لمزيد التفاصيل حول هذا الموضوع:

- روجيه جارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ترجمة: قسم الترجمة بدار الغد العربي (دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦)، ص: ١٦٥-١٦٦.

(٢٩) وردت هذه الأرقام في:

- وليد الخالدي؛ **عودة إلى قرار التقسيم ١٩٤٧** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٣٣) شتاء ١٩٩٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت)، ص: ١٨-١٩.

(٣٠) انظر في هذا الموضوع ما سبق أن ذكرناه في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة في شأن الأصل العرقي لليهود الغربيين،وكذلك الملحق رقم (١).

مصادر الكتاب

قائمة بأهم المصادر

المصادر العربية

أولاً : الكتب :

١ - إبراهيم أحمد شلبى (دكتور)؛ **دراسات فى المشاكل الدولية العربية** (معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة).

٢ - أحمد بهاء الدين شعبان؛ **حاخامات وجنرالات : الدين والدولة فى إسرائيل** (نوارة للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦).

٣ - أحمد شلبى (دكتور)؛ **مقارنة الأديان : ١ - اليهودية** (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢).

٤ - أحمد عثمان؛ **تاريخ اليهود** - ثلاثة أجزاء (مكتبة الشروق، القاهرة، ١٩٩٤).

٥ - إسرائيل شاحاك ؛ **التاريخ اليهودى ، الديانة اليهودية : وطأة ثلاثة آلاف سنة** ؛ ترجمة : صالح على سوداح (بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥)

٦ - أسعد السحمرانى (دكتور)؛ **من اليهودية إلى الصهيونية : الفكر الدينى اليهودى فى خدمة المشروع السياسى الصهيونى** (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣).

٧ - أسعد رزوق (دكتور)؛ **التلمود والصهيونية** (الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، ١٩٩١).

٨ - .... ؛ **نظرة فى أحزاب إسرائيل** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦).

٩ - ....؛ **المجلس الأمريكى لليهودية** : دراسة فى البديل اليهودى للصهيونية (منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٠).

١٠ - أسعد عبد الرحمن (دكتور)؛ **المنظمة الصهيونية العالمية : ١٨٨٢ - ١٩٨٢** (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠).

١١ – أسعد عبد الرحمن، نواف الزرو ؛ **الفكر السياسى الإسرائيلى : قبل الإنتفاضة ... بعد الإنتفاضة** (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠).

١٢ – إسماعيل راجى الفاروقى (دكتور)؛ **الملل المعاصرة فى الدين اليهودى** (مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨).

١٣ – آرثر هرتزبرج؛ **الفكرة الصهيونية : النصوص الأساسية** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠).

١٤ – أكرم زعيتر؛ **القضية الفلسطينية** (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦).

١٥ – الياس شوفانى؛ **الموجز فى تاريخ فلسطين السياسى : منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦).

١٦ – اليشار أفرات؛ **الجغرافيا والسياسة فى إسرائيل** ؛ ترجمة : منير كنعان (مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٣).

١٧ – أمل الشاذلى ؛ **ليكود والتسوية : دراسة للتحالف الحاكم فى إسرائيل** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨).

١٨ – أمين عبد الله محمود (دكتور)؛ **مشاريع الإستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت : فبراير، ١٩٨٤).

١٩ – أمين هويدى؛ **صناعة الأسلحة فى إسرائيل** (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦).

٢٠ – أنطونى كون؛ **التنظيم الهيكلى الإسرائيلى للمدن فى الضفة الغربية : القانون والبلدوزر فى خدمة الإستيطان اليهودى** ؛ ترجمة : محجوب عمر (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥).

٢١ – النعمانى أحمد السيد (دكتور)؛ **التركيب الإجتماعى للمجتمع الإسرائيلى وأثره على النسق السياسى : ١٩٤٨ – ١٩٧٥** (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠).

٢٢ – أنيس فوزى قاسم؛ **قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان : دراسة فى القانونين المحلى والدولى** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢).

٢٣ – إيان لوستك؛ **الأصولية اليهودية فى إسرائيل** ؛ ترجمة : حسنى زينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١).

٢٤ – بارى شميس؛ **سقوط إسرائيل** ؛ ترجمة : عماد جولاق، محمد العابد (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣).

٢٥ – بسام أبو غزالة؛ **الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلى** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦).

٢٦ – بسام محمد العبادى؛ **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠ – ١٩٩٠ : جذورها، دوافعها، مراحلها، إنعكاساتها** (دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠).

٢٧ – بنيامين فريدمان؛ **يهود اليوم .... ليسوا يهوداً** ؛ ترجمة : زهدى الفاتح (دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م).

٢٨ – تهانى هلسة؛ **بن غوريون** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨).

٢٩ – توم سيغف؛ **الإسرائيليون الأوائل : ١٩٤٩** ؛ ترجمة : خالد عايد وآخرون (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦).

٣٠ – ثيودور هرتزل؛ **الدولة اليهودية** ؛ ترجمة : محمد يوسف عدس (دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩٤).

٣١ – جاك ديروجى؛ **المافيا فى إسرائيل** ؛ ترجمة : سليم حداد (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١).

٣٢ – جالينا نيكيتينا ؛ **دولة إسرائيل : خصائص التطور السياسى والاقتصادى** (دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ).

٣٣ – جدع جلادى؛ **إسرائيل نحو الإنفجار الداخلى** (دار البيادر للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٨).

٣٤ – جلال يحيى (دكتور)؛ **عصر النهضة والعالم الحديث** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩).

٣٥ – جمال حمدان (دكتور)؛ **اليهود أنثربولوجيا** ؛ تحديث : عبد الوهاب المسيرى (دار الهلال، القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦).

٣٦ – جمال عبد الهادى محمد مسعود (دكتور)؛ **الطريق إلى بيت المقدس : القضية الفلسطينية** (جزآن) (سلسلة نحو تأصيل إسلامى للتاريخ، الأمة المسلمة، أخطاء يجب أن تصحح، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع؛ المنصورة، الجزء الأول، الطبعة الخامسة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م، الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤).

٣٧ – جودة عبد الخالق (دكتور)؛ **من يساعد إسرائيل : التمويل الخارجى لإسرائيل منذ إنشائها وأثره فى دعم إمكانياتها** (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٥).

٣٨ – جورجى كنعان؛ **سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية** (دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢).

٣٩ – جيل كيبل؛ **يوم الله : الحركات الأصولية المعاصرة فى الديانات الثلاث** ؛ ترجمة : نصير مروة (دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول، ١٩٩٢).

٤٠ – حامد ربيع (دكتور)؛ **إطار الحركة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى** (دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٨).

٤١ – حسن الساعاتى (دكتور) (إعداد)؛ **المجتمع العربى والقضية الفلسطينية** (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١).

٤٢ – حسن ظاظا (دكتور)؛ **الشخصية الإسرائيلية** (دار القلم، بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠).

٤٣ – حسين أبو النمل (دكتور)؛ **الاقتصاد الإسرائيلى** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨).

٤٤ – دانى روبنشتاين ؛ **غوش أمونيم : الوجه الحقيقى للصهيونية** ؛ ترجمة : غازى السعدى (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣).

٤٥ – دوف فريدلاندر، كالفن غولد شايدر؛ **سكان إسرائيل : تحدى التعددية** ؛ ترجمة : فوزى سهاونة (منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦).

٤٦ – ديفيد نيومان؛ **الإستيطان الصهيونى : دور غوش أمونيم** ؛ ترجمة : جمال السيد (كومبيـو نشـر للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١).

٤٧ – رشاد عبد الله الشامى (دكتور)؛ **إشكالية الهوية فى إسرائيل** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس ١٩٩٧).

٤٨ – .... ؛ **القوى الدينية فى إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو ١٩٩٤).

٤٩ – .... ؛ **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو ١٩٨٦).

٥٠ – روجيه جارودى ؛ **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية** (دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٩٦).

٥١ – ....؛ **المأزق : إسرائيل، الصهيونية السياسية** ؛ ترجمة : ذوقان قرقوط (دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٤).

٥٢ – رياض الأشقر ؛ **قيادة الجيش الإسرائيلى : ١٩٦٠ - ١٩٨٧** ؛ تحديث : كمال إبراهيم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨).

٥٣ – ريجينا الشريف (دكتورة)؛ **الصهيونية غير اليهودية : جذورها فى التاريخ الغربى**؛ ترجمة : أحمد عبد الله عبد العزيز (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (٩٦٦)، ديسمبر ١٩٨٥).

٥٤ – زكريا حسين أحمد (دكتور)؛ **العرب إلى أين : الصراعات العربية فى القرن العشرين** (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٩٦).

٥٥ – سمير جبور (إعداد)؛ **إنتخابات الكنيست الحادى عشر : ١٩٨٤ ، الأبعاد السياسية والإجتماعية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٨٥).

٥٦ – سيد فرج راشد (دكتور)؛ **دراسات فى الصهيونية وجذورها** (دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٢).

٥٧ – سيد قطب؛ **فى ظلال القرآن** (دار الشروق، القاهرة، الطبعة الشرعية السابعة عشر، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢).

٥٨ – شفيق مقار؛ **قراءة سياسية للتوراة** (رياض الريس للكتب والنشر، لندن، قبرص، ١٩٩١).

٥٩ – صالح مسعود أبو يصير؛ **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن** (دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨).

٦٠ – صبرى جريس، أحمد خليفة (محرران)؛ **دليل إسرائيل العام** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦).

٦١ – صلاح الزرو؛ **المتدينون فى المجتمع الإسرائيلى** (رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل، ١٩٩٠).

٦٢ – صموئيل أتينجر؛ **اليهود فى البلاد الإسلامية (١٨٥٠ – ١٩٥٠)**؛ ترجمة : جمال أحمد الرفاعى (سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، عدد (١٩٧)، مايو ١٩٩٥).

٦٣ – عبد الحميد متولى (دكتور)؛ **نظام الحكم فى إسرائيل** (منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩).

٦٤ – عبد الرحمن أبو عرفة؛ **الإستيطان : التطبيق العملى للصهيونية** (دار الجليل، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦).

٦٥ – عبد السميع الهراوى (دكتور)؛ **الصهيونية بين الدين والسياسة** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧).

٦٦ – عبد العزيز محمود شادى؛ **دور الأحزاب الدينية فى تشكيل الإئتلافات الحزبية فى إسرائيل : ١٩٦٩ – ١٩٩٢** (سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، أكتوبر ، ١٩٩٣).

٦٧ – عبد الفتاح مراد (دكتور)؛ **النظام القانونى والقضائى فى إسرائيل** (المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١).

٦٨ – عبد المنعم الحفنى (دكتور)؛ **موسوعة فلاسفة ومتصوفة اليهودية** (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٤).

٦٩ – عبد الوهاب محمد المسيرى (دكتور)؛ **من هو اليهودى ؟** (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧).

٧٠ – ....؛ **هجرة اليهود السوفييت** (كتاب الهلال، العدد (٤٠) جمادى الأولى – ديسمبر ١٩٩٠).

٧١ – ....؛ **الإستعمار الصهيونى الإستيطانى وتطبيع الشخصية اليهودية** (مؤسسة الأبحاث العربية، قبرص ، ١٩٨٨).

٧٢ – ....؛ **الأيديولوجية الصهيونية : دراسة حالة فى علم إجتماع المعرفة (قسمان)** (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (٦٠)، (٦١)، ديسمبر ١٩٨٢ ، يناير ١٩٨٣).

٧٣ – ....؛ **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥).

٧٤ – عبد الوهاب المسيرى (دكتور) وآخرون؛ **المشروع الصهيونى فى الفكر والتطبيق** (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣).

٧٥ – عبد الوهاب زيتون؛ **الأصولية فى اليهودية** (المنارة ، بيروت، دمشق، ١٩٩٥).

٧٦ – عزيز العظمة؛ **اليسار الصهيونى : من بدايته حتى إعلان دولة إسرائيل** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ، ١٩٦٩).

٧٧ – على الدين هلال (دكتور) (محرر)؛ **إنتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل** (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ومركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٩).

٧٨ – على محمد على (إعداد)؛ **ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ثلاثة أجزاء** (مركز دراسات الشرق الأوسط، الهيئة العامة للإستعلامات ، القاهرة، بدون تاريخ).

٧٩ – عمانويل راتيى؛ **محاربو إسرائيل : تحقيق حول الميليشيات الصهيونية**؛ ترجمة : فوزى عبد الهادى (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦).

٨٠ – عمران صبيح؛ **الهجرة اليهودية ، حقائق وأرقام : رصد وتحليل للهجرة اليهودية من فلسطين واليها (١٨٨٢ – ١٩٩٠)** (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩١).

٨١ – غازى السعدى (دكتور)؛ **الأحزاب والحكم فى إسرائيل** (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٩).

٨٢ – غريس هالسل؛ **النبوءة والسياسة : الإنجيليون العسكريون فى الطريق إلى الحرب النووية**؛ ترجمة : محمد السماك (جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ١٩٨٩).

٨٣ – فضل النقيب؛ **الاقتصاد الإسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى : دراسة تحليلية** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥).

٨٤ – فلاح خالد على (دكتور)؛ **الحرب العربية – الإسرائيلية : ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل** (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢).

٨٥ – فؤاد مرسى (دكتور)؛ **الاقتصاد السياسى لإسرائيل** (دار المستقبل العربى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣).

٨٦ – فوزى محمد طايل (دكتور)؛ **النظام السياسى فى إسرائيل** (الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢).

٨٧ – قدرى حفنى (دكتور)؛ **الإسرائيليون من هم ؟ : دراسة نفسية** (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩).

٨٨ – كامل أبو جابر (دكتور) ؛ **نظام دولة إسرائيل : إطار القرار السياسى** (معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، القاهرة، ١٩٧٣).

٨٩ – كمال الغالى (دكتور)؛ **النظام السياسى الإسرائيلى** (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩).

٩٠ – كميل منصور (دكتور)؛ **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل : العروة الأوثق** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦).

٩١ – لى أوبرين؛ **المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها فى دعم إسرائيل** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦).

٩٢ – مائير كهانا ؛ **شوكة فى عيونكم** ؛ ترجمة : غازى السعدى (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥).

٩٣ – محمد حسنين هيكل ؛ **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (الكتاب الأول) : الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦).

٩٤ – محمد السيد سعيد، أميرة سلام؛ **إستيعاب المهاجرين فى إسرائيل** (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨).

٩٥ – محمد سيد طنطاوى (دكتور)؛ **بنو إسرائيل فى القرآن والسنة** (الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٧).

٩٦ – محمد سليم العوا (دكتور)؛ **فى النظام السياسى للدولة الإسلامية** (دار الشروق، القاهرة،، الطبعة السابعة، ١٩٨٩).

٩٧ – محمد شريدة ؛ **شخصيات إسرائيلية** (مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٥).

٩٨ – محمد طلعت الغنيمى (دكتور)؛ **قضية فلسطين أمام القانون الدولى** (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦١).

٩٩ – محمد طه بدوى (دكتور)؛ **النظرية السياسية : النظرية العامة للمعرفة السياسية** (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦).

١٠٠– محمد طه بدوى، ليلى أمين مرسى (دكتوران)؛ **النظم والحياة السياسية** (قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩١).

١٠١– محمد طه بدوى، محمد طلعت الغنيمى (دكتوران)؛ **مبادئ القانون العام : النظم السياسية والإدارية** (دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٥٦).

١٠٢ – محمد عبد العزيز ربيع (دكتور)؛ **المعونات الأمريكية لإسرائيل** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠).

١٠٣– محمد عبد الله الشرقاوى (دكتور)؛ **الكنز المرصود فى فضائح التلمود** (دار عمران، بيروت، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٣).

١٠٤– محمد نصر مهنا (دكتور)؛ **مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة : دراسة نقدية** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨١).

١٠٥ – محمود إسماعيل (دكتور)؛ **المدخل إلى العلوم السياسية** (دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩١).

١٠٦ – محمود خالد (دكتور)؛ **معسكر اليمين الصهيونى** (منشورات دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٨٨).

١٠٧ – ....؛ **معسكر اليسار الإسرائيلى** (سلسلة دراسات صامد الاقتصادى: رقم (٢٧)، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦).

١٠٨ – محمود سعيد عبد الظاهر؛ **الصهيونية وسياسة العنف : زئيف جابوتنسكى وتلاميذه فى السياسة الإسرائيلية** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩).

١٠٩ – محمود وهبه (دكتور)؛ **إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية** (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤).

١١٠ – ملحم خالد ملحم؛ **البنى الاقتصادية والسياسية لإسرائيل** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠).

١١١ – موريس برنسون؛ **إسرائيل : البنى السياسية والاجتماعية**؛ ترجمة : فارس غريب (دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩).

١١٢ – موريس دوفرجيه؛ **المؤسسات السياسية والقانون الدستورى : الأنظمة السياسية الكبرى** (المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢).

١١٣ – نادية عز الدين رفعت، عمرو كمال حمودة؛ **المؤسسة العسكرية الإسرائيلية : الفكر والتنظيم** (سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١).

١١٤ – نظام بركات (دكتور)؛ **مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسى فى إسرائيل** (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣).

١١٥ – هانى عبد الله؛ **الأحزاب السياسية فى إسرائيل : عرض وتحليل** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١).

١١٦ – هشام الدجانى؛ **الإدارات الأمريكية وإسرائيل** (منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤).

١١٧ – هلدا شعبان صايغ؛ **التمييز ضد اليهود الشرقيين فى إسرائيل** (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، بالتعاون مع وزارة التعليم السورية، ١٩٧١).

١١٨ – وفيق أبو حسين؛ **الجريمة فى إسرائيل** (منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢).

١١٩ – وليد العسلى؛ **الديمقراطية السياسية فى إسرائيل** (نقابة المحامين الأردنيين، مركز الدراسات، القدس، ١٩٨٥).

١٢٠ – يهودا بن مائير؛ **العلاقات المدنية العسكرية فى إسرائيل**؛ ترجمة : مصطفى الرز (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦).

١٢١ – يوسف الحسن (دكتور)؛ **إندماج : دراسة فى العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فى ضوء إتفاقيات التعاون الإستراتيجى والتجارة الحرة بينهما** (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦).

١٢٢ – يوسف نصر الله (مترجم)؛ **جريمة فى حارة اليهود : فطيرة اليهود : عجينة من دم المسيحيين** (دار الشباب العربى، القاهرة، ١٩٩٢).

١٢٣ – يوسى ميلمان؛ **الإسرائيليون الجدد : مشهد تفصيلى لمجتمع متغير**؛ ترجمة : مالك فاضل البديرى (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، بدون تاريخ).

ثانياً : الرسائل العلمية والمحاضرات غير المنشورة :

١ – عبد العزيز صقر (دكتور)؛ **دور الدين فى الحياة السياسية فى الدولة القومية : تحليل تجريبى**؛ رسالة دكتوراه غير منشورة – قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.

٢ – محمد طه بدوى (دكتور)؛ **محاضرات فى النظم السياسية المقارنة**؛ محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة بكالوريوس العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العام الجامعى : ١٩٩٠ – ١٩٩١.

ثالثاً : الدراسات والأبحاث والتقارير والمقالات المنشورة بالدوريات والمجلات والصحف:

١ – أحمد خليفة؛ **الإنتخابات الإسرائيلية : النتائج من زاوية الوضع السياسى الداخلى** (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦).

٢ – ....؛ **حزب العمل عشية الإنتخابات : عودة إلى الحل الإقليمى** (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٦)، ربيع ١٩٩٦).

٣ - ....؛ **حركة كاخ فى المشهد السياسى الإسرائيلى** (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد (١٨)، ربيع ١٩٩٤).

٤ - ....؛ **الأحزاب الدينية : القوة الإنتخابية والإعتبارات الأمنية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢).

٥ - ....؛ **أحزاب أقصى اليسار : ميرتس** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢).

٦ - ....؛ **جولة إستكشافية فى «كهوف» الأحزاب الدينية عشية الإنتخابات الإسرائيلية** (مجلة اليوم السابع، باريس، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨).

٧ - أحمد خليفة، سمير صراص، هانى عبد الله؛ **ملف الإنتخابات الإسرائيلية : وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الإنتخابية** (مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦).

٨ - أسامة حلبى؛ **حقوق المواطنين العرب ومكانتهم فى إسرائيل** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٥)، شتاء ١٩٩١).

٩ - أسعد عبد الرحمن (دكتور)؛ **العلاقات المدنية - العسكرية فى إسرائيل** (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عدد (٩)، مايو، ١٩٧٢).

١٠ - الفى باليس؛ **الليكود : رهان على مشاعر التطرف** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، ربيع ١٩٩٢).

١١ - أورى ديفيس؛ **التفرقة فى إسرائيل : دولة لكل مواطنيها** (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ مارس، ١٩٩٧).

١٢ - إياد القزاز؛ **التوجيه العسكرى للمجتمع الإسرائيلى** (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عدد (٣٩) ، نوفمبر، ١٩٧٤).

١٣ - باروخ كيمر لينغ؛ **حرب ثقافات** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٧)، بيروت، صيف ١٩٩٦).

١٤ - **تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا** (دار إقرأ، بيروت، ١٩٨٣).

١٥ - **تقرير عن التنمية فى العالم (١٩٩٧)** ؛ البنك الدولى للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧).

١٦ - جعفر هادى حسن؛ **هل يتطور هجوم الأرثوذكس عى اليهود الإصلاحيين والمحافظين إلى عنف** (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧).

١٧ - ....؛ **وزارة الداخلية هددت بسحب الجنسية الإسرائيلية من فرقة السبوتنك الروسية المسيحية** (جريدة الحياة، لندن، ٢٧ أغسطس ١٩٩٧).

١٨ - ....، **أقليات يهودية غير معترف بها فى إسرائيل (اليهود العيسويون)** (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ١٩٩٧).

١٩ - ....؛ **موضوع نقاش مرة أخرى فى إسرائيل : من هو اليهودى؟ : حزب شاس هدد بالإنسحاب من الحكومة فى حال عدم إقرار مشروع القانون الجديد** (جريدة الحياة، لندن، ١٣ فبراير ١٩٩٧).

٢٠ - ....؛ **أقليات يهودية غير معترف بها فى إسرائيل (المذهبان الإصلاحى والمحافظ)** (جريدة الحياة، لندن، ١٦، ١٧ أكتوبر ١٩٩٦م).

٢١ - ....؛ **لمن سيصوت اليهود الأرثوذكس فى الإنتخابات المقبلة ؟** (جريدة الحياة، لندن، ٣ مايو ١٩٩٦).

٢٢ - ....؛ **اليهود الأثيوبيون (الفلاشا) : سيرتهم ومسيرتهم** (جريدة الحياة، لندن، : ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ فبراير ١٩٩٦).

٢٣ - ....؛ **١٥٠٠ حاخام يصدرون فتوى تثير الإنقسام فى إسرائيل** (جريدة الحياة، لندن، ١٤ ، ١٥ سبتمبر ١٩٩٥).

٢٤ - ....؛ **المجموعات اليهودية الحسيدية وعلاقاتها بإسرائيل** (جريدة الحياة، لندن، ٢ ، ٣ سبتمبر ١٩٩٣).

٢٥ - ....؛ **طلبة المدارس الدينية ومشكلة خدمة الدولة : مؤسسات اليشيفوت الحريديم لاتعترف بالجيش** (جريدة الحياة، لندن، ٣٠ مايو ١٩٩٣).

٢٦ – حسن نافعة (دكتور)؛ **هل تستطيع إسرائيل الإستغناء عن المعونة الأمريكية** (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد (١٢٦)، أكتوبر ١٩٩٦).

٢٧ – حنا شاهين؛ **الإنتخابات الإسرائيلية : إنتصار اليمين** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٦٧)، يونيو ١٩٧٧).

٢٨ – ....؛ **بيريز مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٦٦)، مايو ١٩٧٧).

٢٩ – خالدعايد؛ **تصويت فلسطينيي الـ ٤٨ فى الإنتخابات الإسرائيلية : النتائج والدلالات** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦).

٣٠ – ....؛ **الليكود عشية الإنتخابات : المقارنة السياسية التكتية والولادة العسيرة لإئتلاف اليمين** (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٦)، ربيع ١٩٩٦).

٣١ – دان ليون؛ **مواطنة من دون مساواة : التمييز ضد الفلسطينيين يُوسع الفجوة بين القطاعين العربى واليهودى** (جريدة الحياة، لندن، ١٧ أغسطس ١٩٩٧).

٣٢ – راندا حيدر؛ **ملف ملحق تيارات عن الإنتخابات الإسرائيلية (١٩٩٦)** (جريدة الحياة، لندن، ١٦ يونيو ١٩٩٦).

٣٣ – زئيف كاتس؛ **الهجرة من الإتحاد السوفيتى : التركيب الإجتماعى والمهنى والهوية اليهودية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٥)، شتاء ١٩٩١).

٣٤ – سمير زيدانى؛ **المواطنة الديمقراطية والعرب فى إسرائيل** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠).

٣٥ – سمير صراص ؛ **حزب العمل : برنامج ثوابت صقرية** (مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٠)، بيروت، ربيع ١٩٩٢).

٣٦ – صبرى جريس؛ **نتائج الإنتخابات الإسرائيلية : المأزق والتحدى** (مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٦٧)، يونيو ١٩٧٧).

٣٧ – عبد الحفيظ محارب؛ **الهوة الإجتماعية فى إسرائيل** (مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، عدد (١٥)، نوفمبر ١٩٧٢).

٣٨ – عبد القادر ياسين؛ **القرار السياسى الإسرائيلى إبان حكم مائير** (مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٣٧)، سبتمبر ١٩٧٤).

٣٠ – عبد الوهاب المسيرى (دكتور)؛ **جماعات ضد الصهيونية : نواطير المدينة (الناطورى كارتا)** (مجلة منبر الشرق، السنة الثالثة، العدد (١٥)، القاهرة، ربيع أول ١٤١٥ هـ ، سبتمبر ١٩٩٤).

٤٠ – ....؛ **حاضر الصهيونية ومستقبلها : دراسة فى أزمة القول والفعل الصهيونيين** (قضايا فكرية : مستقبل الصراع العربى الصهيونى، الكتاب السابع، أكتوبر ١٩٨٨).

٤١ – عزمى بشارة ؛ **دوامة الدين والدولة فى إسرائيل** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٣)، صيف، ١٩٩٠).

٤٢ – فيصل جلول؛ **حاخامان يسيطران على القرار السياسى الإسرائيلى** (مجلة اليوم السابع، باريس، ١٤ مارس ١٩٩٠).

٤٣ – كامران قره داغى؛ **على أى قواعد تجرى إنتخابات إسرائيل ؟ ومن تتشكل لوائحها؟** (ملحق تيارات جريدة الحياة، لندن، ٢٦ مايو ١٩٩٦).

٤٤ – كميل منصور (دكتور)؛ **أثر قيام إسرائيل على وضع المنظمة الصهيونية العالمية** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٤٠)، ديسمبر ١٩٧٤).

٤٥ – **نتائج إنتخابات العام ١٩٩٦** ، (مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٧)، صيف ١٩٩٦).

٤٦ – **نتائج الإنتخابات البرلمانية الرسمية** ؛ مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (١٩)، يوليو ١٩٩٦).

٤٧ – نزيرة الأفندى؛ **الاقتصاد الإسرائيلى : القدرات والتحديات** (مجلة الباحث العربى، مركز الدراسات العربية، لندن، مارس – يونيو ١٩٩٧).

٤٨ – **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ؛ السنة التاسعة ، عدد (١٢)، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ديسمبر ١٩٧٩).

٤٩ – **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ؛ السنة الثامنة، التقرير الخامس، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، يوليو ١٩٧٨).

٥٠ – **نصوص البرامج الإنتخابية للأحزاب الإسرائيلية** ؛ مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عدد (١٩)، يوليو ١٩٩٦).

٥١ – هدى عبد السميع حجازى (دكتورة)؛ **بعض كلاسيكيات الرفض اليهودى للصهيونية** (عالم الفكر : الصهيونية (١)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، الكويت، أبريل ، مايو، يونيو، ١٩٨٣).

٥٢ – **وثائق فلسطينية** ؛ مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٥)، شتاء ١٩٩٦).

٥٣ – **وثائق إسرائيلية** ؛ مجلة الدراسات الفلسطينية ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢٥)، شتاء ١٩٩٦).

٥٤ – **وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ونتائج إنتخابات الكنيست** (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١١)، صيف ١٩٩٢).

٥٥ – **وثائق إسرائيلية** ؛ مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠).

٥٦ – وهيب أبو واصل ؛ **الحركة الإسلامية فى إسرائيل منذ نشأتها حتى خوضها الإنتخابات** (ملحق تيارات جريدة الحياة، لندن، ٢ يونيو ١٩٩٦).

٥٧ – ....؛ **خريطة العرب الذين يمسكون بالتوازن فى إنتخابات الكنيست** (ملحق تيارات جريدة الحياة، لندن، ١٩ مايو ١٩٩٦).

المصادر الأجنبية

A. Published Documents :

1 - **Basic Laws : The Government (1992), The Government (1968), The Knesset (1958) , The Return (1950), and The Nationality (1952);** Information Division, Israel Forign Minisrty - Jerusalem, URL : http: //www. israel -mfa.gov.il gopher : // israel-info. gov. il

2 - **The " Status Que" Letter by David Ben Gurrion;** in Shimshoni, D., **Israeli Democracy : The Middle of the Journey** (The Free Press, New York, 1982).

B. Books :

1 - Arian, A. and Shamir, M. (eds); **The Elections in Israel : 1992** (State University of New York Press, New York, 1995).

2 - Ball, A.; **Modern Politics and Government** (Macmillan Education, Lonndon, 1988).

3 - Beilin, Y.; **Israel : A Concise Political History** (St. Martin's Press, New York, 1992).

4 - Ben - Porat, A.; **Divided We Stand, Class Structure in Israel from 1948 to the 1980's** (Green Wood Press, New York, London, 1989).

5 - Ben - Zodak, E. (ed); **Local Communities and the Israeli Polity : Conflict of Values and Interests** (State University of New York, 1993).

6 - Benniamen, H. (ed); **Israel at the Polls : The Knessest Elections of 1977** (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., 1979).

7 - Blondel, J.; **Comparative Government : An Introduction** (Philip Alan, New York, 1990).

8 - Borthwick, B.; **Comparative Politics of the Middle East : An Introduction** (Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1980).

9 - Butt, G.; **Behind the Star : Inside Israel Today** (Constable, London, 1990).

10 - Cohen, A., and Mendes - Flohr (eds); **Contemporary Jewish Religious Thought : Original Essays on Critical Concepts, Movements and Beliefs** (The Free press, New York, 1987).

11 - Cromer, G.; **The Debate About Kahanism in Israeli Society : 1984 - 1988** (Occasional Papers of the Harry Frank Guggenheim Foundation, New York, 1988).

12 - Eisenstadt, S. N., **Jewish Civilization : The Jewish Historical Experience in a Comparative Perspective** (State University of New York Press, New York, 1992).

13 - Elior, Rachel.; **The Paradoxical Ascent to God : The Kabbalistic Theosophy of Habad Hasidism,** Translated from Hebrew by Jeffery M. Green (State University of New York Press, 1993).

14 - **Encarta, 1994 (Hasidism, Judaism)** (Microsoft Corporation, Funk and Wagnalls Corporation, 1994).

15 - Etzioni 0 Halevy, E.; **Political Culture in Israel : Cleavage and Integration among Israeli Jews** (Praeger Publishers, New York, London, 1977).

16 - Evron, B.; **Jewish State or Israeli Nation ?** (Indiana University Press, Bloomingtonn, 1995).

17 - Glatzer, N.; **Hasidism** (Encarta, 1994, Microsoft Coporation, Funk and Wagnall Corporation, 1994).

18 - Jacobs, L.; **The Jewish Religion : A Companion** (Oxford University Press, Oxford, 1995).

19 - Kimmerling, B. (ed); **The Israeli State and Society : Boundaries and Frontiers** (State University of New York Press, New York, 1989).

20 - Krausy, E. (ed); **Politics and Society in Israel : Studies of Israeli Society :** Volume III (Transaction Books, New Brunswick , 1985).

21 - Kyle, K. and Peters, J. (eds); **Whither Israel ? : The Domestic Challenge** (The Royal Institute of International Affairs in a Association with I. B. Touris and Co. Ltd. Publishers, London, New York, 1993).

22 - Liebman, C. and Don - Yehiya, E.; **Civile Religion in Israel : Traditional Judaism and Political Culture in The Jewish State** (University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 1983).

23 - Medding, P. (ed); **Israel : State and Society : 1948 - 1988** (Oxford University Press, New York, 1989).

24 - ....; **Mapai in Israel : Political Organization and Government in a New Society** (Cambridge, the University Press, 1972).

25 - Medzini, M. (ed); **Israel's Foreign Relations : Selected Documents : 1984 - 1988** (Volume Nine) (Ministry for Foreign Affairs, Jerusalem, 1992).

26 - Newman, D. (ed); **The Impact of Gush Emunim : Politics and Settlement in the West Bank** (St. Martin's Press, New York, 1985).

27 - Nielsen, N.; **Fundamentalism, Mythos, and World Religions** (State University of new York Press, 1993).

28 - Orr, A.; **Israel : Politics, Myths, and Identity** (Pluto Press, London, 1994).

29 - Owen, R.; **State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East** (Routledge, London, 1994).

30 - Penniaman, H. (ed); **Israel at The Polls : The Knesset Elections of 1977** (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D. C., 1979).

31 - Peri, Y.; **Between Battles and Ballots : Israeli Military in Politics** (Cambridge University Press, Cambridge, 1983).

32 - Roberts, S.; **Party and Policy in Israel : The Battle Between Hawks and Doves** (Westview Press, Boulder, San Francisco and London, 1990).

33 - Roth, C. (ed); **Encyclopedia Judaica, Yearbook 1983 - 1985, 1986 - 1987, 1988 - 1989 , 1990 - 1991** (Keter Publishing House, Jerusalem, 1985, 1987, 1989, 1991).

34 - Sarason, R.; **Judaism** (Encarta, 1994, Microsoft Corporation, Funk and Wagnabls Corporation, 1994).

35 - Schnall, D.; **Radical Disent in Contemporary Israeli Politics : Cracks in the Wall** (Praeger Publishers, New York, 1979).

36 - Shimshoni, D.; **Israeli Democracy : The Middle of the Journey** (The Free Press, A Divison of Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1982).

37 - Sicker, M.; **Judaism, Nationalism, and the Land of Israel** (Westview Press, Boulder, San Francisco, Oxford, 1992).

38 - Smooha, S.; **Arabs and Jews in Israel, Vo. 1 : Conflecting and Shared Attitudes in Adivided Society** (Westview Press, London, 1989).

39 - Sprinzak, E.; **The Ascendance of Israel's Radical Right** (Oxford University

Press, New York, Oxford, 1991).

40 - Sprinzak, E. and Diamond, L. (eds); **Israeli Democracy Under Stress** (Lyne Rienner Publishers, Boulder and London, 1993).

41 - Weizmann, C.; **Trial and Error : The Autobiography** (Hamish Hamilton, London, Third Impression, 1949).

42 - Zohar, D.; **Political Parties in Israel : The Evolution of Israeli Democracy** (Praeger Publishers, New York, 1974).

C - Articles :

1 - Borthwick, B.; **Religion and Politics in Israel and Egypt** (The Middle East Journal, N. 2, Vo. 23, Spring 1979).

2 - **Chronology of the Middle East Journal,** Vol. 32, No. 1, Winter 1978.

3 - **Chronology of the Middle East Journal,** Vol. 33, No. 3, Summer 1979.

4 - **Chronology of the Middle East Journal,** Vol. 35, No. 4, Aut. 1981.

5 - Denoeux, G. and Fox, J.; **Electoral Upset in Israel** (Middle East Policy, vol. IV, No. 4, October, 1996).

6 - Doron, G.; **Israel and The Rabin Assossination** (Current History, January, 1996).

7 - Ellis, M.; **Murdering Rabin and The Jewish Covenant** (Middle East Policy, Vol. IV, No. 3, March, 1996).

8 - Hadar, L.; **The 1992 electoral Earthquake and the Fall of the "Second Republic"** (The Middle East Journal, Vo. 49, No. 4, Aut., 1992).

9 - Peretz, D.; **The Earthquake - Israel's Ninth Knesset Elections** (The Middle East Journal, Vol. 31, No. 3, Summer, 1977).

10 - Peretz, D. and Smooha, S.; **Israel's Tenth Knesset Elections - Ethnic Upsurgence and Decline of Ideology** (The Middle East Journal, Vol. 35, No. 4, Aut., 1981).

11 - Shahak, I.; **The Israeli Elections of 1992 : An Analysis** (Middle East Policy, Vol. 1, No. 3, 1992).

12 - Weissbrod, L.; **Delegitimation and Legitimation as A continuous Process : A Case Study of Israel** (The Middle East Journal, Vol. 35, No. 4, Aut., 1981).

13 - Yishai, Y.; **Challenge Groups in Israeli Politics** (The Middle East Journal, Vol. 35, No. 4, Aut., 1981).

14 - Zunes, S.; **The Strategic Functions of U.S. Aid to Israel** (Middle East Policy, Vol. IV, No. 4, October, 1996).

كلمة الناشر

يقول مؤلف الكتاب : إن «إسرائيل» كيان إستعمارى، استيطانى، إحلالى، عنصرى، عسكرى، عميل للقوى الإستعمارية الكبرى، تا بع - إقتصادياً - لها، غريب - حضارياً - عن المنطقة العربية الإسلامية، وهى - فوق ذلك - تستخدم مقولات دينية، توراتية وتلمودية، وإدعاءات تاريخية فى كسب الشرعية وسط الجماهير اليهودية، وفى خدمة أهدافها ومطامعها التوسعية. وهى لهذا ليست «واحة الديمقراطية الوحيدة» ولا «المارد الاقتصادى القوى» فى المنطقة، كما أنها ليست تعبيراً عن «بعث الشعب اليهودى بعد سنوات العذاب والتشريد ..» كما هو شائع فى جل دول الغرب المعاصر .

وفى هذا الكتاب، يتناول المؤلف موضوع الدين والدولة فى «إسرائيل» ، ودور الأحزاب الدينية فى عملية صنع القرار السياسى الإسرائيلى. ولهذا نجد بين دفتى هذا الكتاب موضوعات مثل : الصهيونية السياسية، كيان مؤسسات الحكم العضوى والوظيفى، الملامح الرئيسية لعلاقة الدين والدولة، دور الأحزاب الدينية فى تشكيل الإئتلافات الحكومية ومواقفها من المسائل التى تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة فى الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٩٧م، نشأة ودور الحركات والجماعات الدينية غير الحزبية. وإلى جانب ماسبق، أورد الكتاب.فى ملحقين، أهم الأحداث المتصلة ببنى إسرائيل القدماء والجماعات اليهودية فى العالم و«إسرائيل» من جهة، ورداً على الإدعاءات والأساطير التى قامت عليها الفكرة الصهيونية من جهة أخرى. وقد كان ذلك بهدف الكشف عن زيف الإدعاءات والأ ساطير التى ترد - دوماً - فى أبواق الدعاية الصهيونية وأجهزة الإعلام الغربى، والتى ترددها بعض الكتابات العربية أيضاً .

النـاشر